شرح المقدمة المحسبة في النحو الموسوم بـ:

عمدة ذوي الهمم
على المحسبة في علمي اللسان والقلم

لابن هطيل اليمني

جمال الدين علي بن محمد بن سليمان بن أحمد

المتوفى سنة ٨١٢ هجرية

دراسة وتحقيق

د. شريف عبد الكريم النجار

دار عمار

بسم الله الرحمن الرحيم

(النص المحقق)

شرح المقدمة المحسبة في النحو الموسوم بـ:

عمدة ذوي الهمم

على المحسبة في علمي اللسان والقلم

لابن هطيل اليمني

جمال الدين علي بن محمد بن سليمان بن أحمد

المتوفى سنة ٨١٢ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

[١ظ]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نَسْتَعِينُ(١)

وصَلّى اللهُ على مُحَمّدٍ(٢) وآلِه وسَلّمَ

الحَمْدُ للهِ عَلى جَزِيلِ عَطائِهِ، ونَبيلِ مَواهِبِهِ وآلائِه، وصَلَواتُه على خَاتِمِ أَنْبِيائِهِ، ومُبَلِّغِ أَنْبائِهِ، مُحَمّدٍ، وعلى آلِه الطّيّبينَ.

وبَعْدُ:

فهذه مُذاكَرَةٌ وَجِيزَةُ اللّفْظِ، بَسِيطَةُ المَعْنى، لَفَّقْتُها على مُقَدّمَةِ الشَّيْخِ الأُسْتَاذِ أَبِي الحَسَنِ طَاهِرِ بنِ أَحْمَدَ بنِ بَابَشَاذ عَلى رَكَّةٍ في حَالِي، وانْشِغالِ(٣) منْ بَالِي؛ لِيَنْتَفِعَ بِها الطّالِبُ، ويَتَوَصّلَ بِفَهْمِها إلى غَيْرِها الرّاغِبُ، وسَمَّيْتُها بـ(**عُمْدَةِ ذَوِي الهِمَمِ عَلى المُحْسِبَةِ في عِلْمَي اللِّسَانِ والقَلَمِ**)، واللهُ وَلِيُّ تَوْفِيقِي في تَلْفِيقِي، عَلَيْه تَوَكّلْتُ، وإِلَيْهِ أُنِيبُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الحَسَنِ طَاهِرُ بنُ أَحْمَدَ بنُ بَابَشاذ النَّحْوِيُّ: (**النَّحْوُ عِلْمٌ مُسْتَنْبَطٌ بالقِياسِ والاسْتِقْراءِ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، والكَلامِ الفَصِيحِ**)(٤).

---

(١) قوله: (وبه نستعين) ليس في ق، وفي ل: (ربِّ أعن يا كريم).

(٢) في ق ول : (على سيّدنا محمّد).

(٣) في ل: (واشتغال).

(٤) عرّفه ابن بابشاذ في المفيد بقوله: «أمّا النّحو فهو أن ينحو المتكلّم كلام العرب حتّى يتكلّم بما تكلّمت به» المفيد٣٢، وفي حدِّ النَّحْو أَقْوالٌ كثيرَةٌ ذكر منها الإمام يحيى في الحاصر حَدّين، هما: الأوّلُ: النَّحْوُ هو العلم بِدلائلِ الألفاظِ الإِعْرابِيّةِ وعَوارضِها التَّصْريفيّة، والثّاني قَوْلُه: النَّحو عِلْمٌ بِما يَعْرِضُ للكَلِمِ الوَضْعِيَّةِ من تصريف وإعراب. انظر الحاصر لوحة ٣، =

النَّحْوُ في اللّغَةِ هو القَصْدُ[1]، تَقُولُ: (نَحَوْتُكَ نَحْوًا)، أَيْ: قَصَدْتُكَ قَصْدًا.

ويَكُونُ بِمَعْنى (مِثْل)، و(عِنْدَ)، وغَيْرِ ذلك[2].

وفي الاصْطِلاحِ كَما ذَكَرَ.

= وعرّفه ابن جنّي في الخصائص بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك» الخصائص ١/ ٣٤، ومن الحدودِ حدّ ابن عصفور في المقرّبِ: «النّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه الّتي تأتلف منها» المقرّب ٤٥، وعرّفه ابن الأثير بقوله: «وهو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتًا وحكمًا واصطلاح ألفاظهم حدًّا ورسمًا» البديع في علم العربيّة ٧، وحدّه القوّاس الموصلي بقوله: «القصد إلى صواب الكلام العربي» شرح ألفيّة ابن معط١/ ١٨٦ وقيل: علمٌ يبحث فيه عن أحوال أبنية الكلم مفردة ومركّبة. انظر شرح ألفيّة ابن معط ١/ ١٨٦ وتوضيح المقاصد ١/ ٢٦٥ والصّفوة الصّفيّة ١/ ٢٣ وفيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ٢٣٠-٢٤٢.

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل : (القسط).

(٢) قال ابن الأثير: «النّحو القصد، نقل عَلَمًا لهذا العلم المشار إليه» البديع في علم العربيّة ١/ ٧، وذكر الإمام يحيى في الحاصر ثلاثةَ مَعانٍ للنَّحْوِ هي الطّرف، والقَصْدُ، والمثلُ. انظر الحاصرلوحة ٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٦٥ ومِنْ مَعانِي النَّحْوِ أَيْضًا: المقدار، وذلكَ في مثل قولكَ: (جاءوا نَحْوَ مئة رَجُلٍ)، وهو بِمَعْنى الشَّطر، وذلك في قولك: (نَحْو المسجد الحرام)، وهو أيضًا بِمَعْنى النَّوْعِ والقسمْ في قولك: (خمسة أنحاء)، انظر التّعليقة على المقرّب٥٤، وقد ذكر الدّاوودي في نظمٍ له أَنّ للنّحو سبعة معانٍ، قال:

للنّحو سبع معانٍ قد أَتَتْ لُغَةً ... جمعتها ضمن بيتٍ مفردٍ كَمُلا
قَصْدٌ ومثلُ ومِقْدَارٌ وناحيةٌ ... نوعٌ وبعضٌ وحَرْفٌ فاحفظ المَثَلا

كذا جاء البيتان في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ١٠، وذكر بعضهم في نظمٍ أنّ له عشرة معانٍ، فقال:

النّحو في لُغَةٍ قَصْدٌ، كذا مِثْلٌ ... وجَانِبٌ، وقَرِيبٌ، بَعْضٌ، مِقْدَارُ
نَوعٌ، ومِثْلٌ، بَيَانٌ، بَعْدَ ذا عقبٌ ... عشرُ مَعانٍ لها في الكلّ أسرارُ

كذا جاء البيتان في فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ٢٢٩.

فالعِلْمُ وَاضِحٌ[1].

والاسْتِنْبَاطُ هو الاسْتِخْرَاجُ[2].

والقِيَاسُ حَمْلُ الشَّيءِ عَلى الشَّيءِ لِضَرْبٍ مِن الشَّبَهِ[3].

والاسْتِقْرَاءُ هو التَّتَبُّعُ[4]، وعَنَى بِهِ تَتَبُّعَ النُّصُوصِ مِن الكِتَابِ، والسُّنَّةِ، ودِيوانِ

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٨٩: «ولا إشْكَالَ في كَوْنِ النَّحْوِ عِلْمًا من العُلُومِ الجَلِيْلَةِ؛ إذ كَانَ العِلْمُ ضِدَّ الجَهْلِ؛ فلذلك سُمّيَ عِلْمًا»، وقد ذكر الفخرُ الرّازِيّ عِدّةَ حُدُودٍ للعِلْمِ نَقلاً عن العُلماء، فمنها قَوْلُ أبي إسحاق الإسفرايني: العلم تبيين المعلوم، ومنها قول أبي الحسن الأشعري: العلم ما يعلم به، ومنها قولُ القاضي أبي بكر: العلم معرفة المعلوم على ما هو عليه. انظر هذه الحدود وغيرها في التفسير الكبير ٢/ ١٨٤-١٨٥ والبرهان في أصول الفقه ١/ ٩٧.

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٨٩: «ولا إشكالَ في كونه مستنبطًا؛ لأنّ الاسْتنباط الاستخراج»، وقال الفخر الرّازِيّ في التفسير الكبير ١٠/ ١٥٩: «الاستنباط في اللغة الاستخراج، يقال: استنبط الفقيه إذا استخرج الفقه الباطن باجتهاده وفهمه، وأصله من النبط وهو الماء الذي يخرج من البئر أول ما تحفر، والنبط إنما سموا نبطاً لاستنباطهم الماء من الأرض» وانظر تفسير البحر المحيط ٣/ ٣١٥ واللسان (نبط)، وقال ابنُ حزمٍ: «وأما الاستنباط فإن أهل القياس ربما سموا قياسهم استنباطاً وهو مأخوذ من أنبطت الماء وهو إخراجه من الأرض والتراب والأحجار وهو غيرها فالاستنباط هو استخراج الحكم من لفظ هو خلاف لذلك الحكم وهذا باطل» الإحكام لابن حزم ٦/ ١٩٧.

(٣) قال ابن بابشاذ في شرحه ٩٠: «والقياس بحمل شيءٍ على شيءٍ لضربٍ من الشّبه»، وقد ذكر الآمدي عدّة حدودٍ للقياس، فمنها قول بعضهم: القياس هو الدليل الموصل إلى الحق، ومنها قَوْلُ أبي هاشم: إنه عبارة عن حمل الشيء على غيره وإجراء حكمه عليه، ومنها قول القاضي عبد الجبار: إنه حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه بضرب من الشبه. انظر الإحكام للآمدي ٣/ ٢٠٣- ٢٠٤ والمحصول ٥/ ٩ واللمع في أصول الفقه ١/ ٩٦.

(٤) قال الجرجاني في التّعريفات ٣٧: «الاستقراء هو الحكم على كلي بوجوده في أكثر جزئياته وإنما قال في أكثر جزئياته لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياساً مقسماً»، وقيل: «تتبّعُ الجزئيّات لإثباتِ أمرٍ كلّيّ» انظر فيض نشر الانشراح من روض طيّ =

العَرَبِ، وهو شِعْرُهُم.

ويُقَالُ: إِنَّ هذا الحَدَّ نَاقِصٌ(١). واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (والغَرَضُ بِهِ مَعْرِفَةُ صَوَابِ الكَلامِ مِنْ خَطَائِهِ، وفَهْمُ مَعَانِي كِتَابِ اللهِ تَعَالى، وفَوائِدِه)(٢).

مِثَالُ الأَوّلِ أَنَّ القَائِلَ إذا قَالَ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) فَهذا صَوَابُهُ، ولَوْ قَالَ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا)، أو (إِنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ)، أو (إِنَّ زَيْدٍ قَائِمٍ)، أو غَيْرَ ذلكَ، لَكَانَ كُلُّه خَطَأً؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ كَلامِ العَرَبِ.

ومِثَالُ الثّانِي قَوْلُهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ٦﴾ [المائدة].

مَنْ قَرَأَ: «وأَرْجُلَكُم» بالنَّصْبِ فَقَد عَطَفَه عَلى الوُجُوهِ [٢و] والأَيْدِي، فَيَجِبُ الغُسْلُ.

= الاقتراح ١٠٨٧.

(١) ذكر في حاشية الأصل أنّ وجه النّقص يتمثّل في أنّ هذا الحدّ يصدق على علم المعاني والبيان، وعلما المعاني والبيان يرجعان في الحقيقة إلى علم البلاغةِ والفصاحة، إلاّ أنَّهما يَتّفقان مع علم النّحو في أنّهما ينظران إلى اللّغةِ في تراكيبها ومفرداتها، وقد ذكر الإمام يحيى في الطّراز حدًّا لعلمي البيان والمعاني وقد فصلهما عن علم النّحو، فقال: «هو العلم بجواهر الكلم المفردة والمركّبة ودلائل الألفاظ المركّبة لا من جهة وضعها وإعرابها» الطّراز ٩.

(٢) ذكر ابن بابشاذ في شرحه ٩٠ أنّ الغرض ينقسم إلى قسمين: «أحدهما معرفة الخطأ حتّى يجتنب والآخر معرفة المعاني حتّى تعتقد»، وجعل الإمام يحيى الغرض أمرين: أعلى وأدنى، فالغرض الأعلى هو الاطّلاعُ على معرفة كلام الله تعالى، والأدنى إصلاح منطق القول. انظر الحاصر لوحة ٣، وقد أضاف ابن بابشاذ فائدةً ثالثةً في المفيد، فقال: «ومنها القوّةُ والتّصرّفُ في المخاطبات والمحاورات والمراسلات، والاقتدارُ على البلاغة والفصاحة المُلْحِقَةِ بِالمَاضِيْنَ من الخلفاءِ الرّاشِدِيْن والأئمّة القانِتِيْنَ صلواتُ اللهِ عليهم أجمعين» المفيد ٣٨.

ومَنْ قَرَأَ: «وأَرْجُلِكُم» بالجَرِّ، فَقَد عَطَفَه عَلى الرُّؤُوسِ، فَيَجِبُ المَسْحُ؛ وذلِكَ لأَنَّ حُكْمَ المَعْطُوفِ حُكْمُ المَعْطُوفِ عَلَيْه[1].

قَوْلُه: (والطَّرِيقُ المُؤَدِّيَةُ إلى تَحْصِيْلِه تَكُونُ بِإِحْكَامِ أُصُولِه، وتَقْدِيْمِ الأَهَمِّ فالأَهَمِّ مِنْ فُصُولِه)[2].

---

(١) القراءة بالنّصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص، وقراءة الجرّ قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر، وفي الآية قراءةٌ ثالثة بالرّفْعِ وهي مرويّةٌ عن الحسن بن أبي الحسن. انظر حجّة القراءات ٢٢١ والحجّة للقرّاء السّبعة للفارسي ٣/ ٢١٤، وتفسير البحر المحيط ٣/ ٤٥٢ والدّرّ المصون ٤/ ٢١٠، قال الفارسيّ في توجيه قراءة النّصب في الحجّة ٣/ ٢١٦: «ووجه من نَصَبَ فقالَ: (وأرجُلَكُم) أنّهُ حَمَلَ ذلكَ على الغُسْلِ دُونَ المَسْحِ؛ لأنّ العَمَلَ منْ فقهاء الأمصار فيما علمت على الغسلِ دونَ المسح»، وردّ هذا التّخريجَ بعضُهُم بِأَنَّه يلزم الفصلُ بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضيّة، وفي هذا الوَجْهِ تخريجٌ آخر وهو أنّه منصوب عطفًا على محلّ المجرور قبله. انظر تفسير البحر المحيط ٣/ ٤٥٢ والدّرّ المصون ٤/ ٢١٠.

أمّا قراءة الجرِّ ففيها عدّة أوجهٍ، منها العطفُ على الرّؤوس، قال أبو حيّان: «والظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس وروي وجوبُ مسح الرجلين عن ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر وهو مذهب الإمامية من الشيعة وقال جمهور الفقهاء: فرضهما الغسل، وقال داود: يجب الجمع بين المسح والغسل، وهو قول الناصر للحق من أئمة الزيدية، وقال الحسن البصري وابن جرير الطبري: يخير بين المسح والغسل» تفسير البحر المحيط ٣/ ٤٥٢، وقد أجاز الأخفش فيها الجرّ على الجوار. انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٧ ومَنَعَه الزّجّاج فقال في معانيه ٢/ ١٥٣: «فأمّا الخفض على الجوار فلا يكونُ في كلمات الله»، وقيل: هي مجرورة بحرف جرٍّ مقدّرٍ دلّ عليه المعنى وتقديره: (بأرجلكم)، وقيل: إنّها جُرّت منبّهةً على عدم الإسراف في استعمال الماء. انظر تفسير البحر المحيط ٣/ ٤٥٢ والدّرّ المصون ٤/ ٢١٠-٢١٥ وكشف المشكلات ١/ ٢٤٠-٢٤١ وحجّة القراءات ٢٢٣.

(٢) انظر كلام ابن بابشاذ في المفيد ٣٨، وقال الإمام العلوي يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٣: «واعلم أنّ الطّريق إلى الوصول إليه يكونُ بِأَمْرين: أحدهما: تقرير أصولِه وضبط قوانينه التي عليها مداره، وثانيهما: استعمال تلك الأصول على مجاريها ومراعاة أحوالها وكيفيّاتها».

إِحْكَامُ الأُصُولِ هو حِفْظُها وإِتْقَانُها، كَما تَقُولُ: الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، والمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ أَبَدًا، والمُضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ أَبَدًا، ومَا أَشْبَهَ[(١)] ذلِكَ.

وتَقْدِيْمِ الأَهَمِّ فالأَهَمِّ هو أَلاّ يُتَشَاغَلَ مَثَلاً بِمَعْرِفَةِ الفِعْلِ حَتّى يُعْرَفَ الاسْمُ، ولا بِمَعْرِفَةِ الحَرْفِ حَتّى يُعْرَفَ الفِعْلُ، وكَذلِكَ الباقِي.

قَوْلُه: (والأَهَمُّ مِنْها مَعْرِفَةُ عَشْرَةِ أَشْياءٍ[(٢)]، وهي: الاسْمُ، والفِعْلُ، والحَرْفُ، والرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجَرُّ، والجَزْمُ، والعَامِلُ، والتَّابِعُ، والخَطُّ).

وذلِكَ لأَنَّ النَّظَرَ إِمّا أَنْ يَتَعَلّقَ بِصُورَةِ الخَطِّ أو اللّفْظِ، إِنْ تَعَلّقَ بِصُورَةِ الخَطِّ فهو العَاشِرُ.

وإِنْ تَعَلّقَ بِصُورَةِ اللّفْظِ فَإِمّا أَنْ يَكُونَ بالتّابِعِ أَو غَيْرِه، إِنْ كَانَ بالتّابِعِ فهو التّاسِعُ.

وإِنْ كَانَ بِغَيْرِه فَإِمّا أَنْ يَكُونَ بالمُؤَثِّرِ أَو الأَثَرِ، أو كَيْفِيَّةِ التَّأْثِيْرِ، إِنْ كَانَ بالمُؤَثِّرِ فهو الاسْمُ والفِعْلُ والحَرْفُ، وإِنْ كَانَ بالأَثَرِ فهو الرّفْعُ والنّصْبُ والجَرُّ والجَزْمُ، وإِنْ كَانَ بِكَيْفِيَّةِ التّأْثِيرِ فهو الثّامِنُ[(٣)].

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (أشبهه).

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٩١: «وأمّا قولنا: (والأهمّ منها معرفة عشرة أشياء) فلأنّ مدار الكلامِ على هذه العشرة، لا ينفكّ كلامٌ من جملتها أو بعضها، فالحاجة داعية إلى مَعرفتها، فلذلك أخذ المبتدىء بمعرفتها، ولأنّها تسهّل عليه كلّ ما يأتي بعدها».

(٣) هذه طريقة الإمامِ يحيى بن حمزة ولفظه في توجيه حصر ابن بابشاذ لأبواب النّحو، قال في الحاصر لوحة ٣: «وطريق ضبطها في هذه الفصول العشرة أن نَقُولَ: النَّظَرُ في أصول النّحوِ وأبوابه لا يخلو إمّا أنْ يَقَعَ متعلّقًا بصورة الخطّ أو بصورة اللّفظ، فالأَوّل هو الفصلُ العاشرُ، والثّاني لا يخلو إمّا أنْ يَقَعَ في الأمور التّابعة أو في الأمور المقصُودَةِ، فإنْ كَانَ في الأمور التّابِعَةِ فهو الفصلُ التّاسِعُ، وإنْ كَانَ في الأمور المقصودة فلا يَخْلو إمّا أن يكونَ النّظر في الأمور المؤثّرةِ أو في الآثارِ أو في كيفيّة التّأثير، فالأَوّلُ هو فصل الاسم والفعل والحرف، والثّاني هو فصل الرّفع والنّصبِ والجرّ والجزم، والثّالث هو فصل العامل، فهذا هو الوجه في حصر الشّيخ لأبواب النّحو على هذه الفصول العشرة».

والأَصْلُ مِنْ هذه العَشْرَةِ هو الثّلاثَةُ الأُوَلُ، ومَا عَدَاها فهو نَازِلٌ مِنْها مَنْزِلَةَ الأَعْرَاضِ مِن الأَجْسَامِ(١).

فَصْلٌ
في مَعْنى الكَلِمَةِ والكَلامِ(٢)

قالَ ابنُ الحَاجِبِ(٣): «الكَلِمَةُ لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنىً مُفْرَدٌ»(٤).

فَقَوْلُه(٥): (لَفْظٌ) يَعُمُّ.

وقَوْلُه(٦): (وُضِعَ لِمَعْنىً) احْتِرازٌ مِن المُهْمَلِ نَحْوُ: (كَادِثٍ)، و(مَادِثٍ)، و(دَيْزٍ)(٧).

وقَوْلُهُ(٨): (مُفْرَدٌ) احْتِرازٌ مِن المُرَكّبِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ) وشِبْهِه.

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٩٢: «فإنّ هذه الثّلاثةَ هي الأصولُ الأُولُ الّتي لا يُسْتَغْنى عن تقدمة معرفتها؛ لأنّها أنفس الكلام، وما بعدها فإنّما هو كلامٌ على عوارضها الدّاخلة عليها؛ ولذلك اتّفقت كتبُ متقدّمي النّحويّين على البداية بها».

(٢) زاد الإمام يحيى هذا الفصل أيضًا في الحاصر لوحة ٤، وقال: «فاعلم أنّ الشّيخ قد أغفل ذكر هذين الأمرين في كلّ مصنّفاته، وليس له عذرٌ يُعْذَرُ به، بل هو غفلَةٌ».

(٣) ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدّين الدُوني، كان أبوه كرديًّا حاجبًا للأمير موسك الصّلاحي، ولد في مدينة إسنا في صعيد مصر، وتتلمذ على الشّاطبيّ وابن عساكر والبوصيري، وتتلمذ على يديه ابن مالك وغيرُه، له الكافية في النّحو والشافية في التّصريف وغيرهما كثير فقد نسب إليه ما يزيد على العشرين مصنّفًا، توفي سنة ستٍّ وأربعين وستّمائة. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ وبغية الوعاة ٢/١٣٤.

(٤) انظر الكافية ٥٩.

(٥) كذا في ق ول، وفي الأصل: (قوله).

(٦) كذا في ق ول، وفي الأصل: (قوله).

(٧) في ق: (وديز في مَقلوبِ زيد)، وقوله: (وديز) ليس في ل.

(٨) كذا في ل، وفي الأصل وق: (قوله).

ولا تَزِيدُ أَنْواعُ الكَلِمَةِ على ثَلاثَةٍ: اسمٍ كـ(زَيْدٍ)، وفِعْلٍ كَـ(قَامَ)، وحَرْفٍ كـ(مِنْ).

ثُمّ قَالَ في حَدِّ الكَلامِ: (مَا تَضَمّنَ كَلِمَتَيْنِ بالإسْنَادِ)[1].

فَقَوْلُه[2]: (مَا تَضَمّنَ كَلِمَتَيْنِ) يَعُمُّ.

وقَوْلُه[3]: (بالإسْنَادِ) احْترازٌ مِنْ نَحْوِ: (غُلامِ زَيْدٍ) وشِبْهِه.

قَالَ في شَرْحِه: «وَنَعْنِي بالإِسْنادِ نِسْبَةَ [٢ظ] أَحَدِ الجُزْأيْنِ إِلى الآخَرِ لإِفَادَةِ المُخَاطَبِ»[4].

ولا يَكُونُ الكَلامُ إلاّ مِنْ اسْمَيْنِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَو مِنْ فِعْلٍ واسْمٍ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ).

---

(١) انظر الكافية ٥٩ وقد زاد الإمام يحيى على هذا الحدّ قوله في الحاصر لوحة٥ قوله: «يحسن السّكوت عليه»، ثمّ قالَ: «وقولنا: (يحسن السّكوت عليه) احتراز من قولنا: (إنْ قَامَ زَيْدٌ) فإنّ هذا قد تضمّن كلمتين بالإسْنادِ، وليس كلامًا لَمّا لَمْ يَحْسُن السّكوتُ عليه لنقصانِه عن جوابه» وهذا مفهوم ابن جنّي للكلام انظر الخصائص ١/١٩، وقد ذهب ابن هطيل في التّاج المكلّل لوحة ١٣ إلى أنّ الجملَة تختلف عن الكلام، فقال: «واعلم أنه لا يلزم من كون كل كلام جملة أن يكون كل جملةٍ كلامًا؛ لأن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا» وهذا مفهومُ الرّضيّ للجُملة انظر شرح الرّضي ١/٣٣.

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (قوله).

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (قوله).

(٤) انظر شرح المقدّمة الكافية لابن الحاجب ١/٢١٨.

قَوْلُه:

(فَصْلُ الاسْمِ)

إنَّما قَدَّمَ الاسْمَ عَلَى الفِعْلِ؛ لأنَّه يُخْبَرُ بِهِ وعَنْهُ، والفِعْلُ يُخْبَرُ بِهِ ولا يُخْبَرُ عَنْه، ومَا أُخْبِرَ بِهِ وعَنْهُ فَتَقْدِيْمُه أَهَمُّ[١].

قَوْلُه: (الاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمَّىً شَخْصًا كَانَ أَوْ غَيْرَ شَخْصٍ)[٢].

يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّه يَدْخُلُ فِيْهِ الفِعْلُ والحَرْفُ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما يَبِيْنُ عَنْ مُسَمّىً، أَلا تَرى أَنَّ (قَامَ) مَثَلاً يَبِيْنُ عَنْ مُسَمّىً هُو القِيامُ، و(مِنْ) يَبِيْنُ عَنْ مُسَمّىً هو ابْتِداءُ الغَايَةِ، ومَعْ ذلكَ فَلَيْسا باسْمَيْنِ[٣].

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٩٢: «فالعَلّةُ في تقديم الكلامِ على الاسم من هذه الثّلاثَةِ لأنّه أقواها وأمكنُها؛ بدليل أنّه يخبر به ويخبر عنه من نحو: الله ربّنا، وربّنا الله، والحرف عكسه لأنّه لا يخبر به ولا يخبر عنه، فأُخّر لذلك، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، فوُسِّطَ؛ ولأنّ كلَّ شيءٍ محمولٌ على الاسم» وقد أضافَ الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٦ علّةً أخرى وهي أنّ: «الاسم عبارة عن الذّاتِ والفعل عبارة عن حدث الذّاتِ، ومهما لم تثبت الذّات لَم يَثْبُت حدثُها».

(٢) هذا حدُّه في المفيد أيضًا، قال: «أمّا الاسم فهو ما أنبأ عن مسمًّى، شخصًا كَانَ أو مَعْنىً، مثال الشّخص: القرطاس، والقلم، والتّاج، والعِلْم ونحوها ممّا يُدركُ بِحَاسّةِ البصر» المفيد ٤١.

(٣) اعترض الإمام يحيى على هذا الحدّ، قال في الحاصر لوحة ٧: «نعم، إنَّ كَلامَ الشَّيْخِ هاهُنا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن: أَحَدَهُما أَنْ يَكُونَ حَدًّا لِمُطْلَقِ الاسْمِ، والثّاني أَنْ يَكُونَ حدًّا للاسْمِ الظّاهر، وكلاهما يَضْعُف؛ لأنّه إنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ حَدًّا لِمُطْلَقِ الاسْمِ كَانَ خطأ لوجهين: أَمّا أَوّلاً فلأَنَّه يَدْخُلُ فيه الفِعْلُ؛ لأنَّ قَوْلَنا: (ضَرَبَ) يَبِينُ بِفَهْمٍ عَنْ مَعْنىً هو (الضّربُ)، كَما أَنَّ لَفْظَ قَولنا: (جِدار) يَبِينُ عن مَعْنىً هو (الجِدار). وأَمّا ثانيًا فلأَنَّه قَدْ أَغْفَلَ ذكر ما هو جُزءٌ من مفهومِ الاسْمِ ومَعْقُولِهِ، وهو عَدَمُ اقْترانِهِ بالأَزْمِنَةِ، وهو لَمْ يَذكره، ولا بُدَّ من ذكره».

فالأَوْلى أَنْ يُقَالَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً في نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثّلاثَةِ[١]، أَو نَحْوُ ذلكَ[٢].

قَوْلُه: (مِثْلُ: «رَجُلٍ»، و«امْرَأَةٍ»، و«زَيْدٍ»، و«هِنْدٍ»، ونَحْوِه مِنَ المَرْئيّاتِ، و«عَالِمٍ»، و«مَعْلُومٍ»، ونَحْوِه مِنَ الصِّفَاتِ، و«عِلْمٍ»، و«فَهْمٍ»، و«قُدْرَةٍ» وَنَحْوِه مِنَ المَعَانِي).

إِنّما كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ مِثَالَ الشَّخْصِ وغَيْرِه، وهي[٣] ثَلاثَةٌ: اسْمُ عَيْنٍ، وهو الأَوَّلُ، واسْمُ مَعْنىً، وهو الثّالِثُ، وصِفَةٌ، وهو الثّانِي، وقَدْ كَانَ يَنْبَغِي تَأْخِيرُه. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (وإِنَّما لُقِّبَ هذا النَّوعُ اسْمًا؛ لأَنّه سَما بِمُسَمّاه، فَأَوْضَحَهُ، وكَشَفَ مَعْنَاهُ)[٤].

أَيْ: ارْتَفَعَ بِمُسَمّاهُ إِلى الأَذْهَانِ[٥].

---

(١) هذا حدّ ابن الحاجب في الكافية ٥٩، وأخذ به أيضًا الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧، وللنّحاة في ذلك عبارات كثيرة، وهي مسألة خلافيّةٌ، وقد ذكر العكبريّ للاسم ستّةً من الحدود، منها قول بعضهم: الاسم ما استحقّ الإعرابُ في أوّل وضعه، ومنها قولهم: الاسم كلّ لفظ دلّ على معنىً مفرد في نفسه، ومنها: هو كلّ لفظ دلّ على معنىً في نفسه غير مقترن بزمانٍ محصّل. انظر المسألة في التّبيين ١٢١ والمتّبع ١/١١٧ والإيضاح في علل النّحو ٤٨ واللباب ١/٤٥ وابن يعيش ١/٢٢ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/١٩٧-١٩٨ وشرح اللّمع للباقولي ١/١٨٦-١٨٧ والفوائد والقواعد ١٦ والبيان في شرح اللّمع ٩ والصّفوة الصّفيّة ١/٤٠-٤١ والمرتجل ٧ ونتائج التّحصيل ١/١٨٣.

(٢) قوله: (أو نحو ذلك) ليس في ق.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وهو).

(٤) قال ابن بابشاذ في المفيد ٤٠: «وأمّا الاسم فإنّما سمّاه عليه السّلام اسمًا؛ لأنّه سَما بِمُسَمّاه حين أَوْضَحَه، وكشف مَعْناه؛ ولأنّه لولا الأسماء لَما عُرفت المسمّيات».

(٥) هذه مسألة خلافيّةٌ بين البصريّين والكوفيّين، وهذا الّذي اختاره ابن بابشاذ وابن هطيل هو رأي البصريّين، وهو أنّ الاسْم مشتقٌّ من السّمو، ويرى الكوفيّون أنّه مشتقٌّ من الوسم، هذا =

هذا هُو مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ، وأَصْلُهُ: (سمْوٌ) فَحُذِفَت الواوُ، وعُوِّضَت مِنْها الهَمْزَةُ في أَوَّلِه، فَقِيْلَ: (اسْمٌ).

وعِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ أَنَّهُ مَأْخُوْذٌ مِنَ السِّمَةِ، وهي العَلامَةُ، وأَصْلُهُ عِنْدَهُم: (وَسْمٌ)، فَحُذِفَت الوَاوُ، وعُوِّضَت الهَمْزَةُ مَكَانَها.

ولَيْسَ بِصَحِيْحٍ؛ لِقَوْلِهِمْ في تَصْغِيْرِه: (سُمَيٌّ) لا (وُسَيْمٌ)، وفي تَكْسِيرِهِ: (أَسْمَاءٌ) لا (أَوْسَامٌ)، وفي الإِخْبَارِ مِنْهُ: (سَمَّيْتُ) لا (وَسَمْتُ).

قَوْلُه: (وقِسْمَةُ الأَسْمَاءِ كُلّها ثَلاثَةٌ: ظَاهِرٌ، ومُضْمَرٌ، ومَا بَيْنَهُمَا، وهو يُسَمّى المُبْهَمُ)[1].

= ما نُسِب إلى الفريقين في كثير من كتب النّحو. انظر المسألة في التّبيين ١٣٢ والمتّبع ١/١١٨ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦ وأسرار العربية ١/٢٩ وهمع الهوامع ٣/ ٤٦٦ واللباب ١/٤٦ وشرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ٩٧ والحاصر لوحة ٨-٩ وائتلاف النّصرة ٢٧ وابن يعيش ١/٢٣ والتفسير الكبير ١/٩٤- ٩٥ والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/٦٢ ومعاني القرآن للنّحاس١/٥١ والتّعليقة على المقرّب ٥٩ والمرتجل ٦ والصّفوة الصّفيّة ١/٨٥ ونتائج التّحصيل ١/١٨٤ وفي نسبة أنّ اشتقاق الاسم من السّمو للكوفيّيْن نَظَرٌ، قال الزّجّاجي: «ولا أعلم خلافًا محصّلاً مستندًا إلى من يوثق به أنّ اشْتقاق (اسم) من سموت أسمو» انظر اشتقاق أسماء الله للزّجّاجي ٤٤٤.

(١) نسب هذه القسمة إلى الإمام عليّ في المفيد ٤٢، فقال: «فأمّا قسمة الاسم فثلاثةٌ: اسمٌ ظاهرٌ واسمٌ مضمر واسمٌ لا ظاهرٌ ولا مضمرٌ، هذه قسمةُ أمير المؤمنين عليّ عليه السّلام»، وقد نظر الإمام يحيى في الحاصر لوحة٩ إلى هذا التّقسيم فرأى تقسيمه باعتباراتٍ أربعة، الأوّل باعتبارها في أنفسها إلى مفردة ومركّبة، والثّاني باعتبار دلالتها على معانيها إلى ما يدلّ على معنىً واحدٍ، وما يدلُّ على أكثر من معنىً، والثّالث باعتبار تأثيرها إلى عامل وغير عامل، والرّابع باعتبار أحوالها، وهو تقسيم ابن بابشاذ، قال: «التّقسيم الرّابع باعتبار أحوالها، وهي منقسمة إلى ما لا يفتقر إلى بيانٍ كالظّاهر، وإلى ما لا يفتقر إلى البيان، ثمّ ما يفتقر إلى بيان ينقسم إلى ما يكونُ بيانُه قبله كالمضمر، وإلى ما يكونُ بيانه بعده كالمبهم، ثمّ ينقسم إلى معرفة ومبنيّة ومثنّاة ومجموعة ومقصورة وممدودة وصحيحة ومعتلّة إلى غير ذلك من اختلاف حالاتها».

وذلكَ لأنَّه لا يَخْلُو: إمّا أَنْ يَفْتَقِرَ إلى مُبَيِّنٍ أوْ لا، إنْ لَمْ يَفْتَقِرْ إلى مُبَيِّنٍ فَهْو الظّاهِرُ، وإنْ افتَقَرَ فَإمّا أَنْ [٣و] يَكونَ كِنَايَةً عَنْ غَيْرِه أَوْ لا، إنْ كَانَ كِنَايَةً عَنْ غَيْرِهِ فَهوَ المُضْمَرُ، وإلاّ فَهْوَ المُبْهَمُ.

فِيه نَظَرٌ؛ لأنّه يَقُولُ فِيما بَعْدُ: (**وفي الأَسْماءِ أَسْماءٌ مُشْكِلَةٌ**) فَيُثْبِتُ قِسْمًا رَابِعًا[١]. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (**أَمّا الظّاهِرُ فَهوَ مَا دَلَّ بِظَاهِرِهِ وإِعْرَابِهِ عَلَى المَعْنى المُرَادِ بِهِ**)[٢].

أَيْ: مَا دَلَّ بِظَاهِرِهِ عَلَى المَعْنى المُرادُ بِهِ، وبِإِعْرَابِهِ عَلَى المَعْنى المُرَادِ بِهِ[٣].

وبَيانُهُ أَنَّكَ إِذا قُلْتَ: (جَاءَ زَيْدٌ)، و(رَأَيْتُ زَيْدًا)، و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، فالزّايُ والياءُ والدّالُ تَدُلُّ عَلى هذا الشّخْصِ، والرّفْعُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ فَاعِلاً، والنَّصْبُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِه مَفْعُولاً، والجَرُّ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِه مُضَافًا إِلَيْهِ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ الظّاهِرَ هو الاسْمُ المُعْرَبُ[٤]، فَعَلى هذا يَخْرُجُ عَنْهُ نَحْوُ: (يَا زَيْدُ)، و(خَمْسَةَ عَشَرَ)، ويَدْخُلُ فِيه: (أَيٌّ) المُعرَبَ[٥].

---

(١) انظر ص١١٦ وقصد بالأسماء المشكلة أسماء الاستفهام وغيرها.

(٢) عرّف ابن بابشاذ الاسم الظّاهر في المفيد ٤٢، فقال: «هو ما دلّ على معناه نفسُ ظاهره، وما لم يوضع موضع غيره، مثل رجل وفرس، وزيد، وعمرو».

(٣) يرى ابن بابشاذ أنَّ «الدّلالة دلالتان: دلالة تدلّ دلالة الذّات، ودلالة تدلّ دلالة الإعراب، فدلالة الذّات هي الّتي تدلُّ على ذات الشّيءِ في نفسه، ودلالة الإعراب هي الّتي تدلّ على عوارضه الّتي تعرض فيه» انظر شرح المقدّمة المحسبة ٩٩.

(٤) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١١: «فاعلم أَنَّ المعرب لا بدّ من كونِه ظاهرًا، وحقيقة الظّاهر أنّه الاسم المعرب الّذي لا يفتقر إلى غيره في فهم معناه الإفرادي، كقولنا: (رجل)، و(زيد) بخلاف المضمر والمبهم فلا بدّ لهما من مفسّر».

(٥) قوله: (المعرب) ساقطٌ من الأصل ول، وهو من ق.

وقَدْ أُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ فَسَّرَ الشَّيءَ بِنَفْسِهِ[1]. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ الأَسْمَاءِ الظّاهِرَةِ المُعْرَبَةِ عَشْرَةُ أَنْوَاعٍ).

وذلكَ باعْتبارِ الإِعْرابِ واخْتِلافِهِ؛ لأَنَّه قَدْ يَكُونُ بالحَرَكَاتِ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً، مُسْتَوْعَبَةً أَو غَيْرَ مُسْتَوْعَبَةٍ مَع التّنْوِينِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ تَنْوِيْنٍ، وقَدْ يَكُونُ بالحُرُوفِ مُسْتَوْعَبَةً أَو غَيْرَ مُسْتَوْعَبةٍ[2]، عَلى ما سَيَتَّضِحُ لَكَ فِيْمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

قَوْلُهُ: (مِنْها نَوْعٌ أَوّلُ يَدْخُلُه الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ والتَّنْوينُ، وهو كُلُّ اسْمٍ مُفْرَدٍ صَحِيحٍ مُنْصَرِفٍ).

قَوْلُهُ[3]: **(كُلُّ اسْمٍ)** يَعُمُّ.

وقَوْلُه: **(مُفْرَدٌ)** احْتِرازٌ مِن المُثَنّى والمَجْمُوعِ.

وقَوْلُه: **(صَحِيْحٌ)** احْتِرازٌ مِن المُعْتَلِّ.

وقَوْلُه: **(مُنْصَرِفٌ)** احْتِرازٌ مِمّا لا يَنْصَرِفُ.

ويَرِدُ عَلَيْهِ أَنّه يَدْخُلُ فِيْهِ النَّوْعُ الثّانِي، ولَيْسَ مِنْهُ[4]، ويَخْرُجُ عَنْهُ جَمْعُ التَّكْسِيْرِ

---

(١) أورد عليه هذا الإيراد الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١١، قال: «فأمّا ما قاله الشّيخ من أنّ الظّاهر ما دلّ بظاهره فليس بشيءٍ؛ لأنّه تفسيرٌ للشيءِ بنفسه».

(٢) يقصد بالحركات المستوعبة وغير المستوعبة، والحروف المستوعبة وغير المستوعبة الحركات والحروف المختلفة مجموعةً كلّها، من فتح أو ضمٍّ أو نصبٍ، أو الألف والواو والياء، قال في القاموس (وعب): «وَعَبَهُ كَوَعَدَه: أَخَذَه أجْمَعَ، كأوعَبَه واستوعبه وأوعب: جَمَعَ» والمتمكّن هو الّذي يستوعب الإعراب كلّه أي: يقبل جميع الحركات. انظر شرح المقدّمة المحسبة ١٠٠.

(٣) في ل: (فقوله).

(٤) النّوع الثّاني المضاف إلى ياء المتكلّم، والمعرّف بالألف واللاّم، وأرى أنّ ابن هطيل لم يكن مصيبًا في هذا الإيراد لأنّ المضاف والمعرّف بالألف واللاّم ليس مفردًا، فهما غير داخلين في الحدّ من هذا الوجه.

المُنْصَرِفُ، نَحْوُ: (رِجَالٌ)، وهو مِنْهُ باعْتِبَارِ الإعْرَابِ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «فِلْس»، و«فَرَس»، و«كَتِفٍ»، و«عَضُدٍ»، و«حِبْرٍ»، و«عِنَبٍ»، و«إِبِلٍ»، و«قُفْلٍ»، و«صُرَدٍ»[1]، و«عُنُقٍ».

ومِثْلُ: «جَعْفَرٍ»، و«زِبْرِجٍ»[2]، و«بُرْثُنٍ»[3]، و«دِرْهَمٍ»، و«قِمَطْرٍ»[4]، و«جُخْدَبٍ»[5] عِنْدَ الأَخْفَشِ[6].

---

(١) الصُّرَدُ ـ بضمّ الصّادِ وفتح الرّاء -: طائرٌ ضخمُ الرَّأس يصطاد العصافير، أو هو أوّل طائر صام لله تعالى.

(٢) الزِّبْرِج بالكسر: الزّينة من جوهر، أو ذهب، والسّحاب الرّقيق فيه حمرة.

(٣) البُرْثُنُ: الكفّ من الأصابع، ومخلب الأسد، أو هو للسّبع كالإصبع للإنسان.

(٤) القِمَطْر: الجمل القويّ الضّخم، والرّجل القصير.

(٥) الجُخْدَب: ضربٌ من الجنادب ومن الجراد. وهذا من زيادات الأخفش، قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٢: «والأخفش يزيد جخدَبًا ويرويه بفتح الدّال، وسيبويه يرويه بضمّها، ويكتفي عنه ببُرْثن» وكذا في شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ١٠٢وانظر الشافية في علم التصريف ١٤ واللباب ٢/٢١٣، ٤٣١ وشرح الشّافية للرّضي ١/٤٨ وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدّين ١/٢١٧وشرح شافية ابن الحاجب لنقرة كار ٥٢ وعنقود الزّواهر ٣٣١ وقد روي على هذا البناء: (عُنَدَدٌ، وسُرْدَدٌ، وعُنْبَبٌ، وقُعْدَدٌ، ودُعْبَبٌ) انظر الكتاب ٤/٢٧٧. وروي غيرها انظر عنقود الزّواهر ٣٣٢.

(٦) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط، من أئمّة العربيّة، وأحد علماء البصرة، أخذ النّحو عن سيبويه، وقرأ الكسائيّ عليه كتاب سيبويه، نُسب إليه عدّة كتب منها الأوسط في النّحو والمقاييس والمسائل، ولم يصلنا إلّا معاني القرآن. انظر ترجمته في إنباه الرّواة ٢/٣٦ وبغية الوعاة ١/٥٩٠ وطبقات النّحويّين واللّغويّين ٧٢.

ومِثْلُ: «سَفَرْجَلٍ»، و«قِرْطَعْبٍ»[1]، و«جَحْمَرِشٍ»[2]، [٣ظ] و«قُذَعْمِلٍ»[3].

إِنَّمَا كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ أَنَّ الاسْمَ المُجَرَّدَ عَلى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ:

ثُلاثِيٍّ، وأَمْثِلَتُه العَشْرَةُ الأُوَلُ.

ورُبَاعِيٍّ، وأَمْثِلَتُه الخَمْسَةُ الّتي بَعْدَها.

وخُمَاسِيٍّ، وأَمْثِلَتُهُ الأَرْبَعَةُ الباقِيَةُ[4].

وأَمّا المَزِيْدُ فَأَمْثِلَتُه كَثِيْرَةٌ تَرْتَقِي في قَوْلِ سِيبَوَيْهِ[5] إِلى ثَلاثِمائةٍ وثَمانِيَةٍ، وعِنْدَ

---

(١) قال في التّاج (قرطعب): «قرطعب: ما عِنْدَهُ قِرْطَعْبَةٌ وقُرُطْعُبَةٌ وقُرَطْعَبَةٌ، الأُولَى كَجِرْدَحْلَةٍ بكسر الأَوّل وسكون الثّاني وفتح الثّالث وسكون الرّابع، والثّانِيَةُ مثلُ كُذُبْذُبَةٍ بضَمِّ الأَوّلِ والثّاني والرّابع وسكون الثّالث وفتح الخامس، والثّالثُ مثلُ ذُرَحْرَحَةٍ بِضَمِّ الأَوّل وفتح الثّاني والرّابع والخامس وسكون الثّالث: لا قَلِيلٌ ولا كَثِيرٌ، وما عَلَيْه قِرْطَعْبَةٌ أَي قِطْعَةُ خِرْقَةٍ أَوْ مَا لَهُ قُرَطْعَبَةٌ أَي شَيْءٌ» انظر تاج العروس ٤/ ٢٩.

(٢) الجحْمَرِش العجوز الكبيرة.

(٣) قال في التّاج: «القُذَعْمِلَةُ بضمِّ القافِ وفتحِ الذال المرأةُ القصيرةُ الخَسيسةُ، وتَصغيرُها قُذَيْعِمٌ، يقال: هو القصيرُ الضخمُ من الإبلِ، كالقُذَعْمِلِ بلا هاءٍ، وما عندَه قُذَعْمِلَةٌ، أي: شيءٌ، عن أبي زيدٍ، وفي التهذيب: ما عندَه قُذَعْمِلَةٌ ولا قِرْطَعْبَةٌ، أي: ليسَ له شيء» تاج العروس ٣٠/ ٢٤٢.

(٤) زاد ابن السّرّاج على أبنية الخماسي بناءً خامسًا، وهو (الهُنْدَلِعُ) وهو اسمٌ لِبَقْلَةٍ. انظر الأصول في النحو ٣/ ١٨٦، ٢٢٥ واللباب ٢/ ٢١٤ والمزهر في علوم اللغة والأدب ٢/ ٤٠ وهمع الهوامع ٣/ ٢٩٩ وشرح الشّافية للرّضي ١/ ٤٩ وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدّين ١/ ٢٢٢ وفيه: «وفيه نظر؛ لاحتمال أنْ يَكُونَ رباعيًّا، ونونه زائدة، ووزنه فنعل».

(٥) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، فارسيّ الأصل، كان أعلم المتقدّمين والمتأخّرين في النّحو، أخذ النّحو عن الخليل بن أحمد، وعيس بن عمر، ويونس بن حبيب، وأخذ اللّغة عن أبي الخطّاب الأخفش، توفي سنة ثمانين ومائة. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣، وإنباه الرّواة ٢/ ٣٤٦، وطبقات النّحويّين واللّغويّين ٦٦.

غَيْرِهِ إِلى أَكْثَرَ(١). واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنْ هذِه الأَسْمَاءِ وشِبْهِهَا بَعْدَ «نفَعَني» وشِبْهِهِ فَهْوَ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ.

وكُلُّ مَا جَاءَ مِنْها بَعْدَ «نَفَعْتُ» وشِبْهِهِ فَهْوَ مَفْعُولٌ مَنْصُوبٌ.

وكُلُّ مَا جَاءَ مِنْها بِعْدَ «انْتَفَعْتُ بِكَذا» أَو «مِنْ كَذا» وشِبْهِهِ فَهْوَ مَجْرُورٌ).

وذلكَ لأَنَّ (نَفَعَنِي) وشِبْهَهُ فِعْلٌ ومَفْعُولٌ، ولَيْسَ بَعْدَ الفِعْلِ والمَفْعُولِ إِلاّ الفَاعِلُ.

و(نَفَعْتُ) وشِبْهُهُ فِعْلٌ وفَاعِلٌ، ولَيْسَ بَعْدَ الفِعْلِ والفَاعِلِ إِلاّ المَفْعُولُ.

والباءُ وشِبْهُها حَرْفُ جَرٍّ، ولَيْسَ بَعْدَ حَرْفِ الجَرِّ إِلاّ المَجْرُورُ.

فَلِذلِكَ تَقُولُ: (نَفَعَنِي زَيْدٌ)، و(نَفَعْتُ زَيْدًا)، و(انْتَفَعْتُ بِزَيْدٍ) وَمَا أَشْبَهَ ذلكَ.

وهو يُرِيْدُ: مَا لَمْ يَكُنْ تَابِعًا، وإِلاّ وَرَدَ عَلَيْهِ نَحْوُ: (نَفَعَكُمْ كُلُّكُم زَيْدٌ)، و(نَفَعْتُم كُلُّكُمْ زَيْدًا). واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّ ذَلِكَ إِذا وُصِلَ بِكَلامٍ ثَبَتَ فيه حَرَكَتُه وتَنْوِينُه(٢)).

أَمّا الحَرَكَةُ فَلِتَدُلَّ عَلى مُوجَبِ رَفْعِهِ أَوْ نَصْبِهِ أَوْ جَرِّه.

وأَمّا التَّنْوِيْنُ فَلِيَدُلَّ عَلَى مُوجَبِ صَرْفِه.

وهو يَعْنِي مَا لَمْ يَكُنْ عَلَمًا مَوْصُوفًا بِـ(ابنٍ) مُضَافًا إِلى عَلَمٍ، وإِلاّ وَرَدَ عَلَيْهِ نَحْوُ: (هذا زَيْدُ بنُ عَمْرٍو). واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) قال الرّضي في شرح الشّافية ١/ ٥٠: «وللمزيد فيه أبنية كثيرة ترتقي في قول سيبويه إلى ثلاثمائة وثمانية أبنية، وزيد عليها بعد سيبويه نيّفٌ على الثّمانين، منها صحيحٌ وسقيم».

(٢) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٣ في شرح هذا القول: «أَمّا حُكْمُها في حَالَةِ الوَصْلِ فَيَجِبُ فيها ثُبُوتُ الإِعْرابِ والتَّنوِيْنِ، فَثَبَاتُ إِعْرابِهِ دليلٌ على موجب رفعه ونصبه وجرّه، وثبات تنوينه دليلٌ على موجب صرفه، فمن أسقطَ الإِعْرابَ والتَّنْوينَ في حالِ الوَصْلِ كَانَ مُخِلاًّ بالمَقْصُودِ، وخَارِجًا عن كلامِ العرب».

قَوْلُهُ: (وإِذا وُقِفَ عَلَيْه سَقَطَ مِنْه حَرَكَتُه وتَنْوينُه)

وذلِكَ لأَنَّ الاسْتِراحَةَ الّتي يُوقَفُ لأَجْلِها لا تَتِمُّ بِدُونِه[1].

قَوْلُه: (غَالِبًا).

إِشَارَةٌ إِلى أَنَّه قَدْ يَجُوزُ فِيْهِ غَيْرُ ذلك، وهي خَمْسَةُ أُمُورٍ، قَدْ تَجيءُ أَيْضًا في غَيْرِه:

أَحَدُهَا: الرَّوْمُ وهو أَنْ تَرُومَ التَّحْرِيْكَ[2]، ويَكُونُ في المَرْفُوعِ والمَجْرُورِ

---

(١) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٣: «وأمّا حُكمها في حالة الوقف، فالأصل في الوقف الإسكان الصّريح، وهو قطع الحركة بالكليّة، وهو مذهب أكثر القرّاء، واختيار أكثر النّحاة، ولُغة أكثر العرب، وذلك لأنّ الواقف إنّما يقف للاستراحة عند انقطاعِ نَفَسِهِ، فلأجل ذلك لَم يَسْتأنف» وانظر التّخمير ٤/٢١٧ وذكر ابن يعيش أنّ الأصل هو السّكون والأغلب الأكثر؛ لأنّه سلب الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة. انظر ابن يعيش ٩/٦٧ وشرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ١٠٤ واللباب ٢/١٩٦.

(٢) هذا حدّ سيبويه في الكتاب ٤/١٦٨ ثمّ قال في الكتاب ٤/١٦٨: «وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكانٌ على كل حال وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال» وعرّف الإمام يحيى الرّوم بقوله: «وهو تهيئةُ اللّسان بالحركةِ مع صوت يُسْمعُ يدركه البصير والأعمى» الحاصر لوحة ١٣، وفي اللّباب٢/١٩٨: «اوأما الروم فهو أن يضم شفتيه في الرفع بعض الضم ويكسر في الجر بعض الكسر فيضعف الصوت بهما» وعرّفه الرّضي بقوله: «الرّوم الإتيان بالحركة خفيّة حرصًا على بيان الحركة الّتي تُحرّكُ بها آخر الكلمة في الوصل» شرح الشّافية للرضي ٢/٢٧٥ وهو في الارتشاف ٢/٨٠٨: «الإتيان بالحركة ضعيفة إشعارًا بما كان لها في الأصل»، وقال ركن الدّين الاستراباذي: «هو أن يأتي بحركة الموقوف عليه خفيّةً» انظر شرح شافية ابن الحاجب لركن الدّين ١/٥٢٥ وقال الجوهري في الصّحاح (روم): «ورَوْمُ الحركة الذي ذكره سيبويه، هي حركةٌ مُخْتَلَسةٌ مختفاةٌ لضربٍ من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنها تُسْمَعُ، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلسة مثل همزة بيْن بيْن» وذَكَرَ في اللباب ٢/١٩٨ أنّه «يسمى رومًا لأن الروم الإرادة فكأنه أراد الحركة التامة ولم يأت بها وبقي على إرادتها دليل» وبعض النّحويّين يسمّي الرّوم إشمامًا فلا يُفرّق بينهما، قال ابن يعيش: «وبعض=

والمَنْصُوبِ غَيْرِ المُنَوَّنِ[1].

والثَّانِي: الإِشْمَامُ، وهو ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ الإِسْكَانِ[2]، وَيَكُونُ في المَرْفُوعِ دُونَ

= النّحويّين لا يعرف الإشمام ولا يفرّق بين الرّوم والإشمام» ابن يعيش ٩/ ٦٧. وانظر التّصريح ٥/ ٢٤٨ والصّفوة الصّفيّة ١/ ١١٤.

هذا عند النّحاة أمّا عند القرّاء «فهو إذهاب أكثر الحركة وإبقاء جزء منها حال الوقف» كما عرّفه ابن أبي الرّضا الحموي في القواعد والإشارات في أصول القراءات ١/ ٥١ وقيل: «هو النطق ببعض الحركة ويعبر عنه بالاختلاس وبالإخفاء فهذه العبارات كلها صحيحة» إبراز المعاني من حرز الأماني ١/ ١٠١.

(١) يجوز الرّومُ في المرفوعِ والمجرور بِلا خلافٍ، أمّا الرّومُ في المنصوب المفتوح ففيه خلاف، فإذا كَانَ المنصوب منوّنًا فلا يجوزُ فيه الرّومُ إلاّ على لغةِ ربيعة القليلة، فهم في الوقف يحذفون التّنوين ويقفون بالسّكون. انظر شرح الكافية الشّافية ٤/ ١٩٨٠ المساعد ٤/ ٣٠٢ والارتشاف ٢/ ٧٩٩، وأمّا إذا لَمْ يكن منوّنًا نحو: (رأيت أحمدَ) فلا يجوزُ رومُ الفتحة فيه عند الفرّاء وأبي حاتم، ويجوزُ الرّوم عند سيبويه كما في المرفوع والمجرور. انظر المسألة الخلافيّة في شرح الشّافية للرّضي ٢/ ٢٧٥ والتّصريح ٥/ ٢٤٨ والمساعد ٤/ ٣١٣ وشرح الكافية الشّافية ٤/ ١٩٨٩ والارتشاف ٢/ ٨٠٨ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٧٧ وقال ركن الدّين: «والرّومُ في المفتوح قليل لخفّةِ الفَتْحَةِ والعين بالإتيان بها خفيّة، ولهذا لم يقرأ أحدٌ من القرّاء بالرّومِ في المفتوح في القرآنِ، وإنّما ذكَرَه سيبويه عن العرب» شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٥٢٥ وجوازه مذهب الجمهور في الارتشاف ٢/ ٨٠٨ ونقل في الارتشاف عن ابن الباذش قوله: «زعم أبوحاتم أنّ الرّومَ لا يكونُ في المنصوب لخفّته، والنّاسُ على خلافِه»، وأمّا قولُ سيبويه في الكتاب ٤/ ١٧٢فهو: «وأما روم الحركة فقولك: رأيت الحارث ومررت بخالد وإجرائه كإجراء المجزوم أكثر».

(٢) قال في اللّباب ٢/ ١٩٧: «وأما الإشمام فهو أن يشير بشفتيه إلى الضم دون الكسر والفتح» وفي التّصريح ٥/ ٢٤٨: «حقيقته الإشارةُ بالشَّفَتين إلى الحركة بُعيد الإسكان من غير تصويت»، وفي شرح الكافية الشّافية ٤/ ١٩٨٩: «عبارة عن الإشارة بالشّفتين حال سكون الحرف» وفي ابن يعش ٩/ ٦٧: «هو تهيئة العضو للنّطق بالضّمّ من غير تصويت» وفي شرح الشّافية للرّضي ٢/ ٢٧٥: «الإشمام تصوير الفم عند حذف الحركة بالصّورة الّتي تعرضُ عند التّلفّظِ بتلك الحركة، بلا حركة ظاهرة ولا خفيّة» وانظر حدّه في الارتشاف ٢/ ٨٠٨ وشرح =

المَنْصُوبِ.

وهَلْ يَجُوزُ في المَجْرُورِ؟.

الصَّحِيحُ[٤و] أنَّه لا يَجُوزُ خِلافًا للكُوفِيِّينَ[١]، وأَنْشَدَ بَعْضُهُم في الفَرْقِ بَيْنَهُما:

[١]يُرَى رُوْمُنا والعُمْيُ تَسْمَعُ صَوْتَه وإِشْمَامُنا مِثْلُ الإِشَارَةِ بالعَضْبْ[٢]

= شافية ابن الحاجب لركن الدّين ١/٥٢٥ والصّفوة الصّفيّة ١/١١٣.

وعند القرّاء «هو ضم الشفتين عند الوقف من غير صوت دليلاً على ضم الموقوف عليه» كما عرّفه ابن أبي الرّضا الحموي في القواعد والإشارات في أصول القراءات ١/٥١ وقال في إبراز المعاني من حرز الأماني ١/٧١: «والإشمام في عرف القراء يطلق باعتبارات أربعة: أحدها: خلط حرف بحرف كما في (الصراط) وما يأتي في (أصدق) و(مصيطر). والثاني: خلط حركة بأخرى كما يأتي في (قيل) و(غيض) وأشباههما. والثالث: إخفاء الحركة فيكون بين الإسكان والتحريك كما يأتي في (تأمنا على يوسف) على ظاهر عبارة صاحب التيسير. والرابع: ضم الشفتين بعد سكون الحرف».

(١) ذكر بعض النّحاة أنّ الإشمام مختصّ بالضّمة وما روي عن بعض القرّاء في الجرّ والنّصب حمل ذلك على الرّوم. انظر الارتشاف ٢/٨٠٨ والتّصريح ٥/٢٤٨ والمساعد ٤/٣١٤ وابن يعيش ٩/٦٧ وأجاز الكوفيّون الإشمام في المجرور. انظر المسألة في ابن يعيش ٩/٦٧، والحاصر لوحة ١٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٢٦٦ والصّفوة الصّفيّة ١/١١٣ «واحتجّ الكوفيّون بأنّ الكسرة في الثّقل أخت الضّمّة، والكسرة بكسر الشّفتين، كما أنّ الضّمّة بضمّهما، والنّاظر يدركهما جميعًا» التّخمير ٤/٢١٧ وأنكر الرّضي أن يكونَ ذلك من قول أحدٍ من النّحاة، قال: «وعزا بعضُهم إلى الكوفيّين تجويز الإشمام في المجرور والمكسور أيضًا، والظّاهر أنّه وهمٌ؛ لم يُجوّزه أحدٌ من النّحاة إلاّ في المرفوعِ والمضموم» شرح الشافية للرّضي ٢/٢٧٦ وذكر في التّخمير أنّهم اتّفقوا أنّ الإشمام لا يكون في المنصوب. انظر التّخمير٤/٢١٨ وانظر المساعد ٤/٣١٤ وابن يعيش ٩/٦٧ وذكر في البديع أنّ سيبويه أجاز الرّوم والإشمام في المنصوب انظر البديع في علم العربيّة ١/٦٨٢.

(٢) نسبه الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٣ إلى بعض الأدباء، وهو لأبي الحسن الحصري في الهمع ٣/٤٣٢ برواية: (مثل الإشارة بالشّعرْ)، وجَاء في التّاج: «العَضْبُ: السَّيْفُ، وقَيَّدَه الجَوْهَرِيُّ بِالقَاطع، يقال: سَيْفٌ عَضْبٌ أَي قَاطِع وَصْفٌ بالمَصْدَر» تاج العروس٣/ ٣٩٠ وقد =

والثّالِثُ: النّقْلُ، وهو تَحْوِيْلُ[1] حَرَكَةِ الحَرْفِ المَوْقُوفِ عَلَيْهِ إلى السّاكِنِ قَبْلَه، كَقَوْلِه:

[٢] عَلَّمَنا أَخْوالُنا بَنُو عِجِلْ ... شُرْبَ النَّبِيْذِ واعْتِقالاً بالرِّجِلْ[2]

ويَكُونُ في المَرْفُوعِ والمَجْرُورِ، ولا يَكُونُ في المَنْصُوبِ المُنَوّنِ، ولا غَيْرِ المُنَوَّنِ، إلاّ إذا كَانَ مَهْمُوزًا كـ(الخَبْءُ)[3].

= أشار كثيرٌ من النّحاة إلى المعنى المذكور في البيت، فقالوا في الرّوم: «وذلك ممّا يدركه الأعمى والبصير؛ لأنّ فيه صوتًا يكاد الحرف يكون به متحرّكًا» وقيل في الإشمام: «وذلك إنّما يدركه البصير دون الأعمى؛ لأنّه ليس بصوت يُسْمَع» ابن يعيش ٩/ ٦٧ وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٦٦-٢٦٧ والحاصر لوحة ١٣ والتّصريح ٥/ ٢٤٨ والمساعد ٤/ ٣١٤ والبديع في علم العربيّة ١/ ٦٨٠ والصّفوة الصّفيّة ١/ ١١٣.

(١) في ل: (نقل).

(٢) عَجزُ البَيْت ليس في ل.

ونسب البيت لبعض بني أسد في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٣٦٣.

وهو لأبي سوار الغنوي في المقاصد النّحويّة ٣/ ٥٢٤ وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي ٢٦١.

وهو بلا نسبة في التّكملة ١٩٤ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٣٤ وتوضيح المقاصد ١٥١٦ والدرّ المصون ١١/ ١٠٢ والمستوفي في النّحو ٢/ ٢٥٢ والمحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٧٦ برواية: (الشغزبي واعتقالاً بالرجل) وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢/ ١٨٨ والجمل في النحو لابن شقير ٢٢٥ برواية: (إخواننا) ولسان العرب ٣/ ١٢٤، ١٠/ ٤٨٧، ١١/ ٤٢٩ برواية: (إخواننا) و(أخوالنا) وتاج العروس ٧/ ٥٠٧، ٢٩/ ٤٣٧، ٣٠/ ٢٤.

والشّاهد في البيت تحريك الجيم في (الرّجِل) بنقل حركة اللاّم إليها، والاعتقال: أن يدخل رجلاً بين رجلي صاحبه.

(٣) اشترط النّحاة في النّقل عدّة شروط: أوّلُها: أنْ يَكُون المنقول إليه ساكنًا. وثانيها: أن لا يكون السّاكن حرف علّة. وثالثها: ألاّ يخرج بالنّقل عن أبنية الأسماء. ورابعها: أن يكون مرفوعًا أو مجرورًا ولا يكون منصوبًا؛ لأنّ المنصوب إذا كان منوّنًا أبدل من تنوينه ألف. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٦٧-٢٦٨ والصّفوة الصّفيّة ١/ ١١٣ والمساعد ٤/ ٣١٦-٣١٨ والارتشاف ٢/ ٨١٠-٨١١ والتّصريح ٥/ ٢٥٢. =

والرَّابِعُ: التَّضْعِيفُ، وهو تَشْدِيْدُ الحَرْفِ المَوْقُوفِ عَلَيْهِ(١)، كَقَوْلِه:

[٣]. . . . . بِبَـــازِلٍ وَجْنـــاءَ أَوْ عَيْهَــــلِّ(٢)

= وذكر الإمام يحيى أنّ النّقل لا يكون في المفتوح إلاّ إذا كَانَ مهموزًا في مذهب البصريّين. انظر الحاصر لوحة ١٣ أمّا الكوفيّون فقد أجازوا نقل الفتحة إلى السّاكن قبلها وقفًا وإن لم يكن المفتوح همزة، وروي هذا عن الفرّاء والكسائي والأخفش والجرمي. انظر المسألة في المساعد ٤/ ٣١٨ والارتشاف ٢/ ٨١١ والتّصريح ٥/ ٢٥٣ وهي مسألة خلافيّة في الإنصاف ٢/ ٧٣١.

(١) انظر هذا الحدّ في توضيح المقاصد ٣/ ١٤٧٧، وعرّفه الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٣ بقوله: «وهو تكرير الحرف الأخير من الكلمة»، وقال القوّاس الموصليّ: «فهو أن تزيد على الحرف الموقوف عليه مثله وتدغمه في الزّائد» انظر شرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس ١/ ٢٦٧، وقال ابن يعيش في شرحه ٩/ ٦٧: «وأمّا التَّضْعيفُ فهو أنْ تُضَاعفَ الحرفَ الموقوفَ عليه بأن تزيد عليه حرفًا مثله فيلزم الإدغام، نحو: هذا خالدّ، وهذا فرجّ».

(٢) البيت لمنظور بن مرثد في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ٣٦٧، ٣٨٩ وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي ٢٧٦، وقبله:

أَوْ يَعْذُنِي عَنْ حَاجِها حَاجٌ لي

يُسَلِّ وَجْـدَ الهائـم المعتلِّ

ونسبه سيبويه إلى رجل من بني أسد في الكتاب ٤/ ١٧٠ والنّكت للأعلم ٢/ ١١٠٣ وشرح الشّواهد لابن السّيرافي ٢/ ٣٧٦ وشرح شواهد الشّافية للبغدادي ٢٤٦.

وهو بلا نسبة في الشّيرازيّات ٣٦٥ والتّكملة ٢٠٦، ٢١٩ والأصول في النحو ٣/ ٤٥٢ والخصائص ٢/ ٣٥٩ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦١، ٤١٧ والمحتسب ١/ ١٠٢، ١٣٧ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٨٠ واللباب ٢/ ١٠٥ والفائق للزّمخشري ١/ ١٧٦ وشرح الشّافية للرّضي ٢/ ٣١٨ وابن يعيش ٩/ ٦٨ والمستوفي ٢/ ٢٦٣ والتّخمير ٤/ ٢٣٨ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس ١/ ٢٦٦ وضرائر الشّعر للقزّاز ٨٨ والدرّ المصون ٦/ ٤٠٦ وخزانة الأدب ٤/ ٤٤٩ والمحكم والمحيط الأعظم ١/ ١٢٣، ٤/ ٤٣٣، ٦/ ٦٢٨، ٧/ ٣٤٢، ٩/ ٢٣٨، ٢٤٠، ١٠/ ٣٠، ٢٩٣، ولســـان العـــرب ١/ ٢٥٥، ٧/ ٤٦٤، ١١/ ٤٩، ٤٨١، ٥٧٠، ١٢/ ٢٢٤، ١٣/ ٥٢٦، ١٤/ ٢٦٨، وتاج العروس ٢/ ١٤٠، ٢٠/ ٢٨٤.

والبازل: المسنّة من الإبل. والوجناء: العظيمة الوجنات، والعيهل: النّاقة السّريعة. =

ولا يَجِيءُ في المَنْقُوصِ، ولا في المَقْصُورِ، ولا في المَهْمُوزِ، ولا فِيْمَا قَبْلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ[١].

والخَامِسُ: البَدَلُ، وهو أَنْ تَجْعَلَ مَكَانَ التَّنْوِيْنِ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ[٢]،

= والشّاهد فيه أنّه ضعّف اللاّم وحرّكه ضرورة، وكان حقّه التّضعيف والسّكون.

(١) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٣: «وهو مختصٌّ بالصّحيح المتحرّكِ ما قبل آخره في غير المهموز»، وقال ابن جابر الأندلسيّ: «وأمّا التّضْعيفُ فهو جائزٌ في الحركات الثّلاث، ما لم يكن الحرف الموقوف عليه همزة، أو حرفًا صحيحًا، قبله ساكن» شرح ألفيّة ابن مالك لابن جابر الأندلسي ٤/ ٢٩٠ وشرح ابن النّاظم ٥٧٥ وشرح المكودي ٢/ ٨٦٨ واشترط أيضًا ألا يكون منصوبًا منوّنًا في أشهر اللّغات. انظر توضيح المقاصد ٣/ ١٤٧٧ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس ١/ ٢٦٦ والتّصريح ٥/ ٢٥٠ والصّفوة الصّفيّة ١/ ١١٤ ونقل عن سيبويه جوازه في المنصوب غير المنوّن. انظر الكتاب ٤/ ١٧٠ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس ١/ ٢٦٧ والبديع ١/ ٦٨٢.

(٢) الأصل في البدل أن تبدل من تنوين النّصب ألفًا، هذه هي اللغة الفصحى، وعليها أكثر العرب ما عدا ربيعة فهم لا يبدلون من التّنوين في النّصب ألفًا، بل يحذفونه، ويقفون بالسّكون. انظر المساعد ٤/ ٣٠٣ وشرح الشّافية للرّضي ٢/ ٢٧٢ وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدّين ١/ ٥٢٩ وابن يعيش ٩/ ٦٩ والصّفوة الصّفيّة ١/ ١٠٨ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقواس الموصلي ١/ ٢٦١ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٦٩ والمناهج الكافية ٣٤٠-٣٤١ والبديع ١/ ٦٨٢ وما ذكره ابن هطيل في هذا الموضع من إبدال التّنوين حرفًا يجانسه لغةٌ لأزد السّراة، فقد حملوا المرفوع والمجرور على المنصوب. قال في الكتاب ٤/ ١٦٧: «وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو وهذا عمرو ومررت بزيدي وبعمري جعلوه قياسًا واحدًا فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف» وانظر ابن يعيش ٩/ ٧٠ والصّفوة الصّفيّة ١/ ١٠٨ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقواس الموصلي ١/ ٢٦٢ وشرح ابن النّاظم ٥٧٤ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٦٩ والتّصريح ٥/ ٢٣٤ والفواكه الجنيّة ٣٥٣-٣٥٤ وقيل: هي لغة لقومٍ من أهل اليمن ليسوا فصحاء. انظر توضيح المقاصد ٣/ ١٤٦٩ والمساعد ٤/ ٣٠٣ وهي ليست فصيحة .انظر شرح شافية ابن الحاجب لركن الدّين ١/ ٥٢٩ وذكر الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٣-١٤ أنّ البدل نوعان: الأوّل إبدال التّنوين في حال الوقف، والثّاني إبدال الهمزة في حال الوقف حرف لين.

كَقَوْلِه: (هذا زَيْدُو)، و(رَأَيْتُ زَيْدا) و(مَرَرْتُ بِزَيْدِي)[1].

قَوْلُه: (مَا خَلا النَّصْبَ فَإِنّه يُبْدَلُ فيه مِن التَّنْوينِ أَلِفٌ).

وذلِكَ لِخِفّةِ الفَتْحَةِ والألِفِ.

قَوْلُهُ: (غالِبًا).

إشَارَةٌ إلى أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ لا يُبْدِلُ أَيْضًا في حَالَةِ النَّصْبِ، ويَقُولُ: (رَأَيْتُ زَيْدْ)[2]، وَعَلَيْه:

[٤] شَئِزٌ جَنْبي كَأَنّي مَهْدَأٌ جَعَلَ القَيْنُ عَلى الدَّفِّ إِبَرْ[3]

وهو ضَعِيفٌ[4].

---

(١) كذا الأمثلة في ق، وفي الأصل: (هذا زيدٌ ورأيتُ زيدًا ومررت بزيدٍ).

(٢) هي لغة لبعض العرب في الحاصر لوحة ١٤ وانظر ابن يعيش ٩/٦٩ والصّفوة الصّفيّة ١/١٠٨ وهي لغة ربيعة فهم لا يبدلون من التّنوين في النّصب ألفًا، بل يحذفونه، ويقفون بالسّكون. انظر المساعد ٤/٣٠٣ وشرح الشّافية للرّضي ٢٧٩ وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/١٤٤.

(٣) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ٥٩ وهو منسوبٌ له في إصلاح المنطق ١٥٦ وهو في لسان العرب ١/١٨١ وأساس البلاغة ١/٦٩٦ برواية: (الإبر) وتاج العروس ١/٥٠٤.

والبيت بلا نسبة في ابن يعيش ٩/٦٩ والصّفوة الصّفيّة ١/١٠٨ وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/١٤٤ والجمل في النحو ٢٢٥ برواية: (جعل القين على الجنب إبر) والخصائص ٢/٩٧ وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧٧، ٦٧٦ والمقرّب ٤٢١ والمهدأ: الصبي المعلل لينام، ويروى بفتح الميم نصبًا على الظرْفِ أَيْ حِينَ سَكَن الناسُ كما ذكر في تاج العروس ١/٥٠٤.

وشئز: اشتدّ، وغلظ، والدّفّ: الجنب، والقين: العبد، والإبرة مسلّة الحديد. والشّاهد في البيت في تسكين الرّاء وقفًا على المنصوب، وهو في لغة ربيعة كما بيّنا.

(٤) هو قليل في الكلام. انظر ابن يعيش ٩/٦٩ وشرح الشّافية للرّضي ٢/٢٧٥ وهو لغةٌ ليست فصيحة. انظر شرح شافية ابن الحاجب لركن الدّين ١/٥٢٩.

قَوْلُهُ: (ومِنْهَا نَوعٌ ثَانٍ يَدْخُلُهُ الرّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ مِنْ غَيْرِ تَنْوينٍ، وهُوَ جَمِيعُ مَا ذَكَرْنا إِذا كَانَ مُضَافًا إِلى غَيْرِ يَاءِ مُتكَلِّمٍ، أَو فِيهِ أَلِفٌ ولامٌ).

أَمّا دُخُولُ الثّلاثَةِ فَظَاهِرٌ.

وأَمّا امْتناعُ التّنْوِيْنِ فَلأَنَّهُ في الأَصْلِ للتَّنْكِيْرِ، والأَلِفُ واللاّمُ للتَّعْرِيْفِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ مُنَكَّرَةً مُعَرَّفَةً في حَالَةٍ وَاحِدَةٍ[(١)]، وكَذلِكَ الإِضَافَةُ، وإِنْ كَانَتْ قَدْ تَكُونُ لِغَيْرِ التَّعْرِيْفِ[(٢)]، فَلِذلِكَ تَقُولُ: (هذا الرّجُلُ)، و(رَأَيْتُ الرَّجُلَ)، و(مَرَرْتُ بالرَّجُلِ)، و(هذا غُلامُكَ)، و(رَأَيْتُ غُلامَكَ)، و(مَرَرْتُ بِغُلامِكَ).

وإِنّمَا قَالَ: (إِلى غَيْرِ يَاءِ المُتَكَلِّمِ)؛ لأَنَّه إِذا كَانَ مُضَافًا إِلى يَاءِ المُتكَلّمِ، نَحْوُ: (غُلامِي) أَتْجَهَ[(٣)] لَهُمْ فِيْهِ مَذْهَبانِ[(٤)]:

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٠٥: «وإنّما لَمْ يُجْمَعْ بين الألف واللاّم والتّنوينِ من قبل أنّ الألف واللاّم دليلٌ على التّعريف، والتّنوين في الأصل دليل التّنكير، فلم يُجمَعْ بينهما»، وقال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٤: «ولا يمكن أنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ مُعَرَّفَةً مُنكَّرَةً؛ لِمَا فيه مِن التّناقض»، وذكر الإمام يحيى علّةً أخرى فقال: «وأمّا ثانيًا فلأَنَّ اللاّمَ إنّما يُقْصَدُ بِمَجِيئها في الاسم التّعريف، ومن عرّف الكلمة استحال منه القصد إلى تَنْكِيْرِها لِغَيْرِ غَرَضٍ؛ لأَنَّ النَّفْسَ إلى مَا عَرفَت أكبرُ مَيْلاً وأنسًا منها إلى ما لا تعرفه، فإذا دَخلَت اللاّمُ بَطَلَ دُخُولُ التَّنْوِيْنُ».

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٠٥: «وكذلك الإضافَة، لايُجْمَعُ بينَها وبين التّنوين؛ لأنّ التّنْوينَ دليل الانْفصال، والإضافَةَ دليلُ الاتّصال، ولا يكون الشّيءُ منفصلاً متّصلاً في حالٍ واحد» وذكر الإمام يحيى العلوي وجهًا آخر من التّناقض والتّنافي بينهما في الحاصر لوحة ١٥ فقال: «وأمّا ثانيًا فلأنّ الإضافَةَ دليل التّعريف والاختصاص، والتّنوين موضوعٌ للتّنْكِير، ومُحالٌ أنْ تكونَ الكلمةُ معرّفة منكّرة».

(٣) قَالَ في القاموس (وجه) : (وتَجَهْتُ إِلَيْكَ أَتْجَهُ ووجّهتُ إليك تَوجيهًا: تَوَجّهْتُ).

(٤) هذه المسألة من المسائل الخلافيّة الّتي كثرت فيها الآراء، ففي حكم المضاف إلى ياء المتكلّم خمسة آراء: الأول : مذهب الجمهور، وهو أنّ المضاف إلى الياء معرب بحركات مقدّرة . الثاني: رأي الجرجاني، وابن الخشاب، والخوارزمي في ترشيح العلل، والمطرزي وهو أنه مبني، ونسب أيضًا إلى الجمهور، الثّالث: رأي ابن جني فقد وضع ابن جني في =

أَحَدُهُما أَنَّه مَبْنِيٌّ.

والثّانِي _ وهو الأَصَحُّ _ أَنَّه مُعْرَبٌ تَقْدِيْرًا؛ لِتَعَذُّرِ تَحْرِيْكِ آخِرِه[٤ظ] بِغَيْرِ الكَسْرَةِ الّتي تَقْتَضِيْها ياءُ المُتَكَلِّمِ.

قَوْلُه: (ومِنْهَا نَوْعٌ ثَالِثٌ يَدْخُلُه الرَّفْعُ والنَّصْبُ، ولا يَدْخُلُه الجَرُّ، ولا التَّنْوينُ، وهْوَ كُلُّ اسْمٍ غَيْرِ مُنْصَرِفٍ مِمّا قَدْ اجْتَمَعَ فِيه عِلَّتانِ فَرْعِيَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ أَوْ ما يَقُومُ مُقَامَهُما).

قَوْلُهُ: **(كُلُّ اسْمٍ)** يَعُمُّ.

= الخصائص بابًا سمّاه «بابٌ في الحكم يقف بين الحكمين»، وجعل من هذا الباب المضاف إلى ياء المتكلم وسماه بعضهم خصياً. الرابع: مذهب ابن مالك فقد ذهب إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب في حال الجر بحركة ظاهرة، و هي الكسرة الموجودة في آخر الكلمة، أما في حال الرفع والنصب فهو معرب بحركة مقدّرة. الخامس: هو ما ردّه الإمام يحيى، وهو رأي الخوارزمي في التّخمير فقد ذهب إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب في الجرّ بإعراب الياء، فنُقل إليه إعرابـها، و هو الجر لما ظهرت صورة الكسرة فيه، وذكر ذلك الجندي في الإقليد. انظر المسألة الخلافيّة في التّبيين ١٥٠ والمتّبع ١/ ١٣٥ وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤ وابن يعيش ٣/ ٣٢ وشرح ابن النّاظم ٢٩٤ والمساعد ٢/ ٣٧٣ وشفاء العليل ٧٢٩ والأشموني ٢/ ٢٨٣ واللباب ١/ ٦٧ والفاخر للبعلي ١/ ١٥٢ وانظر الخصائص ٢/ ٣٥٦ والجمل للجرجاني ٥٧ وترشيح العلل ٦٩ والمرتجل ١٠٧ والتسهيل ١٦١ والتّخمير ٢/ ٦٥ والإقليد ٢/ ٧١١ وأمالي ابن الشّجري ١/ ٣-٥ والتّصريح ٣/ ٢٣٩ والتّعليقة على المقرّب ٣٢٣.

وهي في الحاصر لوحة ١٥ ثلاثة آراء فذكر الإمام يحيى العلويّ رأيًا ثالثًا إضافة إلى ما ذكره ابن هطيل، وهو رأي الخوارزمي في التّخمير، وهو أَنّه مُعْرَبٌ بِإعراب الياءِ، فنُقِلَ إليه إِعْرابُها، وهو الجرُّ، ثمّ ردَّ الإمام هذا الرَّأيَ قائلاً: «فهذا ينبغي أنْ يَكون معدودًا من مَكارِه النَّحْوِ، وقد ظهر ضعفه من وجهين: أمّا أوّلاً فلأنّا لا نَجِدُ في كَلامِ العَرَبِ إعرابَ كلمةٍ نُقِلَ إلى أخرى مع وُجُودِها، بل إعراب كلّ كلمة مختصٌّ بها دُونَ غَيْرِها. وأمّا ثَانِيًا فلأنَّ إعرابَ الياءِ إذا كَانَ مَنْقولاً إلى الاسْمِ قبلها، فأينَ يَكُونُ إِعْرابها، وهي من جملَةِ الأسماءِ الّتي تفتقر إلى الإعراب».

وقَوْلُه: (غَيْرِ مُنْصَرِفٍ) احْتِرَازٌ مِن المُنْصَرِف[1].

وقَوْلُه: (مِمّا قَدْ اجْتَمَعَ فِيه عِلَّتانِ) احْتِرازٌ مِن الوَاحِدَةِ، فَإِنَّهَا لا تُؤَثِّرُ وَحْدَها، وعِنْدَ الكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْثِيرُها في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ[2]، وأَنْشَدُوا للعَبّاسِ بنِ مِرْدَاسَ[3]:

---

(١) قَوْلُه: (وقَوْلُه: غَيْرِ مُنْصَرِفٍ احْتِرَازٌ مِن المُنْصَرِف) ساقطٌ من الأصل ول وكذا في ق.

(٢) هذه مسألة الخلاف في ترك صرف المنصرف، وهي قائمة بين البصريين والكوفيين، فالبصريون لا يجيزون ترك صرف المنصرف، ويرون أنّ الصرف هو الأصل، فلا يقوى السبب الواحد على إخراجه إلى الفرع، وينطبق هذا على الشعر، فالشاعر لا يجوز له في الضرورة منع صرف المنصرف، قال المبرد: «وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك، و ذلك لأنّ الضرورة لا تجُوّز اللحن»، أما الكوفيون فلا يشترط عندهم اجتماع علتين فالسبب الواحد كافٍ في منع الصرف، وقد أخذ برأيهم جمع من نحاة البصرة منهم الأخفش والفارسي وابن برهان و أبو البركات الأنباري، واحتجوا بالقياس و السماع. انظر الخلاف في الحاصر لوحة ٢٢ والأصول في النحو ٣/ ٤٣٧ والإنصاف ٢/ ٤٩٣ وما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٦ والتّخمير ١/ ٢٢٢ وشرح الرّضي ١/ ١٠٧ وشرح اللّمع لابن برهان ٢/ ٤٧٧ وضرائر الشعر للقزّاز ١٠١ واللباب ١/ ٥٢٣ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٧وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١١٥ والأشموني ٣/ ٢٧٥ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١١٤ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّس الموصلي ١/ ٤٤٢ وابن يعيش ١/ ٦٨ وشرح ألفية ابن معط ٤٤٢ والفاخر ١/ ١٤٥ والإقليد ١/ ٢٦٧-٢٦٨ وشرح الألفيّة لابن النّاظم ٤٧٠ والمساعد ٣/ ٤٤ والبديع في علم العربيّة ٢/ ٦٩٢ ولباب الإعراب ٢١٦ وهمع الهوامع ١/ ١٣٣ وشرح المكودي على الألفيّة ٢/ ٦٨٤ وخزانة الأدب ١/ ١٥٦ وانظر كلام المبرّد في المقتضب ٣/ ٣٥٤.

(٣) قوله: (للعباس بن مرداس) ليس في ل.

العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد قيس بن رفاعة بن الحارث بن يحيى بن الحارث بن بهثة بن سليم أبو الهيثم السلمي، من شعراء مضر وفرسانها، أسلم بعد حنين، وكان من المؤلفة وممن حسن إسلامه منهم، مات أبوه وشريكه حرب بن أمية والد أبي سفيان في يوم واحد، قتلهما الجن، ولهما في ذلك قصة، وشهد العباس بن مرداس مع النبي ﷺ الفتح وحنيناً، ومات في خلافة عمر بن الخطّاب. انظر ترجمته في =

[٥] فَمــا كَــانَ حِصْــنٌ ولا حَــابِــسٌ يَفُــوقَــانِ مِــرْدَاسَ فِــيْ مَجْمَــعِ[(١)]

ولا حُجَّةَ لَهُم فِيْهِ؛ لأَنَّ الرِّوَايَةَ: (يَفُوقَانِ شَيْخَيَّ)[(٢)].

وَقَوْلُه: (فَرْعِيَّتَانِ)؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْها فَرْعٌ عَلَى غَيْرِها، فالتَّعْرِيْفُ فَرْعٌ عَلَى التَّنْكِيْرِ، والوَصْفُ فَرْعٌ عَلَى المَوْصُوفِ، وكَذلِكَ البَوَاقِي.

وقَوْلُهُ: (مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ)، قَدْ حَصَرَها ابْنُ السَّرَّاجِ[(٣)] في قَوْلِه:

= الإصابة في تمييز الصحابة ٣/ ٦٣٣ وشرح أبيات مغني اللّبيب ١/ ١٧٨ وتهذيب الاسماء ١/ ٢٤٥ والأغاني ١٤/ ٢٩٤.

(١) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ١١٢ والدرر ١/ ١٠٤ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ٤٠٩ والمقاصد النّحويّة ٣/ ٣٣١ والإفصاح للفارقي ٥٩ وخزانة الأدب ١/ ١٥٦ والأصول في النحو ٣/ ٤٣٧ واللباب ١/ ٥٢٣ والمساعد ٣/ ٤٤ وابن يعيش١/ ٦٨ وشرح اللّمع لابن برهان ٢/ ٤٧٧ والإنصاف ٢/ ٤٩٩ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١١٤ والفاخر١/ ١٤٥ والإقليد ١/ ٢٦٧ وتاج العروس ٨/ ٣٣٥، ١٦/ ١١٩، ولسان العرب ٦/ ٩٦-٩٧.

وهو بلا نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح ٨٠٧ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦ ولباب الإعراب ٢١٦ وشرح الرّضي ١/ ١٠٧ والتّخمير ١/ ٢٢٢ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٧ وشرح الألفيّة لابن النّاظم ٤٧١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١١٥ والبديع في علم العربيّة ٢/ ٦٩٢ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّس الموصلي ١/ ٤٤٢ وهمع الهوامع ١/ ١٣٣ وشرح المكودي على الألفيّة ٢/ ٦٨٥.

والشّاهد في البيت منع (مرداس) من الصّرفِ بتأثير العلّة الواحدة عند الكوفيّين، وهو مصروفٌ عند البصريّين، وقد مُنع للضّرورة.

(٢) هذه رواية المبرّد كما يذكر ابن جنّي في سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦ والعكبري في اللباب ١/ ٥٢٤ والفارقي في الإفصاح ٥٩ والبغدادي في الخزانة ١/ ١٥٧ وذكر ذلك ابن السّرّاج في الأصول في النحو ٣/ ٤٣٨.

(٣) ابن السّرّاج أبو بكر محمّد بن السّري بن سهل النّحوي، بصريُّ المذهب، كان من أئمّة العربيّة في زَمانِه، أخذ النّحو عن المبرّد وأخذ عنه السّيرافي والرّمّاني والزّجّاجي والفارسي، له من التّصانيف: الأصول في النّحو، وجُملُ الأصول، والموجز، وشرح كتاب سيبويه، مات سنة ستّ عشر وثلاثمائة. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩ وإنباه الرّواة ٣/ ١٤٥=

[٦] يَكُفُّ الصَّرْفَ تَعْرِيفٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وعَدْلٌ والجَمِيْعُ
وإِعْجَامٌ وتَرْكِيْبٌ وَوَزْنٌ ومِنْ فَعْلانَ أَحْرُفُهُ الفُرُوعُ[١]

وأَشَارَ إِلَيْها مَنْ قَالَ:

[٧] أَعْجِمْ وأَنِّثْ عَادِلاً زَائِدًا وَزْنًا ورَكِّبْ وَصْفَ جَمْعٍ عُرِفْ[٢]

وقَوْلُه: (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُما).

= وطبقات النّحويّين واللّغويّين ١١٢.

(١) وردت نسبة البيتين في الحاصر لوحة ١٦ لابن السّرّاج أيضًا، ولم أجدها في كتبه، وقد نسبهما إلى نفسه أبو بكر محمّد بن عبد الملك الشّنتريني صاحب تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، انظرهما في تلقيح الألباب ١٨٢.

(٢) لم أجد هذا البيت في كتب النّحو، وقد جاء في هامش الأصل بيتٌ آخر شبيهٌ به وبمعناه، وهو:

اجْمعْ وزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رکِّبْ وزِد عُجْمَةً فالوصفُ قَدْ كَمُلا

وقد جاء هذا البيت في شرح قطر الندى ٣١٢ وشرح شذور الذّهب للجوجري ٢/ ٨٢٥ والفواكه الجنيّة على متمّمة الآجرّوميّة للفاكهي ٧١ منسوبًا إلى بهاء الدّين محمّد بن النّحّاس الحلبي، وانظر البيت في شرح شذور الذهب ٥٨٦ وأنشد صاحب الوافي بالوفيات في كتابه ١٢/ ٢٣٢ للحسين بن سليمان شرف الدين بن ريان أبياتًا في موانع الصّرف، فقال:

أتيت حانة خمار وصاحبها محارف متقن للنحو ذو لسن
وحوله كل هيفاء منعمة وكل علق رشيق أهيف حسن
فقال لي إذا رأى عيني قد انصرفت إلى النساء كلام الحاذق الفطن
أنث وركب وصف واعدل بمعرفة واجمع وزد واسترح من عجمة وزن

وقال بعضهم في نظم موانع الصّرف: (منحة الملك الوهّاب بشرح ملحة الإعراب لابن دِعسَيْن لوحة ١٥٣).

موانع صرف الاسم تسعٌ فهاكها مبيّنةً إنْ كنت في العلم تحرص
فجمع وتعريفٌ ووصفٌ وعجمةٌ وعدلٌ وتأنيث ووزنٌ مخصّص
وتركيب الاسمين والألف الّتي مع النّون زد أو الجميع ملخّص

هو شَيْئانِ:

أَحَدُهُما: الجَمْعُ المُتَناهِي، فَإِنَّهُمْ نَزَّلُوا ـ كَوْنَهُ لا يُجْمَعُ بِحَالٍ ـ مَنْزِلَةَ جَمْعٍ ثَانٍ[١].

والثّاني: التَّأْنِيْثُ بِأَحَدِ الأَلِفَيْنِ، فَإِنَّهُمْ نَزَّلُوا ـ كَوْنَهُ لا يُفَارِقُ الاسْمَ بِحَالٍ ـ مَنْزِلَةَ تَأْنِيْثٍ ثَانٍ[٢].

وإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلْ هذا النَّوْعَ الجَرُّ ولا التَّنْوِينُ؛[٣] لأَنَّه عِنْدَ حُصُولِ العِلَّتَيْنِ الفَرْعِيَّتَيْنِ أَشْبَهَ الفِعْلَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الفِعْلَ فَرْعٌ عَلى الاسْمِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

---

(١) هذا الجمع لا يشبه الآحاد ولا يجمع كما يجمع الآحاد، وهذا الجمع هو نهاية الجمع فلا يمكن جمعه، فصار في الاسم اعتباران: أحدهما: أنّه جمع والآخر أنّه نهاية الجمع، قال سيبويه في كتابه ٣/ ٢٢٧: «هذا باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل. اعلم أنه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وذلك لأنه ليس شيء يكون واحدًا يكون على هذا البناء، والواحد أشد تمكنًا وهو الأول، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكنًا وهو الأول تركوا صرفه إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكنًا». وانظر المقتضب ٣/ ٣٢٧ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/ ٤٥٣-٤٥٤ وابن يعيش ١/ ٦٣ والمساعد ٣/ ٥ وشرح الرّضي ١/ ١٠٩ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩٧ والفاخر ١/ ١١٦ والصّفوة الصّفيّة ١/ ٣٥٩ والارتشاف ٢/ ٨٥٢.

(٢) التّأنيث بالألف سبب واحد يقوم مقام سببين؛ لأجل لزومه، فكأنّ فيه سببين، وهما التّأنيث ولزوم التّأنيث، أو لزوم الألف. قال سيبويه في كتابه ٣/ ٢١٠: «هذا باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة، وما لحقته الألف فانصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة : أما ما لا ينصرف فيها فنحو حبلى وحبارى وجمزى ودفلى وشروى وغضبى، وذاك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث» وانظر المقتضب ٣/ ٣٣٨ وابن يعيش ١/ ٥٩ وشرح الرّضي ١/ ١١٢ والمساعد ٣/ ٥ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/ ٤٥٢ والفاخر ١/ ١١٤ والصّفوة الصّفيّة ١/ ٣٥٧ والارتشاف ٢/ ٨٥٢.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (الجرّ والتّنوين).

أَحَدِهِما: أَنَّ الاسْمَ يُخْبَرُ بِهِ وعَنْهُ، والفِعْلُ يُخْبَرُ بِهِ ولا يُخْبَرُ عَنْهُ، ومَا أُخْبِرَ بِهِ وعَنْهُ فَهْوَ أَصْلٌ لِمَا أُخْبِرَ بِهِ ولَمْ يُخْبَرْ عَنْهُ.

الثّانِي: أَنَّ الفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِن الاسْمِ عَلَى الصّحِيْحِ[1]، والمُشْتَقُّ فَرْعٌ عَلَى المُشْتَقِّ مِنْهُ.

فَلأَجْلِ هذه المُشَابَهَةِ مُنِعَ مِنْه[2] مَا لا مَدْخَلَ لَهُ في الفِعْلِ، وهُمَا الجَرُّ والتَّنْوِيْنُ[3]، تَقُولُ: (هذا إِبْراهِيْمُ)، و(رَأَيْتُ إِبْراهِيْمَ)، و(مَرَرْتُ بِإِبْراهِيْمَ)،

---

(١) هذه مسألة خلافيّة بين الكوفيّين والبصريّين، فالكوفيّون يرون أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل، ويرى البصريّون أنّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدر، فالأصل في الاشتقاق عند البصريّين هو المصدر. انظر هذه المسألة في الإنصاف ١/ ٢٣٥ والتّبيين ١٤٣ وائتلاف النّصرة ١١١ والإيضاح في علل النّحو ٥٦ وأسرار العربية ١٦١ والخصائص ٢/ ٣٤ واللباب ١/ ٢٦٠ والصّفوة الصّفيّة ١/ ٦١ وشرح الرّضي ٣/ ٣٩٩ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس ١٠٠٧ وشرح المراح للعيني ٣٠ وعلل النّحو للورّاق ٣٥٩.

(٢) قَوْلُه: (مِنه) ليس في الأَصْل، وهو زيادة من ق ول.

(٣) في علّة المنع من الصّرف خلافٌ بين النّحاة، وقد ذكر الإمامُ في الحاصر لوحة ٢١ رأيين أحدهما ما ذكره ابن هطيل وهي المشابهةُ بين الاسم الممنوع وبين الفعل، وذكر أنّ هذه الطّريقة هي المعتمدة عند جماهير النّحاة، والطّريقة الثّانية هي ما سَلكه «بعضُ الحذّاق من متأخّري النّحاة، وقرّرها على أنّ الاسْمَ الّذي لا ينصرف لمّا حصل فيه علّتان فرعيّتان من العلل المذكورة صار مركّبًا كالعلميّة مع العجمة، والعلميّة مع التّأنيث، وهكذا سائرها، فلمّا صار مركّبًا من هذين الوصفين حصل فيه ثقلٌ، فلمّا صار ثقيلاً أُزيل عنه الجرّ والتّنوين لثقلهما» وهذا هو رأيُ الخوارزمي في التّخمير ١/ ٢٠٩ فهو يرى أنّ الحكاية والتّركيب هما علّة المنع، وأنّ ما ذكره النّحاة في هذا الباب كلامٌ مخبّطٌ، وأرى أنّ العلّة في منع الصّرف مرتبطةٌ بعلّةِ دخول التّنوين في الكلام، وقد جرى في هذه المسألة خلافٌ انظر التّبيين ١٧٣ والإيضاح في علل النّحو ٩٧ وأمالي السهيلي ١٩-٢٠، وفيها آراء كثيرة منها الرّأيان اللّذان ذكرناهما، ومنها أنّ بعضهم يرى أنّ التنوين فاصل بين المفرد والمضاف، وتبنّى ذلك السّهيلي ونسب إلى الكوفيّين، ومنها قولهم: إنّ التنوين فارق بين الأسماء والأفعال، ومنها قولهم: التنوين فارق بين المنصرف وغير المنصرف، وهذا قولٌ منسوبٌ للفرّاء، ذكر العكبري أنّ عبارته غير مقبولة فقال في التّبيين ١٧٤: «وقول الفراء إن حُمل على معنى صحيح فمراده ما ذكرناه ولكن العبارة ركيكة، وإن حُمل على ظاهر اللفظ كانت =

وَكَذلِـكَ البَاقِي.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: إِبْرَاهِيْمَ).

هذا مِثَالُ العُجْمَةِ، وشَرْطُها أَنْ يُنْقَلَ الاسْمُ عَلَمًا مِنْ لُغَةِ العَجَمِ[(١)]، وأَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَـةِ، نَحْوُ[(٢)]: (إِبْرَاهِيْـمَ) [٥و] أَوْ مُتَحَرِّكَ الأَوْسَـطِ[(٣)]، نَحْوُ[(٤)]: (شَتَرَ)[(٥)]، وأَمَّا نَحْوُ: (نُوحٌ) و(لُوطٌ) فَمُنْصَرِفٌ[(٦)].

= تعليل الشيء بنفسه؛ لأنه يصير إلى قولك: التنوين يُفرّق به بين ما ينوُن وما لا ينوُن، وذا تعليل الشيء بنفسه».

(١) هذه مسألة خلافيّة، فمذهب الجمهور أنّه لا يشترطِ أنْ يكونَ علمًا في لغة العجم، وظاهر كلام سيبويه اشتراط ذلك، قال في كتابه ٣/ ٢٣٥: «وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم» انظر المسألة في الارتشاف ٢/ ٨٧٥ والمساعد ٣/ ١٨ وهمع الهوامع ١/ ١١٨ وشرح الرّضي ١/ ١٤٢ والتّصريح ٤/ ٢٤٤ وممّن اشترط ذلك ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١١١-١١٢ والكافية ٦٤ والقواس الموصلي في شرح ألفيّة ابن معط ١/ ٤٦١، قال: «أمّا كونه علمًا في العجم فلأنّ العلميّة حينئذ تمنعه من تصرّف العرب بإدخال اللاّم عليه ونحوهما» وكذلك النّيليّ في الصّفوة الصّفيّة ١/ ٣٦٧.

(٢) في ل: (مثل).

(٣) اختلف النّحاة في ذلك، فمنهم من صرف الثّلاثيّ المتحرّك الأوسط، ومنهم من منعه جاعلاً حركة الأوسط بمنزلة الحرف الرّابع. انظر الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١١٢ والصّفوة الصّفيّة ١/ ٣٦٧-٣٦٨ وشرح الرّضي ١/ ١٤٣ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/ ٤٢٦ والمساعد ٣/ ١٩.

(٤) في ق: (مثل).

(٥) قال في تاج العروس ١٢/ ١٣٣: «شَتَرُ محرَّكَةً : قلعةٌ بأَرّانَ، أَي من أَعمالِهَا، بَيْنَ بَرْدَعَةَ وكَنْجَةَ، وهي جَنْزَة».

(٦) اختلف النّحاة في ذلك، فأجازَ بعضُهم الصّرف وعدمه، وهو رأي عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزّمخشري. انظر الإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١١٢ وشرح الرّضي ١/ ١٤٣ والتّصريح ٤/ ٢٤٦ والارتشاف ٢/ ٨٧٦ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/ ٤٢٦ والمساعد ٣/ ١٩.

قَوْلُهُ: (وزَيْنَب).

هذا مِثَالُ التَّأنِيْثِ المَعْنَوِيّ، وشَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ، ولا يَتَحَتَّمُ تَأْثِيْرُه إلّا إذا كَانَ الاسْمُ زَائِدًا عَلَى الثّلاثَةِ، نَحْوُ: (زَيْنَب)، أَوْ مُتَحَرِّكَ الأَوْسَطِ(١)، نَحْوُ: (سَقَر)(٢)، أَوْ أَعْجَمِيًّا(٣)، نَحْوُ: (حِمْص)(٤)، وأَمّا نَحْوُ: (دَعْدٍ) و(هِنْدٍ) فَيَجُوزُ فِيْهِ الوَجْهانِ، قَالَ:

[٨] لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولَمْ تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ(٥)

---

(١) جميع النّحويّين على منع صرف (سقر)، وخالفهم الأنباريّ، فجعل (سقر) كهند في جواز الأمرين. انظر شرح الرّضي ١/ ١٣٤-١٣٥ والمساعد٣/ ٢٤ والتّصريح ٤/ ٢٤٠ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٦.

(٢) (سقر) اسمٌ من أسماء جهنّم، جاء في الكتاب قوله تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝٢٦ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ۝٢٧﴾ [المدّثّر] وقالَ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝٤٢﴾ [المدّثر] ومثله في المنع من الصّرف (لَظَى) وهو أيضًا اسمٌ من أسمْاء جهنّم، جاء في ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝١٦﴾ [المعارج].

(٣) المؤنّث من الأعجمي السّاكن الأوسط يمتنع من الصّرف عند الجمهور، وقيل: هو ذو وجهين مثل: (هند). انظر المساعد٣/ ٢٤ والتّصريح ٤/ ٢٤١ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٧ والفاخر ١/ ١٣٠ وشرح شذور الذهب ٥٩٥-٥٩٦.

(٤) حمص: كورة بالشّام، أهلها يمانون.

(٥) البيت لجرير في ديوانه ١/ ٦٧، وذكر في الاقتضاب ٣/ ١٩٥ أن البيت يروى أيضاً لعبدالله بن قيس الرقيات، وقد ورد البيت في بعض المصادر برواية: (ولم تسق) ورواية (في العلب) وانظر البيت منسوبًا في تحصيل عين الذهب ٤٥٧ ولسان العرب ٨/ ٣٢١ وتاج العروس ٢٢/ ١٥٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١٢٤ وابن يعيش ١/ ٧٠.

وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٤١ والكامل ١/ ٤٠٨ والخصائص ٣/ ٦١، ٣١٦، والمفصل ١/ ٣٦ واللباب ١/ ٥٠٨ والمنصف ٢/ ٧٧ والمقتصد ٩٩٤ والجمل للزجاجي ٢٢١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٤٦٣ والإقليد ١/ ٢٧١-٢٧٢ والفوائد والقواعد ٦١٥ والبيان في شرح اللّمع٩ ٥٠ وترشيح العلل ٥٨ والمرتجل ٩٢ وشرح اللّمع للواسطي الضّرير ١٩٩ وشرح المكودي ٦٧٦ والصّفوة الصّفيّة ١/ ٣٧٠ واللّمحة في شرح الملحة ٧٦٠ وشرح أبيات المفصّل والمتوسّط ١٢٤ وتفسير القرطبي ١/ ٤٢٩ وتفسير البحر المحيط ١/ ٣٩٧ ومجمع الأمثال ١/ ٣٦١ وأدب الكاتب ٢٢٢ والدّرّ المصون ١/ ٣٩٥ والدّرر في شرح الإيجاز=

قَوْلُه: (وطَلْحَةَ).

هذا مِثالُ التَّأْنِيْثِ اللّفْظِيِّ بالتّاءِ، وشَرْطُه العَلَمِيَّةُ[1].

قَوْلُهُ: (وعُمَرَ).

هذا مِثَالُ العَدْلِ[2] المُقَدّرِ، وإنّما كَانَ مُقَدَّرًا لأَنَّه لَمّا وَرَدَ عَن العَرَبِ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، ولَيْسَ فِيْهِ ظَاهِرًا إلّا العَلَمِيَّةُ، قَدَّرُوا فِيْهِ العَدْلَ لئلاّ تَنْخَرِمَ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِهِمْ[3].

= ٦٩ وشرح شذور الذهب ٥٩٦ وشرح قطر الندى ٣١٨ ولسان العرب ٣/ ١٦٦ وتاج العروس ٣/ ٤٣٤، ٨/ ٧١، ٢٤/ ٢٢.

والشاهد فيه صرف الثّلاثيّ السّاكن الوسط (دعد) مرّةً وتركه أخرى فجمع بين اللّغتين.

(١) يتحتّم منع المؤنّث من الصّرف إنْ كَانَ بالتّاء، قال في التّصريح ٤/ ٢٤٠: «وإنّما لَمْ يَصْرِفُوه لِوُجُودِ العَلَمِيَّةِ في مَعْنَاهُ، ولُزُومِ عَلامَةِ التَّأنيثِ في لَفْظِهِ، وهي ملازمةٌ له، ومن ثَمَّ لَمْ تُؤثِّرْ في الصِّفَةِ نَحْوُ: (قائمة) لأَنّها في حُكم الانْفصال، فإنّها تَارَةً تُجَرّدُ منها، وتَارَةً تَقْتَرِنُ بها».

(٢) العدل خروج المعدول عن صيغته الأصليّة تحقيقًا أو تقديرًا. كذا تعريف ابن الحاجب. انظر الكافية ٦٣ وشرح الرّضي ١/ ١١٣ والحاصر لوحة ١٨ وعرّفه المرادي بقوله: «العدل صرف لفظٍ أولى بالمسمّى إلى لَفْظٍ آخر» توضيح المقاصد ٣/ ١١٩٥ وانظر المساعد ٣/ ٧ والارتشاف ٢/ ٨٥٥ وذكر في المساعد ٣/ ١٧: «وطريق العلم بالعدل سماعه ممنوعًا حتمًا».

(٣) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ١٩: «وإنّما كَانَ تَقْدِيرًا لأنّه في نفسِه لم يُسْبَقْ لَهُ أصلٌ فيُقالُ: إنَّه عَدَلَ بِهِ عَنْه كَما قرّرناه في المعدول الحقيقي، وإنّما عملهم على تقدير العدل فيه أنّهم لَوْ لَمْ يُقَدِّروا فيه العَدْلَ لأدّى إلى أحدِ مَحْذورين: إمّا صرفه، وقد ورد غيرَ منصرفٍ في كلامِ العرب، وإمّا مَنْع صرفِه لعِلّةٍ وَاحدة، وهو هدمٌ لقاعدة من كلامهم؛ لأنّهم لا يمنعون الصّرف لِعِلّةٍ واحدةٍ؛ فلهذا اضطرّ النّحاة إلى تقدير العدل فيه»، وقال الرّضي: «واضطررنا حينئذ إلى تقدير العدل فيه على ما تقدّم لئلاّ تنخرم القاعدة الممهدة، فكُلُّ (فُعَلَ) عَلَمٍ جَامعٍ للشّرْطَيْنِ يُجْهَلُ كَوْنه في كَلامِهِم منصرفًا أو غيرَ منصرف فَعَلَينا أنْ نُقَدّر العَدْلَ فيه، ونمنعه الصّرف، إلحاقًا للمشكوك فيه بالأغلب» شرح الرَّضي ١/ ١٢٣.

قَوْلُهُ: (وعِمْرَانَ).

هذا مِثَالُ الزِّيادَةِ في الاسْمِ[(١)]، وشَرْطُها العَلَمِيَّةُ[(٢)].

قَوْلُهُ: (وأَحْمَدَ).

هذا مِثَالُ الوَزْنِ[(٣)]، وشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بالفِعْلِ كـ(شَمَّرَ) و(ضُرِبَ)، أَوْ يَكُونَ أَوَّلُه زِيادَةً كَزِيَادَتِه[(٤)]، غَيْرَ قَابِلٍ للتّاءِ، نَحْوُ: (أَحْمَدَ)[(٥)]، وإِنّما قُلْنا: (غَيْرَ

---

(١) قال الرّضي «١/ ١٥٧: اعلم أنّ الألف والنّون إنّما تؤثّران لمشابهتهما ألف التّأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التّأنيث عليهما مَعًا، وبفوات هذا الشّبه يسقط الألف والنّونُ في التّأثير». وانظر ابن يعيش١/ ٦٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١٣١ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/ ٤٥٧ والبديع في علم العربيّة ٢/ ٢٦٩ والبيان في شرح اللّمع ٥١٣ وابن النّاظم ٤٥٢ وابن يعيش ١/ ٦٧ والإيضاح في شرح المفصّل ١١٠ وقال في التّصريح ٤/ ٢٣٨: «فهذه الألفاظ ممنوعةٌ من الصّرف اتّفاقًا؛ لأنَّ الألفَ والنّونَ فيها زيدتا مَعًا».

(٢) اختلف النّحاة في تأثير الألف والنّون مع غيرها، فذهب قومٌ إلى أنّها لا تَحْتاجُ إلى سَبَبٍ آخر، ورأى بعضهم أنّها تحتاج إلى سَبَبٍ آخر وهو إمّا العلميّة وإمّا الوصف. انظر شرح الرّضي ١/ ١٥٨.

(٣) يُقَسِّمُ العلماءُ الأعلامَ في هذه العلّةِ إلى ثَلاثَةِ أنواعٍ: الأول: وزنٌ يخصّ الفعلَ ولا يوجد في الأسماء، والثّاني: وزنٌ يكونُ في الأفعالِ والأسماء، والغالب فيه الفعل، والثّالث: وزن يكونُ فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر. انظر ابن يعيش ١/ ٦٠-٦١ والبيان في شرح اللّمع ٤٩٧-٤٩٨ والبديع في علم العربيّة ٢/ ٢٦٦-٢٦٧ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢١١-١٢١٢ والارتشاف ٢/ ٨٥٧ وفي القسم الّذي يكثر فيهما دون غلبة خلافٌ، فسائر النّحويّين يصرفونها معرفة ونكرة، وذهب عيسى بن عمر ويونس والفرّاء إلى منع الصّرفْ معرفة وصرفها نكرة. انظر توضيح المقاصد ٣/ ١٢١٢ والبيان في شرح اللّمع ٥٠٢ وابن النّاظم ٤٦٥ والارتشاف ٢/ ٨٥٧ والمساعد ٣/ ١٤ وشرح الرّضي ١/ ١٦٦-١٦٧ والتّصريح ٤/ ٢٤٦-٢٤٨.

(٤) كذا في ق ول، وفي الأصل: (كزيادة).

(٥) قال الإمام يحيى بن حمزة في توضيح هذه العِلّةِ في الحاصر لوحة ٢٠: «وهو أنْ يَكُونَ =

قَابِلٍ للتّاءِ) احْتِرَازٌ[1] مِنْ نَحْوِ: (يَعْمَلُ)؛ لأَنَّهُم قَالُوا في مُؤَنَّثِهِ: (يَعْمَلَةُ)[2]، وهذه التّاءُ تُبْعِدُ الاسْمَ مِنْ شَبَهِ الفِعْلِ[3].

قَوْلُهُ: (وحَضْرَمَوْتَ).

هذا مِثَالُ التّرْكِيبِ[4]، وشَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ، وأَنْ لا يَكُونَ بِإِضَافَةٍ كـ(عَبْدِاللهِ)، ولا

= الاسْمُ وَارِدًا على وَزْنِ الفِعْلِ، ودُخُولُه في الاسْمِ عَلى وَجْهَيْنِ: أَحَدهما: أَنْ يَكُونَ وَارِدًا على صُورَةِ الفِعْلِ المَاضِي، نَحْوُ قَولنا: (شَمّرَ) و(ضَرَبَ)، فَإِذا كَانَ بِصُورَةِ المَاضِي فَشَرْطُ تَأثِيرِهِ في مَنْعِ الصَّرْفِ أَنْ يَكُونَ ذلكَ الوَزْنُ مَخْصُوصًا بالفِعْلِ المَاضِي غَيْرَ وَارِدٍ في غَيْرِه كَما ذَكَرْنا في نَحْوِ: (شَمَّرَ) و(ضَرَبَ). وثَانِيهِما: أَنْ يَكُونَ وَارِدًا على صُورَةِ المُضَارِعِ نَحْوُ قَوْلنا: (أَحْمَدُ)، و(يَشْكُرُ)، وشَرْطُ كَوْنِهِ مَانِعًا من الصَّرْفِ أَمْرَانِ: أَمّا أَوّلاً فَيَكُونُ في أَوّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الفِعْلِ المُضَارِعِ مِنْ نَحْوِ: (يَزِيْد)، و(يَشْكُر). وأمّا ثَانِيًا فبِأَنْ يَكُونَ غَيْرَ قَابِلٍ للتّاءِ، ومِنْ ثَمَّ لَمْ يُصْرَف (يَعْمَل) إذا سمّيْتَ بِهِ مذكّرًا، وانْصَرَفَ في الصِّفَةِ لَمّا وَرَدَ (يَعْمَلة) في مؤنّثِه؛ لأَنَّه يُقَالُ: (جَمَلٌ يَعْمَلٌ) و(نَاقَةٌ يَعْمَلة)؛ لأنَّ التّاءَ بَعّدَتْه عن شَبَهِ الفِعْلِ، فانْصَرَفَ».

(١) في ل: (احترازاً).

(٢) قال في المحكم والمحيط الأعظم ٢/ ١٧٩: «واليعملة من الإبل النجيبة المعتملة، ولا يقال ذلك إلا للأنثى، هذا قول أهل اللغة؛ وقد حكى أبوعلي، يعمل ويعملة، واليعمل عند سيبويه اسم؛ لأنه لا يقال: جمل يعمل، ولا ناقة يعملة، إنما يقال: يعمل ويعملة، فيعلم أنه يعني بهما البعير والناقة».

(٣) اشترط في منعه الصّرف ألّا يكون الاسم ممّا تلحقه تاء التّأنيث، لأنّ الوزن بهذه التّاء يخرج عن أوزان الأفعال، فالفعل لا تلحقه التّاء، فإذا لحقته التّاء يبتعد عن شبه الفعل. انظر شرح الرّضي ١/ ١٦٤ والحاصر لوحة ٢٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١٣٣ والمساعد ٣/ ١١.

(٤) قال الإمَامُ يحيى بن حمزة في توضيح هذه العلّة في الحاصر لوحة ١٨: «واعلم أنّا نُريدُ التّركيبَ المعتبر في منع الصّرف أَنْ تَكُونَ الكلمةُ الأولى حشوًا نَازِلةً منزلة الجيم من (جعفر)، ويكون الإعراب كلّه وَاقِعًا عَلى الكلمة الأخرى. فإذا عَرَفْتَ هذا فَنَقُولُ: شَرَائِطُه في مَنْعِ الصّرفِ ثَلاثٌ: =

إِسْنَادٍ كـ(بَرَقَ نَحْرُهُ)[1].

قَوْلُهُ: (وأَحْمَرَ)[2].

= أَحدُها: أَنْ يَكُونَ عَلَمًا، فَإِذا كَانَ نَكِرَةً بَطَلَ كَوْنُه سَبَبًا في مَنْعِ الصَّرْفِ.

وثَانِيهما: ألاّ يَكُونَ تَرْكِيبُه تَرَكِيبَ الإِضَافَةِ؛ لأَنَّ الإِضَافَةَ تَجْعَلُه في حُكْمِ المُنْصَرِفِ، فلا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ سَبَبًا في مَنْعِ الصَّرْفِ.

وثالثها: أَنْ لا يَكُونَ تَرْكِيبُهُ تركيبَ الجُملِ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (تَأَبَّطَ شَرًّا) و(شَابَ قَرْنَاها)؛ لأنّ الغَرَضَ حِكَايَةُ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ وبَقَاء صُورَتِها من غَيْرِ دُخُولِ الإِعْرابِ، ومَنْعُ الصَّرْفِ فَرْعٌ عَلَى حُصُولِ الإِعْرابِ، فلا أثرَ في مَنْعِ الصَّرْفِ» وانظر ابن يعيش ١/ ٦٥ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١١٠ والبيان في شرح اللّمع ٥٣١ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٣-١٢٠٤ والمساعد ٣/ ١٧ وشرح الرّضي ١/ ١٥٦.

(١) اتّفقوا على صرف التّركيب الإضافي والإسنادي، أمّا التّركيب المزجي ففيه ثلاثة مذاهب: منعه الصّرف، وإعرابه إعراب المتضايفين، وقد سُمِعَ في (بعلبكّ)، وبناؤه، والبناء مختلف فيه. انظر الارتشاف ٢/ ٨٦٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٧ والتّصريح ٤/ ٢٣٦-٢٣٧ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٤.

(٢) هناك مسألةٌ خلافيّةٌ مشهورة بين سيبويه والأخفش، وهي: هل تعود الوصفية إذا سميت بالوصف ثم نكّرته؟ ولا خلاف بين الأخفش وسيبويه في أنّ (أحمر) لا ينصرف إذا كان نكرة في الأصل للوصفية ووزن الفعل،ولا خلاف أيضاً بينهما إذا سُمّي به وصار علماً أنه لا ينصرف أيضاً للعلمية والوزن،وإنما يختلف الاثنان في صرفه إذا سميت به ثم نكرته، فذهب سيبويه إلى منع صرفه، فالوصفية تعود بعد التنكير، و ذهب الأخفش إلى صرفها، فالوصفية لا تعود عند التنكير. انظر رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ١٥٨ وانظر رأي الأخفش في خلاف الأخفش ١٧٩ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١١٣ وانظر المسألة في شرح الرّضي ١/ ١٧٥ والفوائد الضّيائيّة ١/ ٢٤٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١٣٥ وابن النّاظم ٤٦٩ والبيان في شرح اللّمع ٥١٧ وما ينصرف وما لا ينصرف ٧ وابن يعيش ١/ ٧٠ والبديع في علم العربيّة ٢/ ٢٦٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٤٦٥ والتّخمير ١/ ٢٢٣.

هذا مِثَالُ الوَصْفِ[١]، وشَرْطُه أَنْ يَكُونَ في الأَصْلِ كَذلِكَ، أَي: وَصْفًا[٢]، ومِنْ ثَمّ وَجَبَ صَرْفُ (أَرْبَعٍ) مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ)؛ لأَنَّ (أَرْبَعًا) في الأَصْلِ للعَدَدِ[٣] لا للوَصْفِ[٤].

قَوْلُهُ: (وحَمْراءَ).

---

(١) قال الإمام يحيى بن حمزة العلوي في شرح هذه العلّة في الحاصر لوحة ٢٠: «ودُخُولُه على وَجْهَيْنِ: أَحَدِهما أَصْلِيٌّ كَمَا ذَكَرناه في (أَسْوَدَ)، وأَحْمَرَ)، وعَارِضٌ نَحْوُ قَوْلِنا: (أَجْدَلَ) للصَّقْرِ، و(أَخْيَلَ) للطَّائِرِ، وهو الّذي في جَنَاحِهِ لَمْعَةٌ تُخَالِفُ لَوْنَهُ.

فَمَا كَانَ الوَصْفُ فيهِ مُسْتَقِرًّا بالأَصَالَةِ وَجَبَ مَنْعُ صَرْفِه، ولا أَثَرَ لِخُرُوجِهِ إِلى الاسْمِيَّةِ بِالغَلَبَةِ في نَحْوِ قَوْلِنا: (أَرْقَمَ) للحَيَّةِ، و(أَدْهَمَ) للقَيْدِ؛ لأَنَّها للوَصْفِ بالأصالَةِ؛ ولهذا مَنَعُوها الصَّرْفَ لِمَا ذَكَرْنا.

ومَا كَانَ من وصفِهِ بالعروضِ لَمْ يَكُنْ مُؤثّرًا في مَنْعِ الصّرفِ كَقَوْلِنا: (أَجْدَلَ)، و(أَخْيَلَ)؛ لأَنَّ الاسْمِيَّةَ مُسْتَحَقَّةٌ لَهُ بِالإِضَافَةِ؛ فلهذا وَجَبَ صَرْفُهُ، وقَدْ مَنَعَه بَعْضُ العَرَبِ مِن الصَّرْفِ التِفاتًا إِلى تَخَيُّلِ الوَصْفِيَّةِ فيه، ولا وَجْهَ لَهُ؛ لأَنَّ الاسْمِيَّةَ هي الأصل، فَوَجَبَ صَرْفُه» وانظر توضيح المقاصد ١١٩٢.

(٢) اختلف في صرف الوصف الأصلي فذكر سيبويه أَنَّ العرب لم تختلف في منعها من الصّرف انظر الكتاب ٣/ ٢١٠، وذكر آخرون أنّ من العربِ من يصرف هذا الأوصاف، انظر توضيح المقاصد ١١٩٤ والبيان في شرح اللّمع ٥١٧-٥١٨ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٩٥ والارتشاف ٢/ ٨٥٩ والتّصريح ٤/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٣) قال في التَّصريح ٤/ ٢٢٣: «وإنّما صرف (أربعٌ) في نَحْوِ: (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ) مع كونه صفةً لنسوةٍ، وفيه وزن الفعلِ؛ لأَنَّهُ وُضِعَ اسمًا للعَدَدِ، فَلَمْ يُلْتَفَتْ لِما طَرَأَ لَهُ من الوصفيّة، وأيضًا فإنّه قابلٌ للتّاء» وانظر الفوائد الضيائيّة ١/ ٢٢٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١٣٥.

(٤) في صرفِ الوصف العارض قولان: أكثر العرب على صرف هذه الأسماءِ، ومنهم من يمنعها. انظر الحاصر لوحة ٢٠ وتوضيح المقاصد ١١٩٥ والبيان في شرح اللّمع ٥١٨ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٩٤ وابن النّاظم ٤٥٤ والارتشاف ٢/ ٨٦٠ والتّصريح ٤/ ٢٢٥ والمساعد ٣/ ١٥ والفوائد الضّيائيّة ١/ ٢٢٤.

هذا مِثَالُ التَّأْنِيثِ بالأَلِفِ المَمْدُودَةِ(١)، وقَدْ تَقدَّمَ أَنَّه يَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ(٢).

قَوْلُهُ: (وأُحَادَ)(٣).

هذا مِثَالُ العَدْلِ المُحقَّقِ(٤)، وإِنَّما كَانَ مُحَقَّقًا لأَنَّ الأَصْلَ في كَلامِهِم أَنْ يَقُولُوا: (جَاءَ القَوْمُ وَاحِدًا وَاحِدًا)، فَلَمّا قَالُوا: (أُحَادُ) بِمَعْناهُ عُلِمَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ ذلكَ.

ويُقَالُ: (أُحَادُ)، و(مَوْحِدُ)، و(وُحْدَانُ) إِلى (رُبَاعَ)، و(مَرْبَعَ)، و(رُبْعَانَ) [٥ظ]،

---

(١) في علّة منعه للصّرف خلاف، فالبصريّون يقولون: إنّ العلّة هي التّأنيث ولزوم التّأنيث، ويرى الكوفيّون أن العلّة هي الوصف والتّأنيث. انظر الحاصر لوحة ١٨ وقد نقل عن أبي علي أن حمراء لا تنصرف للوصف للتّأنيث. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٤٥٣.

(٢) يعللّ القوّاس الموصلي قيامه مقام علّتين بقوله في شرح كافية ابن الحاجب ١١٨: «وأمّا ألف التّأنيث فللزومها الاسم بعد التّأنيث بها مكرّرًا، وإنّما حكم بلزومها الكلمة لامتناع تجرّدهما عنها» وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقواس الموصلي ١/ ٤٥٢ وشرح الرّضي ١/ ١١٢ والتّصريح ٤/ ٢٠٨ وابن يعيش ١/ ٥٩ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٨٧ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩٠ والبيان في شرح اللمع ٥٠٦ وابن النّاظم ٤٥١.

(٣) في ق: (أحاد).

(٤) ذكر الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ١٩ أنّ للعدل الحقيقي أو المحقّق ثلاث صور: الصورة الأولى: العدل في العدد، نحو: (أحاد)، و(مثنى). والصّورة الثّانية: العدل في الصّفات، نحو: (أخر). والصّورة الثّالثة: العدل في التّوكيد في نحو: (النساء جمع). وانظر ابن النّاظم ٤٥٥ والبيان في شرح اللمع ٥٢٠-٥٢٢ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩٥ والبديع في علم العربيّة ٢/ ٢٦٢ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٩٥-٩٧ وابن يعيش ١/ ٦٢ والتّصريح ٤/ ٢٢٧-٢٢٨ والمساعد ٣/ ٣٣-٣٥ وشرح الرّضي ١/ ١١٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ٤٥٠-٤٥١.

وفي المانع للعدد المعدول من الصّرف خلافٌ: مذهب البصريّين أنّه امتنع للعدل والصّفة، ومنهم من ذهب إلى أنّه منع للعدل والجمع، وذهب الكوفيّون أنّ المانع له التّعريف والعدل. انظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١١٩-١٢٠ وشرح ألفّة ابن معط للقوّاس ١/ ٤٥٠ وشرح الرّضي١/ ١١٥ والمساعد٣/ ٣٣ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٩٦.

وهَلْ يُقَالُ إلى (عُشْرَانَ)[1] أَوْ لا؟.

الأَصَحُّ أَنَّهُ لا يُقَالُ[2].

قَوْلُهُ: (وسَكْرانَ).

هذا مِثَالُ الزِّيَادَةِ في الصِّفَةِ[3]، وشَرْطُها انْتِفَاءُ (فَعْلانَةٍ)، فَعَلى هذا (رَحْمَانُ) غَيْرُ مُنْصَرِفٍ[4].

---

(١) في ق: (عشرة).

(٢) في هذه المسألة خلافٌ بين النّحاةِ، فجمهور البصريّين يقصره على السّماع، وأجاز الكوفيّون والزّجّاج قياسًا على ما سمع (خُماس)، و(مَخْمس)، و(سُداس)، و(مَسْدَس)، و(سُباع)، و(مَسْبَع)، و(ثُمان)، و(مَثْمن)، و(تُسَاع)، و(مَتْسع). وقيل: قد ثبت السّماع إلى (عشار). انظر ابن النّاظم ٤٥٥ والحاصر لوحة ١٩ وتوضيح المقاصد ٣/١١٩٧ والارتشاف ٢/ ٨٧٤ والبديع في علم العربيّة ٢/ ٢٦٣ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٩٥-٩٦ وابن يعيش ١/ ٦٢ والتّصريح ٤/٢٢٨ والمساعد ٣/ ٣٤ وشرح الرّضي ١/ ١١٤ وشرح ألفّة ابن معط للقوّاس ١/ ٤٤٩ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٤٥ وانظر رأي الزّجّاج في ما لا ينصرف ٥٩.

(٣) جاء في ذلك خلاف وهو في علّة هذا النّوع الّذي فيه الألف والنّون الزّائدان في اسمٍ صفَةٍ، فالبصريون يرون أنّ العلّة مشابهته ما فيه ألف التّأنيث، والكوفيّون يقولون: المانع الوصف والألف والنّون. انظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١٣٢ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/ ٤٥٨ وقيل: مذهب سيبويه أنّ العلّة مشابهة الألف والنّون بألفي التّأنيث. انظر الكتاب٣/ ٢٠٥ ويرى المبرّد أنّ النّون بعد الألف مبدلةٌ من ألف التّأنيث. انظر المقتضب ٣/ ٣٣٥ وأمّا الكوفيّون فيرون أنّهما مُنعا لكونهما زَائدتين لا تقبلان الهاء، لا للتشبيه بألفي التّأنيث. وانظر المسألة في توضيح المقاصد ٣/ ١١٩٢-١١٩٣ والارتشاف ٢/ ٨٥٦ ويرى الأعلم أنّ (سكران) مشبّهٌ بـ(أحمر) من حيث إنّه صفةٌ مثله مؤنّثة بألف التّأنيث لا بالهاء. انظر الارتشاف ٢/ ٨٥٦.

(٤) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٩: «واختلف النّحاةُ في تأثيرهما في منع الصّرف في الصّفة، فاعْتبر بعضهم انتفاء (فعلانة)، واعتبر بعضهم وجود (فَعْلى)، ولا خلاف في صرف (نَدْمان) لوجود (فَعْلانَة) وانْتفاءِ (فَعْلى)، ولا خلاف أيضًا في مَنْعِ صرف (سَكْران) لوجودِ (فَعْلى) و(انتفاء (فَعْلانة)، وإنّما ثمرة الخلاف تظهر في (رَحْمان)، فمن اعْتَبَر مَنْع صرف =

قَوْلُهُ: (وسَكْرى).

هذا مِثَالُ التَّأنِيْثِ بالألِفِ المَقْصُورَةِ[1]، وقَدْ تَقَدَّمَ أنّهُ يَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ[2].

قَوْلُهُ: (ومَسَاجِدَ).

هذا مِثَالُ الجَمْعِ[3]، وَشَرْطُه أَنْ يَكُونَ عَلَى صِيْغَةِ مُنْتَهى الجُمُـــوعِ، بِغَيْرِ

= (سَكْرانَ) وُجُودَ (فَعْلى) وَجَبَ أَنْ يَصْرِف (رَحْمانَ)؛ لأَنَّه لَمْ يُسْمَع فيه (رَحْمى)، ومَن اعْتَبَرَ في مَنْعِ صَرْفِهِ انْتِفَاء (فَعْلانَة) لَمْ يَصْرِف (رَحْمانَ) لانْتِفاءِ (فَعلانة)» وانظر الخلاف في هذه المسألة في شرح الرّضي ١/ ١٥٨-١٥٩ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/ ٤٥٨ وشرح كافية ابن الحاجب ١/ ١٣١.

(١) الألف المقصورة إذا دخلت رابعةً ضربان: ضربٌ يلحق الكلمة للتّأنيث، وضربٌ تكون فيه زائدةً لغير التّأنيث، فالأوّل لا ينصرف معرفة ونكرة، قال في البيان: «والعلّةُ في ذلك أنّ التّأنيث لزم هذه الأسماء لزومًا لا ينفكّ عنها حتّى صارت الألف كأنّها من نفس الكلمة» انظر البيان في شرح اللمع ٥٠٥ والضّرب الثّاني ينصرف في النّكرة ولا ينصرف في المعرفة، قال في البيان ٥٠٥: «لأنّ هذه الألف أشبهت ألف التّأنيث بزيادتها رابعة، وامتناع دخول الهاء عليها، كما امتنع أن تدخل على ألف التّأنيث، فجُعِلت كالتّأنيث الواحد، فإذا انضمّ إليها التّعريف لم تنصرف» وانظر منع ألف التّأنيث المقصورة في ابن النّاظم ٤٥١ وابن يعيش ١/ ٥٩-٦٠ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩٠ والتّصريح ٤/ ٢٥٣ والبديع في علم العربيّة ٢/ ٢٧٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٤٥٢ وشرح الرّضي ١/ ١٠٥.

(٢) انظر منع ألف التّأنيث المقصورةِ في ابن النّاظم ٤٥١ وابن يعيش ١/ ٥٩ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩٠ والارتشاف ٢/ ٨٥٢ والتّصريح ٤/ ٢٠٨ والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٨٧ والبديع في علم العربيّة ٢/ ٢٧٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١١٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٤٥٢ وشرح الرّضي ١/ ١٠٥.

(٣) قسّم الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٢٠ صيغة منتهى الجمع إلى ثلاثةِ أقسام: أولها: الجمع الحقيقيّ وهو كلّ جمعٍ بعد ألفه حرفان، أو حرفٌ مشدّد من حرفين، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن. وثانيها: الجمع التّقديريّ نحو: (حضاجر) فإنّه علمٌ للضبع غير منصرف، وليس بجمع، والجمعيّة فيه مقدرة. وثالثها: الجمع المعتلّ اللاّم وذلك نحو: (جوارٍ). وانظر المساعد ٣/ ٥-٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٤٥٣-٤٥٤ وشرح كافية ابن =

تَاءٍ[١]، وصِيغَةُ مُنْتَهى الجُمُوعِ أَنْ يَكُونَ ثَالِثُ حُرُوفِهِ أَلِفًا، بَعْدَها[٢] حَرْفَانِ، نَحْوُ: (مَسَاجِدَ)، أَوْ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ، نَحْوُ: (دَوَابَّ)، أَوْ ثَلاثَةٌ، نَحْوُ: (قَنَادِيْلَ).

وإِنّما قُلْنا[٣]: (بِغَيْرِ تَاءٍ) احْتِرازٌ[٤] مِنْ نَحْوِ: (فَرَازِنَةٍ)[٥] فَإِنَّه مُنْصَرِفٌ.

وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هذا الجَمْعَ يَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ[٦].

= الحاجب للقوّاس الموصلي ١/١٢٦-١٢٧ والإيضاح في شرح المفصل ١/١٠٤-١٠٦ والتصريح ٤/٢٠٩-٢١٦ والبيان في شرح اللمع ٥٢٤-٥٢٦ والفاخر ١ /١١٩.

(١) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٢٠: «وله شرطان: أحدهما: أن تكون صيغته منتهى، ومعنى ذلك أنّه ليس وراء صيغة جمعه جمعٌ على حالٍ أصلاً، بل هو غاية الصّيغِ الّتي هي جموع، فلا غاية فوقه. وثانيهما: أنْ تَكُونَ صيغته بغير تاء، ومن ثمّ أوجبوا صرف (فرازنة)؛ لأنّه بدخول التّاء عليه يكون مشبهًا المفرد». وزاد بعضهم في الشّروط عدم دخول ياء النّسب. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٤٥٣ والبديع في علم العربية ٢/٢٧٢ والتصريح ٤/٢٠٩-٢١٠ وابن يعيش ١/٦٣ وابن النّاظم ٤٥٧-٤٦١ وفي المسألة رأيٌ آخر فقد ذهب أبو علي إلى أنّ شرط هذا الجمع أن يكون جمعًا لا نظير له في الآحاد. انظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/١٢٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٤٥٤.

(٢) في ق: (بعد الألف).

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (قال).

(٤) في ق ول: (احترازاً).

(٥) الفرزان هو الشّطرنج، معرّب، وجمعه فرازين وفرازنةٌ.

(٦) اختلف حكم الجمع من حيث الصّرف ومنعه باختلاف نوعه، فالجمع الحقيقي يمنع من الصرف ويقوم الجمع فيه مقام علّتين، والجمع التّقديري وهذا منقول من غير لغة العرب، أمّا الجمع المعتلّ اللام ففيه خلافٌ بين النّحاة فمنهم من صرفه وزعم أنّ التّنوين الّذي في (جوارٍ) هو تنوين الصّرف، وهذا مذهب سيبويه، ومنهم من ذهب إلى أنّه غير منصرف وأنّ هذا التّنوين الّذي فيه تنوين عوض عن إعلال الياء، وهو رأي الزّجّاج. انظر ما ينصرف وما لاينصرف ١١٢ والحاصر لوحة ٢٠-٢١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٤٥٥-٤٥٦ والإيضاح في شرح المفصل ١/١٠٤-١٠٦ والتصريح ٤/٢١٥ وتوضيح المقاصد ٣/١١٩٨ وابن يعيش ١/٦٣ وابن النّاظم ٤٦٠ والبيان في شرح اللمع ٥٢٧.

وأمّا التَّعْرِيْفُ فَشَرْطُه أَنْ يَكُونَ تَعْرِيْفَ العَلَمِيّةِ كَما في السَّبْعَةِ الأُوَلِ[1].

ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّه يَجُوزُ صَرْفُه للضَّرُورَةِ[2] أَو التّنَاسُبِ، فالضَّرُورَةُ كَقَوْلِهِ:

[٩] أَعِـدْ ذِكْـرَ نُعْمَـانٍ لَنـا إِنَّ ذِكْـرَه   هـو المِسْـكُ مَـا كَـرَّرْتَـهُ يَتَضَـوَّعُ[3]

والتّنَاسُبُ كَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿سَلَٰسِلَا۟﴾ [الإنسان][4]، وقَوله: ﴿قَوَارِيرَا۟﴾ [الإنسان:

---

(١) العلميّة شرطٌ يجامع عدّة أسبابٍ كَما ذكر، وهي العجمة، ووزن الفعل، والعَدلُ، وزيادةُ الألف والنّون، والتّركيب، والتّأنيث، فإذا نُكّرت هذه الأسماء زالت إحدى العلّتين، وهو التّعريف، فانصرف. وقال ابن الأثير الجزري في البديع ٢/٢٥٩: «إلاّ أنّ المانع من الصّرف منها هو التّعريف الوضعي العلميّ، وهو فرعٌ على التّنكير؛ لأنّ الأصل في الأسماء أنْ تكونَ نَكرة، ثمّ تتعرّف، ويجتمع معه من العلل ستٌّ، وهي: العُجْمة، والعدل، والوزن، والألف والنّون، والتّركيب، والتّأنيث» انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٤٤١ وابن يعيش ١/٦٩ وابن النّاظم ٤٥١ وتوضيح المقاصد ٣/١٢٢٢ والتصريح ٤/٢٧١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/١٣٥ والمتبع في شرح اللمع ٥٧٠.

(٢) منع الكوفيّون صرف باب (أفعل منك) للضّرورة، وقالوا: إنّه غير مسموع. ومذهب البصريّين جوازه، واستثنى بعضهم من الصّرف بالضّرورة المنتهي بألف التّأنيث. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٤ وتوضيح المقاصد ٣/١٢٢٦ والارتشاف ٢/٨٩١ والمساعد ٣/٤٣ وشرح الرضي ١/١٠٧ والفاخر ١/١٤٤.

(٣) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في الوافية في شرح الكافية لركن الدّين (رسالة) ٢٩ والفوائد الضيائيّة ١/٢١٢ والنّجم الثاقب ١/١٢٣ وكشف النّقاب ٢/٥٤٩ والكواكب الدّريّة١/٥١ والفواكه الجنيّة على متمّمة الآجرّوميّة ٨٠ وفيض نشر الانشراح ١/٣٢٩ وتاج العروس ٢١/٤٢٩ وقد ورد عند العيني في عمدة القاري ١/٢٨، ٤/٢١٤، وذُكِرَ في مرقاة المفاتيح ٥/٣٨، ١٠/٥٥٣.

والشّاهد في البيت صرف (نعمان) للضّرورة الشّعريّة، قال الجامي في الفوائد الضيائيّة ٢١٢: «فإنّه لو فتح نون (نعمان) من غير تنوين يستقيم الوزن، ولكن يقع فيه زحافٌ يخرجه عن السّلاسة كما يحكم به سلامة الطّبع».

(٤) الصّرف قراءة نافع وأبي بكر والكسائي، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وابن عامر وعاصم في رواية حفص (سلاسل) ممنوعةً من الصّرف. انظر حجة القراءات ٧٣٧ والحجّة للفارسي =

١٥، ١٦][1] الأَوّلَ، أمّا (سَلاسِلاً) فَلأنَّه لَمّا انْضَمَّ إلى أَسْماءٍ مَصْرُوفَةٍ حَسُنَ رَدُّه إلى أَصْلِهِ؛ لِيَقَعَ التَّناسُبُ، وأمّا (قَوارِيْرًا) فَلأنَّه لَمّا وَقَعَ في آخِرِ الآيَةِ، وأَواخِرُ الآيِ الّتي قَبْلَها وبَعْدَها أَلِفاتٌ، حَسُنَ رَدُّهُ إلى أَصْلِه؛ لِيُوقَفَ عَلَيْهِ بالأَلِفِ، فَيَقَعَ التّناسُبُ.

ومِنْها أَنّه إذا أُضِيْفَ أَوْ دَخَلَهُ لامُ التَّعْرِيفِ انْجَرَّ بالكَسْرَةِ في مَوْضِعِ الجَرِّ إجْماعًا، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بالإبْراهِيْمِ) و(إبْراهِيْمِكُم).

واخْتَلَفُوا في تَقْدِيْرِهِ[2]:

فَقِيْلَ: مُنْصَرِفٌ.

وقِيْلَ: غَيْرُ مُنْصَرِفٍ.

وقِيْلَ: إنْ كَانَتْ[3] إحْدى عِلّتَيْهِ العَلَمِيَّةُ فَمُنْصَرِفٌ، وإلاّ فلا، واخْتارَهُ السَّيّدُ[4]

= ٦/ ٣٤٨.

(١) الصّرف قراءة نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي، وقرأ وحمزة وابن عامر(سلاسل) ممنوعةً من الصّرف وعن عاصم في رواية حفص (قواريرًا قواريرا) بإثبات الألف مع غير التّنوين، وقرأ ابن كثير: «قواريرًا قواريرَ» بصرف الأول ومنع الثّاني، وقرأ أبو عمرو: «قواريرا» بألفٍ غير منوّنة. انظر حجة القراءات ٧٣٨ والحجّة للفارسي ٦/ ٣٤٨ وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/ ٤١٩-٤٢١.

(٢) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر٢٢: «وفيه خلافٌ بين النّحاة، فذهب الزّجّاجُ ومتّبعوه إلى أنّه منصرف، وإنّما امتنع فيه دخولُ التّنوينِ لأجْلِ اللاّمِ والإضَافَةِ، وإليه أشار الخوارزمي في التخمير. وذهب جماعة إلى أنّه غير منصرف، ولكنّه ينجرّ في موضع الجرّ، وحُكيَ عن الفارسيّ أَنه توقّف في أنّه منصرفٌ أو غيرُ منصرف. ومنهم من فصّل، وقال: إن كَانَ دُخُولُ اللاّمِ والإضافَةِ على ما كان أحد وصفيه العلميّة وَجَبَ أنْ يَكُونَ مُنصرفًا، وإنْ دَخَلَتا على ما ليس أَحَدُ وصفيه العلميّة لم يكن منصرفًا»، وانظر الخلاف في شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٤٦٥ وشرح الرضي ١/ ١٨٠ والبيان في شرح اللمع ٥٣٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١٣٧والفاخر ١/ ١٤٣ وشرح اللمع للواسطي الضّرير ٢١٠.

(٣) في ل: (كان).

(٤) انظر الوافية في شرح الكافية (رسالة) ٥٢.

رُكْنُ الدّيْنِ(١).

ومِنْها أَنَّ جَمِيْعَ أَسْمَاءِ الأَنْبِياءِ الّتي في القُرْآنِ لا تَنْصَرِفُ إِلاّ سِتَّةٌ(٢)، وهي الّتي في قَوْلِه[٦و]:

[١٠]شُعَيْبًا ونُوْحًا صَالِحًا ومُحَمّدًا وهُودًا ولُوطًا جُرَّ بالكَسْرِ واصْرِفِ(٣)

ومِنْها أَنَّهُ إذا صُغِّرَ بَقِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ مَنْعِ الصَّرْفِ إلاّ ثَلاثَةٌ: المَعْدُولُ، والجَمْعُ المُتَناهِي(٤)، والوَزْنُ الخَاصُّ(٥).

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ رابِعٌ يَدْخُلُهُ الرَّفْعُ والجَرُّ مَع التَّنْوينِ، أَو مَا قَامَ مَقامَه منْ أَلِفٍ ولامٍ أَوْ إِضَافَةٍ، وَهْوَ كُلُّ اسْمٍ مُؤَنَّثٍ مَجْمُوعٍ بِالألِفِ والتّاءِ).

قَوْلُه(٦): **(كُلُّ اسْمٍ)** يَعُمُّ.

وقَوْلُه: **(مُؤَنّثٍ)** احْتِرَازٌ مِن المُذَكّرِ.

---

(١) السّيّد ركن الدّين هو الحسن بن محمّد بن شرف شاه العلويّ الحسيني الاسترابادي، أبو الفضائل، السّيد ركن الدّين، صاحب المصنّفات الكثيرة في النحو والصّرف والمنطق، منها ثلاثة شروح على الكافية وهي مطوّلٌ وصغيرٌ ومتوسّط، وشرحٌ على شافية ابن الحاجب، وشرح فصيح ثعلب، وشرح الحماسة، وشرح شمسيّة المنطق، وغيرها، مات سنة سبعمائة وخمس عشرة للهجرة. انظر ترجمته في بغية الوعاة٢٢٨ ومعجم الأدباء٨/ ٥ وهدية العارفين ١/ ٢٨٣.

(٢) ذكر صاحب البيان أنّه اختلف في (هود) من الأسماء السّتّة، فهو عند بعضهم أعجميّ، ومنهم من يجعله عربيًّا. انظر البيان في شرح اللمع ٥٣٠ وانظر أيضًا الثمانيني في الفوائد والقواعد ٦٤٠ وذكر ابن دعسين في شرح الملحة أنّ المختلف فيه هو (شعيب). انظر منحة الملك الوهّاب لوحة ١٥٧.

(٣) ذكره الرّصّاص في منهاج الطّالب لوحة ١٥ ونسبه لابن هطيل، ويذكر أنّ الرّصّاص تلميذ ابن هطيل.

(٤) قوله: (المتناهي) ليس في ل.

(٥) انظر شرح الرضي ١/ ١٧٨ والتصريح ٤/ ٢٧٣ والمساعد ٣/ ٤١ وشرح اللمع للواسطيّ الضّرير ٢١٠ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٣.

(٦) في ق و ل: (فقوله).

وقَوْلُه: (مَجْمُوعٍ) احْتِرَازٌ مِن المُفْرَدِ.

وقَوْلُه: (بالألِفِ والتّاءِ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ: (سِنِيْنَ)، و(زَيَانِبَ).

وَيَرِدُ عَلَيْهِ نَحْوُ[1]: (سِجِلاّتٍ)، و﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ۚ﴾ [البقرة]، و(دُرَيْهِمَاتٍ) فَإِنَّهُ مِنْ هذا البَابِ، وقَدْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ: (مُؤنّثٍ)، فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْه لَكَانَ أَوْلَى، ولا يَدْخُلُ فِيْهِ مِنْ نَحْوِ: (أَمْواتٍ)؛ لأنّه يُرِيدُ بالألِفِ والتّاءِ المَزِيْدَتَيْنِ.

قَولُهُ: (مِثْل: الزَّيْنَبَاتُ).

هذا مِثَالُ المُؤَنَّثِ المَعْنَوِيِّ، ولا يَخْلُو إمّا أَنْ يَكُونَ ثُلاثِيًّا أَوْ زَائِدًا عَلَى الثّلاثَةِ.

إنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى الثّلاثَةِ فَلَيْسَ فِيْهِ إلاّ أَنْ تُلْحِقَ بِآخِرِه الألِفَ والتّاءَ، نَحْوُ: (زَيْنَبُ)، تَقُولُ فِيْهِ: (زَيْنَبَاتٌ).

وإنْ كَانَ ثُلاثِيًّا قُلْتَ في نَحْوِ: (دَعْدٍ) : (دَعَدَاتٌ)[2]، قَالَ:

[١١]فَهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ   إِذا أَدْلَجُوا بِاللّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرا[3]

---

(١) كذا في ق و ل، وفي الأصل: (ويرد عليه من نحو).

(٢) إذا كان المؤنّث ثلاثيًّا ساكن العين، مجرّدًا عن علامة التّأنيث، مضموم الفاء أو مكسور الفاء، فجمعه يجوز فيه إتباع حركة العين حركة الفاء، وتخفيفها بالإسكان في لغة بني تميم، أمّا إذا كان مفتوح الفاء فلا يجوز إلاّ تحريك العين، ولا يجوز تسكينها إلاّ في الضّرورة. ولم يصرّح أكثر النّحاة بأنّ التّسكين في مضموم الفاء أو مكسوره مخصوص ببني تميم. انظر شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ١١٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٩٧ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٧٣ وقد صرّح في الارتشاف ٢/ ٥٩٥ أنّ التّسكين لُغَةُ تميم وناسٌ من قيس، والإتباع لغة أهل الحجاز وأسد، وانظر الحاصر لوحة ٢٤.

(٣) البيت للمخبل السّعدي في كتاب سيبويه ٣/ ٦٠٠ والتخمير ٢/ ٣٤٧ وابن يعيش ٥/ ٣٣ والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٣٥٤-٣٥٥ ولسان العرب (أهل) ١١/ ٢٨ وتاج العروس ٢٨/ ٤٠ وخزانة الأدب ٨/ ٩٧ برواية: (يدعون بالليل كوثرا).

وهو بلا نسبة في المفصل ٢٣٨ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٤٣١ وشرح ألفيه ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٩٨ والإقليد ٢/ ١٠٦٥ ونتائج التّحصيل ٢/ ٤٧٧.

وفي نَحْوِ: (جُمْلٍ) : (جُمُلاتٌ) و(جُمَلاتٌ)، وفي نَحْوِ: (هِنْدٍ) : (هِنِدَاتٌ) و(هِنَدَاتٌ)، قَال:

[١٢] عِيَرَاتُ الفَعَالِ والسُّؤْدُدِ العِدِّ إِلَيْهِم مَحْطُوطَةَ الأَعْكَامِ[١]

ويَجُوزُ: (دَعْدَاتٌ) في الضَّرُورَةِ، و(جُمْلاتٌ)، و(هِنْدَاتٌ) في لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ[٢].

قَوْلُه: (والمُسْلِماتُ).

= والشّاهد في البيت فتح العين في جمع الثّلاثيّ، قال في تاج العروس ٢٨/ ٤٠: «وسُئِل الخَلِيلُ لِمَ سَكَّنوا الهاءَ في أَهْلُون ولم يُحَرِّكوها كما حَرَّكُوا أَرَضِينَ فقال: لأنّ الأَهْلَ مُذَكَّرٌ قِيل: فَلِمَ قالوا أَهَلات قال: شَبَّهُوها بأَرَضاتٍ وأنشد بيت المُخَبَّل قال: ومِن العرب من يقول: أَهْلاتٌ علَى القِياس» واختلف في هذا الجمع، هل هو جمع أهل أم جمع أهلة. فاستشهد به في المفصل على أنّه جمع (أهل) وأنّه يجيء جمعه بتحريك العين. انظر المفصل ٢٣٨ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٤٣٣ وابن يعيش ٥/ ٣٣ وذكر القوّاس الموصلي أنها جمع أهلة وليست جمع أهل كما ذكر الزّمخشري. انظر شرح ألفيه ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٩٨. و(أَهَلات) جمع أهل، و(أدلجوا): ساروا في اللّيل، و(كوثرا) كثير الخير، والمعنى: أنّهم إذا ساروا في اللّيل يدعون سيّدهم ويستغيثون به.

(١) البيت للكميت في المفصل ٣٣٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٩٩ والإقليد ٢/ ١٠٦٦وخزانة الأدب ٨/ ٩٨ والتخمير ٢/ ٣٤٧ وابن يعيش ٥/ ٣٣ وليس في ديوانه.

وهو بلا نسبة في شرح أبيات المفصل والمتوسّط ٤٣٢ والشّاهد في البيت أنّ المؤنّث الثّلاثي المعنويّ السّاكن العين تحرّك عينه في جمع المؤنّث، وذلك كما في: (عِيَرات) جمع (عير). و(عيرات): الإبل، جمع عير، وهي القافلة، و(العِدّ): القديم الدّائم والكثير، و(محطوطة) من الحطّ، أي: وضع الأحمال عن الدّواب، و(الأعكام): الأحمال، والشّاعر هنا يصف أهل بيت رسول الله ﷺ بأنّ فناءهم محطّ الخيرات والمكارم.

(٢) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٢٤: «والتّسكين فيهما لغة بني تميم، وأمّا أهل الحجاز، فلا يُسكّنون، والظّاهر من كلام الشّيخ أنّ التّسكين في مكسور الفاءِ ومضمومها سائغٌ في اللّغتين، وليس الأمر كذلك، بل اختصّ به بنو تميم» وكان ابن بابشاذ قد قال في شرحه ١١٠: «وما كان مضموم الأوّل جاز فيه ثلاثة أوجه: الضمّ على طريق الإتباع، والفَتْح للتّخفيف، والسّكونُ على الأصل» وقد ردّ هذا الكلام الإمام يحيى كما نقلنا عنه.

هذا مِثَالُ المُؤَنَّثِ بالتّاءِ، ولا يَخْلُو إمّا أَنْ يَكُونَ ثُلاثِيًّا، أَوْ زَائِدًا عَلى الثّلاثَةِ.

إنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ فَلَيْسَ فِيْهِ بَعْدَ حَذْفِ تَائِهِ إلاّ أَنْ يُلْحَقَ[1] بِآخِرِهِ الأَلِفُ والتّاءُ، نَحْو: (مُسْلِمَةٍ)، تَقُولُ فِيْهِ: (مُسْلِمَاتٌ).

وإِنْ كَانَ ثُلاثِيًّا، فَإِمّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ صِفَةً، إِنْ كَانَ اسْمًا قُلْتَ في نَحْوِ: (طَلْحَةَ)[٦ظ] : (طَلَحَاتٌ)[2]، قَال:

[١٣] رَحِـــمَ اللهُ أَعْظُمًـــا دَفَنُـــوهـــا   بِسِجِسْتـــانَ طَلْحَـــةَ الطَّلَحـــاتِ[3]

وفي نَحْوِ: (غُرْفَةٍ) : (غُرُفَاتٌ) و(غُرَفَاتٌ)، وفي نَحْوِ (كِسْرَةٍ) : (كِسِرَاتٌ)

---

(١) في ق: (تلحق).

(٢) اختلف النّحاة في جمع المذكّر الّذي فيه تاء التّأنيث، نحو: (حمزة) و(طلحة)، فالبصريّون يجمعونه بالألف والتّاء ولا يجيزون جمعه بالواو والنّون،وأجاز الكوفيّون ذلك. انظر المسألة في الإنصاف ١/ ٤٠-٤٤ والتّبيين ٢١٩-٢٢٣ واللباب ١/ ١٢١ وائتلاف النّصرة ٣٠ وشرح الرضي ٣/ ٣٧٢ وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٧٠٥ والكافي في الإفصاح ١/ ٢٧٩- ٢٨٠.

(٣) البيت لعبد الله بن قيس الرّقيات في ديوانه ٢٠ و الحماسة البصرية ١/ ٢٠٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤١٨ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٩٤ وخزانة الأدب ٨/ ١٠-١٧ وابن يعيش ١/ ٤٧.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٨٨ والتّكملة ٢٤٨ والكافي في الإفصاح ١/ ٢٨٠ وتوجيه أبيات ملغزة ٥٣ والإفصاح للفارقي ١١٤ والارتشاف ٤/ ١٨٤١ وتفسير البحر المحيط ١/ ٣٤٧، ٣/ ٢٥٥ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٤٠٩ وخزانة الأدب ٤/ ٣٨٠ وهمع الهوامع ٣/ ١٧٩ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤١ والتّبيين ٢٢٠ وائتلاف النّصرة ٣٠ والإقليد ١/ ٢٢٠ والمساعد ٢/ ٣٦٧ ونتائج التّحصيل ١/ ٣٩٤ والمذكّر والمؤنّث للأنباري ٢/ ١٦١والملخص ١/ ١٢١ والتخمير ١/ ١٩٨ وشرح الرضي ٣/ ٣٧٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٣٠٧ وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٧٠٤ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٢٣ ولسان العرب ٥/ ٢١٣ وأساس البلاغة ٦٣٨ وتاج العروس ٤/ ٥٤٩.

والشّاهد فيه جمع الثّلاثيّ المؤنّث بالتّاء السّاكن وسطه نحو: (طلحة) جمعًا مؤنّثًا سالِمًا بفتح عينه عند الجمع.

و(كِسَرَاتٌ).

وَيَجُوزُ: (طَلْحَاتٌ) في الضَّرُورَةِ، و(غُرْفَاتٌ)، و(كِسْرَاتٌ) في لُغَةِ بَنِي تَمِيْمٍ، هذا في الصَّحِيْحِ ومُعْتَلِّ الفاءِ[١].

وأَمّا مُعْتَلُّ العَيْنِ نَحْوُ: (بَيْضَةٍ)، و(دُوْلَةٍ)، و(دِيْمَةٍ) فَلا يَطَّرِدُ فِيْهِ هذا الحُكْمُ[٢]، وكَذلِكَ مُعَتَلُّ اللاّمِ[٣].

وإنْ كَانَ صِفَةً بَقِيَ عَلَى حَالِهِ، نَحْوُ: (خَدْلَةٍ)[٤]، تَقُولُ فِيْهِ: (خَدْلاتٌ)[٥].

قَوْلُه: (والحُبْلَيَاتُ).

---

(١) يُجْمعُ مفتوح الفاءِ نحوُ: (طلحة) و(جَفْنة)، و(قَصْعة) بفَتْحِ العينِ في الجَمْعِ، ولا يجوز تسكينه إلاّ في ضرورة الشّعر، وأمّا مضموم الفاءِ فيُجْمعُ بتَحريك العين بالضَّم، ومنهم من يفتح العين، أمّا مكسور العين فتُكسَر عينُه في الجمع، ومنهم من يفتح العين، ولا تُسكّن العين في مضموم العين ومكسوره في الجمع إلاّ في لغةِ بني تميم. انظر ابن يعيش ٥/٢٨-٣٠ والتخمير ٢/٣٤٤ والارتشاف ٢/٥٩٥ وانظر شرح الرضي ٣/٣٩٥ وقيل: لايجيز الكوفيّون كسر العين في جمع المؤنّث المكسور العين انظر الارتشاف ٢/٥٩٥.

(٢) قوله: (الحُكم) ليس في الأصل، ول وهو زيادة من ق.

(٣) لا يجوز تحريك عين الأسماء المعتلّة العين في جمع المؤنّث إجماعًا، فليس في العين إلاّ السّكون، ويجوز في لغة هذيل فتح العين، وذلك نحو: (بَيَضات) و(رَوَضات) فهذيل تسوّي بين المعتل والصّحيح. انظر شرح الرضي ٣/٣٩٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/٤٥٤ وابن يعيش ٥/٣٠ والتصريح ٥/٦٣-٦٤ والحاصر لوحة ٢٥ وأمّا معتلّ اللاّم فتُحرّك العين وتجري فيه على قياس الصّحيح، انظر ابن يعيش ٥/٣١ وقيل: إنْ كَانت اللاّم واوًا امتنع الإتباع، وجاز الفتح والإسكان، وورد عن الأندلسيّ منع الفتح، وإنْ كانت اللاّم ياءً جاز الفتح والإسكان. انظر شرح الرضي ٣/٣٩٥.

(٤) الخَدْلَةُ من النّساء: المرأةُ عظيمة السّاقين.

(٥) ليس في الصّفة إلاّ سكون العين في الجمع. انظر شرح الرضي ٣/٣٩٥ وابن يعيش ٥/٣١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٤٥٣ والتصريح ٥/٦٣ وشذّ (كَهَلات) كما في التصريح ٥/٦٣ والحاصر لوحة ٢٥.

هذا مِثَالُ المُؤَنّثِ بِالأَلِفِ المَقْصُورَةِ، ولا يَخْلُو إِمّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ صِفَةً:

إِنْ كَانَ اسْمًا جُمِعَ هذا الجَمْعَ بِقَلْبِ أَلِفِهِ يَاءً، نَحْوُ: (جُمَادَى)، تَقُولُ فِيهِ: (جُمَادِيَاتٌ)(١).

وإِنْ كَانَ صِفَةً لَمْ يُجْمَعْ هذا الجَمْعَ إِلّا إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ، نَحْوُ: (حُبْلَى)، تَقُولُ فِيهِ: (حُبْلَيَاتٌ)، أَوْ كَانَ لَهُ مُذَكّرٌ يُجْمَعُ بالوَاوِ والنّونِ، نَحْوُ: (الفُضْلَى)، تقُولُ فِيهِ: (الفُضْلَيَاتُ)(٢).

وأَمّا قَوْلُهُ في الشّرْحِ: (السّكْرَيَاتُ)(٣) فَغَلَطٌ، واللهُ أَعْلَم.

قَوْلُه: (والصَّحْراواتُ).

هذا مِثَالُ المُؤَنّثِ بِالأَلِفِ المَمْدُودَةِ، ولا يَخْلُو أَيْضًا(٤) إِمّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ صِفَةً:

إِنْ كَانَ اسْمًا جُمِعَ هذا الجَمْعَ بِجَعْلِ الوَاوِ مَكَانَ الهَمْزَةِ، نَحْوُ: (صَحْراءُ)، تَقُولُ فِيهِ: (صَحْرَاواتٌ)(٥).

---

(١) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٢٥: «وأمّا القسم الثّالث، وهو المؤنّث بالألف المقصورة فليس فيه في حالة الجمع إلّا حالة وَاحدَة، وهي قلبُ الألفِ في آخره ياءً كـ(بَهْمَيَاتٍ)، و(ذكرياتٍ) سَواءٌ كَانَ اسْمًا في نفسِهِ أَوْ مَصْدَرًا كَما مَثّلنا». وانظرشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٥٣ وشرح الرضي ٣/ ٣٨٩.

(٢) قال الإمام يحيى بن حمزة العلوي في الحاصر لوحة ٢٥: «فأمّا الصِّفَة فلا يَجُوزُ جَمْعُها بالأَلفِ والتّاءِ إلّا إذا كَانَ لا مُذَكّرَ لها، كـ(حُبْلَياتٍ) أو كَانَ لَها مُذَكّرٌ يُجْمَعُ بالواوِ والنّونِ، نَحوُ: (كُبْرَياتٍ)، و(صُغْرَياتٍ)؛ لأنّه يُقَالُ في مُذَكَّرِهِ: (أَكْبَرُونَ)، و(أَصْغَرُونَ)، فأَمّا إذا كَانَ مُذَكّرها لا يُجْمَع بالواوِ والنّونِ لَمْ يَجُزْ جَمْعُها بالألفِ والتّاءِ كـ(سَكْرياتٍ)» وانظرشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٥٤ وشرح الرضي ٣/ ٣٨٩.

(٣) انظر شرح المقدّمة المحسبة ١١٢.

(٤) قوله: (أيضًا) ليس في ق.

(٥) قال الإمام يحيى بن حمزة العلوي في الحاصر لوحة ٢٥: «فالاسمُ منه إذا جُمِعَ بالألفِ =

وإِنْ كَانَ صِفَةً[1] لَمْ يُجْمَعْ هذا الجَمْعَ إِلّا إِذا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكّرٌ، نَحْوُ: (نُفَسَاءُ)، تَقُولُ فِيْهِ: (نُفَسَاوَاتٌ)[2]، أَو كَانَ لَهُ مُذَكّرٌ يُجْمَعُ بالوَاوِ والنّونِ، نَحْوُ: (حَسْنَاءُ)، تَقُولُ فِيْهِ: (حَسْنَاوَاتٌ)[3].

وأَمّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السّلامُ: «لَيْسَ في الخُضْرَواتِ صَدَقَةٌ»[4] فَلأَنّه أَجْرَاهُ مَجْرى الاسْمِ[5].

= والتّاءِ فليس فيه إلّا قلبُ ألفه واوًا، نَحْوُ: (صحراوات)، و(خُنْفُسَاوَاتٍ)، وإِنّما قُلبت واوًا لأنّ المقصُورَ قَدْ سَبَقَ فَأَخَذَ الياءَ، فاسْتَحالَ قلبها ياءً، ولم يقلبوها همزةً مَخَافَةَ اللّبْسِ بالهمزة الأصليّة، فلمّا تعذّر ذلكَ قلبوها واوًا». وانظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٥٤ وشرح الرضي ٣/ ٣٨٩.

(١) بعده في ل: (نحو حمراء).

(٢) قوله: (تقول فيه نفساوات) ساقطٌ من الأصل، وكذا في ق ول.

(٣) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٢٥: «وأمّا الصّفة فلا يَجُوزُ جَمْعُها بالألفِ والتّاءِ، فلا تقول: (حَمْراوات)، كَما تقول: (صحراوات)، وإِنّما لَمْ يَجز ذلك لأنّ (أحْمر) لَمّا كَانَ لا يُجْمَعُ بالواوِ والنّونِ لم يُجمَع مُؤنّثه بالألفِ والتّاءِ،ثمّ حُمِلَ سائر الصّفاتِ المؤنّثةِ بالألفِ الممدودة عليها»وانظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس٢/ ٤٥٤ وشرح الرضي٣/ ٣٨٩.

(٤) روى التّرمذي في سننه ٣/ ٣٠ عن الحسن بن عمارة عن محمد بن عبد الرحمن بن عبيد عن عيسى بن طلحة عن معاذ أنّه «كتب إلى النبي ﷺ يسأله عن الخضروات وهي البقول فقال: ليس فيها شيء» ثمّ قال: «إسناد هذا الحديث ليس بصحيح وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مرسلاً والعمل على هذا عند أهل العلم أن ليس في الخضروات صدقة قال أبو عيسى والحسن هو ابن عمارة وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه شعبة وغيره وتركه ابن المبارك» وانظر الحديث في المعجم الأوسط للطبراني ٦/ ١٠٠ ومسند البزار ٣/ ١٥٦ والفوائد لتمّام الرازي ١/ ٢٣٢ وحديث شعبة ٦٥.

(٥) قال القوّاس الموصلي: «وأمّا قوله عليه السّلام: (ليس في الخضروات صدقة) فإِنّه لَمْ يَنظر فيها إلى الصّفة، بل إلى الموصوف، أو لأنّه لَمّا لم يذكر معها الموصوف صارت كالصّفات الجارية مجرى الأسماء» شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٥٢ وقال ابن الأثير الجزري: «وقياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذ الجمع وإنما يجمع به ما كان =

قَوْله: (ولا يَدْخُلُهُ لَفْظُ النَّصْبِ).

وذلِكَ لأنّهُم لَمّا كَانُوا قَدْ حَمَلُوا المَنْصُوبَ عَلَى المَجْرُورِ في بَابِ جَمْعِ المُذَكّرِ السّالِمِ حَمَلُوهُ أَيْضًا عَلَيْهِ في بَابِ جَمْعِ المُؤَنّثِ السّالِمِ؛ لئلاّ يَكُونَ للمُؤَنّثِ عَلَى المُذَكّرِ مَزِيّةٌ؛ ولِذلِكَ تَقُولُ: (هذه مُسْلِمَاتٌ)، و(رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ)، و(مَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ).

قَوْلُه: (ومِنْها[٧و] نَوْعٌ خَامِسٌ يَدْخُلُه النَّصْبُ وَحْدَه مَع التَّنْوينِ، أَوْ مَا قَامَ مَقَامَه[١] مِنْ أَلِفٍ ولامٍ، أَوْ إِضَافَةٍ، ولا يَدْخُلُه رَفْعٌ ولا جَرٌّ، وذلك كُلُّ اسْمٍ مَنْقُوصٍ، آخِرُه ياءٌ خَفِيفَةٌ، قَبْلَها كَسْرَةٌ).

قَوْلُه: (**كُلُّ اسْمٍ**) يَعُمُّ.

وقَوْلُه: (**آخِرُه ياءٌ**) احْترازٌ مِمّا لَيْسَ كَذلِكَ.

وقَوْلُه: (**خَفِيْفَةٌ**) احْتِرَازٌ مِن الشَّدِيْدَةِ في نَحْوِ: (كُرْسِيٍّ)، و(وَلِيٍّ).

وقَوْلُه: (**قَبْلَها كَسْرَةٌ**) احْتِرَازٌ مِمّا قَبْلَها سَاكِنٌ في نَحْوِ: (ظَبْيٍ) و(نِحْيٍ)[٢].

وإنَّما لَمْ يَدْخُلْهُ الرَّفْعُ والجرُّ لِثَقَلِهما؛ فَلِذلكَ تَقُولُ: (هذا قَاضٍ)، و(مَرَرْتُ بِقَاضٍ)، وأَصْلُه: (هذا قَاضِيٌ)، و(مَرَرْتُ بِقَاضِيٍ) ثَقُلَتْ الضَّمّةُ والكَسْرَةُ عَلَى الياءِ، فَحُذِفَتَا، والْتَقَى سَاكِنَانِ، اليَاءُ والتَّنوِيْنُ، فَحُذِفَتْ الياءُ لالْتِقَاءِ السّاكِنَيْنِ[٣].

= اسما لا صفة نحوي صحراء وخنفساء وإنما جمعه هذا الجمع لأنه قد صار اسماً لهذه البقول لا صفة» النهاية في غريب الأثر ٢/٤١ وانظر شرح المقدّمة المحسبة ١١٢والمقتضب ٢/٢١٨ والمفصل ٢٤١ وابن يعيش ٥/٥٩.

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (مقام).

(٢) النِّحْيُ بالكَسْرِ الزِّقُّ، ومَا كَانَ للسَّمْنِ خَاصَّةً فهو نَحْيٌ.

(٣) قال ابن بابشاذ في شرحه ١١٣: «وإنّما امتنع أنْ يَدْخُلَه الرّفْعُ والجرُّ لِثِقَلِهما عَلَى الياءِ المَكْسُورِ مَا قَبْلَها؛ ولِذلِكَ سُمِّيَ مَنْقُوصًا؛ لأَنَّهُ نَقَصَ حَرَكَتَيْن، وبَقِيَ فيه حَرَكَةٌ وَاحِدَةٌ، وهي الفتحةُ في حَالِ النَّصْبِ، فإذا قُلْتَ: هذا قاضٍ ومررتُ بِقَاضٍ، ففيه عَمَلانِ: حَذْفُ حَرَكَةٍ، وحَذْفُ حَرْفٍ، فالحَرَكَةُ هي الضّمّةُ أو الكسرة، حُذِفتْ للثقَلِ، والحرفُ هو الياءُ، حُذِفَتْ =

فَإذا دَخَلَتْ اللاّمُ أَو الإِضَافَةُ ثَبَتَتْ، نَحْوُ: (هذا القَاضِي)، و(قَاضِيْكَ)، فَإذا صِرْتَ إِلى النَّصْبِ قُلْتَ: (رَأَيْتُ قَاضِيًا) بِالإِثْبَاتِ؛ لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ[1]، وقَدْ جَاءَ الحَذْفُ، ومِنْهُ قَوْلُهُم: (أَعْطِ القَوْسَ بَارِيْها)، وهو قَلِيْلٌ[2].

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «**قَاضٍ**»، و«**القَاضِي**»، و«**المُعْطِي**»، و«**المُنْتَمِي**»، و«**المُسْتَدْعِي**»).

إِنَّمَا كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ أَنَّهُ لا فَرْقَ في هذا الحُكْمِ بَيْنَ الثُّلاثِيِّ، والرُّبَاعِيِّ، والخُمَاسِيِّ، والسُّدَاسِيِّ.

وقَدْ مَثَّلَ الثُّلاثِيَّ في الشَّرْحِ بـ(عَمٍ)، و(شَجٍ)[3]، ولَوْ ذَكَرَهُ هَاهُنا لَكَانَ أَوْلى، واللهُ أَعْلَمُ.

= لالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ، والسّاكِنان هما الياءُ والتّنْوينُ» وانظر الاسم المنقوص في الحاصر لوحة ٢٦والمتبع ١/ ١٨١ والفوائد والقواعد ٨٦ والبيان في شرح اللمع ٥٤ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢٣٠ والصّفوة الصّفية ١/ ٩٤.

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ١١٣: «وإنّما امتنع أنْ يَدْخُلَه الرّفْعُ والجرُّ لِثِقَلِهما عَلَى الياءِ المَكْسُورِ مَا قَبْلَها؛ ولِذلِكَ سُمِّيَ مَنْقُوصًا؛ لأَنَّهُ نَقَصَ حَرَكَتَيْن، وبَقِيَ فيه حَرَكَةٌ وَاحِدَةٌ، وهي الفتحةُ في حَالِ النَّصْبِ، فإذا قُلْتَ: هذا قاضٍ ومررتُ بِقَاضٍ، ففيه عَمَلانِ: حَذْفُ حَرَكَةٍ، وحَذْفُ حَرْفٍ، فالحَرَكَةُ هي الضّمّةُ أو الكسرة، حُذِفتْ للثقَلِ، والحرفُ هو الياءُ، حُذِفَتْ لالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ، والسّاكِنان هما الياءُ والتّنْوينُ» وانظر الاسم المنقوص في الحاصر لوحة ٢٦والمتبع ١/ ١٨١ والفوائد والقواعد ٨٦ والبيان في شرح اللمع ٥٤ وشرح اللّمع للأصفهاني ١/ ٢٣٠ والصّفوة الصّفية ١/ ٩٤.

(٢) المثل في مجمع الأمثال ٢/ ١٩ ومعناه فيه: «استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق فيه» والمستقصى في أمثال العرب ١/ ٢٤٧ وجمهرة الأمثال ١/ ٧٦ وانظر المثل في المفصل ٥٣٦ وابن يعيش ١٠/ ١٠٠، ١٠٣ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٩٣ وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٢ والإقليد ٤/ ٢١١٠ والشّاهد في المثل أنّه سكّن ياءَ (باريها) شذوذًا، والقياس فتحها، وهو أيضًا ضرورة، قال في خزانة الأدب ٨/ ٣٤٩: «وكان أبو العباس المبرد يذهب إلى أن إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات وذلك لأن الألف ساكنةٌ في الأحوال كلها فكذلك جعلت هذه».

(٣) انظر شرح المقدّمة المحسبة ١١٦.

هذا حُكْمُ الوَصْلِ، وأَمّا الوَقْفُ فَالأَكْثَرُ عَلَى أَنَّه يَجْرِي مَجْرى الوَصْلِ، فَتَقُولُ في المَعْرِفَةِ: (هذا القَاضِي) بِالإِثْبَاتِ، وفي النَّكِرَةِ: (هذا قَاضٍ) بِالحَذْفِ.

وَقَدْ جَاءَ العَكْسُ، قَالُوا: (هذا القَاضِ)، و(هذا قَاضِي)[1].

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ سَادِسٌ يَدْخُلُه التَّنْوِينُ وَحْدَه، أَوْ مَا قَامَ مَقَامَه مِنْ أَلِفٍ ولامٍ أَوْ إِضَافَةٍ، ولا يَدْخُلُه رَفْعٌ ولا نَصْبٌ ولا جَرٌّ، وهو كَلُّ اسْمٍ مَقْصُورٍ، آخِرُه أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ).

قَوْلُهُ: (كَلُّ اسْمٍ) يَعُمُّ.

وقَوْلُهُ: (آخِرُه أَلِفٌ) احْتِرَازٌ مِمّا لَيْسَ كَذلِكَ.

وقَوْلُهُ: (مُفْرَدَةٌ) احْتِرَازٌ[٧ظ] مِن المَمْدُودِ[2].

---

(١) هذه مسألة اختلف فيها العرب، ولهم فيها لغات، قال فيها الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٢٧: «الحالة الثّانية: حال الوقف، وهو لا يخلو إمّا أن يَكُونَ مَعْرِفَةً أَوْ نَكِرَةً، فإنْ كَانَ نَكِرةً، ففيه لُغَتَانِ: إحداهما: طرحُ الياءِ، فَنَقُولُ: (هذا قَاضِي)، و(مَرَرْتُ بِقَاضٍ) إِجْرَاءً للوَقْفِ مَجْرى الوَصْلِ في طَرْحِها، وهذه هي الأكثرُ. وثانيهما: إِثْبَاتُ الياءِ، تَقُولُ: (هذا قَاضِي)، و(مَرَرْتُ بِقَاضِي)؛ لأَنَّ التَّنْوينَ لَمّا زَالَ عِنْدَ الوَقْفِ، وكَانَ هو المُوجبُ لِحَذْفِها، عَادت كَما كَانت في الثّبُوتِ.

وإنْ كَانَ مُعَرّفًا باللاّمِ ففيه لُغَتَانِ أَيْضًا: إِحْدَاهُما: إِثْبَاتُ الياءِ، وهو الأكثرُ والأَشْهَرُ، تَقُولُ: (هذا القاضي)، و(مَرَرْتُ بالقاضي)؛ لأَنَّ التّنوين لَمّا عُدِمَ لأَجْلِ اللاّمِ عَادَتْ الياءُ إلى أصلها. وثانيهما: طَرْحُ الياءِ، وهي قليلةٌ، ووجْهُها أَنَّ اللاّم مُعاقبةٌ للتَّنْوِيْنِ، فَحُذِفَتْ مَع اللاّمِ كَما حُذِفَتْ مَع التّنْوِيْنِ.

فأمّا المنصوب فليس فيه عند الوقف إلاّ إثباتُ الياءِ إذا كَانَ مَعْرِفَةً، وإبدَال التّنوين ألفًا إذا كَانَ نَكِرَةً مُنَوّنًا» وانظر الفوائد والقواعد ٩٠-٩٢ والمتبع ١/١٨١-١٨٢ والبيان في شرح اللمع ٥٧-٥٩ وشرح اللمع للأصفهاني ١/٢٣١-٢٣٢ والتّبيين عن مذاهب النحويين ١٨٤ والمرتجل ٤١-٤٢ وابن يعيش ٩/٧٥ وابن النّاظم ٥٧٤.

(٢) في ق ول: (الممدودة).

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ النَّوْعَ السّابعَ[1] يَدْخُلُ فيه، واللهُ أَعْلَمُ.

وإِقْحَامُ (مَقْصُورٍ) هَاهُنا كَإِقْحَام (مَنْقُوصٍ) في مَا قَبْلَه، و(غَيْرِ مُنْصَرِفٍ) في النَّوْعِ الثَّالِثِ، كَأَنَّهُ قَصَدَ التَّنْبِيْهَ عَلَى أَسْمَاءِ هذه الأَبْوابِ.

وإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلْهُ إِلاّ التَّنْوِيْنُ لِتَعَذُّرِ تَحْرِيْكِ الأَلِفِ، فَلِذلِكَ تَقُولُ: (هذه عَصًا)، وَ(رَأَيْتُ عَصًا)، و(مَرَرْتُ بِعَصًا)، وأَصْلُه: (هذه عَصَوٌ)، و(رَأَيْتُ عَصَوًا)، و(مَرَرْتُ بِعَصَوٍ)، تَحَرَّكَ حَرْفُ العِلّةِ، وانْفَتَحَ مَا قَبْلَه، فَقُلِبَتْ أَلِفًا، والْتَقَى سَاكِنَانِ: الأَلِفُ والتَّنْوِيْنُ، فَحُذِفَت الأَلِفُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[2].

فَإِذا دَخَلَت اللاّمُ أَو الإِضَافَةُ ثَبَتَتْ، نَحْوُ: (هذه العَصَا)، و(عَصَاكَ).

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «عَصًا»، و«العَصَا»، و«المُعْطَى»، و«المُنْتَمَى إِلَيْه»، و«المُسْتَدْعَى»).

إِنّمَا كَثّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيكَ أَنَّه لا فَرْقَ في هذا الحُكْمِ بَيْنَ الثّلاثِيِّ، والرُّبَاعِيِّ، والخُمَاسِيِّ، والسُّدَاسِيِّ.

هذا حُكْمُ الوَصْلِ، وأَمّا الوَقْفُ فَحُكْمُهُ إِثْبَاتُ الأَلِفِ في المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ، نَحْوُ:

---

(١) النّوع السابع هو الاسم المنتهي بألف التّأنيث المقصورة، وهو يدخل فيه من حيث ينتهي بالألف المقصورة، ولم يخرج الاسم المنتهي بألف التّأنيث المقصورة من هذا الحدّ.

(٢) قال ابن بابشاذ في شرح المقدّمة ١١٦: «وإِنّما سُمّيَ مَقْصُورًا لأنّه قَصُرَ عن الإعراب كُلِّه، أي: حُبِسَ عَنْهُ، فَلَمْ يَدْخُله رَفْعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ، وإنّما امتنع ذلك من قبل أنَّ الأَلِفَ سَاكِنَةٌ أبَدًا، لا تَتحرّكُ بِحَرَكَةٍ، وتَحْرِيكُها يُؤدّي إلى رَدِّها إلى أَصْلِها، وردُّها إلى أصلها يُؤدّي إلى ثقل استعمالها؛ لأَنَّ الأصلَ في (عَصًا): عَصَوٌ، وفي (فَتىً): فَتَيٌ، فَلَمّا ثَقُلَ هذا وقَدْ تَحَرّكَ حَرْفُ العِلّةِ وانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ قَلَبْتَهُ أَلِفًا بَعْدَ أنْ حَذَفْتَ حَرَكَةَ الضَّمَةِ الّتي كَانَتْ عَلَى الوَاوِ؛ لأنّ حرف العلّةِ لا يَقْوى بعد إيهانه بالسّكونِ، ولمّا قَلَبْتَهُ ألفًا التقى ساكنان، الألف والتّنوين، فحُذِفَت الألف لالتقاء السّاكِنَيْن» وانظر الحاصر لوحة ٢٨، وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢٣٣ والبيان في شرح اللمع ٦١ والمتبع في شرح اللمع ١/ ١٨٥-١٨٦ والفوائد والقواعد ٩٤ والمرتجل ٤٥ وهمع الهوامع ٣/ ٣٤٦.

(العَصَا) و(عَصَا)[1]، إلاّ أَنَّهُم اخْتَلَفُوا في أَلِفِ النَّكِرَةِ، فَذَهَبَ المُبَرِّدُ[2] إلى أَنّها الأَصْلِيَّةُ، وذَهَبَ المَازِنِيُّ[3] إلى أَنّهَا المُبْدَلَةُ مِن التَّنْوِيْنِ، وذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ إلى أَنَّها الأَصْلِيَّةُ في حَالِ الرَّفْعِ والجَرِّ، المُبْدَلَةُ في حَالِ النَّصْبِ[4].

---

(١) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٢٨: «واعلم أنّه ليس في ألفها عند الوقف عليها إلاّ لغةٌ واحدة، وهو إثباتها ألفًا، من غير قلبٍ في هذه الألف كَما قَلَبُوا ألفَ (حُبْلى)، سواءٌ كَانت مرفوعةً أو مَنْصُوبَةً أو مَجْرورَةً، معرفةً كَانتْ أو نَكِرَةً، فَإنّها عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، تَقُولُ: (هذه العصا)، و(عصا)، ورأيت العصا)» وانظر شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ١١٧ والمتبع في شرح اللمع ١/ ١٨٧ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢٣٣ وقال الثمانيني في الفوائد والقواعد ٩٥: «فإذا وَقَفْتَ على المرفوع والمجرور في هذا الباب حذفت التّنوين في الوقف، فلمّا زَالَ التَّنْوِينُ عَادَت الألف الّتي كانت سقطت، فوقفت عليها، فقلت: (هذه عصا)، و(مررت بعصا)، فإنْ وَقَفْتَ على المقصور والمنقوص المنصوب المُنوّن عوّضت من تنوينه ألفًا كما فعلت في الصّحيح» وانظر البيان في شرح اللمع ٦٢.

(٢) المبرد محمّد بن يزيد، إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ النحو عن المازني والجرمي، وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وأخذ عنه كثير من أهل العلم، منهم الزّياديّ، والتّوزيّ، والجاحظ، والسجستاني وغيرهم، له جملة من المصنّفات أشهرها المقتضب في النحو، والكامل وغيرهما، مات ببغداد سنة خمس وثمانين ومائتين. انظر ترجمته في طبقات النحويين واللّغويين ١٠١-١١٠ ومعجم الأدباء ١٩/ ١١١-١٢٢ وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩-٢٧١ ووفيات الأعيان ٤/ ٣١٣-٣٢٢ ونزهة الألباء ١٩٣-٢٠١.

(٣) المازني، أبو عثمان بكر بن محمّد بن عثمان المازني، كانَ إمامَ عصره في النحو والأدب، بصريّ المذهب، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش والجرمي، وأخذ عنه المبرّد، له من التّصانيف: التصريف، وكتاب العروض، وكتاب القوافي، وكتاب الألف واللاّم، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. انظر وفيات الأعيان ١/ ٢٨٣ وإنباه الرّواة ١/ ٢٤٦ وطبقات النحويين واللّغويين ٨٧.

(٤) هذه مسألة خلافيّة بين نحاة أهل البصرة، فسيبويه يرى أنّ الألف في الرّفع والجرّ لام الكلمة، وفي النّصب بدل من التّنوين، وأخذ به الفارسي في التّكملة ٢١٥، وقيل: كان أبو علي الفارسيّ يفتي بمذهب سيبويه، فلمّا رأى هذا المذهب للمازني صار يفتي به. وذهب المازني أنّ الألف في الأحوال الثّلاثة بدلٌ من التّنوين، ونُسبَ إلى أبي عمرو بن العلاء والكسائي والأخفش وابن كيسان والمبرّد والسيرافي أنّ الألف لام الكلمة. انظر المسألة في =

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ سَابِعٌ، لا يَدْخُلُه تَنْوينٌ، ولا إعْرابٌ[1]، وهْوَ مَعْ ذلكَ اسْمٌ مُعْرَبٌ حُكْمًا وتَقْديرًا، وهْوَ كُلُّ اسْمٍ آخِرُه أَلِفُ تَأْنِيثٍ مَقْصُورَةٌ).

قَوْلُهُ: (كُلُّ اسْمٍ) يَعُمُّ.

وقَوْلُهُ: (آخِرُه أَلِفُ تَأْنِيثٍ) احْتِرَازٌ مِمّا لَيْسَ كَذلِكَ.

وقَوْلُهُ: (مَقْصُورَةٌ) احْتِرَازٌ مِن المَمْدُودَةِ.

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهُ نَحْوُ: (أَحْوَى) و(أَشْقَى)[2]، وهو مِنْهُ، وكَذلِكَ نَحْوُ: (غُلامِي)[3]، واللهُ أَعْلَمُ.

وإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلْهُ الإِعْرَابُ لِتَعَذُّرِ تَحْرِيكِ الأَلِفِ، وإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلْهُ التَّنْوِيْنُ لأَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ[4].

وأَمَّا عِلَّةُ نَحْوِ: (غُلامِي) فَقَدْ تَقَدَّمَتْ[5].

وإِنَّمَا كَانَ مُعْرَبًا حُكْمًا لأَنَّه لَيْسَ فِيْهِ شَيْءٌ [٨و] يُوجِبُ بِنَاءَه، فَبَقِيَ عَلَى الأَصْلِ.

= التّبيين ١٨٦ والتّكملة ٢١٤ وشرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ١١٧ والحاصر لوحة ٢٩ والبيان في شرح اللمع ٦٣ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢٣٣-٢٣٤ والمرتجل ٤٧ والفوائد والقواعد ٩٦ والمتبع في شرح اللمع ١/ ١٨٧ وهمع الهوامع ٣/ ٤٢٧ واللباب ٢/ ٢٠٦ والتخمير ٤/ ٢٢٨ والإقليد ٤/ ١٩٢٣-١٩٢٤.

(١) بعده في ق: (بحال).

(٢) وذلك لأنّ الألف للتّأنيث، والألف في (أشقى) ليست كذلك، و(أشقى) معربٌ حكمًا وتقديرًا.

(٣) باب المضاف إلى ياء المتكلّم معربٌ حكمًا وتقديرًا، ولكنّه لا ينتهي بألف التّأنيث، فخرج.

(٤) قال ابن بابشاذ في شرحه ١١٩: «وألف التّأنيث لا يدخلها إعرابٌ ولا تنوين بحالٍ من الأحوال؛ لأنّها من جُملةِ ما لا ينصرف، وكلّ ما لا ينصرف لا ينوّن بحالٍ من الأحوال، ولا ألفها منقلبة عن شيءٍ بخلاف المقصور الّذي قبلها».

(٥) انظر ص٢٨.

وإِنَّمَا كَانَ إِعْرَابُهُ مُقَدَّرًا لأَنَّ التَّقْدِيْرَ تَارَةً يَكُونُ للاسْتِثْقَالِ كَمَا في بَابِ: (قَاضٍ)، وَتَارَةً يَكُونُ للتَّعَذُّرِ كَمَا في بَابِ: (غُلامِي)، وبَابِ: (عَصًا)، وهذا البَابِ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «حُبْلى»، و«سَكْرى»، و«ذِكْرى»، و«جُمَادَى»).

إِنَّمَا كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ أَنَّهُ لا فَرْقَ في هذا الحُكْمِ بَيْنَ بِنَاءٍ وبِنَاءٍ.

هذا حُكْمُ الوَصْلِ، وأَمّا حُكْمُ الوَقْفِ[1] فَحُكْمُهُ إِثْبَاتُ الأَلِفِ بِحَالِهَا، فَتَقُولُ: (حُبْلَى)، ومِنْهُمْ مَنْ يُبْدِلُهَا يَاءً، فَيَقُولُ: (حُبْلَيْ)، ومِنْهُمْ مَنْ يُبْدِلُهَا وَاوًا، فَيَقُولُ: (حُبْلُوْ)[2]، ومِنْهُم مَنْ يُبْدِلُها هَمْزَةً، فَيَقُولُ: (حُبْلأ)، وكُلُّ هذه الثّلاثَةِ ضَعِيْفَةٌ[3]، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ ثَامِنٌ، رَفْعُه بالواوِ، ونَصْبُهُ بالأَلِفِ، وجَرُّه بالياءِ، وذلكَ سِتَّةُ أَسْمَاءٍ مُعْتَلَّةٍ مُضَافَةٍ إِلى ظَاهِرٍ، أَوْ مُضْمَرٍ لَيْسَ بِمُتَكَلِّمٍ).

قَوْلُهُ: (سِتَّةُ أَسْمَاءٍ)؛ لأَنَّهُ لا سَابِعَ لَهَا[4].

وقَوْلُهُ: (مُعْتَلَّةٍ)؛ لأَنَّ أَوَاخِرَهَا وَاوَاتٌ.

---

(١) في ل: (وأما الوقف).

(٢) قوله: (فيقول حبلو) ساقطٌ من الأصل، وهو من ق.

(٣) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٣٠: «فاعلَمْ أنّ فيها عند الوقف لُغاتٍ أربعًا:

أحدها: بقاؤها ألفًا كما هي في حال الوصل، وهذه هي اللغة الفصيحة، فنقول: (هذه حبلى)، و(رأيت حبلى)، و(مررت بحبلى).

وثانيها: قلبها واوًا، وهي لغة فزارة، وقيس، فَنَقُولُ: (حبلو) بالواوِ عِنْدَ الوَقْفِ.

وثالثها: قلبها ياءً، وهي لغةُ طيءٍ، فيقولون: (حُبْلي) بالياء.

ورابعها: قلبها همزة، وهي لغةٌ لبعض العرب، يقولون: (هذه حُبلأ) بالهمزة عند الوقف» وانظر المفصل ٤٧٧ وابن يعيش ٩/٧٦-٧٧ والتخمير ٤/٢٢٨ والإقليد ٤/١٩٢٢ وانظر كتاب سيبويه ٤/١٧٦ وسر صناعة الإعراب ١/ ٧٤.

(٤) هي خمسة أسماءٍ عند الفرّاء، فقد أنكر أنْ يَكونَ (هنٌ) ممّا رُفِعَ بالواوِ. انظر الارتشاف ٢/٨٣٦ وتوضيح المقاصد ١/٣١٦.

وقَوْلُهُ: (مُضَافَةٍ)؛ لأَنَّهَا إذا كَانَتْ مُفْرَدَةً أُعْرِبَتْ بِالحَرَكَاتِ، نَحْوُ: (هذا أَبٌ)، و(رَأَيْتُ أَبًا)، و(مَرَرْتُ بِأَبٍ).

وقَوْلُهُ: (إلى ظَاهِرٍ، أَوْ مُضْمَرٍ)، الظَّاهِرُ نَحْوُ: (أَبُو زَيْدٍ)، والمُضْمَرُ نَحْوُ: (أَبُوكَ) و(أَبُوهُ).

وقَوْلُهُ: (لَيْسَ بِمُتَكَلِّمٍ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ: (أَبِي)[1]، فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ: (غُلامِي)، وقَدْ تَقَدَّمَ[2].

وهو يُرِيْدُ غَيْرَ مُصَغَّرَةٍ، ولا مُكَسَّرَةٍ، وإلاّ وَرَدَ نَحْوُ: (أُبَيَّةٌ)، و(آبَاؤُه)؛ لِكَوْنِ إِعْرَابِهِ بِالحَرَكَاتِ[3].

وإِنَّمَا أُعْرِبَتْ هذه الأَسْمَاءُ بِالحُرُوفِ؛ لأَنَّهَا لَمّا تَكَثَّرَتْ بِلُزُوْمِ الإِضَافَةِ[4]، وأَوَاخِرُهَا حُرُوفٌ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ إِعْرَابًا، نَاسَبَ ذلكَ أَنْ يَكُونَ إِعْرَابُهَا بِالحُرُوفِ؛ فَلِذلِكَ تَقُولُ: (هذا أَبُوكَ)، و(رَأَيْتُ أَبَاكَ)، و(مَرَرْتُ بِأَبِيْكِ)، وكَذلِكَ البَاقِي[5].

---

(١) الأصل أنّها إذا أُضيفت إلى ياء المتكلّم جرت مجرى الصّحيح في كون الإعراب مقدّرًا عليها، ونُقِلَ عن المبرّد أنّها مُعْربةٌ بالحُرُوفِ مع إضافَتِها إلى الياء، فتقول: (هذا أخيّ)، و(أبيّ) ويَحتجُّ بقولِ الشّاعر:

قــدرٌ أحلّــكَ ذا المجــازِ وقــد أَرَى ... وأَبِــيَّ مــالــكَ ذو المجــازِ بِــدَارِ

انظر المسألة في الحاصر لوحة ٣٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٥٠.

(٢) انظر ص٢٨.

(٣) لا يضيف بعضهم هذين الشّرطين. انظر نتائج التّحصيل ١/ ٢٩٣ وقال في الحاصر لوحة ٣٢: «وإنّما وجب ذلك لأنّها عند التّصغير والتّكسير تعود إليها لاماتها؛ فلهذا أعربت بالحركات كسائر الأسماء» وانظر شرح المقدّمة المحسبة ١٢٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٥٠ ونتائج التّحصيل ١/ ٢٩٣ وابن عقيل ١/ ٥٥ والفواكه الجنيّة ٦٣ والإيضاح في شرح المفصل١/ ٧٩ والفوائد الضيائيّة١/ ٢٠٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي١/ ١٠٠.

(٤) بعده في ق: (لَفْظًا ومَعْنىً).

(٥) قال ابن بابشاذ في شرحه ١١٩: «وإنّما أعربت بالحُرُوفِ، وهي على هذه الحالة - أعني إذا كَانت مضافةً - لأنّها أسماءٌ حُذِفَتْ لاماتُها، وضُمِّنت معنى الإضافة، فجُعِلَ إعرابها =

وزَعَمَ الكُوفِيُّونَ أَنَّ هذه الحُرُوفَ زَوَائِدُ للإِعْرَابِ[1] كَالضَّمَّةِ والفَتْحَةِ والكَسْرَةِ، ولَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لأَنَّه يُؤَدّي إِلى أَنْ يَكُونَ الاسْمُ الظَّاهِرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ في: (فُوه)، و(ذُو مَالٍ)[2].

= بالحُرُوفِ كالعِوَضِ من حذفِ لاماتِها. وقيل: جُعِلَ إِعْرابُها بالحُرُوفِ توطئةً لإعرابِ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ بالحُرُوفِ، حتّى لا يُسْتَوحَشَ من الإعراب بالحُرُوفِ؛ لأنّ أَصْلَ الإعراب أَنْ يَكُونَ بالحَرَكَاتِ لا بالحُرُوفِ. وقيلَ: إنّ إعرابَها بالحُرُوفِ عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ؛ لأنّه لا يُقاسُ على هذه السّتّةِ غيرُها من نحو يدٍ ودَمٍ ونحوه من المحذوف اللاّم» وقال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٣٠ بعد أن ذكر عدّة آراء: «وهذه كلّها أقوالٌ مضطربةٌ، والمختارُ أنّها إنّما أُعْربت بالحُرُوفِ لأنّه لمّا التُزِمَ فيها الإِضَافَةُ تكثّرت بمضافاتِها وتعدّدت بلزومها له، وأشبهت في تكثيرها وتعدّدها التّثنية والجمع، فأعربت كإعراب التّثنية والجمع» وانظر المتبع للعكبري ١/ ١٨٩ وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٥١ والإقليد ١/ ٢٣٣-٢٣٤ وترشيح العلل ٢٧ والمرتجل ٥٥ والفوائد الضيائيّة ١/ ٢٠١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١٠٠ وابن يعيش ١/ ٥١-٥٢ والبيان في شرح اللمع ٦٧ والفوائد والقواعد ١٠٣ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢٣٨.

(١) قوله: (للإعراب) زيادة من ق وساقطٌ من الأصل ول.

(٢) اختلف النّحاة في حروف الإعراب في التثنية والجمع والأسماء السّتّة، وكان الخلاف في الأسماء السّتّة أكبرَ من اختلافهم فيها في التّثنية والجمع، فقد وُجد لاختلافهم فيها في الأسماء السّتّة أربعة عشرة رأيًا، هي:

الأول: رأي سيبويه وجمهور البصريين، وهو أن هذه الحروف حروف إعـراب، والإعراب عليها مقدّر، ولم يصرّح سيبويه بذلك في الأسماء الستة، وقد نسب النحاة إليه هذا الرأي بناءً على قوله في المثنى والجمع.

الثاني: إنّ هذه الحروف هي الإعراب نفسه، وقد نابت عن الحركات، وهذا رأي قطرب والزيادي وهشام، وتابعهم ابن مالك.

الثالث: إنّ هذه الأسماء معربة بالحركات، والحروف نشأت عن إشباعها، وهذا هو رأي المازني والزجاج.

الرابع: إعراب الأسماء الستة من مكانين، وهذا هو رأي الكوفيين، فالاسم عندهم معرب بالحركة على ما قبل حروف العلة وبحروف العلة، وهذا ما نقله ابن الحاجب عن سيبويه. =

= الخامس: ذهب الربعي إلى أنّ هذه الأسماء معربة بحركات منقولة من حرف العلة إلى ما قبله.

السادس: ذهب الأعلم وابن أبي العافية إلى أنّ هذه الأسماء معربة بالحركات التي كانت فيها قبل الإضافة، فتثبت الواو في الرفع لأجل الضمة، وتنقلب ياءً لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة.

السابع: يرى الجرمي في إعراب الأسماء الستة ما رآه في إعراب التثنية والجمع، فيذهب إلى أنـها معربة بالتغيّر والانقلاب في حالتي الجر والنصب، وبعدم الانقلاب في حالة الرفع.

الثامن: إنّ هذه الحـروف زوائـد دوالّ على الإعراب كالحـركات، وهذا رأي الأخفـش، وهو رأيه في التثنية والجمع أيضاً، ونقل عن الأخفش أنه قال بقول سيبويه.

التاسع: جمع أبو علي الفارسي رأي سيبويه ورأي الأخفش في رأي واحد، فذهب إلى أنـها حروف إعراب وتدل على الإعراب، ولم يقدّر الإعراب على الحروف، ونسب صاحب الهمع إليه متابعة سيبويه.

العاشر: ذهب ابن الحاجب إلى أنّ حروف العلة بدل من لام الكلمـة في (أخ) و (أب) و (حم) و(هن)، وبدل من عينها في (فو) و (ذو).

الحادي عشر: نسب صاحب الهمع إلى ابن أبي الربيع أنه ذهب إلى أنـها معربة في الرفع بالنقل و في النصب بالبدل، و في الجر بالنقل والبدل.

الثاني عشر: ذهب السهيلي والرُّندي إلى أنّ أربعة من هذه الأسماء معربة بالحروف، قال السهيلي: «والأمر فيها عندي أنـها علامات إعراب و ليست حـروف إعراب»، أما (فوك) فحرف اللين عنده حرف إعراب، قال: «والفرق بينها وبين أخواتـها أنّ الفاء لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها فلم يلزم فيها ما لزم في الخاء والباء».

الثالث عشر: «ذكر صاحب الهمع أنّ هناك رأياً عكس رأي السـهيلي، ولم ينسبه لأحد.

الرابع عشر: نسب صاحب الهمع للزجاج والسيرافي أنـهما ذهبا إلى أنّ معنى رأي الأخفش أنّ هذه الأسماء معربة بحركات مقدّرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

انظر الخلاف في هذه المسألة في شرح المقدّمة المحسبة ١٢١-١٢٣ والحاصر لوحة ٣١ والإنصاف ١/١٧ واللباب ١/٩٠-٩٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢١-١٢٣ والبسيط

وعِنْدَ المَازِنِيِّ أَنَّهَا إِشباعٌ[1] كَالّذي في قَوْلِه[٨ظ]:

[١٤]وإِنَّني حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوى بَصَري مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[2]

وقَوْلِه:

[١٥] وأَنْتَ مِنَ الغِوَايَةِ حِيْنَ تُدْعَى ومِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِي[3]

= ١/١٩٢-١٩٤ وشرح عمدة الحافظ ١/٣١ و التعليقة ١/٣٠ ونتائج الفكر ٩٩ والمتبع في شرح اللمع ١/١٩٠و همع الهوامع ١/١٣٨والارتشاف ٢/٨٣٧-٨٣٧ وأمالي ابن الشّجري ١/٣٣٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٢٥٢ وتوضيح المقاصد ١/٣١٣-٣١٥ والفاخر ١/٦٨ والإقليد ١/٢٣٥-٢٣٦ ونتائج التّحصيل ١/٣١٠-٣١٤ والصّفوة الصّفية ١/١٠٠-١٠٣ وائتلاف النّصرة ٢٨ والتّبيين ١٩٣ وشرح الرضي ١/٧٧-٧٩ والإيضاح في شرح المفصل ١/٧٥-٧٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/١٠٠-١٠٢ وابن يعيش ١/٥٢ وشرح اللمع للأصفهاني ١/٢٣٩.

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (اتّساع).

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة القرشي وهو في ملحق ديوانه ٢٣٩.

وهو بلا نسبة في المسائل البصريّات ١/٢٤٤ والحجّة للفارسي ٦/٤٤٧ الإقليد ١/٢٣٧ ونتائج التّحصيل ١/٣١١ والفاخر ١/٧٠ وشرح الرضي ١/٧٨ وديوان المتنبي بشرح العكبري ٢/٢٤٠ والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٩٨ وسر الفصاحة ٨١ وخزانة الأدب ٧/٧ والمزهر في علوم اللغة والأدب ١/١٥٠ وأسرار العربية ٦٠ والخصائص ٢/٣١٦، ٣/١٢٤ وسر صناعة الإعراب ١/٢٦،٣٣٨، ٦٣٠، وأمالي ابن الشّجري ١/٣٣٨ ومغني اللبيب ٤٨٢ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٦/١٤٠ واللّمحة في شرح الملحة ٢/٧٨١ وهمع الهوامع ٣/٢٧٤ وضرائر الشّعر للقزّاز ١٢٧ والكافي في الإفصاح ٢/١٣٤ وشرح اللمع للأصفهاني ١/١٩٥ وشرح اللمع لابن برهان ٢/٢٩٩ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤ والدّرر في شرح الإيجاز ١٨٩والمحكم والمحيط الأعظم ٨/١٠١ ولسان العرب ١٤/٤٣٠(شري) وتاج العروس ١٤/٢٥٣(نظر) وقبله:

اللهُ يعلمُ أنّا في تَقَلُّبنا يومَ الفراق إلى إخواننا صُورُ

والشّاهد في البيت إشباع الضّمّة في قوله: (فأنظور).

(٣) البيت لإبراهيم بن هرمة القرشي ديوانه ٩٢ وانظر الحماسة البصرية ١/١٨٩-١٩٠ =

وقَوْلِه:

[١٦]تَنْفِي يَدَاهَا الحَصا في كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الـدَّرَاهِيْـمِ تِنْقَـادَ الصَّيَـارِيْفِـي[(١)]

= والخصائص ٢/٣١٦، ٣/١٢١ وسر صناعة الإعراب ١/٢٥، ٢/٧١٩ ولسان العرب ٢/٦١٤ (نزح) وتاج العروس ٧/١٧١ (نزح).

وهو بلا نسبة في الحجّة للفارسي ٦/٤٤٧ والإقليد ١/٢٣٧ والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/٥٠٤، ٤/٣٣٠ وتفسير البحر المحيط ٣/٥٣ وديوان المتنبي شرح العكبري ٢/٢٤٠ وخزانة الأدب ٧/٥٢٣ والتخمير ٢/٣٩٨ وأسرار العربية ٦٠ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٥ والمرتجل ٣٣٠ وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٩٨ والتبيان في تفسير غريب القرآن ١/١٥٧ والمحكم والمحيط الأعظم ٧/٣٣٩ وأساس البلاغة ٦٢٧.

والشّاهد في البيت إشباع الكسرة في قوله: (بمنتزاحي).

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٥٧٠ (طبعة صادر) والكامل ١/٣٢٩ وخزانة الأدب ٤/٣٩٠ وسر صناعة الإعراب ١/٢٥ والتصريح ٥/٣٧٥ وشرح شواهد التّحفة الورديّة ١/٢٤٣.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/٢٥٨ والحجّة للفارسي ٦/٤٤٧ وتفسير القرطبي ٩/١٥٦ وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/٣٢٠ وديوان المتنبي بشرح العكبري ٢/٢٤٠ وسر الفصاحة٨١ وأسرار العربية ٦١ والفاخر ١/١٠٥والإقليد ٣/١٥٩٩ والتعليقة على المقرّب ٨٤ واللّمحة في شرح الملحة ٢/٧٨١ وشرح اللمع لابن برهان ٢/٢٩٩وشرح اللمع للأصفهاني ١/١٩٦ وشرح ألفيّة ابن مالك المسمى بإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٤٦ وابن النّاظم ٢٩٩ وابن عقيل ٢/٢٥٣ والأصول في النحو ٣/٤٥٠ والخصائص ٢/٣١٥ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٦٩ وشرح قطر الندى ٢٦٨ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٧، ١٢١ وشرح الكافية الشافية ٢/٩٨٧ والبديع في علم العربية ٢/٦٦٢ وأمالي ابن الشّجري ١/٢١٥، ٣٣٧ وضرائر الشّعر للقزّاز ١٢٨وشرح ألفيّة ابن مالك للشارح الأندلسي٣/١٣٦ والمحكم والمحيط الأعظم ١/٤٤٤ ولسان العرب ١/٦٨٣ (قطرب) وتاج العروس ٤٠/١١٧.

والهاجرة: وقت اشتداد الحرّ وسط النّهار، وتنفي يداها الحصى: أثارته، والتنقاد: تمييز الدّراهم بين جيّدها ورديئها، يصف الشّاعر ناقته بالنّشاطِ وسرعة السّير، وأنّها إذا أصابت مناسمها الحصى انتفى من تحتها كما تنتفي الدراهم من يد الصّيرفي إذا نقدها بأصابعه. والشّاهد في البيت إشباع الحركة في قوله: (الصياريفي).

وهو أَيْضًا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لأَنَّ الإِشْبَاعَ لا يَكُونُ في سَعَةِ الكَلامِ[1].

قَوْلُهُ: (مِثْلُ قَوْلِكَ: «أَخُوه»، و«أَبُوه»، و«فُوه»، و«حَمُوه»، و«هَنُوه»، و«ذُو مالٍ»).

هذا مِثَالُها مُضَافَةً، وكُلُّهَا يَجُوزُ إِفْرَادُهَا إلاّ (ذَا مَالٍ)، فَإِنَّه لا يُسْتَعْمَلُ إلاّ مُضَافًا، ولا يُضَافُ إلاّ إِلى اسْمِ جِنْسٍ؛ لأَنَّه إِنَّمَا وُضِعَ وَصْلَةً إِلى الوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ، وكَذلِكَ مَا تَصَرَّفَ مِنْهُ، وأَمّا نَحْوُ قَوْلِهِ:

[١٧] إِنَّـمَـا يَـعْـرِفُ ذَا الـفَـضْـلِ مِـنَ الـنَّـاسِ ذَوُوهُ[2]

فَشَاذٌّ[3].

---

(١) انظر رأي المازني والرّدّ عليه في شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٢٥٢-٢٥٣ والفاخر ١/٦٩-٧٠ والإقليد ١/٢٣٦ ونتائج التّحصيل ١/٣١١ وشرح الرضي ١/٧٨ والإيضاح في شرح المفصل ١/٧٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/١٠١-١٠٢ وابن يعيش ١/٥٢ وأسرار العربية ٦١.

(٢) البيت ضمن مجموعة من الأبيات في المزهر في علوم اللغة والأدب ١/١٢٣، وهي منسوبة لأعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة، وقبله:

أهنأ المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه

إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه

والبيت بلا نسبة في شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٢٥٤ وابن يعيش ١/٥٣ وشرح الكافية الشافية ٢/٩٢٨ وابن يعيش ١/٥٣ والارتشاف ٤/١٨١٥ والتخمير ٢/٧٠ والفوائد الضيائيّة ٢/٢٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/٢٨٨وشرح اللمع للأصفهاني ١/٢٤٢ وهمع الهوامع ٢/٥١٥ وتاج العروس ٤٠/٤٣٠. والشّاهد فيه إضافة (ذو) إلى المضمر.

(٣) أجاز المبرّد هذه الإضافة واحتج بالبيت المذكور وغيره، انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٢٥٤ ووجه الشّذوذ عند غير المبرّد أنّه لا يُضافُ إلى مضمر، وهو لا يضاف إلاّ إلى اسم جنسٍ؛ لأنّه إنّما دخل وصلة إلى وصف الأسماءِ بالأجناس، وقد جاء أيضًا من ذلك قولهم: (اللهمّ صلِّ على محمّدٍ وذويه) وهو ضعيفٌ شاذٌّ. انظر شرح المقدّمة المحسبة ١٢٣-١٢٤ والحاصر لوحة ٣٣ والمتبع ١/١٩٣والصّفوة الصّفية ١/١٠٠ وشرح اللمع =

ومِمّا يَخْتَصُّ بِهِ: (فُوه)[1] أَمْرَانِ:

أَحَدُهُما: أَنَّهُ إِذا أُفرِدَ أُبْدِلَتْ وَاوُه مِيمًا، وقِيْلَ: (فَمٌ)، ويَجُوزُ: (فُمٌ)، و(فِمٌ)[2].

الثّانِي: أَنَّه إِذا أُضِيْفَ إِلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ رُدَّ إِلى أَصْلِهِ، وقِيْلَ: (فِيَّ)، وقَدْ يُقَالُ: (فَمِي)، والأُولى أَفْصَحُ[3].

ومِمّا يَخْتَصُّ بِهِ: (حَمُوهُ) أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِيْهِ سِوَى هذه أَرْبَعُ لُغَاتٍ: (حَمٌ) مِثْلُ: (يَدٍ)، و(حَمْءٌ) مِثْلُ: (خَبْءٍ)، و(حَمْوٌ) مِثْلُ: (دَلْوٍ)، و(حَمًا) مِثْلُ: (عَصًا)، فَتَجْرِي مَجْرى هذه الأَشْيَاءِ في الإِعْرَابِ[4].

= للأصفهاني ١/ ٢٤٢.

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (فو).

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٢٤: «وإنّما أبدل في الإفرادِ من الواوِ ميمًا دُونَ غيرها لأنَّ الميم من مخرج الواو، والواو والميم من الشّفتين، فهما متقاربان» وانظر لغاته في الارتشاف ٢/ ٨٤٠ وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٥ والفاخر ١/ ٦٦ ونتائج التّحصيل ١/ ٣٠٣.

(٣) يرى الفارسي أنّ استعمال (فمه) في الإضافة في ضرورة الشّعر، وهي شاذّة عن القياس. انظر البغداديّات ١٥٦ والارتشاف ٢/ ٨٤١ وانظر الحاصر لوحة ٣٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٥٥ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٢١-٣٢٢ والفاخر ١/ ٧٢ والمساعد ١/ ٢٩-٣٠ والتصريح ١/ ٢١٩ والبيان في شرح اللمع ٦٨.

(٤) قال الإمام في الحاصر لوحة ٣٢: «وذلك أنّه قد جاء فيه لُغاتٌ أربعٌ:

الأولى: أنّه جاء محذوف اللاّم مُعْربًا بالحَرَكاتِ في حَالِ الإضافَةِ، فأَجْرَوه مَجْرى (يَدٍ)، و(دَمٍ)، فيُقالُ فيه: (هذا حَمُكَ) كَما يُقالُ: (دَمُكَ).

الثّانية: أنّه جَاءَ ساكن الوسط فأُجْرِيَ مَجْرى (دَلْوٍ)، فأَعْرَبُوه بالحَرَكاتِ في حَالِ الإِضَافَةِ، فقالوا: (هذا حَمْوُكَ)، كَما قالوا: (دَلْوُك).

الثّالثة: أنّه جَاءَ مَهموزًا، فأُجْرِيَ مَجْرى المَهْموزِ، فأَعْربوه بالحَرَكَةِ في حَالِ الإِضَافَةِ فقالوا: (هذا حَمْؤُكَ) كَما قالوا: (هذا شيئك).

الرّابعة: أنّه قد جَاء عنهم مقصورًا، فأَجْرَوه مَجْرى المَقْصُورِ في تقدير الإعراب عليه، فقالوا: (هذا حَماك) كَما قالوا: (هذه عصاك)». وانظر شرح المقدّمة المحسبة ١٢٦ والارتشاف ٢/ ٨٣٩ وتوصيح المقاصد ١/ ٣١٩ والفاخر ١/ ٦٦.

وممّا يَخْتَصُّ بِهِ: (هَنُوه)[1] أَنَّه قَدْ جَاءَ مِثْلَ: (يَدٍ)، وهو الأَكْثَرُ فِيْهِ[2]. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا نَوْعٌ تَاسِعٌ رَفْعُه بالأَلِفِ، ونَصْبُهُ وجَرُّهُ بالياءِ المَفْتُوحِ مَا قَبْلَها، وذلِكَ كُلُّ اسْمٍ مُثَنّىً).

صَوَابُهُ أَنْ يَزِيْدَ: أَوْ مُلْحَقٌ بِهِ؛ لِيَدْخُلَ فِيْهِ نَحْوُ: (كِلا) و(كِلْتَا) مُضَافَانِ إِلى مُضْمَرٍ، و(اثْنَانِ) وفُرُوعُه[3]، واللهُ أَعْلَمُ.

وَإِنَّمَا أُعْرِبَ المُثَنّى والمَجْمُوعُ بالحُرُوفِ[4]؛ لأَنَّهُما لَمّا تَكَثَّرا في المَعْنى، وأَوَاخِرُهُما حُرُوفٌ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ إِعْرَابًا نَاسَبَ ذلِكَ أَنْ يَكُونَ إِعْرَابُهُما بِالحُرُوفِ[5].

وإِنَّمَا لَمْ يَجْرُوا فِيْهِما عَلَى قِيَاسِ الإِعْرَابِ بالحُرُوفِ؛ لأَنَّه كَانَ يَلْتَبِسُ أَحَدُهُما بِالآخَرِ، وخُصُوصًا عِنْدَ الإِضَافَةِ في حَالَةِ النَّصْبِ؛ فَلِذلِكَ حَمَلُوا مَنْصُوبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَلَى مَجْرُورِهِ، ورَفَعُوا المُثَنّى بِالأَلِفِ، فَقَالُوا: (هذانِ الزَّيْدَانِ)، و(رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ)، و(مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ)، و(هؤلاءِ الزَّيْدُونَ)، و(رَأَيْتُ الزَّيْدِيْنَ)، و(مَرَرْتُ بِالزَّيْدِيْنَ)[6].

---

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (هنو).

(٢) قال ابن عقيل: «وأمّا (هَنٌ) فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النّون، ولا يكون في آخره حرف علّة» شرح ابن عقيل ١/ ٥١ وانظر الحاصر لوحة ٣٢ وقيل: فيه لغتان: النّقص، والإعراب بالحروف. انظر توضيح المقاصد ١/ ٣١٩ والتصريح ٢٢١.

(٣) هذان اللّفظان من الملحقات بالمثنّى، وذلك لأنّها لم تستكمل شروط صياغة المثنّى، ومن ذلك أيضًا: (الجونان)، و(العمران) و(البردان). انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٤ والمساعد ١/ ٤١ والفاخر ١/ ٩٣.

(٤) هناك من ذهب إلى أنّ المثنّى والمجموع مبنيان، وهو رأي الزّجاج. انظر المتبع في شرح اللمع ١/ ١٩٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٧١ والفاخر ١/ ٧٨.

(٥) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٣٣: «وإنّما أُعربَ المثنّى بالحرف؛ لأنّ المثنّى أكثرُ من الواحد، فجُعِلَ إعْرابُه أكثرَ من إعراب الواحد، وليس أكثر من الحركة إلاّ الحرف؛ فلهذا جُعِلَ إعرابه بالحُرُوف» وانظر ابن بابشاذ في شرحه ١٢٨.

(٦) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٢٨: «والعلّة في اختصاص المرفوعِ بالألفِ دون الواوِ الّتي هي =

وزَعَمَ الكُوفِيُّونَ[٩و] أَنَّ هذه الحُرُوفَ زَوَائِدُ للإِعْرَابِ[١] كَالضَّمَّةِ والفَتْحَةِ والكَسْرَةِ[٢]؛ ولَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ؛ لأَنَّهَا زِيْدَتْ للدَّلالَةِ عَلَى التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ؛ فَلِذلِكَ إِذا

= علامة الرّفْعِ أَنّهم لو أعربوا المثنّى في الرّفْعِ لالتبس بالجمع، ولو بقّوا الفتحة قبل الواو في التّثنية كما بقّوا الضّمّة قبل الواو في الجمع لالتبس بجمع المقصور». وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٢٧٣ والصّفوة الصّفية ١/١٢٠ وابن يعيش ٤/١٣٨ والبيان في شرح اللمع ٧٢-٧٣.

(١) قوله: (للإعراب) ليس في ل.

(٢) هذه مسألة خلافيّة شبيهة بالخلاف في الحروف في الأسماء السّتّة، فللنّحاة في هذه الحروف في التّثنية والجمع خاصّةً عدّة آراء، هي:

الأول: اختلف في تفسير قول سيبويه (الكتاب ١/١٧): «واعلم أنك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين، و هو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها» فقوله يحتمل معنيين، الأول: أنه الحرف الذي يقع عليه الإعراب كالدال من (زيد)، الثاني: أنه الحرف الذي يتبدل بتبدل الإعراب، فاختلف النحاة في تفسير قوله، فمنهم من قال: إنّ هناك إعراباً مقدراً على هذه الحروف، ومنهم من ذهب إلى أنه ليس فيها تقدير إعراب، ونُسبَ القولان إلى سيبويه. وتابع سيبويه في هذا الرأي على الوجهين جمهرة من العلماء منهم السيرافي، والفارسي، وابن السراج، وابن كيسان، والعكبري، وأبو حيان الأندلسي.

الثاني: ذهب الأخفش والمبرد والمازني إلى أنّ هذه الحروف ليست حروف إعراب، بل دليل الإعراب.

الثالث: ذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّ انقلاب هذه الحروف هو الإعراب، فالإعراب لا يكون بالحركة أو بالحرف و إنما بالانقلاب، وتابع الجرمي في هذا الرأي ابن عصفور.

الرابع: ذهب أهل الكوفة إلى أن هذه الأحرف هي الإعراب نفسه، وهذا هو مذهب الفراء وقطرب والزيادي وابن مالك.

انظر الخلاف في اللباب ١/١٠٥ والإنصاف ١/٣٣ والتّبيين ٢٠٣ وابن يعيش ٤/١٣٩ والتعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٦ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٢٢٣ والمقتضب ٢/١٥٤ وشرح التسهيل ١/٧٥ والإيضاح في علل النحو ١٣٠ وشرح المقدّمة المحسبة ١٢٩ والحاصر لوحة ٣٣ والمتبع في شرح اللمع ١/١٩٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس=

حُذِفَتْ مِن الكَلِمَةِ اخْتَلَّ مَعْنَاها بِخِلافِ الحَرَكَاتِ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «الرَّجُلَيْنِ»، و«المَرْأَتَيْنِ»).

هذا مِثَالُ تَثْنِيَةِ الاسْمِ الصَّحِيْحِ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، ونَحْوُه المَنْقُوصُ كـ(القَاضِي)، تَقُولُ فِيْهِ: (القَاضِيَانِ).

وأَمّا المَقْصُورُ فَلا يَخْلُو إِمّا أَنْ يَكُونَ ثُلاثِيًّا، أَو زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ، إِنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ رُدَّ إِلى اليَاءِ، وأُلْحِقَتْ بِهِ عَلامَةُ التَّثْنِيَةِ، نَحْوُ: (مُعْطَى)، و(حُبْلَى)، تَقُولُ فِيْهِما: (مُعْطَيَانِ)، و(حُبْلَيَانِ).

وإِنْ كَانَ ثُلاثِيًّا رُدَّ إِلى أَصْلِهِ، نَحْوُ: (عَصًا)، و(فَتىً)، تَقُولُ فِيْهِمَا: (عَصَوَانِ)، و(فَتيَانِ)[1].

= الموصلي ٢٧٦/١ والفاخر ٧٨/١-٧٩ والمساعد ٤٦/١-٤٧ والصّفوة الصّفية ١٢٨/١ والتخمير ٣١٧/٢ وابن يعيش ١٤٠/٤ والبيان في شرح اللمع ٧٦ وشرح اللمع للأصفهاني ٢٤٩/١.

(١) قال الإمام يحيى بن حمزة في تثنية المقصور في الحاصر لوحة ٣٤: «القسم الثّالث: المقصور، وهو على نوعين: ثلاثيّ وزائد على الثّلاثة.

فالنّوعُ الأوّلُ ينقسمُ إلى مَا يُعرَفُ أصلُه، فيُرَدُّ إليه، وإلى ما لا يُعْرَفُ أَصْلُه، فالّذي عُرِفَ أصلُهُ ينقسمُ إلى ما يَكُونُ أصلُه من الواوِ كقولِنا: (قَفَوَانِ)، و(عَصَوانِ)، وإلى مَا يَكُونُ أَصْلُهُ من الياءِ فيُرَدُّ إليها كَقَوْلنا: (رَحَيَانِ) و(فَتَيَانِ).

وأمّا مَا لا يُعْرَفُ أصلُهُ فيَنْقَسِمُ إلى مَا يُمَالُ، وإلى ما لا يُمالُ، فَمَا أُمِيلَ وَجَبَ رَدُّه إلى الياءِ كَقَوْلنا: (بَلَيَانِ)، و(مَتَيانِ) في مُسَمّى (بَلى) و(مَتى)، وإِنْ لَمْ يُمَل رُدَّ إلى الواوِ كقولنا: (إلوان)، و(لَدَوانِ) في مسمّى (لدى) و(إلى).

وأمّا الزّائد على الثّلاثَةِ فيجب ردُّه إلى الياء، سواءٌ كَانَ أصلُه الواو أو الياء، كقولك: (أعشيان)، و(مَلْهيان)، و(مَرْمَيَانِ)، و(حُبْلَيَانِ)، و(حُبارَيَان)». وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ٢٧٦/١-٢٧٧ وتوضيح المقاصد ١٣٦٦/٣ والفاخر ٨٢/١ والتصريح ٤٦/٥ والمساعد ٥٩/١ والصّفوة الصّفية ١٢٣/١-١٢٥ والتخمير ٣٢٣/٢ وابن يعيش ١٤٦/٤ والفوائد والقواعد ١٢٣-١٢٤ والبديع في علم العربية ٨٠/٢-٨١.

والمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُه أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ، نَحْوُ: (حِنّاءٍ)، تَقُولُ فِيْهِ: (حِنّاءانِ).

وإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً للتَّأْنِيْثِ قُلِبَتْ وَاوًا، نَحْوُ: (صَحْرَاءٍ)، تَقُولُ فِيْهِ: (صَحْرَاوَانِ).

وإِنْ كَانَتْ بَدَلاً عَنْ أَصْلٍ، أَوْ زَائِدَةً للإِلْحَاقِ فالوَجْهَانِ، نَحْوُ: (كِسَاءٍ)، و(عِلْبَاءٍ)، تَقُولُ فِيْهِما: (كِسَاءانِ)، و(عِلْبَاءانِ)، و(كِسَاوَانِ)، و(عِلْبَاوانِ)[1].

ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّهُ لا يَجُوزُ حَذْفُ تَاءِ التَّأْنِيْثِ لأَجْلِ التَّثْنِيَةِ إِلاّ في كَلِمَتَيْنِ: (خُصْيَانِ)، و(أَلْيَانِ)[2]، قَالَ:

[١٨] كَــأَنَّ خُصْيَيْــهِ مِــنَ التَّدَلْدُلِ

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٣٢: «وإنْ ثنّيت مهموزًا همزته أصليّةٌ، مثلُ: قُثّاء، وحِنّاء، ووضّاء، فأقِرّ الهَمْزةَ على حالها، وإنْ ثنّيْت ما همزته زائدةٌ للتّأنيث مثلُ: حمراء، وصفراء، وسوداء، فاقْلبْها أبدًا في التّثْنِيَةِ وَاوًا، مرفوعةً كَانت أو منصوبةً أو مجرورةً، فإنْ ثنّيت ما همزتُه منقلبةٌ عن حرفٍ أصليٍّ كرِدَاءٍ وشِفاءٍ، وشَقَاءٍ، وغِطَاءٍ، وعطاءٍ، ونَحْوِه، فأنت مُخَيّرٌ، إنْ شئت أقررت الهمزة على حالها، وشبّهتها بالأصلي، وإن شئت قلبتها واوًا وشَبّهتها بالزّائد، فتقول: غطاءان، وغطاوان، وما أشبه ذلك، وإقرارُها على لفظها أكثر وأقيس وأجود». وانظر الحاصر لوحة ٣٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٨٢-٢٨٣ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٦٧ والفاخر ١/ ٨٢ والتصريح ٥/ ٤٧-٤٨ والمساعد ١/ ٦٠ والصّفوة الصّفية ١/ ١٣٣-١٣٤ والتخمير ٢/ ٣٢٦ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٠٩ وابن يعيش ٤/ ١٥٠ والفوائد والقواعد ١٢٠-١٢١ والبديع في علم العربية ٢/ ٨١.

(٢) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٣٥: «إنّ تاء التّأنيث تثبت في الاسم المثنّى، ولا يجوز طرحها منه، فنقول فيه: (الطّلحتان)، و(الحمزتان)» وعدّ تثنية (أليان) من الشّذوذ. وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٧٨ والتصريح ٥/ ٤٣-٤٤ والصّفوة الصّفية ١/ ١٢٧والتخمير ٢/ ٣٢٢-٣٢٣ وابن يعيش ٤/ ١٤٣ وشرح الرضي ٣/ ٣٥٩ وانظر لغات (خصي) و(ألي) وما يجوز فيهما في الفوائد والقواعد ١٢٢ والبديع في علم العربية ٢/ ٧٩-٨٠.

ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيْهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[1]

وَقَالَ:

[١٩] كَأَنَّمَا عَطِيّــةُ بِنُ كَعْــبِ

ظَعِيْنَةٌ وَاقِفَــةٌ في رَكْــبِ

تَرْتَجُّ أَلْيَاه ارْتِجَاجَ الوَطْـبِ[2]

---

(١) نُسب الرّجز لأكثر من شاعر:

فهو لخطام المجاشعي أو لسلمى الهذليّة أو لجندل بن المثنّى أو لشمّاء الهذليّة في خزانة الأدب ٧/ ٣٧٧-٣٨٠.

وهو لجندل بن المثنّى أو سلمى الهذليّة في المقاصد النحويّة ٣/٤٤٨.

وهو لجندل بن المثنّى في إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٦٠٠ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٤٠٦ والتصريح ٤/ ٤٦٥.

والرجز بلا نسبة في كتاب سيبويه ٣/٥٦٩، ٦٢٤ والمقتضب ٢/ ١٥٦ والتّكملة ٣٦٠ والمسائل الشّيرازيّات ١/ ٢٩٧ والنّكت للأعلم ٢/ ٩٩٤ وتعليق الفرائد ٧/ ١٦ واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٠١ وإسفار الفصيح للهروي ٢/ ٨٤٢ وشرح الفصيح للزمخشري ٢/ ٦٤٤ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٤١٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٧٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/ ٤٤٥ والتخمير ٢/ ٣٢٢ وابن يعيش ٤/ ١٤٤ وأمالي ابن الشّجري ١/ ٢٨ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٨٥ وترشيح العلل ٢٤٢ والارتشاف ٢/ ٧٤٦ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٧١٠ وضرائر الشّعر للقزّاز ٢٣٤ وعلل النحو ٤٨٩ والمساعد ٣/ ٤٩٠ والفوائد والقواعد ١٢٢ برواية (ظرف جراب فيه) وشرح الرضي ٣/ ٣٦٠ والبديع في علم العربية ٢/ ٨٠ والإقليد ٢/ ١٠٢٥وشرح شذور الذهب للجوجري ٨٦١ وابن النّاظم ٥١٨ وديوان الحماسة ٢/ ٤٠١ برواية: (سحق جراب فيه) وإصلاح المنطق ١٦٨ والمفصل ٢٢٩والعين ٤/ ٢٨٧ والمحكم والمحيط الأعظم ٩/ ٢٧١ ولسان العرب ١٤/ ١١٧ وتاج العروس ٢٨/ ٤٩٩ وتهذيب اللغة ٧/ ٢٠٠ والشّاهد فيه تثنية (خصية) وحذف تاء التّأنيث.

(٢) الرّجز لم يعرف قائله، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٤١ والتّكملة٣٦٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٥٩٨ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٤٠٤ والحاصر لوحة ٣٥ والارتشاف =

ومِنْها أَنَّه إذا كَانَ الاسْمُ عَلَمًا، ثُمَّ ثُنِّيَ زَالَتْ عَلَمِيَّتُه، وَوَجَبَ أَنْ يُعَوَّضَ مِنْها تَعْرِيْفًا آخَرَ[1]، قَالَ:

[٢٠]وَقَبْلِي مَاتَ الخَالِدَانِ كِلاهُما عَمِيْدُ بَنِي حَجْوانَ وابْنُ المُضَلَّلِ[2]

وَكَذلِكَ إذا جُمِعَ، قَالَ:

= ٢/٧٤٦ وأمالي ابن الشّجري ١/٢٨ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١/٢٧٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/٤٤٥ والبديع في علم العربيّة ٢/٨٠ وأدب الكاتب ٣١٧ وشرح الفصيح للزمخشري ٢/٦٤٤ والمفصل ٢٣٠ والإقليد ٢/١٠٢٦ والتّخْمير ٢/٣٢٢ والمنصف ٢/١٣٧ وشرح الرّضي ٣/٣٥٩ ولسان العرب ١٤/٤٣ (ألا)، ٢٣٠ وتاج العروس ٣٧/٩٩ وتهذيب اللغة ١٥/٣١٢ وجمهرة اللغة ١/٢٤٧ والشّاهد فيه تثنية (ألية) وحذف تاء التّأنيث.

(١) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٣٥: «إنّ الاسم المثنّى إذا كان معرّفًا بالعلميّة، فلا بدّ عند تثنيته من اللاّم لِتكُونَ عِوَضًا من تعريف العلميّة الذّاهب بالتّثْنية فنقول فيه: (الزّيْدان)، و(العمران)»، ومنهم من أجاز أن تقول: (زيدان)، قال في الارتشاف ٢/٥٥٢: «فإنْ تنكّر جازت تثنيتُه فتقول: (زيدان)، وقال الأكثرون: إذا ثنّيت العلم بعد التّنكير، وأردت التّعريف أتيت بـ(ال) عوضًا عَمّا سُلِبَ من تعريف العلميّة، فقلت: (الزّيدان)، وكذا في الجمع، تقول: (الزّيدون)، وقولُ من قال: لا تدخل (ال) ويبقى على حاله، فنقول: (زيدان)، و(زيدون) قولٌ غير صحيحٍ، وكلام العرب على خلافه» وانظر الخلاف في همع الهوامع ١/١٥٧ ونتائج التّحصيل ١/٣٥٢ وانظرالإقليد ١/٢١٦ والبديع في علم العربية ٢/٧٥.

(٢) البيت للأسود بن يعفر في البخلاء ١٢٠ ونتائج التّحصيل ٢/٦٨٥ ولسان العرب ٣/١٦٥ (خلد) وتاج العروس ٢٩/٣٥٦، ٣٧/٣٢٤ وهو بلا نسبة في المفصل ٣٢ والإقليد ١/٢١٨ وابن يعيش ١/٤٦ وترشيح العلل ٢٥٨والارتشاف ٢/٩٦٨ وإصلاح المنطق ٤٠٣ والمحكم والمحيط الأعظم ٣/٤٦٢ وجمهرة اللغة ١/٤٤٢، ٢/٦٥٧ والشّاهد فيه تعريف العلم إذا ثُنِّيَ.

[٢١] أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِيْنا[1]

وقَالَ:

[١٣]. . . . . بِسِجِسْتَـــانَ طَلْحَـــةَ الطَّلْحَـــاتِ[2]

ومِنْها أَنَّ التَّثْنِيَةَ فِي نَحْوِ: (هذينِ) و(اللّذَيْنِ) لَيْسَتْ بِصِنَاعِيَّةٍ لانْخِرَامِ بِنَاءِ الوَاحِدِ فِيْهِما[3].

ومِنْهَا أَنَّ نُونَ التَّثْنِيَةِ مَكْسُورَةٌ أَبَدًا [٩ظ] وذلِكَ عَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[4].

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ٩١ وانظر كتاب سيبويه ٢/١٥٣، ٣/٣٩٦ وإعراب القرآن للنّحّاس ٥/٣٠٧.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/٢٢٣ واالمفصل ٣٢ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٦٠ والإقليد ١/٢١٨-٢١٩ وابن يعيش ١/٤٦ والتفسير الكبير ٢٦/١٤١وتفسير الطبري ٢٣/٩٥ برواية (سيّد السّعدينا). والشّاهد فيه تعريف العلم إذا جُمعَ.

(٢) مرّ الشّاهد سابقًا. انظر الشاهد رقم ١٣، والشّاهد فيه في هذا الموضع تعريف العلم إذا جُمعَ.

(٣) اختلف النّحاة في نون الموصول والإشارةِ في التّثنية، فمنهم من يرى أنّ التّثنية حقيقيّة صناعيّة وأنّ النّون عوضٌ من الألف المحذوفة من الواحد؛ لأنّ الواحد هو (ذا) فإذا ثنيت قلت: (ذان) فالألف الّتي كانت في الواحد قد ذهبت، ومنهم من لا يجعل النّون عوضًا من شيءٍ ويرى أنّ هذه صيغةٌ مخصوصةٌ للتّثنيَةِ، وليست بتثنية صناعيّة، قال ابن بابشاذ: «لأنّ حدّ المثنّى عندهم ما تنكّرت معرفته، وتعرّفت نكرته، كزيد والرّجل، وهذه أسماء الإشارة لا تتنكّر بحالٍ؛ فلذلك كانت صيغًا للتّثنية» انظر المسألة في شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ١٣٠-١٣١ والحاصر لوحة ٣٤ والارتشاف ٢/ ٥٥٢ والفاخر ١/ ٨٣ والصّفوة الصّفية ١/ ١٢٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٠٦-٥٠٧ والفوائد والقواعد ١٢٩.

(٤) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٢٩: «فإنْ قيل: النّونُ في التّثنية لِمَ دَخَلَتْ؟ ولِمَ حُرّكت؟ ولِمَ كُسِرَتْ؟ فقُل: دُخُولُها للعِوَضِ من الحركة والتّنوين اللّذين كانا في الواحد، وتحريكها لالتقاء السّاكِنَيْنِ: الألف والنّون، وكسرتها على أصل التقاءِ السّاكِنين؛ لأنّ الأصل في كلّ ساكنين التقيا أن يُحرّك الثّاني منهما بالكسر». وانظر الحاصر لوحة ٣٦ وفي هذه المسألة خلافٌ فقد أجاز الكسائي والفرّاء فتح النّون مع الياء في نحو تثنية (أحوذيّ)، وقيل: تفتح =

ومِنْها أَنَّها تُحْذَفُ للإِضَافَةِ؛ لأَنَّهَا تَجْرِي مَجْرى التّنْوينِ[1].

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ عَاشِرٌ، رَفْعُهُ بِالوَاوِ المَضْمُومِ مَا قَبْلَها مَا لَمْ يَكُنْ آخِرُه أَلِفًا، ونَصْبُهُ وجَرُّه بِالياءِ المَكْسُورِ ما قَبْلَها[2] ما لَمْ يَكُنْ أَيْضًا آخِرُه أَلِفًا، وذلِكَ كُلُّ جَمْعٍ لِمُذَكَّرٍ عَلَمٍ يَعْقِلُ أَوْ لِصِفاتِ مَنْ يَعْقِلُ).

قَوْلُهُ: (كُلُّ جَمْعٍ) يَعُمُّ.

وقَوْلُهُ: (لِمُذَكَّرٍ) احْتِرَازٌ مِن المُؤَنَّثِ، نَحْوُ: (زَيْنَبَ).

وقَوْلُهُ: (عَلَمٍ) احْتِرَازٌ مِنْ غَيْرِهِ، نَحْوُ: (رَجُلٍ).

وقَوْلُهُ: (يَعْقِلُ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ: (أَعْوَجُ) عَلَمًا لِفَرَسٍ.

وقَوْلُهُ: (أَوْ لِصِفاتِ مَنْ يَعْقِلُ) لِيَدْخُلَ فِيْهِ نَحْوُ: (مُسْلِمِيْنَ).

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْهُ نَحْوُ: (أَرْضِيْنَ)، وهو مِنْهُ، وكَذلِكَ: (عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهُ، و(أُولُو).

ويَدْخُلُ فِيْهِ جَمْعُ التَّكْسِيْرِ مِنْ نَحْوِ: (زُيُودٍ)، و(عُلَمَاءَ)، وجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ مِنْ نَحْوِ: (مُسْلِمَاتٍ).

= مع الألف، وقيل عن بعضهم إنّه ضم النّون مع المثنّى. وقيل هي لغة بني زياد بن فقعس، أو بني أسد. انظر المسألة في الارتشاف ٢/٥٥٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/٢٧٤ والمساعد ١/٣٩ ونتائج التّحصيل ١/٣٦١-٣٦٢ والصّفوة الصّفية ١/١٢١وابن يعيش ٤/١٤١-١٤٣ والبيان في شرح اللمع ٧٥.

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٣٢: «تُحذف نونها أبدًا كَما يُحْذَفُ التّنوين في الإضافة؛ لأنّها كالعوضِ من الحركة والتّنوين». وانظر الحاصر لوحة ٣٦ والمتبع في شرح اللمع ١/٢٠٢ والتخمير ٢/٣٢٣ وابن يعيش ٤/ ١٤٥ وشرح الرضي ٣/٣٥٨ والفوائد والقواعد ١٢٧ والبيان في شرح اللمع ٧٧ وشرح اللمع للأصفهاني ١/٢٥٥ والبديع في علم العربية ٢/٨٦.

(٢) يجري على حروف الإعراب من الخلاف ما جرى في الحروف الموجودة في المثنّى.

وإِنَّمَا قَالَ: (مَا لَمْ يَكُنْ آخِرُه أَلِفًا)؛ احْتِرَازٌ[١] مِنْ نَحْوِ: (مُصْطَفَى)، فَإِنَّهُ إِذَا جُمِعَ هذا الجَمْعَ[٢] لَمْ يُضَمَّ مَا قَبْلَ الوَاوِ فِيْهِ، ولا يُكْسَرُ[٣] مَا قَبْلَ الياءِ، تَقُولُ: (هؤلاءِ مُصْطَفَوْنَ)، و(رَأَيْتُ مُصْطَفَيْنَ)، و(مَرَرْتُ بِمُصْطَفَيْنَ)، وأَصْلُه: (مُصْطَفَيُونَ)، و(مُصْطَفَيِيْنَ)، تَحَرَّكَ حَرْفُ العِلَّةِ، وانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ، فَقُلِبَتْ أَلِفًا[٤]، والْتَقَى سَاكِنَانِ: الأَلِفُ ومَا بَعْدَها، فَحُذِفَتْ الأَلِفُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[٥].

وتَقُولُ في المَنْقُوصِ: (هؤلاءِ قَاضُونَ)، و(رَأَيْتُ قَاضِيْنَ)، و(مَرَرْتُ بِقَاضِيْنَ)[٦]،

---

(١) في ل: (احترازاً).

(٢) كذا في ق ول، وقوله: (هذا الجمع) ساقط من الأصل.

(٣) في ل: (ولم يكسر).

(٤) في ق: (فقلب ما قبله ألفاً).

(٥) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٣٦: «فإنْ كَانَ آخره معتلاً بالألف وَجَبَ فَتْحُ ما قبل الواوِ والياءِ؛ لِتَكُونَ هذه الفَتْحَةُ دلالة على الألف المحذوفة، فنقول فيه: (المُصْطَفَوْنَ)، و(المُجْتَبَوْنَ)، و(المُصْطَفَيْنَ) و(المُجْتَبَيْنَ)، وأصله: (المُصْطَفَيُونَ) فَتحَرّكت الياءُ وانْفَتَحَ مَا قَبْلَها، فقُلِبَت ألفًا، ثمّ التقى ساكنان: الألف والواو، فحُذِفَت الألف لالتقاء السّاكنين، وبقيت الفَتْحَةُ كَما كَانت» وانظر شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ١٣٤ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٩٩ والارتشاف ٢/ ٥٧٩ والمساعد ١/ ٦٣ والصّفوة الصّفية ١/ ١٣٨ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٧٠ وهمع الهوامع ١/ ١٦٩ والبديع في علم العربية ٢/ ٩٤ والفوائد والقواعد ١٣٩ والتصريح ٥/ ٥٣ وأجاز الكوفيّون ضمّ ما قبل الواوِ وكسر ما قبل الياء في المقصور. انظر الارتشاف ٢/ ٥٧٩ والمساعد ١/ ٦٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٧٠ وهمع الهوامع ١/ ١٦٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٨٨ والتصريح ٥/ ٥٤ وقال ابن مالك: «وأجاز الكوفيّون ضمَّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور الّذي ألفه زائدة، كقولك في (سُلْمى) اسم رجلٍ: (جَاءَ السُّلْمُونَ) و(مَرَرْتُ بالسُّلْمين)، ولا يُجيزُ البصريّونَ إلاّ (جَاءَ السُّلْمَوْنَ) و(مَرَرْتُ بِالسّلْمَيْنَ)» شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٠٠.

(٦) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٣٤: «وهكذا تفعلُ في المنقوص، مثلُ: القاضي، والدّاعي، إذا جَمَعْتَه، مثل: (هؤلاء الدّاعون)، (والقاضُونَ)، و(دَاعُوكُم)، و(قَاضُوكُم)، فتأتي بالضّمّة قبل الواوِ وبالكسرة قبل الياء، وكانَ أصله: (القاضيون) و(الدّاعيون)، فاسْتثقلت الضّمّة على الياءِ، فحُذِفَت، فالتقى ساكنان: الياء والواوُ، فحُذِفَت الياءُ لالتقاءِ السّاكِنين، وضُمَّ ما قبل =

وأَصْلُهُ: (قَاضِيُونَ)، و(قَاضِيِيْنَ)، ثَقُلَتْ الضَّمَّةُ والكَسْرَةُ عَلَى اليَاءِ، فَحُذِفَتَا، والْتَقَى سَاكِنَانِ: اليَاءُ ومَا بَعْدَهَا، فَحُذِفَتْ اليَاءُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وضُمَّ مَا قَبْلَ الوَاوِ لِتَصِحَّ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «الزَّيْدِينَ»).

هذا مِثَالُ جَمْعِ الاسْمِ، ولَهُ ثَلاثَةُ شُرُوطٍ[١]:

أَحَدُها: العَلَمِيَّةُ[٢].

والثَّانِي: التَّذْكِيرُ[٣].

والثَّالِثُ: العَقْلُ.

عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

وقَدْ حَصَلَتْ كُلُّهَا في: (الزَّيْدِيْنَ).

= الوَاوِ لِتَصِحَّ الواوُ؛ لأنّ الكسرة لو بقيت لانقلبت الواوُ ياءً على حدّ (ميزان)، و(ميعاد)، فلذلك ضُمَّ ما قبلها في الصّحيح وفي المعتلّ بالياء». وانظر الحاصر لوحة ٣٦-٣٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٨٨ والتصريح ٥/ ٥٣ والصّفوة الصّفية ١/ ١٣٩ والفوائد والقواعد ١٣٥-١٣٦ والبديع في علم العربية ٢/ ٩٣.

(١) انظرها في شرح المقدّمة المحسبة ١٣٦ والحاصر لوحة ٣٧ والمساعد ١/ ٥٠-٥١ والارتشاف ٢/ ٥٧١ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٢٠٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقواس الموصلي ١/ ٢٨٥ والفاخر ١/ ٨٩-٩٠ والصّفوة الصّفية ١/ ١٣٥ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٢ والكافي في الإفصاح ٢٧٩ والبديع في علم العربية ٢/ ٩٠ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ١٩٣.

(٢) منع المازني جمع العلم المعدول. انظر الارتشاف ٢/ ٥٧١.

(٣) أجاز الكوفيّون أنْ يُجْمعَ المؤنّث اللّفظي جمعًا مذكّرًا سالمًا، فقالوا في (طلحة) و(حمزة): (طَلحون) و(حمزون). انظر المساعد ١/ ٥٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقواس الموصلي ١/ ٢٨٥ والصّفوة الصّفية ١/ ١٣٦ والكافي في الإفصاح ٢٧٩ والبديع في علم العربية ٢/ ٩٣ وهمع الهوامع ١/ ١٦٦ واللباب ١/ ١٢١.

قَوْلُهُ: (و«المُسْلِمِيْنَ»).

هذا مِثَالُ جَمْعِ الصِّفَةِ، ولَهُ سِتَّةُ شُرُوطٍ[1]:

أَحَدُها: أَنْ يَكُونَ لِمُذَكَّرٍ.

الثّانِي: أَنْ يَكُونَ لِمَنْ يَعْقِلُ.

الثّالِثُ: أَنْ لا يَكُونَ: (أَفْعَلَ)[2] [١٠و] (فَعْلاءُ)[3]، نَحْوُ: (أَحْمَرُ)[4].

الرَّابِعُ: أَنْ لا يَكُونَ: (فَعْلانَ) (فَعْلى)، نَحْوُ: (سَكْرَانُ)[5].

الخَامِسُ: أَنْ لا يَكُونَ مِمّا يَسْتَوِي فِيْهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنّثُ، نَحْوُ: (جَرِيْحٍ)، و(صَبُورٍ)[6].

السّادِسُ: أَنْ لا يَكُونَ بالتّاءِ، نَحْوُ: (عَلاّمَةُ).

وقَدْ حَصَلَتْ كُلُّهَا فِي: (المُسْلِمِيْنَ).

---

(١) انظرها في الحاصر لوحة ٣٧ والمساعد ١/ ٥٠-٥١ والارتشاف ٢/ ٥٧٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقواس الموصلي ١/ ٢٨٦ والفاخر ١/ ٨٩-٩٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٢ والكافي في الإفصاح ٢٨٠.

(٢) أجاز الفرّاء (أسودون) في جمع (اسود) وأجازه أيضًا ابن كيسان. نظر الارتشاف ٢/ ٥٧٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٨٦ وهمع الهوامع ١/ ١٦٨.

(٣) في ق: (فعلى).

(٤) في ق: (أحمر حمراء)، وفي ل: (مثل أحمر).

(٥) في ق: (سكران سكرى)، وفي ل: (مثل: سكران).

(٦) أجاز الكوفيّون جمع الصّفات الّتي تكون لا تقبل تاء التّأنيث جمعًا مذكّرًا سالمًا، وقد جاء من ذلك ألفاظٌ نادرة في شعر العرب، ومن ذلك قولهم: (عانسون)، فهي جمعٌ لـ(عانس) وهي تقع للمذكّر والمؤنّث بلفظٍ واحد. انظر المساعد ١/ ٥٠ والارتشاف ٢/ ٥٧٣ وهمع الهوامع ١/ ١٦٨.

ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّه قَدْ يُجْمَعُ هذا الجَمْعَ مَا لَمْ تَحْصُلْ فِيْهِ هذه الشُّرُوطُ، وذلِكَ عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ، نَحْوُ: (سِنِيْنَ)، و(أَرْضِيْنَ)[1].

وَمِنْهَا أَنَّه قَدْ يُجْعَلَ إِعْرَابُه بالحَرَكَاتِ، فَتَلْزَمُ[2] اليَاءُ عِنْدَ ذلكَ، قَالُوا: (أَتَتْ عَلَيْهِ سِنِيْنٌ)[3]، وقَالَ:

[٢٢]دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيْنَه لَعِبْنَ بِنَا شِيْبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدا[4]

(١) هو الملحق بجمع المذكّر السّالم، والألفاظ الملحقة به كثيرة، منها: (عليّون)، و(عالمون)، و(أهلون)، و(أرضون) وألفاظ العقود، وجميعها أعربت إعراب جمع المذكّر السّالم ولم تستوف شروطه. انظر المساعد ١/ ٥١ والارتشاف ٢/ ٥٧٦ والحاصر لوحة ٣٧ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٢٠٦-٢٠٨ والفاخر ١/ ٩١-٩٢ وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٠٢-٢٠٣ والبيان في شرح اللمع ٨٣ وشرح اللمحة البدريّة ١/ ٢٢٦ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ١٩٧ وهمع الهوامع ١/ ١٧٠.

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (فيلزم).

(٣) قيل: إنّ من العرب من يجعل الإعراب في النّونِ من الجمع ولم يُحفظ ذلك إلاّ في الشّعر، وهو مختصّ غالبًا بالأسماءِ الّتي جُمعت هذا الجمع على خِلافِ القِياسِ، قال في همع الهوامع ١/ ١٧٣ «وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب في النون ويلزم الياء» وقيل: كان أبو العباس المبرّد يذهب إلى أن هذا الكسر على أصل التقاء الساكنين وهو الكسرة ضرورة، وهو ما أخذ به ابن جنّي. وانظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٧ والارتشاف ٢/ ٥٦٨ وانظر الحاصر لوحة ٣٨ والمساعد ١/ ٥٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٨٩ والبديع في علم العربية ٢/ ٩١، ٩٨ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٣٧-٣٣٨ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ١٩٩ والتفسير الكبير ١٤/ ١٧٥ وخزانة الأدب ٨/ ٦٨ ونتائج التّحصيل ١/ ٤٣٤ والتصريح ١/ ٢٥٦.

(٤) البيت للصمة بن عبد الله بن الطّفيل القشيري في خزانة الأدب ٨/ ٦١-٦٢ والمقاصد النحويّة ١/ ١٠٣ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٥٩٧ والتصريح ١/ ٢٥٦ وابن يعيش ٥/ ١١-١٢.

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٢ برواية (ذراني) وشرح الرضي ٣/ ٣٨٣ والمسائل البصريّات ٢/ ٨٢١ والحجّة للفارسي ٢/ ٣٧٤ والمسائل الشّيرازيّات ١/ ١٩٨ والتّكملة ٥١٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٧١ والمفصل ٢٣٦ وشرح أبيات المفصل =

وقَالَ سُحَيْمٌ[1]:

[٢٣] ومَـاذا يَـدّري[2] الشُّعَـراءُ مِنّـي وقَــدْ جـاوَزْتُ حَــدَّ الأَرْبَعِيْــنِ[3]

= والمتوسّط ٤٢٥ والإقليد ٢/ ١٠٥٠ والتخمير ٢/ ٣٣٤ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٤ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٢٦١ وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٤ ولباب الإعراب ١٣١وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/ ٤٤٨ وابن النّاظم ٢٧ ومجالس ثعلب ١٧٧ وتعليق الفرائد ١/ ٢٤٨والتفسير الكبير ١٤/ ١٧٥والمستوفي ١/ ٧٣ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٣٥ وإرشاد السّالك ١/ ١٠٢ وشرح المكودي ١/ ١٠٤وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٥٧ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٦٥ والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٢٢٠ ولسان العرب (سنه) ١٣/ ٥٠١ وتاج العروس (سنه) ٣٦/ ٤٠٧ ونتائج التّحصيل ١/ ٤٣٥ والصّفوة الصّفية ١/ ١٥٨والشّاهد في البيت إجراء السّنين مجرى المفرد في الإعراب بالحَرَكَاتِ، وهي لغةٌ لبني عامر.

(١) سحيم بن وثيل الرياحي شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية أربعين وفي الإسلام ستين، وله أخبار مع زياد بن أبيه. انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ٣/ ٢٥٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٠-١١.

(٢) في ق: (تزدري).

(٣) نُسِبَ البيت لأكثر من شاعر:

فهو لسحيم بن وثيل الرّياحي في الحماسة البصرية ١/ ١٠٢ والمقاصد النحويّة ١/ ١١٥-١١٨ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٧، ٨/ ٦٦، ٦٨ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٩ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٧ والمفصل ٢٣٦ والتخمير ٢/ ٣٣٤ ومعاهد التنصيص ١/ ٣٣٩ والحاصر لوحة ٣٨ والإقليد ٢/ ١٠٥٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٤ وابن يعيش ٥/ ١١-١٣ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٤٣ والمحكم والمحيط الأعظم ٢/ ١٣٥ ولسان العرب (نجذ) ٣/ ٥١٣ وتاج العروس ٩/ ٤٨٥.

وقيل: هو لأبي زبيد الطّائي انظر المقاصد النحويّة ١/ ١١٦.

وقيل: هو للعرجي انظر خزانة الأدب ١/ ٢٥٧.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٧ والمسائل الشّيرازيّات ١/ ١٩٨برواية: (رأس الأربعين) وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٤٢٦ والبديع في علم العربية ٢/ ٩٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/ ٤٤٨ وابن النّاظم ٢٨ وشرح المكودي ١/ ١٠٤ وإرشاد =

ومِنْهَا أَنَّ نُونَ الجَمْعِ مَفْتُوحَةٌ أَبَدًا[١]، وذلكَ للفَرْقِ بَيْنَها وبَيْنَ نُونِ المُثَنّى[٢].

ومِنْهَا أَنَّها تُحْذَفُ للإِضَافَةِ كَالتَّنْوِيْنِ[٣].

= السّالك ١/ ١٠٣ ولباب الإعراب ١٣١ وشرح الرضي ٣/ ٣٨٣ وشرح اللمحة البدريّة ١/ ٢٢٥ برواية (يبتغي) وتوضيح المقاصد ١/ ٣٣٧ والصّفوة الصّفية ١/ ١٥٩ والمستوفي ١/ ٣٢٠ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ١٩٩ وفتح القدير ٢/ ٢٣٧ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٦١، ٦٨ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٦٨ وهمع الهوامع ١/ ١٨٤ونتائج التّحصيل ١/ ٣٩٣، ٤٣٦.

والشّاهد في البيت إجراء (الأربعين) مجرى المفرد في الإعراب بالحركَاتِ، وهي لغة لقوم، وذهب بعضهم إلى إلى أنّه كسرَ النّون ضرورة.

(١) قد تُكسرُ نون الجمعِ ضرورةً، وقيل: كسرُها لُغةٌ لبعض العرب. انظر الارتشاف ٢/ ٥٦٦ والبديع في علم العربية ٢/ ٩٥ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.

(٢) قال القوّاس: «اعلم أنّ النّون في الجمع عوضٌ عن حركة الواحد وتنوينه على الأصحّ، وحرّك لالتقاء السّاكنين، وفُتحَ إمّا طَلَبًا للخِفّةِ وإمّا للفرق بينه وبين نون التّثنية» شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٨٨ وأخذ النّيلي بعلّة الخفّة فقال: «وإنّما فُتِحت النّونُ في الجمع لأنّ تحرّكها واجب لأجل سكون ما قبلها، والكسر في النّون بعد الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها ثقيل، وإذا ثَقُلَ الكسرُ فالضّمّ أثقل، فتَعيّن الفتح» الصّفوة الصّفية ١/ ١٣٩ وفي شرح اللمع للباقولي الأصفهاني علّة ثالثة انظرها في شرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢٦٠ وانظر شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ١٣٣والحاصر لوحة ٣٨ وقيل: فتحت لتعديل الكلام. انظر البيان في شرح اللمع ٨٥ وانظر العلّة في الفوائد والقواعد للثمانيني ١٣٣ والبديع في علم العربية ٢/ ٩٥.

(٣) انظر شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ١٣٣ والحاصر لوحة ٣٨ والمساعد ١/ ٤٦ والارتشاف ٢/ ٥٦٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٨٨ والتصريح ٥/ ٥٣ وابن يعيش ٥/ ٧ والبيان في شرح اللمع ٨٦ والفوائد القواعد ١٣٧ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ٢٠٠.

فَصْلٌ في جَمْعِ التَّكْسِيْرِ[١]

قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ في حَدِّه: «مَا تَغيَّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ كـ(رِجَالٍ)، و(أَفْرَاسٍ)»[٢].

ثُمَّ هُو عَلَى ضَرْبَيْنِ: جَمْعِ قِلَّةٍ، وجَمْعِ كَثْرَةٍ.

فَجَمْعُ القِلَّةِ مَا كَانَ بِوزْنِ (أَفْعُلٍ) كـ(أَفْلُس)، أَوْ (أَفْعَالٍ) كـ(أَثْوَابٍ)، أَوْ (أَفْعِلَةٍ) كـ(أَجْرِبَةٍ)، أَوْ (فِعْلَةٍ) كـ(غِلْمَةٍ)[٣]، وقَدْ جَمَعَها مَنْ قَالَ:

[٢٤] فَـأَفْعُـلٌ ثُـمَّ أَفْعَـالٌ وأَفْعِلَـةٌ ... وفِعْلَـةٌ لأَقَـلِّ الجَمْـعِ أَوْزَانُ[٤]

وجَمْعُ الكَثْرَةِ مَا عَدا ذلِكَ[٥].

ومَعْنى قَوْلِهِم: «جَمْعُ قِلَّةٍ» أَنَّه يُسْتَعْمَلُ في العَشْرَةِ فَمَا دُونَها عَلى سَبِيْلِ الحَقِيْقَةِ، وفيما فَوْقَها عَلَى سَبِيْلِ المَجَازِ، وكَذلِكَ قَوْلُهُم[٦]: «جَمْعُ كَثْرَةٍ» عَلَى العَكْسِ[٧].

---

(١) لم يتعرّض ابن بابشاذ إلى جمع التّكسير في مقدّمته، وهذا الفصل زيادةٌ من ابن هطيل عليها، وقد زاد الحديث عن جمع التّكسير الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٣٨.

(٢) الكافية ١٧٧.

(٣) خالف ابن السّرّاج في (فِعْلَة)، وزعم أنّه اسمُ جَمعٍ لا جمع. انظر الأصول ٢/ ٤٣٢ وانظر رأيه في الارتشاف ١/ ٤٠٥ والتسهيل ٢٦٨ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٤٥ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٧٨ وهمع الهوامع ٣/ ٣٥١ والتصريح ٥/ ٨٥ والمساعد ٣/ ٣٩٣.

(٤) لم أستطع التعرّف على صاحب هذا النّظم.

(٥) ورد الخلاف في جملة من الأبنية في دلالتها على الكثرة أو القلّة، قال المرادي في ذلك: «وقد فُهِمَ من هذا أنّ مَا بَقِيَ من أبنية جمع التّكسير فهو للكثرة، وليس من أبنية القلّة (فُعَل) نَحْوُ: (ظُلَم)، ولا(فِعَل) نَحْوُ: (نِعَم)، ولا(فِعَلة) نَحْوُ: (قِرَدَة) خِلافًا للفراء، ولا (فَعَلَة) نَحْو: (بَرَرة) خِلافًا لِبَعْضِهِم، نقله عنه ابن الدّهّان، ولا (أَفْعِلاء) نَحْو: (أصدقاء) خِلافًا لأبي زَيد الأنصاري، نقله عنه أبو زكريا التّبريزي، والصّحيح أنّ هذه كلّها من جموع الكثرة» وانظر الارتشاف ١/ ٤٠٦ والتصريح ٥/ ٧٠ وشرح الرضي ٣/ ٣٩٧ والبديع ٢/ ١٠٨.

(٦) قوله: (قَوْلُهم) ليس في الأصل، وهو زيادة من ق.

(٧) قال ابن النّاظم ٥٤٧: «فجمع القلّة مَدْلُوله بطريقِ الحقيقة الثّلاثة فما فَوقَها إلى العشرة، =

قَوْلُهُ: (فَهذه جُمْلَةُ الأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ المُعْرَبَةِ، كُلُّها تَسْتَحِقُّ الإعْرابَ؛ لأَنَّها تَدُلُّ على المَعانِي[1] المُخْتَلِفَةِ بِصِيْغَةٍ واحِدَةٍ، بِدَلِيلِ قَوْلِكَ: «ما أَحْسَنَ زَيْدٌ»، و«مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!»، و«ما أَحْسَنُ زَيدٍ؟» فَلَوْلا الإِعْرابُ لَمَا عُرِفَتْ هذه المَعَانِي المُخْتَلِفَةُ، ولَكَانَتْ تَخْتَلِطُ)[2].

هذا كَما ذَكَرَه.

أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدْ) بالسُّكُونِ لَمْ يُعْلَمْ[١٠ظ] مَا قَصَدْتَ، فَإِذا قُلْتَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ) عُلِمَ أَنَّهُ نَفْيٌ، وإذا قُلْتَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!) عُلِمَ أَنَّهُ تَعَجُّبٌ، وإذا قُلْتَ: (مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ؟) عُلِمَ أَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ.

فَإِنْ قِيْلَ: فَأَكْثَرُ المَبْنِيِّ عَلَى هذه الصِّفَةِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (مَا أَحْسَنَ هؤلاءِ) فَيَحْتَمِلُ الثَّلاثَةَ كَمَا كَانَ ذلكَ في: (مَا أَحْسَنَ زَيْدْ).

قُلْنَا: نَعَمْ، ولكِنْ للإِعْرَابِ شَرْطَانِ:

أَحَدُهُمَا: التَّرْكِيْبُ الإِسْنَادِيُّ، فَمِنْ ثَمَّ أَعْرَبْنَا في نَحْوِ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، ولَمْ نُعْرِبْ في نَحْوِ: (أ، ب، ت، ث).

الثَّانِي: عَدَمُ أَسْبَابِ البِنَاءِ، فَمِنْ ثَمَّ أَعْرَبْنَا نَحْوَ: (زَيْدٍ)، ولَمْ نُعْرِبْ نَحْوَ:

= وجمع الكثرة مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كلٌّ منهما في موضع الآخر مجازًا»، وانظر العبارة في توضيح المقاصد ٣/ ١٣٧٨وقال القوّاس الموصلي: «وقد جاء إضافتُه إلى الكثرةِ مع وُجُودِ القِلّةِ في قولهِ تعالى: ﴿ثلاثة قروء﴾ مع قولهم: (أقراء)، والوَجْهُ فيه أنّه اسْتُعير جمعُ الكثرة في موضع القلّة؛ لِخفَّتِه؛ لقلّةِ حُرُوفِه، وقيل: إنّه على حذف المضاف، أي: ثلاثة أقراءِ قروء» شرح ألفيّة ابن معط ٢/ ١٠٩٨ وانظر الارتشاف ١/ ٤٠٦ والتصريح ٥/ ٧٠-٧١ والمساعد ٣/ ٣٩٥.

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (المعنى).

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٣٨: «فإنّ هذه الجملة هي ثمرة ما قدّمنا ذكره من حصر جملة الأسماء الظّاهرة المعربة العشرة؛ لتَسْتَعْمِلَ الإعراب في كلّ واحدٍ منها بحسب ما يقتضيه العامل، وتعطي الإعراب ما يستحقّه على قضيّة ما فسّرت به كلّ واحدٍ منها».

(هؤلاءِ).

ولِكَونِ الأَفْعَالِ تَدُلُّ عَلَى المَعَانِي المُخْتَلِفَةِ بِصِيَغٍ مُخْتَلِفَةٍ، نَحْوُ: (قَامَ)، (يَقُومُ)، (سَيَقُومُ)، ولَمْ نُعْرِبْ[1] مِنْها إلاّ المُضَارِعَ لِشَبَهِهِ بالاسْمِ، عَلى مَا سَيأْتِي بَيَانُهُ[2] إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

قَوْلُهُ:

(فَصْلُ

الأَسْماءِ المُضْمَرَةِ

وهو القِسْمُ الثّانِي مِنْ أَقْسَامِ الأَسْماءِ)

لَمّا فَرَغَ مِن الكَلامِ في المُعْرَبِ، وهو الظّاهِرُ، عَقَبَهُ بالكَلامِ في المَبْنِي.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[3]: «وهو الّذي سُكُونُ آخِرِهِ وحَرَكَتُه لا بِعَامِلٍ»[4].

---

(١) كذا في ل، وفي الأصل: (لم نعرب)، وفي ق: (ولم يعرب)، والصّواب ما ورد في ل وق؛ وذلك لأنّ العبارة استمرارٌ في الإجابة على السّؤال، وليس كون الأفعال تدلّ على المعاني علّة عدم الإعراب. والله أعلم.

(٢) قوله: (بيانه) ساقط من ل.

(٣) الزّمَخْشري، أبو القاسم جارُ الله محمود بنُ عمرَ بنُ مُحَمّدٍ، أَحَدُ أئمّةِ اللغة والأدب والتّفسير، أَخَذَ الأدب عنْ عليّ بن المُظَفّرِ وأبي مُضر الأَصْبَهاني وغيرِهما، وله من التّصانيف: الكشاف في التّفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو وغيرها، توفي سنة ثمانٍ وثلاثين وخَمْسِمائة للهجرة. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩ والبلغة في تاريخ أئمّة اللغة ٢٥٦ ونزهة الألباء ٣٩١.

(٤) هذا حدّ المبني في المفصل ١٦٣ وأخذ بهذا الحدّ أيضًا صاحب الحاصر لوحة ٤١ وحدّه ابن الحاجب في الكافية ١٤٢ فقال: «المبنيّ ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غير مركّب» وفي لباب الإعراب ١٦٩ هي الأسماء «الّتي تناسب مالا تَمَكُّنَ له أصلاً، أو وُضِعَ لا لِغَرَضِ التّركيب، أو لتأدية الهيئة من غير تصرّف» وعرّفه ابن النّاظم ١٢ بأنّه «ما أشبه الحرف شبهًا تامًّا» وعرّفه الثّمانيني في الفوائد والقواعد ٥٧ بقوله: «فهو ما لزم طريقة واحدة ولم يجز =

ويُسَمّى سُكُونُهُ وَقْفًا، وحَرَكَاتُه[1] ضَمًّا وفَتْحًا وكَسْرًا.

ولا يُقَالُ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ رَفْعٌ، ولا نَصْبٌ، ولا جَرٌّ، ولا جَزْمٌ إلاّ في المُعْرَبِ[2].

وأَصْلُ الأَسْمَاءِ الإِعْرَابُ للعِلَّةِ المَذْكُورَةِ فِيْمَا تَقَدَّمَ، وإِنَّمَا يُبْنى مَا يُبْنى مِنْها لأَحَدِ خَمْسَةِ أُمُورٍ[3]:

الأَوَّلِ: أَنْ يَتَضَمَّنَ[4] مَعْنى الحَرْفِ، كَأَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ.

الثّانِي: أَنْ يُشْبِهَهُ، كَالمُضْمَرِ والمُبْهَمِ.

= للعوامل أن تغيّره عمّا بني عليه».

(١) في ق: (وحركته).

(٢) هذه مسألة خلافيّةٌ في المصطلح، فالبصريّون فرّقوا بين ألقاب المعرب والمبني، أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى عدم التّفريق بين ألقاب المعرب والمبني. انظر المسألة في الحاصر لوحة ٤٢ ابن يعيش ١/ ٧٢ وشرح الرضي ١/ ٧٠ والمتبع في شرح اللمع ١/ ١٤٩ونتائج التّحصيل ١/ ٢٨٣ وتعليق الفرائد ١/ ١٣٤ وقد أجاز بعض النّحاة إطلاق ألقاب البناء على الإعراب ولم يجز العكس. انظر الأشباه والنّظائر ١/ ٣٤٨ ومنهم ابن هطيل، قال في التّاج المكلّل لوحة ١٣٦: «فإن عبّرت بالفتح على النّصب جاز على سبيل التّجوّز؛ لأنّه استعمالٌ للعامّ مكان الخاصّ، ولو عبّرت بالنّصب عن الفتح لم يجز لا حقيقة ولا مجازًا؛ لأنّ إطلاق الخاصّ وإرادة العامّ غير معروف، فالفتح في الأصل اسمٌ لنفس الحركة الّتي تصلح للبناء والإعراب إلاّ أنّ الاصطلاح إذا أطلق الفتح لم يقصد منه إلاّ المبني؛ لأنّه قد صار كالعلم له».

(٣) ذكر القوّاس الموصلي أنّهم اختلفوا في علل البناء فابن جنّي لم يذكر إلاّ علّة واحدة، وهي شبه الحرف. انظر اللمع ٩والمتبع في شرح اللمع ١/ ١٥٠ وجعلها بعضهم علّتين، ومنهم ابن معط، ونُقل عن السّيرافي أنّها علل متعدّدة. انظرشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٣٤ وانظر أسباب البناء في الحاصر لوحة ٤٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٢٣٤ وابن يعيش ٣/ ٨٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٣٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ٣١٤ والإقليد ٢/ ٧٩٠.

(٤) كذا في ق ول، وقوله: (أَنْ) في الأصلِ سَاقِطٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الفِعْلِ، كَأَسْمَاءِ[1] الأَفْعَالِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يُشَاكِلَ مَا وَقَعَ مَوْقِعَهُ، كـ(فَجَارِ)، و(فَسَاقِ).

الخَامِسُ: أَنْ يُشْبِهَ مَا أَشْبَهَ الحَرْفَ، كالمُنَادَى المَضْمُومِ.

وأَمَّا إِضَافَتُه إِلى غَيْرِ المُتَمَكِّنِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴿١١﴾﴾ [المعارج]، وقَوْلِهِ:

[٢٥] لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ[2]

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (كما سماء).

(٢) نُسب البيت لأكثر من شاعر، فهو لأبي قيس بن الأسلت في خزانة الأدب ٣/ ٣٧٦ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/ ٣٩٥ وتاج العروس ٣١/ ٩٥ (وقل).

ونُسبَ لأبي قيس بن رفاعة المفصل ١٦٣ وابن السّيرافي ٢/ ١٨٠ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٤٥٨ وابن يعيش ٣/ ٨٠، ٨/ ١٣٥ والإقليد ٢/ ٧٩٠.

ونُسبَ للشّمّاخ في المحاجاة بالمسائل النحويّة ١٤٠ وليس في ديوانه.

وهو لرجلٍ من كنانة في الكتاب ٢/ ٣٢٩.

وهو بلا نسبة في الأصول في النحو ١/ ٢٧٦ ومعاني الفرّاء ١/ ٣٨٣ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧ والمسائل المنثورة ٦٨ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٨٧ والتّبيين ٤١٨ ومغني اللبيب ١/ ٢١١ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٠٤ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٣٢٣ وأمالي ابن الشّجري ١/ ٦٩ والنّكت للأعلم ١/ ٦٣٣ وتعليق الفرائد ٦/ ١٢٩ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢ والمساعد ١/ ٥٩٠ والارتشاف ٣/ ١٥٤٢ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٤٣ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣١٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٢٣٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/ ٤٠٤ والمرتجل ١٠٩ والتّعليقة على المقرّب ٥٣٤ والكشاف ٢/ ٣٩٨ والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥/ ١٧٦ برواية (هتفت) وكذلك رواية تفسير القرطبي ٧/ ٢٣٤ والتفسير الكبير ٣١/ ٧٩ وإعراب القرآن ٢/ ١٣٥ برواية: (هتفت حمامة في سحوق) وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٥ والتصريح ١/ ١١٣ والمحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٢٨٥ ولسان العرب ١٠/ ٣٥٤ (نطق) وتهذيب اللغة ٩/ ٢٣٧ وجمهرة اللغة ٣/ ١٣١٦ وتاج العروس ٢٦/ ٤٢٣ (نطق) والأوقال: جمع وقل، وهو ثمر الدّوم اليابس، والشّاهد في البيت بناء (غير) على الفتح لإضافتها إلى غير المتمكّن.

فلا تُوْجِبُ البِنَاءَ، بَلْ تُجَوِّزُه[1].

قَوْلُهُ: (أَمّا الأَسْماءُ المُضْمَرَةُ فَخَمْسَةُ أَنْواعٍ).

المُضْمَرُ في اللُّغَةِ هو المَخْفِيُّ[2]، قَالَ الطِّرِمّاحُ[3] [١١و]:

[٢٦]يَبْـدُو وتُضْمِـرُهُ البِـلادُ كَـأَنَّـهُ   سَيْـفٌ عَلَـى عَلَـمٍ يُسَـلُّ ويُغْمَـدُ[4]

وفي الاصْطِلاحِ: مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطَبٍ، أَوْ غَائِبٍ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا، أَوْ مَعْنىً، أَوْ حُكْمًا[5].

---

(١) انظر الجواز عند الفارسي في المسائل المنثورة ٦٨ ومغني اللبيب ١/ ٢١١ والتّعليقة على المقرّب ٥٣٣ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢ والمساعد ١/ ٥٩٠ والتّبيين ٤١٨ وذكره الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٤٢ من الأسباب الموجبة للبناء، وقد ورد ذكرُ هذا السّبب في أسباب البناء عند بعض النّحاة دون تحديد وجوبٍ أو جواز. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٢٣٦ والإقليد ٢/ ٧٩٠.

(٢) قال في القاموس (ضمر): «وأضمره: أخفاه، والموضع والمفعول: مُضْمَرٌ، والأرضُ الرّجُلَ: غيّبَتْه إمّا بِسَفَرٍ أو بِمَوتٍ».

(٣) الطرماح بن حكيم بن الحكم بن نفر بن قيس بن جحدر ابن ثعلبة أبو نقر وأبو ضبينة الطائي الشاعر الشامي المولد والمنشأ كوفي الدار خارجي المذهب، والطرماح الطويل، وجده قيس بن جحدر له صحبة، حدث عن الحسن بن علي بن أبي طالب. انظر ترجمته في تاريخ مدينة دمشق ٢٤/ ٤٦٥ والأغاني ١٢/ ٤٣ وخزانة الأدب ٨/ ٧٤.

(٤) البيت للطّرمّاح بن حكيم، وهو في ديوانه ١٤٦ وانظر الأغاني ٦/ ١٠،١٢/ ٥٣ وديوان المعاني ٢/ ١٣١ والصناعتين ١/ ٨٥ وسر الفصاحة ٢٤٩ وأساس البلاغة ٣٧٨ ونُسِبَ للخنساء في الحاصر لوحة ٤٣ وهو بلا نسبة في المرتجل ٢٨٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٦٤٥ وهذا البيت شاهدٌ لغويٌّ على معنى (الإضمار).

(٥) هذا حدّ ابن الحاجب في الكافية ١٤٣ وأخذ به أيضًا الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٤٣ وحدّه ابن مالك في عمدة الحافظ ١/ ١٤٢ بقوله: «المضمر ما دلّ على مسمّى مشعرًا بحضوره أو غيبته» وعرّفه ابن النّاظم ٣٤ بقوله: «المضمر ما دلّ على نفس المتكلّم أو المخاطب أو الغائب».

فالمُتكلِّمُ نَحْوُ: (أنَا)، والمُخاطَبُ نَحْوُ: (أَنْتَ)، والغَائِبُ الّذي تَقدَّمَ ذِكْرُه لَفْظًا نَحْوُ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)، والَّذي تَقدَّمَ ذِكْرُه مَعْنىً نَحْوُ: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ٨﴾ [المائدة]، والَّذي تَقدَّمَ ذِكْرُهُ حُكْمًا نَحْوُ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾ [الإخلاص]، و(نِعْمَ رَجُلًا)، و(بِئْسَ غُلامًا)، وسَيأْتِي إنْ شَاءَ اللهُ تَعالى.

وإذا عَرفْتَ هذا فَأَنْواعُهُ لا تَزيْدُ عَلَى خَمْسَةٍ كَمَا ذَكَرَ؛ لأَنَّهُ إمّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعَ المَوْضِعِ، أَوْ مَنْصُوبَهُ، أَوْ مَجْرُورَهُ، وكُلُّ وَاحِدٍ من الأَوَّلَيْنِ إمّا مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ، والثّالِثُ لا يَكُونُ إلّا مُتّصِلًا عَلَى مَا سَيَتَّضِحُ لَكَ إنْ شَاءَ اللهُ تَعالى.

قَوْلُهُ: (مِنْها نَوْعٌ أَوّلُ، يَكُونُ مُبْتَدأً، فَيَقَعُ الظّاهِرُ بَعْدَه مَرْفُوعًا بِحَقِّ الخَبَرِ، ما لَمْ يَكُنْ فَصْلًا بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ في بابِ «كَانَ» وأَخَواتِها، وبابِ «ظَنَنْتُ» وأَخَواتِها، وهو كُلُّ مُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ مَرْفُوعِ المَوْضِعِ).

قَوْلُهُ: (**كُلُّ مُضْمَرٍ**) يَعُمُّ.

وقَوْلُهُ: (**مُنْفَصِلٍ**) احْتِرَازٌ مِن المُتَّصِلِ.

وقَوْلُهُ: (**مَرْفُوعِ المَوْضِعِ**) احْتِرَازٌ مِن الخَامِسِ.

وَإنَّمَا قَالَ: (**يَكُونُ مُبْتَدأً**)؛ لأَنَّهُ أَكْثَرُ أَحْوَالِهِ، وإلّا فَقَدْ يَكُونُ خَبَرًا، وفَاعِلًا، وغَيْرَ ذلكَ عَلَى مَا سَتَعْرِفُهُ إنْ شَاءَ اللهُ تَعالى.

قَوْلُهُ: (وهو اثْنا عَشْرَ مُضْمَرًا، نَحْوُ: «أَنا»، و«نَحْنُ»، و«أَنْتَ»، و«أَنْتِ»، و«أَنْتُما»، و«أَنْتُم»، و«أَنْتُنَّ»، و«هو»، و«هي»، و«هما»، و«هُمْ»، و«هُنَّ»).

وهي عَلَى ثَلاثِ[1] مَرَاتِبَ:

المَرْتَبَة الأُولى للمُتكلِّم، وهي اثْنَانِ: (أنَا)، و(نَحنُ)، فـ(أنَا) للمُفْرَدِ مِن المُذكَّرِ والمُؤَنَّثِ، و(نَحنُ) للمُثنّى والمَجْمُوعِ مِنْهُما.

المَرْتَبَة الثّانِيَة للمُخاطَبِ، وهي خَمْسَةٌ: (أَنْتَ)، (أَنْتِ)، (أَنْتُما)، (أَنْتُم)،

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (ثلاثة).

(أَنْتُنَّ)، وكُلُّهَا نُصُوصٌ إلاّ (أَنْتُمَا) فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ للمُثَنَّى مِن المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ.

المَرْتَبَة الثَالِثَة للغَائِبِ، وهي أَيْضًا خَمْسَةٌ: (هو)، (هي)، (هما)، (هم)، (هنَّ)، وكُلُّهَا نُصُوصٌ إلاّ (هُما) فإنّه مَوْضُوعٌ للمُثَنّى مِن المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ.

وكِلْتَا المَرْتَبَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مُخْتَصَّةٌ[1] [١١ظ] بأُولي العِلْمِ بخِلافِ الثَّالِثَةِ، فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لأُولي العِلْمِ وغَيْرِهِمْ إلاّ (هُم) فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ[2] بِأُولي العِلْمِ[3].

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «أَنا القائمُ»، و«نَحْنُ القائمونَ»).

هذا مِثَالُهُ إذا وَقَعَ مُبْتَدَأً.

ومِثَالُهُ إذا وَقَعَ خَبَرًا قَوْلُكَ: (القَائِمُ أَنَا)، و(القَائِمُونَ نَحْنُ).

ومِثَالُهُ إذا وَقَعَ فَاعِلاً: (مَا قَامَ إلاّ أَنَا)، و(مَا قَامَ إلاّ نَحْنُ).

وكَذلِكَ البَاقِي.

---

(١) في ق: (مختص).

(٢) في ل: (مختص).

(٣) الظّاهِرَ أنّ ابن هطيل يرى أنّ هذه الضّمائر موضوعةٌ هذا الوضعَ للدّلالة على المعاني الّتي تدلّ عليها من غير زيادة أو نقص، وهو ما ذهب إليه الإمامُ يحيى في الحاصر لوحة ٤٤، قال: «ثمّ الأقوى في هذه الضّمائر أنّها موضوعةٌ للدّلالةِ على مَعانيها الموضوعة من أجلها، فـ(أنا) موضوعٌ للواحد المتكلّم، و(أنت) للمخاطب، و(هو) للغائب، وهكذا سائرها من غير أن يقال إنّ فيها زيادةً أصلاً، فهذا لا دليل عليه، بل صيغت على هذه الصّيغة دلالةً على معانيها من غير التفاتٍ فيها إلى تحقّق الزّيادة والأصالة، كما زعم بعض النّحاة» وهي مسألة خلافيّة فمن النحاة من ذهب إلى أنـها أسماء موضوعة للدلالة على من هي له، كل واحد منها مستقل على انفراده بالدلالة على من هو له من غير أن يكون فيها أصلي وزائد، و ذهب مجموعة من النحاة إلى أنـها أسماء، فيها أصلي وزائد للدلالة على أحوال المخاطبين. انظر المسألة في الإنصاف ٢/ ٦٧٧ وابن يعيش ٣/ ٩٣ - ٩٥ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٦٥ وشرح الرضي ٢/ ٤١٧.

قَوْلُهُ: (و«كُنْتُ أَنا القائِمَ»، و«كُنّا نَحْنُ القائِمينَ»).

هذا مِثالُه إذا وَقَعَ فَصْلاً بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ في بَابِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِها؛ لأَنَّ التّاءَ مِن (كُنْتُ) مَعْرِفَةٌ، وكَذلِكَ: (القَائِمُ)، و(نَا) مِنْ (كُنّا) مَعْرِفَةٌ، وكَذلِكَ: (القَائِمُونَ)[1].

ومِثالُهُ إذا وَقَعَ فَصْلاً في بَابِ (ظَنَنْتُ) قَوْلُكَ: (ظَنَنْتُكَ أَنْتَ القَائِمَ)، و(ظَنَنْتُكُم أَنْتُم القَائِمِيْنَ).

وَهَلْ لَهُ مَوْضِعٌ مِن الإِعْرَابِ إِذَا وَقَعَ فَصْلاً أَوْ لا؟[2]

قِيْلَ: نَعَم؛ لأَنَّهُ اسْمٌ، وهو تَابِعٌ لِمَا قَبْلَهُ[3]، فَإِذَا وَرَدَ عَلَى هذا نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا هُو القَائِمُ) قَالَ: اسْتُعِيْرَ ضَمِيْرُ المَرْفُوعِ للمَنْصُوبِ كَمَا في قَوْلِهِم: (رَأَيْتَنِي أَنَا)، و(رَأَيْتَنَا نَحْنُ).

---

(١) في ل: (القائمين).

(٢) اختلف النحاة في حكم هذا الضمير، وقد ذكر سيبويه هذا الخلاف في كتابه قال: «وقد زعم ناس أنّ (هو) هاهنا صفة، فكيف يكون صفة، وليس من الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمظهر، ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه، فـ(هو) هاهنا مستكرهة، لا يتكلم بها العرب، لأنه ليس من مواضعها عندهم» ثم قال: «فصار (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن يذكر». وتابع سيبويه في هذا الرأي المبرد والفارسي وجمهور البصريين، فيذهب أكثر نحاتهم إلى أنه حرف لا اسم، وذهب الكوفيون ومن تبعهم إلى اسمية هذا الضمير، واختلف النحاة الذين ذهبوا إلى ذلك، فمنهم من ذهب إلى أنّ هذا الضمير اسم و لا محل له من الإعراب، ونُسب هذا القول للخليل بن أحمد، وذهب الكوفيون إلى أنّ له موضعاً من الإعراب، واختلفوا في موضعه، فالكسائي يذهب إلى أنّ حكمه حكم ما بعده، وذهب الفراء إلى أن حكمه حكم ما قبله. انظر المسألة في الكتاب ٢/ ٣٩٠ والمقتضب ٤/ ١٠٣والتعليقة للفارسي ٢/ ١٠٠ والإنصاف ٧٠٦ مسألة ١٠٠ وابن يعيش ٣/ ١١٣ وشرح ألفية ابن معط ١/ ٦٧٠ والارتشاف ٢/ ٩٥٠ وهمع الهوامع ١/ ٢٧٥ وشرح التسهيل ١/ ١٦٧.

(٣) بعده في ق: (تأكيداً).

وقَالَ الخَلِيْلُ[1]: لا مَوْضِعَ لَهُ مِن الإِعْرَابِ؛ لأَنَّهُ حَرْفٌ.

واعْلَمْ أَنَّهُ لا يَكُونُ فَصْلاً إِلاّ بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدِهِما: أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا بَيْنَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، أَو مَا أَصْلُهُ[2] ذلكَ.

الثَّاني: أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَعْرِفَةً، أَو(أَفْعَلَ مِنْ كَذا).

وفَائِدَتُهُ الفَصْلُ بَيْنَ كَوْنِ مَا بَعْدَه خَبَرًا أَوْ صِفَةً[3]، أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (زَيْدٌ القَائِمُ) احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ (القَائِمُ) صِفَةً، وأَنْ يَكُونَ خَبَرًا، فَإِذا قُلْتَ: (زَيْدٌ هو القَائِمُ) تَمَحَّضَ للخَبَرِيَّةِ، ولِذلِكَ سُمِّيَ فَصْلاً.

والكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَهُ عِمَادًا، والأَوَّلُ أَوْلى[4].

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن سيّدُ أهْلِ الأدبِ قاطبَةً، فهو أولُ منْ اسْتَخْرَجَ علمَ العَروضِ، وضَبَطَ اللّغَةَ، أَخَذَ العِلْمَ عنْ أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي وغيرُهم خلقٌ كثير له نُسِبَ مُعْجَمُ العين، توفي سنَةَ مائةٍ وستّين للهجرة. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٤ وإنْباه الرّواة ١/ ٣٤١ وطبقات اللّغويين والنّحويين ٤٧ نزهة الألبّاء ٤٥ وبغية الوعاة ١/ ٥٥٧.

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وما أصله).

(٣) هذه الفائدة اعتمادًا على رأي البصريّين في تسمية الضّمير بالفصل، أمّا الكوفيّون ففائدته عندهم أنّه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده. انظر ابن يعيش ٣/ ١١٠.

(٤) هذا خلافٌ في المصطلح، فذهب البصريون إلى تسميته ضمير الفصل وسماه الكوفيون العماد. أما سبب التسمية عند البصريين فهو فصل الضمير بين المبتدأ والخبر، أو الخبر والنعت، فهو للفصل بين كون الاسم الذي بعده خبراً أو صفة، أما الكوفيون فأطلقوا عليه العماد لكونه عمد الاسم الأول و قواه بتحقيق الخبر بعده، كما أطلقوا عليه مصطلح (دعامة)؛ لأنه يدعم الاسم الأول و يقوّيه، و يطلق مصطلح العماد أيضًا لكونه يعتمد عليه في التفرقة بين أن يكون الاسم الذي بعده صفة أو خبرًا، ويسمّيه المدنيّون صفة. انظر المسألة في الإنصاف ٧٠٦ مسألة ١٠٠ وابن يعيش ٣/ ١١٠ والارتشاف ٢/ ٩٥٠ وهمع الهوامع ١/ ٢٧٥، وشرح التسهيل ١/ ١٦٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٦٦٧.

ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: (كَانَ زَيْدٌ هُو القَائِمُ) فيَرْفَعُ؛ وذلِكَ لأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ (هو) فَصْلاً، بل اعْتَقَدَ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، مَا بَعْدَهُ خَبَرُه، وعَلَيْهِ: ﴿ولكن كَانُوا هُمُ الظالمون﴾ [الزخرف: ٧٦] في قِرَاءَةِ بَعْضِهِم[١].

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ ثَانٍ، يَكُونُ فَاعِلاً، فَيَقَعُ الظَّاهِرُ بَعْدَه مَنْصوبًا بِحَقِّ المَفْعُولِ، وذلِكَ كُلُّ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ بِفِعْلٍ قَدْ غُيِّرَ له ذلِكَ الفِعْلُ غَالِبًا).

قَوْلُهُ[١٢و]: (**كُلُّ مُضْمَرٍ**) يَعُمُّ.

وقَوْلُهُ: (**مُتَّصِلٍ**) احْتِرَازٌ مِن المُنْفَصِلِ.

وقَوْلُهُ: (**بِفِعْلٍ**) احْتِرَازٌ مِن الرَّابِعِ.

وقَوْلُهُ: (**قَدْ غُيِّرَ له ذلِكَ الفِعْلُ غَالِبًا**) احْتِرَازٌ مِن الثَّالِثِ.

وإِنَّمَا قَالَ: (**يَكُونُ فَاعِلاً**)؛ لأَنَّه أَكْثَرُ أَحْوَالِهِ، وإلاّ فَقَدْ يَكُونُ مَفْعُولاً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، واسْمًا لِـ(كَانَ)، وفي كَوْنِهِمَا فَاعِلَيْنِ خِلافٌ[٢]، والظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّهُمَا غَيْرُ

---

(١) القراءة لابن مسعود في إعراب القرآن للنّحّاس ٤/ ١٢١ والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥/ ٦٤ وانظر إعراب القراءات الشّواذ للعكبري ٢/ ٤٥٣ ومختصر ابن خالويه ١٣٦، وقال في تفسير البحر المحيط ٨/ ٢٧: «وقرأ عبدالله وأبو زيد والنّحويان الظالمون بالرفع على أنهم خبر (هم) و(هم) مبتدأ، وذكر أبو عمرو الجرمي أن لغة تميم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر».

(٢) ذهب ابن الحاجب إلى إخراج اسم ما لم يسم فاعله من ماهية الفاعل ومعناه، فاشترط في حدّه للفاعل أن يكون قد قام بالفعل فقال في حد الفاعل: «هو ما أُسند الفعل وشبهه إليه، وقُدّم عليه على جهة قيامه به». الكافية ٦٨ وما لم يُسَمّ فاعله فاعلٌ عند الزّمخشري. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢٤ وهو مذهب الجرجاني أيضًا. انظر شرح الرضي ١/ ١٨٧ وانظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ١/ ١٣٩.

أمّا اسم كان فهو مشبّهٌ بالفاعل عند ابن السّرّاج وابن بابشاذ. انظر الأصول في النحو ١/ ٨٢ والمفيد ٨٠، وقد اختلف في ماهيّة كان وأخواتها، فالزّجّاجي عدّها حروفًا. انظر الجمل في النحو ٤١ وانظر المسألة في أسرار العربية ١٣٠ وهي من المشبّهات بالأفعال عند=

فَاعِلَيْنِ[1].

قَوْلُهُ: (وهو اثْنا عَشْرَ أَيْضًا، مِثْلُ: «فَعَلْتُ الشّيءَ»، و«فَعَلْنا»، و«فَعَلْتَ»، و«فَعَلْتِ»، و«فَعَلْتُما»، و«فَعَلْتُم»، و«فَعَلْتُنَّ»، و«فَعَلَ»، و«فَعَلَتْ»، و«فَعَلا»، و«فَعَلُوا»، و«فَعَلْنَ»).

وهي عَلَى ثَلاثِ[2] مَرَاتِبَ:

المَرْتَبَة الأُولى للمُتكَلِّم، وهي اثْنَانِ: (فَعَلْتُ)، و(فَعَلْنَا)، فَـ(فَعَلْتُ) للمُفْرَدِ مِن المُذَكّرِ والمُؤَنَّثِ، و(فَعَلْنَا) للمُثَنّى والمَجْمُوعِ مِنْهُما.

المَرْتَبَة الثّانِيَة للمُخاطَبِ، وهي خَمْسَةٌ: (فَعَلْتَ)، (فَعَلْتِ)، (فَعَلْتُمَا)، (فَعَلْتُمْ)، (فَعَلْتُنَّ)، وكُلُّها نُصُوصٌ إلاّ (فَعَلْتُمَا) فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ للمُثَنّى مِن المُذَكّرِ والمُؤَنَّثِ.

المَرْتَبَة الثَالِثَة للغَائِبِ، وهي أَيْضًا خَمْسَةٌ: (فَعَلَ)، (فَعَلَتْ)، (فَعَلا)، (فَعَلُوا)، (فَعَلْنَ)، وكُلُّها نُصُوصٌ إلاّ (فَعَلا) فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ للمُثَنّى مِن المُذَكّرِ والمُؤَنَّثِ، وإِنْ كَانَ يُقَالُ في المُؤَنّثِ: (فَعَلَتَا) بزِيَادَةِ التّاءِ؛ لأَنَّ الضّمِيْرَ مَجَرَّدُ الأَلِفِ.

وكِلْتَا المَرْتَبَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ[3] مُخْتَصَّةٌ بِأُولي العِلْمِ بِخِلافِ الثّالِثَةِ، فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لأُولي العِلْمِ وغَيْرِهِمْ إلاّ (فَعَلُوا) فَإِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِأُولي العِلْمِ.

وإِنَّمَا غُيِّرَ لَهُ آخِرُ الفِعْلِ كَرَاهِيَةً لاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ لَوَازِمَ، ولَمْ يُغَيِّرُوا الفَاءَ لأَنّهُ لا يُمْكِنُ الابْتِدَاءُ بِسَاكِنٍ، ولا العَيْنَ لأَنَّهُ كَانَ يَلْتَبِسُ الوَزْنُ[4]، ولا الضّمِيْرَ لأَنْ

= ابن السّرّاج انظر الأصول في النحو ٨٢/١ وانظر الخلاف في اسم كان في همع الهوامع ٤٠٨/١.

(١) صرّح ابن بابشاذ في المفيد أنّ اسم كان مشبّهٌ بالفاعل. انظر المفيد ٨٠ أمّا نائب الفاعل فصرّح أنّه يقوم مقام الفاعل، وأنّه مرفوعٌ أبدًا كالفاعل. انظر المفيد ٧٩.

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (ثلاثة).

(٣) في ق: (الأولتين).

(٤) كذا في ق ول، وفي الأصل: (يلبس الوزن).

لا يُجْحِفَ بحَالِهِ في نَحْوِ: (ضَرَبْتُ)، وحُمِلَ عَلَيْهِ البَاقِي، ثُمَّ طَرَدُوا هذا في المَاضِي، وإِنْ لَمْ تَكُنْ[1] فيه ثَلاثُ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ، نَحْوُ: (أَعْلَمْتُ)[2].

وإِنَّمَا قَالَ: (غَالِبًا) احْتِرَازٌ[3] مِنْ ثَلاثَةٍ لَمْ يُغَيَّرْ لَهَا آخِرُ الفِعْلِ، وهي: (فَعَلَ)، [١٢ظ] و(فَعَلَتْ)، و(فَعَلا)؛ لأَنَّه لَمْ يَجْتَمِعْ فيها أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ[4].

وأَمّا (فَعَلُوا) فَإِنَّما ضُمَّ مَا قَبْلَ الوَاوِ لِغَرَضِ التَّنَاسُبِ[5].

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ ثَالِثٌ، يَكُونُ مَفْعُولاً، فَيَقَعُ الظَّاهِرُ بَعْدَه مَرْفُوعًا بِحَقِّ

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (يكن).

(٢) هذا في بناء الفِعْلِ على السُّكونِ، وشروط البناء على السّكون ثلاث، قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٤٧: «وشرائطه ثلاث:

إحداها: أن يتّصل به ضمير، فإن اتّصلت به تاءُ التّأنيث كان باقيًا على الفَتْح كقولك: (قامت) و(قَعَدَت).

وثانيها: أنْ يكونَ الضّميرُ مرفُوعًا، فإنْ كَانَ ضَمِيْرًا منصوبًا بقي على حاله في الفَتْحِ كقولك: (ضَرَبَكَ)، و(ضَرَبَني).

وثالثها: أنْ يَكُونَ الضّميرُ متحرّكًا، فإنْ كَانَ سَاكِنًا كَانَ باقِيًا على الفَتْح كقولك: (ضربا).

فإذا حصلت هذه الشّرائطُ الثّلاث تغيّر آخرُ الفِعْلِ، وخَرَجَ عمّا وَجَبَ له من حركة الفَتْح إلى السّكون، وإنّما وَجَبَ له السّكون عند هذه الشّرائطِ لتوالي حركاتٍ أربع، فثقل النّطْقُ بِهِ، فَوَجَبَ التّسْكِيْنُ لأحَدِها، وامْتَنَعَ تسكينُ الفاءِ لأن لا يُبْتَدأ بِسَاكِنٍ، وامْتَنَعَ تسكينُ العين لأنّها لو سكنت لالتبس بِناءُ الفِعْلِ بغَيْرِهِ، وامْتَنَعَ تسكينُ الضّميرِ لأنّه اسْمٌ على حرفٍ واحِدٍ، فَقَوِيَ بالحَرَكَةِ، فلمّا بَطَل تَسْكِيْنُ هذه الأحرفِ لَمْ يَبْقَ إلاّ اللاّم فَسَكَنَتْ، فهذا مَعْنى قولُ الشّيخ: (قد غُيّرَ لَه آخر الفِعْلِ)؛ لأنّ التّغيير التّسْكينُ».

(٣) في ل: (احترازا).

(٤) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٤٧: «ومعنى قول الشّيخ (غالبًا) احترازًا عن أفعالٍ أربعة لم تُغيّر، وهي (فَعَلَ)، و(فَعَلَتْ)، و(فَعَلا)، و(فَعَلَتا)، فإنّ هذه الأربعة لَم يُغيّر لها آخر الفعل بل بقي على الفتح في الأربعة».

(٥) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٤٧: «فهذا أيضًا يُخرِجُه عَمّا وَجَبَ لَهُ من حَرَكَةِ الفَتْحِ؛ لأنّ الواو تطالب أنْ يَكُونَ ما قبلها مضمومًا؛ فلهذا وَجَبَ الضّمّ».

الفَاعِلِ[1]**، وذلِكَ كُلُّ مُضْمَرٍ مُتّصِلٍ بِفِعْلٍ لَمْ يُغَيَّرْ لَه ذلكَ الفِعْلُ**.

قَوْلُه: (**كُلُّ مُضْمَرٍ**) يَعُمُّ.

وقَوْلُه: (**مُتّصِلٍ**) احْتِرَازٌ مِن المُنْفَصِلِ.

وقَوْلُه: (**بِفِعْلٍ**) احْتِرَازٌ مِن الرّابِعِ.

وقَوْلُه: (**لَمْ يُغَيَّرْ لَه ذلكَ الفِعْلُ**) احْتِرَازٌ مِن الثّانِي.

وإنَّمَا لَمْ يُغَيَّرْ لَهُ آخِرُ الفِعْلِ لأَنَّ الحَرَكَةَ الرَّابِعَةَ غَيْرُ لازِمَةٍ؛ لأَنَّ المَفْعُولَ فَضْلَةٌ، فَذِكْرُهُ غَيْرُ لازِمٍ[2].

ويَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَيْضًا يَتَّصِلُ بالحَرْفِ، نَحْوُ: (إِنّني)، و(إِنَّكَ)، و(إِنَّهُ).

قَوْلُهُ: (وهو اثْنا عَشَرَ مُضْمَرًا أَيْضًا، مِثْلُ: «نَفَعَني الشَّيءُ»، و«نَفَعَنا»، و«نَفَعَكَ»، و«نفعَكِ»، و«نَفَعَكُما»، و«نَفَعَكُم»، و«نَفَعَكُنَّ»، و«نَفَعَه»، و«نَفَعَها»، و«نَفَعَهُما»، و«نَفَعَهُم»، و«نَفَعَهُنَّ»).

وهي عَلَى ثَلاثِ مَرَاتِبَ:

المَرْتَبَة الأُولى للمُتكَلِّم، وهي اثْنَانِ: (نَفَعَنِي)، و(نَفَعنا)، فـ(نَفَعَنِي) للمُفْرَدِ مِن المُذكّرِ والمُؤنَّثِ، و(نفَعنا) للمُثَنّى والمَجْمُوعِ مِنْهُمَا.

---

(١) قوله: (بحقّ الفاعل) من ق ول، وساقطٌ من الأصل.

(٢) قال الإمام في الحاصر لوحة ٤٨: «وأمّا كَونُه لَمْ يُغَيَّرْ لَهُ آخرُ الفِعْلِ كما غُيّر في النّوعِ الّذي قَبْله فلأمرين:

أمّا أوّلاً فلأنّه جاءَ على حُكمِ الأصل، وهو وُجُوبُ الفَتْحَةِ للفعلِ الماضي، فلا وَجْهَ لذكرِ عِلّتِه.

وأمّا ثانيًا فلأنّا إنّما غيّرنا آخرَ الفِعْلِ في النّوعِ الّذي قَبْلَه لاجْتِماعِ أرْبَعِ حَرَكَاتٍ لَوازِم، وها هُنا ذكرُ المفعولِ في نفسه ليس بلازمٍ فضلاً عن حركته؛ فلهذا التزم التّغيير في الأوّل دون هذا النّوع».

المَرْتَبَة الثّانِيَة للمُخَاطَبِ، وهي خَمْسَةٌ: (نَفَعَكَ)، (نَفَعَكِ)، (نَفَعَكُما)، (نَفَعَكُم)، (نَفَعَكُنَّ)، وكُلُّهَا نُصُوصٌ إلاّ (نَفَعَكُما) فَإِنَّه مَوْضُوعٌ[1] للمُثَنّى مِن المُذَكَّرِ والمُؤَنّثِ.

المَرْتَبَة الثّالِثَة للغَائِبِ، وهي أَيْضًا خَمْسَةٌ: (نَفَعَهُ)، (نَفَعَهَا)، (نَفَعَهُما)، (نَفَعَهُم)، (نَفَعَهُنَّ)، وكُلُّهَا نُصُوصٌ إلاّ (نَفَعَهُما) فَإِنَّهُ مَوضُوعٌ للمُثَنّى مِن المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ.

وكِلْتَا المَرْتَبَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مُخْتَصَّةٌ بِأُولِي العِلْمِ بِخِلافِ الثّالِثَةِ، فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لأُولي العِلْمِ وغَيْرِهِمْ إلاّ (نَفَعَهُم) فَإِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِأُولي العِلْمِ.

وهذه النُّونُ الّتي في (نَفَعَني) تُسَمّى نُونَ الوِقَايَةِ؛ لأَنَّهَا تَقِي آخِرَ الكَلِمَةِ مِن الكَسْرَةِ الّتي تَقْتَضِيهَا يَاءُ المُتكَلِّم[2]، ودُخُولُها في المَاضِي وَاجِبٌ، نَحْوُ: (نَفَعَني)، وكَذلِكَ في المُضَارِعِ العُرْيِ عَنْ نُونِ الإِعْرَابِ، وفِعْلِ الأَمْرِ، نَحْوُ: (تَنْفَعُني)، و(أَنْفِعْنِي)[3].

وأَمّا نَحْوُ: (تَنْفَعَانِ، و(تَنْفَعُونَ)، و(تَنْفَعِيْنَ) فَيَجُوزُ[4]، ويَجُوزُ، وكَذلِكَ: (لَدُنْ)،

---

(١) كذا في ق ول وفي الأصل: (موضع).

(٢) هذا مذهب الجمهور في تعليل التّسمية، وذهب ابن مالك إلى أنها سمّيت كذلك لأنّها تقي اللّبس في نحو: (أكرمني) في الأمر، فلولا النّون لالتبست ياء المتكلّم بياء المخاطبة، وأمر المذكّر بأمر المؤنّث. انظر توضيح المقاصد ١/ ٣٧٧ ويسمّي الكوفيّون هذه النون نون العماد؛ لأنّ معتمد الكسرة الّتي قبل الياء عليها. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٦٧٨ ومغني اللبيب ١/ ٤٥٠.

(٣) قال القوّاس الموصلي: «فإنْ كَانَ ماضِيًا أو مُضارعًا مجرّدًا عن نون الإعراب لزمته النّون مطلقًا، نحو: صدّني وأعطاني، ويصدّني، ويُعطيني، وإنّما لزمته صونًا للفعل من الكسر الّذي لا يوجد في الفعل» شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٦٧٨ وانظر الفاخر ٢/ ٨٧٨ والتصريح ١/ ٤٤٩.

(٤) إذا وجدت نون الإعراب فأنت مخيّرٌ بالإتيان بنون الوقاية وعدمه، وقيل: الإتيان بالنّون أولى، ويجوز إدغام النّونين معًا، ويجوز الإظهار، انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٦٧٨ واختلف النّحاة في النّون المحذوفة في مثل: (تأمروني) فقيل: المحذوف نون الإعراب. وقيل: نون الوقاية. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٦٧٨ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٧٩.

و(إنَّ) وأَخَوَاتُهَا[١٣و] إلاّ أَنَّ الأَفْصَحَ في (لَيْتَ): (لَيْتَني)، وفِي (لَعَلَّ): (لَعَلّي)[1]، قَالَ اللهُ تَعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ٧٣﴾ [النساء]، وقَالَ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾ [غافر].

وتَقُولُ في: (قَدْ)، و(قَطْ)، و(مِنْ)، و(عَنْ) : (قَدْني)، و(قَطْني)، و(مِنّي)، و(عَنّي)، وقَدْ جَاءَ شَاذًّا: (قَدِي)، (و(قَطِي)، و(مِنِي)، و(عَنِي)[2].

قَوْلُهُ: (ومِنْها نوعٌ رابِعٌ يَكُونُ مَجْرُورَ المَوْضِعِ، وهو كُلُّ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ باسْمٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ).

قَوْلُه: (**كُلُّ مُضْمَرٍ**) يَعُمُّ.

وقَوْلُه: (**مُتَّصِلٍ**) احْتِرَازٌ مِن المُنْفَصِلِ.

وقَوْلُه: (**باسْمٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ**) احْتِرَازٌ مِن الثّانِي والثّالِثِ .

قَوْلُه: (مِثْلُ: «عَمَلي لي»، «عَمَلُنا لَنا»، «عَمَلُكَ لَكَ»، «عَمَلُكِ لَكِ»، «عَمَلُكُما لَكُما»، «عَمَلُكُم لَكُم»، «عَمَلُكُنَّ لَكُنَّ»، «عَمَلُه لَه»، «عَمَلُها لَها»، «عَمَلُهُما لَهُما»، «عَمَلُهُم لَهُم»، «عَمَلُهُنَّ لَهُنَّ»).

وهي عَلَى ثَلاثِ مَرَاتِبَ:

---

(١) إسقاط النّون من (ليت) نادر وقيل: ضرورة، وقد أجازه الفرّاء، وإثبات النّون مع (لعلّ) نادر، ونصّ بعضهم على أنّه ضرورة. انظر توضيح المقاصد ١/ ٣٨٠-٣٨٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٦٧٩ وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٦ ومغني اللبيب ١/ ٤٥٠ والفاخر ٢/ ٨٧٨ وابن النّاظم ٤٣ والتصريح ١/ ٣٥٥-٣٥٦.

(٢) أمّا (قد) و(قطّ) فجاء إثبات النّون وإسقاطه، والإثبات أجود إذا كانا حرفين، والإسقاط أجود إذا كانا اسمين. انظر توضيح المقاصد ١/ ٣٨٦-٣٨٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٦٨٠ ومغني اللبيب ١/ ٤٥٠ وأمّا (من) و(عن) فالأجود إثبات النّون، وقد ورد إسقاطها. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٦٨١ وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٦ ومغني اللبيب ١/ ٤٥٠ وابن النّاظم ٤٤ والتصريح ١/ ٣٥٩.

المَرْتَبَة الأُولى للمُتكَلِّم، وهي اثْنَانِ: (عَمَلِي لِي)، (عَمَلُنَا لَنَا)، فـ(عَمَلِي لِي) للمُفْرَدِ مِن المُذَكّرِ والمُؤنَّثِ، و(عَمَلُنَا لَنَا) للمُثَنّى والمَجْمُوعِ مِنْهُما.

المَرْتَبَة الثّانِيَة للمُخاطَبِ، وهي خَمْسَةٌ: (عَمَلُكَ لَكَ)، (عَمَلُكِ لَكِ)، (عَمَلُكُما لَكُما)، (عَمَلُكُم لَكُم)، (عَمَلُكُنَّ لَكُنَّ)، وكُلُّهَا نُصُوصٌ إلاّ (عَمَلُكُما لَكُمَا) فَإِنَّه مَوْضُوعٌ للمُثَنّى مِن المُذَكّرِ والمُؤنّثِ.

المَرْتَبَة الثَالِثَة للغَائِبِ، وهي أَيْضًا خَمْسَةٌ: (عَمَلُه لَه)، (عَمَلُها لَها)، (عَمَلُهُما لَهُما)، (عَمَلُهُم لَهُم)، (عَمَلُهُنَّ لَهُنَّ) وكُلُّهَا نُصُوصٌ إلاّ (عَمَلُهُما لَهُما) فَإِنَّهُ مَوضُوعٌ[1] للمُثَنّى مِن المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ.

وكِلْتَا المَرْتَبَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مُخْتَصَّةٌ بِأُولي العِلْمِ بِخِلافِ الثّالِثَةِ، فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لأُولي العِلْمِ وغَيْرِهِمْ إلاّ (عَمَلُهُمْ لَهُم) فَإِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِأُولي العِلْمِ.

وإِنَّمَا كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ[2] لِيُرِيَكَ كَيْفِيَّةَ اتِّصَالِهِ بالاسْمِ والحَرْفِ، فالاسْمُ نَحْوُ: (عَمَلٌ)، والحَرْفُ نَحْوُ اللاّمِ.

واعْلَمْ أَنَّ لِهذه اللاّمِ حَالَتَيْنِ:

إحْداهُما: الفَتْحُ، وهو مَع جَمِيْعِ الضَّمَائِرِ مَا خَلا يَاءَ المُتَكَلِّمِ، وهو الأَصْلُ، فلا يُعَلَّلُ.

والثّانِيَةُ: الكَسْرُ، وهو مَع الياءِ، والاسْمُ الظّاهِرُ نَحْوُ: (لِي)، و(لِزَيْدٍ)، أَمّا الياءُ فلأَنَّها تُطَالِبُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَها كَسْرَةٌ، وأَمّا الظّاهِرُ فلأَنَّهم قَصَدُوا أَنْ يُشَاكِلَ لَفْظُها عَمَلَها، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (ومِنْها نَوْعٌ خَامِسٌ يَكُونُ مَنْصُوبًا في التّقْدِيرِ، مُنْفَصِلاً، وهو[١٣ظ] ضَمِيْرُ كُلِّ مَفْعُولٍ، تَقَدَّمَ عَلَى فِعْلِهِ أَوْ تَأَخّرَ بَعْدَ اسْتِثْناءٍ، أَوْ كَانَ مَفْعُولاً ثَانِيًا، أَوْ ثَالِثًا، أَوْ

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (موضع).

(٢) في ق ول: (كرر التمثيل).

إِغْرَاءً لِمُخَاطَبٍ، فَتَنْتَصِبُ[1] الأَسْماءُ الظّاهِرَةُ بَعْدَه).

قَوْلُه: (ضَمِيرُ كُلِّ مَفْعُولٍ) يَدْخُلُ فِيْهِ الثّالِثُ، وقَوْلُه: (تَقَدَّمَ عَلَى فِعْلِهِ) إِلى آخِرِه يُخْرِجُه عَنْه.

ولَيْسَ التَّقْدِيْرُ هَاهُنا كَالتَّقْدِيْرِ في المُعْرَبِ، وإِنَّمَا المُرَادُ بِهِ الحُكْمُ عَلَى المَوْضِعِ[2] بالنَّصْبِ.

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: (ضَمِيرُ كُلِّ مَفْعُولٍ)، وهو يَكُونُ غَيْرَ مَفْعُوْلٍ أَيْضًا، نَحْوُ: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ[3] لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾ [سبأ].

قَوْلُه: (مِثالُ ذلِكَ كُلِّه: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ٥﴾ [الفاتحة]).

هذا مِثَالُهُ إِذا تَقَدَّمَ عَلَى فِعْلِه.

قَوْلُه: (وما نَعْبُدُ[4] إِلاّ إِيّاكَ).

هذا مِثَالُهُ إِذا تَأَخَّرَ بَعْدَ اسْتِثْنَاءٍ.

قَوْلُه: (وعَلَّمْتُه إِيّاه).

هذا مِثَالُه إذا وَقَعَ مَفْعُولاً ثَانِيًا، ولا يَطَّرِدُ لُزُومُ انْفِصَالِهِ بِدَلِيْلِ صِحَّةِ: (عَلَّمْتُكَهُ)[5].

---

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (فينصب).

(٢) في ل: (المواضع).

(٣) كذا في ق، وفي الاصل: (وإياكم).

(٤) في ق: (ما نعبد).

(٥) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٤٨: «وقد عدّ الشّيخ من المنفصل الثّاني من باب (علمت)، والثّالث من باب (أعلمت) وليس منه في الحقيقة؛ لأنّ الغرض ما ينفصل على جهة الوجوب، وهذا وإن انفصل فقد يجوز اتّصاله، كقولك: القائم ظننته زيدًا».

نَعَمْ، يَطَّرِدُ في نَحْوِ مَا مَثَّلَ[1].

قَوْلُه: (وأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا إيّاه).

هذا مِثَالُهُ إِذَا وَقَعَ مَفْعُولاً ثَالِثًا[2].

واعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الضَّمَائِرِ[3] كُلِّهَا أَنَ تَكُونَ مُتَّصِلَةً، وإِنَّمَا يَسُوغُ الانْفِصَالُ عِنْدَ تَعَذُّرِ الاتِّصَالِ، كَما في هذه المَوَاضِعِ، والَّتِي في النَّوْعِ الأَوَّلِ[4].

قَوْلُهُ: (وإِيّاكَ الطّرِيقَ).

هذا مِثَالُهُ إِذَا وَقَعَ إِغْرَاءً لِمُخَاطَبٍ عَلَى مَا ذَكَرَ.

ويَرِدُ عَلَيْهِ إِشْكَالاتٌ:

---

(١) يجوز إذا وقع مفعولاً ثانيًا أن يتّصل وأن ينفصل. فإن اختلف ضمير الغيبة في الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث فالانفصال هو الكثير، ويجوز الاتصال، فإن اختلف الضّميران في التكلّم والخطاب والغيبة ففي ذلك خلاف بين النّحاة: فسيبويه يوجب الاتّصال، وغيره يجيز الأمرين والفرّاء يوجب الانفصال. انظر المسألة في توضيح المقاصد ١/ ٣٧٥ والارتشاف ٢/ ٩٤٣-٩٣٥ وابن النّاظم ٤١ والمساعد ١/ ١٠٥وابن يعيش ٣/ ١٠٤-١٠٥.

(٢) يجوز في هذا الانفصال أيضًا وقد ذكرت سابقًا اعتراض الإمام يحيى على ذلك.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (الظمائر).

(٤) ذكر الإمام يحيى بن حمزة المواضع الّتي يجب فيها الانفصال في الحاصر لوحة ٤٨، قال: «مواقع الانفصال، وهي خمسة، وكلّها لا تكون إلّا إذا تعذّر الوصل:

أولها: أن يتقدّم الضّمير على عامله في نحو قولك: (إيّاكَ ضربت).

وثانيها: أن يقع الفصل بين الضّمير وعامله بالحرف في مثل قولك: (ماضربت إلا أنت).

وثالثها: أن يحذف عامله في نحو قولك: (إيّاك والشّرّ).

ورابعها: أن يكون العامل معنويًّا في قولك: (أنت القائم)، (وهم القائمون).

وخامسها: أن يكون الضّمير متّصلاً بحرف، وهو مرفوعٌ في قولك: (ما أنت قائمًا)، وما هم بقائمين)».

أَحَدُهَا: أَنَّ هذا تَحْذِيرٌ، وقَدْ سَمّاهُ إِغْراءً، وبَيْنَهُما فَرْقُ لا يُجْهَلُ[1].

الثّانِي: أَنَّهُ خَصَّصَهُ بِالمُخَاطَبِ، والتَّحْذِيرُ لا يُخَصَّصُ[2] بِهِ[3].

---

(١) يرى الإمام يحيى بن حمزة أنّ هذا غفلةٌ من ابن بابشاذ، قال في الحاصر لوحة ٥٢: «اعلم أنّ الشّيخ قد ذكر ها هنا أنّ (إيّا) يقع به الإغراء، وهذه منه غفلةٌ، وكلامه ها هنا مُشْتملٌ على الخطأ من وجوهٍ أربعة:

أوّلها: قوله: إنّ (إيّا) للإغراءِ، وإنّما وضعوها للتّحذير، وكلّ واحد من البابين مُخالفٌ للآخر، ومُناقِضٌ له، فالإغراءُ بالشّيءِ هو الحضّ على فِعله، والحثّ على ملابستِه، والتّحذير هو المباعدةُ عن الشّيء والكفُّ عنه، فلهذا تقول في الإغراء: (دونك زيدًا) أي: خُذه، وتقول في التّحذير: (والأسدَ) أي: بعّد عنه، فهما بابان متباعدان ليس بينهما مقاربة، ولا مداناة، فكيف يقول: إنّ (إيّا) للإغراء».

وأرى أنّ العذر في هذا لابن بابشاذ أنّ النّحاة اختلفوا في الاصطلاح على هذا الباب، فمنهم من أطلق مصطلح الإغراء وأراد البابين كالزّبيدي وابن عصفور في المقرّب، ومنهم من استعمل مصطلح التّحذير، وأراد البابين كالزّمخشري والشّلوبين وابن الحاجب. انظر الواضح للزّبيدي ١٢٥ والمقرّب ١٤٩ والمفصل ٧٣ والتّوطئة ٣١٤ والكافية ٩٩.

(٢) في ق ول: (يختص).

(٣) يرى ابن بابشاذ أنّ الإغراء بالغائب من الشّذوذ، ولم يصرّح بالإغراء بالمتكلّم، قال في شرحه ١٥١: «وإذا أردت الإغراء لم يكن بـ(إيّاك) وأخواتها مما فيه كاف الخطاب؛ لأنّه لا يُغرى بغائبٍ إلاّ شاذًّا»، وقد ذهب أكثر النّحاة إلى شذوذ تحذير الغائب، وهو رأي سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٩ وغيره، وقد جاء من ذلك الشّاذ ما رواه الخليل عن بعض العرب، وهو قولهم: (إذا بلغ الرّجل السّتين فإيّاه وإيّا الشّواب)، وقد قال ابن بابشاذ في هذه الرّواية في شرحه ١٥٣: «ولم يلتزم أصحاب سيبويه هذه الحكاية لقلّتها وشذوذها». وأجاز كثيرٌ من النّحاة تحذير الغائب شرط أن يكون معطوفًا على محذّر مضمر، ومن هؤلاء ابن مالك في التسهيل والرضي وأبوحيّان والسّليلي.

أمّا أن يكون المحذّر هو المتكلّم فذهب بعضهم إلى شذوذه، صرّح بذلك ابن عقيل في شرحه ٣/ ٣٠٠ وأجازه كثيرٌ من النّحاة منهم سيبويه والزّمخشري وابن الحاجب وابن مالك والرضي وأبو حيّان والسّليلي، ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه: «إيّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب» انظر الكتاب ١/ ٢٧٩ والمفصل ٧٤ والتسهيل ١٩٢ والإيضاح في شرح المفصل =

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مَثَّلَهُ بـ(إِيّاكَ الطَّرِيْقَ)، ولَيْسَ مِنْ كَلامِهِمْ؛ لأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ: (إِيّاكَ والطَّرِيْقَ)، أَوْ (مِن الطَّرِيْقِ)، أَوْ (عَن الطَّرِيْقِ)[1].

الرَّابِعُ: أَنَّهُ جَعَلَ (إِيّاكَ) نَاصِبًا لـ(الطَّرِيْقِ)، ولَيْسَ كَذلِكَ، وإِنَّمَا النّاصِبُ لَهُ النّاصِبُ لـ(إِيّاكَ)[2]، وسَيأْتِي في المَنْصُوبَاتِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

= ١/ ٢٧١ وشرح الرضي ١/ ٤٨٤ والارتشاف ٣/ ١٤٧٨ وشفاء العليل ٢/ ٨٣٧.

(١) يرى ابن هطيل والإمام يحيى في الحاصر لوحة ٥٣ أنّ هذا الاستعمال لم يأت عن العرب، فالسّماع قد جاء باستعمال الواو للعطف أو(من)، أو(عن)، وقد يجوز حذف الخافض، وقد ذكر منع هذا الاستعمال كثيرٌ من النّحاة، منهم سيبويه، قال في كتابه ١/ ٢٧٩: «واعلم أنّه لا يجوز أن تقول إيّاك زيداً كما أنّه لا يجوز أن تقول رأسَك الجِدارَ حتّى تقولَ من الجدار أو والجدارَ». ومن النّحاة من ذهب إلى جواز هذا التّركيب شرط أن يكون الثّاني منصوبًا بفعلٍ مضمر غير الّذي نصب الأوّل، وهو رأي سيبويه وابن مالك، وأبي حيّان، انظر الكتاب ١/ ٢٧٩ والتسهيل ١٩٢ والارتشاف ٣/ ١٤٨٠ ومنهم من أجاز هذا التّركيب في الشّعر انظر الكتاب ١/ ٢٧٩ والارتشاف ٣/ ١٤٧٩، وهو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويفهم من كلام العكبري جواز هذا التّركيب. انظر إعراب الحديث النّبوي ١٥٠، ومن النّحاة من أجاز ومنع، وهوابن يعيش الصّنعاني، قال في المحيط لوحة ٢/ ٨٦: «ومنهم من يجيز: (إيّاك الأسد)، و(إيّاك الشّرّ) ومنهم من لا يُجيزُه، وها هنا تفصيل: وهو أنّك إنْ أردت باللّفظ معنى الأمر والإغراء لم يجز أنْ تقول: (إيّاك الأسد)، و(إيّاك الشّرّ)، وإنّما لم يجز هذا لأنّ (إيّاك) يقدّر بـ(احذر)، و(احذر) لا يتعدّى بنفسه إلاّ إلى واحدٍ بلا خِلافٍ، وإنْ أردت باللّفظ غير معنى الإغراء والأمر جاز أن تقول: (إيّاك الأسد)، و(إيّاك الشّرّ)، ويكون الكلام ها هنا خبرًا، وهذا موجودٌ في لغة العرب».

(٢) يرى ابن بابشاذ أنّ (إيّاك) ناب عن الفعل فنصب، قال في شرحه ١٥١: «فإيّاك هاهنا إغراءٌ ناب عن الفعل فنصب الطّريق» وقد وقع ابن بابشاذ في التّناقض، حيث قال في حديثه عن أسماء الإشارة: «وقد تكون هي عاملة في الحال بخلاف المضمر» فيُفْهمُ من كلامه أنّ المضمر لا يعمل، وهو ما فهمه ابن هطيل، واعترض عليه في ذلك الموضع وقال: «وقَوْلُهُ: (بِخِلافِ المُضْمَرِ) حُجَّةٌ عَلَيْهِ في:(إِيّاكَ الطَّرِيْقَ)، وجَعْلِهِ (إِيّاكَ) نَاصِبًا للطَّرِيْقِ، واللهُ أَعْلَمُ».

واختلف النّحاة في العامل في التّحذير، ولا تتضمّن آراؤهم هذا الرّأي؛ ولذلك يغلب عندي أنّه لابن بابشاذ، أمّا آراؤهم في العامل فهي ثلاثة آراء: المشهور أنّ الكلام جملة =

قَوْلُهُ: (وجَميعُ ذلكَ اثْنا عَشْرَ على تَرْتيبِ ما تَقَدّمَ).

وهي عَلَى ثَلاثِ مَرَاتِبَ:

المَرْتَبَة الأُولى للمُتكَلِّمِ، وهي اثْنَانِ: (إِيّايَ)، و(إِيّانَا)، فـ(إِيّايَ) للمُفْرَدِ مِن المُذكّرِ والمُؤَنَّثِ، و(إِيّانَا) للمُثَنّى والمَجْمُوعِ مِنْهُما.

المَرْتَبَة الثّانِيَة للمُخَاطَبِ، وهي خَمْسَةٌ[١٤و]: (إِيّاكَ)، (إِيّاكِ)، (إِيّاكُما)، (إِيّاكُم)، (إِيّاكُنَّ)، وكُلُّهَا نُصُوصٌ إلاّ (إِيّاكُمَا) فَإِنَّه مَوْضُوعٌ[١] للمُثَنَّى مِن المُذكَّرِ والمُؤَنّثِ.

المَرْتَبَة الثَالِثَة للغَائِبِ، وهي أَيْضًا خَمْسَةٌ: (إِيّاهُ)، (إِيّاها)، (إِيّاهُما)، (إِيّاهُمْ)، (إِيّاهُنّ)، وكُلُّهَا نُصُوصٌ إِلاّ (إِيّاهُمَا) فَإِنَّه مَوْضُوعٌ[٢] للمُثَنّى مِن المُذَكَّرِ والمُؤَنّثِ.

وكِلْتَا المَرْتَبَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مُخْتَصَّةٌ بِأُولِي العِلْمِ بِخِلافِ الثّالِثَةِ، فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لأُولي العِلْمِ وغَيْرِهِمْ إِلاّ (إِيّاهُم) فَإِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِأُولي العِلْمِ.

قَوْلُهُ: (وفي «إِيّاكَ» وأَخَوَاتِها خِلافٌ بينَ العُلَماءِ[٣]، وأَصَحُّها أَنَّ «إِيّـا» اسْمٌ

= واحدة، والمحذّر منه معطوف على الضّمير المحذّر، فالنّاصب للمحذّر منه هو النّاصب للمحذّر، وهو رأي سيبويه وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك. ويرى بعضهم أنّ النّاصب للاثنين فعل واحد متعدٍّ إلى مفعولين. وهو رأي السّيرافي والعكبري والأندلسي وابن النّاظم. ويذهب سيبويه أنّ قوله: (إيّاك الشّرّ) جملتان، وأنّ النّاصب للأوّل غير النّاصب للثّاني. ونسب إلى ابن خروف وابن طاهر في غير هذا التّركيب. انظر الخلاف في هذه المسألة في الارتشاف ٣/ ١٤٧٨ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٣-١١٥٤ والهمع ٢/ ٢٣ وشرح الرضي ١/ ٤٧٩-٤٨٠ وإعراب الحديث النّبوي ١٥٠.

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (موضع).

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (موضع).

(٣) اختلف النحاة في (إيّاك)، ولهم في ذلك عشرة آراء، هي:

الأول: ذهب سيبويه إلى أنّ (إيا) هو الضمير، والكاف حرف خطاب لا محل له، قال: «اعلم أنّ علامة المضمرين المنصوبين إيا»، وقال في موضع آخر: «فجاز (أنت) هاهنا =

= للفاعل كما جاز (إيا) للمفعول؛ لأنّ (إيا) و(أنت) علامتا الإضمار». وهذا رأي البصريين في الإنصاف ٦٩٥، ونُسب إلى الأخفش، والفارسي، واختاره ابن جني، والزمخشري، وابن يعيش.

الثاني: الضمير هو الكاف و (إيا) عماد أو دعامة تعتمد عليها اللواحق، وهذا هو رأي الفراء وجمهور الكوفيين، وأخذ به بعض البصريين كابن كيسان، وتابعهم أبوحيان.

الثالث: ذهب الخليل إلى أنّ (إيا) اسم مضمر، ولواحقه ضمائر، وهو مضاف إليها، قال سيبويه: «وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إياك نفسِك لم أعنّفه، لأنّ هذه الكاف مجرورة، وحدثني من لا أتّهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الستين فإيّاه و إيّا الشواب». ونُسب هذا الرأي إلى الأخفش والمازني، والمبرد، واختاره ابن مالك.

الرابع: ذهب الزجاج إلى أنّ (إيّا) اسم ظاهر، والكاف ضمير أضيف إلى الاسم، قال في معاني القرآن: «وموضع (إيّاك) نصبٌ بوقوع الفعل عليه، وموضع الكاف في (إيّاك) خفض بإضافة (إيّا) إليها، و(إيّا) اسم للمضمر المنصوب، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات». وتابع الزجاج في هذا الرأي الفارسي في المسائل المنثورة.

الخامس: نسب صاحب الإنصاف للخليل أنه حكى أنّ (إيّاك) اسم مظهر ناب مناب المضمر.

السادس: نُسب لسيبويه أنّ (إيّا) ليس ضميراً لمخالفته المضمرات، وليس اسماً ظاهراً للزومه النصب، وإنما هو اسم مبهم كني به عن المنصوب، والصحيح في مذهب سيبويه أنه اسم مضمر والكاف حرف لا محل له، وقد تقدم. ونُسب هذا الرأي أيضاً لأبي الحسن الأخفش.

السابع: ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ (إيّاك) بكماله اسم مضمر، ونُسب هذا الرأي لابن كيسان.

الثامن: ذكر صاحب الإنصاف أنّ المبرد ذهب إلى أنّ (إيّاك) اسم مبهم أضيف للتخصيص، ونُسب هذا إلى ابن درستويه.

التاسع: ذهب بعضهم إلى أنّ (إيّاك) كلها اسم مظهر موضوع للنصب لا غير، وهو بمنزلة (سبحان) الذي هو اسم مظهر موضوع للنصب لا غير.

العاشر: ذكر المالقي أنّ من النحاة من ذهب إلى أنّ (إيّا) تأنيث (أي) التي في النداء.

انظر هذه الآراء في الكتاب ٢/ ٣٥٥،٣٥٩ والإنصاف ٦٩٥ أسرار العربية ٢٩٩ الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٤٠ والارتشاف ٢/ ٩٣٠ واللباب ١/ ٤٧٩ والهمع ١/ ٢٤٣ وشرح الرضي ٢/ ٤٢٥ والتصريح ١/ ٣٢٥-٣٢٦ وابن يعيش ٣/ ١٠٠ وشرح ألفية ابن معط ١/ ٦٧٣ وشرح المقدّمة المحسبة ١/ ١٥٢ وسر الصّناعة ١/ ٣١٢ والجنى الداني ٥٣٦ والمسائل

مُضْمَرٌ، والكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ، وقَدْ اسْتَوفَيْتُ ذلكَ في شَرْحِ الأُصُولِ).

هذا الَّذي اخْتَارَهُ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْه[1]، والأَخْفَشِ[2].

وعِنْدَ المُبَرِّدِ أَنَّ (إِيّا) اسْمٌ مُبْهَمٌ أُضِيْفَ إِلى مَا بَعْدَه كَمَا يُضَافُ (كُلٌّ) و(بَعْضٌ)[3].

وعِنْدَ الخَلِيْلِ أَنَّ (إِيّا) اسْمٌ مُضْمَرٌ، أُضِيْفَ إِلى الكَافِ إِضَافَتَهُ إِلى (الشَّوَابِّ) في قَوْلِهِمْ: «إِذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِيْنَ فَإِيّاهُ وإِيّا الشَّوَابِّ»[4].

وعِنْدَ الزَّجّاجِ[5] أَنَّ (إِيّا) اسْمٌ مُظْهَرٌ أُضِيْفَ إِلى الكَافِ كَغَيْرِه مِن المُظْهَرَاتِ[6].

وعِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ وابْنِ كَيْسَانَ[7] أَنَّ (إِيّا) دَعَامَةٌ، والضَّمِيْرُ مُجَرَّدُ الكَافِ[8].

= المنثورة مسألة ٤٩ ورصف المباني ٢١٧ والنّكت الحسان ٤٢ وشرح التسهيل ١/ ١٤٥ والصّفوة الصّفية ١/ ٦٢٤-٦٢٥ ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١/ ٤٨ والمفصل ١٦٦ والمساعد ١/ ١٠٢ ونتائج التّحصيل ٢/ ٥٩٠-٥٩٣ والفاخر ٨٧٠-٨٧١.

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٥٥، ٣٥٩.

(٢) انظر الارتشاف ٢/ ٩٣٠ والتسهيل ٢٦.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٤٠ وشرح ألفية ابن معط ١/ ٦٧٣ ونسب أيضًا إلى الخليل والأخفش والمازني. انظر ابن يعيش ٣/ ١٠٠ والارتشاف ٢/ ٩٣٠.

(٤) انظر كتاب سيبويه ١/ ٢٧٩.

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن السّري بن سهل الزّجّاج من أهل العلم والأدب والدّين، أخذ عن المبرّد وثعلب، بصريّ المذهب، له معاني القرآن والأمالي وغيرهما، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. انظر وفيات الأعيان ١/ ٤٩ وإنباه الرّواة ١/ ١٥٩ وبغية الوعاة ١/ ٤١٣ ونزهة الألباء ٢١٦.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١/ ٤٨.

(٧) ابن كيسان أبو الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان النحوي، أحد المشهورين بالعلم، أخذ عن المبرّد، وثعلب، له من المؤلّفات المهذّب في النحو وشرح الطّوال وغير ذلك، توفي سنة تسع وتسعين ومائتين. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٠٨ وإشارة التّعيين ٢٨٩ وإنباه الرّواة ٣/ ٥٧.

(٨) انظر الارتشاف ٢/ ٩٣٠ والإنصاف ٦٩٥.

ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إنَّ (إيّاكَ)[1] بِكَمَالِهِ اسْمٌ مُضْمَرٌ.

قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: والصَّحِيْحُ هو الأوّلُ[2]، وهو الّذي اعْتَمَدَه الزَّمَخْشَرِيُّ[3].

قَوْلُهُ: (فَهذه جُمْلَةُ المُضْمَراتِ، وهي نَيِّفٌ وسِتّونَ مُضْمَرًا).

أَمّا السِّتُّونَ فَوَاضِحٌ؛ لأَنَّهَا خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ، كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يَشْتَمِلُ عَلَى اثْنَي عَشَرَ، وإذا ضَرَبْتَ خَمْسَةً في اثْنَيْ عَشَرَ[4] كَانَتْ سِتِّيْنَ، وهذا باعْتِبَارِ صُوَرِها.

وأَمّا بِاعْتِبَارِ مَدْلُولاتِها فهي تِسْعُونَ، لأنَّ كُلَّ نَوْعٍ مِنْها لِثَمَانِيَةَ عَشَرَ مَدْلُولاً، وإذا ضَرَبْتَ خَمْسَةً في ثَمَانِيَةَ عَشرَ كَانَتْ تِسْعِيْنَ.

وأَمّا النَّيِّفُ فَهْوَ يَكُونُ في المَرْتَبَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مِن النَّوْعِ الثّانِي[5]، وذلِكَ عِنْدَ إلْحَاقِ زِيَادَةِ المُضَارَعَةِ بالفِعْلِ، نَحْوُ: (أَفْعَلُ)، و(نَفْعَلُ)، و(يَفْعَلُ) [١٤ظ] و(تَفْعَلِيْنَ)، و(تَفْعَلانِ)، و(تَفْعَلُونَ)، و(تَفْعَلْنَ). واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّها مَبْنِيّاتٌ).

وذلِكَ لأَنَّها أَشْبَهَتْ الحَرْفَ مِنْ حَيْثُ إنَّها تَفْتَقِرُ إلى قَرِيْنَةِ التَّكَلُّمِ والخِطَابِ في

---

(١) كذا في ق و ل، وفي الاصل: (إيّا).

(٢) قال في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٤٠: «والصحيح هو المذهب الأوّل، والدّليل عليه أنّها ألفاظٌ اتّصلت مبنيّة بما لفظه واحدٌ يُبيَّنُ بها من يرجع الضّمير إليه، فيجب أن تكون حروفًا كالتّاء في أنت».

(٣) انظر المفصل ١٦٦.

(٤) كذا في ق، وفي الأصل: (اثنا عشر).

(٥) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر ٥٣: «فأمّا هذا النّيّف فهو موجودٌ في صور أربع: وهو الفعل المضارع بحسب أحرفه الأربعة، وهي الهمزة والنّون والتّاء والياء، فالهمزة للتكلّم في مثل: (أنفع)، والنّون له أيضًا مع الجمع في مثل: (نحن نفعل)، والتّاء للمخاطب في نحو قولك: (أنت تنفع)، والياء للغائب في مثل: (هو ينفع) فهذه الأفعال الأربعة مشتملةٌ على ضمائر أربعة دالّة عليها، غير ما قد سلف ذكره من المضمرات، فهذا هو المراد في النّيّف الّذي ذكره» وانظر شرح المقدّمة المحسبة ١٥٥.

المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ، وإلى تَقدُّمِ الذِّكْرِ في الغَائِبِ[١].

قَوْلُهُ: (**وكُلّها مَعْمولاتٌ**).

وذلِكَ لأَنَّهَا تَقعُ[٢] فَاعِلَةً، أَوْ مَفْعُولَةً، أَوْ مُضَافًا إِلَيْها[٣]، ومَا وَقَعَ هذه المَوَاقعَ فَهُوَ مَعْمُولٌ[٤].

قَوْلُهُ: (**وكُلُّها مَعارِفُ**).

أَمّا المُتكَلِّمُ والمُخَاطَبُ فَوَاضِحٌ، وأَمّا الغَائِبُ فَلأَنَّه إنّما يَجِيءُ بَعْدَ أَنْ يَتَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرٌ عَلَى مَا سَبَقَ في أَوَّلِ البَابِ[٥].

قَوْلُهُ: (**وإنّمَا أُتِيَ بِجَمِيعِها للاخْتِصَارِ والإِيْجازِ**).

هذا كَمَا ذَكَرَ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (هُمْ) مَكَانَ أَلْفٍ، ظَاهِرٌ، وكذلِكَ البَاقِي[٦].

قَوْلُهُ:

(فَصْلُ
الأَسْماءِ الّتي لا ظَاهِرَةٌ ولا مُضْمَرَةٌ
وهو القِسْمُ الثّالِثُ منْ أَقْسامِ الأَسْماءِ)

(وَأَمّا الأَسْمَاءُ الّتي لا ظَاهِرَةٌ، ولا مَضْمَرَةٌ فهي أَسْماءُ الإِشارَةِ، وهيَ خَمْسَةٌ:

---

(١) انظر شرح المقدّمة المحسبة ١٥٧.

(٢) في ل: (تكون).

(٣) في ل: (فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها).

(٤) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٥٣: «وثالثها أنّها كلّها معمولات؛ لأنّها لا تنفكّ عن أن تكون مرفوعةً أو منصوبة، أو مجرورة، وكلّ واحدٍ منها لا بدَّ له من عاملٍ ومؤثّر».

(٥) علّل الإمام يحيى ذلك فقال: «وإنّما كانت كذلك لأنّها لم تُضمَر إلاّ وقد عُرِفَت، فصار الإضمار موجبًا لتعريفها» وانظر شرح المقدّمة المحسبة ١٥٩.

(٦) في ل: «البواقي».

«ذا»، و«تـا»، و«ذَانِ»، و«تـانِ»، و«أُولاءِ»).

فـ(ذا) لِلْمُفْرَدِ المُذَكَّرِ.

و(تـا)للمُفْرَدِ المُؤنَّثِ،وقَدْ يُقَالُ:(تِي)،و(ذِي)،و(تِهْ)،و(ذِهْ)،و(تِهِي)، و(ذَهِي)[1].

و(ذَانِ) بِتَخْفِيْفِ النُّونِ وتَشْدِيْدِها لِلمُثَنّى المُذَكَّرِ في حَالَةِ الرَّفْعِ، وتَقُولُ في النَّصْبِ والجَرِّ: (ذَيْنِ).

و(تـانِ) بِتَخْفِيْفِ النُّونِ وتَشْدِيْدِها أَيْضًا للمُثَنّى المُؤَنَّثِ في حَالَةِ[2] الرَّفْعِ، وتَقُولُ في النَّصْبِ والجَرِّ: (تَيْنِ).

و(أُولاءِ) بِالمَدِّ والقَصْرِ للجَمْعِ مِن المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ.

قَوْلُهُ: (فَهذِه مِنْ حَيْثُ وُصِفَتْ،وَوُصِفَ بِها، وصُغّرَتْ، أَشْبهَت الأَسْماءَ الظّاهِرَةَ).

وَصْفُهَا في نَحْوِ قَوْلِك: (مَرَرْتُ بِهذا الرَّجُلِ).

والوَصْفُ بِهَا في نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هذا).

وتَصْغِيْرُها في نَحْوِ قَوْلِكَ: (ذَيّا)، و(تَيّا)، وهو عَلَى خِلافِ القِيَاسِ؛ لأَنَّ قِيَاسَ المُصَغَّرِ أَنْ يُضَمَّ أَوَّلُه، ويفْتَحُ ثَانِيه، ويُلْحَقُ يَاءٌ ثَالِثَةً، كَـ(فُلَيْسٍ)، و(جُعَيْفِرٍ)، و(سُفَيْرِجٍ)، ومَا أَشْبَهَ ذلكَ.

قَوْلُهُ: (ومنْ حَيْثُ بُنِيَتْ، واخْتَلَفَتْ[3] صِيَغُها، ولَمْ يُفَارِقْها تَعْريفُ الإشَارَةِ، أَشْبَهَتْ الأَسْماءَ المُضْمَرَةَ).

---

(١) لغات المؤنّث في (تا) ستّ في الحاصر لوحة ٥٤ وشرح المقدّمة المحسبة ١٦٢ وعشرة في التصريح ١/٤٠٢ وانظر المفصل ١٨٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٥٨ والارتشاف ٢/٩٧٥ وتوضيح المقاصد ١/٤٠٦ والمساعد ١/١٨٢ واللباب ١/٤٨٦ وهمع الهوامع ١/٢٩٤ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/١٣١.

(٢) كذا في ق، وفي الأصل ول: (حال).

(٣) كذا في ق و ل، وفي الأصل: (واختلف).

بِنَاؤُهَا كَوْنُها[١٥و] لازِمَةً لِطَرِيْقَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ حَرَكَةٍ، أَوْ سُكُونٍ.
واخْتِلافُ صِيَغُها كَوْنُها لِمُفْرَدٍ[(١)]، ومُثَنّىً، ومَجْمُوعٍ، مُذَكَّرٍ، أَوْ مُؤَنَّثٍ.
وانْتِفَاءُ مُفَارَقَتِهَا لِتَعْرِيْفِ الإِشَارَةِ كَوْنُها لا تَتَنَكَّرُ بِحَالٍ.

قَوْلُهُ: (فَصارَتْ بَيْنَهما).

أَيْ: قِسْمًا ثَالِثًا.

قَوْلُهُ: (وقَدْ يَكُونُ مَع الإِشَارَةِ تَنْبيهٌ، مِثْلُ: «هذا»، و«هاتا»، وقَدْ يَكُونُ مَعَها خِطَابٌ، مِثْلُ: «ذاكَ»، و«تاكَ»، وقَدْ يَكُونُ مَعَها الأَمْرانِ جَميعًا، مِثْلُ: «هاذاكَ»، و«هاتاكَ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ، إلاّ أَنَّ الإِشَارَةَ والخِطَابَ إذا اجْتَمَعَا صَارَت الأَمْثِلَةُ خَمْسَةً وعِشْرِيْنَ؛ لأَنَّ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ خَمْسَةٌ، وحُرُوفُ الخِطَابِ خَمْسَةٌ، فَإِذَا ضَرَبْتَ خَمْسَةً في خَمْسَةٍ كَانَتْ خَمْسَةً وعِشْرِيْنَ، وهي:

(ذَاكَ)، (ذَاكِ)، (ذَاكُما)، (ذَاكُم)، (ذَاكُنَّ).
(تَاكَ)، (تَاكِ)، (تَاكُما)، (تَاكُم)، (تَاكُنّ).
(ذَانِكَ)، (ذَانِكِ)، (ذَانِكُما)، (ذَانِكُم)، (ذَانِكُنَّ).
(تَانِكَ)، (تَانِكِ)، (تَانِكُما)، (تَانِكُم)، (تَانِكُنَّ).
(أولئكَ)، (أُولئِكِ)، (أُولئِكُما)، (أُولئِكُم)، (أُولئِكُنّ).

وهذا باعْتِبَارِ صُوَرِها، وأَمّا باعْتِبَارِ مَدْلُولاتِهَا فهي سِتَّةٌ وثَلاثُونَ؛ لأَنَّ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ لِسِتَّةٍ، وحُرُوفُ الخِطَابِ لِسِتَّةٍ، وإذا ضَرَبْتَ سِتَّةً في سِتَّةٍ كَانَتْ سِتَّةً وثَلاثِيْنَ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّها مَبْنِيّاتٌ).

وذلِكَ لأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الحَرْفَ مِنْ حَيْثُ إِنَّها تَفْتَقِرُ إِلى قَرِيْنَةِ الإِشَارَةِ، كَمَا أَنَّ الحَرْفَ يَفْتَقِرُ إِلى مَا يَتَعَلّقُ بِهِ، أَوْ لأَنَّ مِنْها مَا[(٢)] وَضْعُهُ وَضْعُ الحَرْفِ، نَحْوُ: (ذا)،

(١) كذا في ق و ل، وفي الأصل: (للمفرد).
(٢) قوله: (ما) ساقط من الأصل، وكذا في ق ول.

فَإِنَّه مِثْلُ: (عَنْ).

قَوْلُهُ: (وكُلُّها مَعْمُولاتٌ).

وذلِكَ لأَنَّها تَقَعُ فاعِلَةً، ومَفْعُولَةً، ومُضَافًا إِلَيْها، ومَا وَقَعَ هذه المَوَاقِعَ[1] فَهُوَ مَعْمُولٌ.

قَوْلُهُ: (وقَدْ تَكُونُ هي عامِلَةً في الحَالِ، بِخِلافِ المُضْمَرِ، مِثْلُ: «هذا زَيْدٌ واقِفًا»، و«هذه هِنْدٌ واقِفَةً»).

وذلِكَ لِمَا فيها مِنْ مَعْنى (أُشِيْرُ)، و(أُنَبِّهُ)، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۝٧٢﴾ [هود]، وَقَال: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ۝٧٣﴾ [الأعراف]، وسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

وقَوْلُهُ: (**بِخِلافِ المُضْمَرِ**) حُجَّةٌ عَلَيْهِ في: (إِيَّاكَ الطَّرِيْقَ)، وجَعْلِهِ (إِيَّاكَ)[١٥ظ] نَاصِبًا للطَّرِيْقِ، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّها مَعارِفُ).

وذلِكَ لأَنَّهُ لا يُشَارُ بِهَا إِلاّ إِلى مُشَاهَدٍ أَوْ في حُكْمِهِ، قَرِيْبٍ نَحْوُ: (ذا)، أَو بَعِيْدٍ[2] نَحْوُ: (ذلكَ)، أَوْ مُتَوَسِّطٍ نَحْوُ: (ذاكَ)، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ المَعارِفِ خَمْسٌ: المُضْمَراتُ، والأَعْلامُ، وأَسْماءُ الإِشارَةِ، وما عُرِّفَ بالأَلِفِ واللاّمِ، وما أُضِيفَ إِلى واحِدٍ مِنْها).

حَقِيْقَةُ المَعْرِفَةِ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِه[3]، نَحْوُ: (زَيْدٍ)، والنَّكِرَةُ عَكْسُه[4]، نَحْوُ:

---

(١) كذا في ق ول وفي الأصل: (الموقع).

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وبعيد).

(٣) هذا حدّ الزّمخشري للمعرفة انظر المفصل ٢٤٥ وأخذ به ابن الحاجب في الكافية ١٦٥ قال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط١/ ٦٣١ في حدّ المعرفة: «هي الاسم الدّال على حقيقة واحدة بعينها» وفي أسرار العربية٢٩٨: «وحد المعرفة ما خص الواحد من جنسه» وعرّفه الخوارزمي في التخمير ٢/ ٣٧٩ بقوله: «المعرفة ما دلّ على معنىً دلالة يتضمّن الإشارة إليه».

(٤) عرّف ابن الحاجب النّكرة في الكافية ١٦٦ فقال: «ما دلّ على شيءٍ لا بعينه»، وأخذ به الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٥٧ وحدُّ الزجاجي للنكرة هو: كل اسم شائع في جنسه. =

(رَجُلٍ).

وأَقْسَامُ المَعْرِفَةِ خَمْسَةٌ كَمَا ذَكَرَ، وإِنْ كَانَ قَدْ يُزَادُ المُنَادَى مِنْ نَحْوِ: (يَا رَجُلُ)[1]، وغَيْرُه[2]:

أَوَّلُها: المُضْمَرَاتُ، وأَعْرَفُها المُتَكَلِّمُ، ثُمَّ المُخَاطَبُ، ثُمَّ الغَائِبُ.

والثَّانِي: الأَعْلامُ، وهو كَمَا ذَكَرَ ابنُ الحَاجِبِ: «مَا وُضِعَ لشَيءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ»[3].

= انظر الجمل في النحو ١٧٨ وحدّ الزمخشري هو: ما شاع في أمته. انظر المفصل ٢٤٥ وفي أسرار العربية ٢٩٨: «حد النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه» وفي الارتشاف ٢/ ٩٠٧: «والمعرفة الاسم الموضوع على أن يخصّ واحدًا من جنسه» وعرّفها الأزهري في التصريح ١/ ٢٩٧ بقوله: «عبارة عمّا شاع في جنس موجودٍ أو مقدّر» وتعريفها في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٨٦: «النكرة ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل أل» وفي الارتشاف ٢/ ٩٠٧: «النّكرة الاسم الموضوع على أنْ يَكُونَ شائعًا في جنسه».

(١) اختلف النحاة في تعريف المنادى، هل يكون معّرفاً بالعلمية أو بالقصد؟ ذهب بعضهم إلى أنه معّرف بالعلمية لأنـها هي الأصل، و ذهب أبو بكر السراج إلى أن تعريفه يكون بالقصد، وعدّه الخوارزمي من جملة المعارف. انظر الأصول في النحو ١/ ٣٣٠-٣٣١ وقال في التخمير ٢/ ٣٨٠: «ما زال النحويّون يقولون: المنادى معرفة نحو: يا رجل، ويا عالم، بدليل أنّك متى وصفته وصفته بالمعرفة؛ ولأنّهم فرّقوا بين: يا رجلاً وبين يا رجل، فقالوا: بأنّ الأوّل نكرة والثّاني معرفة، حتّى إذا آل إلى حصر المعارف أهملوه وطرحوه» وانظر المسألة في الارتشاف ٢/ ٩٠٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٦٣١ وهمع الهوامع ١/ ٢١٩ والتصريح ١/ ٣٠٥ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٥٩.

(٢) منهم من زاد ألفاظ التّوكيد غير المضافة. انظرشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٦٣١ وهمع الهوامع ١/ ١٠٦.

(٣) انظر الكافية ١٦٥ وتعريفه في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١١٨: «العلم هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقا» وانظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٢٢ وحدّه في المرتجل ٢٨٧: «كلُّ لفظٍ علّقته على مسمىً»، في الفاخر ٢/ ٧٦٥ هو: «كلّ اسم وُضع =

فَقَوْلُهُ: (مَا وُضِعَ لِشَيءٍ بِعَيْنِهِ) يَعُمُّ.

وقَوْلُهُ: (غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ) احْتِرَازٌ مِنْ سَائِرِ المَعَارِفِ.

وقَوْلُه: (بِوَضْعٍ وَاحِدٍ) لِيَدْخُلَ فِيْهِ العَلَمُ المُشْتَرَكُ، نَحْوُ: (زَيْدٍ).

ثُمَّ هُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ[1]: اسْمٍ كـ(زَيْدٍ)، وكُنْيَةٍ كـ(أَبِي بَكْرٍ)، ولَقَبٍ كـ(بَطَّةٍ).

وقَدْ يَكُونُ جُمْلَةً، نَحْوُ: (بَرَقَ نَحْرُه)، و(يَزِيْدُ) إِنْ أُخِذَ مِن: (المَالُ يَزِيْدُ) لا مِنْ: (يَزِيْدُ المَالُ)، وعَلَيْهِ:

[٢٧]نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيْدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيْدُ[2]

و(أَطْرِقَا) في قَوْلِ الهُذَلِيِّ:

= في أوّل أحواله لشيءٍ بعينه لا يقع على كلّ ما يشبهه»، وفي همع الهوامع ١/ ٢٨١: «العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره».

(١) قوله: (أضرب) ساقط من الأصل، وهو من ق.

(٢) البيت لرؤبة بن العجّاج في ملحقات ديوانه ١٧٢ والمقاصد النحويّة للعيني ١/ ٢١٧ والتصريح ١/ ٣٧٥.

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٢٦٦ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/ ٣١٣ والمفصل ٢٤ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٩٩ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٣ والتخمير ١/ ١٦٤ والإقليد ١/ ١٧٣ وشرح الرضي ١/ ١٦٧ ومجالس ثعلب ١/ ١٧٦ وتخليص الشّواهد ١١٥ وابن النّاظم ٤٩ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٦ وابن يعيش ١/ ٢٨ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٨ ومغني اللبيب ٨١٧ والمستوفي ١/ ١٥ برواية: (عمدًا علينا) وتعليق الفرائد ٢/ ١٤٦ ونتائج التّحصيل ٢/ ٦٧٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ١٠٧٩ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٩٥ والمحكم المحيط الأعظم ٦/ ٣٩٦ برواية: (بغيًا علينا) ولسان العرب (فدد) ٣/ ٣٢٩ وتهذيب اللغة ١٤/ ٥٣.

والفديد: التّصويت، قَالَ البغدادي مُعَلّقًا عَلى هذا الشّاهِدِ: «على أن يزيد علم محكي لكونه سمي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك: المال يزيد ولو كان من قولك: يزيد المال لوجب منعه من الصرف وكان هنا مجروراً بالفتحة» خزانة الأدب ١/ ٢٦٦ وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٧/ ٣١٣ والشّاهد في البيت في قوله: (يزيدُ) إذ هو علم منقولٌ من تركيب إسناديّ.

[٢٨]عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَا ... مِ إلاّ الثُّمَامُ وإلاّ العِصِيُّ(١)

والثّالِثُ: أَسْمَاءُ الإشَارَةِ، ويَجْرِي مَجْراها المَوْصُولاتُ، وسَيَأتِي الكَلامُ عَلَيْها إنْ شَاءَ اللهُ تَعالى.

والرّابِعُ: المُعَرّفُ بالألِفِ واللاّمِ، وهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ:

مَا تَعْرِيْفُهُ للجِنْسِ، نَحْوُ: (أَهْلَكَ النّاسَ الدِيْنَارُ والدِّرْهَمُ)، أَيْ: هذانِ الحَجَرَانِ المَعْرُوفَانِ.

ومَا تَعْرِيْفُهُ للعَهْدِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (مَا صَنَعَ الرَّجُلُ؟) لِرَجُلٍ مَعْهُودٍ بَيْنَكَ وبَيْنَ مُخَاطَبِكَ.

ومَا تَعْرِيْفُهُ للاسْتِغْرَاقِ، نَحْوُ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر]، ولِذلِكَ صَحَّ الاسْتِثْنَاءُ مِنْهُ.

قَالَ ابنُ الحَاجِبِ: «وقَدْ يَأْتِي لِوَاحِدٍ باعْتِبَارِ عَهْدِيَّتِهِ في الذِّهْنِ لِمُطَابَقَتِهِ إيَّاهُ، كَقَوْلِهِم: (ادْخُل السُّوقَ) ولَيْسَ بَيْنَكَ وبَيْنَهُ سُوقٌ وُجُودِيٌّ مَعْهُودٌ»(٢).

وقَدْ [١٦و] يُزَادُ عَلَى هذه(٣).

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/ ٦٥ وخزانة الأدب ٢/ ٢٧٩ والمقاصد النحويّة ١/ ٢٢٤ والمفصل ٢٥ وابن يعيش ١/ ٢٩ والتخمير ١/ ١٦٩ والإقليد ١/ ١٨٠ ونتائج التّحصيل ٢/ ٣٧٠ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٩٤ والمحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٢٧٦ ولسان العرب (طرق) ١٠/ ٢٢٤ ومعجم ما استعجم ١/ ١٦٧ وتاج العروس ٢٦/ ٧٧ وتهذيب اللغة ٩/ ١٥.
وهو بلا نسبة في شرح أبيات المفصل والمتوسّط ١٠٨ و(أطرقا) اسم مفازة، و(الثّمام) نبت.
والشّاهد فيه في قوله: (على أطْرِقا) فهو علمٌ منقول من فعل الأمر.

(٢) قال في الإيضاح ٢/ ٢٦٤: «أن يراد بها الحقيقة باعتبار قيامها بواحدٍ فيقال: (دخلت السوق في بلد كذا) وإن لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود، وإنّما هو على ما ذكرت».

(٣) بعده في الأصل حاشية ممزوجة بالمتن، وكذا في حاشية (ل)، قوله: (كَتَعْرِيفِ الحُضُورِ).
قال الإمام يحيى في الأزهار لوحة ٢/ ٧٤: «و أكثر النحاة على عدّ تعريف الحضور قسماً برأسه، ولا وجه له؛ لأنه غير متميّز عن تعريف الجنسية». وانظر تعريف الحضور في شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٧٢٨ وارتشاف الضرب ٢/ ٩٩٠ وشرح شذور الذهب =

والخَامِسُ: المُضَافُ إِلى أَحَدِ هذه الأَرْبَعَةِ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً، وإِنَّما قُلْنَا إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً؛ احْتِرَازًا[1] مِن اللّفْظِيَّةِ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ) وسَيَأْتِي.

وهذا القِسْمُ وإِنْ كَانَ تَعْرِيْفُهُ فِيْمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلامِهِ دُونَ مَا تَقَدَّمَ، فَهْو في نَفْسِه مُتَفَاضِلٌ، فَالمُضَافُ إِلى المُضْمَرِ أَعْرَفُ مِن المُضَافِ إِلى العَلَمِ، وكذلِكَ البَاقِي[2].

وإِذا عَرَفْتَ هذا، فَقَد اخْتَلَفُوا في الأَعْرَفِ مِنْ هذه الأَشْيَاءِ[3]، فالّذي عَلَيْهِ الجُمْهُورُ أَنَّ أَعْرَفَهَا المُضْمَرَاتُ، ثُمَّ الأَعْلامُ، إِلى آخِرِها.

= ١٨٠ ومغني اللبيب ٧٤٢ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١٨٠ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٢.

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (احتراز).

(٢) بعده في الأصل حاشيةٌ ممزوجةٌ بالمَتْن، قال: (وقِيْلَ: إِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَالمُضَافُ إِلى المُضْمَرِ أَعْرَفُ مِن العَلَمِ، وكَذلِك البَاقِي. وقِيْلَ: إِنَّهُ قِسْمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ. تَمّت).

(٣) اختلف النحاة في بيان أعرف المعارف وترتيبها، فالبصريون ذهبوا إلى أنّ المضمر هو أعرفها. ثم الأعلام ثم المبهمات ثم المعرف بالألف واللام ثم المضاف إلى أحدها. وذهب السيرافي إلى أنّ أعرفها هو العلم ثم المضمر. ويرى ابن السراج أنّ أعرفها هو اسم الإشارة وما في معناه من المبهمات. وذهب الكسائي و الفراء إلى أنّ المبهم أعرف من العلم. وذهب قوم إلى أنّ المعرف باللام أعرف من المضاف إلى المعرفة، ورأى قوم عكس هذا القوم. وذهب ابن مالك إلى أنّ أعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ثم اسم الإشارة والمنادى ثم الموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه. وذهب محمد بن حزم إلى أنها لا تتفاوت وكلها مستوية في التعريف. انظر الخلاف في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٨ وشرح المقدّمة المحسبة ١٧١ والحاصر لوحة ٥٨ وأسرار العربية ٣٠١-٣٠٢ والتسهيل ٢١ والارتشاف ٢/ ٩٠٨ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٠ واللباب ١/ ٤٩٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٦٣٢ وابن يعيش ٥/ ٨٧.

وعِنْدَ السِّيْرافِيِّ[١] أَنَّ أَعْرَفَها الأَعْلامُ، ثُمَّ المُضْمَرَاتُ، إلى آخِرِها[٢].

وعِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ أَنَّ أَعْرَفَها أَسْمَاءُ الإِشَّارَةِ، ثُمَّ المُضْمَرَاتُ، إلى آخِرِها[٣].

والصَّحِيْحُ هو الأَوَّلُ، وهو أَيْضًا مَذْهَبُ الكُوفِيِّيْنَ إلاّ أَنَّهُم يُقَدِّمُونَ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ عَلَى الأَعْلامِ.

واعْلَمْ أَنَّ النَّكِرَةَ بِاعْتِبَارِ العُمُومِ والخُصُوصِ أَيْضًا عَلَى مَرَاتِبَ[٤]؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: (شَيءٌ)، ثُمَّ (مَوْجُودٌ)، ثُمَّ (مُحْدَثٌ)، ثُمَّ (جُوْهَرٌ)، ثُمَّ (جِسْمٌ)، ثُمَّ (نَامٍ)، ثُمَّ (حَيَوانٌ)، ثُمَّ (إِنْسَانٌ)، ثُمَّ (رَجُلٌ)، ثُمّ (رَجُلٌ عَالِمٌ)، وعَلَى هذا إِلى مَا لا نِهَايَةَ لَهُ[٥].

قَوْلُهُ: (وفي الأَسْماءِ أَسْماءٌ مُشْكِلَةٌ، مِثْلُ أَسْماءِ الاسْتِفهامِ التِّسْعَةِ).

وإِنَّمَا كَانَتْ مُشْكِلَةً لأَنَّ كَثِيْرًا مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ لا يَدْخُلُها، أَوْ أَكْثَرُهَا، كالنِّدَاءِ، والأَلِفِ واللاّمِ، والإِضَافَةِ، وغَيْرِ ذلِكَ[٦].

---

(١) السّيرافي أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السّيرافي النحويّ، لا نظير له في علم العربية، قرأ على ابن مجاهد وابن السّرّاج، ومبرمان، كان زاهدًا نزيهًا عفيفًا، له من المصنّفات شرح كتاب سيبويه. توفي سنة ثمان وستّين وثلاثمائة. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٦٦ وإشارة التّعيين ٩٣ والبداية والنهاية ١١/ ٢٩٤ والبلغة ٨٦.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٠٨ والحاصر لوحة ٥٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١/ ٦٣٢ وابن يعيش ٥/ ٨٧.

(٣) انظر الأصول ٢/ ٣٢-٣٣ والارتشاف ٢/ ٩٠٨.

(٤) انظر هذه المراتب في الحاصر لوحة ٥٧ واللمع ٩٨ والارتشاف ٢/ ٩٠٧ والتصريح ١/ ٣٠١ واللباب ١/ ٤٧٢.

(٥) بعده في الأصل حاشيةٌ ممزوجةٌ بالمَتْن، قال: (وذلِكَ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هذه الأَلْفَاظِ لا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، وإِنْ كَانَ لِوَاحِدٍ، إِلاّ أَنَّه لا يَخْتَصُّ بِوَاحِدٍ دُونَ آخَرَ. تَمّت).

(٦) قال ابن بابشاذ في شرحه على المقدّمة ١٧٢: «وإنّما كانت مشكلة لما عرض فيها من البناء، وامتناعها من الألف واللاّم ومن التّنوين ومن الإضافة، وهذه خواصّ الأسماء وعلاماتها، فإذا لم توجد في اسمٍ صار مشكلاً» واستدلّ الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٥٩ على اسميّتها، =

قَوْلُهُ: (وهي: «مَنْ»، و«ما»، و«كَمْ»، و«كَيْفَ»، و«أَيُّ»، و«أَيْنَ»، و«أَنّى»، و«مَتى»، و«أَيّانَ»).

فَـ(مَنْ) سُؤَالٌ عَمّنْ يَعْلَمُ، نَحْوُ: (مَنْ أَبُوكَ؟).

و(مَا) سُؤَالٌ عَمّا لا يَعْلَمُ، نَحْوُ: (مَا طَعَامُكَ؟).

و(كَمْ) سُؤَالٌ عَن العَدَدِ، نَحْوُ: (كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ؟)، وتَكُونُ أَيْضًا[١٦ظ] خَبَرِيَّةً، نَحْوُ: (كَمْ دِرْهَمٍ عِنْدِي)، أَيْ: كَثِيرٌ مِن الدّرَاهِمِ عِنْدِي، ومُمَيِّزُها مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ، بِخِلافِ هذه فَإِنَّ مُمَيِّزَهَا مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ، ولا يَكُونُ مَجْمُوعًا خِلافًا[١] للكُوفِيّينَ[٢].

و(كَيْفَ) سُؤَالٌ عَن الحَالِ، نَحْوُ: (كَيْفَ أَنْتَ؟).

= فقال: «والّذي يدلّ على كونها أسماء وجوهٌ ثلاثة: أمّا أوّلاً فلأنّها دالّةٌ على معنىً في نفسها من غير اقتران بزمن مخصوص، وهذه هي حقيقة الاسم وفائدتُه، فيجب أن يُحكم عليها بأنّها أسماء. وأمّا ثانيًا فلأنّها تفسّر بالأسْماء، ألا ترى أنّك تقول: (من جَاءكَ؟) فتقول: (زيدٌ) أو (عمروٌ)، و(ما أكلت؟) فتقول: (خبزًا ولحمًا)، و(كم دراهمك؟) فتقول: (عشرون) أو (ثلاثون) فلمّا فُسّرت بالأسماء دلّ على أنها أسماء. وأمّا ثالثًا فإنّها تقع مفعولة، ويدخل عليها حروف الجرّ، أمّا وقوعها مفعولة ففي نحو قولك: (مَنْ أكرمت؟)، و(ما أكلت؟)، و(كم أخذت؟)، و(أين كنت؟) وغير ذلك، وأمّا دخول الحرف عليها ففي نحو قولك: (لِمَ قلت؟)، و(بِمَ أخذت؟)، و(على من نزلت؟)، و﴿فيم أنت من ذكراها﴾ [النازعات: ٤٣] كما قال تعالى».

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (خلاف).

(٢) تمييز (كم) الاستفهاميّة لا يكون إلاّ مفردًا عند البصريّين، ولا يجوز فيه الجمع، وأجاز الكوفيّون أن يكون جمعًا، وأجاز الأخفش من البصريّين أن يكون جمعًا إذا أريد السّؤال عن أصناف الجمع. انظر الخلاف في المساعد ٢/١٠٩ والارتشاف ٢/٧٧٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/١١١٧ وشرح التسهيل ٢/٤٢٠ وشرح الرضي ٣/١٥٥ والتصريح ٤/٥١٠.

و(أَيٌّ) سُؤَالٌ عَن البَعْضِ، نَحْوُ: (أَيُّ الرِّجَالِ عِنْدَكَ؟).

و(أَيْنَ) سُؤَالٌ عَن المَكَانِ، نَحْوُ: (أَيْنَ تَذْهَبُ؟).

و(أَنّى) سُؤَالٌ عَن الجِهَةِ، نَحْوُ: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ﴾ [آل عمران]؟

و(مَتَى) سُؤَالٌ عَن الزَّمَانِ، نَحْوُ: (مَتَى تَخْرُجُ؟).

و(أَيّانَ) مِثْلُهَا إِلاّ أَنَّها تَخْتَصُّ بِالأُمُورِ العَظِيْمَةِ، نَحْوُ: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات]؟، ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات]؟.

قَوْلُهُ: (كُلُّها أَسماءٌ؛ لأَنّها تكُونُ مَفْعُولَةً).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَنْ ضَرَبْتَ؟)، و(مَا أَكَلْتَ؟)، و(كَمْ أَخَذْتَ؟)، والمَفْعُولُ لا يَكُونُ إِلاّ اسْمًا.

قَوْلُهُ: (وتَدْخُلُ على أَكْثَرِها حُرُوفُ الجَرِّ).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (بِمَنْ مَرَرْتَ؟)، و(فِيْمَ أَنْتَ؟)، و(عَلَى كَمْ جِذْعًا بُنِيَ بَيْتُكَ؟)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ، وحُرُوفُ الجَرِّ لا تَدْخُلُ إِلاّ عَلَى الاسْمِ.

قَوْلُهُ: (ومَعانِيها تَتَفَسّرُ بِأَجْوِبَتِها).

وكَذلِكَ إِعْرَابُهَا، فَإِذَا قَالَ: (مَنْ أَبُوكَ؟)، قُلْتَ: (زَيْدٌ)، أَتَيْتَ بِـ(زَيْدٍ)؛ لأَنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ أُولِي العِلْمِ، ورَفَعْتَهُ؛ لأَنَّهُ تَفْسِيْرٌ لِـ(مَنْ)، وهي في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِدَاءِ، وكَذلِكَ الباقِي.

وفي هذا أَيْضًا دَلِيْلٌ عَلَى اسْمِيَّتِها؛ لأَنَّ مَا فُسِّرَ بالاسْمِ فَهُوَ اسْمٌ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّها مَبْنِيٌّ سِوى: «أَيٌّ»).

وذلِكَ لأَنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنى هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، وأَمَّا (أَيٌّ) فَلأَنَّها لَمّا لَزِمَتْ الإِضَافَةَ قَوِيَ فِيْهَا اعْتِبَارُ الأَصْلِ، فَأُعْرِبَتْ.

ومِنْ أَحْكَامِ هذه الأَسْمَاءِ أَنّها لا تَقَعُ إِلاَّ في صَدْرِ الكَلامِ، نَحْوُ: (مَنْ أَبُوكَ؟)،

ولا يَجُوزُ: (أَبُوكَ مَنْ؟) وكَذلِكَ البَوَاقِي.

ومِنْها أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْها لا بُدَّ لَهُ مِنْ جَوابٍ مَخْصُوصٍ.

ومِنْهَا أَنَّها وإِنْ كَانَتْ مَبْنِيَّةً فلا بُدَّ لَهَا مِنْ إِعْرَابٍ يُحْكَمُ بِهِ عَلَى مَحَلِّهَا كالمُضْمَرِ والمُبْهَمِ.

قَوْلُهُ: (ومِثْلُ الأَسْماءِ المَوْصُولَةِ التِّسْعَةِ).

وإِنَّما كَانَتْ مُشْكِلَةً لِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ في أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ(١).

قَوْلُه: (وهي: «الّذي»، و«الّتي»).

فـ(الّذي) للمُفْرَدِ المُذَكَّرِ، و(الّتي) للمُفْرَدِ المُؤَنَّثِ[١٧و]، وقَدْ يُقَالُ(٢): (الّذيِّ)، و(الّتيِّ)، و(الّذِ)، و(اللّتِ)، و(الّذْ)، و(اللّتْ).

قَوْلُه: (وتَثْنِيَتُهُما وجَمْعُهُما).

تَثْنِيَتُهُمَا (اللّذانِ)، و(اللّتَانِ) بِتَخْفِيْفِ النُّونِ، وتَشْدِيْدِها في حَالَةِ الرَّفْعِ، وتَقُولُ في النَّصْبِ والجَرِّ: (اللّذَيْنِ)، و(اللّتَيْنِ).

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٧٧: «وإنّما كانت مشكلة لبنائها وشَبَهِها بالحروف»، واستدلّ الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٦١ على اسميّتها بوجهين، قال: «أمّا أوّلاً فلأنّه دالٌّ على معنىً في نفسه من غير اقْتران بزمان، وهذه حقيقة الاسم ومعناه، وأمّا ثانيًا فلأنّ خصائص الاسم فيه وهو وقوعه فاعلاً، ومفعولاً، ومبتدأً، وصفةً، وموصوفًا، وهذه كلّها خصائص الاسم ولوازمه» وانظر اسميّة الاسْم الموصول في شرح المقدّمة المحسبة ١٧٧.

(٢) انظر لغات الاسم الموصول في الحاصر لوحة ٦١ وفي الارتشاف ٢/١٠٠٢-١٠٠٣ لم يحفظ تشديد الياء في (الّتي) ولم يذكرها النّحاة، وذكر الجزولي وابن مالك التّشديد فيهما انظر المقدمة الجزولية ٥٢-٥٣ والتسهيل ٣٣ وانظر اللّغات في توضيح المقاصد ٤١٩/١ وشرح الرضي ١٨/٣ والبيان في شرح اللمع ٥٨٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٣٤٩/١ والفوائد والقواعد ٧٠٦ وابن يعيش ١٤١/٣-١٤٢.

وجَمْعُ (الَّذي) : (الّذيْنَ) في جَمِيْعِ الأَحْوَالِ[١]، وجَمْعُ (الَّتِي) : (اللاّئي)[٢]، و(اللاّتِي)، و(اللّوَاتِي) بِإِثْبَاتِ الياءِ، وحَذْفِها فِيْهِنَّ[٣].

قَوْلُه: (و«مَنْ» و«مَا» بِمَعْناهُما).

أَيْ: بِمَعْنى (الَّذي) و(الَّتِي)، وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي مَنْ جَاءَكَ)، أَو(جَاءَتْكَ)، و(عَرَفْتُ مَا عَرَفْتَهُ)، أَو(عَرَفْتَها)، ولَفْظُهُمَا مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ، وكَذلِكَ (ذُو) و(أَيٌّ).

ويَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُنَّ في المُفْرَدِ والمُثَنّى والمَجْمُوعِ مِن المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، فَيُحْمَلُ عَلَى اللّفْظِ، وعَلَى المَعْنى فِيْهِنَّ[٤].

---

(١) قد يقال: (اللّذون) في حال الرّفع، قيل: هي لغة هذيل، وقيل: لغة طيء، وقيل في الجمع لغات أخرى. انظر الحاصر لوحة ٦٢ وابن يعيش ٣/ ١٤١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٥٠ وشرح الرضي ٣/ ١٩ وتوضيح المقاصد ١/ ٤٢٥ والارتشاف ٢/ ١٠٠٤والتصريح ١/ ٤٢٦.

(٢) قد يقال: (اللاّؤون). انظر الحاصر لوحة ٦٢ وابن يعيش ٣/ ١٤١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٥١ وشرح الرضي ٣/ ٢٠ وتوضيح المقاصد ١/ ٤٢٨ والارتشاف ٢/ ١٠٠٥.

(٣) انظر لغات التّثنية والجمع للاسم الموصول في الحاصر لوحة ٦١-٦٢ وابن يعيش ٣/ ١٤١ والفوائد والقواعد ٧٠٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٥٠-٣٥١ وشرح الرضي ٣/ ١٩ وتوضيح المقاصد ١/ ٤١٩-٤٢٠ والارتشاف ٢/ ١٠٠٣-١٠٠٤ والتصريح ١/ ٤٢٤-٤٢٦.

(٤) يجوز أيضًا الجمع بين الحملين، والأحسن أن يُبدَأ بالحمل على اللّفظ، ويجوز أن تبدأ بالحمل على المعنى ثمّ بالحمل على اللفظ باتّفاق. انظر الارتشاف ٢/ ١٠٦٦ وقال الرضي في شرح الكافية ٣/ ٥٦: «ومن وما في اللّفظ مفردان صالحان للمثنّى والمجموع والمؤنّث، فإن عني بهما أحد هذه الأشياء فمراعاة اللّفظ فيما يُعبّر به عنهما من الضّمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب، وإنّما كان كذلك لأن اللّفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى، إذ هو وُصْلةٌ إلى المعنى» وانظر البيان في شرح اللمع ٥٩٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٦٠.

قَوْلُه: (وأَيٌّ)[1].

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (لَقِيْتُ أَيُّهُم أَكْرَمُ).

قَوْلُه: (والألِفُ واللاّمُ بِمَعْناهُما).

أَيْ: بِمَعْنى (الَّذي) و(الَّتي)[2]، وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (جَاءَني الضّارِبُ) و(الضّارِبَةُ)، وكَذلِكَ التَّثْنِيَةُ والجَمْعُ في المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ.

قَوْلُه: (و«ذُو» في لُغَةِ طَيِّءٍ)[3].

وذلِكَ في نَحْوِ[4] قَوْلِهِ:

[٢٩]لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ ... لأَنْتَحِيَنَّ للعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُه[5]

---

(١) أنكر ثعلب أن تكون (أيّ) من الموصولات، فهي لا تكون عنده إلا استفهامًا وشرطًا. انظر الارتشاف ٢/١٠١١ ومغني اللبيب ١/١٠٩ والتصريح ١/٤٣٥ وهمع الهوامع ١/٣٣١.

(٢) اختلف النّحاة في الألف واللّام بمعنى الّذي والّتي وهي اللّام الدّاخلة على اسمي الفاعل والمفعول، فذهب الأخفش والمازني إلى أنّها حرف للتّعريف، واختلفا في كونها للتّعريف أو موصول، وذهب ابن السّرّاج والرّماني وهو رأي الجمهور إلى القول باسميّتها، وذهب الزّمخشري إلى أنّها منقوصة من (الّذي). انظر المسألة في شرح الرضي ٣/١١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/٣٥٤ وتوضيح المقاصد ١/٤٣٤ والارتشاف ٢/١٠١٣ والارتشاف ١/٤٤١ وابن يعيش ٣/١٤٤ وتعليق الفرائد ٢/٢١٢-٢١٤.

(٣) المشهور في لغة طيء بناؤها، وقد جاء من ذلك قول الشّاعر:

فإنّ الماءَ ماءُ أبي وجَدّي ... وبئري ذو حفرت وذو طويت

وبعض الطّائيّين يعربها، فيقول: (جاءني ذو يقوم)، و(رأيت ذا يقوم)، و(مررت بذي يقوم). والمشهور في (ذو) إفرادها وروي عن بعضهم جواز التّثنية والجمع. انظر توضيح المقاصد ١/٤٣٦-٤٣٧ وتعليق الفرائد ٢/٢٠٤-٢٠٦ والتصريح ٢/٤٤٣ والارتشاف ٢/١٠٠٧وشرح الرضي ٣/٢٣.

(٤) قوله: (نحو) من ق، وليس في الأصل.

(٥) البيت لعارق الطّائي واسمه قيس بن جروة الطائي في ديوان الحماسة ٢/٣٥٠ والإغفال ١/٢٨٥وخزانة الأدب ٧/٤١٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٥٠ والمزهر في علوم اللغة =

قَوْلُه: (و«ذا» إذا كَانَ مَعَها «ما»)[1].

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَاذا صَنَعْتَ؟)، أَيْ: أَيُّ شَيءٍ الّذي صَنَعْتَهُ، وجَوَابُهُ: (حَسَنٌ) بِالرَّفْعِ[2]، قَالَ لَبِيْدُ[3]:

[٣٠]أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ مَاذا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ[4]

= والأدب ٢/ ٣٧٤ والمفصل ١٨٢ وابن يعيش ٣/ ١٤٨ والتخمير ٢/ ١٩٤ والإقليد ٢/ ٨٦٢ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٦ ولسان العرب (عرق)١٠/ ٢٥٠ وتاج العروس (عرق) ٢٦/ ١٤٩وقيل: هو لعمرو بن ملقط. انظر النّوادر ٢٦٦.

وهو بلا نسبة في الحاصر لوحة ٦٢ ولباب الإعراب ١٨٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٥٢ وشرح شواهد المفصل والمتوسّط ٣٤١ والارتشاف ٤/ ١٧٨٦ وأمالي ابن الشّجري ٣/ ٥٢ والشّاهد فيه أنّ (ذو) بمعنى الّذي في لغة طيء.

(١) ويجوز ذلك في (مَن) عند البصريّين، ومنعه ثعلب، قال في مجالسه٢/ ٥٩٤: «وإنما تجعل(ما) مع (ذا) حرفاً واحداً ولا تجعل(من) معها» والعكبري أيضًا في التبيان ١/ ١٩٣-١٩٤وقد جاءت في الشّعر وغيره، ومن ذلك قول الشّاعر:

ألا إنّ قلبي لدى الظّاعِنينَ حزين فمن ذا يعزّي الحزينا

وانظر الخلاف في توضيح المقاصد ١/ ٤٣٨ والتصريح ١/ ٤٥٠.

(٢) قوله: (بالرفع) ليس في ق.

(٣) لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن صعصعة الكلابي الجعفري أبو عقيل الشاعر المشهور، كان فارسا شجاعا شاعرا سخيا قال الشعر في الجاهلية دهرا ثم اسلم، له صحبة، مات في خلافة عثمان، وله مائة وأربعون سنة. انظر الإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ٦٧٥ واللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٢٨٣ والاستيعاب ٣/ ١٣٣٥ والطبقات الكبرى ٦/ ٣٣ وشذرات الذهب ١/ ٥٢ والوافي بالوفيات ٢٤/ ٢٩٩.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ٢٥٤ وانظر الحماسة البصرية ٢/ ٤١٧ والمقاصد النحويّة ١/ ٢٦١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٢٦وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٢ وكتاب سيبويه ٢/ ٤١٧ والنّكت للأعلم ١/ ٦٨٩ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٤٤٤ والأصول في النحو ٢/ ٢٦٤ والبغداديّات ٣٧١ والحجّة للفارسي ٢/ ٣١٩ والجمل في النحو لابن شقير ١٨١ والمفصل ١٩٠ والتخمير ٢/ ٢٢٣ والإقليد ٢/ ٩٠٥ والبديع في علم العربية ٢/ ٢٤١ وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٣ ومغني اللبيب ١/ ٣٩٥ والتصريح ١/ ٤٥١ ولسان العرب (نحب) ١/ ٧٥١ =

ويَجُوزُ النَّصْبُ[1].

وعِنْدَ الكُوفِيّيْنَ أَنَّه لا يُشْتَرَطُ مَجِيءُ (مَا)، وأَنْشَدُوا:

[٣١]عَـدَس مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكِ إمَـارَةٌ نَجَـوْتِ وهـذا تَحْمِلِيْـنَ طَلِيْـقُ[2]

= وتاج العروس (نحب) ٤/ ٢٤٣.

وهو بلا نسبة في تفسير الطبري ٢/ ٣٤٣ وتفسير القرطبي ١٤/ ١٥٨ وتفسير البحر المحيط ٢/ ١٥٠ وابن يعيش ٣/ ١٤٩والجمل في النحو لابن شقير ١٨١واللامات ٦٤ وشرح الرضي ٣/ ٦٥ والفاخر ٢/ ٧٨٠ وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣١٢ وابن النّاظم ٦٢ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٥٤ والكافي في الإفصاح ٢/ ٣٤٠.

والشّاهد في البيت في استعمال (ذا) في (ماذا) بمعنى الّذي وما بعده صلته.

(١) في قوله: (ماذا صنعت؟) وجهان: الأوّل أن تكون (ذا) موصولة، فتكون (ما) مبتدأً و(ذا) وصلِتُه خبر (ما)، والعائد محذوف، والوجه الآخر أن تكون (ماذا)اسمًا واحدًا من أسماء الاسْتفهام، ويكون (ماذا) مفعولاً مقدّمًا للفعل (صنعت). انظر هذا التّوجيه في توضيح المقاصد ١/ ٤٣٩-٤٤٠ والكافية ١٥٥ وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٢ وشرح الرضي ٣/ ٦٤-٦٦ والفاخر ٢/ ٧٨٠ والمفصل ١٩٠ وابن النّاظم ٦٢.

(٢) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه ١٧٠ والحماسة البصرية ١/ ١٧٣ وأدب الكاتب ٣٢١ والمقاصد النحويّة ١/ ٢٦٢ وخزانة الأدب ٤/ ٣٠٨ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧١٧ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٤٤٣ والتصريح ١/ ٤٥٢ والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/ ١٧٤،١/ ٤٤٦ وتفسير الطبري ١٦/ ١٥٣ ولسان العرب (عدس) ٦/ ١٣٣ وتاج العروس (عدس) ١٦/ ٢٣٧.

وهو بلا نسبة في تفسير القرطبي ١/ ٤٢٧ والحجّة للفارسي ٢/ ٣٢٠ ومعاني القرآن للنّحّاس ٤/ ٣٨٦ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٢٤٣وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٧ واللباب ٢/ ١٢٠ والمفصل ١٩٠ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٥٢ والتخمير ٢/ ٢٢٢ والإقليد ٢/ ٩٠٤ والجمل في النحو لابن شقير ١٨٠وشرح شذور الذهب لابن هشام ١٩٠ وشرح قطر الندى ١٠٦ ومغني اللبيب ١/ ٦٠٢ وشرح الرضي ٣/ ٢٣ والارتشاف ٢/ ١٠١١ وائتلاف النّصرة ٨١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٥٣ وابن يعيش ٢/ ١٦ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦١٠ والفواكه الجنيّة ١١١ والكافي في الإفصاح ٢/ ٤٩٨ وتعليق الفرائد ٢/ ٢٠٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٦٩٥ والفاخر ٢/ ٧٨٠ والمساعد ٢/ ٦٥٩ =

أَيْ: والَّذي تَحْمِلِيْنَهُ طَلِيْقٌ، وهذا شَاذٌّ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ[١].

وفي (مَاذا صَنَعْتَ؟) وَجْهٌ آخَرُ، وهو أَنْ يَكُونَ (مَاذا) بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيَّ شَيءٍ صَنَعْتَ؟، وَجَوَابُهُ: (حَسَنًا)[٢] بالنَّصْبِ، ويَجُوزُ الرَّفْعُ.

قَوْلُه: (و«**الأُلى**» **بِمَعْنى** «**الّذينَ**»).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِهِ:

[٣٢]أَلَيْسُوا بِالأُلى قَسَطُوا[٣] وجَارُوا   عَلَى النُّعْمَانِ وابْتَدَرُوا السِّطَاعا[٤]

= وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ١/ ٢٢٧ وابن النّاظم ٦١ ونتائج التّحصيل ٢/ ٧٣٥ وإرشاد السّالك ١/ ٤١٣ وهمع الهوامع ١/ ٣٢٧.

وعدس: اسم صوت لزجر البغل، وعبّاد هو عبّاد بن زياد، وقوله: (نجوت) أي: صرت في مأمنٍ من غضب عبّاد، ويخاطب الشّاعر في البيت بغلته أو فرسه، والشّاهد في البيت استعمال (ذا) موصولة دون أن يتقدّمها (ما) أو (مَن).

(١) لا يشترط الكوفيّون مجيء (ما) أو(مَن) الاستفهاميتين قبل (ذا) الموصولة انظر الخلاف في شرح شذور الذهب لابن هشام ١٩٠ وشرح قطر الندى ١٠٦ وائتلاف النّصرة ٨١وهمع الهوامع ١/ ٣٢٧ وشرح الرضي ٣/ ٢٣ والتصريح ١/ ٤٥٢ والتخمير ٢/ ٢٢٢ وتعليق الفرائد ٢/ ٢٠٣ والإقليد ٢/ ٩٠٤ وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ١/ ٢٢٧ وابن النّاظم ٦١.

(٢) في الأصل وق ول: (حسن) غلط.

(٣) كذا في ق، وفي الأصل: (قصدوا).

(٤) البيت للقطامي في ديوانه ٣٦ وأمالي ابن الشّجري ٣/ ٥٧ والأزهية ٣١٢ وشرح الفصيح للزمخشري ١/ ١٧٠ برواية: (ألسنا) ونظام الغريب للرّبعي ٨٦ ومقاييس اللغة ٣/ ٧٠ ومعجم البلدان ٣/ ٢١٩ برواية: (قسطوا جميعًا) وهو في تهذيب اللغة ٢/ ٤١ والمحكم والمحيط الأعظم ١/ ٤٦٥ ولسان العرب (سطع) ٨/ ١٥٥ وتاج العروس (سطع)٢١/ ١٩٥ برواية: (قسطوا قديما).

وهو بلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٩٨ والعين ١/ ٣٢٠ برواية: (قسطوا قديماً).

وقد ورد البيت في نسخ المخطوط برواية: (الصداعا) وهو تحريف. والشّاهد في البيت استعمال (الأُلى) بمعنى (الّذي).

[١٧ظ] قَوْلُه: (كُلُّ ذلكَ إذا كَانَ بِمَعْنى «الّذي» كَانَ مَوْصُولاً).

فِيْهِ إِشَارَةٌ إِلى أَنَّ هذه الأَسْمَاءَ تَكُونُ أَيْضًا غَيْرَ مَوْصُولَةٍ، وهو كَذلِكَ، فـ(مَنْ)، و(مَا)، و(أَيُّ) تَكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً كَمَا تَقَدَّمَ، وشَرْطِيَّةً عَلى مَا سَيَأْتِي، وغَيْرَ ذلِكَ، أَيْ: ومَوْصُوفَةً، في نَحْوِ قَوْلِهِ:

[٣٣]رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ[(١)]

وقَوْلِه:

[٣٤] رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِن الأَمْـ ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[(٢)]

---

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل في المفضليات ١٩٨ وخزانة الأدب ٦/ ١١٥ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٤٤٠ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/ ٣٣٤ وتفسير البحر المحيط ١/ ١٨٠ والأغاني ١٣/ ١١٢ وجمهرة الأمثال ٢/ ٣٨٠ وأساس البلاغة ٣٩٨ وهو للعدواني في المستوفي ١/ ٣٦١.

وهو بلا نسبة في الحاصر لوحة ٦٢ وترشيح العلل ٢٤٩ والمقتصد ١/ ٣٢٠ والمرتجل ٣٠٧ وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٨١ ونتائج التّحصيل ٢/ ٧٨٣ برواية: (ربّما) وشرح الرضي ٣/ ٥٤ وابن يعيش ٤/ ١١ والبيان في شرح اللمع ٦٦٨ والبديع في علم العربية ١/ ٥٠ والكشاف ٣/ ٤٨ وشرح شذور الذهب ١٧٠ ومغني اللبيب ١/ ٤٣٢ وهمع الهوامع ١/ ٣٥٣ وتاج العروس ٣٦/ ٢٠٤ والشّاهد في البيت استعمال (مَن) نكرة موصوفة.

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت فهو لأميّة بن أبي الصّلت في ديوانه ٣٦٠ والمقاصد النحويّة ١/ ٢٩٦ والنكت للأعلم ١/ ٤٩٨ والمساعد ١/ ١٦٣ والتخمير ٢/ ٢٠٤ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/ ٢١٢ وكتاب سيبويه ٢/ ١٠٩.

وقيل: قائله حنيف بن عمير اليشكري انظر الحماسة البصرية ٢/ ٧٨ والمقاصد النحويّة ١/ ٢٩٦، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/ ٢١٤.

وقيل هو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذّاب انظر الحماسة البصرية ٢/ ٧٨ والمقاصد النحويّة ١/ ٢٩٦.

وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٤٢ والإغفال ١/ ٣٤٩ والأصول في النحو ٢/ ١٦٩ والمستوفي ١/ ١١٨ والارتشاف ٤/ ١٧٤٨ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٥٥٤ وتوضيح المقاصد ١/ ٤٣١ والمرتجل ٣٠٧ وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٨٠ ونتائج التّحصيل ١/ ٣١١ =

وقَوْلِهِ:

[٣٥] أَيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً عَمْرُكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ[١]

وتكُونُ (مَا) تَامَّةً بِمَعْنَى (شَيءٍ)، نَحْوُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ ٢٧١﴾ [البقرة]، وصِفَةً في نَحْوِ: (اضْرِبْهُ ضَرْبًا مَا).

و(أَيُّ) صِفَةً في نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ).

والأَلِفُ واللاّمُ يَكُونُ حَرْفًا للتَّعْرِيْفِ كَما في نَحْوَ: (الرَّجُلِ)، وزَائِدَةً عِنْدَ بَعْضِهِمْ[٢].

و(ذُو) تَكُونُ اسْمًا تَامًّا بِمَعْنَى (صَاحِبٍ)، وقَدْ تَقَدَّمَ.

= والصّفوة الصّفية ١/ ٢٤٥ ولباب الإعراب ١٧٧وشرح الرضي ٣/ ٥١ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٦٤ والفوائد الضيائيّة ٢/ ١٠٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٥٨ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥١٢ والفوائد والقواعد ٤٦ والبيان في شرح اللمع ٦٨١ وشرح شذور الذهب ١٧١ والبغداديّات ٢٦٣ والحجّة للفارسي ٥/ ٣٦ والمسائل الشّيرازيّات ٢/ ٤٨٤ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٤٥ والبديع في علم العربية ١/ ٢٥١ وتعليق الفرائد ١/ ١١١ والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣/ ٣٤٩ والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٢٤٠بِرواية: (ربما تجزع) ومغني اللبيب ١/ ٣٩١ وهمع الهوامع ١/ ٤٠ وجمهرة اللغة ١/ ٤٦٣ ومقاييس اللغة ٤/ ٤٩٩.

الفرجة: التفصّي من الهم، والعقال: القيد. والشّاهد في البيت وُقوع (ما) نكرة موصوفة.

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحقات ديوانه ٤٩٥ والتخمير ١/ ٣١٢ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ١٠٨والأغاني ١/ ٢٣٢ وخزانة الأدب ٢/ ٢٦ وتاج العروس (سهل) ٢٩/ ٢٣٩ وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٢٩ والارتشاف ٤/ ١٧٩٥ وشرح الرضي ١/ ٣١٢ والمسائل الشّيرازيّات ١/ ٥٦ وتفسير القرطبي ١٠/ ٤١ وتفسير البحر المحيط ٥/ ٤٤٩ وتهذيب اللغة ٢/ ٢٣١ والشّاهد في البيت وقوع (أيّ) نكرة موصوفة.

(٢) انظر زيادة (ال) في مغني اللبيب ٧٤ وهمع الهوامع ١/ ٣١١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٧٢٧ وتوضيح المقاصد ١/ ٤٦٥ والصّفوة الصّفية ١/ ٦٨٦.

و(ذا) يَكُونُ اسْمَ إِشَارَةٍ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا.

قَوْلُه: (وكُلُّها مَبْنِيٌّ سِوى «أَيٍّ»).

وذلِكَ لأَنَّها أَشْبَهَت الحَرْفَ مِنْ حَيْثُ إِنَّها تَفْتَقِرُ إِلى صِلَةٍ وعَائِدٍ، كَمَا أَنَّ الحَرْفَ يَفْتَقِرُ إِلى غَيْرِه.

وأَمّا (أَيٌّ) فَلأَنَّها لَمّا لَزِمَت الإِضَافَةَ قَوِيَ فِيْها اعْتِبَارُ الأَصْلِ، فَأُعْرِبَتْ، إلاّ إذا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها، فَإِنَّ سِيْبَوَيْه يَبْنِيْها عَلَى الضَّمِّ[1]، وعَلَيْهِ:

[٣٦]إذا مَـــا أَتَيْـــتَ بَنِـــي مَـــالِـــكٍ   فَسَلِّـــمْ عَلَـــى أَيُّهِـــمْ أَفْضَـــلُ[2]

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٩٨-٤٠٠ ونقل ابن هشام عن الزّجّاج أنّه قال: «ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت» ونقل عن الجرمي قوله: «خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول لأضربن أيهم قائم بالضم» مغني اللبيب ١٠٨.

(٢) البيت لغسّان بن وعلة بن مرّة بن عبّاد في المقاصد النحويّة ١/٢٥٧ شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢/١٥٢ وهو لغسّان في التصريح ١/ ٤٣٥.

وهو لرجل من غسّان في خزانة الأدب ٦/ ٦٠.

وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧١٥ وشرح المقدّمة المحسبة ١٨٠ والمفصل ١٨٩ برواية: (بني عامر) وابن يعيش ٣/ ١٤٧ وشرح الرضي ٣/ ٢٦ والتخمير ٢/ ٢١٨ وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٥ وابن النّاظم ٦٥ والصّفوة الصّفية ١/ ٦٤٤ وتخليص الشّواهد ٢٨٥ والمساعد ١/ ١٤٨ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦٢ومغني اللبيب ١٠٨ وتعليق الفرائد ٢/ ٢٢٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٦٩٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٦١ وتوضيح المقاصد ١/ ٤٤٩ والفاخر ٢/ ٧٨١ ونتائج التّحصيل ٢/ ٧٣٨ وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٦٢ وهمع الهوامع ١/ ٣٢٩ ولسان العرب (أيا) ١٤/ ٥٩.

والشّاهد في البيت وقوع (أي) الموصولة مبنيّة على الضّمّ عند حذف صدر صلتها.

أَيْ: عَلَى الّذي هو أَفْضَلُ[١].

قَوْلُه: (وكُلُّها لا تَتِمُّ إلاّ بِصِلَةٍ وعَائِدٍ).

أَيْ: لا تَقَعُ فَاعِلَةً، ولا مَفْعُولَةً، ولا مُضَافًا إِلَيْها، ولا مَا أَشْبَهَ ذلِكَ إلاّ بِانْضِمَامِ صِلَةٍ إِلَيْها[٢] وعَائِدٍ.

فالصّلَةُ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ عَلَى مَا سَيَأْتِي، والعَائِدُ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ مِن الصِّلَةِ إلى المَوْصُولِ لِيَرْبِطَ بَيْنَهُما، كالهَاءِ في قَوْلِه: (جَاءَنِي الَّذي أَبُوهُ قَائِمٌ).

وإنّما وُصِلَ الأَلِفُ واللاّمُ باسْمِ الفَاعِلِ، أو المَفْعُولِ[٣]؛ لأَنَّهُم قَصَدُوا أَلاّ تَدْخُلَ إِلاّ عَلَى مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الأَلِفُ واللاّمُ، الّتي هي حَرْفٌ؛ لِمَا بَيْنَهُما مِن الشَّبَهِ لَفْظًا ومَعْنىً.

قَوْلُه: (وجُمْلَةُ صِلاتِها أَرْبَعَةُ [١٨و]أَشْياءٍ: مُبْتَدأ وخَبَرٌ، وفِعْلٌ وفاعِلٌ، وشَرْطٌ وجَزاءٌ، وظَرْفٌ وحَرْفٌ[٤]، واسْمُ الفَاعِلِ معْ الأَلِفِ واللاّمِ، وكَذلِكَ اسْمُ المَفْعُولِ).

فالمُبْتَدَأُ والخَبَرُ نَحْوُ: (جَاءَنِي الَّذي أَبُوهُ قَائِمٌ).

والفِعْلُ الفَاعِلُ نَحْوُ: (جَاءَنِي الّذي قَامَ أَبُوهُ).

---

(١) اختلفوا في إعراب (أي) وبنائها، فذهب الكوفيون إلى أن أيهم إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب نحو قولهم: لأضربن أيهم أفضل، وذهب سيبويه والبصريون إلى أنه مبني على الضم، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد أنه معرب نحو قولهم: لأضربن أيهم هو أفضل. انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٩-٧١٠ والتصريح ١/ ٤٣٨ ومغني اللبيب ١/ ١٠٧ وهمع الهوامع ١/ ٣٤٩ وتعليق الفرائد ٢/ ٢٣١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٦٩٨.

(٢) قوله: (إليها) من ق، وليس في الأصل.

(٣) كذا في ق، وفي الأصل ول: (والمفعول).

(٤) قوله: (وحرف) ساقطٌ من الأصل ول، وهو من ق.

والشَّرْطُ الجَزَاءُ نَحْوُ: (جَاءَنِي الّذي إِنْ تُعْطِهِ[1] يَشْكُرْكَ).

والظَّرْفُ نَحْوُ: (جَاءَنِي الَّذي عِنْدَكَ)؛ لأَنَّهُ في مَعْنى: الَّذي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ، بالاتِّفَاقِ[2].

والحَرْفُ نَحْوُ: (جَاءَنِي الَّذي في الدّارِ)؛ لأَنَّهُ في مَعْنى اسْتَقَرَّ أَيْضًا بالاتِّفَاقِ[3].

واسْمُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ نَحْوُ: (الضّارِبُ)، و(المَضْرُوبُ)، وقَدْ يُوصَلُ الأَلِفُ واللاّمُ بِصَرِيْحِ الجُمْلَةِ، ولكنْ في ضَرُورَةِ الشِّعْرِ[4]، نَحْوُ:

[٣٧]مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ   ولا الأَصِيْلِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ[5]

---

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (نعطيه).

(٢) قصد بالاتّفاق أنّ النّحاة اتّفقوا على تعلّق الظّرف والجارّ والمجرور بمحذوف، فهو جملة، واختلفوا في هذا المحذوف، أهو اسمٌ أم فعل؟ انظر الخلاف في ابن يعيش ١/ ٩٠ وتوضيح المقاصد ١/ ٤٧٩ والارتشاف ٣/ ١١٢١.

(٣) الكلام من قوله: (والحرف نحو) من ق، وساقطٌ من الأصل ول.

(٤) في هذه المسألة خلاف، فالجمهور يمنعون دخول (ال) على الجملة، ويخصّونه بالضّرورة كما ذكر ابن هطيل، وبعض الكوفيّين يجيزونه اختيارًا. انظر المسألة في التصريح ١/ ٤٦٤ والمساعد ١/ ١٥٠ وتعليق الفرائد ٢/ ٢١٧-١٩٢ ونتائج التّحصيل ٢/ ٧٤٥.

(٥) البيت نسب للفرزدق وليس في ديوانه وهو له في المقاصد النحويّة ١/ ٦٦ وخزانة الأدب ١/ ٥١ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢١ والمفضّل في شرح المفصل للسّخاوي ٣٨٠ والتصريح ١/ ٤٦٤ ولسان العرب ٦/ ٩ (أمس) وتاج العروس ٣٣/ ٤٥٩ وتهذيب اللغة ١٣/ ٨٠.

وهو بلا نسبة في الارتشاف ٥/ ٢٤٥١ والكافي في الإفصاح ٢/ ٨١ والبسيط لابن أبي الرّبيع ١/ ١٧٨ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٥ والفاخر ١/ ٢٦ والتّوطئة ١٧٢ وعمدة الحافظ ١/ ٩٩ وشرح الكافية الشافية ١/ ١٦٣وابن النّاظم ٦٣ والإقليد ١/ ١٦٤ والمساعد ١/ ١٥٠ وتوضيح المقاصد ١/ ٤٤٥ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١٥٧ وتعليق الفرائد ٢/ ٢١٧ وهمع الهوامع ١/ ٣٣٢ وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٠٣ وشرح المكودي ١/ ١٥٤ ونتائج التّحصيل ٢/ ٧٤٥ وإرشاد السّالك ١/ ١٥٠ والشّاهد في البيت دخول (ال) =

واعْلَمْ أَنَّ العَائِدَ لا يَخْلُو إِمّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مَجْرُورًا.

إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ إِلّا إذا كَانَ مُبْتَدَأً، وطَالَ الكَلامُ، نَحْوُ: (مَا أَنَا بالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا)[1]، وشَذَّ نَحْوُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿تَمَامًا[2] على الذي أحسنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤][3]، أَيْ: عَلَى الَّذِي هُو أَحْسَنُ.

وإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا جَازَ حَذْفُهُ إِلّا لِمَانِعٍ، نَحْوُ: (جَاءَنِي الَّذِي إِنَّهُ يَقُومُ)، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۝٣٥﴾ [يس]، وقُرِئَ: «ومَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ»[4].

وإِنْ كَانَ مَجْرُورًا فَلا يَخْلُو إِمّا أَنْ يَكُونَ جَرُّهُ بِالإِضَافَةِ، أَوْ بِالحَرْفِ:

إِنْ كَانَ بِالإِضَافَةِ فَإِمّا أَنْ تَكُونَ مَعْنَوِيَّةً أَوْ لَفْظِيَّةً، إِنْ كَانَتْ مَعْنَوِيَّةً لَمْ يَجُزْ، نَحْوُ:

= على الجملة الفعليّة.

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (سوى).

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (تامّا) غلط.

(٣) القراءة بضمّ النّون من (أحسن) قراءة شاذّة في المحتسب ١/ ٢٣٤ وهي فيه قراءة يحيى بن يعمر، ونسبت إليه وإلى ابن أبي إسحاق في تفسير القرطبي ٧/ ١٤٢ وتفسير البحر المحيط ٤/ ٢٥٦ وانظر القراءة في التفسير الكبير ١٤/ ٤ والكشاف ٢/ ٧٧ والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/ ٣٦٤ ومعاني القرآن للنّحاس ٢/ ٥٢٠ وإعراب القرآن للنّحاس ٤/ ١٧٢ والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٥٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٥٩، قال العكبري في التّبيان ١/ ٥٥٠: «ويقرأ بضم النون على أنه اسم والمبتدأ محذوف وهو العائد على الذي أي على الذي هو أحسن وهو ضعيف» وقال في إعراب القراءات الشّواذ ١/ ٥٢٣: «ونظيره ما حكاه الخليل: ما أنا بالّذي قائلٌ لك شيئًا، الّذي هو، وجاز الحذف لطول الكلام».

(٤) كذا في ق، وفي الأصل ول: (وما عملت).

القراءة بغير الهاء قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر، وباقي السّبعة قرأوا بالهاء. انظر القراءة في حجة القراءات ٥٩٨ ومعاني القراءات ٤٠٠ والحجّة للفارسي ٦/ ٤٠ وإعراب القراءات السّبع لابن خالويه ٢/ ٢٣١، قال ابن خالويه في إعرابه٢/ ٢٣١: «ومَنْ حذفه حذفه اختصارًا؛ لأنّه مفعول، وكلّ مفعولٍ يجوز حذفه اختصارًا كقوله: «ما ودّعك ربّك وما قلى» يريد: وما قلاك، ولا سيّما إذا كان في اسمٍ يحتاج إلى صلةٍ فتحذف الهاء لمّا طال الاسْمُ بالصّلة كقوله: «منهم من كلّم اللهُ» يريد: كلّمه الله».

(جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ)، وإِنْ كَانَتْ لَفْظِيَّةً جَازَ، نَحْوُ: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۝٧٢﴾ [طه].

وإِنْ كَانَ جرُّهُ بِالحَرْفِ فَإِمّا أَنْ يَتَكَرَّرَ ذلِكَ الحَرْفُ، أَيْ: يَكُونُ قَدْ دَخَلَ عَلَى المَوْصُولِ أَو لا، إِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ، نَحْوُ: (جَاءَنِي الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ)، وقَوْلُه:

[٣٨]عَسَى الأَيّامُ أَنْ يُرْجِعْنَ قَوْمًا كالَّذي كَانُوا[١]

أَيْ: كَالَّذي كَانُوا عَلَيْهِ، ضَعِيْفٌ.

وإِنْ تَكَرَّرَ جازَ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ۝٣٣﴾ [المؤمنون]، وقَوْلِهِ:

[٣٩]نُصَلِّي للّذي صَلَّتْ قُرَيْشٌ ونَعْبُدُهُ وإِنْ جَحَدَ العُمُومُ[٢]

قَوْلُه: (ومِثْلُ الظُّرُوفِ المَبْنِيَّةِ).

وإِنَّما قَالَ: (المَبْنِيَّةِ)[١٨ظ] احْتِرَازٌ مِن المُعْرَبَةِ، وسَيَأْتِي الكَلامُ عَلَيْها إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى، وإِنَّما كَانَتْ مُشْكِلَةً لِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ[٣].

---

(١) البيت للفند الزماني واسمه سهل بن شيبان في ديوان الحماسة ١/٦ والأغاني ٢٤/٨٣ وأمالي القالي ١/٢٦٣ وخزانة الأدب ٣/٣٩٩.

ونُسب إلى أبي الغول في لسان العرب (كون)١٣/٣٦٦ وتاج العروس ٣٦/٧٧.

وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٨٦٢ والإقليد ٢/٨٧٠.

والشّاهد في البيت حذف العائد في الصّلة إذا كان مجرورًا ولم يتكرّر.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١/٢٩٣ وشرح التسهيل ١/٢٣٠ وشرح قطر الندى ١١٠ والمقرّب لابن عصفور ٩٤ والفاخر ٢/٧٨٥ ونتائج التّحصيل ٢/٧٥٥ برواية: (ولو جحد).

(٣) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٨٢: «فإنّ هذه الظّروفَ أسماء مُشْكِلَةٌ أَيْضًا لِبنائِها مِنْ حَيْثُ أَشْبَهَت الحُرُوفَ، فـ(إذ) و(إذا) بُنِيا لاحْتِياجِهما إلى غَيْرِهما من الإضافَةِ إلى مَا بَعْدَهُما».

قَوْلُه: (وهي: «إِذْ»، و«إِذا»).

فَـ(إِذْ) لِمَا مَضَى مِن الزَّمَانِ، و(إِذا) لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنْهُ، ولا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما[١] مِنْ جُمْلَةٍ يُضَافُ إِلَيْها؛ ولِذلِكَ بُنِيا كَالمَوْصُوْلِ[٢].

فَـ(إِذْ) تُضَافُ إِلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ، نَحْوُ: (جِئتُ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، و(إِذْقَامَ زَيْدٌ)، و(إِذْ يَقُومُ زَيْدٌ)، و(إِذْ زَيْدٌ يَقُومُ)، وقَدْ اسْتَقْبَحُوا: (إِذْ زَيْدٌ قَامَ)؛ لأَنَّهُ إِنْ قُصِدَ الاسْمِيَّةُ فالوَجْهُ: (إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، وإِنْ قَصَدُوا الفِعْلِيَّةَ فالوَجْهُ: (إِذْ قَامَ زَيْدٌ)[٣].

و(إِذا) لا تُضَافُ إِلاّ إِلى الفِعْلِيَّةِ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنى الشَّرْطِ غَالِبًا[٤]، ولا يَصِحُّ إِلاّ في الأَفْعَالِ، نَحْوُ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ [النصر]، وشِبْهِهِ.

وأَمَّا نَحْوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق] فَتَقْدِيْرُه عِنْدَهُم: إِذا انْشَقَّت السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، ولكِنَّهُ حُذِفَ الفِعْلُ الأَوَّلُ لِوُقُوعِهِ مُفَسَّرًا بِالثّانِي.

وقَدْ تَكُونُ للمُفَاجَأَةِ فلا تُضَافُ إِلاّ إِلى الاسْمِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ۝٢٠١﴾

---

(١) قوله: (منهما) من ق ول، وليس في الأصل.

(٢) قال الإمام يحيى في علّة بنائهما في الحاصر لوحة ٦٤: «والعِلَّةُ في بِنائِهما أَمْرَانِ: أَمّا أَوّلاً فلأَنَّهُما مُضافان إلى مَا بَعْدَهُما من الجُملَةِ الفِعْلِيَّةِ، وهي غَيْرُ مُتَمَكِّنَةٍ فَوَجَبَ بِناؤُهما. وأمّا ثانِيًا فلأَنّهما مُفْتقرانِ في إِيْضاحِهما إلى وُقُوعِ الجُملِ بَعْدهما، فأَشْبَهَا بذلِك الحرف، فبنيا كبنائه».

(٣) قال في همع الهوامع ٢/ ١٧٤: «ويقبح في الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو: جئتك إذ زيد قام، ووجه قبحه أن إذ لما كانت لما مضى وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو: إذ زيد يقوم فإنه حسن» وانظر الأصول في النحو ٢/ ١٤٤ والمفصل ٢١٣ والحاصر لوحة ٦٤ وشرح الرضي ٣/ ٢٠١ والتخمير ٢/ ٢٧٥ وابن يعيش ٤/ ٩٧.

(٤) أَجاز الأخفش أن يكون الاسم الّذي يليها مبتدأ، وأن تضاف إلى الجملة الاسميّة، وجمهور النّحاة على إضافة (إذا) إلى الجملة الفعليّة. انظر الجنى الداني ٣٦٨ ومغني اللبيب ١٢٧ وهمع الهوامع ٢/ ١٨١ وقوّاه الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٦٤ ونُقل هذا القول عن الكوفيين. انظر ابن يعيش ٤/ ٩٧.

[الأعراف]، كَأَنَّهم قَصَدُوا الفَرْقَ.

قَوْلُه: (و«أَمْسِ»).

وهو اليَومُ الَّذي قَبْلَ يومِكَ[1]، فَإِنْ أَرَدْتَ أَمْسًا مِن الأُمُوسِ فهو مُعْرَبٌ.

وإِنَّمَا بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنى لامِ التَّعْرِيْفِ، وإِنَّما بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وإِنَّمَا خُصَّ بِالكَسْرَةِ عَلى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[2]، وهذه لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ[3].

---

(١) إذا استعملت (أمس) ظرفًا ففيها خلاف، الجمهور يرى أنّه مبنيٌّ على الكسر، والخَلِيلُ يَرى أَنَّ الكَسْرَةَ كَسْرَةُ إِعْرابٍ عَلى تَقْدِيرِ: لَقِيتُكَ بالأَمْسِ بِحَذْفِ البَاءِ وأل التَّعْرِيفِ، والكِسَائي يَرى أَنَّ (أَمْس) ليسَ مُعْرَباً ولا مَبْنِياً، وإِنَّما هو اسْمٌ مَحْكِيٌّ سُمِّيَ بِفِعْلِ الأَمْرِ مِنْ الأَمْسِ كَمَا لو سُمِّيَ بـ(أَصْبَحَ) مِنْ الإِصْبَاحِ، ويذهب الزّجّاجي في الجمل أنّه مبنيٌّ على الفَتْحِ. انظر المسألة في الجمل ٢٩٩ وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٣ وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠٠ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢١٨-١٢١٩ والتصريح ٤/ ٢٦٨ والمساعد ١/ ٥٢٠ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨١-١٤٨٢.

قال ابن بابشاذ في شرحه ١٨٣: «و(أمس) بني لتضمّنه معنى ألف ولام لتعريف العهد، لأنَّ المراد به الأمس المعهود الّذي يلي يومك، وبُني على حَرَكَةٍ لالتقاء السّاكنين، وهما الميم والسّين، وخصّ بالكسر على أصل التقاء السّاكنين؛ لأنّها حركة لا لبس فيها بالمعرب مع عدم الإضافة والألف واللّام» وانظر هذه العلل في ابن يعيش ٤/ ٩٧ وشرح الرضي ٣/ ٢٢٦ وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٠ والبيان في شرح اللمع ٣٧ وتعليق الفرائد ٥/ ١٩٥ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٥٩٥ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٩٠٩ ونقل عن الزّجّاج أن (أمس) بني لتضمّنه اسم الإشارة. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٢٣٣ ونقل عن ابن خروف أنّه لا علة لبنائه على الكسر إلاّ إرادة التّخفيف تشبيهًا بالأصوات. انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨٢.

(٢) الكلام من: (وإنما خصّ) مكرر في ق.

(٣) انظر لغة أهل الحجاز في المفصل ٢١٦ وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٠ وابن يعيش ٤/ ١٠٦ وشرح الرضي ٣/ ٢٢٦ وشرح شذور الذهب ١٢٧ والمساعد ١/ ٥١٩ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨١ والكافي في الإفصاح ١٩٠ وتعليق الفرائد ٥/ ١٩٥ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٩٠٩.

وأَمّا بَنُو تَمِيْمٍ فَإِنَّهُم يُعْرِبُونَهُ، ويَمْنَعُونَهُ الصَّرْفَ للعَدْلِ والتَّعْرِيْفِ[1]، وعَلَيْهِ:

[٤٠]لَقَـدْ رَأَيْـتُ عَجَبًـا مُـذْ أَمْسَـا   عَجَـائِـزًا مِثْـلَ السّعَـالـي خَمْسَـا[2]

---

(١) اختلف في النّقل عن بني تميم فقد ذَهَبَ ابنُ الباذِش وابنُ عصفور وابن مالك إلى أَنَّ بَني تَميمَ تُعْرِبُ (أَمْس)، وتَمْنَعُهُ مِنْ الصَّرْفِ للتَّعْرِيفِ والعَدْلِ عَنْ الألِفِ واللّامِ في حَالِ الرَّفْعِ خَاصَّةً،ويُبْنى عَلى الكَسْرِ في حَالِ النَّصْبِ والجَرِّ، تَقولُ: (ذَهَبَ أَمْسُ بمَا فيه) و(كَرِهْتُ أَمْس). وذَهَبَ الشلوبين إلى أَنَّ بَني تَميمِ يُعْرِبُونَه في الرَّفْعِ فَيقولون:(ذَهَبَ أَمْسُ) ويُنَوِّنُ في النَّصْبِ والجرِّ، فيقولون: (كَرِهْتُ أمْساً) و(مَرَرْتُ بأَمْسٍ)، وحَكَى الكِسَائي أَنَّ بَعْضِهُم يَمْنَعُه الصَّرْفَ رَفْعاً ونَصْباً وجَرّاً، وبَعْضُهُم يُنَوِّنُهُ تَنْوينَ الصَّرْفِ في الأَحْوَالِ الثلاثةِ إلا في النَّصْبِ عَلى الظَّرْفِ، وحَكَى الزَّجَّاجُ أَنَّ بَعْضَهُم يُنَوِّنُه، وهو مَبْنِيٌّ عَلى الكَسْرِ، ونُقل عن الزّجاجيّ بناؤه على الفَتْحِ، وذَكَرَ ابن مالك والفَارِقِيّ أَنَّ مِنْهم مَنْ يُعْرِبُه في الجَرِّ بالفَتْحَة. وخَصَّ ابنُ أبي الرَّبِيعِ مَنْعَهُ مِنْ الصَّرْفِ عِنْدَ تَمِيم إذا كَانَ مَرْفُوعاً أو مَخْفُوضاً بـ(مُذ) أو (مُنْذُ)،قالَ في الملخص ٦٢٠: «وكَذلكَ (أَمْس) عِنْدَ بَنِي تَميمِ إذا كَانَ مَرْفُوعاً أو مَخْفُوضاً بـ(مُذ) أو(مُنْذُ)، وجَعَلوه في حَالِ النَّصْبِ أو الخَفْضِ بِغَيْرِهِما مَبْنِياً عَلى الكَسْر» انظر لغة بني تميم في المفصل ٢١٦ وابن يعيش ٤/١٠٧ وشرح الرضي ٣/٢٢٧ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٣٢ وشرح شذور الذهب ١٢٧ وشرح قطر الندى ١٧-١٩ والملخص ٦٢٠ والجمل ٢٩٩ وتوضيح المقاصد ٣/١٢١٨-١٢١٩ والتصريح ٤/٢٦٨ والمساعد ١/٥٢٠ وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٨١ وإرشاد السّالك ٢/٧٥٥ والإفصاح للفارقي ٢٣٨ والكافي في الإفصاح ١٩١ وابن النّاظم ٤٦٨ وأمالي ابن الشّجري ٢/٥٩٥-٥٩٦ وتعليق الفرائد ٥/١٩٩ واللّمحة في شرح الملحة ٢/٩٠٩-٩١٠.

(٢) نُسبَ البيت للعجّاج وليس في ديوانه وانظر الجمل في النحو لابن شقير ٢٠٢ وخزانة الأدب ٧/١٥٨، وقد ورد في معظم المصادر برواية: (إني رأيت).

وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٣/٢٨٥ والنكت للأعلم ٨٦٠ والمقاصد النحويّة ٣/٣٢٥ والحماسة البصرية ٢/٣١٩ وأمالي ابن الشّجري ٢/٥٩٦ وتعليق الفرائد ٥/١٩٩ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٩٤ وتوضيح المقاصد ٣/١٢١٩ واللّمحة في شرح الملحة ٢/٩١٠ وأسرار العربية ٥٢ والمفصل ٢١٦ والجمل للزجّاجي ٢٩٩ وابن يعيش ٤/١٠٧ وشرح الرضي ٣/٢٢٧ والتصريح ٤/٢٦٨ والكافي في الإفصاح ٢/١٩١والبيان في شرح اللمع ٣٨ والمساعد ١/٥٢٠ وتفسير القرطبي ١١/٢٤٧ والإفصاح للفارقي ٢٣٧ وإعراب =

قَوْلُه: (و«الآنَ»)[1].

وهو الزَّمَانُ الَّذي يَقَعُ فِيهِ كَلامُ المُتَكَلِّمِ.

وإِنَّمَا بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنى لامِ التَّعْرِيْفِ غَيْرِ هذه الّتي فِيْهِ[2]، وإِنَّما بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ

= القرآن للنّحّاس ٣/ ٢٣٣ ولباب الإعراب ٢٠٩ وابن النّاظم ٤٦٨ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨١ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٢ وشرح شذور الذهب ١٢٨ وشرح قطر الندى ١٧ وإرشاد السّالك ٢/ ٧٥٥ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٤٥ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٠ ولسان العرب (أمس) ٦/ ٩.

قال ابن هشام معلّقًا على هذا الشّاهد ومبيّنًا الخلاف فيه بين النّحاة: «وزعم الزجاجي أن من العرب من يبني أمس على الفتح، وأنشد عليه قوله: مذ أمسا، وهو وهم والصواب ما قدمنا من أنه معرب غير منصرف، وزعم بعضهم أن أمسا في البيت فعل ماض وفاعله مستتر والتقدير: مذ أمسى المساء» شرح قطر الندى ١٩. وانظر رأي الزّجّاجي في الجمل ٢٩٩.

والسّعالي: جمع سعلاة وهي الغول. والشّاهد في البيت وقوع (أمس) معربةً ممنوعةً من الصّرف في لغة تميم.

(١) اختلفوا فيه، فأكثر النّحاة أنّه مبنيٌّ، وقيل: هو معربٌ، واستدلّوا بقول الشّاعر:

كأنّهما ملآنِ لم يتَغَيَّرا ... وقد مرّ للدّارين من بَعْدنا عمرُ

أراد: من الآنِ، وهو ما أخذ به الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٦٥. انظر الخلاف في المساعد ١/ ٥١٦ والحاصر لوحة ٦٥ والارتشاف ٣/ ١٤٢٣ وتعليق الفرائد ٥/ ١٨٨ وهمع الهوامع ٢/ ١٨٦.

(٢) اختلفوا في علّة بنائه: فمذهب أبي عليّ الفارسي وابن بابشاذ وغيرهما أنّه مبني لتضمّنه معنى ألفِ ولامٍ غير الموجودة؛ لأنّ الموجودة زائدة، ونُسِبَ إلى البصريّين، والمبرّد وابن السّرّاج أنّ علّة بنائِهِ لزوم اللامِ له في كلّ أحواله، فخالف وضع اللّام في الأسماءِ، فبُني لأجل ذلك، ونُسِبَ إلى الكوفيّين أنّه فعلٌ ماضٍ أدخل عليه اللّام، وحُكِيَ مع الفَتْحَةِ، ونُسِب إلى السّيرافي أنّ علّة بنائه مشابهته للحرف من حيث افْتقاره إلى اللّام لما لم ينفكّ عنه، فبني كبناء الحرف. وذهب بعضهم إلى أنّها خالفت أسماء الإشارة بتعريفها من غير جهة التّعريف فبنيت. وذهب الزجاج إلى أنّه بني لتضمنه معنى الإشارة لأن معناه هذا الوقت، ونُسِب هذا أيضًا إلى البصريّين. انظر الخلاف في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٠ وائتلاف النّصرة ٦٤ وشرح المقدّمة المحسبة ١٨٣-١٨٤ والحاصر لوحة ٦٥ والأصول في النحو ٢/ ١٣٧ =

لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وإِنَّما خُصَّ بِالفَتْحَةِ طَلَبًا للتَّخْفِيْفِ.

وفي الحَاصِرِ أَنَّه مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ[1]، وفيه نَظَرٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: (مُذ الآنَ) بالفَتْحِ.

قَوْلُه: (و«قَطُّ»).

وهو للزَّمَانِ المَاضِي عَلَى سَبِيْلِ الاسْتِغْرَاقِ، ولا يَكُونُ إلاّ مَع النَّفْيِ، نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ).

وقَدْ يُقَالُ: (قُطُّ) بِضَمِّ القَافِ، و(قَطُ) خَفَيْفَةُ الطّاءِ[2].

وإِنَّما بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنى لامِ[3] التَّعْرِيْفِ[4]، وإِنَّمَا بُنِيَ [١٩و] عَلَى حَرَكَةٍ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وإِنَّما خُصَّ بِالضَّمَّةِ مَخَالَفَةً لِحَرَكَةِ إِعْرَابِ الظُّرُوفِ[5].

= واللباب ٢/ ٨٩ وهمع الهوامع ٢/ ١٨٥ والارتشاف ٣/ ١٤٢٣ وشرح الرضي ٣/ ٢٢٩-٢٣٠ وابن يعيش ٤/ ١٠٣ والمساعد ١/ ٥١٦ والتخمير ٢/ ٢٨٤ وتعليق الفرائد ٥/ ١٨٨ والإقليد ٢/ ٩٧٩.

(١) قال في الحاصر لوحة ٦٥: «والمختار أنّه معربٌ، وأنّه منصوبٌ على الظّرفيّة، وإنّما وقع في أوّل أحواله معرّفًا باللام للإشارة إلى تعريف الحضور».

(٢) انظر لغات (قط) في في المساعد ١/ ٥١٨-٥١٩ وشرح الرضي ٣/ ٢٢٥ والتخمير ٢/ ٢٨٦-٢٨٧ والارتشاف ٣/ ١٤٢٦ وتعليق الفرائد ٥/ ١٩٣-١٩٤ وابن يعيش ٤/ ١٠٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٠٢ والحاصر لوحة ٦٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١١٥٢ والإقليد ٢/ ٩٨٢ والصّفوة الصّفية ٢/ ٣١١.

(٣) في ق: (معنى لام بيانه).

(٤) قيل: هو مبنيٌّ لتضمّنه معنى (في) و(من) الاستغراقيّة لزومًا. وقيل: بني لتضمّنه لام الاستغراق لزومًا لاستغراقه جميع الماضي. وقيل: بني لتضمّنه معنى المضاف إليه. وقيل: بني لتضمّنه لام التّعريف لمعهوده للزّمان الماضي. انظر المساعد ١/ ٥١٧ وشرح الرضي ٣/ ٢٢٥ والتخمير ٢/ ٢٨٦ وتعليق الفرائد ٥/ ١٩٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٠٢ والحاصر لوحة ٦٥ وشرح المقدّمة المحسبة ١٨٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١١٥٢ والإقليد ٢/ ٩٨٢.

(٥) في ق: (لحقيقة إعرابه)، وقوله: (الظروف) ساقط من ق.

ونَظِيْرُهُ في المُسْتَقْبَلِ (عَوْضُ)[1]، قَالَ الأَعْشى[2]:

[٤١]رَضِيْعَـيْ لَبَـانِ ثَـدْيِ أُمٍّ تَحَـالَفَـا بِـأَسْحَـمَ دَاجٍ عَـوْضُ لا نَتَفَـرّقُ[3]

قَوْلُه: (كُلُّها أَسْماءٌ؛ لأَنَّها مَفْعولٌ فيها).

أَيْ: والمَفْعُولُ فِيْهِ لا يَكُونُ إلاّ اسْمًا.

وَدَلِيْلٌ آخَرُ: وهو أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْها يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً في نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ، وهذه هي حَقِيْقَةُ الاسْمِ.

لا يُقَالُ: كَيْفَ، وقَدْ قُلْتُمْ: (إِذْ) لِمَا مَضَى، و(إذا) لِمَا يُسْتَقْبَلُ؟.

---

(١) قد ترد(عوض) للمضيّ. انظر المساعد١/ ٥١٨ وشرح الرضي٣/ ٢٢٥ وتعليق الفرائد ٥/ ١٩١.

(٢) الأعشى هو ميمون بن قيس بن شراحيل بن جندل بن عوف بن ثعلبة بن سعد بن ضبيعة بن قيس الشاعر المشهور أدرك النبي ﷺ ومدحه ولم يسلم. انظر الأغاني ٩/ ١٢٧ وطبقات فحول الشّعراء ١/ ٦٥.

(٣) نسب إلى الأعشى بن جشم الهمداني في الحماسة البصرية ١/ ١٧٥.

وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ١٥٠ وخزانة الأدب ٧/ ١٣٢.

وهو للأعشى في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/ ٣٢٤ والأغاني ٩/ ١٣٤ أمالي القالي ٣/ ٢١٧ وابن يعيش ٤/ ١٠٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١١٥٢ والإقليد ٢/ ٩٨٣ والتخمير ٢/ ٢٨٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢٤٠٣ والملخص ٥٤٠ والصّفوة الصّفية ٢/ ٣١٢وأدب الكاتب٣١٥ وإصلاح المنطق ٢٩٧ والخصائص ١/ ٢٦٥ والمفصل ٢١٧ ومغني اللبيب ٢٠٠ وتفسير الطبري ٨/ ١٤١ والصّحاح ٣/ ١٠٩٣ (عوض) والمحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٢٩٢ والعين ٣/ ١٥٥ ولسان العرب ٧/ ١٩٢(عوض) وأساس البلاغة ٢٣٥ وتاج العروس ١٨/ ٤٤٧.

وهو بلا نسبة في الإغفال ١/ ٢٧١ وهمع الهوامع ٢/ ٢١٦ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٠١ والمساعد ٢/ ٣٢٧ وشرح الرضي ٣/ ٢٢٦ والارتشاف ٤/ ١٧٨٧ ولباب الإعراب ١٩٧ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٩٦ وقد ورد كثيرًا برواية: (أمّ تقاسما) والأسحم: اللّيل، وداجٍ: شديد الظلمة، وتحالفا: حلف كلٌّ منهما، أي: أقسم، والشّاهد في البيت استعمال (عوض) ظرفًا للمستقبل.

لأنّا نَقُولُ: هذه أَسْمَاءُ أَزْمِنَةٍ، لا عِبَارَاتٌ عَنْ أَحْدَاثٍ وَقَعَتْ في أَزْمِنَةٍ[1]، فتَأَمَّلْ، فَالفَرْقُ جَلِيٌّ.

وَمِنَ الظُّرُوفِ المَبْنِيَّةِ: (أَيْنَ)، و(أَنّى)، و(مَتَى)، و(أَيَّانَ)، وقَدْ تَقَدَّمَتْ.

ومِنْها الغَايَاتُ، وهي: (قَبْلُ)، و(بَعْدُ)، و(فَوْقُ)، و(تَحْتُ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

ولا يَخْلُو إمّا أَنْ يُذْكَرَ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ أَوْ لا[2]:

إِنْ ذُكِرَ أَعْرَبْتَ، نَحْوُ: (للهِ الأَمْرُ قَبْلَ كَذا وبَعْدَه)، و(مِنْ قَبْلِهِ ومِنْ بَعْدِهِ)[3].

وإِنْ لَمْ يُذْكَرْ، فَإِمّا أَنْ يُنْوَى أَوْ لا:

إِنْ نُوِيَ بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ؛ لافْتِقَارِها إلى ذلِكَ المَنْوِيِّ، نَحْوُ: (للهِ الأَمْرُ قَبْلُ وبَعْدُ)، و﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴿٤﴾﴾ [الروم]، وعَلَيْهِ القِرَاءَةُ المَشْهُورَةُ[4].

وإِنْ لَمْ يُنْوَ فَالإِعْرَابُ نَحْوُ: (للهِ الأَمْرُ قَبلاً وبَعْدًا)، و«مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ»، وبِهِ قَرَأَهُ بَعْضُهُم[5]، وعَلَيْهِ:

[٤٢] فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ[6]

---

(١) في ل: (الأزمنة).

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (أم لا).

(٣) قوله: (من قبله ومن بعده) من ق، وليس في الأصل.

(٤) هذه قراءة السّبعة. انظر الدّرّ المصون ٩/ ٣١ والتّبيان ٢/ ١٠٣٦.

(٥) هذه قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. انظر تفسير البحر المحيط ٧/ ١٥٨ وابن يعيش ٤/ ٨٨ وترشيح العلل ٧٣ والتصريح ٣/ ١٩٣، وانظر القراءة غير منسوبة في إعراب القراءات الشّواذ ٢/ ٢٧٩ والتّبيان٢/ ١٠٣٦ والدّرّ المصون ٩/ ٣١.

(٦) البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ١/ ٤٠٧ برواية: (أغص بنقطة الماء الحميم).
ونسب إلى عبدالله بن يعرب في المقاصد النحويّة ٢/ ٥٥٤ التصريح ٣/ ١٩٠.
وهو بلا نسبة في المفصل ٢١٠ والمساعد ٢/ ٣٥١ والدّرّ المصون ٩/ ٣١ برواية: (الماء القراح) وترشيح العلل ٧٣ والمقتصد ١/ ١٥١ والفوائد الضيائيّة ٢/ ١٣٥ وابن يعيش ٤/ ٨٨ =

ومِنْها (حَيْثُ)، وهو لِلمَكَانِ، وقَدْ يُقَالُ: (حَيْثَ)، و(حَيْثِ)، وغَيْرَ ذلِكَ[1].

وإِنَّمَا بُنِيَ لافْتِقَارِهِ إِلى جُمْلَةٍ يُضَافُ إِلَيْها، فِعْلِيَّةً أَوْ اسْمِيَّةً، نَحْوُ: (اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ)، و(حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ)[2].

وأَمّا نَحْوُ قَوْلِهِ:

[٤٣] أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا[3]

= وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ٣/ ١١٠ برواية: (بالماء الحميم) وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٨٢ وابن النّاظم ٢٨٦ برواية: (بالماء الحميم) ومعاني الفرّاء ٢/ ٣٢٠ والتخمير ٢/ ٢٦٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٤٧ والدّرر في شرح الإيجاز ٣١٧ وشرح قطر الندى ٢١ وشرح شذور الذهب ١٣٦ وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٧١ والبديع في علم العربية ١/ ٤٢ وأمالي ابن الشّجري ٣/ ٢٠٣ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ٧٣ برواية: (بالماء الحميم) والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٣٥٠ برواية: (بالماء الحميم) وهمع الهوامع ٢/ ١٩٦.

وأغصّ بالماء: أشرقُ به، والماء الفرات: العذب. والشّاهد في البيت أنّه حذف المضاف إليه ولم ينوه فأعربه.

(١) انظر لغات (حيث) في المفصل ٢١١ والتخمير ٢/ ٢٧٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٣٩٢والبيان في شرح اللمع٣٥ وتعليق الفرائد٥/ ٢٢٧ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٩٠٣.

(٢) انظر هذه العلّة في شرح الرّضي ٣/ ١٨٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٣٩٢ وقيل: بني لأنّه يلازم الإضافة فأشبه الحروف الّتي تلازم غيرها. انظر الدّرر في شرح الإيجاز ٣١٧ وقيل: إنما بنيت لأنّ معناها فيما أضيفت إليه كما أنّ (الّذي) معناها في صلتها، فصار معناها في غيرها، فأشبهت الحرف الّذي معناه في غيره. انظر البيان في شرح اللّمع ٣٣ وتعليق الفرائد ٥/ ٢٢٦.

(٣) الرّجز لم يُعرف قائله، وبعده:

نجماً يضيء كالشهاب ساطعا

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٧ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥٢١ والمفصل ٢١١ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ٥٦ وشرح شذور الذهب ١٦٨ ومغني اللبيب ١٧٨ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ١٥١وهمع الهوامع ٢/ ٢١٠ وشرح الرضي ٣/ ١٨٣ وشرح كافية ابن =

فَإِنَّما جَازَ لأَنَّهُ أَجْرَاهُ مَجْرَى مَكَانٍ[1]، واللهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْها: (لَدَى)، و(لَدُنْ)، وقَدْ يُقَالُ: (لَدَنْ)، و(لَدْنِ)، و(لُدْنِ)، و(لَدْ)، و(لُدْ)، و(لَدُ)[2].

وإِنَّما بُنِيَتْ لأَنَّ مِنْها مَا وَضْعُهُ وَضْعُ الحَرْفِ[3].

قَوْلُه: (ومِثْلُ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ).

وهي مَا كَانَ بِمَعْنَى الأَمْرِ، أَو المَاضِي، وإِنَّما كَانَتْ مُشْكِلَةً لِمِثْلِ[4] مَا تَقَدَّمَ[5].

= الحاجب للقوّاس ٢/٣٩٣ والفوائد الضيائيّة ٢/١٣٦ واللّمحة في شرح الملحة ٢/٩٠٣ وتعليق الفرائد ٥/٢٢٨ والبيان في شرح اللمع ٣٤ وشرح اللمع في النحو للضّرير ٢٧٤ وتوضيح المقاصد ٢/٨٠٣ والتخمير ٢/٢٧٢واللباب ٢/٧٨ والفاخر ٢/٧٤٣ وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ٣/٩٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٢٣٢ والأشموني ٢/٢٥٤ وابن النّاظم ٢٧٩ والمحكم والمحيط الأعظم ٣/٤٣٢ وتاج العروس ٥/٢٣٠ وتهذيب اللغة ٥/١٣٦ قال العكبري في اللباب ٢/٧٨: «ويروى سهيل بالرفع على الابتداء والخبر محذوف دلت عليه الحال وهي قوله طالعا ويروى بالجر» ويروى بفتح الثاء من (حيث).

والشّاهد في البيت إضافة (حيث) إلى المفرد، وهو مؤوّلٌ بـ(مكان)، وهو غير جائز عند البصريّين.

(١) انظر هذا التّأويل في التخمير ٢/٢٧٢، واللّمحة في شرح الملحة ٢/٩٠٣، وإضافته إلى المفرد من الشّذوذ، وهو ممنوع عند البصريّين، وقياسٌ عند الكسائي. انظر توضيح المقاصد ٢/٨٠٤ وشرح اللمع في النحو للضّرير ٢٧٤ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/٥٦ والفاخر ٢/٧٤٣ وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ٣/٩٠-٩١ وابن النّاظم ٢٧٩.

(٢) انظر لغاتها في الارتشاف ٣/١٤٥٣ وتعليق الفرائد ٥/٢٣٥ والمساعد ١/٥٣٢.

(٣) قال ابن عقيل في المساعد ١/٥٣٢: «وهي مبنيّةٌ لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد، وهو كونها مبدأ غاية» وقيل: هو مبنيٌّ للزوم الظّرفيّة وعدم تصرّفه تصرّف غيره من الظّروف. انظر ابن النّاظم ٢٨٤ والتصريح ٣/١٧٦ وهي معربةٌ في لغة قيس. انظر شرح الكافية الشافية ٢/٩٥٢ والمساعد ١/٥٣٢ والتصريح ٣/١٧٦.

(٤) في ق: (بمثل).

(٥) اضطرب النّحاة في هذه المسألة، وذكروا لهذه الألفاظ عدّة خصائص تدلّ على اضطرابهم، فذكروا أنّ فيها بعض خصائص الأسماء ومنها قبولها التنوين الذي هو علم التنكير كما في =

قَوْلُه: (وهيَ: «صَهْ»، [١٩ظ] و«صَهٍ»، و«مَهْ»، و«مَهٍ»، و«إِيـهْ»، و«إِيـهٍ»).

هذا مِثَالُ الَّذي بِمَعْنى الأَمْرِ؛ لأَنَّ (صَهْ) بِمَعْنى: اسْكُتْ، و(مَهْ) بِمَعْنى: اكْفُفْ،

= قولهم: (صهٍ) و(رويداً) وغيرها، والتثنية في مثل قولهم: (دُهْدُرّين)، انظر الخصائص ٣/ ٤٤ وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠١٤ وشرح الرضي ٣/ ٨٤ واللباب ١/ ٤٥٤، ويرى بعض النحاة أنّ هذه الألفاظ تحمل الدلالة على الحدث و الزمان، وهذه الدلالة خاصة بالأفعال، فلا يرون فرقاً في الدلالة بين (نـزالِ) و(انـزلْ)، انظر البسيط١/ ١٦٣والهمع ٣/ ١٠٢ وأشار بعض النحاة إلى مشابـهة هذه الألفاظ للحروف، وذلك من حيث العمل، فهي تعمل في غيرها، ولكنها لا تتأثر بالعوامل، فهي كالحروف، وذكروا أنّ هذه الألفاظ بنيت بسبب مشابـهتها الحروف انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٢-٣٣، واختلف البصريون في ما يفهم من هذه الألفاظ، فذهب بعضهـم إلى أنّ مدلول هذه الأسـماء ألفاظ الأفعـال، وهي غير مقترنة بالحدث والزمن. انظر الارتشاف ٥/ ٢٢٨٩ والأشموني ٣/ ١٩٥ وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠١٤ والهمع ٣/ ١٠٢، ويرى ابن أبي الربيع أنّ مدلول هذه الألفاظ هو معاني الأفعال، فهي تدلّ على الحدث والزمان الماضي والمستقبل في أصل وضعها، فهي لا تخالف الأفعال في دلالتها، انظر البسيط في شرح الجمل ١/ ١٦٧ وذهب جماعة من البصريين إلى أنّ هذه الألفاظ أسماء للمصادر ثم دخلها مدلول الفعل انظر الارتشاف ٥/ ٢٢٨٩ والأشموني ٣/ ١٩٥ والهمع ٣/ ١٠٢، ونُسب إليهم أنّ هذه الألفاظ أفعال استعملت استعمال الأسماء، فهي عندهم أفعال انظر الارتشاف ٥/ ٢٢٨٩ والأشموني ٣/ ١٩٥، أمّا الكوفيّون فنسبت كتب النحو إليهم القول بأنّ هذه الألفاظ أفعال حقيقية، وذلك لدلالتها على الحدث والزمان. انظر البسيط١/ ١٦٣ وهمع الهوامع ٣/ ١٠٤ وللفراء في ماهية هذه الألفاظ أقوال كثيرة، فقد عدّ هذه الألفاظ من الأصوات. انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٢١، وصرّح في موضع باسميتها. انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٢، وله أيضاً قول ثالث وهو الحرفية. انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣٥، وأطـلق الفـراء على هذه الألـفاظ مصـطلح (الخلفة) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٠، ومن النحاة من جعل هذه الألفاظ قسماً رابعاً من أقسام الكلم سماه (الخالفة)، وهذا هو رأي أحمد بن صابر الأندلسي. انظر الارتشاف ٥/ ٢٢٨٩ وهمع الهوامع ٣/ ١٠٤ وبغية الوعاة ١/ ٣١١، ومن النحاة من ذهب إلى أنّ هذه الألفاظ ليست بكلمات، قال الصبان: «و صرّح جماعة بأنـها ليست أسماء بل ليست بكلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها» حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٩٥.

و(إِيه) بِمَعْنى: زِدْ مِن الحَدِيْثِ.

والفَرْقُ بَيْنَ المُنوَّنِ وغَيْرِ المُنوَّنِ أَنَّ المُنوَّنَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالتَّنْكِيْرِ، وغَيْرُ المُنوَّنِ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالتَّعْرِيْفِ، ويَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَعْرِيْفُهُ كَتَعْرِيْفِ بَابِ: (أَسَامَةُ)، وذلِكَ بِأَنْ يُقَدَّرَ عَلَمًا لِمَعْقُولِيَّةِ[1] الفِعْلِ، هكَذا كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الحَاجِبِ[2].

قَوْلُه: (و«أُفِّ»، و«أُفٍّ»، و«أُفَّ»، و«أُفًّا»، و«أُفُّ»، و«أُفٌّ»، كُلُّ ذلِكَ لُغَاتٌ فِيْها، وتُخَفَّفُ، فَيُقَالُ: «أُفْ»، وتُمَالُ، فَيُقَالُ: «أُفِّي»، ولا يُقَالُ مَا عَدَا ذلِكَ)[3].

هذا مِثَالُ الَّذي بِمَعْنى المَاضِي؛ لأَنَّ (أُفُّ) بِمَعْنى: تَضَجَّرْتُ، وإِنْ كَانَ قَدْ يُفَسَّرُ بِالمُضَارِعِ، والفَرْقُ بَيْنَ المُنوَّنِ وغَيْرِ المُنوَّنِ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُه: (وكُلُّهَا أَسْمَاءٌ؛ لأَنَّهَا في مَوْضِعِ المَفْعُولِ).

وذلِكَ لأَنَّ (صَهْ)مَثَلاً وَاقِعٌ مَوْقِعَ: (سُكُوتًا)، أَيْ: اسْكُتْ سُكُوتًا، وهذا هو مَذْهَبُهُ[4].

وَعِنْدَ غَيْرِهِ أَنَّها في مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالابْتِدَاءِ، وقَوَّاهُ ابْنُ الحَاجِبِ[5].

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (لمفعولية).

(٢) قال في الإيضاح ١/ ٤٨٤: «فإِنْ قيلَ: هو اسْمٌ للفِعْلِ على كُلِّ تَقْدِيرٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْرِفَةً تَارَةً، ونَكِرَةً أخرى؟ قُلْتُ: إذا قُدِّرَ مَعْرِفَةً جُعِلَ عَلَمًا لِمَعْقُولِيَّةِ الفِعْلِ الّذي بِمَعْناه، كما تَقُولُ في: أسامة، وغُدْوة، وإِذا قُدِّرَ نَكِرَةً كَانَ لِوَاحِدٍ مِنْ آحَادِ الفِعْلِ الّذي يَتَعَذَّرُ اللَّفْظُ بِهِ، فَصَارَ أَمْرُه بهذا التَّقْدِيْرِ مُخْتَلِفًا، فَصَحَّ أَنْ يُقَدَّرَ مَعْرِفَةً وأَنْ يُقَدَّرَ نَكِرَةً».

(٣) انظر لغات (أفّ) في الارتشاف ٥/٢٢٩٨ وتفسير البحر المحيط ٦/ ٢٢ وشرح الرضي ٣/ ١٠٥ والتصريح ١/ ١٧٤-١٧٥ وتاج العروس (أفف) ٢٣/ ٢٣ ولسان العرب (أفف) ٩/ ٦ واللباب ٢/ ٣٨٣ والخصائص ٣/ ٣٧ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٨٢.

(٤) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٨٥: «وأنّها في موضع المفعول؛ لأنّ (صه) وقعت موقع (سكوتًا) أي: اسكت سكوتًا، والمصادر مفعولات، وكلّ مفعول فهو اسمٌ».

(٥) قال في الإيضاح ١/ ٤٨٥: «وموضعها عند هؤلاء رفعٌ بالابتداء؛ لأنّه وما بعده اسمان جُرّدا عن العوامل اللّفظيّة ليسند أحدُهما إلى الآخر، كقولك: (أقائمٌ الزّيدان)، وكونه واقعًا موقع الفعل لا يمنع الإعراب، ألا ترى إلى (أقائم) وإِنْ كَانَ واقعًا موقع الفعل كيف حُكِمَ برفعه =

ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ، لا رَفْعٌ ولا نَصْبٌ[1].

قَوْله: (ويَدْخُلُها تَنْوِيْنُ التَّنْكِيـرِ).

أَيْ: وَمَا دَخَلَهُ تَنْوِيْنُ التَّنْكِيْرِ فَهْو اسْمٌ.

ومِنْ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ الّتي بِمَعْنى الأَمْرِ: (رُوَيْدَ) في نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (رُوَيْدَ زَيْدًا)، أَيْ: أَمْهِلْهُ.

ومِنْها (هَلُمَّ)[2] في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا ١٨﴾ [الأحزاب]، أَيْ: احْضُرُوا، و﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ١٥٠﴾ [الأنعام]، أَيْ: أَحْضِرُوهُم.

ومِنْها (هَا) في نَحْوِ قَوْلِكَ[3]: (هَا زَيْدًا)، أَيْ: خُذْهُ، وقَدْ يُقَالُ: (هَاكَ)، (هَاكِ)، (هَاكُمَا)، (هَاكُمْ)، (هَاكُنَّ)، و(هَاءُ)، و(هَاءَ)، (هَاؤُما)، (هَاؤُمْ)، (هَاؤُنَّ)، و(هَاءِ)، (هَائِي)، (هَاءَياها)، و(أَهَاءِيينَ)، وغَيْرُ ذلِكَ.

ومِنْها (حَيَّهَلَ) في نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (حَيَّهَلَ الثَّرِيْدَ)، أَيْ: ائْتِهِ، ويُقَالُ أَيْضًا: (حَيَّهَلاً) بِالتَّنْوِيْنِ، و(حَيَّهَلا) بِالأَلِفِ، قَالَ:

= على الابتداء؛ نعم بني لوقوعه موقع المبني، وهذا هو الوجه».

(١) اختلف النّحاة في محل هذه الألفاظ من الإعراب، فمن النحاة من ذهب إلى أنـها لا موضع لها من الإعراب، ونُسب هذا الرأي إلى الأخفش، واختاره ابن مالك، والرضي، ومن النحاة من ذهب إلى أنّ هذه الألفاظ لها موضع من الإعراب، واختلفوا في موضعها، فمن رأى أنّـها أسماء لمعاني الأفعال ذهب إلى أنّ موضعها رفع على الابتداء، و أغنى المرفوع بعدها عن الخبر، وقاسه النحاة على ما ذكروه في: (أقائمٌ الزيدان)، وهذا هو الذي اختاره ابن الحاجب، وذهب المازني إلى أنّ هذه الألفاظ في موضع نصب على المصدر. انظر الخلاف في هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٨٤ والارتشاف ٥/ ٢٣١١ والبسيط ١/ ١٦٤ وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠١٥ والأشموني ٣/ ١٩٦ وشرح الرضي ٣/ ٨٦.

(٢) في ق: (هلم إلينا).

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (قوله).

[٤٤] بِحَيَّهَلا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ المَطَايَا سَيْرها المُتَقَاذِفُ[1]

وغَيْرُ ذلِكَ.

ومِنْها (بَلْهَ) في نَحْوِ قَوْلِه:

[٤٥] تَدَعُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُها بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ[2]

أَيْ: دَع الأَكُفَّ.

---

(١) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في خزانة الأدب ٦/ ٢٥١ وابن السّيرافي ٢/ ٢٢٣ والمحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٤٠١ ولسان العرب ١٤/ ٢٢١(حيي) وتاج العروس ٣٧/ ٥٢٤ (حيي).

وهو للنّابغة الجعدي في كتاب سيبويه ٣/ ٣٠١ وابن يعيش ٤/ ٤٦.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٠٦ والمفصل ١٩٤ والفائق للزمخشري ١/ ٣٤٢ والارتشاف ٥/ ٢٣٠٨ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧٩ والإقليد ٢/ ٩١٨ والتخمير ٢/ ٢٣٦ وشرح الرضي ٣/ ١٠٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٧٤ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٥٦ وشرح شواهد الشافية ٤/ ٤٧٨.

ويزجون: يسوقون، والمتقاذف: المتتابع، وحيهل: أسرع، والشّاهد في البيت مجيء (حيهلا) بالألف لغة من لغات العرب في (حيهل) وهو بمعنى فعل الأمر، وفيه حثّ على السّيْر.

(٢) البيت لكعب بن مالك في خزانة الأدب ٦/ ٢٠٠ والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٣٢٧ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٨ (بله) وتاج العروس ٣٦/ ٣٤٦ (بله) وتهذيب اللغة ٦/ ١٦٧ والإقليد ٢/ ٩٢٢ وابن يعيش ٤/ ٤٩.

وهو بلا نسبة في الحاصر لوحة ٦٧ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٩٥ والمفصل ١٩٦ وشرح شذور الذهب ٥١٣ ومغني اللبيب ١٥٦ والارتشاف ٤/ ١٧٥٢ وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٠ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٧ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٧٠ والتصريح ٤/ ١٥٧ والتخمير ٢/ ٢٣٨ وشرح الرضي ٣/ ٩٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٧٢.

وقد ورد البيت في كثير من المصادر برواية: (تذر الجماجم)، وضاحيًا: ظاهرًا، وهاماتها: أوساطها، وبله الأكف: ترك الأكفّ، والشّاهد في البيت استعمال (بله) بمعنى: دع، وهو اسم فعل أمر.

ويُرْوَى بِجَرِّ الأَكُفِّ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُضَافٌ[1]، أَيْ: تَرْكُ الأَكُفِّ [٢٠و].

ومِنَ الّذي بِمَعْنى اللاّزِمِ (هَيْتَ) بِمَعْنى: أَسْرِعْ، و(هَيّا)، أَيْ: أَسْرِعْ[2] فِيْما أَنْتَ فِيْهِ، قَالَ:

[٤٦] فقد دَجَا اللّيْلُ فَهَيّا هَيّا[3]

و(نَزَالِ)، أَيْ: انْزِلْ.

و(قَدْكَ)، و(قَطْكَ)، أَيْ: اكْتَفِ وانْتهِ.

و(آمِيْنَ)، أَيْ: اسْتَجِبْ.

ومِنْ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ الّتي بِمَعْنى المَاضِي (هَيْهَاتَ)، بِمَعْنى (بَعُدَ)، قَالَ:

---

(١) انظر الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٩٥ وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٠ وشرح شذور الذهب ٥١٤ والارتشاف ٤/ ١٧٥٢ومغني اللبيب ١٥٦ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٧ والتخمير ٢/ ٢٣٨ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٧٠ والتصريح ٤/ ١٥٧ وابن يعيش ٤/ ٤٩ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٦١.

(٢) في ل: (بمعنى أسرع).

(٣) وقبله:

لَتَقْـرُبِـنَّ قَـرَبًـا جُلْـذِيّـا
ما دام فيهنّ فصيلٌ حيّا

والرّجز لابن ميّادة في التّنبيه لابن بري ٢/ ٦٧ وابن يعيش ٤/ ٣٣.

وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ١/ ٥٦ والنّكت للأعلم ١/ ١٩٣وخزانة الأدب ٩/ ٢٧٥ والمفصل ١٩٢ والارتشاف ٥/ ٢٢٩٥ ولسان العرب ١٥/ ٣٧٠(هيي) والإقليد ٢/ ٩٠٩ والتخمير ٢/ ٢٢٨ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٥٥ والشّاهد في البيت وقوع (هيّا) بمعنى فعل الأمر (أسرع).

[٤٧]فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقِيْقُ وأَهْلُه وهَيْهاتَ خِلٌّ بِالعَقِيْقِ نُواصِلُه[١]

وقَدْ يُقَالُ: (هَيْهاتِ)، و(هَيْهاتُ)، و(هَيْهاتًا)، و(هَيْهاتٍ)، و(هَيْهاتٌ)، و(هَيْهاتْ)، بالسُّكُونِ[٢]، و(هَيْهانَ)، و(هَيْها)، و(أَيْهاتِ)، وغَيْرُ ذلِكَ[٣].

ومِنْها (شَتّانَ)، بِمَعْنى: تَباعَدَ، قَالَ:

[٤٨] شَتّانَ هذا والعِنَاقُ والنَّوْمْ والمَشْرَبُ البَارِدُ والظِّلُّ والدَّوْمْ[٤]

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ٣٨٥ برواية (أيهات) والدرر ٥/ ٣٢٤ وابن يعيش ٤/ ٣٥ والخصائص ٣/ ٤٢ والتصريح ٤/ ١٥٨وتفسير الطبري ١٨/ ٢٠ ولسان العرب ١٣/ ٥٥٣(هيه) تاج العروس ٣٦/ ٥٥٧ (هيه) ومقاييس اللغة ٤/ ٦.

وهو غير منسوب في الكشاف ٣/ و١٨٩ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٣، ٤/ ٨٧ وشرح شذور الذهب ٥١٦ وشرح قطر الندى ٢٥٦ والمستوفي ١/ ١٥٥ والارتشاف ٥/ ٢٣٠٢ والمسائل الشّيرازيّات ١/ ٢٨٩ والحلبيّات٢٤١ والفاخر ٢/ ٧٣٠ والمساعد ٢/ ٦٤٠ والتخمير ٢/ ٢٥٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٦٦ والشّاهد في البيت استعمال (هيهات) بمعنى (بعد).

(٢) قوله: (بالسّكون) من ق، وساقطٌ من الأصل.

(٣) انظر لغات هيهات في الارتشاف ٥/ ٢٣٠٢ والفاخر ٢/ ٧٣٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٦٦ والتصريح ٤/ ١٤٨.

(٤) البيت للقيط بن زرارة في المقتضب ٤/ ٣٠٥ والأغاني ١١/ ١٤٨ والبيان والتبيين ١/ ٤٩٥ وخزانة الأدب ٦/ ٢٦٦، ٢٨٤ ولسان العرب ١٢/ ٢١٥ (دوم) وتاج العروس ٣٢/ ١٨١ (دوم) واتفاق المباني وافتراق المعاني ١٢٠.

ونسب إلى حاجب بن زرارة في أساس البلاغة ١٩٩ وجمهرة اللغة ١/ ٤٦٨.

وهو بلا نسبة في الأصول في النحو ٢/ ١٣٤ والمفصل ٢٠٤ والإقليد ٢/ ٩٣٩ والتخمير ٢/ ٢٥٢ وابن يعيش ٤/ ٣٧ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٧٣.

والدّوم: شجر، والشّاهد في البيت مجيء (شتّان) بمعنى تباعد وتباين.

وَقَالَ:

[٤٩] شَتَّانَ مَا يَومِي عَلَى كُورِها ... ويَومَ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ[1]

و(مَا) زَائِدَةٌ.

ومِنْها (سَرْعَانَ)، و(وَشْكَانَ)، بِمَعْنَى: سَرُعَ، وَوَشُكَ.

وإذا عَرَفْتَ هذا فَجَمِيْعُ هذه الأَمْثِلَةِ مَبْنِيَّةٌ لِوُقُوعِها مَوْقِعَ الفِعْلِ، ويَلْحَقُ بِها الإِغْرَاءُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (دُونَكَ زَيْدًا)، و(عِنْدَكَ عَمْرًا)، و(عَلَيْكَ بَكْرًا)، أَيْ: خُذْه، والْزَمْ، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

وكَذلِكَ الأَصْوَاتُ مِنْ نَحوِ قَوْلِكَ: (نَخٍّ) للبَعِيْرِ، و(غَاقَ) حِكَايَةٌ لِصَوْتِ الغُرَابِ، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (وجُمْلَةُ التَّنْوِيْنِ خَمْسَةٌ: تَنْوِيْنُ تَمْكِيْنٍ، مِثْلُ: «زَيْدٍ»، و«عَمْرٍو»).

وهو مَا يَلْحَقُ للدَّلالَةِ عَلَى أَمْكَنِيَّةِ الاسْمِ، فَيَدْخُلُ فِيْهِ تَنْوِيْنُ نَحْوِ: (رَجُلٍ)، وعِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ للتَّنْكِيْرِ، وهو غَيْرُ صَحِيْحٍ؛ بِدَلِيْلِ ثُبُوتِهِ فِيْهِ مَعَ العَلَمِيَّةِ[2].

---

(١) البيت للأعشى ميمون في ديوانه ١٠٨ وانظر إصلاح المنطق ٢٨٢ وخزانة الأدب ٦/ ٢٥٩، ٢٨٢ وابن يعيش ٤/ ٣٧ والمحكم والمحيط الأعظم ٧/ ٦٠٩ ولسان العرب ٢/ ٤٩ وتاج العروس ٤/ ٥٧٥ وتهذيب اللغة ١١/ ١٨٤.

وهو بلا نسبة في عيار الشعر ١٦٠ والمفصل ٢٠٣ والمقتصد ١/ ٥٧٥ وشرح شذور الذهب ٥١٨ واللباب ١/ ٤٥٧ والإقليد ٢/ ٩٣٨ والتخمير ٢/ ٢٥٢ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٧١.

وشتّان: تباين، وكورها: رحلها، وحيّان: اسم رجل، والشّاهد في البيت استعمال (شتّان) بمعنى الفعل تباين وتباعد.

(٢) صرّح الخوارزمي في التخمير أنّ التّنوين في (رجل) يدلّ على التّنكير انظر التخمير ٤/ ١٧٨ ويرى الرضي أنّه لا مانع من أن يكون تنوينٌ واحد للتّمكّن والتّنكير، قال في شرحه ١/ ٤٥: «وأنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوين واحدٌ للتّمكّن والتّنكير معًا، فربَّ حرفٍ يفيد فائدتين، كالألف والواو في (مسلمان) و(مسلمون) فنقول: التّنوين في رجل، يفيد التّنكير أيضًا»، =

قَوْلُه: (وتَنْوِيْنُ تَنْكِيْرٍ، مِثْلُ: سِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهٍ آخَرَ، وصَهْ وصَهٍ).

وهو مَا يَلْحَقُ للدّلالَةِ عَلَى أَنَّ الاسْمَ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ، ويَخْتَصُّ بِأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ والأَصْواتِ. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (وتَنْوِيْنُ عِوَضٍ، مِثْلُ: سَاعَتَئِذٍ، وحِيْنَئِذٍ، ويَوْمَئِذٍ).

وَهُوَ مَا يَلْحَقُ عِوَضًا مِن المُضَافِ إِلَيْهِ، وقَدْ يَكُونُ عِوَضًا مِنْ غَيْرِ ذلِكَ، كَمَا في نَحْوِ: (جَوَارٍ) عَلَى مَذْهَبِ سِيْبَوَيْهِ(١).

والأَصْلُ: سَاعَةَ إِذْ كَانَ كَذا، ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ (إِذْ) لا بُدَّ لَهُ مِنْ جُمْلَةٍ يُضَافُ إِلَيْها، فَلَمّا حُذِفَتْ عُوِّضَ مِنْها التَّنْوِيْنُ، ولا يُحْذَفُ[٢٠ظ] إلاّ إِذا كَانَتْ مَفْهُوْمَةً.

قَوْلُه: (وتَنْوِيْنُ تَرَنُّمٍ، مِثْلُ:

[٥٠] يا صاحِ ما هاجَ الدّمُوعَ الذُّرَّفَا(٢)

= وقال ابن هشام: «وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير» مغني اللبيب ٤٤٥ وقال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٦٨: «فإنْ زَعَمَ زاعم أنّ التّنوين في مثل: (رجل) للتّنكير فهو مردود؛ لأنّه لو كان للتّنْكير لكان إذا سمّينا رجلاً بـ(فلس) و(ثوب) أن يبطل تنوينه لزوال التّنكير، فلمّا كان التّنوين حاصلاً عند تسميته دلّ على أنّه أمارة لعلم الصرف» وانظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٢ والإقليد ٤/ ١٨٦٥ والتصريح ١/ ١٤٠.

(١) قيل: التّنوين عوض من الياء بحركتها عند سيبويه، قال في كتابه ٣/ ٣٠٨ «واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضاً» وقيل من الحركة فقط عند المبرد والزجاجي وقيل هو في الجميع تنوين صرف عند الأخفش. وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٤ والارتشاف ٢/ ٦٦٨ ومغني اللبيب ٤٤٦ وهمع الهوامع ٢/ ٦١٩ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٣ والفاخر ١/ ٢٣ والتصريح ١/ ١٤٤.

(٢) البيت للعجّاج في ديوانه ٤٨٨ وانظركتاب سيبويه ٤/ ٢٠٧ والمقاصد النحويّة ١/ ١٨ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ٧١ وتوضيح المقاصد ١/ ٢٧٨ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٨.

وهو بلا نسبة في الأصول في النحو ٢/ ٣٨٧ والفاخر ١/ ٢٤ والفوائد والقواعد ١٤ =

[و][1] [٥١] مِـنْ طَلَـلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَـا[2]

و [٥٢] يـا أَبَـتا عَلّـكَ أَوْ عَسـاكَـا)[3]

= وتفسير البحر المحيط ٨/ ٣٨٩ وشرح المقدّمة المحسبة ١٨٦ والمساعد ٤/ ٣٣٣ وابن النّاظم ٨ والملخص ٦٤١ والمفضّل في شرح المفصل ٤١٧ والبديع في علم العربية ١/ ٦٩٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٧٠٧.

وهاج: ثار وتحرّك، والذّرّف: جمع ذرّافة، وهي من ذرف الدّمع إذا سال. والشّاهد في البيت استعمال التّنوين في آخر الأبيات، وهو ما يعرف بتنوين التّرنّم.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من شرح المقدّمة لابن بابشاذ ١٨٦.

(٢) البيت للعجّاج في ديوانه ٣٤٨ وانظر كتاب سيبويه ٤/ ٢٠٧ والمقاصد النحويّة ١/ ١٨ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ٧١ وأمالي القالي ١/ ٣٩ والأصول في النحو ٢/ ٣٨٧ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٤ والفوائد والقواعد ١٣ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٨ والتصريح ١/ ١٥٤ وتاج العروس ٢٨/ ١٢٠ وهولرؤبة بن العجاج في معاهد التنصيص ١/ ١٤.

وهو بلا نسبة في توضيح المقاصد ١/ ٢٧٩ والملخص ٦٤١والفاخر ١/ ٢٤ وابن النّاظم ٨ والبديع في علم العربية ١/ ٦٩٩ ومغني اللبيب ٤٨٧ والمساعد ٤/ ٣٣٢ وشرح المقدّمة المحسبة ١٨٦ والمحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٢٦٣ ولسان العرب ٨/ ٢٧.

الأتحميّ: نوعٌ من البرود بها خطوط دقيقة، وأنهجا: فعلٌ ماضٍ، وهو بمعنى: خَلَقَ وبلي، والشّاهد في البيت استعمال التّنوين في آخر الأبيات، وهو ما يعرف بتنوين التّرنّم.

(٣) البيت من الرّجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨١ وكتاب سيبويه ٢/ ٣٧٥ وللعجّاج في لسان العرب (علل) ١١/ ٤٧٣ وتهذيب اللغة ١/ ٧٩ ويُنسب لرؤبة بن العجاج وللعجاج في خزانة الأدب ٥/ ٣٥٢.

وهو بلا نسبة في تفسير القرطبي ٩/ ١١٩ وتفسير البحر المحيط ٥/ ٢٨٠ وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٣٠٩ والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢١ والأصول في النحو ٢/ ٣٨٧ والخصائص ٢/ ٩٦ والمفصل ١٧٥ ولباب الإعراب ٣٠٧ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٦ ومغني اللبيب ٢٠١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٧٠٨ وتاج علوم العرب ١/ ٣٩٤ والبديع في علم العربية ١/ ٦٩٨ والبيان في شرح اللمع ٤٨٤ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢١٩ والفوائد والقواعد ١٣ وابن يعيش ٩/ ٣٣ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٨ والمساعد ٢/ ٦٧٩ وهمع الهوامع ١/ ٤٨١ والملخص ٦٤١ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٢٢ واللامات ١٣٥ =

وهو مَا يَلْحَقُ بِآخِرِ[1] الأَبْيَاتِ، أَو الأَنْصَافِ المُصَرَّعَةِ لِتَحْسِيْنِ الإِنْشَادِ[2].

ثُمَّ هو عَلَى ضَرْبَيْنِ:

مَا يَلْحَقُ بِالقَافِيَةِ المُطْلَقَةِ، وهو كَمَا مَثَّلَ.

ومَا يَلْحَقُ بِالمُقَيَّدَةِ، وهو كَقَوْلِهِ:

[٥٣] وقَاتِمُ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقِ

مُشْتَبَــهُ الأَعْلامِ لَمّـاعُ الخَفِقِ[3]

= واللباب ٢/ ٣٧١ وشرح المقدّمة المحسبة ١٨٦والمحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٣٥٥.

وروي البيت بالتّنوين ودونه، والشّاهد البيت استعمال التّنوين في آخر الأبيات، وهو ما يعرف بتنوين التّرنّم.

(١) في ق ول: (بأواخر).

(٢) اختلفوا في تنوين التّرنّم، فقيل: هو المحصّل للترنّم، وقيل: هو بدلٌ من التّرنّم. قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٧: «وأمّا التّنوين المشترك فيه فهو الّذي يسمّى التّرنّم، وإنّما هو عوضٌ من الترنّم؛ لأنّ التّرنّم مدُّ الصّوت بمدّة تجانس حركة الرّويّ» وانظر الخلاف في التصريح ١/ ١٤٨.

(٣) الرّجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٠٤ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٨ والمقاصد النحويّة ١/ ٢٧ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٢٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣١١ ومغني اللبيب ٤٤٨ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٤٧ وهمع الهوامع ٢/ ٤٦٩ والتخمير ٤/ ١٧٨ والمفضّل في شرح المفصل ٤٠٧، ٤١٨ والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٤٥ وابن يعيش ٩/ ٣٤ والأغاني ٢٠/ ٣٦٢ والخصائص ٢/ ٢٢٨ والمفصل ٤٥٦ والحاصر لوحة ٦٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١٣٨٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٧٠٩ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٩وتوضيح المقاصد ١/ ٢٨٠ والتصريح ١/ ١٥٢ ومعاهد التنصيص ١/ ١٩ والمحرر الوجيز ٣/ ٤٥٧ وتفسير الطبري ١٥/ ٨٨ ولسان العرب (خفق)١٠/ ٨٠ وأساس البلاغة ٤٩٢ وتاج العروس (خرق) ٢٥/ ٢٣٢ وتهذيب اللغة ١/ ١٩١ وجمهرة اللغة ١/ ٤٠٨ ومقاييس اللغة ٢/ ١٧٢.

وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٤/ ٢١٠ والأصول في النحو ٢/ ٣٨٩ وإيضاح الفارسي =

ويُسَمّى الغَالِي؛[1] لِقِلّتِهِ.

قَالَ ابنُ الحَاجِبِ: وفي كَسْرِ مَا قَبْلَهُ، وفَتْحِهِ احْتِمَالٌ، والظّاهِرُ أَنَّ الفَتْحَ أَوْلى[2].

قَوْلُه: (وتَنْوِينُ مُقابَلَةٍ في المُؤَنَّثِ بِإزاءِ نُونٍ في المُذَكّرِ، مِثْلُ: عَرَفاتٍ، ومُسْلِمَاتٍ)[3].

= ٢٦٧ وشرح اللمع للأصفهاني ١/٢١٩ ومعاني القرآن للنّحّاس ٤/٣٩٩ وسر صناعة الإعراب ٢/٤٩٣ وابن النّاظم ٩ وشرح الكافية لابن جماعة ٣٧٣ وشرح ابن عقيل ١/٢٠ والمساعد ٢/٦٨٠ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٥٤ وشرح شواهد المفصل والمتوسّط ٦٣٠ والفوائد الضيائيّة ٢/٤٠٠ وتاج علوم العرب ١/٣٩٢ ومصباح الرّاغب ٢/٧١٣ وتفسير القرطبي ١٢/٤٠ والمزهر في علوم اللغة ١/١٨٨ والمحكم والمحيط الأعظم ٤/٣٩٩.

والقاتم: المظلم من كثرة الغبار، والأعماق: الأطراف، والمخترقن: الطّريق. ومشتبه الأعلام: أي: لا يهتدي سالك الطريق لأنّ علاماته غير واضحة، ولمّاع الخفق: يقصد به السّراب اللامع لكثرة اضطرابه. وروي هذا البيت بسكون القاف وكسرها وفتحها، ويروى أيضًا بلا تنوين، والشّاهد في البيت وجود التّنوين الّذي يلحق بالقافية المقيدة، وهو ما وجد في: (المخترقِ) و(الخفقِ) وقد ورد التّنوين في كثير من المصادر برسم النّون، أي: (المخترقن)، و(الخفقن).

(١) أثبت هذا التّنوين الأخفش، وأنكره الزّجاج والسّيرافي. وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم. انظر الارتشاف ٢/٦٧١ والجنى الداني ١٤٧ وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٠ وابن يعيش ٩/٣٤ وتوضيح المقاصد ١/٢٧٥-٢٧٦ وهمع الهوامع ٢/٦٢٠ وشرح ابن عقيل ١/٢٠ ومغني اللبيب ٤٤٨ والتصريح ١/١٥١ والمساعد ٢/٦٨١ وابن النّاظم ٩.

(٢) انظر شرح المقدّمة الكافية ٣/١٠١٢ وفي هذا خلافٌ، قال في التصريح ١/١٥٢: «والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة، كما في (صهٍ)، و(يومئذٍ)، واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على حركة ما قبل نون التّوكيد كـ(ضَرْبًا)، وقال: هذا أَشْبَهُ قياسًا على ما له أصلٌ في المعنى، ثمّ قال الموضّح: وسمعت بعض العصريّين يُسكّنُ ما قبله، ويقول: السّاكنان يجتمعان في الوقف، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه».

(٣) يرى الرّبعي والزّمخشري أنّ هذا التّنوين تنوين صرف، وقيل عن بعضهم: هو تنوين عوض. انظر الارتشاف ٢/٦٦٩ والجنى الداني ١٤٥ وتوضيح المقاصد ١/٢٧٧ والتصريح ١/١٤٢ والمساعد ٢/٦٧٨ وتاج علوم الأدب ١/٣٩٠-٣٩١.

وَهْوَ مَا يَلْحَقُ بِآخِرِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ السّالِمِ إذا سُمِّيَ بِهِ، ومِنْهُمْ مَنْ لا يَزِيْدُ هذا القَيْدَ، كَأَنَّهُ طَرَدَ البَابَ.

وذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ التَّنْوِيْنَ في (عَرَفَاتٍ) مِنْ قَوْلِه تَعَالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ ۝١٩٨﴾ [البقرة] لِلتَّمْكِيْنِ، ولَيْسَ كَذلِكَ؛ لأَنَّ فِيْهِ العَلَمِيَّةَ والتَّأْنِيْثَ، فَهْوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، ومَا قَالَهُ مِنْ أَنَّ التّاءَ لِمُجَرَّدِ الجَمْعِ(1) غَيْرُ مُسَلَّمٍ.

ومِنْ أَحْكَامِ التَّنْوِيْنِ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، فَإِذا لَقِيَهُ سَاكِنٌ آخَرُ كُسِرَ لالْتِقَاءِ السّاكِنَيْنِ، نَحْوُ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾(2) [الإخلاص]، وقَدْ يُضَمُّ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَعَذَابٍ ۝٤١ ٱرۡكُضۡ ۝٤٢﴾(3) [ص] للإتْبَاعِ.

ومِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفهُ، وهو شَاذٌّ(4)، وعَلَيْهِ قِراءَةُ مَنْ قَرَأَ: «قُلْ هو اللهُ أَحَدُ اللهُ

---

(1) قال في الكشاف ١/٢٧٣: «فإن قلت: هلا منعت الصرف وفيها السببان التعريف والتأنيث قلت: لا يخلو من التأنيث إما ان يكون بالتاء التي في لفظها وإما بتاء مقدرة كما في سعاد فالتي في لفظها ليست للتأنيث وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها» ويرى جمهور النّحاة أنّ التّنوين في (عرفات) تنوين مقابلة. انظر مشكل إعراب القرآن ١٢٤ والتبيان١/ ٦٢ وابن يعيش ٩/ ٣٤ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٧٣.

(2) القراءة بكسر التّنوين (أحدنِ اللهُ) رويت عن أبي عمرو. انظر الحجّة للفارسي ٦/ ٤٥٤ -٤٥٥ وهي قراءة الجمهور في إعراب القراءات السّبع لابن خالويه ٢/ ٥٤٧ وكتاب سيبويه ٤/ ١٥٢ والأصول في النحو ٢/ ٣٦٩.

(3) انظر قراءة الضّمّ في إتحاف فضلاء البشر ٤٧٧. وانظر كتاب سيبويه ٤/١٥٣ والمفصل ٤٥٦، ٤٩٤.

(4) انظر معاني القراءات ٥٦٩، وليس هذا من باب حذف التّنوين. انظر المسائل المنثورة ٢٢٦ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٥٩ وقال المبرّد في المقتضب ٢/ ٣١٤: «وأما الوجه فإثبات التنوين، وإنما هذا مجاز، فمن ذهب إلى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قال: هذه هندٌ بنت عبد الله فيمن صرف هنداً لأنه لم يلتق ساكنان فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز لأنهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين».

الصَّمَدُ»[1]، وقَوْلُهُ:

[٥٤]فَـــأَلْفَيْتُـــهُ غَيْـــرَ مُسْتَعْتَـــبٍ   ولا ذَاكِـــرَ اللـــهَ إلاَّ قَلِيْـــلا[2]

ومِنْها أَنَّهُ يَجبُ حَذْفُهُ مِن العَلَمِ المَوْصُوفِ بـ(ابْنٍ)، مُفْرَدًا مُضَافًا إِلَى عَلَمٍ، وذلِكَ لِغَرَضِ التَّخْفِيْفِ فِيْمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ، نَحْوُ: (هذا زَيْدُ بنُ عَمْرٍو)، وكَذلِكَ مُؤَنَّثُهُ، نَحْوُ: (هذه هِنْدُ ابْنَةُ خَالِدٍ) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ صَرَفَ.

---

(١) قراءة (أحد) برفع الدّال بغير تنوين قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وعبد الله بن أبي إسحاق وأبي السمال وأبي عمرو وهي قراءة شاذّة. انظر تفسير البحر المحيط ٨/ ٥٢٩ -٥٣٠ ومختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٨٢ والحجّة للفارسي ٦/ ٤٥٤ -٤٥٥ وتفسير الطبري ٣٠/ ٣٤٤ ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٨٩ ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج ٣/ ٣٧٧ والبيان للأنباري ٢/ ٥٤٥ وكشف المشكلات ٢/ ١٤٩١والسّبعة ٧٠١ ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٣٠٠ ومعاني القراءات ٥٦٩ وإعراب القراءات الشّواذ ٢/ ٧٥٨ وتفسير القرطبي ٢٠/ ٢٤٤ وإعراب القراءات السّبع لابن خالويه ٢/ ٥٤٥.

(٢) البيت لأبي الأسود الدّؤليّ في ديوانه ٣٨ وكتاب سيبويه ١/ ١٦٩ وابن السّيرافي ١/ ٨٥ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٨٢ والمقتضب ٢/ ٣١٣ والأغاني ١٢/ ٣٦١ وخزانة الأدب ١١/ ٣٩٩ وروضة العقلاء ١٨٦ والمنصف ٢/ ٢٣١ واللباب ٢/ ١٠٠ والمفضّل في شرح المفصل ٤٢١ وابن يعيش ٩/ ٣٤ والتخمير ٤/ ١٨٠ والمحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٥٤ ولسان العرب (عتب)١/ ٥٧٨ وتاج العروس (عتب) ٣/ ٣١١ وتهذيب اللغة ٢/ ٥٨ ومقاييس اللغة ٤/ ٢٢٧.

وهو بلا نسبة في الأصول في النحو ٣/ ٤٥٥ وضرائر الشّعر للقزّاز ١٢٤والخصائص ١/ ٣١١ والمفصل ٤٥٦ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦٣٢ والحاصر لوحة ٦٩ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٣٥٨ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٥٩ والحجّة للفارسي ٢/ ٤٥٤ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤ والبديع في علم العربية ٢/ ٦٨٣ومغني اللبيب ٨٤٤ وهمع الهوامع ٣/ ٤١١ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٧٥ والإقليد ٤/ ١٨٦٨ وشرح الرضي ٤/ ٤٨٣ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٧٨ وتاج علوم العرب ١/ ٣٩٤ والتفسير الكبير ٩/ ١٠٢،١٦/ ٢٩ والمحرر الوجيز ٢/ ٣٢٦ وتفسير الطبري ٢/ ٧٩ وتفسير القرطبي ٢/ ٢١١ وتفسير البحر المحيط ٣/ ١٣٩ ودلائل الإعجاز٢٨٣. والشّاهد في البيت حذف التّنوين من قوله: (ولا ذاكر) وهو شاذٌّ.

وأمّا قَوْلُهُ:

[٥٥] جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بنِ ثَعْلَبَهْ[١]

فَضَرُورَةٌ. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (وجُمْلَةُ خواصِّ الأَسْمَاءِ كُلِّها لا تَخْلو منْ أَرْبَعَةِ أَقْسامٍ).

الخَوَاصُّ جَمْعُ خَاصَّةٍ، وهو مَا يَخْتَصُّ بِالشَّيءِ، والفَرْقُ بَيْنَها وبَيْنَ الحَدِّ أَنَّ الحَدَّ يَجِبُ شُمُولُهُ لِجَمِيْعِ أَجْزَاءِ المَحْدُودِ. والخَاصَّةُ[٢١و] لا يَجِبُ ذلِكَ فِيْها[٢].

فَكُلُّ اسْمٍ يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً في نَفْسِهِ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ، ولَيْسَ كُلُّ اسْمٍ يَدْخُلُه الأَلِفُ واللاّمُ، فالحَدُّ يَطَّرِدُ أَبَدًا بِخِلافِها.

قَوْلُه: (إمّا أَنْ تكُونَ منْ أَوّلِه، مِثْلُ حُرُوفِ الجَرِّ، وحُرُوفِ النّدَاءِ، ولامِ التّعْرِيْفِ).

---

(١) الرّجز للأغلب العجلي في كتاب سيبويه ٣/٥٠٦ وخزانة الأدب ٢/٢٠٧واتفاق المباني وافتراق المعاني ٢٤٧ والمحكم والمحيط الأعظم ٢/٤٦٥ ولسان العرب (ثعلب) ١/٢٣٨ وأساس البلاغة ٥١٥ وتاج العروس (قعب)٤/ ٦٤.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣١٥ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٠ والجمل في النحو لابن شقير ٢٣٨ والمفصل ٦٣ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ١٦٥ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٢ والمستقصى في أمثال العرب ٢/٢٢٨والخصائص ٢/ ٤٩١ ومغني اللبيب ٨٤٤ وهمع الهوامع ٢/ ٥٦ والصّفوة الصّفية ٢/ ٥١٦. قيس بن ثعلبة: قبيلة معروفة. والشّاهد في البيت إثبات التّنوين في العلم الموصوف بـ(ابن) وهو ضرورة.

(٢) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٧٠: «فاعلم أنّ الخاصّة هي الوصف العارض الّذي ينفرد به بعض أجزاء المحدود كالتّصغير، فإنّه وصفٌ عارضٌ للاسْمِ ينفرد به بعض الأسماء دون بعض... والفرق بين الحدّ والخاصّة هو أنّ من حقّ الحدّ أنْ يَكونَ شاملاً لجميع أفراد المحدود بحيث لا يخرج عنها شيء عن حال؛ ولهذا فإنّ دلالة الاسم على معنىً في نفسه لمّا كان حدًّا وجب شموله جميع الأسماء، والخاصّة ينفرد بها بعض الأفراد دون سائرها». وانظر شرح الرضي ١/ ٤٣ والفوائد الضيائيّة ١/ ١٨٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٨٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٢٠٢.

أَمّا حُرُوفُ الجَرِّ فَلأَنَّها تَعْمَلُ الجَرَّ، وهو مُخْتَصٌّ بِالاسْمِ(١).

وأَمّا حُرُوفُ النِّدَاءِ فَلأَنَّها لِطَلَبِ الإِقْبَالِ مِن المُخَاطَبِ، ولا يَصِحُّ ذلِكَ مَعْ غَيْرِ الاسْمِ(٢).

وأَمّا لامُ التَّعْرِيْفِ فَلأَنَّها تُعَيِّنُ المَحْكُومَ عَلَيْه، والمَحْكُومُ عَلَيْهِ لا يَكُونُ إلّا اسْمًا(٣).

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٩٠: «فحروف الجرّ معناها إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، مثل: (بزيدٍ مررت)، و(على زيدٍ نزلت) فـ(على) أوصلت معنى النّزول إلى(زيد) ونحوه»، وقال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٧٠: «وإنّما اختّصت حروف الجرّ بالأسماء لأنّ الجرّ بالوضع علمٌ للمضاف إليه، والأفعال في أنفسها لا يضاف إليها؛ لأنّ المضاف إليه محكوم عليه، والأفعال محكومٌ بها، فامتنع الإضافةُ إليها» وانظر غير ذلك من التّعليل في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠ وشرح الرضي ١/ ٤٤ ومصباح الرّاغب ١/ ٣٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٢٠٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس١/ ٩٠ والصّفوة الصّفية ١/ ٥١ والفاخر ١/ ٢٧ وابن النّاظم ٨ والفواكه الجنيّة للفاكهي ١٧، ٢٠.

(٢) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٧٠: «وإنّما اختصّت بالأسماء لأنّ وضعها لطلب الإقبال من الغير، وهذا المعنى لا يكون إلّا في الأسماء»، وقال القوّاس: «وانّما اختصّ بالاسم لأنّ المنادى مفعولٌ في المعنى، والمفعول ما كان معمولاً للفعل، فلو كان الفعلُ مفعولاً للزم كون الشّيء معمولاً لنفسه، وهو محال؛ ولأنّ المفعول مخبرٌ عنه، ولا يخبر إلّا عن الاسم» شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٢٠٨ وانظر توضيح المقاصد ١/ ٢٨٣ والفاخر ١/ ٢٨والصّفوة الصّفية ١/ ٥١ وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ١٤٥.

(٣) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٩٠: «ولام التّعريف معناها تعريف عهد أو تعريف جنس أو تعريف حضور وكلّ ذلك من أوائل الأسماء لأنّ معناها يقتضي ذلك» وقال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٧٠: «وإنّما قلنا: إنّها مختصّة بالأسماء؛ لأنّ وضع الأسماء للإسناد إليها، ولا يمكن الإسناد إليها إلّا بعد معرفتها، ووضع اللّام لإفادة التّعريف؛ فلهذا وجب اختصاصها بالأسماء» ويرى الرضي أنّ اللام موضوعة لتعيين الذّات والفعل والحرف لا يدلّان عليه، فاختصّت اللام بالاسم الّذي يدلّ على الذات. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠ وشرح الرضي ١/ ٤٤ والفاخر ١/ ٢٥ وابن النّاظم ٩ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٧٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٨٩ والصّفوة الصّفية ١/ ٤٨ وانظر كلام ابن هطيل في =

قَوْلُه: (وإمّا مِنْ آخِرِهِ، مِثْلُ تَنْوِينِ التَّمْكِيْنِ والتّنْكِيرِ، والتّثْنِيَةِ والجَمْعِ المُنْقَلِبَيْنِ، وتَاءِ التّأْنِيْثِ المُبْدَلَةِ هَاءً في الوَقْفِ، وأَلِفَيْ التّأْنِيْثِ المَقْصُورَةِ والمَمْدُودَةِ، وياءِ النّسَبِ).

أَمّا تَنْوِيْنُ التَّمْكِيْنِ فَلأَنَّهُ للدّلالَةِ عَلَى أَنَّ الاسْمَ غَيْرُ مُشْبِهٍ للفِعْلِ(١).

وأَمّا تَنْوِيْنُ التَّنْكِيْرِ فَلأَنَّ الفِعْلَ نَكِرَةٌ مِنْ أَصْلِهِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إلى عَلامَةِ تَنْكِيْرٍ، وكَذلِكَ تَنْوِيْنُ العِوَضِ والمُقَابَلَةِ فَإِنَّهُما يَخْتَصّانِ بِالاسْمِ بِخِلافِ تَنْوِيْنِ التَّرَنُّمِ(٢).

وأَمّا التَّثْنِيَةُ والجَمْعُ المُنْقَلِبَانِ _ ولَعَلّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: وحَرْفَي التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ المُنْقَلِبَيْنِ، واللهُ أَعْلَمُ _ فَلأَنَّهُما وُضِعَا للاخْتِصَارِ، والاسْمُ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ، فَكَانَ أَوْلَى بِهِما(٣).

= مصباح الرّاغب ١/ ٣٠.

(١) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧٠: «إنّما كان مختصًّا بالاسْم لأنّ أصل وضعه إمّا للتّمكين أو للتّنكير، ولا مكانة في الأفعال؛ لتمكّن البناء فيها، ولأنّها في الأصل نكرات، فلم يكن بها حاجة إلى تنوين التّنكير»، وقال الرضي في شرحه ١/ ٤٥: «وثانيها للتّمكّن، ومعناه كون الاسم معربًا، فلا يمكن إلّا في الاسم، وإنّما لم يُجعل لإعراب المضارع علامةً لعروضه». وانظر غير ذلك من العلل في الفاخر ١/ ٢٢ وترشيح العلل ٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٩٠ والصّفوة الصّفية ١/ ٥٠ ومصباح الرّاغب ١/ ٣١ والفواكه الجنيّة للفاكهي ١٧.

(٢) قال ابن النّاظم في شرحه على الألفيّة ٩: «وهذه الأنواع كلّها إلّا تنوين التّرنّم والغالي مختصّة بالأسماء؛ لأنّها لمعانٍ لا تليق بغيرها؛ لأنّ الأمكنيّة، والتّنكير، والمقابلة للجمع المذكّر السّالم، وقبول الإضافة، والتّعويض عنها مما استأثر به الاسم على غيره» وانظر شرح الرضي ١/ ٤٥ وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٢٠٥-٢٠٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٩٠ وشرح الكافية الشافية ١/ ١٦٢ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٦٨ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٢١.

(٣) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧٠: «وإنّما وجب اختصاص هذه الأحرف المنقلبة بالأسماء لأنّ الأسماء لمّا تعدّدت في أنفسها وتنوّعت احتيج إلى تثنيتها وجمعها، فجُعِلَت هذه الأحرف دلالة على التّثنية والجمع فيها، فأمّا الأفعال فلم يقصدوا تعدّدها ولا تنويعها =

وإنّما قَالَ: (المُنْقَلِبَيْنِ) احْتِرَازٌ مِنَ الَّذي[1] في نَحْوِ: (تَفْعَلانِ)، و(تَفْعَلُونَ).

وأَمّا تَاءُ التَّأْنِيْثِ المُبْدَلَةُ هَاءً في الوَقْفِ فَلأَنَّ وَضْعَهَا للفَرْقِ بَيْنَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ في الأَسْمَاءِ[2].

وإنَّما قَالَ: (المُبْدَلَةُ هَاءً في الوَقْفِ) احْتِرَازٌ مِن الّتي في نَحْوِ: (فَعَلَتْ)، ونَحْوِ: (ثُمَّتْ).

وأَمّا الأَلِفَانِ فَلِمَا ذُكِرَ في التّاءِ، فِيْهِ نَظَرٌ[3].

وأَمّا يَاءُ النَّسَبِ فَلأَنَّهَا لِإِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى أَبٍ، أَوْ أُمٍّ، أَوْ غَيْرِ ذلِكَ، مِمّا لا يَصِحُّ في غَيْرِ الاسْمِ[4].

= فلهذا استغنوا عن تثنيتها وجمعها بتثنية الفاعل وجمعه» وانظر شرح المقدّمة المحسبة ١٩٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٢٠٤ والصّفوة الصّفية ١/ ٥٠ وشرح كافية ابن الحاجب ١/ ٩٢.

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (من نحو الّذي).

(٢) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧٠: «وإنّما وجب اختصاصها بالأسماء لأنّ دخولها للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الأسماء كما ذكرنا، وأمّا الأفعال فليس فيها تأنيث على الحقيقة، وإنّما دخلت التّاء في نحو: قامت وقعدت للإيذان من أوّل وهلة على أنّ الفاعل مؤنث» وانظر الصّفوة الصّفية ١/ ٥٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٩٢.

(٣) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧١: «وإنّما وجب اختصاصها بالأسماء لما ذكرنا في تاء التّأنيث؛ لأنّ دخول الألفين للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الأسماء؛ فلهذا كان دخولها مخصوصًا بالأسماء».

(٤) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧١: «وإنّما وجب اختصاصها بالأسماء لأنّ الغرض منها إضافة الاسم إلى الأب أو القبيلة أو البلد، وهذا لا يكون إلاّ في الأسماء، فلهذا اختصّت بالأسماء» وقال ابن بابشاذ في شرحه ١٩١: «ومعنى ياء النّسب الإضافة إلى أبٍ أو بلدٍ أو قبيلة، أو غير ذلك مما يُخرجُ الاسْم إلى معنى الصّفة».

قَوْلُه: وإمّا من جُمْلَتِهِ[1]، مِثْلُ التَّصْغِيْرِ، والتَّكْسِيْرِ، والإِضْمَارِ).

أَمّا التَّصْغِيْرُ فَلأَنَّه في المَعْنى وَصْفٌ لِشَيْءٍ بِالحَقَارَةِ، والوَصْفُ يَخْتَصُّ بالاسْمِ[2]، عَلَى مَا سَيَأْتِي.

وأَمّا التَّكْسِيْرُ فَلِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ[٢١ظ] المُنْقَلِبَيْنِ.

وأَمّا الإِضْمَارُ فَلأَنَّهُ تَعْرِيْفٌ، والأَفْعَالُ لا تَكُونُ إِلاّ نَكِرَاتٍ[3].

قَوْلُه: (وإمّا من مَعْناه، مِثْلُ كَوْنِه مُخْبَرًا عَنْه وبِه، وفَاعِلاً، ومَفْعُولاً، ومُعَرّفًا، ومُنكّرًا، ومَنْعُوتًا).

أَمّا كَوْنُهُ مُخْبَرًا عَنْهُ وبِهِ فَلأَنَّهُ مَوْضُوعٌ عَلَى ذلِكَ.

وأَمّا كَوْنُه فَاعِلاً تَارَةً، ومَفْعُولاً أُخْرى فَلِتَعَذُّرِ ذلِكَ في غَيْرِهِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَعْجَبَنِي قَامَ)، أَو: (كَرِهْتُ قَامَ)[4] لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنى.

وأَمّا كَوْنُهُ مُعَرَّفًا تَارَةً، ومُنَكّرًا أُخْرى فَلأَنَّهُ هو الَّذي يَقْبَلُ ذلِكَ.

---

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (جمله).

(٢) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧١: «وإنّما كان التّصغير مخصوصًا بالاسْم لأنّ معنى ذلك تحقير الشّيء، ووصفه بالحقارة والصّغر، والوصف لا يكون إلاّ في الأسماء، فلهذا اختصّ التّصغير بوقوعه في الأسماء»، وقال القوّاس: «وإنّما كان من خواصّ الاسم لأنّه يفيد التّخصّص إذ هو وصفٌ في المعنى» شرح ألفيّة ابن معط ١/٢٠٨ وانظر الصّفوة الصّفية ١/٥١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/٩١.

(٣) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧١: «وإنّما كان الإضمار مخصوصًا بوقوعه في الأسماء لأنّ الغرض من الإضمار التّعريف، والتّعريف مخصوصٌ بالأسماء؛ لأنّ أصل وضع الأفعال على التّنكير، فلا حاجة بها إلى تعريف» وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٢٠٩ وانظر الصّفوة الصّفية ١/٥٢.

(٤) في ق: (جاءني قام أو ضربت قام).

وأَمّا كَوْنُهُ مَنْعُوتًا فَلأَنَّ النَّعْتَ في المَعْنى حُكْمٌ عَلَى المَنْعُوتِ، ولا يُحْكَمُ إلّا عَلَى الاسْمِ.

قَوْله:

(الفَصْلُ الثّـانِي
فَصْلُ الفِعْلِ)

إنَّما قَدَّمَ الفِعْلَ عَلَى الحَرْفِ لأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً في نَفْسِهِ، والحَرْفُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً في غَيْرِهِ، ومَا دَلَّ عَلَى مَعْنىً في نَفْسِهِ فَهوَ أَوْلى بِالتَّقْدِيْمِ مِمّا لَيْسَ كَذلِكَ.

قَوْله: **(الفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وزَمَانٍ مُخْتَصٍّ، مِثْلُ: فَعَلَ، يَفْعَلُ، سَيَفْعَلُ)**(١).

قَوْله: **(مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ)** يَعُمُّ.

وقَوْلُه: **(وزَمَانٍ)** احْتِرَازٌ مِن المَصَادِرِ، نَحْوُ: (القِيَامِ)، و(الضَّرْبِ).

---

(١) للفعل عند النّحاة حدودٌ عدّة، وحدّه مسألة خلافيّة. انظر الحدود الموجودة في التّبيين ١٣٩ فعرّفه سيبويه بقوله: «وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع» كتاب سيبويه ١/١٢ وعرّفه الزّجّاجي في الإيضاح في علل النحو ٥٢: «ما دلّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل، نحو قام يقوم وقعد يقعد»، وانظر الجمل ١، وحدّه الزمخشري في المفصل ٣١٩ بقوله: «الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان» وحدّه ابن الحاجب في الكافية ١٨٩ بقوله: «ما دلّ على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة»، وقد نقل الإمام يحيى في الحاصر عدّة حدود للفعل منسوبةً للقدامى بصريّين وكوفيّين، منها حدّ الأخفش، وهو قوله: «ما امتنع من التثنية والجمع ولم يحسُـن وصفه فهو فعل»، ونقل عن المبرّد ثلاثة حدود، هي قوله: «ما دلّ على حدث في زمان محدود. وقوله: «الفعل ما كانْ محتملاً للضمير»، وقوله: «الفعل ما حَسُن فيه أمس وغد»، ونقل عن الجرمي قوله في حدّه: «ما حَسُن عليه دخول التاء نحو قامت وضربت»، وأمّا الكوفيّون فنسب إلى الكسائي والفرّاء قولهما في حدّه: «ما دلّ على زمان»، وذكر أنّ الطّوال قال في حدّه: «كلّ لفظة دلّت على حدوث فعل في بعض الأوقات» انظر هذه الحدود في المنهاج لوحة ١، ٢ والحلل ٦٩-٧٠.

وقَوْلُه: (**مُخْتَصٍّ**) احْتِرَازٌ مِن نَحْوِ: (الغَبُوقِ)، و(الصَّبُوحِ)[1]، والمُرَادُ بِالمُخْتَصِّ المَاضِي، والحَاضِرُ، والمُسْتَقْبَلُ، وقَدْ أَوْضَحَهُ بِالتَّمْثِيلِ.

قَوْلُه: (وإنَّما لُقِّبَ هذا النَّوْعُ فِعْلاً لأَنَّه لَفْظٌ يُوزَنُ بِهِ جَمِيْعُ الأَفْعالِ، ويُعَبَّرُ بِهِ عَنْها، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء]).

يَعْنِي: إنَّ لِلفِعْلِ بِهذِهِ الأَحْرُفِ الَّتِي هي الفَاءُ والعَيْن واللاّمُ مِن الاخْتِصَاصِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ، وذلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدِهِما: أَنَّهُ مَا مِنْ فِعْلٍ إلاّ وهو يُوزَنُ بِها، أَوْ بِبَعْضِها، بِخِلافِ الاسْمِ، فَإِنَّ مِنْهُ مَا لا يُوزَنُ، كَالمُضْمَرَاتِ، وبِخِلافِ الحَرْفِ، فَإِنَّهُ لا يُوزَنُ شَيْءٌ[2] مِنْهُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ يُعَبَّرُ بِها عَنْ جَمِيْعِ[3] الأَحْدَاثِ، كَما في الآيَةِ، فَلأَجْلِ ذلِكَ سُمِّيَ بِالفِعْلِ[4].

---

(١) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧٣: «وقولنا: (مختصّ) يحترز به عن (الصّبوح) و(الغبوق) فإنّهما دالاّن على حدثٍ وزمانٍ، وليسا بفعلين لَمّا كَانَ زَمانُهما ليس بِمُخْتصٍّ بِأحد الأزْمنة الثّلاثة».

(٢) في ق: (بشيء).

(٣) في ق: (في جميع).

(٤) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧٤: «وأمّا الموضع الثّاني: في سبب تلقيبه بقولنا فعلاً، وفيه وجهان: أحدهما: أنّا نقول: أهل اللغة لَمّا جَعَلوا ما يتركّب من مجموع الفاء والعين واللاّم وَزْنًا لِجَميعِ الأبنية في الأسماءِ والأفْعالِ على اخْتلافِ أبنيتها وأوضاعها جَعَلُوه أيضًا عِبارةً عن جميع ما يقع من الحوادث، فسمّوا جَميعَ مَا يحدُثُ فعلاً، وهذا هو مُرادُ الشّيخ بقوله: (لأنّه لفظٌ يوزن به جميع الأفعال ويعبّر به عنها، قال الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء]).

وثانيهما: أنّ أهل اللغة لَمّا أرادوا أنْ يَضَعُوا عِبَارةً لِجَمِيعِ الحَوادثِ صَاغُوا إليها عبارة مركّبةً من جَميعِ المَخَارِجِ، فأخذوا من الشّفة الفاء ومن الحلق العين ومن اللسان اللام مُطابقةً للمعاني وقصد الموافقة». وانظر العلّة الثّانية في تاج علوم الأدب ١/ ٣٩٩.

وفي شرح المقدّمة لابن بابشاذ ١٩٣: «وإنّما لقّب فعلاً ليفرّق بينه وبين المصدر الّذي هو=

قَوْلُه: (وقِسْمَةُ الأَفْعَالِ كُلُّها ثَلاثَةٌ: ماضٍ، ومُسْتَقْبَلٌ، [٢٢و]ولا ماضٍ ولا مُسْتَقْبَلٌ، وهو الحالُ).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

ودَلِيْلُهُ وَاضِحٌ، وهو أَنَّهُ لا يَخْلُو إِمّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى زَمَانِكَ، أَوْ عَلَى مَا قَبْلَهُ، أَوْ عَلَى مَا بَعْدَهُ.

وزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّها لا تَزِيْدُ عَلى قِسْمَيْنِ: مَاضٍ، ومُسْتَقْبَلٌ[1]، وهو غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ[2].

= الحدث، وهو اسمُ الفعل؛ لأنّ المصدر يأتي على أوزان كثيرة مقيس وغير مقيس، والأفعال تأتي على أوزانٍ محصورة مقيسة قد جملت في فصل الفعل، وكلّها يجمعها لفظ فعل».

وفي شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٢١١ علّتان، الأولى: أنّه يعمّ الأفعال العلاجيّة وغيرها غريزةً كان وغيرها، فلو سمّي عملاً لاختصّ بالعلاجيّة، والثّانية: أنّه سمّي باسْمِ مدلوله وهو المصدر لأنّه فعلٌ حقيقةً. وانظر الصّفوة الصّفية ١/٥٣ وابن يعيش ٧/٣-٤.

(١) قوله: (ماض ومستقبل) ليس في ل.

(٢) اختلفت أقوال النّحاة في أقسام الفعل، واضطربت:

قيل: إنّ الكوفيّين والأخفش يرون أنّ القسمة ثنائيّة، وجعلوا فعل الأمر مقتطعًا من المضارع ولم يجعلوه أصلاً برأسه. انظر تعليق الفرائد ١/٩٢ والتصريح ١/١٧٢.

وقيل: إنّ الزّجّاج والزّجّاجي والكوفيّين أنكروا فعل الحال، ونسب إليهم أنّ الفعل نوعان: ماض ومستقبل، وأمّا فعل الحال فيلحق بالماضي والمستقبل، قال العكبري: «وقالوا إنّ الفعل إن كان لا يتعدّد ولا لبث له فقد لحق بالمضيّ، وإنْ كان له أجزاء، فما وقع منها ماضٍ وما لم يقع مستقبل» المتبع في شرح اللمع ١/٢١٨ ونُسِبَ هذا الرّأيُ إلى الفلاسفة أيضًا. انظر الإيضاح في علل النحو ٨٦ والمتبع في شرح اللمع ١/٢١٨ وشرح اللمع للأصفهاني ١/٢٧٠ ونتائج التّحصيل ١/٢٢٥ واللباب ٢/١٣ وتاج علوم الأدب ١/٣٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٧ وابن يعيش ٧/٤ وشرح الرضي ٤/١٦ وهمع الهوامع ١/٣٦.

وقيل: إنّ الكوفيّين يرون أنّ الأفعال ثلاثة، ماض ومستقبل والفعل الدّائم، وهو من أمثال (قائم) و(ضارب). انظر الإيضاح في علل النحو ٨٦.

قَوْلُه: (أَمَّا المَاضِي فَهْوَ مَا كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الفَتْحِ مِنْ غَيْرِ عَارِضٍ عَرَضَ لَه)(١).

قَوْلُه: **(مَا كَانَ مَبْنِيًّا)** يَعُمُّ.

وقَوْلُه: **(عَلَى الفَتْحِ)** احْتِرَازٌ مِمّا لَيْسَ كَذلِكَ.

وقَوْلُه: **(مِنْ غَيْرِ عَارِضٍ عَرَضَ لَه)** احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ: (هَلْ تَحْضُرَنَّ يَا زَيْدُ)، و(احْضُرَنَّ).

ويَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّه عَرَّفَ الشَّيْءَ بِمَا هُو أَكْثَرُ الْتِبَاسًا مِنْهُ، أَلا تَرَى أَنَّ الفَتْحَ إِنّما يَكُونُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ(٢) أَنَّهُ مَاضٍ. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (وجُمْلَتُهُ(٣) عِشْرُونَ مِثالاً: مِثْلُ: كَتَبَ، وعَلِمَ، وظَرُفَ، ومِثْلُ(٤): قَرْطَسَ(٥)، وأَعْلَمَ، وعَلَّمَ، ونَاظَرَ، ومِثْلُ: تَقَرْطَسَ(٦)، وتَعَلَّمَ، وتَنَاظَرَ، ومِثْلُ: انْطَلَقَ، واقْتَدَرَ، واحْمَرَّ، واحْمَارَّ، واسْتَخْرَجَ، واغْدَوْدَنَ(٧)، واخْرَوّطَ(٨)، واسْحَنْكَكَ(٩)، واحْرَنْبى(١٠)،

---

(١) حدّه ابن الحاجب في الكافية ١٨٩ بقوله: «ما دلّ على زمانٍ قبل زمانك» وانظر شرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٥٩، وحدّه الزّمَخشري في المفصل ٣١٩ بقوله: «هو الدّالُّ على اقْترانِ حَدَثٍ بزمانٍ قبلَ زَمانِكَ»، وحدّه الإمام أحمد بن يحيى بقوله: «والماضي ما دلّ على حدوث أمر قبل زمانك» انظر تاج علوم الأدب ١/ ٤٠١، وحَدّه الزّجّاجي بِقَوله: «ما حَسُنَ فيه أَمْس» الجُمل ٧، وحدّه النيلي في الصّفوة الصّفية ١/ ١٦٥ بقوله: «والماضي هو كُلُّ فِعْلٍ تَقَدَّمَ وَقْتُ وقُوعِه على وَقْتِ إِخْبارِكَ به ويَحْسُنُ مَعه أَمسِ توكيدًا».

(٢) كذا في ل، وفي الأصل: (معرفت)، وفي ق: (معرفته).

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وجمله).

(٤) قوله: (ومثل) مكرر في ق.

(٥) قرطس: إذا أصابَ القِرْطَاسَ أي الغَرَضَ المَنْصوبَ.

(٦) تقرطس: هلك.

(٧) اغْدَوْدَنَ النَّبْتُ: اخْضَرَّ حتى يَضْرِبَ إلى السوادِ مِن شِدَّةِ ريِّه.

(٨) واخْرَوّط: طال وامتدّ، قالوا: اخْرَوَّطَتْ لِحيَتُه واخْرَوَّطَ بهم الطَّريقُ والسَّفرُ وفي الصّحاح: السَّيْرُ طالَ وامْتَدَّ.

(٩) اسْحَنْكَكَ اللّيل أي أَظْلَم، وقيل اشْتَدَّتْ ظُلْمَتُه، واسْحَنْكَكَ الكَلامُ عَلَيه أي تَعَذرَ.

(١٠) احْرَنْبَى الرجُلُ وازبَأَرَّ مثلُ احْرَنْبَأَ بالهمز عن الكسائيّ إذا تَهَيَّأَ للغضَبِ والشَّرِّ.

واحْرَنْجَمَ[1]).

إِنَّمَا كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ أَنَّ الفِعْلَ كُلَّهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:

ثُلاثِيٍّ، وأَمْثِلَتُه الثّلاثَةُ الأُوَلُ.

ورُبَاعِيٍّ بِزِيَادَةٍ، وغَيْرِ زِيَادَةٍ، وأَمْثِلَتُهُ الأَرْبَعَةُ الّتي بَعْدَها.

وخُمَاسِيٍّ بِزِيَادَةٍ ، وأَمْثِلَتُهُ السِّتَّةُ الّتي بَعْدَها.

وسُدَاسِيٍّ بِزِيَادَةٍ، وأَمْثِلَتُهُ السَّبْعَةُ البَوَاقِي.

واعْلَمْ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

زِيَادَةٍ للإِلْحَاقِ[2]، وهي في نَحْوِ: (تعَلّمَ)، و(تَنَاظَرَ)، أَلْحَقُوهُما بـ(تَقَرْطَسَ) عَلَى مَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ[3] وابْنُ الحَاجِبِ[4]، وقَدْ نُظِرَ عَلَيْهِما، ذَكَرَهُ رُكْنُ الدّيْنِ[5].

---

(١) حَرْجَمَ الإِبِلَ حَرْجَمَةً: رَدَّ بَعْضَها على بَعْضٍ، فاحْرَنْجَمَت: ارْتَدّ بعضُها على بَعْضٍ، واحْرَنْجَمَ الرجلُ: أرادَ الأَمْرَ ثُمَّ كَذَّبَ أي: رَجَعَ عَنْهُ، واحْرَنْجَمَ القَوْمُ: اجْتَمَع بعضُهم إلى بَعْضٍ، أو احْرَنْجَمَت الإِبِلُ: اجْتَمَعَ بَعْضُها على بَعْضٍ وارْتَدَّتْ وبَرَكَت.

(٢) قال الرضي في شرح الشافية ١/٥٢: «ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أنْ تزيد حرفًا أو حرفين على تركيبٍ زيادة غير مطّردة في إفادة معنى؛ ليصير ذلك التّركيب بتلك الزّيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعيّنة والسّكَنات، كلّ واحدٍ في مثل مكانه في الملحق به، وفي تصاريفها من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسْم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعيًّا، ومن التّصغير والتّكسير إن كان الملحق به اسمًا رباعيًّا لا خماسيًّا» وانظر حدّ الإلحاق في الحاصر لوحة ٧٥ وعنقود الزّواهر ٣٤٤ وتاج علوم الأدب ١/٤٠٣ والكفاية في النحو ١٠٠ والمناهج الكافية ١٣٥ وشرح شافية ابن الحاجب لنقرة كار ٦٠ وشرح شافية ابن الحاجب للجاربردي ١٧-١٨ والتّعريف بضروري قواعد علم التصريف ٦٢.

(٣) انظر المفصل ٣٧٠.

(٤) انظر الشافية في علم التصريف ١٧.

(٥) قال ركن الدّين: «اعلم أنّه قيل في جعله (تغافل) و(تكلّم) ملحقًا بـ(تدحرج) نظرٌ؛ لأنّ =

وفي نَحْوِ: (اسْحَنْكَكَ)، و(احْرَنْبى) أَلْحَقُوهُما بِـ(احْرَنْجَمَ)(١).

وزِيَادَةٍ لا لِلإِلْحَاقِ، وهي فِيْمَا عَدَا ذلِكَ، أَيْ: مِنْ هذه الأَمْثِلَةِ.

ويُعْرَفُ الإِلْحَاقُ بِاتِّحَادِ هَيْئَةِ المَصْدَرَيْنِ(٢)، فَمِنْ ثَمَّ جَعَلُوا: . . . .

= الألف لا تكون للإلحاق إلّا بدلاً من الباءِ في الطّرف كما في (اسْلَنْقى)، وإذا كَانَ كذلك لَمْ يَكُن تفاعل ملحقًا بـ(تَفَعْلَل)، وكذا (تَفَعّلَ) لا يكون ملحقًا بِـ(تَدَحْرَجَ) لأنّ (تَفعّلَ) مُطَاوِعُ (فَعّلَ)، و(فَعّل) غيرُ ملحقٍ بـ(دَحْرَجَ) لعدم مساواته له في المصدر، فكذا مطاوعه» شرح شافيّة ابن الحاجب لركن الدّين ١/٢٣٦ وهذا الّذي ذكره ركن الدّين هو اعتراض الرضي في شرحه على الشافية ١/٥٦-٥٧ وانظر اعتراض ابن يعيش على هذا في شرح المفصل ٧/١٥٦والمناهج الكافية في شرح الشافية ١٦١، وقال صاحب عنقود الزّواهر: «ولعمري لقد أفرط ابن الحاجب في اعتبار الإلحاق متابعة لصاحب المفصل حيث حكم بأنّ تغافل وتكلّم ملحقان بـ(تدحرج) بناء على موافقتها له في المصدر مع أنّه مَنْ شَرَطَ في الإلحاق أن لا يكون الغرض في الزّيادة إلّا جعل مثال على مثال أزيد منه».

(١) انظر المفصل ٣٧٠ والشافية في علم التصريف ١٧.

(٢) هذا شرط الإلحاق، والدّليل عليه، قال في المفراح ٥٩: «ما يَدُلُّ على صِدْقِ الإِلْحاقِ اتِّحادُ المَصْدَرَيْن، فَـ(شَمْلَلَ) مُلْحَقٌ بـ(دَحْرَجَ) دُونَ (أَخْرَجَ)؛ لأَنَّهم قد قالوا: (شَمْلَلَةً) و(شِمْلالاً) كَما قالوا: (دَحْرَجَةً) و(دِحْراجًا)، ولَمْ يَجِىء مَصْدَرُ (أَخْرَجَ) على ذلك» قال ركن الدّين في شرح الشافية ٢٣٨: «إنّما حكمنا على بعض الموازن للرّباعي بأنّه ملحق به وعلى بعض بأنّه غير ملحق به لأنّ من شرط الإلحاق اتّحاد المصدرين»، وقال أحمد بن يحيى المرتضى في الاستدلال على الإلحاق: «ودليله كون الاشتقاق يشهد بالزّيادة، ولا معنىً مستفادٌ منها، فعلمنا أنّها لتكميل زنة الكلمة حتّى تُساوي نظيرها في الأصول وزنًا ومصدرًا إنْ كان» تاج علوم الأدب ١/٤٠٤ وانظر هذا الشّرط في شرح الرضي على الشافية ١/٥٥ وشرح الشافية للجاربردي ٣٩ والمفراح ٥٩ والتّعريف بضروري قواعد علم التصريف ٦٢ والصّفوة الصّفية ٢/٥٣٢ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٦٧ وشرح مختصر التصريف العزّي ٣٥ وعنقود الزّواهر ٣٤٥ وشرح المراح للعيني ٤٥ والفلاح في شرح المراح ٢٤ وشرح المراح لديكقوز ٢٤.

وللإلحاق ثلاث شرائط في الحاصر لوحة ٧٥، قال: «إحداها أنْ تكون عِدّة حروف الملحقِ كعِدّة الحروفِ في الملحقِ به؛ لأنّ الرّباعيّ لا يكون ملحقًا بالخُماسِيِّ ولا الخُماسيّ بالرّباعِي، وإنّما يُلْحقُ الثّلاثي بالزّيادة بالرّباعيّ الأصل لِيَكونَ مثله في عِدّة الأحرفِ، كَما =

(حَوْقَلَ)[1] مُلْحَقًا بـ(قَرْطَسَ)؛ لِقَوْلِهِم في مَصْدَرَيْهِما: (حَوْقَلَةٌ) و(قَرْطَسَةٌ)، ولَمْ يَجْعَلُوا: (أَعْلَمَ) مُلْحَقًا؛ لِقَوْلِهِمْ في مَصْدَرِهِ: (إِعْلامًا).

وَيَرِدُ عَلَى [٢٢ظ] قَوْلِهِ: (وجُمْلَتُه[2] عِشْرُونَ مِثالاً) أَنَّ هذا الإِجْمَالَ فَاسِدٌ، بَلْ هُوَ اثْنَانِ وثَلاثُونَ:

بَقِيَ عَلَيْهِ سِتَّةٌ مُلْحَقَةٌ بـ(قَرْطَسَ)[3]، نَحْوُ: (شَمْلَلَ)[4]، و(حَوْقَلَ)، و(بَيْطَرَ)[5]،

= ألحقنا (حوقل) مع زيادته بـ(دَحْرَجَ). وثانيها: أنْ يَكُونَ مثل وَزْنِ الملحقِ به، ألا ترى أنّا ألحقنا قولنا: (حوقل) و(بيطر) و(دحرج) لَمّا كان كُلُّ واحدٍ منها بوزن (فَعْلَلَ) ولَمْ يُلْحَق (أخرج) بـ(دَحْرَجَ) وإنْ كَانَ عَدَدُ حُروفِه كَعَدَدِ حُروفِ (دَحْرَجَ) لَمّا لَمْ يَكن مثل وزنه؛ لأنّ وزن (أخرج) (أفعل)، ووزن (دحرج) (فعلل)، فلمّا اختلفا في الوزن لم يلحق به. وثالثها: أنْ يتّحد المصدران في الملحق بالملحق به، ألا ترى أنّ مَصْدَر (حوقل) (حوقلة)، و(بيطر) (بيطرة) كما أنّ مصدر (دحرج) (دحرجة) فلمّا اتّحد مصدراهما حسن إلحاق أحدهما بالآخر».

(١) قال في الصّحاح (حقل): «حَوْقَلَ الشيخُ حَوْقَلَةً وحيقالاً، إذا كَبِرَ وفَتَر عن الجماع».

(٢) كذا في ق ول، في الأصل: (وجمله).

(٣) زيدَ في كُلِّ بناءٍ منها حَرْفٌ لِيُلْحَقَ بـ(فَعْلَلَ)، فالأوّلُ زيدَ فيه لامٌ فَوَزْنُه (فَعْلَلَ)، والثّاني زيدَ فيه واوٌ بَعْدَ الفاءِ فَوَزْنُه(فَوْعَلَ)، والثّالثُ زيدَ فيه ياءٌ بعْدَ الفاء فوزْنُه (فَيْعَلَ)، والرّابعُ زيدَ فيه واوٌ بَعْدَ العين فوزنُه (فَعْوَلَ)، والخامسُ زيدَ فيه نونٌ بعدَ العين فوزْنُه (فَعْنَلَ)، والسّادسُ زيدَ فيه ياءٌ بعد اللاّمِ ثُمّ قلبت الياءُ ألفًا فوزنُه (فَعْلَى)، وأُلْحِقَ بالرّباعي غيرُ هذا منْ نوادر اللغة انظر شرح الملوكي ٦٥ وشرح الشافية للرضي ١/ ٦٨ والممتع ١/ ١٦٧ والارتشاف ١/ ١٧٠ والصّفوة الصّفية ٢/ ٥٣١ والمبدع ١٠١ والمفراح ٥٦ والتّعريف بضروري قواعد علم التصريف ٦٨ وشرح مختصر التصريف العزّي ٣٥.

(٤) شَمْلَلَ شَمْلَلَةً، إذا أسرع.

(٥) بيطر: أي عمل بيطرةً وهو الشّقّ، وبه سمّي البيطار بيطارًا.

و(جَهْوَرَ)[1]، و(قَلْنَسَ)[2]، و(قَلْسى)[3].

وخَمْسَةٌ مُلْحَقَةٌ بـ(تَقَرْطَسَ)[4]، نَحْوُ: (تَجَلْبَبَ)[5]، و(تَجَوْرَبَ)[6]، و(تَشَيْطَنَ)[7]، و(تَرَهْوَكَ)[8] ، و(تَمَسْكَنَ)[9].

---

(١) قال في الصّحاح (جهر): «جَهَرَ بالقول: رفَعَ به صوتَه، وجَهْوَرَ».

(٢) قلنس: لبس القلنسوة.

(٣) قلسى: لبس القلنسوة أيضاً.

(٤) زيدَ في الأوّلِ الباءُ فهو على وزن (تَفَعْلَلَ)، وزيدَ في الثّاني الواو بعد الفاء فوزْنُه (تَفوعَلَ)، وزيدَ في الثّالِثِ الياءُ بعد الفاء فوزنُه (تَفيعلَ)، وزيدَ في الرّابِعِ الواوُ بعد العين فوزنُه (تَفَعْولَ)،وزيدَ في الخامسِ الميمُ فَوزْنُه (تَمَفْعَلَ) ويلحق به غيرُ هذه. انظر الملحق بتدحرج في الصّفوة الصّفية ٢/ ٥٣٥ والمفراح ٥٧ والمبدع ١٠٩ والارتشاف ١/ ١٧١ وعنقود الزّواهر ٣٤٦ وشرح الشافية ١/ ٦٨.

(٥) تجلبب، أي: لبس الجلباب.

(٦) تجورب، أي: لبس الجوارب.

(٧) تشيطن: فعل فعلاً مكروهاً.

(٨) قال في تاج العروس ٢٧/ ١٨٠ (رهك): «ويُقال: مَرَّ يَتَرَهْوَكُ ويرتَهِكُ كأَنَّه يَمُوجُ في مِشْيَتِه وهو مُرتَهك في مَشْيِه ويَمْشِي في ارْتِهاك».

(٩) تمسكن: أظهر الذّلّ.

وفي هذا الفِعْلِ خلافٌ بين النّحاة، فالزّمَخْشريّ قد نصّ على أَنّ الميمَ لا تُزادُ في الأفعال، قال: «ولا تُزادُ في الفِعْلِ ولذلكَ اسْتُدلَ على أَصالَةِ ميم معد بـ(تَمَعْدَدوا) ونَحْوُ: تَمسْكَنَ وتَمَدْرَعَ وتَمَنْدَلَ لا اعتدادَ به» المفصل ٥٠٢ وكانَ قد ذَكَرَ أَنّ هذا الفِعْلَ مِنْ الملحق بتدحرج انظر المفصل ٣٧٠، وهذا الّذي ذَكَره مذهبُ كثيرٍ مِنْ النّحاة، فقد نصّ معظمُهم على شذوذِ زيادة الميم ورداءته في هذا الموضعِ. انظر سر صناعة الإعراب ١/ ٤٣٣ والمنصف ١/ ١٣٠وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٣٦ والصّفوة الصّفية ٢/ ٥٧٧ وشرح الملوكي ١٥٤وشرح الشافية لنقرة كار ١٤١ومناهج الكافية ١٤١ وصَرّحَ ابنُ عصفور بِجواز زيادَتِها في الفعل (تمسكنَ) وغيره ولم يُشر إلى شُذوذِها وتبعه أبو حيّان انظر الممتع ١/ ٢٤١-٢٤٢ والارتشاف ١/ ١٩٩.

وَوَاحِدٌ غَيْرُ مُلْحَقٍ[1]، وهو: (اقْشَعَرَّ)[2]. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (والعِشْرُونَ هو فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه، مِنْ جَمِيْعِ ذلِكَ يُضَمُّ أَوَّلُه، ويُكْسَرُ ما قَبْلَ آخِرِه).

يَعْنِي: إنَّ هذه الأَمْثِلَةَ كُلَّها تَكُونُ أَيْضًا لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، إلاّ أَنَّهُ يُضَمُّ الأَوَّلُ مِنْها، ويُكْسَرُ مَا قَبْلَ الآخِرِ، فَرْقًا بَيْنَ البَابَيْنِ، فَيُقَالُ: (كُتِبَ)، و(عُلِمَ)، وكَذلِكَ البَاقِي.

قَوْلُه: (سِوى المُضَاعَفِ لامُهُ).

يَعْنِي: إنَّ المُضَاعَفَ لامُهُ لا يُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِه، نَحْوُ: (شُدَّ زَيْدٌ)، وأَصْلُهُ: (شُدِدَ)، ولكِنْ حُذِفَت الكَسْرَةُ لِيُمْكِنَ الإدْغَامُ.

قَوْلُه: (والمُعْتَلِّ العَيْنِ).

يَعْنِي: إنَّ المُعْتَلَّ العَيْنَ لا يُضَمَّ أَوَّلُه، ولا يُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِه، نَحْوُ: (قِيْلَ)، و(بِيْعَ)، وأَصْلُهُ: (قُولَ)، و(بُيِعَ)، ثَقُلَت الكَسْرَةُ عَلَى الوَاوِ والياءِ، فَنُقِلَتْ إلى مَا قَبْلَها[3]، أَيْ: بَعْدَ حَذْفِ حَرَكَتِهِ، ثُمَّ انْقَلَبَت الوَاوُ يَاءً في: (قِيْلَ)؛ لِسُكُونِها وانْكِسَارِ مَا قَبْلَها، وبَقِيَت الياءُ عَلَى حَالِها في: (بِيْعَ)؛ لِعَدَمِ مَا يُوجِبُ القَلْبَ.

ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (قِيْلَ)، و(بِيْعَ) بِالإشْمَامِ.

---

(١) انظر هذا البناء في المنصف ١/ ٨٩-٩٠ وشرح الشافية للرضي ١/ ١١٣ وشرح مختصر التصريف العزّي ٤٣ والتّتمّة في التصريف ٩٣ وشرح الملوكي ٩٠والممتع ١/ ١٩٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي ١٣٠٧ والصّفوة الصّفية ٢/ ٥٤٠ وعنقود الزّواهر ٣٤٧ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٨٢ والارتشاف ١/ ١٨١ ودقائق التصريف ١٧٢-١٧٣ والمفراح ٥٥ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٠١ وفتح الأقفال ١٤١.

(٢) اقشعرّ من القشعريرة، وهي الرّعدة.

(٣) في ل: (قبلهما).

ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (قُولَ)، و(بُوعَ) بِالوَاوِ[1]، قَالَ:

[٥٦] لَيْتَ دَهْرًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[2]

---

(١) فيه ثلاث لغات، وهي كسر الباء والقاف، والإشمامُ للدّلالة على أنّ الأصل فيه الضّمّ. والضمّ، ولغة الضّم لغةٌ رديئة، لا اعتداد بها؛ لأنّ حمل الثّقيل على الخفيف أولى من عكسه. ونسِبَت لغةُ الكسر إلى قريش وبني كنانة، ولغة الضّمِّ إلى هذيل وبني دبير وبني فقعس وبني ضبّة، ولغة الإشمامِ إلى بني أسد وقيس وعقيل. انظر الكتاب ٣٤٢/٤ والأصول ٢٧٩/٣ والحجّة للفارسي ١/ ٣٥٠-٣٤٠ واللباب ٢/ ٣٢٢ و المنصف ١/ ٢٤٨-٢٥١ والبحر المحيط ١/ ١٩١ وشرح التصريف ٤٤٦-٤٤٩ والمحتسب ١/ ٣٤٥-٣٤٦ والخصائص ٢/ ١٠٥ والممتع ٢/ ٤٥١-٤٥٢ والكافية ٢٠٢ وشرح الكافية للرضي ٤/ ١٣١-١٣٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/ ٥٤٥-٥٤٦ والشافية ١٠٤ وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٥٦ والمفصل ٥٢٦ وابن يعيش ١٠/ ٧٤ والتخمير ٤/ ٣٨٧ والإقليد ٤/ ٢٠٧٢ وابن عقيل ٢/ ١١٥ والفاخر ١/ ٢١٨-٢١٩ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٥وابن النّاظم ١٦٨-١٦٩ والإقليد ٤/ ٢٠٧٣ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ٣١٦-٣١٨ وشرح المكودي ١/ ٢٨٠-٢٨١ والبديع في علم العربية ٢/ ٥٨٣ وتعليق الفرائد ٤/ ٢٦٦ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٠٢-٦٠٣ وشرح مختصر تصريف العزّي ٢١٤-٢١٥ وشرح الشافية للجاربردي ٢٩٨-٢٩٩ وشرح المراح للعيني ٢١٤ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ١١٥ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٥٥ والهمع ٣/ ٣١٣ والمناهل الصّافية ٢/ ٢٦٢ وكشف النّقاب ٢/ ٣٧٦ والتصريح ٢/ ٣٤٢-٣٤٣ انظر شرح الشافية للجاربردي ٢٩٨-٢٩٩ وشرح الشافية لنقرة كار ٢١٠ والمناهج الكافية ٤٨٥ وإرشاد السّالك ١/ ٣٢٠ وإعراب القراءات السّبع وعللها ١/ ٦٩ وأجاز الأخفش: (قُيلَ) بضمّ القاف مع الياء. انظر الدّرّ المصون ١/ ١٢٤.

(٢) الرّجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧١ وقبله:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ

ونسب إليه في المقاصد النحويّة ٢/ ٢٥٤ والتصريح ٢/ ٣٤٢ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٩.

وهو بلا نسبة في أسرار العربية ٩٩ وابن يعيش ٧/ ٧٠ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٥ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٥٥ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٠٢ والفاخر ١/ ٢١٩ وكشف النّقاب ٢/ ٣٧٦ والإقليد ٤/ ٢٠٧٣ وتعليق الفرائد ٤/ ٢٦٦ وابن النّاظم ١٦٩ وتاج =

والأُولى أَفْصَحُهُنَّ، وبَعْدَها الثّانِيَةُ.

قَوْلُه: (وجَمِيعُ ذلِكَ آخِرُهُ مَفْتُوحٌ).

أَيْ: مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ، ذُكِرَ فَاعِلُهُ أَوْ لَمْ يُذْكَرْ.

ولا يُقَالُ: لِمَ بُنِيَ؟ لأَنَّ أَصْلَ الأَفْعَالِ البِنَاءُ.

وإنّما يُقَالُ: لِمَ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ؟ ولِمَ خُصَّ بِالفَتْحَةِ؟.

أَمّا الأَوّلُ فَلأَنَّهُ أَشْبَهَ المُضَارِعَ مِنْ حَيْثُ إنَّهُ يَقَعُ مَوْقِعَهُ في الصِّفَةِ، والصِّلَةِ، والحَالِ، والخَبَرِ، والشَّرْطِ، والجَزَاءِ، فَنُبِّهَ بِبِنَائِهِ عَلَى الحَرَكَةِ عَلَى أَنَّهُ أَشْبَهَ المُعْرَبَ[1].

وأَمّا الثّانِي فَلأَنَّ الفَتْحَ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ[2].

= علوم الأدب ١/ ٤٠٧ والمساعد ٢/ ٣٩٨ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ١١٥ ومغني اللبيب ٥١٣ والدّرّ المصون ١/ ١٣٤ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ٣١٨ وشرح المكودي ١/ ٢٨١ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٥٧ وإرشاد السّالك ١/ ٣٢٠ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢٩.

والشّاهد في البيت في قوله: (بوع) فهو فعلٌ معتلّ العين، وجاء على لغة من يضمّ الباء، وهي لغة هذيل وبني دبير وبني فقعس وبني ضبّة، والقياس فيه: (بِيعَ) بكسر الباء.

(١) ذَكَرَ الرضي عِلّتين: الأولى مُشابَهَةُ الاسْمِ، والثّانِيَةُ وُقُوعُه مَوقعَ المُضارِعِ. انظر شرح الكافية للرضي ٤/ ١٤ والمفراح ٦٢ ويبدو أَنّ الأَمْرَ فيه شيءٌ مِنْ الخلاف إِذْ نَصَّ ابنُ كمال باشا على أَنّ عِلّةَ وُقُوعِه مَوقعَ المُضارِعِ مَبْنِيٌّ على أَنَّ المُضارِعَ مُعْرَبٌ بالأَصالَةِ لا بالمُشابَهَةِ كَما هو مَذْهَبُ الكُوفيين. انظر الفلاح في شرح المراح ٢٥ وما نَصّ عليه أَكْثَرُ النّحاة أَنّه بُني على الحَرَكَةِ لِمُشابَهَتِه المُضارِعَ. انظر التصريح ١/ ١٩٨ والصّفوة الصّفية ١/ ١٦٨ وشرح كافيّة ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/ ٤٩٠ ونتائج التّحصيل ١/ ٢٧٤ وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٥٩ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٥ والفاخر ١/ ٣٤ والمطلوب ٣١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٠٨.

(٢) انظر هذه العلّة في توضيح المقاصد ١/ ٣٠٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٠٨ والمفراح ٦٣ والصّفوة الصّفية ١/ ١٦٨ وقيل: بني على الفَتْحِ لأنّ واو الضّمير قد تحذف في بعض =

قَوْلُه[1]: (لا يَجُوزُ تَسْكِيْنُهُ في حَالِ الوَصْلِ[٢٣و] إلّا مَعْ ضَمِيْرِ المُتكلّمِ، والمُخَاطَبِ، ونُونِ جَماعَةِ النّساءِ).

وهذا قَدْ تَقَدَّمَ مُعَلّلاً في النَّوْعِ الثّانِي مِن المُضْمَرَاتِ[2].

ولَمْ يَذْكُرْ نَحْوَ[3]: (غَزَا)، و(رَمَى)؛ لأَنَّهُ في وُجُوبِ[4] سُكُونِهِ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ، وكَذا في الكَافِيَةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ، وذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ[5].

قَوْلُه: (ولا يَجُوزُ ضَمُّهُ إلّا مَع وَاوِ الجَمْعِ).

وذلِكَ في نَحْوِ: (فَعَلُوا)، وقَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (سِوَى المُعْتَلِّ بالأَلِفِ).

يَعْنِي: إِنَّ الوَاوَ مَتَى لَحِقَت المُعْتَلَّ بِالأَلْفِ لَمْ يُضَمَّ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: (غَزَا)،

= اللّغات وتبقى الضّمّة دالّة عليها، فلو بني على الضّمّ لالتبس فعل الواحد بفعل الجماعة، ومنع من الكسرة لأنّه أخت الضّمّ فتعيّن الفتح. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٣٠٨ والصّفوة الصّفية ١/١٦٨ والمفراح ٦٣ ١٦٩وشرح المقدّمة الكافية ٣/٨٥٩ وشرح الرضي ٤/١٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/٤٩٠-٤٩١ والتصريح ١/١٩٨ والفاخر ١/٣٤ وشرح المراح للعيني ٤٩ والفلاح في شرح المراح ٢٥ وشرح المراح لديكقوز ٢٥ والمطلوب ٣١. ونقل عن الفرّاء أن (ضَرَبَ) بني على الفتح حملاً على (ضربا) فعل الاثنين. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٣٠٨.

(١) قوله: (قوله) ليس في ق.

(٢) انظر ص١٠٧.

(٣) قوله: (نحو) ليس في ل.

(٤) في ق: (من وجوب).

(٥) انظر المفصل ٣١٩ وقال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٧٧: «لا يجوز تسكينه في حال الوصل إلّا إذا كان معتلاً بالألف في نحو: (غزا) و(دعا) و(رمى)؛ لأنّ الألف لا تتحرّك بحال؛ لأنّ تحريكها يؤدّي إلى عودها إلى أصلها، وعودها إلى أصلها يؤدّي إلى ثقلها؛ فلهذا بقيت ساكنة على حالها».

و(رَمَى)، تَقُولُ فِيهِما: (غزَوا)، و(رَمَوا)، وأَصْلُهُما: (غزَوُوا)، و(رَمَيُوا)، تَحرَّكَ حَرْفُ العِلَّةِ، وانفَتَحَ مَا قَبْلَهُ، فَقُلِبَ أَلِفًا، والْتَقَى سَاكِنانِ: الأَلِفُ والوَاوُ، فَحُذِفت الأَلِفُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وأَمّا المُعْتَلُّ بالياءِ نَحْوُ: (غُزِيَ)، و(رُمِيَ)، فَيُضَمُّ، تَقُولُ: (غُزُوا)، و(رُمُوا)، وأَصْلُهُ: (غُزِيُوا)، و(رُمِيُوا)، ثَقُلَتْ الضَّمَّةُ عَلَى الياءِ، فَحُذِفَتْ[1]، والْتَقَى سَاكِنانِ: الياءُ والوَاوُ، فَحُذِفَت[2] الياءُ لالْتِقَاءِ السّاكِنَيْنِ.

قَوْلُه: (ولا يَجُوزُ كَسْرُهُ بِحَالٍ إِلّا إِذا اتّصَلَتْ بِهِ تاءُ التَّأْنيثِ، ولَقِيَها سَاكِنٌ، فَإِنَّ تِلْكَ التّاءَ تُكْسَرُ).

وذلِكَ لالْتِقَاءِ السّاكِنَيْنِ، نَحْوُ: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ۝١﴾ [القمر]، و﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ ۝١﴾ [الزلزلة].

قَوْلُه: (ولا يَجُوزُ أَنْ تدْخُلَه نُونٌ بِحَالٍ مِنْ نَحْوِ: ضَرَبُونَه).

وذلِكَ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وهذه النُّونُ للإِعْرَابِ[3].

قَوْلُه: (وأَمّا الفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ والحَالُ فَهُما سَواءٌ في اللّفْظِ، وهو مَا كَانَ أَوَّلَهُما هَمْزَةُ مُتَكَلِّمٍ، أَوْ نُونُ جماعَةٍ، أَوْ وَاحِدٌ مُعظّمٌ، أَوْ تاءُ مُخاطَبٍ، أَوْ مُؤَنَّثٍ غائِبٍ، أَوْ ياءُ مُذَكَّرٍ غائِبٍ، مِثْلُ: أَنا أَفْعَلُ، نَحْنُ نَفْعَلُ، أَنْتَ تَفْعَلُ، أَنْتِ تَفْعَلِيْنَ، هي تَفْعَلُ، هو يَفْعَلُ)[4].

---

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (حذفت).

(٢) كذا في ق، وفي الأصل: (حذفت).

(٣) قال ابن بابشاذ في شرحه ١٩٩: «ولا يجوز أن تدخله نونٌ بحالٍ من نحو: (ضربونه)؛ لأنّ النّون إنّما هي في الأفعال المستقبلة المعربة عوضٌ من الضّمّة الّتي في الواحد، والماضي لا معربٌ ولا مرفوعٌ، فدخول النّون فيه من أقبح اللّحن وأسقطه».

(٤) للنّحاة عباراتٌ عدّة في حدّ الفعل المضارع، قالَ ابنِ جنّي في اللمع ٢٣: «فهو الّذي في أوّله إحْدى الزّوائدِ الأَرْبَع» وانظر شرح اللمع للأصفهاني ٦٣٨ وشرح اللمع للضّرير ١٥٦ والبيان في شرح اللمع للكوفي ٤١٥ والفوائد والقواعد ٤٨٩ وحدّه الزّمخشري فقال في =

هذا كَما ذَكَرَهُ، وقَدْ أَوْضَحَهُ بِالتَّمْثِيلِ، إلاّ أَنَّ في عِبارَتِه تَسامُحًا، وسَيَتَبَيَّنُ إنْ شَاءَ اللهُ تَعالى.

قَوْلُه: (وهذه هي حُرُوفُ المُضارَعَةِ).

يَعْنِي الهَمْزَةَ، والنُونَ، والتّاءَ، والياءَ، ويَجْمَعُها قَوْلُكَ: (أَنْتِي)، وسَيَأْتِي الكَلامُ عَلَيْها إنْ شَاءَ اللهُ تَعالى.

قَوْلُه: (وحَرْفُ[1] المُضارَعَةِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ، أَوْ خُماسِيٍّ بالزِّيادَةِ، أَوْ سُداسِيٍّ [٢٣ظ] بالزِّيادَةِ مَفْتُوحٌ أَبَدًا).

وذلِكَ لِغَرَضِ التَّخْفِيفِ فِيمَا كَثُرَ دَوْرُهُ، أَوْ حُرُوفُهُ، نَحْوُ: (يَكْتُبُ)، و(يَتَقَرْطَسُ)، و(يَسْتَخْرِجُ)، وكَذلِكَ البَاقِي.

قَوْلُه: (ومنْ كُلِّ فِعْلٍ رُباعِيٍّ مَضْمُومٌ أَبَدًا).

وذلِكَ لِغَرَضِ الفَرْقِ بَيْنَ الرُّباعِيِّ والثّلاثِيِّ في نَحْوِ: (يُضْرِبُ)، وحُمِلَ عَلَيْه البَاقِي[2].

قَوْلُه: (إلاّ إذا بُنِيَ جَمِيعُ ذلكَ لِما لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَكُلُّه يُضَمُّ أَوَّلُهُ، ويُفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِه[3]).

وذلِكَ لِغَرَضِ الفَرْقِ بَيْنَ مَا سُمِّيَ فَاعِلُهُ وبَيْنَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، نَحْوُ: (يُكْتَبُ)، و(يُقَرْطَسُ)، و(يُتَقَرْطَسُ)[4]، و(يُسْتَخْرَجُ)، وكَذلِكَ البَاقِي.

= المفصل ٣٢١ «هو ما تَعْتَقِبُ في صدره الهمزةُ والنّونُ والتّاءُ والياءُ» وانظر هذا الحدّ في لباب الإعراب ١٤٦ أمّا ابن الحاجب فحدّه في الكافية بقوله: «ما أَشْبَه الاسْمَ بأحدِ حُروفِ نأيتُ لوقوعه مشتركاً» وانظر شرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٦٠ وحدّه في الشافية ٢٣ بقوله: «المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي».

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وحروف).

(٢) العبارة في ق: (وكذلك الباقي).

(٣) قوله: (ويفتح ما قبل آخره) من ق، وليس في الأصل ول.

(٤) قوله: (ويتقرطس) ليس في ل.

قَوْلُه: (وجَمِيْعُ ذلِكَ آخِرُهُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا مَا لَمْ يَكُنْ مَعَه نَاصِبٌ، ولا جَازِمٌ، ولا نُونُ تَأْكِيدٍ، ولا نُونُ جَماعَةِ نِساءٍ، وسَيَأتـي ذِكْرُ ذلكَ).

وإِنَّمَا أُعْرِبَ المُضَارِعُ مَع أَنَّ أَصْلَ الأَفْعَالِ البِنَاءُ لِعَدَمِ حَاجَتِها إِلى الإِعْرَابِ لِشَبَهِهِ بِالاسْمِ، والمُشَابَهَةُ بَيْنَهُما مِنْ وُجُوهٍ[١]:

أَحَدِها: اسْتِوَاءُ عَدَدِ الحُرُوفِ، والحَرَكَاتِ، والسَّكَنَاتِ في نَحْوِ: (يَضْرِبُ)، و(ضَارِبٌ)[٢].

والثّانِي[٣]: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما يَتَخَصّصُ[٤] بَعْدَ شَيَاعِهِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (يقُومُ)، فَيَحْتَمِلُ الحَالَ والاسْتِقْبَالَ، فَإِذا قُلْتَ: (سَيَقُومُ) تَخَصَّصَ بِالمُسْتَقْبَلِ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ: (رَجُلٌ)، فَيَحْتَمِلُ (زَيْدًا)، و(عَمْرًا)، فَإِذا قُلْتَ: (الرَّجُلُ) تَخَصَّصَ بِالمَعْهُودِ مِنْهُما بَيْنَكَ وبَيْنَ مُخَاطَبِكَ.

الثّالِثُ: أَنَّ لامَ التَّأْكِيْدِ تَدْخُلُ عَلَيْهِما جَمِيْعًا، تَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ)، كَمَا تَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا لَكَرِيْمٌ).

فَلأَجْلِ هذه المُشَابَهَةِ أُعْرِبَ، ومُشَابَهَتُهُ لاسْمِ الفَاعِلِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ تَجَرَّدَ عَنِ النّاصِبِ والجَازِمِ رُفِعَ، وسَيَأْتِي ذِكْرُ رَافِعِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ نَاصِبٌ نَصَبَهُ، وإِنْ كَانَ مَعَهُ جَازِمٌ جَزَمَه، وإِنْ كَانَ مَعَهُ نُونُ تَأْكِيدٍ بُنِيَ؛ لِبُطْلانِ شَبَهِ الاسْمِ، نَحْوُ: (هَلْ تَحْضُرَنَّ يَا زَيْدُ)، و(هَلْ تَحْضُرِنَّ يا هِنْدُ)، و(هَلْ

---

(١) هذا تعليل البصريّين لإعراب الفعل المضارع. انظر وجوه المشابهة بينهما في الحاصر لوحة ٧٨ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٤٩ وأسرار العربية ٤٦ واللباب ٢/ ٢٠ وعلل النحو ١٨٧ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٢ والمفراح ١١٨ وتاج علوم الأدب ١/ ٤١١ ومصباح الرّاغب ٥٣٣ أمّا الكوفيّون فقالوا: أعربت الأفعال المضارعة لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٤٩ وائتلاف النّصرة ١٢٧ وهمع الهوامع ١/ ٥٩١.

(٢) بعده في ل: (وحمل عليه الباقي).

(٣) في ق ول: (الثاني).

(٤) كذا في ق ول، وفي الأصل: (يختص).

تَحْضُرُنَّ يَا رِجَالُ).

وكَذلِكَ إِذا كَانَ مَعَهُ نُونُ جَمَاعَةِ نِسَاءٍ فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى السُّكُون، نَحْوُ: (هُنَّ يَضْرِبْنَ)، قَالُوا: حَمْلاً عَلَى (ضَرَبْنَ).

قَوْلُه: (والأَفْعَالُ كُلُّها تَتَصَرَّفُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ).

وذلِكَ لأنّها تَدُلُّ عَلَى المَعَانِي المُخْتَلِفَةِ بِصِيَغٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَاحْتَاجَتْ[1] إِلى التَّصرُّفِ كَما [٢٤و] أَنَّ[2] الأَسْمَاءَ لَمّا كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى المَعَانِي المُخْتَلِفَةِ[3] بِصِيْغَةٍ وَاحِدَةٍ احْتَاجَتْ[4] إِلى الإِعْرَابِ.

قَوْلُه: (إِلاّ خَمْسَةَ أَفْعَالٍ فَإِنَّها لا تَتَصَرَّفُ).

وهي _ عَلَى مَا ذَكَرَهُ _ فِعْلُ التَّعَجُّبِ، و(نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(عَسَى)، و(لَيْسَ).

لأَنَّها لَمّا خَرَجَتْ عَنْ أَبْوَابِهَا، واسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمَالَ الحُرُوفِ أُجْرِيَتْ مَجْرَاهَا، فَلَمْ تَتَصرَّفْ.

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الأَفْعَالَ الّتي لا تَتَصرَّفُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةٍ[5]، وسَيَأْتِي.

قَوْلُه: (والتَّصَرُّفُ يَكُونُ بالمَاضِي، والحَاضِرِ[6]، والمُسْتَقْبَلِ، والأَمْرِ، والنَّهْيِ، مِثْلُ: حَضَرَ، يَحْضُرُ، سَيَحْضُرُ، احْضُرْ، لا تَحْضُرْ).

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (احتاجة).

(٢) قوله: (أنّ) مكرّر في الأصل.

(٣) قوله: (المختلفة) من ق ول، وليس في الأصل.

(٤) كذا في ق ول، وفي الأصل: (احتاجة).

(٥) أراد ابن هطيل أنّ الأفعال ستّة، وقد صرّح ابن بابشاذ بهذا في موضع آخر من هذه المقدّمة حيث قال: «وذلكَ سِتَّةُ أَفْعَالٍ، وهي: (نِعْمَ)، و(بِئسَ)، و(حَبّذا)، و(عَسَى)، و(لَيْسَ)، وفِعْلُ التّعَجُّبِ» وقد علّق ابن هطيل على ذلك، فقال: «هذا كَلامُهُ هُنَا، وقَدْ قَالَ في الفِعْلِ: (خَمْسَةٌ)، وهو كَمَا لا يَخْفى».

(٦) كذا في ق ول، وفي الأصل: (والحاظر).

فِيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ الأَمْرَ والنَّهْيَ مِن المُسْتَقْبَلِ، وإِنْ كَانَ المُعْتَبَرُ اللَّفْظَ، فالنَّهْيُ بِلَفْظِ الحَاضِرِ[1]، وسَيُشِيرُ في الخَوَاصِّ إلى أَنَّ التَّصَرُّفَ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ[2]، وهذا هو الصَّوَابُ، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (إلاّ أَنَّه يَحْدُثُ في الأَمْرِ أَلِفُ وَصْلٍ، أَوْ قَطْعٍ، إذا كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ المُضارَعَةِ سَاكِنًا في الغَالِبِ، فَتَأْتِي بالهَمْزَةِ تَوَصّلاً إلى النّطْقِ بالسّاكِنِ).

يَعْنِي: إِنَّ فِعْلَ الأَمْرِ مَأْخُوذٌ مِن المُضَارِعِ، وذلِكَ بِأَنْ تَعْمَدَ إلى حَرْفِ المُضَارَعَةِ، فَتَحْذِفَهُ، ثُمَّ إِنْ كَانَ مَا بَعْدَهُ مُتَحَرِّكًا أَتَيْتَ بِهِ عَلَى مَا هُو عَلَيْهِ[3]، نَحْوُ: (قَرْطِسْ)، وإِنْ كَانَ سَاكِنًا أَتَيْتَ قَبْلَهُ بِهَمْزَةٍ مُتَحَرِّكَةٍ لِيُمْكِنَكَ النُّطْقُ بِالسّاكِنِ، نَحْوُ: (اعْلَمْ) مِنْ (عَلِمَ) (يَعْلَمُ)، و(أَعْلِمْ) مِنْ (أَعْلَمَ) (يُعْلِمُ).

وإِنَّمَا قَالَ: (في الغَالِبِ) احْتِرَازٌ[4] مِنْ ثَلاثَةٍ، وهي: (كُلْ)، و(خُذْ)، و(مُرْ)، لَمْ يَقُولُوا فِيْها: (اؤْكُلْ)، ولا (اؤْخُذْ)، ولا (اؤْمُر)[5]؛ لأَنَّهُم لَمّا حَذَفُوا فَاءَاتِها كَرَاهِيَةَ

---

(١) في ق: (الحاظر).

(٢) انظر ص ١٨٧.

(٣) قوله: (عليه) ليس في ل.

(٤) في ق ول: (احترازًا).

(٥) أمّا (كُلْ) و(خُذْ) فالحذفُ فيه على سبيل الوجوب والالتزام، وأمّا (مُرْ) فقد ورد فيه القياسُ، قالَ ابنُ كمال باشا في الفلاح ١٠٥: «والسّرُّ فيه أنَّ (مُرْ) لمّا لَمْ يبْلغ مبلغ باب (خذ)و(كُل) في كثرة الاستعمال لم يلزموا حذف الهمزة فيه...إلاّ أنّهم إذا ابتدأوا به كَانَ (مُرْ) أَفْصَحَ من (أؤمُر) لاستثقال الهمزَتين، وإذا وَصَلوه أي: إذا ابتدأوا بغيره قبله كانَ (اؤمر) على الأصل أفصحَ من (مُرْ)» وجاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ١٣٢﴾ [طه]، والمقصود بالوصل في كلام ابن كمال باشا مجيء حرف العطف، فإنْ جاء حرف العطف رَدّ العرب الهمزة، وذكر ابن مالك أنّ بعض العلماء زعم أنّ الأفعال الثّلاثة وردت على الأصل ولم يُستشهد على ذلك بشيءٍ. انظر شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٦-٢١٦٧ وقد ذكر هذا سيبويه حيث حكى عن بعض العرب: (أُؤْكُل) بهمزتين. انظر الكتاب ٤/٢١٩ وتابعه ابن السّرّاج في الأصول ٣/١٧١ وذكر ابنُ جنّي أنّ الأصل قد جاء في بعض الاستعمال. انظر اللمع ٢٢٣ ونُسبَ ذلك إلى الفارسيّ أيضًا. انظر حاشية ابن جماعة على =

الجَمْعِ[1] بَيْنَ هَمْزَتَيْنِ أَغْنَتْهُم حَرَكَةُ العَيْنِ عَنْ هَمْزَةِ الوَصْلِ.

وقَدْ جَاءَ في (مُرْ): ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴿١٣٢﴾ ﴾ [طه]، فَلَمْ تُحْذَفْ فَاءُ الكَلِمَةِ، ولَمْ يُؤْتَ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ اسْتِغْنَاءً بِوَاوِ العَطْفِ.

قَوْلُه: (وهي أبَدًا مِنْ كُلِّ[2] فِعْلٍ رُباعِيٍّ قَطْعٌ، تَثْبُتُ في اللّفْظِ وفي الخَطِّ، وتكُونُ مَفْتُوحَةً أَبَدًا).

وذلِكَ لأَنَّها هي الّتي كَانَتْ في المَاضِي، نَحْوُ: (أَعْلَمَ)، وحُذِفَتْ مِن المُضَارِعِ نَحْوُ: (يُعْلِمُ)؛ لأَنَّ أَصْلَهُ: (يُؤَعْلِمُ)، لَمّا زَالَ المُوجِبُ لِحَذْفِها في الأَمْرِ[3] رُدَّتْ، نُحْوُ: (أَعْلِمْ).

قَوْلُه: (ومنْ كُلِّ فِعْلٍ [٢٤ظ] ثُلاثِيٍّ، أَوْ خُماسِيٍّ، أَوْ سُداسِيٍّ بِالزِّيادَةِ وَصْلٌ، تَسْقُطُ إِذا وَصَلْتَ مِن اللّفْظِ دُونَ الخَطِّ).

وذلِكَ نَحْوُ: (اكْتُبْ)، و(انْطَلِقْ)، و(اسْتَخْرِجْ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ، وإِنَّما تَسْقُطُ إِذا وَصَلْتَ مِن اللّفْظِ لإِغْناءِ مَا قَبْلَها عَنْها، نَحْوُ: (يَا زَيْدُ اكْتُبْ)[4].

= شرح الجاربردي ٢٥٨ والهمع ٣/ ٤٦٤ وقد تثبت الهمزة في الأفعال الثّلاثة في ضرورة الشّعر. انظر شرح التصريف للثمانيني ٣٩٤ وانظر المسألة في سرّ الصّناعة ١/ ١١٢ والفوائد والقواعد ٨٠١ وشرح اللمع للأصفاني٢/ ٧٩٥ وشرح اللمع في النحو للضّرير ٢٦٣ وإيجاز التّعريف ١٩٥-١٩٦ وشرح الملوكي ٣٦٦ وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٦٨٥ والإقليد ٤/ ١٩٦٢ والمساعد ٤/ ١٩٠-١٩١ وابن يعيش ٩/ ١١٥ وشرح الشافية للرضي ٣/ ٥٠ والمفراح ٢٩٠ وشرح مختصر التصريف العزّي ١٧٤ وشرح الشافية للجاربردي ٢٥٨ وشرح المراح للعيني ١٨٢ والمناهج الكافية ٤٤٠ والتّتمّة في التصريف ١٦٩ وشرح المراح لديكقوز ١٠٥ والمطلوب ١٠٥.

(١) في ق ول: (للجمع).

(٢) في ق: (في كلّ).

(٣) في ل: (فعل الأمر).

(٤) بعده في ق: (وانطلق واسْتخرج وما أشبه ذلك).

وإنَّما تَثْبُتُ في الخَطِّ لأنَّه يُلاحَظُ فيه حَالُ الابْتِدَاءِ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

قَوْلُهُ[1]: **(وتَكُونُ مَكْسُورَةً إذا كَانَ مَا قَبْلَ الآخِرِ مَكْسُورًا أَو مَفْتُوحًا، مِثْلُ قَوْلِكَ: اضْرِبْ، اعْلَمْ).**

وذلِكَ عَلى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

قَوْلُه: (وتكُونُ مَضْمُومَةً إذا كَانَ مَا قَبْلَ الآخِرِ مَضْمُومًا ضَمًّا لازِمًا، مِثْلُ قَوْلِكَ: اخْرُجْ، اقْتُلْ).

وذلِكَ لِغَرَضِ الإِتْبَاعِ.

وإِنَّما قَالَ: (**ضَمًّا لازِمًا**) احْتِرَازٌ[2] مِن العَارِضِ في نَحْوِ[3]: (امْشُوا)، أَلا تَرَى أَنَّ مُضَارِعَهُ: (يَمْشِي).

واعْلَمْ أَنَّ هَمْزَةَ الوَصْلِ تكُونُ مِن الأَفْعَالِ في نَوْعَيْنِ:

أَحَدِهما: الأَمْرُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

والثّانِي: المَاضِي مِنْ نَحْوِ: (انْطَلَقَ)، و(اقْتَدَرَ)، وكَذلِكَ البَاقِي.

ومِن الأَسْمَاءِ أَيْضًا في نَوْعَيْن:

أَحَدِهما: مَصَادِرُ هذه الأَفْعَالِ، كـ(الانْطِلاقِ) ونَحْوِه.

والثّانِي: أَسْمَاءٌ غَيْرُ مَصَادِرَ[4]، وهي: (ابْنٌ)، و(ابْنَةٌ)، و(ابْنُمٌ)، و(اثْنَانِ)، و(اثْنَتَانِ)، و(امْرُؤٌ)، و(امْرَأَةٌ)، و(اسْمٌ)، و(اسْتٌ)، و(ايْمُنُ اللهِ)، و(ايْمُ اللهِ).

ومِن الحُرُوفِ في لامِ التَّعْرِيْفِ ومِيْمِهِ، نَحْوُ: (الرَّجُلُ)، و(ام رَجُلُ) في لُغَةِ

---

(١) قوله: (قوله) من ق ول، وساقط من الأصل.

(٢) في ل: (احترازاً).

(٣) في ل: (من العارض نحو).

(٤) في ل: (غير المصادر).

طَيِّءٍ[(١)]، وعَلَيْهِ: «لَيْسَ مِنْ امْ بِرِّ امْ صِيَامُ في اَمْ سَفَرِ»[(٢)] رَوَاهُ النِّمْرُ بنُ تَوْلَبٍ[(٣)] عن النَّبِيِّ ﷺ[(٤)].

---

(١) وقيل: هي لغة حمير. انظر عنقود الزّواهر ٣١٥ والمناهج الكافية ٥١١ وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٤/ ٤٥١ وهي لغة اليمن في اللّسان (أمم).

وإبدال لام المعرفة ميمًا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه في سرّ الصّناعة ١/ ٤٢٣ واللباب ٢/ ٣٣٠ والبديع ٢/ ٥٣٣ وابن يعيش ١٠/ ٣٤ وضعيف في الشافية ١١٤ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٠٦ وانظر إبدال الميم من لا م التّعريف في المفصل ٣٦٦ وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢١٦ والممتع ١/ ٣٩٤ والتخمير ٤/ ٣٤٦ والتّتمّة ١٣٤ وعنقود الزّواهر ٣١٥ وشرح الشافية للجاربردي ٣٢٠ وشرح الشافية لنقرة كار ٢٢٥ وشرح المراح للعيني ٢٥١ وشرح المراح لديكقوز ١٥١ والمناهج الكافية (محقق) ٥١١ والمناهل الصّافية ٢/ ٣٠٨ والفلاح لابن كمال باشا ١٥١.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده ٥/ ٤٣٤ عن كعب بن عاصم وهو في مجمع الزّوائد ٣/ ١٦١عن كعب بن مالك الأشعري، والحديث مرويٌّ باللغة الأخرى (ليس من البرّ الصّيام في السّفر) في عدّة كتب من كتب الحديث عن كعب بن عاصم الأشعري، ومرويّ عن جابر بن عبدالله أيضًا انظر سنن الدّارمي ٢/ ١٧ ومصنّف عبدالرزّاق ٢/ ٥٦٣، وهو في كتب النّحاة واللّغويين في سرّ الصّناعة ١/ ٤٢٣ وابن يعيش ١٠/ ٣٤ وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢١٦ والممتع ١/ ٣٩٤ والتّتمّة ١٣٥ والبديع ٢/ ٥٣٣ ومغني اللبيب ١/ ٧١ والمفراح ٤٤٦ وعنقود الزّواهر ٣١٦ وشرح المراح للعيني ٢٥١ وشرح المراح لديكقوز ١٥١ والمناهل الصّافية ٢/ ٣٠٨ والفلاح لابن كمال باشا ١٥١ واللّسان (برر) (أمم)، والمشهور عند اللّغويين أنّ هذا الحديث مرويٌّ عن النّمر بن تولب، انظر المصادر السّابقة، ولم أجد روايته في كتب الحديث في حدود ما اطّلعت عليه.

(٣) النمر بن تولب بن زهير بن أفلس بن عبد بن كعب بن الحارث بن عوف بن وائل بن قيس بن عوف بن عبد مناة، كان شاعرًا فصيحًا، وكان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكيس لكيسه في شعره، وفد على النبي ﷺ، ونزل البصرة، وكان جوادًا وعمر طويلاً، يقال عاش مائتي سنة. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢٢ والإصابة في تمييز الصحابة ٦/ ٤٧٠ ومعجم الصحابة ٣/ ١٦٥.

(٤) في ق: (صلى الله عليه وآله وسلم).

قَوْلُه: (وفِعْلُ الأَمْرِ الصَّحِيْحُ اللاّمِ مَبْنِيٌّ آخِرُهُ[1] عَلَى الوَقْفِ أَبَدًا، مِثْلُ: احْضُرْ).

وذلِكَ لأَنَّ حَرْفَ المُضَارَعَةِ هُوَ الّذي لأَجْلِهِ أَشْبَهَ المُضَارِعُ[2] الاسْمَ، فَلَمّا زَالَ في فِعْلِ الأَمْرِ زَالَ الشَّبَهُ، فَبَطَلَ الإِعْرَابُ.

وعِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ أَنَّهُ مَجْزُومٌ بِاللاّمِ مُضْمَرَةً؛ وذلِكَ لأَنَّها قَدْ تُضْمَرُ[3]، قَالَ:

[٥٧]مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا[4]

---

(١) في ق ول: (مبني الآخر).

(٢) قوله: (المضارع) من ق، وليس في الأصل.

(٣) ذهب البصريّون إلى أنّ فعل الأمر مبنيٌّ على السّكون، ويرى الكوفيّون والأخفش أنّه معرب مجزوم. انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٤ وائتلاف النّصرة ١٢٥ والتّبيين ١٧٦ وشرح الرضي ٤/ ١٢٥ واللباب ٢/ ١٧ والأصول في النحو ٢/ ١٧٤ وأسرار العربية ٢٨٠ والمفصل ٣٣٩ وابن يعيش ٧/ ٦١ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٥٠٤ وهمع الهوامع ١/ ٦٥ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥٦٧ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٢٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣١٠ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٥ والإقليد ٣/ ١٥٢٢والتصريح ١/ ٢٠٠ والتخمير ٣/ ٢٦٠ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢١٣وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٤٢ وشرح الجمل لابن عصفور٢/ ١٩٠ واللامات ٩٤ ورصف المباني ٣٠٢ وشرح المراح للعيني ٢٥١.

(٤) البيت نُسب للأعشى في روح المعاني للألوسي ١٣/ ٢٢١ وهو في زيادات ديوانه ٢٥٢ وهو منسوبٌ لحسّان بن ثابت في الدّرر ٥/ ٦١ والتّبصرة والتّذكرة للصيمري ١/ ٤٠٦ وشرح الرضي ٤/ ١٢٥ والدّرر في شرح الإيجاز ٢٦٠ وليس في ديوانه، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢٧٥ والدّرر ٥/ ٦١.

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ١٢ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٨٢ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٧ وكتاب سيبويه ٣/ ٨ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٨٢ والنّكت للأعلم ١/ ٦٩٤ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ١٥٠والمقتضب ٢/ ١٣٢ والإغفال ١/ ٦٣ والأصول في النحو ٢/ ١٧٥ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١ والتّبيين ١٧٨ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٣٠ والمفصل ٤٥١ والمفصّل في شرح المفصل ٣٩٣ والكشاف ٤/ ٥٢٧ والمحرر الوجيز ٢/ ١٣ وتفسير القرطبي ٣/ ٣٨٣ وتفسير البحر المحيط ٥/ ٤١٤ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٣٤٤ وابن يعيش ٧/ ٣٥ وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٦٩٨ وأسرار العربية ٢٨١ومغني اللبيب ٢٩٧ =

أَيْ: لِتفْدِ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وهذا خُلْفٌ مِن القَوْلِ[1].

وإنَّمَا قَالَ: (**الصَّحِيْحُ اللاّمِ**) احْتِرَازٌ[2] مِن المُعْتَلِّ اللاّمِ، فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ، تَقُولُ: (اغْزُ)، و(ارْمِ)، و(اخْشَ)، كَمَا تَقُولُ: (لَمْ يَغْزُ)، و(لَمْ يرْمِ)، و(لَمْ يَخْشَ).

وكَذلِكَ فِعْلُ الاثْنَيْنِ، والجَمَاعَةِ، والوَاحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ، نَحْوُ: (احْضُرَا)، و(احْضُرُوا)، و(احْضُرِي)، [٢٥و] وهو يَرِدُ عَلَيْهِ[3]، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (ما لَمْ يَكُنْ مَعَه نُونُ تَأْكِيدٍ شَدِيْدَةٌ أَوْ خَفِيْفَةٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَفْتُوحًا مَع المُذَكَّرِ، مِثْل قَوْلِكَ: احْضُرَنَّ يا زَيْدُ، ومَكْسُورًا مَع المُؤَنّثِ، مِثْل: احْضُرِنَّ يا هِنْدُ، ومَضْمومًا مَعْ فِعْلِ جَماعَةِ الرِّجالِ، مِثْل: احْضُرُنَّ يا رِجَالُ).

أَمّا الفَتْحُ[4] في الأَوَّلِ فَلأَنَّهُ عِنْدَ اتِّصَالِ النُّونِ بِهِ جَرَى مَجْرَى المُرَكَّبِ مِنْ نَحْوِ: (بَعْلَبَكَّ).

وأَمّا الكَسْرُ في الثَّانِي، والضَّمُّ في الثَّالِثِ فَلأَنَّ أَصْلَهُما: (احْضُرِيْنَّ)، (احْضُرُوْنَّ)،

= وهمع الهوامع ٢/ ٥٣٩ واللامات ٩٦ واللباب ٢/ ١٨ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٢٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣١١ والفاخر٢/ ٥١٨ والإقليد ٤/ ١٨٦٠ وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٩٩ وابن النّاظم ٤٩٢ وضرائر الشّعر للقزّاز ١٢٥ والتخمير ٣/ ٢٦٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٢٥ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢١٤ والفوائد والقواعد ٥٣٣ والبيان في شرح اللمع٤٤٢ والبديع في علم العربية١/ ٦٢٣ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٩٥.

والتّبال: الفساد، وسوء العاقبة، ويستشهد في البيت جواز حذف لام الأمر في قوله: (تفد)، وهو من الضّرورة عند بعضهم.

(١) بعده في الأصل: (خطأ) وهو من الحواشي التّفسيريّة. وانظر المفصل ٣٣٩.

(٢) في ق ول: (احترازاً).

(٣) لم يستثن ابن بابشاذ في مقدّمته فعل الاثنين والجماعة من البناء على السّكون، ولذلك كان حدّه ناقصًا.

(٤) في ق: (المفتوح).

الْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَت الياءُ والوَاوُ[١] لِذلِكَ، وبَقِيَت الكَسْرَةُ والضَّمَّةُ لِتَدُلَّ عَلَى المَحْذُوفِ.

قَوْلُه: (**ومَفْتُوحًا مَعْ فِعْلِ الاثْنَينِ، مَثْلُ: احْضُرانِّ يا زَيْدانِ، ويا هندانِ**).

هذا وَاضِحٌ؛ لأَنَّ الفَتْحَةَ تَسْتَوْجِبُها[٢] الأَلِفُ.

قَوْلُه: (**ومُسَكّنًا مَع فِعْلِ جَمَاعَةِ النّسَاءِ، ويَدْخُلُ بَيْنَ النّوْنَاتِ أَلِفُ الفَصْلِ، مِثْل: احْضُرْنَانِّ يا نِسَاءُ**).

وذلِكَ عَلَى الأَصْلِ، وإِنْ[٣] كَانَ المَاضِي والمُضَارِعُ يُسَكَّنَانِ مَعْ هذه النُّونِ فَهَا هُنا أَوْلى، وإِنَّمَا كَسَرُوا النُّونَ فِيْهِما تَشْبِيْهًا لَهَا بِنُونِ التَّثْنِيَةِ لِوُقُوعِها بَعْدَ الأَلِفِ[٤].

لا يُقَالُ: كَانَ يَجِبُ حَذْفُ الأَلِفِ فِيْهِما لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، كَمَا في الياءِ والوَاوِ؛ لأَنّا نَقُولُ: أَجْرَوا هذا مَجْرَى المُتَّصِلِ، نَحْوُ: (دَابَّةٌ)؛ لأَنَّهم لَوْ حَذَفُوا لالْتَبَسَ[٥] بِفِعْلِ الوَاحِدِ في الأَوّلِ، ولأَدّى إِل مَا فُرَّ مِنْهُ مِن اجْتِمَاعِ النُّونَاتِ في الثّانِي.

قَوْلُه: (**وكُلُّ مَوْضِعٍ دَخَلَتْ فيه النّونُ الشَّدِيْدَةُ تَدْخُلُ فيه النّونُ الخَفِيْفَةُ أَيْضًا، إِلاّ في فِعْلِ الاثْنَيْنِ، وفِعْلِ جَماعَةِ النّساءِ، فَإِنَّ الخَفِيْفَةَ لا تَدْخُلُهُما**).

يَعْنِي: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُوْلَ: (احْضُرَنْ يَا زَيْدُ)، و(احْضُرِنْ يَا هِنْدُ)، و(احْضُرُنْ يَارِجَالُ) بِالتَّخْفِيْفِ.

ولا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (احْضُرَانْ يَا زَيْدَانِ)، ولا: (احْضُرْنَانْ يَا نِسَاءُ)؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى الجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِما، وحَدُّهُما أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ حَرْفَ لِيْنٍ والثّانِي مُدْغَمًا في نَحْوِ: (دَابَّةٍ)، و(خُوَيْصَّةٍ)، و(تُمودَّ الثَّوْبُ)[٦]، أَيْ: في المُتَّصِلِ بِخِلافِ

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (الواو والياء).

(٢) في ق: (يستوجبها).

(٣) كذا في ق، وفي الأصل ول: (وإذا).

(٤) في ق: (لوقوعه فيهما).

(٥) في ق ول: (لألبس).

(٦) قالَ سيبويه في الكتاب ٤/ ٤٣٧: «وإذا التقى الحرفانِ المثلانِ اللّذانِ هما سواءٌ مُتَحرّكين، =

المُنْفَصِلِ، نَحْوُ: ﴿ٱدْعُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الإسراء] فَإِنَّهُ [٢٥ظ] يَجِبُ الحَذْفُ، وقَدْ أَجَازَهُ يُونُسُ[١]، وهو ضَعِيفٌ[٢]، ونَظِيْرُهُ قِرَاءَةُ نَافِعٍ: ﴿وَمَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢][٣].

قَوْلُه: (وكُلُّ حُكْمٍ لَزِمَ الشّديدَةَ فَإِنّه يَلْزَمُ الخَفيفَةَ إلاّ في حَالِ الوَقْفِ فَإِنَّ الخَفِيْفَةَ تُبْدَلُ أَلِفًا إِذا كَانَ ما قَبْلَها مَفْتُوحًا).

= وقبل الأوّلِ حرفُ مدّ، فإنّ الإدْغامَ حَسَنٌ؛ لأنّ حَرْفَ المَدِّ بِمَنْزِلَةِ مُتَحرّكٍ في الإدغام، ألا تراهم في غيـر الانفصالِ قالوا: رادٌّ، وتُمُودَّ التّوبُ» وانظر سرّ الصناعة ١/ ١٨ وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢١٢ والبيان في شرح اللمع ٦١٦ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٨٣-١١٨٤ وقال في المفراح ١٧٢: «وإنّـما قُلْنـا: إنّ التِقـاءَ السّـاكِنَـيْنِ على غَـيْـرِ حَدّه غَـيْرُ جَائِزٍ؛ لأَنَّ التِقـاءَ السّاكِنَيْـن على حَـدِّه جَـائِزٌ، وهو أَنْ يَكُونَ السّـاكِنُ الأَوّلُ حَـرْفَ مَـدٍّ والثّـانِـي مُدْغَـمًا فيه نَحْو: (دابّـةٌ)، أَصْلُـها: (دابَبْـةٌ) حُذِفَتْ حَرَكَـةُ البـاءِ الأولى، وأُدْغِمَتْ في الثّانِيَـةِ؛ لأَنَّ حَرْفَ المَدِّ بِـمَنْـزِلَةِ الحَرَكَةِ؛ إذ المَدُّ في الحَرْفِ بِـمَنْزِلَةِ حَرَكَتِه؛ ولأَنّ السّاكِنَ الثّانـي مُدْغَمٌ، والسّاكِنُ إذا كَـانَ مُدْغَـمًا يَجْري مَجْرى المُتَـحَرّكِ؛ لأَنّـه مُنْدَرِجٌ في المُدْغَمِ فيـه، فَكَـانَ التَّلَفّظُ بالمُدْغَمِ فيه وَحْدَه؛ لأَنَّ السّاكِنَ المُدْغَمَ كالمَعْدُوم».

(١) أبو عبد الرّحمن يُونُسُ بنُ حبيبٍ الضّبّيّ، بَصْريُّ المذْهبِ، أَخذَ الأدب عنْ أبي عمرو بن العلاء وحمّاد بن سَلَمةَ، وكانَ النحو أغلبَ عليه، وسَمِعَ من العرب، وروى سيبويه عنه كَثيـرًا، وسَمِعَ منه الكِسائي والفرّاء، له كتبٌ مَفْقودَة منها معاني القرآن واللّغات والأمثال والنّوادر توفي سنةَ اثنتين وثمانين ومائة. انظر الوفيات ٧/ ٢٤٤ وطبقات النحويين واللّغويين ٥١ ونزهة الألباء ٤٧ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٥ وإشارة التّعيين ٣٩٦.

(٢) قالَ سيبويه في الكتاب ٣/ ٥٢٦: «وأمّا يونسُ وناسٌ من النحويين فَيَقُولونَ: اضْربانْ زيدًا واضْربنانْ زيدًا، فهذا لَمْ تَقُلْه العرب، وليسَ له نَظيرٌ في كَلامِها، لا يقعُ بَعْدَ الألفِ ساكنٌ إلاّ أنْ يُدغمَ» وانظر الحجّة للقراء السّبعة ٣/ ٤٤١ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٧٧٤ وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٧٩ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٨٣-١١٨٤ والمفراح ١٧٤.

(٣) القراءة بِسُكُونِ الياءِ قِراءةُ نافع، وقرأ الباقون بفتح الياء. قالَ الفارسي فيها: «إِسْكانُ الياءِ في (مَحْياي) شاذٌّ عن القياسِ والاسْتِعمالِ، فشُذُوذُه عن القياس أَنّ فيه الْتقاءَ سَاكِنَيْنِ، لا يَلْتَقيان على هذا الحدّ في مَحْياي، وأمّا شُذوذُه عن الاسْتِعمالِ فإنّكَ لا تكادُ تَجِدْه في نَثْرٍ ولا نَظْمٍ» الحجّة للقرّاء السّبع للفارسي ٣/ ٤٤٠ وانظر حجة القراءات ٢٧٩ وإعراب القراءات السّبع وعللها ١/ ١٧٤.

وذلِكَ لأَنّهُمْ شَبّهُوهَا بِالتّنْوِيْنِ في الاسْمِ، قَالَ الأَعْشَى:

[٥٨]وذا النُّصُبِ المَنْصُوبِ لا تَنْسُكَنَّهُ   ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللهَ فاعْبُدا[١]

فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا أَو مَضْمُومًا حُذِفَتْ كَالتَّنْوِيْنِ، ورُدَّ مَا حُذِفَ لأَجْلِها، نَحْوُ: (احْضُرِي)، و(احْضُرُوا).

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ١٠٣ وهو للأعشى في المقاصد النحويّة ٣/ ٣١٢ وكتاب سيبويه ٣/ ٥١٠ والنّكت للأعلم ٢/ ٩٦٠ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٢/ ٢٤٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ١٦٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥٧٧،٧٩٣ والإفصاح للفارقي ١٨٩ والكشاف ١/ ٦٣٨ والمفصل ٤٨١ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٥٧ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ١٦٤واللمع ١٩٨ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨ وتفسير القرطبي ٦/ ٥٧ والمحرر الوجيز ٣/ ٢٤١ وتفسير البحر المحيط ٣/ ٤٢٧ والمحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٢١٢ ولسان العرب (نون)١٣/ ٤٢٩ وتاج العروس (نصب) ٤/ ٢٧٤ وتهذيب اللغة ١٢/ ١٤٧ وابن يعيش ٩/ ٣٩ والفوائد والقواعد ٧٣٨ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٠ وتذكرة النّحاة ٧٢ والبيان في شرح اللمع ٦١١ والتخمير ٤/ ٢٤٦والتصريح ٤/ ٢٠١ والبديع في علم العربية ١/ ٦٦٢.

وهو بلا نسبة في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٠٥ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٧١٢ وجمهرة اللغة ٢/ ٨٥٧ والأزهية ٢٧٥ وشرح اللمحة البدريّة ٢/ ٣٧٧ وشرح الملوكي ٢٣٥ وأوضح المسالك ٤/ ١١٣ وشرح قطر الندى ٣٢٨ ومغني اللبيب ٤٨٦ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٣٣ ومصباح الرّاغب ٢/ ٧٢٠ والإقليد ٣/ ١٥١٤ وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٠٧ وإرشاد السّالك ٢/ ٧٣٤ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢٢٣ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ٢٢٩.

وقد جاء البيت برواية: (لا تقربنّه) و(لا تعبدنه لعاقبة والله ربك فاعبدا) وجاء الشّطر الأوّل برواية: (وصل على حين العشيات والضحى) وجاء أيضًا برواية: (وإياك والميتات لا تقربنها). وجاءت رواية الدّيوان:

فإيّاك والميتاتِ لا تأكلنّها   ولا تأخذَنْ سهمًا حديدًا لِتَفْصِدا
وذا النُّصُبِ المَنْصُوب لا تَنْسُكَنّه   ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

والشّاهد في البيت إبدال النّون الخفيفة في (فاعبدن) ألفًا في الوقف كما تُبدل من التّنوين في حال النّصب.

قَوْلُه: (وإذا لَقِيَها سَاكِنٌ فإنّها تُحْذَفُ).

وذلِكَ لأَنَّهُم شَبَّهُوها هَاهُنا بِحُرُوفِ العِلَّةِ للغُنَّةِ الّتي فيها، فَلِذلك تَقُولُ: (احْضُر الآنَ يَا زَيْدُ) بِحَذْفِ النُّونِ، كَمَا تَقُولُ: (احْضُر الآنَ يَا زَيْدَانِ) بِحَذْفِ الأَلِفِ، وكَذلِك مَع الكَسْرِ والضَّمِّ.

قَوْلُه: (وهذا أَصْلٌ مُسْتَمِرٌّ في كُلِّ فِعْلِ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ اسْتِفهامٍ، أَوْ قَسَمٍ).

يَعْنِي: إِنَّ دُخُولَ هذه النُّونِ لا يَخْتَصُّ[1] بِفِعْلِ الأَمْرِ، بَلْ يَكُونُ[2] في القَسَمِ، وفي كُلِّ فِعْلٍ طَلَبِيٍّ.

فَالأَمْرُ كَمَا تَقَدَّمَ، والنَّهْيُ نَحْوُ: (لا تَحْضُرَنَّ)، والاسْتِفْهَامُ نَحْوُ: (هَلْ تَحْضُرَنَّ)، والقَسَمُ نَحْوُ: (واللهِ لَتَحْضُرَنَّ)، والتَّمَنِّي نَحْوُ[3]: (لَيْتَكَ تَحْضُرَنَّ)، والعَرْضُ نَحْوُ: (أَلا تَحْضُرَنَّ)، والتَّحْضِيْضُ نَحْوُ: (هَلاّ تَحْضُرَنَّ)، ولا يَجِبُ[4] دُخُولُها في شَيءٍ مِنْ هذه الأُمُورِ إلاّ في القَسَمِ.

وقَدْ تَجِيءُ مَعْ غَيْرِ الطَّلَبِ، نَحْوُ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴿٢٦﴾﴾ [مريم]، وهو عِنْدَ زِيَادَةِ (مَا) عَلى حَرْفِ الشَّرْطِ كَاللاّزِمِ[5]، وفي النَّفْيِ وَمَا يُقَارِبُهُ مِنْ نَحْوِ: (لَمْ تَفْعَلَنَّ)، و(قَلَّما

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (تختص).

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (تكون).

(٣) قوله: (نحو) ساقطٌ من الأصل، وكذا في ق.

(٤) في ق: (فلا يجب).

(٥) قال في المقتضب ٣/١٣: «ومن مواضعها الجزاء إذا لحقت (ما) زائدة فى حرف الجزاء لأنها تكون كاللام التى تلحق فى القسم في قولك: (لأفعلن) وذلك قولك: (إما تأتيني آتك) و(متى ما تقعدن أقعد)، فمن ذلك قول الله عز وجل: ﴿فإما ترين من البشر أحدا﴾، وقال: ﴿وإما تُعرضن عنهم﴾، فإن كان الجزاءُ بغير (ما) قبُح دخولُها فيه لأنه خبر يجب آخره بوجوب أوله وإنما يجوز دخولها الجزاء بغير (ما) في الشعر للضرورة» وانظر كتاب سيبويه ٣/ ٥١٥. وقال في المفصل ٤٥٧: «ولا يؤكد بها الماضي ولا الحال ولا ما ليس فيه معنى الطلب وأما قولهم في الجزاء المؤكد حرفه بـ(ما) (إما تفعلن)، قال الله تعالى: ﴿فإما ترين من البشر أحداً فقولي﴾،وقال: ﴿فإما نذهبن بك﴾ فلتشبيه ما بلام القسم في كونها =

تَفْعَلَنَّ)، و(رُبَّمَا تَفْعَلَنَّ).

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ خَوَاصِّ الأَفْعَالِ أَيْضًا لا تَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: إمّا أَنْ تَكُونَ مِنْ أَوَّلِهِ، مِثْل: قَدْ، ولَوْ، والسِّينُ، وسَوفَ)[1].

أَمّا (قَدْ) فَلأَنَّها[2] لِتَقْرِيْبِ المَاضِي مِن الحَالِ[3].

وأَمّا (لَوْ) فَلأَنَّها للشَّرْطِ فِيْمَا مَضَى[4].

وأَمّا السِّيْنُ و(سَوْفَ) فَلأَنَّهما[5] يُخَصِّصَانِ المُضَارِعَ بِالمُسْتَقْبَلِ[6].

وهذا كُلُّهُ لا يَصِحُّ إلاّ في الأَفْعَالِ.

قَوْلُهُ: (وإِمّا مِنْ آخِرِه مِثْل اتّصالِ الضَّمِيْرِ بِه على حَدِّ: فَعَلا، وفَعَلُوا وفَعَلْنَ).

= مؤكدة».

(١) بعده في المقدّمة المحسبة: (الدّالين على مَعْنى التّنْفيسِ في الزّمانِ، وكالحُروفِ الجازِمَةِ لَها) ولم يذكر ابن بابشاذ في شرحه هذا النّصّ انظر شرح المقدّمة المحسبة ٢١٢ وكذلكَ يحيى بن حمزة انظر الحاصر (٨٣و)، وهذا النّصُّ مُوجُودٌ في بعضِ نَسَخِ المقدّمة، انظر المقدّمة المحسبة (١١ظ)، وقد تكلّمَ ابن بابشاذ في شرحه للنّصّ عن المعنى الموجود فيه، انظر شرح المقدّمة المحسبة ٢١٢.

(٢) في ق ول، وفي الأصل: (فإنها).

(٣) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٨٣: «وإنّما اختصّت بالفعل لأنّ وضعها لتقريب زمن الماضي من الحال، ولهذا التزم حصولها في الماضي إذا وقع حالاً، وهذا لا يتأتّى إلاّ في الأفعال». وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢١٢ والفاخر ١/ ٣٠.

(٤) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٨٣: «وإنّما اختصّت بالفعل لأنّها للشّرط فيما مضى، فيلزم اختصاصها بالفعل كـ(إنْ)».

(٥) كذا في ق ول، وفي الأصل: (فلأنها).

(٦) قال في مصباح الرّاغب ٢/ ٥٣١: «لأنّهما وُضِعا لِتخليص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال للاستقبال، فهما في الفعل كآلة التّعريف في الاسم من حيث إنّ النّكرة تكون عامّة فإذا دخلت اللاّم خلصتها لشيءٍ معلوم» وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢١٢ والفاخر ١/ ٣٠.

وذلِكَ لأَنَّهَا ضَمَائِرُ رَفْعٍ بَارِزَةٌ، وضَمِيْرُ الرَّفْعِ لا يَكُونُ بَارِزًا[٢٦و] في الاسْمِ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى الجَمْعِ بَيْنَ تَثْنِيَتَيْنِ، أَوْ جَمْعَيْنِ[١].

قَوْلُهُ: (وإمّا منْ جُمْلَتِهِ[٢]، مِثْلُ كَونه أَمْرًا، أَو نَهْيًا، أَو مُتَصرّفًا).

وذلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ[٣]، وهذه هي الإِشَارَةُ الّتي قُلْتُ[٤].

قَوْلُهُ: (وإمّا مِنْ مَعْناه، مِثْلُ كَونِهِ خَبَرًا، ولا يُخْبَرُ عَنْه).

وذلِك لأَنَّهُ وَضْعُهُ[٥]، وبِهِ يُحْكَمُ[٦]. واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) قال في مصباح الرّاغب ٢/٥٣١: «وذلك لأنّ الضّمير المرفوع البارز لا يتصل بالاسم كما سبق في المصدر من أنّه يؤدّي إلى الجمع بين تثنيتين وجمعين» وقال في شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٢١٣: «لأنّها ضمائر الفاعلين، ولا توجد بهذه الصّفة إلّا للفعل» وانظر الحاصر لوحة ٨٣.

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (جمله).

(٣) علّل ذلك في ص١٧٥ بقوله: «وذلِكَ لأنّها تَدُلُّ عَلَى المعاني المُخْتَلِفَةِ بِصِيَغٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَاحْتَاجَتْ إلى التَّصرُّفِ كما أَنَّ الأَسْمَاءَ لَمّا كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى المعاني المُخْتَلِفَةِ بِصِيْغَةٍ وَاحِدَةٍ احْتَاجَتْ إِلى الإعراب ».

(٤) انظر ص١٧٥.

(٥) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٨٣-٨٤: «وإنّما كان هذا من خصائص الفعل لأنذ الأشياء على ثلاث مراتب: فمنها ما يخبر به ويخبر عنه، وهذا هو الاسم؛ لاختصاصه بالقوّة والأصالة، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه، وهذا هو الفعل؛ لانحطاطه عن درجة الأسماء، واختصاصه بكونه لا يقع إلّا مسندًا، ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه، وهذا هو الحرف فإنّه لضعفه لا يقع مسندًا ولا مسندًا إليه».

(٦) قوله: (وبِهِ يُحْكَمُ) من ق، وليس في الأصل ول.

قَوْلُهُ[1]:

(الفَصْلُ الثّالِثُ
فَصْلُ الحَرْفِ)

إِنَّمَا قَدَّمَ الحَرْفَ عَلَى الرَّفْعِ لأَنَّهُ أَحَدُ أَجْزَاءِ الكَلِمَةِ، والرَّفْعُ حَرَكَةٌ عَارِضَةٌ، والكَلامُ فِيْمَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الشَّيْءِ أَهَمُّ مِن الكَلامِ فِيْمَا يَعْرِضُ[2] لَهُ.

قَوْلُهُ: (الحَرْفُ مَا أَبَانَ عَنْ مَعْنىً في غَيْرِهِ، ولَمْ يَكُنْ أَحَدَ جُزْأَيْ الجُمْلَةِ، خِلافَ[3] الاسْمِ والفِعْلِ، نَحْوُ: مِنْ، وإِلى، وشِبْهِه)[4].

---

(١) قوله: (قوله) ليس في ق.

(٢) في ق: (فيما هو يعرض).

(٣) في ل: (بخلاف).

(٤) اختلفت عبارات النّحاة في حدّ الحرف، حدّه سيبويه في الكتاب ١/١٢ بقوله: «ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعلٍ» وعرّفه الزّجّاجي في الإيضاح ٥٤ بقوله: «الحرف ما دل على معنى في غيره» وهو ما أخذ به الزّمخشريُّ في المفصل ٣٧٩ وابن الحاجب في الكافية ٢١٥ وعرّفه ابن جنّي بقوله في اللمع ٨: «والحرف ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره نحو: هل وبل وقد» وانظر البيان في شرح اللمع ١٦ وحدّه عند الخوارزمي في ترشيح العلل ١٧: «وحدّه لفظةٌ تدلّ على معنىً في غيره»، ونقل البعلي في الفاخر ٣٩ اختلاف النّحاة في ذلك، وذكر عدّة أقوال، منها: «فقيل: كلمة تجيء لمعنى في غيرها، وقيل:ما لا يجوز أن تخبر به ولا عنه»، وعرّفه المرتضى في تاج علوم الأدب ١/٤٣٩ بقوله: «هو لفظٌ وضع لإفادة معنىً إضافيّ حال إضافته»، وفي كشف النّقاب للفاكهي ١/٢٩٠: «كلمة دلّت على معنىً في غيرها فقط وليس له علامة وجوديّة». وقال السّخاوي في المفضّل ٤٢: «وقد حدّ النّحاة المتقدّمون والمتأخّرون الحرف، ولم يسلم لواحدٍ منهم ما حدّه» وانظر شرح عيون الإعراب ٤٥.

الحَرْفُ في اللّغَةِ[1] يَكُونُ بِمَعْنى الطَّرَفِ، وبِمَعْنى الوَجْهِ، والنّاقَةِ الصَّلْبَةِ، وقِيْلَ: الضّامِرَةُ[2]، قَالَ طَرَفَةُ[3]:

[٥٩]وحَـرْفٍ كَـأَلْـوَاحِ الأَرَانِ نَسَـأْتُهَـا   عَلَـى لاحِـبٍ كَـأَنَّـهُ ظَهْـرُ بُـرْجُـدِ[4]

---

(١) قال في الصّحاح (حرف): «حَرْفُ كل شيء: طَرَفُهُ وشَفيرُهُ وحَدُّهُ ومنه حَرْفُ الجبل، وهو أعلاه المُحَدَّدُ. والحَرْفُ: واحد حُروفِ التهجّي. وقوله تعالى: ﴿ومِنَ الناس مَنْ يَعْبُدُ اللهَ على حَرْفٍ﴾ قالوا: على وَجهٍ واحد، وهو أن يعبده على السَرَّاء دون الضّراء. والحَرْفُ: الناقةُ الضامرة الصُلْبَةُ، شُبِّهتْ بحَرْفِ الجبل. والحَرْفُ: الناقةُ المهزولة. وقد أَحْرَفْتُ ناقتي، إذا هزلتُها» وانظر هذه المعاني في اللسان (حرف) وتاج العروس (حرف) ٢٣/١٢٨.

(٢) في ل: (الضامر).

(٣) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل الشاعر المشهور، وهو أشعر الشعراء بعد امرىء القيس ومرتبته ثاني مرتبة ولهذا ثني بمعلقته وقال الشعر صغيراً، قال ابن قتيبة هو أجود الشعراء قصيدةً وله بعد المعلقة شعرٌ حسن وليس عند الرواة من شعره وشعر عبيدٍ إلا القليل، وقتل وهو ابن ست وعشرين سنة. انظر ترجمته في خزانة الأدب ٢/٣٧٠ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢/٤٠٨.

(٤) البيت لطرفة في ديوانه ١٢ ومعاني القرآن للنّحّاس ٥/٤٠٣ ومجاز القرآن٢/١٤٥ والحجّة للقرّاء السّبع ٦/١١ والحاصر لوحة ٨٤ والإقليد ٣/١٥٧٤ وشرح القصائد السّبع الطّوال ١٥١ وتفسير القرطبي ١٤/٢٨٠ والعين ٦/٢٠٥ والمحكم والمحيط الأعظم ٨/٣٥٤ ولسان العرب (نصأ) ١/١٧٣ وتاج العروس (نصأ) ١/٤٦٩ وجمهرة اللغة ٢/١٠٦٩.

وهو بلا نسبة في تفسير البحر المحيط ١/٥٠٦ وتاج علوم الأدب ١/٤٣٩ والدّرّ المصون ٢/٦٢.

والمشهور في رواية البيت:

أمُـونٍ كـألـواح الأرانِ نسـأتُهـا   ....

وروي: (نصأتها) بالصّاد، وروي: (وعنسٍ كألواح)، أمّا رواية ابن هطيل: (وحرفٍ) فقد اشترك فيها مع الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر والإمام المهدي في تاج علوم الأدب، ولم أجد هذه الرّواية في غير كتب أهل اليمن. والأران: التّابوت العظيم. ونسأتها: زجرتها، ولاحب: الطّريق الواضح، وبرجد: كساء مخطّط. والشّاهد في البيت أنّه أراد بالحرف النّاقة الضّامرة الصّلبة.

وغَيْرِ ذلِكَ.

قَوْلُهُ: (مَا أَبَانَ عَنْ مَعْنىً) يَعُمُّ.

وقَوْلُهُ: (في غَيْرِهِ) احْتِرَازٌ مِن الاسْمِ والفِعْلِ.

وقَوْلُهُ: (ولَمْ يَكُنْ أَحَدَ جُزْأَيْ الجُمْلَةِ) لئلاّ يَرِدَ المَوْصُولُ ونَحْوُهُ[1]، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً في غَيْرِهِ، وهو الصِّلَةُ، إِلاّ أَنَّهُ يَكُونُ[2] أَحَدَ جُزْأَي الجُمْلَةِ، نَحْوُ: (أَعْجَبَنِي الَّذي أَبُوهُ قَائِمٌ)[3].

وكَذلِكَ أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وشِبْهُها، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَنْ أَبُوكَ؟)، فَقَدْ دَلَّتْ (مَنْ) عَلَى مَعْنىً في غَيْرِها، وهو الاسْتِفْهَامُ عَن الأَبِ.

لا يُقَالُ: فَالحَرْفُ أَيْضًا يَكُونُ أَحَدَ جُزْأَي الجُمْلَةِ، بِدَلِيْلِ نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (مِنْ حَرْفُ جَرٍّ)، و(مَا حَرْفُ نَفْيٍ)؛ لأَنّا نَقُولُ: المُعْتَبَرُ هو أَصْلُ الوَضْعِ، ولَمْ تُوضَعْ (مِنْ)[4] لِيُخْبَرَ عَنْهَا أَنَّها[5] حَرْفُ جَرٍّ، وكذلِكَ البَاقِي، وإِنّما يَجْرِي هذا في كَلامِ النُّحَاةِ، وقَدْ يَجِيءُ في غَيْرِهِ، وهو في مِثْلِ هذا[6] بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ.

قَوْلُهُ: (وإِنَّما لُقِّبَ هذا النَّوْعُ حَرْفًا لأَنَّه أُخِذَ مِنْ حَرْفِ الشّيءِ، وهو طَرَفُهُ، مِنْ حَيْثُ كَانَ مَعْناهُ في غيْرِهِ، فَصَارَ كَأَنَّه طَرَفٌ لَهُ).

---

(١) قوله: (ونحوه) ليس في ل.

(٢) قوله: (يكون) ليس في ق.

(٣) قال في الحاصر لوحة ٨٤: «وقولنا: (ولم يكن أحد جزأي الجملة) احترازٌ عن (الّذي) و(الّتي) وسائر الموصولات، فإنّ كلّ واحدٍ منها يَبِيْنُ عن معنىً في غيره، وهو الصّلة، لكنّها لا تكون حروفًا لوقوعها موقع أحد جزأي الجملة، فيقع موقع المبتدأ والخبر، والفاعل، وهذا هو مراد الشّيخ بقوله: (ولم يكن أحد جزأي الجملة)».

(٤) قوله: (من) ليس في ق.

(٥) في ق ول: (بأنها).

(٦) كذا في ق ول، وفي الأصل: (في هذا).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ[1].

ومَعْنى قَوْلِهِمْ: الحَرْفُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً في غَيْرِهِ[2] أَنَّكَ إذا قُلْتَ مَثَلاً: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ)، فَـ(لَمْ) مَعْنَاهَا قَلْبُ المُضَارِعِ إلى المَاضِي ونَفْيُه، وهذا [٢٦ظ] إنَّما يَتَحقَّقُ بالنَّظَرِ إلى مَا بَعْدَهَا، وهو (يَقُومُ زَيْدٌ)، بِخِلافِ الاسْمِ والفِعْلِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ) فإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ: (قَامَ) بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ في نَفْسِهِ قِيَامٌ مَاضٍ، فَـ(القِيَامُ) مِن الحُرُوفِ، والمِضيُّ مِن الصِّيْغَةِ، ومِنْ (زَيْدٍ) الشَّخْصُ المَعْرُوفُ.

قَوْلُهُ: (وقِسْمَتُه ثَلاثَةٌ: حُرُوفٌ عامِلَةٌ، وحُرُوفٌ غَيْرُ عَامِلَةٍ، وحُرُوفٌ تَعْمَلُ عَلَى صِفَةٍ ولا تَعْمَلُ عَلَى أُخْرى).

فِيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ زِيَادَتَهُ لِهذا القِسْمِ ـ أَعْنِي الثَّالِثَ ـ تُوجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعُدَّ مِنْهُ (إِنَّ) وأَخَواتِها؛ لأَنَّها إِنَّما تَعْمَلُ عَلَى صِفَةٍ، وكَذلِكَ غَيْرُها، نَحْوُ: (إِذَنْ) عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

قَوْلُهُ: (أَمّا الحُرُوفُ العَامِلَةُ فَثَمَانِيَةٌ وثَلاثُونَ حَرْفًا).

اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ العَمَلِ للأَفْعَالِ، وإِنَّمَا يَعْمَلُ الحَرْفُ لِشَبَهِهِ بِالفِعْلِ، أَو الاخْتِصَاصِ، وهو يَرْجِعُ إلى الشَّبَهِ بِهِ[3]. واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ٨٥: «فاعلم أنّه إنّما لُقّب حرفًا لأحد أمرين: أحدهما أنّ حرف الشّيءِ طرفه كما ذكرنا، فمن حيث كان الحرف دَالاًّ على معنىً في غيره صار كأنّه طرفٌ له. وثانيهما: أنّه لَمّا لم يكن له من الثّبوت والمكانة في الدّلالة على معنىً في نفسه ما للاسم والفعل سمّي حرفًا أخذًا من حرف الشّيء وهو شقّه، أي: جانبه» وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٢١٥ وشرح عيون الإعراب ٥٠.

(٢) قوله: (في غيره) ساقطٌ من الأصل، وكذا في ق ول.

(٣) قال الفاكهي في كشف النّقاب ١/ ٢٩١: «والأصل في كلّ حرفٍ مختصٍّ أنْ يعمل فيما اختصّ به ما لم يتنزّل منه منزلة الجزء كـ(ال، والسّين) وفي كلّ حرفٍ لا يختصّ أن لا يعمل» وفي الفاخر ٢/ ٤١٢: «وهذا هو الأصل في كلّ حرفٍ مختصّ أنْ يكون عاملاً وفي غير المختصّ أنْ يكون غير عامل» وانظر المرتجل ١٦٨-١٦٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٠٨ والصّفوة الصّفية ٢/ ٥٥.

قَوْلُهُ: (مِنْها سِتَّةٌ تَنْصُبُ الاسْمَ وتَرْفَعُ الخَبَرَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَها مَا)[1].

إِنَّما عَمِلَتْ هذه الحُرُوفُ لأَنَّها أَشْبَهَت الفِعْلَ مَعْنىً ولَفْظًا[2]:

أَمَّا المَعْنى فَلأَنَّها تَقْتَضِي الأَسْمَاءَ كَسَائِرِ الأَفْعَالِ.

وأَمّا اللّفْظُ فَلأَنَّ آخِرَها مَفْتُوحٌ كَالفِعْلِ المَاضِي؛ ولأَنَّها عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ فَصَاعِدًا؛ ولأَنَّ نُونَ الوِقَايَةِ تَدْخُلُ عَلَيْها، نَحْوُ: (إِنَّني).

وإِنَّمَا عَمِلَت النَّصْبَ والرَّفْعَ لأَنَّهُم شَبَّهُوها بِالفِعْلِ المُتَعَدِّي، نَحْوُ: (ضَرَبَ).

وإِنَّما قُدِّمَ المَنْصُوبُ عَلَى المَرْفُوعِ لأَنَّ للفِعْلِ عَمَلَيْنِ: أَصْلِيٌّ، وفَرْعِيٌّ، فَالأَصْلِيُّ نَحْوُ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمرًا)، والفَرْعِيُّ نَحْوُ: (ضَرَبَ عَمرًا زَيْدٌ)، فَجَعَلُوا عَمَلَها كَالفَرْعِيِّ[3].

---

(١) بَعْدَه في المقدّمة: (ولا ضَميرُ المَجْهولِ) ولم يذكر ابن بابشاذ هذا في متن المقدّمة الموجود في الشّرح. انظر شرح المقدّمة المحسبة ٢١٦، وكذلك الإمام يحيى في الحاصر، انظر الحاصر ٨٦ وأَشَارَ إليه في شرحه للفقرة، انظر شرح المقدّمة المحسبة ٢١٨، وهو موجودٌ في بَعْضِ نُسَخِ المقدّمة، انظر المقدّمة المحسبة (١٢ظ).

(٢) قال ابن بابشاذ في شرح المقدّمة ٢١٧: «فالعلّة أوّلاً في إعمال هذه الحروف أنّها مشبهة للأفعال من جهة لفظها ومعناها، فلفظها بناؤها على الفتح، واتّصال الضّمير بها، وأنّها شابهت الأفعال لاتّصال نون الوقاية بها نحو: (إنّني)، ومعناها التّأكيد والتّشبيه والاستدراك والتّمنّي والتّرجّي، فأعطيت بهذا القدر من الشّبه حكمًا من العمل» وانظر ترشيح العلل ١٣٩ ومصباح الرّاغب ١٣٧، وفي الفاخر ٢/ ٤١٢: «وإنّما عملت لكونها مختصّة بضربٍ من الكلام، واختصاص الشّيءِ بالشّيءِ دليل على قوّة تأثيره فيه... وهذا هو الأصل في كلّ حرفٍ مختصّ أنْ يكون عاملاً وفي غير المختصّ أنْ يكون غير عامل» وانظر هذه العلل في علل النحو ٢٣٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٠٨ والصّفوة الصّفية ٢/ ٥٦ وشرح الرضي ٤/ ٣٣٠ وابن يعيش ٨/ ٥٤ وشرح عيون الإعراب ١١٧.

(٣) قال في مصباح الرّاغب ١٣٧: «ووجه شبهها بالفعل من حيث كون (أنّ) المفتوحة على وزن (ضرب) ثلاثة أحرفٍ مفتوحة كلّها، وحمل عليها سائر أخواتها، فعملت العمل الفرعيّ من الفعل وهو الّذي يتقدّم منصوبه على مرفوعه، ولم تعمل العمل الأصليّ وهو أنّ الأصل في =

وإنَّمَا قَالَ: (مَا لَمْ يَكُنْ مَعَها مَا) لأَنَّهُ إذا كَانَ مَعَها (مَا) كَفَّتْها عَن العَمَلِ[1].

قَوْلُهُ: (وهي: إنَّ).

ومَعْنَاهَا تَوْكِيْدُ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ، ولا تُغَيِّرُها عَمّا كَانَتْ عَلَيْهِ، ولا تَقَعُ إلاّ في مَوَاضِعِ الجُمَلِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٩٩﴾ [التوبة]، و﴿قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ۝٥٤﴾ [يوسف]، ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ۝٧٦﴾ [القصص]، وهي الابْتِدَاءُ، وبَعْدَ القَوْلِ، وبَعْدَ المَوصُولِ، وكَذلِكَ النِّداءُ، والقَسَمُ[2].

وإذا خُفِّفَتْ بَطَلَ عَمَلُها لِنُقْصَانِ الشَّبَهِ، وَوَجَبَتْ اللاّمُ في خَبَرِها، فَرْقًا بَيْنَها وبَيْنَ النّافِيَةِ[3]، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ۝٣٢﴾ [يس]، وقَدْ تَعْمَلُ[4]، وعَلَيْهِ: ﴿وإنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۝١١١﴾ [هود][5]. [٢٧و].

= الفاعل أن يلي فعله» وقال في تاج علوم الأدب ١/ ٤٤١: «ولضعف المشبّه قدّم منصوبها على المرفوع كأضعف عملي الفعل، وهو تقديم مفعوله على فاعله». وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٠٩ وشرح الرضي ٤/ ٣٣١ وشرح عيون الإعراب ١١٨.

(١) بعده في ق: (وإنما قالَ ولا ضمير مجهولٍ؛ لأنه إذا كَانَ معها لم يظهر عليها).

(٢) قد تفتح (أنّ) في جواب القسم عند المبرّد والكوفيّين إذا لم يكن في خبرها اللاّم. انظر شرح الرضي ٤/ ٣٤٢ والتصريح ٢/ ٣٧ وشرح عيون الإعراب ١٢٣.

(٣) بعده في ق حَاشِيَةٌ مُزِجَت بِالمَتْنِ، ووُضِعَ في أَوّلِها علامة التَّحْشِيَةِ وفي نِهايتها تَمامها، وهي: (نَحْوُ: (إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) بِمَعْنى: مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، إلاّ أَنَّها لا تَعْمَلُ عِنْدَ سيبويه، ولا تَكَادُ تَجِيءُ في القُرآنِ إلاّ مَع إلاّ).

(٤) إعمال (إن) المخفّفة مسألة خلافيّة، فذهب الكوفيون إلى أن إن المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم وذهب البصريون إلى أنها تعمل. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٥وائتلاف النّصرة ١٦٩والتّبيين ٣٤٧ ومغني اللبيب ٣٦ وهمع الهوامع ١/ ٥١٣ وإعراب القراءات السّبع وعللها ١/ ٢٩٤ وشرح عيون الإعراب ١٢٣ وابن يعيش ٨/ ٧٢١٢٣.

(٥) فيها قراءات: قرأ أبو عمرو والكسائيّ (إنّ) بالتّشديد وتخفيف (لما)، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد (لمّا)، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (وإنْ كلًّا) مخفّفةً وتشديد (لمّا)، وقرأ نافعٌ وابن كثير(وإنْ) بالتّخفيف وتخفيف (لما). انظر الحجّة للقرّاء السّبع ٤/ ٣٨٠ وحجة القراءات ٣٥٠ وإعراب القراءات السّبع وعللها ١/ ٢٩٤والسّبعة لابن مجاهد ٣٣٩.

قَوْلُهُ: (و أَنَّ).

ومَعْنَاهَا كَمَعْنى المَكْسُورَةِ، أَيْ: في التَّوْكِيْدِ دُونَ عَدَمِ التَّغْيِيْرِ، إلاّ أَنَّها لا تَقَعُ إلاّ في مَوْضِعِ المُفْرَدِ؛ لأَنَّها تَجْعَلُ الجُمْلَةَ مُفْرَدًا، نَحْوُ: (أَعْجَبَنِي أَنَّكَ قَائِمٌ)، و(كَرِهْتُ أَنَّكَ سَائِرٌ)، و(سُرِرْتُ بِأَنَّكَ مُقِيْمٌ)، وهي مَوْضِعُ الفَاعِلِ، والمَفْعُولِ، والمُضَافِ إِلَيْهِ، وكَذلِكَ المُبْتَدَأُ، نَحْوُ: (عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ)، وأَمّا الخَبَرُ فَصَالِحٌ لَهَا ولِلْمَكْسُورَةِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ إِنّه قَائِمٌ)، و(الشَّرُّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ).

وإِذا خُفِّفَتْ بَطَلَ عَمَلُها لِمَا تَقَدَّمَ إلاّ في ضَمِيْرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ، فَإِنَّهُ يَجِبُ لِمَا ثَبَتَ مِنْ إِعْمَالِ المَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً مَع أَنَّ شَبَهَ المَفْتُوحَةِ بِالفِعْلِ أَقْوى لِكَونِهَا مَصْدَرِيَّةً، ومَفْتُوحَةَ الأَوّلِ؛ فَلِذلِكَ يُحْكَمُ في نَحْوِ قَوْلِه تَعَالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٠﴾ [يونس] بِأَنَّ ها هُنا ضَمِيْرَ شَأْنٍ مَحْذُوفًا[1].

---

(١) هذا تعليل ابن مالك، قال في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٥: «أنْ المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأنَّ لفظها كلفظِ (عضّ) مقصودًا به المضيّ، أو الأمر، والمكسورة لا تشبه إلاّ الأمر كـ(جِدّ)، فلذلك أوثرت (أنْ) المفتوحة المخفّفة ببقاء عملها لكن على وجهٍ تبيّن فيه الضّعف، وذلك بأنْ جعل اسمها محذوفًا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة، وممّا يوجب مزيّتها على المكسورة أنّ طلبها لِما تعمل فيه من جهة الاختصاص، ومن جهة وصليّتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلاّ من جهة الاختصاص، فضعفت بالتّخفيف، وبطل عملها غالبًا بخلاف المفتوحة» وانظر هذا التّعليل في تاج علوم الأدب ١/ ٤٥٩ والتصريح ٢/ ٨٨ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٣٢ والفاخر ٢/ ٤٤٠.

وقيل: إنّ إعمال (أن) المفتوحة المخفّفة في ضمير الشّأن هو مذهب البصريّين. انظر مسألة إعمال (إنْ) المخفّفة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٥والنّجم الثاقب ٢/ ١١٣٢ ولم يذهب بعضهم إلى تقدير ضمير الشّأن في المخفّفة المفتوحة. انظر الجنى الداني ٢١٨ وشرح التسهيل ٢/ ٤١ والمساعد ١/ ٣٣٠ ومغني اللبيب ٤٧.

وقد جاء في كلام العرب إعمال (أنْ) المخفّفة في غير ضمير الشّأن، وجعل ذلك في الضرورة، وعدّه بعضهم شاذًا، ومن ذلك قوله:

فَلَوْ أنْكِ في يومِ الرّخاءِ سألتِني ... طَـلاقَـكِ لَـمْ أبْخَـل وأنْـتِ صَـدِيْـقُ

انظر المساعد ١/ ١/ ٣٣٠ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٣٢ ومغني اللبيب ٤٧ واللباب ١/ ٢٢٠ =

قَوْلُهُ: (وكَأَنَّ).

ومَعْنَاهَا التَّشْبِيْهُ في نَحْوِ: (كَأَنَّ زَيْدًا الأَسَدُ)(١).

وهَلْ هي بَسِيْطَةٌ(٢) أَوْ مُرَكَّبَةٌ؟ قَولانِ(٣).

وإذا خُفِّفَتْ بَطَلَ عَمَلُها لِمَا تَقَدَّمَ، ومِنْهُمْ مَنْ يُعْمِلُها(٤)، ورُوِيَ قَوْلُهُ:

= وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٢٠ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٦٦ وشرح الرضي ٤/ ٣٦٨ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٥٩ والتصريح ٢/ ٨٩ وابن يعيش ٨/ ٧٣.

(١) قال في همع الهوامع ١/ ٤٨٦: «وكأن للتشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره، وزعم الكوفيون والزجاجي أنها تأتي للتحقيق والوجوب» وقيل: لها أربعة معانٍ: التّشبيه، والشّكّ والتّقريب والتّحقيق. انظر مغني اللبيب ٢٥٣ والجنى الداني ٥١٩-٥٢٢ والمساعد ١/ ٣٠٥ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٣٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٢٣ والارتشاف ٣/ ١٢٣٨ وتوضيح المقاصد ١/ ٥٢٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٥٦ والبديع في علم العربية ١/ ٥٣٣.

(٢) في ق: (البسيطة).

(٣) هي مركّبة عند الخليل وسيبويه والأخفش والزّمخشري وابن يعيش وجمهور البصريين والفراء، وادعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع على التّركيب، قال ابن هشام: وليس كذلك. ورجّح أبو حيّان أنّها بسيطة. انظر الخلاف في هذه المسألة في الحاصر لوحة ٨٨ وهمع الهوامع ١/ ٤٨٧ وشرح الرضي ٤/ ٣٦٩ والصّفوة الصّفية ٢/ ٧٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٢٣ والارتشاف ٣/ ١٢٣٨ ومغني اللبيب ٢٥٢ وتوضيح المقاصد ١/ ٥٢٣ والمفضّل في شرح المفصل ١٩٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٥٥.

(٤) لا تعمل (كأن) مخفّفة عند الكوفيّين، وأجازه البصريّون، وقدّروا ضمير الشّأن، وأجاز بعضهم عملها في المظهر. انظر الخلاف في الارتشاف ٣/ ١٢٧٨ وانظر رأي البصريّين في شرح الرضي ٤/ ٣٧١ والمساعد ١/ ٣٣٢ والتصريح ٢/ ٩٦ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٧١ والصّفوة الصّفية ٢/ ٧٤ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٣٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٢٤ وابن يعيش ٨/ ٨٢ وتوضيح المقاصد ١/ ٥٤٢ وشرح ألفيّة ابن مالك لابن جابر الأندلسي ٢/ ٥٦ وشرح المكودي ١/ ٢٤١ وابن النّاظم ١٣٢ والفواكه الجنيّة ١٨٩ والملخص ٢٤١ والتّوطئة ٢٣٨ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩٠ والبديع في علم العربية ١/ ٥٦٢.

[٦٠]ويَـوْمٌ[١] تَـوَافَيْنـا بِـوَجْـهٍ مُقَسَّـمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلى وَارِقِ السَّلَمْ[٢]

---

(١) في ق ول: (ويوماً).

(٢) البيت نُسِب لأكثرَ من شاعر:

فهو لعلباء بن أرقم اليشكريّ في التخمير ٤/ ٧٠ والتصريح ٢/ ٩٧ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٠ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٦٠ وتاج العروس (قسم) ٣٣/ ٢٦٩.

ونُسِب لأرقم بن علباء اليشكريّ في ابن السّيرافي ١/ ٥٢٥ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٠ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٦٠والمقاصد النحويّة ٢/ ٨٢.

وهو لابن صريم اليشكريّ في كتاب سيبويه ٢/ ١٣٤ والمساعد ١/ ٣٣٣ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٠ والإفصاح للفارقي ٣٤٦ والمقاصد النحويّة ٢/ ٨٢ وابن يعيش ٨/ ٨٣ والنكت للأعلم ١/ ٥١٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٥٩.

وهو لابن أصرم اليشكريّ في الفاخر ٢/ ٤٤٤ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٠ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٦٠.

وقيل: هو لباغت اليشكريّ في شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٦٠ والمقاصد النحويّة ٢/ ٨٣ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٠.

وقيل: هو باعث بن صريم اليشكري في لسان العرب (قسم) ١٢/ ٤٨٢.

ونسب إلى كعب بن أرقم اليشكري في لسان العرب (قسم) ١٢/ ٤٨٢.

ونُسب لراشد بن شهاب اليشكريّ في شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٦٠ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٠.

ونسب لزيد بن أرقم في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٠٢

ونسب لليشكريّ في المفضّل في شرح المفصل ١٩٩ والبديع في علم العربية ١/ ٥٦٢.

وهو بلا نسبة في الكامل ١/ ١١١ ومغني اللبيب ٥١ والكشاف ٤/ ٢٩٠ وتفسير القرطبي ٩/ ١٠٤ وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٣٠٥ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ٢/ ٤٣٦ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ١٧٨ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٩٢ واللباب ١/ ٢٢٢ وشرح الرضي ٤/ ٣٧١ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩٠ وحروف المعاني ٢٩ وعمدة الحافظ ١/ ٢٤١ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٦ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٦٤ وشرح اللمحة البدريّة ٢/ ٥٥ وأوضح المسالك ١/ ٣٧٧ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٣٦ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٧١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٢٥ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣ والمستوفي ١/ ٢٤٩ والارتشاف ٣/ ١٢٧٨ وتوضيح المقاصد ١/ ٥٤٢ وتعليق الفرائد ٤/ ٧٥ والمفصل ٣٩٩ والإقليد =

فالرَّفْعُ عَلَى الإلْغَاءِ، والنَّصْبُ عَلَى الإعْمَالِ، والجَرُّ عَلَى زِيَادَةِ (أَنْ).

قَوْلُهُ[١]: (ولكِنَّ)[٢].

ومَعْنَاهَا الاسْتِدْرَاكُ[٣]، تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ نَفْيًا وإِيْجَابًا، نَحْوُ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لكِنَّ عَمرًا جَاءَنِي)، و(جَاءَنِي زَيْدٌ لكِنَّ عَمرًا لَمْ يَجِيءْ)، وقَدْ يَكُونُ التَّغَايُرُ مَعْنىً، نَحْوُ: (سَافَرَ زَيْدٌ لكِنَّ عَمرًا حَاضِرٌ)[٤].

= ١٧٤٨/٤ وشرح ألفيّة ابن مالك لابن جابر الأندلسي٢/٥٦ وشرح المكودي ١/٢٤٢ وابن النّاظم ١٣٢وإرشاد السّالك ١/٢٥٦ والفواكه الجنيّة ١٨٩ والملخص ٢٤١ والتّوطئة ٢٣٨ والفوائد الضيائيّة ٢/٣٧١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٦٥٧ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/١٥٥ وشرح شذور الذهب ٣٦٧ وشرح قطر الندى ١٥٧ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٢١ وهمع الهوامع ١/٥١٧ وتهذيب اللغة ١٠/٢٠٧.

وفي البيت رواياتٌ: قوله: (ويومٌ) روي بالرّفع والنّصب والجرّ، وروي: (تلاقينا)، وقوله: (وارق السّلم) يروى: (وناضر السّلم) و(ناظر)، وقوله: (ظبية) روي بالحركات الثّلاث. وتوافينا: أتينا، والمقسّم: المحسّن، وتعطو: تتناول، والسّلم: نوعٌ من الشّجر، والشّاهد في البيت أنّ (ظبية) يجوز فيه الحركات الثّلاث: الرّفع على الإلغاء، والنّصب على الإعمال، والجرّ على الزّيادة.

(١) قوله: (قوله) من ق ول، وليس في الأصل.

(٢) اختلف فيها: أهي مركّبة أم بسيطة. يرى الكوفيّون أنّها مركّبة من (لكنْ) و(أنّ) وقيل: من (لا) و(أنّ) والكاف زائدة، والبصريون يرون أنّها بسيطة. انظر توضيح المقاصد ١/٥٢٣ والارتشاف ٣/١٢٣٧ والجنى الداني ٦١٧ والتصريح ٢/١٠ وابن يعيش ٨/٧٩ وشرح الرضي ٤/٣٤٢ والنّجم الثاقب ٢/١١٣٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/٩١٠ وتعليق الفرائد ٤/٩ وهمع الهوامع ١/٤٨٥ ومغني اللبيب ٣٨٤.

(٣) وتفيد التّوكيد عند الزّجّاجي وغيره. انظر الجمل ٥١ والمقرب ١١٧ ومغني اللبيب ٣٨٣ وهمع الهوامع ١/٤٨٥ والتصريح ٢/٩.

(٤) قال في الحاصر لوحة ٨٨: «لكنّ: الاستدراك يتوسّط بين كلامين متغايرين نفيًا وإثباتًا، تقول: (جاء زيدٌ لكنّ عمرًا قد جاءَ)، وتقول: (قد جاء زيدٌ لكنّ عمرًا لم يجيء)، ولها أحكامٌ ثلاثة: أوّلها: أنّ التّغاير يكون على وجهين: أحدهما: أنْ يكون في اللّفظ والمعنى، كما ذكرنا في المثال، وثانيهما: أن يكون التّغاير من جهة المعنى في مثل قولك: (سافر زيدٌ=

وإذا خُفِّفَتْ بَطَلَ عَمَلُها لِمَا تَقَدَّمَ[1].

قَوْلُهُ: (ولَيْتَ).

ومَعْنَاها التَّمَنّي، نَحْوُ: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ۝٧٣﴾ [النساء].

قَوْلُهُ: (ولَعَلّ)[2].

ومَعْنَاهَا تَوَقُّعُ مَرْجُوٍّ، أو مَخُوفٍ، فالأَوَّلُ نَحْوُ[3]: (لَعَلَّ اللهَ يَرْحَمُنا)، والثَّانِي: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ ۝١٧﴾ [الشورى].

وقَدْ تَكُونُ للتَّعْلِيْلِ[4]، نَحْوُ قَوْلِه تَعَالى في أَوَّلِ البَقَرَة: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ۝٢١﴾

= لكنّ عمرًا حاضرٌ) لأنّ المعنى: ما سافر عمروٌ. . .» وانظر هذا الكلام بلفظه في المفصل ٣٩٨ وابن يعيش ٨/ ٧٨ وشرح الرضي ٤/ ٣٤٢ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٣٧-١١٣٨ وقال ابن عقيل في المساعد ١/ ٣٢٨: «والاتّفاق على منع موافقة ما بعدها لما قبلها، نحو: زيدٌ قائمٌ لكن عمروٌ قائمٌ، وعلى جواز مساواته لنقيضه نحوُ: (ما هذا ساكنٌ لكنّه متحرّكٌ)، وجواز كونه ضدًّا نحو: ما هذا أسود لكنّه أبيض، واختلف في الخلاف، نحو: ما هذا قائمٌ لكنّه شاربٌ، وشرط التّنافي بوجهٍ ما يخرجه» وانظر تعليق الفرائد ٤/ ٦٦.

(١) أجاز يونس والأخفش إعمالها مخفّفة. انظر المسائل المنثورة ٤٣ وإيضاح الشّعر ٨٦ وتوضيح المقاصد ١/ ٥٤٣ والجنى الداني ٥٨٦ والمساعد ١/ ٣٢٨ والارتشاف ٣/ ١٢٧٤ والتصريح ٢/ ١٠٠ وابن يعيش ٨/ ٨١ وشرح الرضي ٤/ ٣٤٢ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٣٨ وتعليق الفرائد ٤/ ٦٦ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٧٢.

(٢) اختلف فيها: أهي مركّبة أم بسيطة؟ قيل: هي بسيطة، ولامها أصليّةٌ عند الكوفيّين، وقيل عن بعض النّحاة: هي زائدةٌ للتّكثير، وقيل: هي لام الابتداء. انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢١٨ وابن يعيش ٨/ ٧٩-٨٧ وتوضيح المقاصد ١/ ٥٢٣ والارتشاف ٣/ ١٢٨١.

(٣) قوله: (نحو) ليس في ق.

(٤) أثبت الكسائي معنى التّعليل، وقيل عن الكوفيّين: قد تفيد (لعلّ) الاستفهام. وقيل: للتّحقيق انظر المساعد ١/ ٣٠٦ وتعليق الفرائد ٤/ ١٥-١٦ والارتشاف ٣/ ١٢٤٠ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩٢ والجنى الداني ٥٨٠ وشرح الرضي ٤/ ٣٣٢-٣٣٣ وابن يعيش ٨/ ٨٦ وتاج =

[البقرة].

وفيها لُغَاتٌ: (لَعَلَّ)، و(عَلَّ)، و(لَعَنَّ)، و(عَنَّ)، و(لأَنَّ)، و(أَنَّ)، وغَيْرُ ذلِكَ[1].

وأَمّا الجَرُّ بِها في نَحْوِ:

[٦١] ... . لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيْبُ[2]

= علوم الأدب ١/٣٦٨ وتوضيح المقاصد ١/٥٢٣ والتصريح ٢/١٥.

(١) انظر هذه اللّغات وغيرها في المساعد ١/٣٣٤-٣٤٥ والمتبع في شرح اللمع ١/٢٨٢ وشرح الرضي ٤/٣٧٣ وتعليق الفرائد ٤/٨٠ ومصباح الرّاغب ٦٧٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/٩١٠ والمفصّل في شرح المفصل ٢٠٥ والارتشاف ٣/١٢٨١ والنّجم الثاقب ٢/١١٤١ وابن يعيش ٨/٨٧ وتاج علوم الأدب ١/٤٧٠.

(٢) صدره:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وارْفَع الصّوتَ جَهْرَةً ....

والبيت لكعب بن سعد الغنويّ في الحماسة البصرية ١/٢٣٤ برواية (أبا المغوار) والأمالي للقالي ٢/١٥٣ برواية (أبا المغوار) وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٧ وخزانة الأدب ١٠/٤٦٠ والإفصاح للفارقي ١١٠ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/١٦٦ وأمالي ابن الشّجري ١/٣٦١ وسر صناعة الإعراب ١/٤٠٧ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٧٨ ولسان العرب (علّ) ١١/٤٧٣ وتاج العروس (جوب) ٢/٢٠٦ برواية (أبا المغوار).

وهو لمحمّد بن كعب الغنويّ في جمهرة أشعار العرب ٢١١ برواية (أبا المغوار).

وقيل هو لسهم الغنوي في الأمالي للقالي ٢/١٥٣.

وللغنويّ في المتبع في شرح اللمع ٢٨٢ والمفضّل في شرح المفصل ٢٠٧.

وهو بلا نسبة في المسائل البصريّات ١/٥٥٢ وتعليق الفرائد ٤/٨١ وشرح الرضي ٤/٣٧٣ ومصباح الرّاغب ٦٧٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٦٥٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/٩١٠ والتّوطئة ٢٣٩ والنّجم الثاقب ٢/١١٤٢والارتشاف ٣/١٢٨١ والفوائد الضيائيّة ٢/٣٥٤ وتاج علوم الأدب ١/٤٦٩ والتصريح ٢/١٦ والبديع في علم العربية ١/٥٦٥ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/٤ ومغني اللبيب ٣٧٧ وهمع الهوامع ٢/٤٥٧ واللامات ١٣٦ والشّاهد في البيت الجرّ بـ(لعلّ)، وهذا لغة لبني عقيل.

فَشَاذٌّ[1].

[٢٧ظ] **قَوْلُهُ: (مِثْلُ: إِنَّ فُلانًا فَاعِلٌ).**

هذا مِثَالُها إِذا كَانَتْ عَامِلَةً.

قَوْلُهُ: (وإِنّما فُلانٌ فَاعِلٌ).

هذا مِثَالُها إِذا كَانَتْ مَكْفُوفَةً بـ(مَا).

وقَدْ رُوِيَ بَيْتُ النّابِغَةِ[2]:

---

(١) الجرّ بـ(لعلّ) لغة بني عقيل، انظر تعليق الفرائد ٤/ ٨١ والتصريح ٢/ ١٥ والفوائد الضيائيّة ٢/ ٣٥٤ قال الدّماميني: «وقد حاول بعضهم تأويل ما أورد في هذا المحلّ من الشّواهد، وتَعَسّفَ في التّخريج، ولا وجه لذلك بعد نقل الأئمّة الثّقات أنّه لغةٌ لقومٍ من العرب». تعليق الفرائد ٤/ ٨١ ومن تعسّفهم في التّأويل ما نقله القوّاس حيث قال: «وقيل: يحتمل أنْ تكون مخفّفة وفيها ضمير الشّأن وأدغمت لامها في لام الجرّ بعدها» شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٥٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩١٠ وهذا الّذي ذكره القوّاس هو تأويل الفارسي حيث قال في البصريّات ١/ ٥٥٢: «يكون على إضمار الحديث في لعلّ مخفّفة كإضماره في (إنْ)، وأضمر مبتدأ والظّرف في موضع الخبر» وانظر تأويلاتهم في مغني اللبيب ٣٧٧ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٤٣ وأمالي ابن الشّجري ١/ ٣٦٢ والفوائد الضيائيّة ٢/ ٣٥٤ وشرح الرضي ٤/ ٣٧٤ والمفضّل في شرح المفصل ٢٠٧والارتشاف ١٢٨٠ والإفصاح للفارقي ١١١ وينظر في هذا رأي للفارسي وانظر شذوذ الجرّ بها في الكافية ٢٢٤ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٦٩ واللامات ١٣٦.

(٢) النّابغة الذّبياني زياد بن معاوية، أحد شعراء الجاهليّة وأحد فحولهم، كان من خواصّ النّعمان بن المنذر وندمائه وأهل أنسه، وكان أحد الأشراف الّذين غضّ الشّعر منهم، وهو أحسنهم ديباجة شعر، وأكثرهم رونق كلامٍ، مات في الجاهليّة في زمن النّبيّ ﷺ قبل أن يُبْعث. انظر ترجمته في شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٩٧ وخزانة الأدب ٢/ ١١٨.

[٦٢]قَالَتْ أَلا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لَنا إِلَـى حَمَـامَتِنـا أَوْ نِصْفَـهُ فَقَـدِ[1]

بِرَفْعِ (الحَمَامِ) عَلَى أَنَّ (مَا) كَافَّةٌ، وبِنَصْبِهِ[2] عَلَى أَنَّها زَائِدَةٌ غَيْرُ كَافَّةٍ، فَعَلى هذا

---

(١) البيت للنّابغة في ديوانه ٢٤ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٧٢ والمقاصد النحويّة ٢/ ٨٥ وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ٤٧ وابن السّيرافي ١/ ٣٣ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥، ٢٠٠ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ١/ ١٢٦ وكتاب سيبويه ٢/ ١٣٧ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٣٩٧ والجمل في النحو لابن شقير ١٢٠ والخصائص ٢/ ٤٦٠ والمفصل ٣٩٠ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٠ ومغني اللبيب ٨٩، ٣٧٦، ٤٠٦ وابن يعيش ٨/ ٥٩ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٧٩ واللمع ٢٣٣ وتفسير الطبري ١/ ٣٦٣ والمستقصى في أمثال العرب ١/ ٢٠ وشرح شذور الذهب ٣٦٢ وشرح قطر الندى ١٥١ والحاصر لوحة ٨٦ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٥٤والتصريح ٢/ ٦٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩١٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٣٧ وتعليق الفرائد ٤/ ٦٦ والمساعد ١/ ٣٢٩ وترشيح العلل ١٤١ والإقليد ٤/ ١٧١٣ والمرتجل ١٧١ والمستوفي ١/ ١٧٨ وتذكرة النّحاة ٣٥٣ والنكت الحسان ٨٦ والتّبصرة والتّذكرة ١/ ٢١٥ وشرح المكودي ١/ ٢٣٣ والدّرر في شرح الإيجاز ٩٨ والمفضّل في شرح المفصل ١٤٨ والتخمير ٤/ ٤٠ والملخص ٢٤٢ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٨٠٧ والفوائد والقواعد ٤١ والبيان في شرح اللمع ٦٨٣ والكافي في الإفصاح ٣/ ٩١١ وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٣٣ وشرح اللمحة البدريّة ٢/ ٥٢.

وهو بلا نسبة في الأصول في النحو ١/ ٢٣٣ وشرح أبيات سيبويه للنّحّاس ٢٢٣ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٧٥والمسائل الشّيرازيّات ٢/ ٤٩٧ وإيضاح الشّعر ٤٧٣ والارتشاف ٢/ ٨٩٥ وتفسير البحر المحيط ٣/ ٩٩ومجمع الأمثال ١/ ٢٢٢ وهمع الهوامع ١/ ٢٦٤، ١/ ٥١٩ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٤٢ وشرح الرضي ٤/ ٣٣٨ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٤٨ والمقتصد ١/ ٤٦٩وشرح اللمع للواسطي الضّرير ٢٧٠ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٠٨ وابن النّاظم ١٢٥ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٧ والتّوطئة ١٧٧ والفواكه الجنيّة ١٨٥ وكشف النّقاب ٢/ ٤٦٠ وإرشاد السّالك ١/ ٢٤٣ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٦ والبديع في علم العربية ١/ ٥٤١.

والشّاهد في البيت جواز أنْ تكون (ما) كافّةً وغير كافّة، فيجوز أنْ يرفع ما بعدها على أنّه مبتدأ، ويجوز أنْ يُنصب على أنّه خبر (ليت).

(٢) كذا في ق، وفي الأصل ول: (وبنصبها).

إذا قُدِّرَتْ (مَا) غَيْرَ كَافَّةٍ، عَمِلَتْ كُلُّهَا، إلاّ أَنَّهُ في (لَيْتَما)، و(لَعَلّما)، و(كَأَنَّما) أَقْوى مِنْهُ في البَوَاقِي[١].

قَوْلُهُ: (كُلُّها تعْمَلُ عَمَلاً واحِدًا).

وهو نَصْبُ الاسْمِ ورَفْعُ الخَبَرِ، وقَدْ أَجازَ الفَرّاءُ[٢] في (لَيْتَ) أَنْ تَقُولَ: (لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا)، أَجْرَاهَا مَجْرَى (أَتَمَنّى)[٣] اغْتِرَارًا بِقَوْلِهِ:

[٦٣] يَا لَيْتَ أَيّامَ الصِّبا رَواجِعا[٤]

---

(١) الظّاهر أنّ ابن هطيل أخذ برأي الزّجّاجي والزّمخشري، فأجاز العمل في جميع الحروف عند اتّصال (ما)، قال الزّمخشري في المفصل ٣٩٠: «ومنهم من يجعل ما مزيدة ويعملها إلا أن الإعمال في كأنما ولعلما وليتما أكثر منه في إنما وأنما ولكنما» وانظر الزّجّاجي في الجمل ٣٠٤، وهذه مسألة خلافٍ بين النّحاة حيث ذهب سيبويه والأخفش والفرّاء إلى أنّه لا يجوز فيها العمل إلا في (ليت) وحدها، وذهب الزّجّاج إلى جواز ذلك في (ليت)، و(لعلّ) و(كأنّ) دون (إنّ) و(أنّ) و(لكنّ). ونقل عن ابن درستويه أنّ (ما) الكافّة نكرة مبهمة تعمل فيها هذه الحروف وما يليها الخبر. انظر هذه المسألة في الارتشاف ٣/ ١٢٨٥ وهمع الهوامع ١/ ٥٢٠ وتوضيح المقاصد ١/ ٥٣٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٤ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٤٢ وشرح الرضي ٤/ ٣٣٨ وتعليق الفرائد ٤/ ٦٧ والمساعد ١/ ٣٢٩ وكشف النّقاب ٢/ ٤٦١.

(٢) الفرّاء يحيى بن زياد بن عبدالله، إمامُ العربية، كانَ أعلمَ الكوفيّين بالنحو بَعْد الكسائي، أخذ علمه عن الكسائي ويونس بن حبيب، له من المصنّفات معاني القرآن والمقصور والممدود والنّوادر وغيرها. ماتَ بطريق مكّةَ سنَةَ سبعٍ ومائتين. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٩٠ وطبقات النحويين واللّغويين ٣١ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣ وإشارة التّعيين ٣٧٩ وتاريخ بغداد ١٤/ ١٤٩.

(٣) انظر رأي الفرّاء في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥ وشرح الرضي ٤/ ٣٣٤ والمفصل ٤٠٠ وابن يعيش ٨/ ٨٤ وتعليق الفرائد ٤/ ١٨ ومغني اللبيب ٣٧٦ والحاصر لوحة ٨٩ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٣٩ والجنى الداني ٤٩٢ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٧٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٥٨ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٦٨.

(٤) نُسِب البيت للعجّاج في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦٩٠ وطبقات فحول الشعراء١/ ٧٨=

ولَيْسَ بِشَيءٍ، و(رَوَاجِعًا) حَالٌ، والعَامِلُ فيه الخَبَرُ المَحْذُوفُ[1].

قَوْلُهُ: (وكُلُّها إِذا دَخَلَ عَلَيْها ضَمِيْرُ الشَّأنِ والقِصّةِ ارْتَفَعَ الاسْمانِ بَعْدَها، نَحْوُ: إِنّه زَيْدٌ قائمٌ).

وذلِكَ لأَنَّ الهَاءَ هي الاسْمُ، والجُمْلَةُ بَعْدَهَا هي الخَبَرُ، فالهَاءُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ،

= وليس في ديوانه.

ونسب إلى رؤبة في ابن يعيش ١/ ١٠٤ وليس في ديوانه.

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٥٣ والدّرر ٢/ ١٧٠ وكتاب سيبويه ٢/ ١٤٢ والنّكت للأعلم ١/ ٥١٧ والأصول في النحو ١/ ٢٤٨ والمسائل المنثورة ٧٩ وتعليق الفرائد ٤/ ١٩ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ١٤٦، ٥٩٥ وشرح الرضي ٤/ ٣٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٠، ٢/ ١٩١وابن يعيش ٨/ ٨٤ والفوائد الضيائيّة ٢/ ٣٥٣ وتذكرة النّحاة ٧٣٣ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٧٣ والجنى الداني ٤٩٢ وشرح عمدة الحافظ ٤٣٤ وأسرار العربية ٢٥٩ ورصف المباني ٣٦٦ والجمل في النحو لابن شقير ٢٣٤ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٤١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٥٨ والمفصل ٤٠٠ والإقليد ٤/ ١٧٤٩ ومغني اللبيب ٣٧٦ والفاخر ١/ ٤٠٠ وهمع الهوامع ١/ ٤٩١ والملخص ٢٤٦ والتخمير ٤/ ٧٢ والمفضّل في شرح المفصل ٢٠١ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٣٩ والحاصر لوحة ٨٩ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٦٧ لسان العرب (ليت) ٢/ ٨٧ وتاج العروس (ليت) ٥/ ٨٢ والشّاهد في البيت نصب (ليت) للاسمين بعدها، وهو على مذهب الفرّاء، وإضمار كان على مذهب الكسائي، وحال عند البصريّين.

(١) هذا رأي البصريّين، وبه أخذ الفارسي، قال في المسائل المنثورة ٧٩: «فإنّ أبا عليٍّ ذكر عن أصحابنا أنّها ليست منتصبة بـ(ليت)، وإنّما هي حالٌ من فعلٍ مضمر، وكأنّه قال: يا ليت أيّام الصّبا أقبلت رواجعًا، فالعامل في (رواجع) الفعل المضمر» وفي المسألة رأيان آخران للكوفيّين، أوّلهما للفراء، وهو ما ذكره ابن هطيل، وهو أنّ (ليت) بمعنى (أتمنّى) فأجريت مجراها، وثانيهما للكسائيّ وهو تقدير (كان) فـ(رواجعًا) منصوبة لكونها خبرًا لـ(يكون) المقدّرة. انظر المسألة في الأصول في النحو ١/ ٢٤٨ وشرح الرضي ٤/ ٣٣٤ وابن يعيش ٨/ ٨٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥ والمفصل ٤٠٠ والحاصر لوحة ٨٩ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٣٩ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٧٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٥٨ وتعليق الفرائد ٤/ ١٨ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٦٧.

والجُمْلَةُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لأنَّ الجُمَلَ مِنْ حَيْثُ هي جُمَلٌ مَبْنِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّ ما جازَ أَنْ يَكونَ صِلَةً لِـ«الّذي» وأَخَواتِها جازَ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لَها).

وذلِكَ نَحْوُ[1] قَوْلِكَ: (إِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ)، وكَذلِكَ بَاقِيْها عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّها لا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ اللاّمُ في خَبَرِها إِلاّ على خَبَرِ «إِنَّ» وَحْدَها).

وذلِكَ لأَنَّ (إِنَّ) لا يُنَافِي مَعْناهَا مَعْنى اللاّمِ؛ لأَنَّهُما مَعًا للتَّأْكِيْدِ، بِخِلافِ سَائِرِها[2]؛ فَلِذلِكَ تَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ)[3].

وهي أَيْضًا تَدْخُلُ عَلَى الاسْمِ إِذا تَأَخَّرَ، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴿٢٤٨﴾﴾ [البقرة]، وعَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالخَبَرِ إِذا تَقَدَّمَ، نَحْوُ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر].

قَوْلُهُ: (وكُلُّها لا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى مَواضِعِها بالرَّفْعِ إِلاّ على «إِنَّ» و«لكنَّ»)[4].

---

(١) في ل: (في نحو).

(٢) هذا ما اتّفق عليه النّحاة، وأجاز بعضهم دخولها على (أنّ) المفتوحة، وقد أجاز الكوفيّون دخول اللاّم على خبر (لكنّ). انظر همع الهوامع ١/٥٠٦ وتوضيح المقاصد ١/٥٣٠ والمساعد ١/٣٢٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/٩١١ وابن يعيش ٨/٦٤ وشرح الرضي ٤/٣٦٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٦٤٩ وتعليق الفرائد ٤/٥٢ ومصباح الرّاغب ٢/٦٦٣ والنّجم الثاقب ٢/١١٣٠ واللباب ١/٢١٧ ومغني اللبيب ٣٨٥ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٣٦٣.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (لقيائم).

(٤) اختلف النحاة في هذه المسألة، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على محل إنّ إلا بعد تمام الخبر، واحتجوا على ذلك بأنّ هذا يؤدّي إلى كون الاسم الواحد معمولاً لـ (إنّ) غير معمول لـها، لأنه من حيث إنه خبر لـ(إنّ) معمولٌ لـها، ومن حيث إنه خبر عن الاسم المعطوف على محلها غير معمول لـها، وفي هذا تناقض. واحتجوا أيضاً بأنّ هذا يؤدّي إلى أنْ يعمل في الاسم الواحد عاملان، وذلك لأنك إذا قلت: (إنك وزيدٌ قائمان) وجب أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد)، وتكون (إنّ) عاملة في خبر الكاف، ولا يجوز اجتماع العاملين.

ويذهب البصريون إلى جواز العطف بعد تمام الخبر، كقولك: (إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ)، =

وذلِكَ[1] لأنَّهما لَمْ يُغيِّرا مَعْنى الجُمْلَةِ بِخلافِ البَواقِي[2]؛ فَلِذلِكَ تَقُولُ: (إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وعَمْروٌ)، و(لكنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وعَمْروٌ)، وشَرْطُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ لَفْظًا - كَمَا مَثَّلْنا - أَوْ تَقْدِيْرًا، كَقَوْلِهِ:

[٦٤]فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ ... فَـإِنِّـي وَقَيَّـارٌ بِهَـا لَغَـرِيْـبُ[3]

= ويجيزون مثل هذا العطف في (إنّ) و(لكنّ) فقط دون سائر الحروف المشبهة بالفعل، وعلة ذلك أنّ (لكنّ) للاستدراك، وهو لا يغيّر من معنى الابتداء بخلاف سائر أخواتها فإنها منافية للابتداء.

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على محل (إنّ) قبل تمام الخبر، فالكسائي أجاز ذلك في المعرب و المبني، واشترط الفراء لجوازه أن يكون اسم (إنّ) مبنياً.

واختلفوا أيضًا في إلحاق (أنّ) المفتوحة بالعطف، فأجازه قومٌ ومنعه آخرون، أمّا (ليت) و(لعلّ) و(كأنّ) فذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز الرّفع فيها لا على الموضع ولا على الابتداء، وأجاز الفرّاء الرّفع فيها على الابتداء.

انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ١/ ١٨٥ وائتلاف النّصرة ١٦٧ والتّبيين ٣٤١ وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١٢ والارتشاف ٣/ ١٢٨٨ والتصريح ٢/ ٧٠-٧٢ وشرح الرضي ٤/ ٣٥٥ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٢٦ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٥٧-٦٥٨ وتعليق الفرائد ٤/ ٨٢-٨٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٤٦ وتوضيح المقاصد ١/ ٥٣٤ والمساعد ١/ ٣٣٦-٣٣٧ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٢٨٧-٢٨٨ وهمع الهوامع ٣/ ٢٣٩ واللباب ١/ ٢١٢ والفاخر ٢/ ٤٤٧ والبديع في علم العربية ١/ ٥٤٦.

(١) قوله: (وذلك) ليس في ل.

(٢) في ل: (بخلاف سائرها).

(٣) البيت لضابىء بن الحارث البرجمي في الحماسة البصرية ٢/ ٥٦ وكتاب سيبويه ١/ ٧٥ والتصريح ٢/ ٧١ وتفسير الطبري ١٦/ ١٨١ وتفسير القرطبي ٦/ ٢٤٦وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٥ ومعاهد التنصيص ١/ ١٨٦ والفاخر ٢/ ٤٤٧ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٤ واللباب ١/ ٢١٣وتاج العروس ١/ ٣١٦ وابن يعيش ٨/ ٦٨ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٣٨٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٤٣ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٨٨.

وهو بلا نسبة في الأصول في النحو ١/ ٢٥٧ والجمل في النحو لابن شقير ١٥٤ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٢ وشرح ألفيّة ابن معط ٢/ ٩٥٦ وشرح الرضي ٤/ ٣٥٥ وشرح الكافية=

[٢٨و] فَإِنْ تَأَخَّرَ لَمْ يَجُزْ إِلاّ النَّصْبُ، نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا وعَمْرًا قَائِمَانِ)؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إلى أَنْ يَكُونَ مَعْمُولاً للابْتِدَاءِ، و(إِنَّ)، وهو مُحَالٌ، خِلافًا للكُوفِيّينَ، أَيْ: فَإِنَّهُم أَجَازُوهُ لأَنَّ مَا ذَكَرْنَا[١] لا يَلْزَمُهُم؛ لأَنَّهُم لا يَجْعَلُونَ الخَبَرَ مَرْفُوعًا بـ(إِنّ) إذا قُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

قَوْلُهُ: (وكُلُّها لا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدّمَ[٢] أَخْبَارُها عَلَى أَسْمَائِها إِلاّ إِذا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا ومَجْرورًا).

يَعْني: إِنَّه لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (إِنّ قَائِمٌ زَيْدًا)؛ لأَنَّهُم كَرِهُوا أَنْ يَكُونَ للحَرْفِ مِن التَّصَرُّفِ مَا للفِعْلِ.

وتَقُولُ: (إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا)، و(إِنَّ في الدّارِ عَمْرًا)؛ وذلِك[٣] لأَنَّهُم اتَّسَعُوا في

= الشافية ١/ ٥١٢ والملخص ٢٣٣ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣١١ ومغني اللبيب ٦١٨ ومجالس ثعلب ٣١٦، ٥٩٨ والتخمير ٤/ ٥٣ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٣٤والمفضّل في شرح المفصل ١٧٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٤٦ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٢٤ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٢٨٧ والكشاف ٢/ ٢٥٥ وتفسير البحر المحيط ٦/ ٧٨ والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥١ وهمع الهوامع ٣/ ٢٣٩ والبديع في علم العربية ١/ ٥٤٦.

الرّحل: المنزل وما يحتاج إليه المسافر من الأثاث، وقيّار: اسم فرس، وقيل: اسم جمل، وقيل: اسم رجل.

وقد أنشدوا هذا البيت بروايتين الرفع والنّصب في (وقيّار)، أمّا النّصب فهو بالعطف على اسم (إنّ) وأمّا الرّفع فعلى العطف على موضع (إنّ) عند الكوفيّين، وتأوّله البصريّون فقالوا: وقيّارٌ كذلك، قال في اللباب ١/ ٢١٣: «وأما (قيار) فيجوز أن يكون مبتدأ و(بها) خبره والجملة حال ويجوز أن يكون خبره محذوفا دل عليه المذكور»، ويفهم من كلام ابن هطيل أنّ الخبر هنا (لغريب)متأخّرٌ لفظًا مقدّمًا تقديرًا، وهذا ما ذكره ابن شقير في الجمل في النحو ١٥٤ قال: «وإنما رفعه لأنه توهم أنه اسم جاء بعد الخبر على قوله إني لغريب وقيار بها».

(١) في ق: (ذكرناه).

(٢) في ق: (تتقدم).

(٣) قوله: (وذلك) ليس في ل.

الظُّرُوفِ مَا لَمْ يَتَّسِعُوا في غَيْرِها[1]، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ۝١٢﴾ [المزمل]، و﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ۝٢٦﴾ [الغاشية].

قَوْلُهُ[2]: (ومِنْها تِسْعَةُ أَحْرُفٍ تَنْصبُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ).

فِيْه نَظَرٌ؛ لأَنَّ الّذي يَعْمَلُ مِنْ هذه[3] التِّسْعَةِ لَيْسَ إلّا الأَرْبَعَةُ الأُوَلُ[4]، عَلَى اخْتِلافٍ أَيْضًا، فِيْما عَدَا (أَنْ)، وأَمّا الخَمْسَةُ البَوَاقِي فَإِنَّها[5] تَعْمَلُ بِإِضْمَارِ (أَنْ)[6]،

---

(١) قال في شرح عيون الإعراب ١٢٠: «ويقال: لم جاز تقديم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا؟ والجواب أنّ العرب اتّسعت في الظّروف، فأجازت فيها ما لا تجيزه في غيرها، من قِبَلِ أنّ جميع الأفعال لا تخلو منها، فهي موجودة في الكلام وإن لم تذكر؛ لأنّه لا يصحّ وقوع فعلٍ إلّا في زمانٍ ومكان، فلمّا كانَ معناها موجودًا في الكلام أجازوا تقديمها والفصل بها بين إنّ واسمها».

(٢) قوله: (قوله) من ق ول، وساقط من الأصل.

(٣) في ق: (في هذه).

(٤) هي: أنْ لن، إذن، كي.

(٥) في ق: (فإنما).

(٦) اتّفق النّحاة على أنّ (أنْ) تعمل وحدها، فقيل عن بعضهم: لايعمل بنفسه منها إلا (أن) وحدها، ولكنّهم اختلفوا في حروف النّصب الأخرى:

كي، حتّى، ولام الجحود، ولام التّعليل: يرى الكوفيّون أنّها النّاصبة للفعل بنفسها، ويرى البصريّون أنّ النّاصب للفعل (أنْ) مقدّرة، ونقل عن سيبويه أنّ (كي) ناصبة بنفسها. انظر الإنصاف ٢/٥٩٣ وائتلاف النّصرة ١٥١، ١٥٣ والجنى الداني ١١٥، ١١٨، ٢٦٢، وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٣٤٠-٣٤١، ٣٤٥ وتوضيح المقاصد ٣/١٢٣٢، ١٢٥٠ والارتشاف ٤/١٦٤٥، ١٦٥٦، ١٦٦٠، ١٦٦٢ والتصريح ٤/٢٩٠،٣١٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٥٠٣ ومصباح الرّاغب ٥٤١ وشرح الرضي ٤/٥٠،٥٣.

لن: اختلفوا فيها فالخليل يرى أنّها مركّبة من لا وأن، فنصب الفعل المضارع مستفادٌ من (أنْ)، ويرى سيبويه أنّها مفردة، وهي ناصبة بنفسها، ويذهب الفراء إلى أنّ الأصل فيها (لا). انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٣٤٠ وتوضيح المقاصد ٣/١٢٢٩ والارتشاف ٤/١٦٤٣ والتصريح ٤/٢٨٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس٢/٥٠٦ وشرح الرضي ٤/٣٨.

إذن: يرى الخليل أنّها مركّبة من (إذ)، (أن) فالنّصب مستفادٌ من (أنْ) ويرى سيبويه أنّها =

وكَأَنَّهُ جَعَلَهَا عَامِلَةً، تَقْرِيبًا عَلى المُتَعَلِّمِ.

وإِنَّما عَمِلَتْ هذه الأَرْبَعَةُ لاخْتِصَاصِها بِالفِعْلِ.

وإِنَّما عَمِلَت النَّصْبَ[1] لأَنَّ (أَنْ) تُشْبِهُ (أَنَّ) المُشَدَّدَةَ لَفْظًا ومَعْنىً، وتِلْكَ تَعْمَلُ النَّصْبَ في الأَسْمَاءِ، فَعَمِلَتْ هذه النَّصْبَ في الأَفْعَالِ، ثُمَّ حُمِلَتْ عَلَيْها (لَنْ)، و(إِذَنْ)، و(كَيْ)؛ لاشْتِرَاكِهِنَّ في تَخْصِيصِ المُضَارِعِ بِالمُسْتَقْبَلِ[2].

قَوْلُهُ: (وهي «أَنْ» الخَفيفَةُ المَصْدَرِيَّةُ إِذا كَانَ قَبْلَها فِعْلُ طَمَعٍ أَوْ إِشْفاقٍ)[3].

= مفردة، واختلف القائلون: إنّها مفردة، فذهب أكثرهم إلى أنّها ناصبة بنفسها ونسب إلى سيبويه، وذهب الخليل والزّجّاج والفارسي إلى أنّ النّصب بإضمار (أن)، ويرى بعض الكوفيّين أنّها اسم. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٣٤١/١ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٤٠-١٢٤١ والارتشاف ٤/ ١٦٥٠ والجنى الداني ٣٦٣ والتصريح ٤/ ٣٠٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٥٠٨/٢ وشرح الرضي ٤٦/٤.

الفاء والواو وأو: يرى البصريّون أنّها تنصب بإضمار (انْ)، ويرى الجرمي أنّ الفاء والواو ناصبتان للفعل من غير إضمار، ويذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل ينتصب بعد هذه الحروف على الخلاف، ونقل عن الكسائي أنّ (أو) ناصبة بنفسها. انظرشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٣٤٦/١ وتوضيح المقاصد ١٢٤٨/٣، ١٢٥٤ والارتشاف ١٦٦٨/٤ والجنى الداني ٧٤ ومصباح الرّاغب ٥٤١، ٥٤٧.

(١) الكلام من قوله: (لاختصاصها) ليس في ل.

(٢) عملت هذه الحروف في الفعل مطلقًا لاختصاصها به، وعملت النّصب خاصّة لشبهها بـ(أنّ) المشدّدة، قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٥/٧: «ووجه المشابهة من وجهين: من جهة اللفظ والمعنى، فأمّا اللّفظ فهما مثلان وإنْ كان لفظ هذه أنقص من تلك؛ ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثّقيلتين، فلا يحسن عندهم: (إنّ أنْ تقوم خيرٌ لك) كما يستقبحون (إنّ أنّ زيدًا قائمٌ يعجبني) في معنى: إنّ قيام زيد يعجبني، وأمّا المعنى فمن قبل أنّ (أن) وما بعدها في تأويل المصدر كما أنّ (أنّ) المشدّدة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد» وانظر علل النحو ١٩٠ وتاج علوم الأدب ٤٧٠/١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٣٣٨/١ والفاخر ٥٤٦/٢.

(٣) في ل: (وإشفاق).

لا يَخْلُو الفِعْلُ الّذي قَبْلَ (أَنْ) إمّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ العِلْمِ واليَقِيْنِ، أَو مِن بَابِ الظَّنِّ والحُسْبَانِ، أَو مِمّا سِوى ذلِكَ[1].

إِنْ كَانَ مِنْ بَابِ العِلْم واليَقِيْنِ فَهْيَ المُخَفَّفَةُ مِن الشَّدِيْدَةِ، ولا تَعْمَلُ إلّا في ضَمِيْرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

قَالَ ابنُ الحَاجِبِ: ويَلْزَمُها مَع الفِعْلِ السِّيْنُ، أَوْ (سَوْفَ)، أَوْ (قَدْ)، أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ، أَوْ (لَوْ)[2]، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۝٢٠﴾ [المزمل].

وإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ الظَّنِّ والحُسْبَانِ جَازَ أَنْ تَكُونَ المُخَفَّفَةَ مِن الشَّدِيدَةِ، فلا تَنْصِبُ الفِعْلَ، وجَازَ أَنْ تَكُونَ [٢٨ظ] المَصْدَرِيَّةَ، فَتَنْصِبَهُ، وعَلَى هذا قُرِىء قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ۝٧١﴾ [المائدة] بالرّفْعِ والنَّصْبِ[3].

وإِنْ كَانَ مِمّا سِوى ذلِكَ فهي المَصْدَرِيَّةُ، ويَجِبُ النَّصْبُ، نَحْوُ: (أَطْمَعُ أَنْ يغْفِرَ لي رَبِّي)، ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ۝١٣﴾ [يوسف].

وقَوْلُهُ: (إذا كَانَ قَبْلَها فِعْلُ طَمَعٍ أَوْ إِشْفاقٍ) فَاسِدٌ، فَإِنَّهُ[4] لا يَلْزَمُ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۝١٨٤﴾ [البقرة]، وتَقُولُ: (الخَيْرُ أَنْ تَصُومَ)، و(يَجِبُ أَنْ تَصُومَ)[5].

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٢٣٠: «ولن تخلو الأفعال الواقعة قبل (أنْ) من ثلاثة أقسام، إنْ كَانَتْ أفعال طمعٍ وإشفاق كانت النّاصبة للفعل المستقبل، وإنْ كَانَتْ أفعال علم ويقين كانت المخفّفة من الثّقيلة، فلم تنصب الفعل المضارع، وإنْ صحّ فيها الأمران جاز فيها الوجهان».

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨٤ والكافية ١٩٤ وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٦٧.

(٣) قراءة الرّفع هي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، وهي في حال الرّفع مخفّفة من الثّقيلة، واسمها ضمير الشّأن، وباقي السّبعة قرأ بالنّصب، وهي حرف ناصب للفعل في هذه القراءة. انظر حجة القراءات ٢٣٣ والحجّة للقراء السّبعة ٣/ ٢٤٦ وإعراب القراءات السّبع لابن خالويه ١/ ١٤٨.

(٤) في ق: (لأنه).

(٥) يقصد أنّ (أنْ) قد تكون مبتدأً فلا يكون قبلها فعلٌ وقد تكون خبرًا وفاعلاً، وهي في جميع هذه الأحوال ناصبة، فلا يلزم أن يكون الفعل قبلها.

قَوْلُهُ: (و«لَنْ» عَلَى كُلِّ حَالٍ، ومَعْناها نَفْيُ المُسْتَقْبَلِ).

والفَرْقُ بَيْنَها وبَيْنَ (لا) أَنَّها تُفِيْدُ التَّأْكِيْدَ، تَقُولُ: (لا أَبْرَحُ)، فَإِذا وَكَّدْتَ وشَدَّدْتَ قُلْتَ: (لَنْ أَبْرَحَ)[1].

وزَعَمَ الخَلِيْلُ في أَحَدِ قَوْلَيْهِ أَنَّها مُرَكَّبَةٌ مِنْ (لا) و(أَنْ)[2]، والفَرّاءُ[3] أَنَّ نُونَها

(١) ذهب الجمهور إلى أنّ (لن) تفيد نفي المستقبل دون اشتراط أي شيء آخر، فلم يقولوا: إنّ فيه تأكيدًا، أما الزمخشري فذهب في مفصّله إلى أنّ (لن) تفيد تأكيد النفي، قال: «و(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل»، وهـذا ما ذكره في الأنموذج أيضاً قال: «و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد»، وقال في الكشاف: «ولا فرق بين (لا) و(لن) في أن كل واحدة منهما نفي للمستقبل إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في لا». ونُسِب إلى الزّمخشري أنّه يرى فيها معنى التّأبيد، والظّاهر لي أنّ معنى التّأبيد في مذهب الزمخشري عُرِفَ من مذهبه الفقهي لا مذهبه النحوي، فنُسِب إليه أن النفي في قوله تعالى: ﴿لن أبرحَ الأرضَ﴾ وقوله تعالى: ﴿لن تراني﴾ نفي مؤكّد أو مؤبّد، وأرى أنّ التّأكيد هو المعنى الّذي يفهم من أقوال الزّمخشري وهو لا يعني التّأبيد، قال الرضي في شرحه ٤/٣٨: «هي تنفي المستقبل نفيًا مؤكّدًا وليس للدّوامِ والتّأبيد كما قال بعضهم» فأخذ بمعنى التّأكيد وردّ التّأبيد، وهذا دليلٌ على الفرق بين المعنيين. انظر رأي الزّمخشري في المفصل ٤٠٧ والأنموذج١٠٢ والكشاف٤/ ٥٣٢ والارتشاف ٤/ ١٦٤٤وهمع الهوامع ٢/ ٣٦٥ ومغني اللبيب ٣٧٤ والتصريح ٤/ ٢٨٦ والنّجم الثاقب ٢/ ٩٢٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٠٦.

(٢) ذهب إليه الخليل والكسائي و تابعهما السهيلي، وهو أنّ (لن) مركبة من (لا) و (أنْ) حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، ونص الخليل في الكتاب ٣/ ٥: «فأما الخليل فزعم أنها لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا ويلمه يريدون وي لامه وكما قالوا يومئذٍ وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد فإنما هي هل ولا وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة» انظرالمسألة في شرح التسهيل ٤/١٥والارتشاف ٤/١٦٤٣ ومصابيح المغاني ٣٢٨ ونتائج الفكر١٣٠ ورصف المباني ٣٥٥ والنّجم الثاقب ٢/ ٩٢٨ وشرح الرضي ٤/ ٣٩ والفاخر ٢/ ٥٤٨ وابن يعيش ٧/ ١٥ والتصريح ٤/ ٢٨٨ وعلل النحو ١٩٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٠٦.

(٣) الفراء يحيى بن زياد بن عبدالله، إمام العربية، كان أعلم الكوفيّين بالنحو بعد الكسائي، أخذ علمه عن الكسائي ويونس بن حبيب، له من المصنّفات معاني القرآن والمقصور =

مُبْدَلَةٌ مِنْ أَلِفِ (لا)[1]، والظّاهِرُ عَدَمُ ذلِكَ، وهو مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ[2].

قَوْلُهُ: (و«إِذَنْ»[3] إذا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَها عَلَى ما قَبْلَها، ولَمْ يَكُنْ مَعَها حَرْفُ عَطْفٍ، ولَمْ يَكُنْ الفِعْلُ فِعْلَ حالٍ).

هذه ثَلاثَةُ شُرُوطٍ[4]:

أَحَدُها: أَنْ لا يَعْتَمِدَ مَا بَعْدَها عَلَى مَا قَبْلَها، فَإِنْ اعْتَمَدَ لَمْ تَعْمَلْ، وذلِكَ بِأَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْهُ، نَحْوُ: (أَنا إِذَنْ أُكْرِمُكَ)، أَوْ جَزَاءً لَهُ، نَحْوُ: (إِنْ تَأْتِني إِذَنْ آتِكَ)،

= والممدود، والنوادر وغيرها، مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٨١ وطبقات النحويين واللغويين ٣١ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣.

(١) ذهب الفراء إلى أنّ (لن) و(لم) في الأصل (لا) النافية، أبدلت الألف نوناً في (لن) و ميماً في (لم)، وحجته أنـهما حرفان نافيان ثنائيان، وأنّ الألف والنون في البدل أَخَوان، فكما تبدل النون ألفاً في قوله تعالى: ﴿لنسفعاً﴾ تبدل الألف نوناً. انظر شرح التسهيل ٤/ ١٥ وشرح الرضي ٤/ ٣٨ ورصف المباني ٣٥٥ والارتشاف ٤/ ١٦٤٣ وابن يعيش ٧/ ١٥ والتصريح ٤/ ٢٨٧ والفاخر ٢/ ٥٤٨ والنّجم الثاقب ٢/ ٩٢٨.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٥ وقد قال في ردّه رأي الخليل: «ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: (أما زيداً فلن أضربَ)لأنّ هذا اسم، والفعل صلة» فلا يجوز تقديم معمول معمول(أنْ) عليها.

(٣) اختلف في (إذن)، فهي حرف عند الخليل وسيبويه وجمهور النّحاة، وقيل عن الكوفيّين: إنّه اسمٌ منوّنٌ، وفيها خلافٌ آخر: وهو أنّ النّصب بعدها يكون بأنْ مضمرة عند الخليل وجمهور البصريّين، ونقل عن سيبويه أنّها النّاصبة بنفسها، وهو مذهب أهل الكوفة. انظر الخلاف في شرح الرضي ٤/ ٤٦ والفاخر ٢/ ٥٥٢ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٣٢ والتصريح ٤/ ٣٠٤ والارتشاف ٤/ ١٦٥٠ والجنى الداني ٣٦٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٤١ وتوضيح المقاصد٣/ ١٢٤٠-١٢٤١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس٢/ ٥٠٨ والنّجم الثاقب ٢/ ٩٢٩.

(٤) وهي في عبارة أخرى: تصدّره وذلك إذا كان جوابًا، وأنْ يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدّعاء والنّداء، وأن لا يكون الفعل حالاً. انظر هذه الشّروط في شرح الرضي ٤/ ٤٤ والفاخر ٢/ ٥٥٢ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٧٤ والتصريح ٤/ ٣٠٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٠٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٤٢ والمتبع في شرح اللمع ٢/ ٥١٤ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٣٨-١٢٣٩ والصّفوة الصّفية ١/ ٢١٢والنّجم الثاقب ٢/ ٩٣٠.

أَوْ جَوَابًا، نَحْوُ: (واللهِ إِذَنْ لا أَفْعَلُ)(١)، قَالَ كُثَيِّرُ عَزَّةَ(٢):

[٦٥]لَئِنْ عَادَ لي عَبْدُ العَزِيْزِ بِمِثْلِها وأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لا أُقِيْلُها(٣)

الثّاني: أَنْ لا يَكُونَ مَعَها حَرْفُ عَطْفٍ، فَإِنْ كَانَ مَعَها حَرْفُ عَطْفٍ لَمْ تَعْمَلْ إلّا عَلَى قِلَّةٍ، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ ﴾ [الإسراء]، وقُرِىء شَاذًّا: «وإِذَنْ لا يَلْبَثُوا» بِالنَّصْبِ(٤).

---

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (لأفعل).

(٢) كثير عزة أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة الأسود بن عامر بن عويمر الخزاعي أحد عشاق العرب المشهورين به،وهو شاعرٌ حجازيٌّ من شعراء الدّولة الأمويّة، ويكنّى أبا صخر، وغالب شعره نسيبٌ بعزّة. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٤/ ١٠٦ والأغاني ٩/ ٥ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٨٢.

(٣) البيت لكثيّر عزّة في ديوانه ٣٠٥ وورد في الأصل: (لأقيلها) وكذا في ق ول.

وانظر البيت منسوبًا في الدّرر٢/ ٥ وخزانة الأدب ٨/ ٤٧٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٧٨ وشرح شواهد المغني ٦٣ والحماسة البصرية ١/ ١٢٩ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٤٨ وكتاب سيبويه ٣/ ١٥ والنكت للأعلم ١/ ٦٩٩ والتصريح ٤/ ٣٠٦ ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٣٩ والفاخر ٢/ ٥٥٢ وشرح ألفيّة ابن معط ١/ ٣٤٢ وابن يعيش ٩/ ١٣، ٢٢ والإقليد ٤/ ١٨٣٩ والتخمير ٤/ ١٥٦ وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٤٥ والبغداديّات ٢٣٦ والمفصل ٤٤٣ وسر صناعة الإعراب ٣٩٧.

وهو بلا نسبة في المسائل المنثورة ٢٣٠ والإغفال ٢/ ٤٣٢ والمقتصد ١٠٥٥ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦٢٢ وشرح الرضي ٤/ ٤٨وتاج علوم الأدب ١/ ٤٧٥ برواية: (أفيلها) بالفاء وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٢٠ شرح شذور الذهب لابن هشام ٣٧٥ وابن النّاظم ٤٧٧ والصّفوة الصّفية ١/ ٢١٢ وإرشاد السّالك ٢/ ٧٧٠ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٦٥ ومغني اللبيب ٣٠ وهمع الهوامع ٢/ ٣٧٥.

ولا أقيلها: لا أصفح عنها. والشّاهد في البيت أنّ (أقيلها) فعل مضارعٌ مرفوعٌ وليس بمنصوبٍ، وإنْ جاء بعد (إذن) النّاصبة، وذلك لأنّه قد فقد شرطٌ من شروط إعمالها وهو أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وقد اعتمد في هذا البيت فقد وقع جوابًا للقسم المتقدّم.

(٤) قراءة النّصب قراءة شاذّة منسوبة لأبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود. انظر مختصر في القراءات الشّواذ لابن خالويه ١٧٢والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣/ ٤٧٦ وتفسير =

الثّالثُ: أَنْ لا يَكُونَ الفِعْلُ فِعْلَ حَالٍ، فَإِنْ كَانَ لَمْ تَعْمَلْ، نَحْوُ قَوْلِكَ لِمَنْ يُحَدِّثُكَ: (إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِبًا).

قَوْلُهُ: (ومَعْنَاها الجَوَابُ والجَزَاءُ).

وذلِكَ لأنَّ[1] الرَّجُلَ يَقُولُ: (أَنَا آتِيْكَ)، فَتَقُولُ: (إِذَنْ أُكْرِمُكَ)، فهذا الكَلامُ قَدْ أَجَبْتَهُ بِهِ، وصَيَّرْتَ إِكْرَامَكَ جَزاءً لَهُ عَلَى إِتْيَانِهِ[2].

قَوْلُهُ: (و«كَيْ» عَلَى كُلِّ حَالٍ، ومَعْنَاها الغَرَضُ).

نَحْوُ: (أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ)، أَيْ: لِهذا الغَرَضِ[3].

قَوْلُهُ: (و«حَتّى» إِذا كانَتْ بِمَعْنى «كَيْ» أو «إِلى أَنْ»)[4].

= القرطبي ٥/ ٢٥٠ وتفسير البحر المحيط ٦/ ٦٣ والكشاف ٢/ ٦٤١ قال في الكشاف: «وقرىء (لا يلبثون) وفي قراءة أبيّ: (لا يلبثوا) على إعمال (إذًا) فإن قلت ما وجه القراءتين؟ قلت: أما الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد والفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم وأما قراءة أبيّ ففيها الجملة برأسها التي هي (إذاً لا يلبثوا) عطف على جملة قوله: (وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ)».

(١) في ق ول: (أن).

(٢) «قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوبين: دائماً في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي غالباً في أكثر المواضع، كقولك لمن قال: أزورك إذن أكرمك فقد أجبته وجعلت إكرامه جزاء زيارته، أي: إن تزرني أكرمتك» مغني اللبيب ٣٠ وهمع الهوامع ٢/ ٣٧٣ والتصريح ٤/ ٣٠٥ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٤١ والارتشاف ٤/ ١٦٥٤وانظر الحاصر لوحة ٩٠ والفاخر ٢/ ٥٥٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٠٧ وابن يعيش ٩/ ١٣.

(٣) اختلف في (كي) فهو عند سيبويه وجمهور البصريّين حرف جرٍّ ومصدري، ويرى الكوفيّون أنّها ناصبة للفعل دائمًا، ونقل عن الأخفش أنّها حرف جرٍّ دائمًا، وقيل: إذا كانت (كي) حرف جرٍّ ودخلت على الاسم فهي بمعنى لام التّعليل، وإذا دخلت على الفعل، فهي تدلّ على العلّة الغائيّة. انظر توضيح المقاصد ٣/ ١٢٣٢ وشرح الرضي ٤/ ٤٨-٥٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٤٠ والتصريح ٤/ ٢٩٠.

(٤) قال ابن بابشاذ في شرحه ٢٣٣: «و(حتّى) لها في النّصب معنيان، أحدُهما كَمَعْنى (كي)، =

مِثَالُ الأَوَّلِ: (أَسْلَمْتُ حَتّى أَدْخُلَ[٢٩و] الجَنَّةَ)، ومِثَالُ الثّاني: (أَنْتَظِرُكَ حَتّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ).

وشَرْطُها أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً كَمَا مَثَّلْنا، فَإِنْ كَانَ حَالاً رُفِعَ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: (مَرِضَ حَتّى لا يَرْجُونَه)، أَيْ: حَتّى هم الآنَ لا يَرْجُونَهُ[١]، وقَوْلِ امْرِىء القَيْسِ[٢]:

[٦٦]سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تَكِلَّ سُرَاتُهُم وحَتّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[٣]

= وهو إذا كان ما بعدها مُسَبَّبًا لما قبلها، مثل: (قمت حتّى تقومَ)، أي: كي تقوم، و(صُمْتُ حتى يَغْفرَ اللهُ لي) أي: كي يغفر الله لي، وإذا لم يكن ما بعدها مسبّبًا لِما قبلها كانت بِمَعْنى (إلى أنْ) مثل قولك: (سرتُ حتّى تطلعَ الشّمس) بمعنى إلى أنْ تطلع الشّمسُ، وليست بمعنى (كي) ها هنا لأنّ الشّمس تطلع سواء سار سائر أم لم يسر، فهذان معنيان للنّصب» وانظر شرح الرضي ٤/٥٧ وتاج علوم الأدب ١/٤٧٨ والتصريح ٤/٣١٨ والفاخر ٢/٥٥٥ وابن يعيش ٧/٣١ والنّجم الثاقب ٢/٩٣٥ والحاصر لوحة ٩١.

(١) قال في تاج علوم الأدب ١/٤٧٨: «ولا تنصب إلاّ مستقبلاً أو حكايته ليتحقّق فيه تقدير (أن) المختصّة به، نحو: (أسيرُ حتّى أدخلها)، و(كُنْتُ سرت حتّى أدخلها) حكاية لاستقباله، فإنْ جاء حالاً أو حكايته رفع ووجبت السّببيّة نحو: (مرض حتّى لا يرجونه) أي: هم الآن لا يرجونه» وقال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط ١/٣٤٨: «وأمّا نحو: (مرض حتّى لا يرجونه) فالرّفع واجب؛ لأنّ عدم الرّجاء ثابت في الحال لشدّة خطر المرض، فلو نصبت لقدّرت معه (أن) المختصّة للاستقبال، فيلزم الجمع بين متنافيين، وهو محال» وانظر الفاخر ٢/٥٥٦ والتصريح ٤/٣١٩.

(٢) في ق: (وعليه قوله)، وفي ل: (وعليه).

هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار بن معاوية بن ثور وهو كندة، ويكنى امرؤ القيس أبا زيد وأبا وهب وأبا الحارث، وامرؤ القيس لقب له لقب به لجماله وذلك أن الناس قيسوا إليه في زمانه فكان أفضلهم ويقال لامرىء القيس ذو القروح، ويقال له الملك الضليل. الأغاني ٩/٩٣ وخزانة الأدب ١/٣٢١.

(٣) البيت لامرىء القيس في ديوانه ٢١٦ وكتاب سيبويه ٣/٢٧، ٦٢٦ وابن السّيرافي ٢/٦٠ والنّكت للأعلم ١/٧٠٩ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٢١ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٢٨ ومغني اللبيب ١٧٢ وشرح شواهد المغني ١/٣٧٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/١٠٨، والجمل في النحو لابن شقير ١٨٤ والمفصل ٣٨٠ والفاخر ٢/٥٥٦ والإقليد ٤/١٦٨٥ وابن=

والله أَعْلَمُ.

وقَدْ يَكُونُ الحَالُ والاسْتِقْبَالُ وَارِدَيْنِ عَلَى سَبِيْلِ الحِكَايَةِ لِمَا[1] مَضَى[2]، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴿٢١٤﴾﴾[3] [البقرة] قُرِىء بِالرَّفْعِ والنَّصْبِ[4].

= يعيش ٥/ ٧٩ والمفصّل في شرح المفصل ٥٤ والدّرر في شرح الإيجاز ٢٠٣ والصّفوة الصّفية ٢/ ٣٠٧ والفوائد والقواعد ٣٤٧ والبيان في شرح اللمع ٢٦٣ والتخمير ٤/ ١٤ والبديع في علم العربية ١/ ٢٥٥ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٤٢٢ وتاج العروس (مطو) ٣٩/ ٥٤١.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٤٠ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٣ والإيضاح العضدي ٢٧١ والبغداديّات ٤٧٥ والمسائل البصريّات ١/ ٦٨٦ وأسرار العربية ٢٤٢ والتّعليقة على المقرّب ٢٩٦ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٥٤ وتفسير البحر المحيط ٤/ ٢٩٧ وتفسير الطبري ٢/ ٣٤٢ وهمع الهوامع ٣/ ٢١٤ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٢٤ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٨٠ والفصول الخمسون ٢١٦ والمحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٣٩ ولسان العرب (غزو) ١٥/ ١٢٤.

وروي البيت في الدّيوان برواية: (طويت بهم)، وروي أيضًا في غيره برواية: (تكل غزيهم)، و(تكلّ مطيّهم)، وروي برفع ونصب (تكلّ)، وتكلّ: تعجز، وأرسان جمع رسن، وهو ما كان من الأزمّة على الأنف، والشّاهد في البيت رفع الفعل بعد (حتّى)، لأنّ فيه دلالة على الحال لا على الاستقبال.

(١) في ق: (بما).

(٢) قال في التصريح ٤/ ٣١٩: «وللحال المؤوّل تفسير آخر، وهو أنْ يُفْرضَ ما كان واقعًا في الزّمن الماضي واقعًا في هذا الزّمان، فيعبّر عنه بالمضارع المرفوع، وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة، واستحضار صورتها في مشاهدة السّامع ليتعجّب منها، وإنّما وجب رفع الفعل بعد (حتّى) عند إرادة الحال حقيقة أو مجازًا لأنّ نصبه يؤدّي إلى تقدير (أنْ) وهي للاستقبال، والحال ينافي الاستقبال».

(٣) قوله: (الرسول) من ق ول، وليس في الأصل.

(٤) قرأ نافع (يقولُ) بالرّفع وقرأها باقي السّبعة بالنّصب. انظر حجة القراءات ١٣١والحجّة للقرّاء السبعة٢/ ٣٠٥ والسّبعة لابن مجاهد ١٨١. وقال ابن يعيش في ٧/ ٣١: «فالنّصب على وجهين: وهو أنْ يكونَ القول غايةً للزّلزال، والمعنى: وزلزلوا فإذا الرّسولُ في حالِ قَوْلٍ. =

قَوْلُهُ: (والفَاءُ إذا كَانَتْ جَوابًا لاسْتِفْهامٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ جَحْدٍ، أَوْ عَرْضٍ، أَوْ تَمَنٍّ، أَوْ تَحْضِيْضٍ، أَوْ دُعَاءٍ)[1].

هذا أَحَدُ شَرْطَيْها.

والشَّرْطُ الثّانِي: أَنْ يَكُوْنَ[2] مَا قَبْلَها سَبَبًا لِمَا بَعْدَها، وأَمْثِلَتُها عَلَى التَّرْتِيْبِ: (هَلْ تَقُومُ فَأَقُومَ)، (قُمْ فَأَقُومَ)، (لا تَقُمْ فَأَقُومَ)، (مَا تَقُومُ فَأَقُومَ)، (أَلا تَقُومُ فَأَقُومَ)، (لَيْتَكَ تَقُومُ فَأَقُومَ)، (هَلاّ تَقُومُ فَأَقُومَ)، (نَعْشَكَ اللهُ فَتَقُومَ)، ولَوْ لَمْ تَقْصِدْ السَّبَبِيَّةَ لَرَفَعْتَ[3].

قَوْلُهُ: (والواوُ إذا كَانَتْ جَوابًا بِمَعْنَى الجَمْعِ).

= والآخر أنْ تكونَ (حتّى) بمعنى (كي)، فتكون الزّلزلة علّة للقول كأنّه لمّا آل إلى ذلك صار كأنّه علّة له، والرّفع على وجهين أيضًا أحدهما أنْ يكون الزّلزال اتّصل بالقول بلا مهلة بينهما؛ لأنّ القول إنّما كان عن الزّلزلة غير منقطع، والآخر أن يكون الزّلزال قد مضى والقول واقع الآن وقد انقطع الزّلزال» وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٤٨.

(١) قال في تاج علوم الأدب ١/ ٤٨٠: «وتختصّ الفاءُ باشتراطِ السَّببيّة بين سابقها ولاحقها، وإنشائيّةِ سابقها أمرًا أو نهيًا أو استفهامًا أو تمنيًا أو عرضًا أو ترجيًا أو جحدًا أو توبيخًا أو تحضيضًا أو دعاءً... وإنّما اشتُرطَ لِيَجبَ تقديرُ اسْميّةِ ما بعدها، فيجب تقديرُ أنْ، إذ معنى (قم فأقومَ) ليحصل قيامُكَ فقيامي، ولا يتأتّى إلاّ بتقدير (أنْ) مع الفعل المعطوف ليُسْبَكَ» وانظر الحاصر لوحة ٩١ والفاخر ٢/ ٥٦٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥١٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٤٨ وشرح الرضي ٤/ ٦٨ والنّجم الثاقب ٢/ ٩٤١ والمتبع في شرح اللمع ٢/ ٥١٥ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥٤٨.

(٢) كذا في ل، وفي الأصل: (أن تقصد كون)، وفي ق: (أن يقصد كون).

(٣) قد يُنْصَب الفعل بـ(أنْ) مضمرة بعد الفاء وليس قبلها إنشاء، وهذا نادر، وذلك مثل قوله:

سأترك منزلي لبني تميم ... وألحق بالحجاز فأستريحا

انظر الفاخر ٢/ ٥٦٣ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٨١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٥٠ والنّجم الثاقب ٢/ ٩٤٥.

أَيْ: جَوَابًا لِهذه الأُمُورِ المَذْكُورَةِ، نَحْوُ: (هَلْ تَقُومُ وأَقُومَ)[1] إِلى آخِرِهِنَّ[2].

قَوْلُهُ: (و«أَوْ» إِذا كَانَتْ بِمَعْنى «إِلى أَنْ»).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي) أَيْ: إِلى أَنْ تُعْطِيَنِي[3]، وقَدْ تُفَسَّرُ بـ(إِلاّ أَنْ)، وبـ(كَيْ)[4].

قَوْلُهُ: (واللاّمُ في المُوجَبِ وغَيْرِه).

مِثَالُ الأَوَّلِ: (أَسْلَمْتُ لأَدْخُلَ الجَنَّةَ)، وتُسَمّى[5] لام (كَي)[6]؛ لأَنَّها بِمَعْنَاهَا، ولا

---

(١) في ل: (فأقوم).

(٢) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٩٢: «الواو ومعناها الجمعيّة، وتنصب في جواب الأشياء السّتّة كما ذكرنا في الفاء، تقول في الأمر: (قُمْ وأَقُومَ)، وفي النّهي: (لا تأكل السّمك وتشربَ اللّبنَ)، والاستفهام: (أتقوم وأَقُومَ)، وفي التّمنّي: (ليتك تخرج وأخرج معك)، والعرض: (ألا تنزل وتصيبَ خيرًا)، والجحد: (ما قمت وأقومَ) و(ما تأتينا وتحدّثنا)» وانظر تاج علوم الأدب ١/ ٤٨٣.

(٣) قوله: (تعطيني) ساقط من ق.

(٤) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ٩٢: «(أو) ولها معانٍ أحدها أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، فتكون بمعنى (إلى أنْ) في مثل قولك: (انتظرتك أو تأتيني) بمعنى: إلى أنْ تأتيَني. وثانيهما بمعنى (إلاّ أن)، قال سيبويه في نحو قولك: (لألزمنّك أو تعطيني حقّي) بِمَعْنى: إلاّ أنْ تُعْطِيَني، والمعنى فيهما متقارب» وانظر تاج علوم الأدب ١/ ٤٨٥ وشرح الرضي ٤/ ٧٥ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥٥١ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨٤وشرح شذور الذهب ٣٨٠ والنجم الثاقب ٢/ ٩٤٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٥٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥١٨ وهذا تقدير سيبويه قال في كتابه ٣/ ٤٧: «تقول لألزمنك أو تقضيني ولأضربنك أو تسبقني فالمعنى لألزمنك إلا أن تقتضيني ولأضربنك إلا أن تسبقني هذا معنى النصب»، وزاد المبرّد (حتّى أنْ) قال في المقتضب ٢/ ٢٨: «ويكون مضمرا بعدها أن إذا كان المعنى إلا أن يكون وحتى يكون». وانظر تقدير (كي) في الارتشاف ٤/ ١٦٨٠.

(٥) كذا في ق ول، وفي الأصل: (ويسمى).

(٦) لام (كي) حرف جرٍّ عند البصريّين وعند الكوفيّين حرفٌ ناصبٌ بنفسه. انظر المسألة في =

تَخْتَصُّ بِالمُوجَبِ، بَلْ قَدْ تَجِيءُ في غَيْرِهِ، نَحْوُ: (مَا أَكْرَمْتُكَ لِتُهِيْنَنِي).

ومِثَالُ الثّانِي: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال]، وتُسَمى[1] لامَ الجَحْدِ؛ لأَنَّها لا تَكُونُ إلاّ فيهِ، وهذا أَحَدُ مَا تَتَميّزُ[2] بِهِ عَنِ الأُولى، ومَا تَتَمَيّزُ[3] بهِ[4] أَيْضًا أَنَّهُ لا يُفْهَمُ مِنْها تَعْلِيْلٌ، وأَنَّها لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يَخْتَلَّ الكَلامُ، وأَنَّها لا تَكُونُ إلاّ مَع كَوْنٍ مَاضٍ[5].

قَوْلُهُ: (كُلُّ هذه إذا كَانَتْ عَلَى هذه الصِّفَةِ المَخْصُوصَةِ نَصَبْتَ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ مِنْ

= الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٧٥ وائتلاف النّصرة ١٥١ والارتشاف ٤/ ١٦١٥ وهمع الهوامع ٢/ ٤٠٣ واللامات ٦٦ والفاخر ٢/ ٥٥٦ وابن يعيش ٧/ ١٩.

(١) في ق: (ويسمى).

(٢) في ق ول، وفي الأصل: (يتميز).

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (يتميز).

(٤) قوله: (به) ساقط من ق.

(٥) قال في همع الهوامع ٢/ ٣٧٨ «وإنما تقع لام الجحود بعد كون منفي بما أو لم دون إن ولما هو ماض لفظاً نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال] أو معنى نحو: (لم يكن زيد ليقوم) و انظر شروطها في الارتشاف ٤/ ١٦٥٦ والتصريح ٤/ ٣١٢ والفاخر ٢/ ٥٥٧ وشرح شذور الذهب ٣٨٤.

وقال ابن هشام ملخّصًا في شرح قطر الندى ٦٧: «وتلخص أن لأن بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود، ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا، وجواز الوجهين وذلك فيما بقي قال الله تعالى: ﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾ وقال تعالى: ﴿وأمرت لأن أكون﴾.

وفي الفرق بينهما قال الزّجّاجي في اللامات ٦٨: «لام الجحود سبيلها في نصب الأفعال بعدها بإضمار أن سبيل لام كي عند البصريين إلا أن الفرق بينهما هو أن لام الجحود لا يجوز إظهار أن بعدها كقولك: (ما كان زيد ليخرج) تقديره: لأن يخرج وإظهار أن غير جائز ويجوز إظهار أن بعد لام كي كقولك: (جئتك لتحسن إلي) ولو أظهرت أن فقلت: (جئتك لأن تحسن إلي) كان ذلك جائزاً ولا يجوز في لام الجحود... ولام الجحود إنما تعرف من لام كي بأن يسبقها جحد كقولك: (ما كان زيد ليخرج) و(لست لأقصد زيدًا)».

نَحْوِ : «أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ»، و«لِيَفْعَلَ فُلانٌ».

هذا كَما تَقَدَّمَ.

واعْلَمْ أَنَّ لـ(أَنْ) المُضْمَرَةِ ثَلاثَ حَالاتٍ[1]:

أَحَدَها: [٢٩ظ] لُزُومُ الإِضْمَارِ، وهو فِيْما عَدَا لامَ (كَيْ)[2].

الثَّانِيَةَ: لُزُومُ الإِظْهَارِ، وهو مَع لامِ (كَيْ) إِذا كَانَتْ مَع (لا)، نَحْوُ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ ١٥٠﴾ [البقرة].

الثَّالِثَةَ: جَوازُ الأَمْرَيْنِ، وهو مَع لامِ (كَيْ) إِذا لَمْ تَكُنْ[3] مَع (لا)، نَحْوُ: (أَسْلَمْتُ لأَدْخُلَ الجَنَّةَ)، و(لأَنْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ)[4].

وأَمّا نَحْوُ قَوْلِكَ: (يُعْجِبُنِي خُرُوجُكَ وتَذْهَبَ)، أَو (وأَنْ تَذْهَبَ) فالوَاوُ فِيْهِ عَاطِفَةٌ، لا بِمَعْنى (مَع)، ومِنْه قَوْلُ مَيْسُونَ بِنْتِ بَحْدَلٍ[5]:

---

(١) انظر هذه الحالات في الحاصر لوحة ٩٢ وشرح الرضي ٤/٧٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٢٠ والنّجم الثاقب ٢/٩٥٣ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥٥٤ والمفصل ٣٢٥ وهمع الهوامع ٢/٤٠٣ وابن يعيش ٧/ ٢٨ والفوائد والقواعد ٥١٩-٥٢٠.

(٢) قال في المفصل ٣٢٥: «ويمتنع إظهار (أن) مع هذه الأحرف إلا اللام إذا كانت لام (كي) فإن الإظهار جائز معها وواجب إذا كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه لا» وانظر ابن يعيش ٧/ ٢٨.

(٣) في ق: (يكن).

(٤) يجوز إظهار (أن) في موضع آخر، وهي مسألة خلافيّة، قال في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٧٩: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار (أن) بعد (كي) نحو: (جئت لكي أن أكرمك) فتنصب (أكرمك) بكي و(أن) توكيد لها ولا عمل لها، وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك: (جئت لكي أن أكرمك) اللام وكي و(أن) توكيدان لها وكذلك أيضاً يجوز إظهار (أن) بعد (حتى)، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار أن بعد شيء من ذلك بحال. وانظر ائتلاف النّصرة ١٥١ وهمع الهوامع ٢/ ٤٠٨.

(٥) كذا في ق، وفي الأصل: (ومنه قوله) وقوله: (ميسون بنت بحدل) ليس في ل.

ميسون بنت بحدل بن أنيف الكلبية، زوج معاوية بن أبي سفيان وأم يزيد بن معاوية، =

[٦٧]لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْني   أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ[1]

= روت عن معاوية، وروى عنها محمد بن علي، وكانت امرأة لبيبة. انظر ترجمتها في تاريخ مدينة دمشق ٧٠/ ١٣٠ وتاريخ الطبري ٣/ ٢٦٤ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٦١.

(١) البيت لميسون بنت بحدل في الحماسة البصرية ٢/ ٧٣ وخزانة الأدب ٨/ ٥٧٥ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٦١ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ٢/ ٤٥٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٤٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٦٤ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٥٠ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦٥٣، ٧٧٨ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣والمحرر الوجيز ٣/ ١٩٥ وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٦١ والمحتسب ١/ ٣٢٦والفاخر ٢/ ٥٦٤ والإقليد ١/ ٥١٩ والتصريح ٤/ ٣٤٩ والبيان في شرح اللمع ٤٣٠ وشرح شذور الذهب ٤٠٥ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٤١ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٣٣ والمحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٥٣٥ ولسان العرب (مسن) ١٣/ ٤٠٨.

وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٣/ ٤٥ والمقتضب ٢/ ٢٧ والأصول في النحو ٢/ ١٥٠والإيضاح ٣٢١ والنكت للأعلم ١/ ٧١٩ وأمالي ابن الشّجري ١/ ٤٢٧ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٧ والكشاف ٢/ ٣٩٢ وتفسير القرطبي ٦/ ٢١٨ وتفسير البحر المحيط ٣/ ٣٢٧ وشرح الرضي ٤/ ٥٣ والملخص ١٣٦ والارتشاف ٤/ ١٦٨٨ والبديع في علم العربية ١/ ٦٠٥ وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٤٤ وابن يعيش ٧/ ٢٥ واللباب ٢/ ٤٢ وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٢٧ والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٩٤ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٢٩ ومغني اللبيب ٦٢٣ وهمع الهوامع ٢/ ٤٠٤ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٩٢ والجنى الداني ١٥٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٥٤ والمستوفي ٢/ ٧١ وشرح المكودي ٢/ ٧٠٣ واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٣٧ وشرح اللمحة البدريّة ٢/ ٣٤١ وشرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٥١٩ والإفصاح للفارقي ٣٤١ ورصف المباني ٤٢٣ وابن النّاظم ٤٨٨ وشرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ١/ ١٣١، ٢/ ١٤٠ وشرح قطر الندى ٦٠ والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢١٩ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢٧٥ والفوائد والقواعد ٥٢٠ وإرشاد السّالك ٢/ ٧٨٦ والصّفوة الصّفية ١/ ٢١٩ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٨٧ وتاج العروس (شفف) ٢٣/ ١٩.

ويروى: (ولبس)، والعباءة: جبّة الصّوف، وقرّت عينه: هدأت نفسه، والشّفوف جمع شفّ وهو الثّوب الرّقيق. والشّاهد في البيت أنّ الواو فيها حرف عطف لا يعمل النّصب فهو ليس بمعنى المعيّة.

قَوْلُهُ: (ومِنْها ثَمانيَةُ عَشَرَ حَرْفًا تَجُـرُّ الاسْمَ، وتُوصِلُ إلَيْه مَعْنى الفِعْلِ).

إنَّمَا عَمِلَتْ هذه الحُرُوفُ[1] لاخْتِصَاصِها بالاسْمِ، وإنَّما عَمِلَت الجَرَّ لاخْتِصَاصِهِ أَيْضًا[2] بالاسْمِ، فكَانَ عَمَلُها لَهُ أَوْلى[3].

قَوْلُهُ: (وهي: مِنْ).

ومَعْنَاهَا ابْتِدَاءُ الغَايَةِ[4]، نَحْوُ: (سِرْتُ مِن البَصْرَةِ)[5].

والتَّبْيِينُ، نَحْوُ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ۝٣٠﴾ [الحج][6].

---

(١) في ل: (الأحرف).

(٢) قوله: (أيضاً) ليس في ق.

(٣) قال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط ١/٣٧٦: «وإنّما عملت لاختصاصها بالاسم، وليست كجزءٍ منه، وعملت الجرّ لأنّه الحركة المختصّة بالاسم؛ لأنّ الرّفع والنّصب قد دخلا الفعل؛ ولأنّ الفعل قد استبدّ بالرّفع والنّصب عملاً، فلم يبق إلاّ الجرّ، وقيل: لمّا كانت تزاد في الفاعل والمفعول كان أثرها متوسّطًا بين الأمرين المختصّين بهما، وهو الجر» وانظر هذه العلّة في المتبع في شرح اللمع ١/٣٦٨ وابن يعيش ٨/٩ وتاج علوم الأدب ١/٤٨٨.

(٤) نسب إلى المبرّد والأخفش الصغير والسهيلي أنّ كلّ معاني (مِنْ) راجعةٌ إلى هذا المعنى (ابتداء الغاية)، فهو المعنى الغالب أو الأصل من معانيها. انظر مغني اللبيب ٤١٩ والنّجم الثاقب ٢/١٠٧١ وتاج علوم الأدب ١/٤٩٤.

(٥) هذا ابتداء الغاية في المكان، وهو متّفقٌ عليه بين النّحاة، واختلفوا في ابتداء الغاية في الزّمان، فمنع ذلك البصريون وأجازه الكوفيون وصرّح بجواز استعمالها في الزمان قدماء البصريين كالأخفش، والمبرد، وابن درستوريه، والزجاج، كما ذهب إلى جواز ذلك كثير من النحاة المتأخرين كابن الحاجب، وابن مالك، والرضي، وأبي حيان. انظر المسألة في الإنصاف ٣٧٠ وابن يعيش ٨/١١ وشرح التسهيل ٣/١٣١ وشواهد التوضيح ١٢٩ ومصابيح المغاني ٣٥٤ والفضة المضيئة ٢٠١ والارتشاف ٤/١٧١٨ والجنى الداني ٣٠٩ ورصف المباني ٣٨٨ والمتبع في شرح اللمع ١/٣٧٠ وتاج علوم الأدب ١/٤٨٩ وهمع الهوامع ٢/٤٦١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٣٨٥ والنّجم الثاقب ٢/١٠٧١ وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٣٦٥ والمقتضب ٤/١٤٣ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤٧٨ وشرح الرضي ٤/٢٦٣.

(٦) أنكر الزّمخشري أنْ تكون (من) في هذه الآية لبيان الجنس، وهي عنده لابتداء الغاية، =

والتَّبْعِيْضُ، نَحْوُ: (أَخَذْتُ مِن الدَّرَاهِمِ).

وزَائِدَةٌ في غَيْرِ المُوجَبِ، نَحْوُ: (مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، وفي المُوجَبِ عِنْدَ الأَخْفَشِ، نَحْوُ: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ)، وهو مَذْهَبُ الكُوفِيّيْنَ[1].

قَوْلُهُ: (و إلى).

ومَعْنَاها انْتِهاءُ الغَايَةِ، نَحْوُ: (سِرْتُ مِن البَصْرَةِ إلى بَغْدَادَ)[2].

= وأنكره أيضًا ابن عصفور، قال في شرح الجمل ١/ ٤٩٢: «ولا حجّة لهم في شيءٍ من ذلك، أمّا قوله تعالى: ﴿فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِن الأَوْثَانِ﴾ فهو يتخرّج على أنْ يكون المرادُ بالرّجس عبادة الوثن، فكأنّه قال: اجتنبوا من الأوثان الرّجس الّذي هو العبادة، لأنّ المحرّم من الأوثان إنّما هو عبادتها، إلاّ أنّه قد يُتصوّر أنْ يُسْتَعْمَلَ الوثن في بناء أو غير ذلك مما لا يحرّمه الشّارع، وتكون (من) غايةً مثلها في قوله: (أخذته من التّابوت)» وانظر المسألة في شرح الرضي ٤/ ٢٦٦ وهمع الهوامع ٢/ ٤٦٢ ومغني اللبيب ٤٢١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٨٦.

(١) اختلف النحاة في زيادة (من) في الموجب، فرأى جمهور البصريين أنـها لا تُزاد في الموجب، وهو رأي الكسائي من الكوفيين، وحجّتهم أنـها إنما تأتي مؤكّدة، وهذا إنما يكون في ما كان غير موجب من نفي أو استفهام، أمّا الأمور الثابتة فلا يجوز تأكيدها بالحرف. وذهب الأخفش وجمهور الكوفيين إلى أنـها تُزاد في الموجب، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ليغفر لكم من ذنوبكم﴾ وقولـهم: قد كان من مطر.

انظر المسألة في البغداديات ٢٤٢، ٤٠٥ والمحتسب ١/ ١٦٤ وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨ وابن يعيش ٨/ ١٣ وشرح الرضي ٤/ ٢٦٨ والارتشاف ٤/ ١٧٢٢ ورصف المباني ١٤٩ والمقتصد ٢/ ٨٢٤ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٣٧٢ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٩٣ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٧٤ وهمع الهوامع ٢/ ٤٦٤ ومغني اللبيب ٤٢٨ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ١٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٩٩.

(٢) اختلفوا في دخول الحدّ في المحدود، ولهم في ذلك جملة من الآراء، ذهب بعض النحاة إلى أنّ ما بعدها يدخل في حكم ما قبلها، و لا تُستعمل في غيره إلا مجازًا، وذهب بعضهم إلى أن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها إلا مجازًا، وقيل: هي مشتركة فيهما جميعًا، لأنّه قد ورد دخولـها وورد عدم دخولـها، ويرى بعضهم أنه إن كان الثاني من جنس الأول دخل في حكم ما قبله، وإن كان مخالفاً لم يدخل، و ذهب بعض المتأخرين إلى أنّ الدخول و عدمه=

وقَدْ تَكُونُ بِمَعْنى (مَع)[1]، قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ ۝٢﴾ [النساء].

قَوْلُهُ: (وفي).

ومَعْناهَا الظَّرْفِيَّةُ، نَحْوُ: (صَلَّيْتُ في المَسْجِدِ).

وقَدْ تَكُونُ بِمَعْنى (عَلَى)[2]، نَحْوُ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ۝٧١﴾ [طه].

= يعتمد على القرينة، فإن كانت هناك قرينة تدل على دخوله دخل فيما قبله، وإلا فلا.

انظر المسألة في الأشموني ٢/ ٢١٤ ورصف المباني ١٦٧ والجنى الداني ٣٨٥ وتاج علوم الأدب ١/ ٤٩٥ وشرح الرضي ٤/ ٢٧١ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٣٧٣ والارتشاف ٤/ ١٧٣٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٨٧ ومغني اللبيب ١٠٤.

(١) ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلى) تخرج عن أصلها، وهو انتهاء الغاية، فتفيد معنى المعية (مع)، وذهب مذهبهم بعض البصريين، ويرى بعض النحاة أنـها باقية على أصلها، ولا تخرج إلى معنى آخر، ومنهم الزّمخشري. انظر الجنى الداني ٣٨٦ واللباب ١/ ٣٥٦ وهمع الهوامع ٢/ ٤١٤ ومغني اللبيب ١٠٤ والنجم الثاقب ٢/ ١٠٧٧ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٣٧٣ والارتشاف ٤/ ١٧٣٠ والمساعد ٢/ ٢٥٤.

(٢) ذهب الكوفيون إلى القول بتعاقب الحروف، بمعنى أنّ كل حرف من حروف الجر قد ينوب عن الآخر، فيخرج عن معناه الأصلي إلى معنى حرف آخر، والبصريون يرون أنّ الحروف باقية على معناها الأصلي الذي وُضعت له. ومن المسائل الخلافية في هذه القضية ما ذهب إليه الكوفيون في معنى حرف الجر (في) فذكروا أنّ له معانِيَ كثيرة، منها أن يكون بمعنى الاستعلاء، فينوب عن حرف الجر (على)، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ولأُصلّبنّكم في جذوعِ النخلِ﴾، قال الفراء في تفسير الآية: «يصلح (على) في موضع (في)، و إنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في)، وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصير عليها».

ومذهب المحققين من أهل البصرة أنّ (في) لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك ردّ بالتأويل، وتابعهم الزمخشري، قال الرضي: «والأولى أنّـها بمعناها لتمكّن المصلوب في الجذع تمكّن المظروف في الظرف».

انظر المسألة في الجنى الداني ٤٦، ٢٤٨، ٢٥٢، ٣٨٦، ٤٨٠ والمتبع في شرح اللمع ٣٧٧ ومغني اللبيب ١٥٠-١٥١ وشرح الرضي ٤/ ٢٧٩ و المفصل ٣٨١ ومعاني القرآن للفراء=

قَوْلُهُ: (واللاّمُ في أَحَدِ أَقْسَامِها).

ومَعْنَاهَا الاخْتِصَاصُ(١)، نَحْوُ: (المَالُ لَكَ).

والتَّعْلِيْلُ(٢)، نَحْوُ: (جِئْتُكَ للدّرَاهِمِ).

وقَدْ تَكُونُ زَائِدَةً(٣)، نَحْوُ: ﴿رَدِفَ لَكُم ٧٢﴾ [النمل].

وبِمَعْنَى الوَاوِ في القَسَمِ للتَّعَجُّبِ، نَحْوُ:

[٦٨]للهِ يَبْقـى عَلـى الأَيّـامِ ذُو حِيَـدٍ بِمُشْمَخِـــرٍّ بِـــهِ الظَّيّـــانُ والآسُ(٤)

= ١٨٦/٢ والنّجم الثاقب ١٠٧٩/٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٤١٨/١ والارتشاف ١٧٢٥/٤-١٧٢٦.

(١) هذا هو الأصل في معانيها، قال الثّمانيني في الفوائد والقواعد ٣٣٩: «فأمّا اللاّم فإنّها موضوعة للاختصاص؛ لأنّ معنى الحرف هو الّذي يلزمه في جميع متصرّفاته، والّذي يلزم اللاّم في جميع متصرّفاته هو الاختصاص، فأمّا (الملك) فطارىء على الاختصاص، يدلّك على هذا أنّ المملوك لا بدّ أن يختصّ بمالكه، وأنّ الاختصاص يستغني عن الملك، فكلّ مملوك مختصٌّ، وليس كلّ مختصّ مملوك»وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٣٩١/١-٣٩٢.

(٢) يجري على اللاّم ما جرى على غيرها فالكوفيّون ذهبوا إلى القول بتعاقب الحروف، وأجازوا أن يخرج الحرف عن معناه للدّلالة على معنىً آخر، ولم يجز هذا البصريّون، فلم يثبتوا للاّمِ إلاّ معنى واحدًا. انظر المصادر السّابقة وانظر الارتشاف ١٧٠٩/٤.

(٣) هذا قول المبرّد في المقتضب ٣٧/٢ وانظر الارتشاف ١٧٠٩/٤ ومغني اللبيب ٢٨٥.

(٤) ينسب البيت إلى أكثر من شاعر:

فهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ١٠٤/١٠ وابن يعيش ٩٩/٩ وإيضاح شواهد الإيضاح ٨١٢/٢ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٥٤٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٠٠/٤.

وقيل: هو لمالك بن خالد أو خويلد الخناعي في خزانة الأدب ١٠٧/١٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ٨١٢/٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٤٩٩/١ والنّكت للأعلم ٤٧٤/١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٠٠/٤، والبيت له في ديوان الهذليين ٢/٣ برواية:

والخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الأيّامَ ذو حيدٍ بِمشمخـــرٍّ بـــه الظّيّـــان والآس =

قَوْلُهُ: (والباءُ).

ومَعْناهَا الإِلْصَاقُ[1]، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ).

= ونُسِب إلى أمية بن عائذ في كتاب سيبويه ٣/٤٩٧ والأصول في النحو ١/٤٣٠ وخزانة الأدب ١٠/١٠٧ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٥٧٤ وابن يعيش ٩/٩٩ والبديع في علم العربية ١/٢٧٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/٢٩٧

ونسب إلى عبد مناة الهذلي في المفصل ٤٨٤ والإقليد ٤/١٩٤٤ والتخمير ٤/٢٥٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٠٠.

وقيل: هو للفضل بن العبّاس في ابن يعيش ٩/٩٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٠٠.

وقيل: هو لأبي زبيد الطّائي في شرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٠١.

وقد جاء صدر البيت صدر بيت آخر منسوب إلى ساعِدَةَ بنِ جُؤَيَّةَ الهُذَلِيّ في ديوان الهذليين ١/١٩٣ والبيت هو:

تـالله يبقـى عَلَـى الأيّـامِ ذُو حَيَـدٍ   أَدْفى صَلُودٍ من الأوْعَالِ ذُو خَدَمِ

وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/٣٢٤ والمسائل البصريّات ٢/٩١٦ والمسائل الشّيرازيّات ١/٩٦ وأمالي ابن الشّجري ٢/١٤٠ وتعليق الفرائد ٧/٢٢٥وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦٥٢ومغني اللبيب ٢٨٣ وهمع الهوامع ٢/٤٥٢ واللامات ٨١ وتاج علوم الأدب ١/٥٠٥ والارتشاف ٤/١٧٠٨ والنّجم الثاقب ٢/١٠٨٤والجنى الداني ٩٨ ورصف المباني ٢٨٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٣٩٢ والصّفوة الصّفية ١/٣٣٨ والتّوطئة ٢٥٨ والمفضّل في شرح المفصل ٩٩ والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٦١٤ وشرح اللمع لابن برهان ٢/٥٦٩ والكافي في الإفصاح ٣/٧١١ واللمحة في شرح الملحة ١/٢٦٥.

وروي برواية: (تالله)، وروي أيضًا برواية: (يا ميّ لا يُعْجِزُ الأيّام)، وروي أيضًا: (تالله لا يُعجز الأيّام). والحِيَد: جمع حيدة وهي العقدة في قرن الوعل، ويريد بـ(ذي حيد) الوعل، والمشمخرّ: العالي من الجبال، والظّيّان: ياسمين البرّية، والآس: نوعٌ من الرّياحين. والشّاهد في البيت جواز أن تجيء اللاّم بمعنى القسم حيث في الكلام معنى التّعجّب.

(١) لم يذكر سيبويه غير هذا المعنى، وذهب بعضهم إلى أنّ الباء لا تكون إلاّ بِمعنى الإلصاق، وهم محقّقو البصريين، وذهب غيرهم إلى أنّها تخرج للدّلالة على غيره من المعاني. انظر =

والاسْتِعَانَةُ، نَحْوُ: (كَتَبْتُ بِالقَلَمِ).

والمُصَاحَبَةُ، نَحْوُ: ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾ [المؤمنون].

والمُقَابَلَةُ، نَحْوُ: (خُذْ هذا بِهذا).

والتَّعْدِيَةُ، نَحْوُ: (خَرَجْتُ بِزَيْدٍ).

والظَّرْفِيَّةُ، نَحْوُ: (صَلَّيْتُ بِالمَسْجِدِ).

وزَائِدَةٌ قِياسًا في نَحْوِ: (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ)، أَيْ: في الخَبَرِ غَيْرِ المُوجَبِ، وسَمَاعًا في نَحْوِ: (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ)، ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾ [النساء]، ﴿ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ ﴾ [البقرة] [٣٠و] أَيْ: في المُبْتَدَأِ[١]، والفَاعِلِ[٢]، والمَفْعُولِ.

قَوْلُهُ: (ورُبَّ).

ومَعْنَاهَا التَّقْلِيْلُ، وقِيْلَ: التَّكْثِيْرُ[٣]، ولا يَكُونُ فِعْلُها إِلاّ مَاضِيًا، وأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ مَحْذُوفًا، قَالَ الأَعْشَى:

[٦٩]رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلِكَ اليَوْ ... مَ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ[٤]

= الارتشاف ٤/١٦٩٥ والجنى الداني ٣٦-٣٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٣ واللباب ١/٣٦١ وهمع الهوامع ٢/ ٤١٨ ومغني اللبيب ١٣٧.

(١) في ق: (في المبتدأ والخبر).

(٢) جعل الرضي زيادة الباء في كلّ ما هو فاعلٌ لـ(كفى) وتصرّفاته قياسًا، قال: «وتزاد قياسًا أيضًا في المرفوع في كلّ ما هو فاعلٌ لـ(كفى) وتصرّفاته، وفي فاعل أفعل في التّعجّب على مذهب سيبويه، وفي المبتدأ الّذي هو حسبك» شرح الرضي ٤/٢٨٢.

(٣) اخْتَلَفَ النّحاة في القِيمَةِ التي تَدُلُّ عَلَيهِ (رُبَّ)، واخْتِلافُهُم مَحْصُورٌ في دَلالَتِها على القَلِيلِ أو الكَثِيرِ، وقيل: مبهم. انظر ارتشاف الضرب ٤/١٧٣٦ والمسائل والأجوبة (ضمن كتاب رسائل ونصوص في اللغة والأدب)٢٣٣ والمساعد٢/ ٢٨٥ والجنى الداني٤٤٠ وهمع الهوامع٢/ ٤٣١.

(٤) البيت للأعشى في ديوانه ١٣، ١٦٩، وخزانة الأدب ٩/٥٦١ والإيضاح العضدي ٢٦٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٨٤ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢١٥ والمسائل الشيرازيّات ٢/٦٠٨ والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٢٠٩ والمفصل ٢٨٢ ومغني اللبيب=

أَيْ: رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ هَرَقْتُهُ[1]؛ لأَنَّ (هَرَقْتُهُ) المَذْكُورَ صِفَةٌ لِـ(رِفْدٍ) مِنْ جِهَةِ أَنَّ مَجْرُورَ (رُبَّ) لا يَكُونُ إِلاّ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً عَلَى مَا سَيَأْتِي.

وفِيْها عَشْرُ لُغَاتٍ[2]، وقَدْ نَظَمَها أَبُو حَيّانَ[3] فَقَالَ:

= ٧٦٤ والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٥٦ والفاخر ٢/ ٦١٩ والتخمير ٤/ ٢١ والمفصّل في شرح المفصل ٨٤ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٥ والإقليد ٤/ ١٦٩٥وابن يعيش ٨/ ٢٨ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٨ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥١٢ وتعليق الفرائد ١/ ١١٩وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٤٠٤ ونُسب في المقاصد النحويّة ٢/ ٤٣٣ إلى أعشى همدان.

وهو بلا نسبة في شرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٥٩ وشرح الرضي ٤/ ٢٩١ والمساعد ١/ ١٨ والارتشاف ٤/ ٢٠٣٤والمتبع في شرح اللمع ١/ ٣٧٩ وابن النّاظم ٢٥٨ والملخص ٥١٨ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٠٨ وهمع الهوامع ١/ ٤٤.

وروي البيت في بعض الكتب برواية: (أقتال) بالتّاء، وهي رواية الدّيوان. و(رفد): العطاء واللّبن، والإناء هرقته: أرقته، وأسرى: جمع أسير، وأقيال: جمع قيل، وهو المَلِكُ. والشّاهد في البيت حذف فعل (ربّ) في: (ربّ رفدٍ هرقته)، والتّقدير: ربّ رفدٍ هرقته هرقته.

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (هرقت هرقته).

(٢) وصلت لغات (ربّ) عند بعضهم إلى ست عشرة لغة، هي ضمّ الرّاء وفتحها مع التّشديد والتّخفيف فيهما، ثمّ الأربعة مع تاء التّأنيث ساكنةً ومتحرّكة ومجرّدة عنها، ثمّ الضمّ والفتح مع إسكان الباء، وضمّ الحرفين مع التشديد والتّخفيف. انظر لغات (ربّ) في التسهيل ١٤٧ ورصف المباني ١٩٣ واللباب ١/ ٣٦٨ والأزهية ٢٧٥ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٠٦ وهمع الهوامع ٢/ ٤٢٩ والارتشاف ٤/ ١٧٣٩ والجنى الداني ٤٤٨.

(٣) أبو حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ، أثير الدّين الأندلسيّ الغرناطيّ، ولد في غرناطة، وارتحل في البلاد طلبًا للعلم، فوصل فارس، وأقام فيها أيامًا قليلة، ثمّ انتقل إلى مصر، توفى في سنة سبعمائة وخمس وأربعين، وتتلمذ على أحمد بن إبراهيم بن الزّبير وغيره، وناف عدد شيوخه على السّتين، وله تلاميذ يصعب حصرهم، له من المؤلّفات ما يزيد عن السّتين، من أشهرها تفسيره للقرآن الموسوم بتفسير البحر المحيط، وشرحه على التسهيل الموسوم بالتّذييل والتّكميل، وتذكرة النّحاة، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٨٠ =

[٧٠]ورُبَّ رُبَّتْ رَبَّتْ رُبُّ رُبْ رُبَ مَع تَخْفِيْفِ الأَرْبَعِ تَقْلِيْلٌ بِهَا حَصَلا[١]

قَوْلُهُ: (ووَاوُها وفَاؤُها عِنْدَ بَعْضِهِم).

الوَاوُ في نَحْوِ قَوْلِهِ[٢]:

[٧١]وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ إِلاّ اليَعَافِيْرُ وإِلاّ العِيْسُ[٣]

= وشذرات الذّهب ٦/ ١٤٥ وهدية العارفين ٦/ ١٥٢.

(١) هذا نظمٌ لابن مالك،ووردت نسبته إليه في الوافي بالوفيات٣/ ٢٨٧، وهو ضمن نظم مطلعه:

تثليث بإصبع مع شكل همزته بغير قيد مع الاصبوع قد نقلا

(٢) كذا في ق، وفي الأصل: (قولهم).

(٣) البيت لجران العود عامر بن الحرث في ديوانه ٥٢ برواية:

بَسابسًا ليس به أنيس إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيس

وانظر خزانة الأدب ١٠/ ١٧ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣٣٩ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٤٥ والتصريح ٢/ ٥٦٠.

وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٢ وابن السّيرافي ٢/ ١٤٠ والنّكت للأعلم ١/ ٦٢٥ والمقتضب ٤/ ٤١٤ والبغداديّات ٤٦٧ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧١ والكشاف ٤/ ٧٦٩ والمحرر الوجيز ٣/ ١٧٥ وتفسير الطبري ٥/ ٢٧٧ وتفسير القرطبي ٦/ ١٠ وتفسير البحر المحيط ٨/ ٤٧٩ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٥٠٣ ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥٤ وشرح الرضي ٤/ ٢٩٦والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٣٩٢ وشرح شذور الذهب ٣٤٤ وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٦ والبيان في شرح اللمع ٢٣٨ والفوائد والقواعد ٣١٥ والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٦٠ وتاج علوم الأدب ١/ ٥١٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٦٠٣ والإقليد ٢/ ٥٧٢ وابن يعيش ٢/ ١١٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦١٩ والفوائد الضيائيّة ٢/ ٣٢٩ وشرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٢/ ٢٦٠ وابن النّاظم ٢١٧ والصّفوة الصّفية ١/ ٣١٣وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٤٨٣ والجنى الداني ١٦٤ وتلقيح الألباب ١٠٩ والملخص ٤١٠ وتحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب ١٨٥ وتاج العروس ٤٠/ ٣٨٥ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٠٦.

واليعافير، جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشيّة، وقيل: تيوس الظّباء، والعيس: الإبل البيض يخالط بياضها شيءٌ من الشّقرة. والشّاهد في البيت استعمال الواو بمعنى ربّ في: =

والفَاءُ في نَحْوِ قَوْلِه[1]:

[٧٢]فحُـورٍ قَـدْ لَهَـوْتُ بِهِـنَّ عِيْـنٍ نَـوَاعِـمَ فـي المُـرُوطِ وفـي الـرِّيَـاطِ[2]

والجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الجرَّ بَعْدَ الوَاوِ بِإِضْمَارِ (رُبَّ) خِلافًا للمُبَرِّدِ والكُوفِيِّيْنَ، وكذلِكَ الفَاءُ وبَلْ[3]، واللهُ أَعْلَمُ.

= (وبلدة) وإضمار ربّ بعدها.

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (في قوله).

(٢) البيت للمتنخل بن عويمر الهذلي في ديوان الهذليين ٢/١٩ وجمهرة أشعار العرب ١٨٢ والمقاصد النحويّة ٢/٤٩٦ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ١/٢٨٤ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٨٥ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٥٤ وتاج العروس ١٩/٣١٧ وهو للهذلي في الجنى الداني ٧٥ والمرتجل ٢٢٥ وأمالي ابن الشّجري ٢/١٣٥ وينسب البيت إلى تأبط شرّا في أمالي ابن الشّجري ١/٢١٧.

وهو بلا نسبة في شرح المقدّمة المحسبة ٢٤٧ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٨٠ والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٤٧ واللباب ١/٣٦٦وتاج علوم الأدب ١/٥١١ والارتشاف ٥/٢٤١٩ وتوضيح المقاصد ٢/٧٧٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٤١٠ وابن يعيش ٢/١١٨ والمفضّل في شرح المفصل ٨٣.

والحور جمع حوراء وهي الشّديدة البياض، وعين: جمع عيناء وهي الواسعة العين، والمروط: جمع مِرْطٍ بكسر الميم وهو إزارٌ له علم، والرّياط: جمع رِيْطَة وهي الملحفة. والشّاهد في البيت استعمال الفاء بمعنى ربّ، وإضمار ربّ بعدها.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل في النكرة الخفض بنفسها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب مقدرة، وأمّا (بل) والفاء فالظّاهر من كلام العكبري أنهم متفقون أنّها لا تعمل بنفسها وإنّما تعمل بإضمار رب، قال العكبري في اللباب ١/٣٦٦: «وقد أضمرت بعد الفاء و بل، ولم يقل أحد إنهما تجران»، وذكر الاتّفاق على ذلك ابن مالك وابن عصفور. والصّحيح أنهم اختلفوا في ذلك أيضًا فقد ذكر في الارتشاف أنّ بعض النّحاة زعم أنّ الخفض هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب ربّ. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٧٦ واللباب ١/٣٦٥ والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٤٦ والارتشاف ٤/١٧٤٦ وتوضيح المقاصد ٢/٧٧٧ والتسهيل ١٤٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٤١٠.

قَوْلُهُ: (و عَنْ).

ومَعْنَاهَا المُجَاوَزَةُ، نَحْوُ: (خَرَجْتُ عَن البَلَدِ).

وقَدْ تكُونُ اسْمًا بِمَعْنى (جَانِبٍ) في نَحْوِ قَوْلِهِ:

[٧٣]فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمّا أَنْ عَلا بِهِم   مِـنْ عَـنْ يَمِيْـنِ الحُبَيّـا نَظْـرَةٌ قَبَـلُ[1]

قَوْلُهُ: (وعَلى).

وَمَعْنَاهَا الاسْتِعْلاءُ، نَحْوُ: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴿٢٨﴾﴾ [المؤمنون].

وقَدْ تكُونُ اسْمًا بِمَعْنى (فَوْقُ) في نَحْوِ قَوْلِهِ:

[٧٤]غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِـلُّ وعَـن قَيْـضٍ بِـزَيْـزَاءَ مَجْهَـلِ[2]

---

(١) البيت للقطامي في ديوانه ٢٨ وتفسير البحر المحيط ١/ ٣٤٤ وجمهرة أشعار العرب ٢٤٢ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٦٣ وأدب الكاتب ٣٩٢ وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٦ والمحكم والمحيط الأعظم ١/ ١٠١، ٤/ ٢٨ ولسان العرب (عنن) ١٣/ ٢٩٥ وابن يعيش ٨/ ٤٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٢٦ وتاج العروس ٣٦/ ٢١٥.

وهو بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣١ وتاج علوم الأدب ١/ ٥١٢ والحاصر لوحة ٩٤ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٣٧٤ والفوائد والقواعد ٣٤١ والبيان في شرح اللمع ٢٤٨ والمستوفي ١/ ٢٧٩، ٣٥٤ والارتشاف ٤/ ١٧٢٢ والجنى الداني ٢٤٢-٢٤٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٤١٣ وشرح المكودي ١/ ٤٠٩ وابن النّاظم ٢٦٦ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٠ والصّفوة الصّفية ١/ ٣١٨ والمفضّل في شرح المفصل ١٢٠ ورصف المباني ٣٦٧.

الرّكب جمع راكب، وهم أصحاب الإبل في السّفر، علا بهم: جعلتهم يعلون ويستشرفون للنّظر إلى عاليه، والحُبَيّا: اسم موضع بالشّام، ونظرة قبل: يقال: نظرة قبل إذا لم يتقدّمها نظر، والشّاهد في البيت في قوله: (من عن يمين الحُبَيّا) فـ(عن) في هذا الموضع اسمٌ مجرورٌ بمعنى جانب، والمعنى في البيت: من جانب يمين الحبيّا.

(٢) البيت لمزاحم العقيلي في خزانة الأدب ١٠/ ١٦٤ وأدب الكاتب ٣٩٢ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٦٥ ولسان العرب (صلل) ١١/ ٣٨٣ وتاج العروس (جهل) ٢٨/ ٢٥٧ وابن يعيش ٨/ ٣٨ والتصريح ٣/ ٧٤ والأزهية ١٩٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٦٥ وشرح شواهد المغني =

قَوْلُهُ: (وكَافُ التّشْبيهِ).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ كَالأَسَدِ).

وقَدْ تَكُونُ زَائِدَةً[1] في نَحْوِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ ﴾ [الشورى].

= للسيوطي ١/ ٤٢٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٢٣ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٣٠.
ونسب إلى كعب بن زهير في النكت للأعلم ٢/ ١١٣٣وليس في ديوانه.
وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٤/ ٢٣١ والأصول في النحو ٢/ ٢١٦ والإيضاح العضدي ٢٧٢ والمسائل الشّيرازيّات ١/ ١٠٨ والكشاف ٢/ ٤٣٩ وتفسير البحر المحيط ٦/ ١٧٤ وأسرار العربية ٢٣١ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٦٢ والحاصر لوحة ٩٤ وتاج علوم الأدب ١/ ٥١٣ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٥٨ والمفصل ٣٨٤ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٣٧٥ والفوائد والقواعد ٣٦ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ٢٨ ومغني اللبيب ١٩٤ واللباب ١/ ٣٥٩ والبيان في شرح اللمع ٢٤٩ والارتشاف ٤/ ١٧٢٢ والجنى الداني ٤٧٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٤١٦ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٠٦ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٦٥ والفاخر ٢/ ٦٤٦ وترشيح العلل ٢٠٩ والإقليد ٤/ ١٧٠١وشرح المكودي ١/ ٤٠٩ وابن النّاظم ٢٦٦ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٠ والصّفوة الصّفية ١/ ٣١٩ وإرشاد السّالك ١/ ٤٥٧ ولباب الإعراب ٤٤٢ والملخص ٥٢٤ والتخمير ٤/ ٢٧ والمفضّل في شرح المفصل ١٠٥ والدّرر في شرح الإيجاز ٢١٤ وشرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٦٣١ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٧ والمحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٢٤٤ وشرح اللمع للباقولي ٢/ ٥١٠ ورصف المباني ٣٧١ وتلقيح الألباب١١٠ واللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٣١.
وقد ورد برواية: (تَمّ خِمْسُها)، ومن عليه: من فوقه، وظمؤها: عطشها، وتصلّ: تصوّت، وقيض: ما تفلّق من قشور البيض، وبيداء: مفازة، ومجهل: يجهل الناس فيها الطّريق. والشّاهد في البيت أنّ (على) جاءت اسمًا في (من عليه) بدليل دخول حرف الجرّ عليها، والجرّ من خصائص الأسماء.

(١) اختلف فيها، فالعكبري يرى أنّها زائدة، قال في التّبيان ٢/ ١١٣١: «والكاف في(كمثله) زائدة، أي ليس مثله شيءٌ، فمثله خبر ليس، ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى المحال، إذ كان يكون المعنى أنّ له مثلاً، وليس لمثله مثل، وفي ذلك تناقضٌ» وهذا رأيُ أكثر النّحاة، وذهب الزّمخشري إلى أنّ هذا من باب الكناية وأنّ المقصود هاهنا نفي المماثلة، فنفي مثل المثل يستلزم نفي المثل. انظر الكشاف ٤/ ٢١٨ وأخذ برأيه القزويني. وانظر المسألة في همع=

واسْمًا بِمَعْنى (مِثْلِ)[1] في نَحْوِ قَوْلِهِ:

[٧٥] خَمْسُ جَوَارٍ مِنْ بَنَاتِ عَمّي
يَضْحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ
تَحْتَ أُنُوفٍ شَامِخَاتٍ شُمِّ[2]

= الهوامع ٢/ ٤٤٨ ومغني اللبيب ٢٣٧ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٠٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٩٠.

(١) في ذلك خلاف، قال أبو حيان في الارتشاف ٤/ ١٧١٣: «واختلفوا هل تكون اسماً في الكلام، أو يختص ذلك بضرورة الشعر فذهب الأخفش والفارسي في ظاهر قوله وتبعهما ابن مالك على أنها تكون اسماً في الكلام وقد كثر جرها بالحرف (الباء وعلى وعن) وأضيف إليها، وأسند إليها فاعلة، ومبتدأة، ومفعولة، لكن كل هذا في الشعر، وذهب سيبويه إلى أن استعمالها اسماً إنما يجوز في ضرورة الشعر» وانظر المسألة في الجنى الداني ٧٩ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٥٣ ومغني اللبيب ٢٣٨-٢٣٩ وهمع الهوامع ٢/ ٤٤٩ وشرح الرضي ٤/ ٣٢٤.

(٢) جاء في ل البيت الثّاني من الرّجز فقط، وليس فيه البيت الأوّل والثالث.

الرّجز نسب للعجّاج وليس في ديوانه، وانظرخزانة الأدب ١٠/ ١٨١ والتصريح ٣/ ٧١ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٦١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥٠٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٣٥، وقد رويت الأبيات:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاج جُمٍّ
يضحكن عن كالبرد المنهمّ
تحت عرانين أنوفٍ شمّ

وجاء الشّطر الثّاني بلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٥٥ وأسرار العربية ٢٣٣ وأوضح المسالك ٣/ ٥٤ والمفصل ٣٨٥ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٦٥ ومغني اللبيب ٢٣٩ وهمع الهوامع ٢/ ٤٤٩ واللباب ١/ ٣٦٢ وشرح الرضي ٤/ ٣٢٤ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٣٨٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٨٩ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٤٦ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٠٨ وتاج علوم الأدب ١/ ٥١٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٨٩ والفاخر ٢/ ٦٤٨ وترشيح العلل ٢٠٩ والإقليد ٤/ ١٧٠٣ والجنى الداني ٧٩ وابن النّاظم ٢٦٦ =

قَوْلُهُ: («مُذْ» و«مُنْذُ»[1] بِمَعْنى الزّمانِ الحَاضِرِ)[2].

ومَعْنَاهُما الظَّرْفِيَّةُ، نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنا)، و(مُنْذُ شَهْرِنا)، أَيْ: في يَوْمِنَا، وفي شَهْرِنا.

وقَدْ يَكُونَانِ بِمَعْنى المَاضِي، ومَعْناهُما ابْتِدَاءُ الغَايَةِ كَـ(مِنْ) في غَيْرِ[٣٠ظ] الزَّمَانِ[3]، نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمْعَةِ)، و(مُنْذُ يَوْمِ السَّبْتِ).

وإذا رُفِعَ مَا بَعْدَهُما كَانَا اسْمَيْنِ[4]، تَارَةً بِمَعْنى أَوْلِ المَدَّةِ، فَيَكُونُ المَرْفُوعُ مُفْرَدًا

= والتّوطئة ٢٤٣ والتخمير ٣/ ٢٢٢ وابن يعيش ٨/ ٤٢،٤٤ والمفضّل في شرح المفصل ١٢١ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٠ والدّرر في شرح الإيجاز ٢١٤ والفوائد الضيائيّة ٢/ ٣٣٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٣٢ واللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٤٩ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٤٦ والعين ٨/ ٤٦١ والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ١١١ ولسان العرب (همم) ١٢/ ٦٢٠ وتاج العروس ٣٤/ ١٢٤.

وجاء الشّطر الثّاني برواية: (يبسمن عن)، والبرد: حبّ الغمام، والمنهمّ: الذّائب، وشَمَخَ الرجل بأنفه: تكبَّر والشُّمّ جمع (أشم) وهو ارتفاع قصبة الأنف. والشّاهد فيه في قوله: (عن كالبرد) حيث جاءت الكاف اسمًا بدليل دخول حرف الجرّ (عن) عليه.

(١) اختلف فيهما إذا كان ما بعدهما مجرورًا، فالجمهور يرى فيهما الحرفيّة، ويرى بعضهم أنّهما اسمان ظرفان مضافان، في محلّ نصب. انظر المسألة في الجنى الداني ٤٦٥ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٠٨ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٦٩ ومغني اللبيب ٤٤١ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٦.

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (الحاظر).

(٣) قال في الفاخر ٢/ ٦٥٠: «أكثر استعمالهما حرفان، ولا يُجرّ بهما إلاّ الزّمان، فإنْ كانَ ماضيًا فهما بمعنى (مِن)، فإذا قلت: (ما رأيته مذ شهرٍ ومنذ شهرٍ) فالمَعْنى: (مِنْ شهرٍ)، وإنْ كَانَ حاضرًا فهما بمعنى (في)» وانظرالفوائد والقواعد ٣٤٥ والبيان في شرح اللمع ٢٥٨ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥١٩ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٠٩ والجنى الداني ٤٦٥ ومغني اللبيب ٤٤١ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٦ والمقرّب ٢٧٦.

(٤) فرّق ابن يعيش بين الحرفيّة والاسميّة، فقال في شرح المفصل ٨/ ٤٤: «والفرق بينها إذا كانت اسمًا وبينها إذا كانت حرفًا من جهة اللّفظ أنّها إذا كانت اسْمًا رفعت ما بعدها، وإذا كانت حرفًا جرّت ما بعدها، ووجهٌ ثانٍ من الفرق بينهما أنّها إذا كانت حرفًا كانت متعلّقةً بما=

مَعْرِفَةً، كَمَا في هذينِ المِثَالَيْنِ.

وتَارَةً بِمَعْنى جَمِيْعِ المُدَّةِ، وهو إِذا كَانَ مَعْدُودًا[1]، نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ)، أَيْ: جَمِيْعُ المُدَّةِ يَوْمَانِ[2].

قَوْلُهُ: (وحَتّى في أَحَدِ أَقْسَامِها).

ومَعْنَاهَا كَمَعْنى (إِلى)[3]، إِلاّ أَنَّ الأَكْثَرَ فِيْها أَنْ تَكُونَ بِمَعْنى (مَع)[4]، نَحْوُ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتّى رَأْسِها)، و(نِمْتُ البَارِحَةَ حَتّى الصّبَاحِ)، بِخِلافِ (إِلى)[5].

قَوْلُهُ: (ووَاوُ القَسَمِ).

= قبلها، وكان الكلامُ بها جملةً واحدةً، وإذا كانت اسمًا رُفِعَ ما بعدها نحو قولك: (ما رأيته مذ يومان) كان الكلامُ جملتين، الجملة الأولى فعليّة والثّانية اسميّة» وانظر الفوائد والقواعد ٣٤٣ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/٥١٨.

(١) العبارة في ل: (فيكون معدوداً).

(٢) إذا رُفِعَ ما بعدهما كانتا اسمين، ولهما معنيان: الأوّل: أنْ تدلاّ على أوّل مدّة الفعل الّذي قبلهما، مثبتًا كان الفعل أو منفيًّا، والثّاني أن تدلاّ على جميع مدّة الفعل الّذي قبلهما، مثبتًا كان الفعل أو منفيًّا. انظر هذين المعنيين في شرح الرضي ٣/٢١٥ والمتبع في شرح اللمع ١/٣٨٤ والفوائد والقواعد ٣٤٥ والبيان في شرح اللمع ٢٥٨ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/٥١٩ والنّجم الثاقب ٢/١١٠٩والجنى الداني ٤٦٥ وهمع الهوامع ٢/٢٢٥ وتوضيح المقاصد ٢/٧٦٦ والمقرّب ٢٧٦.

(٣) هذا معنى الجرِّ بها، ولها معانٍ أخر، كالابتدائيّة والعاطفة، واختلفوا في الجارّة، فذهب سيبويه والبصريّون إلى أنّها تجرُّ بنفسها، وحكي عن الكسائي أنّ الجرّ بـ(إلى) المضمرة، وذهب الفرّاء إلى أنّ (حتّى) نائبةٌ عن (إلى)، وجعل بعضهم الجرّ بمعنى الغاية. انظر المسألة في البيان في شرح اللمع ٢٦٠ والفاخر ٢/٦٢٣ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٩٧ وشرح الرضي ٤/٢٧٣والمقرّب ٢٧٢.

(٤) نصّ على ذلك ابن الحاجب في الكافية ٢١٥ وانظر الفوائد الضيائيّة ٢/٣٢٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٦٠٧ ومصباح الرّاغب ٢/٦٢٩.

(٥) لا تقع (إلى) بمعنى (مع) إلاّ قليلاً. انظر المصادر السابقة.

وهي مُبْدَلَةٌ مِن البَاءِ الإلْصَاقِيَّةِ، أُبْدِلَتْ عَنْها عِنْدَ حَذْفِ الفِعْلِ الّذي أَلْصَقْتَهُ بِالمُقْسَمِ بِهِ، هكذا قَالَهُ الزّمَخْشَرِيُّ(١).

قَوْلُهُ: (وتَاؤُهُ).

وهي مُبْدَلَةٌ مِن الوَاوِ المُبْدَلَةِ مِن البَاءِ؛ ولِذلِكَ لَمْ تَدْخُلْ إلاّ عَلى الجَلالَةِ، نَحْوُ: ﴿تالله لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُم ۝٥٧﴾(٢) [الأنبياء].

وقَدْ رَوَى الأَخْفَشُ: (تَرَبِّ الكَعْبَةِ)(٣)، وهو خِلافُ المَشْهُورِ عَنْهُم.

قَوْلُهُ: (و«حَاشَا» في الاسْتِثْنَاءِ).

وَمَعْنَاها التَّنْزِيهُ، قَالَ:

[٧٦]حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ بِهِ ضِنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ(٤)

---

(١) قول الزّمخشري في المفصل ٣٨٣: «وواو القسم مبدلة عن الباء الإلصاقية في أقسمت بالله أبدلت عنها عند حذف الفعل».

(٢) قوله: (أصنامكم) من ق ول، وليس في الأصل.

(٣) اختصّت التّاء باسم الله فقط، وما رواه الأخفش من دخولها على (ربّ) شاذٌّ قليل الاستعمال. انظر المسألة ونسبة القول إلى الأخفش في المفصل ٣٨٣ وتوضيح المقاصد ٧٤٣/٢ والفاخر ٦٣١/٢ والتبيان في تفسير غريب القرآن ٢٤٧/١ وتاج علوم الأدب ٥٢٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٤/١ والتصريح ١٩/٣ والنّجم الثاقب ١١٠٠/٢ وابن يعيش ٣٤/٨ وشرح الرضي ٣٠٠/٤.

(٤) هو للجميح الأسدي في المفضليات ٣٦٧، وهو فيه ملفقٌ من بيتين، هما:

حاشا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبد الله إن به ضنا عن الملحاة والشتم

وانظر ابن يعيش ٤٧/٨-٤٨ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ٣٣٨/٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٦٨/١ وشرح أبيات المغني ٨٨/٣ والمقاصد النحويّة ٣٥٢/٢ والجنى الداني ٥٦٢ ونسب إلى سَبْرة بنِ عَمْرو الأسَدِي في لسان العرب (حشي) ١٨٢/١٤ وتاج العروس (حشي) ٤٣٧/٣٧.

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٦٩/٤والكشاف ٤٣٩/٢ وتفسير الطبري ٢٠٨/١٢ =

وقَدْ تَكُونُ[1] فِعْلاً عِنْدَ المُبَرّدِ[2] بِمَعْنى (جَانَبَ)[3]، ومِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: (اللهمّ اغْفِرْ لِي ولِمَنْ سَمعَ حَاشَا الشَّيْطَانَ وابْنَ الأَصْبَغِ)[4] بِالنَّصْبِ.

قَوْلُهُ: (و«**عَدَا**» و«**خَلا**» **في أَحَدِ الوَجْهيْنِ**).

ومَعْنَاهُما الاسْتِثْنَاءُ، تَقُولُ: (قَامَ القَوْمُ عَدَا زَيْدٍ)، و(خَلا زَيْدٍ).

وَإِنَّمَا قَالَ: (**في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ**)؛ لأَنَّهُما يَكُونَانِ أَيْضًا فِعْلَيْنِ، وهو الأَكْثَرُ، تَقُولُ: (قَامَ القَوْمُ عَدَا زَيْدًا)، و(خَلا زَيْدًا) بِالنَّصْبِ.

قَوْلُهُ: (**كُلُّها تَدْخُلُ عَلَى المَعْرِفَةِ والنّكِرَةِ سِوى «رُبَّ»**).

وذلِكَ لأَنَّها مَوْضُوعَةٌ لِتَقْلِيْلِ نَوْعٍ مِنْ جِنْسٍ، والنّكِرَةُ تَكْفِي في ذلِكَ، ولكن لا بُدَّ

= ومجاز القرآن ١/ ٣١٠ والحجّة للقرّاء السّبعة ٤/ ٤٢٢ والمحرر الوجيز ٣/ ٢٤٠ وتفسير القرطبي ٩/ ١٨١ وتفسير البحر المحيط ٥/ ٣٠٠ والمحتسب ١/ ٣٤١ والمفصل ٣٨٦ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٦٨ وتعليق الفرائد ٦/ ١٠٧ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ٢٣٨ وهمع الهوامع ٢/ ٢٧٩ واللمع ٧٠ والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٢٨٨ومغني اللبيب ١٦٦ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٨٠ وتاج علوم الأدب ١/ ٥١٧ والفوائد والقواعد ٣٣٠ والبيان في شرح اللمع ٢٣٤ والإقليد ٤/ ١٧٠٦ والتخمير ١/ ٤٦٧، ٤/ ٣١ والمفضّل في شرح المفصل ١٣٥ والدّرر في شرح الإيجاز ٢٢٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٦٣٤ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٥٦ والفاخر ٢/ ٥٠٢.

وروي البيت بروايات: (حاشا أبي ثوبان) و(حاشا أبا ثوبان) (و(حاشا أبي مروان)، و(عن الملحاة) و(على الملحاة)، وضِنًّا: بخلاً، والملحاة: اللّوم. والشّاهد في البيت مجيء حاشا بمعنى التّنزيه، وهي حرف جرٍّ.

(١) في ق: (قوله وقد تكون).

(٢) انظر المقتضب ٤/ ٣٩١.

(٣) قوله: (بمعنى جانب) ساقطٌ من الأصل وكذا في ق.

(٤) هذا ما رواه أبو عثمان المازني عن أبي زيد. انظر الأصول في النحو ١/ ٢٨٨ وشرح الرضي ٢/ ١٢٣ وحكاه أبو عمرو الشيباني. انظر المفصل ٣٨٧ والفاخر ٢/ ٥٠١، وانظر هذا القول في أوضح المسالك٢/ ٢٩٣ وشرح ابن عقيل٢/ ٢٣٩ ومغني اللبيب١٦٥ وهمع الهوامع٢/ ٢٧٩.

مِنْ وَصْفِه لِيُوفّرَ عَلَيْها مَا تَقْتَضِيْهِ مِنْ نَوْعٍ مِنْ جِنْسٍ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّها تَكُونُ في أَوَّلِ الكَلامِ وآخِرِهِ إلّا «رُبّ»).

وذلِكَ لأنَّها لإنْشَاءِ التَّقْلِيْلِ مِثْلُ(كَمْ)في التَّكْثِيْرِ،فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا صَدْرُ الكَلامِ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّها تَدْخُلُ عَلَى الظّاهِرِ والمُضْمَرِ إلّا «رُبَّ»، وكَافُ التّشْبِيهِ، [٣١و] و«مُذْ»، و«مُنْذُ»، و«حَتّى»، ووَاوُ القَسَمِ وتَاؤُهُ[١]، وواوُ رُبَّ وفاؤُها).

أَمّا (رُبَّ)، وَوَاوُهَا، وفَاؤُها، فَلِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا لا تَدْخُلُ إلاّ عَلَى النَّكِرَةِ.

وقَوْلُهُم:(رُبَّهُ رَجُلًا)،قِيْلَ:نَكِرَةٌ، وقِيْلَ:جَارٍ[٢] مَجْرَى النَّكِرَةِ لِمَا فِيْهِ مِن الإبْهَامِ[٣].

وهَلْ يُطَابِقُ التَّمْيِيْزَ أَو لا؟ الصَّحِيْحُ أَنَّهُ لا يُطَابِقُ خِلافًا للكُوفِيّيْنَ[٤].

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وتاؤه وباؤه).

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (جاري).

(٣) قال ابن جنّي في سر صناعة الإعراب ١/٣١٤: «إنما جاز دخول رب في هذا الموضع على المعرفة لمضارعتها النكرة بأنها أضمرت على غير تقدم ذكر، ومن أجل ذلك احتاجت إلى التفسير بالنكرة المنصوبة نحو رجلاً وامرأة، ولو كان هذا المضمر كسائر المضمرات لما احتاج إلى تفسير» وانظر الخصائص ٢/٢٠ وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب ١٧٣: «وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة، على مذاهب ثلاثة أحدها: أنه نكرة مطلقاً، والثاني: أنه معرفة مطلقاً، والثالث: أن النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير أو جائزته كما في قولك: جاءني رجل فأكرمته فالضمير معرفة، وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير لأنها تمييز والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما كانت في قولك: جاءني رجل فأكرمته جائزة التنكير لأنها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة تقول: جاءني رجل وجاءني زيد». وانظر الخلاف في همع الهوامع ١/٢٢٢ وتوضيح المقاصد ٢/٧٤٤ والارتشاف ٤/١٧٤٧ والجنى الداني ٤٥٠.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٤/٢٤٨: «وأمّا الضّمير في (ربّه رجلاً)، فالبصريّون يلتزمون إفراده للعلّة الثّانِيَة المذكورة، والكوفيّون يجعلونه مطابقًا لما يُقصد، فيثنّونه، ويجمعونه، ويؤنّثونه، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد» وانظر هذه المسألة في الأصول في النحو ١/٤٢٢ =

وأَمّا كَافُ التَّشْبِيهِ فاسْتِغْنَاءٌ بِـ(مِثْلِ)، وقَدْ شَذَّ نَحْوُ قَوْلِهِ:

[٧٧] وَأُمَّ أَوْعالٍ كَها أَوْ أَقْرَبا[1]

وأَمّا (مُذْ)، و(مُنْذُ) فَاسْتِغْنَاءٌ بـ(في)، و(مِنْ) عَلَى الكُوفِيِّ[2].

= وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٤ وهمع الهوامع ٢/ ٤٣٥ وتاج علوم الأدب ١/ ٥١٠ والفاخر ٢/ ٦١٨ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٤٤ والارتشاف ٤/ ١٧٤٧-١٧٤٨ والمساعد ٢/ ٢٩٠-٢٩١ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٩٣.

(١) الرجز ينسب للعجّاج وليس في ديوانه، وقبله:

نحّى الذّنابات شِمالاً كَثَبَا

وانظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٨٤ وخزانة الأدب ١٠/ ٢١٣ وابن السّيرافي ٢/ ٩٥ والنّكت للأعلم ١/ ١٥١ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٣٤ والمفصل ٣٨٥ والإقليد ٤/ ١٧٠٤ وأوضح المسالك ٣/ ١٧ والفاخر ٢/ ٩٧٧ وشرح الكافية السّافية ٢/ ٧٩٣ والصّفوة الصّفية ١/ ٢٩٢ والتصريح ٣/ ١٥ والملخص ٥٩١ والتخمير ٤/ ٣٠ والمفضّل في شرح المفصل ١٣١ وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ وابن يعيش ٨/ ٤٤ والمحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٣٦٢ ولسان العرب (وعل) ١١/ ٧٣٠ وتاج العروس (وعل) ٣١/ ٩١.

وهو بلا نسبة في شرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٦٦ والأصول في النحو ٢/ ١٢٣ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٣ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٤٤ وتاج علوم الأدب ١/ ٥١٦ والارتشاف ٤/ ١٧١٠ وشرح الرضي ٤/ ٣٢٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٩١ والمساعد ٢/ ٢٧٥ وشرح المكودي ١/ ٣٩٨ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٠وابن النّاظم ٢٥٧ ولباب الإعراب ٤٤١ وجمهرة اللغة ١/ ٦١ ومقاييس اللغة ١/ ٢٥.

وأمّ أوعال: هضبة بعينها، يقول: إنّ أمّ أوعال كالذّنابات وهو اسم مكان أيضًا، أو أقرب إليه منها، والشّاهد في البيت دخول كاف التّشبيه على المضمر في قوله: (كها).

(٢) هذا بناءً على رأي الكوفيّين في أنّ (مِنْ) تدلّ على ابتداء غاية الزّمان، فهي تشارك (مذ) و(منذ) في الدّلالةِ على ذلك. انظر رأي الكوفيّين في الإنصاف ٣٧٠وابن يعيش ٨/ ١١وشرح التسهيل ٣/ ١٣١ وشواهد التوضيح ١٢٩ ومصابيح المغاني ٣٥٤ والفضة المضيئة٢٠١ والارتشاف ٤/ ١٧١٨ والجنى الداني ٣٠٩ ورصف المباني ٣٨٨ والمتبع في شرح اللمع ١/ ٣٧٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٨٤ وقد عبّر الثّمانيني عن رأي البصريّين، قال في الفوائد والقواعد ٣٤٤: «ولا يقع بعدهما إلاّ اسمٌ ظاهرٌ، ولا يجوز أنْ يقع بعدهما =

وأَمّا (حَتّى) فَاسْتِغْناءٌ بـ(إِلى)، وقَدْ أَجازَ المُبَرّدُ نَحْوَ: (حَتّاكَ)[1]، وأَنْشَدَ:

[٧٨]فـلا واللهِ لا يلْقَـى أنَـاسٌ فَتـىً حتّـاك يـا ابْـنَ أَبِـي يَـزِيْـدِ[2]

وهو شَاذٌّ عِنْدَ الأَوَّلِيْنَ[3].

وأَمّا وَاوُ القَسَمِ وتَاؤُه فاسْتِغْناءٌ بِالباءِ، قَالَ:

[٧٩]أَلاَ نَـادَتْ أُمَـامَـةُ بِـاحْتِمَـالِ لِتَحْـزُنَنـي فَـلاَ بِـكِ مـا أُبَـالِـي[4]

= مضمرٌ، سواءٌ جرّتا أو رفعتا؛ لأنّهم استغنوا عن (مُذْه) و(منذه) بقولهم: (أمده) و(أمد ذلك))» وانظر هذا المعنى في البيان في شرح اللمع ٢٥٩.

(١) أجاز المبرّد والكوفيّون دخول (حتّى) على المضمر. انظر مغني اللبيب ١٦٦ والارتشاف ١٧٥٥/٤ والجنى الداني ٥٤٤ وهمع الهوامع ٤٢٤/٢ والنّجم الثاقب ١٠٧٩/٢ وشرح الرضي ٢٧٦/٤ والفاخر ٦٢٤/٢ والمساعد ٢٧٣/٢ ولباب الإعراب ٤٤١ والمفضّل في شرح المفصل ٥٦ وشرح اللمع لابن برهان ٢٦١/١.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٧٥/٩ والمقاصد النحويّة ٤٤٢/٢ وشرح ابن عقيل ١١/٣والارتشاف ١٧٥٦/٤ وتذكرة النّحاة ٢٦٣ والنّكت الحسان ١١٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/١ وشرح الرضي ٢٧٧/٤ وهمع الهوامع ٤٢٤/٢وتوضيح المقاصد ٧٤٨/٢ والنّجم الثاقب ١٠٧٩/٢ وشرح الرضي ٢٧٧/٤ والمقرّب ٢٦٥ وشرح المكودي ٣٩٩/١ والمساعد ٢٧٣/٢ والمفضّل في شرح المفصل ٥٦ وشرح كافية ابن الحاجب ٦٠٩/٢ وشرح اللمع لابن برهان ٢٦١/١.

وجاء البيت برواية (يا ابن أبي زياد)، والشّاهد في البيت دخول حرف الجرّ (حتّى) على الضّمير، وهو جائز عند المبرّد والكوفيّين وعند غيرهم شاذ.

(٣) قيل: هو شاذٌّ، وقيل: ضرورة. انظر شرح ابن عقيل ١١/٣ والارتشاف ١٧٥٦/٤ وتوضيح المقاصد ٧٤٨/٢ والنّجم الثاقب ١٠٧٩/٢ وشرح الرضي ٢٧٧/٤ والمقرّب ٢٦٥ والمفضّل في شرح المفصل ٥٦ وشرح كافية ابن الحاجب ٦٠٩/٢.

(٤) البيت لغويّة بن سُلْمِيّ بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للأعلم ٥٦٣/١ وديوان الحماسة للتبريزي٤١٥ والكشاف ٦٥٩/٤ وتفسير القرطبي ٩٢/١٩ وتفسير البحر المحيط ٣٧٥/٨ والمفضّل في شرح المفصل ٢٨٣.

وهو بلا نسبة في شرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦٥٥ والخصائص ١٩/٢ واللمع ١٨٤ =

قَوْلُهُ: (وكُلُّ مَا وَقَعَ مِنْها خَبَرًا لِمُبْتَدأ، أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ، أَوْ صِلَةً لِمَوْصُولٍ، أَوْ حَالاً لِذِي حَالٍ، فَإِنَّه يَتَعَلَّقُ أَبَدًا[1] بِمَحْذُوفٍ).

مِثَالُ الأَوّلِ: (زَيْدٌ مِن الكِرَامِ).

ومِثَالُ الثّانِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي تَمِيْمٍ).

ومِثَالُ الثّالِثِ: (جَاءَنِي الّذي في الدّارِ).

ومِثَالُ الرّابعِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَلَى فَرَسٍ).

ومَا هُو المَحْذُوفُ[2]؟

قِيْلَ: فِعْلٌ، نَحْوُ: (اسْتَقَرَّ)، أَو(ثَبَتَ)؛ لأَنَّ أَصْلَ التَّعلُّقِ للأَفْعَالِ.

وقِيْلَ: اسْمٌ، نَحْوُ: (مُسْتَقِرٌّ)، أَوْ (ثَابِتٌ)؛ لأَنَّ أَصْلَ هذه الأَمُورِ الإِفْرَادُ لئلاّ يَكْثُرَ الحَذْفُ[3]، إلاّ في الصِّلَةِ، فَإِنَّهُم اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ؛ لأَنَّها لا تَكُونُ إلاّ جُمْلَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وفِيْهِ تَقْوِيَةٌ للأَوّلِ.

= وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، ١٤٤ والمفصل ٤٨٥ والإقليد ٤/ ١٩٤٧ وابن يعيش ٨/ ٣٤ والفصول المفيدة ٢٣٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٤٢١ والتخمير ٤/ ٢٥٧ والبديع في علم العربية ٢/ ٤٣٤ واللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٦٥ والتّبصرة والتّذكرة ١/ ٤٤٥ ورصف المباني ١/ ٢٢٤ والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٣٥٧ ولسان العرب (أهل) ١١/ ٣١.

والشّاهد في البيت جواز دخول باء القسم على الضّمير في قوله: (بكِ).

(١) قوله: (أبداً) من ق ول، وليس في الأصل.

(٢) اختلف النّحاة في ذلك المحذوف، هل هو فعلٌ أم اسمٌ، فالأخفش والفارسي والزّمخشري يقدّرون الفعل، وعند جمهور البصريّين اسم الفاعل. انظر الخلاف في ابن يعيش ١/ ٩٠ والمساعد ١/ ٢٣٦-٢٣٧ والارتشاف ٣/ ١١٢١ وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩ والتصريح ١/ ٥٣٥ وهمع الهوامع ١/ ٣٧٥.

(٣) قوله: (لئلا يكثر الحذف) من ق، وليس في الأصل ول.

قَوْلُهُ: (ومَا عَدا ذلكَ فإنّه يَتَعَلّقُ بِمَوْجُودٍ، أَوْ بِمَا هو في حُكْمِ المَوجُودِ).

مِثَالُ الأَوّلِ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ)، و(نَزَلْتُ عَلَى عَمْرٍو).

ومِثَالُ الثّانِي: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفاتحة]، إنْ قُلْتَهُ عِنْدَ قِرَاءَةٍ فتَقْدِيرُه: (أَقْرَأُ)، وإِنْ قُلْتَهُ عِنْدَ أَكْلٍ فَتَقْدِيرُهُ: (آكُلُ)، وكَذلِكَ كُلُّ فِعْلٍ.

ونَحْوُهُ قَوْلُهُم لِلمُعْرِسِ: (بالرِّفَاءِ والبَنِيْنِ)، أَيْ: أَعْرَسْتَ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها خَمْسَةٌ تَجْزِمُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ).

إِنَّما عَمِلَتْ هذه الأَحْرُفُ لاخْتِصَاصِهَا بِالفِعْلِ[1]، وإِنَّما عَمِلَت الجَزْمَ لاخْتِصَاصِهِ بِهِ أَيْضًا، فَكَانَ عَمَلُهَا لَهُ أَوْلى.

قَوْلُهُ[2]: (وهي: «لَمْ»، و«لَمّا»).

ومَعْنَاهُما قَلْبُ المُضَارِعِ إلى المَاضِي، ونَفْيُهُ، والفَرْقُ بَيْنَهُما[3] أَنَّ (لَمّا) تُفِيْدُ الاسْتِغْرَاقَ، و(لَمْ) لا تُفِيْدُهُ، تَقُولُ: (نَدِمَ ولَمْ يَنْفَعْهُ النَّدَمُ) أَيْ: عَقِيْبَ نَدَمِهِ، وإذا قُلْتَهُ بِـ(لَمّا) كَانَ عَلَى أَنْ[4] لَمْ يَنْفَعْهُ إِلى وَقْتِهِ.

وفَرْقٌ آخَرُ، وهو أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الفِعْلِ مَع (لَمّا) دُونَ (لَمْ)، تَقُولُ: (خَرَجْتُ ولَمّا)، أَيْ: ولَمّا تَخْرُجْ، ولا تَقُولُ: (خَرَجْتُ ولَمْ).

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٢٤٣: «وإنّما جزمت لمّا اختصّت بالدّخول على الأفعال، ومن شأن الحرف إذا اختصّ ولم يتنزّل منزلة الجزء من الكلمة أن يعمل» وانظر تاج علوم الأدب ١/ ٥٣٠.

(٢) قوله: (قوله) ساقط من الأصل وكذا في ق ول.

(٣) في الفرق بينهما وجوهٌ كثيرة، منها أنّ (لم) لنفي الماضي مطلقًا و(لمّا) لنفي الماضي المقترن بـ(قد)، ومنها أنّ (لم) مفردة و(لمّا) مركّبة، ومنها أنّه قد يحذف الفعل بعد (لمّا) ويكتفى بها في الجواب اختصارًا، ومنها أنّ (لمّا) تفيد اتّصال النّفي إلى زمن الإخبار. انظر هذه الوجوه في شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣١٧ والمرتجل ٢١٤ والفاخر ٢/ ٥٦٨ وعلل النحو ١٩٩ وشرح الرضي ٤/ ٨٢.

(٤) في ل: (أنه).

وفَرْقٌ ثَالِثٌ، وهو أَنَّ (لَمّا) تكُونُ[١] اسْمًا بِمَعْنى (حِيْنَ) في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ [الأعراف].

قَوْلُهُ: (ولامُ الأَمْرِ).

ومَعْنَاهَا طَلَبُ الفِعْلِ، وتَخْتَصُّ مَع مَا بُنِيَ للفَاعِلِ بِالغَائِبِ والمُتَكلِّمِ، نَحْوُ: (لِيَضْرِبْ زَيْدٌ)، و(لأَضْرِبْ أَنا)[٢].

وأَمَّا نَحْوُ قِراءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿فَبِذلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨][٣] فَشَاذٌّ[٤]؛ لأَنَّهُم قَدْ أَفْرَدُوا لِلمُخَاطَبِ صِيْغَةً مَخْصُوصَةً، وهي فِعْلُ الأَمْرِ، نَحْوُ: (احْضُرْ)، وقَدْ تَقَدَّمَ.

وإِنْ دَخَلَتْ عَلَى مَا بُنِيَ للمَفْعُولِ اسْتَوى الجَمِيْعُ، نَحْوُ: (لِتُضْرَبْ)، و(لِيُضْرَبْ)، و(لأُضْرَبْ).

قَوْلُهُ: (و«لا» في النَّهْيِ).

ومَعْناها طَلَبُ التَّرْكِ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ ﴾[٥] [الإسراء].

قَوْلُهُ: (و«إِنْ» في المُجَازاةِ).

---

(١) في ق: (يكون).

(٢) قوله: (أنا) من ق ول، وليس في الأصل.

(٣) القراءةُ بالتّاءِ مرويّةٌ عن أبيّ بن كعب عن النبيّ ﷺ، انظر حجة القراءات ٣٣٣ وإعراب القراءات السّبع وعللها ٢٦٩ ومختصر ابن خالويه ٥٧ والمحتسب ١/٣١٣.

(٤) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٧: «ولام الأمر هي الّتي تدخل على الفعل المضارع لتُؤذِنَ بأنّه مطلوبٌ للمتكلّم، كقولك: (ليضربْ زيدٌ)، وشرطها أنْ يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب كقولك: (ليضرب عمروٌ) و(لتُضْرَب أنت) و(لأُضْرَب أنا) إلاّ في لغةٍ قليلة يدخلونها على الفِعْلِ وإنْ كَان للفاعِل المخاطب، فيقولون: (لتَضْرِبْ أنت) ومنه قراءة شاذّة وهو (فبذلك فلتفرحوا)» انظر شذوذ القراءة في شرح الرضي ٤/١٢٤ وتفسير البحر المحيط ٨/٩ والنّجم الثاقب ٢/٩٦١.

(٥) كذا الآية في ق، وفي الأصل ول: (ولا تأكلوا مال اليتيم).

ومَعْنَاهَا رَبْطُ فِعْلٍ بِفْعْلٍ، نَحْوُ: (إِنْ تَقُمْ أَقُمْ)، فالقِيَامُ الثَّانِي مَرْبُوطٌ بِالأَوَّلِ.

قَوْلُهُ: (مَع مَا حُمِلَ عَلَيْها مِن الأَسْمَاءِ والظُّرُوفِ).

الهَاءُ في (عَلَيْها) ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلى (إِنْ) دُونَ البَوَاقِي.

قَوْلُهُ: (والّذي حُمِلَ عَلَيْها مِن الأَسْمَاءِ «مَنْ»، و«مَا»، و«أَيُّ»، و«مَهْما»).

فَـ(مَنْ) شَرْطٌ فِيمَنْ يَعْلَمُ، نَحْوُ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢﴾ [الطلاق].

و(مَا) عَكْسُها، نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۝١٩٧﴾[1] [البقرة].

و(أَيُّ) شَرْطٌ في البَعْضِيّاتِ، نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۝١١٠﴾ [الإسراء].

و(مَهْمَا) شَرْطٌ في جَمِيْعِ الأَحْوَالِ[2]، قَالَ في شَرْحِهِ[3]: «فَمَتى قَالَ القَائِلُ: (مَهْما تَصْنَعْ أَصْنَعْ) فَمَعْنَاهُ: لا أَصْغَرُ عَنْ كَبِيْرِ فِعْلِكَ، ولا أَكْبَرُ عَنْ صَغِيْرِهِ».

وهَلْ هي بَسِيْطَةٌ أَوْ مُرَكَّبَةٌ؟[4] الظّاهِرُ أَنّها بَسِيْطَةٌ.

وقِيْلَ: مُرَكّبَةٌ مِنْ (مَهْ) و(مَا).

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (تنفقوا).

(٢) في ق: (الأفعال).

(٣) انظر شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٤٦.

(٤) اختلف النّحاة في (مهما) ولهم في ذلك رأيان، منهم من قال: هي بسيطة، وهذا اختيار ابن هطيل في هذا الكتاب واختيار أبي حيّان وابن هشام، ومنهم من قال هي مركّبة، واختلفوا في تركيبها، فعند سيبويه والخليل مركّبة من (ما ما) وتابعهما الزّجّاج والفارسي، وهذا اختيار ابن هطيل في كتابه التّاج المكلّل، وأجاز سيبويه أنْ تكون (مهما) مركّبة من (مه) التي بمعنى اكفف و(ما)، وهذا مذهب الأخفش والكوفيّين، وذكر الأنباري في منثور الفوائد أنّ أصلها (من من) فأبدل من النّون الأولى هاء فصار (مهمن). انظر المسألة في الكتاب ٣/٥٩-٦٠ والأشموني ٤/١٢ والعضديات ٤٥ والبغداديّات ٣١٣ وشرح التسهيل ٤/٦٨ ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج ٢/٣٦٩ ومنثور الفوائد٦٨ والارتشاف ٤/١٨٦٣ ومغني اللبيب ٤٣٦ وشرح الرضي ٤/٨٨ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٤٦ والتّاج المكلّل لوحة ١٥٣.

وقِيْلَ: أَصْلُها (مَا مَا) أُبْدِلَت الهَاءُ مِن أَلِفِ[1] الأُولى، وهو الّذي في المُفصّلِ[2].

قَوْلُهُ: (ومِن الظُّرُوفِ: «أَيْنَ»، و«أَنّى»، و«مَتى»، و«أَيّانَ»، و«حَيْثُما»، و«إِذْما» في أَحَدِ القَوْلَيْنِ، و«إِذا مَا»، و«إِذا» في الشِّعْرِ، و«كَيْفَما» عِنْدَ الكُوفيّين).

فـ(أَيْنَ) شَرْطٌ في الأَمْكِنَةِ، نَحْوُ: (أَيْنَ [٣٢و] تَكُنْ أَكُنْ).

و(أَنّى) شَرْطٌ في الجِهَاتِ، قَالَ لَبِيْدُ:

[٨٠]فأَصبحتَ أنَّى تأتِها تَلْتَبِس بها كِلاَ مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلكَ شاجِرُ[3]

و(مَتَى) شَرْطٌ في الأَزْمِنَةِ، قَالَ الحُطَيْئَةُ[4]:

---

(١) في ق: (الألف).

(٢) قال في المفصل ١٨٦: «قلب ألف ما وحذفه، ويصيب ألفها القلب والحذف، فالقلب في الإستفهامية جاء في حديث أبي ذؤيب: قدمت المدينة، ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت: مه؟ فقيل: هلك رسول الله ﷺ، والجزائية، وذلك عند إلحاق ما المزيدة بآخرها كقوله تعالى: ﴿مهما تأتنا به من آية﴾.

(٣) البيت للبيد في ديوانه ٢٢٠ وانظر كتاب سيبويه ٣/ ٥٨ وابن السيرافي٢/ ٤٣ والنّكت للأعلم ١/ ٧٢٨ وخزانة الأدب ٧/ ٨٣ والمفصل ٢١٨ والإقليد ٢/ ٩٨٥ والتخمير ٢/ ٢٨٨ وابن يعيش ٤/ ١١٠، ٧/ ٤٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٢٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٣٠ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٦٣.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٤٨ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٣ والفوائد والقواعد ٥٤٣ والمرتجل ٢٧٥ ولباب الإعراب ٤٩٢ وشرح أبيات المفصل والمتوسط ٣٩٩ واللمحة في شرح الملحة ٨٧٧.

وتلتبس: تختلط، وشاجر: متحرّكٌ ومضطرب، وكلا مركبيها: قدّامها وخلفها. والشّاهد في البيت جواز المجازاة بأنّى والدّلالة على الجهات.

(٤) قوله: (الحطيئة) ليس في ق. والحطيئة لقب لقب به واسمه جرول بن أوس بن مالك بن جؤية بن مخزوم ابن مالك بن غالب وهو من فحول الشعراء ومتقدميهم وفصحائهم متصرف في جميع فنون الشعر من المديح والهجاء والفخر والنسيب مجيد في ذلك أجمع وكان ذا شر وسفه ونسبه متدافع بين قبائل العرب وكان ينتمي إلى كل واحدة منها إذا غضب على الآخرين.

[٨١]مَتَى تأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ   تَجِـدْ خَيْرَ نـارٍ عنـدَهـا خَيْرُ مُـوقِـدِ[1]

و(أيّانَ) مِثْلُها، قَالَ:

[٨٢]أيّـانَ نُـؤَمِّنْـكَ تَـأْمَـنْ غَيْـرَنـا وإذَا   لَمْ يَأْتِكَ الأَمْنُ مِنّا لَمْ تَزَلْ حَذِرا[2]

= وهو مخضرم أدرك الجاهلية والأسلام فأسلم ثم ارتد ويكنى الحطيئة أبا مليكة وقيل: إن الحطيئة غلب عليه ولقب به لقصره وقربه من الأرض. انظر ترجمته في الأغاني ٢/ ١٤٩ وفوات الوفيات ١/ ٢٧٧.

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ٨١ وانظر كتاب سيبويه ٣/ ٨٦ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٠١ وابن السيرافي ٢/ ٦٥ ومعاني القرآن للنّحّاس ٦/ ٣٥٧ ودلائل الإعجاز١٩٤ والكشاف ٤/ ٢٥٥ والمحرر الوجيز ٥/ ٥٥ والتفسير الكبير ٢٧/ ١٨٢وتفسير البحر المحيط ٨/ ٦ والأغاني ٢/ ١٩٣ والحماسة المغربية١/ ١٦٥ وإصلاح المنطق ١٩٨ وخزانة الأدب ٩/ ٩٦ وأمالي ابن الشّجري ٣/ ١٢ والجمل في النحو لابن شقير ٢١٨ والمفصل ٣٣٥ والإقليد ٣/ ١٥١٢ والتخمير ٣/ ٢٥٠ وابن يعيش ٢/ ٦٦ وشرح الرضي ٤/ ١٢٠ وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٨ واللمحة في شرح الملحة ٨٧٧ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٦٢ والتبيان في تفسير غريب القرآن ١/ ٣٧٣ والمحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٢٨٦ ولسان العرب (عشو) ١٥/ ٥٧ وتاج العروس (عشو) ٣٩/ ٤٤ وتهذيب اللغة ٣/ ٣٧ ومقاييس اللغة ٤/ ٣٢٢.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٦٥ ومجالس ثعلب ٢/ ٣٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٣ وتفسير الطبري ١٩/ ٤٥، ٢٥/ ٧٢ وتفسير القرطبي ٣/ ٤٢٤ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٣٥١، ٣/ ٣٨٥ والجمل في النحو لابن شقير ١٦٦ والإفصاح للفارقي ٢٨١ وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٦٣ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥١٩ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٣ والفوائد والقواعد٥٤٥ وشرح ابن عقيل٤/ ٢٧ والفواكه الجنيّة٢٨٩ والمساعد٣/ ١٣٥ والفاخر ٢/ ٥٨٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس١/ ٣٢٣ والفصول المفيدة١٥٦ وجمهرة اللغة ٢/ ٨٧١.

وتعشو إلى ضوء ناره: تستدلّ عليها بنظر ضعيف، والشّاهد في البيت المجازاة بمتى.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في تفسير البحر المحيط ٤/ ٤١٨ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٨٦ وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٨ وشرح شذور الذهب ٤٣٦ والفاخر ٢/ ٧٦٠ والمساعد ٢/ ١٣٥ وابن النّاظم ٤٩٤ وإرشاد السّالك ٢/ ٧٩٧ والملخص ١٥٤ والفواكه الجنيّة ٢٩١ واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٨٠.

والشّاهد في البيت استعمال (أيّان) في الشّرط، والجزم بها.

و(حَيْثُمَا) مِثْلُ (أَيْنَ)، تَقُولُ: (حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ).

و(إِذْمَا) مِثْلُ (مَتَى)، تَقُولُ[1]: (إِذْمَا تَقُمْ أَقُمْ)، وإِنَّمَا قَالَ: (**في أَحَدِ القَوْلَيْنِ**)؛ لأَنَّها عِنْدَ سِيبَوَيْه حَرْفٌ لا ظَرْفٌ[2].

و(إِذا مَا)، و(إِذا) مِثْلُ (مَتَى) إِلاّ أَنَّها تَخْتَصُّ بِالوَقْتِ المُعَيَّنِ، ومِثَالُ الجَزْمِ بِهَا:

[٨٣]وإِذَا تُصِبْكَ مِنَ الحَوَادِثِ نَكْبَةٌ فَاصْبِرْ فَكُلُّ غَيَابَةٍ فَسَتَنْجَلِي[3]

و(كَيْفَمَا) شَرْطٌ في الأَحْوَالِ[4]، نَحْوُ: (كَيْفَمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ)، وأَهْلُ البَصْرَةِ لا يَجْزِمُونَ بِهَا، ويَرْفَعُونَ الفِعْلَيْنِ[5].

---

(١) قوله: (تقول) ليس في ق.

(٢) هي حرفٌ عند سيبويه بمنزلة إنما وكأنما. انظر الكتاب ٣/٥٧، وذهب أكثرهم إلى أنّها اسمٌ، ومنهم المبرّد وابن السّرّاج والفارسي. وقد صرّح المبرّد في المقتضب بأنّه ظرف، قال: «ولا يكون الجزاء في إذ ولا في حيث بغير ما لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال وإذا زدت على كل واحد منهما ما منعتا الإضافة فعملتا» انظر المقتضب ٢/٤٧، قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢/١٩٥: «ومذهب المبرّد أنّ (إذما) اسم، وسبب ذلك أنّ (إذ) قد ثبت لها الاسميّة فلا تخرج عن ذلك ما أمكن» وانظر الخلاف في هذه المسألة في شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٤٧ وشرح الرضي ٤/٨٩-٩٠ والمساعد ٣/١٤١وتوضيح المقاصد ٣/١٢٧٤والتصريح ٤/٣٦٨-٣٦٩ وتاج علوم الأدب ١/٥٣٩ والنّجم الثاقب ٢/٩٥٦.

(٣) البيت لأعشى همدان في الوافي بالوفيات ١٨/٩٩ والأغاني ٦/٤٥ وحماسة البحتريّ ٣٥٤ والارتشاف ٥/٢٤٥٣ وضرائر الشّعر لابن عصفور ٢٩٩ والبديع في علم العربية ١/٦٢٨.
وجاء البيت برواية: (فكلّ غيابة ستكشف)، و(فكلّ مصيبة)، والغيابة: المستور من كلّ شيء، والشّاهد في البيت المجازاة بإذا، وهذا لا يجوز إلاّ في الشّعر.

(٤) في ق: (جميع الأحوال).

(٥) إذا اتّصلت (ما) بـ(كيف) فالبصريّون يجيزون إعمالها على ضعف، وأمّا إذا لم تتّصل فلم يجيزوا المجازاة بها، فلا يجوز عندهم: (كيف تجلسْ أجلسْ) ويجوز هذا عند الكوفيّين وقطرب مطلقًا، وقيل: يُجازى بها من غير جزم، وقيل: يجازى بكيف معنىً لا عملاً، وقيل: تقتضي فعلين متفّقين في اللّفظ والمعنى فإن تخالفا لم يجز، فلا يجوز: (كيف تجلس أذهب) انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٤٣ ومغني اللبيب ٢٧٠ وشرح =

قَوْلُهُ: (كُلُّ هذه تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ مُسْتَقْبَلَيْنِ).

لا يَخْلُو الفِعْلانِ في بَابِ (إِنْ) مِنْ أَنْ يَكُونا مُضَارِعَيْنِ،أَوْ مَاضِيَيْنِ، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ.

إِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ جُزِمَا، نَحْوُ: (إِنْ تَقُمْ أَقُمْ).

وإِنْ كَانَا مَاضِيَيْنِ حُكِمَ عَلَى مَوَاضِعِهِما بِالجَزْمِ، نَحْوُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ).

وإِنْ كَانَ الأَوَّلُ مُضَارِعًا، والثَّانِي مَاضِيًا، جُزِمَ الأَوَّلُ، وحُكِمَ عَلَى مَوْضِعِ الثَّانِي بِالجَزْمِ، نَحْوُ: (إِنْ تَقُمْ قُمْتُ)[1].

وإِنْ كَانَ الأَوَّلُ مَاضِيًا، والثَّانِي مُضَارِعًا، حُكِمَ عَلَى مَوْضِعِ الأَوَّلِ بِالجَزْمِ، وجُزِمَ الثَّانِي، نَحْوُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ تَقُمْ)، ويَجُوزُ الرَّفْعُ، ومِنْهُ:

[٨٤]وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[2]

= المقدّمة المحسبة ٢٤٨ والجنى الداني ٣٦٨ والفوائد الضيائيّة ٢/٥١١ وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٣ وتوضيح المقاصد ٣/١٢٧٧ والارتشاف ٤/١٨٦٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٥-١٩٦.

(١) منع هذا الوجه ابن بابشاذ في شرح المقدّمة المحسبة ٢٤٥، قال: «وإنْ كانا ماضيين كانا مبنيّين على حالهما، وكان الجزم فيهما مقدّرًا، مثل: إنْ قمتَ قمتُ، وإنْ كَانَ الأوّل ماضيًا والثّاني مستقبلاً فعلى هذا الحكم، مثل: إنْ قام أقم، الأوّل مبنيٌّ والثّاني معربٌ، ولا يجوز عكس هذا الوجه، لا يكون الأوّل مستقبلاً والثّاني ماضيًا، لا يجوز: إنْ تقم قمت» وانظر هذا الرّأي في تاج علوم الأدب ١/٥٤٢ والنّجم الثاقب ٢/٩٦٧.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٥٣ وانظر كتاب سيبويه ٣/٦٦ والكامل ١/١٧٤ والمقاصد النحويّة ٣/٣٩١ وابن السّيرافي ٢/٨٥ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٨٣٨ والكشاف ١/٥٦٩ وتفسير القرطبي ٥/٤٠٠ ومعاني القرآن للنّحّاس ٢/٢٠٠ وتفسير البحر المحيط ٢/٤٤٥ والحماسة المغربية ١/١٣٥ والأمالي للقالي ١/١٩٦ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/٤٩٣ ومعاهد التنصيص ٢/٢٥٨ والأصول في النحو ٢/١٩٢ والجمل في النحو لابن شقير ٢٢١ والمفصل ٤٣٩ والتخمير ٤/١٤٥ والمفضّل في شرح المفصل ٣٣٠ وابن يعيش ٨/١٥٧ ومغني اللبيب ٥٥٢ والتصريح ٤/٣٧٨ والمساعد ٣/١٥٠ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٢٥ وتوضيح المقاصد ٣/١٢٧٩ وشرح المكودي ٢/٧١٢ وابن النّاظم =

قَوْلُهُ: (والاسْتِفْهامُ، والأَمْرُ، والنَّهْيُ، والعَرْضُ، والتَّمَنّي، والتَّحْضِيضُ، والدُّعاءُ، تَجْزِمُ فِعْلًا واحِدًا إذا لَمْ يَكُنْ مَعَه فاءٌ).

يَعْنِي: إِنَّ هذه الأُمُورَ يُجْزَمُ بَعْدَهَا الفِعْلُ بِإِضْمَارِ (إِنْ)[1]، وذلكَ إذا قُصِدَ مَعْنَاهَا، وهو أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي، فَتَقُولُ: (هَلْ تَقُومُ أَقُمْ؟)، (قُمْ أَقُمْ)، (لا

= ٤٩٧ وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٩ والبديع في علم العربية ١/ ٦٣٢ والصّفوة الصّفية ١/ ١٩٥ والملخص ١٥٣ والفاخر ٢/ ٥٧٧ واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٧٤ وشرح عيون الإعراب ٣٠٩ والدّرر في شرح الإيجاز ٢٧٨ والعين ٤/ ١٤١ والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٥١٥ ولسان العرب (خلل) ١١/ ٢١٥ وتاج العروس (حرم) ٣١/ ٤٥٧ وتهذيب اللغة ٦/ ٣٠٢ وجمهرة اللغة ١/ ١٠٨.

وهو بلا نسبة في التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٢٧ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦١٧ وشرح ابن عقيل ٤/ ٣٥ وشرح شذور الذهب ٤٥١ وشرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٤/ ١٤٣ والتّعليقة على المقرّب ٤٤٧ والتّوطئة ١٥١وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٣٠ وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٥٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٣٣ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٤١ والنّجم الثاقب ٢/ ٩٧٠ وهمع الهوامع ٢/ ٥٥٧ وإرشاد السّالك ٢/ ٨٠٠ والتبيان في تفسير غريب القرآن ١/ ١٧٥ ومقاييس اللغة ٢/ ١٥٦.

وجاء برواية: (يوم مسألة)، وخليل: فقير من الخَلّة وهي القلّة، ويوم مسغبة: يوم قحط. والشّاهد في البيت أنّه يجوز رفع جواب الشّرط لأنّ فعل الشّرط ماضٍ، وقد جاء في البيت مرفوعًا وهو (يقول).

(١) يرى الخليل وسيبويه أنّ هذه المعاني تجزم بنفسها، لأنّها تتضمّن معنى (إنْ)، فلا حاجة لتقديرها، قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٩٤: «وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن؛ فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: (ائتني آتك) فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيانٌ آتك، وإذا قال: (أين بيتك أزرك) فكأنه قال: إنْ أعلم مكان بيتك أزرك؛ لأن قوله: (أين بيتك) يريد به: أعلمني، وإذا قال: (ليته عندنا يحدثنا) فإن معنى هذا الكلام: إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد ههنا: إذا تمنى ما أراد في الأمر، وإذا قال: (لو نزلت) فكأنه: قال انزل» ويرى غيرُهما أنّ (إنْ) مقدّرة في هذه المعاني. انظر شرح الرضي ٤/ ١١٧-١١٨ والنّجم الثاقب ٢/ ٩٧٦ وشرح الكافية الشافية ١٥٥١-١٥٥٢ والفاخر ٢/ ٥٩١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣٣٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس ٢/ ٥٣٨.

تَقُمْ أَقُمْ)، (أَلا تَقُومُ أَقُمْ)، (لَيْتَكَ تَقُومُ أَقُمْ)، (هَلاّ تَقُومُ أَقُمْ)، (نَعْشَكَ اللهُ[١] تَقُمْ).

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ مَعَهُ[٢] فَاءٌ كَانَ مَنْصُوبًا مَع هذه المَعَانِي السَّبْعَةِ ومَرْفوعًا مَع الشَّرْطِ).

أَمّا نَصْبُهُ مَع هذه المَعَانِي فَبِإِضْمَارِ (أَنْ)، وقَدْ تَقَدَّمَ[٣].

وأَمّا رَفْعُهُ مَع الشَّرْطِ، ومِثالُهُ: (إِنْ تَقُمْ فَأَقُومُ)، فَلأَنَّهُ حِينَئذٍ يُقَدَّرُ[٤] خَبَرَ مُبْتَدَأ مَحْذُوفٍ، أَيْ: فَأَنَا أَقُومُ.

ولا[٥] يَخْلُو الجَزَاءُ إِمّا أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا لَفْظًا بِغَيْرِ (قَدْ)، أَوْ مَعْنىً، أَوْ مُضَارِعًا مُثْبَتًا بِغَيْرِ السّيْنِ وسَوْفَ، أَوْ مَنْفِيًّا بِـ(لا)، أَوْ غَيْرَ ذلِكَ.

إِنْ كَانَ مَاضِيًا- كَمَا ذَكَرَ- لَمْ يَجُزْ دُخُولُ الفَاءِ، نَحْوُ: (إِنْ تَقُمْ قُمْتُ)[٦]، و(إِنْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ)[٧].

وإِنْ كَانَ مُضَارِعًا -كَمَا ذَكَرَ- جَازَ[٨]، وَجَازَ نَحْوُ: (إِنْ تَقُمْ أَقُمْ)، و(فَأَقُومُ)[٩]، و(إِنْ تَقُمْ لا أَقُمْ)، و(فلا أَقُومُ).

وإِنْ كَانَ غَيْرَ ذلِكَ وَجَبَ دُخُولُها، نَحْوُ: (إِنْ أَكْرَمْتَنِي اليَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ)، و(إِنْ تَقُمْ فَسَأَقُومُ)، أَوْ(فَسَوْفَ أَقُومُ)، أَوْ(فَلَنْ أَقُومَ)، و(إِنْ تَقُمْ فَزَيْدٌ قَائِمٌ).

وقَدْ تَجِيءُ مَحْذُوفَةً في الشُّذُوذِ، نَحْوُ:

---

(١) قال في الصّحاح (نعش) ٣/ ١٠٢١: «نعشه الله ينْعَشُه نعشًا، أي: رفعه».

(٢) في ل: (معها).

(٣) انظر ص٢١٦-٢١٧.

(٤) في ل: (يقدّر حينئذ).

(٥) قوله: (ولا) مكرر في ق.

(٦) في ق: (إن تقوم قمت).

(٧) في ق: (وإن لم تقم لم أقم).

(٨) يقصد: جاز دخول الفاء.

(٩) كذا في ق ول، وفي الأصل: (فأقوم) بلا واو العطف.

[٨٥]مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ[1]

---

(١) نسبه سيبويه لحسّان بن ثابت في كتابه٣/ ٦٥ والدّرر اللّوامع٢/ ٧٦وهو في زيادات ديوانه ٥١٦.
ونسب لعبد الرّحمن بن حسّان في المقتضب ٢/ ٧٢ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٩٥ ومغني اللبيب ٨٠ ولسان العرب (بجل) ١١/ ٤٧ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ٢/ ٤٩٠-٤٩١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٧٨ وشرح أبيات المغني ١/ ٣٧١ وخزانة الأدب ٩/ ٥٣ والتصريح ٤/ ٣٨٦ والمفضّل في شرح المفصل ٣٣٤.
وقيل: هو لكعب بن مالك في خزانة الأدب ٩/ ٥٣ وابن السّيرافي ٢/ ١٠٩ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ٢/ ٤٩٠-٤٩١ وهو في ديوانه ٢٨٨.
ونقل ابن هطيل في التّاج المكلل لوحة٣٧٣ نقلاً عن السّيرافي أنّ البيت لمالك بن معبد.
وهو بلا نسبة في الأصول في النحو ٣/ ٤٦٢ والخصائص ٢/ ٢٨١ واللباب ٢/ ٥٩ والكشاف ١/ ٥٦٩ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦١٩ وتفسير القرطبي ٢/ ٢٥٨ وتفسير البحر المحيط ٢/ ٢٤؟، ٧/ ١٢١،٧/ ٥٠٠ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٢٨٢،١/ ٤٠٤، ٢/ ٢٦٤، ٤/ ٨٣ والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٤٦، ١/ ٢٥٥، ٢/ ١١٣٣ وديوان المتنبي بشرح العكبري ١/ ٣٨٢، ٢/ ١٩٦، ٢/ ٣٣٩ وأوضح المسالك ٤/ ٢١٠ والجمل في النحو لابن شقير ٢٢٠ والمفصل ٤٤٠ والإقليد ٢/ ٩٧٥ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤ وهمع الهوامع ٢/ ٥٥٥ وشرح الرضي ٤/ ٩٧ والمنصف ٣/ ١١٨ والحاصر لوحة ٩٦ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٤٣ والمقرّب ٣٥٣ والمحتسب ١/ ١٩٣ والارتشاف ٤/ ١٨٧٢ والمستوفي لابن فرخان ٢/ ٨٧ والجنى الداني ٦٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ١٩٢ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٨٣ وعلل النحو ٤٤٠ والفاخر ٢/ ٥٨٤ والمساعد ٣/ ١٤٦ وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ٤/ ١٤٧ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٧ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٠٩ وإرشاد السّالك ٢/ ٨٠٣ وضرائر الشّعر للقزّاز ١٥٥ ولباب الإعراب ٣٨٢ والملخص ١٥٢ والتّوطئة ١٥٢ والتخمير ٤/ ١٤٧ والبغداديّات ٤٥٨ ومجالس العلماء ٢٦١ والكافي في الإفصاح ٦٩٤ والبديع في علم العربية ١/ ٦٣٥وأمالي ابن الشّجري ١/ ١٢٤.
قال النّحّاس في إعراب القرآن٢/ ٢٦٤: «وسمعت علي بن سليمان يقول حدثني محمد بن يزيد قال حدثني المازني قال سمعت الأصمعي يقول غيّر النحويون هذا البيت وإنما الرواية:
من يفعل الخير فالرحمن يشكره ... ... ».
وانظر هذه الرّواية في تفسير القرطبي ٨/ ٣٦٨ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٩٥ وخزانة الأدب ٩/ ٥٣ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٥ ومغني اللبيب ١١٩ وهمع الهوامع ٢/ ٥٥٦ والتصريح =

وأمّا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الروم] فَلأَنَّ (إذا) الفُجَائِيَّةَ قَدْ قَامتْ مَقَامَ الفَاءِ[1].

قَوْلُهُ: (وأمّا الحُرُوفُ الّتي لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ فَنَيِّفٌ وسِتّون حَرْفًا).

أَمّا السّتُونَ فَهِيَ الّتي في المَتْنِ، وأمّا النَّيِّفُ فَكَبَعْضِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ: (إِنْ)، و(أَنْ)، و(مَا)، و(لا)، فَـ(إِنْ) فِي نَحْوِ[2] قَوْلِهِ:

[٨٦]فَمَــا إِنْ طِبُّنَــا جُبْــنٌ ولكِــنْ مَنَــايَــانَــا وَدَوْلَــةُ آخَــرِينــا[3]

= ٣٨٦/٤ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ٢/ ٤٩٠.

وروي البيت: (سيّان) بدل (مثلان)، والشّاهد فيه أنّ الجزاء جمله اسميّة، والقياس أن يكون مع الفاء، ولكنّها حذفت، وهذا من الشّذوذ، وقيل: ضرورة.

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٢١٢: «ويجوز أن تغني (إذا) الفجائية عن الفاء إن كانت الأداة (إن)» انظر اللباب ٢/ ٥٩ والمفصل ٤٤٠ ومغني اللبيب ٢١٨ وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ٤/ ١٤٧ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٤٤.

(٢) قوله: (نحو) من ق ول، وليس في الأصل.

(٣) البيت لفروة بن مسيك المرادي في كتاب سيبويه ٣/ ١٥٣ والحماسة البصرية ٢/ ٤١٧ وابن السيرافي ٢/ ١١٤ والنكت للأعلم ٢/ ٧٨٧ وأمالي ابن الشّجري ٣/ ١٤٨ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٣ وشرح شواهد المغني للسوطي ١/ ٨١ والأصول في النحو ١/ ٢٣٦ والمفضّل في شرح المفصل ٢٧٥ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ١/ ١٦٦ ولسان العرب (طبب) ١/ ٥٥٤ ومعجم البلدان ٥/ ١٩ ومعجم ما استعجم ٢/ ٦٥٠ وتاج العروس (طبب) ٣/ ٢٥٩.

وقيل: هو لذى الإصبع العدوانى في الحماسة البصرية ٢/ ٤١٦.

وهو للكميت في ابن يعيش ٨/ ١٢٩.

وهو بلا نسبة في المقتضب١/ ٥١ والكامل ١/ ٤٤١ والإغفال ٢/ ٢١٥ والمسائل البصريّات ١/ ٦٥٠ والبغداديّات ٢٨٠ والخصائص ٣/ ١٠٨ وإعراب القرآن للنّحّاس ٤/ ٢٤٢ وتفسير القرطبي١٦/ ٢٠٨ وديوان المتنبي بشرح العكبري ٣/ ١١٧ ومغني اللبيب ٣٨ وموصل الطلاب ١١٩ وهمع الهوامع ١/ ٤٤٩ والمحكم والمحيط الأعظم ٩/ ١٣٥ والنّجم الثاقب ١/ ٥١٧ وتاج علوم الأدب١/ ٤٥٨وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس٢/ ٨٨٧والمتبع في شرح اللمع١/ ٢٧٢ وشرح اللمع للواسطيّ الضّرير ٥٢ والصّفوة الصّفية ١/ ٥٧ وإرشاد السّالك ١/ ٢٠٨ الملخص=

و(أَنْ) في نَحْوِ[1] قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ [يوسف].

و(مَا) في نَحْوِ: (غَضِبْتُ مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ).

و(لا) في نَحْوِ: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ﴾ [فصلت].

وكَحَرْفَي التَّفْسِيرِ (أَيْ)، و(أَنْ)، فـ(أَيْ)[2] في نَحْوِ قَوْلِهِ:

[٨٧]وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أيْ أنْتَ مُذْنِبُ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي[3]

= ٢٥٠ والتخمير ٤/ ١١٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٧٩وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٠ والفوائد والقواعد٢٢٦ والبيان في شرح اللمع١٦٨ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٥٥.

والطبّ: العادة، والدّولة: الغلبة في الحرب. والشّاهد في البيت مجيء(إنْ) حرفًا زائدًا.

(١) قوله: (فأي) من ق ول، وليس في الأصل.

(٢) قوله: (نحو) من ق ول، وليس في الأصل. قال أبو حيّان في الارتشاف ٤/ ١٩٧٨: «وأمّا (أي) فذهب الكوفيّون وتبعهم ابن السّكّاكي الخوارزمي من أهل المشرق وأبو جعفر بن صابر من أهل المغرب إلى أنّها حرف عطف، تقول: رأيت الغضنفر أي الأسد، وضربت بالعضب أي السّيف، والصّحيح أنّها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفى، وهو عطف بيان يوافق في التّعريف والتّنكير ما قبله» وانظر المساعد ٢/ ٤٤٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٧ ومغني اللبيب ١٠٦ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩٠ وقيل: هي اسمٌ من أسماء الأفعال. انظر الفاخر ٢/ ٦٨٦ وابن يعيش ٨/ ١٤٠.

(٣) لم أعثر على قائله، قال البغدادي في خزانة الأدب ١١/ ٢٤٥: «وهذا البيت لم أقف على تتمته وقائله مع أنه مشهور قلما خلا منه كتاب نحوي والله أعلم» وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٢٣٨ ومعاني الفرّاء ٢/ ١٤٤ والكشاف ٢/ ٦٧٥وتفسير الطبري ١/ ٥٥ وتفسير القرطبي ١٠/ ٤٠٥ وتفسير البحر المحيط ٦/ ١٢٢ وديوان المتنبي بشرح العكبري ٤/ ١٢٩ والمفصل ٤٢٧ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦٠٦ ومغني اللبيب ١٠٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٢٣٤ وشرح أبيات المغني ٢/ ١٤١ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩٠ والدّرر اللّوامع١/ ٢٠٧، ٢/ ٨٧ والجنى الداني ٢٣٣ وشرح الرضي ٤/ ٤٣٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١١٥٦ والفاخر ٢/ ٦٨٧ والإقليد ٤/ ١٨٠١ والصّفوة الصّفية ٢/ ٣١٥ ولباب الإعراب ٣٤٨ والتخمير ٤/ ١٢١ والمفضّل في شرح المفصل ٢٩٠ وابن يعيش ٨/ ١٤٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٨٥ والبديع في علم العربية ٢/ ٤٣٥. =

و(أَنْ) في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ [الصافات]، وتَخْتَصُّ بِمَا في مَعْنى القَوْلِ.

وكـ(مَا) المَصْدَرِيَّةِ في نَحْوِ[1] قَوْلِهِ:

[٨٨]يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا[2]

وكَحَرْفِ الرَّدْعِ، وهو (كَلّا) في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾﴾ [الفجر] و﴿رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾﴾ [الفجر]، أَيْ: لَيْسَ الأَمْرُ كَذلِكَ، وغَيْرُ هذه[3]، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (مِنْها خَمْسَةَ عَشَرَ حُرُوفُ ابْتِدَاءٍ، وهيَ: «إِنَّمَا»، و«أَنَّمَا»، و«كَأَنَّمَا»، و«لكِنَّما»، و«لَيْتَما»، و«لَعَلّما»).

وهذه[4] قَدْ تَقَدَّمَ الكَلامُ فِيْها، إِلاّ أَنَّ (إِنَّما) تُفِيْدُ [٣٣و] الحَصْرَ، فَإِذا قُلْتَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) فَهْو كَقَوْلِكَ: (مَا زَيْدٌ إِلاّ قَائِمٌ).

قَوْلُهُ: (و«أَمّا» بِمَعْنى التَّفْصِيْلِ).

= وورد برواية: (وترمينني باللّحظ)، وتقلينني: من القلى وهو البغض والعداوة، والشّاهد في البيت على مجيء (أي) حرف تفسير في قوله: (أي أنت مذنب).

(١) قوله: (نحو) من ق، وليس في الأصل.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في المفصل ٤٢٩ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦٠٨ والمقتصد ١/٢٤٢ والجنى الداني ٣٣١ وتفسير البحر المحيط ٥/١٢١ وهمع الهوامع ١/٣١٧ والدرر اللوامع١/ ٥٤ والنّجم الثاقب ١/١٧٨وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٢٣ والارتشاف ٣/ ١٣٢٠ والتّعليقة على المقرّب ٩٥ والمستوفي ١/١١٩ والتخمير ٤/١٢٦ والمفضّل في شرح المفصل ٢٩٣والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٦ وابن يعيش ٨/١٤٢- ١٤٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٦٨٧ والبديع في علم العربية ٢/ ٤٣٧.
والشّاهد في البيت أنّ (ما) في قوله: (ما ذهب اللّيالي) مصدريّة.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وغيرها).

(٤) في ق: (ما وهذه).

وفيهَا مَعْنى الشَّرْطِ[1]؛ ولِذلِكَ تَجِبُ الفَاءُ في جَوَابِهَا، فَإذا قُلْتَ: (أَمّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ) فكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَهْما يَكُنْ مِنْ شَيءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، ولكِنَّهُمْ حَذَفُوا الفِعْلَ، وعَوّضُوا مِنْهُ جُزءًا مِمّا بَعْدَ الفَاءِ، كَالمُبْتَدَأ في هذا المِثَالِ، والمَفْعُولِ في نَحْوِ[2] قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى]، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

قَوْلُهُ: (و«أَمَا» بِمَعْنى الاسْتِفْتَاحِ).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلامُ: «أَمَا واللهِ لَقَدْ تَقَمّصَها فُلانٌ»[3]، وقَوْلِهِ:

[٨٩]أَمَا والَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ والّذِي ... أَمَـاتَ وَأَحْيَـا والَّـذِي أَمْـرُهُ الأَمْـرُ[4]

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٣٥: «وأما أما ففيها معنى الجزاء كأنه يقول عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً» وهذا ما ذهب إليه الجمهور، فهي حرفٌ يتضمّن معنى الشّرط، وذهب ثعلب إلى أنّها حرف شرط، حُذِفَ فعل الشّرط بعدها. انظر الارتشاف ٤/ ١٨٩٣ وفيها معنى التّوكيد، وذكر هذا المعنى الزّمخشري، قال الزّمخشري في الكشاف ١/ ١٤٥: «و(أما) حرف فيه معنى الشرط؛ ولذلك يجاب بالفاء؛ وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد تقول: زيد ذاهب فإذا قصدت توكيد ذاك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب؛ ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدلٌّ لفائدتين: بيان كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط وقال ابن هشام في: «وأما التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري» مغني اللبيب ٨٢ وانظر همع الهوامع ٢/ ٥٨٠ والتصريح ٤/ ٤٢٦.

(٢) قوله: (نحو) من ق، وليس في الأصل ول.

(٣) قال في المنتقى من منهاج الاعتدال ١/ ٤٣٠: «وقولك عنه لقد تقمصها إلخ فلم يقله وأين إسنادك به؟ وإنما يوجد هذا في نهج البلاغة وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على علي؛ ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب قديم ولا لها إسناد معروف».

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٥/ ٢٠٠ والحماسة المغربية ٢/ ٩٥٥ وشرح حماسة أبي تمّام للأعلم ٢/ ٧٧٢ والأمالي للقالي ١/ ١٤٩ وخزانة الأدب ٣/ ٢٣٦،٣/ ٢٤٢، ٣/ ٢٤٤ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٦٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٣٨ والدرر اللّوامع ٢/ ٨٧ ولسان العرب (رمث) ٢/ ١٥٥ وابن يعيش ٨/ ١١٥.

وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٧٨، ٩٦ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦٠١ وهمع =

وقَدْ تُبْدَلُ هَمْزَتُها هَاءً فيُقَالُ: (هَمَا واللهِ)، وعَيْنًا فيُقَالُ: (عَمَا واللهِ)[1]، وتُحْذَفُ الأَلِفُ فيُقَالُ: (أَمَ واللهِ)، و(هَمَ واللهِ)، و(عَمَ واللهِ)[2]، ومِنْهُ قَوْلُ هِجْرِس بنِ كُلَيْبٍ: «أَمَ وسَيْفِي وزِرَّيْه، ورُمْحِي ونَصْلَيْه، وفَرَسِي وأُذُنَيْه، لا يَدَعُ الرَّجُلُ قَاتِلَ أَبِيْهِ وهو يَنْظُر إِلَيْهِ»[3].

قَوْلُهُ: (و«لَوْلا» بِمَعْنى الامْتِنَاعِ).

أَيْ: الَّتي تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيءِ لِوُجُودِ غَيْرِه، وذلِكَ نَحْوُ قَوْلِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: «لَوْلا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ» أَيْ: لَوْلا عَلِيٌّ مَوْجُودٌ.

ولكنَّهُ يَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ بَعْدَ (لَوْلا) إِذا كَانَ عَامًّا كَالوُجُودِ ونَحْوِهِ؛ لِدَلالَتِها[4] عَلَيْهِ، ووُقُوعِ جَوَابِها كَالسَّادِّ مَسَدَّهُ.

فَإِنْ[5] كَانَ خَاصًّا لَمْ يُحْذَفْ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ[6]:

= الهوامع ٢/٥٨٨ وتاج علوم الأدب ١/٥٥٢ والنّجم الثاقب ٢/١١٦٧ والإقليد ٤/ ١٧٨١ والتخمير ٤/٩٢ والمفضّل في شرح المفصل ٢٤٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٦٧٢ والبديع في علم العربية ٢/٤٣٤ وتاج العروس (ألا) ٤٠/٣٨٧.

والشّاهد في البيت مجيء(أما)المخفّفة للاستِفْتاح،وقد وقعت في البيت في معرض القسم.

(١) انظر لغاتها في مغني اللبيب ٧٨ وهمع الهوامع ٢/٥٨٨ والمفصل ٤١١ وابن يعيش ٨/١١٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٦٧٣ والتخمير ٤/٩٦ والبديع في علم العربية ٢/٤٣٥ وتاج العروس (عمي) ٣٩/١١٣ وتهذيب اللغة ٣/١٥٨.

(٢) قوله: (وعم والله) ليس في ل.

(٣) انظر قول هجرس بن كليب في المفصل ٤١١ وأساس البلاغة ٢٦٩ ديوان المتنبي بشرح العكبري ٢/٦ وتهذيب اللغة ١٣/١١٢ وجمهرة اللغة ١/١٢٠ ولسان العرب (زرر) ٤/٣٢٣ وتاج العروس (زرر) ١١/٤٢٠.

(٤) في ق: (لدلالته).

(٥) في ق: (وإن).

(٦) أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي الامام زين الفقهاء وتاج العلماء ولد بغزة من بلاد الشام وقيل باليمن ونشا بمكة وكتب العلم بها وبمدينة الرسول ﷺ وقدم بغداد مرتين وحدث=

[٩٠]وَلَوْلاَ الشِّعْرُ بالعُلَمَاءِ يُزْرِي   لَكُنْتُ اليَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَبِيدِ[1]

والأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الحَذْفُ مُطْلَقًا، وهو مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، إِلاّ أَنَّ التَّفْصِيْلَ المَذْكُورَ أَوْلى[2]، واللهُ أَعْلَمُ.

وعِنْدَ أَهْلِ الكُوفَةِ أَنَّ المَرْفُوعَ بَعْدَ (لَوْلا) فَاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ[3].

قَوْلُهُ: (و«حَتّى» في أَحَدِ أَقْسَامِها).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِهِ:

[٩١]فيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي   كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ[4]

= بها وخرج إلى مصر فنزلها إلى حين وفاته سنة ٢٠٤هـ انظر ترجمته في حلية الأولياء ٩/ ٦٣ وتاريخ بغداد ٢/ ٥٦.

(١) البيت للشّافعيّ رضي الله عنه في ديوانه ٣٩ والنّجم الثاقب ١/ ٢٦٨ وتاج العروس (لبد) ٩/ ١٣٠ وهو بلا نسبة في الفوائد الضيائيّة ١/ ٢٩٦ والشّاهد في البيت ذكر الخبر بعد لولا، وذلك إذا كان كونًا خاصّا.

(٢) هذا التّفصيل الّذي ذكره هو مذهبُ الرّمّاني وابن الشّجري والشلوبين، ومَذْهبُ الجُمهورِ من البصريّين أنّ الخَبَرَ بَعْدَ (لولا) واجبُ الحذفِ مطلقاً بناءً على أنّه لا يَكونُ إلاّ كوناً مطلقاً. انظر المسألة في توضيح المقاصد ١/ ٤٧٨ والارتشاف ٣/ ١٠٨٩ وأوضح المسالك ١/ ٢٢٣ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٠ ومغني اللبيب ٣٦٠، ٧٠٢ وهمع الهوامع ١/ ٣٩٣.

(٣) هذا رأي الكسائي، فالاسم عنده مرتفع بفعلٍ مضمر، أمّا الفرّاء فيرى أنّ (لولا) هي الرّافعة للاسم، أمّا البصريّون فيرون أنّه مرفوعٌ على الابتداء. انظر المسألة في الحاصر لوحة ٩٩ والإنصاف ١/ ٧٠ وابن يعيش ١/ ٩٥ وشرح الرضي ١/ ٢٧٤ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٥٣ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠ ومغني اللبيب ٣٥٩.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٤٢ وانظر كتاب سيبويه ٣/ ١٨ والنّكت للأعلم ١/ ٧٠٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ١٢٠ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٣٠٥ وتفسير القرطبي ٣/ ٣٥ والأغاني ١٠/ ٣٠٩ وخزانة الأدب ٥/ ٣٩٠، ٩/ ١١٦، ٩/ ٤٧٧ والأصول في النحو ١/ ٤٢٥ والجمل في النحو لابن شقير ٢٠٦ ومغني اللبيب ١٧٣ وهمع الهوامع ٢/ ٤٢٧ وتاج العروس (حتت) ٤/ ٤٨٨ وعلل النحو ٣١٩ وشرح عيون الإعراب ٢٢٣ وابن يعيش ٨/ ١٨ والتخمير =

ومِنْهُ: (مَرِضَ حَتّى لا يَرْجُونَهُ)، وقَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (و«أَلا» بِمَعْنى التَّنْبِيْهِ).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِ لَبِيْدٍ:

[٩٢]أَلا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلا اللهَ بَاطِلُ   وكُـــلُّ نَعِيْـــمٍ لا مَحَـــالَـــةَ زَائِـــلُ(١)

قَوْلُهُ: [٣٣ظ] (ولامُ الابْتِدَاءِ).

ومَعْنَاهَا التَّأْكِيْدُ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم ١٣﴾ [الحشر].

قَوْلُهُ: (ووَاوُ الحَالِ).

ومَعْنَاهَا رَبْطُ الجُمْلَةِ الحَالِيَّةِ بِصَاحِبِها في نَحْوِ قَوْلِ امْرِىء القَيْسِ:

= ٤/ ١٤ والملخص ٥٢٢ والبديع في علم العربية ١/ ٢٥٦.

وهو بلا نسبة في المقتضب٢/ ٤١ وتفسير البحر المحيط٦/ ٣٨٧ واللباب١/ ٣٨٢ والحاصر لوحة٩٩ وتاج علوم الأدب١/ ٥٥٣ وشرح الرضي٤/ ٢٧٨ وشرح اللمع للواسطيّ الضّرير١٠١.

وجاء في الدّيوان برواية: (فيا عجبي) وورد بالرّوايات: (فوا عجباً)، و(فوا عجبي)، و(فواعجب)، والشّاهد في البيت مجيء (حتّى) حرفًا من حروف الابتداء.

(١) البيت للبيد في ديوانه ٢٥٦ والمقاصد النحويّة ١/ ٥ والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٠٧ والتفسير الكبير ١/ ١٠٩ وتفسير القرطبي ١/ ٣٤١، ٤/ ٣١٥، ٨/ ٣٣٦، ١٣/ ١٤٨ والأغاني ١٥/ ٣٦٣ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٤، ٢/ ٢٢٥ وشرح شذور الذهب ٣٣٩ وشرح قطر الندى ٢٤٨ ومغني اللبيب ١٧٩، ٢٥٩ وهمع الهوامع ١/ ٢٢ ولسان العرب (رجز) ٥/ ٣٥١ والنّجم الثاقب ١/ ٦٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٦١٣ وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ١/ ٨١ وابن النّاظم ٧ والدّرر اللّوامع ١/ ٥ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٥٠، ١٥٣ والتخمير ١/ ٤٥٨ وابن يعيش ٢/ ٧٨ وشرح الكافية الشافية ٧٢٢ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٠٣ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ١٠٤.

وهو بلا نسبة في تفسير البحر المحيط ٣/ ١٤٧وأسرار العربية ١٩٣ واللباب ١/ ٣١١ واللمع ٧٠ ورصف المباني ٢٦٩ والفوائد والقواعد ٣٣١ والبيان في شرح اللمع ٢٣٣ وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٩ وتعليق الفرائد ٦/ ١٢٤ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٢١١ والشطر الثّاني من البيت ليس في ل. والشّاهد في البيت مجيء (ألا) بمعنى التّنبيه.

[٩٣]وقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَــرِدٍ قَيْــدِ الأَوَابِــدِ هَيْكَــلِ[١]

قَوْلُهُ: (و«إِنْ» الخَفِيْفَةُ في أَحَدِ أَقْسَامِها).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق] وقَدْ تَقَدَّمَ.

ولا تَدْخُلُ مِنَ الأَفْعَالِ إلاّ عَلَى نَوَاسِخِ الابْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴿٣﴾﴾ [يوسف]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾ [الشعراء]، ولَوْ قُلْتَ: (إِنْ ضَرَبَ زَيْدٌ لَعَمْرًا) لَمْ يَجُزْ خِلافًا للكُوفِيِّيْنَ[٢]، وأَنْشَدُوا[٣]:

---

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ٣٢ وانظر تفسير القرطبي ٥/ ٣٨٢، ٧/ ٢٦٥ والأغاني ٩/ ٨٦ والحماسة المغربية ٢/ ١١١١ وإصلاح المنطق ٣٧٧ والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ١٩٢ وخزانة الأدب٣/ ١٤٨، ٣/ ٢٢٨، ٣/ ٢٣٦ والفصول المفيدة ١٦٥ ولسان العرب (قيد) ٣/ ٣٧٢ وتاج العروس (قيد) ٩/ ٨٤ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٨ والملخص ٥٥٥ والتخمير ٢/ ٢٨٢ وابن يعيش ٢/ ٦٦.

وهو بلا نسبة في الكشاف ٣/ ٥٠٨ وتفسير البحر المحيط ٧/ ١٨٧ ومغني اللبيب ٦٠٧ وجمهرة اللغة ٣/ ١٣٢٩وشرح الرضي ٢/ ٨ والمفصل ٩٢ والإقليد ١/ ٥٤٧ والخصائص ٢/ ٢٢٠ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٧٤٢ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ٣٩٩ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٢١٠.

وأغتدي، من الغدو، وهو نفي الرّواح، والوُكُنات جمع وِكْنة وهي مأوى الطّير وموقعها، وقوله بمنجرد صفة لفرسه، وهو بمعنى الّذي يمتدّ في سيره، وقيد الأوابد: يقيّد الوحوش وذلك لسرعته، والهيكل: الفرس الطّويل الضّخم. والشّاهد في البيت استعمال الواو لربط الجملة الحاليّة بصاحبها.

(٢) الكوفيّون والأخفش يجيزون دخولها على الأفعال كلّها، أمّا البصريّون فلا يجيزون دخولها إلا على الأفعال الناسخة. انظر المسألة في شرح الرضي ٤/ ٣٦٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩١٩ والمفصل ٣٩٥ وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨٢ والارتشاف ٣/ ١٢٧٤ والتصريح ٢/ ٨٤ والفاخر ٢/ ٤٣٨ والإقليد ٤/ ١٧٣٣ والمساعد ١/ ٣٢٧ وابن النّاظم ١٢٩ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٥٠٤ والصّفوة الصّفية ٢/ ٦٨ والتّوطئة ٢٣٤ والمفضل في شرح المفصل ١٨١ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨٣ والفوائد الضيائيّة ٢/ ٣٤٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس ٢/ ٦٥٠.

(٣) في ق: (وأنشد).

[٩٤]تَـالله رَبِّـكَ إنْ قَتَلْـتَ لَمُسْلِمَـا وَجَبَـتْ عَلَيْـكَ عُقُـوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ[١]

وهو شَاذٌّ.

قَوْلُهُ: (و«لكنْ» الخَفِيْفَةُ).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ ﴿١٦٢﴾ ﴾ [النساء].

قَوْلُهُ: (وإنّمَا سُمِّيَتْ بِذلِكَ لِكَثْرَةِ وَقُوعِ المُبْتَدأ بَعْدَها).

فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ مِنْها مَا لا يَكَادُ المُبْتَدَأ يَقَعُ بَعْدَهُ كَـ(أَمَا) الاسْتِفْتَاحِيَّةِ، وفي الكَشّافِ

---

(١) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل في الأغاني ١٨/٦٣، ١٨/٦٨ والمقاصد النحويّة ٢/٧٠ والأمالي للقالي ٣/١١٣ وخزانة الأدب ١٠/٣٩٨، ١٠/٤٠٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٦، ٣٧ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/٧١ وشرح أبيات المغني ١/٨٩ والتّبصرة والتّذكرة ١/٤٥٨ والدّرر اللّوامع١/١١٩ والفاخر ٢/٤٣٨والتصريح ٢/٨٤ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٥٠٤.

وهو بلا نسبة في تفسير القرطبي ٢/٤٢٧ والجمل في النحو لابن شقير ١٦٠، ٢٧٢ والمفصل ٣٩٥ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٨ وشرح ابن عقيل ١/٣٨٢ ومغني اللبيب ٣٧ وهمع الهوامع ١/٥١٣ والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٤١ واللامات ١١٦ وشرح الرضي ٤/٣٦٦ والارتشاف ٣/١٢٧٢ ومجالس ثعلب ٣٦٨ والمحتسب ٢/٢٥٥ والمنصف ٣/١٢٧ ورصف المباني ١٠٩ والمستوفى ١/١٨٤ والجنى الداني ٢٠٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٨ وتذكرة النّحاة ٥١٤ والمقرّب ١٧٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/٩١٩ والإقليد ٤/١٧٣٤، ١٧٣٨ والمساعد ١/٣٢٧ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/٥١١ وشرح المكودي ١/٢٣٧ وابن النّاظم ١٢٩ والصّفوة الصّفية ٢/٦٨ والتّوطئة ٢٣٤ والتخمير ٤/٥٩ والمفضل في شرح المفصل ١٨١ والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٨٣ والفوائد الضيائيّة ٢/٣٤٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس ٢/٦٥١ وابن يعيش ٩/٢٧ وشرح اللمع لابن برهان ١/٦٩ والبغداديات ١٧٨ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٨٥ والبديع في علم العربية ١/٥٥٧ وشرح عمدة الحافظ ١/٢٣٦.

وجاء البيت برواية: (ثكلتك أمّك)، و(هبلتك أمّك)، و (شلّت يمينك)، و(بالله ربك)، و(وجبت عليك) و(عقوبة المستشهد)، و(عقوبة الرحمن). والشّاهد في البيت دخول إنْ المخفّفة على فعلٍ ليس من الأفعال النّواسخ، وهذا جائزٌ عند أهل الكوفة.

أَنَّهَا مِنْ طَلائِعِ[١] القَسَمِ[٢].

ومِنْهَا مَا لا يَقَعُ بَعْدَهُ إلاّ المُبْتَدَأُ كـ(لَوْلا) الامْتِنَاعِيَّةِ، وكَأَنَّهُ رَاعَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ أَكْثَرُها. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها عَشْرَةٌ للعَطْفِ، وهي: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ).

وهذه الثّلاثَةُ تُفِيْدُ الجَمْعَ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ في حُكْمٍ وَاحِدٍ، فالوَاوُ تُفِيْدُه مُطْلَقًا[٣]، والفَاءُ تُفِيْدُه عَلَى التَّرْتِيْبِ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ، و(ثُمَّ) تُفِيْدُهُ عَلَى التَّرْتِيْبِ بِمُهْلَةٍ.

فَإذا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو) احْتَمَلَ ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ[٤]، وهي أَنْ يَكُونَ قِيَامُهُمَا في وَقْتٍ وَاحِدٍ، وأَنْ يَكُونَ قِيَامُ زَيْدٍ قَبْلَ عَمْرٍو، وأَنْ يَكُونَ قِيَامُ عَمْرٍو قَبْلَ زَيْدٍ، وقَدْ

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (في طلائع).

(٢) قال في الكشاف ١/١٠١: «و(ألا) مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً كقوله: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ ۝﴾ [القيامة] ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم وأختها التي هي أما من مقدمات اليمين وطلائعها».

(٣) قال في الكتاب ١/٤٣٨: «لأنه يجوز أن تقول مررتُ بزيدٍ وعمرٍو والمَبْدوءُ به فى المُرور عمرٌو، ويجوز أن يكون زيداً ويجوز أن يكون المرورُ وَقَعَ عليهما فى حالةٍ واحدة، فالواوُ تَجمع هذه الأشياءَ على هذه المعاني».

(٤) اختلفوا في دلالة الواو، فقد نقل عن قطرب والربعي والكسائي والفراء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام وابن درستويه والشافعي أنّها تقتضي التّرتيب، ونُقل عن السّيرافي إجماع النّحاة أنّها لمطلق الجمع، قال في الفصول المفيدة في الواو المزيدة ج١/٧٣: «قال أبو سعيد السيرافي: أجمع النحويون واللغويون من الكوفيين والبصريين إلا قليلاً منهم وجمهور الفقهاء على أن الواو للجمع من غير ترتيب»، ونقل ذلك أيضًا أبو علي الفارسي والسّهيلي، وردّ ابن هشام في المغني هذا القول بما نُقِلَ عن العلماء. انظر المسألة في الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٦٨-٧٥ ومغني اللبيب ٤٦٤ وتاج علوم الأدب ١/٥٥٦ وشرح الرضي ٤/٣٨٢ والنّجم الثاقب ٢/١١٤٧ والفوائد الضيائيّة ١/٥٥٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٦٦٢ والجنى الداني١٥٨-١٥٩ والفاخر٢/٨١٣ والارتشاف ٤/١٩٨٢ والمساعد ٢/٤٤٤.

يَتَعَيَّنَ أَحَدُ هذه، نَحْوُ: (تَخَاصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو)، و(قَامَ زَيْدٌ أَمْسِ وعَمْرٌو اليَوْمَ)، و(زَيْدٌ اليَوْمَ وعَمْرٌو أَمْسِ).

وإِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ فَعمْرٌو) فَقِيَامُ عَمْرٍو مُتَأَخِّرٌ[1]، ولكنْ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ[2].

وإِذا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو)[3] فَقِيَامُ عَمْرٍو مُتَأَخِّرٌ أَيْضًا[4]، ولكنْ بِمُهْلَةٍ.

قَوْلُهُ: (و«أَو» و«إِمّا» مَكْسُورَةٌ مُكَرّرَةٌ و«أمْ»).

وهذه الثّلاثَةُ تُفِيْدُ أَنَّ الحُكْمَ لأَحَدِ الأَمْرَيْنِ مُبْهَمًا.

فَـ(أَوْ)، و(إمّا) للشَّكِّ، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو)، و(جَاءَنِي إمّا زَيْدٌ وإِمّا عَمْرٌو)، وللتَّخْيِيرِ، نَحْوُ: (اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا)، و(خُذْ إمّا دِيْنَارًا وإِمّا دِرْهَمًا)، ولِلإِبَاحَةِ، نَحْوُ: (جَالِس الحَسَنَ أَو ابنَ سِيْرِيْنَ)، [٣٤و] و(تَعَلّمْ إِمّا الفِقْهَ وإِمّا النَّحْوَ)[5].

والفَرْقُ بَيْنَهُما أَنَّ (إمّا) تُفِيْدُ أَحَدَ هذه الأُمُورِ مِنْ أَوّلِ وَهْلَةٍ، و(أَوْ) لا تُفِيْدُهُ إلّا

---

(١) قال في الكتاب ١/ ٤٣٨: «ومن ذلك قولك: مررتُ بزيدٍ فعمرٍو، ومررتُ برجلٍ فامرأةٍ، فالفاءُ شركتْ بينهما فى المرور وجَعلتِ الأوّلَ مبدوءاً به».

(٢) مذهب الجمهور أنّها تفيد التّرتيب مطلقًا، وذهب الجرمي إلى أنّها للترتيب إلّا في الأماكن والمطر، فلا ترتيب فيها. انظر رأيه في الارتشاف ٤/ ١٩٨٥ والمساعد ٢/ ٤٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٩ والجنى الداني ١٢٢ والتصريح ٣/ ٥٦٨.

(٣) قال في الكتاب ١/ ٤٣٨: «ومن ذلك مررتُ برجلٍ ثُمّ امرأةٍ، فالمرورُ ههنا مُرورانِ، وجَعلَتْ ثُمّ الأوّلَ مبدوءاً به وأَشركتْ بينهما فى الجرّ».

(٤) نُقل أيضًا أنّ (ثمّ) لا تفيد التّرتيب، وهي بمنزلة الواو، وقد نقل هذا عن الفرّاء والأخفش وقطرب. انظر المسألة في الارتشاف ٤/ ١٩٨٨ والتصريح ٣/ ٥٧٣ والجنى الداني ٤٢٧.

(٥) وقد تأتي (أو) لمعانٍ أخر، منها الإبهام في مثل قوله تعالى: ﴿وإنّا أو إيّاكم لعلى هدىً أو في ضلال مبين﴾، وقد تأتي للتّفصيل نحو قوله تعالى: ﴿كونوا هودًا أو نصارى﴾، وتفيد التّقسيم كما ذكر ابن مالك في الألفيّة، ونقل عن الكوفيّين وأبي عليّ وابن برهان أنّها تفيد الإضراب مطلقًا، وقيل عن الكوفيّين أنّها تكون بمعنى الواو. انظر معانيها في التصريح ٣/ ٥٩٣-٥٩٦ والارتشاف ٤/ ١٩٩٠-١٩٩٣ والجنى الداني ٢٣٠ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٠-١٢٢٦ ومغني اللبيب ٨٨-٩٢.

بَعْدَ مِضِيِّ أَوَّلِ الكَلامِ عَلَى خِلافِهِ، وفَرْقٌ آخَرُ، وهو أَنَّ (إمّا) يَجِبُ تِكْرَارُها، وفَرْقٌ ثَالِثٌ، وهو أَنَّ الوَاوَ تَدْخُلُ عَلَيْها؛ ولِذلِكَ لَمْ يَعُدَّها الفَارِسِيُّ[١] مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ[٢].

---

(١) الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، أحد أبرز علماء اللغة في القرن الرّابع الهجري، تتلمذ على يد الزّجاج والأخفش عليّ بن سليمان وابن السّرّاج وغيرهم، له كثيرٌ من التّلاميذ، كان من أبرزهم أبو الفتح عثمان بن جنّي، له مؤلّفات كثيرة من أهمّها الإيضاح في النحو والتّكملة في الصّرف، وله الحجّة في القراءات، والمسائل البغداديّات والبصريّات والشّيرازيّات والعسكريّات والحلبيّات والمنثورة، وغيرها من الكتب. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٧٤ وبغية الوعاة ١/٤٩٦ وإنباه الرّواة ١/٢٧٣.

(٢) اختلف النحاة في (إمّا)، فذهب سيبويه إلى عدّها من حروف العطف، وتابعه أكثر النحويين، ونصّ الصيمري على ذلك، واستدلّ على كونـها عاطفة دون الواو الملازمة لها بأنه لو كانت الواو عاطفة لتناقض الكلام، فالواو معناها الجمع بين الشيئين، و(إمـا) معناها أحد الشيئين، وهذا محال، قال في التبصرة والتذكرة ١٣٩: «وإنما دخلت الواو لتؤذن أنّ (إما) الثانية هي الأولى، لأنّ (إما) لا تستعمل في العطف إلا مكررة، والعاطفة هي الثانية منهما، فأما الأولى فللإيذان بالمعنى الذي بُني عليه الكلام من الشك وغيره». فـ(إما) الثانية حرف عطف عند الصيمري، أما الواو فليست كذلك، وما ذكره الصيمري أخذ به المالقي، وذكر أنه مذهب أئمة المتأخرين المحذقين.

وذهب يونس بن حبيب والفارسي والجرجاني وابن كيسان وابن عصفور وابن مالك إلى أنّ (إمّا) الثانية ليست عاطفة فهي كالأولى في إفادتـها معنى الشك، و نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنّ (إمّا) ليست من حروف العطف وإنما أوردوها لمصاحبتها للواو.

ويذهب الفارسي إلى أنّ (إمّا) تجيء لإفادة معنى الشك والعاطف هو الواو، قال في الإيضاح ٢٩٧: «وليست (إمّا) بحرف عطف لأنّ حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة، وأنت تقول: (ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً) فتجدها عارية من هذين القسمين،وتقول:(وإمّا عمراً) فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى».

انظر الخلاف في الجنى الداني ٥٢٩ والارتشاف ٤/١٩٧٦ والبسيط ٣٣١ ورصف المباني ١٨٣ ومغني اللبيب ٨٥ وابن يعيش ٨/١٠٣ وشرح الجمل ١/٢٢٣ والتصريح ٣/٥٩٩ وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦وشرح الرضي ٤/٤٠٢ والنّجم الثاقب ٢/١١٥٦ ومصباح الرّاغب ٢/٦٧٧ والحاصر لوحة ١٠١ وانظر رأي سيبويه في الكتاب ١/٤٣٥.

و(أَمْ) عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُتَّصِلَةٍ، ومُنْقَطِعَةٍ[1].

فَالمُتَّصِلَةُ لا تَكُونُ إلاّ مُعَادِلَةً لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، ولا يَلِيْها إلاّ أَحَدُ المُسْتَوِيَيْنِ، والآخَرُ الهَمْزَةَ[2]، ولا يُجَابُ إلاّ بِأَحَدِ الأَمْرَيْنِ، نَحْوُ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ)، وجَوَابُهُ[3]: زَيْدٌ، أَوْعَمْروٌ؛ لأَنَّكَ تَعْلَمُ عَلَى الجُمْلَةِ أَنَّ أَحَدَهُما عِنْدَهُ، ولكنّكَ تَطْلُبُ مِنْهُ التَّعْيِيْنَ.

والمُنْقَطِعَةُ لا يَجِبُ فِيْها شَيءٌ مِنْ ذلِكَ، نَحْوُ: (هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ)، أَيْ: بَلْ أَعَمْروٌ عِنْدَكَ[4]، و(إِنَّها لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ) أَيْ: بَلْ أَهي شَاءٌ، وجَوَابُها نَعمْ، أَوْ لا.

قَوْلُهُ: (و«**بَلْ**»، و«**لَكنْ**» **بَعْدَ النّفيِ، و«لا» بَعْدَ الإِيْجَابِ**).

وهذه الثّلاثَةُ تُفِيْدُ أَنَّ الحُكْمَ لأَحَدِ الأَمْرَيْنِ مُعَيَّنًا قَبْلَ الإِضْرَابِ عَنِ الأَوّلِ، مُوجَبًا كَانَ أَوْ مَنْفِيًّا[5]، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْروٌ) إذا وَقَعَ الإِخْبَارُ عَنْ زَيْدٍ غَلَطًا، و(مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْروٌ) يَحْتَمِلُ إِثْبَاتَ المَجِيءِ لِـ(عَمْرو) مَعْ تَحْقِيْقِ نَفْيِهِ عَنْ (زَيْدٍ)، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِمَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ المَجِيءُ المَنْفِيُّ أَوّلاً[6] كَما في الإِثْبَاتِ[7].

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٢٦١: «و(أم) مَعْناها الاستفهام، وهي في العطف على ضربين: متّصلة ومنقطعة، فالمتّصلة هي المعادلة لألف الاستفهام في العطف المقدّرة بـ(أي) المقتضية للتّعيين، كقولك: (أزيدٌ عندك أم عمرو) وتقديره: أيّهما عندك، وجوابك أن تعيّن أحد الاسمين، والمنقطعة هي الّتي تكون بين جملتين، وتقدّر بـ(بل) والهمزة، ولا تعادل همزة الاستفهام، ولا تقتضي تعيينًا، وذلك قولهم: (إنّها لإبلٌ أم شاء) تقديره: بل أهي شاء، كأنّه أضرب عن الكلام الأوّل واستأنف الكلام عن الجملة الثّانية، وجواب هذا نعم أولا».

(٢) أَيْ: والمُسَاوي الآخَرُ يَلي الهَمزَةَ.

(٣) في ل: (جوابه).

(٤) في ق: (بل أعندك عمرٌو)، والعبارة في ل: (عندك أي بل عمرو عندك).

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن (بل) لا تكون نسقًا بعد الإيجاب، وإنما تكون نسقًا بعد النفي، وما جرى مجراه. انظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٥ وشرح الرضي ٤/ ٤١٧ ومغني اللبيب ١٥٣.

(٦) قوله: (أولاً) مكرر في ل.

(٧) ذهب الخوارزمي في التخمير ٤/ ٨٣ إلى أنّ (بل) ليس من حروف العطف، قال: «وأنا ممن =

و(لكِنْ) للاسْتِدْرَاكِ[1]، نَحْوُ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْروٌ)، وإنَّما قَالَ: (**بَعْدَ النَّفْيِ**) لأَنَّها لا تَتَوَسَّطُ إلاّ بَيْنَ مُتَغَايِرَيْنِ، والمُفْرَدُ بَعْدَهَا لا يَكُونُ إلاّ مُثْبَتًا؛ لأَنَّ النَّفْيَ مَخْصُوصٌ بِالجُمَلِ.

و(لا) لِنَفْيِ الحُكْمِ عَنِ الثّانِي[2]، وتَخْصِيْصِهِ بالأَوّلِ، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ لا عَمروٌ)[3]، وإنَّما قَالَ: (بَعْدَ الإِيْجَابِ)؛ لأَنَّ شَرْطَ مَنْفِيِّها أَلاّ يَكُونَ مَنْفيًّا قَبْلَها

= يدور في خلده ذلك وتدعوه النّفس إلى أن يخلع ربقة التّقليد ويقول بأنّ (بل) ليست من حروف العطف، ألا ترى أنّك إذا قلت: (مررت برجلٍ حمارٍ) فانجرار (حمار) بأنّه بدل الغلط، لكن ليس في الكلام دلالة لفظيّة على أنه بدل الغلط، فإذا قلت: (مررت برجل بل حمار) فهو هو إلاّ أنّ فيه دلالة لفظيّة على كونه بدل الغلط» وانظر المسألة في الحاصر لوحة ١٠١ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٧٧.

(١) في العطف بـ(لكن) عدّة مذاهب:

أوّلها: مذهب يونس أنّها ليست عاطفة، وأنّها حرف استدراك والعطف بالواو.

وثانيها: هي حرف عطف، إذا لم تدخل عليها الواو.

وثالثها: هي عاطفة بنفسها ولا بدّ من الواو.

ورابعها: أنت مخيّر أن تأتي بالواو أو لا تأتي بها، وهو رأي ابن كيسان.

وخامسها: أن العطف من عطف الجمل لا عطف المفردات.

انظر هذه الآراء في ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٥ والجنى الداني ٥٨٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٣-٢٣٤ وشرح الرضي ٤/ ٤٢٠-٤٢١ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٧٤ والتصريح ٣/ ٦٠٠ والمسائل المنثورة ٤٣ وابن يعيش ٨/ ١٨ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٧٧ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٩٥.

(٢) في ق: (في الثاني).

(٣) نُقِلَ أنّ الزّجّاج منع مجيء (لا) العاطفة بعد الفعل الماضي. انظر شرح الرضي ٤/ ٤١٦ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٧٧ وذكر في التصريح أنّه الزّجّاجي، وأنّه منع ذلك في كتابه معاني الحروف. انظر التصريح ٣/ ٦٠٧، والصّحيح أنّه الزّجّاجي فقد أشار إلى ذلك في حروف المعاني ٣١، قال: «ولو قلت: مررت بعبد الله لا بزيد لم يجز لأنك إنما تنفي بها في المستقبل لا في الماضي وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل لأنه قد كان ولا ينفى وجوده ولا يكون النفي مع الوجود في حال».

بِغَيْرِها. قَالَهُ[1] السَّكَّاكِي[2].

قَوْلُهُ: (و«حَتّى» في أَحَدِ أَقْسَامِها).

وهي مِثْلُ: (ثُمَّ) ذَكَرَهُ ابْنُ الحَاجِبِ[3]، إلاّ أَنَّ مَعْطُوفَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جُزْءًا مِمّا قَبْلَها، أَعْلاهُ أَوْ أَدْناهُ، نَحْوُ:(مَاتَ النّاسُ حَتّى الأَنْبِيَاءُ)،و(قَدِمَ الحَاجُّ حَتّى المُشَاةُ)[4].

قَوْلُهُ: (سُمّيَتْ بِذلِكَ لأَنّها تُدْخِلُ ما بَعْدَها في إعْرابِ ما قَبْلَها، وتَعْطِفُه عليه).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ، وتَعْطِفُ[5] بها المُفْرَدَ عَلَى المُفْرَدِ، كَمَا مَثّلْنا [٣٤ظ]، والجُمْلَةَ عَلَى الجُمْلَةِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ وقَعَدَ عَمْروٌ)، وشِبْهُهُ. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها سِتّةٌ للجَوَابِ، وهي: «نَعَمْ»).

ومَعْنَاهَا التَّقْرِيْرُ لِمَا سَبَقَها، تَقُولُ لِمَنْ قَالَ: (قَامَ زَيْدٌ)، أَوْ (لَمْ يَقُمْ)، أَوْ (أَقَامَ[6] زَيْدٌ؟)، أَوْ (أَلَمْ يَقُمْ؟) : (نَعَمْ)، فَتُقَرِّرُ مَا ذَكَرَهُ في جَمِيْعِ ذلِكَ.

وإذا قَالَ: (قُمْ)، فَقُلْتَ: (نَعَمْ) كَانَ وَعْدًا مِنْكَ بِالقِيَامِ.

---

(١) نصّ كلام السّكّاكي في مفتاح العلوم١٢٠: «و(لا) تأتي نافية في العطف لما وجب للأوّل، كنحو: (جاءني زيد لا عمروٌ)».

(٢) السكاكي يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب الخوارزمي سراج الدين، كان إمامًا كبيرًا عالمًا متبحرًا فى النحو والتصريف وعلمي المعاني والبيان والعروض والشعر وهو مصنف مفتاح العلوم، توفي سنة ست وعشرين وست مائة انظر ترجمته في طبقات الحنفية ٢/ ٢٢٥-٢٢٦ ومعجم الأدباء ٥/ ٦٤٧ وكشف الظنون ٢/ ١٧٦٢.

(٣) انظر الكافية ٢٢٥.

(٤) ذهب الكوفيّون إلى أنّ (حتّى) ليست من حروف العطف، والعطف بها قليل عند البصريّين. انظر المسألة في الارتشاف ٤/ ١٩٧٨ والتصريح ٣/ ٥٧٦.

(٥) في ق: (ويعطف).

(٦) في ق: (أو قام).

وقَدْ يُقَالُ: (نَعِمْ) بالكَسْرِ، وهي لُغَةُ بَنِي[1] كِنانَةَ[2]، وهي قِراءَةُ الكِسَائِيِّ[3] بِلا خِلافٍ[4]، وبِهَا قَرأَ عُمَرُ، وابْنُ مَسْعُودٍ[5].

و(نَحَمْ) بِالحَاءِ، رَوَاهَا النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ[6] عَنْ بَعْضِ العَرَبِ[7].

قَوْلُهُ: (و«بَلَى»).

وهي مُخْتَصَّةٌ بِإِيْجَابِ النَّفْيِ، تَقُولُ لِمَنْ قَالَ: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ)، أَوْ (أَلَمْ يَقُمْ): (بَلَى)، أَيْ: قَدْ قَامَ، وعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ ۛ﴾ [الأعراف].

---

(١) قوله: (بني) ليس في ل.

(٢) انظر لغاتها في شرح المقدّمة المحسبة ٢٦٤ وشرح الرضي ٤/٤٢٨ والحاصر لوحة ١٠٢ والتسهيل ٢٤٣ وابن يعيش ٨/ ١٢٥ ومغني اللبيب ٤٥١ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٧٦ والمفصل ٤١٦ والمفضّل في شرح المفصل ٢٦٤.

(٣) أبو الحسن علي بن حمزة الأسديّ المعروف بالكسائيّ النحويّ، أحد الأئمّة القرّاء من أهل الكوفة، أخذ عن الرؤاسي والخليل، وقرأ على حمزة الزّيّات، ثمّ اختار لنفسه قراءة فأقرأ الناس بها، وله معاني القرآن ومختصر النحو وغير ذلك، توفّى سنة تسع وثمانين ومائة. انظر إنباه الرّواة ٢/ ٢٥٦ والفهرست ٧٢ وطبقات النحويين واللّغويين ١٢٧.

(٤) قوله: (بلا خلاف) ليس في ق ول.

(٥) في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَعَمْ﴾ [الأعراف] عدّة قراءات: قرأ الكسائي (نَعِم) بكسر العين، وقرأ باقي السّبعة بفتحها. انظر حجة القراءات ٢٨٢ ومعاني القراءات للأزهري ١٧٩ والحجّة للقراء السبعة٤/ ١٩وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٨١ وقال في المفصل ٤١٦: «وكنانة تكسر العين من نعم وفي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما قال نعم وحكى أن عمر سأل قوماً عن شيء فقالوا نعم بالفتح فقال: إنما النعم الإبل فقالوا: نعم».

(٦) النّضر بن شميل أبو الحسن البصريّ التميميّ، أحد أصحاب الخليل، كان إمامًا في اللغة والأنساب، له من المصنّفات كتاب الصّفات وغريب الحديث وكتاب المعاني، وتوفي سنة ثلاث أو أربع ومائتين. انظر ترجمته في نزهة الألباء ٨١ وإشارة التّعيين ٣٦٤ وبغية الوعاة ٢/ ٣١٦.

(٧) انظر المفصل ٤١٦ وابن يعيش ٨/ ١٢٥ والمفضّل في شرح المفصل ٢٦٤ وهمع الهوامع ٢/ ٦٠٦.

قَوْلُهُ: (و«أَيْ»).

وهي إثْبَاتٌ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، ويَلْزَمُهَا القَسَمُ كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ ۞ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ ﴿٥٣﴾ ﴾ [يونس].

قَوْلُهُ: (و«جَيْرِ» في القَسَمِ).

وهو لِتَصْدِيْقِ الخَبَرِ، وقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى (حَقًّا)، وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِهِم: (جَيْرِ لأَفْعَلَنَّ)، وهو مُرَادُهُ بِالقَسَمِ. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (و«أَجَلْ»).

وهي مِثْلُ (جَيْرِ)، وقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُما مَنْ قَالَ:

[٩٥]وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ   أَجَل جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ[١]

---

(١) نسب البيت لأكثر من شاعر، فهو لطفيل الغنوي في ديوانه ١٠ وخزانة الأدب ١٠/ ١١٧، وذكر البغداد ي أنّه منسوب لمضرّس بن ربعي، والّذي وجده في شعر مضرّس هو:

وقلـــن ألا الفـــردوسُ أوّلُ مَحْضَـــرٍ   مِن الحيِّ إنْ كَانت أبيرت دعاثره

وليس فيه شاهد، وقال: «والذي فيه الشاهد إنما هو شعر طفيل الغنوي»، ويوجد في شعر كعب بن زهير بيت فيه هذا الشّاهد، وهو:

وقـد قلـن بـالبـرديّ أول مشـرب   أجل جير إنْ كانَت سقته بوارقه

انظر ديوان كعب بن زهير ١٩٧ ومعجم ما استعجم ١/ ٢٤١ وهو لمضرّس في المقاصد النحويّة ٣/ ١٤٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٣٦٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٦٥ والدّرر اللوامع ٢/ ٥٣.

وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ١٦٢ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦٠٢ وهمع الهوامع ٣/ ١٧٢ ولسان العرب (دعثر) ٤/ ٢٨٧ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٧٧ وشرح الرضي ٤/ ٣١٨ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٧٦ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٢٢ والجنى الداني ٣٦٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١١٢٨ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٨١ والفاخر ٢/ ٦٨٥ والمفصل ٤١٦ والتخمير ٤/ ١٠٢ والإقليد ٤/ ١٧٨٥ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢١٥ والمفضّل في شرح المفصل ٢٦٠ وابن النّاظم ٣٦٣ وابن يعيش ٨/ ١٢٢ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٨٦ وإرشاد السّالك ٢/ ٦١١ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس ٢/ ٦٧٧ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٨٨. =

قَوْلُهُ: (و«إنَّ» في أَحَدِ أَقْسَامِها).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِ عَبْدِاللهِ بنِ الزُّبَيْرِ لِمَنْ قَالَ لَهُ: (لَعَنَ اللهُ ناقَةً حَمَلَتْني إِليك): (إِنَّ ورَاكِبَها)[1]، أَيْ: نَعَمْ ورَاكِبَها.

وأمّا نَحْوُ قَوْلُهُ:

[٩٦]ويَقلـــنَ شَيْـــبٌ قـــد عَـــلا كَ وقـــد كَبِـــرْتَ فقلـــتُ إنَّـــهْ[2]

= والفردوس: موضع، والدّعاثر جمع دعثر ودعثور وهو الحوض المتثلّم، والشّاهد في البيت مجيء (أجل) و(جير) بمعنى الجواب والتّصديق.

(١) قصّة هذا القول أنّ فضالة بن شريك قال لابن الزّبير رضي الله عنه: إنّ ناقتي قد نَقِبَ خُفُّها فاحْمِلْني، فقال له عبدالله: ارفعها بجلد، واخصفها بهلب وسر بها البَرْدَين، فقال فضالة: إنّما أتيتك مستحملاً لا مستوصفًا لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزّبير: إن وراكبها. انظرقصّة قول ابن الزّبير في تاريخ الخلفاء ٢١٤ والإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ٣٨٩ وانظر القول في حروف المعاني ٥٦ وهمع الهوامع ١/ ٥١٠ وأساس البلاغة ٢٣ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٧٨ ومغني اللبيب ٥٧ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٦٥ وتعليق الفرائد ٤/ ٥٨.

(٢) البيت لعبيدالله بن قيس الرّقيّات في ديوانه ٦٦ والأغاني ١/ ٢٠ والبيان والتبيين ١/ ٣٥٠ وإعراب القرآن للنّحّاس ٣/ ٤٥ وتفسير القرطبي ٦/ ٢٤٧، ١١/ ٢١٨ وخزانة الأدب ١١/ ٢٢٣ ولسان العرب (أنن) ١٣/ ٣١ وتاج العروس (أنن) ٣٤/ ٢٠٠ وشرح الرضي ٤/ ٤٣١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٢٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٨٨ والمفضّل في شرح المفصل ١٨٨ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٨٥ والأزهية ٢٥٨ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٦٥.

وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٣/ ١٥١ والنّكت للأعلم ٢/ ١٠٩٩ والأصول في النحو ٢/ ٣٨٣ والبغداديات ٤٢٩ وشرح أبيات المفصل وامتوسّط ٥٨٩ والتفسير الكبير ٢٢/ ٦٦ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٤٣ وحجة القراءات ٤٥٥ والجمل في النحو لابن شقير ١٥٨ والمفصل ٣٩٧ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٢ ومغني اللبيب ٥٧ واللمع ٤٣ وحروف المعاني ٥٦ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٧٩ والمحكم والمحيط الأعظم ٩/ ٤٠٨ وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٠٦ وجمهرة اللغة ١/ ٦١ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٧٧ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٦٥ والإقليد ٤/ ١٧٨٦ وشرح اللمع للواسطيّ الضّرير ٥١ والتخمير ٤/ ١٠٢ =

فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ[1] (إنَّ) فِيْهِ بِمَعْنى (نَعَمْ)، والهَاءُ هَاءُ السَّكْتِ، ويَحْتَمِلُ[2] أَنْ تَكُونَ هي المُؤَكِّدَةَ، والهَاءُ اسْمُها، والخَبَرُ مَحْذُوفٌ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها أَرْبَعَةٌ للتَّحْضِيْضِ، وهيَ: «لَوْلا»، و«هَلاّ»، و«لَوْما»، و«أَلاّ»)[3].

فـ(لَوْلا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (لَوْ) و(لا)[4].

و(هَلاّ) مِنْ (هَلْ) و(لا).

و(لَوْمَا) مِنْ (لَوْ) و(مَا).

و(أَلاّ) هي (هَلاّ) إلاّ أَنَّهُم أَبْدَلُوا الهَاءَ هَمْزَةً كَمَا في قَوْلِهِمْ: (أَلْ فَعَلْتَ) بِمَعْنى: هَلْ فَعَلْتَ.

= وشرح كافية ابن الحاجب للقواس٢/٦٧٨ وابن يعيش ٨/١٢٢ والفوائد والقواعد ٢٣٦ والبيان في شرح اللمع ١٦٨ وشرح اللمع للأصفهاني ١/٣٨٣ وتعليق الفرائد ٤/٥٩ ومصباح الرّاغب ٢/٦٨٩ واللّمحة في شرح الملحة ٢/٥٤٢.

والشّاهد في البيت مجيء (إنّ) بمعنى نعم.

(١) في ت: (أن يكون).

(٢) في ت: (وتحتمل).

(٣) قال ابن بابشاذ في شرحه ٢٦٦: «فإنّ هذه الأربعة مركّبةٌ من حرفين، ولهنّ هذان المعنيان، وتختصّ في هذين المعنيين بالأفعالِ، ومِثالُ الماضِي معهنّ: لولا فعل، وهلاّ فعل، ولوما فعل، وألاّ فَعَل، كلّ هذا توبيخ، ولو قال: لولا تفعل، وهلا تفعل، ولوما تفعل، وألاّ تقوم، لكان تحضيضًا على الفِعْلِ لتفعله، والأوّل توبيخ على الفعلِ لِمَ لَمْ يَفْعَلْه».

(٤) اختلفوا في تركيب هذه الحروف، فالجمهور على أنها مركّبة، فـ(لولا) أصلها: (لو) و(لا)، و(لوما) أصلها: (لو) و(ما)، و(ألاّ) مركبةٌ من (أنْ) و(لا)، واختلفوا في تركيب (هلاّ)، فقيل: هي مركّبة من (هل) الاستفهاميّة (ولا) النّافية، فحدث من تركيب الاستفهام مع النّفي التّحضيض، وقيل هي مركّبة من (هل) الّتي للحثّ، ونُسب إلى الكسائي أنّه جعلها مركّبة من (هل) و(لو) المفيدتين للتّمنّي، ومنهم من ذهب إلى أنّ جميع هذه الأدوات مفردة بسيطة موضوعة لهذا المعنى. انظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس٢/ ٦٨٩ والمساعد٣/ ٢١٩ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٩١ وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ١٠٨٢ وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس١/ ٣٣٧.

قَوْلُهُ: (إِذا وَلِيَهُنَّ المُسْتَقْبَلُ كُنَّ تَحْضِيْضًا).

وذلِكَ فِي نَحْوِ: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ ﴿١١٨﴾﴾ [البقرة]، و﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴿٧﴾﴾ [الحجر]، ومَا أَشْبَهَ[1] ذلِكَ.

والمُرَادُ بِالتَّحْضِيْضِ الحَثُّ عَلَى الفِعْلِ.

قَوْلُهُ: (وإِذا وَلِيَهُنَّ المَاضِي كُنَّ تَوْبِيخًا).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى [٣٥و]: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ ﴿١٠﴾﴾ [المنافقون].

والمُرَادُ بِالتَّوْبِيْخِ اللَّوْمُ عَلَى التَّرْكِ.

واعْلَمْ أَنَّ هذه الأَحْرُفَ لا يَقَعُ بَعْدَهَا إلاّ الفِعْلُ؛ لِتَعَذُّرِ مَعْنَاهَا في غَيْرِه[2]، وقَدْ يَقَعُ بَعْدَها الاسْمُ مَنْصُوبًا أَوْ مَرْفُوعًا، فَيُقَدَّرُ لَهُ نَاصِبٌ أَوْ رَافِعٌ.

قَالَ سِيْبَوَيْهِ: وتَقُولُ: (لَوْلا خَيْرًا مِنْ ذلِكَ)، و(هَلاّ خَيْرًا مِنْ ذلِكَ)، أَيْ: هَلاّ تَفْعَلُ خَيْرًا مِنْ ذلِكَ، قَالَ: ويَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى مَعْنى: هَلاّ كَانَ مِنْكَ خَيْرٌ مِنْ ذلِكَ[3]،

---

(١) كذا في ق، ول، وفي الأصل: (أشبهه).

(٢) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٠٣: «فاعلم أنها إنّما اخْتَصَّت بالأفْعالِ لأمرين: أمّا أوّلاً فلأنّها مَوْضُوعةٌ للتّحضيض والتّوبيخ، وهما لا يتعلّقان إلاّ بالأمور المتجدّدة الواقعة، والتّجدّد والوقوع من لوازم الأفعال. وأمّا ثانيًا فلأنّ التّحضيض إنّما يتحقّق في الأمور المستقبلة، والتّوبيخ يتعلّق بالأمور الماضية، والمضيّ والاستقبال من خصائص الأفعال. فلهذا كانت مختصّة بالأفعال».

(٣) نص كلام سيبويه في كتابه ٩٨/١: «وأمّا ما يجوز فيه الفعلُ مضمراً ومظهراً مقدّما ومؤخّراً ولا يستقيم أن يُبْتَدَأ بعده الأسماء فهَلاّ ولوْلا ولَوْمَا وأَلاّ، لو قلت: (هَلاّ زيداً ضربتَ)، و(لولا زيداً ضربتَ)، و(ألاّ زيداً قتلتَ) جاز، ولو قلتَ: ألاّ زيداً وهلا زيداً على إضمار الفعل ولا تذكُره جاز، وإنّما جاز ذلك لأنّ فيه معنى التحضيض والأمرِ فجاز فيه مما يجوز في ذلك» ويُفْهمُ من كلامِ سيبويه أنّ الرّفع لا يجوز فيها، قال: «فالألفُ إذا كان معها فعلٌ بمنزلة لولا وهلاّ، إلاّ أنّك إن شئت رفعتَ فيها، وهو في الألِف أمثلُ منه في مَتَى ونحوِها؛ لأنّه قد صار فيها مع أنّك تَبتدِىء بعدها الأسماء أنك تُقَدِّمُ الاسمَ قبلَ الفعل، والرفع فيها =

قَالَ[1] جَرِيْرٌ[2]:

[٩٧]تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا[3]

= على الجواز، ولا يجوز ذلك في هَلاّ ولولا لأنّه لا يُبتدأُ بعدهما الأسماءُ». انظر الكتاب ١/ ١٠٠، ونص ابن هطيل منقولٌ من المفصل ٤٣١.

(١) في ل: (وقال).

(٢) جرير بن عطية بن الخطفي التميمي الشاعر المشهور، كان من فحول الشعراء في الإسلام، وكان بينه وبين الفرزدق مهاجاة ونقائض، وهو أشعر من الفرزدق عند أكثر أهل العلم، توفي سنة عشرٍ ومائة. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات ١١/ ٦٢ وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٠.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ٢٦٥.

وهو للأشهب بن رميلة في تفسير الطبري ١/ ٥١٣ وتفسير القرطبي ٢/ ٩١ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٥٠٩ وابن يعيش ٨/ ١٤٥ وخزانة الأدب ٣/ ٥٨.

وهو للفرزدق في لسان العرب (ضطر) ٤/ ٤٨٩ وتاج العروس (ضطر)١٢/ ٣٩٧ والأزهية ١٦٨ وليس في ديوانه.

والبيت لجرير في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٦٧ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٧٢ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٣٧ وخزانة الأدب١/ ٢٦٢، ٣/ ٥٨ والمحرر الوجيز٢/ ٢٨٩، ٣/ ١٤٤ والمفصل ٤٣٢ والمحكم والمحيط الأعظم ٨/ ١٧٣ وتهذيب اللغة ١١/ ٣٣٧ والخصائص ٢/ ٤٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٨٩ وشرح ألفيّة ابن معطي للقوّاس ١/ ٣٣٨ والإقليد ٤/ ١٨٠٨ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦٦٩ وشرح أبيات المغني اللبيب ٥/ ١٢٣ والدّرر اللّوامع ١/ ٢٣٠ والمفضّل في شرح المفصل ٣٠٢ وابن يعيش ٨/ ١٤٥.

وهو بلا نسبة في الكامل ١/ ٣٦٣ والإيضاح العضدي ٧٤ معاني القرآن للنّحّاس ٤/ ١٠ وإعراب القرآن للنّحّاس ٤/ ١٧١ وأسرار العربية ١٨٨ والجمل في النحو لابن شقير ١٢٨ ومغني اللبيب ٣٦١ وحروف المعاني ٤ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٨٢ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٩٢ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٩٧ وشرح الرضي ٤/ ٤٤٣ والمساعد ٣/ ٢٢٠ والفاخر ٢/ ٦٧١ وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ٤/ ١٦٦ وابن النّاظم ٥١١ ورصف المباني ٢٩٣ وشرح ابن عقيل ٤/ ٥٨ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٤ والصّفوة الصّفية ١/ ٢٠٨ والملخص ٢٦١ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٨ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦٠٩ والكافي في الإفصاح ٣٠٣ والجنى الداني ٦٠٦ وشرح عمدة الحافظ ٣٢١ والحاصر لوحة ١٠٣. =

أَيْ: لَوْلا تَعُدّون. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها أَرْبَعَةٌ للمُضارَعَةِ، وهيَ: الهَمْزَةُ، والنّونُ، والتّاءُ، والياءُ)(١).

فَالهَمْزَةُ للمُتكَلِّم مُفْرَدًا، والنُّونُ لَهُ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا، وقَدْ تَكُونُ لِلوَاحِدِ المُعَظَّم، وذلِكَ مِن(٢) المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ، والتَّاءُ للمُخَاطَبِ مُطْلَقًا، وللغَائِبَةِ(٣) والغَائِبَتَيْنِ، واليّاءُ للغَائِبِ سِوَى المُؤَنَّثَةِ(٤) والمُؤَنَّثَتَيْنِ.

مِثَالُ ذلِكَ كُلِّهِ:

(أَفْعَلُ)، (نَفْعَلُ).

(تَفْعَلُ)، (تَفْعَلِيْنَ)، (تَفْعَلانِ)، (تَفْعَلُونَ)، (تَفْعَلْنَ)، (تَفْعَلُ)، (تَفْعَلانِ).

(يَفْعَلُ)، (يَفْعَلانِ)، (يَفْعَلُونَ)، (يَفْعَلْنَ). عَلَى التَّرْتِيْبِ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها أَرْبَعَةٌ للإِعْرَابِ، وهي: الواوُ، والأَلِفُ، والياءُ(٥)، والنّونُ)(٦).

فَالثَّلاثَةُ الأُوَلُ تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيْها في فَصْلِ الاسْمِ.

= وعقر النّيب: نحر النّوق المسنّة، والضّوطرى: المرأة الضّخمة، والكمي: الشّجاع، يريد: إنّكم تفتخرون بعقر النّيب فهلا افتخرتم بمقاتلة الأبطال، والشّاهد في البيت أنّ (لولا) للتّحضيض، وقد وليها اسم، وهو منصوب على إضمار فعل، تقديره: تعدّون الكميّ.

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٢٦٧: «فإنّ هذه الحروف هي الّتي تكون في أوّل الفعل المستقبل، مثل: (أقوم)، و(نَقومُ)، و(تَقُومُ)، و(يَقوم). وإنّما سُمّيت حروف مضارعة لأنّ بها ضارع الفعل الأسماء فأُعْرِبَ كما أعربت الأسماء، والمضارعة المشابهة».

(٢) في ق: (وذلك مثل).

(٣) كذا في ق، وفي الأصل ول: (والغائبة).

(٤) كذا في ق، وفي الأصل ول: (المؤنث).

(٥) في ق: (والياء والألف).

(٦) قال ابن بابشاذ في شرحه ٢٦٧: «فإنّ هذه الأربعة هي الّتي تكون في المعربات من آخرها، فالواو والياء والألف هي في الأسماء السّتّة وفي التّثْنيَةِ والجمعِ السّالم، والنّون علامة الرّفع في الأفعال الخمسة الّتي ثباتها فيها علامة الرّفع، وسقوطها علامة الجزم والنّصب».

وأَمّا النُّونُ فَهيَ لِرَفْعِ المُضَارِعِ إِذا كَانَ لِمُثَنَّى أَوْ جَمَاعَةٍ ذُكُورٍ عُقَلاءَ، أَوْ مُخَاطَبَةٍ، عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

قَوْلُهُ: (ومِنْها ثَلاثَةٌ للاسْتِفْهامِ[1]، وهي: الهَمْزَةُ)[2].

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟)، و(أَقَامَ زَيْدٌ؟)، وتَخْتَصُّ بِأُمُورٍ:

أَحدِهَا: وُقُوعُها لِطَلَبِ التَّعْيِيْنِ في نَحْوِ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ؟)، وقَدْ تَقَدَّمَ.

الثَّاني: اسْتِعْمَالُها للإِنْكَارِ في نَحْوِ: (أَتَضْرِبُ زَيْدًا وهو أَخُوكَ؟).

الثَّالِثِ: دُخُولُها عَلَى الوَاوِ والفَاءِ، و(ثُمّ) في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴿١٠٠﴾﴾ [البقرة]، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴿١٧﴾﴾ [هود]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴿٥١﴾﴾ [يونس].

وذلِكَ كُلُّهُ لأَنّها أَصْلُ البَابِ.

---

(١) اعترض الإمام يحيى بن حمزة على هذا القول، فقال في الحاصر لوحة ١٠٥: «اعلم أنّ طاهرًا قد جعل حروف الاستفهام ها هنا ثلاثة، عدّ من جملتها (أم)، ولَمْ أَعْلَمْ أَنَّ أحدًا من النّحاة جعل (أم) من حروف اللاستفهام، إلاّ ما حكي ذلك عن الزّجّاج، ولكنّها حرف عطفٍ كما قدّمنا شرحه، والّذي غرّه من ذلك أنّه لمّا رآها ملازمة لهمزة الاستفهام في العطف بها ظنّ أنها من جملة حروف الاستفهام، والمعتبر بـ(أم) في العَطْف، فإذن الصّحيح أنّه ليس للاستفهام إلاّ حرفان، وهما الهمزة وهل». والحق أنّ (أم) حرف استفهام عند أبي عبيدة والأنباري في أسرار العربية ٣٣٢ وانظر الجنى الداني ٢٠٥.

(٢) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة١٠٥: «أمّا الهمزة فمعناها الاستفهام، وتختصّ بأحكامٍ ثلاثةٍ:
أوّلها: أنّه تدخل على الجملة الاسميّة في نَحْو قولك: (أزيدٌ قائمٌ؟) وعلى الجملة الفِعْليّة في مثل: (أقام زيدٌ؟)، ولا تدخل (هل) إلاّ على الجملة الفِعْليّة، فتقول: (هل خرج زيدٌ؟) واستقبحوا: (هل زيدٌ خرج؟).
وثانيها: أنّ الهمزة تدخل على الواو والفاء وثمّ... ولا يحسن ذلك في (هل).
وثالثها: أنّ الهمزة تكون للإنكار في مثل قولك: (أتضرب زيدًا وهو أخوك) ولا تقع (هل) هذا الموقع». وانظر شرح الرضي ٤/ ٤٤٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٩٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١١٣٩ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٣٤.

قَوْلُهُ: (و«هَلْ»).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟)، و(هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟)، وتَخْتَصُّ بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدِهما: أَنَّها لا تَكُونُ إِلّا لِطَلَبِ الحُكْمِ عَلَى [٣٥ظ] شَيءٍ بِشَيءٍ، وهو الّذي يُعَبِّرُ عَنْهُ أَهْلُ المَنْطِقِ بِالتَّصْدِيْقِ.

الثّاني: أَنَّهُ يَجِبُ في نَحْوِ: (هَلْ زَيْدٌ قَامَ؟) عَلَى شُذُوذِهِ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) فَاعِلاً لِفعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، ولا يَجُوزُ تَقْدِيْرُهُ مُبْتَدَأً إِلّا عَلَى ضَعْفٍ[1]، وذلِكَ لأَنَّ (هَلْ) في الأَصْلِ بِمَعْنَى (قَدْ)، وإِنَّمَا تَرَكُوا الهَمْزَةَ قَبْلَهَا لأَنَّها لا تَكُونُ إِلّا في الاسْتِفْهَامِ، وقَدْ جَاءَ دُخُولُها عَلَيْها[2] في قَوْلِهِ:

[٩٨]سَائِلْ فوارسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنا أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ[3]

---

(١) هذا تركيب شاذ. انظر شرح الرضي ٤٤٦ ومصباح الرّاغب ٧٠٠ وهو غير صحيح في تاج علوم الأدب ١/ ٥٨٩ وقبيحٌ في الحاصر لوحة ١٠٥ ووجه ضعيف في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٣٤ وقال سيبويه في كتابه ١/ ٩٩: «فإن قلت: هل زيداً رأيتَ، وهل زيدٌ ذهب قَبُحَ ولم يجُزْ إلّا في الشعر»، وقال المبرّد في المقتضب ٢/ ٧٥: «ولو قلت: هل زيد قام، لا يصلح إلا في الشعر لأن السؤال إنما هو عن الفعل».

وهو جائز عند الكوفيّين، قال في النّجم الثاقب ٢/ ١١٩٩: «فلا يصحّ (هل زيدٌ قام؟)؛ لأنّك إنْ جَعلتَ زيدًا فاعلاً لـ(قام) والفاعل لا يتقدّم على فعله، وإن جعلته فاعلاً لفعلٍ محذوف، و(قام) مفسّر فمن أصولهم [أي البصريّين] أنّ ما لا يعمل لا يفسّر، خلافًا للكوفيّين فإنّهم يجيزون: (هل زيدٌ قام؟)؛ لأنّهم يجيزون تقدّم الفاعل على فعله».

(٢) في ق: (عليه).

(٣) البيت لزيد الخيل في ديوانه ١٠٠ وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٦٧، ٧٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٧٧٢ والدّرر اللّوامع ٢/ ٩٥.

وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٤٤،٣/ ٢٩١ والمسائل الشّيرازيّات ١/ ١٨٤والمفصل ٤٣٧ والكشاف ٣/ ٣٤٧ وتفسير البحر المحيط ٥/ ٣٧٠، ٨/ ٣٨٥ وخزانة الأدب ١١/ ٢٨٠، ١١/ ٢٨٢، ١١/ ٢٨٥ وأسرار العربية ٣٣٢ واللمع ٢٣٠ والخصائص ٢/ ٤٦٣ والحاصر لوحة ١٠٥ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٩٠ وشرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٦٩٣ والنّجم الثاقب ٢/ ١١٩٧=

قَوْلُهُ: («أَمْ»).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِهِم: (إِنَّها لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ؟)، وقَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وَمَا عَداهَا مِمّا يُسْتَفْهَمُ بِهِ فاسْمٌ ولَيْسَ بِحَرْفٍ).

وذلِكَ نَحْوُ: (مَنْ)، و(مَا)، وقَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ تَخْتَصُّ بالفِعْلِ مِنْ أَوّلِهِ[1]، وهي: «قَدْ»).

وَمَعْنَاهَا تَقْرِيْبُ زَمَنِ المَاضِي مِن الحَالِ[2]، وإِذا دَخَلَتْ عَلَى المُضَارِعِ فَهِيَ للتَّقْلِيْلِ، نَحْوُ: (إِنْ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ)[3].

= ومغني اللبيب ٤٦٠ وهمع الهوامع ٢/ ٦٠٩ ومصباح الرّاغب ٧٠٠ والارتشاف ٤/ ٢٠٠٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١١٣٩ والفاخر ٢/ ٦٦٥ والمساعد ٣/ ٢١٨ والتخمير ٤/ ١٤١ والجنى الداني ٣٤٤ والمفضّل في شرح المفصل ٦٦، ٣٢٣ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٣٥ وابن يعيش ٨/ ١٥٢ وأمالي ابن الشّجري ١/ ١٦٣ والفوائد والقواعد ٨١٣ والبيان في شرح اللمع ٦٧٨ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦١٤ وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٨٥.

وروي برواية: (بِسَفْحِ القُفِّ)، و(بوادي القفر) و(بوادي النتّ) و(يربوع لحلتها)، ويربوع: اسم قبيلة، وبشدّتنا: بقوّتنا، والأكم: جمع أكمة وهو ما ارتفع من متون الأرض. والشّاهد في البيت مجيء همزة الاستفهام مع (هل)، وهي بمعنى (قد).

(١) اختلف الترتيب، ففي شرح المقدّمة المحسبة يأتي هذا الموضوع قبل حروف الاستفهام. انظر شرح المقدّمة المحسبة ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) قال الرّضيّ ٤/ ٤٤٤: «هذا الحرف إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بدّ فيه من معنى التّحقيق، ثمّ إنّه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى، في الماضي: التّقريب من الحال مع التّوقّع، أي: يكون مصدره متوقّعًا لمن تخاطبه، واقعًا عن قريب، كما تقول لمن يتوقّع ركوب الأمير: قد ركب، أي: حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذّن: قد قامت الصّلاة، ففيه إذن، ثلاثة معانٍ مجتمعة: التّحقيق والتّوقع والتّقريب وقد يكون مع التّحقيق التقريب أيضًا».

(٣) تفيد (قد) معاني أخرى: منها أنّها قد تفيد التّحقيق مجرّدًا عن معنى التّقليل، وتستعمل =

قَوْلُهُ: (و«لَوْ»).

ومَعْنَاهَا امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لامْتِنَاعِ غَيْرِهِ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى مُثْبَتَيْنِ انْتَفَيَا، نَحْوُ: (لَوْ أَكْرَمْتَنِي لأَكْرَمْتُكَ)، وإِنْ دَخَلَتْ عَلَى مَنْفِيَّيْنِ ثَبَتَا، نَحْوُ: (لَوْ لَمْ تُهِنّي لَمْ أُهِنْكَ)، وإِنْ دَخَلَتْ عَلَى مُخْتَلِفَيْنِ انْتَفَى المُثْبَتُ وثَبَتَ المَنْفِيُّ، نَحْوُ: (لَوْ أَكْرَمْتَنِي لَمْ أُهِنْكَ)، و(لَوْ لَمْ تُهِنِّي لأَكْرَمْتُكَ)، وقَدْ لا يَكُونُ كَذلِكَ[1]، نَحْوُ[2]: (نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ)[3].

قَوْلُه: (والسّينُ، وسَوفَ).

ومَعْنَاهُما تَخْصِيْصُ المُضَارِعِ بِالمُسْتَقْبَلِ، وقَدْ تَقَدَّمَ.

= أيضًا للتّكثير في موضع المدح. انظر شرح الرضي ٤/٤٤٥ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٨٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٦٩٠ والفاخر ٢/ ٦٧٩-٦٨٠.

(١) في ق: (وقد لا يثبت المنفي الثاني).

(٢) في ل: (كما في نحو).

(٣) هذا قولٌ لعمر بن الخطّاب رضي الله عنه، وقد رُفِعَ هذا القول إلى الرّسول ﷺ في بعض المصادر. انظر عمدة القاري ١/ ٢٠٢ ومرقاة المفاتيح ٥/ ٣٩٩ وتدريب الراوي ٢/ ١٧٥ والفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة ١١٢ والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ٤٠٩ والمقاصد الحسنة ١/ ٧٠١ قال في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ٣٧٢: «اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية فبعضهم يرويه عن عمر وبعضهم يرفعه»، وقال في كنز العمال ١٣/ ١٨٩: «وقد ذكر المتأخرون من الحفاظ أنهم لم يقفوا على إسناده».

ويستشهد بهذا القول نحاة العربية للاستدلال على أنّ (لو) قد تأتي لِتأكيد حصول الجواب وُجِدَ الشّرطُ أم فُقِدَ، ولكنّه مع فقده أولى، فالمعنى أنّ صهيبًا انعدمت المعصيّة عنده، سواء كان خوفًا من الله أو غير ذلك، لكنّه مع وجود الخوف أولى. انظر هذا القول في مغني اللبيب ٣٣٩ وهمع الهوامع ٢/ ٥٦٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس٢/ ٦٩٧وشرح الرضي ٤/ ٤٥٢ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٠ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٨٧ والمقرّب ١٣٤والنّجم الثاقب ٢/ ١٢٠٦.

قَوْلُهُ: (ومِنْها ثَلاثَةٌ للتَّأْنيثِ).

اعْلَمْ أَنَّ التَّأْنِيْثَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

حَقِيْقِيٍّ، وهو مَا[1] بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ في الحَيَوانِ، كـ(امْرأَةٍ)، و(نَاقَةٍ).

وغَيرِ حَقِيْقِيٍّ، وهو فِيْمَا لَيْسَ كَذلِكَ، كـ(ظُلْمَةٍ)، و(غُرْفَةٍ).

وعَلامَاتُهُ ثَلاثٌ كَمَا ذَكَرَ[2].

قَوْلُهُ: (وهي: التّاءُ)[3].

وتَكُونُ ظَاهِرَةً في نَحْوِ: (طَلْحَةٍ)[4]، ومُقَدَّرَة في نَحْوِ: (أُذُنٍ)، و(عَيْنٍ)، أَلا تَرَى أَنَّهُما إِذا صُغِّرَا قِيْلَ: (أُذَيْنَةٍ)، و(عُيَيْنَةٍ)، فَتَظْهَرُ، وهذا إِذا كَانَ الاسْمُ ثُلاثِيًّا، فَإِنْ

---

(١) في ق ول: (فيما).

(٢) زاد بعضهم عليها، فالزّمخشري زاد الياء في (هذي) انظر المفصل ٢٤٧ وردّه الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٠٦ فقال: «وقد عدّ الزّمخشريّ في مفصّله الياء في نحو: (هذي) من علامات التّأنيث، وليس بقويّ؛ لأنّ الغرض من ذكر علامات التّأنيث ما يلحق بالأسماء المعربة دون الصّيغ المبنيّة» وأضاف غيرُ الزّمخشري الكسرة في نحو: (فعلتِ يا امرأة)، وبعضهم زاد الهاء في (هذه) والياء في (تفعلين). انظر ابن يعيش ٥/ ٨٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٣٠ وشرح الرضي ٣/ ٣٢٢.

(٣) جاءت التّاء للدّلالة على معانٍ كثيرة، ذكر منها الرضي أربعة عشر معنىً، هي: الفرق بين المذكّر والمؤنّث، وفصل الآحاد من أجناسها كنخل ونخلة، وتأتي للدلالة على الجمع، وتدخل لتوكيد الصّفة أو المبالغة كنسّابة، وتدخل على صيغة منتهى الجموع، وتدخل عوضًا من فاء الفعل كـ(عِدة). وغير ذلك من المعاني. انظرها في شرح الرضي ٣/ ٣٢٥-٣٢٩ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٩٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٣٠-٤٣١ والفاخر ٢/ ٨٤٠ والتصريح ٥/ ١٥ والصّفوة الصّفية ٢/ ٤٣١ وابن يعيش ٥/ ٩٧-٩٨.

(٤) في هذه التّاء مذهبان: ذهب البصريّون إلى أنّ التّاء هي الأصل والهاء بدلٌ منها، ويرى الكوفيّون أنّ الهاء هي الأصل. انظر المسألة في ابن يعيش ٥/ ٨٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٣١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١٢٣٩ والصّفوة الصّفية ٢/ ٤٣٠ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٥٣.

كَانَ زَائِدًا عَلَى الثَّلاثَةِ لَمْ تَظْهَرْ؛ لأَنَّ الحَرْفَ الرَّابِعَ يَقُومُ مَقَامَها، نَحْوُ: (عَقْرَبٍ)، تَقُولُ فِيْه: (عُقَيْرِبٍ) [٣٦و].

قَوْلُهُ: (والأَلِفُ المَقْصُورَةُ).

وذلِكَ فِيْمَا كَانَ بِوَزْنِ (فُعْلَى)[١]، نَحْوُ: (بُشْرَى)، و(حُبْلَى)، أَوْ (فَعَلَى)، نَحْوُ: (أَجَلَى)[٢]، و(مَرَطَى)[٣]، أَوْ (فُعَلَى)، نَحْوُ: (أُرَبَى)[٤]، ولا تَكُونُ الأَلِفُ في هذه إلاّ للتَّأْنِيْثِ.

وفِيْمَا كَانَ[٥] بِوَزْنِ (فَعْلَى)، نَحْوُ: (سَلْمى)، أَوْ (فِعْلَى)، نَحْوُ: (ذِكْرَى)، وقَدْ تَكُونُ الأَلِفُ فِيْهِمَا للإِلْحَاقِ، نَحْوُ: (أَرْطى)[٦]، و(مِعْزَى) أَلْحَقُوهُما بِـ(جَعْفَرٍ)، و(دِرْهَمٍ) بِدَلِيْلِ تَنْوِيْنِهِما، وقَوْلِهِم: (أَرْطَاةٌ)، ولا يُجْمَعُ[٧] بَيْنَ عَلامَتَي تَأْنِيْثٍ.

قَوْلُهُ: (والأَلِفُ المَمْدُودَةُ)[٨].

---

(١) ذكر لها في التصريح ١٧/٥ اثني عشر وزنًا، هي: (فُعَلى)، و(فُعْلى)، و(فَعَلى)، و(فَعْلى)، و(فُعَالَى)، و(فُعَّلَى)، و(فِعَلّى)، و(فِعْلى)، و(فِعِّيْلى)، و(فُعُلّى)، و(فُعَّيْلى)، و(فُعّالى). منها ما هو مختصٌّ بالمؤنّث، ومنها ما هو مشترك وانظر شرح الرضي ٣/ ٣٣٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١٢٤٢ وابن يعيش ١٠٨/٥-١٠٩ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٥٦.

(٢) قال في تاج العروس (أجل) ٤٣٨/٢٧: «أَجَلَى هَضْبَةٌ بأَعْلى بلادِ نجْدٍ» وقال: «ويُقال إنَّ أَجَلَى مَوْضِعٌ في طريق البَصْرَةِ إلى مَكَّة».

(٣) قال في تاج العروس (مرط) ١٠٢/٢٠: «وفَرَسٌ مَرَطَى كجَمَزَى سَرِيعٌ وكَذلِكَ النَّاقَةُ والمُرُوطُ سُرْعَةُ المَشْيِ والعَدْوِ».

(٤) قال في الصّحاح (أرب): «والأُرَبى: الداهية، بضم الهمزة».

(٥) كذا في ق ول، وفي الأصل: (يكون).

(٦) قال في الصّحاح (أرط): «الأرْطى: شجرٌ من شجر الرمل. واحدته أرْطاةٌ».

(٧) كذا في ق ول، وفي الأصل: (تجمع).

(٨) اختلف النّحاة فيها، فالجمهور يرى أنّ ألف التّأنيث الممدودة أبدلت همزة، ويرى بعضهم أنّ الهمزة والألف معًا علامة التّأنيث، ويذهب الكوفيّون والزّجّاجي إلى أنّ الهمزة للتّأنيث وليست بدلاً من الألف الممدودة. انظر المسألة في شرح التسهيل ٩٢/١ والمساعد ٣/ ٢٩٠ =

وذلِكَ فِيمَا كَانَ بوزْنِ (فَعْلاءَ)[1]، نَحْوُ: (صَحْرَاءَ)، و(حَمْرَاءَ)، و(حَسْنَاءَ)، أَوْ (فُنْعُلاءَ)، نَحْوُ: (خُنْفُسَاءَ)[2]، أَوْ (أَفْعِلاءَ)، نَحْوُ: (أَصْدِقَاءَ)، أَوْ (فُعَلاء)، نَحْوُ: (كُرَمَاءَ)، أَوْ غَيْرِ[3] ذلِكَ.

وأَمّا مَا كَانَ بِوَزْنِ (فِعْلاءَ)، نَحْوُ: (عِلْبَاءَ)[4]، أَوْ (فُعْلاءَ)، نَحْوُ: (قُوبَاءَ)[5]، فلا تَكُونُ الأَلِفُ فِيْهِما إِلّا للإِلْحَاقِ _ واللهُ أَعْلَمُ _ أَلْحَقُوهُما بِنَحْوِ[6]: (قِرْطَاسٍ)[7]، و(قُسْطَاسٍ)[8].

قَوْلُهُ: (ومِنْها حَرْفَانِ للتّنْفِيْسِ، وهُمَا السّينُ وسَوفَ).

فالسِّيْنُ في نَحْوِ: (سَيَقُومُ)، و(سَوْفَ) في نَحْوِ: (سَوْفَ يَقُومُ)، وفِيْهَا دَلالَةٌ[9]

= والتصريح ٥/ ٧ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٥٣ وشرح كافة ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٢٩.

(١) ذكر في التصريح ٥/ ٢٤ سبعة عشر وزنًا لألف التّأنيث الممدودة، هي: (فَعْلاء)، (أفْعَلاء)، (أفْعِلاء)، (أفْعُلاء)، (فَعْلَلاء)، (فَعَالاء)، (فُعْلُلاء)، (فاعولاء)، (فاعلاء)،(فِعْلياء)، (مَفْعُولاء)، (فَعَلاء)، (فَعِيلاء)، (فَعُولاء)، (فَعَلاء)، (فِعَلاء)، (فُعَلاء). وانظر هذه الأوزان في ابن النّاظم ٥٣٩ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٥٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١٢٤٥ وشرح الرضي ٣/ ٣٣٦-٣٣٨ وابن يعيش ٥/ ١١٠.

(٢) قال في تهذيب اللغة ٧/ ٢٦٨: «الْخُنْفَساءُ دُوَيْبَةٌ سوداءُ تكونُ في أصول الحِيطَانِ».

(٣) في ق ول: (وغير).

(٤) قال في الصّحاح (علب): «والعِلباء: عصب العنق، وهما عِلباوان بينهما منبت العُرف. وإن شئت قلت عِلباءان؛ لأنّها همزة ملحقة».

(٥) قال في تاج العروس (قوب)٤/ ٨٦: «القُوبَاءُ والقُوَبَاءُ، وهو الَّذِي يَظْهَرُ في الجَسَدِ ويَخْرُجُ عليه، وقالَ الجَوْهَرِيُّ: داءٌ معروفٌ يَتَقَشَّرُ ويَتَّسِع يُعالَجُ بالرِّيقِ وهي مؤنَّثَةٌ لا تَنصرف وجمعُها قُوَبٌ».

(٦) في ق: (وألحقوهما نحو).

(٧) قال في الصّحاح: (قرطس): «القِرْطاسُ: الذي يكتب فيه. والقُرْطاسُ بالضم مثله، وكذلك القَرْطَسُ».

(٨) قال في لسان العرب (قسط) ٧/ ٣٧٧: «ويقال قِسطاس وقُسطاس والإقساط والقسط العدل».

(٩) قوله: (دلالة) مكررة في ق.

عَلَى زِيَادَةِ التَّنْفِيْسِ[1].

قَوْلُهُ: (ومِنْهَا حَرْفَانِ لتَأْكِيدِ الفِعْلِ، وهُمَا النّونُ الشّدِيْدَةُ والنُّونُ الخَفِيْفَةُ).

فالشَّدِيْدَةُ في نَحْوِ: (احْضُرَنَّ)، والخَفِيْفَةُ في نَحْوِ: (احْضُرَنْ)، وفي الشَّدِيْدَةِ دَلالَةٌ عَلَى زِيَادَةِ التَّوْكِيْدِ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها حَرْفٌ للتّنْكِيرِ، مِثْلُ تَنْوِينِ ما لا يَنْصَرِفُ مِن الأَسْمَاءِ المَبْنِيّةِ).

وذلِك نَحْوُ[2]: (صَه) و(صَهٍ)[3]، (سِيْبَوَيْهِ)، و(سِيْبَوَيْهٍ آخَرُ)، وقَدْ تَقَدَّمَ.

ونُسْخَةٌ: (لا يَتَصَرّفُ)[4]، وهذه أَحْسَنُ[5].

قَوْلُهُ: (ومِنْها حَرْفٌ للتّعْرِيفِ، وهي اللاّمُ عِنْدَ سِيبَوَيْه، والأَلِفُ واللاّمُ عِنْدَ

(١) قال في مغني اللبيب ٨٦٩: «قولهم في السين وسوف حرف تنفيس، والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق، وهو الحال إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال».

(٢) في ل: (في نحو).

(٣) قوله: (صه وصهٍ) من ق، وليس في الأصل ول.

(٤) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٠٧: «اعلم أنّ قوله: (مثل تنوين ما لا ينصرف) فيه نسختان:

إحداهما: أنْ تكون بالتّاء، ومراده على هذا تنوين الأسماء الّتي تكون مبنيّة، لا تتصرّف بتصاريف الإعراب، وهذا نَحْوُ: (صه) و(صهٍ)، و(مه) و(مهٍ) و(إيه)و(إيهٍ) إلى غير ذلك، فإن طرح تنوينه فالمراد العلميّة الدّالّة على الجنسيّة وإن أريد به التّنكير.

وثانيهما: أن تكون بالنّون، ويعني بهذا تنوين ما يكون فيه لغتان: ترك الصرف والبناء، مثل سيبويه وعمرويه، فإنّ فيه لغتين، فاللغة الأولى البناء وهي الكثيرة، واللغة الثّانية ترك صرفه، وإجراؤه مجرى بعلبك».

فقوله: (تنوين ما لا ينصرف) أي: تنوين ما يكون غير منصرف على حال، وليس الغرض تنوين الاسم غير المنصرف عند منصرفه، فإنّ هذا يكون تنوين تمكين لا غير، ومثل الأسماء المبنيّة في مثل: (صه) و(صهٍ)».

(٥) قوله: (ونسخة لا يتصرف وهذه أحسن) ليس في ق.

الخَليلِ).

حُجَّةُ سِيْبَوَيْهِ أَنَّ الهَمْزَةَ تَذْهَبُ وَصْلاً، والتَّعْرِيْفُ بَاقٍ في نَحْوِ: (جَاءَ الرَّجُلُ)، وأَنَّهُ في مُقَابَلَةِ حَرْفِ التَّنْكِيْرِ، وهو عَلَى حَرْفٍ[1].

وحُجَّةُ الخَلِيْلِ[2] أَنَّ أَكْثَرَ حُرُوفِ المَعَانِي عَلَى حَرْفَيْنِ كَـ(هَلْ)، و(بَلْ)، فَكَانَ حَمْلُهُ عَلَى الأَكْثَرِ أَوْلى.

---

(١) نسب هذا الرّأي كثيرٌ من النّحاة إلى سيبويه، وفي هذه النّسبة نظر، فالظّاهر من كلام سيبويه أنّ مذهبه فيها كمذهب الخليل، فقد عدّ (ال) من الحروف الّتي جاءت على حرفين، فقال في كتابه ٤/ ٢٢٦: «وأل تعرف الاسم في قولك: القوم والرجل».

وقد اضطرب ابن مالك في تحديد رأي سيبويه ففي شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩ ذكر أنّ اللاّم هي المعرّفة عند سيبويه، وذكر خلافًا آخر بين الخليل وسيبويه وهو أنّ سيبويه يرى أنّ همزة (أل) همزة وصل زائدة ويراها الخليل همزة قطع، وذكر في التسهيل٤٢ أنّ(أل) بكمالها هي أداة التّعريف عند سيبويه، فلا يختلف مع الخليل، ويبدو لي من كلام ابن مالك أنّ الخلاف بين الخليل وسيبويه في الهمزة لا في ماهية حرف التّعريف، قال في التصريح١/ ٤٨٣: «وزعم ابن مالك أنّه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أنّ المعرّف (أل)، قال: وإنّما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة أم أصليّة؟واسْتدلّ على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه».

وذكر في التصريح أنّ في هذه المسألة أربعة آراء، هي: أحدها أنّ المعرّف (أل) والألف ألف وصل. والثّاني: أنّ المعرّف (أل) والألف زائدة. والثّالث أنّ المعرّف اللام وحدها. والرّابع أنّ المعرّف الهمزة وحدها ونسب ذلك إلى المبرّد.

انظر هذه المسألة في شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩ وتعليق الفرائد ٢/ ٣٥٣ وتاج علوم الأدب ١/ ٥٩٨ وشرح المقدّمة المحسبة ٢٧١-٢٧٢ والحاصر لوحة ١٠٧-١٠٨ وابن يعيش ٩/ ١٧ والتصريح ١/ ٤٨٣ والمساعد ١/ ١٩٥-١٩٦وشرح الرضي ٣/ ٢٤٠ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٦٤ وابن النّاظم ٦٩ والارتشاف ٢/ ٩٨٥.

(٢) قال في الكتاب ٣/ ٣٢٤: «وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحد كقد وأن ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله أأريد ولكن الألف كألف أيم في أيم الله وهي موصولة كما أن ألف أيمِ موصولة حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيه».

وقَدْ تَقدَّمَ الكَلامُ عَلَى أَقْسَامِهَا حين ذَكَرَ المَعَارِفَ[1].

قَوْلُهُ: (ومِنْها حَرْفٌ للنَّسَبِ).

اعْلَمْ أَنَّ النَّسَبَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

حَقِيْقِيٌّ[٣٦ظ] وذلِكَ نَحْوُ: (هَاشِمِيٌّ)، و(فَاطِمِيٌّ)، و(مَكِّيٌّ)، و(حَنَفِيٌّ)، و(قُرَظِيٌّ)[2]، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

وغَيْرِ حَقِيْقِيٍّ، وهو في نَحْوِ: (كُرْسِيٍّ)، و(بَرْدِيٍّ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

والأَوّلُ يَجْرِي مَجْرَى المُشْتَقِّ، أَلا تَرَى أَنَّهُم وَصَفُوا بِهِ في نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَاشِمِيٍّ)، ورَفَعُوا بِهِ الظَّاهِرَ، فَقَالُوا: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ[3] هَاشِمِيٍّ أَبُوهُ)، وحَكَمُوا بِأَنَّ فِيْهِ ضَمِيْرًا يَرْجِعُ إِلى مَنْ هُوَ لَهُ، أَيْ: إِذا لَمْ يَرْفَعِ الظَّاهِرَ[4] كَـ(مَعْزُوٍّ)، و(مَنْسُوبٍ)[5].

قَوْلُهُ: (وهي الياءُ المُشَدَّدَةُ).

ومَحَلُّهَا آخِرُ الاسْمِ، ويَحْدُثُ لَهَا تَغْيِيْراتٌ شَتّى، ومَوْضِعُها كُتُبُ التَّصْرِيْفِ.

وقَدْ قِيْلَ: إِنَّها اسْمٌ[6]، وهو غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ.

---

(١) انظر ص١١٤.

(٢) في ق: (فرضي).

(٣) الكلام من قوله: (برجل هاشمي) ساقط من ل.

(٤) قوله: (أي إذا لم يرفع الظاهر) ليس في ق.

(٥) قال ابن بابشاذ في شرحه ٢٧٣: «فإنّ الياء المشدّدة الّتي للنسب إذا دخلت على الكلمة الجامدة جَعَلَتْها في حُكْمِ المشتقّ، وحمّلت الاسم الضّمير، وجعلته صفة بعد أن لم يكن كذلك، ونقلت الإعراب الّذي كان قبلها إليها، وقلبت الألفات واوات، ولها آثارٌ كثيرة في النّسب، فلذلك تقول: هذا رجلٌ زيدي وعلويّ وفتوي وحنفي، وشبهه».

(٦) هو رأي الكوفيّين. قال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط ١٢٤٨/٢: «ولا موضع لها من الإعراب بدليل ظهور إعراب الكلمة فيها خلافًا للكوفيّين، فإنّهم ذهبوا إلى أنّها اسمٌ في =

قَوْلُهُ: (وأمّا الحُروفُ الّتي تَعْمَلُ على صِفَةٍ، ولا تَعْمَلُ على أُخرى، فهيَ تِسْعةٌ).

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ زِيَادَتَهُ لِهذا القِسْمِ غَيْرُ صَحِيْحَةٍ، عَلَى أَنَّ الأَكْثَرَ في حُرُوفِ النِّدَاءِ أَنَّها لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ، وأَنَّ النَّصْبَ فِيْمَا بَعْدَها بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، نَحْوُ: (أُنَادِي)[1].

= محلّ جرّ بإضافة الأوّل إليها، واحتجّوا بما جاء عن العرب نحو: (رأيت التّيميّ تيم عديٍّ) بجرّ تيم الثّاني على البدل من الياء في التّميمي، ولا يبدل الاسم إلّا من مثله» وانظر شرح المقدّمة المحسبة ٢٧٣ وحاشية الصبّان ٤/ ١٧٦ وابن يعيش ٥/ ١٤٢ وائتلاف النّصرة ١٧٦.

(١) اختلف النحاة في العامل في المنادى ولـهم آراء كثيرة فيه، هي:

أولاً: العامل في المنادى فعل محذوف، وهو فعل مقدّر بين الأداة والمنادى، كما أنه لازم الإضمار وهذا رأي سيبويه وابن عصفور وابن الحاجب في الإيضاح. انظر الكتاب ٢/ ١٨٢والمقرّب ٢٤٢ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢١٧-٢١٨.

ثانياً: العامل في المنادى حرف نداء ناب مناب الفعل،وهو رأي المبرد وتابعه ابن بابشاذ، وهو ظاهر مذهب ابن الحاجب كما هو واضح من حدّه للمنادى،ونُسب إلى جمهور البصريين. انظر المقتضب ٤/ ٢٠٢ وشرح المقدمة المحسبة ٢٧٤ والكافية ٨٩ والإنصاف ١/ ٢٣٦.

ثالثاً: العامل في المنادى هو الحرف نفسه، ونُسب هذا الرأي للفارسي، وأخذ به الجرجاني والخوارزمي. انظر التاج المكلل لابن هطيل لوحة ٥٨ والارتشاف ٤/ ٢١٧٩ و الجمل للجرجاني ٧٨ والتخمير ١/ ٣٢٥.

رابعاً: حروف النداء أسماء أفعال بمعنى (أدعو)، فالمنادى منصوب باسم الفعل، وقد نُسب إلى الفارسي وبعض الكوفيين. انظر ابن يعيش ١/ ١٢٧ والجنى الداني ٣٥٥.

خامساً: ذهب ابن الطراوة إلى أنّ العامل في المنادى عامل معنوي، وهو القصد، وقد أشار إلى ذلك في الإفصاح، وتابعه السهيلي، قال في نتائج الفكر: «والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره». انظر الإفصاح ٣٧ ونتائج الفكر ٧٧.

انظر المسألة في الإنصاف ١/ ٣٢٧ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢١٧-٢١٨ والجنى الداني ٣٥٥ وابن يعيش ١/ ١٢٧وشرح الرضي ١/ ٣٤٦ والارتشاف ٤/ ٢١٧٩ وشرح ألفية ابن معط للقوّاس ٢/ ١٠٣٤ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٨٧والتاج المكلل لابن هطيل لوحة ٥٨ والنّجم الثاقب ١/ ٣٠٩ وتاج علوم الأدب ١/ ٦١٢.

قَوْلُهُ: (مِنْها سَبْعَةٌ للنّدَاءِ، وهي: «يا»، و«أَيا»، و«هَيا»، و«أَيْ»، و«آ»، والهَمْزَةُ، و«وا»).

فَـ(يَا) أَعَمُّها.

و(أَيَا)، و(هَيَا) للبَعِيْدِ[1].

و(أَيْ)، و(آ) للمُتَوَسِّطِ.

والهَمْزَةُ للقَرِيْبِ[2].

و(وَا) للنُّدْبَةِ، وهي نِدَاءُ المَيِّتِ.

---

(١) اختلف النحاة في استعمال هذه الأدوات من حيث القرب والبعد، فمذهب سيبويه أنّ الأصل أن تكون الهمزة للقريب المصغي إليك، وما عداها للبعيد، قال في الكتاب ٢/ ٢٢٩ - ٢٣٠: «إلا أنّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يَمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يُقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل»، ويجوز عنده أن تستعمل هذه الأربعة للقريب قال في الكتاب ٢/ ٢٣٠: «وقد يستعملون هذه التي للمدّ في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يَمدّون فيها».

وذهب المبرد إلى أنّ (أيا) و(هيا) لا يُستعملان إلا للبعيد، ويجوز في غيرها أنْ يُستعمل للقريب، قال في المقتضب ٤/ ٢٣٥: «وهذه الحروف فاشية في النداء، فإذا كان صاحبها قريباً منك أو بعيداً ناديته بـ(يا) تقول: (يا زيدُ) و(يا أبا فلان)، وأما (أيا) و(هيا) فلا يكونان إلا للنائم والمستثقل والمتراخي عنك لأنهما لمدّ الصوت».

ولم يُشر سيبويه والمبرد إلى البعد المتوسط، وأثبت هذا البعد شيخ ابن الخباز وابن الخباز، فذهب شيخ ابن الخباز إلى أنّ الهمزة للمتوسط، وذلك (أيْ)، أما(أيا) و(هيا) فهي للبعيد خاصة، و(يا) للجميع. انظر همع الهوامع ٢/ ٣٣-٣٤ ومغني اللبيب ١٧.

(٢) ينقص من حروف النّداء (آي) ذكرها الكسائي. انظر الارتشاف ٤/ ٢١٧٨ والمساعد ٢/ ٤٨٢.

قَوْلُهُ: (فَهذِه إِذا وَلِيَها المُفرَدُ المَعرِفَةُ أَوْ النّكِرَةُ المَقْصُودَةُ كَانَ مَضْمُومًا).

الأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ[1]؛ لِيَدْخُلَ فِيْهِ نَحْوُ: (يَا زَيْدَانِ)، و(يَا زَيْدُونَ).

قَوْلُهُ: (مِثْل: «يَا زَيْدُ»).

هذا مِثَالُ المُفْرَدِ المَعْرَفَةِ.

قَوْلُهُ: (و«يا رَجُلُ» إِذا أَقْبَلْتَ عليه)[2].

هذا مِثَالُ النّكِرَةِ المَقْصُودَةِ.

ويُقَالُ: لِمَ بُنِيَ مَا هذا حَالُه؟ ولِمَ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ؟ ولِمَ خُصَّ بِالضَّمَّةِ؟.

والجَوَابُ عَنِ الأَوّلِ أَنَّهُ بُنِيَ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الكَافِ في (أُنَادِيْكَ)، وشِبْهِهِ لَهُ في الإِفْرَادِ والتَّعْرِيْفِ والخِطَابِ[3].

---

(١) هذه عبارة ابن الحاجب في الكافية ٨٩، قال: «ويبنى على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة مثل: (يا زيد)، ويا رجل)، و(يا زيدان)، و(زيدون)» وقال في النّجم الثاقب ١/ ٣١٠: «إنّما لم يقل على الضّمّ ليعمّ علامات الرّفع، وهي الضّمّة والألف والواو» وانظر شرح الرضي ١/ ٣٤٩.

(٢) قوله: (إذا أقبلت عليه) ليس في ل.

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٢٢٥: «وإنّما بني عَلى الضّمّ لطروء سبب واحدٍ أوجب البناء، وهو مناسبة ما لا تمكّن له في الإعراب، وهو شبهه بالمضمر، ألا ترى أنّك إذا قلت: يا زيدُ، فأصله في المعنى: أدعوك أو أناديك؛ لأنّه مخاطب، ووضع المخاطب أن يكون بضمير الخطاب» وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٦ وتاج علوم الأدب ١/ ٦١٥ والحاصر لوحة ١١٠ وشرح الرضي ١/ ٣٥٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١٠٣٧ والفوائد والقواعد ٤٤٥ وابن يعيش ١/ ١٢٩ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٨٩ وفي المساعد ٢/ ٤٩٠ هو مذهب الفارسي وجماعة من البصريّين.

وعَن الثّاني أَنَّهُم قَصَدُوا التَّنْبِيْهَ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ الإِعْرَابُ[1].

وعَن الثّالِثِ أَنَّهُم لَوْ بَنَوْهُ عَلَى الفَتْح أَو الكَسْرِ لالْتَبَسَ بِالمُضَافِ إِلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ[2]؛ لأَنَّهُ إِذا نُودِيَ المُضَافُ[3] إِلى يَاءِ المُتَكلِّم جَازَ[4] فيهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ: [٣٧و] (يَا غُلامِيْ)، (يَا غُلامِيَ)، (يَا غُلامَا)، (يَا غُلامِ)، (يَا غُلامَ)[5].

قَوْلُهُ: (وإِذا وَلِيَها المُضَافُ أَوْ الاسْمُ الطّويلُ أوْ النّكِرَةُ التّي لَيْسَتْ بِمَقْصُودَةٍ كَانَ مَنْصوبًا).

وذلِكَ لأَنَّهُ لَمْ يَتَوَفَّرْ فِيْهِ شَبَهُ المُضْمَرِ، فَبَقِيَ عَلَى الأَصْلِ.

---

(١) قال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط ٢/١٠٣٧: «وبُني على حركةٍ إمّا لئلا يؤدّي إلى اجتماع السّاكنين فيما قبل آخره ساكن نحو: (زيد) و(عمرو)، وإمّا لأنّ له أصلاً في التّمكن؛ لأنّ بناءه عارضٌ» وانظر شرح الرضي ١/٣٥١ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٩٠والفوائد والقواعد ٤٤٦.

(٢) قال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط ٢/١٠٣٧-١٠٣٨: «وخُصّ بالضّمّة لأمور، أحدها: تقوية له؛ لأنّ له أصلاً في التّمكّن. وثانيها أنّه لو لم يضم لكان إمّا مفتوحًا أو مكسورًا، وكلاهما محال؛ لأنّ في الأوّل يلتبس بغير المتصرّف والمضاف إلى ياء المتكلّم بعد قلبها ألفًا، وفي الثّاني المضاف إلى ياء المتكلّم إذا اجتزىء بالكسرة. وثالثها أنّه إذا كَانَ مضافًا أو نكرة مبهمة كانَ مفتوحًا ومضافًا إلى ياء المتكلّم مكسورًا، فضُمّ في الإفراد لتستوفى الحركات كما فعلوا في قبل وبعد لاشتراكهما في الغاية» ويرى الرضي أنّه بني على الضّمّ فرقًا بين حركتي المنادى المعرب نَحو: (يا قومِ) و(يا قومنا) وحركة المبني نحو: (يا قومُ). انظر شرح الرضي ١/ ٣٥١ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٩٠.

(٣) في ل: (لأنه إذا كان مضافاً).

(٤) قوله: (لأنه إذا نودي المضاف إلى ياء المتكلم جاز) ليس في ق.

(٥) جاء في نداء المضاف إلى ياء المتكلّم أكثر من خمسة أوجه، فجاء عن بعضهم أنّها خمسة، وذكر بعضهم أنّها ستّة وأوصلها بعضهم إلى سبعة أوجه، وعند بعضهم ثمانية، وهي: (يَا غُلامِيْ)، (يَا غُلامِيَ)، (يَا غُلامَا)، (يَا غُلامِ)، (يَا غُلامَ) و(يا غُلامِيَه)، و(يا غلاماه) و(يا غُلامُ). انظر هذه الوجوه في الصّفوة الصّفية ٢/ ٢٠١-٢٠٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/١٠٤٦ وشرح الرضي ١/ ٣٨٩ والمقرّب ٢٤٨ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٢ وتاج علوم الأدب ١/ ٦١٧ ومصباح الرّاغب ١/ ١٧٧ والنّجم الثاقب ١/ ٣٣٧.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: يا عَبْدَاللهِ).

هذا مِثَالُ المُضَافِ.

قَوْلُهُ[1]: (و«يا طَالِعًا جَبَلًا» و«يا رَفيقًا بالعِبادِ»).

هذا مِثَالُ المُشَبَّهِ بِالمُضَافِ، وهو كُلُّ اسْمَيْنِ، الأَوّلُ مِنْهُما مُرْتَبِطٌ بِالثّانِي.

قَوْلُهُ: (و«يا رَجُلًا»، و«يا غُلامًا» إِذا لَمْ تُعَيِّنْ شَخْصًا بِعَيْنِه).

هذا مِثَالُ النَّكِرَةِ الّتي لَيْسَتْ بِمَقْصُودَةٍ، ومِنْهُ قَوْلُه:

[٩٩]فَيَـا رَاكِبًـا إِمَّـا عَـرَضْـتَ فَبَلِّغَـنْ   نَـدَامَـايَ مِـنْ نَجْـرَانَ أَلّا تَـلاَقِيَـا[2]

---

(١) قوله: (قوله) من ق، وليس في الأصل.

(٢) البيت لعبد يغوث بن صلاءة الحارثي في الأغاني ١٦/ ٣٥٣ وقيل هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي في المفضليات ١٥٥ وانظركتاب سيبويه ٢/ ٢٠٠ والنكت للأعلم ١/ ٥٥١ والأمالي للقالي ٣/ ١٣٣ والبيان والتبيين ١/ ٥٨٠ وخزانة الأدب ٢/ ١٧٣ ولسان العرب (عرض) ٧/ ١٧٣ وشرح عيون الإعراب ٣٠٢ والفاخر ٢/ ٥١٥ وابن يعيش ١/ ١٢٨ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢١٦ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ٢/ ٣٨١.

وقيل: هو لمالك بن الرّيب في النّكت للأعلم ١/ ٥٥١.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٠٤ والأصول في النحو ١/ ٣٣١، ١/ ٣٦٩ وأوضح المسالك ٤/ ١٨ والجمل في النحو لابن شقير ٨٠ والمفصل ٦٠ وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٦٠ وشرح شذور الذهب ١٤٥ وشرح قطر الندى ٢٠٣ وتاج علوم الأدب ١/ ٦١٤ وشرح الرضي ١/ ٣٥٧ والنّجم الثاقب ١/ ٣١٨ والصّفوة الصّفية ١/ ١٩٣ وشرح ألفيّة اب معطٍ للقوّاس ٢/ ١٠٣٩ ومصباح الرّاغب ١/ ١٦٦والإقليد ١/ ٤٠٤ وترشيح العلل ١٦٩ وابن النّاظم ٤٠٣ ورصف المباني ١٣٧والمساعد ٢/ ٤٩٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢٥ والتخمير ١/ ٣٢٨ والتّوطئة ١٥٣ وإرشاد السّالك ٢/ ٦٦٤ والفوائد والقواعد ٤٣٨ والبيان في شرح اللمع ٣٦٦ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ١٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٤ وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٦٢ والبديع في علم العربية ١/ ٣٩٢ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٠٢.

=

ومِنْ أَحْكَام هذا البابِ أَنَّهُ يَجُوزُ في تَوَابِعِ المُنَادَى المَبْنِيِّ المُفْرَدَةِ مِن التَّأْكِيْدِ، والصِّفَةِ، وعَطْفِ البَيَانِ، والمَعْطُوفِ بِحَرْفٍ، المَمْتَنِعِ دُخُولُ يَاءٍ عَلَيْهِ، الرَّفْعُ عَلَى اللَّفْظِ تَشْبِيْهًا لِهذه الضَّمَّةِ بِضَمَّةِ الإِعْرَابِ لِعَرُوضِهَا، والنَّصْبُ عَلَى المَحَلِّ، وهو القِيَاسُ[1].

فَتَقُولُ: (يَا تَمِيْمُ أَجْمَعُونَ)، و(أَجْمَعِيْنَ)، أَيْ: في التَّأْكِيْدِ.

و(يَا زَيْدُ الطَّوِيْلُ)، و(الطَّوِيْلَ)، أَيْ: في الصِّفَةِ.

و(يَاغُلامُ بِشْرٌ)، و(بِشْرًا) أَيْ: في عَطْفِ البَيَانِ.

و(يَا عَمْرو والحَارِثُ)، و(الحَارِثَ)، أَيْ: في المَعْطُوفِ.

وأَمّا نَحْوُ: (يَا زَيْدُ زَيْدُ)، و(يَا زَيْدُ وعَمْرُو) فَلا يَجُوزُ فيهِ إِلاّ الضَّمُّ[2].

ومِنْهَا أَنَّه لا يُنَادَى مَا فِيْهِ الأَلِفُ واللاّمُ حَتّى يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِـ(أَيٍّ)، أَوْ بِـ(هذا)، أَوْ

= عرضت: بلغت العروض، وهو مكان بين مكة والمدينة، ونداماي هما من يجالساني ويرافقاني، والشّاهد في البيت نصب المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة.

(١) قال ابن الحاجب في الكافية ٨٩: «وتوابع المنادى المبني المفردة من التّأكيد والصّفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه ترفع على لفظه وتنصب على محلّه» وانظر شرح الرضي ١/٣٥٩ ترشيح العلل ١٧١ والفاخر ٢/٥٢١ وابن النّاظم ٤٠٨ وابن يعيش ٢/٢ والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٢٧ وتوضيح المقاصد ٢/١٠٧٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/١٠٤٩-١٠٥٣.

(٢) ويجوز النّصب عند المازني والكوفيّين مطلقًا. انظر الفاخر ٢/٥٢٣ والمساعد ٢/٥١٣ والتصريح ٤/٥٤ وشرح التسهيل ٣/٤٠١ وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٣: «فإن عطفت اسمًا مفردًا علمًا على مثله نحو: (يا زيد وعمرو) لم يكن فيه إلاّ البناء لأنّ العلّة الموجبة لبناء الاسم الأوّل موجودة في الثّاني؛ لأنّ حرف العطف أشرك الثّاني في حكم الأوّل، ولذلك لو أبدلت الثّاني من الأوّل وهو مفرد لم يكن فيه إلاّ البناء والضّمّ نحو: (يا زيد زيد)».

بِهِما، فَيُقَالُ: (يَا أَيُّها الرَّجُلُ)، أَوْ (يَا هذا الرَّجُلُ)؛ أَو(يَا أَيُّهذا الرَّجُلُ).

وأَمّا قَوْلُهُم: (يَا اللهُ) فَلأَنَّ الأَلِفَ واللاّمَ فِيْهِ بِمَنْزِلَةِ الجُزْءِ لِلُزُومِها، وكَوْنِها عِوَضًا مِن الهَمْزَةِ المَحْذُوفَةِ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ (الإِلاهُ)[1]، والكُوفِيُّونَ يُجيْزُونَ نِدَاءَ مَا فيهِ الأَلِفُ واللاّمُ[2]، وهذه إِحْدَى حُجَجِهِم، والجَوَابُ مَا ذَكَرْنا، واللهُ أَعْلَمُ.

ومِنْها أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْخِيْمُ المُنَادَى إذا لَمْ يَكُنْ مُضَافًا[3]، ولا جُمْلَةً، ولا مَنْدُوبًا،

---

(١) الخلاف في اشتقاقِ لفظِ الجَلالةِ (الله) طَويل، وآراء النّحاة كثيرة، وهي:
الأوّل: هو اسمٌ مُرتَجَلٌ، وليس بمشتقٍّ، ونسب إلى الخليل والزّجّاج ومحمّد بن الحسن والشّافعي وأبي حنيفة.
الثّاني: يرى سيبويه أَنَّ أَصْلَه (إلاه) ثمّ أدخلت الألف واللاِم، ثمّ حذفت الهمزةُ تَخفيفًا على غير قياس، انظر الكتاب ٢/ ١٩٥.
الثّالث: لسيبويه قولٌ آخر، وهو أنّ أصله: (لاه) (يليه)، ثمّ أدخلت الألف واللاّم. انظر الكتاب ٢/ ١١٥.
الرّابع: هو مشتقٌّ من (لاه) (يلوه) أي: احتجب.
الخامس: الأصلُ (إلاهٌ)، ثمّ دخلت الألف واللام، ثمّ حذفت الهمزة حذفًا قياسيًّا.
السّادس: أصل (إلاه): (ولاه) على فِعال من الوله، ونسب إلى الخليل والزّجّاجي.
السّابع: هو مشتقّ من (أله) وقولنا: (إلاه) على (فِعال) بِمَعنى (مفعول).
الثّامن: ليس بعربيٍّ بل معرّب.
التّاسع: الألف واللاّم فيه أصلية غير زائدة.
انظر هذه الآراء في شرح الملوكي ٣٥٦-٣٦١ وشرح التصريف ٣٩٧ والأمالي الشّجريّة ٢/١٩٦-١٩٨ والدّرّ المصون ١/ ٢٣-٢٨ والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٤٢-٤٤ وشرح المراح للعيني ١٤ والفلاح لابن كمال باشا ١٠٧ والمفراح ٢٩٦-٢٩٩.

(٢) أجاز الكوفيّون والبغداديّون دخول حرف النّداء على ما فيه (أل) مطلقًا. انظر توضيح المقاصد ٢/١٠٦٨ وتاج علوم الأدب ١/ ٦٢٠ وائتلاف النّصرة ٤٦ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣٥ وهمع الهوامع ٢/ ٤٦ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٦ وشرح الرضي ١/ ٣٨٣ والتصريح ٤/ ٤٥.

(٣) هذا رأي البصريّين، أمّا الكوفيّون وابن مالك فأجازوا ترخيم المضاف، ويقع الحذف في آخر الاسم الثّاني. انظر الخلاف في الإنصاف ٣٤٧ وائتلاف النصرة ٤٧ والمساعد ٢/ ٥٦٣ =

ولا مُسْتَغَاثًا[1]، الجُمْلَةُ نَحْوُ: (تَأَبَّطَ شَرًّا)، والمَنْدُوبُ نَحْوُ: (يَا زَيْدَاهُ)، [٣٧ظ] والمُسْتَغَاثُ نَحْوُ:

[١٠٠]يـا لَبَكْـرٍ أَنْشِـرُوا لِـي كُلَيْبًـا يـا لَبَكْـرٍ أَيـنَ أَيْـنَ الفِـرارُ[2]

وَكَانَ عَلَمًا زَائِدًا عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ، أَوْ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ ظَاهِرَةً.

والتَّرْخِيْمُ حَذْفٌ في آخِرِ الاسْمِ للتَّخْفِيفِ، ويَكُونُ بِحَرْفٍ، وبِحَرْفَيْنِ[3]، وبِاسْمٍ، مِثَالُ الأَوَّلِ:

[١٠١]يَا حَارِ لا أُرْمَيَنْ مِنْكُم بِدَاهِيَةٍ لَـمْ يَلْقَهـا سُـوقَـةٌ قَبْلـي ولا مَلِـكُ[4]

= وشرح الرضي ١/ ٣٩٤ والتسهيل ١٩٠ والتصريح ٤/ ٩٥.

(١) في ق ول: (ولا مستغاثاً ولا مندوباً).

(٢) البيت لمهلهل في كتاب سيبويه ٢/ ٢١٥ والأغاني ٥/ ٦٤ وخزانة الأدب ٢/ ١٤٢ والجمل في النحو لابن شقير ٢٧٠ واللامات ٨٧ وتاج العروس (لوم) ٣٣/ ٤٥٢ وشرح الرضي ١/ ٣٥٣ والتّبصرة والتّذكرة ١/ ٣٥٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٢.

وهو بلا نسبة في تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٢٧ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٣٨ ومنازل الحروف للرمّاني ٢١ والعين ٨/ ١٧ والنّجم الثاقب ١/ ٣١٣ والارتشاف ٤/ ٢٢١٢ والمساعد ٢/ ٥٢٩.

وجاء البيت برواية: (يا لقومي)، وأنشروا: يقال أنشر الله الميت إذا أحياه، والشّاهد في البيت في قوله: (يا لبكر) فهو أسلوب استغاثة.

(٣) في ق: (أو بحرفين)، وفي ل: (أو حرفين).

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٨٠ وانظر اللمع ١١٥ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٥١٢ وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٤ وهمع الهوامع ٢/ ٨٨ وجمهرة اللغة ٢/ ١٠٠٩ ومقاييس اللغة ٢/ ٥٠١ والدّرر اللّوامع ١/ ٤٠٤ والبيان في شرح اللمع ٣٩٤ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٦٤ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٣٠٢.

وهو بلا نسبة في تفسير القرطبي ١٦/ ١١٦ وإعراب القرآن للنّحّاس ٤/ ١٢١ والجمل في النحو لابن شقير ١٦٢ والفاخر ٢/ ٥٤١ وابن النّاظم ٤٢٤ وابن يعيش ٢/ ٢٢.

الدّاهية: المصيبة، والسوقَةُ: خلاف المَلِك، أي: عامّة الناس، والشّاهد في البيت في =

و(يَا أُمَيْمُ)[1]، قَالَ:

[١٠٢]قَـوْمِـي هُـمُ قَتَلُـوا أُميمَ أَخِـي فـإِذا رَمَيـتُ يُصِيبُنـي سَهْمِـي[2]

ومِثَالُ الثّانِي:

[١٠٣]يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الحَـوَادِثَ مَلْقِـيٌّ ومُنْتَظَـرُ[3]

و:

[١٠٤]يَـا مَـرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِـي مَحْبُـوسَـةٌ تَـرْجُـو الحِبَـاءَ وَرَبُّهـا لـم يَيْـأَسِ[4]

= قوله: (يا حار) حيث رخّم (حارث) بحذف حرف منه.

(١) في ق ول: (ويااميم).

(٢) البيت للحارثِ بنِ وَعْلَة الجرمي في دلائل الإعجاز١٩٥وديوان المتنبي بشرح العكبري ٣/ ١٣٩والأمالي للقالي ١/ ٢٦٦ ولسان العرب (جلل) ١١/ ١١٨.

وهو بلا نسبة في تفسير البحر المحيط ١/ ٣٦٢ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٤٣٩ والمزهر ١/ ٣١٣ ومغني اللبيب ١٦٣ والإفصاح للفارقي ١٠٨.

والشّاهد في البيت في قوله: (أميم) حيث رُخّم بحذف حرف.

(٣) البيت لأبي زبيد الطّائي في تاريخ مدينة دمشق ٣٨/ ٧٦ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٧١ وابن السّيرافي ١/ ٤٣٥.

وهو للبيد بن ربيعة ملحق ديوانه٣٦٤ وانظر كتاب سيبويه٢/ ٢٥٨ والنّكت للأعلم١/ ٥٨٥.

وانظر نسبته للاثنين في التصريح ٤/ ١٠٤.

وهو بلا نسبة في الصناعتين١/ ٣٤٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١٠٧٢ والنّجم الثاقب ١/ ٣٥٠ ومصباح الرّاغب ١/ ١٨٦ والمساعد ٢/ ٥٥٠ وإرشاد السّالك ٢/ ٧٠١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٠١ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٨٩ والفوائد والقواعد ٤٧٤ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٦٣.

وورد البيت برواية: (ما كان من ألم)، والشّاهد في البيت جواز الترخيم بحذف حرفين من الاسم، وذلك في قوله: (يا أسم).

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٥ وانظرالأغاني ١٦/ ١٧٦، ٢٤/ ٢٣٦ وخزانة الأدب ٦/ ٣٢٠ ومعاهد التنصيص ١/ ٤٨ واللمع ١١٥ ومعجم البلدان ٢/ ١٥٣ والفاخر ٢/ ٥٤١ والتصريح =

ومِثَالُ الثَّالِثِ: (يَا سِيبَ) في (سِيبَوَيْه).

ثُمَّ فيهِ لُغَتَانِ[1]: مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَل المَحْذُوفَ في حُكْمِ الثَّابِتِ، فَيَبْقَى مَا بَقِيَ عَلَى حَالِهِ، وهي الفُصْحى، ومِنْهُمْ مَنْ يُعَامِلُهُ مُعَامَلَةَ المُسْتَقِلِّ، وفيهِ كَلامٌ يَطُولُ.

ومِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ عَمّا لا يُوصَفُ[2] بِهِ (أَيٌّ)، نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴿٢٩﴾﴾ [يوسف]، و(رَبّنا لَكَ الحَمْدُ)، و(أَيُّهَا الرَّجُلُ)، و(مَنْ لا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنْ إِلَيَّ).

ولا يُحْذَفُ عَنِ المُسْتَغَاثِ، ولا المَنْدُوبِ.

ومِنْها أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ المُنَادَى نَفْسِهِ، وعَلَيْهِ:

[١٠٥] يَـا لَعْنَـةُ اللهِ والأَقْـوَامِ كُلِّهِـمِ ... والصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعانَ مِنْ جَارِ[3]

= ٤/ ١٠٤ وابن السّيرافي ١/ ٥٠٥ وشرح عيون الإعراب ٣٠١ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٨٨ والفوائد والقواعد ٤٧٤ والبيان في شرح اللمع ٣٩٥ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٧٥ والنّكت للأعلم ١/ ٥٨٤.

وهو بلا نسبة في تفسير القرطبي ١٦/ ١١٦ والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٣٦٣ وأوضح المسالك ٤/ ٦٢ والجمل في النحو لابن شقير ١٦٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١٠٧٢ والنّجم الثاقب ١/ ٣٥٠ ومصباح الرّاغب ١/ ١٨٧ والمساعد ٢/ ٥٥٠ وإرشاد السّالك ٢/ ٧٠٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٠١وابن يعيش ٢/ ٢٢.

وهو في الدّيوان برواية: (مروان إن مطيّتي معكوسة)، ومرو: ترخيم مروان، يعني مروان بن الحكم، الحباء: العطاء، وربّها: صاحبها، والشّاهد في البيت جواز التّرخيم بحذف حرفين من الاسم، وذلك في قوله: (يا مرو).

(١) التّرخيم على لغتين: لغة من ينتظر الحرف، ولغة من لا ينتظر، ويقال: لغة من نوى المحذوف، ولغة من لا ينوي، ويقال: لغة يا حار ولغة يا حارُ، والأعرف الأكثر تقدير ثبوت المحذوف، والمحذوف منه مراد. انظر الارتشاف ٥/ ٢٢٣٦ وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٤١ والفاخر ٢/ ٥٤٥ والتصريح ٤/ ١١٠ وابن النّاظم ٤٢٧ والصّفوة الصّفية ٢/ ٢٢٤.

(٢) في ق ول: (توصف).

(٣) لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٢/ ٢١٩ وابن السّيرافي ٢/ ٣١ والكامل =

أَيْ: يَا قَوْمُ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها «ما» وهيَ حَرْفٌ تَرْفَعُ الاسْمَ وتَنْصبُ الخَبَرَ[1] في النَّفْيِ عِنْدَ أَهْلِ الحِجَازِ).

وذلِكَ لأَنَّهُم شَبَّهُوها بِـ(لَيْسَ) مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدِهِما أَنَّ كُلَّ وَاحِدةٍ[2] مِنْهُما لِنَفْيِ الحَالِ.

والثَّانِي: أَنَّهُما جَمِيْعًا يَدْخُلانِ عَلى المُبْتَدَأ والخَبَرِ.

قَوْلُهُ: (مَا دَامَ خَبَرُها مُتَأَخِّرًا بَعْدَ اسْمِها، لَمْ يَتَقَدَّمْ هو ولا مَعْمُولُه، ولَمْ تَدْخُلْ عَلَيْه «إِلّا» ولا«إِنْ»، وذلك نَحْوُ قَوْلُكَ: «ما زَيْدٌ قَائمًا» و﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴿٣١﴾﴾ [يوسف]).

= ٣/ ١١٩٩ والأصول في النحو ١/ ٣٥٤ والمحرر الوجيز ١/ ٤٥٠ وتفسير القرطبي ١٣/ ١٨٦ وتفسير البحر المحيط ٧/ ٦٧ ومعاني القرآن للنّحّاس ٥/ ١٢٦ وإعراب القرآن للنّحّاس ٣/ ٢٠٧ وخزانة الأدب ١١/ ٢٠٧والمفصل ٧٢، ٨٠ ومغني اللبيب ٤٨٨ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٧ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٧٩٦ وهمع الهوامع ٢/ ٤٤، ٢/ ٥٨٨ والإنصاف ١/ ١١٨ واللامات ٣٧ وتاج العروس (سمع) ٢١/ ٢٢٩ وتاج علوم الأدب ١/ ٦٢٥ والإقليد ١/ ٤٦٠ والمساعد ٢/ ٤٨٦ وابن النّاظم ٤١٨ والجنى الداني ٣٥٦ والملخص ٤٦٩ والتخمير ١/ ٣٧١ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٦٩ وابن يعيش ٢/ ٢٤ والفوائد والقواعد ٤٤٣ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٥٣ ورصف المباني ٣، ٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ١٧١ والإفصاح للفارقي ٧٣ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ١٨٣ والبديع في علم العربية ١/ ٤١٠ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٦٩ وتعليق الفرائد ٨/ ٦٩.

والشّاهد في البيت جواز حذف المنادى في (يا لعنة) والتّقدير: يا قوم لعنة الله.

(١) اختلف النّحاة في عمل (ما) الحجازيّة، فذهب البصريّون إلى أنّها عاملة في الجزأين، ويرى الكوفيّون أنّ النّصب بعدها بإسقاط الباء. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٥ ائتلاف النّصرة ١٦٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٨٦ واللباب ١/ ١٧٥ ومصباح الرّاغب ١/ ٢٨٨ والنّجم الثاقب١/ ٥١٦ وهمع الهوامع ١/ ٤٤٧ والتصريح ١/ ٦٤٥ والمساعد ١/ ٢٨٠ والفاخر ٢/ ٤٥٣ ونتائج التّحصيل ٤/ ١٢٥٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس ١/ ٢٦٦.

(٢) كذا في ق، وفي الأصل ول: (واحد).

هذه أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ:

أَحَدُها: أَنْ لا يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ[1]، نَحْوُ: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ).

الثَّانِي[2]: أَلّا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ، نَحْوُ: (مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ)[3].

الثَّالِثُ: أَلّا تَدْخُلَ عَلَيْهِ (إلّا)، نَحْوُ: (مَا زَيْدٌ إِلّا قَائِمٌ)[4].

الرّابِعُ: أَلا تَدْخُلَ عَلَيْهِ[٣٨و] (إِنْ)[5]، نَحْوُ:

[٨٥]فَمَـــا إِنْ طِبُّنَـــا جُبْـــنٌ ولكِـــنْ   مَنَـــايَـــانَـــا وَدَوْلَـــةُ آخَـــرِينـــا[6]

---

(١) أجاز بعضهم إعمالها مع تقدّم الخبر. انظر شرح الرضي ٢/١٨٧ وهمع الهوامع ١/٤٥٠ ومصباح الرّاغب ١/٢٩٠ والنّجم الثاقب ١/٥١٩ وشرح ابن عقيل ١/٣٠٤ والتصريح ١/٦٥١ والمساعد ١/٢٨٠ وتوضيح المقاصد ١/٥٠٧ والارتشاف ٣/١١٩٧-١١٩٨ ونتائج التّحصيل ٤/١٢٥٥.

(٢) في ق: (والثاني).

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز: (طعامك ما زيد آكلًا) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه وفاسد من وجه. انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧٢ وائتلاف النّصرة ١٦٥ وشرح ابن عقيل ١/٣٠٥ وهمع الهوامع ١/٤٥١ واللباب ١/١٧٧ والنّجم الثاقب ١/٥٢٠ والارتشاف ٣/١٢٠١ والفاخر ٢/٤٥٧.

(٤) أجاز يونس إعمال (ما) مع انتقاض النّفي بإلاّ. انظر شرح الرضي ٢/١٨٧ وهمع الهوامع ١/٤٤٨ ومصباح الرّاغب ١/٢٩٠ والنّجم الثاقب ١/٥١٨ وشرح ابن عقيل ١/٣٠٣ والتصريح ١/٦٤٩ والمساعد ١/٢٨١ وتوضيح المقاصد ١/٥٠٧ والارتشاف ٣/١١٩٩ ونتائج التّحصيل ٤/١٢٥٧.

(٥) أجاز بعض الكوفيّين والمبرّد العمل مع وجود (إن). انظر شرح الرضي ٢/١٨٦ وشرح التسهيل ٢/٥٠٧ وهمع الهوامع ١/٤٥٠ والنّجم الثاقب ١/٥١٧ وشرح ابن عقيل ١/٣٠٣ والتصريح ١/٦٤٦ والمساعد ١/٢٧٨ وتوضيح المقاصد ١/٥٠٦ والارتشاف ٣/١٢٠٠.

(٦) الشطر الثّاني من البيت ليس في ل، وقد مرّ تخريج هذا الشّاهد، انظر الشاهد رقم ٨٥ ص٢٥١.

فَإِنْ بَطَلَ وَاحِدٌ مِنْ هذه لَمْ تَعْمَلْ.

قَوْلُهُ: (وتَرْفَعُ في لُغَةِ بني تَمِيْمٍ على كُلِّ حَالٍ).

وذلِكَ لأَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُوا هذه المُشَابَهَةَ؛ فَلِذلِكَ[1] يَقُولُونَ[2]: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ).

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَقْرَؤونَ: «مَا هذا بَشَرٌ» إِلاّ مَنْ دَرَى كَيْفَ هِيَ في المُصْحَفِ[3].

واعِلَمْ أَنْ (لا) قَدْ تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ)، ولكنَّهُ قَلِيْلٌ[4]، ومِنْهُ:

[١٠٦] مَنْ صَدَّ عَن نِيْرَانِها فأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ[5]

---

(١) في ق: (ولذلك).

(٢) في ل: (تقول).

(٣) نص الزّمخشري في المفصل ١١٢: «وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرؤون: (ما هذا بشر) إلا من درى كيف هي في المصحف» وهو مأخوذ من نصّ سيبويه في الكتاب ١/ ٥٩: «وبنو تميم يَرْفعونها إلاَّ من دَرى كيف هي في المُصحَفِ».

(٤) ذهب الأخفش والمبرّد إلى منع إعمال (لا) عمل ليس. انظر التصريح ١/ ٦٥٦ وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٠ وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨.

(٥) البيت لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسيّ في كتاب سيبويه ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦ وشرح حماسة أبي تمّام للأعلم ١/ ١٧٢ والأمالي للقالي ٣/ ٢٨ وخزانة الأدب ١/ ٤٤٥ وديوان المتنبي بشرح العكبري ٣/ ٢٦٢ والأصول في النحو ١/ ٩٦ والمؤتلف والمختلف ١٩٩ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٨٢، ٦١٢ وابن يعيش ١/ ١٠٨ والنّكت للأعلم ١/ ٦٠٦ وأمالي ابن الشّجري ١/ ٤٣١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣١٣، ٣٧٩ والدّرر اللّوامع ١/ ٢٤٨ وابن السّيرافي ٢/ ٨ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٨٢ والكافي في الإفصاح ٣/ ٨٣١.

وهو لسعيد بن مالك في التصريح ١/ ٦٥٨ ونتائج التّحصيل ٤/ ١٢٦٧.

وهو منسوب لسعد بن ناشب في المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٣٢٣ ولسان العرب (برح) ٢/ ٤٠٩ وتاج العروس (برح) ٦/ ٣٠٨.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٦٠ والمسائل المنثورة ٨٩ وتفسير البحر المحيط ٢/ ٩٧ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ١٧٩، ٥/ ٢٣٠ والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٩٧ والزاهر في =

أَي: لَيْسَ لِي بَرَاحُ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها «لا» وهي تَنْصِبُ النَّكِرَةَ مَا دَامَتْ النَّكِرَةُ تَلِيْها، ومَا دَامَ النَّفْيُ مَسْتَغْرِقًا).

وذلِكَ لأَنَّهُم حَمَلُوهَا عَلَى (إِنَّ) مِنْ وَجْهَيْنِ[1]:

أَحَدِهما: أَنَّها نَقِيْضَتُها، ومِنْ شَأْنِهِمْ حَمْلُ النَّقِيْضِ عَلَى النَّقِيْضِ، كَمَا أَنَّ مِنْ شَأْنِهِمْ حَمْلُ النَّظِيْرِ عَلَى النَّظِيْرِ.

الثَّانِي: أَنَّها لازِمَةٌ للأَسْمَاءِ لُزُومَ (إِنَّ).

= معاني كلمات الناس ١/ ١٣ والمفصل ٥٣ ومغني اللبيب ٣١٥، ٨٢٥ وهمع الهوامع ١/ ٤٥٦ والإنصاف ١/ ٣٦٧ واللامات ١٠٥ واللباب ١/ ١٧٨ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٧٧ والمقتصد ٨٠٧ وتاج علوم الأدب ١/ ٦٤٦ وشرح الرضي ١/ ٢٩٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٩٤ والنّجم الثاقب ١/ ٢٨١ والفاخر ٢/ ٤٦٢ والإقليد ١/ ٣٥٣ وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ١/ ٣٣٨ وابن النّاظم ١٠٧ ورصف المباني ٢٦٦ وأوضح المسالك ١/ ٢٨٥ والصّفوة الصّفية ٢/ ٤٤ والملخص ٤٩٨ والتخمير ١/ ٢٩٥ والدّرر في شرح الإيجاز ١١٧ والفوائد الضيائيّة ١/ ٣٠٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٧٦ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٢ والفوائد والقواعد ٢٤٢ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٣٦٤ والنّكت الحسان ٧٥ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ١٥٠ والبديع في علم العربية ١/ ٥٨٢ والفصول الخمسون ٢٠٩ واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٨٥.

وروي البيت برواية: (من فرّ)، وصدّ: أعرض، ونيرانها: نيران الحرب، وبراح: زوال أو ذهاب، والشّاهد في البيت إعمال (لا) عمل ليس، وإضمار خبرها.

(١) قال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط ٢/ ٩٣٦: «القياس يقتضي أن لا تعمل (لا) لِعَدَمِ اختصاصها، وإنّما أعملوها لشبهها بـ(إنّ)؛ لأنّها تقتضيها، وربّما جعلوا أحد المتناقضين مشابهًا للآخر من حيث إنّ كلّ واحدٍ منهما ينافي الآخر، ولتنبّه الذّهن لهما معًا؛ ولأنّهما لتوكيد النّفي؛ لأنّ نفي الجنس توكيد في المعنى، كما أنّ (إنّ) لتوكيد الإثبات، ولأنّهما يدخلان على المبتدأ والخبر ويطلبان التّصدّر، ويتلقّى بهما القسم». وانظر تاج علوم الأدب ١/ ٦٤٨ وعلل النحو ٤٠٦ وترشيح العلل ١٥١ وابن يعيش ١/ ١٠٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٥٨ والتصريح ٢/ ١٠٣.

وَاعْلَمْ أَنَّ لِمَنْصُوبِهَا ثَلاثَةَ شُرُوطٍ:

أَحَدَها: أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً[١]، فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَجَبَ الرَّفْعُ[٢] والتَّكْرِيْرُ[٣]، نَحْوُ[٤]: (لا زَيْدٌ في الدّارِ ولا عَمْرٌو)، أَمّا الرَّفْعُ فَلأَنَّ وَضْعَها عَلَى نَفْيِ النَّكِرَاتِ، وأَمّا التَّكْرِيْرُ فَلأَنَّهُ يُقَدَّرُ جَوابًا لِقَوْلِ قَائِلٍ: (أَزَيْدٌ في الدّارِ أَمْ عَمْرٌو)[٥]، فَقَصَدُوا المُطَابَقَةَ.

الثّانِي: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا، أَوْ مُشَبَّهًا بِالمُضَافِ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنى حَرْفِ الاسْتِغْرَاقِ[٦]، نَحْوُ: (لا رَجُلَ في الدّارِ)؛ لأَنَّهُ يُقَدَّرُ جَوابًا لِقَوْلِ قَائِلٍ: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ في الدّارِ؟).

وإِنَّما بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ الإِعْرَابُ، وإِنَّما خُصَّ بِالفَتْحَةِ لأَنَّهُ

---

(١) قال الرضي في شرحه ٢/ ١٦٠: «إنّما لم تعمل في المعرفة لأنّ وجه المشابهة، وهو كونها لنفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة؛ إذ ليست المعرفة لفظ جنس حتّى ينتفي الجنس بانتفائها» وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٣٧.

(٢) أجاز الكوفيّون بناء الاسم العلم مع لا نحو: (لا زيدَ). انظر الارتشاف ٣/ ١٣٠٦ وهمع الهوامع ١/ ٥٢٣ والأصول في النحو ١/ ٤٠٦.

(٣) أجاز المبرّد وابن كيسان عدم تكرير (لا). انظر شرح الرضي ٢/ ١٦١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٦١ والتصريح ٢/ ١١٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٤-٦٥ وابن يعيش ٢/ ١١٢ والارتشاف ٣/ ١٣٠٩.

(٤) قوله: (نحو) ليس في ل.

(٥) قال القوّاس في شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢٦٠: «وأمّا وُجُوب التّكرار فلأنّها جواب عن سؤال مكرّر، فإذا قيل: هل زيدٌ في الدّار أو عمرو فجوابه المطابق: لا زيد ولا عمرو، وليكون التّكرار عوضًا عن الجنسيّة الدّالّة على المتعدّد التّي تقتضيها (لا)».

(٦) اختلف فيه، فأكثر النّحاة على أنّه مبني اللّفظ منصوب المحل، وذهب الزّجّاج والسيرافي والرّمّاني إلى أنّه معرب، وهو رأي الكوفيّين. انظر المسألة في شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٣٨ وشرح الرضي ٢/ ١٥٥ وتاج علوم الأدب ١/ ٦٤٩ والإنصاف ١/ ٣٦٦ وترشيح العلل ١٥٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٥٩ والارتشاف ٣/ ١٢٩٦.

كَالمُرَكّبِ، فَقَصَدُوا التّخْفِيْفَ(١).

الثّالثَ: أَنْ يَكُونَ يَلِيْها، فَإِنْ فُصِلَ بَيْنَها وبَيْنَهُ(٢) وَجَبَ الرَّفْعُ والتَّكْرِيْرُ(٣)، نَحْوُ: (لا فيها رَجُلٌ ولا امْرَأَةٌ)(٤)، أَمّا الرَّفْعُ فَلأَنَّها عَامِلٌ ضَعِيْفٌ، وأَمّا التَّكْرِيْرُ(٥) فَلأَنَّهُ يُقَدّرُ جَوابًا لِقَوْلِ قَائِلٍ: (أَفِي الدّارِ رَجُلٌ أَم امْرَأَةٌ)(٦)، فلا بُدَّ مِن المُطَابَقَةِ(٧)، كَمَا تَقَدَّمَ. [٣٨ظ]

ومِثَالُ مَا جَمَعَ الشُّرُوطَ قَوْلُكَ: (لا غُلامَ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْكَ)، و(لا ضَارِبًا زَيْدًا في الدّارِ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: لاإِلهَ إِلاّ اللهُ).

هذا المِثَالُ يَصْلُحُ للمَبْنِي لا للمُعْرَبِ.

---

(١) قال الجامي في الفوائد الضيائيّة ٤٣٨/١: «وإنّما بُنِيَ لتضمّنه معنى (من)؛ إذ معنى (لا رجل في الدّار) لا من رجل فيها؛ لأنّه جَوابٌ لمن يقول: هل من رجل في الدّار؟ حقيقة أو تقديرًا، فحذف (مِنْ) تخفيفًا. وإنّما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقّهما النّكرة في الأصل قبل البناء. ولم يُبْنَ المضاف ولا المضارع له؛ لأنّ الإضافة ترجّح جانب الاسميّة فيصير الاسم بها مائلاً إلى ما يستحقّه في الأصل» وانظر شرح الرضي ١٥٦/٢.

(٢) في ق: (بينهما).

(٣) في ق: (والتكرار).

(٤) أجاز المازني أن تعمل (لا) مع الفصل، وقيل: الرّماني. انظر الارتشاف ١٢٩٥/٣، ١٣٠٦ والتصريح ١٠٥/٢.

(٥) في ق: (والتكرار).

(٦) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١١٢: «وإنّما وجب الرّفع عند الفصل لأجل ضعفها عن العمل فلمّا وقع الفصل بَطَل العمل، قال الله تعالى: ﴿لا فيها غولٌ﴾، وإنّما وجب التكرير عند الفصل لأجل المطابقة؛ لأنّ قولك: (لا فيها رجل ولا امرأة) جوابٌ لقول من يقول: (هل في الدّار رجلٌ أو امرأة) فلهذا وجب تكريره مطابقة له».

(٧) في ق: (فقصدوا المطابقة).

قَوْلُهُ: (فَإِنْ وقَعَ فَصْلٌ بَطَلَ النَّصْبُ، مِثْلُ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴿٤٧﴾﴾ [الصافات] ونَحْوِه).

هذا[1] قَدْ تَقَدَّمَ.

ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّهُ يَجُوزُ في صِفَةِ المَبْنِيِّ المُفْرَدَةِ إِذا لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَها وبَيْنَهُ[2] ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ:

البِنَاءُ لِتَنَزُّلِهِما[3] مَنْزِلَةَ شَيءٍ وَاحِدٍ[4].

والنَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ تَشْبِيهًا لِهذه الفَتْحَةِ بِفَتْحَةِ الإِعْرَابِ لِعرُوضِها.

والرَّفْعُ عَلَى المَحَلِّ، وهو القِيَاسُ.

فَتَقُولُ: (لا رَجُلَ ظَرِيْفَ فِيْها)، و(ظَرِيْفًا)، و(ظَرِيْفٌ).

وكَذلِكَ المَعْطُوفُ إِلاّ في البِنَاءِ[5]، قَالَ:

[١٠٧]فلا أَبَ وابْنًا مِثْلَ مَرْوانَ وابنِهِ ... إِذا هُـوَ بـالمَجْـدِ ارْتَـدَى وتَـأَزَّرا[6]

---

(١) قوله: (هذا) ليس في ق.

(٢) في ق ول: (بينه وبينها).

(٣) في ق: (لتنزيلها)، وفي ل: (لتنزلها).

(٤) قال الرضي في شرحه ١٧٣: «فلبناء النّعت أربع شرائط: أن يكون نعت المبني بلا، لا نعت المعرب، احترازًا عن نحو: لا غلامَ رجلٍ ظريفًا، وأن يكون النّعت الأوّل لا الثّاني وما بعده، فلا يُبنى (كريم) في نحو: (لا رجل ظريف كريم)، وأن يلي النّعت المبنيّ فلا يفصل بينهما، فلا يبنى الوصف في نحو: (لا رجل حسن الوجه)».

(٥) قال في النّجم الثاقب ٥٠٨/١: «ولا يجوز البناء إذا كان المعطوف عليه مبنيًّا كالصّفة لأنّه يؤدّي إلى جعل أربعة أشياء كشيءٍ واحد، (لا) واسمها، وحرف العطف، والمعطوف». وانظر شرح الرضي ١٧٦/٢.

(٦) نُسب البيت للفرزدق في مصباح الرّاغب ٢٨٣/١ وليس في ديوانه، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٤/١ للكميت بن معروف، وقال: «وينسب للكميت الأسدي» ونسب إلى رجل من بني عبد مناة في التصريح ١٣٣/٢ والمقاصد النحويّة ١١٤/٢ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٧ وذكر البغدادي في خزانة الأدب ٦١/٤ أنّه من الأبيات الّتي لا =

وقَال:

[١٠٨]هــذا وَجَــدِّكُــمُ الصَّغَــارُ بعَيْنِــهِ لا أُمَّ لِــي إِنْ كَــانَ ذَاكَ ولا أَبُ[1]

= يعرف قائلها.

وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٢/ ٢٨٥ والمقتضب ٤/ ٣٧٢ والإغفال ٢/ ١١٦ والحجّة للفارسي ١/ ١٨٩ والإيضاح العضدي ٢٥٦ واللمع ٤٦ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٢٩٥ وتفسير القرطبي ٢/ ٤٠٩ والتفسير الكبير ٣٠/ ١٧٠ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٤ وخزانة الأدب ٤/ ٦١ وأوضح المسالك ٢/ ٢٢ والجمل في النحو لابن شقير ١٨٦ والمفصل ١٠٨ وهمع الهوامع ٣/ ٢٣٧ واللامات ١٠٥ والنّجم الثاقب ١/ ٥٠٩ وشرح الرضي ٢/ ١٦٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٤٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٦٤ وتوضيح المقاصد ١/ ٥٤٩ والإقليد ٢/ ٦٢١ وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٣٦ وشرح المكودي ١/ ٢٤٦ وابن النّاظم ١٣٨ والصّفوة الصّفية ٢/ ٩٦ وإرشاد السّالك ١/ ٢٦٤ والفواكه الجنيّة ١٩٥ ولباب الإعراب ٣٥٣ والملخص ٥٠٣ والتخمير ١/ ٥١١ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٠ والدّرر في شرح الإيجاز ١١٨ والفوائد الضيائيّة ١/ ٤٤٧ وابن يعيش ٢/ ١١٠ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٦ والفوائد والقواعد ٢٤٧ والبيان في شرح اللمع ١٧٩ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٢٣٥ والنّكت للأعلم ١/ ٦٠٠ واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٩٦.

والشّاهد في البيت جواز العطف بالنّصب على لفظ اسم (لا) وذلك في قوله (فلا أب وابنًا).

(١) نُسِب البيت لأكثر من شاعر:

فهو لرجل من مذحج في كتاب سيبويه ٢/ ٢٩٢ والأصول في النحو ١/ ٣٨٦ وتفسير القرطبي ٣/ ٢٦٧ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢١، ٩٢٢ وابن يعيش ٢/ ١١٠ والتصريح ٢/ ١٢٥ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٠٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٧٦ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٩ والنّكت للأعلم ١/ ٦٠٣.

وهو لرجل من عبد مناف في السّمط ٢٢٨ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٠٥.

وهو لرجل من عبد مناة في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٧٦ والتصريح ٢/ ١٢٥.

وهولعمرو بن الحارث بن عبد مناة في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٧٦.

وهو للفرعل الطائى في الحماسة البصرية ١/ ١٣.

وهو للهمام بن مرّة في الحماسة الشّجريّة ١/ ٢٥٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢١،=

= ٩٢٢ والتصريح ٢/ ١٢٥ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٠٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٧٦ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٩.

وهو لضمرة بن ضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٥ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢١، ٩٢٢ والتصريح ٢/ ١٢٥ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٠٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٧٦.

وهو لهني بن أحمر الكناني في الحماسة البصرية ١/ ١٣ولسان العرب (حيس) ٦/ ٦١ وتاج العروس (حيس) ١/ ٥٦٩ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢١، ٩٢٢ والمؤتلف والمختلف ٤٥ والتصريح ٢/ ١٢٥ والأزهية ١٨٥ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٠٥.

وقيل: هو لعمرو بن أحمر الباهلي في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٧٦.

وهو لزرافة الباهلي في لسان العرب (حيس) ٦/ ٦١ وتاج العروس (حيس) ١٥/ ٥٦٩.

وهو لعامر بن جوين في حماسة البحتري ٧٨ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢١، ٩٢٢.

وهو لمنقذ بن مرّة في حماسة البحتري ٧٨ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢١، ٩٢٢.

وهو لعمرو بن طيء في معجم البلدان ١/ ٩٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٧٦.

وهو لرجل من كنانة في إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٧٦.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٧١ والإيضاح العضدي ٢٥٦ والحجّة للفارسي ١/ ١٩٠وإعراب القرآن للنّحّاس ٤/ ٤٣٨ وديوان المتنبي بشرح العكبري ٣/ ٢٧٧ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٣ والجمل في النحو ١٨٧والمفصل ١٠٩ وشرح ابن عقيل ٢/ ١٣ وشرح شذور الذهب ١١٣ وهمع الهوامع ٣/ ٢٣٧ والحدود للرّمّاني ٧٧ واللامات ١٠٦ واللمع ٤٥ والمسائل المنثورة ٩١ والنّجم الثاقب ١/ ٥٠٣ وتاج علوم الأدب ١/ ٦٥٥ والارتشاف ٣/ ١٣١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٤٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٦٢ ومصباح الرّاغب ١/ ٢٧٨ والفاخر ٢/ ٤٧٠ والإقليد ٢/ ٦٢٢ وشرح المكودي ١/ ٢٤٧ وابن النّاظم ١٣٦ونتائج التّحصيل ١/ ٢٠٧ والصّفوة الصّفية ٢/ ٩٨ وإرشاد السّالك ١/ ٢٦١ وتحفة الأحباب١٩١ ولباب الإعراب ٣٥٤ والملخص ٥٠٣ والتخمير ١/ ٥١١ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٠ والدّرر في شرح الإيجاز ١١٦ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٥ والفوائد والقواعد ٢٤٦

ومِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ في نَحْوِ: (لا حَوْلَ ولا قُوّةَ إلاّ بِاللهِ) خَمْسَةُ أَوْجُهٍ: (لا حَوْلَ ولا قُوّةَ)[1]، (لا حَوْلَ ولا قُوّةً)[2]، (لا حَوْلَ ولا قوّةٌ)[3]، (لا حَوْلٌ ولا قُوّةٌ)[4]، (لا حَوْلٌ ولا قُوّةَ)[5]، فَفِي الأَوّلِ والرّابعِ (لا) الثّانيَةُ مِثْلُ الأُولى، والكَلامُ جَمْلَتَانِ، وفي الثّاني والثّالِثِ زَائِدَةٌ والكَلامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وفي الخَامِسِ (لا) الأُولى بِمَعْنى (لَيْسَ)؛ ولِهذا كَانَ أَضْعَفَهُنَّ.

ومِنْها أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الاسْمِ في نَحْوِ: (لا عَلَيْكَ)، أَيْ: لا بَأْسَ عَلَيْكَ، والخَبَرِ في نَحْوِ: (لا إِلهَ إِلاّ الله)، أَيْ: في الوُجُودِ، ومِنْهُ: (لا سَيْفَ إِلاّ ذُو الفقَارِ، ولا فَتىً إِلاّ عَلِيٌّ)[6].

= والبيان في شرح اللمع ١٧٧ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٢٣٧ والبديع في علم العربية ١/ ٥٧٩ واللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٩٢.

والصّغار: الذّل، والشّاهد في البيت جواز العطف على محلّ (لا) مع اسمها بالرّفع وذلك في قوله: (ولا أب).

(١) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١١٣: «وهو الكثير الاستعمال، ووجهه أنّا نقدّر أنّ كلّ جملة مستقلّة بنفسها مبنيّة لتضمّنها معنى الحرف». وانظر شرح الرضي ٢/ ١٦٧.

(٢) وجهه أنّا نقدّر الأول جملة تامّةً مستقلّة بنفسها، والثّانية معطوفة على لفظها، و(لا) الثانية زائدة للتوكيد، قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١١٣: «لأنّ الفتحة في الأولى مشبهة للحركة الإعرابيّة، فلهذا حمل على لفظها». وانظر شرح الرضي ٢/ ١٦٨.

(٣) وجهه أنّ الجملة الأولى مستقلة بنفسها والثّانية معطوفة على محلّها بالرّفع (لا) زائدة للتوكيد. انظر شرح الرضي ٢/ ١٦٩ والحاصر لوحة ١١٣.

(٤) قال الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١١٣: «وجهه المطابقة لمن يقول: (هل في الدّار رجل أو امرأة) فتقول: (لا رجلٌ في الدّار ولا امرأةٌ» ويكون الاسمان هنا مرفوعين بالابتداء و(لا) الثانية إمّا زائدة وإمّا ملغاة. وانظر شرح الرضي ٢/ ١٦٩.

(٥) وجهه على أنّ (لا) الأولى بمعنى (ليس)، وهو وجهٌ ضعيف لا يجيزه بعضهم، قال في اللمحة في شرح الملحة ٤٩٤: «ولا يجوز نصب الثّاني ورفع الأوّل؛ لأنّ (لا) الثّانية إن أُعْملت وجب في الاسم بعدها البناء على الفتح؛ لأنّه مفرد، وإن لم تعملها وجب فيه الرّفع لعدم نصب المعطوف عليه لفظًا ومحلاً».

(٦) قال في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ١/ ٣٨٤: «حديث: (لا فتى إلا علي لا =

كَمَلَ الجُزْءُ الأَوَّلِ مِن التَّعْلِيْقِ المُبَارَكِ، فالحَمْدُ للهِ حَمْدًا يَمْلأُ السَّمَاواتِ والأَرْضِينَ، وصَلّى اللهُ عَلَى مُحَمّدٍ وآلِهِ وسَلَمَ.

وَافَقَ الفَرَاغُ مِنْ نَساخَتِهِ يَومَ الرّبُوعِ مِن العَشْرِ الوَسَطِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانِ سَنَةَ ٨١٣، وذلِكَ بِخَطِّ مَالِكِها أَفْقَرِ عَبِيْدِ اللهِ وأَحْوَجِهِم إِلَيْهِ عَبْدِ اللهِ بِنِ مُحَمّدٍ بن أَحْمَدَ بنِ حَبِيْبٍ، رَزَقَهُ اللهُ حِدَّةَ مَعَانيهِ، وغَفَرَ لَهُ ولِوَالِدَيْهِ، إِنّهُ هو الغَفُورُ الرّحِيمُ، ولا حَوْلَ ولا قوّةَ إلاّ باللهِ العَظِيْمِ[١].

= سيف إلا ذو الفقار) لا أصل له مما يعتمد عليه نعم يروى في أثر رواه عن الحسن بن عرفة العبدي من حديث أبي جعفر محمد بن علي الباقر قال: نادى ملك من السماء يوم بدر يقال له رضوان: لا سيف إلا ذو الفقار لا فتى إلا علي، وذكره كذا في الرياض النضرة وقال ذو الفقار اسم سيف النبي ﷺ وسمي بذلك لأنه كانت فيه حفر صغار».

(١) في ق: (تَمّ الجزء الأوّل بِمَنّ اللهِ وتَوفيقِهِ، وصلّى اللهُ على سيّدِنا مُحَمّدٍ وآلِهِ وسَلّمَ).

[٣٩و] بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أَعِنْ يَا كَرِيْمُ(١)

قَوْلُه:

(الفَصْلُ الرّابِعُ
فَصْلُ الرّفْعِ)

إنّما قَدّمَ الرَّفْعَ عَلَى النَّصْبِ لأَنَّهُ عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ، والنَّصْبُ عَلَمُ المَفْعُولِيَّةِ، والفَاعِلُ قَبْلَ المَفْعُولِ.

قَوْلُه: (الرّفْعُ مَا جَلَبَه عَامِلُ الرّفْعِ لَفْظًا أَوْ تَقْديرًا)(٢).

فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ إذا لَمْ يُعَرَّف الرَّفْعُ، فَبِالأَوْلَى عَامِلُ الرَّفْعِ(٣)، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ بِهِ، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (وجُمْلَةُ عَلامَاتِ الرّفْعِ أَرْبَعٌ: الضّمْةُ، والواوُ، والأَلِفُ، والنّونُ).

---

(١) قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم أعن يا كريم) من ق، وليس في الأصل ول.

(٢) لم يأخذ الإمام يحيى بهذا الحدّ، وحدّ الرّفْع بقوله في الحاصر لوحة ١١٤: «أمّا حقيقته فهو العلامة الإعرابيّة اللازمة للفاعل وما أشبهه لفظًا أو تقديرًا»، وقال ابن بابشاذ في شرحه ٢٨٥: «وقلنا: (ما جلبه عامل الرّفع) احترازًا ممّا لم يجلبه عامل من المبنيّات، مثل (قبل) و(بعد) و(نحن) وشبهه؛ لأنّ الرّفع في المعرب إنّما يكون بعامل، والعامل جلبه». وانظر حدّ الرّفع في تاج علوم الأدب ٢/٦٦٣.

(٣) في ق: (للرفع).

والأَصْلُ مِنْهَا الضَّمَّةُ[1]، ومَا عَدَاهَا[2] فَبِمَنْزِلَةِ النَّائِبِ.

قَوْلُه: (فَالضَّمَّةُ أَبَدًا تَكُونُ في نَوْعَيْنِ: في الأَسْمَاءِ السَّالِمَةِ، والأَفْعَالِ المُضَارِعَةِ السَّالِمَةِ، مِثْلُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ يَفْعَلُ» ونَحْوِه).

وإِنَّمَا[3] قَالَ: (السَّالِمَة) في المَوْضِعَيْنِ احْتِرَازٌ[4] مِن المُعْتَلَّةِ، نَحْوُ: (قَاضٍ)، و(عَصًا) في الأَسْمَاءِ، و(يَغْزُو)[5]، و(يَرْمِي)، و(يَخْشَى) في الأَفْعَالِ، فَإِنَّ الضَّمَّةَ لا تَظْهَرُ فِيْها، بَلْ تُقَدَّرُ، إِمّا للتَّعَذُّرِ وإِمّا للاسْتِثْقَالِ[6]، عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

ونَحْوُ: (غَزْوٍ)، و(ظَبْيٍ) مُلْحَقٌ بِالسَّالِمِ؛ لأَنَّهُ لَمّا سَكَنَ مَا قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ فِيْهِ خَفَّ عَلَى أَلْسَنَتِهِمْ.

قَوْلُه: (والوَاو[7] تَكُونُ في سَبْعَةِ أَشْياءَ[8]، وهي: «أَخُوهُ»، و«أَبُوهُ»، و«فُوهُ»، و«حَموهُ»، و«هَنُوهُ»، و«ذُو مالٍ»، و«المُسْلِمُونَ» ونَحْوُه مِن الجَمْعِ السَّالِمِ).

وهذا قَدْ تَقَدَّمَ.

ويُلْحَقُ بِهَا (عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهَا[9]، و(أُولُو) فَي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴿١٨﴾﴾

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٢٨٥: «فإنّ الأصل من هذه الأربع الضّمّة؛ لأنّ الضمّة حركة، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات». وعلّل القوّاس تسمية هذا بالرّفع فقال في شرح ألفيّة ابن معط ١/ ٢٢٥: «فالرّفع من رفع المنزلة؛ لكونه علمًا لإعراب الفاعل الّذي هو أعلى المراتب».

(٢) في ل: (عداهما).

(٣) في ق ول: (إنما).

(٤) في ق ول: (احترازاً).

(٥) في ق: (ويغز).

(٦) في الأصل: (أو للاستثقال)، وفي ق: (أو الاستثقال) وكذا في ل.

(٧) في ل: (فالواو).

(٨) في ق ول: (أسماء).

(٩) قال بهاء الدّين بن النّحّاس في التّعليقة على المقرّب ٧٣: «عشرون وأخواته ليس بجمعٍ حقيقة، وإنّما أعرب إعراب الجمع لمّا كان دالاً على الكثرة، والدّليل على أنّه ليس بجمع =

[آل عمران].

ولا يُقَالُ: إنَّ (عِشْرِيْنَ) جَمْعُ (عَشْرَةٍ)[1]، و(أُولُو) جَمْعُ (أَلٍ)، أَمّا الأَوّلُ فَلأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ لا يُطْلَقَ عَلَى أَقَلّ مِنْ (ثَلاثِيْنَ)، وأَمّا الثّاني فَلأَنَّ (أَلاً) لَيْسَ في كَلامِهِمْ[2].

قَوْلُه: (والأَلِفُ تكُونُ في تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصّةً عَلَى جَمِيْعِ صِفَاتِها، مِثْلُ قَوْلِكَ: «أَخَوَاهُ»، و«أَبَوَاهُ»، و«الزَّيْدَانِ»، و«الهِنْدانِ»، و«القَاضِيانِ»، ونَحْوِه).

وهذا أَيْضًا قَدْ تَقَدَّمَ.

ويُلْحَقُ بِهَا (كِلا)، و(كِلْتَا) إذا أُضِيْفَا[3] إِلى مُضْمَرٍ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي الرَّجُلانِ كِلاهُما)، و(المَرْأَتَانِ كِلْتَاهُما)[4].

وكَذلِكَ (اثْنَانِ) وفُرُوعُه.

ولا يُقَالُ: إِنَّ هذه مِنْ قَبِيْلِ المُثَنّى الحَقِيْقِيِّ؛ لأَنَّهُم لَمْ يَقُولُوا: (كِلَ)، ولا

= حقيقة أنّه لو كان ثلاثون جمعًا لكان جمع ثلاثة، ولو كان جمع ثلاثة لكان أقلّ ما يطلق عليه تسعة لا ثلاث عشرات، ولما اقتصر في إطلاقه أيضًا على ثلاث عشرات، بل كان يطلق على أكثر من ذلك، كما أنّ الزّيدون لا يقف به عند السّتّة أو السّبعة أو الثّمانية أو غير ذلك، وكذلك الكلام في أربعين إلى تسعين، فحين لم يقف ثلاثون على تسعة، ولم يتجاوز به أكثر من ثلاث عشرات تحقّقنا بأنّه ليس بجمعٍ حقيقة» وانظر شرح عمدة الحافظ ١/ ١٢٠ والمساعد ١/ ٥٢.

(١) زعم بعضهم أنها جموع. قال في همع الهوامع ١/ ١٧٠: «ومنها عشرون والعقود بعده إلى تسعين، وهي أسماء مفردة، وزعم بعضهم أنها جموع، ورد بأنها خاصة بمقدار معين، ولا يعهد ذلك في الجموع، ذكره ابن مالك، وبأنه لو كان عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلاثة لزم إطلاق الثاني على تسعة وألا يطلق الأول إلا على ثلاثين لأن أقل الجمع ثلاثة ذكره الرضي».

(٢) انظر المساعد ١/ ٥١ والفاخر ١/ ٩٢ والنّجم الثاقب ١/ ١٠٤ ومصباح الرّاغب ١/ ٤١.

(٣) في ق: (أضيفتا).

(٤) في ق: (كلتاهما).

(كِلْتَ)[1] [٣٩ظ] ولا (اثنَ)، ولا (ثِنْتَ)[2].

قَوْلُه: (والنُّونُ تكُونُ في تَثْنِيَةِ فَاعِلِ الفِعْلِ وجَمْعِهِ، والوَاحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ، مِثْلُ: «تَفْعَلانِ»، و«يَفْعَلانِ»، و«تَفْعَلونَ»، و«يَفْعَلونَ»، و«تَفْعَلينَ يا امْرَأَةُ»).

وإِنَّمَا أَعْرَبُوا الفِعْلَ في هذه المَوَاضِعِ بِالحُرُوفِ لأَنَّهُ وَافَقَ صُورَةَ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ في الأَسْمَاءِ، فَأُعْرِبَ بِالحَرْفِ[3]، أَلا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: (يَضْرِبَانِ)، و(يَضْرِبُونَ)، مِثْلُ قَوْلِكَ: (ضَارِبَانِ)، و(ضَارِبُونَ).

ولا يُقَالُ[4]: هذا مَنْقُوضٌ بِـ(تَفْعَلِيْنَ)؛ لأَنَّهُم أَجْرَوْهُ مَجْرَى أَخَوَاتِهِ؛ لاشْتِرَاكِهِنَّ في بُرُوزِ الفَاعِلِ، وكَوْنِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (وجُمْلَةُ المَرْفُوعَاتِ الّتي تكُونُ[5] فِيْها إحْدى هذه العَلامَاتِ سَبْعَةٌ: المُبْتَدأُ والخَبَرُ، والفاعِلُ، واسْمُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، واسْمُ «كَانَ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ «إِنَّ» مَع أَخَواتِها، والفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ إذا لَمْ يَكُنْ مَعَه نَاصِبٌ ولا جَازِمٌ).

بَقِيَ عَلَيْهِ خَبَرُ (لا) الّتي لِنَفْيِ الجِنْسِ، واسْمِ (مَا)، و(لا) المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ(لَيْسَ).

---

(١) زعم الكوفيّون أنّه قد نطق لكلتا بمفرد، وهو ما ورد في قول الشّاعر:

في كلت رجليها سلامى واحدة

انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٣٩ وائتلاف النّصرة ٥٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٠٦ وشرح الكافية للرضي ١/ ٩٣ والنّجم الثاقب ١/ ١٠٠ وتوضيح المقاصد ١/ ٣٢٧ وهمع الهوامع ١/ ١٥٢.

(٢) منهم من قال: إنّ مفرده (اثن)، قال البهاء بن النّحّاس في التّعليقة على المقرّب ٧٢: «ليس اثنان بتثنية حقيقيّة وإنما هو ملحق بالتثنية في إعرابه؛ لأنه لو كان تثنية حقيقية لَكانَ له مفرد، كما للزّيدين مفرد، ولا مفرد لاثنان، وقول من قال: إنّ مفرده (اثن) وتُركَ استعماله ليس بصحيح» وانظر همع الهوامع ١/ ١٤٩.

(٣) قوله: (فأعرب بالحرف) من ق ول، وليس في الأصل.

(٤) في ق: (لا يقال).

(٥) في ق: (يكون).

والأَصْلُ مِنْ هذه كُلِّها هُو الفَاعِلُ[1]، ومَا عَدَاهُ فَمُلْحَقٌ بِهِ، وعَلَى هذا كَانَ[2] يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ.

قَوْلُه: (فالمُبْتَدأُ والخَبَرُ أَخَوَانِ مَرْفُوعَانِ بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ، وهو الابْتِداءُ، مِثالُهُما: «اللهُ رَبُّنا»، و«مُحَمّدٌ نَبِيُّنا» ونَحْوُه).

---

(١) الأصل في المرفوعات مسألة خلافيّة طويلة بين النّحاة، وقد تردّد ابن بابشاذ في رأيه في المسألة، فذكر في موضع أنّ المبتدأ والفاعل هما أصل المرفوعات، وذكر في موضع آخر أنّ الرّفع الحقيقي هو في المبتدأ والخبر والفعل واسم مالم يسمّ فاعله، وللنّحاة في المسألة عدّة آراء، هي:

الأوّل: المبتدأ هو الأصل، وما عداه محمولٌ عليه، وهو رأي سيبويه، قال في الكتاب ١/١٣: «واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء» ونسب إلى ابن السّرّاج.

الثّاني: أصل المرفوعات هو الفاعل وما عداه فملحقٌ به، وهو اختيار ابن هطيل، وعزي إلى الخليل وهو رأي الجرجاني والزّمخشري وابن الحاجب.

الثّالث: أصل المرفوعات أربع، هي المبتدأ والخبر والفعل واسم ما لم يسمّ فاعله، وهذا ما يفهم من كلام ابن بابشاذ.

الرّابع: أصل المرفوعات المبتدأ والخبر والفاعل، وهو رأي الأخفش وابن السّرّاج واختيار الرضي.

الخامس: أصل المرفوعات الفعل المضارع والفاعل، وهو رأي الخوارزمي، قال في التخمير: «الأصل في المرفوعات بعد الفعل المضارع الفاعل؛ لأنّ الواضع لمّا فرغ من وضع المفاريد فقد استفزّه إلى وضع ما يدلّ على الفاعل حاجة لم يستفزّه إلى سائر المرفوعات، فيكون أسبق بالرّفع ضرورة».

السّادس: ذهب الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر إلى أنّ المرفوعات الحقيقيّة هي الفاعل واسم ما لم يسمّ فاعله، واسم كان وأخواتها، أمّا غير ذلك من المرفوعات فمحمولة على الفاعل.

السّابع: كلّ المرفوعات أصل، وهو اختيار السّيوطي ونسبه للرضي.

انظر المسألة في الأصول ١/٥٨ والمفصل ٣٧ والكافية ٦٨ وابن يعيش ١/٧٣ وهمع الهوامع ١/٣٥٩ وشرح الرضي ١/١٨٣ والتخمير ١/٢٢٧ والمقتصد ١/٢١٠ والتّاج المكلل لابن هطيل لوحة ٣٤ والحاصر لوحة ١١٥.

(٢) كذا في ق، وفي الأصل: (فكان).

المُبْتَدَأُ هو الاسْمُ المُجَرَّدُ عَن العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، مُسْنَدًا إِلَيْهِ في الغَالِبِ.

فَقَوْلُنا: (الاسْمُ)؛ لأَنَّهُ لا يَكُونُ إلاّ اسْمًا، أَوْ في تَأْوِيْلِه، نَحْوُ: (تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)[1]، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ١٨٤﴾ [البقرة].

وقَوْلُنا: (المُجَرَّدُ عَن العَوَامِلِ اللّفْظِيَّةِ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ[2]: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

وقَوْلُنا: (مُسْنَدًا إِلَيْهِ) احْتِرَازٌ مِن الخَبَرِ، ومِنْ نَحْوِ: (أ، ب، ت، ث).

وقَوْلُنا: (في الغَالِبِ) لِيَدْخُلَ فِيْهِ نَحْوُ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، فَإِنَّ (قَائِمًا) مُبْتَدَأٌ، وهو مَع ذلِكَ مُسْنَدٌ إِلى (الزَّيْدَيْنِ) إِسْنَادَ الفِعْلِ إِلى الفَاعِلِ، نَحْوُ: (أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ)[3]، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلى تَقْدِيْرِ خَبَرٍ؛ لأَنَّ الكَلامَ تَمَّ بِدُونَهُ، ذَكَرَهُ ابْنُ الحَاجِبِ[4].

والخَبَرُ هُوَ المُجَرَّدُ المُسْنَدُ إِلى اسْمٍ كَذلِكَ، أَيْ: مُجَرّدٌ.

ومِنْ أَحْكَامِ المُبْتَدَأ أَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيْمُ؛ لأَنَّهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ[5] تَأْخِيْرُهُ [٤٠و]، وقَدْ لا يَجُوزُ، وقَدْ يَجِبُ.

---

(١) هذا مثل يضرب لمن يكون الحديث عنه خيرًا من رؤيته، قال في المستقصى في أمثال العرب ١/ ٣٧٠: «قاله النعمان للصقعب بن عمرو النهدي من قضاعة معد، وكان يسمع بذكره فيستعظمه، فلما رآه اقتحمته عينه، وقاله المنذر أيضاً لضمرة بن ضمرة» والمنذر هو المنذر بن ماء السّماء. وانظر المثل وقصّته في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١/ ١٣٦ ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩ وسر الفصاحة ١/ ٦٢.

(٢) في ق ول: (ونحو).

(٣) قوله: (نحو أيقوم الزّيدان) ليس في الأصل ول، وهو من ق.

(٤) حدّ ابن الحاجب في الكافية ٧٤، قال: «فالمبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللّفظيّة مسندًا إليه، أو الصّفة الواقعة بعد حرف النّفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر مثل: (زيدٌ قائمٌ) و(ما قائم الزّيدان)، و(أقائم الزّيدان) فإن طابقت مفردًا جاز الأمران» وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٤.

(٥) كذا في ق ول، وفي الأصل: (إنّه يجوز).

فَالأَوَّلُ نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)(١).

والثَّانِي نَحْوُ: (زَيْدٌ القَائِمُ)؛ لئلاّ يَلْتَبِسَ، و(مَنْ أَبُوكَ؟)؛ لأَنّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ، و(زَيْدٌ قَام)(٢)؛ لأَنَّهُ كَانَ يَلْتَبِسُ(٣) بِالفَاعِلِ(٤).

والثّالِثُ نَحْوُ: (أَيْنَ زَيْدٌ؟)؛ للاسْتِفْهَامِ، و(عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا)؛ لِيَصِحَّ الإِضْمَارُ، و(في الدّارِ رَجُلٌ)(٥)؛ لِيُمْكِنَ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ(٦).

---

(١) يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة أو جملة أو ظرفًا على رأي البصريّين، أمّا الكوفيّون والأخفش فيرون أنّه إذا تقدّم الخبر وقلت: (قائم زيد) صار (زيد) مرفوعًا بالفاعليّة وبطل الابتداء، ومنعوه أيضًا لما فيه من الإضمار قبل الذّكر. انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦٥ وابن يعيش ١/ ٩٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٤٢ والنّجم الثاقب ١/ ٢٥٤ والصّفوة الصّفية ١/ ٨٢١ والمقرب ١٢٨.

(٢) في ق: (قائم).

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (تلتبس).

(٤) ذكر ابن الحاجب في وجوب تقديم المبتدأ أربعة أمور: أن يكون المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام، أو إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين، أو كانا متساويين في التّعريف والتّنكير، وإذا كان الخبر فعلاً. انظر الكافية ٧٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٦٥ والنّجم الثاقب ١/ ٢٤٨ وشرح الرضي ١/ ٢٥٦ والفوائد الضيائيّة ١/ ٢٨٤ ومصبح الرّاغب ١/ ١٢١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٣٩ والصّفوة الصّفية ١/ ٨١٨ والمقرب ١٢٨.

(٥) في ق: (الاستفهام).

(٦) قال ابن الحاجب في الكافية ٧٨: «وإذا تضمّن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثلُ: (أين زيدٌ؟)، أو كان مُصَحّحًا له، مثل: (في الدّار رجل)، أو لِمُتَعلّقه ضميرٌ في المبتدأ مثل: (على التّمرة مثلها زبدًا)، أو كَان خبرًا عن (أنّ مثل: (عندي أنّك قائم) وجب تقديمه» وزاد بعضهم: أن يكون الخبر محذوفًا والمبتدأ نكرة، كقولك: الإنسان صنفان: رجلٌ وامرأة، أي: منهما رجلٌ ومنهما امرأة..، وزاد آخرون أن يكون الخبر قبل (إلاّ) أو قبل المبتدأ بعد إنّما، نحو: (ما في الدّار إلاّ زيدٌ) و(إنّما في الدّار زيدٌ)، وزادوا: إذا كان يفهم من تقديم الخبر معنى لا يفهم بتأخّره نحو: (تميميّ أنا). وانظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٦٦-١٦٧ وشرح الرضي ١/ ٢٥٩-٢٦٣ والفوائد الضيائيّة ١/ ٢٨٨ والنّجم الثاقب ١/ ٢٥٣-٢٥٤ ومصباح الرّاغب ١/ ١٢٣ والصّفوة الصّفية ١/ ٨١٦ وشرح ألفيّة ابن معط =

ومنْهَا أَنَّ أَصْلَهُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، وقَدْ يَكُونُ نَكِرَةً مُخَصَّصَةً[1]، نَحْوُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ [البقرة] تَخصَّصَ بالوَصْفِ، و(أَرَجُلٌ في الدّارِ أَم امْرَأَةٌ؟) تَخَصَّصَ بِثُبُوتِ الحُكْمِ لأَحَدِهِما، و(مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ) تَخَصَّصَ بِمَا حَصَلَ مِن العُمُومِ، و(شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)[2] تَخَصَّصَ بِكَونِهِ في تَقْدِيْرِ الفَاعِلِ[3]، و(فِي الدّارِ رَجُلٌ) تَخَصَّصَ بِتَقْدِيْمِ خَبَرِهِ الظَّرْفِيِّ، و(سَلامٌ عَلَيْكُم) تَخَصَّصَ بِنِسْبَتِهِ إلى المُسْلِّمِ أَصْلاً.

ومِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ جَوَازًا وَوُجُوبًا، فَالأَوَّلُ في نَحْوِ قَوْلِ المُسْتَهِلِّ: (الهِلالُ واللهِ)، أَيْ: هذا الهِلالُ[4]، ومِنْهُ قَوْلُ المُرَقِّشِ[5]:

= للقوّاس ٢/ ٨٣٩ والمقرّب ١٢٨.

(١) مسوّغات الابتداء بالنّكرة كثيرة، قال ابن عقيل: «وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعاً» انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٢٧ وأوضح المسالك ١/ ٢٠٣ وشرح الرضي ١/ ٢٣٠ ومغني اللبيب ٦٠٨ والنّجم الثاقب ١/ ٢٣٢-٢٣٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٥٦ ومصباح الرّاغب ١/ ١١٧ وهمع الهوامع ١/ ٣٨١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨١٩ والصّفوة الصّفية ١/ ٧٩٠.

(٢) انظر المثل في مجمع الأمثال ١/ ٣٧٠.

(٣) المعنى: ما أهرّه إلاّ شرٌّ.

(٤) يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إذا دلّت قرينة لفظيّة أو معنويّة عليه. انظر الصّفوة الصّفية ١/ ٨٢١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٧١ النّجم الثاقب ١/ ٢٦٦ وشرح الرضي ١/ ٢٧٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٨٤٣ ومصباح الرّاغب ١/ ١٣١ والكافية ٨٠.

(٥) قوله: (قول المرقش) ليس في ل.
المرقش لقب غلب عليه بقوله:

الدار وحش والرسوم كما   رقش في ظهر الأديم قلم

وهو أحد من قال شعراً فلقب به، واسمه عوف بن سعد بن مالك بن ضبيعة، وهو أحد المتيمين، كان يهوى ابنة عمه أسماء بنت عوف بن مالك بن ضبيعة، وكان المرقش الأصغر ابن أخي المرقش الأكبر، واسمه ربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك، وقيل: هو عمرو بن حرملة بن سعد بن مالك، وهو أيضا أحد المتيمين كان يهوى فاطمة بنت المنذر الملك ويتشبب بها. انظر ترجمته في الأغاني ٦/ ١٣٦ والبيان والتبيين ١/ ١٩٦ والخزانة ٨/ ٣١٤.

[١٠٩]لا يُبْعِـــدُ اللهُ التَّلَبُّـــبَ والـــ ـغَـارَاتِ إِذْ قـالَ الخَمِيـسُ نَعَـمْ[١]

والثّانِي في نَحْوِ قَوْلِكَ: (الحَمْدُ للهِ الحَمِيْدُ)[٢].

ومِنْ أَحْكَامِ الخَبَرِ أَنَّ أَصْلَهُ التَّأْخِيْرُ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ تَقْدِيْمُهُ، وقَدْ لا يَجُوزُ، وقَدْ يَجِبُ، عَلَى حَسْبِ مَا تَقَدَّمَ.

ومِنْها أَنَّ أَصْلَهُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، وقَدْ يَكُونُ جُمْلَةً، فَالأَوَّلُ ظَاهِرٌ، والثّانِي نَحْوُ: (زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ)، و(زَيْدٌ قَامَ أَبُوه)، و(زَيْدٌ إِنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ)، و(زَيْدٌ في الدّارِ) أَيْ: اسْتَقَرَّ، وقَدْ قِيْلَ: إِنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالمُفْرَدِ، نَحْوُ: (مُسْتَقِرٌّ)، وقَدْ تَقَدَّمَ[٣].

ومِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يَتَعَدَّدُ[٤]، نَحْوُ: (هذا حُلْوٌ حَامِضٌ)، و(زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ).

---

(١) البيت للمرقش الأكبر في الحماسة البصرية ١/٨٦ والمفضليات ٢٤٠ وإصلاح المنطق ٦٠ والمفصل ٤٥ والمحكم والمحيط الأعظم ٩/٤٣٦ ولسان العرب (ندي) ١٥/٣١٦ والإقليد ١/٣٢٥ والتخمير ١/٢٦٧ وابن يعيش ١/٩٤ وشرح شواهد المغني ٢/٨٨٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/١٤٢.

وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٦٨٤ ولباب الإعراب ٢٥٥ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ١٣٩وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/١٧٠.

والتلبّب: التشمّر والتّحزّم، والخميس: جيش، ونَعم: واحد الأنعام، والشّاهد في البيت حذف المبتدأ في قوله نعم، والمعنى: هذا نعم.

(٢) لا يذكر كثيرٌ من النّحاة حذف المبتدأ وجوبًا؛ لأنّه عمدة، وذكر بعضهم أنّه يجب حذف المبتدأ في نحو قوله: (لا سواء)، والمثال الّذي ذكره ابن هطيل، وهو في الصّفات المقطوعة، ومن ذلك أيضًا قولك: (سمعٌ وطاعةٌ). انظرها في النّجم الثاقب ١/٢٦٦ وشرح الرضي ١/٢٧٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/٨٤٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/١٧٠ ومصباح الرّاغب ١/١٣٢.

(٣) انظر ص٢٤٠.

(٤) يتعدّد الخبر وجوبًا وجوازًا، فالجواز إذا كان المبتدأ غير متعدّد لا لفظًا ولا معنى، نحو: (زيدٌ عالمٌ عاقلٌ فاضلٌ)، والوجوب إذا كان المبتدأ متعدّدًا لفظًا أو معنى نحو: (هذا حلو حامض). انظرشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/١٦٧ وشرح الرضي ١/٢٦٣ ومصباح الرّاغب ١/١٢٥ والنّجم الثاقب ١/٢٥٤-٢٥٥ وابن يعيش ١/٩٨ والمقرّب ١٢٨.

ومِنْها أَنَّهُ قَدْ تَدْخُلُ عَلَيْهِ الفَاءُ إِذا كَانَ المُبْتَدَأُ مُتَضَمِّنًا مَعْنى الشَّرْطِ، وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (الّذي يَأْتِينِي) أَو (الّذي في الدّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ)، و(كُلُّ رَجُلٍ يَأتِيْنِي أَوْ في الدّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ)[١].

ومِنْها أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ جَوَازًا وَوُجُوبًا، فَالأَوَّلُ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ) لِمَنْ قَالَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ)[٢]، ومِنْهُ[٤٠ظ]:

[١١٠]فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جَلاجِلٍ وبَيْــنَ النَّقَــا آأَنْــتِ أَمْ أُمُّ ســالِـمِ[٣]

---

(١) هذه أحوال دخول الفاء، قد ذكرها ابن الحاجب في الكافية ٧٩، قالَ: «وقد يتضمّن المبتدأ معنى الشّرط فيصحّ دخول الفاء في الخبر، وذلك الاسم الموصول، أو النّكرة الموصوفة بهما، مثل: (الّذي يأتيني، أو في الدّار، فله درهم) و(كلّ رجل يأتيني أو في الدّار فله درهم)».

(٢) يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إذا دلّت قرينة لفظيّة أو معنويّة عليه. انظر الصّفوة الصّفية ١/ ٨٢١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٧١ النّجم الثاقب ١/ ٢٦٦ وشرح الرضي ١/ ٢٧٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٨٤٣ ومصباح الرّاغب ١/ ١٣١ والكافية ٨٠.

(٣) البيت من الطّويل لذي الرُّمّة في ديوانه ٢/ ٧٦٧ برواية: (أيا) وورد أيضًا في بعض المصادر برواية: (هيا)، والمصادر اختلفت بين (جلاجل) و(حلاحل) انظر تعليق محقق الدّيوان ٢/ ٧٦٧ وانظر البيت منسوبًا في الكتاب ٣/ ٥٥١ وابن السّيرافي ٢/ ٢٥٧ والمقتضب ١/ ١٦٣ والكامل ٢/ ٩٥٢ والمسائل المنثورة مسألة ٢٢١ وسرّ الصّناعة ٢/ ٧٢٣ والمفصل ٣٥٢ واللمع ١٠٧-١٠٨ والفوائد والقواعد ٤٤٢ والدّرر اللوامع ١/ ١٤٧ والجمل لابن شقير ٢٥٠ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٦٣ وابن يعيش ١/ ٩٤، ٩/ ١١٩ والأغاني ١٧/ ٣٠٩ وشرح شواهد الشافية ٣٤٧ والتخمير ٤/ ٢٨٥ والإقليد ٤/ ١٩٦٩ وشرح المراح لديكقوز ١٠٦ والفلاح لابن كمال باشا ١٠٦ ومعجم البلدان ٥/ ٣٧٩ ومعجم ما استعجم ١/ ٣٨٨.

وورد بلا نسبة في معاني الأخفش ١/ ٣٠ والحجّة للفارسي ٥/ ٢٣٨ والخصائص ٢/ ٤٥٨ والبيان في شرح اللمع ٦٦٢ ولباب الإعراب ٢٥٦ والدّر المصون ٣/ ٢٣٩ وشرح الشافية للرضي ٣/ ٦٤ والقرطبي ١٦/ ٩٩ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٤٠٣ والإنصاف ٢/ ٤٨١ والهمع ٢/ ٣٤ والمفراح ٢٩٣ والجنى الداني ٤١٩.

والوعساء: الأرض اللّيّنة، والجلاجل: موضع، والنّقا: الكثيب من الرّمل. والشّاهد في البيت حذف خبر المبتدأ في قوله: (آأنت)، وتقديره: آأنت ظبية.

والثّانِي نَحْوُ: (لَوْلا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ)[1]، وقَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُه: (والفَاعِلُ واسْمُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه أَخَوَانِ يَرْتَفِعَانِ بِإِسْنَادِ الفِعْلِ إِلَيْهما، المُقَدَّمِ عَلَيهِما، مِثالُهُما: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمرًا»، ونَحُوُه[2]، و«ضُرِبَ زَيْدٌ» ونَحْوُهُ).

الفَاعِلُ كَمَا ذَكَرَ[3] ابْنُ الحَاجِبِ: «مَا أُسْنِدَ الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ إِلَيْهِ، وقُدِّمَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ»[4].

فَقَوْلُهُ: (مَا أُسْنِدَ الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ إِلَيْهِ) يَعُمُّ، وإِنَّمَا زَادَ (أَوْ شِبْهُه) لِيَدْخُلَ فِيْهِ نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ)، أَيْ: فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ.

وقَوْلُهُ: (وقُدِّمَ عَلَيْهِ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ: (زَيْدٌ قَامَ)، فَإِنَّهُ عِنْدَ الجُمْهُورِ مُبْتَدَأٌ لا فَاعِلٌ[5].

---

(١) يجب حذف الخبر في عدّة مواضع، منها الخبر بعد (لولا)، وبعد القسم نحو: (لعمرك لأفعلنّ)، والحال نحو: (ضربي زيدًا قائمًا)، وشبه الجملة نحو: (زيد في الدّار) فالخبر هو (مستقر)، ومنها نحو قولهم: (كلّ رجل وضيعته). انظرها في الصّفوة الصّفية ١/ ٨٢٤ والنّجم الثاقب ١/ ٢٦٦ وشرح الرضي ١/ ٢٧٢ وابن يعيش ١/ ٩٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٤٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٧١ ومصباح الرّاغب ١/ ١٣٢.

(٢) كذا في ق، وفي الأصل: (ونحو).

(٣) في ق ول: (ذكره).

(٤) انظر الكافية ٦٨.

(٥) أجاز الكوفيّون والأخفش تقديم الفاعل على الفعل، وأجاز ذلك الكسائي حيث لا يلتبس بالمبتدأ، نحو أن يكون نكرة أو مثنىً أو مجموعًا، نحو: (رجلٌ قام) و(الزّيدان قام)، و(الزّيدون قام)، أمّا البصريّون فيرون أنّه إذا تقدّم الفاعل فالجملة تصبح جملة اسميّة، والمقدّم مبتدأ لا فاعل، واستدلّ الكوفيّون بجملة من الشّواهد، منها قول الزّبّاء:

مــا للجِمَــالِ مشْيُهــا وئيــدًا ... أجَنْــدلاً يحملْــنَ أم حــديــدا

فمعناه: وئيدًا مشيها، ومنها قول الشّاعر:

فَظَــلَّ لَنــا يــومٌ لــذيــذٌ بنعمــة ... فقِــلْ فــي مَقِيْــلٍ نَحْسُــه متغيّــبُ

وقَوْلُهُ: (عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ) احْتِرَازٌ مِنْ مَفْعُولِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[1]، وهو كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ، وأُقِيْمَ هُو مَقَامَهُ، كَمَا مَثَّلَ.

ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيْمُ عَلَى سَائِرِ المُتَعَلِّقَاتِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ تَأْخِيْرُهُ، وقَدْ لَا يَجُوزُ، وقَدْ يَجِبُ.

فَالأَوَّلُ نَحْوُ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا).

والثَّانِي نَحْوُ: (ضَرَبَ مُوسَى عِيْسَى)؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ[2]، و(ضَرَبْتُ زَيْدًا)؛ لِلتَّعَذُّرِ، و(مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا) إِذَا قُصِدَ حَصْرُ المَفْعُولِ[3]؛ لِئَلَّا يَنْعَكِسَ الحَصْرُ[4].

= فالمعنى: متغيب نحسه، وغير ذلك من الشّواهد انظر المسألة في شرح ابن عقيل ٢/ ٧٧ وهمع الهوامع ١/ ٥٧٦ وأوضح المسالك ٢/ ٨٦ ومغني اللبيب ٧٥٧ وتاج علوم الأدب ٢/ ٦٦٣ والنّجم الثاقب ١/ ١٨٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٤٧٧ والتصريح ٢/ ٢٤٦ وتعليق الفرائد ٤/ ٢٢٣ والمساعد ١/ ٣٨٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٤٠ والفاخر ١/ ٢٠٥.

(١) لم يحترز الزّمخشري هذا الاحتراز في حدّه للفاعل حيث قال في المفصل ٣٨: «الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدمًا عليه» فهو يرى أنّ مفعول ما لم يسمّ فاعله فاعلٌ اصطلاحًا، وهو رأي عبد القاهر الجرجاني أيضًا. وخالفهما ابن الحاجب في هذا القيد فأخرج مفعول ما لم يسمّ فاعله من باب الفاعل. انظر المسألة في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢٥ وشرح الرضي ١٨٧ والنّجم الثاقب ١/ ١٨٠ والفوائد الضيائيّة ١/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) هذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا الموضع. انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٩٩ وأوضح المسالك ٢/ ١١٩ ومغني اللبيب ٧٨٠ و همع الهوامع ١/ ٥٨٠ وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٩٤ والتصريح ٢/ ٢٨٧.

(٣) أجاز البصريّون والكسائي والفرّاء وابن الأنباري تقديم المحصوربـ(إلّا) لأنّ المعنى مفهوم معها، سواء قدّم المحصور أو أخّر. انظر ابن النّاظم ١٦٤ والفاخر ١/ ٢١٥ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٠-٥٩١ وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٩٦ والتصريح ٢/ ٢٩٠.

(٤) مواضع وجوب تقديم الفاعل وعدم جواز تأخيره ثلاثة: أوّلها: إذا خيف اللّبس عند الإعراب التّقديري، وثانيها: إذا اتّصل ضمير الفاعل بفعله، وثالثها: إذا أريد الحصر، وهي كما مثّل =

والثّالثُ نَحْوُ: (ضَرَبَ زَيْدًا غُلامُهُ)؛ لِيَصِحَّ الإضْمَارُ[1]، و(نَفَعَنِي زَيْدٌ) للتَّعذّرِ، و(ما ضَرَبَ عَمْرًا إِلاّ زَيْدٌ) إذا قُصِدَ حَصْرُ الفَاعِلِ[2]؛ لئلاّ[3] يَنْعِكِسَ الحَصْرُ[4].

ومِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ فِعْلُهُ جَوَازًا وَوُجُوبًا[5]:

= ابن هطيل. انظر ابن النّاظم ١٦٤ وتاج علوم الأدب ٢/ ٦٦٥ وشرح الرضي ١/ ١٩٠-١٩١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٤١ والفاخر ١/ ٢١٤ وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٩٤ والتصريح ٢/ ٢٨٧.

(١) إذا اتصل ضمير المفعول بالفاعل المتقدّم نحو: (ضربَ غلامُه زيداً) فقد تقدّم المضمر على المظهر لفظاً ونيّةً، وهذا التركيب أجازه جمع من النحاة منهم الأخفش، والطّوال، وابن جنّي، وابن مالك، والرضي، ونصّ على المنع كثير من النحاة. واحتجّ المجيزون بالسماع فقد وَرَدَ في لغة العرب شواهد شعرية ذكر بعضهم منها ثلاثة عشر بيتاً، ومن هذه الشواهد قول الشاعر:

جَزى ربُّه عنّي عديَّ بن حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعلْ

انظر المسألة في الخصائص ١/ ٢٩٤وهمع الهوامع ١/ ٢٦٢ وشرح الرضي ١/ ١٨٨والفاخر ١/ ٢١٦ وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٩٧ والتصريح ٢/ ٢٩٥ وابن النّاظم ١٦٥ وتاج علوم الأدب ٢/ ٦٦٥ ومصباح الرّاغب ١/ ٨٤ والنّجم الثاقب ١/ ١٨٢.

(٢) أجاز الكسائي تقديمه أيضًا. قال السّيوطي في همع الهوامع ١/ ٥٨١: «وأجاز الكسائي تقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولا لأمن اللبس فيه بخلاف إنما» وانظر الفاخر ١/ ٢١٥ وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٩٦.

(٣) في ق: (لا).

(٤) ذكر ابن الحاجب مواضع وجوب تأخير الفاعل، قال في الكافية ٦٩: «وإذا اتّصل به ضمير مفعول أو وقع بعد (إلا) أو معناها، أو اتّصل مفعوله وهو غير متّصل به وجب تأخيره» وانظر شرح الرضي ١/ ١٩٦ وابن النّاظم ١٦٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٤٢ والفاخر ١/ ٢١٤ وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٩٥ والتصريح ٢/ ٢٩٤.

(٥) قال ابن الحاجب في الكافية ٦٩: «وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا في مثل: (زيدٌ) لمن قال: (مَنْ قَامَ؟) و:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومِهِ ... ...

ووجوبًا في مثل قوله تعالى: ﴿وإن أحدٌ من المشركين﴾. وقد يحذفان معًا في مثل: =

فَالأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ) لِمَنْ قَالَ: (مَنْ قَامَ؟).

والثَّانِي في نَحْوِ[1] قَوْلِهِ تعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ۝﴾ [التوبة]، فَإِنَّ الرَّافِعَ لـ(أَحَدٍ) فِعْلٌ مَحْذُوفٌ، ولا يَجُوزُ ظُهُورُه لِوُقُوعِهِ مُفَسَّرًا بِهذا المَذْكُورِ[2]، ونَحْوُه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝﴾ [الانشقاق] عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

ومِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يَتَنَازَعُهُ عَامِلانِ فَصَاعِدًا، فَتَرْفَعُهُ بِأَيِّهِمَا شِئْتَ، إلاّ أَنَّ البَصْرِيِّيْنَ يَخْتَارُونَ إِعْمَالَ الثّانِي لِقُرْبِهِ، والكُوفِيّونَ يَخْتَارُونَ إِعْمَالَ الأَوَّلِ لِسَبْقِهِ[3].

فَتَقُولُ عَلَى الأَوَّلِ: (ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ)، (ضَرَبَانِي[٤١و] وأَكْرَمَنِي[4] الزَّيْدَانِ)،

= (نعم) لمن قال: (أقام زيدٌ؟)» وانظر تاج علوم الأدب ٢/ ٦٦٩ وابن النّاظم ١٦٠ والتصريح ٢/ ٢٥٣ والفاخر ١/ ٢٠٩ وشرح الرضي ١/ ١٩٧.

(١) في ق: (في نحو).

(٢) الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية فاعل لفعل مضمر يفسّره المذكور، ولا يجوز غير ذلك عند البصريّين، وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية يرتفع بما يعود إليه من الفعل المتأخر من غير تقدير فعل، ويجوز عند الأخفش أن يُرفع الاسم بعد (إنْ) على الابتداء، ويرى أنّ رفعه على الابتداء ليس بالوجه الحسن، وإن كان جائزاً، فالأولى رفعه على أنه فاعل لفعل مقدّر. انظر الإنصاف ٦١٦ وائتلاف النصرة١٢٩ وابن يعيش ٩/ ١٠ وانظر خلاف الأخفش ٧٠.

(٣) لم يختلف النحاة في جواز إعمال كل واحد من الفعلين في التنازع، و لكنهم اختلفوا في الأولوية والأحقّ منهما بالعمل، فنُقل عن جماهير البصريين أنّ الفعل الثاني أولى بالعمل وأحق، وذلك لأنّه أقرب الطّالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يؤخذ به دون الأبعد، ونُقل عن الكوفيين أنّ إعمال الأول هو الأولى، لأنّه أوّل الطّالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثّاني، وأيضًا لأنّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر إذا كان الأول موجهاً على جهة الفاعلية في مثل قولك: (ضربني وضربت زيداً) وهو خلاف القياس. انظر المسألة في ابن يعيش ١/ ٧٩ وشرح الرضي ١/ ٢٠٤ والإنصاف ٨٣ وائتلاف النصرة ١١٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٤٥والتصريح ٢/ ٤٣٤ وتاج علوم الأدب ٢/ ٦٧٠ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٣٦ وابن النّاظم ١٨٥ومصباح الرّاغب ١/ ٩٤ والنّجم الثاقب ١/ ١٩٨.

(٤) في ق: (وأكرماني).

(ضَرَبُونِي وأَكْرَمَنِي[1] الزَّيْدُونَ).

وعَلَى الثّانِي: (ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ)، (ضَرَبَنِي[2] وأَكْرَمَانِي الزَّيْدَانِ)، (ضَرَبَنِي وأَكْرَمُونِي الزَّيْدُونَ).

واعْلَمْ أَنَّ التَّنَازُعَ قَدْ يَكُونُ في الفَاعِلِيَّةِ[3] كَمَا مَثَّلْنَا، وقَدْ يَكُونُ في المَفْعُولِيَّةِ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زَيْدًا)، وقَدْ يَكُونُ في الفَاعِلِيَّةِ والمَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ، نَحْوُ: (ضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُ زَيْدًا)، ويَجُوزُ في جَمِيْعِ ذلِكَ إِعْمَالُ الأَوّلِ، ومِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيْعَةَ[4]:

[١١١]إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ تُنُخِّلَ فاسْتَاكَتْ به عُودُ إِسْحِلِ[5]

---

(١) في ق: (وأكرموني).

(٢) في ق: (ضرباني).

(٣) الكلام من قوله: (وقد يكون) ليس في ل.

(٤) قوله: (قول عمر بن أبي ربيعة) من ق، وليس في الأصل ول.

هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، واسم أبي ربيعة حذيفة بن المغيرة، قيل فيه: كان عمر فاسقاً يتعرض لنساء الحاج ويشبب بهن فنفاه عمر بن عبد العزيز إلى دهلك ثم غزا في البحر فأحرقت السفينة التي كان فيها فاحترق هو ومن كان معه. انظر ترجمته في الأغاني ١/ ٧٠ وخزانة الأدب ٢/ ٣١.

(٥) نُسِب البيت لأكثر من شاعر:

فهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحقات ديوانه ٤٩٠ وانظر كتاب سيبويه ١/ ٧٨ والإيضاح العضدي ١١٠ والمفصل ٣٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٦٥٥ وترشيح العلل ٩٢ والإقليد ١/ ٢٨٧ والصّفوة الصّفية ١/ ٦٠٣ والتخمير ١/ ٢٣٨، ٢٤٠ وابن يعيش ١/ ٧٩ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٩٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٩٨ والنكت للأعلم ١/ ٢١٤ والكافي في الإفصاح ٦١٩.

وهومنسوب لطفيل الغنوي في ديوانه ٦٥ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١/ ١٨٨ والنّكت للأعلم ١/ ٢١٤ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٩٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٩٨ وشرح شواهد الإيضاح ٨٩.

=

وسَيَأْتِي بَقِيَّةُ القَوْلِ في مَفْعُولِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

قَوْلُه: (واسْمُ «كَانَ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ «إِنَّ» مَع أَخَواتِها أَخْوانٍ؛ لأَنَّ المَنْصُوبَ في كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما هو المَرْفُوعُ في الآخَرِ، مِثالُهُما[١]: «كَانَ زَيدٌ قائمًا» و«إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» ونَحْوُه).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ، وسَيَأْتِي بَقِيَّةُ الكَلامِ في اسْمِ (كَانَ) وأَخَوَاتِهَا، وأَمّا خَبَرُ (إِنَّ) وأَخَوَاتِها فَقَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُه: (وهذانِ الضّرْبانِ مُشَبَّهَانِ بالفَاعِلِ الحَقِيْقِيِّ).

أَمّا اسْمُ (كَانَ) فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، وأَمّا خَبَرُ (إِنَّ) فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَحَدُ جُزْأَيْ الجُمْلَةِ.

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ المُبْتَدَأَ والخَبَرَ أَيْضًا[٢] بهذه الصِّفَةِ، وكَذلِكَ اسْمُ (مَا)، و(لا) المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ(لَيْسَ)، وخَبَرُ (لا) الّتي لِنَفْيِ الجِنْسِ، فلا وَجْهَ للتَّخْصِيْصِ[٣].

= ونسب إلى المقنّع الكندي انظر المقاصد النحويّة ٢/ ٢٩٢.

ونُسب إلى عبد الرّحمن بن أبي ربيعة المخزومي في شرح شواهد الإيضاح ٨٩.

وهو بلا نسبة في تفسير البحر المحيط ٤/ ١٦٠وهمع الهوامع ١/ ٢٧١ ومصباح الرّاغب ١/ ١٠٤ والنّجم الثاقب ١/ ٢٠٣ والتّعليقة على المقرّب ٣٨٧ وابن النّاظم ١٨٧ولباب الإعراب ٢٣٦ والملخص ٢٨٨ وشرح أبيات المفصل والمتوسط١٢٩ والدّرر اللّوامع ١/ ٤٦.

تستك واسْتاكت: استعملت عود السّواك، والأراك: شجر السّواك، وتُنَخّل: تخيّر، والإسحل: شجر يستاك به. والشّاهد في البيت توجيه الفعلين (تنخّل) و(استاكت) إلى معمول واحد ظاهر وهو (عود إسحل)، وقد أعمل العامل الأوّل.

(١) في ل: (مثالها).

(٢) قوله: (أيضاً) ليس في ق.

(٣) جعل الإمام يحيى بن حمزة هذه الأسماء وغيرها فواعلَ غير حقيقيّة، قال في الحاصر لوحة ١١٥: «والنّوع الثّاني: غير الحقيقيّة، وهي أربعة:

أوّلها: المبتدأ والخبر، ووجه شبههما بالفاعل، أمّا المبتدأ فمن حيث إنّه مسندٌ إليه كما يُسْنَدُ إلى الفاعل، وأمّا الخبر فَوَجْه شبهه له أنّه جزء ثانٍ للجملة كما أنّ الفاعل جزء من الجملة.

وثانيهما: اسم (ما) و(لا) المشبّهتين بـ(ليس)، ووجه شبههما بالفاعل أنّ مرفوعهما =

وأَيْضًا فَإِنَّ اسْمَ (كَانَ) عَلَى الأَصَحِّ فَاعِلٌ حَقِيْقِيٌّ[1]، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (والفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ مُفْرَدٌ يَرْتَفِعُ بالمَعْنى، وهو وُقُوعُه مَوْقِعَ الاسْمِ، وهذا[2] إِذا لَمْ يَكُنْ مَعَه ناصِبٌ ولا جَازِمٌ، ومِثالُه: «هو يَفْعَلُ» و«يَصْنَعُ» ونَحْوُه).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ، وسَيَأْتِي لَهُ مَزِيْدُ إِيْضَاحٍ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

قَوْلُه: (فهذه جُمْلَةُ المَرْفُوعاتِ، ومَا عَدَاها فَمَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، ولَيْسَ بِمَرْفُوعٍ، وذلكَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ).

لَمّا فَرَغَ مِنَ الكَلامِ في المَرْفُوعَاتِ عَقَبَهُ بِمَا[3] يُضَاهِيْها[4] في الصُّورَةِ، وهو المَبْنِيُّ عَلَى الضَّمِ.

قَوْلُه: (نَوْعٌ مِن الأَسْمَاءِ[٤١ظ] المُنَادَاةِ، وهوكُلُّ اسْمٍ مُفْرَدٍ عَلَمٍ، أَوْ مَخْصُوصٍ، مِثْلُ: «يَا زَيْدُ»، و«يَا رَجُلُ» إذا أَقْبَلْتَ عَلَيْهِ).

= كمرفوع (ليس) لمكان مشابهتهما لها في النّفي.

وثالثها: خبر إنّ وأخواتها، ورابعها: خبر (لا) لنفي الجنس، ووجه مشابهتهما للفاعل أنّ (إنّ) مشبهة للفعل الماضي، وكان مرفوعها كمرفوعه، وأمّا (لا) فَمَحْمُولة عَلَى (إنّ) فعملت عملها».

(١) في ذلك خلاف، فسيبويه أطلق على اسم كان وخبرها مصطلح الفاعل والمفعول. انظر الكتاب ١/ ٤٥ ويرى ابن عقيل أنّ هذا الإطلاق من باب التّشبيه بالفاعل. انظر المساعد ١/ ٢٥١ وهذا يعني أنّ هناك رأيين في هذه المسألة، رأيٌ يرى أنّ اسم كان مشبّه بالفاعل، وآخر يرى أنّه فاعل حقيقيٌّ، وهو ما اختاره ابن هطيل. قال السّيوطي في همع الهوامع ١/ ٤٠٩: «فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول هذا مذهب سيبويه، وذهب الفراء إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل» ويبدو لي أنّ الجمهور أخذ بما ذكره الفرّاء. وانظر المسألة في الارتشاف ٣/ ١١٤٦ والتصريح ١/ ٥٨٧.

(٢) كذا في ق، وفي الأصل ول: (وهو).

(٣) في ل: (بالكلام في ما).

(٤) كذا في ق ول وفي الأصل: (يظاهيها).

وهذا قَدْ تَقَدَّمَ[1]، و(مَعْرِفَةٌ) أَحْسَنُ مِنْ (عَلَمٍ)؛ لِيَدْخُلَ فِيْهِ نَحْوُ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ).

قَوْلُه: (ونَوْعٌ مِن الظُّرُوفِ والغَايَاتِ، وهوَ كُلُّ[2] مَا قُطِعَ عَن الإِضافَةِ، مِثْلُ: «قَبْلُ»، و«بَعْدُ»).

وإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ الإِعْرَابُ، وإِنَّمَا خُصَّ بِالضَّمَّةِ مُخَالَفَةً لِحَرَكَةِ إِعْرَابِهِ[3]، وأَمّا عِلَّةُ نَفْسِ البِنَاءِ[4] فَقَدْ تَقَدَّمَتْ.

قَوْلُه: (ونَوْعٌ مِن المُضْمَرَاتِ، وهيَ تَاءُ ضَمِيرِ المُتَكَلِّمِ، ونُونُ ضَمِيرِ الجَمَاعَةِ، وكَافُ خِطَابِ الاثْنَيْنِ والجَمَاعَةِ، والتَّاءُ مِنْهُمَا).

وذلِكَ نَحْوُ: (فَعَلْتُ)، و(نَحْنُ)، و(نَفَعَكُما)، و(نَفَعَكُمْ)، و(نَفَعَكُنَّ)، و(فَعَلْتُما)، و(فَعَلْتُم)، و(فَعَلْتُنّ).

أَمّا التَّاءُ في الأَرْبَعَةِ، والنُّونُ في (نَحْنُ) فَتَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهَا مَرْفُوعَةُ المَحَلِّ[5]، وأَمّا

---

(١) ص٢٨٥.

(٢) قوله: (كل) ليس في ق.

(٣) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ١١٦: «وإنّما بنيت هذه على الضّمّ لأنّها لو بنيت على الفَتْح لالتبس بحركة إعرابها، ولو بنيت على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ضمير المتكلّم بالياء في مثل: (قبلي) و(بعدي) فوجب بناؤه على الضّمّ»، وقال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط ١/٥٤٧: «وأمّا كون البناء على حركة فلأنّ لها أصلاً في التّمكّن، وكانت ضمّة لأنّها حركة، ولا تكون للظّرف».

(٤) قال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط ١/٥٤٧: «أمّا البناء فلأمرين:
أحدهما: أنّها مع ما تضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فلمّا حذف المضاف إليه وهو مراد، جرت مجرى بعض الكلمة، وصارت حدودًا ينتهي إليها، ولذلك تسمّى غايات، وبعض الكلمة لا يستحقّ إعرابًا.
وثانيهما: أنّ المضاف إليه يتنزّل منزلة التّنوين لمعاقبته إيّاه، فلمّا حُذفَ صار كأنّه يتضمّن معنى الحرف الّذي هو التّنوين».

(٥) قال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط ٦٦٣: «وفي اختصاصها بالضّمّ أقوال:

الكَافُ في الثّلاثَةِ فَحَمْلاً لَهَا عَلَى التَّاءِ في: (فَعَلْتُما)، و(فَعَلْتُم)، و(فَعَلْتُنّ)[1]، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُه: (فَأَمّا «مُنْذُ»[2]، و«مُذُ اليَوْمِ»، و«شُدُّ»، و«مُدُّ» وما أَشْبَهَهُما مِن الأَسْماءِ والأفْعالِ، فَإِنّما حَرَكَتُه حَرَكَةُ إِتْباعٍ لا حَرَكَةُ بِناءٍ).

يُرِيْدُ: إِنَّ الضَّمَةَ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

إِعْرَابِيَّةٍ، وهي الّتي قَدْ تَقَدّمَتْ[3].

وبِنَائِيَّةٍ، وهي الّتي في الأَنْوَاعِ الثّلاثَةِ.

وللإِتْبَاعِ[4] مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ، وهي الّتي في هذه الأَرْبَعَةِ.

وفِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّها في (مُنْذُ) بِنَائِيَّةٌ إِتْبَاعِيَّةٌ، واللهُ أَعْلَمُ، وفي البَوَاقِي لَمّا احْتِيْجَ إِلى التَّحْرِيْكِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَانَتْ أَوْلى، أَمّا في الأَوّلِ فَلأَنَّهُ كَانَ كَذلِكَ قَبْلَ

= أحدهما: أنّه ضمير مرفوع، والضّمّة من علامة الرّفع.

وثانيها: للزجّاج وهو أنّها لمّا كانت دالّة على الجمع والواو كذلك حرّكت بالضّمّة لكونه من الواو.

وثالثها: للمبرّد، أنّ ضمّتها تشبيهًا لها بقبل وبعد من حيث إنّها لاثنين فصاعدًا كما أنّ قبل وبعد يصلحان بعد حذف المضاف أليه كذلك».

وذكر في تاج العروس (نحن) ٣٦/٢٢٦ علّة أخرى عن ابن برّي، قال: «وقالَ ابنُ برّي وإِنَّما بُنِيَتْ نَحْنُ على الضمِّ لئَلاَّ يظنَّ بها أنَّها حَرَكَةُ الْتِقاءِ الساكِنَيْنِ» وانظر الخلاف في شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/٤٢١ وهمع الهوامع ١/٢٣٨.

(١) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ١١٦: «وإنّما بنيت على الضّمّ لأنّها ضمائر رفع، فبنيت على الضّمّ حملاً على حركة إعرابها، ثمّ حمل سائر ما بني على الضّمّ من الضّمائر المنصوبة والمجرورة في مثل: (رأيتكما) و(مررت بكما) عليها، فبنيت على الضّمّ كبنائها».

(٢) في ق: (أمّا منذ اليوم)، وفي ل: (وأما منذ).

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (التي تقدّمت).

(٤) كذا في ل، وفي الأصل وق: (والاتباع).

الحَذْفِ[1]، وأَمّا في الأَخِيْرَتَيْنِ[2] فللإِتْبَاعِ، ويَجُوزُ الكَسْرُ عَلَى الأَصْلِ، والفَتْحُ للتَّخْفِيْفِ[3].

(١) قال ابن جنّي في الخصائص ٢/ ٣٤٢: «من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك: (ما رأيته مذ اليوم)؛ لأنهم يقولون في ذلك: إنهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها، لكنهم ضموها؛ لأن أصلها الضم في (منذ)، وهو هكذا لعمري، لكنه الأصل الأقرب، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنة، وأنها إنما ضمت لالتقاء الساكنين إتباعا لضمة الميم، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول، فأما ضم ذال منذ فإنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدر، ويدلك على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في مذ، وهذا واضح، فضمتك الذال إذًا من قولهم: (مذ اليوم) و(مذ الليلة) إنما هو رد إلى الأصل الأقرب الذي هو منذ» وفي شرح الرضي ٣/ ٢٠٨-٢٠٩ يجوز أن يكون أصل (مذ) الضّمّ، قال: «فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضّم فخفّف، فلمّا احتيج إلى التّحريك للسّاكنين ردّ إلى أصله»، وقال في المقرّب ٣٧٠: «وإمّا كون الحركة للحرف في الأصل؛ نحو قولك: (مُذُ اليوم)؛ لأنّ أصلها: (منذ)».

(٢) كذا في ق، وفي الأصل ول: (الآخرتين).

(٣) انظر شرح المقدّمة المحسبة ٢٩٤ وفي الارتشاف ٢/ ٧٢٧ قال: «فمنهم من يتبع حركته حركة ما قبله نحو: رُدُّ، وفِرِّ وعَضَّ» وقال ابن عقيل في المساعد ٣/ ٣٤٥: «قال ثعلب في الفصيح: ازرر عليك قميصك، وزُرُّه، وزُرِّه وزُرَّه، مثل: (مُدَّ) و(مُدِّ)، و(مُدُّ) وغلّطه بعضهم في إجازة الثّلاثة، وظاهر قول سيبويه ما ذكر ثعلب»، وقال الهروي في إسفار الفصيح ١/ ٣٧٩: «فالفتح لأنّه أخفّ الحركات، والضّمّ لإتباع آخره حركة ما قبله، والكسر على أصل التقاء السّاكنين».

قَوْلُهُ:

(الفَصْلُ الخَامِسُ
فَصْلُ النّصْبِ)

إِنَّمَا قَدَّمَ النَّصْبَ عَلَى الجرِّ لأَنَّهُ حَرَكَةُ المَفْعُولِ الصَّرِيْحِ، والجرُّ حَرَكَةُ غَيْرِ الصَّرِيْحِ، ولا شَكَّ أَنَّ الكَلامَ في الصَّرِيْحِ أَوْلَى بالتَّقْدِيْمِ.

قَوْلُهُ: **(النّصْبُ مَا جَلَبَه عَامِلُ النَّصْبِ)**.

يَرِدُ عَلَيْهِ مَثْلُ مَا وَرَدَ عَلَى تَعْرِيْفِهِ للرَّفْعِ، وقَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: **(وعَلامَاتُه كُلُّها خَمسٌ: الفَتْحَةُ، والأَلِفُ، والياءُ، [٤٢و]والكَسْرَةُ، وحَذْفُ النّونِ)**.

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

قَوْلُهُ: **(والأَصْلُ مِنْها الفَتْحَةُ)**(١).

وذلِكَ لأَنَّ أَصْلَ الإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِالحَرَكَاتِ؛ لأَنَّها أَخَفُّ.

الضَّمَّةُ للرَّفْعِ، والفَتْحَةُ للنَّصْبِ، والكَسْرَةُ للجَرِّ، وإِنَّمَا يُعْدَلُ عَنْ هذا لِعَارِضٍ.

قَوْلُهُ: **(وهي تكونُ في الأَسْمَاءِ(٢) والأَفْعَالِ السَّالِمَةِ والمُعْتَلّةِ سِوى المُعْتَلِّ بالأَلِفِ)**.

الاسْمُ السَّالِمُ نَحْوُ: (زَيْدٍ)، والمُعْتَلُّ بِاليَاءِ نَحْوُ: (قَاضٍ)، والمُعْتَلُّ بِالأَلِفِ نَحْوُ: (عَصًا)، والفِعْلُ السّالِمُ نَحْوُ: (يَضْرِبُ)، والمُعْتَلُّ بِالوَاوِ نَحْوُ: (يَغْزُو)، والمُعْتَلُّ بِاليَاءِ نَحْوُ: (يَرْمِي)، والمُعْتَلُّ بِالأَلِفِ نَحْوُ: (يَخْشَى).

---

(١) في ق: (هي الفتحة).

(٢) في ق: (الأسماء السالمة).

وكُلُّها تَظْهَرُ الفَتْحَةُ فِيْها سِوَى المُعْتَلِّ بِالأَلِفِ، فَإِنَّها لا تَكُونُ فِيْهِ إِلاّ مُقَدَّرَةً؛ لِتَعَذُّرِ تَحْرِيْكِ الأَلِفِ.

قَوْلُهُ: (والأَلِفُ تكُونُ في السِّتَّةِ الأَسْمَاءِ المُعْتَلَّةِ المُضَافَةِ).

وذلِكَ في نَحْوِ[١]: (رَأَيْتُ أَبَاهُ وأَخَاهُ)، وكَذلِكَ البَاقِي[٢].

قَوْلُهُ: (واليَاءُ تَكُونُ في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ)، و(الزَّيْدِيْنَ).

ويَجْرِي مَجْرَى المُثَنَّى (كِلا)، و(كِلْتَا) إِذا أُضِيْفَا إِلى مُضْمَرٍ، و(اثْنَانِ) وفُرُوعُهُ.

ويَجْرِي مَجْرَى الجَمْعِ[٣] المُذَكَّرِ السَّالِمِ (عِشْرُونَ) وأَخَوَاتُها، و(أُولُو) في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ١٠﴾ [الطلاق].

قَوْلُهُ: (والكَسْرَةُ تكُونُ في جَمْعِ[٤] المُؤَنَّثِ السَّالِمِ).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ الزَّيْنَبَاتِ)، و(المُسْلِمَاتِ)، وقَدْ تَقَدَّمَ[٥].

قَوْلُهُ: (وحَذْفُ النّونِ يَكُونُ في تَثْنِيَةِ فَاعِلِ الفِعْلِ وجَمْعِه، والوَاحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ).

وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (لَنْ تَفْعَلا)، و(لَنْ تَفْعَلُوا)، و(لَنْ تَفْعَلِي)، حَمَلُوا النَّصْبَ عَلَى الجَزْمِ.

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ المَنْصُوبَاتِ الّتي تَكُونُ فيهَا إِحْدى هذه العَلامَاتِ المَذْكُورَةِ أَحَدَ[٦]

---

(١) في ق: (وذلك نحو).

(٢) في ل: (البواقي).

(٣) في ق ول: (جمع).

(٤) في ل: (الجمع).

(٥) بَعْده في الأصل حاشيةٌ مزجت في النَّصّ، وفي أولها ونهايتها علامة التّحشية، وهي: (ويَجْري مجراه في نَحْوِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وأولات حملٍ﴾) كذا في الحاشية.

(٦) في ل: (إحدى).

عَشَرَ نَوْعًا[1]: المَفْعُولُ المَطْلَقُ، والمَفْعُولُ بِه، والمَفْعُولُ فيه، والمَفْعُولُ لَه، والمَفْعُولُ مَعَه، والحَالُ، والتّمْيِيزُ، والاسْتِثْنَاءُ، وخَبَرُ «كَانَ» وأَخَواتِها، واسْمُ «إِنّ» مَع أَخَواتِها، والفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ إذا كَانَ مَعَه ناصِبٌ). [٤٢ظ]

بَقِيَ[2] عَلَيْهِ اسْمُ (لا) الّتي لِنَفْيِ الجِنْسِ، وخَبَرُ (مَا)، و(لا) المُشَبَّهَتَيْنِ بـ(لَيْسَ).

قَوْلُهُ: (فالخَمْسَةُ الأُوَلُ مِنْها هي الحَقِيقِيّةُ).

وذلِكَ لأَنَّ للفِعْلِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْها دَلالَةً قَوِيَّةً، فَهْوَ يَدُلُّ عَلَى المَفْعُولِ المُطْلَقِ بِلَفْظِهِ ومَعْنَاهُ، أَوْ مَعْنَاهُ فَقَطْ، وعَلَى المَفْعُولِ بِهِ بِمَعْقُولِيّتِهِ[3]، وعَلَى المَفْعُولِ فِيْهِ: الزَّمَانِ بِصِيْغَتِهِ، والمَكَانِ بِضَرُورَتِهِ، وعَلَى المَفْعُولِ لَهُ بِعِلَّتِهِ، وعَلَى المَفْعُولِ مَعَهُ بِمُقَارَنَتِهِ[4].

ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: الحَقِيْقِيُّ لَيْسَ إِلّا الثّلاثّةَ الأُوَلَ[5].

قَوْلُهُ: (والسّتّةُ الّتي بَعْدَها مُشَبّهَةٌ بالمَفْعُولِ الحَقِيْقِيِّ).

---

(١) قوله: (نوعاً) ليس في ق ول.

(٢) في ق: (وبقي).

(٣) في ق: (بمفعوليته).

(٤) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣٠٠: «وإنّما كانت الأول حقيقيّة لأنّ في الفعل على كلّ واحد منها دلالة قويّة، فهي تدلّ على المفعول المطلق بلفظه، مثل: (ضربت ضربًا)، وعلى المفعول به بمعناه واقتضائه له، مثل (ضربت زيدًا)، وعلى المفعول فيه وهو ظرف الزّمان والمكان بمحلّه؛ إذ لا يفعل فعلٌ إلا في زمان أو مكان، مثل: (فعلت كذا وكذا في وقت كذا وكذا في مكان كذا وكذا)، وتدلّ على المفعول له بعلّته؛ إذ لا يفعل الفاعل فعلاً إلا لِعلّة ما لم يكن شاهيًا أو مجنونًا، مثل: (جئتك ابتغاء الخير) ونحوه، والمفعول معه يدلّ على ما يصاحبه بحكم القرينة والصّحبة، مثل: (استوى الماء والخشبة) فلمّا كانت هذه الخمسة يدلّ عليها الفعل دلالة قويّة كانت هي المفعولة الحقيقيّة». وانظر الحاصر لوحة١١٩.

(٥) قال في النّجم الثاقب ١/ ٢٨٤: «فالحقيقيّ الخمسة الأول، وما عداها مشبّه به، وقال الكوفيّون: ليس الحقيقي إلا المفعول به، وقال صاحب التخمير: المفعول المطلق وبه فقط» وانظر همع الهوامع ٢/ ٦ وشرح الرضي ١/ ٢٩٤ والحاصر لوحة ١١٩.

وَوَجْهُ المُشَابَهَةِ كَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَضْلَةً، أَوْ مُلْحَقًا بِالفَضْلَةِ، لِشَبَهِ عَامِلِهِ بِالفِعْلِ المُتَعَدِّي.

قَوْلُهُ: (فالأَوَّلُ).

يَعْنِي المَفْعُولَ المُطْلَقَ[١]، وهو كَمَا ذَكَرَ[٢] ابْنُ الحَاجِبِ: «اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ»[٣].

قَوْلُهُ[٤]: (اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ)[٥] احْتِرَازٌ[٦] مِمّا لَيْسَ كَذلِكَ، نَحْوُ: (رَجُلٍ).

وقَوْلُهُ: (مَذْكُورٍ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (أَعْجَبَنِي القِيَامُ)، فَإِنَّ (القِيَامَ) اسْمُ مَا[٧] فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ، ولكنَّهُ لَيْسَ بِمَذْكُورٍ[٨].

---

(١) ألقابه كثيرة، قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة١٢٠: «وأمّا ذكر ألقابه فهي خمسة:
المصدر وإنّما سمّي مصدرًا لأنّ الفعل يصدر عنه عند جماهير أهل البصرة.
والحدث، وإنّما سمّي حدثًا لأنّه يحدث من جهة فاعله.
والحدثان، سمّي به على جهة المبالغة.
والمفعول المطلق، وإنّما سمّي مطلقًا لأنّ الفعل يعمل فيه من غير واسطة حرف، ألا ترى أنّك تقول: (ضربت ضربًا) فينتصب بالفعل من غير واسطة؟.
والفعل، وإنّما سمّي فعلاً لأنّه أثر الفاعل في الحقيقة.
والأشهر في ألقابه هو المصدر في ألسنة النّحاة».

(٢) في ق ول: (ذكره).

(٣) انظر الكافية ٨٤.

(٤) في ق: (فقوله).

(٥) بعده في ق: (مذكور).

(٦) في ق: (احترز).

(٧) في ق: (لما).

(٨) قال في مصباح الرّاغب ١/ ١٤٤: «مذكور احتراز ممّا لو لم يذكر فعل المفعول المطلق نحو: (أعجبني القيام) فإنّ القيام اسم لقمت، وقمت لم يذكر» وانظر الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٩٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٩٧ والنّجم الثاقب ١/ ٢٨٦.

وقَوْلُهُ: (بِمَعْنَاهُ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (كَرِهْتُ قِيَامِي)، فَإِنَّ (قِيَامِي) اسْمٌ لِمَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ، ولِكنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ؛ لأَنَّ الكَرَاهِيَةَ غَيْرُ القِيَامِ[1].

قَوْلُهُ: (يُذْكَرُ للبَيَانِ عَنْ تَأْكِيدِ الفِعْلِ، أَوْ عَدَدِ مَرَّاتِه، أَوْ بيَانِ نوعِهِ، مِثْلُ: «ضَرَبْتُه ضَرْبًا»، و«ضَرْبَةً»، و«ضَرْبًا شَدِيدًا»).

الَّذِي للتَّأْكِيدِ مَا لا تَزِيدُ دَلالَتُهُ عَلَى دَلالَةِ الفِعْلِ، والَّذِي للعَدَدِ مَا يَدُلُّ عَلَى المَرّاتِ، والَّذِي للنَّوْعِ مَا يَدُلُّ عَلَى نَوْعٍ مِن الفِعْلِ خَاصٍّ، وذلِكَ كُلُّهُ كَمَا مَثَّلَ.

ومِنْ أَحْكَام هذا البَابِ أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الفِعْلِ دُونَ لَفْظِهِ، وذلِكَ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (قَعَدْتُ جُلُوسًا)[2]، ومِنْهُ نَحْوُ: (رَجَعَ القَهْقَرَى)[3]، و(ضَرَبْتُهُ سَوْطًا)[4].

---

(١) قال القوّاس في شرح كافية ابن الحاجب ١/ ١٧٩: «وبمعناه عن نحو: (كرهت قيامي) فإنّه اسم ما فعله المتكلّم المذكور ولكن ليس بمعناه» وانظر شرحد الرضي ١/ ٢٩٧ ومصباح الرّاغب ١/ ١٤٥ والنّجم الثاقب ١/ ٢٨٧.

(٢) اختلف النّحاة في العامل في هذا المصدر، فأكثر النّحاة يجيز أنْ يعمل الفعل في مصدر الآخر وإنْ لم يكن من لفظه؛ لاتّفاقهما في المعنى، وذهب بعضهم إلى أنّ الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلا أن يكون من لفظه، أمّا ما ليس من لفظه فهو منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه الظّاهر، قال ابن يعيش في المذهب الثّاني: «وهو رأي سيبويه لأنّ مذهبه أنّه إذا جاء المصدر منصوبًا بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر» انظر الخلاف في ابن يعيش ١/ ١١٢ وشرح الرضي ١/ ٣٠٣ والمساعد ١/ ٤٦٧.

(٣) اختلف النّحاة في هذا النّوع، فذهب سيبويه إلى أنّه مصدر منصوب بالفعل قبله، قال في الكتاب ١/ ٣٥: «فمن ذلك قَعَدَ القُرفُصاءَ واشتَمل الصَّمَّاءَ ورَجَعَ القهقَرى لأنه ضربٌ من فعلِه الذي أُخذ منه»، وذهب المبرّد إلى أنّه صفة لرجوع مخصوص حذف موصوفها وأقيمت مقامه، والتّقدير: رجع الرّجوع القهقرى. انظر المسألة في ابن يعيش ١/ ١١٢ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩١ وشرح الرضي ١/ ٢٩٩ والمساعد ١/ ٤٦٨.

(٤) قال في المساعد ١/ ٤٦٨: «نحو: ضربته سوطًا ورشقته سهمًا، والأصل: ضربة سوط، ورشقة سهم، وهو مطّرد في جميع آلات الفعل دون غيرها؛ ولهذا لا يجوز: (ضربته خشبة) ولا: (رميته آجرة) لأنّ الخشبة ليست آلة الضّرب، ولا الآجرة آلة الرّمي»، وقال الإمام يحيى=

ومِنْهَا أَنَّهُ[١] قَدْ يُحْذَفُ فِعْلُهُ جَوَازًا، وَوُجُوبًا:

فَالأَوّلُ في نَحْوِ[٢] قَوْلِكَ لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ: (خَيْرَ مَقْدَمٍ)، أَيْ: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ[٣].

والثّانِي عَلَى ضَرْبَيْنِ: سَمَاعِيٍّ، وهو في نَحْوِ قَوْلِكَ[٤] [٤٣و]: (سَقْيًا)، و(رَعْيًا)، و(بُعْدًا)، و(سُحْقًا)، و(حَمْدًا)، و(شُكْرًا)، و(عَجَبًا)، فَإِنَّ العَرَبَ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهَا إِلاّ مَحْذُوفَةَ الأَفْعَالِ[٥].

= في الحاصر لوحة ١٢٠: «وغير المصدر في مثل قولك: (ضربته أنواعًا من الضّرب)، و(ضربته سوطًا)، فهذه الأمور منتصبة انتصاب المصدر وإن لم تكن جارية على لفظ فعله، لمّا كانت مطابقة له في معناه».

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (أن).

(٢) قوله: (نحو) من ق ول، وليس في الأصل.

(٣) لا بدّ في الحذف من قرينة، سواء كانت حاليّة، نحو قولك: (خير مقدم)، أو مقاليّة نحو قولك: (سيرًا شديدًا) لمن قال: كيف سرت؟، أو مثل: (بلى سيرًا) لمن قال: (ما سرت). انظر الكافية ٨٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٨٢ والنّجم الثاقب ١/ ٢٩١ ومصباح الرّاغب ١/ ١٤٧.

(٤) الكلام من قوله: (لمن قدم) ليس في ل.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٣١٢: «فكلُّ هذا وما أشباهه على هذا يَنتصب وإنَّما اختُزل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جُعل الحَذَر بدلاً من احذرْ، وكذلك هذا كأَنَّه بدلٌ من: سَقاكَ اللهُ ورَعاك اللهُ ومِن خَيَّبَك الله»، وقال القوّاس في شرح كافية ابن الحاجب ١٨٢: «وإنّما وجب حذفها في الأكثر لحصول أمرين: أحدهما: العلم بخصوصيّة الفعل. والثّاني: جعل المصدر بدلاً من الفعل» وقال في الفوائد الضيائيّة ١/ ٣١٢: «فإنّه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر، هذا معنى وجوب الحذف سماعًا، قيل عليه: قد قالوا: حمدت الله حمدًا وشكرته شكرًا، وعجبت عجبًا، فأجاب بعضهم بأنّ ذلك ليس من كلام الفصحاء، وبعضهم بأنّ وجوب الحذف إنّما هو فيما استعمل باللاّم نحو: حمدًا له، وشكرًا له، وعجبًا له».

وقِيَاسِيٌّ[١]، وهو في نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ إلّا سَيْرًا)، وفي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴿٤﴾﴾ [محمد]، وفي نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوتَ حِمَارٍ)، وفي نَحْوِ قَوْلِكَ[٢]: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافًا)، وفي نَحْوِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا)، وفي نَحْوِ قَوْلِكَ: (لَبَّيْكَ)، و(سَعْدَيْكَ) ومَا أَشْبَهَ[٣] هذه الأَمْثِلَةَ[٤]، فَتَفَهَّمْ[٥].

ومِنْها أَنَّهُ قَدْ لا يُوجَدُ للمَصْدَرِ فِعْلٌ في كَلامِهِمْ، كَما في مِثْلِ: (وَيْحٍ)، و(وَيْلٍ)، و(وَيْسٍ)، و(وَيْبٍ)[٦].

---

(١) في ل: (وقياساً).

(٢) الكلام من قوله: (مررت بزيد) ليس في ل.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (أشبهه).

(٤) ذكر ابن الحاجب مواضع الحذف القياسي في الكافية ٨٤-٨٥ قال: »وقياسًا في مواضع:
منها ما وقع مثبتًا بعد نفي، أو معنى نفي، داخلٍ على اسمٍ لا يكون خبرًا عنه، أو وقع مكرّرًا مثل: (ما أنت إلا سيرًا)، و(ما أنت إلا سير البريد)، و(إنّما أنت سيرًا)، و(زيد سيرًا سيرًا).
ومنها ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدّمة، مثل: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾.
ومنها ما وقع للتّشبيه علاجًا بعد جملة مشتملة على اسمٍ بمعناه، وصاحبه مثل: (مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، وصراخٌ صراخَ الثّكلى).
ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره، مثل: (له عليّ ألف درهمٍ اعترافًا) ويسمّى توكيدًا لنفسه.
ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره، مثل: (زيدٌ قائمٌ حقًّا) ويسمّى توكيدًا لغيره.
ومنها ما وقع مثنىً مثل: (لبّيك) و(سعديك)» وانظر الفوائد الضيائيّة ١/٣١٢-٣١٩ وشرح الرضي ١/٣١٥-٣٢٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/١٨٣ والنّجم الثاقب ١/٢٩١-٣٠٢ ومصباح الرّاغب ١/١٤٩-١٥٦ وتاج علوم الأدب ١/٧٠٢-٧٠٤.

(٥) كذا في ق، وفي الأصل: (فيفهم).

(٦) قال في اللسان (ويب) ١/٨٠٦: «ويب كلمة مثل ويل ويباً لهذا الأمر أي عجباً له»، وقال =

قَوْلُهُ: (والثّانِي).

يَعْنِي المَفْعُولَ بِهِ، وهو مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ[1].

قَوْلُهُ: (يُذْكَرُ للبَيَانِ عَمّنْ وَقَعَ بِهِ الفِعْلُ، مِثْلُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، و«أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا»، و«ظَنَنْتُ زَيْدًا عالِمًا»، و«أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائمًا»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، و«شَكَرْتُ زيدًا»، و«شَكَرْتُ لِزَيْدٍ»).

إنَّمَا كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ أَنَّ مِن الأَفْعَالِ مَا يَتَعَدّى إلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، ومِنْها مَا يَتَعَدّى إلى اثْنَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ، ومِنْهَا مَا يَتَعَدّى إلى اثْنَيْنِ مُتَوَافِقَيْنِ، ومِنْها مَا يَتَعَدَّى إلى ثَلاثَةٍ، الأَوّلُ مِنها مُغَايِرٌ للأَخِيرَيْنِ[2]، ومِنْها مَا يَتَعَدّى بِحَرْفِ جَرٍّ، ومِنْها مَا يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ، وتَارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ، وسَيَأْتِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هذه نَوْعٌ يَشْتَمِلُ[3] عَلَى مَا فِيْهِ مِن التَّفَاصِيْلِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

قَوْلُهُ: (والمُتَعَجَّبُ منه يُلْحَقُ بالمَفْعُولِ به، مِثْلُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا»).

إنَّمَا جَعَلَهُ مُلْحَقًا لِكَوْنِ العَامِلِ فِيْهِ[4] فِعْلاً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ[5]، فَأَشْبَهَ مَعْمُولَ

= الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٢٠: «الثّالث منها: ما لا فعل له أصلاً، وذلك قوله: ويحك، ويسك، وويلك، وويبك، فهذه المصادر لم يُنطق بأفعالها، بل وضعوها موضع الفعل وأسقطوه».

(١) هذا حد الزّمخشري في المفصل ٥٨ وابن الحاجب في الكافية ٨٧، وقال الإمام يحيى في حدّه في الحاصر لوحة ١٢١: «أمّا حدّه فهو المنصوب بالفعل على جهة الوقوع عليه»، وقال ابن الحاجب في الإيضاح ١/٢١٢ مبيّنًا مفهوم الوقوع: «أراد بالوقوع التّعلّق المعنويّ المعقول لا الأمر الحسّيّ؛ إذ ليس كلّ الأفعال المتعدّية واقعة على مفعولها حسًّا، كقولك: (علمت زيدًا)، و(أردته) و(شافهته) و(خاطبته)، وما أشبه ذلك، والتّعلّق المعنويّ هو الّذي يشمل الجميع، فوجب حمله عليه».

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (الآخرين).

(٣) في ق: (مستمر).

(٤) قوله: (فيه) من ق، وليس في الأصل.

(٥) في ق: (منصرف).

الحَرْفِ[1].

قَوْلُهُ: (والمُنَادَى المُضَافُ، والمُشَبَّهُ بِهِ يُلْحَقُ بِهِ أَيْضًا، مِثْلُ: «يا عَبْدَاللهِ»، و«يا طَالِعًا جَبَلًا»، و«يا رَفِيْقًا بالعِبَادِ»).

إِنَّمَا جَعَلَهُ مُلْحَقًا لأَنَّ العَامِلَ فِيْهِ عِنْدَهُ حَرْفُ النِّدَاءِ؛ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الفِعْلِ، وهو خِلافُ مَا عَلَيْهِ المُحَقِّقُونَ مِنْ أَنَّ العَامِلَ فِيْهِ هو نَفْسُ الفِعْلِ المَحْذُوفِ[2]، عَلَى أَنَّ نَحْوَ: (يَا رَجُلًا)، و(يَا زَيْدُ)، و(يَا رَجُلُ) أَيْضًا كَذلِكَ، فلا وَجْهَ لِهذا التَّخْصِيْصِ.

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣٠٦: «والمتعجّب منه يلحق بالمفعول به مثل: (ما أحسن زيدًا)، وإنّما كان ملحقًا به لأنّ أصله: (حسن زيدٌ) فلمّا دخلت الهمزة عدّته، ولزم طريقة واحدة، وجعلناه لاحقًا للمفعول ولم نجعله حقيقيًّا في بابه؛ لأنّه قد عرضت أشياء تمنع من التّصرّف فيه بالتّقديم والتّأخير».

(٢) اختلف النحاة في العامل في المنادى و لـهم آراء كثيرة فيه، هي:

أولاً: العامل في المنادى فعل محذوف، وهو فعل مقدّر بين الأداة والمنادى، كما أنه لازم الإضمار، وهذا رأي سيبويه، وابن عصفور، وابن الحاجب في الإيضاح.

ثانياً: العامل في المنادى حرف نداء ناب مناب الفعل، وهو رأي المبرد، وتابعه ابن بابشاذ وهو ظاهر مذهب ابن الحاجب كما هو واضح من حدّه للمنادى، ونُسب إلى جمهور البصريين.

ثالثاً: العامل في المنادى هو الحرف نفسه، ونُسب هذا الرأي للفارسي.

رابعاً: حروف النداء أسماء أفعال بمعنى (أدعو)، فالمنادى منصوب باسم الفعل.

خامساً: ذهب ابن الطراوة إلى أنّ العامل في المنادى عامل معنوي، وهو القصد، وقد أشار إلى ذلك في الإفصاح، وتابعه السهيلي، قال في نتائج الفكر: «والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره».

انظر المسألة في الكتاب ٢/ ١٨٢ والمقتضب ٤/ ٢٠٢ وشرح المقدمة المحسبة ٢٧٤ والمقرّب ٢٤٢ والإفصاح ٣٧ ونتائج الفكر ٧٧ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢١٧ والإنصاف ١/ ٣٢٧ وشرح الرضي ١/ ٣٤٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٨٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١٠٣٤ والارتشاف ٤/ ٢١٧٩ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٨٥ والنّجم الثاقب ١/ ٣٠٩.

ومِنْ أَحْكَام هذا البَابِ أَنَّ أَصْلَهُ [٤٣ظ] التَّأَخُّرُ[١] عَن الفِعْلِ والفَاعِلِ؛ لِكَونِهِ فَضْلَةً، وقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِما، أَوْ عَلَى الفَاعِلِ، وقَدْ لا يَجُوزُ، وقَدْ يَجِبُ[٢].

فَالأَوّلُ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا).

والثّانِي في نَحْوِ: (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلاّ عَمْرًا).

والثّالِثُ في نَحْوِ: (مَنْ ضَرَبْتَ؟)، و(مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلاّ زَيْدٌ)، ومَا أَشْبَهَ[٣] ذلِكَ.

ومِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ جَوْازًا وَوُجُوبًا[٤]:

---

(١) كذا في ق، وفي الأصل ول: (التَّأْخِيْر).

(٢) قال القوّاس في شرح الكافية ١/ ١٨٥: «واعلم أنّ مرتبة المفعول أن يقع بعد الفاعل؛ لأنّ الفاعل لازمٌ للفعل وكالجزء منه، وكذلك إذا أضمر، ولم يعرض للفاعل ما يوجب له التّأخير، ووجوب تقديم ضمير الفاعل على الضّمير المفعول نحو: (أكرمتك)، وقد يتقدّم جوازًا إمّا على الفاعل وحده نحو: (ضرب عمرًا زيدٌ)، وإمّا عليهما إذا كان الفعل متصرّفًا نحو: (عمرًا ضرب زيدٌ)، ووجوبًا، إمّا على الفاعل إذا كان مضمرًا متّصلاً والفاعل غير متّصل أو غير مضمر ممّا يوجب التّقديم كما مرّ، وإمّا على الفاعل والفعل بشرط تصرّف الفعل، والمفعول مضمرًا منفصلاً كقوله تعالى: ﴿إيّاك نعبد﴾ وإنّما قدّم ها هنا للعناية والاهتمام، فلو أخّر لزال المقصود»، وهناك مواضع لوجوب تقديم الفاعل على المفعول، ووجوب تقديم المفعمول وجوازه، ذكرناها في الحديث عن الفاعل. انظرها وانظر هذه المواضع في انظر ابن النّاظم ١٦٤ وتاج علوم الأدب ٢/ ٦٦٥ وشرح الرضي ١/ ١٩٠-١٩١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٤١ والفاخر ١/ ٢١٤ وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٩٤ والتصريح ٢/ ٢٨٧.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (أشبهه).

(٤) قال الرضي في شرحه ١/٣٤٣: «واعلم أنّ المفعول به يحذف كثيرًا إلاّ في أفعال القلوب. . .وكذا المتعجّب منه، فإنّه لا يحذف إلاّ مع قيام القرينة على تعيينه، نحو: (ما أحسنك وأجمل) إذ لا فائدة من التّعجّب من دون المتعجّب منه، ولا يحذف المجاب به نحو: (ضربت زيدًا) في جواب من قال: (من ضربت؟) إذ هو مقصود الكلام، وكذا إذا كان مستثنى نحو: (ما ضربت إلا زيدًا)» هذه مواضع لا يجوز فيها الحذف، أمّا مواضع الحذف فانظرها في المفصل ٧٩ وشرح الرضي ١/ ٣٤٣-٣٤٤ وابن يعيش ٢/ ٣٩ والنّجم الثاقب =

فَالأَوَّلُ في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ومَاعَمِلَتْ أَيْدِيْهِم﴾ [يس: ٣٥][١].

والثَّانِي في نَحْوِ قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ)، أَيْ: ضَرَبْتُهُ، ولكنّهُم التَزَمُوا حَذْفَهُ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِن الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لِمَفْعُولٍ.

ومِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ فِعْلُهُ أَيْضًا[٢] جَوَازًا وَوُجُوبًا:

فَالأَوَّلُ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (زَيْدًا) لِمَنْ قَالَ: (مَنْ أَضْرِبُ؟)[٣].

والثَّانِي عَلَى ضَرْبَيْنِ:

سَمَاعِيٌّ[٤]، وهو في نَحْوِ قَوْلِهِم: (امْرءًا ونَفْسَهُ)، أَيْ: دَعْ امْرءًا ونَفْسَهُ، و(أَهْلاً وسَهْلاً)، أَيْ: أَتَيْتَ أَهْلاً وَوَطِئتَ سَهْلاً[٥]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴿١٧١﴾﴾

= ١/ ٣٠٧ وتاج علوم الأدب ٢/ ٧٢٣.

(١) هذا على قراءة حمزة والكسائي وعاصم برواية أبي بكر، أمّا الباقون وحفص بن عاصم فقد قرأوا بإثبات الهاء: (وما عملته). انظر هذه القراءات في الحجّة للقرّاء السّبعة ٦/ ٤٠ وحجة القراءات ٥٩٨ والسبعة في القراءات ٥٤٠ وإعراب القراءات السّبع وعللها ٢/ ٢٣١.

(٢) قوله: (أيضاً) ليس في ق.

(٣) لم يضع النّحاة للجواز ضابطًا إلاّ القرينة. انظر المفصل ٥٨ وابن يعيش ١/ ١٢٥ والتخمير ١/ ٣٢٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢١٣-٢١٥ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٢٨ والتصريح ٢/ ٤١٤.

(٤) قال القوّاس في شرح الكافية ١/ ١٨٦: «الأوّل سماعيّ، ولا ضابط له لحصره، وحاصله أنّها مفعولات كثرت فحذفت أفعالها تخفيفًا» وانظر الأمثلة على هذا الضّرب في شرح الرضي ١/ ٣٣٩ شرح الكافية للقوّاس ١/ ١٨٦ والنّجم الثاقب ١/ ٣٠٥ والفوائد الضيائيّة ١/ ٣٢٢ ومصباح الرّاغب ١/ ١٥٩.

(٥) في قولك (أهلاً وسهلاً) خلاف، منهم من قال: هي مفعول به، والنّاصب لها أفعال ليست من ألفاظها، وهو ما ذهب إليه ابن هطيل، ومنهم من ذهب إلى أنّها منصوبة بأفعال من لفظها، فهي منصوبة على المصدر، والتّقدير: أهلت أهلاً وسهلت سهلاً ونسب ذلك إلى المبرّد. انظر المسألة في شرح الرضي ١/ ٣٤١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٨٦ والنّجم الثاقب ١/ ٣٠٧ ومصباح الرّاغب ١/ ١٥٩.

[النساء]، أَيْ: واقْصُدُوا خَيْرًا لَكُم[1].

وقِيَاسِيٌّ، وهو في ثَلاثَةِ أَبْوَابٍ:

أَحَدِها: المُنَادَى، وقَدْ تَقَدَّمَ.

الثّاني: مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ.

ومِثَالُهُ قَوْلُكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، أَيْ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، ولكنَّهُ التُزِمَ حَذْفُ الأَوّلِ لِوُقُوعِهِ مُفَسَّرًا بِالثّانِي.

واعْلَمْ أَنَّ المُخْتَارَ في نَحْوِ هذا المِثَالِ الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ[2].

فَإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ، أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ، أَوْ (إِذا) الشَّرْطِيَّةُ، أَوْ (حَيْثُ)، أَوْ كَانَ الفِعْلُ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا، فَالمُخْتَارُ النَّصْبُ[3].

---

(١) اختلف النّحاة في نصبه، ولهم في ذلك أقوال:
أوّلها: نسب للخليل وسيبويه أنّه مفعول به، انتهوا وائتوا خيرًا لكم..
وثانيها: هو خبر (كان)، والتقدير: يكن الانتهاءُ خيراً. وهو رأي الكسائي و أبي عبيدة معمر بن المثنى.
وثالثها: هو صفة لمصدر محذوف، وتقريب التقدير: انتهوا انتهاءً خيراً لكم. وهو رأي الفراء.
الرابع: نسب لبعض الكوفيين أنه حال.
انظر المسألة في الكتاب ١/ ٢٨٢ ومجاز القرآن ١/ ١٤٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٥-٢٩٦ وشرح الكافية للقوّاس ١/ ١٨٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٤٩٧ وشرح الرضي ١/ ٣٤٠ والنّجم الثاقب ١/ ٣٠٦ والتصريح ٢/ ٤١٦.

(٢) قال ابن الحاجب في الكافية ٩٧: «ويختار الرّفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها كـ(إمّا) مع غير الطّلب، و(إذا) للمفاجأة» وانظر هذه المواضع في شرح الرضي ١/ ٤٥٢ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦١٨ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٧.

(٣) قال ابن الحاجب في الكافية ٩٧: «ويختار النّصب بالعطف على جملة فعليّة للتّناسب، وبعد حرف النّفي، وحرف الاستفهام، و(إذا) الشّرطيّة، و(حيث)، وفي الأمر والنّهي؛ إذ هي مواقع الفعل، وعند خوف لبس المفسّر بالصّفة مث: ﴿إنّا كلّ شيء خلقناه بقدر﴾ وانظر هذه المواضع في شرح الرضي ١/ ٤٥٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٥١ وتوضيح المقاصد =

أَمّا مَع[1] الأَمْرِ والنَّهْيِ فَلأَنَّهُ يَلْزَمُ عِنْدَ الرَّفْعِ وُقُوعُ الطَّلَبِ خَبَرًا[2]، وهو غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ[3]، وأَمّا مَع البَوَاقِي فَلأَنَّها تَسْتَدْعِي الفِعْلَ.

مِثَالُ ذلِكَ كُلِّهِ[4]، أَيْ: عَلَى التَّرْتِيْبِ: (قَامَ زَيْدٌ وعَمْرًا ضَرَبْتُهُ)، و(أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ)، و(مَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، قَالَ جَرِيْرٌ:

[١١٢]فَلا حَسَبًا فَخَرْتَ بِه لتَيْمٍ ... ولا جَدًّا إذا ازدَحَمَ الجُدُودُ[5]

و(إِذا زَيْدًا تَلْقَاهُ فَأَكْرِمْهُ)، قَالَ ذُوالرّمّةِ[6]:

= ٢/ ٦١٥-٦١٦ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٧ وابن يعيش ٢/ ٣٢-٣٧ وهمع الهوامع ٣/ ١٣٣ والتصريح ٢/ ٣٥٦.

(١) قوله: (مع) ليس في ق.

(٢) كذا في ق، وفي الأصل: (خبر).

(٣) قال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط ٢/ ٨٥٣: «وإنّما ترجّح النّصب لامتناع أن يقع الأمر والنّهي والدّعاء خبرًا لا على تأويل، والأصل عدمه، ولأنّ الأمر طلب الفعل، والنّهي طلب تركه، ولا يتحقّق ذلك إلا في الفعل».

(٤) قوله: (كله) ليس في ق.

(٥) البيت لجرير في ديوانه ١٢٩ وانظر كتاب سيبويه ١/ ١٤٦ وخزانة الأدب ٣/ ٢٦ والأصول في النحو ١/ ٣٩٨ والمفصل ٧٦ وابن يعيش ٢/ ٣٦ والإقليد ١/ ٤٧٨ وابن السّيرافي ١/ ٨٣ والتخمير ١/ ٣٩٢ والنّكت للأعلم ١/ ٢٦٩.

وهو بلا نسبة في شرح الرضي ١/ ٤٥٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٥١، ٨٥٣ والنّجم الثاقب ١/ ٣٧٤ ومصباح الرّاغب ١/ ٢٠١ والصّفوة الصّفية ١/ ٨٣٣.

روي البيت بالوجهين برفع (حسب) و(جد) ونصبه، والرّفع رواية الدّيوان، فالنّصب هو المختار بعد حرف النّفي، وذلك على تقدير: ولا ذكرت حسبًا، أمّا الرّفع فعلى الابتداء، والشاهد في البيت اختيار النّصب بعد النّفي، ويجوز الرّفع.

(٦) ذو الرُّمَّة هو غيلان بن عقبة العدوي، ويكنى أبا الحارث وذو الرمة لقب يقال لقبته به مية، وهو من التابعين يروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وكان من الشّعراء الفحول، كما أنّه كان راويًا للشعر، بصيرًا بصحيحه ومنحوله، مات سنة سبع عشرة بعد المائة. انظر ترجمته في الأغاني ١٨/ ٥ والأنساب ٣/ ١٤.

[١١٣]إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِهِ   فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ[١]

و(حَيْثُ زَيْدًا تَجِدْهُ فَأَكْرِمْهُ)، و(زَيْدًا اضْرِبْهُ وعَمْرًا لا تَضْرِبْهُ). [٤٤و]

وإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، خَبَرُها فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، اسْتَوَى الرَّفْعُ والنَّصْبُ، نَحْوُ: (زَيْدٌ قَامَ وعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ)؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ الأُولى ذَاتُ وَجْهَيْنِ[٢].

وإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الشَّرْطِ، أَو التَّحْضِيْضِ، وَجَبَ النَّصْبُ[٣]، نَحْوُ: (إِنْ زَيْدًا

---

(١) البيت لذي الرّمة في ديوانه ٢/ ١٠٤٢ وانظر كتاب سيبويه ١/ ٨٢ والنّكت للأعلم ١/ ٢١٧ والأمالي للقالي ١/ ٥٩ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢ والمفصل ٧٥ والكامل ٣/ ١٢٢٩ وشرح الرضي ١/ ٤٦١ وتاج العروس (وصل) ٣١/ ٨٠ وابن يعيش ٢/ ٣٠، ٣١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦٦٠ والتّبصرة والتّذكرة ٣/ ١٤١٠ والإقليد ١/ ٤٦٩، ٤٧١ والتخمير ١/ ٣٨٣، ٣٨٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١/ ١٦٥.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٧٧ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٤١ والبغداديّات ٤٦٣ والخصائص ٢/ ٣٨٠ وأمالي ابن الشّجري ١/ ٤٩ ومغني اللبيب ٣٥٥ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢١١ والنّجم الثاقب ١/ ٣٧٥ والارتشاف ٣/ ١٤١٠ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ١٨٥ والبديع في علم العربية ١/ ٧٣.

وروي البيت برفع (ابن) ونصبه، أمّا النّصب فعلى تقدير: بلغت ابنَ، وأمّا الرّفع فعلى تقدير الفعل المبني للمجهول، فتقول: (إذا بُلِغَ ابنُ...)، والوِصْلُ: ما بين العظمين من المفصل، وجازر: بمعنى النّحر، والشّاهد في البيت اخْتيار النّصب في (ابن) بعد (إذا) الشّرطيّة، وجواز الرّفع.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٤٦٥: «وإنّما استويا لأنّه لا يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفًا على الاسميّة، الّتي هي الكبرى، فيختار الرّفع مع جواز النّصب، ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسميّتين، وأن يكون عطفًا على الفعليّة الّتي هي الصّغرى، فيختار النّصب مع جواز الرّفع ليتناسبا في كونهما فعليّتين»، وقال ابن عقيل: «وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو: زيد قام وعمرو أكرمته» وانظر المفصل ٧٦ وابن يعيش ٢/ ٣٢ وهمع الهوامع ٣/ ١٣٥ وشرح قطر الندى ١٩٦وشرح ابن عقيل ٢/ ١٣٩ والتصريح ٢/ ٣٧٩.

(٣) قال ابن الحاجب في الكافية ٩٨: «ويجب النّصب بعد حرف الشّرط وحرف التّحضيض، =

ضَرَبْتَهُ ضَربَكَ)، قَالَ:

[١١٤]لا تَجْـزَعِـي إِنْ مُنْفِسـاً أَهْلَكْتُـهُ فَـإِذَا هَلَكْـتُ فعِنْـدَ ذلِـكَ فـاجْـزَعِـي[1]

و(هَلاّ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ)؛ لأَنَّ حَرْفَي[2] الشَّرْطِ والتَّحْضِيْضِ يَلْزَمَانِ الفِعْلَ، وعَلَى هذا

= مثل: (إن زيدًا ضربته ضربك)، و(ألا زيدًا ضربته) وانظر هذه المواضع في شرح الرضي ١/ ٤٦٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٤٩ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦١٣ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٧ وابن يعيش ٢/ ٣٨ والتصريح ٢/ ٣٥٣.

(١) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢ وانظركتاب سيبويه ١/ ١٣٤ وخزانة الأدب ١/ ٣٠٨ ولسان العرب (نفس) ٦/ ٢٣٨ وتاج العروس (نفس) ١٦/ ٥٦٧ والتّبصرة والتّذكرة ١/ ٣٣٢ وابن يعيش ٢/ ٣٨ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٤٧٢، ٤٧٣، ٢/ ٨٢٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٥٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١/ ١٦٠ والتخمير ١/ ٣٩٤ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٦٠ وتخليص الشّواهد ٤٩٩ والكامل ٣/ ١٢٢٩.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٧٦ والمسائل البصريّات ٢/ ٨٩٩ والبغداديّات ٤٦٣ والحجّة للفارسي ٣/ ١٠٩ وتفسير القرطبي ٨/ ٧٧ وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٢٠٣ وأمالي ابن الشّجري ١/ ٤٨ وشرح ابن عقيل ٢/ ١٣٣ وشرح قطر الندى ١٩٥ ومغني اللبيب ٢٢٠ واللباب ١/ ٤٢٢ والمحكم والمحيط الأعظم ٢/ ١٤٩ وشرح الرضي ١/ ٤٦١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٤٩ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢١٢ والمساعد ١/ ٤١٤ والنّجم الثاقب ١/ ٣٨١ ومصباح الرّاغب ١/ ٢٠٥ والارتشاف ٤/ ١٨٧٠ والمقتصد ١/ ٣١٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤١ والمستوفى ٢/ ٣٢ والجنى الداني ٧٢ والفاخر ٢/ ٨١٩ والإقليد ١/ ٤٨١ وشرح ألفيّة ابن مالك للشّارح الأندلسي ٢/ ١٥٨ وابن النّاظم ١٧٣ والأزهية ٢٤٨ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٢٧ والصّفوة الصّفية ١/ ٨٣١ وإرشاد السّالك ١/ ٣٠٣، ٣٣١ ولباب الإعراب ٣٩٨ والتّوطئة ٢٢١وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٣ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٧٦ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ١٨٩ والبديع في علم العربية ١/ ٧٣.

وروي البيت برفع (منفس) ونصبه، فالرّفع بفعل مضمر مطاوع للظّاهر، والتّقدير: إن هلك منفس، وهذه رواية الكوفيّين، والأكثر نصبه على تقدير: أهلكت نفسًا، والشّاهد في البيت وجوب النّصب بعد حرف الشّرط وأجاز بعضهم الرّفع.

(٢) كذا في ق، وفي الأصل: (حرف).

فَمَنْ اسْتَلْزَمَ الفِعْلَ بَعْدَ (إِذا) يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لا يُجَوِّزَ الرَّفْعَ(١)، وقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ الحَاجِبِ(٢).

الثَّالث: التَّحْذِيْرُ.

ومِثَالُهُ: (إِيَّاكَ والأَسَدَ)، وأَصْلُهُ: (اتَّقِكَ)، ولكنَّهُم كَرِهُوا الجَمْعَ بَيْنَ ضَمِيْرَي الفَاعِلِ والمَفْعُولِ لِوَاحِدٍ(٣)، فَعَدَلُوا إِلى: (اتَّقِ نَفْسَكَ)، ثُمَّ حَذَفُوا: (اتَّقِ) لِكَثْرَتِه(٤)، فَزَالَ مَا اجْتُلِبَ(٥) لَهُ لَفْظُ النَّفْسِ، فَوَجَبَ عَوْدُ الضَّمِيْرِ، وتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلاً لِعَدَمِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ(٦).

---

(١) يرى المبرّد أنّ (إذا) الشّرطيّة مختصّة بالجملة الفعليّة، أمّا غيره فلا يستلزم اختصاصها بالأفعال، فنقل عن سيبويه والأخفش جواز وقوع الاسميّة المشروطة بعدها ولكن على ضعف، ونقل عن الكوفيّين جواز وقوع الجملتين بعدها، فلا يجوز عند المبرّد الرّفع بعد (إذا)، قال الرضي في شرحه ١/ ٤٦١: «وأمّا على مذهب المبرّد فينبغي ألاّ يجوز بعدها الرّفع إلاّ على وجه أذكره، وهو...أن يرتفع بالفعل المقدّر الّذي هو لازمٌ ذلك الفعل الظّاهر، قال السّيرافي: يجوز: (هلا زيدٌ قتلته) بتقدير: هلا قُتِل زيدٌ قتلته» وانظر المسألة في شرح الرضي ١/ ٤٦٠ والنجم الثاقب ١/ ٣٧٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢١١والبديع في علم العربية ١/ ٧٣ وانظر رأي المبرد في الكامل ٣/ ١٢٢٩.

(٢) انظر شرح المقدّمة الكافية ٢/ ٤٦٨.

(٣) في ل: (لشيء واحد).

(٤) في ق ول: (للكثرة).

(٥) في ق: (اجتلبت).

(٦) هذا التّقدير ذهب إليه أكثر النّحاة، قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٢٧٠: «وأصله: (نحّك) إلاّ أنّ الضّميرين إذا كانا لشيءٍ واحد وجب إبدال الثّاني بالنّفس في غير أفعال القلوب، فصار تقديره: نحّ نفسك، ثمّ حُذِف الفعل بفاعله فزال الموجب لتغيير إضمار الثّاني فوجب رجوعه إلى أصله، إلا أنّه لا يمكن الإتيان به متّصلاً لعدم ما يتّصل به، فوجب أن يكون منفصلاً» وانظر شرح الرضي ١/ ٤٨٢ والنجم الثاقب ١/ ٣٨٩ وذهب السيرافي والعكبري والاندلسي وابن الناظم إلى أنّ الناصب للمحذّر والمحذّر منه فعل واحد متعدّ إلى مفعولين، والواو هاهنا لمجرد الدلالة على الجمع، و قدّر العكبري قولهم: (إياك والشرّ) بـ: جنّب نفسَك الشرَّ. انظر إعراب الحديث النبوي ١٥٠ وابن النّاظم ٤٣٣ والموشّح للخبيصي لوحة ٣٢.

قَوْلُهُ: (والثّالثُ).

يَعْنِي المَفْعُولَ فِيْهِ، وهو مَا فُعِلَ فِيْهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ[1].

قَوْلُهُ: (يُذْكَرُ للبَيَانِ عَنْ أَيِّ زَمَانٍ، وأَيِّ مَكَانٍ وَقَعَ فيهما الفِعْلُ، مِثْلُ: «قُمْتُ يَوْمَ الجُمْعَةِ أَمامَ فُلانٍ» ونَحْوِهُ).

إِنَّمَا كَرَّرَ التَّمْثِيْلُ لِيُرِيَكَ مِثَالَ الزَّمَانِ والمَكَانِ.

واعْلَمْ أَنَّ الزَّمَانَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُبْهَمٍ، ومُعَيَّنٍ[2]، فَالمُبْهَمُ نَحْوُ: (حِيْنَ)، و(وَقْتَ)[3]، والمُعَيَّنُ نَحْوُ: (يَوْمِ الجُمْعَةِ)، و(اليَومِ).

والمَكَانُ أَيْضًا عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُبْهَمٍ، ومُعَيَّنٍ، فالمُبْهَمُ نَحْوُ الجِهَاتِ السِّتِّ، ومَا حُمِلَ عَلَيْها مِنْ نَحْوِ: (عِنْدَ)، و(لَدَى)، والمُعَيَّنُ نَحْوُ: (المَسْجِدِ)، و(دَارِ فُلانٍ).

قَوْلُهُ: (وشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُتَضَمِّنًا مَعْنى «في»).

---

(١) انظر هذا الحدّ في الكافية ١٠٠.

(٢) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٣: «ثمّ اختلفت عبارات النحويين في تعريف المبهم والمؤقّت، فمنهم من ظنّ أنّ المبهم هو النّكرة، والمؤقّت هو المعرفة، وهذا فاسدٌ ظاهر الفساد، ووجه الفساد قولنا باتّفاق: (ضربته مكانك) وهو معرفة، ولو كان مؤقّتًا لم يصحّ أن يقع ظرفًا.

ومنهم من ظنّ أنّ المؤقّت هو المحدود، والمبهم غير المحدود، وهو غير مستقيم؛ لأنّ الفرسخ والبريد وما أشبههما من الظّروف محدودة بقياس مخصوص، وهي تُنصب انتصاب الظّروف بلا خلاف، ولو كان الظّرف المؤقّت هو المحدود لامتنع نصب هذه الظّروف.

ومنهم من قال: إنّ المؤقّت هو ما له اسمه باعتبار ما هو داخلٌ في مسمّاه، والمبهم ما له اسمه باعتبار ما ليس داخلاً في مسمّاه، وهذا هو الّذي يطّرد، فالدّار على هذا مؤقّت، والفرسخ مبهم؛ لأنّ الدّار لها اسمها من جهة ما دخل في مسمّاها من البناء والسّقف وغيره، والفرسخ له اسم باعتبار قياس غير داخل في مسمّاه». وانظر الخلاف في شرح الرضي ١/٤٨٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/٢١٨.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وقت) دون واو العطف.

وذلِكَ لأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ لَوَجَبَ الجَرُّ؛ لأَنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لا تُلْغى، وكُلُّها تَقْبَلُ ذلِكَ إلّا المُعَيَّنَ مِن المَكَانِ فإِنَّهُ يَجِبُ ظُهُورُها مَعَهُ، نَحْوُ: (صَلَّيْتُ في المَسْجِدِ)؛ وذلِكَ لأَنَّ الفِعْلَ لا يَدُلُّ عَلَى المَكَانِ المُعَيَّنِ بِخِلافِ الزَّمَانِ.

فَإِنْ قِيْلَ: فَقَدْ قَالُوا: (جَلَسْتُ مَكَانَكَ)، و(دَخَلْتُ الدّارَ)، فَالجَوَابُ أَنَّ هذا مَحْمُولٌ[1] [٤٤ظ] عَلَى المُبْهَمِ لِكَثْرَتِهِ.

ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: مَا يَقَعُ بَعْدَ (دَخَلْتُ) مَفْعُولٌ بِهِ، والصَّحِيْحُ أَنَّهُ ظَرْفٌ؛ لأَنَّ (دَخَلْتُ) لازِمٌ[2].

---

(١) في ل: (أنه محمول).

(٢) المعروف أنّ الظروف المختصّة نحو (الدار) و(البيت) و(المسجد) لا يتعدّى إليه الفعل إلا بواسطة (في)، وشذّ قولنا: (دخلتُ الدارَ) عن هذه القاعدة، فتعدّى هذا الفعل إلى الظرف المختص من غير واسطة، ومثل هذا يحفظ و لا يقاس عليه؛ ولذلك قال ابن بابشاذ في شرحه ٣٠٧: «فأمّا قولهم: (دخلت البيت) و(ذهبت الشّام) ففعلان موقوفان على السّماع».

وفي هذه المسألة خلاف، ففي إعراب هذا الظرف المختص أقوال منها ما ذكرته من أنّ الأصل في هذا الظرف أن يتعدّى إليه الفعل بواسطة (في) فلمّا جاء من غير حرف الجر صار موقوفًا على السّماع، وهناك آراء أخرى فيه، هي:

الأول: إنّ (دخلت) فعل لازم، فلا يحتاج إلى مفعول به، و ينصب ما بعده على الظرفية تشبيهاً للمختص، وهذا هو مذهب سيبويه، والجمهور.

الثاني: ذهب الجرمي إلى أنّ (دخلت) فعل يتعدى بنفسه، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه، وهذا مذهب الأخفش أيضاً.

الثالث: ذهب المبرد إلى أنّ هذا الفعل من الأفعال التي تتعدّى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر نحو: (نصحتُ زيداً) و(نصحتُ لزيدٍ)، فكذلك نقول (دخلتُ الدار) و(دخلتُ فيها)، وعلى هذا يكون (الدار) مفعولاً به لا ظرفاً.

انظر المسألة في الكتاب ١/ ٣٥ والمقتضب ٤/ ٣٣٧-٣٣٨ وابن يعيش ٢/ ٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٢٨ وتاج علوم الأدب ٢/ ٧٢٥ والنّجم الثاقب ١/ ٤٠٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢١٩ وشرح الرضي ١/ ٤٩٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٥٠ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٥٧ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨٣ والارتشاف ٣/ ١٤٣٥.

وفي قَوْلِهِ: (مُتَضَمِّنًا) رَكَّةٌ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَضَمِّنًا مَعْنى[1] (في) لَبُنِيَ، فَالصَّوَابُ[2] أَنْ يُقَالَ: وشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيْرُ (في)، كَما قَالَ ابنُ الحَاجِبِ[3].

ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّ مِنْهُ مَا يَلْزَمُ الظَّرْفِيَّةَ، كـ(عِنْدَ)، و(مَع)، و(سَحَرَ) إنْ أَرَدْتَ بِهِ سَحَرَ يَوْمِكَ، ومِنْهُ مَا لا يَلْزَمُ نَحْوُ: (الحِيْنِ)، و(اليومِ)، وكذلِكَ أَكْثَرُ الأَزْمِنَةِ والأَمْكِنَةِ، ومَعْنى لُزُومِ الظَّرْفيَّةِ أَنَّهُ لا يُرْفَعُ بِحَالٍ.

ومِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ فِعْلُهُ جَوَازًا وَوُجُوبًا[4]:

فَالأَوّلُ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (يَوْمَ الجُمْعَةِ) لِمَنْ قَالَ: (مَتَى سِرْتَ؟).

والثّانِي نَحْوُ مَا أُضْمِرَ[5] عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيْرِ كَقَوْلِكَ: (يَوْمَ الجُمْعَةِ سِرْتُ فِيْهِ)، و(أَيَوْمَ الجُمْعَةِ سِرْتَ فِيْهِ؟)، و(إِنْ يَوْمَ الجُمْعَةِ سِرْتَ فِيْهِ سِرْتُ فِيْهِ)، عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (والرّابِعُ).

يَعْنِي المَفْعُولَ لَهُ، وهو مَا فُعِلَ لأَجْلِهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ[6].

قَوْلُهُ: (يُذْكَرُ للبَيَانِ عَنْ عِلّةِ الفِعْلِ، وعُذْرِهِ، مِثْلُ: «جِئتُهُ قَضَاءَ حَقِّهِ»، و«كَلّمْتُهُ طَمَعًا في بِرّهِ»).

إِنّما كَرّرَ التَّمْثِيْلَ لِيُرِيَكَ أَنَّهُ يَكُونُ مَعْرِفَةً[7] ونَكِرَةً، واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) في ق: (لمعنى).

(٢) في ق: (والصواب).

(٣) انظر الكافية ١٠٠.

(٤) قوله: (ووجوباً) ليس في ق.

(٥) في ق: (إذا أضمر).

(٦) انظر هذا الحدّ في الكافية ١٠٠.

(٧) نسب إلى الرّياشي والجرمي والمبرّد أنّه لا يجوز إلّا تنكير المفعول له. انظر شرح الرضي ١/ ٥١٣ وابن يعيش ٢/ ٥٤ والارتشاف ٣/ ١٣٨٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٨٤.

قَوْلُهُ: (وشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَصْدرًا مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الأوّلِ، مُقَدَّرًا باللاّمِ، عُذْرًا لِفِعْلِك، وجَوابًا لِقائِلٍ قَالَ: «لِمَ فَعلْتَ»).

هذه خَمْسَةُ شُرُوطٍ[1].

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَصْدَرًا وَجبَت اللاّمُ، نَحْوُ: (جِئتُكَ لِسِمَنٍ)[2].

وإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الأَوَّلِ فَهْوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، نَحْوُ: (جِئتُكَ مَجيئًا).

وإِنْ كَانَت اللاّمُ ظَاهِرَةً وَجبَ الجرُّ، نَحْوُ: (جِئْتُهُ لِقَضاءِ حقِّهِ).

وإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرًا لِفِعْلِكَ، ولا جَوابًا لِقَائِلٍ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ؟ لَمْ يَكُنْ مِنْ هذا البَابِ.

واعْلَمْ أَنَّ العِبَارَةَ السَّدِيْدَةَ أَنْ يُقَالَ: وشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيْرُ اللاّمِ[3]، وإِنَّما يَجُوزُ حَذْفُها إِذا كَانَ فِعْلاً لِفَاعِلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ، ومُقَارِنًا لَهُ في الوُجُودِ، كَما في هذين المِثَالَيْنِ المَذْكُورَيْنِ[4]، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذلِكَ لَمْ تُحْذَفْ[5]، نَحْوُ: (جِئتُكَ لإِكْرامِكَ [٤٥و] لِي)، و(وَصَلْتُ اليَوْمَ لِسَيْرِي أَمْسِ).

قَوْلُهُ: (والخَامِسُ).

يَعْنِي المَفْعُولَ مَعَهُ، وهو المَذْكُورُ بَعْدَ الوَاوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظًا أَو

---

(١) زاد بعضهم شروطًا أخرى، منها أن يكون من أفعال النّفس الباطنة لا من أفعال الجوارح الظّاهرة، ومنها أن يكون مقارنًا للفعل في الزّمان، ومنها اتّحاد فاعله وفاعل الفعل المعلّل. انظر هذه الشّروط في الارتشاف ٣/١٣٨٣ وشرح الرضي ١/٥١٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٥٨٣.

(٢) في ق ول: (للسّمن).

(٣) هذا لفظ ابن الحاجب في الكافية ١٠١.

(٤) ذكر القوّاس في شرح الكافية ١/٢٢٢ شرطين آخرين لجواز حذف اللام وصحّة تقديرها مع المفعول، هما أن يكون مصدرًا من أفعال النّفوس لا من أفعال الجوارح، وأن يكون معناه غير معنى الفعل النّاصب له. وانظر شرح الرضي ١/٥١٢.

(٥) في ق: (يحذف).

مَعْنىً[1].

قَوْلُهُ: (يُذْكَرُ للبَيانِ عَنْ مُصَاحَبَةِ الشّيءِ، ومُقارَنَتِه، مِثْلُ: «اسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ»، و«خُلِّيَ زَيْدٌ ورَأْيَهُ»).

إِنَّمَا كَرَّرَ التَّمْثِيْلَ لِيُرِيكَ أَنَّهُ يَكُونُ مَع الفَاعِلِ وغَيْرِه، أَوْ أَنَّهُ يَكُونُ فِيْمَا يَتَعَدَّدُ فَاعِلُهُ، وفِيْمَا لَيْسَ كَذلِكَ، أَوْ لِزِيَادَةِ التَّبْيِيْنِ.

قَوْلُهُ: (وشَرْطُهُ أَنْ تُحْذَفَ «مَع» ويُقامَ[2] الواوُ مَقَامَها، ويُنْقَلَ إِعْرابُ الاسْمِ مِن الجَرِّ إلى النَّصْبِ).

وإِذا قُلْتَ: (اسْتَوى المَاءُ والخَشَبَةَ) فَقَدْ فَعَلْتَ جَمِيْعَ ذلِكَ.

قَوْلُهُ: (ويَكُونُ العَامِلُ فِيهِ فِعْلاً لا مَعْنى فِعْلٍ).

صَوَابُهُ: أَوْ مَعْنى فِعْلٍ[3]؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: (مَا لَكَ وَزَيْدًا)، و(مَا شَأْنُكَ وعَمْرًا)،

---

(١) انظر هذا الحدّ في الكافية ١٠٢.

(٢) في ق: (وتقام).

(٣) اختلف النحاة في العامل في المفعول معه، و لهم فيه عدة آراء، هي:

الأوّل: مذهب البصريين، فالمفعول معه عندهم منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، هذا ما ذكره صاحب الإنصاف، ولم يشر إلى عمل معنى الفعل عندهم، والظاهر أنّ في رأي البصريين لَبسٌ وخلطٌ عند المتأخرين، فقد أشار أبو حيان إلى أنّ مذهب سيبويه أن لا ينصب المفعول معه بالعامل المعنوي، ونسب الرضي في شرحه إلى جمهور النحاة عمل المعنى وفي الحاصر أنّ مذهب سيبويه وجمهور البصريين عمل الفعل والمعنى.

وأرى أنّ البصريين انقسموا إلى قسمين في عامل المفعول معه:

القسم الأول: ذهبوا إلى أنّ العامل هو الفعل بتوسّط الواو، ولا يعمل هنا معنى الفعل، وهو ما ذهب إليه ابن بابشاذ في المقدمة وشرحها.

القسم الثاني: جواز إعمال معنى الفعل إضافةً إلى عمل الفعل بتوسّط الواو، وهو رأي أبي علي الفارسي، ونُسب إلى جمهور النحاة، وهو في الحاصر مذهب سيبويه ومحققي البصريين، وإليه ذهب ابن الحاجب والرضي وأبوحيان.

الثاني: نسب ابن يعيش الصنعاني للخليل بن أحمد أنّ الاسم بعد الواو انتصب بنـزع =

ولا نَاصِبَ إلاّ مَا يُفْهَمُ مِنْ مَعْنى: مَا تَصْنَعُ[1]، ومَا تُلابِسُ، ومِنْهُ:

[١١٥]إِذَا كانَت الهَيْجاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُـكَ والضَّحَـاكَ سَيْـفٌ مُهَنَّـدُ[2]

= الخافض، ووردت نسبة هذا الرأي للخليل عند الحيدرة أيضاً.

الثالث: رأي الكوفيين، والعامل عندهم معنوي، وهو الخلاف أو الصرف.

الرابع: رأي أبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، ذهب الأخفش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو (جئت معه).

الخامس: رأي الزجاج، وهو أنّ المفعول معه منصوب بفعل مقدر بعد الواو تقديره (لابس).

السادس: رأي الجرجاني، ذهب إلى أنّ المفعول معه منصوب بنفس الواو.

السابع: رأي الصيمري، ذكر أبو حيان والسيوطي أنه ينصب عند الصيمري عن تمام الاسم كما في التمييز.

الثامن: رأي الخوارزمي، ذهب الخوارزمي إلى أنّ هذه الواو واو الحال، وأنّ ما بعدها منصوب على الحال، وأخذ به الإمام يحيى بن حمزة في المحصّل، قال: «والحق عندنا ما ذهب إليه الخوارزمي في هذه المسألة، وهو أنه يكون منتصباً على الحال، خلا أنّ النصب لما لم يمكن إيقاعه على الواو وجب إيقاعه على ما بعدها».

انظر الخلاف في الإنصاف ٢٤٨ وائتلاف النصرة٣٦ والارتشاف ٣/١٤٨٣ وشرح الرضي ١/٥١٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٨ وابن يعيش ٢/٤٩ والحاصر لوحة ١٢٤ وشرح المقدمة المحسبة ٣١٠ والكتاب ١/٣١٠ وكشف المشكل ١/٤٥١ والتهذيب ١٨١ ومعاني القرآن للفراء ١/٣٣ والجمل للجرجاني ٧٦ وشرح العوامل للأزهري ١٨٧ وتوضيح المقاصد ٢/٦٦٣-٦٦٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/٢٢٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٥٨٧ وشرح التصريح ٢/٥٢٤، ٥٢٨ والمحصّل ١ /لوحة ١٩٩.

(١) في ق: (من معنى مالك).

(٢) يُنسب البيت لجرير بن عطيّة في الأمالي للقالي ٣/١٤١ وليس في ديوانه.

وقيل: هو لمسكين الدّارمي في التخمير ١/٤١٠، ٤١١.

ونُسب إلى لبيد في إعراب القرآن المنسوب للزجّاج ٣/٨٧٠ وليس في ديوانه.

وهو بلا نسبة في الأصول في النحو ٢/٣٧ والتّكملة ٣٣٦ ومعاني القرآن للفراء ١/٤١٧ والحجّة للفارسي ٣/٣٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٥٥٩ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٧٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٦ والتفسير الكبير ١٥/١٥٣ والكشاف ٢/٢٢٢ =

وفِيْهِ أَيْضًا دَلالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ مَع المَفْعُولِ.

قَوْلُهُ: (والسّادِسُ).

يَعْنِي الحَالَ، وهو مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الفَاعِلِ أَو المَفْعُولِ بِهِ لَفْظًا، أَوْ مَعْنىً[1].

قَوْلُهُ: (يُذْكَرُ للبَيَانِ عَنْ هيئَةِ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ بِهِ مُنْتَقِلاً، أَوْ مُقَدّرًا بالمُنْتَقِلِ، أَوْ مُوَطّئًا، أَوْ مُؤَكّدًا).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وهي في التَّحْقِيْقِ تَرْجِعُ إِلى قِسْمِيْنِ: مُنْتَقِلَةٍ، ومُؤَكِّدَةٍ، واللهُ أَعْلَمُ[2].

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا»).

هذا مِثَالُ المُنْتَقِلِ[3]؛ لأَنَّ ضَحِكَهُ يَنْتَقِلُ، ويَزُولُ.

= والمحرر الوجيز ٢/٥٤٩ وتفسير القرطبي ١/٤١٩ وتفسير البحر المحيط ٤/٥١١ وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/١٩٥ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/٤ والجمل في النحو لابن شقير ١١٧ والمفصل ٨٤ ومغني اللبيب ٧٣١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/١٩١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٩٠ والمحكم والمحيط الأعظم ٤/٣٦٧ ولسان العرب (حسب) ١/٣١٢ وتاج العروس (حسب) ٢/٢٧٣ وابن يعيش ٢/٥١ والنّجم الثاقب ١/٤٠٩ والإقليد ١/٥٠٥ وإرشاد السّالك١/٣٧٨ والبديع في علم العربية ١/١٧٩ وشرح عمدة الحافظ ١/٤٠٧، ٦٦٧ واللّمحة في شرح الملحة ١/٣٦٩ والتّبصرة والتّذكرة ١/٢٦٣ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ١٩٧.

وقد جاء برواية: (عَضْبٌ مُهَنَّدُ)، وروي قوله: (والضّحّاك) بالأوجه الثّلاثة، من رفع فالضّحّاك مبتدأ، وسيف خبره، ومن جرّ فبالعطف على الضّمير المجرور في(حسبك)وكأنّه أراد: وحسب الضّحّاك، والنّصب على المفعول معه. والشّاهد أنّ النّاصب للمفعول معه معنى الفعل.

(١) هذا حد ابن الحاجب في الكافية ١٠٣.

(٢) الكلام من قوله: (وهي في التحقيق) ليس في ق.

(٣) حدّ الرضي الحال المنتقلة في شرحه ٢/١٠ بقوله: «فحدّ المنتقلة: جزءُ كَلامٍ يَتقيّد بوقت حصول مضمونه تعلّقُ الحدث الّذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول أو بما يجري =

قَوْلُهُ: (و«هذا زَيْدٌ صَائدًا غدًا»).

هذا مِثَالُ المُقَدَّرِ بِالمُنْتَقِلِ؛ لأَنَّ كَوْنَهُ صَائِدًا حِيْنَ الإِشَارَةِ غَيْرُ وَاقِعٍ، وإِنَّمَا هُوَ مُقَدَّرٌ وَمَنْوِيٌّ[1].

قَوْلُهُ: (﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف]).

هذا مِثَالُ المُوَطَّأُ؛ لأَنَّ (لِسَانًا) اسْمٌ جَامِدٌ لا يَصْلُحُ للحَالِ، ولكِنَّهُ لَمّا وُصِفَ بِـ(عَرَبِيًّا) صَلَحَ، وهذا هُوَ مَعْنى التَّوْطِئَةِ[2]، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً بِهِ[3].

= مجراهما»، وقال ابن بابشاذ في شرحه ٣١١: «والحال منتقلة، فإذا قلت: (جاء زيدٌ الضّاحك)، فالضّاحك صفةٌ له في حال مجيئه، وفي غير حال مجيئه، بخلاف الصّفة؛ ولذلك كانت منتقلة ومقدّرة بالمنتقل، وموطّئة للمنتقل».

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣١١: «والمقدّر بالمنتقل: (هذا زيدٌ صائدًا غدًا)؛ لأنّ تعليق (غدًا) بصائد دليل على أنّه ليس بصائد في حال الإشارة إليه، وإذا لم يكن صائدًا في حال الإشارة إليه وجب أن يقدّر بما ينتقل، وهو قولك: (مقدّرًا)، كأنّك قلت: هذا زيدٌ مقدّرًا الصّيد غدًا، أو ناويًا الصّيد، أو معتقدًا، وكلّ هذه تنتقل وهي الحال في الحقيقة».

(٢) قال الرضي في شرحه ٢/ ٣٢: (فمن الأحوال الّتي جاءت غير مشتقّة قياسًا، الحال الموطِّئة، وهي اسمٌ جامدٌ موصوفٌ بصفةٍ هي الحال في الحقيقة، فكأنّ الاسم الجامد وطّأ الطّريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفًا بها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إنّا أنزلناه قرآنًا عربيًّا﴾، وقال في التصريح ٢/ ٦٠٩: «وتسمّى الحال الجامدة الموصوفة حالاً موطِّئة بكسر الطّاء؛ لأنّها ذُكرت توطئة للنّعت بالمشتقّ أو شبهه» وقال ابن بابشاذ في شرحه ٣١١ «و(لسانًا) حال في أحد الوجهين؛ لأنّك لَمّا نَعَتَّ اللّسانَ بِعَرَبِيٍّ، والصّفة والموصوف كالشّيء الواحد، صارت الحال بالمشتقّ، وصار: (عربيًّا) هو الموطِّىء لِكَون اللّسان حالاً، وليس حقيقة اللّسان أن يكون حالاً لِكَونه جامدًا، لولا ما ذُكِر من الصّفة». وقيل: إن عربيًّا هو الحال ولسانًا توطئة للحال، قال النّحّاس: «وكان علي بن سليمان يقول في هذا هو توطئة للحال وعربياً منصوب على الحال» انظر إعراب القرآن ٤/ ١٦٢ ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٦٥.

(٣) يجوز أن يكون مفعولاً به لمصدّق. انظرالتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٥٥ وتفسير البحر المحيط ٨/ ٥٩.

قَوْلُهُ: (﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة]).

هذا مِثَالُ المُؤَكِّدِ[1]؛ لأَنَّ في (الحَقِّ) مَعْنى التَّصْدِيْقِ، وإِنَّمَا أُتِيَ بـ(مُصَدِّقًا) لِغَرَضِ [٤٥ظ] التَّأْكِيْدِ والتَّقْرِيْرِ[2].

قَوْلُهُ: (وشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً، مُشْتَقّةً، تَأْتِي[3] بَعْدَ مَعْرِفَةٍ، قَدْ تَمَّ الكَلامُ دُونَها، مُنْتَقِلَةً، تُقَدَّرُ بـ«في»، ويُسْتَفْهَمُ عَنْها بـ«كَيْفَ»).

هذه سَبْعَةُ شُرُوطٍ:

أَحَدُها[4]: أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً؛[5] لأَنَّ الغَرَضَ بَيَانُ الهَيْئَةِ، والنَّكِرَةُ تَكْفِي في ذلِكَ،

---

(١) حدّ الرضي الحال المؤكّدة في شرحه ٢/ ١١ بقوله: «وحدّ المؤكّدة: اسمٌ غير حدث يجيء مقرّرًا لمضمون جملة»، وقيل: هي الّتي يستفاد معناها بدون ذكرها. انظر التصريح ٢/ ٥٩٨ وهي لا تفيد الانتقال، قال السّيوطي في همع الهوامع ٢/ ٢٩٤: «أما المؤكدة فلا يغلب فيها الانتقال بل هو الثبوت»، وقد أنكر الفرّاء والمبرّد والسّهيلي الحال المؤكّدة، وردّوا ما جاء منها إلى الحال المنتقلة. انظر الارتشاف٣/ ١٥٦٢ والتصريح ٢/ ٦٦٣ ونتائج الفكر ٣٩٧.

(٢) قال العكبري في اللباب ١/ ٢٨٨: «وإنما كانت هذه الحال مؤكدة لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً للحق وإنما جيء بها لشدة توكيد الحق بالتصريح المغني عن الاستنباط».

(٣) في ق: (يأتي).

(٤) قوله: (أحدها) ليس في ق.

(٥) هذا مذهب الجمهور، وذهب يونس والبغداديّون إلى أنّها تأتي معرفة، وأجاز الكوفيّون أن تأتي معرفة إذا كان فيها معنى الشّرط. انظر الارتشاف ٣/ ١٥٦٢ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٠ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٩٧ والمساعد ٢/ ١١ والنّجم الثاقب ١/ ٤٢١ وهمع الهوامع ٢/ ٣٠١ والتصريح ٢/ ٦١٧.

وأَمّا نَحْوُ قَوْلِهِم: (أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)[١]، و(مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)[٢] فَلأَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ النَّكِرَةِ، أَيْ: مُعْتَرِكَةً، ومُنْفَرِدًا.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ[٣] مُشْتَقَّةً، وهذا هُوَ مَذْهَبُهُ، ومَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنْهُم[٤].

---

(١) هو صدر بيت شعرٍ مشهور للبيد، وهو:

فأَرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

وفي هذا القول عدّة آراء، هي:

أحدها: هو مصدر في موضع الحال، ونسب إلى سيبويه

والثّاني: هو معمول لفعل مقدّر، أي تعترك العراك.

والثّالث: هو معمولٌ لحالٍ محذوفة، أي معتركة العراك.

والرّابع: هو مفعول به ثانٍ، والتّقدير: (أوردها العراك)، ونسب إلى ثعلب.

والخامس: هو نعت مصدر محذوف وليس بحال، وهو رأي ابن الطّراوة.

انظر هذه الآراء في توضيح المقاصد ٢/ ٧٠٠ والارتشاف ٣/ ١٥٦٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٢٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٦٨ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٧ والنّجم الثاقب ١/ ٤٢٢ وانظر كتاب سيبويه ١/ ٣٧٢ والأصول في النحو ١/ ١٦٤ والمسائل المنثورة ١٨.

(٢) في نصب (وحده) عدّة آراء، هي:

أولها: هو اسمٌ موضوعٌ موضع المصدر الموضوع موضع الحال، وهو مذهب سيبويه.

والثّاني: يرى المبرّد أنّه حالٌ من المفعول، أي: ضربته في حال أنّه منفرد.

والثالث: هو مصدر موضوع موضع الحال.

والرّابع: ينتصب(وحده)انتصاب الظّروف فيجري مجرى(عنده). وهو مذهب يونس وهشام.

والخامس: هو مصدر لم يلفظ له بفعل.

انظر هذه الآراء في الارتشاف ٣/ ١٥٦٦وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٦٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٢٨ وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٩٦ وشرح الرضي ٢/ ٢٠ وابن يعيش ٢/ ٦٣ والنّجم الثاقب ١/ ٤٢٣.

(٣) في ق: (يكون).

(٤) هذا مذهب كثير من النّحاة، ويرى ابن الحاجب أنّ الاشتقاق ليس شرطًا في الحال، ويرى أنّ كلّ ما دلّ على هيئة صحّ أن يقع حالاً مطلقًا. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٥٥=

وقَالَ ابنُ الحَاجِبِ: كُلُّ[1] مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ وُقُوعُهُ حَالاً، نَحْوُ[2]: (هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا)[3]، أَيْ: فَإِنَّ (بُسْرًا) و(رُطَبًا) حَالانِ، ولَيْسَا مُشْتَقَّيْنِ[4].

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً[5]؛ لأَنَّ الحَاجَةَ إِلى أَحْوَالِ المَعَارِفِ أَهَمُّ، وقَدْ يَكُونُ نَكِرَةً، فَيَجِبُ تَقْدِيْمُها عَلَيْهِ؛ لئلاّ يَلْتَبِسَ بِالصِّفَةِ في نَحْوِ: (رَأَيْتُ رَجُلاً قَائِمًا)، وقِيَاسُ هذا أَنْ لا يَجِبَ التَّقْدِيْمُ في نَحْوِ: (جَاءَنِي رَجُلٌ[6] رَاكِبًا)، ولكنَّهُم طَرَدُوا البَابَ.

الرَّابِعُ: أَنْ[7] تَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ؛ وذلِكَ لأَنَّها إِحْدَى الفَضَلاتِ[8].

الخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ مُنْتَقِلَةً[9]، وفِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوزُ الانْتِقَالُ في المُؤَكِّدَةِ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴿٩١﴾﴾ [البقرة]. نَعَمْ، يَلْزَمُ غَيْرَهَا في الغَالِبِ، احْتَرَزْتُ مِنْ

= وشرح الرضي ٢/ ٣٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٣٠ والنّجم الثاقب ١/ ٤٢٩.

(١) قوله: (كلّ) من ق ول، وساقطٌ من الأصل.

(٢) في ق: (مثل).

(٣) نصّه في الكافية ١٠٤: «وكلّ ما دلّ على هيئة صحّ أن يقع حالاً مثل: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا».

(٤) في ق: (بمشتقّين).

(٥) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣١٣: «والعلّة في كونها تأتي بعد المعرفة أنّها فضلة في الخبر، وأصل الخبر أن يكون بعد المعرفة، فإن قيل: فما تصنع بقوله عزّوجلّ: ﴿فيها يفرق كلّ أمر حكيم أمرًا من عندنا﴾ فهذه حالٌ من نكرة؛ لأنّها حالٌ من (كلّ أمر)؟ قيل: صاحب الحال وإن كان نكرة فقد وُصِف، والصّفة تقرّب النّكرة من المعرفة فجاز لذلك».

(٦) في ل: (رأيت رجلاً).

(٧) في ق: (يأتي).

(٨) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣١٣: «والعلّة في مجيئها بعد تمام الكلام أنّها زائدة في الخبر، فينبغي أن تكون لا تأتي زائدة إلاّ بعد شيء قد تم، فإن قيل: فما تصنع بقولهم: (ضربي زيدًا قائمًا) ونحوه من الأحوال الّتي جاءت ولم يتمّ الكلام على ما قبلها؟ قيل: هذا وشبهه مقدّر بالتّمام؛ لأنّ (ضربي زيدًا) في معنى: ضربت زيدًا، أو في معنى: (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا) فحُذف الخبر وسدّ الحال مسد الخبر».

(٩) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣١٤: «والعلّة في كونها منتقلة أنّها هيئة الفاعل والمفعول، والهيئات متغيّرات؛ لكونها معاني حادثات، متصرّفات أحوالها، غير لازمات».

نَحْوِ: (دَعَوْتُ اللهَ سَمِيْعًا) وشِبْهِهِ.

السَّادِسُ: أَنْ تُقَدَّرَ[1] بِـ(في)؛ وذلِكَ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيْها كَالظَّرْفِ.

السَّابِعُ: أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْهَا بِـ(كَيْفَ)، وذلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّها سُؤَالٌ عَنِ الحَالِ.

قَوْلُهُ: (ومَتى كَانَ عَامِلُ الحالِ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا جَازَ تَقْدِيْمُها عَلَى العَامِلِ).

وذلِكَ لِقُوَّتِهِ.

قَوْلُهُ: (ومَتى كَانَ مَعْنى فِعْلٍ لَمْ يَجُزْ).

وذلِكَ لِضَعْفِهِ، وكَذلِكَ غَيْرُ المُتَصَرِّفِ.

قَوْلُهُ: (مِثَالُ المُتَصَرِّفِ: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا»).

فَيَجُوزُ: (ضَاحِكًا جَاءَ زَيْدٌ)، و(جَاءَ ضَاحِكًا زَيْدٌ)[2].

قَوْلُهُ: (ومِثَالُ مَعْنى الفِعْلِ: «هذا زَيْدٌ ضَاحِكًا»).

فلا يَجُوزُ: (ضَاحِكًا هذا زَيْدٌ)، ويَجُوزُ: (هذا ضَاحِكًا زَيْدٌ)، و(ها ضَاحِكًا ذا زَيْدٌ) إِذا جَعَلْتَ العَامِلَ حَرْفَ التَّنْبِيْهِ لا اسْمَ الإِشَارَةِ[3].

قَوْلُهُ[٤٦و]: (ونَحْوُهُ).

---

(١) في ق: (يقدّر).

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣١٤: «فإنّما نعني أنّه يجوز في حال: (جاء زيدٌ ضاحكًا) وشبهه ثلاثة أوجه، هذا الّذي وقعت حاله أخيرًا (جاء زيدٌ ضاحكًا) و(جَاءَ ضاحكًا زيدٌ) و(ضاحكًا جاء زيدٌ) لأنّ العامل إذا تصرّف في نفسه تصرّف في معموله كالمفعول به».

(٣) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣١٤: «وليس كذلك إذا كان العامل معنى فعلٍ مثل: (هذا زيدٌ ضاحكًا)، لا يجوز تقديم (ضاحكًا) على هذا بحال؛ لأنّ (هذا) عاملٌ معنويّ، والعامل المعنويّ يضعف عن رتبة العامل اللّفظي القويّ، بل يجوز: (هذا ضاحكًا زيدٌ) بالتّوسّط؛ لأنّه على كلّ حال بعد العامل، وهو (ذا) أو (ها)، وكذلك يجوز: (ها ضاحكًا ذا زيدٌ) إن كان العامل (ها) جاز لأنّه قبله، وإن كان العامل (ذا) لم يجز، فقس على ذلك».

أَيْ: مِن العَوَامِلِ المَعْنَوِيَّةِ، نَحْوُ: (مَالَكَ قَائِمًا)، و(مَا شَأْنُكَ وَاقِفًا)، وقَوْلِهِ[1]:

[١١٦]كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ   سَفُّــودُ شَــرْبٍ نَسُــوهُ عِنْــدَ مُفْتَــأَدِ[2]

ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّ الحَالَ قَدْ تَكُونُ مَصْدَرًا في نَحْوِ قَوْلِهِم: (قَتَلْتُهُ صَبْرًا)، و(لَقِيتُهُ فَجْأَةً)، و(أَتَيْتُهُ رَكْضًا)[3]، أَي: مَصْبُورًا، ومُفَاجِئًا، ورَاكِضًا، ونَحْوُ ذلِكَ.

ومِنْها أَنَّها قَدْ تَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً[4]، فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً أَتَيْتَ بِالوَاوِ والضَّمِيْرِ، أَوْ بِالوَاوِ، أَو بالضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ[5]، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ وأَبُوهُ قَائِمٌ)، أَو(وعَمرٌو

---

(١) قوله: (وقوله) ليس في ق.

(٢) هذا البيت من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح بها النعمان بن المنذر، وهو في ديوانه ١٩ وخزانة الأدب ٣/١٧٦ والجمل في النحو لابن شقير ١٠٣ والخصائص ٢/٢٧٥ والمرتجل ١٦٢ وأمالي ابن الشّجري ٣/١٠ والمفضّل في شرح المفصل ١٩٥ ومقاييس اللغة (سفد) ٣/٨٢ وتهذيب اللغة ١٤/١٣٨ ولسان العرب (فأد) ٣/٣٢٨.

وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنّحّاس ٣/٢٩٥ وتفسير القرطبي ١٤/٩٨ وإعراب لامية الشنفرى للعكبري ١٠٩ وتاج علوم الأدب ١/٤٦٤ وشرح كافية ابن الحاجب ١/٢٢٧ وشرح الرضي ٢/١٣وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٥٦١ ومصباح الرّاغب ١/٢٢٣ والنّجم الثاقب ١/٤١٩ ورصف المباني ٢٨٦، ٣٦٣ والإقليد ١/٥٢٢ والبديع في علم العربية ١/٥٦٣ ونتائج الفكر٣٤٤.

وسفّود: حديدة يشوى عليها اللّحم، ومفتأد: المكان الّذي يشوى فيه اللّحم، والشّاهد في البيت نصب (خارجًا) على الحال، والعامل فيه معنى التّشبية الموجود في (كأنّ).

(٣) نقل إجماع العلماء على قصر هذا النّوع من الأحوال على السّماع، وخالف في ذلك المبرّد فإنّه أجاز القياس فيه. انظر توضيح المقاصد ٢/٦٩٧ والارتشاف ٣/١٥٧٠وشرح الرضي ٢/٣٨-٣٩ وهمع الهوامع ٢/٢٩٩ والتصريح ٢/٦٢٠.

(٤) أجاز الفرّاء أن تكون الجملة الحالية أمرًا. انظر المساعد ٢/٤٣ والارتشاف ٣/١٦٠٢ وهمع الهوامع ٢/٣٢٠.

(٥) ذهب الأكثرون إلى أنّها جائزة فصيحة، واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾ وقوله: ﴿ويوم القيامة ترى الّذين كذبوا على الله وجوههم مسودّة﴾، وذهب الفرّاء =

قَائِمٌ)، أَوْ(أَبُوهُ قَائِمٌ).

وإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً، والفِعْلُ مُضَارِعٌ مُثْبَتٌ، فَبِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ يَضْحَكُ)[1].

وإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً، والفِعْلُ مَاضٍ[2]، أَوْ مُضَارِعٌ مَنْفِيٌّ، فِبالوَاوِ والضَّمِيرِ، أَوْ بالوَاوِ، أَوْ بالضَّمِيرِ، ولا بُدَّ في المَاضِي المُثْبَتِ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً في نَحْوِ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي[3] زَيْدٌ وقَدْ ضَحِكَ)، أَوْ مُقَدَّرَةً في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴿٩٠﴾﴾ [النساء].

ومِنْها أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ عَامِلُها جَوَازًا ووُجُوبًا:

فَالأَوَّلُ في نَحْوِ قَوْلِهِمْ للمُسَافِرِ: (رَاشِدًا مَهْدِيًّا) أَيْ: اذْهَبْ.

والثَّانِي في المُؤَكِّدَةِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا) أَيْ: أَحُقُّهُ[4]، وفي غَيْرِها نَحْوُ:

= والزّمخشري إلى أنّه شاذٌّ نادر، ويرى الأخفش أنّه إذا كان خبر المبتدأ اسمًا مشتقًّا وجب خلوّه من الواو. انظر المساعد ٢/ ٤٦ والارتشاف ٣/ ١٦٠٦ والنّجم الثاقب ١/ ٤٣٥ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢٤ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٢٠.

(١) ورد عن العرب بالضّمير والواو، أو بالواو وحدها، وذلك نحو قولهم: (قمت وأصكّ عينه) انظرالفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٧٠ والنّجم الثاقب ١/ ٤٣٥ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢٢ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٧٩.

(٢) ذهب الكوفيّون والأخفش إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً، ويرى البصريّون أنّه لا يجوز إلّا إذا اقترن بـ(قد). انظر هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٢ والمساعد ٢/ ٤٧ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢٦ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٢٤ وشرح الرضي ٢/ ٤٥ والنّجم الثاقب ١/ ٤٣٧.

(٣) في ق ول: (جاء).

(٤) اختلفوا في العامل في الحال المؤكّدة، فلهم في ذلك عدّة آراء، هي:
أولها: العامل مقدّر بعد الجملة، تقديره أحقّه. ونسب إلى سيبويه.
والثّاني: العامل هو الخبر، ونسب إلى الزّجّاج.
والثّالث: العامل المبتدأ لتضمّنه معنى التّنبيه، ونسب إلى ابن خروف.

(ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا) عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ[1].

قَوْلُهُ: (والسّابِعُ).

يَعْنِي التَّمْيِيْزَ، وهو مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ[2] المُسْتَقِرَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ، نَحْوُ: (رَطْلٌ زَيْتًا)، أَوْ مُقَدَّرَةٍ، نَحْوُ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)[3]، فَإِنَّ النَّفْسَ[4] بَيَانٌ لِمَن

= والرّابع: العامل هو معنى الجملة، ونسب إلى ابن مالك.

انظر المسألة في شرح الرضي ٢/ ٥١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٣٤ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧١٧ والتصريح ٢/ ٦٦٧-٦٦٨.

(١) للنحاة في مثل هذا التركيب أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أن يكون (ضربي) مبتدأ، وخبره ظرف محذوف، والتقدير فيه: ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً، والحال من تتمة الخبر، وهذا رأي البصريين.

المذهب الثاني: أن يكون (ضربي) مبتدأ، و(قائماً) حالٌ من الضمير في (ضربي)، ويكون الحال من تتمة المبتدأ،وخبره محذوف تقديره:ضربي زيداً قائماً حاصلٌ، وهو رأي الكوفيين.

المذهب الثالث: أن يكون قولنا: (ضربي زيداً قائماً) في معنى ضربت زيداً قائماً، فاستُثقلت الجملة الفعلية بالفعل والفاعل والمفعول فحُوّلت إلى الاسم، كما استُثقلت في قولنا: (أيقوم الزيدان) فحُوّلت إلى قولنا: (أقائمٌ الزيدان)، وهو رأي ابن درستويه والأعلم وابن بابشاذ.

المذهب الرابع: وهو لبعض النحاة، قالوا: إذا كان في صور التركيب (ما) نحو: (أخطب ما يكونُ الأميرُ قائماً) و(أحسنُ ما يكونُ الخليفةُ لابساً)، فإن (ما) هاهنا يجوز أن تكون زمانية، ويكون (أخطب) مضافاً، ويكون التقدير: أخطب زمان الأمير إذا كان قائمًا وما كان من صور المسألة ليس فيه (ما) نحو: (ضربي زيداً قائماً) و(أكثرُ شربي السويق ملتوتاً) فإنه يكون على حذف مضاف تقديره: زمانُ ضربي زيداً إذا كان قائماً.

انظر الخلاف في هذه المسألة في ابن يعيش ١/ ٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٢ والمساعد ١/ ٢١٠ وشرح الرضي ١/ ٢٧٧ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٢-١٦٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٠-٢٨١ وهمع الهوامع ١/ ٣٩٥.

(٢) في ق: (يرفع التمييز الإبهام).

(٣) هذا حدّ ابن الحاجب في الكافية ١٠٧ وقد ذكر الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٢٧

(٤) تعريفين، الأوّل: «ما وضع للدّلالة على رفع الإبهام»، والثّاني قوله: «هو الاسم الدّال على =

الطِّيْبُ لَهُ في المَعنَى.

قَوْلُهُ: (يُذْكَرُ للبيَانِ والتَّفْسِيرِ والتَّبْيِيْنِ للجِنْسِ).

إِنَّما زَادَ التَّفْسِيْرَ والتَّبْيِيْنَ إِشَارَةً إِلى أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ: تَمْيِيْزٌ، وبَيَانٌ، وتَفْسِيْرٌ، وتَبْيِيْنٌ.

قَوْلُهُ: (وشَرْطُهُ أنْ يَكُونَ نَكِرَةً، جِنْسًا، مُفْرَدًا، مُقَدّرًا بـ«مِنْ» مُفَسِّرًا لِمَعْدُودٍ، أَوْ مَوْزونٍ، أَوْ مَكِيلٍ، أَوْ ممسُوحٍ، أَوْ مُقَدّرٍ بالمَمْسُوحِ، أَوْ لشيءٍ مُبْهَمٍ).

هذه خَمْسَةُ شُرُوطٍ[٤٦ظ]:

أَحدُها: أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً[١]؛ لأَنَّ الغَرَضَ بَيَانُ الذّاتِ، والنَّكِرَةُ تَكْفِي في ذلِكَ[٢].

الثّاني: أَنْ يكُونَ جِنْسًا، وهذا بِاعْتِبَارِ الأَكْثَرِ، وإِلاّ فَقَدْ يَكُونُ غيْرَ جِنْسٍ، نَحْوُ: (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا) وغَيْرِ ذلِكَ[٣].

الثّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُفرَدًا، وهذا لا يَلْزَمُ؛ بِدَلِيْلِ أَنَّكَ تَقُولُ: (عِنْدِي قِنْطَارٌ أَثْوَابًا)، وقَالَ[٤] اللهُ تَعَالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣﴾ [الكهف].

نَعَمْ يَلْزَمُ فِيْمَا[٥] يَصِحُّ إِطْلاقُهُ عَلَى القَلِيْلِ والكَثِيْرِ مِنْ جِنْسِهِ كـ(التَّمْرِ)

= تعيين المقصود في المفرد والجملة».

(١) يجوز تعريف التّميز عند الكوفيّين وابن الطّراوة، وما جاء منه معرّفًا مؤوّلٌ عند البصريّين. انظر المسألة في توضيح المقاصد ٢/٧٢٧ والارتشاف ٤/١٦٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨١ والمساعد ٢/٦٦ وهمع الهوامع ٢/٣٤٤ والتصريح ٢/٦٨٨.

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣١٦: «والعلّة في كَونه نكرة شبهه بالحال؛ لأنّه مُبَيِّنٌ كتبيين الحال، وإن اختلفت الطّريقان، فالحال لتبيين هيئة الفاعل والمفعول، والتّمييز لتبيين جنس الشّيء المفسّر في نفسه».

(٣) بعده في الأصل حَاشِيَةٌ مُزجت بالمَتْن وفي أوّلِها وآخرها علامةُ التّحشية، وهي: (والمراد بالجنس مَا يُطْلَقُ عَلَى الكَثْير والقَليلِ مِنْ جِنسِهِ كَاالتّمْرِ والزّيْتِ).

(٤) في ق ول: (قال).

(٥) في ق: (إذا كَانَ ممّا يصِحّ).

و(الزَّيْتِ)[١]، إلاّ أَنْ يُقْصَدَ الأنْواعُ كَمَا في هذه الآيَةِ.

الرّابعُ: أَنْ يكُونَ مُقَدَّرًا بِـ(مِنْ)، وهذا أَيْضًا غَيْرُ مُطَرَّدٍ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (طَابَ زَيْدٌ أَبَوَيْنِ)، ولا يَتَقَدّرُ بِـ(مِنْ).

ونَصَّ ابنُ مَالِكٍ[٢] عَلَى لُزُومِ ذلِكَ في كُلِّ تَمْيِيْزٍ، وإِنْ كَانَ مِنْهُ مَا لا يَصْلُحُ لِمُبَاشَرَتِها، وشَبَّهَهُ بالظُّرُوفِ في وُجُوبِ تَقْدِيْرِ (في) عِنْدَ النَّصْبِ، وإِنْ كَانَ مِنْها مَا لا يَصْلُحُ لِمُبَاشَرَتِها[٣].

الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ مُفَسّرًا لِعَدَدٍ، أَوْ مِقْدَارٍ، وهذا أَيْضًا لا يَجِبُ، ولكنّهُ يَكْثُرُ في المُفْرَدِ.

فَالمَعْدُودُ في نَحْوِ[٤]: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)، والمَوْزُونُ نَحْوُ: (مَنَوَانِ سَمْنًا)، والمَكِيْلُ نَحْوُ: (قَفِيْزٌ بُرًّا)، والمَمْسُوحُ نَحْوُ: (جَرِيْبٌ نَخْلاً)، والمُقَدَّرُ بِالمَمْسُوحِ نَحْوُ: (عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا)، والشّيءُ المُبْهَمُ نَحْوُ: (عَلَيْهِ عَدَدُ شَعْرِ كَلْبَيْنِ دَيْنًا).

---

(١) قوله: (كالتّمر والزّيت) من ق وليس في الأصل ول.

(٢) جمال الدّين محمّد بن عبدالله بن مالك، ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة، كان إمامًا في علوم مختلفة، وبرع في النحو والصّرف، تتلمذ على يد علم الدّين السّخاوي وابن يعيش وابن الحاجب وغيرهم وله تلاميذ كثر، منهم أبو زكريّا يحيى بن شرف النّووي، وشمس الدّين البعلي، وولده بدر الدّين، وغيرهم، له مصنّفات في مختلف العلوم منها ألفيّته المشهورة في النحو، والتسهيل، وشرحه، وشرح الكافية الشافية وغير ذلك. انظر ترجمته في شذرات الذهب ٥/ ٣٣٩ ومرآة الجنان ٤/ ١٧٣ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/ ٦٧.

(٣) نصّ ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٤: «كلّ منصوبٍ على التمييز فيه معنى (مِنْ)، وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح، كما أنّ كلّ ظرف فيه معنى (في)، وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح».

(٤) في ق: (فالمعدود نحو).

ومِثَالُ مَا يَجِيءُ في غَيْرِ هذه قَوْلُكَ: (خَاتَمٌ حَدِيْدًا)[1]، والأَحْسَنُ جَرُّه[2]، وسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

قَوْلُهُ: (وهو يَقَعُ بَعْدَ الفَاعِلِ في مِثْلِ: «تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا»).

وهذا[3] يُسَمَّى تَمْيِيْزَ الجُمْلَةِ[4]؛ لأَنَّهُ يَنْتَصِبُ بَعْدَ تَمَامِ الجُمْلَةِ، وأَصْلُهُ: تَفَقَّأَ شَحْمُ زَيْدٍ، ولكنَّهُم قَصَدُوا الإِبْهَامَ أَوّلاً، والتَّفْسِيْرَ ثَانِيًا، فَنَسَبُوا الفِعْلَ إِلى أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِـ(زَيْدٍ)، ثُمَّ فَسَّرُوهُ بِالشَّحْمِ.

ونَحْوُه: (طَابَ زَيْدٌ أَبًا)، وهو يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الأَبُ هُو (زَيْدٌ)، وأَنْ يَكُونَ لِمَنْ وَلَدَهُ، ويَجْرِي مَجْرَاهُ: (زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا)، و(يُعْجِبُنِي طِيْبُهُ أَبًا)، وشِبْهُهُ.

قَوْلُهُ: (وبَعْدَ النُّونِ في مَثْلِ: «عشْرينَ دِرْهمًا»، وبَعْدَ التّنْوينِ في مَثْلِ: «رَطْلٌ زَيْتًا»، وبَعْدَ المُضافِ إِليه [٤٧و] في مِثْلِ: «لله دَرُّه فارِسًا»، وبَعْدَ العَدَدِ المُقَدّرِ بالتّنْوينِ في مَثْلِ: «أَحَدَ عشَرَ رَجُلاً» ونَحْوِه).

---

(١) قيل: هو حال منصوب. قال في المقتضب ٣/ ٢٦٠: «فأما قولهم هذا خاتم حديداً على الحال فتأويله أنك نبهت له فى هذه الحال» وانظر أوضح المسالك ٢/ ٣٦٦ والتصريح ٢/ ٦٩٥ ومغني اللبيب ٧٣٢ والمسائل السفرية ١٤.

(٢) ويجوز رفعه، قال في مصباح الرّاغب ١/ ٢٤٤: «والخفض أكثر بإضافة خاتم إلى حديد؛ لأنّه ليس من باب المقادير، فكانت الإضافة أولى لأنّها الأصل، ويجوز رفع حديد ونحوه على أنّه صفة لخاتم».

(٣) في ق: (وهو).

(٤) ويسمّى تمييز النّسبة، قال في النّجم الثاقب ٤٥٠: «وهو تمييز الجملة، ومراده بالنّسبة أنّ التّمييز في هذا القسم حاصل عن نسبة متعلّقة بمذكور؛ لأنّ قولك: (طاب زيدٌ) لا إبهام في وَاحِدٍ منهما، وإنّما الإبهام نشأ عن نسبته إلى أمرٍ يتعلّق بزيد، فاحتيج إلى تفسير ذلك الإبهام، فقيل: (طاب زيدٌ نفسًا) أو (قلبًا)، أو (خَاطِرًا) تُميّزه بِما تشاء من الإبهام بخلاف قولك: (عشرون درهمًا) فإنّ الإبْهام حَاصلٌ عن الّذات المذكورة».

وهذا يُسَمّى تَمْيِيْزُ المُفْرَدِ[1]؛ لأَنَّهُ يَنْتَصِبُ بَعْدَ تَمَامِ المُفْرَدِ، ويَجُوزُ فِيْمَا بَعْدَ التَّنْوِيْنِ أَنْ يُحْذَفَ التَّنْوِيْنُ، وتَجُرُّهُ بالإِضَافَةِ، فَتَقُولُ: (رَطْلُ زَيْتٍ)، وكَذلِكَ مَا بَعْدَ نُونِ التَّثْنِيَةِ، نَحْوُ: (مَنَوا سَمْنٍ)، بِخِلافِ نَحْوِ نُونِ[2] (عِشْرِيْنَ)، فلا يَجُوزُ: (عِشْرُو دِرْهَمٍ).

وإذا عَرَفْتَ هذا فَالعَامِلُ في تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ هُو الفِعْلُ[3]، أَوْ مَا يُشْبِهُهُ[4] عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وفي تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ الاسْمُ المُفْرَدِ[5]؛ لِشَبَهِ (رَطْلٍ زَيْتًا) بِـ(ضَارِبٍ زَيْدًا)، و(مَنَوَانِ سَمْنًا) بِـ(ضَارِبَانِ زَيْدًا)، و(عِشْرُونَ دِرْهَمًا) بِـ(ضَارِبُونَ زَيْدًا)، و(عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا) بِـ(ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا).

وهَلْ يَجُوزُ تَقَدُّمُ[6] التَّمْيِيْزِ عَلَى عَامِلِهِ؟ الصَّحِيْحُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ خِلافًا للمَازِنِيِّ

---

(١) قال ابن يعيش في شرحه ٢/ ٧٠: «وأمّا المفرد فنحو قولك: (عِنْدي راقودٌ خلاًّ)، و(رطلٌ زيتًا)، و(مَنَوان سَمنًا) فالتّمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة، وإنّما لبيان نوع الرّاقود؛ إذ الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخلّ والخمر والعسل، وغير ذلك مما نوعيّ».

(٢) في ق ول: (نون نحو).

(٣) اختلف النّحاة في العامل في تمييز الجملة، فسيبويه والمازني والمبرّد يرون أنّه الفعل، ويذهب قوم إلى أنّ العامل فيه هو الجملة الّتي انتصب عن تمامها. انظر المسألة في الارتشاف ٤/ ١٦٢١وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٤ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٢٧-٧٢٨ والتصريح ٢/ ٦٩١-٦٩٢ والنّجم الثاقب ١/ ٤٤٣.

(٤) في ق ول: (أو شبهه).

(٥) قال في توضيح المقاصد ٢/ ٧٢٧: «ولا خلاف أنّ العامل في هذا النّوع هو مميّزه»، ورأيت في التخمير مخالفة لهذا الإجماع، فقد ذهب الخوارزمي في التخمير ١/ ٤٤٩ إلى أنّه منصوب بنزع الخافض، قال: «والحقيقة أنّ هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض» ونسب هذا إلى بعض البصريّين في الحاصر لوحة ١٢٧، ونقل عن ابن بابشاذ أنّ العامل فيه ما تضمّنه معنى العدد من الإبهام. انظر النّجم الثاقب ١/ ٤٤٤.

(٦) في ق ول: (تقديم).

والمُبَرِّدِ في نَحْوِ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)[1]، وأَنْشَدا[2]:

[١١٧]أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلفِرَاقِ[3] حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[4]

---

(١) اختلف النحاة في تقديم تمييز الجملة على عامله، فذهب سيبويه إلى منع تقديمه، قال في الكتاب ٢/ ٢٠٥: «ولا يُقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة»، وتابعه جمهور أهل البصرة، والفراء من الكوفيين. أما الرأي الثاني في هذه المسألة، فهو جواز التقديم، وهو رأي الكسائي والمازني والمبرد والجرمي وتابعهم ابن مالك وأبو حيان، وأدلتهم في الجواز القياس والنقل. انظر هذه المسألة في الإنصاف ٨٢٨ وائتلاف النصرة ٣٨ والارتشاف ٤/ ١٦٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٣ وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩ وابن يعيش ٢/ ٧٤ والأشموني ٢/ ٢٠١وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٧٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٣٩ وشرح الرضي ٢/ ٧١ والنّجم الثاقب ١/ ٤٥٦ والمساعد ٢/ ٦٧ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢١ والتخمير ١/ ٤٥١.

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وأنشدوا).

(٣) في ق: (بالفراق).

(٤) نسب البيت لأكثر من شاعر:

فهو لأعشى همدان في الدرر اللّوامع ١/ ٣٦، ٢٠٨ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٢١.

وللمخبل السعدي في الخصائص ٢/ ٣٨٤ والمحرر الوجيز ٢/ ٩ ولسان العرب (حبب) ١/ ٢٩٠ وتاج العروس (حبب) ٢/ ٢١٥ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٢١ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤٩ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٨٨.

وهو للمجنون قيس بن معاذ الملوّح في بدائع الفوائد ٢/ ٣١٩ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٢١ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٨٨.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٦ والإيضاح العضدي ٢٢٤والأصول في النحو ١/ ٢٢٤وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٤ والجمل ٢٤٢ وابن يعيش ٢/ ٧٤ وأمالي ابن الشّجري ١/ ٥٠ وتفسير القرطبي ٥/ ٢٦ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٣٠ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٤٣٥ وديوان المتنبي بشرح العكبري ١/ ٣٤١ وأسرار العربية ١٨٢ والمفصل ٩٤ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٣ وهمع الهوامع ٢/ ٣٤٣ والإنصاف ٢/ ٨٢٨ والمقتصد ٢/ ٦٩٣ واللباب ١/ ٣٠٠ وشرح المقدّمة المحسبة ٣١٨ ومصباح الرّاغب ١/ ٢٤٩ وتاج علوم الأدب ٢/ ٧٦٧ والنّجم الثاقب ١/ ٤٥٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس =

ولَيْسَ فيهِ حُجَّةٌ؛ لأنَّ[1] الرِّوَايَةَ: (نَفْسِي)[2].

واعْلَمْ أَنَّ مُمَيِّزَ العَدَدِ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدِهَا: يَجِبُ جَمْعُهُ للمُطَابَقَةِ، وجَرُّهُ لاسْتِعْمَالِهِم إِيَّاهُ بالإِضَافَةِ، وهو مُمَيِّزُ الثَّلاثَةِ إلى العَشَرَةِ، نَحْوُ: (ثَلاثَةِ أَثْوَابٍ)، و(عَشْرَةِ رِجَالٍ).

والثَّانِي: يَجِبُ إِفْرَادُهُ؛ لأَنَّ الغَرَضَ بَيَانُ الذَاتِ، والمُفْرَدُ يَكْفِي في ذلِكَ، ونَصْبُهُ لِتَعَذُّرِ الإِضَافَةِ، وهو مُمَيِّزُ (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تَسْعَةٍ وتِسْعِيْنَ)، نَحْوُ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴿٤﴾﴾ [يوسف]، و﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴿٢٣﴾﴾ [ص].

والثَّالِثُ: يَجِبُ إِفْرَادُهُ لِما تَقَدَّمَ، وجَرُّهُ لإِمْكَانِ الإِضَافَةِ الَّتِي هي أَصْلُ بَابِ العَدَدِ، وهو مُمَيِّزُ المِئِيْنَ والأُلُوفِ مُطْلَقًا، نَحْوُ: (مَائَةِ دِرْهَمٍ)، و(أَلْفِ ثَوْبٍ).

= ١/ ٥٧٩ والفوائد الضيائيّة ١/ ٤١١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٤٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢١ والتخمير ١/ ٤٥١ وعلل النحو ٣٩٣ والإقليد ٢/ ٥٦١ والمرتجل ١٥٩ وابن النّاظم ٢٥٤ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٨ والصّفوة الصّفية ١/ ٥١١ وإرشاد السّالك ١/ ٤٣٧ وشرح الفواكه الجنيّة ٢٤٤ والتّبيين ٣٩٦ وائتلاف النّصرة ٣٩ ولباب الإعراب ٣٣٩ والملخص ٣٩٧ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤١ والفوائد والقواعد ٣٠٧ والبيان في شرح اللمع ٢٢٦ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٧٦ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٢٠٨ وتفسير المسائل المشكلة١٣٩ وتعليق الفرائد ٦/ ٣٣١.

ورد البيت برواية: (سلمى) مكان (ليلى)، وبرواية: (وما كاد نفسًا)، والشّاهد في البيت تقديم التّمييز على عامله، والقياس: (تطيب نفسًا بالفراق).

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (لأنّه).

(٢) ذكر هذا الرّدّ كثير من العلماء، وهي رواية الزّجّاج. انظر الإيضاح العضدي ٢٢٤ وشرح المقدّمة المحسبة ٣١٩ والصّفوة الصّفية ١/ ٥١١ والتّبيين ٣٩٦ وائتلاف النّصرة ٣٩ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤٢ والفوائد والقواعد ٣٠٧ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٧٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥١ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٨٩ وتفسير المسائل المشكلة ١٣٩.

قَوْلُهُ: (والثّامِنُ).

يَعْنِي الاسْتِثْنَاءَ.

والمُسْتَثْنى عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُتَّصِلٍ، ومُنْقَطِعٍ.

فالمُتَّصِلُ المُخْرَجُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا بـ(إلّا) وأَخَوَاتِها[1].

والمُنْقَطِعُ المَذْكُورُ [٤٧ظ] بَعْدَها غَيْرَ مُخْرَجٍ[2].

قَوْلُهُ: (**يُذْكَرُ للبَيَانِ عَنْ إِخْرَاجِ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ بـ«إلّا» أَوْ بِكَلِمَةٍ فيها مَعْنى «إِلّا»**).

فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ المُنْقَطِعَ لَيْسَ عَلَى هذه الصِّفَةِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (**مثلُ: «قَامَ القَوْمُ إِلّا زَيْدًا»، و﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾** [البقرة: ٢٤٩]).

إِنَّمَا كَرَّرَ التَّمْثِيْلَ لِيُرِيكَ أَنَّ الإِخْرَاجَ كَمَا يَصِحُّ مِن الظَّاهِرِ يَصِحُّ مِن المُضْمَرِ، واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٣٢٤: «وأمّا حدّه فمشكل؛ لأنّ الاستثناء يجمع المتّصل والمنقطع، ولا يتميّز المتّصل إلّا بالإخراج، ولا إخراج إلا في المنقطع، وكلّ أمرين فصلُ أحدهما مفقودٌ في الآخر يستحيل جمعهما في حدّ واحد، فالأولى أن يحدّ المتّصل على حدته والمنقطع على حدته»، وقد ذكر ابن بابشاذ حدًّا واحدًا يعمّ المتّصل والمنقطع، فقال ابن بابشاذ في شرح المقدّمة ٣٢١: «الاستثناء إخراج بعض من كلّ بإلّا أو بكلمة في معنى إلّا»، وما ذكره ابن هطيل هنا حدّ خاصّ بالمتّصل، وهو حدّ ابن الحاجب، انظر هذا الحدّ في الكافية ١٠٩ وحدّه الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ١٢٨ بقوله: «فالمتّصل حقيقته هو المخرج عن متعدّد حقيقة في مثل: (قام القوم إلا زيدًا)، أو حكمًا في مثل قولك: (شريت الجارية إلّا ثلثها)».

(٢) انظر هذا الحدّ في الكافية ١٠٩ وحدّه الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ١٢٨ بقوله: «وأمّا المنقطع فهو المذكور بعد إلّا وأخواتها من غير إخراج كقولك: (ما جاءني أحدٌ إلّا حمارًا)»، وعرّفه المرتضى في تاج علوم الأدب ٢/ ٧٧٣ بقوله: «هو المخرج لفظًا ولمّا يدخل».

قَوْلُهُ: (وَشَرْطُهُ أَنَّهُ مَتى كَانَ الاسْتِثْناءُ مِنْ مُوجَبٍ، أَوْ مَا هُوَ في تَأْوِيلِ المُوجَبِ، أَوْ كانَ مُقَدّمًا، أَوْ مُنْقَطِعًا، أو بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ، كَانَ مَنْصُوبًا في هذه المَواضِعِ الأَرْبَعَةِ).

واخْتَلَفُوا في العَامِلِ في المُتَّصِلِ[1]، والصَّحِيْحُ أَنَّهُ الفِعْلُ بِوَاسِطَةِ (إِلّا)، فَإِنْ لَمْ

---

(١) من المسائل الخلافية في النحو العربي مسألة الخلاف في عامل النصب في المستثنى بعد (إلّا)، فقد تعدّدت آراء النحاة فيه، وهي:

الأوّل: النصب عن تمام الكلام، وهذا ما يُفهم من نصّ سيبويه قال: «عاملاً فيه ما قبله كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً».

الثّاني: العامل في المستثنى هو (إلّا) وحدها، وهو رأي ابن مالك في التسهيل، ونسبه في شرح التسهيل لسيبويه والمبرد والجرجاني.

الثّالث: رأي المبرّد أنّ (إلا) نائب عن (أستثني)، قال في المقتضب: «وذلك لأنك لـمّا قلت: (جاءني القوم) وقع عند السامع أنّ (زيداً) فيهم، فلما قلت: (إلّا زيداً) كانت (إلّا) بدلاً من قولك: (أعني زيداً) و(أستثني فيمن جاءني زيداً) فكانت بدلاً من الفعل».

الرّابع: رأي الفراء أنّ (إلا) مركبة من (إن) و(لا)، فإن نصبت فبـ(إن)، وإن رفعت فبـ(لا).

الخامس: رأي الكسائي أنّ المستثنى منصوب بـ(أنّ) مقدرة بعد (إلّا) محذوفة الخبر، فالتقدير عنده: (إلّا أنّ زيداً).

السّادس: إنّ المستثنى منصوب بتقدير (أعني)، والتقدير: قام القوم إلا أعني زيداً لم يقم، وهذا الرأي ذكره ابن فلاح دون عَزْو.

السّابع: ما نسبه السيوطي للكسائي من أنه يذهب إلى أنّ العامل فيه عامل معنوي وهو المخالفة، وهذا هو نفسه مصطلح الخلاف الذي استعمله الكوفيون كثيراً في تبرير الحركة الإعرابية، والظاهر أنّ الكسائي رأى أنّ المستثنى خالف ما قبله من كلام، فانتصب على هذا المعنى.

الثّامن: ما ذهب إليه ابن الحاجب في شرحه على المفصل من أنّ العامل هو الذي اقتضى المخرج منه، وهو المستثنى منه، قال: «فالوجه أنْ يقال أنّ العامل هو الذي اقتضى المخرج منه» وذكر الرضي أنّ مذهب ابن الحاجب في عامل الاستثناء هو المستثنى منه بواسطة (إلا).

=

يَكُنْ فَهُوَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ بِوَاسِطَةِ الحَرْفِ أَيْضًا، قَالَهُ ابنُ الحَاجِبِ[١].

وأَمّا المُنْقَطِعُ فَالعَامِلُ فيه (إِلّا)؛ لأَنَّها مَعَهُ بِمَعْنى (لَكنّ)[٢].

قَوْلُهُ: (مِثالُها: «قَامَ القَومُ إِلّا زيدًا»).

هذا مِثَالُ المُوجَبِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ اسْتِفْهَامٌ، ولا نَفْيٌ، ولا نَهْيٌ.

قَوْلُهُ: (و«ما أَكَلَ أَحَدٌ إِلّا الخُبْزَ إِلّا زيدًا»).

هذا مِثَالُ مَا هُوَ[٣] في تَأْوِيْلِ المُوجَبِ؛ لأَنَّ المَعْنَى: كُلُّ أَحَدٍ[٤] أَكَلَ الخُبْزَ إِلّا زَيْدًا.

= التّاسع: مذهب ابن خروف أنّ العامل في المستثنى هو الفعل وحده دون وساطة (إلا).

العاشر: يذهب جمهور البصريين إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل بواسطة (إلا).

انظر هذه الآراء في الكتاب ٢/ ٣١٠ والمقتضب ٤/ ٣٩٠ والإنصاف ١/ ٢٦٠ والمقتصد ٢/ ٦٩٩ وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٣ وابن يعيش ٢/ ٧٦ والمساعد ١/ ٥٥٥ والتسهيل ١٠١ وشرح التسهيل ٢/ ٢٧١ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢٥-٣٢٦ وشرح الرضي ٢/ ٨٠-٨٢ وشرح الكافية لابن فلاح ١٠٣(م) وتاج علوم الأدب ٢/ ٧٧٤ والنّجم الثاقب ١/ ٤٦٥ والحاصر لوحة ١٢٨ ومصباح الرّاغب ١/ ٢٥١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٩٤ والتصريح ٢/ ٥٤٩ والفوائد الضيائيّة ١/ ٤١٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٥٤ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٤٧٩-٤٨٠.

(١) نصّ ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٢٦: «والثّاني أنّ ثمّ مسائل ليس فيها فعل، مثل: (القوم إلا زيدٌ إخوتك) فإنْ كَانَ العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل بغير عامل، فالوجه أن يقال: العامل هو الّذي اقتضى المخرَجَ منه، وهو ما ذكر».

(٢) ذكر المرتضى في تاج علوم الأدب ٢/ ٧٧٦ اتّفاق النّحاة على أنّ العامل في المنقطع هو (إلّا) لأنّها في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكنّ)، ونقل الرضي خلافًا بين النّحاة في ذلك، وذكر أنّ مذهب سيبويه أنّه ينتصب بما قبل (إلّا) من الكلام كما انتصب المتّصل، ونقل عن الكوفيّين أنّهم قالوا أنّ (إلّا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (سوى) وأنّ انتصاب المستثنى فيه كانتصابه في المتّصل. انظر شرح الرضي ٢/ ٨٢.

(٣) في ل: (الذي هو).

(٤) في ق: (واحد).

قَوْلُهُ: (و«مَا لِيَ إلاّ اللهَ رَاحِمٌ»).

هذا مِثَالُ المُقَدَّمِ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ: مَالِيَ رَاحِمٌ إلاّ اللهَ، ونَحْوُهُ قَوْلُ الكُمَيْتِ[1]:

[١١٨]وما لِيَ إلاّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وما لِيَ إلاّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ[2]

---

(١) الكميت بن أبي المستهل الأسدي الشاعر، من أهل الكوفة، روى عن الفرزدق، ولد سنة ستين شاعر متقدم مقدم، شاعر زمانه، يقال: إن شعره بلغ أكثر من خمسة آلاف بيت، لم يدرك الدولة العباسية، ومات قبلها، وكان معروفاً بالتشيع لبني هاشم مشهوراً بذلك وقصائده الهاشميات من جيد شعره. انظر ترجمته في الأغاني ٣/١٧ والوافي بالوفيات ٢٤/ ٢٧٦ وتاريخ مدينة دمشق ٥٠/ ٢٢٩ والمنتظم ٧/ ٢٥٥.

(٢) البيت للكميت في شرح هاشميّات الكميت٥٠ وانظر الأغاني ١٧/ ٢٩ وتفسير البحر المحيط ٧/ ٣٥٠ وديوان المتنبي بشرح العكبري ١/ ١٩٤ وشرح قطر الندى ٢٤٦ والإنصاف ١/ ٢٧٥ واللمع ٦٨ والعين ١/ ٢٦٣ والمحكم والمحيط الأعظم ١/ ٣٨٣ ولسان العرب (شعب) ١/ ٥٠٢ وتاج العروس (شيع) ٢١/ ٣٠٣ ومقاييس اللغة ٣/ ١٩١ ومصباح الرّاغب ١/ ٢٥٢ وشرح ألفيّة ابن معط ١/ ٦٠١ وابن يعيش ٢/ ٧٨ والفاخر ٢/ ٤٩٣والإقليد ٢/ ٥٧٠ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٤٧٨ وتخليص الشّواهد ٨٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٢/ ١٣٥ والفوائد والقواعد ٣١٧ والبيان في شرح اللمع ٢٣٨ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٩١ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣٤٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٣٣٣ والجمل للزجّاجي٢٣٤ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ١/ ٢٥٥ وتعليق الفرائد ٦/ ٦٠ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ٤٦٨ والكامل ٢/ ٦١٤.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٩٨ والمحرر الوجيز ٤/ ٤٧٨ وأوضح المسالك ٢/ ٢٦٦ والجمل في النحو لابن شقير ٣١٦ وشرح ابن عقيل ٢/ ٢١٦ وشرح شذور الذهب ٣٣٧ و همع الهوامع ٢/ ٢٥٥والنّجم الثاقب ١/ ٤٦٧ وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ٢/ ٢٦٣ وابن النّاظم ٢١٨ ومجالس ثعلب ٦٢ وإرشاد السّالك ١/ ٣٨٨ والدّرر في شرح الإيجاز ١٥٥ والإفصاح للفارقي ٨٥ والفصول الخمسون ١٩٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٥ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٢١٣ والبديع في علم العربية ١/ ٢٣٢ وتلقين المتعلّم في النحو ٧٣ وكشف النّقاب عن مخدّرات الإعراب ٢/ ٤٣٠.

وورد برواية: (مذهب الحقّ مذهب)، والشّاهد في البيت تقديم المستثنى على المستثنى منه، والأصل فيه: ما لي شيعة إلاّ آل أحمد، وما لي مشعب إلاّ مشعب الحقّ.

قَوْلُهُ: (و«مَا بِالدَّارِ أَحَدٌ إلاّ حِمَارًا»).

هذا مِثَالُ المُنْقَطِعِ؛ لأَنَّ الحِمَارَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الأَحَدِيْنَ.

قَوْلُهُ: (و﴿مَا فَعَلُوه إلاّ قَلِيْلاً مِنْهُم﴾ [النساء: ٦٦] في قِرَاءَةِ ابنِ عَامِرٍ).

هذا مِثَالُ مَا يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ، وسَيَأْتِي أَنَّ المُخْتَارَ فيهِ البَدَلُ، وهي قِرَاءَةُ الأَكْثَرِيْنَ[١].

قَوْلُهُ: (فَالثّلاثَةُ الأُوَلُ تَلْزَمُ النَّصْبَ).

أَيْ: عَلَى اللّغَةِ الفَصِيْحَةِ، وإِلاّ فَبَنُو تَمِيْمٍ يُجِيْزُونَ البَدَلَ في نَحْوِ: (مَا بِالدّارِ أَحَدٌ إلاّ حِمَارٌ)[٢]، ومِنْهُ:

[٧١]وبَلْــدَةٍ لَيْــسَ بِهــا أَنِيْــسُ   إِلاّ اليَعَــافِيْــرُ وإلاّ العِيْــسُ[٣]

---

(١) القراءة بالرّفع قراءة السّبعة إلا ابن عامر فإنّه قرأ بنصب (قليل). انظر السبعة في القراءات ٢٣٥ وحجة القراءات ٢٠٦ والحجة في القراءات السبع١٢٤ قال في إبراز المعاني من حرز الأماني ١/٤١٨: «فالرفع فيه هو الوجه الأقوى عند النحويين على البدل من فاعل فعلوه، كأنه قال: ما فعله إلا قليل منهم، ولو كان بهذه العبارة لم يكن إلا بالرفع، ومعنى اللفظين واحد والنصب جائز على أصل باب الاستثناء كما في الإيجاب لو قلت: فعلوه إلا قليلاً لم يجز إلا النصب».

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣٢٤: «ومذهب بني تميم في هذا الّذي ليس من الجنس أنّه على قسمين: ما كان منقطعًا بالكلّيّة ليس من الأحدين، ولا ما يصحب الأحدين فلا يجوز إلاّ النّصب، مثل: (ما بالدّار أحدٌ إلاّ حوضًا)، و(إلاّ ثوبًا)، فالنّصب لا غير، وما كان مما يتبع الأحدين مثل الدّواب والآلات جاز عند بني تميم الرّفْع على البدل، فيقولون: (ما بالدّار أحدٌ إلاّ حمارٌ) أبدلوا الحمار من الأحدين المقدّرين لمّا كان يتبعهم، كأنّه قال: ما بالدّار أحدٌ ولا ما يتبع الأحدين إلاّ حمارٌ» وانظر لغة بني تميم في المسائل المنثورة ٦٠ وشرح الرضي ٢/٨٥ وابن يعيش ٢/٨٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٦٠٣ والمقرّب ٢٣٨ والنّجم الثاقب ١/٤٦٨.

(٣) الرجز لجران العود عامر بن الحرث في ديوانه ٥٣ وانظر خزانة الأدب ١٠/١٧ وموصل الطلاب ١٤٥ والتصريح ٢/٥٦٠ والدّرر اللّوامع ١/١٩٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي =

قَوْلُهُ: (ومَتى كَانَ الكَلامُ غَيْرَ مُوجَبٍ مِنْ اسْتِفْهامٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ نَهْيٍ،[٤٨و] كَانَ مَا بَعْدَ «إلّا» تَابِعًا لِمَا قَبْلَها في الإِعْرابِ غَالِبًا).

وذلِكَ لأنَّ عَامِلَهُ تَابِعًا أَظْهَرُ في قِيَاسِ عَوَامِلِ العَرَبِيَّةِ مِنْ عَامِلِهِ مُسْتَثْنىً[1].

= ٢/ ١٤٠ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣٣٩ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ١/ ٢٥٤.

وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٢ والمقتضب ٤/ ٤١٤ والنّكت للأعلم ١/ ٦٢٥ والكشاف ٤/ ٧٦٩ والمحرر الوجيز ٣/ ١٧٥ وتفسير الطبري ٢٧/ ٦٥ والتفسير الكبير ٣١/ ١٨٧ وتفسير القرطبي ٢٠/ ٨٩ وتفسير البحر المحيط ٨/ ٤٧٩ وحجة القراءات ٢٠٧ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٥٠٣، ٥/ ٢٤٥ ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥٤ والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٣٩٢ وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١ وشرح شذور الذهب ٣٤٤ وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٦ والإنصاف ١/ ٢٧١ والفصول المفيدة ٢٦٠ وتاج العروس (إلا) ٤٠/ ٣٨٥ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٠٧ ومصباح الرّاغب ١/ ٢٥٣ والنّجم الثاقب ١/ ٤٦٨ وشرح ألفيّة ابن معط ١/ ٦٠٣ وابن يعيش ٢/ ٧٩ وعلل النحو ١٩٦ والإقليد ٢/ ٥٧٢ ومجالس ثعلب ٣١٦، ٤٥٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨، ٤٧٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٦ وشرح ألفيّة ابن مالك للأندلسي ٢/ ٢٦١ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٤٨٣ وابن النّاظم ٢١٧ والجنى الداني ١٦٤ ورصف المباني ٤١٧ وإرشاد السّالك ١/ ٣٨٦ وتحفة الأحباب لبحرق ١٨٤ والملخص ٤١٠ وشرح الرضي ٤/ ٢٩٦ والدّرر في شرح الإيجاز ١٥٦ والفوائد والقواعد ٣١٥ والبيان في شرح اللمع ٢٣٨ وتلقين المتعلّم في النحو ٧٢ وتلقيح الألباب ١٠٩ وكشف النّقاب عن مخدّرات الإعراب ٢/ ٤٢٨.

ويروى: (بسابسًا) بدل (بلدة)، وهي رواية الدّيوان، واليعافير أولاد الظّباء، واحدها يَعْفُور، والعيس: بقر الوحش، والشّاهد في البيت جواز البدل برفع اليعافير والعيس بدلاً من (أنيس).

(١) يقصد بذلك أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وليس كذلك المستثنى، قال في مصباح الرّاغب ١/ ٢٥٧: «ويُختار البدل؛ لأنّه أظهر في عوامل العربية؛ إذ ما عمل في المبدل منه عمل في البدل»، وقال المرتضى في تاج علوم الأدب ٧٨١: «ويُخْتار البدل في غير موجب ذُكِرَ فيه المستثنى منه؛ إذ البدل أظهر في قياس عوامل العربية، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ)».

وإِنَّمَا قَالَ: (**غَالِبًا**)؛ لأَنَّهُ[1] قَدْ يَجُوزُ فِيْهِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَثْنًى فَيُنْصَب، ولكنَّهُ قَلِيْلٌ[2].

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «هَلْ قَامَ أَحَدٌ إِلاّ زَيْدٌ»).

هذا مِثَالُ الاسْتِفْهَامِ.

قَوْلُهُ: (و«مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاّ زَيْدٌ»).

هذا مِثَالُ النَّفْيِ.

قَوْلُهُ: (و«لا يَقُمْ أَحَدٌ إِلاّ زَيْدٌ»).

هذا مِثَالُ النَّهْيِ.

ويَجوزُ النَّصْبُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ في الثَّلاثَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وهذا إذا ذَكَرْتَ المُسْتَثْنى مِنْهُ، وهو (أَحَدٌ)، فَإِنْ حَذَفْتَهُ فَهْو المُفَرَّغُ[3]، ويَجِبُ إِعْرَابُهُ بِمَا كَانَ يُعْرَبُ بِهِ[4] (أَحَدٌ) لَوْ لَمْ يُحْذَفْ، نَحْوُ: (هَلْ قَامَ إِلاّ زَيْدٌ)، ولا يَجُوزُ النَّصْبُ[5].

---

(١) في ل: (لا).

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣٢٥: «وإنّما قلنا: (غالبًا) لأنّه يجوز النّصب فيما تمّ الكلام قبله في جميع هذه المسائل، لأنّه يجوز، وهو ضعيف: (هل قام أحدٌ إلاّ زيدًا) بالنّصب على على أصل الاسْتثناء، فاحترز من هذا القدر».

(٣) قال الرضي في شرحه ٢/ ١٠٠: «والمفرّغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلاّ؛ لأنّه لم يشتغل بمستثنىً منه، فعمل في المستثنى»، وقال المرتضى في تاج علوم الأدب ٢/ ٧٨٣: «ويُعرَبُ على حسب العوامل إذا حُذف المستثنى منه، والكلام غير موجب ليُفيد، ويسمّى المفرّغ، لتفريغ العامل له بحذف المستثنى منه، نحو: (ما جاءني، ما ضربت، ما مررت إلاّ بكذا)».

(٤) قوله: (به) ليس في ق.

(٥) أجاز الفرّاء النّصب على الاستثناء في المفرّغ نظرًا إلى المقدّر، واحتج بقول الشّاعر:

يُطالبُني عمّي ثمانين ناقة ومالي يا عفراء إلاّ ثَمَانِيا

وقيل: هو رأي الكسائي. انظر المسألة في شرح الرّضي ٢/ ١٠٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٤٦ والنّجم الثاقب ١/ ٤٧٦ والارتشاف ٣/ ١٥٠٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٩٨ والبديع في علم العربية ١/ ٢٢٦ وتعليق الفرائد ٦/ ١٦-١٨.

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ مَا يُسْتَثْنى بِهِ «إلّا»، و«حَاشَا»، و«غَيْـرُ»، و«سِوى»، و«سُوى»، و«سَواءٌ»، و«لَيْسَ»، و«لا يَكُونُ»، و«مَا خَلا»، و«مَا عَدا»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ، و(خَلا)، و(عَدَا) مِثْلُ (مَا خَلا)، و(مَا عَدَا) إلّا أَنَّهُ يَجُوزُ فِيْمَا بَعْدَها الخَفْضُ، وقَدْ تَقَدَّمَ.

وقَدْ يُزَادُ (لا سِيَّما)(١) في قَوْلِ امْرِىء القَيْسِ:

[١١٩]أَلا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُما ولا سِيَّمـا يـومٌ بِـدَارَةِ جُلْجُـلِ(٢)

---

(١) فيها خلاف، فما بعدها ليس بمستثنىً عند كثيرٍ منهم، وقد تحدّث الدّماميني في تعليق الفرائد ٦/ ١٤٧ عن هذا الخلاف، فقال: «والمذكور بعد لا سيّما منبّهٌ على أولويّته بالحكم، وذلك منافٍ للاستثناء؛ لأنّه إخراجٌ، والمذكور بعدها داخلٌ، بل هو أولى من المقدّم بالحكم، لا مستثنى خلافًا للكوفيّين والنّحّاس والزّجّاج والفارسي، ووجهه أنّه مخرج ممّا قبله من حيث أولويّته بالحكم المتقدّم» وانظر الخلاف ورأي ابن مالك في هذه المسألة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٤ وشرح التسهيل ٢/٣١٨ والمساعد ١/ ٥٩٦ والارتشاف ٣/١٥٤٩ وانظر شرح الرضي ٢/ ١٣٤ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣١ وتاج علوم الأدب ٢/ ٧٨٥.

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ١٥ وانظر تفسير البحر المحيط ١/ ١٩١ والأغاني ٩/ ٨٦ وجمهرة أشعار العرب ٨٠ وخزانة الأدب ٣/ ٤١١ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٩٩ والمفصل ٩٨ والفصول المفيدة ٢٦٥ ولسان العرب (سي) ١٤/ ٤١١ ومعجم البلدان ٢/ ٤٢٦ وتاج العروس (سي) ٣٨/ ٣٢٦ و تهذيب اللغة ١٣/ ٨٤ واتفاق المباني وافتراق المعاني ١٦٠ والمساعد ١/ ٥٩٧ وابن يعيش ٢/ ٨٦ وشرح الرضي ٢/ ١٣٥ والارتشاف ٣/ ١٥٥٠ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٥٥٨، ٧٢٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢١٦، ٤/ ٢٧٤، ٦/ ٥٢ وشواهد التّوضيح ١٠٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١٨، ٣/ ٢٦ والجنى الداني ٣٣٤، ٤٤٣ والدّرر اللّوامع ١/ ١٩٩ والفاخر ٢/ ٥٠٣ والصّفوة الصّفية ١/ ٣٠٣، ٥٣٩ والملخص ٤٠٦ التخمير ١/ ٤٦٨ والبغداديّات ٣١٧ الإفصاح للفارقي ٣١٦ والبديع في علم العربية ١/ ٢٢١ ونظم الفرائد وحصر الشرائد ١٨٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٥٠.

وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٥ ومغني اللبيب ١٨٦، ٤١٢، ٥٥٠ =

ويَجُوزُ فِيمَا بَعْدَها الرَّفْعُ والجَرُّ، وقَدْ يَجِيءُ النَّصْبُ.

قَوْلُهُ: (فَالأَرْبَعَةُ الأَخِيْرَةُ يُنْصَبُ مَا بَعْدَها أَبَدًا).

وذلِكَ لأَنَّها أَفْعَالٌ مُضْمَرٌ فَاعِلُوها[1]؛ فَلِذلِكَ تَقُولُ: (قَامَ القَوْمُ مَا عَدَا زَيْدًا)، أَو: (مَا خَلا زَيْدًا)، أَوْ: (لايَكُونُ زَيْدًا)، أَوْ: (لَيْسَ زَيْدًا)[2]، أَيْ: مَا عَدَا بَعْضُهُم، وكَذلِكَ البَوَاقِي، وكَذلِكَ (خَلا)، و(عَدَا) إِذا نَصَبْتَ.

قَوْلُهُ: (والأَرْبَعَةُ الّتي قَبْلَها تَجُرُّ ما بَعْدَها).

وذلِكَ[3] لأَنَّها أَسْمَاءٌ لازِمَةٌ للإِضَافَةِ، مِثْلُ: (كُلٍّ)، و(بَعْضٍ)، و(قَبْلَ)، و(بَعْدَ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ، فَلِذلِكَ تَقُولُ: (قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)، و(سِوَى زَيْدٍ)، و(سُوَى زَيْدٍ)، و(سَواءَ زَيْدٍ).

= والفصول الخمسون ١٩١ وهمع الهوامع ٢/٢٨٦ وتاج علوم الأدب ٢/٧٨٤ ولباب الإعراب ٣٤٤ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٢١٤ وتعليق الفرائد ٦/١٤٧ واللّمحة في شرح الملحة ١/٤٧٩.

وقد روي في كثير من الكتب برواية: (ألا ربّ لك منهنّ صالح) وهي رواية الدّيوان ١٥، والشّاهد في البيت الاستثناء بـ(لا سيّما)، وأنّه يجوز في الاسم الّذي بعدها ثلاثة أوجه.

(١) اختلفوا في فاعل هذه الأفعال:

قيل: لا فاعل لها لأنّها وقعت موقع ما لا يحتاج إلى فاعل، وهو (إلّا).

وقيل: فاعلها ضمير مجهول لا يفسّره شيءٌ.

وقيل: هو ضمير يرجع إلى معنى الكلام الأوّل.

وقيل: هو ضمير لبعضهم، تقديره: (خلا بعضهم).

انظر المسألة في النّجم الثاقب ١/٤٧٢ والارتشاف ٣/١٥٣٦ وتوضيح المقاصد ٢/٦٨٣ والتصريح ٢/٥٨٩ وشرح اللمحة البدريّة ٢/٢٣١ وشرح الرضي ٢/٨٩ والفوائد الضيائيّة ١/٤١٦ وهمع الهوامع ٢/٢٨١.

(٢) في ق ول: (وما خلا... ولا يكون... وليس...) بالواو.

(٣) قوله: (وذلك).

قَوْلُهُ: (و«حَاشَا» تَجُرُّ عِنْدَ سِيْبَوَيهِ وتَنْصِبُ عِنْدَ غَيْرِهِ).

يَعْنِي المُبَرِّدَ، وقَدْ تَقَدّمَ[1].

قَوْلُهُ: (و«إلاّ» قَدْ ذُكِرَتْ)[٤٨ظ].

أَيْ: في أَوّلِ البَابِ.

قَوْلُهُ: (وإِعْرَابُ «غَيْر» عَلَى حَدِّ إِعْرَابِ الاسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ «إلاّ» في جَمِيْعِ أَحْكَامِها).

وذلِكَ لأَنَّ مَا بَعْدَها يَلْزَمُ جَرُّهُ بِإِضَافَتِها إِلَيْهِ، وهي اسْمٌ لا بُدَّ لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ، فَأَعْطَوْهَا مَا كَانَ يَجِبُ لَهُ لَوْ وَقَعَ بَعْدَ (إلاّ) عَلَى التَّفْصِيْلِ المُتَقَدِّمِ؛ فَلِذلِكَ تَقُولُ: (قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)، و(مَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ)، و(غَيْرَ زَيْدٍ)، و(مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

قَوْلُهُ: (والتّاسِعُ والعاشِرُ والحادي عشَرَ قَدْ ذُكِرَت)[2].

يَعْنِي بِالتّاسِعِ خَبَرُ (كَانَ)، وبِالعَاشِرِ اسْمُ (إنَّ)[3]، وبِالحَادِي عَشَرَ الفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ إذا كَانَ مَعَهُ نَاصِبٌ[4]، وكُلُّها قَدْ تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيْها إلاّ خَبَرُ (كَانَ) فَإِنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ إلاّ عَلَى سَبِيْلِ الجُمْلَةِ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيْقُ القَوْلِ فِيْهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ المَبْنِيَّ عَلَى الفَتْحِ أَوْ شَيئًا مِنْهُ كَمَا صَنَعَ في الرَّفْعِ والجَرِّ والجَزْمِ، وذلِكَ مِنْ نَحْوِ: (أَيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(أَيّانَ)، و(الآنَ)، و(خَمْسَةَ عَشَرَ)، و(لا رَجُلَ)، واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) انظر ص٢٣٦.

(٢) في ق: (ذكر).

(٣) انظر ص١٩٢.

(٤) انظر ص٢٠٧.

قَوْلُهُ:

(الفَصْلُ السّادِسُ
فَصْلُ الجَرِّ)

إِنَّمَا قَدَّمَ الجَرَّ عَلَى الجَزْمِ لأَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّ الاسْمِ، والجَزْمُ مِنْ خَوَاصِّ الفِعْلِ، والاسْمُ مُقَدَّمٌ عَلَى الفِعْلِ، وكَذلِكَ خَاصَّتُه.

قَوْلُهُ: (الجَرُّ مَا جَلَبَهُ عَامِلُ الجَرِّ)[1].

يَرِدُ عَلَيْهِ مِثْلُ ما وَرَدَ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ[2].

قَوْلُهُ: (ولَهُ ثَلاثُ عَلامَاتٍ: الكَسْرَةُ والفَتْحَةُ واليَاءُ).

والأَصْلُ مِنْها الكَسْرَةُ لِمَا تَقَدَّمَ[3].

قَوْلُهُ: (فالكَسْرَةُ تَكُونُ في الاسْمِ السّالِمِ المُنْصَرِفِ، مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْروٍ»).

---

(١) قال الإمام المرتضى في تاج علوم الأدب ٢/٧٩٧: «الجرُّ خفضُ الفلكّ الأسفل دون خفضه للياء، والمجرور كلّ اسم نُسِبَ إليه شيءٌ بواسطة حرف جرٍّ لفظًا نحو: (مالٌ لِزَيْدٍ) أو تقديرًا مرادًا مثلُ: (مالُ زيدٍ)»، وحدّ الجرَّ الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ١٣١ فقال: «وأمّا حقيقته فهي العلامة الإعرابيّة اللاّزمة للمضاف إليه لفظًا أو تقديرًا».

(٢) يقصد النّظر الّذي ذكره عند تعريف الرّفع، وهو قوله ص٣٠٤: «فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ إذا لَمْ يُعَرَّف الرَّفْعُ، فَبِالأَوْلَى عَامِلُ الرَّفْعِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ بِهِ، واللهُ أَعْلَمُ».

(٣) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣٢٩: «فبدأنا بالكسرة لأنّها الحقيقيّة في الجرّ، إذ كانت من الياء، أو الياء منها على الخلاف، وليست الفتحة في هذا الباب بحقيقيّة في الجرّ، بل هي محمولة على النّصب فيما لا ينصرف في قولك: (مررت بأحمدَ) وبابه كما تقول: (رأيت أحمد)».

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (السّالِم) مِن المُعْتَلِّ، نَحْوُ: (قَاضٍ)، و(عَصًا)، فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيْرُها[1] فِيْهما عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

وبِقَوْلِهِ: (المُنْصَرِفِ) مِنْ غَيْرِ المُنْصَرِفِ.

قَوْلُهُ: (والفَتْحَةُ تَكُونُ في الأَسْمَاءِ الّتي[2] لا تَنْصَرِفُ[3]، مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيْمَ وإِسْمَاعِيْلَ»).

وقَدْ تَقَدَّمَ[4].

قَوْلُهُ: (واليَاءُ تَكُونُ في السِّتَّةِ الأَسْمَاءِ المُعْتَلّةِ المُضَافَةِ، وفي التّثْنِيَةِ والجَمْعِ المُذَكّرِ السّالِمِ[5]، مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِأَخِيْهِ»، و«أَبِيْهِ»، و«فِيْهِ»، و«حَمِيهِ»، و«هَنِيْهِ»، و«ذي مَالٍ»، و«الزّيْدَيْنِ»، و«الزّيْدِينَ»[6]) [٤٩و].

هذا كَما ذَكَرَهُ.

ويَجْرِي مَجْرَى المُثَنّى (كِلا)، و(كِلْتَا) إِذا أُضِيْفَا إِلى مُضْمَرٍ، وكَذلِكَ (اثْنَانِ) وفُرُوعُهُ.

ويَجْرِي مَجْرَى جَمْعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ (عِشْرُونَ) وأَخواتُها، و(أُولُو) في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ١٩٠﴾ [آل عمران].

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ المَجْرُوراتِ سِتّةٌ: مَجْرُورَاتُ مُلْكٍ ومُلابَسَةٍ، ومَجْرُوراتُ نَوْعٍ وجِنْسٍ، ومَجْرُورَاتُ لَفْظٍ وتَخْفِيْفٍ، ومَجْرُورَاتُ تَشْبيهٍ، ومَجْرُورَاتُ وَصْفٍ وحَذْفٍ، ومَجْرُورَاتُ تَعْدِيَةٍ).

وهي في التَّحْقِيْقِ تَرْجِعُ إِلى قِسْمَيْنِ: مَجْرُورٍ بِالحَرْفِ، ومَجْرُورٍ بالإِضَافَةِ.

---

(١) في ق: (تقديمها).

(٢) في ل: (في الاسم الذي).

(٣) في ق ول: (ينصرف).

(٤) انظر الممنوع من الصرف ص٢٩.

(٥) قوله: (المذكر السالم) ساقطٌ من الأصل، وكذا في ق.

(٦) في ق: (والمسلمين).

والإِضَافَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَعْنَوِيَّةٍ، ولَفْظِيَّةٍ[1].

فَالمَعْنَوِيَّةُ أَنْ يَكُونَ المُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ، مُضَافَةٍ إِلى مَعْمُولِها، نَحْوُ: (غُلامُ زَيْدٍ)[2].

واللّفْظِيَّةُ بِخِلافِ ذلِكَ، نَحْوُ: (ضَارِبُ زَيْدٍ اليَوْمَ)[3].

والفَرْقُ بَيْنَهُما أَنَّ المَعْنَوِيَّةَ تُفِيْدُ التَّعْرِيْفَ، وهو إِذا كَانَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً، نَحْوُ: (غُلامُ زَيْدٍ)، والتَّخْصِيْصَ، وهو إِذا كَانَ نَكِرَةً، نَحْوُ: (غُلامُ رَجُلٍ)، واللّفْظِيَّةُ لا تُفِيْدُ إِلّا مُجَرَّدَ التَّخْفِيْفِ.

---

(١) وهما إضافة محضة وغير محضة في اصطلاح بعض النّحاة، فالمحضة هي الإضافة المعنويّة، وغير المحضة هي اللفظيّة. وتسمّى أيضًا بالإضافة الحقيقيّة وغير الحقيقيّة. انظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٧٣٠-٧٣٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٧٠ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٨٧ والدّرر في شرح الإيجاز ٢٢٦ وزاد ابن مالك قسمًا ثالثًا للإضافة، وهو الشّبيه بالمحضة، وذلك كإضافة الإسم إلى الصّفة، أو إضافة المسمّى إلى الاسم، أو إضافة الصّفة إلى الموصوف. انظر التسهيل ١٥٥ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٨٧ والمساعد ٢/ ٣٣١.

(٢) قال ابن الحاجب في الكافية ١٢١: «فالمعنويّة أن يكون المضاف فيها غير صفةٍ مضافةٍ إلى مَعْمولِها، وهي إمّا بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه، أو بمعنى (مِنْ) في جنس المضاف، أو بمعنى (في) في ظرفه، وهو قليل، نحو: (غلام زيدٍ)، و(خاتم فضّةٍ)، و(ضَرب اليومِ)، وتفيد تعريفًا مع المعرفة، وتخصيصًا مع النّكرة، وشرطها تجريد المضاف من التّعريف».

(٣) قال ابن الحاجب في الكافية ١٢٣: «واللّفظيّة أن يكون صفة مضافة إلى معمولها مثل: (ضارب زيدٍ)، و(حسن الوجه)، ولا تفيد إلّا تخفيفًا في اللّفظ»، وذكر في حدّها تعريفين آخرين في الإيضاح ١/ ٣٦٩، قال: «ولو قيل: هي الّتي لا تفيد تعريفًا بتقدير تعريف الثّاني، لكان جيّدًا، ليطابق تفسير المعنويّة على العكس، ولو قيل فيها أيضًا: عدولٌ عن أصلٍ في العمل إلى لفظ الإضافة لإفادة التّخفيف لكان جيدًا أيضًا».

قَوْلُهُ: (فالأَوّلُ).

يَعْنِي مَجْرُورَاتِ المُلْكِ والمُلابَسَةِ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «غُلامُ زَيْدٍ»).

هذا مِثَالُ المُلْكِ.

قَوْلُهُ: (و«سَرْجُ الدّابّةِ»).

هذا مِثَالُ المُلابَسَةِ الحِسِّيَّةِ.

قَوْلُهُ: (و«أَخِي زَيْدٍ»).

هذا مِثَالُ المُلابَسَةِ المَعْنَوِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (كُلُّ هذا مُقَدّرٌ باللاّمِ).

أَيْ: بِخِلافِ النَّوْعِ الثّانِي، فَإِنَّهُ مُقَدَّرٌ بِـ(مِنْ)، وبِخِلافِ نَحْوِ قَوْلِهِم: (فُلانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ)، فَإِنَّهُ مُقَدَّرٌ بِـ(في)، وهو قَلِيْلٌ[1].

---

(١) اختلف النّحاة في الإضافة بمعنى (في)، قال ابن النّاظم في شرحه ٢٧٣: «والّذي عليه سيبويه وأكثر المحقّقين أنّ الإضافة لا تعدو أن تكونَ بمعنى اللاّم أو بِمَعْنى (مِن)، وموهم الإضافة بمعنى (في) محمولٌ على أنّها فيه بمعنى اللاّم على المجاز» ولذلك ذهب بعضهم إلى أنّ قوله: (ثبت الغدر) شاذٌّ لا يقاس عليه، انظر الدّرر في شرح الإيجاز ٢٢٧، ورأى بعضهم كابن هطيل أنّها قليلة. انظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٧١ وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٦: «وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح» وذكر من ذلك عدّة شواهد. وانظر الخلاف في توضيح المقاصد ٢/ ٧٨٤ والارتشاف ٤/ ١٨٠٠ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠٢ وزاد الكوفيّون الإضافة بمعنى (عند) انظر الارتشاف ٤/ ١٨٠٠ والنكت الحسان ١١٨ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠٢.

قَوْلُهُ: (ولا[1] يَجُوزُ في الثّانِي غَيْـرُ الجَرِّ)[2].

أَيْ: بِخِلافِ الثّانِي، والثّالِثِ، والرّابِعِ، والخَامِسِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيْهِ الجَرُّ وغَيْرُهُ، عَلَى مَا سَيَأْتِي، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: (والثّانِي).

يَعْنِي مَجْرُورَاتِ النَّوْعِ والجِنْسِ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «هذا ثَوْبُ خَزٍّ»، و«بَابُ سَاجٍ»، و«خَاتَمُ ذَهَبٍ»).

فالثَّوْبُ، والبَابُ، والخَاتَمُ أَنْوَاعٌ، والخَزُّ، والسّاجُ، والذَّهَبُ أَجْنَاسٌ.

قَوْلُهُ: (كُلُّ هذا مُقَدّرٌ بِـ«مِنْ»).

وذلِكَ لأَنَّ الغَرَضَ بَيَانُ الجِنْسِ، وهي حَرْفُ تَبْيِيْنٍ[3].

قَوْلُهُ: (ويَجُوزُ في الاسْمِ الثّانِي ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ: الجَرُّ بالإِضَافَةِ، والنّصْبُ على التّمْيِيْزِ، والإِتْبَاعُ لِمَا قَبْلَهُ، فَتَقُولُ: «هذا ثَوْبُ خَزٍّ»، و«ثَوْبٌ خَزًّا»، و«ثَوْبٌ خَزٌّ»)[4].

---

(١) كذا في ق، وفي الأصل ول: (لا).

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣٣٠: «وكلُّه مقدّرٌ باللام، والأصل: (غلامٌ لزيدٍ)، و(سرجٌ للدّابّةِ) و(أخٌ لزيدٍ)، فحُذفت اللاّم إيجازًا لِما أريد من التّعريف أو الاختصاص؛ لأنّه كان الاسْمُ الأوّل مع وجود حرف الجرّ نكرة ومبهمًا، فلمّا زال صار الأوّل معرّفًا بالثّاني إذا أضيف إلى المعرفة مثل: (غلامُ زيدٍ)، و(سرجُ دابّةٍ)، و(غُلامُ أخٍ) ونحوه، فلهذه العلّة أضيف، ولهذه العلّة لم يجز في الاسم الثّاني غير الجرّ، سواء ظهر حرف الجرّ أو لم يظهر».

(٣) قال ابن يعيش في شرحه ٢/ ١١٩: «وإذا كانت الإضافة بمعنى (مِن) كان معناها بيان النّوع نحو قولك: (هذا ثوب خزٍّ) و(خاتم حديدٍ) و(سوار ذهبٍ)، أي: ثوب من خزٍّ، وخاتم من حديدٍ، وسوار من ذهب... والّذي يفصل به بين هذا الضّرب والّذي قبله أنّ المضاف إليه ههنا كالجنس للمضاف يصدق عليه اسمه»، وقال الرضي في شرحه ٢/ ٢٠٧: «لأنّ (من) الّتي تتضمنّها الإضافة هي التّبيينيّة كما في (خاتم حديدٍ)، و(أربعة دراهم) وشرط (من) المبيّنة أن يصحّ إطلاق اسم المجرور بها على المبيَّن».

(٤) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣٣١: «لكن هذا النّوع يجوز في الاسم الثّاني منه أبدًا ثلاثة =

هذا[٤٩ظ] كَمَا ذَكَرَهُ.

والأَكْثَرُ الجَرُّ بِالإِضَافَةِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِن المَقَادِيْرِ؛ ولأَنَّها أَصْلُ البَابِ[(١)]، ومَعْنى الإِتْبَاعِ البَدَلِيَّةُ، أَو البَيَانُ، أَو النَّعْتُ[(٢)].

قَوْلُهُ: (والثَّالِثُ).

يَعْنِي مَجْرُورَاتِ اللَّفْظِ والتَّخْفِيْفِ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «هذا ضَارِبُ زَيْدٍ اليَوْمَ»، و«آكِلُ خُبْزٍ غَدًا»، فَهذا ونَحْوُه مِنْ أَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ والمَفْعُولِيْنَ الّتي بِمَعْنى الحَالِ والاسْتِقْبَالِ يَجُوزُ فيه أَبَدًا وَجْهَانِ: إِثْبَاتُ التَّنْوِيْنِ والنّصْبُ، وحَذْفُ التَّنْوِيْنِ تَخْفِيْفًا والجَرُّ، تَقُولُ: «هذا ضَارِبٌ زَيْدًا»، و«ضَارِبُ زَيْدٍ»، و«آكِلٌ خُبْزًا»، و«آكِلُ خُبْزٍ»)[(٣)].

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

ومِثَالُ اسْمِ المَفْعُولِ: (زَيْدٌ مُعْطًى دِرْهَمًا)، و(ومُعْطَى دِرْهَم)، وسَيَأْتِي أَنَّهُما إِذا كَانَا لِمَا مَضَى لَمْ يَجُزْ فِيْمَا بَعْدَهما إِلاّ الجَرُّ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى[(٤)].

قَوْلُهُ: (والرّابِعُ).

= أوجه: الإضافة بحكم الاسميّة، والنّصب مع التّنوين على التّميز، مثل قولك: (ثوبٌ خزًّا)، و(بابٌ ساجًا)، و(خَاتمٌ ذهبًا)... والثّالث: إتباع الاسم الثّاني الأوّل في إعرابه من رفع أو نصب أو جرٍّ، فتقول: (هذا ثوبٌ خزٌّ)، و(رأيت ثوبًا خزًّا)، و(مررت بثوبٍ خزٍّ)، ولهذا تفسيران: أحدهما أن يكون الأخير نعتًا. والآخر أن يكون بدلاً».

(١) في ق: (للباب).

(٢) في ق: (والبيان والنعت).

(٣) قال ابن بابشاذ في شرحه ٣٣٢: «لأنّ الأصل في اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال أن يكون منوّنًا عاملاً فيما بعده لجريانه على الفعل العامل؛ فلذلك جاز في هذا النّوع أبدًا وجهان: إثبات التّنوين والنّصب».

(٤) قوله: (إن شاء الله تعالى) ليس في ق.

يَعْنِي مَجْرُورَاتِ التَّشْبِيْهِ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «حَسَنُ وَجْهٍ»، و«كَرِيْمُ أَبٍ»، و«طَاهِرُ ذَيْلٍ»، و«عَفِيْفُ يَدٍ»، ونَحْوُهُ مِن الصِّفَاتِ المُشَبَّهَةِ بِأَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ).

وإِنَّمَا كَانَتْ مُشَبَّهَةً لأَنَّها تُذَكَّرُ، وتُؤَنَّثُ، وتُثَنَّى، وتُجْمَعُ، كاسْمِ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ.

قَوْلُهُ[1]: (ويَجُوزُ فيه مِن الإِعْرابِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ: الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجَرُّ، تَقُولُ: «هذا رَجُلٌ عَفِيْفَةٌ يَدُهُ»، و«عَفِيْفٌ يَدًا»، و«عَفِيْفُ يَدٍ»، وشِبْهَه).

فَالرَّفْعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ، والنَّصْبُ إِنْ كَانَ نَكِرَةً فَعَلَى التَّمْيِيْزِ، وإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً فَعَلَى التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُولِ[2]، والجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ[3]، وسَيَأْتِي بَقِيَّةُ القَوْلِ فِيْهِ[4] إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: (والخَامِسُ).

يَعْنِي مَجْرُورَاتِ الوَصْفِ والحَذْفِ.

---

(١) قوله: (قوله) ليس في الأصل، وكذا في ق ول.

(٢) ينصب على التّمييز أيضًا عند الكوفيّين. انظر شرح ألفيّة ابن معط ٢/ ٩٩٨، ١٠٠٠ واللباب ١/ ٤٤٣، ٤٤٥ والصّفوة الصّفية٢/ ١٤٥ وتفسير البحر المحيط٢/ ٣٧٣ وشرح قطر الندى٢٨٠.

(٣) أجاز النّحاة أن تقول: (حسن وجهٍ) و(عفيف يدٍ)، بالجرّ، واختلفوا في الإضافة إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها، نحو: (حسنُ وجههِ) و(عفيف يده) بالجر، فسيبويه أجاز هذا التركيب في ضرورة الشعر، واحتج بقول الشاعر:

أَقامت على رَبْعيهما جارتا صفاً ... كُميتا الأَعالي جَونتا مُصطَلاهُما

وأجاز الكوفيون هذا التركيب مطلقا، ونُسب إلى المبرد والزجاج منع هذا التركيب، ولم أجد في المقتضب إشارة تدل على المنع، والمنع للزجاجي في الجمل وليس للزجاج.

انظر المسألة في الكتاب ١/ ١٩٩ و الجمل في النحو للزجّاجي ٩٨ والحلل في إصلاح الخلل ٢٢٣ وشرح الرضي ٢/ ٢٣٥ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٣٤ وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٦٥ والفاخر٢/ ٧١٠ وشرح ألفيّة ابن معط٢/ ٩٩٨ واللباب١/ ٤٤٤ وهمع الهوامع٣/ ٨٣.

(٤) في ق ول: (فيها).

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «مَسْجِدِ الجَامعِ»، و«صَلاةِ الأولى»، و«جَانِبِ الغَربِيِّ»، و«حَقِّ اليَقِيْنِ»، و«دَارِ الآخِرَةِ»، فَهذا ونَحْوُه يَجُوزُ فِيهِ الجَرُّ عَلَى تَقْدِيْرِ حَذْفِ المُضَافِ، ويَجُوزُ فيه الإِتْباعُ لِمَا قَبْلَهُ، فَتَقُولُ فيه[1]: «ولَدارُ الآخِرَةِ»، و«اَلدّارُ[2] الآخِرَةُ»، و«حَقُّ اليَقِيْنِ»، و«الحَقُّ[3] اليَقِيْنِ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وإِنَّمَا لَمْ يَجُزِ الجَرُّ إِلاّ عَلَى تَقْدِيْرِ حَذْفِ المُضَافِ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوزُ إِضَافَةُ المَوْصُوفِ إِلى صِفَتِهِ، كَمَا لا يَجُوزُ إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلى مَوْصُوفِهَا؛ فَلِذلكَ قَالُوا: التَّقْدِيْرُ: مَسْجِدُ الوَقْتِ الجَامعِ، وصَلاةُ السَّاعَةِ الأُولَى، وجَانِبُ المَكَانِ الغَرْبِيِّ، وحَقُّ الشَّيءِ اليَقِيْنِ، ودَارُ الحَيَاةِ[٥٠و] الآخِرَةِ، فَحُذِفَ (الوَقْتُ) وأُقِيْمَت الصِّفَةُ مَقَامَهُ، وكَذلِكَ البَوَاقِي[4].

قَوْلُهُ: (إِلاّ أَنَّكَ إِذا أَضَفْتَ الأَوّلَ نَكّرْتَه قَبْلَ إِضَافَتِهِ).

وذلِكَ لأَنَّهُ لا يَجْتَمعُ[5] في الاسْمِ تَعْرِيْفَانِ.

---

(١) قوله: (فيه) ليس في ق ول.

(٢) في ق: (وللدّار).

(٣) في ق: (وللحق).

(٤) هذا تقدير من لم يُجز إضافة الموصوف إلى صفته، والمسألة خلافيّة، فالبصريون ذهبوا إلى أنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته؛ لأنّ الإضافة يُراد بـها تعريف الجنس والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص، ولذلك عملوا على تأويل ما جاء منها، كما ذهب ابن بابشاذ وابن هطيل، وذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى صفته، وأشار إلى ذلك الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿ولدارُ الآخرةِ﴾ قال: «أضيفت الدار إلى الآخرة، وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله: ﴿إنّ هذا لـهو حقُّ اليقينِ﴾ والحق هو اليقين، ومثله: أتيتُكَ بارحةَ الأولى، وعامَ الأولِ، وليلةَ الأولى، ويومَ الخميسِ»انظر المسألة الخلافيّة في الإنصاف٢/ ٤٣٦ وائتلاف النصرة ٥٤ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٥٥-٥٦وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس١/ ٢٧٦ وشرح الرضي٢/ ٢٤٣والارتشاف٤/ ١٨٠٦ .

(٥) في الأصل: (يجمع) وكذا في ق ول.

قَوْلُهُ: (وإِذا أَتْبَعْتَهُ عرّفْتَهُ).

وذلِكَ لأَنَّهُ لا تُوصَفُ[١] النَّكِرَةُ بِمَعْرِفَةٍ، كَمَا لا تُوصَفُ المَعْرِفَةُ بنكِرَةٍ. وسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالَى.

قَوْلُهُ: (والسَّادِسُ).

يَعْنِي مَجْرُورَاتِ التَّعْدِيَةِ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «مَرَرْتُ بزَيْدٍ»[٢]، و«نَزَلْتُ عَلَى عَمْرٍو»، فَهذا وَنَحْوُهُ إنّما دَخَلَ فيهِ حَرْفُ الجَرِّ للتّعْدِيَةِ وإِيصَالِ مَعْنى الفِعْلِ إلى الاسْمِ، لا يَجُوزُ فيه إلاّ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وهو الجَرُّ، إلاّ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ زَائِدًا فَيَسْقُطُ، وَيَرْجِعُ إِلى الأَصْلِ[٣]، مِثْلُ: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ»، و«لَيْسَ زَيْدٌ[٤] قَائِمًا»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

والمُعَدِّيَاتُ ثَلاثَةٌ: حَرْفُ الجَرِّ في نَحْوِ[٥] مَا مَثَّلَ، والهَمْزَةُ في نَحْوِ: (فَرِحَ زَيْدٌ)، و(أَفْرَحْتُه)، والتَّشْدِيْدُ في نَحْوِ: (فَرَّحْتُهُ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ، إلاّ أَنَّ تَعْدِيَةَ حَرْفِ الجَرِّ قَدْ تَكُونُ كَتَعْدِيَةِ الهَمْزَةِ والتَّشْدِيْدِ، ولَيْسَ كَذلِكَ[٦] إلاّ في نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) إذا جَعَلْتَهُ مَارًّا، وقَدْ لا يَكُونُ كَذلِكَ، وهو الأَكْثَرُ، واللهُ أَعْلَمُ[٧].

قَوْلُهُ: (فَهذِهِ جُمْلَةُ المَجْرُورَاتِ ومَا عَدَاها فَمَبْنِيٌّ عَلَى الكَسْرِ).

---

(١) في ق ول: (يوصف).

(٢) قوله: (مثل مررت بزيد) مكرر في ق.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (أصله).

(٤) في الأصل: (زيداً) وكذا في ق.

(٥) في ق: (مثل).

(٦) قوله: (كذلك) ليس في ل.

(٧) القول من: (إلا أن) إلى قوله: (والله أعلم) ليس في ق.

لَمّا فَرَغَ مِن الكَلامِ في المَجْرُورَاتِ عَقَّبَهُ في الكَلامِ[1] فِيْمَا يُضَاهِيْهَا في الصُّورَةِ، وهي المَبْنِيّاتُ عَلَى الكَسْرِ، وغَفَلَ عَنْ هذا في النَّصْبِ، فَلَمْ يَذْكُر المَبْنِيّاتِ عَلَى الفَتْحِ، وهو سَهْوٌ، واللهُ أَعْلَمُ، وذلِكَ لأَنَّهُ لا وَجْهَ يَقْتَضِي تَخْصِيْصَ مَا عَدَاهُ بِذلِكَ[2].

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «نزَالِ»، و«تَرَاكِ»، و«حَذامِ»، و«قَطَامِ»، و«بَدَادِ»[3]، و«فَجَارِ»، و«فَسَاقِ»، و«غَدَارِ»).

إِنَّمَا كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ أَنَّ (فَعَالِ) المَعْدُولَةَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ[4]:

بِمَعْنى الأَمْرِ، ومِثَالُهَا: (نزَالِ)، و(تَرَاكِ)، وهي قِيَاسٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ في كُلِّ ثُلاثِيٍّ[5].

ومَعْدُولَةٌ عَنْ (فَاعِلَةٍ) في الأَعْلامِ تَقْدِيْرًا، ومِثَالُها: (حَذَامِ)، و(قَطَامِ).

وبِمَعْنَى المَصْدَرِ المَعْرِفَةِ، ومِثَالُها: (بَدَادِ)[6]، و(فَجَارِ).

ومَعْدُولَةٌ عَنِ الصِّفَةِ في النِّدَاءِ، ومِثَالُها: (فَسَاقِ)، و(غَدَارِ).

---

(١) في ق: (بالكلام).

(٢) في ق: (ما عدا) ذلك).

(٣) في ق ول: (وبدار).

(٤) ابن بابشاذ في شرحه ٣٣٨: «فهذه أربعة أقسام كلّها مبنيّة... وبنيت على حركة لالتقاء السّاكنين، الحرف الأخير والألف الّذي قبله، وخصّ بالكسر على أصل التقاء السّاكنين، وقيل: إنّما خصّ بالكسر لأنّ هذه الألفاظ وضعت للمؤنّث، والكسرة من علامات التّأنيث، فخُصَّ بالكسر لذلك».

(٥) قال سيبويه في كتابه٣/ ٢٨٠: «واعلم أن فعال جائزة من كل ما كان على بناء(فعَل) أو(فعِل) أو (فعُل) ولا يجوز من (أفعلت) لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه»، وخالفه المبرّد، قال الرضي في شرحه ٣/ ١٠٨: «وقال المبرّد: (فعال) في الأمر من الثّلاثيّ مسموع، فلا يقال: (قوامِ) و(قَعَادِ) في: قم واقعد؛ إذ ليس لأحدٍ أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب»، وقد جاء ذلك في قول المبرّد في المقتضب ٣/ ٣٦٨: «أما ما كان في معنى الأمر فإنما كان حقه أن يكون موقوفاً لأنه معدول عن مصدر فعل موقوف».

(٦) في ق ول: (وبدار).

وكُلُّهَا[٥٠ظ]مَبْنِيَّةٌ إِلاّ أَنَّ بَنِي تَمِيْم يُخَالِفُونَ أَهْلَ الحِجَازِ في بَابِ(حَذَام)، فَيُعْرِبُونَهُ إِعْرَابَ مَا لا يَنْصَرِفُ، إِلاّ مَا كَانَ آخِرهُ رَاءٌ، فَإِنَّهُم يُوافِقُونَهُم عَلَى بِنَائِهِ[1] إِلاّ القَلِيْلَ مِنْهُم[2].

قَوْلُهُ: (ومِثْلُ[3]: «هؤلاءِ»، و«أَمْسِ»).

وقَدْ تَقَدَّمَا في فَصْلِ الاسْمِ إِلاّ وَجْهَ التَّحْرِيْكِ والكَسْرِ في: (هؤلاءِ)، وهو مِثْلُهُ في: (أَمْسِ).

قَوْلُهُ: (ومِثْلُ[4]: «سِيبَويه»، و«عَمْرَوَيْهِ»، و«نَفْطَويْهِ»، ونَحْوِه مِن الأَسْمَاءِ المُرَكّبَةِ مَع الأَصْوَاتِ).

هذا كَما ذَكَرَهُ.

ومِنْهُم مَنْ يُعْرِبُهُ إِعْرَابَ مَا لا يَنْصَرِفُ، وهو قَلِيْلٌ[5].

وعِلَّةُ فَتْحِ الأَوْلِ في نَحْوِ: (سِيْبَوَيْهِ) قَصْدُ الخِفَّةِ، وكَذلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) في ق: (في بنائه).

(٢) قال ابن الحاجب في شرح المقدّمة الكافية ٣/ ٧٤٩: «وهذا القسم مبنيٌّ في لغة أهل الحجاز لمشابهته ما تقدّم في العدل والزّنة، وهذا العدل... إنّما وجب المصير إليه للعلم بأنّهم لا يبنون إلّا لمانعٍ من الإعراب، ولا مانع يمكن سوى ما قدّر، فلزم المصير إليه. وهو معرب في لغة بني تميم إعراب ما لا ينصرف إلّا ما كان آخره راء فإنّهم يوافقون الحجازيّين في بنائه إلّا القليل منهم فإنّهم يعمّمون الإعراب في جميع الباب» وانظر الكتاب ٢/ ٤٠ وشرح الرضي ٣/ ١١٦ وابن يعيش ٤/ ٢٨، ٦٥ ومصباح الرّاغب ٢/ ٤٢٨.

(٣) كذا في ق، وفي الأصل: (مثل).

(٤) كذا في ق، وفي الأصل: (مثل).

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٠١: «وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجميٌ وأنه ضربٌ من الأسماء الأعجمية وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت؛ لأنهم رأوه قد جمع أمرين فحطوه درجةً عن إسماعيل وأشباهه وجعلوه في النكرة بمنزلة (غاقٍ) منونةً كسورة في كل موضع»، وقال في اللمع ١٦١: «فإن كان الاسم الثاني أعجميًا بني على الكسر البتة ولم ينصرف معرفة وانصرف نكرة وذلك قولك: هذا سيبويه ومعه سيبوبه آخر ورأيت عمرويه ومعه عمرويه آخر».

قَوْلُهُ:

(الفصلُ السّابعُ
فَصْلُ الجَزْمِ)

إنَّمَا قَدَّمَ الجَزْمَ عَلَى العَامِلِ؛ لأَنَّهُ أَحَدُ الآثَارِ، والعَامِلُ[١] كَلامٌ في كَيْفِيَّةِ التَّأْثِيْرِ، ولا شَكَّ أَنَّ الكَلامَ في الأَثَرِ أَهَمُّ مِن الكَلامِ في كَيْفِيَّةِ التَّأْثِيْرِ، فلِذلِكَ قُدِّمَ.

قَوْلُهُ: (الجَزْمُ مَا جَلَبَهُ عَامِلُ الجَزْمِ).

يَرِدُ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا وَرَدَ عَلَى أَخَوَاتِهِ.

قَوْلُهُ: (ولَهُ عَلامَتَانِ: سُكُونٌ وحَذْفٌ)[٢].

والأَصْلُ مِنْهُما السُّكُونُ، وأَمّا الحَذْفُ فَبِمَنْزِلَةِ النّائِبِ.

قَوْلُهُ: (فالسُّكُونُ[٣] يَكُونُ في الأَفْعَالِ السّالِمَةِ، مِثْلُ: «لَمْ يَضْرِبْ»، و«لَمْ يَخْرُجْ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وإِنَّمَا قَالَ: (السَّالِمَةَ) احْتِرَازٌ[٤] مِن المُعْتَلَّةِ.

قَوْلُهُ: (والحذْفُ يَكُونُ في الأَفْعَالِ المُعْتَلّةِ، وفي الأَفْعَالِ[٥] الّتي عَلامَةُ رَفْعِها ثَبَاتُ

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (أو العلامل).

(٢) في ق ول: (حذف وسكون).

(٣) في ق: (والسكون).

(٤) في ق ول: (احترازاً).

(٥) في ل: (والأفعال).

النّونِ، مِثْلُ: «لَمْ يَدْعُ»، و«لَمْ يرْمِ»، و«لَمْ يَخْشَ»، و«لَمْ تَفْعَلي يا هِنْدُ» و«لَمْ تَفْعَلا يا هِنْدانِ»، و«لَمْ تَفْعَلوا يا هؤلاءِ»).

أَمّا النَّوْعُ الأَوّلُ فلأنَّ مِنْ حقِّ الجازِمِ أَنْ تُحْذَفَ لَهُ الحَرَكَةُ، فَلَمّا لَمْ يَكُنْ حُذِفَ لَهُ الحَرْفُ الَّذي يَكُونُ فِيْهِ.

وأَمّا الثّاني فَلأنَّ النُّونَ فِيْهِ بِمَنْزِلَةِ الضَّمَّةِ، فَحُذِفَتْ كَما تُحْذَفُ.

قَوْلُهُ: (**وجُمْلَةُ المَجْزُومَاتِ ثَلاثَةٌ: مَجْزُومَاتُ نَهْيٍ بلا**[1]**، وأَمْرٍ باللاّمِ، نَحْوُ: «لا تَفْعَلْ»، و«ليَفْعَلْ فُلانٌ»، ومَجْزُوماتُ نَفْيٍ، مِثْلُ: «لَمْ يَفْعَلْ»، و«لَمّا يَفْعَلْ»، ومَجْزُوماتُ شَرْطٍ، أوْ مُقَدَّرٍ بالشّرْطِ، مِثْلُ: «إِنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ»، وأَخَواتِه، ومِثْلُ: «أَتَفْعَلُ أَفْعَلْ» وأخَواتِهِ**)[2].

هذا كَمَا ذَكَرَه.

وكُلُّهُ[3] [٥١و] قَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (**ومَا عَدَا مَا ذَكَرْناهُ فَمَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، ومَوْقُوفٌ ولَيْسَ بِمَجْزُومٍ**)[4].

وهو يَكُونُ في الأسْمَاءِ، نَحْوُ: (مَنْ)، و(كَمْ)، وفي الأَفْعَالِ، نَحْوُ: (قُمْ)، و(اضْرِبْ)، وفي الحُرُوفِ، نَحْوُ: (مِنْ)، و(عَنْ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

---

(١) قوله: (بلا) ليس في ل.

(٢) في ق: (ومثل أفعل وأخواته).

(٣) قوله: (وكله) ليس في ق.

(٤) بعده في المقدّمة (٢٤و) نَصٌّ طويل، وهو: (نَحْو: (مَنْ) و(كَمْ) في الأَسْماءِ،و(قُمْ) و(كُلْ) في الأَفْعالِ، و(مِنْ) و(عَنْ) في الحُرُوفِ يُقَالُ لَهُ مَوْقُوفٌ ولا يُقالُ لَه مَجْزُومٌ).

قَوْلُهُ:

(الفَصْلُ الثّامِنُ
فَصْلُ العَامِلِ)

إِنَّمَا قَدَّمَ العَامِلَ عَلَى التّابِعِ؛ لأَنَّ التّابِعَ لا يَكُونُ تَابِعًا إِلّا بَعْدَ كَمَالِ المَتْبُوعِ في إِعْرَابِهِ، وعَامِلِهِ.

قَوْلُهُ: (العَامِلُ مَا عَمِلَ في غَيْرِه شَيئًا مِنْ رَفْعٍ، أَوْ نَصْبٍ، أو جَرٍّ، أَوْ جَزْمٍ، على حَسَبِ اخْتِلافِ العَوَامِلِ).

يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ فَسَّرَ الشَّيءَ بِمَا هُو أَكْثَرُ الْتِبَاسًا مِنْهُ؛[1] لأَنَّ الغَرَضَ مِنْ تَعْرِيْفِ العَامِلِ أَنْ يُعَرَّفَ في نَفْسِهِ حَتّى يَعْمَلَ أَحَدَ هذه الأُمُورِ.

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ العَوَامِلِ أَرْبَعَةٌ: مَعْنىً، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ، واسْمٌ، ثَلاثَةٌ لَفْظِيّةٌ، ووَاحِدٌ مَعْنَوِيٌّ).

هذا كَمَا ذَكَرَه.

والأَصْلُ مِنْها كُلِّها الأَفْعَالُ.

قَوْلُهُ: (فالمَعْنَوِيُّ ضَرْبانِ: أَحَدُهُما: عَامِلُ الرّفْعِ في المُبْتَدَأ والخَبَرِ. والآخَرُ هو عَامِلُ الرّفْعِ في الفِعْلِ المُضَارِعِ. فالمُبْتَدَأ قَوْلُكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«عَبْدُالله مُنْطَلِقٌ»، فـ«زَيْدٌ» ونَحْوُهُ مُبْتَدأٌ مَرْفُوعٌ لا بُدَّ لَه مِنْ رَافِعٍ، ولَيْسَ في اللّفْظِ مَا يَرْفَعُهُ مِنْ شَيءٍ قَبْلَهُ ولا بَعْدَهُ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ العَامِلُ مَعْنَويًّا، وذلكَ المَعْنى هو الابْتِدَاءُ).

---

(١) العبارة في ق: (بما هو أكثر منه التباساً منه).

هذا هُو مَذْهَبُ البَصْرِيّيْنَ، وعِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ أَنَّ الرَّافِعَ لَهُ هو الخَبَرُ[(١)]، وهو غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ؛ لأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الابْتِدَاءَ يَقْتَضِيْهِما مَعًا، فَوَجَبَ أَنْ يَعْمَلَ فِيْهِما مَعًا[(٢)]، ولَوْ صَحَّ مَا قَالُوهُ مِنْ كَوْنِهِما مُتَرَافِعَيْنِ لَوَجَبَ أَنْ يَتَقَدَّمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَلَى الآخرِ، وهو مُحَالٌ.

---

(١) في العامل في المبتدأ عدّة أقوال، هي:

أوّلها: مذهب متقدّمي البصريين إلى أنّ الابتداء عامل في المبتدأ، وهذا مذهب الخليل والمبرد وابن السراج والفارسي والجرجاني.

وثانيها: ذكر ابن يعيش الصنعاني رأياً لقوم من النحاة لم أجد ذكره عند غيره، وهو أنّ عامل المبتدأ مشابهته الفاعل، وهو عامل معنوي، قال: «واحتجّ صاحب هذا القول بعامل الفعل المضارع الذي هو معنوي، وليس هو إلا مشابهته اسم الفاعل، ووجه حجته أنّه قاس العاملين عامل المبتدأ وعامل الفعل المضارع، قال: أصل المعنى هو المشابهة وإلا فما ذلك المعنى».

وثالثها: نُسب للزجاج أنّ المبتدأ يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه.

ورابعها: ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ.

وخامسها: ذهب الفراء في المناظرة المشهورة بينه وبين الجرمي إلى أنّ الرافع للمبتدأ الضمير العائد من الخبر، ويشترط تحمّل الخبر للضمير عنده، فالهاء في قولك: (زيدٌ ضربته) مانعة للفعل من العمل في (زيد) فكأنها هي العاملة.

وسادسها: العامل في المبتدأ كونه مبدوءًا به محتاجًا إلى خبر.

انظر هذه الآراء في الإنصاف ١/ ٤٤ وابن يعيش ١/ ٨٥ والمقتضب ٤/ ١٢٦ والأصول ١/ ٥٨ والمقتصد ١/ ٢٥٦ وشرح الرضي ١/ ٢٢٧ و المحيط لابن يعيش الصّنعاني ١/لوحة ٨٦ والمغني لابن فلاح ٥٨٢ وشرح الكافية لابن فلاح ٥٢٥ واللباب ١/ ١٢٦ وانظر مناظرة الجرمي مع الفرّاء في الإنصاف ١/ ٤٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٥٣ وشرح ألفيّة ابن معط ٢/ ٨١٦-٨١٨ والحلل في إصلاح الخلل ١٤٧١٤٩ والنّجم الثاقب ١/ ٢٢٧ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/ ٣٩٦-٣٩٧.

(٢) قوله: (معاً) من ق ول، وليس في الأصل.

قَوْلُهُ: (والابْتِدَاءُ هو اهْتِمَامُكَ بالشّيءِ قَبْلَ ذِكْرِه، وجَعْلُكَ لَهُ عَلَى هذه الصّفَةِ، مُجَرّدًا عَن العَوامِلِ اللّفْظِيّةِ أَوّلاً لِثانٍ، ذلكَ الثّاني حَدِيثٌ عَنْهُ)[1] [٥١ظ].

فهذه أَرْبَعَةٌ[2]، واقْتَصَرَ الزّمَخْشَرِيُّ عَلَى أَنَّهُ التَّجَرُّدُ للإِسْنَادِ[3].

وإِنّمَا يَزِيْدُونَ: (للإِسْنَادِ)[4] احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (وَاحِدٌ، اثْنَانِ، ثَلاثَةٌ)، و(أ، ب، ت، ث) فَإِنّهُ لَيْسَ بِمُعْرَبٍ.

قَوْلُهُ: (وهذا المَعْنى هو أَيْضًا الرّافِعُ[5] للخَبَرِ بِنَفْسِه عِنْدَ قَومٍ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ **(وقَالَ آخَرُونَ: إنّ الابْتِداءَ والمُبْتَدأَ جَميعًا رَفَعا الخَبَرَ. وفِيْهِ أَقْوَالٌ أَصَحُّها هذانِ القَوْلانِ)[6]**.

---

(١) اختلفوا في تفسير الابتداء، فذهب بعضهم إلى أنّ الابتداء علة مركبة من ثلاثة أوصاف هي التجرّد من العوامل، والتعرض لدخولها والإسناد، ومنهم من جعل الابتداء عبارة عن التجرد والإسناد، ونُسب إلى الجرمي، ومنهم من ذهب إلى أنّ الابتداء هو الإسناد، ويعني إسناد الخبر إلى المبتدأ قياساً على ارتفاع الفاعل، ومنهم من جعل الابتداء هو التجرد وحده. انظر المسألة في المساعد ٢٠٦/١ والمغني لابن فلاح ٥٨٢ وشرح الرضي ٢٢٧/١ والإنصاف ٣١/١ وهمع الهوامع ٣٦٣/١.

(٢) في ق ول: (أربعة أمور).

(٣) انظر المفصل ٤٣.

(٤) كذا في ق، وفي الأصل: (بالإسْناد) وفي ل: (الإسناد).

(٥) في ق: (وهذا هو المعنى أيضاً هو الرافع).

(٦) في العامل في الخبر أقوال، هي:

أولها: ذهب متقدّمو البصريين إلى أنّ الابتداء عامل في المبتدأ، وهما جميعاً يعملان في الخبر، وهذا مذهب الخليل والمبرد وابن السراج والفارسي والجرجاني، قال في المقتصد: «ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدأ والمبتدأ جميعاً، إذا قلت: (زيدٌ ضاربٌ) فإن (زيداً) يعمل فيه تعرّيه عن العوامل اللفظية ثـمّ إنّ التعرّي ومعموله الذي هو (زيد) يعملان الرفع في خبره الذي هو (ضارب) هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين».

وثانيها: ذهب قوم من البصريين إلى أنّ العامل في المبتدأ هو الابتداء، والمبتدأ وحده هو العامل في الخبر، وقد نُسب هذا القول إلى الجمهور وهو رأي سيبويه وابن جني وابن مالك=

الثَّالِثُ: أَنَّ الرّافِعَ لَهُ هو المُبْتَدَأُ وَحْدَهُ، وهو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ الابْتِدَاءُ، ولكنْ بِوَاسِطَةِ المُبْتَدَأ، وهو اخْتِيارُ صَاحِبِ الإِنْصَافِ[1].

قَوْلُهُ: (ومِثَالُ الفِعْلِ المُسْتقْبَلِ قَوْلُكَ: «هذا رَجُلٌ يَضْحَكُ»، و«رَأَيْتُ رَجُلاً يَضْحَكُ»، و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْحَكُ»، فـ«يَضْحَكُ» فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ مَرْفُوعٌ، لَيْسَ مَعَه رَافِعٌ قَبْلَهُ، ولا بَعْدَهُ، فَوَجَبَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ العَامِلُ مَعْنَويًّا، وذلكَ المَعْنى هو وُقُوعُهُ مَوْقِعَ

= حيث جاء في ألفيته:

ورفعوا مبتدأً بالابتدا كذاك رفعُ خبرٍ بالمبتدا

وثالثها: ذهب جمع من النحاة إلى أنّ الابتداء عامل في المبتدأ، والابتداء عامل في الخبر بواسطة المبتدأ، وهذا ما ذهب إليه الأنباري صاحب الإنصاف، وابن يعيش، قال في الإنصاف: «والتحقيق فيه عندي أنّ يقال إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنّه لا ينفكّ عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ كما أنّ النار تسخّن الماء بواسطة القدر والحطب».

ورابعها: ذهب جماعة من البصريين إلى أنّ الابتداء عامل فيهما جميعاً، وهذا هو مذهب الجرمي والأخفش والرمّاني والسيرافي والصيمري، والزمخشري، والجزولي وابن الحاجب والعكبري والخوارزمي.

وخامسها: ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ.

وسادسها: العامل في الخبر كونه محتاجًا إلى مبتدأ.

انظر هذه الآراء في الإنصاف ١/٤٤-٤٨ وابن يعيش ١/٨٥ والمقتضب ٤/١٢٦ والأصول ١/٥٨ والمقتصد ١/٢٥٦ وشرح الرضي ١/٢٢٧ والكتاب ٢/٧٨ واللمع ٢٥-٢٦ والمساعد ١/٢٠٥ والتبصرة والتذكرة ١/١٠٠ والمقدمة الجزولية ٩٤ والإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٧ واللباب ١/١٢٦ وهمع الهوامع ١/٣٦٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/١٥٣ وشرح ألفيّة ابن معط ٢/٨١٦-٨١٨ والحلل في إصلاح الخلل ١٤٧١٤٩ والنّجم الثاقب ١/٢٢٧ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/٣٩٦-٣٩٧.

(١) انظر الإنصاف ١/٤٦.

الاسْمِ. وفيه أَقْوالٌ أَيْضًا، أَصَحُّها هذا القَوْلُ)[1].

ولا يَرِدُ نَحْوُ: (كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ)؛ لأَنَّ أَصْلَهُ: كَادَ زَيْدٌ قَائِمًا، وإِنَّمَا عُدِلَ عَنْهُ لِغَرَضٍ.

الثّانِي: أَنَّ الرَّافِعَ لَهُ حَرْفُ المُضَارَعَةِ، وهو مَذْهَبُ الكِسَائِي، ويَرِدُ عَلَيْهِ نَحْوُ: (لَنْ يَقُومَ)، و(لَمْ يَقُمْ).

الثّالِثُ: أَنَّهُ تَجَرُّدُهُ عَن النّاصِبِ والجَازِمِ، وهو كُوفِيٌّ.

الرّابِعُ: أَنَّهُ شَبَهُ الاسْمِ، وهو أَيْضًا كُوفِيٌّ.

قَوْلُهُ: (والأَفْعَالُ كُلُّها عَامِلَةٌ).

وذلِكَ لأَنَّها تَقْتَضِي الأَسْمَاءُ، ولا تَزَالُ كَذلِكَ.

---

(١) اختلف النحاة في عامل الرفع في الفعل المضارع ولـهم فيه عدّة أقوال:

أوّلها: قول البصريين: ارتفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.

وثانيها: قول ابن درستويه وهو أنّه ارتفع لوقوعه بنفسه موقع الاسم، وانتصب لوقوعه مع غيره موقع الاسم، وانجزم لما لم يقع بنفسه ولا بغيره موقع الاسم.

وثالثها: قول الكسائي: ارتفع الفعل بحرف المضارعة.

ورابعها: قول الفراء: ارتفع لخلوّه عن الناصب والجازم.

وخامسها: قول الإمام يحيى بن حمزة: العلة في رفعه وقوعه موقع الاسم مع التجرد عن الناصب والجازم، وفي هذا جمع بين قول البصريين والفراء.

وسادسها: ارتفع لشبهه الاسم.

وسابعها: لا عامل لرفع الفعل المضارع.

انظر المسألة في المغني لابن فلاح١١٩-١٢٤ والأزهار ٢/ لوحة ١٥٦ والإنصاف ٥٥١ وابن يعيش ٧/١٢ وتاج علوم الأدب ٢/٨١٦وشرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٤٧ والنّجم الثاقب ٢/ ٩٢٠-٩٢١ واللباب ٢/٢٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٣١٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٥٠١ وشرح الرضي ٤/٢٧.

قَوْلُهُ: (وهي في عَمَلِها عَلَى ثَمَانِيَةِ أَنْوَاعٍ).

ولا تَعْمَلُ إِلاّ الرَّفْعَ والنَّصْبَ دُونَ الجَرِّ والجَزْمِ.

قَوْلُهُ: (مِنْها نَوْعٌ أَوّلُ يَرْفَعُ الاسْمَ ويَنْصِبُ الخَبَرَ).

وذلِكَ لِشَبَهِهِ بِالفِعْلِ المُتَعَدِّي.

قَوْلُهُ: (وهي ثَلاثَةَ عَشَرَ فِعْلاً مَع مَا حُمِلَ عَليها).

وتُسَمّى الأَفْعَالَ النَّاقِصَةَ؛ لأَنَّهُ لا يَتِمُّ مِنْها مَع مَرْفُوعِها كَلامٌ حَتّى يُؤْتَى بِالمَنْصُوبِ[1].

قَوْلُهُ: (وهي: «كَانَ»).

وتَقَعُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

لِثُبُوتِ خَبَرِها مَاضِيًا دَائِمًا، أَومُنْقَطِعًا، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾﴾[2] [النساء]، و(كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا).

---

(١) وقيل: إنّها سميّت ناقصة لأنّها تدل على الزّمان دون المصدر.
وقيل: لأنّها لا تعمل في الظّرف.
وقيل: لأنّه لايبنى منها مالم يسمّ فاعله.
وقيل: لأنّها لا تدلّ على الحدث.
وقيل: لافتقارها إلى اسم وخبر.
انظر شرح الرضي ٤/ ١٨١ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥٨٧ وابن يعيش ٧/ ٨٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٥٧-٨٥٨ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٢٠ والمساعد ١/ ٢٥٢ وتوضيح المقاصد ١/ ٤٩٨ وشرح اللمع للواسطي الضّرير ٣٩ وشرح المكودي ١/ ٢٠٠ والصّفوة الصّفية ٢/ ٢ وهمع الهوامع ١/ ٤٢٤ والارتشاف ٣/ ١١٥١ والفاخر ١/ ٢٤٧ ونتائج التّحصيل ٣/ ١١٤٨ وتعليق الفرائد ٣/ ١٧٠.

(٢) قوله: (بصيراً) ليس في ق.

وبِمَعْنى (صَارَ)، نَحْوُ قَوْلِهِ:

[١٢٠]بتَيْهَـاءَ قَفْـرٍ والمَطِـيُّ كـأنَّهَـا   قَطَا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُها[١]

[٥٢و] وتَامَّةً، نَحْوُ:

---

(١) البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ١١٩ وانظر خزانة الأدب ٩/٢٠٤، ٢٠٩ ولسان العرب (عرض) ٧/١٨٦، و(كون) ١٣/٣٦٧ وتاج العروس (بيض) ١٨/٢٥٧ و(عرض) ١٨/٣٧٨ وشرح الإيضاح لابن بري ٥٢٥-٥٢٦.

وهو لذي الرّمّة في الحلل في إصلاح الخلل ١٧٣ وشرح الكافية الشافية ١/٣٩٣ وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي٢/ ٧٩٠ وليس في ديوانه.

وهو لابن كنزة في ابن يعيش ٧/١٠٢ وشرح الإيضاح لابن بري ٥٢٥.

وهو بلا نسبة في التفسير الكبير ٧/٨٩، ٢٩/ ٥٠ وتفسير القرطبي ١/٢٩٦، ٦/١٢٩ وتفسير البحر المحيط ٧/٣٣٦ وأسرار العربية ١٣٤ والمفصل ٣٥١ وشرح الرضي ٤/١٨٩ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٢ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥٩١ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٧٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٦٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٥٦٣ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٢٤ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/ ٤١٧ والصّفوة الصّفية ١٧ والفاخر ١/ ٢٢٧ والإقليد ٣/١٥٦٨ والتّعليقة على المقرّب ٢٠٠ وشرح ألفيّة ابن مالك للشّارح الأندلسي ١/ ٣٠٤ ونتائج التّحصيل ٣/ ١١٦٩ والفوائد الضيائيّة ٢/ ٢٩٠ والتخمير ٣/ ٢٨٩ والتّوطئة ٢٢٤ ولباب الإعراب ٤٢٣ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٥٠ والفوائد والقواعد ٢١٨ والبيان في شرح اللمع ١٤١ والتّكملة ٤٣١ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٣٥ والفصول الخمسون ١٨٢ والبديع في علم العربية ١/ ٤٦٣.

وقد جاء البيت برواية: (أُرِيهِمْ سُهَيْلاً والمَطِيُّ كأَنَّهَا)، و(بفيفاء قفر)، وتيهاء: يتيه فيها الناس، والقفر: الخالي، والقطا: طيرٌ، والحزن: الأرض الصّلبة. والشّاهد في البيت على أنّ (كانت) جاءت بمعنى: (صارت).

[١٢١]إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ[(١)]

وزَائِدَةً، نَحْوُ:

[١٢٢]جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ[(٢)]

---

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري في الحماسة البصرية ٢/ ٣٨٠ والأمالي للقالي ٣/ ٢٢٠ والجمل للزجّاجي ٤٩ وخزانة الأدب ٧/ ٣٥٦ وتاج العروس (ربع) ٢١/ ٤٨ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/ ٤٤٣.

وهو بلا نسبة في تفسير القرطبي ٥/ ٦٤ وأسرار العربية ١٣٢ وتعليق الفرائد ٣/ ١٧٥ والجمل في النحو لابن شقير ١٤٩ وهمع الهوامع ١/ ٤٢٤ واللمع ٣٨ ولسان العرب (كون) ١٣/ ٣٦٥ وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٠٥ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٢٤ والأزهية ١٩٤ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥٩٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٦٥ واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٧٩ وشرح شذور الذهب ٤٥٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٦٤ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٢٥ والارتشاف ٣/ ١١٥٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٢ وشرح أبيات سيبويه للنّحّاس ٥٨ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٣ والفاخر ١/ ٢٢٧ والتّعليقة على المقرّب ٢٠٠ والملخص ٢٢٢وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٤٨ والفوائد والقواعد ٢١٧ والبيان في شرح اللمع ١٤٧ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٣٤٤.

وروي: (يهرمه الشتاء)، والشّاهد في البيت مجيء (كان) تامّة لا تحتاج إلى منصوب.

(٢) البيت للفرزدق في ديوان المتنبي بشرح العكبري ٤/ ٩ وليس في ديوانه.

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، قال: «وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خبر له» والمقاصد النحويّة ١/ ٤٢٠ والتفسير الكبير ٧/ ٨٩ وأسرار العربية ١٣٣ والمفصل ٣٥١ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٨ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٩١ والدّرر اللّوامع ١/ ٨٩ وتخليص الشّواهد ٢٥٢ وهمع الهوامع ١/ ٤٣٨ واللمع ١/ ٣٩ والمحكم والمحيط الأعظم ٧/ ١٤٧ ولسان العرب (كون) ١٣/ ٣٧٠ وشرح الرضي ٤/ ١٩٠ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٨ والمقتصد ١/ ٤٠٢ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥٩٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٦٦ والحلل في إصلاح الخلل ١٧٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٦٥ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٢٦ والارتشاف ٣/ ١١٨٧ وضرائر الشّعر لابن عصفور ٧٨ والأزهية ١٨٧ ورصف المباني ١٤٠ والفصول الخمسون ١٨٢ والمستوفى ١/ ٢٢٩ والتّبصرة والتّذكرة ١/ ١٩٢ وابن يعيش ٧/ ٩٨ والفصول الخمسون ١٨٢ وشرح جمل الزّجّاجي لابن =

قَوْلُهُ: (و«أَصْبَحَ»، و«أَمْسَى»، و«أَضْحى»).

وتَقَعُ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِها، نَحْوُ: (أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِمًا)، أَوْ (أَمْسَى)، أَوْ (أَضْحَى).

وبِمَعْنى (صَارَ)، نَحْوُ:

[١٢٣]ثُـمَّ أَضْحَـوا كَـأَنَّهُـم وَرَقٌ جَـفَّ فَـأَلْـوَتْ بِـهِ الصَّبـا والـدَّبُـورُ[1]

= خروف ١/ ٤٤٤ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٥ والفاخر ١/ ٢٢٩ وعلل النحو ٢٤٩ والإقليد ٣/ ١٥٦٦ والتّعليقة على المقرّب ١٩٩ والتصريح ١/ ٦٢١ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦١ والمساعد ١/ ٢٧٠ وشرح ألفيّة ابن مالك للشّارح الأندلسي ١/ ٣١٧ وابن النّاظم ١٠٠ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٢ والتخمير ٣/ ٢٨٨ والتّوطئة ٢٢٥ ولباب الإعراب ٤٢٢ وإرشاد السّالك ١/ ٢٠٢ والتّبصرة والتّذكرة ١/ ١٩٢ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٥١ والفوائد والقواعد ٢١٨ والبيان في شرح اللمع ١٤٠، ١٥١ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٣٥٢ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٣٣ وتعليق الفرائد ٣/ ٢٢٤ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٨٠.

وقد جاء برواية: (سراة بني أبي بكر)، و(رجال بني أبي بكر)، و(المسومة الجياد)، و(على كان المطهمة الصّلاب)، وتسامى: من السّموّ، والمسوّمة: الخيل، والعراب: الخيل العربيّ، والشّاهد في البيت في قوله: (على كان المسوّمة) حيث وقعت (كان) زائدة بين الجارّ والمجرور.

(١) البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ٩٠ وانظر الحماسة البصرية ٢/ ٤٠٩ ومعاهد التنصيص ١/ ٣١٦ والمفصل ٣٥٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٦٧ وابن يعيش ٧/ ١٠٤ والإقليد ٣/ ١٥٧١ والتخمير ٣/ ٢٩٠ والدّرر اللّوامع ١/ ٨٤.

وقيل: عديّ بن سالم المرّي العدوي في الأنساب ٢/ ٢٣٢.

وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٤٢٠ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥٩٥ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٧٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٧٢ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٢٨ والفاخر ١/ ٢٣١ والمساعد ١/ ٢٥٧ وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٥ ونتائج التّحصيل ٣/ ١١٦٩ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٣٧ وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢١١ وتعليق الفرائد ٣/ ١٩٠ =

وتَامَّةً، نَحْوُ:

[١٢٤]وَمِنْ فَعَلاتي أنّني حسَنُ القِرَى إذا اللّيْلَةُ الشّهْبَاءُ أضْحَى جَلِيْدُها[1]

قَوْلُهُ: (و«ظَلَّ»، و«بَاتَ»).

ويَقَعَانِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا، نَحْوُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا ﴿٦٤﴾﴾ [الفرقان].

وبِمَعْنَى (صَارَ)، نَحْوُ: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴿١٧﴾﴾ [الزخرف].

قَوْلُهُ: (و«صَارَ»).

ومَعْنَاها الانْتِقَالُ، نَحْوُ: (صَارَ الطِّيْنُ خزَفًا)، ومِنْهُ: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ [الشورى].

قَوْلُهُ: (و«مَا زَالَ»، و«مَا انفَكَّ»، و«مَافَتِىَء»[2]، و«مَا بَرِحَ»).

= واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٧٢، ٥٨١.

وروي: (ثمّ أصبحوا)، و(فألقت به)، وألوت به: مالت به، والشّاهد في البيت أنّ (أضحى) بمعنى صار.

(١) البيت لعبد الواسع بن أسامة في المفصل ٣٥٢ وابن يعيش ٧/ ١٠٣والإقليد ٣/ ١٥٧٠ والتخمير ٣/ ٢٩٠.

وهو لعبد العزيز بن أسامة في ترشيح العلل ٩٩.

وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٤٢٥ والدّرر اللّوامع ١/ ٨٥ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥٩٦ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٧٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٧١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٦٨ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٢٨والارتشاف ٣/ ١١٥٤ وشرح التسهيل ١/ ٣٤٢ والمساعد١/ ٢٥٣ ونتائج التّحصيل٣/ ١١٥٤ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٣٦.

وجاء برواية: (السّنة الشّهباء)، والقرى: الضّيافة، والجليد: ندى يسقط من السماء فيجمد، والشّاهد في البيت أنّ (أضحى) تامّة لا تحتاج إلى منصوب.

(٢) قوله: (وما فتىء) ليس في ق.

وهي لاسْتِمْرَارِ خَبَرِها لِفَاعِلِها مُذْ قَبِلَهُ، نَحْوُ: (مَا زَالَ زَيْدٌ أَمِيْرًا)، أَيْ: مُنْذُ صَلَحَ للإِمَارَةِ، وكَذَلِكَ البَاقِي[1].

قَوْلُهُ: (و«مَا دَامَ»).

وهي تَوْقِيْتٌ لأَمْرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِها[2]، نَحْوُ: (أَنْتَظِرُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِمًا)، أَيْ: مُدَّةَ دَوَامِ قِيَامِهِ، ولكنَّهُ حُذِفَ المُضَافُ، وأُقِيْمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

قَوْلُهُ: (و«لَيْسَ»).

ومَعْنَاها نَفْيُ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ في الحَالِ، وقِيْلَ: عَلَى الإِطْلاقِ[3].

قَوْلُهُ: (والّذي حُمِلَ عَلَيْها، مِنْ ذلِكَ: «جَعَلَ»، و«طَفِقَ»، و«كَرَبَ»، و«أَخَذَ»، و«كَادَ»، و«عَسَى»).

وهذه تُسَمّى أَفْعَالَ المُقَارَبَةِ[4].

---

(١) في ق ول: (البواقي).

(٢) في ق ول: (لفاعله).

(٣) في معنى (ليس) عدّة آراء، هي:

أوّلها: مذهب الجمهور، واختيار صاحب المفصل والكافية أنّها نفيٌ للحال.

وثانيها: نُسب لسيبويه والمبرّد وابن السّرّاج أنّها للنّفي مطلقًا.

وثالثها: نسب لابن السّرّاج أيضًا أنّها لنفي الاستقبال.

ورابعها: إن لم تقيّد الجملة بقيدٍ يجعلها للإطلاق أو للاستقبال فهي للحال، وعزي إلى الشّلوبين.

. انظر المسألة في الارتشاف ٣/١١٥٧ وهمع الهوامع ١/٤٢٣ وشرح الرضي ٤/١٩٩ والكافية ٢٠٨ والإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٨ والنّجم الثاقب ٢/١٠٣٤ ومصباح الرّاغب ٢/٦٠٢ وتاج علوم الأدب ٢/٨٣٣ ونتائج التّحصيل ٣/١١٦٥.

(٤) وقد زاد بعضهم عليها، قال في همع الهوامع ١/٤٦٨: «وزاد ابن مالك وابن طريف والسرقسطي حرى، وثعلب قام، والبهاري كارب وقارب وقرب وحال وأقبل وأظل وأشفى وشارف ودنا وأثر وقعد وذهب وازدلف ودلف وأزلف وأشرف وتهيأ وأسف، وبعضهم طار =

فالأَرْبَعَةُ الأُولُ للشُّرُوعِ في الفِعْلِ، نَحْوُ: (جَعَلَ زَيْدٌ يَتَكَلَّمُ)، وكَذلِكَ البَوَاقِي.

و(كَادَ) لِمُقَارَبَتِهِ عَلَى سَبِيْلِ الحُصُولِ، نَحْوُ: (كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ) إِذا كَانَ قُرْبُها مِن الغُرُوبِ قَدْ حَصَلَ.

و(عَسَى) للتَّرَجّي[1]، نَحْوُ: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة].

وإِنَّمَا قَالَ: (مِنْ ذلِكَ) إِشَارَةٌ إِلى أَنَّ المُلْحَقَ لَيْسَ هذه وَحْدَها، وإِنَّما هذه بَعْضُها، ومِمّا يُلْحَقُ بِها أَيْضًا: (آضَ)، و(عَادَ)، و(غَدَا)، و(رَاحَ)[2].

ولَمْ يَذْكُرْ سِيْبَوَيْهِ مِن النَّوَاقِصِ إِلاّ (كَانَ)، و(صَارَ)، و(مَا دَامَ)، و(لَيْسَ)، ثُمَّ قَالَ: ومَا كَانَ نَحْوَهُنَّ مِن [٥٢ظ] الفِعْلِ مِمّا لا يَسْتَغْنِي عَن الخَبَرِ[3].

قَوْلُهُ: (يُحْكَمُ أَبَدًا على مَوَاضِعِ أَخْبَارِ هذه الأَفْعَالِ بالنَّصْبِ، وإِنْ لَمْ يَظْهَرْ في اللّفْظِ غَالِبًا).

وذلِكَ لأَنَّ أَخْبَارَهَا لا تَكُونُ إِلاّ جُمَلاً فِعْلِيَّةً، أَفْعَالُها مُضَارِعَةٌ، والجُمْلَةُ مِنْ حَيْثُ هي جُمْلَةٌ لا تُعْرَبُ.

= وانبرى ونشب، واللخمي ابتدأ وعبأ» وانظر الارتشاف ٣/ ١٢٢٢ وشرح الرضي ٤/ ٢٢١.

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (لترجي).

(٢) ألحق الزّمخشري بكان جملة من الأفعال، فقال في المفصل ٣٤٩: «ومما يجوز أن يلحق بها عاد وآض وغدا وراح» وتابعه عدد من النّحاة منهم الجزولي والعكبري وابن يعيش الحلبي وابن الحاجب وابن عصفور والرضي وابن هطيل، واعترض على إلحاق (غدا) و(راح) ابن مالك، قال في التسهيل ٥٤: «وأن لا يجعل من هذا الباب غدا وراح ولا أسحر» وأُلحق غيرها من الأفعال. انظر المسألة في المقدمة الجزولية ١٠٤ وإعراب الحديث النّبوي ٥٢ وابن يعيش ٧/ ٩٠ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦٨ وشرح الجمل للزجّاجي ١/ ٣٧٦ وشرح الرضي ٤/ ١٨٦ وشرح التسهيل ١/ ٣٤٨ والارتشاف ٣/ ١١٤٧.

(٣) الكتاب ١/ ٤٥.

وإنّما قَالَ: (غَالِبًا) احْتِرَازٌ[1] مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِمْ: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسا[2].

وقَوْلِهِ:

[١٢٥]فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا ... وَكَمْ مِثْلِها فَارَقْتُهَا وهيَ تَصْفِرُ[3]

---

(١) في ق ول: (احترازاً).

(٢) هذا مثل يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به، والمثل في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠ وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١/ ٤٢٤ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧ قال في جمهرة الأمثال ٢/ ٥١: «وقال آخرون: المثل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأصله أن رجلاً وجد غلاماً منبوذاً، فقال له عمر: عسى الغوير أبؤسا، أي عسى أنك صاحبه، فشهد له بالصلاح والستر فقال ربه: فيكون ولاؤه لك» وقال في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١/ ٤٢٤: «وهٰذا المثل إنما تكلمت به الزبّاء، وذلك أنها لما وجهت قصيرًا اللخمي بالعير ليحمل لها عليها من بر العراق وألطافه، وكان يطلبها، فدخل جذيمة الأبرش فجعل الأحمال صناديق، وجعل في كل واحد منها رجلا معه السلاح، ثم تنكب بهم الطريق المنهج، وأخذ على الغوير، فسألت عن خبره، فأخبرت بذلك، فقالت: عسى الغوير أبؤساً، تقول: عسى أن يأتي ذلك الطريق بسوء واستنكرت شأنه حين أخذ على غير الطريق» والأبؤس جمع بؤس، والغوير: تصغير غار.

وقد استشهد به ابن بابشاذ في شرح المقدّمة المحسبة ٣٥١ وابن هطيل للدّلالة على أنّ الأصل في خبر هذه الأفعال أن يكون جملة فعليّة، وقد جاء هاهنا اسمًا، فالأصل فيه: (أن يبأس)، ولذلك عدّ بعض النّحاة هذا المثل شاذًّا. انظر المثل في شرح لرّضي ٤/ ٢١٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٨٩٩-٩٠٠ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥١ والمقرّب ١٥٤ وابن يعيش ٧/ ١١٧، ١١٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٧٨ وترشيح العلل ١٠٤ والتصريح ١/ ٦٧٦-٦٧٧.

(٣) البيت لتأبّط شرًّا في ديوانه ٩١ وانظر خزانة الأدب ٨/ ٣٧٧ والأغاني ١٠/ ١٥٢ والخصائص ١/ ٣٩١ ولسان العرب (كيد) ٣/ ٣٨٣ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ٢/ ٨٣٧ والدّرر اللّوامع ١/ ١٠٧ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٢ وتخليص الشّواهد ٣٠٩ والتصريح ١/ ٦٧٦ والفوائد والقواعد ٤٩٩ والبيان في شرح اللمع ٤٨٥ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥ وشرح شواهد الإيضاح ٦٢٩.

وهو بلا نسبة في المفصل ٣٢٣ وهمع الهوامع ١/ ٤٧٨ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٥١ وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٥ والإنصاف ٢/ ٥٤٤ وشرح الرضي ٤/ ٢٧، ٢٢١ وتاج علوم الأدب=

قَوْلُهُ: (والثَلاثَةَ عشَرَ يَظْهَرُ النَّصْبُ في أَخْبَارِها إِذا كَانَ مُفْرَدًا غَالِبًا).

احْتَرَزَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (كَانَ زَيْدٌ المُعْطِي)، وشِبْهِهِ.

قَوْلُهُ: (ويُقَدَّرُ إِذا كَانَ جُمْلَةً أَوْ ظَرْفًا).

فَأَمّا الجُمْلَةُ فَلِمَا تَقَدَّمَ.

وأَمّا الظَّرْفُ فَلأَنَّ[1] الخَبَرَ عِنْدَ التَّحْقِيْقِ هو الاسْتِقْرَارُ المَحْذُوفُ.

قَوْلُهُ: (مِثَالُ المُفْرَدِ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، و«يَكُونُ قَائِمًا»، وسَيَكُونُ قَائِمًا، و«كُنْ قَائِمًا»، ولا تَكُنْ قَائِمًا»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

ومِثَالُ الجُمْلَةِ: (كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ)، و(كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ).

ومِثَالُ الظَّرْفِ: (كَانَ زَيْدٌ عِنْدَكَ)، و(كَانَ زَيْدٌ في الدّارِ).

= ٢/ ٨٣٨ وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٠٣ والارتشاف ٣/ ١٢٢٦ وشرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ١/ ١٣٠ والنّجم الثاقب ٢/ ٩٢٢ وابن يعيش ٧/ ١١٩ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٠٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٧٧ والصّفوة الصّفية ٢/ ٤٧ وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٩١٨ والمقتصد ٢/ ١٠٤٨ والفاخر ١/ ٢٦١ وترشيح العلل ٨٧، ١٠٤ ونتائج التّحصيل ٤/ ١٣١٥ وابن النّاظم ١١١ ورصف المباني ١٩٠ وشرح المكودي ١/ ٢١٣ وشرح ألفيّة ابن مالك للشّارح الأندلسي ٢/ ٣ والمساعد ١/ ٢٩٧ والدّرر في شرح الإيجاز ٢٨٧ والتخمير ٣/ ٣٠٢-٣٠٣ والتّوطئة ٢٩٨ ولباب الإعراب ٢٧٤، ٤٢٦ وشرح الفواكه الجنيّة ١٧٢ وإرشاد السّالك ١/ ٢١٨ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٣٩ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٠٣ وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي١/ ٨٢ والبديع في علم العربية ١/ ٣٤ وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٢٢ وتعليق الفرائد ٣/ ٢٩٢.

وروي البيت برواية: (وما كنت آيبًا)، و(أبت) رجعت، و(فهم) اسم قبيلة، والشّاهد في البيت أنّ خبر كاد قد يأتي اسمًا صريحًا، وهذا شذوذٌ عند بعضهم؛ إذ الأصل فيه أن يأتي الخبر جملة فعليّة، ولذلك أوّله كثيرٌ من النّحاة بـ(ما كدت أؤوبُ).

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (فإنّ).

قَوْلُهُ: (وكَذلكَ الباقي في الأَكْثَرِ يَتَصَرّفُ هذا التّصَرُّفَ إلاّ «لَيْسَ»).

وذلِكَ لأَنَّهُم لَمّا اسْتَعْمَلُوها أَدَاةً للنَّفْيِ أَشْبَهَتْ الحَرْفَ، فَلَمْ تَتَصَرَّفْ.

وكَذلِكَ (مَا دَامَ)[1]، وجَمِيْعُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ فَإِنَّهُنّ لا يَتَصَرَّفْنَ[2] إلاّ (كَادَ)[3]. واللهُ وأَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُدّرَ في جَميع هذه الأَفْعالِ ضَميرُ شَأْنٍ وقِصَّةٍ كَانَ الخَبَرُ مَرْفُوعًا، وكَانَ جُمْلَةً، مِثالُهُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائمٌ»، تَقْديرُه: كَانَ الأَمْرُ زَيْدٌ قائمٌ، وكَذلك البَاقِي).

---

(١) أجمع النّحاة على جمود (ليس)، أمّا (ما دام) فالظّاهر أنّ في تصريفها خلافًا، قال في همع الهوامع ١/ ٤٢١: «وأما دام فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف، وهو مذهب الفراء، وجزم به ابن مالك، قال ابن الدهان: لا يستعمل في موضع دام يدوم؛ لأنه جرى كالمثل عندهم، وقال ابن الخباز: لا تتصرف ما دام لأنها للتوقيت والتأبيد فتفيد المستقبل، قال أبو حيان: وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون» وانظر الارتشاف ٣/ ١١٥٨ وتوضيح المقاصد ١/ ٤٩٤.

(٢) في ق: (فإنها لا تتصرف).

(٣) قال في الارتشاف ٣/ ١٢٢٣ في أفعال المقاربة: «ويلازمهنّ لفظ المضيّ إلاّ كاد فسُمع مضارعها» وقال في همع الهوامع ١/ ٤٧١: «ويلزمها لفظ المضي، وسمع مضارع كاد وأوشك، واسم فاعلها، وحكى الجوهري مضارع طفق، والأخفش مصدره، وقطرب مصدر كاد، وبعضهم اسم فاعله، وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله، والكسائي مضارع جعل، وبعضهم الأمر والتفضيل من أوشك، وقوم فاعل كرب» وقال في الهمع ١/ ٤٧١ معلّلاً ذلك: «أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ملازمة للفظ الماضي، وعلل ذلك ابن جني بأنها لما قصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها وهو التصرف، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعم وبئس وفعل التعجب، وعلله ابن يسعون بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها فلم يبنوا منها مستقبلا، وعلله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا ماضيًا، إذ لا تخبر عن الرجاء إلا وقد استقر في نفسك، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والدوام، فلا يكون معناها مستقبلاً أصلاً».

وذلِكَ لأنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ قَدْ صَارَ اسْمَها، والجُمْلَةُ بَعْدَهُ هِيَ الخَبَرُ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الجُمْلَةَ مِنْ حَيْثُ هي جُمْلَةٌ يَجِبُ حِكَايَتُها عَلَى مَا هي.

قَوْلُهُ: **(وأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ هذا المَعْنى عِنْدَ تَفْخِيْمِ الإِخْبَارِ بالشَّيءِ وتَعْظِيْمِهِ)**.

وذلِكَ لأنَّ الشّيءَ إذا أُبْهِمَ أَوّلاً ثُمَّ فُسِّرَ يَكُونُ لَهُ في النَّفْسِ مَوْقِعٌ لَيْسَ لَهُ إذا لَمْ يَكُنْ كَذلِكَ.

قَالَ ابنُ الحَاجِبِ: فَقَدَّرُوا لِذلِكَ الحَدِيْثِ المَعْهُودِ في الذّهْنِ، ثُمَّ أَضْمَرُوهُ لِهذا الغَرَضِ[1]. [٥٣و]

ولا يَخْتَصُّ بِهذا البَابِ، بَلْ يَكُونُ فِيْهِ وفي غَيْرِه، قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]، وقَالَ: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ ۝١٩﴾ [الجن]، وتَقُولُ: (ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ).

قَوْلُهُ: **(وكُلُّها يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَخْبَارُها عَلَيْها إلاّ ما لَزِمَ أَوّلَهُ «مَا»)**.

يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ)[2]، وشِبْهَهُ، ولا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ:

---

(١) قال في الإيضاح ١/ ٤٥٠: «وإنّما وضعوه ليعظّموا القصّة المذكورة بعده؛ لأنّ الشّيء إذا ذُكِرَ مُبْهمًا، ثمّ فُسِّر كان أوقعَ في النّفسِ من وقوعه مفسّرًا أوّلاً» وقال في شرح المقدّمة الكافية ٢/ ٦٧٧: «فأمّا ضمير الشّأنِ والقصّة فإنّما جيء به من غير أن يتقدّم ذكره قَصْدًا لتعظيم القصّة بذكرها مبهمةً ليعظم وقعها في النّفس، ثمّ تُفسّر، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أوّلاً مفسّرًا، وصار كأنّه... عائدٌ على الحديث المتعقّل في الذّهن بينك وبين مخاطبك».

(٢) نقل ابن فلاح اليمني مفصّلاً خلافًا بين النّحاة في تقديم خبر كان وأخواتها - ما عدا ليس وما أوّله (ما) - عليها، وذكر أنّ البصريين ذهبوا إلى جواز التقديم خلافاً للكوفيين فإنـهم لم يجيزوه، واحتجوا بأنه يؤدّي إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك في مثل قولك: (قائماً كان زيدٌ) ففي قولك: (قائم) ضمير يعود على المبتدأ، واحتج البصريون بالسماع والقياس.

هـذا ما ذكره ابن فلاح، وما وجـدته عند النحـاة أنه جائز اتفاقاً، خَلا مـا أَلمحَ إليه أبـو حيان في الارتشاف، فبعد أن ذكر جواز ذلك عند البصريين والكسائي والفراء قال: «ويحتاج في تقديم خبر كان إلى صار عليها في نحو: (قائماً كان زيدٌ) إلى سماع من العرب، ولم =

(قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ) وشِبْهَهُ؛ لأَنَّ (مَا) النّافِيَةَ لَهَا صَدْرُ الكَلامِ[١].

ولا: (قَائِمًا مَا دَامَ زَيْدٌ)؛ لأَنَّ (مَا) المَصْدَرِيَّةَ لا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيْمَا قَبْلَهَا كَالاسْمِ المَوْصُولِ[٢].

قَوْلُهُ: (وكُلُّها يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ «إلاّ» في خَبَرِها إذا كَانَتْ غَيْرَ مَوجَبَةٍ إلاّ مَا لَزِمَ أوّلَه «ما»).

يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا كَانَ زَيْدٌ إلاّ قَائِمًا) وشِبْهَهُ، ولا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا زَالَ زَيْدٌ إلاّ قَائِمًا) وشِبْهَهُ؛ لأَنَّ (مَا زَالَ) بِمَعْنى (ثَبَتَ)، فَيُؤَدِّي إلى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيْرُ: ثَبَتَ زَيْدٌ إلاّ قَائِمًا، وهو غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ.

= نجدهم ذكروا سماعاً في ذلك إلا ما يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿كذلك كنتم من قبل﴾ فهذا الكلام من أبي حيان يشير إلى وجود خلاف في هذه المسألة، وممن أشار إلى ذلك أيضاً الأزهري، فقد ذكر رأي البصريين وحجتهم ولم يذكر رأي الكوفيين.

ونقل السيوطي الخلاف الذي ذكره ابن فلاح في تقديم الأخبار على الأسماء، و ليس في تقديمها على الأفعال، قال: «ومنعه الكوفيون في الجميع لأنّ الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدّم عليه». انظر المسألة في المغني لابن فلاح٨١١ والارتشاف ٣/ ١١٧٠ والتصريح ١/ ٦٠٦ وهمع الهوامع ١/ ٤٢٨.

(١) اختلف النحاة في تقديم أخبار ما لزم أوّله (ما)، فنُقل عن البصريين امتناع تقديم أخبارها عليها إذا كانت مسبوقة بـ (ما)، أمّا إذا سُبقت بغيرها من حروف النفي جاز التقديم، وتبعهم الفـراء من الكوفيين إلا أنّ الفـراء عـمّم المنع، فلا يجوز تقديم أخبارها مطلقاً عنده، وأجاز الكوفيّون وابن كيسان تقديم خبر هذه الأفعال عليها. انظر شرح الرضي ٤/ ٢٠٠ والارتشاف ٣/ ١١٧٠ والتصريح ١/ ٦٠٩ وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٨ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٨١ والإنصاف ١/ ١٥٥ وابن يعيش ٧/ ١١٣ وهمع الهوامع ١/ ٤٢٩.

(٢) أجمع النحاة على جواز تقديم خبر (ما دام) على اسمها وخالفهم في ذلك ابن معط، فإنه ذهب إلى امتناع تقديم خبرها على اسمها، قال: «وأما ما دام فلا يجوز تقدّم خبرها عليها ولا على اسمها»، ولم يأخذ برأيه أحد من النحاة، قال الرضي: «وهو غلط لم يذكره غيره». انظر الفصول لابن معط ١٨١ وشرح الرضي ٤/ ٢٠٠ والارتشاف ٣/ ١١٦٩.

قَوْلُهُ: (وفي تَقْدِيْمِ خَبَرِ «لَيْسَ» عَلَيْها خِلافٌ).

فَمَنْ نَظَرَ إِلى كَوْنِها فِعْلاً جَوّزَهُ، ومَنْ نَظَرَ إِلى كَوْنِها للنَّفْي مَنَعَهُ(١).

قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: والصَّحِيْحُ جَوازُ التَّقْدِيْم لِمَا ثَبَتَ في مِثْلِ قَوْلِه تَعالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ۝﴾ [هود] وإِذا جَازَ تَقْدِيْمُ مَعْمُولِ العَامِلِ جَازَ تَقْدِيْمُ العَامِلِ أَيْضًا(٢)، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وإِذا كَانَ الخَبَرُ اسْتِفْهامًا لَمْ يَكُنْ إِلاّ مُقَدّمًا، مِثْلُ: «أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ؟»، و«مَتى كَانَ القِيَامُ؟»).

وذلِكَ لأَنَّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ.

---

(١) اختلف النحاة في تقديم خبر(ليس) عليه، فنُقل عن سيبويه رأيان، فبعضهم نسب إليه جواز التقديم، وبعضهم نسب إليه المنع، والصحيح أنه لم يرد عن سيبويه نصٌّ صريح في هذه المسألة، وذهب الكوفيون إلى امتناع تقديم خبر (ليس) عليها، وهو رأي جماعة من البصريين منهم المبرد والزجاج وابن السراج و السيرافي والجرجاني وابن مالك والأنباري.

وذهب الفارسي في الإيضاح و الحلبيات إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، قال في الإيضاح: «وهكذا خبر ليس في قول المتقدّمين من البصريين، وهو عندي القياس فتقول: منطلقاً ليس زيدٌ». ونسبه في الحلبيات إلى أبي الحسن الأخفش، ونُسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين والفراء، وهو رأي ابن جني والزمخشري وابن الحاجب.

انظر المسألة في الإنصاف ١/ ١٦٠ والمقتصد ١/ ٤٠٨ وابن يعيش ٧/ ١١٤والإيضاح العضدي ١٣٨ والحلبيات ٢٨٠ والخصائص ٢/ ٣٨٣ والارتشاف ٣/ ١١٧١ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥١ وشرح الرضي ٤/ ٢٠١ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٥٥.

(٢) نص ابن الحاجب في شرح المقدّمة الكافية ٣/ ٩١٧: «والصّحيح الأوّل لما ثبت في مثل قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾ وإذا تقدّم معمول العامل جاز تقديم العامل أيضًا».

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ ثَانٍ يَنْصِبُ المُبْتَدَأَ والخَبَرَ جَمِيعًا، ولا يَجُوزُ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ، وذلكَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ فِعلاً، وهي: «عَلِمْتُ»، و«رَأَيْتُ»، و«وَجَدْتُ»، و«ظَنَنْتُ»، و«حَسِبْتُ»، و«خِلْتُ»، و«زَعَمْتُ»، و«أُنبِئْتُ»، و«نُبِّئْتُ»، و«أُرِيْتُ»، و«أُعْلَمْتُ»، و«حُدِّثْتُ»، و«خُبِّرْتُ»، و«أُخْبِرْتُ»).

وهي عَلَى ضَرْبَيْنِ: مَبْنِيٍّ لِمَا سُمِّيَ فَاعِلُه، ومَبْنِيٍّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه.

فَالأَوّلُ عَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ:

ضَرْبٍ لِمَعْرِفَةِ الشَّيءِ عَلَى صِفَةٍ، وهي: (عَلِمَتُ)، و(رَأَيْتُ)، و(وَجَدْتُ).

وضَرْبٍ لِظَنِّهِ كَذلِكَ، وهي: (ظَنَنْتُ)، و(حَسِبْتُ)، و(خِلْتُ).

وضَرْبٍ [٥٣ظ] للدَّعْوى، وهي: (زَعَمْتُ).

والثّاني: السَّبْعَةُ البَوَاقِي.

وقَدْ يُزَادُ عَلَى هذه غَيْرُها، نَحْوُ: (اتَّخَذَ)، و(جَعَلَ)، و(تَرَكَ)، و(رَدَّ)، وكُلُّ مَا في مَعْنى (صَيَّرَ)، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (كُلُّ هذِه إذا كَانَتْ أَوّلاً، لَيْسَ بَعْدَها حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ، ولا لامُ ابْتِدَاءٍ، ولا شَيءٌ يَمْنَعُ مِن العَمَلِ في اللّفْظِ، فَإنّها تَنْصِبُ الاسْمَيْنِ، هِيَ ومَا تَصَرَّفَ مِنْها، نَحْوُ: «عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا»)[1].

---

(١) اختلف النحاة في إلغائها عند تصدّرها نحو: (ظننتُ زيدٌ قائمٌ)، فمنعه البصريون؛ لأنّ عامل الرفع وهو الابتداء ضعيف؛ لأنه معنوي، فلا يُصار إليه مع وجود العامل اللفظي القوي الذي هو الفعل القلبيّ، وأجاز الكوفيون والأخفش الإلغاء، وتبعهم محمد بن الوليد وابن الطراوة، ومن النحاة من أجاز الإلـغاء مع قبـح، منهم أبوبكر الزبيدي وابن مالك والرضي، واستدلوا بالسماع، من ذلك قول الشاعر:

أرجـو و آمـلُ أنْ تـدنـو مـودّتُـهـا ... ومـا إخـالُ لـدينـا منـك تنـويـلُ

وقوله:

كذاك أَدبتُ حتى صار من خُلُقي ... أَنّـي رأيـتُ مـلاكُ الشيمـةِ الأدب =

فَإِنْ كَانَ بَعْدَها أَحَدُ هذه الأُمُورِ وَجبَ تَعْلِيْقُها عَن العَمَلِ، نَحْوُ: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عمْروٌ)، و(عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ)، و(عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)[1]، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ؛ لأَنَّ هذه الأَشْيَاءَ لا يَعْمَلُ مَا قَبْلَها فِيْمَا بَعْدَها كَمَا لا يَعْمَلُ مَا بَعْدَها فِيْمَا قَبْلَها.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ وَقَعَتْ وَسَطًا بَيْنَ الاسْمَيْنِ جازَ وَجْهَانِ: الإِعْمَالُ والإِلْغاءُ، والإِعْمالُ أَجْوَدُ، مِثْلُ[2]: «زَيْدًا عَلمْتُ قَائمًا»، و«زَيْدٌ عَلِمْتُ قائمٌ»).

وذلِكَ لأَنَّها ضَعُفَتْ بِالتَّوَسُّطِ، وأَصْلُ مَفْعُولَيْها المُبْتَدَأُ والخَبَرُ، فَجَازَ أَنْ يُرْجَعَ فِيْهِما إِلى الأَصْلِ.

قَوْلُهُ: (وإِنْ وَقَعَتْ أَخِيْرًا فَفِيْهِ وَجْهَانِ، أَجْوَدُهُما الإِلْغاءُ، تَقُولُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ عَلِمْتُ»، و«زَيْدًا قَائِمًا عَلِمْتُ»، وكَذلكَ البَاقِي).

هذا كَمَا ذَكَرَه.

وإِنَّمَا كَانَ الإِلْغَاءُ أَجْوَدَ لأَنَّها ازْدَادَتْ ضَعْفًا بِالتَّأَخُّرِ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَقَعَ خَبَرًا لِـ«كَانَ» وأَخَواتِها مِنْ مُفْرَدٍ، وجُملَةٍ، وظَرْفٍ، جَازَ أَنْ يَقَعَ مَفْعُولاً ثَانِيًا لِهذه الأَفْعَالِ).

فالمُفْرَدُ نَحْوُ: (عَلِمْتُ زَيْدًا قَائمًا).

والجُمْلَةُ نَحْوُ: (عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ)، أَوْ (قَامَ أَبُوهُ)، أَوْ (يَقُومُ).

والظَّرْفُ نَحْوُ: (عَلِمْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ)، أَوْ (في الدّارِ) عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وكُلّها لا يَجُوزُ الاقْتِصارُ فيها على أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ).

= انظر المسألة في المساعد ١/ ٣٦٤ والارتشاف ٤/ ٢١٠٧ وهمع الهوامع ١/ ٥٥٢ وتوضيح المقاصد ١/ ٥٦٠ وشرح الرضي ٤/ ١٥٦وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٧ وأوضح المسالك ٢/ ٦٥ والواضح للزبيدي٢٣٤ والتسهيل ٧١.

(١) في ق ول: (بقائم).

(٢) في ق ول: (تقول).

وذلِكَ لأَنَّ أَصْلَهُما المُبْتَدَأُ والخَبَرُ، ولا مُبْتَدَأَ إِلاّ وَلَهُ خَبَرٌ، ولا خَبَرَ إِلاّ ولَهُ مُبْتَدَأٌ[1].

وفِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأ قَدْ يُحْذَفُ لِقَرِيْنَةٍ، وكَذلِكَ المُبْتَدَأُ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ[2].

قَوْلُهُ: (ويَجُوزُ تَرْكُهُما جَمِيْعًا).

وذلِكَ لأَنَّهُما جَمِيْعًا[٥٤و] بِمَنْزِلَةِ مَفْعُولِ (ضَرَبْتُ)، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ[3].

---

(١) ميّز النحاة في هذا الموضع بين نوعين من الحذف، فقالوا: يُحذف اقتصاراً ويُحذف اختصاراً، والمقصود بالحذف اقتصاراً الحذف من غير دليل أو قرينة، أما حذف الاختصار فهو الحذف مع وجود قرينة أو دليل.

ويجوز حذف أحد المفعولين اختصاراً عند جمهور النحاة على قلة، وخالف ابن ملكون الجمهور فمنع الحذف اختصاراً. وذهبوا إلى منع حذف أحدهما اقتصاراً بلا خلاف و قالوا: إنّ المفعولين هنا أصلهما مبتدأ وخبر، فكما لا يجوز أن يُؤتى بمبتدأ دون خبر، ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناس خ، فكذلك بعده.

انظر المسألة في توضيح المقاصد ١/٥٦٦-٥٦٨ والتصريح ٢/١٩٩ وهمع الهوامع ١/ ٥٥٠ والمقرّب ١٧٩ وشرح الرضي ٤/ ١٥٥.

(٢) قال القوّاس في شرح الكافية ٢/ ٥٥٢: «فإن قيل: فلم لا يجوز حذف أحدهما كما جاز حذف المبتدأ أو الخبر عند وجود القرينة، فالجواب: إنّ المبتدأ والخبر وإن كان بينهما ارتباط الإسناد إلاّ أنّه ليس بينهما هذا الارتباط المخصوص، ولأنّه إذا حُذف أحد مفعوليها التبس المتعدّي منهما إلى مفعولين بما يتعدّى إلى مفعول واحد، بخلاف خبر المبتدأ، ولقائل أن يقول: لا يمتنع حذف أحدهما عند وجود قرينة تدلّ على حذفه؛ لأنّه في حكم المنطوق به، وفي التّنزيل: ﴿ولا يحسبنّ الّذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم﴾ فإنّ المفعول الأوّل فيه محذوف على قراءة الياء، لدلالة الفعل عليه».

(٣) أجاز النحاة حذف مفعولي (ظننت) اختصاراً بالإجماع، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾ ومنع ذلك الجرمي، وأما حذفهما اقتصارًا ففيه خلاف، قال ابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٧٠: «وأما حذفهما اقتصاراً أي لغير دليل فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً واختاره الناظم وعن الأكثرين الإجازة مطلقًا لقوله تعالى: ﴿والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾، «فهو يرى»، ﴿وظننتم ظن السوء﴾، وقولهم: (من يسمع يخل) =

قَوْلُهُ: (ولا يَجُوزُ تَرْكُ أَحَدِهما).

وذلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ، وهو كالتِّكْرَارِ.

ومِنْ خَوَاصِّ أَفْعَالِ القُلُوبِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ فِيْها بَيْنَ ضَمِيْرَي الفَاعِلِ والمَفْعُولِ لِشَيءٍ وَاحِدٍ، ولا يَجُوزُ ذلِكَ في غَيْرِهَا؛ فَلِذلِكَ تَقُولُ: (عَلِمْتُني)، ولا تَقُولُ: (ضَرَبْتُني)، وأَمّا (عَدِمْتُني)، و(فَقَدْتُنِي) فَمُلْحَقَانِ بِها[1].

ومِنْها أَنَّهُ يَكُونُ لِبَعْضِها مَعْنىً آخَرُ تَتَعَدَّى بِهِ إِلى وَاحِدٍ، وهي: (عَلِمْتُ)، و(رَأَيْتُ)، و(وَجَدْتُ)، و(ظَنَنْتُ)، فَإِنَّها قَدْ تَكُونُ بِمَعْنى (عَرَفْتُ)، و(أَبْصَرْتُ)، و(أَصَبْتُ)، و(اتَّهَمْتُ).

قَوْلُهُ: (ومنْها نَوْعٌ ثَالِثٌ يَتَعَدّى إِلى اثْنَيْنِ فَيَنْصِبُهُما، ويَجُوزُ الاقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِما، وهو كُلُّ مَا كَانَ المَفْعُولُ الثّانِي فِيْه غَيْرَ الأَوّلِ، مِثْلُ: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهمًا» و«كَسَوْتُ خَالِدًا جُبَّـةً»، و«آتَيْتُ عَمْرًا مَالاً»، و«أَوْلَيْتُه خَيْرًا»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وإِنَّمَا جَازَ الاقْتِصَارُ هَا هُنا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ أَصْلُهُما المُبْتَدَأَ والخَبَرَ، بِخِلافِ بَابِ (عَلِمْتُ).

= وعن الأعلم يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم»، وقد ذكر في الهمع أنّ حذفهما اقتصارًا لايجوز بلا خلاف، قال: «وأما حذف المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف لأن أصلهما المبتدأ والخبر وذلك غير جائز فيهما».

انظر المسألة في شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/٥٥٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/٥١٦ والنّجم الثاقب ٢/١٠٠٧ وابن يعيش ٧/٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١١ وهمع الهوامع ١/٥٥٠ وتوضيح المقاصد ١/٥٦٨.

(١) قال في المفصل ٣٤٨: «ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول فتقول: علمتني منطلقاً، ووجدتك فعلت كذا، ورآه عظيمًا، وقد أجرت العرب عدمت وفقدت مجراها فقالوا: عدمتني وفقدتني» وانظر الارتشاف ٤/٢١٢٣ وهمع الهوامع ١/٥٦٢ ولباب الإعراب ٤١٧.

قَوْلُهُ: (ويَلْحَقُ بِهذا: «اسْتَغْفَرْتُ اللهَ ذَنْبًا»، و«اخْتَرْتُ الرّجَالَ عَمْرًا»).

إِنَّمَا جَعَلَهُ مُلْحَقًا لأَنَّ الأَصْلَ: اسْتَغْفَرْتُ اللهَ مِن الذَّنْبِ، واخْتَرْتُ مِن الرِّجَالِ عَمْرًا، فَحُذِفَتْ (مِنْ)، وعُدِّيَ الفِعْلُ إِلى الفِعْلِ، فَنَصَبَهُ[1]، وعَلَيْهِ:

[١٢٦]أَسْتَغْفِرُ الله ذَنْبًا لَستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهُ الوَجْهُ والعَمَلُ[2]

---

(١) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ١٤٢: «وهي في العمل على ثلاث مَرَاتِبَ:

المرتبة الأولى: تقتضي بنفسها مفعولين متغايرين، وذلك نحوُ: (كسوت زيدًا جبّةً) و(وَهَبْتُه مالاً)، فهي تنصبهما بصريحها من غير زيادة.

المرتبة الثّانية: تقتضي بصريحها مفعولاً واحدًا ثمّ تتعدّى بالهمزة إلى مفعول ثانٍ، وذلك نحو: (أعطيت)، فإنّك تقول: (عطوت زيدًا) إذا تناولته، ثمّ تُعدّيه بالهمزة إلى ثانٍ، فتقول: (أعطيته درهمًا).

المرتبة الثّالثة: تقتضي بصريحها مفعولاً واحدًا ثمّ إلى الثّاني بحرف جرٍّ ثمّ يتّسع فيه، فيُحذف، تقول: (استغفرت الله ذنبًا) و(اخترت الرّجال عمرًا) وأصله (من الذّنب) و(من الرّجال) فاتسع بحذفه، فلهذا تعدّى الفعل إلى مفعولين، قال الله تعالى: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾.

(٢) قائله مجهول، وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ١/ ٣٧ والمقتضب ٢/ ٣٢١، ٤/ ٣٣١ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١/ ٤٢٠ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤١٥ وتفسير الطبري ١/ ٧٣، ٤/ ٧٢، ٢٠/ ١٢٧ والتفسير الكبير ١٥/ ١٥ وتفسير القرطبي ٢/ ٨٤، ١٣/ ٣٢٢، وتفسير البحر المحيط ١/ ٥٣٠، ٢/ ١١٠ وإعراب القرآن للنّحّاس ٥/ ١٧٥ وأدب الكاتب ٤١٩ وخزانة الأدب ٣/ ١٠٦ وأوضح المسالك ٢/ ٣٦٢ والأصول في النحو ١/ ١٧٨ والجمل في النحو لابن شقير ١٢٢ والخصائص ٣/ ٢٤٧ وشرح شذور الذهب ٤٧٩ وهمع الهوامع ٣/ ١٣ وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٣٨٤ ولسان العرب (غفر) ٥/ ٢٦ وتاج العروس (غفر) ١٣/ ٢٤٧ ومقاييس اللغة ٦/ ٨٩ والبديع في علم العربية ١/ ٤٤٠ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٦١وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٠٢ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٢٦ والتصريح ٢/ ٦٨٩ والصّفوة الصّفية ١/ ٤١٩ وإرشاد السّالك ١/ ٤٣٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٥٤٩ وابن يعيش ٨/ ٥١ والفوائد والقواعد ٢٦٦.

وجاء برواية: (أحصيه)، و(القول والعمل)، والشّاهد في البيت حذف حرف الجرّ في (أستغفر الله من الذّنب) ونصب المجرور على أنّه مفعول به بنزع الخافض.

وقَوْلُهُ:

[١٢٧]مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وجُـودًا إِذا هَـبَّ الـرِّيَـاحُ الـزَّعـازِعُ[1]

ونَحْوُ:

[١٢٨]أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فقَـدْ تَـرَكْتُـكَ ذا مَـالٍ وذا نَشَـبِ[2]

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٤١ وانظر كتاب سيبويه ١/ ٣٩ والكامل ٤٨/١ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١/ ٤٢٤ وتفسير الطبري ٩/ ٧٤ وتفسير البحر المحيط ٤٤٢/٦ والحماسة البصرية ١٧١/١ والحماسة المغربية ١/ ٦٣٢ وخزانة الأدب ٩/ ١٢٤ ومعاهد التنصيص ١١٩/١ والجمل في النحو لابن شقير ١٢٢ والمحكم والمحيط الأعظم ٢٥٥/٥ ولسان العرب (خير) ٤/ ٢٦٥ وتاج العروس (خير) ٢٤١/١١ وشرح عيون الإعراب ١٤٠ والتّعليقة على المقرّب ١٣٩ والصّفوة الصّفية ٤١٨/١ والتخمير ٣٤/٤ والمفضّل في شرح المفصل ١٣٨ وابن يعيش ٥١/٨ والإفصاح للفارقي ٢٨٧ والنّكت للأعلم ١/ ١٧٣ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ١٣١.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٣٠ والكشاف ٢/ ١٥٥ وتفسير القرطبي ٧/ ٢٩٤ ومعاني القرآن للنّحّاس ٩٦/٦ وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ١٥٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/١، ٢/ ٤٥٢ والمفصل ٣٨٧ وهمع الهوامع ١/ ٥٨٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٥٠١/١ والإقليد ١٧٠٨/٤ وشرح الرضي ١٣٩/٤ والبديع في علم العربية ١/ ٤٤٠ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٧٠.

وهو في الدّيوان برواية: (سماحة وخيرًا)، روي البيت برواية: (سماحة وبراً) و(سماحةً وخيراً)، والرّياح الزّعازع: الرّياح الشّديدة، والشّاهد في البيت حذف حرف الجرّ في (اختير من الرّجال) ونصب المجرور على أنّه مفعول به بنزع الخافض.

(٢) نسب البيت لأكثر من شاعر، قال في خزانة الأدب ١/ ٣٣٤: «وهذا الشعر قد نسب إلى عمرو بن معد يكرب وللعباس بن مرداس ولزرعة ابن السائب ولخفاف بن ندبة».

وهو لأعشى طرود (إياس بن موسى، وقيل: إياس بن عامر) في خزانة الأدب ١/ ٣٣٤ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ٣٥٨/١ والمفضّل في شرح المفصل ١٣٩ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٤٢١.

وهو لعمرو بن معدي كرب في كتاب سيبويه ٣٧/١ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤ والأصول في=

أَيْ: بِالخَيْرِ.

وكَذلِكَ: (سَمَّيْتُ المَوْلُودَ زَيْدًا) أَيْ: بِزَيْدٍ، و(كَنَّيْتُهُ أَبَا عَمْرٍو) أَيْ: بِأَبِي عَمْرٍو، و(لَقَّبْتُهُ كَرَزًا) أَيْ: بِكَرَزٍ.

= النحو ١/ ١٧٨ ومغني اللبيب ٤١٥ وشرح عيون الإعراب ١٤٠ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/ ٣٥٨ والصّفوة الصّفية ١/ ٤١٩ والمفضّل في شرح المفصل ١٣٩ والنّكت للأعلم ١/ ١٧١ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٥٥٨.

وهو للعباس بن مرداس في خزانة الأدب ١/ ٣٣٤ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/ ٣٥٨.

وهو لزرعة ابن السائب في خزانة الأدب ١/ ٣٣٤ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/ ٣٥٨.

وهو لخفاف بن ندبة في خزانة الأدب ١/ ٣٣٤.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٦، ٢/ ٨٦، ٢/ ٣٢١، ٤/ ٣٣١، والكامل ١/ ٤٨ والخصائص ١/ ٢٨٤ وتفسير الطبري ٩/ ٧٤ والتفسير الكبير ١٥/ ١٥ والكشاف ٤/ ٥٦ والمحرر الوجيز ٣/ ٥٤٣ وتفسير القرطبي ٣/ ١٧٢، ٣/ ٣٢٩، ٩/ ١٩ ومعاني القرآن للنّحّاس ١/ ٣٧٠ وتفسير البحر المحيط ١/ ٤١٤، ٦/ ١٧ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٣١٧، ١/ ٣٣٧، ٢/ ٢٧٦، ٥/ ١١٢، ٥/ ١٤٠، ٥/ ١٧٥ والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٣ وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١/ ٢٨١ وديوان المتنبي بشرح العكبري ٢/ ٢٠٢، ٣/ ٢٦٧ والمفصل ٣٨٧ وشرح شذور الذهب ٤٧٧ وهمع الهوامع ٣/ ١٤ واللامات ١٣٩ وغريب الحديث للخطابي ١/ ٢٤٣ والمحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٥٩٤ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٦١ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٤٨ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٥٠١ والإقليد ٤/ ١٧٠٩ وشرح اللمع للواسطيّ الضّرير ٦٠ ولباب الإعراب ٤١٨ وشرح الرضي ١/ ٢٢٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٤٨ والتخمير ٤/ ٣٥ وابن يعيش ٨/ ٥٠ والفوائد والقواعد ٢٦٦ والبغداديّات ٢٨٣ والحجّة للفارسي ٥/ ٤٤٠ والإفصاح للفارقي ١٢٧ وتفسير المسائل المشكلة للفارقي ٣١٣ واللّمحة في شرح الملحة ١/ ٣٢٧ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٧١.

وروي برواية: (أمرتك الرّشد)، والنّشب: المال من الذّهب والفضّة، والشّاهد في البيت حذف حرف الجرّ في (أمرتك بالخير) ونصب المجرور على أنّه مفعول به بنزع الخافض.

قَوْلُهُ: (ولا تُلْغى هذه الأفعالُ عن العمَلِ تَقَدّمَتْ، أوْ تَوَسَّطَتْ، أوْ تَأَخّرَتْ[1]).

وذلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ، أَيْ: مِنْ كَوْنِهما لَيْسَ أَصْلُهُما المُبْتَدَأَ والخَبَرَ حَتّى يُرْجَعَ فيهما إلى الأَصْلِ[2].

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ رَابِعٌ يَتَعَدّى إلى ثَلاثَةِ مَفْعُولِيْنَ، فَيَنْصِبُها، وهي سَبْعَةُ أَفْعَالٍ: «أَعْلَمَ»، و«أَرى»، و«أَنْبَأَ»، و«نَبّأَ»، و«أَخْبَرَ»، و«خَبّرَ»، و«حَدّثَ»، تَقُولُ: [٥٤ظ] «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمرًا قائمًا»، وكَذلكَ البَاقِي).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

والأَصْلُ مِنْها: (أَعْلَمَ)، و(أَرَى)، وأَمّا الخَمْسَةُ البَوَاقِي فَمُلْحَقَةٌ بِهِما لاسْتِلْزَامِها[3] مَعْنى الإِعْلامِ[4]؛ لأَنَّ الأَخْبَارَ المُسْتَقِيْمَةَ إِنَّمَا تَكُونُ عَنْ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ.

---

(١) في الأصل: (توخرت)، وكذا في ق.

(٢) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ١٤٢: «الفائدة الثّانية: في ذكر أحكامها، وهي ثلاثة:

أوّلها: أنّه يجوز حذف أحد المفعولين دون الآخر، فتقول: (أعطيت زيدًا)، و(أعطيت درهمًا)، ويجوز طرحهما جميعًا فتقول: (أعطيت) وتسكت عن ذكرهما.

وثانيهما: أنّه لا يجوز إلغاؤها عن العمل؛ لأنّ المفعولين لا يمكن استقلالهما بأنفسهما بعد قطعها عن العمل فيهما؛ لما لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر.

وثالثها: أنّه يجوز إعمالها مع تقديمها وتأخيرها وتوسيطها؛ لأنّ لها حظّ التّصرّف، فكان لها العمل في كلّ حال».

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (لاستلزامهما).

(٤) ذكر السّيوطي أنّهم أجمعوا على تعدية (أعلم) و(أرى)، وألحقوا بهما عدّة أفعال، قال همع الهوامع ١/ ٥٧٢: «وألحق سيبويه بأعلم نبّأ، واللخمي أنبأ وعرف وأشعر وأدرى، والفراء خبّر وأخبر، والكوفية والمتأخرون حدّث، والأخفش وابن السراج أظن أحسب وأخال وأزعم وأوجد، وابن مالك وقوم أرى الحلمية، والحريري علم، والجرجاني استعطى، وبعضهم أكسى».

قَوْلُهُ: (وهي عَامِلَةٌ أَبَدًا تَقَدَّمَتْ، أَوْ تَوَسَّطَتْ، أَوْ تَأَخَّرَتْ).

وذلِكَ لأَنَّ مَفْعُولَهَا الأَوّلَ كَالأَوَّلِ مِنْ بَابِ (أَعْطَيْتُ)، والثّانِي والثّالِثُ كَالثّانِي، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ الإِلْغَاءُ في بَابِ (أَعْطَيْتُ).

قَوْلُهُ: (ويَقَعُ مَوْقعَ المَفْعُولِ الثّالِثِ كُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَقَعَ مَوْقعَ المَفْعُولِ الثّانِي مِنْ مَفْعُولَي «ظَنَنْتُ» وأَخَوَاتِها، مِثْلُ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا»، و«أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَامَ أَبُوهُ»، و«أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا يَقُومُ أَبُوهُ»[1]، و«أَعْلَمْتُ زَيْدًا عمرًا أَبُوهُ قَائِمٌ»[2]، و«أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا في الدّارِ»[3]،و«أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عِنْدَ أَبِيكَ»، وكَذلكَ البَاقِي).

وذلِكَ لأَنَّ (أَعْلَمْتُ) هي (عَلِمْتُ)، ولكنْ لَمّا دَخلَتْ عَلَيْها هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ عَدَّتْها إلى مَفْعُولٍ ثَالِثٍ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ خَامِسٌ يَتَعَدّى إِلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَيَنْصبُه، وهي أَفْعَالُ الحَوَاسِّ الخَمْسِ، ومَا جَرَى مَجْراها، مِثْلُ: «أَبْصَرْتُ زَيْدًا»، و«سَمِعْتُ القِراءَةَ»، و«ذُقْتُ الطّعامَ»، و«لَمَسْتُ الثّوبَ»، و«شَمَمْتُ الرّيْحانَ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

والّذي يَجْري مَجْرَاها كُلُّ مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ[4]، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ)،

---

(١) قوله: (وأعلمت زيداً عمراً يقوم أبوه) ليس في ق ول.

(٢) كذا في ل، وفي الأصل وق: (زيداً أبوه قائم).

(٣) قوله: (وأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا في الدّارِ) ليس في ل.

(٤) اختلف الناس في (سمع) من أفعال الحواسّ، فذَهَبَ الفَارِسِيُّ في الإيضاح إلى أَنَّ (سَمعَ) مِنْ الأفْعَالِ التي تتعدَّى إلى مَفْعُولَيْن، قالَ: «إلاّ أَنَّ (سَمِعْتَ) يَتَعَدّى إلى مَفْعُولَيْن، ولا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الثاني مِمّا يُسْمَعُ كَقَوْلِكَ: سَمِعْتُ زَيداً يَقُولُ ذاك»، ونَسَبَ ابن مالك هذا الرَّأيَ للأخفش والفَارِسِيِّ، وأَخَذَ بِه، كَمَا أَخَذَ بِه العكبري والقَوّاس وابنُ الضَّائِع، ويرى ابنُ الباذِش الغَرْناطي وابن عصفور وغيرهما أَنَّ هذا الفِعْلَ مِن الأفْعَالِ التي تَتَعَدّى إلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ .انظر المسألة في الإيضاح العضدي ١٩٧ وشرح التسهيل ٢/ ٨٤ واللباب ١/ ٢٦٨ وشرح ألفية ابن معط ١/ ٤٨٩ والنكت الحسان ٩٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٢.

ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

قَوْلُهُ: **(ولا تُلْغَى هذه الأَفْعَالُ عَن العَمَلِ تَقَدّمَ مَفْعُولُها أَو تَأَخّرَ).**

وذلِكَ لِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ في نَحْوِ: (أَعْطَيْتُ).

قَوْلُهُ: **(ومِنْها نَوْعٌ سَادِسٌ يَتَعَدّى بِوَاسِطَةٍ مِنْ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ غَيْرِهِ، مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، و«نَزَلْتُ على عَمرٍو»).**

هـذا مِثَالُ المُتَعَدِّي بِحَرْفِ جَرٍّ، ومِثَالُ المُتَعَدِّي بِغَيْرِهِ: (أَفْرَحْتُ زَيْدًا)، و(فَرَّحْتُهُ)، وقَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: **(فهذا مَفْعُولٌ مَجْرورٌ في لَفْظِه، مَنْصُوبٌ في تَقْدِيرِهِ، يَدُلُّ عَلَى ذلكَ أَنّهُ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ بِالمَنْصوبِ والمَجْرُورِ، فَتَقُولُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْرٍو»، و«عمرًا»).**

هذا كَمَا ذَكَرَه.

والظّاهِرُ منْ كَلامِهِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِـ(مَرَرْتُ)[٥٥و]، وعِنْدَ بَعْضِهِمْ[١] أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وذلِكَ نَحْوُ: (جَاوَزْتُ)[٢].

---

(١) في ق: (غيره) وفي هامش ق: (أنه الأندلسي).

(٢) اختلف الناس في قولهم: (مررت بزيد وعمرًا)، فقد صرّح المبرّد بجواز هذا التّركيب، وقدر في نصب الاسم فعلاً آخر، وهو (أتيت)، قال: «وعلى نحو من هذا أجازوا: (مررت بزيد وعمرًا) لأن معناها (أتيت) فحمله على المعنى» وصرّح بذلك أيضًا ابن السّرّاج في الأصول، فقال: «فتقول على هذا إذا عطفت على الموضع: (مررت بزيد وعمرًا) و(ذهبت إلى بكر وخالدًا) و(مر بزيد وعمرو)، كأنك قلت: وأتى عمرو، وأتيت عمرًا، ودل (مررت) على (أتيت) فاستغنيت بها» وهو رأي سيبويه في كتابه ١/ ٩٢، انظر المقتضب ٤/ ١٥٤ والأصول في النحو ٢/ ٦٥ وقد رأيته في المغني يصرّح بعدم جواز التّركيب، ويرى ما جاء من ذلك ضرورة، قال: «فلا يجوز: (مررت بزيد وعمرًا) خلافا لابن جني لأنه لا يجوز: (مررت زيدًا)» مغني اللبيب ٦١٦ وانظر همع الهوامع ٣/ ٢٢٩.

قَوْلُهُ[1]: (**ويُلْحَقُ بِهذا مَا يَتَعَدّى تارَةً بِنَفْسِهِ، وتارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ، مِثْلُ: «شَكَرْتُ لِزَيْدٍ»، و«شَكَرْتُ زَيْدًا»، و«كِلْتُ لَهُ»، و«كِلْتُهُ»، و«وَزَنْتُ لَهُ»، و«وَزَنْتُهُ»، و«رَجَعْتُ إِلَيْهِ»، و«رَجَعْتُهُ»**).

وهي أَفْعَالٌ مَسْمُوعَةٌ لا يُقَاسُ عَلَيْها غَيْرُها[2]، ولَيْسَ (رَجَعَ) في التَّحْقِيقِ مِنْها[3]. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (**ومِنْها نَوْعٌ سَابِعٌ يُبْنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وهو كُلُّ مَا كَانَ منْ صَحِيْحِ الأَفْعَالِ، أَوّلُه مَضْمُومًا، وما قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُورًا مَع المَاضِي ومَفْتوحًا مَع المُسْتَقْبَلِ، مَثْلُ: «قَدْ عُلِمَ زَيْدٌ قَائمًا»، و«أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا»، و«أُعْلِمَ زَيْدٌ عمرًا قَائمًا»، «أُبْصِرَ زَيْدٌ»، و«نُزِلَ عَلَى عَمْرٍو»**).

---

(١) قوله: (قوله) ليس في الأصل، وكذا في ق ول.

(٢) قال في شرح المقدّمة المحسبة ٣٦٩: «فأمّا الفعل الملحق بهذا، وهو: (شكرتُ زيدًا)، و(شَكَرْتُ لَه) فموقوفٌ على السّماع، وفيه مذهبان: من الناس من يقول: إنّ الأصل الجرّ، ثمّ حذف الجارّ فتعدّى الفعل فنصب، ومنهم من يقول: هما لغتان بمعنىً واحدٍ، لغة قومٍ يُعَدّون هذا الفعل بواسطة، ولغة آخرين يُعدّونه بنفسه» وانظر شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٤٨٧-٤٨٨ والفاخر ١/ ٣٢١ والتصريح ٢/ ١٠١، وقال في همع الهوامع ٣/ ٧: «ومنهم من أنكره، وقال: أصله أن يستعمل بحرف الجر، وكثر فيه الأصل والفرع، وصححه ابن عصفور، ومنهم من قال: الأصل تعديه بنفسه، وحرف الجر زائد، وقال ابن درستويه: أصل (نصح) أن يتعدى لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر والأصل نصحت لزيد رأيه».

(٣) هذا رأيُه، وأرى أنّها مسألة تحتاج إلى بحث، والثّابت أنّه قد جاء في استعمال العرب تعدّيه بحرف الجرّ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إلى الله مرجعكم﴾ وجاء تعدّيه إلى الضّمير، وذلك في قوله تعالى: ﴿فإنْ رجعك الله﴾، ويبدو لي أنّه قد جاء: رجعتُه، ورجعت إليه، بمعنى واحد، ويمكن أن يكون من ذلك قول الشّاعر:

فَـرَجَعْتُهُـمْ شَتَّـى كـأنَّ عَـمـيـدَهُـم ... فـي المَهْـدِ يَمْـرُثُ وَدْعَتَيْـهِ مُـرْضَـع

فهو بمعنى: رجعت إليهم وهم شتّى. ولم أجد نصًّا عند اللّغويين يفيد هذا، وقد ذكر هذا الفعل ابن بابشاذ في شرحه ٣٦٨ والإمام المهديّ المرتضى في تاج علوم الأدب ٢/ ٨٥٢.

هذا مَا ذَكَرَهُ.

ولَمْ يُمَثِّل المُسْتَقْبَلَ، وهو نَحْوُ: (يُعْلَمُ زَيْدٌ قَائِمًا)، و(يُعْطَى زَيْدٌ دِرْهَمًا)، و(يُعْلَمُ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا)، و(يُبْصَرُ زَيْدٌ)، و(يُنْزَلُ عَلَى عَمْرٍو)، والفَرْقُ بَيْنَ (يُعْلَمُ) الأَوَّلِ، و(يُعْلَمُ) الثّانِي، أَنَّ الثّانِي أَصْلُهُ (يُؤَعْلِمُ)؛ لأَنَّ مَاضِيَهُ (أَعْلَمَ).

ويُحْذَفُ الفَاعِلُ، ويُقَامُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ، إِمّا للعِلْمِ بِهِ، نَحْوُ: (أُمِرْنا بِالصّلاةِ)، وإِمّا للجَهْلِ بِهِ، نَحْوُ: (أُخِذَ الدِّرْهَمُ)[1]، وإِمّا للتَّعْظِيمِ، نَحْوُ: (ضُرِبَ اللِّصُّ)، وإِمّا للتَّحْقِيرِ[2]، نَحْوُ: (طُعِنَ عُمَرُ)، وإِمّا للخَوْفِ مِنْهُ، نَحْوُ: (قُتِلَ سَعِيْدُ بنُ جُبَيْرٍ)، وإِمّا للخَوْفِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: (سُرِقَ المَتَاعُ)، وإِمّا للإِبْهَامِ، وإِمّا للاخْتِصَارِ، وإِمّا لِغَيْرِ ذَلِكَ مِمّا يُنَاسِبُ[3].

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ الأَشْيَاءِ التّي يَجُوزُ أَنْ تُقَامَ مَقَامَ الفَاعِلِ عِنْدَ عَدَمِ المَفْعُولِ بِهِ أَرْبَعَةٌ: المَفْعولُ بِحَرْفِ جَرٍّ، والظَّرفُ المُتَمَكِّنُ من الزَّمَانِ، والظَّرفُ المُتَمَكِّنُ مِن المَكَانِ، والمَصْدَرُ المَخَصّصُ).

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (**المُتَمَكِّنُ**) في المَوْضِعَيْنِ مِنْ نَحْوِ: (سَحَرَ) المُعَيَّنِ في الزَّمَانِ، و(عِنْدَ)، و(مَع) في المَكَانِ، فَإِنَّها لا تُقَامُ مَقَامَ الفَاعِلِ، ولَوْ قَالَ: (المُتَصَرِّفُ)؛ لأَنَّ

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (الدّراهم).

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (لتحقير).

(٣) ذكر النّحاة معاني كثيرة للبناء للمجهول. وقد نظم أبو حيّان في تلك المعاني بيتين، هما:

وحَـذْفُـه للخَـوفِ والإيهـام … والـوزن والتّحقيـر والإعظـام

والعلـم والجهـل والاختصـار … والسّجـع والـوفـاق والإيثـار

انظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٥ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٧٠ والفاخر ١/ ٢٢٠-٢٢١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٦١٥ والمفراح ١٧٨ والمقرّب ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٤ والصّفوة الصّفية ١/ ٥٤٥ والتصريح ٢/ ٣٠٧ وهمع الهوامع ١/ ٥٨٣.

المُتَمَكِّنَ المُعْرَبُ، و(سَحَرَ)، و(عِنْدَ)، و(مَع) ونَحْوُهُنَّ مُعْرَبَاتٌ[1].

وبِقَوْلِهِ: (المُخَصَّصُ) مِنْ غَيْرِ المُخَصَّصِ، فلا يَجُوزُ[٥٥ظ]: (ضُرِبَ ضَرْبٌ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فيهِ دَلالَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى دَلالَةِ الفِعْلِ[2].

قَوْلُهُ: (مِثَالُ ذلكَ كُلِّه: «سِيْـرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ سَيْرًا شَدِيْدًا»).

هذا مِثَالُ إِقَامَةِ المَفْعُولِ بِحَرْفِ جَرٍّ، فهو في مَوْضِعِ رَفْعٍ.

قَوْلُهُ: (وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «سِيْـرَ بِزَيْدٍ يَوْمَانِ فَرْسَخَيْنِ سَيْرًا شَدِيْدًا»).

هذا مِثَالُ إِقَامَةِ الظَّرْفِ المُتَمَكِّنِ مِن الزَّمَانِ.

قَوْلُهُ: (وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «سِيْـرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخانِ سَيْرًا شَديدًا»).

هذا مِثَالُ إِقَامَةِ الظَّرْفِ المُتَمَكِّنِ مِن المَكَانِ.

---

(١) أمّا (مع) فهو اسمٌ مبنيٌّ عند سيبويه، وأكثر النّحاة يعربونه لدخول التّنوين عليه، وبعضهم جعله حرفًا في حال سكونه. انظر شرح الرضي ٣/ ٢٣٢ والنّجم الثاقب ٢/ ٧٦١ ومغني اللبيب ٤٣٩ والمساعد ١/ ٥٣٥-٥٣٦ وتعليق الفرائد ٥٢٤٢. و(سحر) من الظّروف الّتي يلزمها النّصب، وهو لا ينصرف إذا أريد به سحرَ يومك؛ لأنّه معرفة معدول عن السّحر. قال في الأصول في النحو ١/ ١٩٢: «وهذا إنما يؤخذ سماعًا عنهم فمن ذلك: (سحر) إذا كان معرفة غير مصروف تعني به سحر يومك، لا يكون إلا ظرفًا، وإنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر و بالألف واللام أو نكرة وكذلك تحقير سحر إذا عنيت سحر يومك لم يكن إلا ظرفًا» وانظر تعليق الفرائد ٥/ ١٣١ والبديع في علم العربية ١/ ١٥٣-١٥٤. وأمّا (عند) فهي معربة، ولا تكون إلا منصوبة على الظّرفيّة، ولا يدخل عليها شيء من حروف الجرّ إلاّ (من). انظر البديع في علم العربية ١/ ١٦٢.

(٢) ذكر ابن هشام أنّهم أجازوا أن تقول: سير بزيد سيرٌ، على تقدير الصّفة، قال: «وأجازوا: (سير بزيد سير) بتقدير الصفة أي: واحد، وإلا لم يفد» مغني اللبيب ٦٤٤ وذكر المبرّد أنّ الرّفع في هذا بعيد، قال: «وتقول سير بزيد سير شديد وسير بزيد سيرتان فإن قلت سير بزيد سيراً فالنصب الوجه والرفع بعيد لأنه توكيد» المقتضب ٣/ ١٠٤ وقد نقل عن سيبويه أنّه أجاز ذلك، ونفى ذلك أبوحيّان. انظر الارتشاف ٣/ ١٣٣٢-١٣٣٣.

قَوْلُهُ: (وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «سِيـرَ بزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخين سَيْرٌ شَدِيْدٌ»).

هذا مِثَالُ إِقَامَةِ المَصْدَرِ المُخَصَّصِ.

وكُلُّ مَا أَقَمْتَهُ وَجَبَ رَفْعُهُ، وبَقَاءُ أَخَوَاتِه مَنْصُوبَةٌ كَما تَرى.

قَوْلُهُ: (وكُلُّ هذا إِنَّمَا يَجُوزُ عِنْدَ عَدَمِ المَفْعُولِ بِهِ الّذي قَدْ تَعَدّى إِلَيْهِ الفِعْلُ بِنَفْسِهِ فَنَصَبَهُ، ولَو قُلْتَ: «سَيَّرْتُ زَيْدًا يومَيْنِ فَرْسَخَيْنِ سَيْرًا شَدِيْدًا» لَمْ يَجُزْ إِذا بَنَيْتَه لِما لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه إِلاّ رَفْعُ «زَيْدٍ» وَحْدَه).

وذلِكَ لأَنَّ الفِعْلَ يَسْتَدْعِي المَفْعُولَ بِهِ كَمَا يَسْتَدْعِي الفَاعِلَ، فَكَانَ أَوْلى بِالإِقَامَةِ، بِخِلافِ البَوَاقِي.

وعِنْدَ الكُوفِيّيْنَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ أَيِّها شِئْتَ مَع وُجُودِ المَفْعُولِ بِهِ[1]، واحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ويُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [الإسراء][2]، فَإِنَّهُ أَقَامَ (لَهُ) مَع وُجُودِ المَفْعُولِ الصَّرِيْحِ، وهو (كِتَابًا)[3].

---

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (إقامة ضميره مع وجوده) والعبارة في ل: (إقامة أيّها شئت مع وجوده).

(٢) في ق: (ونخرج). ونسبت هذه القراءة لأبي جعفر ومجاهد وشيبة وابن السّميفع، قال أبو حيّان في بيان قراءات هذه الآية: «وقرأ الجمهور ومنهم ابن جعفر (وَنُخْرِجُ) بنون مضارع أخرج (كِتَاباً) بالنصب، وعن أبي جعفر أيضاً (ويخرج) بالياء مبنياً للمفعول (كِتَاباً) أي: ويخرج الطائر كتاباً، وعنه أيضاً (كتاب) بالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، وقرأ الحسن وابن محيصن ومجاهد (ويخرج) بفتح الياء وضم الراء أي طائره (كتاباً) إلا الحسن فقرأ (كتاب) على أنه فاعل يخرج، وقرأت فرقة (ويخرج) بضم الياء وكسر الراء أي: ويخرج الله» تفسير البحر المحيط ٦/ ١٤ وانظر تفسير الطبري ١٥/ ٥٢ وتفسير القرطبي ١٠/ ٢٢٩ ومعاني القرآن للنّحّاس ٤/ ١٣١ ومختصر في القراءات الشّواذ ٧٧٩ وإعراب القراءات الشّواذ ١/ ٧٧٩ والكشاف ٢/ ٦١٠.

(٣) هذه مسألة خلافية طويلة، فقد وجب عند البصريين أنْ يُقام المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز أنْ يُقام المصدر أو الظرف مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وأجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً، و تابعهم في هذا الرأي ابن مالك الذي لم ير مانعاً من =

والجَوَابُ أَنَّ الَّذي أُقِيْمَ مَقَامَ الفَاعِلِ ضَمِيْرٌ في (يُخْرَجُ) يَعُودُ عَلَى (طَائِرِهِ)، و(كِتَابًا) حَالٌ مِنْهُ، وهو بِمَعْنى (مَكْتُوبٍ).

قَوْلُهُ: (وجَمِيْعُ هذه الأَفْعَالِ الّتي تَقَدَّمَتْ مِن الأَنْوَاعِ السَّبْعَةِ تَتَعدّى بَعْدَ ذلكَ كُلّه إلى المَصْدَرِ، وإلى الظّرْفِ مِن الزّمَانِ، وإلى الظّرْفِ مِن المَكَانِ، وإلى الحَالِ، وإلى المَفْعُولِ لَهُ، وإلى المَفْعُولِ مَعَه).

فيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ مِنْها مَا لَيْسَ كَذلِكَ، نَحْوُ: (لَيْسَ)، و(عَسَى) وغَيْرِهِما، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وإذا كَانَ الفِعْلُ يَتَعدّى إلى ثَلاثَةِ مَفْعُولِيْنَ، وعَدّيْتَهُ إلى هذه السّتّةِ صَارَ مُتَعَدّيًا إلى تِسْعَةٍ، مِثْلُ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمرًا[٥٦و] قَائمًا إعْلامًا يومَ الجُمْعَةِ أَمامَ فَلانَ ضَاحِكًا تَفْهيمًا له وجَعْفَرًا»، فَإِنْ أَدْخَلْتَ الاسْتِثْناءَ صَارَ مُتَعَدّيًا إلى عَشَرَةٍ).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وإذا كَانَ الفِعْلُ يَتَعدّى إلى اثْنَيْنِ صَارَ مُتَعَدِّيًا إلى ثَمَانِيَةٍ، وإذا كَانَ يَتَعدّى إلى وَاحِدٍ صَارَ مُتَعَدِيًا إلى سَبْعَةٍ، وذلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا مَثّلٍ، واللاّزِمُ يَنْصِبُ السِّتَّةَ أَيْضًا، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ قيَامًا[1] يَوْمَ الجُمْعَةِ أَمَامَ فُلانٍ ضَاحِكًا إِعْظَامًا لَهُ وجَعْفَرًا).

قَوْلُهُ: (فهذه مَقَايِيْسُ هذه الأَفْعَالِ في العَمَلِ، وكُلُّها لا تَخْلو منْ الفَاعِلِ ظَاهِرًا أوْ مُضْمَرًا).

وذلِكَ لأَنَّهُ عُمْدَةٌ في الكَلامِ، فالظّاهِرُ في نَحوِ قَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ)، والمُضْمَرُ في نَحوِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَامَ).

= ذلك، واحتجوا بالقياس والسماع، وذهب الأخفش الأوسط إلى موافقة الكوفيين بشرط تقدم الظرف والمصدر على المفعول به. انظر المسألة في ائتلاف النصرة٧٧ والتّبيين ٢٦٨ وابن يعيش ٧/ ٧٤ وشرح الرضي ١/ ٢١٩ والتصريح ٢/ ٣٢٤-٣٢٧ وشرح التسهيل ٢/ ١٢٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧ والخصائص ١/ ٣٩٧ وشرح المقدّمة المحسبة ٣٧٥ والفاخر ١/ ٢٢٣ وهمع الهوامع ١/ ٥٨٥.

(١) كذا في ل، وفي الأصل: (قائماً)، وفي ق: (وقائماً).

قَوْلُهُ: (وقَدْ تَخْلُو مِن المَفْعُولِ).

وذلِكَ لأَنَّهُ فَضْلَةٌ في الكَلامِ؛ فَلِذلِكَ تَقُولُ: (عَلِمْتُ)، و(أَعْطَيْتُ)، و(أَعْلَمْتُ)، و(سَمِعْتُ)، و(مَرَرْتُ)، ولا تَذْكُرُ مَفْعُولاتِها؛ لأَنَّهُ قَدْ تَمَّ الكَلامُ بِذِكْرِ الفِعْلِ والفَاعِلِ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّها تَرْفَعُ الفَاعِلَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيْرًا).

اللَّفْظُ في نَحْوِ: (قَامَ زَيْدٌ)، والتَّقْدِيْرُ في نَحْوِ: (انْكَسَرَت العَصَا)، وقَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (ولا يَنْفَكُّ الفِعْلُ مِن الفَاعِلِ، وقَدْ يَنْفَكُّ الفِعْلُ مِن المَفْعُولِ).

تِكْرَارٌ، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ ثَامِنٌ لا يَتَصَرّفُ بِمُسْتَقْبَلٍ، ولا أَمْرٍ، ولا نَهْيٍ، ولا اسْمِ فَاعِلٍ، ولا اسْمِ مَفْعُولٍ، ولا فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه، وذلكَ سِتَّةُ أَفْعَالٍ، وهي: «نِعْمَ»، و«بِئسَ»، و«حَبّذا»، و«عَسَى»، و«لَيْسَ»، وفِعْلُ التّعَجُّبِ).

هذا كَلامُهُ هُنَا، وقَدْ قَالَ في الفِعْلِ: (خَمْسَةٌ)، وهو كَمَا لا يَخْفى[1].

قَوْلُهُ: (فَفِعْلُ التّعَجُّبِ يَنْصِبُ المُتعَجّبَ مِنْهُ أَبَدًا إذا كَانَ عَلى صِيغَةِ «مَا أَفْعَلَ»، مِثْلُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا»، و«مَا أَطْوَلَ عمرًا» إذا أَرَدْتَ بِهِ الطَّوْلَ لا الطُّولَ).

واخْتَلَفُوا في (مَا)[2]، فَعِنْدَ سِيْبَوَيْهِ أَنَّها تَامَّةٌ بِمَعْنى (شَيءٍ)، وسَوَّغُ الابْتِدَاءُ

---

(١) انظر ص١٧٥.

(٢) اختلف النّحاة في (ما) في أسلوب التّعجّب، ولهم في ذلك آراء كثيرة، هي:

أوّلها: مذهب الخليل وسيبويه أنّ (ما) التعجبية بمعنى شيء، فهي نكرة تامة مبهمة غير موصولة ولا موصوفة، وهي في موضع رفع بالابتداء، وأخذ بهذا الرأي جمهور البصريين، وهو رأي الأخفش في قول له، قال سيبويه: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكّن تمكّنه، وذلك قولك: (ما أحسنَ عبدَ الله!)، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدَ الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيلٌ، ولم يُتكلّم به». =

[٥٦ظ] بِها مَا سَوَّغَهُ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ).

وعِنْدَ الأَخْفَشِ أَنّها مَوْصُولَةٌ، والخَبَرُ مَحْذُوفٌ.

وعِنْدَ بَعْضِهِم أَنَّها اسْتِفْهَامِيَّةٌ.

وزَعَمَ الكُوفِيُّونَ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، فـ(أَحْسَنَ) أَفْعَلُ تَفْضِيْلٍ، و(زَيْدًا) مُشَبَّهٌ بالمَفْعُولِ، ولَيْسَ بِشَيءٍ، واللهُ أَعْلَمُ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: (مَا أَحْسَنَنِي)، وهذه النُّونُ لا تَكُونُ مَع أَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ؛ ولأَنَّ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيْلِ مُعْرَبٌ، وهذا مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ أَبَدًا[1].

= وثانيها: نسب إلى الأخفش أيضًا أنّ (ما) موصولة، والتقدير: الذي حسّن زيداً شيءٌ، وما بعدها صله لها، وهي في محل رفع بالابتداء خبرها محذوف. ونُسب هذا الرأي لبعض البصريين.

وثالثها: أجاز الأخفش أيضًا أن تكون (ما) نكرة ناقصة، وما بعدها صفة لها.

ورابعها: ذهب الفراء وابن درستويه أنّ (ما) استفهامية في محل رفع بالابتداء، و ما بعدها خبره، ونُسب هذا الرأي إلى جمهور الكوفيين.

وخامسها: رُوي عن الكسائي أنه ذهب إلى أن (ما) لا موضع لها من الإعراب.

انظر المسألة في الكتاب ١/ ٧٢ وابن يعيش ٧/ ١٤٩ والجنى الداني ٣٧٧ وهمع الهوامع ٣/ ٤٧ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٠٣ واللباب ١/ ١٩٦ وشرح الرضي ٤/ ٢٣٣-٢٣٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٨٧ وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٨٥-٨٨٧ والتصريح ٣/ ٣٦٦-٣٦٨ والارتشاف ٤/ ٢٠٦٥ وخلاف الأخفش ١٦٥.

(١) اختلف النحاة في (أفعلَ) في قولك: (ما أفعل) في التعجب، ولهم فيه قولان:

الأول: ذهب البصريون إلى أنّ (أفعل) فعلٌ ماضٍ جامد مبنيٌّ على الفتح. ووافقهم الكسائي من الكوفيّين.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنّ (أفعل) اسم تفضيل، واحتجوا على ذلك بثلاث حجج:

الأولى: أنه لا يتصرّف.

الثانية: مجيء التصغير فيه، و هو من خصائص الأسماء، واستشهدوا بقول الشاعر:

يا ما أُميلحَ غزلاناً شَدَنَّ لنا ... من هاؤليائِكُنّ الضالِّ والسمُرِ

الثالثة: أنك تقول: (ماأقومه) و(ما أبيعه) فتصحّ عينه، و لو كان فعلاً لوجب أن يعلّ =

قَوْلُهُ: (وإِذا كَانَ عَلَى صِيْغَةِ «أَفْعِلْ بِهِ» كَانَ مَجْرُورًا، مِثْلُ: «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ»، و«أَجْمِلْ بِعَمْرٍو»).

واخْتَلَفُوا في أَصْلِهِ[1]، فَعِنْدَ سِيْبَوَيْهِ أَنَّ أَصْلَهُ: (أَحْسَنَ زَيْدٌ)، أَيْ: صَارَ ذَا حُسْنٍ كـ(أَغَدَّ البَعِيْرُ)، أَيْ: صَارَ ذَا غُدَّةٍ، ولكنْ غُيِّرَ إلى (أَفْعِلْ)، وَزِيْدَت البَاءُ في الفَاعِلِ، مِثْلُها في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ٧٩﴾ [النساء].

وعِنْدَ الأَخْفَشِ أَنَّهُ مِنْ أَصْلِهِ أَمْرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ بِأَنْ يَجْعَلَ زَيْدًا حَسَنًا، والبَاءُ مَزِيْدَةٌ في المَفْعُولِ، مِثْلُها في: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ١٩٥﴾ [البقرة]، أَو للتَّعْدِيَةِ إِنْ قُدِّرَت الهَمْزَةُ لِغَيْرِها، وهو اخْتِيَارُ الزَّمَخْشَرِيِّ[2].

= فتقول (أقام) و(أباع).

ونُسب هذا الرأي للفراء و الأحمر و تابعهم الخوارزمي.

انظر المسألة في في الإنصاف ١/١٢٦ وابن يعيش ٧/١٤٣ وأسرار العربية ١١٥ وشرح الرضي ٤/ ٢٣٠ وشرح التسهيل ٣/ ٣١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٣ والارتشاف ٤/ ٢٠٦٥ والتصريح ٣/ ٣٦٩ والفضة المضيئة ٢٧٤ وائتلاف النصرة ١١٨ والتخمير ٣/ ٣٢٥.

(١) اختلف النحاة في ما تؤدّيه هذه الصيغة من معنى، ولهم في ذلك قولان:

الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أنّ لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، ثمّ إنّ معناه معنى الماضي من الأفعال، فمعنى قولك: (أحسِنْ بزيدٍ): أَحسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسنٍ، كقولهم: أغدّ البعيرُ، أي: صار ذا غدة، فالهمزة كما هو واضح من تأويلهم للصيرورة.

الثاني: لفظه ومعناه الأمر، وهو رأي الأخفش والفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف، والمعنى في قولك: (أَكْرِمْ بزيدٍ) أمرٌ لكل مخاطب بأن يجعل زيداً كريماً.

انظر الخلاف في ابن يعيش ٧/١٤٨ والارتشاف ٤/٢٠٦٦ وشرح الرضي ٤/ ٢٣٤ والتصريح ٣/ ٣٧٢ والمساعد ٢/ ١٤٩ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٨٨ وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٣-٢٥٦ وأسرار العربية ١٢٢.

(٢) انظر المفصل ٣٦٧.

قَوْلُهُ: (وأَفْعَالُ الألْوَانِ، والخِلَقُ الثّابِتَةُ، والزّائِدَةُ[1] عَلَى الثّلاثَةِ لا يُتَعَجّبُ مِنْها إلاّ بِـ«أَشَدَّ»، و«أَبْيَنَ» و«أَكْشَفَ» و«أَظْهَرَ»، ونَحْوِهِ، وتكُونُ مَصَادِرُها مُضَافَةً إلى المُتَعَجّبِ منْهُ، مِثْلُ: «مَا أَشَدَّ سَوَادِ الثّوْبِ»، ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «مَا أَسْوَدَ الثّوْبَ»، وَنَحْوهُ).

أَمّا أَفْعَالُ الأَلْوَانِ والخِلَقِ الثّابِتَةِ فَلأَنَّ فِعْلَ التّعَجُّبِ وَأَفْعَلَ التّفْضِيْلِ أَخَوانِ، ولا يُبْنى أَفْعَلُ التّفْضِيْلِ مِنْ هذه الأَشْيَاءِ، وكَذلِكَ فِعْلُ التّعَجُّبِ[2].

وأَمّا الزّائِدَةُ[3] فلِتَعَذُّرِ بِناءِ (أَفْعَلَ) مِنْها، أَلا تَرَى أَنّكَ لَوْ بَنَيْتَهُ مِنْ نَحْو: (دَحْرَجَ)، و(انْطَلَقَ)، فَإِمّا أَنْ تَتْرُكَ الفِعْلَ عَلَى حُرُوفِهِ، أَوْ تَحْذِفَ مَا زَادَ عَلَى الثّلاثَةِ، وكِلاهُما مُحَالٌ[4].

أَمّا الأَوّلُ فَلأَنّهُ لا يُمْكِنُ بِنَاءُ ثُلاثِيٍّ مِنْ رُبَاعِيٍّ، ولا خُمَاسِيٍّ، وأَمّا الثّاني فَلأَنّهُ كَانَ يُؤَدّي إِلى الإِخْلالِ.

---

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (الزيدة).

(٢) لا يجوز عند البصريين بناء فعل التعجب من الألوان، فلا يجوز أن تقول: (أَحمِرْ به) أو (ما أَحمرَه) وذلك لأنها تزيد عن ثلاثة أحرف في الأصل. وذهب الكوفيون إلى جواز التعجب من السواد والبياض؛ وذلك لأنهما أصول الألوان. انظر المسألة في الإنصاف ١/١٤٨ وائتلاف النّصرة ١٢٠ والتبيين ٢٩٢ وابن يعيش ٧/١٤٦وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/٩٦٣.

(٣) كذا في ق، وفي الأصل: (الزيدة).

(٤) اختلف النحاة في التعجب من (أفعل) الرباعي نحو (أعطى)، ولهم فيه رأيان: الأول: جواز التعجب منه، فتُحذف الهمزة التي في أوّله، ويجعل عوضها همزة التعجب، وهذا مذهب سيبويه والسيرافي. الثاني: المنع، وهو مذهب لأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي.

انظر المسألة في انظر الكتاب ١/٧٣ والمقتضب ٤/١٧٨ والتصريح ٣/٣٨٧ وشرح الرضي ٤/٢٣٠ والمساعد ٢/١٦٣ والأصول ١/١١٦ والفاخر ١/٣١٠.

قَوْلُهُ: (و«لَيْسَ»، و«عَسى» يَدْخُلانِ في بَابِ «كَانَ» غَالبًا).

احْتِرَازٌ مِنْ لُغَةٍ في (لَيْسَ)، وهي أَنْ تُسْتَعْمَلَ كَـ(مَا)، ومِنْهُ قَوْلُهُم: (لَيْسَ الطَّيْبُ إلاّ المِسْكُ) بِرَفْعِ الاسْمَيْنِ[1]. [٥٧و]

ومِن الوَجْهِ الثّانِي في (عَسَى)، وهو أَنْ تُسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ (قَرُبَ)[2]، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴿٢١٦﴾﴾ [البقرة].

ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: (عَسَانِي)، و(عَسَاكَ)، و(عَسَاهُ)، وكَذلِكَ البَاقِي، فَيَجْعَلُها مِثْلَ (لَعَلَّ)، وهي قَلِيْلَةٌ[3]، ولِذلِكَ أَنْكَرَها أَبُو العَبّاسِ[4].

---

(١) قال في الأصول في النحو ١/ ٩٠: «وقد شبهها بعض العرب بـ(ما) فقال: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) فرفع وهذا قليل» وهي لغة بني تميم. قال في همع الهوامع ١/ ٤٢٣: «حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلا حملاً على (ما) كقولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع على الإهمال» وانظر مغني اللبيب ٩١٧.

(٢) قال في المفصل ٣٥٧: «ولها مذهبان: أحدهما أن تكون بمنزلة قارب، فيكون لها مرفوع ومنصوب، إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل متأولاً بالمصدر كقولك: (عسى زيد أن يخرج) في معنى: قارب زيد الخروج، قال الله تعالى: ﴿فعسى الله أن يأتي بالفتح﴾. والثاني أن يكون بمنزلة قرب، فلا يكون لها إلا مرفوع، إلا ان مرفوعها أن مع الفعل في تأويل المصدر كقولك: (عسى أن يخرج زيد) في معنى قرب خروجه، قال الله تعالى: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم﴾. وانظر المقرّب ١٥٢ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ٢/ ٨٣٦ والتصريح ١/ ٦٨٨ وشرح اللمع للواسطيّ الضّرير ١٩١ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٤٩٩ وشرح المكودي ١/ ٢١٤ وشرح الرضي ٤/ ٢١٩.

(٣) انظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٥ وهمع الهوامع ١/ ٤٨١ والتخمير ٣/ ٣٠٦ والبيان في شرح اللمع ٤٨٤.

(٤) قال في المقتضب ٣/ ٧١: «فأما قول سيبويه: إنها تقع فى بعض المواضع بمنزلة: (لعلّ) مع المضمر فتقول: عساك، وعساني فهو غلط منه لأن الأفعال لا تعمل فى المضمر إلا كما تعمل فى المظهر».

قَوْلُهُ: (إلّا أَنَّ «عَسَى» يَكُونُ خَبَرُها فِعْلًا مُسْتَقْبَلًا، مَعَه «أَنْ» غَالِبًا، مِثْلُ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴿٨﴾﴾ [الإسراء]).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

واحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (غَالِبًا) مِنْ نَحْوِ: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسا.

وقَوْلِهِ:

[١٢٩]عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيْهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ[1]

---

(١) البيت لهدبة بن خشرم في كتاب سيبويه ٣/ ١٥٩ والكامل ١/ ٢٥٤ والإيضاح العضدي ١٢٠ وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ١١٣ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٧ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٤٤٣ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ١/ ١٨٤ والحماسة البصرية ١/ ٤٤ والأمالي للقالي ١/ ٧٢ وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٠ ومغني اللبيب ٧٥٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٤٢ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ٢/ ٨٣٩ والتصريح ١/ ٦٨٨ وتخليص الشّواهد ٣٢٦ والدّرر اللّوامع ١/ ١٠٦ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٥ ونتائج التّحصيل ٤/ ١٣١٣ والملخص ٤٤٢ والتخمير ٣/ ٣٠٣، ٣٠٥ وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٢٤ والفوائد والقواعد ٥٨٠ والنّكت للأعلم ٢/ ٧٩٠ وتعليق الفرائد ٣/ ٢٩٠ والبيان في شرح اللمع ٤٨٢، ٤٨٣ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/ ٣٣٨.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٧٠ والتفسير الكبير ١٩/ ٨١ والكشاف ٢/ ٥١٣ وتفسير البحر المحيط ٥/ ٤٠١ وإعراب القرآن للنّحّاس ٤/ ١٨٧ وأسرار العربية ١٢٧ وأوضح المسالك ١/ ٣١٢ والمفصل ٣٥٨ وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٧ وهمع الهوامع ١/ ٤٧٦ واللمع ١٤٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٠٠ وتوضيح المقاصد ٢/ ٥١٦ والفاخر ١/ ٢٦٣ والإقليد ٣/ ١٥٨٦ والمرتجل ١٣٠ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٤٠ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٠٨ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٣٧ وشرح الجمل للزجّاجي لابن عصفور ٢/ ١٧٦ والمقتصد ١/ ٣٦٠ والمقرّب ١٥٢ والجنى الداني ٤٦٢ وابن يعيش ٧/ ١١٧ وشرح اللمع للواسطيّ الضّرير ١٩١ وشرح ألفيّة ابن مالك للشارح الأندلسي ٢/ ٨ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٠٠ وشرح المكودي ١/ ٢١٥ وابن النّاظم ١١١ولباب الإعراب ٤٢٧ والتّوطئة ٢٩٩ وشرح الرضي ٤/ ٢١٩ والدّرر في شرح الإيجاز ٢٨٨ والفوائد الضيائيّة ٢/ ٣٠١ والكافي في الإفصاح =

قَوْلُهُ: (و«نِعْمَ»، و«بِئْسَ» إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُما المَعْرِفَتَانِ كَانَتْ المَعْرِفَتَانِ مَرْفُوعَتَيْنِ).

أمّا الأُولى فَلأَنَّها الفَاعِلُ، وأَمّا الثّانِيَةُ، وهي[1] المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ أَو الذَّمِّ، فَلأَنَّها مُبْتَدأٌ، مَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ، أَو خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوفٍ[2].

= ١/ ٣٥٠، ٢/ ٦٧٧ وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨١٦ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٥٤٥.

وجاء برواية: (عسى الغم) و(عسى الهمّ). والشّاهد في البيت استعمال (عسى) استعمال (كاد) في عدم اقتران خبرها بـ(أنْ).

(١) في ق: (فهي).

(٢) اختلف النحاة في إعراب جملة المدح أو الذم، ولهم في ذلك عدة أقوال:

الأول: ذهب سيبويه إلى أنّ المخصوص مرفوع بالابتداء والجملة الفعلية خبر عنه، قال: «وإذا قال: (عبدُ الله نعمَ الرجلُ) فهو بمنزلة: (عبدُ الله ذهب أخوه)، كأنّه قال: (نعم الرجلُ) فقيل له: من هو؟ فقال: (عبد الله)، وإذا قال: (عبد الله)، فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: (نعم الرجلُ)». وهو رأي ابن خروف وابن الباذش والصيمري واختاره ابن الحاجب والرضي.

الثاني أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: نعمَ الرجلُ هو زيدٌ، قال الإمام يحيى بن حمزة: «كأنه لما قيل: (نعمَ الرجلُ) سُئل عن تفسيره، فقيل: (هو زيدٌ) ثم حُذف المبتدأ، فصار الكلام بمعنى إنشاء مدح عام لـ (زيد)، فجرى بعد ذلك مجرى الحيلة الواحدة» والمبتدأ محذوف واجب الحذف. ونُسب هذا الرأي لسيبويه، وهو مذهب الجمهور منهم الجرمي والمبرد وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن جني.

الثالث: أجاز ابن عصفور أن يكون المخصوص مبتدأً خبره محذوف.

الرابع: ذهب ابن كيسان وأبو سعد صاحب المستوفي إلى أنّ المخصوص بدل من الفاعل.

انظر المسألة في الكتاب ٢/ ١٧٦ والمقتضب ٢/ ١٤٢ والأصول ١/ ١١٢ وابن يعيش ٧/ ١٣٤ والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٧٥ والأزهار الصّافية لوحة ٢/ ٢٠٥ والإيضاح العضدي ٨٧ واللمع ١٤٠ والمقرّب ١٠٥ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ٢/ ٥٩٤ والتصريح ٣/ ٤١٨-٤١٩ وشرح الرضي ٤/ ٢٥٤ والمستوفى ١/ ١٠٩-١١٠ والارتشاف ٤/ ٢٠٥٤ والمساعد ٢/ ١٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٥-٦٠٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧.

قَوْلُهُ: (وكَانَت المَعْرِفَةُ الأُولى بالألِفِ واللاّمِ الّتي للجِنْسِ، أَوْ بالمُضَافِ إلى ذلكَ).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

والأَوْلى أَنْ يُقَالَ: بِالأَلِفِ واللاّمِ الّتي للمَعْهُودِ في الذِّهْنِ[1]، كَمَا في نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (ادْخُل السُّوقَ)، وقَوْلِهِ:

[١٣٠]وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي[2]

---

(١) للنحاة في الألف و اللام التي في فاعل (نعم) و(بئس) عدّة آراء، هي:
الأول: العهدية الذهنية، وهو رأي ابن الحاجب، وهو ما أخذ به ابن هطيل ها هنا.
الثاني: ذهب جماعة من النحاة منهم ابن ملكون والجواليقي والشلوبين الصغير والغزنوي إلى أنّ (أل) عهدية شخصية.
الثالث: ذهب جمهور النحاة إلى أنّ (أل) جنسية، ويُراد بها حقيقة الجنس، وهو رأي سيبويه، قال: «وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح، كما أنك إذا قلت: (عبدُ الله نعمَ الرجلُ) فإنما تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح، ولم يرد أن تعرّف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نعم». ويُقصد بهذا الرأي أنّ الجنس كله هو الممدوح أو المذموم، والمخصوص فردٌ من أفراده، مندرج تحته، و قُصد من هذا المبالغة في مدح المخصوص.
الرابع: ذهب جماعة من النحاة إلى أنّ (أل) تفيد الجنسية المجازية، فليس المقصود هنا جميع أفراد الجنس، وإنّما المقصود هو الممدوح أو المذموم نفسه، وجُعل المخصوص جميع الجنس مبالغة.
انظر المسألة في الكتاب ٢/ ١٧٧ والارتشاف ٤/ ٢٠٤٣ وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٩٣٠ وشرح الرضي ٤/ ٢٤٠ والتصريح ٣/ ٤٠٥-٤٠٦ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٠٩ والمساعد ٢/ ١٢٦.

(٢) نسب البيت لرجل من بني سلول في كتاب سيبويه ٣/ ٢٤ والإغفال ١/ ٣٥٥ وخزانة الأدب ١/ ٣٤٧ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٣١٠ والدّرر اللّوامع ١/ ٤ والتصريح ٣/ ٤٧٥ والمقاصد النحويّة ٣/ ١١٧.
وهو لشمّر بن عمرو الحنفي في الأصمعيّات ١٢٦. =

والله أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «نِعمَ العَبْدُ عَبْدُ اللهِ»، وَ«بِئسَ الغُلامُ غُلامُ زَيْدٍ»).

هذا مِثالُهُما، والفَاعِلُ بِالألِفِ واللاّمِ، ومِثالُهُما وهو مُضَافٌ إلى مَا فِيْهِ الألفُ واللاّمُ قَوْلُكَ: (نِعْمَ غُلامُ الرَّجُلِ زَيْدٌ)، و(بِئْسَ غُلامُ الرَّجُلِ عَمْروٌ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

قَوْلُهُ: (وإِنْ كَانَ أَحَدُهُما مَعْرِفَةً والآخَرُ نَكِرَةً نَصَبْتَ النَكِرَةَ، ورَفَعْتَ المَعْرِفَةَ، مِثْلُ: «نِعْمَ عَبْدًا عَبْدُ اللهِ»، و«بِئْسَ غُلامًا غُلامُ زَيْدٍ»).

أمّا نَصْبُ النَّكِرَةِ فَعَلى التَّمْيِيزِ؛ لأَنَّهُم لَمّا قَصَدُوا أَنْ يَكُونَ للكَلام مَوْقِعٌ في النَّفْس نَسَبُوا الفِعْلَ أَوّلاً إِلى ضَمِيرٍ مُبْهَمٍ، ثُمَّ فَسَّرُوهُ بِهذه النَّكِرَةِ، ونَحْوُه في الإِضْمَارِ

= وهو لعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١.

وهو بلا نسبة في الكامل ٢/ ٩٨٣ وتفسير الطبري ١/ ٤٢٠ والتفسير الكبير ٣٠/ ٧ والكشاف ٤/ ٥٣١ وتفسير القرطبي ١٨/ ٩٥ وتفسير البحر المحيط ٣/ ٣٤٩، ٤/ ٤٨٦، ٧/ ٣٢٠، ٨/ ٢٦٣ وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٥١ ودلائل الإعجاز١٦٣ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨٦ والخصائص ٣/ ٣٣٠، ٣/ ٣٣٢ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٩٦ ومغني اللبيب ١٣٨، ٨٤٥ وهمع الهوامع ١/ ٤٢، ٣/ ٢٢٤ والفصول المفيدة ١٧٠ والمحكم والمحيط الأعظم ١٠/ ٥١١ ولسان العرب (ثمم) ١٢/ ٨٢ وتاج العروس (ثمم) ٣١/ ٣٦١ وشرح اللمحة البدريّة ٢/ ٣٠٧ وفرائد الدّرّ النّظيم ٧٥ وأمالي ابن الشّجري ٣/ ٤٨ والارتشاف ٤/ ٢٠٢٣ والأزهية ٢٧٣ والفاخر ٢/ ٧٧٢ والإقليد ٤/ ١٨٤٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٠ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٤٨ وابن النّاظم ٣٥١ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧١ ولباب الإعراب ٣٩٠ وشرح الرضي ١/ ٢٣٩ والتخمير ١/ ٤٤٠ والمفصّل في شرح المفصل ٧٦ والدّرر في شرح الإيجاز ٢٩٣ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٦٤ والفوائد الضيائيّة ٢/ ٨ وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٢٧ والحجّة للفارسي ٢/ ٢٠٧ والمسائل البصريّات ١/ ٤٤٣ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ٢/ ٣١١.

وقد جاء برواية: (فمررت ثمت)، و(فأجوز ثمّ أقول لا يعنيني) و(فأعفّ ثمّ أقول)، والشّاهد في البيت أنّ (اللّئيم) معرّف بأل العهدية، وهي لمعرّفٍ معهودٍ في الذّهن.

قَوْلُهم: (رُبَّهُ رَجُلاً). واللهُ أَعْلَمُ.

وأَمّا رَفْعُ المَعْرِفَةِ فَلأَنَّهُ المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ أَو الذمِّ، وقَدْ تَقَدّمَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ[1].

قَوْلُهُ: (وإِنْ كَانَ فَاعِلُهُما مُؤَنَّثًا جَازَ تَذْكِيـرُ الفِعْلِ[2] [٥٧ظ] وتَأْنِيْثُهُ خِلافًا للأَفْعَالِ، مِثْلُ: «نِعْمَتْ الجَارِيَةُ جَارِيَتُكَ»، و«نِعْمَ الجَارِيَةُ جَارِيَتُكَ»).

وذلِكَ لِشَبَهِهِما بِالحُرُوفِ.

وإِنَّما قَالَ: (**خِلافًا للأَفْعَالِ**) لأَنَّهُ يَجِبُ إِذا كَانَ فَاعِلُها مُؤَنَّثًا حَقِيْقِيًّا أَنْ تَلْحَقَهُ التّاءُ[3]، نَحْوُ: (قَامَتْ هِنْدٌ)، وكَذلِكَ إِذا كَانَ ضَمِيْرًا غَيْرَ حَقِيْقِيٍّ، نَحْوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق].

قَوْلُهُ: (وفي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما أَرْبَعُ لُغاتٍ: «نَعِمَ»، و«نَعْمَ»، و«نِعِمَ»، و«نِعْمَ»).

وكَذلِكَ: (بَئِسَ)، و(بَأْسَ)، و(بِئِسَ)، و(بِئْسَ)[4]، وهو مُطّرِدٌ في كُلِّ مَا عَيْنُهُ حَرْفُ حَلْقٍ[5]، وَوَزْنُهُ (فَعِلَ).

قَوْلُهُ: (و«حَبّذا» تُرْفَعُ[6] بَعْدَها المَعْرِفَةُ).

---

(١) كذا في ل، وفي الأصل: (على الوجهين)، وفي ق: (وعلى أحد الوجهين).

(٢) كذا في ق، وفي الأصل: (الفاعل).

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (بالتّاء).

(٤) انظر لغات نعم وبئس في المساعد ٢/ ١٢٢ والارتشاف ٤/ ٢٠٤٢ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦ وتعليق الفرائد ٧/ ١٤٣ والتصريح ٣/ ٤٠٤ وشرح عيون الإعراب ٨٥.

(٥) بعده في ق: (وحروف الحلق ستّة الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء).

(٦) في ق: (يرتفع).

وذلِكَ لأَنَّهُ المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ، والفَاعِلُ (ذَا)[1]، ولا يَتَغَيَّرُ (ذا)[2] بِتَثْنِيَةٍ، ولا جَمْعٍ، ولا غَيْرِ ذلِكَ.

---

(١) اختلف النحاء في ماهية (حبّذا) وإعراب جملة المدح أو الذّمّ، ولهم في ذلك أقوال، هي:

الأول: ذهب الخليل إلى أنّ (حبّ) و(ذا) في منـزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء، وما بعده خبره، و قد ذكر سيبويه هذا الرأي دون أن يعارضه فجاز أن يُنسب إلى سيبويه أيضاً، قال: «وزعم الخليل رحمه الله أنّ (حبّذا) بمنـزلة: حبّ الشيءُ، ولكن (ذا) و(حبّ) بمنـزلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع كما تقول: (يا ابنَ عمٍّ) فالعمّ مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: (حبّذا) ولا تقول (حبّذه)؛ لأنه صار مع (حبّ) على ما ذكرت لك، وصار المذكّر هو اللازم لأنه كالمثل» ونُسب هذا الرأي إلى سيبويه في الارتشاف وأخذ به المبرد وابن السراج وابن عصفور.

الثاني: ذهب الأخفش إلى أنّ (حبّذا) بكماله فعل، و المخصوص هو الفاعل، قال ابن السراج: «قال الأخفش: (حبّذا) ترفع الأسماء وتنصب الخبر إذا كان نكرة خاصةً». وتابعه ابن درستويه وخطّاب الماردي.

الثالث: ذهب الجماهير من النحاة منهم الفارسي وابن خروف والزمخشريّ وابن الحاجب والخوارزمي وابن يعيش إلى أنّ (حبـذا) مركب من فعل وفاعل، فـ(حبّ) فعل ماضٍ، و(ذا) اسم إشارة في موضع رفع الفاعل، ويُعرب المخصوص بالمدح أو الذم على أحد الوجوه التي جازت في (نعم) و (بئس) ونُسب هذا الرأي إلى سيبويه.

الرابع: ذهب الربعي إلى أنّ (ذا) زائدة كما في: (ماذا صنعت؟) والمخصوص فاعل (حبّ).

الخامس: ذكر الإمام يحيى بن حمزة أنّ ابن كيسان ذهب إلى أنّ (ذا) إشارة إلى مفرد مضاف إلى المخصوص، حُذِف وأُقيم المخصوص مقامه، والتقدير في: (حبّذا هند): حبّذا حسنها.

انظر المسألة في الكتاب ٢/ ١٨٠ والمقتضب ٢/ ١٤٥ والأصول ١/ ١١٥ والأزهار الصّافية ل٢/ ٢٠٦ وابن يعيش ٧/ ١٤١ وشرح الرضي ٤/ ٢٥٦ والتخمير ٣/ ٣٢٢ وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٩٣٥ والمقرّب ١٠٦ والتصريح ٣/ ٤٢٧-٤٢٩ والمساعد ٢/ ١٤١-١٤٢ والارتشاف ٤/ ٢٠٥٩ -٢٠٦٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣ وشرح عيون الإعراب ٨٨.

(٢) قوله: (ذا) من ق، وليس في الأصل ول.

وقَدْ يُذَمُّ بـ(حَبّذا)، وذلِكَ مَع (لا)، كَقَوْلِهِ:

[١٣١]لا حَبَّذا أَنْتِ يا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ ... ولا شُعُوبُ هَوًى مِنِّي ولا نُقُمُ[١]

قَوْلُهُ: (وتُنْصَبُ النَّكِرَةُ عَلَى التّمْييْزِ إنْ كَانَتْ جِنْسًا).

وذلِكَ لأَنَّ في (ذا) مِن الإبْهَام مَا في ضَمِيْرِ (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، فاحْتَاجَ إلى التَّبْيِيْنِ، إلاّ أَنَّهُ لازِمٌ في (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، وها هُنا غَيْرُ لازِمٍ.

قَوْلُهُ: (وعَلَى الحَالِ إنْ كَانَتْ مُشْتَقّةً).

وذلِكَ لِحُصُولِ شُرُوطِها.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «حَبّذا رَجُلاً زَيْدٌ»، و«حَبّذا قَائِمًا زَيْدٌ»، وكَذلكَ المُؤَنَّثُ: «حَبّذا امْرَأَةً هِنْدٌ»، و«حَبّذا قَائِمَةً هِنْدٌ»).

فـ(رَجُلاً)، و(امْرَأَةً) تَمْيِيْزَانِ، و(قَائِمًا)، و(قَائِمَةً) حَالانِ.

واعْلَمْ أَنَّ مِنْهُم مَنْ يَقُولُ: إنَّ هذه الثّلاثَةَ أَسْمَاءٌ[٢]، ويَحْتَجُّ بِنَحْوِ قَوْلِهِم: (واللهِ

---

(١) البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث وهو المرّار العدوي في الحماسة البصرية ١/ ١٦٣ وخزانة الأدب ٥/ ٢٤٦ ومعجم ما استعجم ١/ ١٦١.
وهو لزياد بن منقذ التميمي أخو المرّار في معجم البلدان ١/ ٢٠٣، ٣/ ٣٥٠، ٣/ ٤٢٧، ٤/ ٣١٢، ٥/ ٣٠٠ وتاج العروس (نقم) ٨/ ٣٤ والدّرر اللّوامع ٢/ ١١٧.
وهو بلا نسبة في همع الهوامع ٣/ ٤٣ والارتشاف ٤/ ٢٠٦٠ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٦١ ومصباح الرّاغب ٢/ ٦٢٣ وابن يعيش ٧/ ١٣٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٩٥ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٢٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٧٣.
وهناك بيت آخر يختلف مع هذا الشّاهد في عجزه ويتّفق مع صدره، وهو:
يا حبّذا أنت يا صنعاء من بلدٍ ... وحبّذا واديـاك الضّهر والضّلعُ
وقد استشهد به صاحب مصباح الرّاغب ٢/ ٦٢٣ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٦١.
والشّاهد في البيت استعمال (حبّذا) في الذّمّ إذا اقترن بـ(لا).

(٢) اختلف النحاة في ماهية ألفاظ المدح والذم، فذهب الكوفيون إلى (نعم) و(بئس) اسمان =

مَا هي بِنِعْمَت المَوْلُودَةُ)، وقَوْلِهِمْ: (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العِيْرُ)، وقَوْلِهِ:

[١٣٢]يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّـذَا سَـاكِـنُ الـرَّيَّـانِ مَـنْ كَـانَـا[1]

ولَيْسَ بِشَيءٍ - واللهُ أَعْلَمُ -؛ لاتّصَالِ التّاءِ السّاكِنَةِ بـ(نِعْمَ) و(بِئْسَ)، في نَحْوِ: (نِعْمَتْ) ، و(بِئْسَتْ)، ولِقَوْلِهِم: إِنَّ (حَبّذا) مُرَكّبَةٌ مِنْ (حَبَّ)، و(ذَا).

وأَمّا حُجَّتُهُمْ فَغَيْرُ صَحِيْحَةٍ؛ لأَنّا نَقُولُ: الأَصْلُ: مَا هِيَ بِمَقُولٍ فِيْها نِعْمَت المَوْلُودَةُ، ونِعْمَ السَّيْرُ عَلَى مَقُولٍ فِيْهِ بِئْسَ العِيْرُ، ويَا هؤلاءِ حَبّذا جَبَلُ الرَّيّانِ.

قَوْلُهُ: (ولا تَعْمَلُ هذه الأَفْعَالُ السَّتَّةُ في مَصْدَرٍ، ولا ظَرْفٍ، ولا جَمِيْعِ مَا ذَكَرْناهُ).

فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ كَمَا فَرَغَ مِنْ أَنَّ (حَبّذا) تَنْصُبُ التَّمْيِيْزَ [٥٨و] والحَالَ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَالُوا: الأَحْوَالُ تَعْمَلُ فِيْها رَوَائِحُ الأَفْعَالِ، فَمَا بَالُ هذه، وهي أَفْعَالٌ صَرِيْحَةٌ

= مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنـهما فعلان ماضيان. انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ٩٧ وائتلاف النصرة١١٥ وابن يعيش ٧/ ١٢٧ والمساعد ٢/ ١٢٠ والنّجم الثاقب ٢/ ١٠٥٣ والتصريح ٣/ ٤٠١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٨٩ وأوضح المسالك ٣/ ٢٧٠ وهمع الهوامع ٣/ ٢٣ واللباب ١/ ١٨٠.

(١) البيت لجرير في ديوانه ٤٩٣ وانظرلسان العرب (حبب)١/ ٢٩١ ومعجم البلدان ٣/ ٧٦، ٣/ ١١١ ومعجم ما استعجم ٣/ ٨٦٧ وتاج العروس (حبب) ٢/ ٢١٧ والمقرّب ١٠٦ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٣ وشرح عيون الإعراب ٨٨ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/ ٥٤٦ والدّرر اللّوامع ٢/ ١١٥.

وهو بلا نسبة في أسرار العربية ١١٤ وهمع الهوامع ٣/ ٣٩ وخزانة الأدب ١١/ ٢٠٩ والجنى الداني ٣٥٧ وشرح اللمحة البدريّة ٢/ ١٩٢ وتعليق الفرائد ٦/ ٣١٧ والفاخر ٢/ ٧٣٢ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٧٦ والمساعد ٢/ ٤٨٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٥٩٨ والفوائد والقواعد ٥٧٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١١.

والشّاهد في البيت دخول حرف النّداء على فعل المدح، والنّداء من خصائص الأسماء، وقد استدلّ الكوفيّون به للاستدلال على أنّ (حبّذا) اسم.

بِالدَّلِيْلِ المُتَقَدِّمِ[1].

قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ تَصَرُّفِها في نَفْسِها فَلَم تَتَصَرَّفْ في مَعْمُولِها).

يُرِيْدُ: إِنَّها لَمّا لَمْ تَتَصَرَّفْ[2] ضَعُفَتْ.

قَوْلُهُ: (وفي الظَّرْفِ خِلافٌ)[3].

---

(١) هناك خلافٌ في هذه المسألة، وهو غير واضحٍ في كتب النحو، فبعضها أشار إلى عدم جواز تعدّي هذه الأفعال إلى شيءٍ غير الحال والتّمييز، وبعضهم صرّح بالجواز.

قال في الارتشاف ٤/ ٢٠٦٣: «وفي النّهاية: يجوز أنْ تعمل حبّذا في الظّرف، كما عملت في التّمييز والحال، ولا تعمل في المصدر؛ لأنّه غير متصرّف فلا مصدر له، ولا يجوز: حبّذا إلاّ إخوتك القوم، ويجوز: حبّذا القومُ إلاّ إخوتك، إنْ جعلت القوم بدلاً، وإلاّ لم يجز، ويجوز أن يعمل في المفعول له، والمفعول معه، نحو: (حبّذا زيدٌ إكرامًا له)، و(حبّذا وعمرًا زيدٌ) انتهى» وانظر همع الهوامع ٣/ ٤٤.

وقال في همع الهوامع ٣/ ٤٤: «وتوقف أبو حيان في عملها من غير الحال والتمييز، وقال: لا ينبغي أن يقدم عليه إلا بسماع، أما الحال والتمييز فتعلم فيهما وفاقًا».

وذكر ابن فلاح في المغني أنّ بعض النحاة ذهب إلى جواز تأكيد فعل التعجب بالمصدر، فتقول: (ما أحسنَ زيداً حُسناً). قال ابن فلاح: «وهذا ضعيف؛ لأنه لا يتصرّف، فلا مصدر له قياساً على الأفعال غير المتصرفة، وهذا المصدر من فعل متصرف» انظر المغني لابن فلاح ١٢٠٧ وهذا الّذي ذكره ابن فلاح هو رأي الجرمي حيث نقل عنه أنّه أجاز الفصل بالمصدر نحو: (ما أحسن إحسانًا زيدًا). انظر توضيح المقاصد ٢/ ٨٩٩ وهمع الهوامع ٣/ ٥١.

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (إنها لم تتصرف).

(٣) أشار إلى هذا الخلاف ابن بابشاذ في شرحه ٣٨٥ وتبعه الإمام يحيى في الحاصر لوحة ١٥٠، ويبدو لي أنّ هناك اتّفاقًا بين النّحاة على التّعدّي إلى الظّرف، فقد ذكرت كثيرٌ من كتب النحو الخلاف بينهم في جواز الفصل بالظرف في أسلوب التّعجّب، وهذا يدلّ على أنّهم أجازوا إعمال فعل التّعجّب في الظّرف إلاّ أنّهم اختلفوا في الفصل. قال في همع الهوامع ٣/ ٥٠: «ولا يفصل المتعجب منه من أفعل وأفعل بشيء لضعفهما بعدم التصرف، فأشبها إن وأخواتها، إلا بظرف ومجرور يتعلق بالفعل، فإنه يجوز على الصحيح توسعهم =

أَيْ: مِنْهُمْ مَنْ يُعْمِلُها فِيْهِ، ومِنْهُم مَنْ لا يُعْمِلُها، والظّاهِرُ أَنَّها تَعْمَلُ فيهِ، واللهُ أَعْلَمُ؛ لأَنَّهُ إِذا صَحَّ عَمَلُ اسْمِ الإِشَارَةِ فِيْهِ، فَبالأَوْلى الفِعْلُ.

قَوْلُهُ: (ولا يَتَقَدّمُ مَعْمُولُها عَلَيْها[1]).

وذلِكَ لِمَا تَقَدّمَ.

وقَدْ ذَكَرْنا أَنَّ الأَصَحَّ جَوَازُ تَقْدِيْمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عَلَيْها، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وأَمّا الحُرُوفُ العَامِلَةُ فَقَد ذُكِرَتْ في فَصْلِ الحَرْفِ، وهي سَبْعَةٌ وأَرْبَعُونَ حَرْفًا:

سِتّةٌ تَنْصِبُ الاسْمَ وتَرْفَعُ الخَبَرَ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعَها «ما»، ولا ضَمِيْـرُ المَجْهولِ، ويُسَمّى ضَمِيْـرَ الشّأنِ والقِصَّةِ، وهي «إِنَّ» وأَخَواتُها.

وتِسْعَةٌ تَنْصِبُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعَه نُونُ تَأكِيدٍ، ولا نُونُ جَمَاعَةِ نِسَاءٍ، وهي «أَنْ» المَصْدَرِيَّةُ وأَخَواتُها.

وثَمَانِيَةَ عَشَرَ تَجُـرُّ الاسْمَ لَفْظًا أَوْ تَقْديـرًا.

وخَمْسَةٌ تَجْزِمُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ، وهي «إِنْ» الشّرْطِيّةُ وأَخَواتُها مَع مَا حُمِلَ عَلَيْها.

وسَبْعَةٌ تَنْصِبُ المُنَادى إِذا كَانَ مُضَافًا، أَوْ مُشَبّهًا بالمُضَافِ، أَو مُطَوّلاً، وهي «يا» وأَخَواتُها.

وحَرْفٌ يَنْصِبُ الخَبرَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَه «إِلاّ»، ولَمْ يَتَقَدَّمْ هو ولا مَعْمُولُه، ولَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ[2] «إِنْ»، وذلكَ «ما» الحِجَازِيَّةُ.

= فيهما، ولجواز الفصل بهما بين إن ومعمولها، وليس فعل التعجب بأضعف منها، ولكثرة وروده، كقوله: ما أحسن في الهيجاء لقاءها» وانظر مسألة الخلاف في الفصل في الفاخر ١/ ٣٠٦ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٠٠-٩٠١.

(١) كذا في ق ول، وفي الأصْلِ: (عليه).

(٢) قوله: (عليه) ليس في الأصل ول، وهو من ق.

وحَرْفٌ يَنْصِبُ النّكِرَةَ مَا دَامَ النّفيُ عَامًّا، ولَمْ يَقَعْ فَصْلٌ، وذلكَ الحَرْفُ «لا».

وجَميعُ ذلكَ قَدْ مُثّلَ في الفَصْلِ الثّالِثِ).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وفي عَدِّهِ هَاهُنا لِحُرُوفِ النِّدَاءِ، و(مَا) الحِجَازِيَّةِ، و(لا) الّتي لِنَفْيِ الجِنْسِ مِن الحُرُوفِ العَامِلَةِ دَلالَةٌ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الحُرُوفَ لا تَزِيْدُ عَلَى قِسْمَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وأَمّا الأَسْمَاءُ العَامِلَةُ فَثلاثَةُ أَنْوَاعٍ).

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَصْلَ العَمَلِ للأَفْعَالِ، وإِنَّمَا يَعْمَلُ الاسْمُ عَمَلَ الفِعْلِ لِشَبَهِهِ بِهِ، كَمَا في المَصْدَرِ، واسْمِ الفَاعِلِ[٥٨ظ]، واسْمِ المَفْعُولِ، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وأَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ، أَوْ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَهُ كَأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ، أَوْ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَاهُ كالظُّرُوفِ، وأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ، عَلَى مَا سَتَراهُ مُبَيَّنًا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

قَوْلُهُ: (نَوْعٌ مِنْها مُشْتَقٌّ[١] مِنْ فِعْلٍ فَيَعْمَلُ بِحَسَبِ ذلك الاشْتِقَاقِ).

يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ جَعَلَ المَصْدَرَ مُشْتَقًّا مِن الفِعْلِ، وهذا إِنَّما هو مَذْهَبُ الكُوفِيّيْنَ.

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ الأَسْمَاءِ المُشْتَقَّةِ العَامِلَةِ خَمْسَةٌ).

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (**العَامِلَةِ**) مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ والمَكَانِ، والآلَةِ، نَحْوُ: (مَضْرَبٍ)، و(مَضْرِبٍ).

قَوْلُهُ: (أَسْمَاءُ الفَاعِلِيْنَ).

وهي كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الحَاجِبِ: «مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الحُدُوثِ»[٢].

فَقَوْلُهُ: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) يَعُمُّ.

---

(١) قوله: (نوع منها مشتق) من ق ول، وليس في الأصل.

(٢) الكافية ١٨٠.

وَقَوْلُهُ: (لِمَنْ قَامَ بِهِ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ اسْمِ المَفْعُولِ[1].

وَقَوْلُهُ: (بِمَعْنَى الحُدُوثِ) احْتِرَازٌ مِن الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ.

قَوْلُهُ: (**مِثْلُ: «الخَارِجِ»، و«المُخْرِجُ»، و«المُسْتَخْرِجُ»، و«العَالِمُ»، و«المُعْلِمُ»، و«المُسْتَعْلِمُ»**).

إِنَّمَا كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ أَنَّ صِيغَتَهُ مِن الثّلاثِيِّ عَلَى بِنَاءِ (فَاعِلٍ)، نَحْوُ: (عَالِمٍ)، و(خَارِجٍ).

وأَمّا نَحْوُ: (ضَرُوبٍ)، و(شَرّابٍ)، و(مِنْحَارٍ) فَلِلمُبَالَغَةِ، وكَذلِكَ: (عَلِيمٌ)، و(حَذِرٌ).

ومِنْ غَيْرِه عَلَى صِيغَةِ مُضَارِعِه، إِلاّ أَنَّكَ تَأْتِي بِالمِيْمِ مَضْمُومَةً مَكَانَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، وتَكْسِرُ[2] مَا قَبْلَ الآخِرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكْسُورًا، نَحْوُ: (مُخْرِجٍ)، و(مُسْتَخْرِجٍ)، و(مُعْلِمٍ)، و(مُسْتَعْلِمٍ)، و(مُتَقَرْطِسٍ).

قَوْلُهُ: (**وأَسْمَاءُ المَفْعُولِيْنَ**).

وهي أَيْضًا كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الحَاجِبِ: «مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ»[3].

فَقَوْلُهُ: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) يَعُمُّ.

وَقَوْلُهُ: (لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ) احْتِرَازٌ مِنْ سَائِرِ المُشْتَقّاتِ.

قَوْلُهُ: (**مِثْلُ: «المُخْرَجِ»، و«المُسْتَخْرَجِ»، و«المُعْطى»، و«المَكْسُوِّ»**).

---

(١) بعده في الأصل ول: (ونحوه).

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (ويكسر).

(٣) الكافية ١٨٢.

إِنَّمَا كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ أَنَّ صِيْغَتَهُ مِن الثُّلاثِيِّ عَلَى وَزْنِ (مَفْعُولٍ)، نَحْوُ: (مَكْسُوٍّ).

ومِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيْغَةِ مُضَارِعِهِ، إلاّ أَنَّكَ تَأتِي بِالمِيْمِ المَضْمُومَةِ مَكَانَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، نَحْوُ: (مُخْرَجٍ)، و(مُسْتَخْرَجٍ)، أَيْ: في الصَّحِيْحِ، و(مُعْطًى)، أَيْ: في المُعْتَلِّ.

قَوْلُهُ: (والصِّفَاتُ المُشَبَّهَةُ بِأَسْمَاءِ [٥٩و] الفَاعِلِيْنَ).

وهي أَيْضًا كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الحَاجِبِ: «مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لازِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنى الثُّبُوتِ»[١].

فَقَوْلُهُ: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) يَعُمُّ.

وقَوْلُهُ: (لازِمٌ) احْتِرَازٌ مِن اسْمِ الفَاعِلِ المُتَعَدِّي.

وقَوْلُهُ: (لِمَنْ قَامَ بِهِ) احْتِرَازٌ مِمّا لَيْسَ كَذلِكَ.

وقَوْلُهُ: (بِمَعْنى الثُّبُوتِ) احْتِرَازُ مِن اسْمِ الفَاعِلِ اللاّزِمِ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «حَسَنٍ»، و«شَدِيْدٍ»).

إنّما كَرَّرَ[٢] التَّمْثِيْلَ لِيُرِيَكَ أَنَّ صِيَغَها[٣] كَثِيْرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ، فَقَدْ تَجِيءُ عَلَى (فَعَلٍ)، وقَدْ تَجِيءُ عَلَى (فَعِيْلٍ)، وقَدْ تَجِيءُ عَلَى غَيْرِ ذلكَ مِن الأَوْزَانِ.

قَوْلُهُ: (والمَصَادِرُ المُقَدَّرَةُ بِـ«أَنْ» والفِعْلِ).

وهي أَيْضًا كَمَا ذَكَرَ ابنُ الحَاجِبِ: «اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلَى الفِعْلِ»[٤].

---

(١) الكافية ١٨٣.

(٢) في ق: (كثر).

(٣) كذا في ق، وفي الأصل: (صيغتها).

(٤) الكافية ١٧٨.

فقَوْلُهُ: (اسْمُ الحدَثِ) يَعُمُّ.

وقَوْلُهُ: (الجَارِي عَلَى الفِعْلِ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ: (وَيْحٍ)، و(وَيْلٍ).

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «العِلْمِ»، و«الإِعْلامِ»، و«الاسْتِعْلامِ»).

إِنَّما كَرَّرَ التَّمْثِيْلَ لِيُرِيَكَ أَنَّ صِيَغَهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

سَمَاعِيَّةٍ، وهي صِيَغُ مَصَادِرِ الثّلاثِيِّ، ويَرْتَقِي مَا ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ مِنْها إِلى اثْنَيْنِ وثَلاثِيْنَ بِناءً، وهي في المُفَصّلِ[1].

وقِيَاسِيَّةٍ، وهي صِيَغُ مَا عَدَا الثّلاثِيِّ، فَنَحْوُ: (أَعْلَمَ) مَصْدَرُهُ عَلَى (إِعْلامٍ)، ونَحْوُ: (اسْتَعْلَمَ) عَلَى (اسْتِعْلامٍ)، ونَحْوُ: (قَرْطَسَ) عَلَى (قَرْطَسَةٍ)، وكَذلِكَ البَاقِي.

قَوْلُهُ: (وأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ).

وحَقِيْقَتُها كَمَا تقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «نزَالِ»، و«تَرَاكِ»).

اعْلَمْ أَنَّ صِيَغَ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ كَثِيْرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ، ولا يَنْقَاسُ مِنْها إلا (فَعَالِ) عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ، وقَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (تَقُولُ في إِعْمَالِها: «نزَالِ زَيْدًا»، و«تَرَاكِ عَمْرًا»).

بَدَأَ بِالكَلامِ في القِسْمِ الأَخِيْرِ كَمَا صَنَعَ في السِّتَّةِ الأَفْعَالِ الّتي لا تَتَصَرّفُ، وهو أُسْلُوبٌ مَعْرُوفٌ، إِلاّ أَنَّ الأَكْثَرَ أَنْ يُبْدَأَ بِالأَوّلِ.

---

(١) المفصل ٢٧٥.

و(نَزَالِ) هَاهُنا مَعْدُولَةٌ عَن (أَنْزِلْ) بِالفَتْحِ، لا (انْزِلْ) بِالكَسْرِ[1]، ولِذلِكَ نَصَبْتَ.

قَوْلُهُ: (وهذا القِسْمُ الأَخِيْرُ يَنْقُصُ عَنِ الفِعْلِ[٥٩ظ] أَرْبَعَةَ أَشْياءَ).

وذلِكَ لأَنَّهُ كَالفَرْعِ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُسَوَّ بَيْنَهُما في جَمِيْعِ الأَحْكَامِ.

قَوْلُهُ: (لا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ)[2].

وسَيَأْتِي تَمْثِيْلُهُ.

قَوْلُهُ: (ويَكُونُ مُفْرَدًا في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ)[3].

يَعْنِي أَنَّهُ يُقَالُ: (نَزَالِ يَا زَيْدُ)، (نَزَالِ يَا زَيْدَانِ)، (نَزَالِ يَا زَيْدُونَ)، بِالإِفْرَادِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، ولَيْسَ كَذلِكَ الفِعْلُ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: (انْزِلا)، (انْزِلُوا)، وفي المُؤَنّثِ: (انْزِلِي)، (انْزِلْنَ).

قَوْلُهُ: (ولا يُجَابُ بالفَاءِ النَّاصِبَةِ).

---

(١) هذا يعني أنّه يُجيزُ العدل من الرّباعي المزيد بالهمزة نحو: (أفعل) وهذا ما لم يُجزه سيبويه ولا المبرّد، وأجازه ابنُ طلحة قياسًا على (دراك) من (أدرك). انظر الارتشاف ٥/ ٢٢٩٠ والتصريح ٤/ ١٤٦ وهمع الهوامع ٢/ ٦٢ وما ذكره النّحاة أنّ (نزال) أمرٌ من (انزل) بالكسر، وهذا بناءً على أنّ الفعل عندهم متعدٍّ بحرف الجرّ، فتقول: (نزال إلى زيدٍ) و(نزال على زيد)، أمّا إذا قلت: (نزال زيدًا) فهذا يعني أنّ الفعل متعدٍّ بنفسه، ولا يكون ذلك إلا على ما أشار إليه ابن هطيل في هذا الموضع، لأنّ اسم الفعل المتعدّي ينبغي أن يكون الأمر منه متعدّيًا.

(٢) اختلف النحاة في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، فذهب الكوفيون إلى جواز تقديم المنصوب باسم الفعل عليه نحو: (زيداً عليك) و(عمراً عندك)، ونُسب هذا الرأي في مصادر عدة للكسائي، وأما البصريون فيمنعون مثل هذا التقديم. انظر المسألة في الإنصاف ٢٢٨ وائتلاف النصرة ٣٤ والارتشاف ٥/ ٢٣١١ وشرح الرضي ٣/ ٨٩ والمساعد ٢/ ٦٥٧ والتصريح ٤/ ١٦٠.

(٣) في المقدّمة: (ولا يثنّى ولا يجمع).

يَعْنِي أَنَّهُ لا يُقَالُ: (نَزَالِ فَأُكْرِمَكَ)، كَمَا يُقَالُ: (انْزِلْ فَأُكْرِمَكَ).

قَوْلُهُ: (ولا يُؤْمَرُ بِه الغَائِبُ).

يَعْنِي أَنَّهُ لا يُقَالُ: (نَزَالِ زَيْدٌ)، بِمَعْنى: (لِيَنْزِلْ زَيْدٌ)، وإِنَّمَا يَكُونُ للمُخَاطَبِ.

قَوْلُهُ: (وهذا كُلُّهُ يَجُوزُ في الفِعْلِ).

وذلِكَ لأَنَّهُ كَالأَصْلِ.

قَوْلُهُ: (تَقُولُ: «زَيْدًا اضْرِبْ»، ولا يَجُوزُ: «زَيْدًا ضَرَابِ»، وكَذلِكَ البَاقِي).

هذا مِثَالُ التَّقْدِيْمِ.

قَوْلُهُ: (ومِثَالُ إِعْمَالِ المَصَادِرِ المُقَدَّرَة بـ«أَنْ» والفِعْلِ قَوْلُكَ: «يُعْجِبُني عِلْمُ زَيْدٍ خَبَرَكَ»، و«عِلْمٌ زَيْدٌ خَبَرَكَ»، و«العِلْمُ زَيْدٌ خَبَرَكَ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

و(العِلْمُ) هُنا بِمَعْنى المَعْرِفَةِ المُطْلَقَةِ؛ فَلِذلِكَ لَمْ يَتَعَدَّ إلاّ إِلى مَفْعُولٍ.

قَوْلُهُ: (يَجُوزُ فيه أَبَدًا ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ).

وهي الإِفْرَادُ، والإِضَافَةُ، والتَّعْرِيْفُ بِالأَلِفِ واللاّمِ، إلاّ أَنَّ إِعْمَالَهُ مَعَ الأَلِفِ واللاّمِ قَلِيْلٌ[1]، ومِنْهُ قَوْلُه:

---

(١) أجازه سيبويه، وأجازه على قبح الفارسيّ وجماعة من البصريّين، ومنعه بعضهم، وبعضهم فصّل في ذلك، قال البغدادي في خزانة الأدب ٨/ ١٢٩: «ومن النحويين من ينكر عمل المصدر وفيه الألف واللام؛ لخروجه عن شبه الفعل، فينصب ما بعده بإضمار مصدر منكور، فيقدره ضعيف النكاية نكاية أعداءه» ونُسب المنع إلى المبرّد وابن السّراج وجماعة من البصريّين والكوفيّين. وانظر تعليق الفرائد ٨/ ٦٢-٦٣ وتاج علوم الأدب ٢/ ٩٠١ وشرح الرضي ٣/ ٤١٠ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٥٠ وشرح اللمحة البدريّة ٢/ ١٠٣ والارتشاف ٥/ ٢٢٦١ والمساعد ٢/ ٢٣٤-٢٣٥ والتصريح ٣/ ٢٥٨ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٧٦٩ والكافي في الإفصاح ٣/ ١١٠٩ والملخص ٣٢١.

[١٣٣]ضَعِيْـــفُ النِّكَـــايَـــةِ أَعْـــدَاءَهُ   يَخَـــالُ الفِـــرَارَ يُـــرَاخِـــي الأَجَـــلْ[1]

قَوْلُهُ: (ويَتَعَدّى إلى كُلِّ مَا يَتَعَدّى إِلَيْهِ الفِعْلُ مِن المَنْصُوْبَاتِ).

وذلِكَ لِشَبَهِهِ بِهِ الشَّبَهَ القَوِيَّ؛ فَلِذلِكَ تَقُولُ: (يُعْجِبُنِي إِعْلامُكَ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا إِعْلامًا يَوْمَ الجُمْعَةِ أَمَامَ فُلانٍ ضَاحِكًا تَفْهِيْمًا لَهُ وجَعْفَرًا) عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (ويَنْقُصُ عَنِ الفِعْلِ أَنَّهُ لا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُه عَلَيْهِ).

يَعْنِي أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (يُعْجِبُنِي[2] خَبَرَكَ عِلْمُ زَيْدٍ)[3].

---

(١) البيت مجهولٌ قائله، وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ١/١٩٢ والإيضاح العضدي ١٨٧ والنكت للأعلم ١/٢٩٧ والمقاصد النحويّة ٣/٨ وشرح شواهد شرح التّحفة الورديّة ١/٢٣٧ وخزانة الأدب ٨/١٢٩ والدّرر اللّوامع ٢/١٢٤ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٥ والكشاف ٢/٣٩٧ والمحرر الوجيز ٣/٤٠٩ وتفسير البحر المحيط ٥/٥٠٠ وديوان المتنبي بشرح العكبري ١/١٢٤ وأوضح المسالك ٣/٢٠٨ والمفصل ٢٨١ وشرح ابن عقيل ٣/٩٥ وشرح شذور الذهب ٤٩٦ وهمع الهوامع ٣/٥٩ واللباب ١/٤٥٠ وتاج علوم الأدب ٢/٩٠٠ والنّجم الثاقب ٢/٨٤٩ ومصباح الرّاغب ٢/٤٩٩ واللّمحة في شرح الملحة ١/٣٥٩ وشرح اللمحة البدريّة ٢/١٠٣ وتعليق الفرائد ٨/٦٣ والمقرّب ١٩٦ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي١/ ٣٩٤ والمنصف٣/ ٧١ والإقليد ٣/ ١٣٢٥ والفاخر ٢/ ٧٢٠ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٣ وابن النّاظم ٢٩٧ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/٦٧٨ وشرح ألفيّة ابن مالك للشّارح الأندلسيّ٣/ ١٣٢ والمساعد٢/ ٢٣٥ والتصريح٣/ ٢٥٧ وابن يعيش٦/ ٥٩، ٦٤ والدّرر في شرح الإيجاز ١٨٥ والتخمير ٣/٩١ وشرح الرضي ٣/٤١٠ والفوائد والقواعد ٧٣١ والبيان في شرح اللمع٦٠٦ وشرح اللمع للأصفهاني٢/ ٧٦٩وشرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ١/ ٢٣٧والمقتصد١/ ٥٦١وشرح أبيات المفصل والمتوسّط٤٦٥ والكافي في الإفصاح٣/ ١١٠٩.

والنّكاية: الإضرار بالعدوّ، ويُخال: يظنّ، ويراخي: يؤخّر. والشّاهد في البيت أنّ المصدر المعرّف بأل وهو النّكاية عمل النّصب وهو عمل فعله، فنصب(أعداءه).

(٢) قوله: (يعجبني) من ق ول، وليس في الأصل.

(٣) أجازه الأخفش وابن السّرّاج وأجازه الرضي والسهيلي إذا كان جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا أو شبهه ومنعه أكثرهم. انظر الارتشاف ٥/٢٢٥٦ وشرح الرضي ٣/٤٠٦ والمساعد ٢/٢٣٣ وشرح قطر الندى ٢٦٦ وهمع الهوامع ٣/٥٧ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٤٤.

قَوْلُهُ: (لأنّهُ في صِلَتِهِ).

تَعْلِيْلٌ لامْتِنَاعِ التَّقْدِيْمِ، وتَحْقِيْقُهُ أَنَّ المَصْدَرَ إذا عَمِلَ تُؤُوِّلَ[1] بـ(أَنْ) والفِعْلِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي أَنْ عَلِمَ زَيْدٌ خَبَرَكَ)، أَوْ (يَعْلَمَ)، ولا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ فِيْمَا قَبْلَها؛ لأَنَّهُ مِنْ صِلَتِها، ولا يَتَقَدَّمُ شَيءٌ مِن الصِّلَةِ عَلَى المَوْصُولِ.

قَوْلُهُ: (ولا يُفْصَلُ بَيْنَهُ [٦٠و] وبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ)[2].

يَعْنِي أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (يُعْجِبُنِي عِلْمُ زَيْدٍ وفَهْمُهُ خَبَرَكَ)[3]، ويَجُوزُ: (يُعْجِبُنِي عِلْمُ زَيْدٍ واللهِ خَبَرَكَ)؛ لأَنَّ المَعْطُوفَ أَجْنَبِيٌّ بِخِلافِ القَسَمِ.

قَوْلُهُ: (ولا يَعْمَلُ عَمَلاً وهو مَحْذُوفٌ).

مِثَالُهُ أَنْ يَقُولَ القَائِلُ: (أَعِلْمُ زَيْدٍ خَبَرَكَ حَاصِلٌ أَمْ خَبَرَ عَمْرٍو)[4]، فلا تَقُولُ: (خَبَرَكَ)، أَوْ (خَبَرَ عَمْرٍو)، بَلْ تَذْكُرُ المَصْدَرَ[5].

وكَذا إذا أُضْمِرَ[6]، لا تَقُولُ: (مُرُورِي بِعَمْرٍو حَسَنٌ، وهو بِزَيْدٍ قَبِيْحٌ) عَلَى أَنْ يَكُونَ (هو) ضَمِيْرًا لِـ(مُرُورِي)، والبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ.

---

(١) في ل: (متأول).

(٢) في المقدّمة: (ولا يَتَضَمّنُ الضّميرَ ولا يفصل....).

(٣) أجاز ذلك الزّمخشري في قوله تعالى: ﴿إنّه على رجعه لقادر يوم تبلى السّرائر﴾، وأنكروا ذلك عليه. انظرالكشاف ٤/ ٧٣٧ وتفسير البحر المحيط ٨/ ٤٥٠ ومغني اللبيب ٦٩٩ وشرح قطر الندى ٢٦٦ والتصريح ٣/ ٢٥٥ والفاخر ٢/ ٧٢٥.

(٤) المثال في ق: (أضربك زيداً حاصلٌ أم عمراً).

(٥) أجاز قومٌ أن يعمل المصدر وهو محذوف، فذهبوا مثلاً إلى أنّ باء البسملة متعلّقة بمصدر محذوف، وهو: (ابتدائي). انظر شرح قطر الندى ٢٦٥ والتصريح ٣/ ٢٥٥.

(٦) أجاز الكوفيّون إعمال المصدر مضمرًا، فأجازوا أنْ تقول: (ضربي زيدًا حسنٌ، وهو عمرًا قبيح)، ونقل عن الفارسي والرّماني وابن جنّي جواز إعماله مضمرًا في المجرور. انظر الارتشاف ٥/ ٢٢٥٧ والمساعد ٢/ ٢٢٦ وشرح قطر الندى ٢٦٢ وتعليق الفرائد ٨/ ٤٩ والتصريح ٣/ ٢٥٤ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٤٣ وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٤٢.

قَوْلُهُ: (وكُلُّ ذلكَ يَجُوزُ في الفِعْلِ).

وذلِكَ لأنَّ أَصْلَ العَمَلِ لَهُ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ فَلِذلِكَ تَقُولُ: (خَبَرَكَ عَلِمَ زَيْدٌ)، و(عَلِمَ زَيْدٌ وفَهِمَهُ خَبَرَكَ)، و(خَبَرَكَ) لِمَنْ قَالَ: (مَا عَلِمْتَ؟)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّهُ لا يُضْمَرُ في المَصَادِرِ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى الجَمْعِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَوْ جَمْعَيْنِ[1].

ومِنْها أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ فَاعِلِ المَصْدَرِ لِعَدَمِ إِخْلالِهِ، فَتَقُولُ: (يُعْجِبُنِي عِلْمُ خَبَرَكَ)[2].

ومِنْها أَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلى الفَاعِلِ والمَفْعُولِ، إلاّ أَنَّ إِضَافَتَهُ إِلى الفَاعِلِ أَكْثَرُ، فَتَقُولُ: (يُعْجِبُنِي عِلْمُ زَيْدٍ خَبَرَكَ)، و(عِلْمُ خَبَرِكَ زَيْدٌ)[3].

---

(١) ذهب قوم إلى أنّ الفاعل مضمر في المصدر عند عدم ذكره لفظًا، قال في المساعد ٢/ ٢٣٢: «قال ابن هشام الخضراوي: أهل البصرة متّفقون على أن لا إضمار، وأهل الكوفة يضمرون الفاعل» وقيل: هو منويّ وانظر الارتشاف ٥/ ٢٢٥٨ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٤٥.

(٢) يجوز إثباته ويجوز حذفه، واختلفوا في فاعل المصدر المنوّن فقد منع الفرّاء من ذكر فاعله. انظر شرح الرضي ٣/ ٤٠٨ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٤٦.

(٣) في إضافة المصدر خمسة أحوال:

الأوّل: أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو قوله تعالى: ﴿وماكان استغفار إبراهيم﴾.

والثّاني: أن يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله، نخو قوله تعالى: ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء الخير﴾.

والثّالث: أن يضاف إلى فاعله ثمّ يكمل عمله بنصب مفعوله، نحو قوله تعالى: ﴿ولولا دفع اللهِ الناس ﴾.

والرّابع: أن يُضاف إلى مفعوله ثمّ يُكملُ عمله برفع فاعله، نحو قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حجّ البيتِ من استطاع إليه سبيلا﴾، وهذا قليل.

والخامس: أن يُضاف إلى الظّرف، ثمّ يرفع وينصب، نحو: ﴿عجبت من انتظار يومِ الجُمعة زيدٌ عمرًا﴾.

=

ومِنْها أَنَّهُ إِذا كَانَ المَصْدَرُ مَفْعُولاً مُطْلَقًا فالعَمَلُ للفِعْلِ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا)، فالنَّاصِبُ لِـ(زَيْدٍ) (ضَرَبْتُ)[1].

ونَحْوُ: (سَقْيًا زَيْدًا)[2] فِيْهِ وَجْهَانِ[3].

قَوْلُهُ: (ومِثَالُ إِعْمَالِ الصِّفَاتِ المُشَبَّهَةِ بِأَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ قَوْلُكَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ»، و«حَسَنٍ وَجْهًا»، و«حَسَنِ وَجْهٍ»، يَجُوزُ في إِعْرَابِهِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ سِوى ما يَلْحَقُ بِذلكَ مِنْ تَعْرِيْفٍ وتَنْكِيْرٍ).

اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِالأَلِفِ واللاّمِ، أَوْ مِنْ دُونِهِما، ومَعْمُولُها إِمَّا بِالإِضَافَةِ، أَو بِالأَلِفِ واللاّمِ، أَوْ مِنْ دُونِهِما، فهذه سِتَّةٌ مِنْ ضَرْبِ ثَلاثَةٍ في اثْنَيْنِ، والمَعْمُولُ في كُلِّ وَاحِدٍ مِنْها مَرْفُوعٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ، أَوْ مَجْرُورٌ، فهذه ثَمانِيَةَ عَشَرَ مِنْ ضَرْبِ سِتَّةٍ في ثَلاثَةٍ.

= انظؤ هذه الأحوال في توضيح المقاصد ٢/ ٨٤٧ وانظر ابن يعيش ٦/ ٦٢ والفاخر ٢/ ٧٢١ وتعليق الفرائد ٨/ ٦٤-٦٦ وشرح الرضي ٣/ ٤٠٧ والمساعد ٢/ ٢٣٦ والتصريح ٣/ ٢٦٢ والارتشاف ٥/ ٢٢٥٩ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٤٧.

(١) قال في النّجم الثاقب ٢/ ٨٥٠: «إنْ كان المصدر مفعولاً مطلقًا فالعمل في المفعول بعده للفعل المتقدّم عليه إن كان يجوز إظْهارُه، سواءٌ ذُكِرَ نَحْوُ: (ضربت ضربًا) أو لَم يُذْكر نحو: (ضربًا زيدًا) لِمَنْ رَفَعَ السَّوْطَ، لِتَعذُّرِ تقديره بـ(أنْ) والفِعْل» وانظر شرح الرضي ٣/ ٤١٠.

(٢) قال في النّجم الثاقب ٢/ ٨٥١: «إنْ كان المصدر نائبًا عن الفعل، والفعل لا يجوز إظهاره، نحو: (سَقْيًا ورعيًا زيدًا)، ففيه وجهان:

الأوّل: لسيبويه والأخفش والزّجّاج واختاره المصنّف أنّ المصدر العامل بنفسه لقيامه مقام الفعل، نحو: (زيد في الدّار أبوه) لا لكونه مصدرًا، وعلى هذا يجوز تقديم معموله عليه، ويتحمّل الضّمير؛ لأنّ عمله حينئذ ليس بتقدير أن والفعل، بل لنيابته عن الفعل كالظّرف.

والثّاني: للمبرّد والسّيرافي وجماعة، أنّ العمل للفعل المحذوف النّاصب للمصدر قياسًا على غيره من المصادر الّتي لا تقدّر بـ(أن) والفعل، فإنّ العامل فعلها وإن كان محذوفًا لأنّه معتبرٌ، ولولا اعتباره لم ينصب المصدر». وانظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٦١ والفوائد الضيائيّة ٢/ ١٩٢ وشرح الرضي ٣/ ٤١١.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وجهين).

وتَمْثِيْلُها عَلَى التَّفْصِيْلِ:

(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ[٦٠ظ] حَسَنٍ وَجْهُه)، (وَجْهَهُ)، (وَجْهِهِ).

و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهُ)، (الوَجْهَ)، (الوَجْهِ).

و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ)، (وَجْهًا)، (وَجْهٍ).

فهذه تِسْعَةٌ مَعْ تَنْكِيرِ الصِّفَةِ.

وتَقُولُ مَع التَّعْرِيْفِ:

(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الحَسَنِ وَجْهُه)، (وَجْهَهُ)، (وَجْهِهِ).

و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الحَسَنِ الوَجْهُ)، (الوَجْهَ)، (الوَجْهِ).

و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الحَسَنِ وَجْهٌ)، (وَجْهًا)، (وَجْهٍ).

فهذه أَيْضًا تِسْعَةٌ مَع تَعْرِيْفِ الصِّفَةِ.

وكُلُّها جَائِزَةٌ إلاّ (الحَسَنُ وَجْهِهِ) بالإضَافَةِ؛ لِعَدَمِ التَّخْفِيْفِ، و(الحَسَنُ وَجْهٍ) لِمَا فِيْهِ مِنْ عَكْسِ قَالَبِ الإضَافَةِ، وزَادَ الزَّجَّاجُ: (حَسَنُ وَجْهِهِ)[1]، والصَّحِيْحُ جَوَازُها،

---

(١) نُسب منع هذا التّركيب للمبرّد وابن بابشاذ والزّجّاج، وقد ذهب إليه الزّجّاجي، قال في جُمله٩٨: «والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده، وهو قولك: مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ بإضافة حسن إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى المضمر العائد على الرّجل، وخالفه جميع النّاس في ذلك من البصريّين والكوفيّين، وقالوا: هو خطأ؛ لأنّه أضاف الشّيء إلى نفسه، وهو كما قالوا» وقال ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٦٢٢: «وإنّما منعها صاحب الجمل أبو القاسم الزّجّاجي تلميذ أبي إسحاق الزّجّاج وظنّ أنّ النّاس يمنعونها، فقال: وخالف سيبويه جميع النّاس، وليس الأمر على ما ذكر» وانظر شرح الرضي ٣/ ٤٣٧ والحلل ٢٢٣ والفاخر ٢/ ٧١٠ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/ ٥٦٥ وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٤٣ والحاصر لوحة ١٥٦ وهمع الهوامع ٣/ ٨٤ واللباب ١/ ٤٤٤ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٧١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٧٣ والارتشاف ٥/ ٢٣٥٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٩٨.

وهو مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ[١]، ومِنْهُ قَوْلُهُ[٢]:

[١٣٤]أَقَامتْ عَلَى رَبْعَيْهِما جَارَتَا صَفًا كُمَيْت الأَعَالِي جَوْنَتا مُصْطَلاهِما[٣]

فـ(جَوْنَتا مُصْطَلاهِما) مِثْلُ: (حَسَنُ وَجْهِهِ).

قَوْلُهُ: (وتَنْقُصُ هذه الصِّفَاتُ عَنْ أَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ)[٤].

---

(١) أجاز سيبويه هذا التركيب في ضرورة الشّعر. انظر الكتاب ١/ ١٩٩.

(٢) في ق: (قول الشّماخ).

(٣) البيت للشّمّاخ في ديوانه ١٠٨ وانظر الكتاب ١/ ١٩٩ والنّكت للأعلم ١/ ١٥٣ والصاحبي ٢١٠ وتحصيل عين الذهب ١٦٥ وابن يعيش ٦/ ٨٣ والدرر ٢/ ١٣٢ والخزانة ٤/ ٢٧١ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥١ والمفصل ٢٩٥ واللباب ١/ ٤٤٤ وشرح الرضي ٣/ ٤٣٧ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٧٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٩٨ والحلل ٢٢٣ والفاخر ٢/ ٧١١ والإقليد ٣/ ١٣٥٩وابن النّاظم ٣٢١ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١/ ٧ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٣٥.

وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٠ والمسائل البصريّات ١/ ٥٦٩ والبغداديّات ١٣٣ والشّيرازيّات ٢/ ٤٥٠ والمقتصد ٥٤٩ والأصول ٣/ ٤٧٥ وسفر السعادة ٢/ ٦٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٧٣ وهمع الهوامع ٣/ ٨٣ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٧٢ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٨٠ ومصباح الرّاغب ٢/ ٥١٣ والمقرّب ٢٠٧ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ١/ ٥٦٥ ولباب الإعراب ٤٨١ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢٤ والحاصر لوحة ١٥٦وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٤٨٤.

والرّبع: أثر الدّار، وجارتا: حجران، وصفًا: الجبل، والكميت: الأحمر، والجون: الأسود، والمصطلى موضع النّار، والشّاهد في البيت إضافة الصّفة المشبّهة (جونتا) إلى معمولٍ يشتمل على ضمير الموصوف، و(جونتا) صفة مشبّهة من (جان) (يجون).

(٤) انظر وجه المفارقة بين الصّفة المشبّهة واسم الفاعل في شرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٩٥ وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٧٥-٨٧٧ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٤٣ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٥٨ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٦٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٧٠ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٧٩ وهمع الهوامع ٣/ ٧٩.

وذلِك لأَنَّها دُونَها في الشَّبَهِ بِالفِعْلِ.

قَوْلُهُ: (أَنَّها تَعْمَلُ في السّبَبِ دُونَ الأَجْنَبيِّ).

فالسَّبَبُ نَحْوُ: (الوَجْهِ)، و(الغُلامِ)، والأَجْنَبِيُّ كـ(زَيْدٍ)، و(عَمْرٍو).

قَوْلُهُ: (وفي الحَالِ دُونَ الاسْتِقْبَالِ)[1].

وذلِكَ لأَنَّها تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ.

قَوْلُهُ: (ولا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُها عَلَيْها).

يَعْنِي أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجْهُهُ حَسَنٍ)، ولكِنْ تَرْفَعُهُما عَلَى المُبْتَدَأ والخَبَرِ إِنْ شِئْتَ.

قَوْلُهُ: (ولا يُفْصَلَ بَيْنَها وبَيْنَ مَعْمُولِها بِأَجْنَبيٍّ).

يَعْنِي أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٌ أَبُوهُ وَجْهًا) بِرَفْعِ (حَسَنٍ)؛ لأَنَّهُ يَكُونُ الأَبُ حِينَئِذٍ مُبْتَدأً، والمُبْتَدَأُ أَجْنَبِيٌّ[2].

ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّكَ إِذا رَفَعْتَ بِالصِّفَةِ ظَاهِرًا لَمْ يَكُنْ فِيْها ضَمِيْرٌ، فَيَجِبُ

---

(١) اختلفوا في زمان الصّفة المشبّهة، فذهب الأخفش والسّيرافي إلى أنّها تكون أبدًا بمعنى الماضي، وذهب ابن السّرّاج إلى أنّها لا تكون بمعنى الماضي، بل تفيد الاتّصاف في الحال لا تفيد مضيًّا ولا استقبالاً، وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنّها تكون للأزمنة الثلاثة. انظر الخلاف في الارتشاف ٥/٢٣٤٨ وشفاء العليل ٢/٦٣٣ وهمع الهوامع ٣/ ٨٠.

(٢) قال في همع الهوامع ٣/٧٩: قال الخفاف في شرحه: لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها فيقولوا كريم فيها حسب الآباء إلا في الضرورة كما قال:

والطِّيبون إذا ما يُنْسَبُون أبا ....

إِفْرَادُها[1]، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ حَسَنٍ وُجُوهَهُما[2])، و(بِرِجَالٍ حَسَنٍ وُجُوهَهُم[3])، وإذا نَصبْتَ، أَوْ جَرَرْتَ ففيها ضَمِيرٌ، فَيَجِبُ مُطَابَقَتُها للمَوْصُوفِ[4]، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ حَسَنَيْنِ وُجُوهَهُما[5])، [٦١و] و(بِرِجَالٍ حَسَنِينَ وُجُوهَهُم[6])، أوْ(حَسَنَيْ وُجُوهِهِما)، أَوْ(حَسَنِي وَجُوهِهِم).

ومِنْها أَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ غَيْرَ المُتَعَدِّيَيْنِ يَجْرِيَانِ مَجْرَى الصِّفَةِ فِيْمَا ذُكِرَ، نَحْوُ: (قَائِمٍ)، و(مَضْرُوبٍ).

قَوْلُهُ: (ومَا كَانَ مِنْها بِوَزْنِ «أَفْعَلَ»، أَوْ في تَقْدِيرِهِ لَمْ يَرْفَعْ الظَّاهِرَ[7]، لا يَجُوزُ: «زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ أَبُوهُ» على أَنْ يَكونَ الأَبُ رَفْعًا بـ«خَيرٍ»؛ لأَنّ أَصْلَهُ «أَفْعَلُ»).

يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ نَحْوَ: (أَحْمَرَ) بِوَزْنِ (أَفْعَلُ)، ومَع ذلِكَ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الظَّاهِرَ في نَحْوِ

(١) قال ابن الحاجب في شرح المقدّمة الكافية ٨٤٥: «ثمّ اعلم أنّك إذا رفعت بها ما بعدها وَجَب أن تكون مفردة؛ لأنّها كالفعل رافعًا ما بعده، فلا تثنّى ولا تجمع ولا يلحقها تأنيث إلّا باعتبار مرفوعها كما في الفعل، فتقول: مررت برجلين حسنٍ وجوههما، وحسنٍ غلمانهما، ومررت برجلين حسنة جاريتهما، كما تقول: حسنت جاريتهما، فأمّا في الجمع فتقول: مررت برجالٍ حسنٍ غلمانهم، ولا تقول: حسنين غلمانهم، لما قدّمنا، ولو قلت: مررت برجالٍ حسان غلمانهم بجمع التّكسير لكان جائزًا». وانظر شرح الرضي ٣/ ٤٤٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٧٥ والارتشاف ٥/ ٢٣٥٥.

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وجههما).

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وجههم).

(٤) قال ابن الحاجب في شرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٤٥: «وإذا لم ترفع ما بعدها فلا بدّ أن يكون فيها ضمير الموصوف، فتؤنّث إنْ كان الموصوف مؤنّثًا، وتثنّي وتجمع إن كان الموصوف كذلك كما في سائر الصّفات» وانظر شرح الرضي ٣/ ٤٤٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٧٥ والارتشاف ٥/ ٢٣٥٥.

(٥) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وجههما).

(٦) كذا في ق ول، وفي الأصل: (وجههم).

(٧) بعده في المقدّمة: (تَقُولُ: «زَيْدٌ خَيـرٌ مِنْكَ أَبًا» و«خَيْرِ أَبٍ مِنْكَ»).

قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرِ اللّوْنُ)، فلا وَجْهَ لِهذا الإِطْلاقِ[1].

واعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ أَدْرَجَ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيْلِ في بَابِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بَانِيًا عَلَى أَنَّهُ مِنْها، ولَيْسَ بِذلِكَ، فَلْنَذْكُرْ مَا يَخْتَصُّ بِهِ عَلَى وَفْقِ مَا يَقْتَضِيْهِ المَقَامُ مِن الاخْتِصَارِ، واللهُ المُوَفِّقُ.

أَمّا حَدُّهُ، فَقَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوفٍ بِالزِّيَادَةِ عَلَى غَيْرِهِ)[2].

فَقَوْلُه: (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) يَعُمُّ.

وقَوْلُهُ: (لِمَوْصُوفٍ) احْتِرَازٌ مِن اسْمِ الزَّمَانِ والمَكَانِ.

وقَوْلُهُ: (بِالزِّيَادَةِ عَلَى غَيْرِهِ) احْتِرَازٌ مِمّا لَيْسَ كَذلِكَ.

وأَمّا شَرْطُهُ فَأَمْرَانِ:

---

(١) يعني بذلك أنّ (أفعل) قد يرفع الظّاهر، ولكن في غير التّفضيل، فقوله: (أحمر اللّون) ليس فيه تفضيل، قال القوّاس في شرح ألفيّة ابن معط ٢/١٠٠٢: «لأنّ (أفعَلَ) إنْ لَمْ يَكُن للتّفضيل جاز رفع المظهر به إجْماعًا، نحو: مررت برجلٍ أحْمر أبوه، وإنْ كان للتّفضيل فإنّه يرفع المضمر وينصب التّمييز اتّفاقًا نحو: زيدٌ أحسن منك وجهًا» ويقصدون بأفعل لغير التّفضيل إذا كان صفة مشبّهة، وهو يرفع الظّاهر، فلا وجه لتخصيص ابن بابشاذ (أفعل) وإطلاق الحكم على كلّ ما كان على وزن (أفعل).

(٢) هذا حدُّ ابن الحاجب في الكافية ١٨٥ وشرح المقدّمة الكافية ٣/٨٤٨ وقد اعترض عليه الرضي في شرحه ٣/٤٤٧ فقال: «والأولى أنْ يقال: هو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل». ولاسم التّفضيل حدودٌ كثيرة منها حدّ الإسفراييني في لباب الإعراب ٤٨٢: «ما اشتقّ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيره» وقول بعضهم: «هو الاسمُ المشتقُّ لموصوفٍ به قائم به معنىً ليدلّ على زيادةٍ فيه على غيره» انظر تعليق الفرائد ٧/ ٢٤٤وقيل في التصريح ٣/٤٣٣: «هو الوصفُ المبني على أفعل لزيادةِ صاحبه على غيره في أصل الفعل».

أَحَدُهُما: أَنْ يَكُونَ مِنْ ثُلاثِيٍّ مُجَرَّدٍ، وذلِكَ لِيُمْكِنَ بِنَاءُ (أَفْعَلَ)(١).

والثّاني: أَنْ لا يَكُونَ لَوْنًا(٢) ولا عَيْبًا(٣)، وذلِكَ لأَنَّهُ قَدْ بُنِيَ مِنْهُما(٤) (أَفْعَلُ) لِغَيْرِ التَّفْضِيْلِ، فَلَوْ بُنِيَ مِنْهُما لأَلْبَسَ(٥).

---

(١) نُسِبَ إلى سيبويه جوازُ مجيء التّفضيلِ من المزيد، وهو عنده قياسٌ مطّردٌ في بابِ (أفعل) انظر شرح الرضي ٣/ ٤٥١ وشرح كافيّة ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٤٧٧ وابن يعيش ٦/ ٩٢ وعنقود الزّواهر ٣٧٤ وفي كتاب سيبويه ٤/ ٩٩: «ولا تقولُ هو أجوبُ منه ولكن هو أجودُ منه جوابًا» وهذا يشيرُ إلى خطأ النّقلِ عن سيبويه، ونُقل عن الأخفش والمبرّد جوازُ بناء أفعل التّفضيل من جميع الثّلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل. انظر شرح الرضي ٣/ ٤٥١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/ ٤٧٧وعنقود الزّواهر ٣٧٤ ونقل عن الأخفشِ أنّه يقصر هذا على السّماع. انظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/ ٤٧٧ وفي التصريح ٣/ ٤٣٥ الخلاف في (أفعل) وفيه مذاهب ثلاثة: الجوازُ والمنع والجوازُ إنْ كانت الهمزة لغير النّقل، ويرى ابن مالك أنّ هذا من المقصورة على السماع وليس من الشّواذ. انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٣-١١٢٤ ويرى كثيرٌ من النّحاة أنّ هذا شذوذٌ منهم الزّمخشري في المفصل ٢٣٢ والإسفراييني في لباب الإعراب ٤٨٢ وانظر الإقليد ٣/ ١٣٦٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/ ٤٧٧ والتصريح ٣/ ٤٣٥ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٨٢.

(٢) جازَ عند الكوفيّين بناءُ أفعل التّفضيل منْ لفظيّ السّواد والبياض، وهو غيرُ جائزٍ عند البصريين، وما احتجّ به الكوفيّون شاذٌّ عندهم. انظر المسألة في الإنصاف ١/ ١٤٨ وائتلاف النّصرة ١٢٠ والتبيين ٢٩٢ وشرح الرضي ٣/ ٤٥٠.

(٣) أجاز الأخفش والكسائي وهشام والفرّاء بناء (أفعل) من العيوب الظّاهرة، نحو: (ما أعوره) و(ما أعماه). انظر الارتشاف ٤/ ٢٠٨٠ وهمع الهوامع ٣/ ٣١٨ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٨٤.

(٤) كذا في ق، وفي الأصل: (منهم).

(٥) قال في المفراح ١٩٦: «لأَنَّ أَفْعَلَ لِغَيـرِ التّفْضيلِ بُنِيَ منهما نَحْو: (أَحْمَرُ) و(أَعْوَرُ)، ولو جاءَ منهما أَفْعَلُ التّفْضيلِ لالْتَبَسَ أَحَدُهما بالآخرِ، أَلا تَرى أَنّكَ لَوْ قُلْتَ: (هو أَحْمَرُ) لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ المُرادَ منه ذو حُمْرَةٍ أَمْ زائدٌ في الحُمْرَةِ» وانظر شرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٤٩ وشرح الرضي ٣/ ٤٤٩.

نَعَمْ، إذا قُصِدَ التَّفْضِيْلُ في هذه الأفْعَالِ، أَعْنِي الزَّائِدَةَ عَلَى الثّلاثَةِ، والألْوَانَ، والعُيُوبَ، تَوَصّلُ إِلَيْهِ بِنَحْوِ: (أَشَدَّ)، وكَانَتْ مَصَادِرُها مَنْصُوبَةً عَلَى التَّمْيِيْزِ، فَتَقُولُ: (هو أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجًا)، و(أَكْثَرُ بَيَاضًا)، و(أَعْظَمُ عمىً)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ[1].

وإِذا عَرَفْتَ هذا فَلَهُ ثَلاثَةُ اسْتِعْمَالاتٍ[2]:

أَحَدُها: أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بِـ(مِنْ)، فَيَجِبُ إِفْرَادُهُ لِجَرْيِهِ مَجْرَى فِعْلِ التَّعَجُّبِ لَفْظًا ومَعْنىً، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ[3] أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)[٦١ظ]، و(الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، و(الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، وكَذلِكَ المُؤَنَّثُ.

الثّانِي: أَنْ يَكُونَ مُعَرَّفًا بِالألِفِ واللاّمِ، فَيَجِبُ مُطَابَقَتُهُ لِمَنْ هُو لَهُ؛ لِجَرْيِهِ[4] مَجْرَى الصِّفَاتِ، فَتَقُولُ: (الأَفْضَلُ)، (الأَفْضَلانِ)، (الأفْضَلُونَ)، (الفُضْلَى)، (الفُضْلَيَانِ)، (الفُضْلَيَاتُ).

الثّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا، ولَهُ مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهما: الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيْفَ إِلَيْهِ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُم، نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ النّاسِ).

والثَّانِي: الزِّيَادَةُ عَلَى الإِطْلاقِ، فلا يُشْتَرَطُ ذلِكَ، نَحْوُ: (النّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلا

---

(١) انظر ابن يعيش ٦/ ٩٢ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٥وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٤٩ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٨٤ وشرح الرضي ٣/ ٤٤٩ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٨٥ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٧٨.

(٢) انظر هذه الاستعمالات في الكافية ١٦٥-١٦٦ والارتشاف ٥/ ٢٣٢٠-٢٣٢٨ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٨٧ وشرح الرضي ٤٥٢-٤٦٠ وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٥٠ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١٠٠٥-١٠٠٦ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٨٦ وابن يعيش ٦/ ٩٦-٩٧ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٣٨-٩٤٠.

(٣) في ل: (زيداً).

(٤) كذا في ق ول، وفي الأصل: (يجريه).

بَنِي مَرْوَانَ)[١].

ففي الأَوّلِ يَجُوزُ الإِفْرَادُ إِجْرَاءً لَهُ مَجْرَى المَقْرُونِ بِـ(مِنْ)، والمُطَابَقَةُ إِجْرَاءً لَهُ مَجْرَى المُعَرَّفِ بِاللاّمِ، وفي الثّانِي لا يَجُوزُ إلاّ المُطَابَقَةُ، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (ولَمْ يَرْفَعْ «أَفْعَلُ» ظَاهِرًا إلاّ في مَسْأَلَتَيْنِ، أَحَدِهِما: «مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ»)[٢].

وذلِكَ لأَنَّهُ لَوْ جُعِلَ (الكُحْلُ) مُبْتَدَأً، ورَفَعَ (أَحْسَنَ) عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لَلَزِمَ مِنْ ذلِكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ فُصِلَ بَيْنَ (أَحْسَنَ) ومَعْمُولِهِ، وهو (مِنْهُ) بِأَجْنَبِيٍّ، وهو (الكُحْلُ)، وذلِكَ لا يَجُوزُ[٣]، مَع أَنَّ شَبَهَهُ بِالفِعْلِ في نَحْوِ هذه الصُّورَةِ قَوِيٌّ.

---

(١) الأشجّ هو عمر بن عبد العزيز بن مروان، قيل له ذلك لشجّةٍ كانت بوجهه من حافر دابّة، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول: ان من ولدي رجلاً بوجهه أثر يملأ الارض عدلاً كما ملئت جورًا، ولما نفحه حمار برجله فأصاب جبهته وأثر بها قال أخوه: الله أكبر، هذا أشج بني أمية يملك ويملأ الارض عدلاً، انظر خلاصة الأثر ٣/ ١٢ وفوات الوفيات ٢/ ١٧٨ وحلية الأولياء ٥/ ٢٥٤.

والنّاقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، الخليفة الأموي، وإنما سمي بالنّاقص لأنه نقص عطاء الجند عما زاده الوليد، بويع بالخلافة بعد الوليد بن يزيد، واستمرّت خلافته ستّة أشهر، قيل فيه: كان من أهل الورع والصّلاح، ولقّب بالشّاكر لأنعم الله. انظر الثقات ٢/ ٣٢١ والبداية والنهاية ١٠/ ١٢.

وانظر هذا القول في كثير من كتب النحو منها المفصل ١٢٠ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٨١وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤٣ وابن يعيش ٣/ ٦ والتخمير ٢/ ٢٨ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٨٥ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٣٩.

(٢) لُقِّبَتْ هذه المسألة بمسألة الكحل لأَنَّ سيبويه مَثَّلَ لها بـ (ما رَأيتُ أحداً أَحْسَنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منه) وكَثُرَ اسْتِعْمالُ النّحاة بَعْدَ ذلكَ لِهذا المِثالِ. انْظر المِثال في سيبويه ٢/ ٣٢.

(٣) أجاز الفارسيُّ في المسائل المنثورة ٥٤ هذا الوجه، قال: «ورفعه عندي يجوز على وجهٍ لا ينتقض قول من قال: إنّه لا يعمل، وذلك أنّه ينوي بالكلام التّقديم والتّأخير، فيريد: ما رأيت رجلاً في عينه الكحلُ أحسنُ منه في عين زيد، فيكون هذا مستمرًّا على قياس قولهم، ولا يحولون بين الصّلة والموصول» وأجاز ذلك أيضًا الأعلم الشّنتمري، ونقل أبو حيّان المنع عن=

قَوْلُهُ: (والأُخْرى: «مَا مِنْ أَيّامٍ أَحَبَّ إِلى اللهِ فِيْها الصّومُ مِنْهُ في عَشْرِ ذِي الحِجّةِ»)[1].

وهي كَالأُولى، فَـ(أَحَبُّ) مِثْلُ (أَحْسَنَ)، و(الصَّوْمُ) مِثْلُ (الكُحْلِ).

واعْلَمْ أَنَّ قِيَاسَ هذا البَابِ أَنْ يَكُونَ للفَاعِلِ، وقَدْ يَجِيءُ للمَفْعُولِ، نَحْوُ: (أَعْذَرَ)، و(أَلْوَمَ)، أَيْ: مَعْذُورٌ كَثِيْرًا، ومَلُومٌ كَثِيْرًا[2]، ومِنْهُ المَثَلُ: (أَشْغَلُ مِنْ

= جميع النّحاة غير الأعلم. انظر الارتشاف ٥/ ٢٣٣٧.

(١) ورد هذا الحديث بروايات مختلفة، ولم أجد اللّفظ الّذي جاء به النّحاة، ومن هذه الرّوايات ما جاء في مصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٥٠ فقد رُوي عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أيام أحب إلى الله فيهن العمل من هذه الأيام أيام العشر»، ومنها ما جاء في صحيح ابن حبان ٢/ ٣٠ قال: «عن سعيد بن جبير عن بن عباس قال قال رسول الله ﷺ: «ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام العشر قالوا يا رسول الله: ولا الجهاد في سبيل الله قال: ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع من ذلك بشيء» وانظر هذا الحديث في صحيح ابن خزيمة ٤/ ٢٧٣ وسنن أبي داود ٢/ ٣٢٥ وسنن ابن ماجه ١/ ٥٥٠. وقد جاء في غير هذه الرّوايتين.

(٢) يرى الزّمخشري وغيره أنّ مجيئه للمفعول من الشّذوذ قال في المفصل ٢٣٣: «والقياسُ أنْ يفضل على الفاعلِ دون المفعولِ، وقد شذَّ نحوُ قولهم: أشغل من ذات النِّحْيين وأزهى من ديكٍ وهو أعذر منه وألومُ وأشهرُ وأعرَفُ وأنْكرُ وأرجى وأخوفُ وأهيبُ وأحمدُ وأنا أسرُّ بهذا منك» وانظر شرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٥٠ وشرح الرضي ٣/ ٤٥٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي ٢/ ٤٧٨ ويرى ابن مالك أنّ هذا ليس بشاذٍّ، قال في الكافية الشافية ٢/ ١١٢٦-١١٢٧: «على أنّ نحوَ قولهم: هو أزهى منْ ديكٍ وهو أشهرُ منه وأشغلُ منْ ذاتِ النِّحْيين وأغدرُ وألومُ وأشرُّ وأعنى ممّا بُنيَ منْ فِعْلٍ ما لم يُسمّ فاعله دونَ إيقاعٍ في لبسٍ ليسَ فيه شُذوذٌ فيتوقّفُ فيه على السّماعِ، بلْ هو في التّفضيلِ مُطّرِدٌ كاطّرادِهِ في التّعجّبِ، بخِلافِ ما يُوقعُ في لبسٍ» وذُكِرَ أنّ ابنَ دريد حكى في أفعال بعضِ هذه الأسماء البناءَ للفاعلِ، فلا يكونُ فيه شذوذٌ. انظر التصريح ٣/ ٤٣٦.

ذَاتِ النِّحْيَيْنِ)[١].

قَوْلُهُ: (ومِثَالُ إِعْمَالِ أَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ والمَفْعُولِيْنَ قَولُكَ: «زَيْدٌ مُخْرِجٌ عَمْرًا»، و«مُخْرِجُ عَمْرٍو»، وما أَشْبَهَ ذلِكَ مِن جَمِيْعِ أَسْماءِ الفَاعِلِيْنَ».

هذا كَمَا ذَكَرَهُ، إِلّا أَنَّ (مُخْرِجَ عَمْرٍو) بِالإِضَافَةِ[٦٢و] يَصْلُحُ مِثَالاً للإِهْمَالِ، لا للإِعْمَالِ.

قَوْلُهُ: (تَتَعَدّى إِلى جَمِيْعِ ما تَتَعَدّى إِليه الأَفْعالُ).

وذلِكَ لِقُوَّةِ شَبَهِهَا بِها، أَلا تَرَى أَنَّ (ضَارِبًا) مِثْلُ (يَضْرِبُ) في عَدَدِ الحُرُوفِ، والحَرَكَاتِ، والسَّكَنَاتِ[٢].

قَوْلُهُ: (ويَتَقَدَّمُ مَعْمُولُها عَلَيْها كالفِعْلِ إِلّا أَنْ تَكُونَ مَعَه أَلِفٌ ولامٌ).

يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ) ، ولا يَجُوزُ: (زَيْدٌ عَمْرًا الضّارِبُ)؛ لأَنَّ الأَلِفَ واللاّمَ بِمَعْنى (الّذي)، ولا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّلَةِ عَلَى المَوْصُولِ[٣].

قَوْلُهُ: (وتَنْقُصُ أَسْمَاءُ الفَاعِلِيْنَ والمَفْعُولِيْنَ عنْ الأَفْعَالِ أَنّها لا تَعْمَلُ، أَوْ تَعْتَمِدُ

---

(١) المثل في مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٧٦وقصّته أنّ امرأةً من بني تميم حضرت سوق عكاظ ومعها نِحْيا سَمْنٍ فذهب بها خوّاتُ بنُ جبير الأنصاري إلى مكانٍ خالٍ ليبتاعها منها، ففتح أحدهما وذاقه، ودَفَعَه إليها، فأمْسَكته بإحدى يديها، ثمّ فتح الآخر وفعلَ به ما فعل بالأوّلِ، فشُغلت يداها بإمساك النِّحيَيْن، ثمَّ غشيها وهي لا تقدرُ على دفعِه لِحفظها فم النِّحْيَيْن. وانظر قصة المثل في التخمير ٣/ ١٢٥-١٢٦ والإقليد ١٣٦٦ والتصريح ٣/ ٤٣٦ وشرح المراح للعيني ١٢٠.

(٢) قال ابن عقيل: «وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات لموافقة ضارب ل يضرب فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى». شرح ابن عقيل ٣/ ١٠٦.

(٣) قال في الارتشاف ٥/ ٢٢٧٨: «ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه، فتقول: (هذا زيدًا ضاربٌ) إلّا إن كانت فيه (أل) فأجازه بعضهم، وتأوّله بعضهم، وذلك في الظّرف والمجرور».

على كَلامٍ قَبْلَها من مُخْبَرٍ عَنْهُ، أَو مَوْصُوفٍ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُما).

وذلِكَ لأَنَّها إِذا لَمْ تَعْتَمِدْ[1] عِنْدَ العَمَلِ كَانَت قَد اسْتُعْمِلَت اسْتِعْمَالَ الفِعْلِ لا الصِّفَةِ، وهو خِلافُ وَضْعِها، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «هذا ضَارِبٌ زَيْدًا»).

هذا مِثَالُ مَا اعْتَمَدَ عَلَى مُخْبَرٍ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (و«رَأَيْتُ رَجُلاً ضَارِبًا زَيْدًا»).

هذا مِثَالُ مَا اعْتَمَدَ عَلَى مَوْصُوفٍ.

قَوْلُهُ: (و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ زَيْدًا»)[2].

تَكْرِيْرٌ لِتَمْثِيْلِ مَا اعْتَمَدَ عَلَى مَوْصُوفٍ.

قَوْلُهُ: (و«مَرَرْتُ بِعَمْرٍو ضَارِبًا زَيْدًا»).

هذا مِثَالُ مَا اعْتَمَدَ عَلَى مَا يَجْرِي مَجْرَاهُما، وهو صَاحِبُ الحَالِ.

ومِن الجَارِي مَجْرَاهُما أَيْضًا حَرْفُ النَّفْيِ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَا قَائِمٌ أَخَوَاكَ)، وهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟).

وعِنْدَ الأَخْفَشِ أَنَّ الاعْتِمَادَ لا يَجِبُ[3]، وهو ضَعِيْفٌ.

---

(١) بعده في ق: (جرت مَجْرى الأسْمَاء الجَامِدة).

(٢) كذا في ق ول، وفي الأصل: (زيد).

(٣) من المسائل الخلافية بين النحاة شرط الاعتماد في عمل اسم الفاعل، فالبصريون يرون أنّ اسم الفعل لا يعمل إلا إذا كان معتمداً على ما قبله، كأن يكون خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو حالاً لذي حال، أو معتمداً على استفهام أو نفي، وإنما وجب اعتماده على ما قبله لأنه صفة في أصل وضعه، ومن حق الصفة أن تكون تابعة لموصوفها. وذهب الأخفش والفراء إلى أنه يعمل من غير اعتماد على شيء قبله، و احتجوا بقوله تعالى: ﴿ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه﴾ انظر المسألة في ائتلاف النّصرة=

قَوْلُهُ: (ولا تَعْمَلُ إذا كَانَتْ لِمَا مَضَى مِنْ الزَّمَانِ).

يَعْنِي أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا أَمْسِ)؛ لأَنَّها مُشَبَّهَةٌ بِالمُضَارِعِ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَعْنى الحَالِ والاسْتِقْبَالِ(١).

وعِنْدَ الكِسَائِيِّ أَنَّهُ لا يَجِبُ بِدَلِيْلِ نَحْوِ: (زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو دِرْهَمًا أَمْسِ)(٢).

قُلْنَا: إنَّ الدِّرْهَمَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (مُعْطٍ)، لا بِـ(مُعْطٍ)، والتَّقْدِيْرُ: أَعْطَاهُ دِرْهَمًا، ولكنَّهُ حُذِفَ لِفَهْمِهِ.

قَوْلُهُ: (بَلْ تَكُونُ مُضَافَةً).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وهي [٦٢ظ] مِنْ قَبِيْلِ الإِضَافَةِ المَعْنَوِيَّةِ؛ لأَنَّها وإِنْ كَانَتْ صِفَةً فَلَمْ تُضَفْ إِلى مَعْمُولِها، عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

= ٨٦ والتسهيل ٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٤ وابن يعيش ٦/ ٧٩ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٦٨ والارتشاف ٥/ ٢٢٧١ والمساعد ٢/ ١٩٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٦٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٨٠ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٥٦ وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٣٢ وشرح الرضي ٣/ ٤١٧ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٢٨ وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥١ والتصريح ٣/ ٢٧٦.

(١) في ق: (أو الاستقبال).

(٢) اختلف النحاة في نحو قولك: (ضاربٌ زيداً أمس)، فالبصريون لم يجيزوه، ويرون أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي يجب أن يكون مضافاً فتقول: (ضاربُ زيدٍ أمس). وأجاز إعماله بمعنى المضي الكسائي وهشام وابن مضاء، و احتجوا بقوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ و قوله: ﴿وجاعل الليل سكناً﴾. ونسب إلى أنّه لا يعمل إلاّ في الحال والاستقبال. انظر المسألة في شرح الجمل ١/ ٥٥٠ وشرح التسهيل ٣/ ٧٥ وابن يعيش ٦/ ٧٧ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٦٧ والارتشاف ٥/ ٢٢٧٢ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ٢/ ٤٦٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٩٨٠ والنّجم الثاقب ٢/ ٨٥٥، ٨٥٧ وشرح المقدّمة الكافية ٣/ ٨٣٣ وشرح الرضي ٣/ ٤١٧ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٢٩ وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٤٩ والتصريح ٣/ ٢٧١ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٠٦.

قَوْلُهُ: (ولا يَظْهَرُ الفَاعِلُ مَعَها في تَثْنِيَةٍ، ولا جَمْعٍ، بَلْ يَكُونُ مُسْتَتِرًا).

يَعْنِي أَنَّهُ إذا كَانَ فَاعِلُها ضَمِيْرًا لَمْ يَبْرُزْ في حَالِ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى الجَمْعِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، أَوْ جَمْعَيْنِ.

قَوْلُهُ: (والَّذِي يَظْهَرُ في اللَّفْظِ حَرْفٌ، ولَيْسَ بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: «هذانِ الضَّارِبَانِ» و«هؤلاءِ الضَّارِبُونَ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

والدَّلِيْلُ عَلَيْهِ أَنَّكَ تَقُولُ في حَالِ النَّصْبِ والجَرِّ: (الضَّارِبَيْنِ)، و(الضَّارِبِيْنَ)، ولَوْ كَانَتْ الأَلِفُ والوَاوُ ضَمِيْرَيْنِ لَمْ يَجُزْ تَغْيِيْرُهُما[1]، كَمَا في: (يَضْرِبَانِ)، و(يَضْرِبُونَ).

قَوْلُهُ: (وإِذا جَرَى اسْمُ الفَاعِلِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُو لَهُ بَرَزَ الضَّمِيْرُ).

وذلِكَ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اسْتِتَارُهُ في الصِّفَةِ مِنْ كَثْرَةِ اللَّبْسِ، بِخِلافِ الفِعْلِ، وهو مَذْهَبُ البَصْرِيّيْنَ.

بَيَانُ اللَّبْس أَنَّكَ تَقُولُ: (أَنَا زَيْدٌ ضَارِبُهُ)، و(أَنَا زَيْدٌ أَضْرِبُهُ)، وهذه الهَاءُ يَجُوزُ حَذْفُها، فَعِنْدَ ذلِكَ يَحْصُلُ اللَّبْسُ في الصُّورَةِ الأُولى دُونَ الثَّانِيَةِ.

قَوْلُهُ: (كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هو»).

فَـ(زَيْدٌ) مُبْتَدأٌ، و(هِنْدٌ) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، و(ضَارِبُها) خَبَرٌ لـ(هِنْدٍ)، وهو في المَعْنَى لـ(زَيْدٍ)؛ فَلِذلِكَ بَرَزَ الضَّمِيْرُ.

وعِنْدَ الكُوفِيّيْنَ أَنَّ بُرُوزَهُ لا يَجِبُ[2].

---

(١) بعده في الأصل: (لِبَقَاء العَامِلِ عَلى حَالِه) وهو حاشيةٌ ممزوجةٌ بالمَتْن.

(٢) هذه مسألة خلافيّة بين البصريّين والكوفيّين، فالكوفيّون لا يرون وجوب إبراز الضّمير إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له. انظر المسألة في الإنصاف ١/ ٥٧ وائتلاف النّصرة ٣٢، ٧٥ والتّبيين ٢٥٩.

قَوْلُهُ: (ولَوْ كَانَ فِعْلاً لَقُلْتَ: «زَيْدٌ هِنْدٌ يَضْرِبُها» فَلَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ).

وذلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وإِنْ كَانَ في اسْمِ الفاعِلِ أَلِفٌ ولامٌ[1] عَمِلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وكَانَ مَا بَعْدَهُ مَنْصُوبًا إِذا كَانَ الأَلِفُ واللاّمُ بِمَعْنى «الّذي»).

وذلِكَ لأَنَّهُ مَعَها بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ؛ ولِذلِكَ جازَ أَنْ تَقُولَ: (الضَّارِبُ عَمرًا أَمْسِ) بلا خِلافٍ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ لِتَعْرِيْفِ العَهْدِ لَمْ تَعْمَلْ شَيئًا).

فِيْهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ مِن الأَلِفِ واللاّمِ هَاهُنا أَنَّها لا تَكُونُ[٦٣و] إِلاّ بِمَعْنى (الّذي)، واللهُ أَعْلَمُ.

لَمْ يَزِدْ هذه الزِّيادَةَ الزَّمَخْشَرِيُّ، ولا ابنُ الحَاجِبِ، ومَا هُوَ إِلاّ لأَنَّ الأَمْرَ كَمَا ذَكَرْتُ.

وقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِصِحَّةِ كَوْنِها لا بِمَعْنى (الّذي)، وذلك مِنْ حَيْثُ إِنَّ (ضَارِبًا) اسْمٌ كـ(رَجُلٍ)، وأَنْتَ إِذا قُلْتَ: (الرَّجُلُ) لَمْ تَكُنْ بِمَعْنى (الّذي)، فَكَذلِكَ إِذا قُلْتَ: (الضّارِبُ)، جَازَ أَنْ تَكُونَ لا بِمَعْنى (الّذي)، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (فَهذه أَنْوَاعُ الأَسْمَاءِ المُشْتَقَّةِ مِن الأَفْعَالِ في عَمَلِها ونُقْصَانِها).

ولا فَرْقَ بَيْنَ المُفْرَدِ مِنْها، والمُثَنّى، والمَجْمُوعِ، ولا بَيْنَ مَا يُفِيْدُ المُبَالَغَةَ، وغَيْرَها.

وقَدْ غَفَلَ عَنْ تَمْثِيْلِ عَمَلِ أَسْمَاءِ المَفْعُولِيْنَ، وهو نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ مُعْطًى دِرْهَمًا اليَوْمَ أَوْ غدًا)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ، وتَجْرِي مَجْرَى أَسْمَاءِ الفَاعِلِيْنَ في جَمِيْعِ مَا ذَكرناه، واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) قوله: (ألف ولام) من ق، وساقطٌ من الأصل.

قَوْلُهُ: (ومِنْها نَوْعٌ يَعْمَلُ بِمَعْنى الفِعْلِ، ولَيْسَ بِمُشْتَقٍّ، وإِنّمَا هو وَاقِعٌ مَوقعَ المُشْتَقِّ، وذلكَ كُلُّ ظَرْفٍ وَقَعَ صِفَةً، أَوْ صِلَةً، أَوْ حالاً، أَوْ خَبَرًا، فَإِنّه يَعْمَلُ في الأَحْوالِ النّصْبَ).

وذلِكَ لأَنَّ الأَحْوَالَ تَعْمَلُ فِيْها رَوَائِحُ الأَفْعَالِ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ قَولِكَ: «زَيْدٌ عِنْدَكَ ضَاحِكًا»).

هذا مِثَالُهُ إِذا وَقَعَ خَبَرًا.

ومِثَالُهُ إِذا وَقَعَ حَالاً قَوْلُكَ: (يُعْجِبُنِي زَيْدٌ عِنْدَكَ ضَاحِكًا)، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (عِنْدَكَ) ظَرْفًا للإِعْجَابِ، أَوْ للضَّحِكِ، والعَامِلُ في (ضَاحِكًا) : (يُعْجِبُنِي).

ومِثَالُهُ إذا وقَعَ صِلَةً: (جَاءَني الّذي عِنْدَكَ ضَاحِكًا).

ومِثَالُهُ إِذا وَقَعَ صِفَةً: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ ضَاحِكًا).

والجَارُّ والمَجْرُورُ في ذلِكَ كُلِّهِ كَالظَّرْفِ.

قَوْلُهُ: (فَـ«عِنْدَكَ» وَاقعٌ مَوْقعَ «مُسْتَقِرٌّ»، أَوْ «ثَابِتٌ»، أَوْ «مَوْجُودٌ»).

هذا مَذْهَبُ بَعْضِهِمْ، وهو يُرِيْدُ إِلاّ في الصِّلَةِ.

وعِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنَّ المُقَدَّرَ فِعْلٌ، نَحْوُ: (اسْتَقَرَّ)، أَوْ (ثَبَتَ)، حُجَّةُ هذا أَنَّ أَصْلَ التَّعَلُّقِ للأَفْعَالِ، وأَنَّهُ وَقَعَ الإِجْمَاعُ عَلَى تَقْدِيْرِ الفِعْلِ في الصِّلَةِ[1].

---

(١) هذا هو الخلاف نفسه في تعلّق الظّرف والجارّ والمجرور، هل هو فعلٌ أم اسمٌ، فالأخفش والفارسي والزّمخشري يقدّرون الفعل، وعند جمهور البصريّين اسم الفاعل. انظر الخلاف ص١٩٠ وانظر ابن يعيش ١/ ٩٠ والمساعد ١/ ٢٣٦-٢٣٧ والارتشاف ٣/ ١١٢١ وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩ والتصريح ١/ ٥٣٥ وهمع الهوامع ١/ ٣٧٥ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٨٢. وفي المسألة رأيٌ آخر، فالكوفيّون لا يقدّرون في هذا الموضع اسم فاعلٍ أو فعلاً، وإنّما يجعلون الحال منصوبًا على الخلاف. انظر تعليق الفرائد ٦/ ٢٢٢.

وحُجَّةُ الأَوّلِ أَنَّ أَصْلَ هذه الأُمُورِ الإِفْرَادُ إِلاّ في الصِّلَةِ، وأَنَّ تَقْدِيْرَ الاسْمِ أَقَلُّ.

قَوْلُهُ: (وكَذلكَ أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ[٦٣ظ] تَعْمَلُ في الأَحْوَالِ النّصْبَ كَقَوْلِكَ: «هذا زَيْدٌ وَاقِفًا»، و«هذه هِنْدٌ وَاقِفَةً»، فَهذا وَاقِعٌ مَوْقِعَ «أُشِيْرُ»، أَوْ «أَشَرْتُ» أَوْ «أُنَبِّهُ»، أَوْ «نَبَّهْتُ»).

يَعْنِي أَنَّكَ إِذا قُلْتَ: (هذا زَيْدٌ وَاقِفًا) فهو في تَقْدِيْرِ: أُشِيْرُ إِلى زَيْدٍ وَاقِفًا[١]، أَوْ (أَشَرْتُ)، أَوْ: أُنَبِّهُ عَلَى زَيْدٍ وَاقِفًا[٢]، أَو (نَبَّهْتُ).

وقِيْلَ: هو في تَقْدِيْرِ: المُشَارُ إِلَيْهِ وَاقِفًا زَيْدٌ، أَوْ: المُنَبَّهُ عَلَيْهِ وَاقِفًا زَيْدٌ[٣].

فِبِمَا فِيْهِ مِنْ مَعْنى (المُشَارِ) هو العَامِلُ، وبِمَا فِيْهِ مِنْ مَعْنى (إِلَيْهِ) هو صَاحِبُ الحَالِ، وكَذلِكَ عَلَى التَّقْدِيْرِ الثّانِي.

قَوْلُهُ: (وهذا الضَّرْبَانِ لا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُما عَلَيْهِما).

وذلِكَ لِضَعْفِهِما.

---

(١) كذا في ق، وفي الأصل: (وقفاً).

(٢) كذا في ق، وفي الأصل: (وقفاً).

(٣) لم أجد في حدود اطّلاعي على كتب النحو من قدّر الاسم، فجميع ما اطّلعت عليه كان يقدّر الفعل (أنبّه) أو (أشير)، ويبدو لي أنّه اعتمد في هذا الخلاف على الخلاف في مبدأ التّعلّق، فالتّعلّق إمّا أن يكون بالفعل أو بما هو شبيه بالفعل. وقد رأيت أنّ في عمل اسم الإشارة خلافًا آخر، فقد نسب إلى الجمهور أنّ العامل حرف التّنبيه، وخرج عن ذلك ابن أبي العافية والسّهيلي فلم يُجيزا عمل حرف التّنبيه في الحال، ونسب إلى الجمهور أيضًا جواز أن يكون العامل فيه اسم الإشارة، ولم يُجزه السّهيلي، فاسم الإشارة لا يعمل عنده، ويرى السّهيلي أنّ العامل هو فعلٌ مضمر تدلّ عليه الجملة، والّذي عليه جمهور النّحاة أنّ العامل في الحال هو المعنى الّذي يدلّ عيله حرف التّنبيه أو اسم الإشارة، وهذا المعنى هو ما ذكره ابن هطيل إمّا الفعل أو اسم الفاعل. انظر الخلاف في المساعد ١/ ٢٩ والنّجم الثاقب ١/ ٤١٨ والتصريح ٢/ ٦٤٨ والارتشاف ٣/ ١٥٨٤ ونتائج الفكر ٢٢٩-٢٣٠ وأمالي السّهيلي ١٠٤ وتوضيح المقاصد ٢/ ٧١٠.

قَوْلُهُ: (إلاّ أَنْ يَكُونَ المَعْمُولُ ظَرْفًا).

وذلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ اليَوْمَ عِنْدَكَ)، و(في الدّارِ هذا أَبُوكَ)، فَإِنَّ (اليَوْمَ) مُتَعَلِّقٌ بِـ(عِنْدَكَ)، و(في الدّارِ) بِـ(هذا)، وقَدْ تَقَدَّما عَلَيْهِما، وَوَجْهُهُ اتِّسَاعُهُم في الظُّرُوفِ.

قَوْلُهُ: (ومِنْهَا نَوْعٌ يَعْمَلُ عَمَلَ الحُرُوفِ، وهي الأَسْمَاءُ المُضَافَةُ إِضَافَةَ مُلْكٍ، أَوْ إِضافَةَ جِنْسٍ، فَضَرْبٌ يَجُرُّ بِمَعْنى اللاّمِ كَقَوْلِكَ: «هذا غُلامُ زَيْدٍ»، وضَرْبٌ يَجُرُّ بِمَعْنى «مِنْ» كَقَولِكَ: «هذا ثَوْبُ خَزٍّ»).

اخْتَلَفُوا في عَامِلِ المُضَافِ إِلَيْهِ:

فَمِنْهُم مِنْ قَالَ: إِنَّهُ الاسْمُ المُضَافُ[1].

ومِنْهُم مَنْ قَالَ: الحَرْفُ المُقَدّرُ[2].

ومِنْهُم مَنْ قَالَ: مَعْنى الإِضَافَةِ[3].

---

(١) هذا مَذْهَبُ سيبويه، ولِهذا الرَّأيِ تَوْجِيهان، أَحَدُهُما: أَنَّ العَامِلَ هو الاسْمُ المُضَافُ بنَفْسِه، وهو مَا أَخَذَ به الرضي، والثاني: أَنَّ العَامِلَ هو الاسْمُ المُضَافُ بِواسِطَةِ نِيابَتِه عَنْ حَرْفِ الجَرِّ المُقَدَّرِ، وهو ما ذَهَبَ إليه أبو الحَسَن بنُ الباذِش الغرناطيُّ حَيْثُ نُسِبَ إليه أَنَّ العَامِلَ في المُضَافِ إليه حَرْفٌ مُقَدَّرٌ نَابَ عَنْه المُضَافُ. انظر هذا الرّأي في الكتاب ١/ ١٧٧ وشرح الرضي ١/ ٧٣ والتصريح ٣/ ٩٩ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠١.

(٢) وهذا مَذْهَبُ الزَّجّاجِ، واخْتَلَفُوا في العِبارَةِ، فقيلَ: حَرْفٌ مُقَدَّرٌ، وحَرْفٌ مَنْوِيٌّ، وحَرْفٌ مُضَمَّنٌ مَعْنى الإِضَافَةِ، ومَعْنى الحَرْفِ، ووَجْهُ هذا الرأيِ هو المَعْنى، فلا يَخْلو في كُلِّ إِضَافَةٍ حَقيقِيَّةٍ مِنْ تَقْدِيرِ حَرْفِ جَرٍّ مُناسِبٍ، والمَعْروفُ عندَ النّحاة أنّه يُقَدَّرُ أَحدُ ثلاثةِ حُروفٍ، هي: اللامُ و(مِنْ) و(في). انظر هذا الرّأي في التصريح ٣/ ١٠٠ وابن يعيش ٢/ ١١٧ وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٩٩ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠١.

(٣) قوله: (ومِنْهُم مَنْ قَالَ: مَعْنى الإِضَافَةِ) ليس في ق.

وهذا مَذْهَبُ الأَخْفَشِ والسُّهَيْلِيِّ وأبي حيَّانَ، واحْتَجُّوا لِهذا الرَّأيِ بأَنَّ النِّسْبَةَ المَوْجُودَةَ بَينَ المُضَافِ والمُضَافِ إليه هي المُعَرِّفَةُ للمُضَافِ، فهو لا يَقومُ بعَمَلِ التَّعْريفِ كَمَا أَنَّ الحَرْفَ المُقَدَّرَ لا يَقومُ بذلك. انظر همع الهوامع ٢/ ٥٠١ والتصريح ٣/ ١٠٠ والنكت الحسان ١١٧.

ومِنْهم مَنْ قَالَ: الحَرْفُ المُقَدَّرُ، ولكن بِوَاسِطَةِ المُضَافِ[1]، وهذا هو الأَوْلى، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (ولا يَتَقَدَّمُ شَيءٌ مِنْ مَعْمُولِ المُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى المُضَافِ، لا يَجُوزُ: «أَنْتَ زَيْدًا مِثْلُ ضَارِبٍ»).

وذلِكَ لأَنَّ المَعْمُولَ إِنَّما يَقَعُ حَيْثُ يَقَعُ عَامِلُهُ، ولا يَجُوزُ تَقْدِيْمُ المُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى المُضَافِ، وكَذلِكَ مَعْمُولُهُ.

قَوْلُهُ: (وأَجَازُوا ذلكَ مَعْ «غَيْرٍ»، فَقَالُوا: «أَنْتَ زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ» أَجْرَوْهُ مَجْرَى: «أَنْتَ زَيْدًا لا ضَارِبٌ»؛ لأَنَّ «غَيْرًا» قَدْ تكُونُ بِمَعْنَى «لا»، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: «أَنْتَ زَيْدًا لا ضَارِبٌ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ[2].

وأَمَّا الفَصْلُ بَيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ بِمَعْمُولِ المُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ بِغَيْرِهِ، فلا يَجُوزُ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ، فلا تَقُولُ: (أَنْتَ غَيْرُ زَيْدًا ضَارِبٌ)، وأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ[٦٤و]:

[١٣٥] لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ... للهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا[3]

---

(١) هذا هو توجيه ابن الباذش الغرناطي لرأي سيبويه، فقد نسب إليه أنّ العامل هو المضاف بواسطة نيابته عن حرف الجرّ، فهذا الرّأي يقع ضمن الرّأي الأوّل وهو رأي سيبويه، وتوجيه ابن الباذش، وقد نسب إلى الجمهور. انظر النّجم الثاقب ١/ ٨٢٧.

(٢) قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٥/ ٣٠١: «والنحويون يُجيزون: (أنت زيداً غيرُ ضارب) لأنه بمعنى (أنت زيداً لا ضاربٌ) ولا يُجيزون: (أنت زيداً مِثْل ضارب) لأن زيداً من صلة ضارب فلا يتقدّم عليه».

(٣) البيت لعمرو بن قميئة في الكتاب ١/ ١٧٨ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٣ وابن يعيش ٣/ ٢٠ والجمل في النحو لابن شقير ١٠٥ والمفصل ١٣٠ ولسان العرب (دمي) ١٤/ ٢٧١ والإقليد ٢/ ٦٩٦ والتخمير ٢/ ٥٠ والنكت للأعلم ١/ ٢٨٩.

وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٧٧ ومجالس ثعلب ١/ ١٢٥ وشرح أبيات سيبوية للنحاس ٥٠ والمحرر الوجيز ٣/ ٣٤٧ وتفسير القرطبي ٧/ ٩٣ والأصول في النحو ٢/ ٢٢٧، =

فَضَرُورَةٌ، واللهُ أَعْلَمُ.

وعِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ أَنَّهُ يَجُوزُ في غَيْرِ الضَّرُورَةِ، وبِغَيْرِ الظَّرْفِ، ومِنْ حُجَجِهِمْ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ: ﴿وكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِن المُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلادَهُم شُرَكَائِهِم﴾ [الأنعام: ١٣٧][1]، ونَحْوُ:

= ٣/٤٦٧ والإنصاف ٢/٤٣٢ واللامات ١٠٧ ومعجم ما استعجم ٣/٧١١ وتاج علوم الأدب ٢/٨٠٦ واللّمحة في شرح الملحة ١/٢٧٩، ٢/٥٦١ والفاخر ٧٤٩ وضرورة الشّعر للقزّاز ٩٩ وائتلاف النّصرة ٥٣ وشرح الرضي ٢/٢٦٠ وشرح اللمع لابن برهان ١/٦٣، ٢٦٤، ٣١٢ والفوائد والقواعد ٥٨٤ والبيان في شرح اللمع ٤٩٠ وشرح اللمع للأصفهاني ١/٢٢٠ والبغداديّات ٥٦٢ والحجّة للفارسي ٤/٢١٦ والشّيرازيّات ١/٢٢٤ والإغفال ١/٢٧٧ والإفصاح للفارقي ١١٦ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٢٧٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٠٥.

(وساتيدما: اسم جبل عند ميارفين، استعبرت: بكت) والشاهد في البيت جواز الفصل بين المضاف (درّ) والمضاف إليه (مَنْ لامها) بالظرف (اليوم).

(١) قرأ ابن عامر وحده: (وكذلك زُيِّنَ) بالبناء للمجهول و(قتلُ) برفع اللاّم، و(أولادَهم) بنصب الدّال، و(شركائهم) بياء، وقرأ الباقون (زَيَّنَ) بالبناء للمعلوم، و(قتلَ) بنصب اللاّم و(أولادِهم) بجرّ الدّال، و(شركاؤهم) بالرّفع انظر قراءة ابن عامر وغيره في الحجّة للقرّاء السّبعة للفارسي ٣/٤٠٩ وحجة القراءات ٢٧٣ والمحتسب ١/٢٢٩ وإبراز المعاني من حرز الأماني ٢/٤٦٢.

وقد طعن الزّمخشري في الكشاف ٢/٦٦ بهذه القراءة وتبعه الرضي في شرح الكافية ٢/٢٦١، وردّ ابن فلاح على من ضعّف قراءة ابن عامر بقوله: «والجواب عن ذلك أنّ هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة القراء صحيحة النقل، فلا وجه للطعن فيها لوجهين: أحدهما أنه يتبع رسم المصحف وهي في مصحفهم بالياء، والطعن فيها طعن على مصحف أهل الشام، والثاني أنه حكى ابن الأنباري الفصل بينهما في غير الشعر» شرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٢٧.

[١٣٦]فَزَجَجْتُهَا[١] بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ[٢]

وتَبِعَهُم جَمَاعَةٌ مِنْ مُحَقِّقي المُتَأَخِّرِيْنَ، وأَنْشَدُوا عَلَيْهِ عِدَّةُ أَبْيَاتٍ[٣].

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (فرجحتهم).

(٢) البيت ينسب لبعض المدنيّين في خزانة الأدب ٤/ ٣٨٠ وقال في المقاصد النحويّة ٢/ ٥٧٤: «أنشد الأخفش هذا البيت ولم يعزه إلى أحد».

وهو بلا نسبة في معاني الفراء١/٣٥٨ ومجالس ثعلب ١/ ١٢٥ والخصائص ٢/٤٠٦ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٦ وتحصيل عين الذهب ١٤٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/٣ وابن يعيش ٣/ ٢٢ وتخليص الشواهد ٨٢ والمحرر الوجيز ٢/ ٣٥٠، ٣/ ٣٤٦ وتفسير القرطبي ٧/ ٩٢ وتفسير البحر المحيط ٤/ ٢٣٢ والتفسير الكبير ١٣/ ١٦٩ والمفصل ١٣٣ والإنصاف ٢/ ٤٢٧ وتاج علوم الأدب ٢/ ٨٠٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٥ والمقرّب ٧٨ وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٦٢٤ والارتشاف ٥/ ٢٤٢٩ ومعاني القرآن للزجّاج ٣/ ١٦٩ والتّبصرة والتّذكرة ١/ ٢٨٩ والفاخر ٢/ ٧٤٧ والإقليد ٢/ ٦٩٩ وابن النّاظم ٢٩٠ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٥ وضرورة الشّعر للقزّاز ١٠١ وائتلاف النّصرة ٥٢ وشرح الرضي ٢/ ٢٦١ والتخمير ٢/ ٥٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩٤ والفوائد والقواعد ٥٨٥ وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٢٢٠ والإفصاح للفارقي ١١٦ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٢٨٠ والكافي في الإفصاح ٣/ ١٠٨٦.

وجاء برواية: (فزججتها متمكناً) وبرواية (زج الصعاب)، والزّجّ: الطعن، والمَزَجّة: الرّمح، والقلوص: النّاقة، والشّاهد في البيت الفصل بين المضاف (زجّ) والمضاف إليه (أبي مزادة) بمعمول المضاف (القلوص).

(٣) اختلف النحاة في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولهم فيه ثلاثة آراء، هي:

الأول: ذهب البصريون إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر فقط، وعدّوا كل ما جاء من الفصل في الشعر بالظرف والجار والمجرور ضرورة حسنة.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل مطلقاً بالظرف و غير الظرف.

الثالث: ذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر وغير الشعر، وأجاز الفصل بينهما بمتعلق المضاف إذا كان مفعولاً، أما الفصل بالفاعل والنعت والنداء وغيره فضعيف.

واستشهد الكوفيّون وغيرهم بشواهد شعريّة كثيرة، منها قوله: =

قَوْلُهُ: (فهذه جُمْلَةُ الأَسْمَاءِ العَامِلَةِ عَلَى اخْتِلافِ أَنْوَاعِها).

بَقِيَ عَلَيْهِ أَسْمَاءُ الشَّرْطِ، نَحْوُ: (مَنْ)، و(مَا)، و(أَيُّ)، و(مَهْمَا)، فَإِنَّها تَعْمَلُ في الفِعْلِ الجَزْمَ، وكَذلِكَ الأَسْمَاءُ المُبْهَمَةُ مِنْ نَحْوِ: (رَطْلٍ)، و(عِشْرِيْنَ)، فَإِنَّها تَنْصِبُ المُمَيِّزَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ[1].

= تَرى أَسهماً للموتِ تُصمي ولا تنمي ولا تَرعَوي عن نَقضِ أهواؤُنا العزمِ

وقوله:

يَطُفـنَ بحـوزيِّ المراتـعِ لـم يـرع بـواديـه مـن قَـرْعِ القسـيِّ الكنـائـنِ

وقوله:

وفاقُ كعبُ بـجـيرٍ منقذٌ لكَ من تعجيـلِ تَـهلكـةٍ والخُلـدِ فـي سقـرا

وغيرها من الشّواهد. انظر المسألة في الإنصاف ١/٤٢٧ وائتلاف النصرة ٥١ - ٥٤ وابن يعيش ٣/١٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩١- ٢٠٠ وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٧ - ٢٢٣ والفاخر ٢/٧٤٦ وشرح الرضي ٢/٢٦٠.

(١) انظر ص٢٨٤.

قَوْلُهُ:

(الفَصْلُ التّاسِعُ
فَصْلُ التّابِعِ)

إِنَّما قَدَّمَ التَّابِعَ عَلَى الخَطِّ لأَنَّ الخَطَّ إِنَّما يَكُونُ بَعْدَ كَمَالِ المُوَاضَعَةِ عَلَى اللّفْظِ.

قَوْلُهُ: (التّابِعُ في العَرَبِيّةِ هو الجَارِي عَلَى مَا قَبْلَهُ في إِعْرَابِه مِنْ رَفْعٍ، أَوْ نَصْبٍ، أَوْ جَرٍّ، أَوْ جزْمٍ).

يَعْنِي بِالجَرْيِ كَوْنَهُما[1] بِإِعْرَابٍ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وإِلاّ وَرَدَ عَلَيْهِ خَبَرُ المُبْتَدَأ، والثّانِي مِنْ بَابِ (عَلِمْتُ)، والثّالِثُ من بَابِ (أَعْلَمْتُ)، فَإِنَّها بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَها، ومَع ذلكَ فَلَيْستْ بِتَوَابِعَ لاخْتِلافِ الجِهَتَيْنِ.

واعْلَمْ أَنَّ لَهُم في عَامِلِ التَّوَابِعِ[2] مَذَاهِبَ[3]:

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (كونها).

(٢) في ل: (في توابع المنادى).

(٣) للنحاة في العامل في التوابع عدّة آراء:

الأول: نُسب إلى سيبويه أنّ العامل فيها جميعها هو العامل في المتبوع، ويندرج تحت هذا الرأي قولان:

القول الأول: إنّ المقصود بذلك هو تكرير العامل الأول، وهذا رأي جماعة من النحاة. وقالوا: إنّ هذا التابع لا بد له من عامل، ولا شيء يمكن فرضه إلا تكرير العامل.

القول الثاني: الانسحاب، ونُسب هذا إلى جماهير البصريين، ويُقصد بالانسحاب أن يكون الثاني مندرجاً تحت العامل الأول من غير أن يقال: إنّ العامل الأول لا بدّ من تكريره، وإنما الغرض اندراجه تحت العامل الأول.

الثاني: نُسب إلى الأخفش أنّ العامل في التوابع معنوي، وهو كونـها تابعة، فالعامل في الصفة هو كونـها صفة، والعامل في البدل هو كونـه بدلاً. =

أَحَدَها: أَنَّهُ العَامِلُ في المَتْبُوعِ نِفْسِهِ.

والثّانِي: أَنَّهُ مِثْلُهُ مَقَدَّرًا[1].

والثّالِثُ: أَنَّهُ كَوْنُهُ تَابِعًا.

والرّابِعُ: أَنَّهُ الأَوّلُ إِلاّ في البَدَلِ والنَّسَقِ فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ كَالأَوّلِ.

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ التّوَابِعِ خَمْسَةٌ: التَّأكِيْدُ، والنّعْتُ، وعَطْفُ البيَانِ، والبَدَلُ، والنَّسَقُ).

وذلِكَ لأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ مَعْ مَتْبُوعِهِ، أَوْ مِنْ دُونِهِ، أَوْ غَيْرَ مَقْصُودٍ بَلْ دالاً عَلَى مَعْنىً في مَتْبُوعِهِ، أَوْ غَيْرَ دَالٍّ، بَلْ مُوَضِّحًا لَهُ في النِّسْبَةِ، أَوْ الشُّمُولِ، أَوْ غيْرِ ذلِكَ، عَلَى مَا سَتَرَاهُ مُلَخّصًا، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالى.

قَوْلُهُ: (أَمّا التّأكِيْدُ فهو تَمْكِيْنُ المَعْنى في النّفْسِ بِإِعَادَةِ لَفْظٍ، أَوْ مَعْنى لَفْظٍ).

يَعْنِي أَنَّ التَّأْكِيْدَ[٦٤ظ] عَلَى ضَرْبَيْنِ: لَفْظِيٍّ، ومَعْنَوِيٍّ.

فاللَّفْظِيُّ تَكْرِيْرُ لَفْظِ الأَوَّلِ، نَحْوُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ)، و(جَاءَنِي جَاءَنِي زَيْدٌ)، و(جَاءَنِي زَيْدٌ جَاءَنِي زَيْدٌ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

= الثالث: ذهب بعض النحاة أنه يُقدّر في جميع التوابع عامل من جنس الأول، وهذا القول شبيه بقول التكرير.

الرابع: من النحاة من فرّق بين التوابع، فرأى أنّ العامل في العطف والبدل هو تكرير الأول، والعامل في سائر التوابع هو الانسحاب، ومنهم من رأى أنّ العامل في البدل هو المبدل منه.

انظر المسألة في شرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٢٨ وشرح الرضي ٢/ ٢٧٩ والحاصر لوحة ١٦٦ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢٠-١٢١ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٤٦ والنّجم الثاقب ١/ ٥٥٤ وتاج علوم الأدب ٢/ ٩٠٩ وهمع الهوامع ٣/ ١٤٢ والتصريح ٣/ ٤٦٢.

(١) كذا في ل، وفي الأصل: (مقدر)، وقوله: (مقدّر) ليس في ق.

قَوْلُهُ: (والتّوَاكِيْدُ المَعْنَوِيّةُ مَعْ مَا حُمِلَ عَلَيْها تِسْعَةٌ، وهي: «نَفْسُهُ»، «عَيْنُهُ»، «كُلُّهُ»، «أَجْمَعُ»، «أَجْمَعُونَ»، «جَمْعَاءُ»، «جُمَعُ»، «كِلاهُما»، «كِلْتَاهُما»)[1].

فَالأَصْلِيَّةُ (أَجْمَعُ) وأَخَوَاتُهُ[2]، والمَحْمُولُ عَلَيْها الخَمْسُ البَوَاقِي.

واعْلَمْ أَنَّهُ لا يُؤَكَّدُ بِـ(كُلٍّ)، و(أَجْمَعَ) إلاّ ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُها حِسًّا، نَحْوُ: (جَاءَنِي القَوْمُ كُلُّهُم)، أَوْ حُكْمًا نَحْوُ: (اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ)، وفَائِدَتُهُما الإِحَاطَةُ والشُّمُولُ[3].

وكَذلِكَ: (كِلا)، و(كِلْتَا) في المُثَنّى.

وأَمّا النَّفْسُ والعَيْنُ فَفَائِدَتُهُما نَفْيُ تَوَهُّمِ التَّجَوُّزِ في النِّسْبَةِ، أوالنِّسْيَانِ.

قَوْلُهُ: (والتّابِعُ: «أَكْتَعُ»، «أَبْصَعُ»، «أَكْتَعُونَ»، «أَبْصَعُونَ»، «كُتَعٌ»، «بُصَعٌ»، «كَتْعَاءُ»، «بَصْعَاءُ»).

أَيْ: والتّابِعُ لـ(أَجْمَعَ) وَأَخَوَاتِهِ.

---

(١) يُزاد عليها: (جميع)، و(عامّة) بمعنى (كلّ). وقد أغفل ذلك أكثر النّحاة، وقيل: التّوكيد بـ(جميع) غريب، ومنع المبرّد التّوكيد بـ(عامّة).. انظر الارتشاف ٤/ ١٩٥٠ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٧٢ وشرح الرضي ٢/ ٣٦١ والتصريح ٣/ ٥١٠، ٥١٤ والنّجم الثاقب ١/ ٥٨٠.

(٢) بعده في الأصل: (لأنّها لا تُسْتَعْمَلُ إلاّ في التَّأْكِيْدِ) وهو من الحَواشي الممزوجة بالمَتْنِ.

(٣) قال ابن الحاجب في شرح المقدّمة الكافية ٢/ ٦٥٥: «لأنَّ (كلاًّ) و(أجمع) وضعهما في التّأكيد ليفيد الشّمول والإحاطة، فقصدوا أن لا يستعملوهما إلا في المحلّ الّذي يستفاد منهما ذلك المعنى، فإذا كان المؤكّد ذا أجزاء لا يصحّ افتراقها حسًّا أو حكمًا لم يستفد منهما ذلك المعنى كقولك: جاء زيد أو سافر زيد، ونحو ذلك؛ لأنّك لوقلت: (أجمع) لم يُسْتَفد من قولك: جاء زيد، فأمّا إذا قلت: أكرمت القوم كلّهم، واشتريت العبد كلّه ونحوه ظهرت فائدتهما باعتبار إفادتهما الشّمول؛ إذ لو اقتصرت دونهما لجاز أن يكون الإكرام لبعض القوم والشّراء لبعض العبد» وانظر توضيح المقاصد ٢/ ٩٦٩ والارتشاف ٤/ ١٩٤٩ وشرح الرضي ٢/ ٣٧١-٣٧٢ والتصريح ٣/ ٥١٣ والنّجم الثاقب ١/ ٥٨٤.

وقَدْ يُزَادُ (أَبْتَعُ)[1]، تَقولُ: (اشْتَرَيْتُ العَبْدَ أَجمَعَ أَكْتَعَ أَبْتَعَ أَبْصَعَ)، وقَدْ لا يُذْكَرُ (أَجْمَعُ)، وقَدْ لا يَجِيءُ عَلَى هذا التَّرْتِيْبِ[2].

قَوْلُهُ: (كُلُّ هذه تُؤَكّدُ بِها المَعَارِفُ الخَمْسُ دُونَ النَكِرَاتِ).

وذلِكَ لأَنَّها كُلُّها مَعَارِفُ، والتَّأْكِيْدُ في حُكْمِ التَّتِمَّةِ للمُؤَكَّدِ، فَلَوْ أَكَّدْتَ بِها النَّكِرَاتِ لَلَزِمَ أَنْ تَكُونَ التَّتِمَّةُ أَقْوَى مِن المُتَمَّمِ، وأَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ في نَحْوِ قَوْلِهِ:

[١٣٧]قَدْ صَرَّت البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعا[3]

---

(١) هذا من زيادات الكوفيّين، فقد يقال بعد (أبصع): (أبتع وبتعاء، وأبتعين، وبُتَع) انظر توضيح المقاصد ٢/ ٩٧٣.

(٢) مذهب الجمهور أنّه لا يجوز تقديم (أكتع) على (أجمع)، فالمشهور أن تقول: (أجمع أكتع أبصع أبتع)، وأجاز ذلك الكوفيّون وابن كيسان، وأجازوا أيضًا الاستغناء بـ(أكتع) وأخواته عن (أجمع) وأخواته، وأجاز ابن كيسان تبدأ بأيّهما شئت. انظر الارتشاف ٤/ ١٩٥٢ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤١٤ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٧٣ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٧٤ وشرح الرضي ٢/ ٣٧٦ وهمع الهوامع ٣/ ١٦٧.

(٣) بعده في الأصل قوله: (تحملني الذلفاء) وهو ليس في ق ول، وهذا جزءٌ من بيت غير البيت الّذي يليه، وهذا ما جعلني أرى أنّه من الحواشي الّتي دمجت مع المتن، وليس في هذا الجزء شاهدٌ، وإنّما الشّاهد تتمّته، وهو:

تحملني الذّلفاء حولاً أكتعا

وهو ينسب لأعرابيٍّ رأى امرأة تسمّى الذّلفاء تحمل صبيًّا، فإذا بكى قبّلته.

والبيت من الرّجز مجهولٌ قائله، وقيل: هو مصنوع، وبعده:

حتى الضياءُ بالدّجى تَقنّعا

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٨٦ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٤٠ أسرار العربية ٢٥٩ والمفصل ١٤٧ وشرح ابن عقيل ٣/ ٢١١ وهمع الهوامع ٣/ ١٧٠ والإنصاف ٢/ ٤٥٤، ٤٥٥ واللباب ١/ ٣٩٦ والعين ١/ ٦٥ والدرر ٦/ ٣٩ وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٧ وابن يعيش ٣/ ٤٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٨ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٤ والمقرّب ٣١٨ والنّجم الثاقب ١/ ٥٨٣ وتاج علوم الأدب ٢/ ٩١٤ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٧٦٥ والفاخر ٢/ ٧٩٢ والتّعليقة على المقرّب ٣٦٨ والتصريح ٣/ ٥١٩ والمساعد ٢/ ٣٨٨ وابن النّاظم ٣٦١=

قَالُوا: لِإِفَادَتِهِ، وهو ضَعِيفٌ[1].

= وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٧ وشرح الرضي ٢/ ٣٧٣ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٣٠٥ والتخمير ٢/ ٨٤ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٢٩٩ وشرح عمدة الحافظ ١/ ٥٦٥ والإقليد ٢/ ٧٣٣، ٧٣٤ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٧١١.

وجاء برواية: (وصرّت)، وصَرّت: صوّتت، البكرة: بكرة البئر، وهي ما يُستقى عليها، والشّاهد في البيت توكيد النّكرة بـ(أجمع) وهذا على رأي الكوفيّين، وذكر العيني أنّ الرّواية الصّحيحة هي برفع (أجمع) فلا يكون في البيت شاهد.

(١) ذهب أهل البصرة إلى منع توكيد النكرة مطلقاً، واستدلوا على ذلك بحجج منها أنّ النكرة شائعة لم يثبت لـها عين يمكن رفع التوهم فيه بالتوكيد، فتوكيدها لا فائدة فيه، ومنها أنّ النكرة تدلّ على الشيوع و العموم، والتوكيد يدلّ على التخصيص والتعيين، فكلّ واحدٍ منهما ضد الآخر، ومنها أيضاً أنّ ألفاظ التوكيد معارف إما بالإضافة، أو بنيّة الإضافة، ولا يجوز للمعرفة أن تتبع النكرة.

أما الكوفيون فجمهورهم ذهب إلى جواز توكيد النكرة المحدودة بألفاظ التوكيد التي تدلّ على العموم، وهي (كل) وأخواتـها، وهذا هو رأي الأخفش من البصريين، ويُقصد بالنكرة المحدودة أنّ لـها حداً ومقداراً معلوماً كـ(يوم) و(ليلة) و(جمعة) و(سنة) وغير ذلك من الألفاظ.

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز توكيد النكرة مطلقاً سواء كانت محدودة أو غير محدودة، وبكلّ ألفاظ التوكيد، وقد رفض ابن مالك هذا الرأي فقال: «وأما ما لا فائدة فيه نحو: اعتكفت وقتاً كله، ورأيت شيئاً نفسه، فغير جائز، فمن حكم بالجواز مطلقاً أو بالمنع مطلقاً فليس بمصيب وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب».

ولابن مالك رأي في هذه المسألة، فهو يجيز التوكيد بـ(كل) والنفس والعين وغيرها من ألفاظ التوكيد شرط أن تكون النكرة المؤكّدة محدودة، وشرط آخر وهو حصول الفائدة من التوكيد.

انظر الخلاف في الإنصاف ١/ ٤٥١ وائتلاف النصرة٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٦ والفضة المضيئة ٢٩٧ وشرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٤١ والحاصر لوحة ١٦٨ وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٧٧ وأسرار العربية ٢٥٨ والمفصل ١٤٧ وشرح ابن عقيل ٣/ ٢١١ وهمع الهوامع ٣/ ١٧٠ واللباب ١/ ٣٩٥ والارتشاف ٤/ ١٩٥٣ والمساعد ٢/ ٣٩٢ وشرح الرضي ٢/ ٣٧٣ والتصريح ٣/ ٥١٨ والنّجم الثاقب =

قَوْلُهُ: (إلاّ أنّه إذا أُكِّدَ المُضْمَرُ المَرْفُوعُ المُتَّصِلُ بنَفْسِهِ، أوْ عَيْنِهِ أُكِّدَ قَبْلَهُ بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ، مِثْلُ: «قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ»، و«زَيْدٌ خَرَجَ هو نَفْسُهُ»)[1].

وذلِكَ لأَنَّ المَرْفُوعَ المُتَّصِلَ بِمَنْزِلَةِ الجُزْءِ مِن الفِعْلِ، والنَّفْسُ والعَيْنُ كَالمُسْتَقِلِّ؛ لِصِحَّةِ وُقُوعِهِما غَيْرَ مُؤَكِّدَيْنِ، فَكَرِهُوا أَنْ يُجْرُوا مَا هُو كَالمُسْتَقِلِّ عَلَى مَا هُو كَالجُزْءِ، فَأَتَوْا بِالمُنْفَصِلِ لِيَكُونَ في الصُّورَةِ جَارِيًا عَلَيْهِ، وإِنْ كَانَ في المَعْنى الأَوّلَ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّها لا يَجُوزُ عَطْفُ بَعْضِها على بَعْضٍ خَلافَ النَّعْتِ).

وذلِكَ لأَنَّ الشَّيءَ لا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ؛ لأَنَّ مَعَانِي هذه التَّوَاكِيْدِ كُلِّها مُتَقَارِبَةٌ، وأَمّا النُّعُوتُ فَمُتَغَايِرَةٌ؛ فَلِذلِك جَازَ عَطْفُ بَعْضِها عَلَى بَعْضٍ، قَالَ:

[١٣٨]إِلى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمَامِ ... ولَيْثِ الكَتِيْبَةِ في المُزْدَحَمْ[2]

= ١/ ٥٨٣.

(١) قال في الارتشاف ٤/ ١٩٤٧: «وإذا أُكّد بالنّفس والعين ضمير رفع متّصل، فالمنصوص على أنّه لا بدّ من تأكيد ذلك الضّمير بمنفصل مرفوع نحو: (قم أنت نفسل) و(قاموا هم أنفسهم)، و(قمت أنت نفسك)، وذكر الأخفش أنّه يجوز على ضعف: (قومو أنفسكم)» وانظر شرح المقدّمة الكافية ٢/ ٦٥٦ والتصريح ٣/ ٥٢١ والنّجم الثاقب ١/ ٥٨٤.

(٢) قائله مجهولٌ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥ والتفسير الكبير ٥/ ٣٩، ١٩/ ١٦٦ والكشاف ١/ ٨٢ والمحرر الوجيز ٣/ ٢٩١ وتفسير البحر المحيط ١/ ٣٦٠ وخزانة الأدب ١/ ٤٢٩، ٥/ ١٠٥، ٦/ ٨٦ وشرح قطر الندى ٢٩٥ والإنصاف ٢/ ٤٦٩ والفصول المفيدة ١٤١ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٧٦٦ وترشيح العلل ٢٨٨ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٧٩٩ وشرح الرضي ١/ ٢٦٥.

والقرم: السّيد، والهمام: العظيم، والكتيبة: جماعة من الجيش، والمزدحم: وسط المعركة، والشّاهد في البيت جواز عطف النّعوت المتغايرة بعضها على بعض.

قَوْلُهُ: (وكُلُّها تَجْري عَلَى مَا قَبْلَها في إِعْرَابِه إلاّ «أَجْمَعُ»، و«جَمْعاءُ»، و«جُمَعُ» فَإِنّهُنَّ لا يَنْصَرِفْنَ)[1].

أَمّا (أَجْمَعُ) فَلِلْوَزْنِ والصِّفَةِ، أَوْ للوَزْنِ والتَّعْرِيْفِ، عَلَى المَذْهَبَيْنِ.

وأَمّا (جَمْعَاءُ) فَلأَجْلِ الأَلِفِ.

وأَمّا (جُمَعُ) فللعَدْلِ والصِّفَةِ، أَوْ للعَدْلِ والتَّعْرِيْفِ، وهو عَدْلٌ مُحَقَّقٌ؛ لأَنَّهُ جَمْعٌ لِـ(جَمْعَاءَ)، كَـ(حَمْرَاءَ)، فَقِيَاسُهُ (جُمْعٌ) كَـ(حُمْرٍ)، فَلَمّا جَاءَ عَلَى (فُعَلٍ) عُلِمَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ ذلِكَ[2].

واعْتَرَضَ أَبُو عَلِيٍّ هذه المَقَالَةَ بِأَنَّ (جَمْعَاءَ) لَيْسَ بِصِفَةٍ؛ ولِهذا يُقَالُ في مُذَكَّرِهِ: (أَجْمَعُونَ)، وإِنَّمَا هُو اسْمٌ كَـ(صَحْرَاءَ)، فَقِيَاسُهُ إذا جُمعَ أَنْ يُقَالَ: (جَمَاعَى)

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٤٠٩: «فإن قيل: لم لا يُصْرف (أجمع) و(جمعاء) و(جمع)؟ فقل: لعللٍ مختلفة، فأمّا (أجمع) فللتّعريف ووزن الفعل كأحمد، وأمّا (جمعاء) فللتّأنيث ولزوم التّأنيث كصحراء، وأمّا (جُمَع) فللتّعريف والعدل». وقيل: المانع من صرف (أجمع) هو الوزن والصّفة. وقيل: المانع من صرف (جمع) الوصف والعدل. انظر شرح الكافية لابن فلاح (رسالة) ٢٦٣ وشرح الرضي ١/ ١٢٠ والمساعد ٣/ ٣٥.

(٢) اختلف في عدل (جُمَع)، وللنحاة فيه عدة آراء:

الأول: هو معدول عن (جُمْع) ساكن الحشو ونسب إلى الأخفش والفارسي وابن عصفور.

الثاني: هو معدول عن (جمَاعى)، وذلك لأنّ (جُمَع) مفرده (جمعاء)، وقياس فعلاء من الاسم أن يكون جمعه على (فَعالى) كـ(صَحارى)، ونسب إلى الفارسي وجماهير النحاة.

الثالث: أن يكون جمع (فعلاء) على (فعلاوات)، فيكون (جُمَع) معدولاً عن (جمعاوات) وهو لابن مالك.

انظر المسألة في الحاصر لوحة ١٩ وشرح الكافية لابن فلاح (رسالة)٢٦٢- ٢٦٣ والتصريح ٤/ ٢٥٧ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٥ والنّجم الثاقب ١/ ١٣٠ والمقتصد ٢/ ٩٧٩ والمساعد ٣/ ٣٥ وهمع الهوامع ١/ ١٠٥.

كـ(صَحَارَى)، أَوْ (جَمْعَاواتٌ) كـ(صَحْرَاوَاتٍ)[١].

قَوْلُهُ: (وكُلُّها تَكُونُ مُضَافَةً إِلى المُضْمَرِ إلاّ هذه الثّلاثَةَ، و«أَجْمَعُونَ»[٢]).

وذلِكَ لأَنَّهم الْتَزَمُوا تَرْكَ التَّلَفُّظِ بِها لَمّا كَانَ ذلكَ مَعْرُوفًا. قَالَهُ ابْنُ الحَاجِبِ[٣].

قَوْلُهُ: (وكُلُّها قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَلِيَ العَوامِلَ إلاّ هذه الأَرْبَعَةَ وتَوَابِعُها).

وذلِكَ لأَنَّها لَمْ تُوضَعْ قَطُّ إلاّ للتَّأْكِيْدِ بِخِلافِ البَوَاقِي، فَإِنَّها قَدْ تَكُونُ غَيْرَ تَوْكِيْدٍ، نَحْوُ: (قَتَلَ نَفْسَهُ)، و(في نَفْسِهِ)، و(بِعَيْنِهِ)، و(كُلُّهُ لله)، و(كِلاهُما وتَمْراً)[٤]، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ[٥].

---

(١) رأي أبي عليّ الفارسيّ في الإغفال ٢/ ١٥٣، قال: «وليس (جمعاء) مثل (حمراء) فيلزم أن يُجمع على (حُمْر) كَما أنّ (أجْمع) ليس كـ(أحمر)، وإنّما (جمعاء) كـ(ظرفاء) و(صحراء)» وانظر رأيه في شرح المقدّمة الكافية ١/ ٢٧٣ وشرح الرضي ١/ ١١٩والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٩٦.

(٢) كذا في ق، وفي الأصل ول: (أَجْمعين).

(٣) لم أجد هذا القول في كتب ابن الحاجب الّتي اطّلعت عليها.

(٤) وهذا من أمثال العرب، قال في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١/ ١١٠: «أول من قال هذا عمرو بن حمران الجعدي، وكان في إبل لأهله يرعاها، فمر به رجل قد جهده الجوع والعطش، وبين يدي عمرو زبد، وقرص، وتمر، فقال له الرجل: أطعمني من زبدك أو من قرصك، فقال له عمرو: كلاهما وتمراً، أي:كلاهما وأزيدك تمراً وقد يروى كليهما وتمراً».

(٥) قال في الارتشاف ٤/ ١٩٥٥: «وألفاظ التّوكيد لا تلي العامل، فتبقى على مدلولها في التّأكيد، إلاّ جميعًا وعامّةً، فإذا ولي العامل النّفس والعين خرجا عن مدلولهما في التّأكيد، تقول: فاضت نفس زيدٍ، وفقئت عين عمروٍ».

قَوْلُهُ:

(فَصْلٌ)

(وأَمّا النَّعْتُ فهو تَحْلِيَةُ المَنْعُوتِ بِفِعْلِهِ، أَوْ بِحِلْيَتِهِ، أَوْ بِصِناعَتِهِ، أَوْ بِنَسَبِهِ، أَوْ بِبَلَدِهِ، أَو بـ«ذي» الّتي بِمَعْنى صَاحِبٍ)[1].

هذا لَيْسَ بِحَاصِرٍ بِدَلِيْلِ أَنَّكَ تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ)، ونَحْوَ ذلِكَ، ولَيْسَ مِنْ هذه الأَقْسَامِ.

قَوْلُهُ: (وسَبَبُ هذه الخَمْسَةِ[٦٥ظ] يَجْرِي مَجْرَاها).

يَعْنِي بِالسَّبَبِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالمَوْصُوفِ مِنْ نَحْوِ (الأَبِ)، و(الغُلامِ).

قَوْلُهُ: (إِلاّ «ذا» فَإِنّها لا تَرْفَعُ السَّبَبَ).

وذلِكَ لِعَدَمِ الاشْتِقَاقِ فِيْها[2].

---

(١) للنّعت حدودٌ كثيرة، وقد ذكر في الحاصر لوحة ١٦٩ حدًّا غيرَ هذا، قال: «وأمّا حقيقته فهو تابع يدلّ على معنىً في متبوعه على الإطلاق» وهذا الّذي اختاره الإمام يحيى هو حدّ ابن الحاجب في الكافية ١٢٩وحدّه الزّمخشري في المفصل ١٤٩بقوله: «هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات» وحدّه ابن مالك في التسهيل ١٦٧بقوله: «التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحّم أو إيهام أو توكيد» وذهب الفاكهي إلى أنّه: «التابع المشتق أو المؤوّل به المباين للفظ متبوعه» انظر شرح الحدود النحوية ١٧٧ .

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٤١٤ : «لا تقول: (مررت برجلٍ ذي مالٍ أبوه) لأنّه ليس في (ذي مال) اشتقاقٌ ترفع به ظاهرًا، ولا موقع مشتقٍّ صريح فيرفع ظاهرًا؛ لأنّه إنّما وقع موقع (صاحب)، و(صاحب) قد استعمل استعمال الأسماء فجرى مجرى دانق وعاتق وكاهل».

قَوْلُهُ: (مِثَالُ ذلِكَ كُلِّه: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ» و«قَائِمٍ أَبُوهُ»).

هذا مِثَالُ الفِعْلِ.

قَوْلُهُ: (و«بِرَجُلٍ طَوِيلٍ»، و«طَوِيلٍ عَمُّهُ»).

هذا مِثَالُ الحِلْيَةِ.

قَوْلُهُ: (و«بِرَجُلٍ عَالِمٍ»، و«عَالِمٍ ولَدُهُ»).

هذا مِثَالُ الصِنَاعَةِ.

قَوْلُهُ: (و«بِرَجُلٍ حَسَنِيٍّ»، و«حَسَنِيٍّ أَخُوه»).

هذا مِثَالُ النَّسَبِ.

قَوْلُهُ: (و«بِرَجُلٍ مِصْريٍّ»، و«مِصْريٍّ غُلامُهُ»).

هذا مِثَالُ البَلَدِ.

قَوْلُهُ: (و«بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ»).

هذا مِثَالُ (ذِي) الَّتي بِمَعْنى صَاحِبٍ.

قَوْلُهُ: (ولا يَجُوزُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ أَبُوهُ» فَتَرْفَعُ الظّاهِرَ).

وذلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وإِذا لَمْ يَجُزْ ذلكَ رَفَعْتَ الكُلَّ، وصَارَ مُبْتَدأً وخَبَرًا، مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذُو مالٍ أَبُوه»).

فـ(أَبُوهُ) مُبْتَدأٌ، و(ذُو مَالٍ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، والجُمْلَةُ في مَوْضِعِ جَرٍّ صِفَةٍ لِـ(رَجُلٍ).

قَوْلُهُ: (وكُلُّ ما لَمْ يَجُزْ أَنْ يَرْفَعَ الظَّاهِرَ جَازَ أَنْ تَرُدَّهُ إِلى المُبْتَدأ والخَبَرِ، مِثْلُ: «أَفْعَلَ» الّذي لا يَرْفَعُ الظّاهِرَ، تَقولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهُهُ»، ولا يَجوزُ:

«أَحْسَنَ منكَ وَجْهُهُ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وإنَّما لَمْ يَرْفَعْ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيْلِ الظَّاهِرَ في نَحْوِ هذا المِثَالِ لِضَعْفِ شَبَهِهِ بِاسْمِ الفَاعِلِ، أَلا تَرَى أَنَّهُ إذا كَانَ مَقْرُونًا بِـ(مِنْ)، وهو أَصْلُهُ، لَمْ يُثَنَّ، ولا يُجْمَعْ، ولا يُؤَنَّثُ، أَيْ: بِخِلافِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ(١).

وإذا عَرَفْتَ هذا فَفَائِدَةُ النَّعْتِ إمّا التَّخْصِيْصُ، وهو في النَّكِرَاتِ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيْمٍ)، وإمّا التَّوْضِيْحُ، وهو في المَعَارِفِ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الكَرِيْمِ)، وقَدْ يَكُونُ لِمُجَرّدِ المَدْحِ، نَحْوُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفاتحة]، ولِمُجَرَّدِ الذَّمِّ، نَحْوُ: (أَعُوذُ بِاللهِ مِن الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ)، ولِمُجَرَّدِ التَّوْكِيْدِ، نَحْوُ: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾ [الحاقة]؛ لأَنَّ الوِحْدَةَ مَفْهُومَةٌ [٦٦و] مِنْ بِنَاءِ (فَعْلَةٍ)، فَلَمْ يَحْصُلْ بِالوَصْفِ غَرَضٌ سِوَى التَّوْكِيْدِ.

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ الأَمْرِ أَنَّ النّعْتَ تَابِعٌ للمَنْعُوتِ في عَشْرَةِ أَشْياءَ: في رَفْعِهِ، ونَصْبِهِ، وجَرِّهِ، وتَوْحِيدِهِ، وتَثْنِيَتِهِ، وجَمْعِهِ، وتَذْكِيْرِه، وتَأْنِيثِهِ، وتَعْرِيْفِهِ، وتَنْكِيْرِهِ، لا يَخْتَلِفُ في شَيءٍ مِنْ ذلكَ).

لا يَخْلُو النَّعْتُ إمّا أَنْ يَكُونَ بِحَالِ المَنْعُوتِ، أَوْ بِحَالِ سَبَبِهِ، فَالأَوّلُ يَتْبَعُهُ في وَاحِدٍ مِن الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجَرِّ، وَوَاحِدٍ مِن الإِفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ، وَوَاحِدٍ مِن التَّذْكِيْرِ والتَّأْنِيْثِ، ووِاحِدٍ مِن التَّعْرِيْفِ والتَّنْكِيْرِ(٢).

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/١١٣٩: «لا يرفع أفعل التّفضيل في اللغة المشهورة اسمًا ظاهرًا لأنّ شبهه باسم الفاعل ضعيف من قبل أنّه في حال التّنكير لايؤنّث، ولا يثنّى، ولا يُجْمع، بخلاف اسم الفاعل والصّفة المشبّهة».

(٢) قال ابن الحاجب في شرح المقدّمة الكافية ٢/ ٦٣٠: «أمّا تبعيّته في الإعراب فلأنّه معربٌ من الجهة الّتي أُعربَ بها متبوعه، فوجب إعرابه بمثله، وأمّا التّعريف والتّنكير فلأنّه في المعنى هو الأوّل، فقصدوا إلى موافقتهما في ذلك لتوافقهما في قصد المعنى المراد، وأمّا الخمسة البواقي فلأنّه في المعنى للذّات المتبوع لها فوجب مطابقتهما في ذلك لئلاّ يختل المعنى».

والثّاني يَتْبَعُهُ في وَاحِدٍ مِن الثّلاثَةِ الأُوَلِ، ووَاحِدٍ مِن التَّعْرِيْفِ والتَّنْكِيْرِ، دُونَ البَوَاقِي[1].

فَلِذلِكَ تَقُولُ عَلَى الأَوّلِ: (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمِيْنَ) فَتَجُرُّ، وَتَجْمَعُ، وتُذَكِّرُ، وتُنَكِّرُ.

وعَلَى الثّانِي: (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُمْ)، فَتَجُرُّ، وتُنَكِّرُ.

قَوْلُهُ: (والنّعْتُ يَكُونُ أَبَدًا بِالمُشْتَقِّ أَوْ مَا تَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ المُشْتَقِّ).

هذا قَوْلُ بَعْضِهِمْ.

ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الاشْتِقَاقَ لَيْسَ بِشَرْطٍ إِذا كَانَ وَضْعُ الاسْمِ لِغَرَضِ المَعْنى، نَحْوُ: (تَمِيْمِيٍّ)، و(ذِي مَالٍ)، أَيْ: فَإِنَّهما لَمْ يُسْتَعْمَلا إلاّ في الوَصْفِ[2].

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح المقدّمة الكافية ٢/ ٦٣١: «فهذا يتبعه في الخمسة الأول وهي الرّفع والنّصب والجرّ الّتي عبّر عنها بالإعراب، والتّعريف والتّنكير، وفي الباقي - يعني في الخمس البواقي- وهي الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث، وإنّما لم يتبعه في هذه الخمسة البواقي لأنّ تبعيّته فيها في الأوّل إنّما كان باعتبار الفاعل، وهو ثمّ ضمير المتقدّم، فوجب تبعيّته فيها لذلك، والفاعل ها هنا غير ضمير المتقدّم، وهي النّسبة إليه في ذلك كالفعل، فكما أنّ الفاعل إنّما يكون مفردًا إذا تقدّم فكذلك هذه، وكما أنّ الفعل إنّما يذكّر ويؤنّث باعتبار فاعله، فكذلك هذه».

(٢) اشترط جمهور النحاة أن يكون النعت مشتقاً، وذلك ليدلّ باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد في مشاركه في الاسم فيتميّز بذلك، وقد استضعف سيبويه الوصف بالجامد، قال في الكتاب ١/ ٤٣٤: «وتقول: (مررت برجلٍ أسدٍ شدةً وجرأةً) إنما تريد مثل الأسد، وهذا ضعيف قبيح؛ لأنّه اسم لم يُجعل صفة، وإنما قاله النحويون شبه بقولهم: (مررت بزيدٍ أسداً شدةً)» فالملاحظ أنه ضعّف: (مررت برجلٍ أسدٍ) ولم يستضعف: (مررت بزيدٍ أسداً) فالحال عنده لا يشترط فيها الاشتقاق مثل الصفة.

والظاهر أنّ العربية قد رفضت هذا الشرط، فجاءت الصفة جامدةً في مواضع كثيرة مما جعل النحاة يذهبون إلى تأويل الصفات الجامدة بالمشتق، قال ابن يعيش: «وقد وصفوا بأسماء غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق، قالوا: رجل تميميّ وبصريّ ونحوهما من =

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيْلٍ»).

هذا مِثَالُ المُشْتَقِّ.

قَوْلُهُ: (و«بِرَجُلٍ ذي طُولٍ»).

هذا مِثَالُ مَا تَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ المُشْتَقِّ؛ لأَنَّ (ذا) بِمَعْنى (صَاحِبٍ).

قَوْلُهُ: (وَكُلُّ الأَسْمَاءِ تُوصَفُ إِلاّ المُضْمَرَاتِ وإِلاّ الصِّفَاتِ فَإِنَّها لا تُوصَفُ).

أَمّا المُضْمَرَاتُ فَلِوُضُوحِها، فَلَمْ تَحْتَجْ إِلى النَّعْتِ[1]، وأَمّا الصِّفَاتُ فَلأَنَّها

= النسب، فهذا ونحوه ليس بمشتق؛ لأنه لم يُؤخذ من فعل كما أُخذ (ضارب) من (ضرب) وإنما هو متأول بمنسوب ومعزوّ»، كما جاء الوصف بـ(ذي) التي بمعنى صاحب، وأسماء الإشارة و(ذو) الموصولة و غيرها من الألفاظ الجامدة.

وصرّح ابن الحاجب بأنه لا يشترط الاشتقاق، بل كلّ ما دلّ على معنى في الموصوف فهو صفة مشتقاً كان أو غير مشتق، وعلى هذا لا يحتاج إلى تأويل، قال في الكافية: «ولا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل: تميمي، وذي مال أو خصوصاً مثل: (مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ) و(مررتُ بـهذا الرجلِ) و(بزيدٍ هذا)». انظر شرح المقدّمة الكافية ٢/ ٦٢٦ وشرح الرضي ٢/ ٢٨٩ وابن يعيش ٣/ ٤٨ وشرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٣١ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٩٠-٢٩١.

(١) قال الرضي في شرحه ٢/ ٣١٠: «اعلم أنّ المضمر لا يوصف ولا يوصف به، أمّا أنّه لا يوصف فلأنّ المتكلّم والمخاطب منه أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتّوضيح، وتوضيح الواضح تحصيلٌ للحاصل، وأمّا الوصف المفيد للمدح والذّمّ فلم يُستعمل فيه؛ لأنّه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف، ولم يوصف الغائب إمّا لأنّ مفسّره في الأغلب لفظيّ، فصار بسببه واضحًا غير محتاجٍ إلى التّوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب، وإمّا لحمله على المتكلّم والمخاطب لأنّه من جنسهما، وأمّا أنّه لا يوصف به فلِما يجيء من أنّ الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخصّ أو مساويًا، ولا أخصّ من المضمر ولا مساوي له حتّى يقع صفة له، وقول بعضهم: لم يقع صفة لأنّه لا يدلّ على معنىً، فيه نظرٌ، إذ هو يدلّ على ما يدلّ عليه مفسّره». =

كَالأَفْعَالِ، والأَفْعَالُ لا تُوصَفُ[1].

قَالَ في شَرْحِهِ: فَإذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِالكَاتِبِ النَّبِيْلِ)، فَإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (النَّبِيْلَ) صِفَةً للمَوْصُوفِ المَحْذُوفِ، فَتكُونُ صِفَةً بَعْدَ صِفَةٍ، وإنْ شِئْتَ نَزَّلْتَ (الكَاتِبَ) مَنْزِلَةَ الاسْمِ المَحْذُوفَ، وَوَصَفْتَهُ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ والمَوْصُوفَ [٦٦ظ] كَالشَّيءِ الوَاحِدِ، وإذا فَعَلْتَ ذلِكَ لَمْ تَكُنْ وَاصِفًا لِنَفْسِ الصِّفَةِ، وإنَّمَا أَنْتَ وَاصِفٌ للمَوْصُوفِ المَحْذُوفِ مَع صِفَتِهِ[2].

قَوْلُهُ: (وَكُلُّ المَعَارِفِ تُوصَفُ بالمُفْرَدَاتِ دُونَ الجُمَلِ).

وذلِكَ لأَنَّ الجُمَلَ نَكِرَاتٌ، ولا تُوصِفُ المَعْرِفَةُ بِنَكِرَةٍ.

نَعَمْ، إذا قُصِدَ ذلِكَ تُوصِّلَ إلَيْهِ بِـ(الّذي)؛ لأَنَّها وُضِعَتْ وَصْلَةً إلى وَصْفِ المَعَارِفِ بِالجُمَلِ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الّذي أَبُوهُ قَائِمٌ)[3].

= وذكر الرضي أنّ الكسائي أجاز وصف ضمير الغائب، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لا إله إلّا هو العزيز الحكيم﴾، والجمهور يحمل هذا على البدل. انظر شرح الرضي ٢/ ٣١٠ وهمع الهوامع ٣/ ١٤٩ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٧٥١.

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه ٤١٦: «وأمّا الصّفات فلم توصف؛ لأنّ الصّفات مشتقّات من الأفعال ومحتملاتٌ للضّمائر، فكما أنّ الأفعال لا توصف، فكذلك لا توصف الصّفات».

(٢) انظر نصّ ابن بابشاذ في شرح المقدّمة المحسبة ٤١٦.

(٣) قال ابن بابشاذ في شرحه ٤١٦: «فإنّ العلّة في امتناع وصف المعارف بالجمل أنّ الجمل نكرات، والنّكرة لا تكون نعتًا للمعرفة، فلذلك لا يجوز: (مررت بزيدٍ وجهه حسن) وأنت تريد الصّفة لما ذكرنا، فإن أردت ذلك فأدخل (الّذي) واجعل الجملة صلةَ (الّذي) فتقول: (مررت بزيدٍ الّذي وجهه حسن)، فتكون قد توصّلت إلى وصف المعارف بالجمل بدخول واسطة».

قَوْلُهُ: (وكُلُّ النَّكِرَاتِ تُوصَفُ بالمُفْرَدَاتِ، وبالجُمَلِ[1] الخَبَرِيَّةِ).

إِنَّمَا قَالَ: (الخَبَرِيَّةِ) احْتِرَازٌ[2] مِن الإِنْشَائِيَّةِ، وهي الَّتي لا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ، كالاسْتِفْهَامِ، والأَمْرِ، والنَّهْيِ، وغَيْرِ ذلِكَ.

وأَمّا نَحْوُ قَوْلِهِ:

[١٣٩]جَاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ[3]

---

(١) كذا في ل: وفي الأصل وق: (والجمل).

(٢) في ت: (احترازاً).

(٣) قبله:

حَتَّـى إِذَا جَـنَّ الظَّـلَامُ وَاخْتَلَـط ....

قال في خزانة الأدب ٢/٩٨: «وهذا الرجز لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله وقيل قائله العجاج» انظر خزانة الأدب ٢/٩٥ وليس في ديوانه، وانظر نسبته للعجّاج في شرح شواهد المغني للسيوطي ١/٨٩، ٣٩٣ والدّرر اللّوامع ٢/١٤٨ والتصريح ٣/٤٧٩ والمقاصد النحويّة ٣/١١٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/٥.

وهو بلا نسبة في الكشاف ٢/٢٠١ وتفسير البحر المحيط ٤/٤٧٨ وديوان المتنبي بشرح العكبري ١/١٠ وأوضح المسالك ٣/٣١٠ والمفصل ١٥٠ وشرح التسهيل ٣/٣١١ والمقتصد ٢/٩١٢ وشرح ابن عقيل ٣/١٩٩ ومغني اللبيب ٣٢٥، ٧٦١ والأزهية ٢٦٠ وتخليص الشّواهد ١٦٠ والجنى الداني ٤٣٩ وهمع الهوامع ٣/١٤٧ والإنصاف ١/١١٥ والمحكم والمحيط الأعظم ٦/٣٥٢ ولسان العرب (خضر) ٤/٢٤٨، و(مذق) ١٠/٣٤٠ وأساس البلاغة ٣٨٠ وتاج العروس (خضر) ١١/١٨٢، (مذق) ٢٦/٣٨٢ وتهذيب اللغة ٧/٥١ وشرح المقدّمة الكافية ٢/٦٢٨ ومصباح الرّاغب ١/٣٢٠ والنّجم الثاقب ١/٥٦٠ وتاج علوم الأدب ٢/٩١٩ والمقرّب ٢٩٦ والارتشاف ٤/١٩١٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١١ والمستوفى ١/٢٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٣ وتوضيح المقاصد ١/٩٥٦ والفاخر ٢/٧٩٩ والإقليد ٢/٧٤٧ والمساعد ٢/٤٠٦ وشرح ألفيّة ابن مالك للشارح الأندلسي ٣/٢٢٨ وشرح المكودي ١/٥٤٠ وشرح الكافية الشافية ٣/١١٥٩ وإرشاد السّالك ٢/٥٩٤ وشرح الرضي ١/٣٣٠ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/٢٩٢ والتخمير ٢/٩٢ والدّرر في شرح الإيجاز ٢٤١ وابن يعيش ٣/٥٣ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٠١ والبديع في =

فَبِمَعْنى: مَقُولٌ عِنْدَهُ هذا القَوْلَ.

قَوْلُهُ: (وكُلُّ نَعْتٍ أُرِيدَ بِهِ المَدْحُ أَوْ الذَّمُّ، وتَكَرَّرَ، جَازَ قَطْعُهُ عَن إِعْرَابِ مَا قَبْلَهُ، فَتَنْصِبُهُ أَبَدًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، وتَرْفَعُهُ أَبَدًا بِإِضْمَارِ مُبْتَدَأ، مِثْلُ: «مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الكَرِيْمِ العَالِمَ الجَلِيْلُ»).

ظَاهِرُهُ اشْتِرَاطُ المَدْحِ، أَو الذَّمِّ، والتَّكَرُّرِ[1]، وقَدْ يَجِيءُ مَع مَا يُرَادُ بِهِ التَّرَحُّمُ، نَحْوُ:

[١٤٠]ويَـأْوِي إِلـى نِسْـوَةٍ عَطَـلٍ　　　وشُعْثًا مَـرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَـالِـي[2]

= علم العربية ١/٣٢١ وأمالي ابن الشّجري ٢/٤٠٧ وشرح عمدة الحافظ ١/٥٤١.

ويروى: (جاءوا بضيح)، و(المذق): اللّبن الممزوج بالماء، والشّاهد في البيت أنّ الجملة لايوصف بها، وقوله: (هل رأيت الذّئب قط) مؤوّل بوصف مفرد تقديره: (بمقول فيه ذلك).

(١) اشترط النحاة في جواز القطع أن يكون في المقطوع معنى مدحٍ أو ذم، هذا شرط البصريين، واشترط الكوفيون شرطاً آخر وهو أن يتقدّم قبل الصفة المقطوعة صفة تدل على المدح والذم أيضاً. واختلف النحاة في وجوب تكرار الصفة، فنُقل عن ابن السراج أنّه أجاز قطع الأول، ونسب الرضي وجوب تكرر النعت عند القطع للزجاجي، ولم أجد في جمل الزجاجي ما يدلّ على ذلك، وقد أجاز سيبويه القطع عند التكرار وعدمه، وقيل: إن كان النّعت لنكرة وجب التّكرار إلا في الشّعر. انظر الكتاب ٢/٦٣ وشرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٣٤ وشرح الرضي ٢/٣٢٢ وتوضيح المقاصد ٢/٩٦٢-٩٦٣ والارتشاف ٤/١٩٢٦- ١٩٢٧.

(٢) البيت لأمية بن أبي عائد الهذلي في ديوان الهذليين ٢/١٨٤، وروايته فيه هي:

لَـهُ نِسْـوةٌ عَـاطِـلاتُ الصُّـدُو　　　ر عُـوجٌ مـراضيعُ مثل السّعـالـي

وانظر البيت منسوبًا إليه في خزانة الأدب ٢/٣٧٦ وكتاب سيبويه ١/٣٩٩، ٢/٦٦ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١/١٤٦ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٣٤ والحلل ١١٦ والتخمير ١/٣٦٢ والمقاصد النحويّة ٣/١٢٠.

وهو للهذلي في الكشاف ١/٣٧٢ وتفسير البحر المحيط ٢/٤٢١ والمفصل ٧٠ ولسان العرب (رضع) ٨/١٢٧ وتاج العروس (رضع) ٢١/١٠١ والإقليد ١/٤٤٨ وابن يعيش ٢/١٨.

ومِنْ دُونِ التِّكْرَارِ كَقِرَاءَةِ زَيْدِ بنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِما السَّلامُ: ﴿الحَمْدُ للهِ رَبَّ العَالَمِيْنَ﴾ [الفاتحة: ٢][1]، والفِعْلُ المُقَدَّرُ: أَمْدَحُ، أو أَذُمُّ، أَو ارْحَمْ[2]، أَوْ نَحْوُ ذلِكَ، والمُبْتَدَأُ نَحْوُ: (هو)، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وعَلَى هذا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾ [النساء]).

أَيْ: عِنْدَ الجُمْهُورِ.

وكذلِكَ قَوْلُ خِرْنِقَ[3]:

= وهو لأبي أميّة الهذليّ في التصريح ٣/ ٤٩٥.

وهو بلا نسبة أوضح المسالك ٣/ ٣١٧ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٨ والجمل في النحو لابن شقير ٩٢ ورصف المباني ٤١٦ وتفسير البحر المحيط ٣/ ٤١٢ والمقرّب ٣٠١ وابن النّاظم ٣٥٥ ولباب الإعراب ٣١٧ وشرح الرضي ١/ ٤٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٨ والمسائل البصريّات ١/ ٢٥٠ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ١٨١ والبديع في علم العربية ١/ ١٤٥.

ويروى: (نسوة بائسات) و(وشعث مراضيع)، ويأوي: يقيم، وعطّل: النّساء العارية من الحليّ، والشّعث: الّذي لا يسرّح شعره، والسّعالي: جمع سعلاة وهي الغول، والشّاهد فيه جواز القطع في الصّفات مع التّرحم في قوله: (وشعثًا) والتّقدير: وارحم شعثًا مراضيع.

(١) قال في تفسير البحر المحيط ١/ ١٣١: «وقرأ زيد بن علي وطائفة (رب العالمين) بالنصب على المدح وهي فصيحة» والقراءة بلا نسبة في التبيان في إعراب القرآن ١/ التبيان في إعراب القرآن ج١/ التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥ والمحرر الوجيز ١/ ٦٧ والكشاف ١/ ٥٣ وإعراب القراءات الشّواذ ١/ ٨٩.

(٢) كذا في ق، وقوله: (أو ارحم) من ق، وليس في الأصل، وفي الأصل ول: (أمدح وأذم) وفي ل: (وأرحم).

(٣) خِرْنِق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة وكسر النون بعدها قاف هي امرأة شاعرة جاهلية، قيل: هي خرنق بنت بدر بن هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى، وقيل: خرنق بنت هفان القيسية من بني قيس بن ثعلبة، وقيل: هي أخت طرفة بن العبد لأمه، وقيل: هي عمة طرفة بن العبد انظر ترجمتها في خزانة الأدب ٥/ ٥٤ - ٥٥ وتوضيح =

[١٤١]لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الّذين هم سُمّ العُداةِ وآفَةُ الجُزرِ
النّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ(١)

= المشتبه ٣/ ٤١٩.

(١) البيت للخرنق بنت بدر في ديوانه ٤٣١ وانظر كتاب سيبويه ١/ ٢٠٢، ٢/ ٥٧، ٢/ ٦٤ والنّكت للأعلم ١/ ٤٦٩ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٢/ ١٦والمحرر الوجيز ٢/ ١٣٥، ٣/ ٢٠٤ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ١٠٢ والحماسة البصرية ١/ ٢٢٧ والأمالي للقالي ٢/ ١٦٠ وخزانة الأدب ٥/ ٤١ وأوضح المسالك ٣/ ٣١٤ والأصول في النحو ٢/ ٤٠ وهمع الهوامع ٣/ ١٥٤ وشرح جمل الزّجّاجي ١/ ٣١٤ وتاج علوم الأدب ٢/ ٩٢٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٧٦٧ والفاخر ٢/ ٨٠٠ والتصريح ٣/ ٤٩١ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥ واللّمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٣٢ والمساعد ٢/ ٤١٦ وشرح الرضي ٢/ ٣٢٣ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٥٤٧ والبديع في علم العربية ١/ ٣٢٣ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٢٥.

وهو بلا نسبة في تفسير الطبري ١/ ١٤٦، ٢٤/ ٤٠ وتفسير القرطبي ٢/ ٢٣٩، ٦/ ١٤، ٩/ ٥٥ وتفسير البحر المحيط ١/ ٣٦٢ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٢٨٠، ١/ ٥٠٥ والجمل في النحو لابن شقير ٨٨ والإنصاف ٢/ ٧٤٣ وابن النّاظم ٣٢٣ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٣ وإرشاد السّالك ٢/ ٥٩٨ والبغداديّات ١٤٧ والبديع في علم العربية ١/ ١٤٤.

قال في خزانة الأدب ٥/ ٤٤: «ويروى النازلون والطيبون والنازلين والطيبون والنازلون والطيبين»، وروى صاحب لسان العرب البيتين ونسبهما للخرنق بنت بدر، وجاءت رواية البيتين لسان العرب (نضر) ٥/ ٢١٤:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
الخالطين نحيتهم بنضارهم وذوي الغنى منهم بذي الفقر

ثمّ قال: «ويروى هذا البيت لحاتم الطائي في قصيدة له مشهورة أولها:

إن كنت كارهة لعيشتنا هاتي فحلي في بني بدر»

وقد جاء البيت الثّاني في رواية اللّسان في ديوان حاتم الطّائي٨٠ وفي القصيدة الّتي أشار إليها.

وقوله: لايبعدن قومي: لايهلكنّ قومي، وسمّ العداة: يعني: هم السّمّ للأعداء، وآفة الجزر: علة الجزر، أي: كانوا يكثرون من ذبح الجزر لضيوفهم، وعاقد الأزر: مواضع عقد الإزار، والشّاهد في البيت القطع في النّعت، فجاء الأوّل بالقطع، وجاء الثّاني (والطيّبون) =

قَوْلُهُ: (وكُلُّ مَا امْتَنَعَ مِن الأَسْمَاءِ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ نُعُوتِها[٦٧و] جَازَ القَطْعُ، مِثْلُ أَنْ يَخْتَلِفَ الإِعْرَابَانِ أَوْ العَامِلانِ).

وذلِكَ لِتَعَذُّرِ اجْتِمَاعِ إِعْرَابَيْنِ عَلَى كَلِمَةٍ في حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وتَعَذُّرِ تَأْثِيرِ عَامِلَيْنِ ضِرْبَةً[(١)] في مَعْمُولٍ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ: «هذا عَمْروٌ ورَأَيْتُ زَيْدًا العاقِلانِ»، و«العَاقِلَيْنِ»).

هذا مِثَالُ اخْتِلافِ الإِعْرَابَيْنِ[(٢)].

قَوْلُهُ: (ومِثْلُ: «قَامَ زَيْدٌ وقَعَدَ عَمْروٌ الظَّرِيفَيْنِ»، و«الظَّرِيفَانِ»).

هذا مِثَالُ اخْتِلافِ العَامِلَيْنِ[(٣)].

= بالإتباع.

(١) الضِّرْبَةُ: المِثْل.

(٢) قال في التصريح ٣/ ٤٩٠: «فإن اختلفا كـ(هذا زيدٌ وجاء عمروٌ الظّريفان)، و(مررت بزيدٍ وهذا عمروٌ الظّريفان) و(لقيت زيدًا وإنّ عمرًا في الدّار القائمان) فذهب الجمهور إلى منع الإتباع، والأخفش والجرمي إلى جوازه» وانظر الارتشاف ٤/ ١٩٢٣ والمساعد ٢/ ٤١٥ والبديع في علم العربية ١/ ٣٢٥ وشرح الرضي ٢/ ٣٢٠.

(٣) إذا اتّفق الاسمان في الإعراب، واختلف العاملان، نظروا إلى العاملين: فان اتّفقا في المعنى واختلفا في اللّفظ نحو: (ذهب زيدٌ وانطلق خالدٌ العاقلان) فمذهب سيبويه والكسائي والمبرّد جواز الإتباع والقطع، وذهب ابن السّرّاج إلى وجوب القطع.

وإن اختلفا في المعنى واللّفظ نحو: (أقبل زيدٌ وأدبر عمروٌ العاقلان) فمذهب الجمهور جواز الإتباع والقطع، وذهب الكسائي والمبرّد وابن السّرّاج إلى وجوب القطع.

وإن اتّفقا لفظًا ومعنىً، نحو: (قام زيدٌ وقام بكرٌ العاقلان) فمذهب الجمهور جواز الإتباع والقطع وفصّل ابن السّرّاج فإن كان العامل هو الأوّل جاز الإتباع وإن كان الثّاني فالقطع.

وإن اتّفقا في اللّفظ واختلفا في المعنى، نحو: (وجد زيدٌ على عمرو ووجد بكر الضّالة العاقلان) جاز الإتباع والقطع عند الجمهور، وأوجب المبرّد وابن السّرّاج القطع.

انظر المسألة في الكتاب ٢/ ٦٠ والأصول ٢/ ٤١-٤٢ والمقتضب ٤/ ٣١٥ والارتشاف ٤/ ١٩٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٠-٢١٢ والبديع في علم العربية ١/ ٣٢٤ وشرح=

والمُقَدَّرُ مَع الرَّفْعِ: (هُما)، ومَع النَّصْبِ: (أَعْني).

ومِنْ أَحْكَامِ هذا البَابِ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ المَوْصُوفُ أَخصَّ مِن الصِّفَةِ، أَوْ مُسَاوِيًا لَها، ومِنْ ثَمَّ لَمْ يُوصَفْ المُعَرَّفُ بِاللاّمِ إلاّ بِمِثْلِهِ، أَوْ بِالمُضَافِ إلى مِثْلِهِ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الكَرِيمِ)، و(بِالرَّجُلِ ذي العِلْمِ).

ومِنْها أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ المَوْصُوفُ عِنْدَ ظُهُورِهِ، وتُقَامُ الصِّفَةُ مَقَامَهُ، وذلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ۝٤٨﴾ [الصافات]، وقَوْله:

[١٤٢]رَبّـاءُ شَمّـاءُ لا يَـأوي لِقلّتهـا إلاّ السَّحَـابُ وإلاّ الأوْبُ والسَّبَـلُ[١]

ومِنْهُ:

[١٤٣]أَنَـا ابْـنُ جَـلا وطَـلاّعُ الثّنَـايـا مَتـى أَضَـعِ العَمَـامَـةَ تَعْـرِفُـونـي[٢]

= الرضي ٢/ ٣١٩ والمساعد ٢/ ٤١٤ والتصريح ٣/ ٤٨٩.

(١) والبيت للمتنخّل مالك بن عويمر بن عثمان الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ٣٧ والأغاني ٢٤/ ٩٥ والحماسة البصرية ١/ ٢٣٩ وخزانة الأدب ٥/ ٣ ولسان العرب (أوب) ١/ ٢٢٠ وتاج العروس (أوب) ٢/ ٣٤ والإقليد ٢/ ٧٦١ وابن يعيش ٣/ ٥٨، ٥٩ وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٢٢٤.

وهو بلا نسبة في الكشاف ٤/ ٧٣٧ وتفسير القرطبي ٢٠/ ١٠ والمفصل ١٥٢ وشرح الرضي ٢/ ٢٩٠ والتخمير ٢/ ١٠٧وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣٠٤.

ويروى: (لا يدنو لقلّتها)، وربّاء: من ربأت الجبل، أي: صعدته، وشمّاء: مرتفعة، والأوْب: النّحل، والسّبل: المطر، والشّاهد في البيت حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه في قوله (ربّاء شمّاء) أي: هضبة شمّاء.

(٢) البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي في الكتاب ٣/ ٢٠٧ والنّكت للأعلم ٢/ ٨١٨ وتحصيل عين الذهب ٤٥٢ ومجمع الأمثال ١/ ٣١ والحماسة البصرية ١/ ١٠٢ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٢ ومعاهد التنصيص ١/ ٣٣٩ ولسان العرب (جلا) ١٤/ ١٥٢ وتاج العروس (طلع) ٢١/ ٤٤٩ وتهذيب اللغة ١١/ ١٢٨ وجمهرة اللغة ١/ ٤٩٥ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٤٥٩ والدّرر اللّوامع ١/ ١٠ والتّعليقة على المقرّب ٤٧٠ والتصريح ٤/ ٢٥٢ والمساعد ٣/ ١٤ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ١٣٤ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٩٢ وابن يعيش =

والله أَعْلَمُ[1].

قَوْلُهُ:

(فَصْلٌ)

(وأَمَّـا عَطْفُ البَيَـانِ[2] فَيَجْرِي مَجْرَى النّعْتِ إلاّ أَنَّهُ يَكُوْنُ بِغَيْرِ المُشْتَقِّ، كَتَبْيِيْنِ الكُنى بالأَسْمَاءِ، والأَسْمَاءِ بالكُنى، مِثْلُ: «جَاءَنـي أَبُو عَلِيٍّ زَيْـدٌ»، و«زَيْدٌ أَبُو عَلِيٍّ»

= ٣/ ٦٢ والفوائد والقواعد ٦٠٣ والبيان في شرح اللمع ٥٠٢.

وهو بلا نسبة في الأمالي للقالي ١/ ٢٥١ والكامل ١/ ٢٩١ وابن يعيش ١/ ٦١ ومجالس ثعلب ١/ ١٧٦ وشرح قطر الندى ٨٦ ومغني اللبيب ٤٤٠ والعين ٦/ ١٨١ ومقاييس اللغة ١/ ٤٦٨ وكشف النّقاب ٢/ ٥٣٩ وشرح جمل الزّجّاجي لابن خروف ٢/ ٩٢٢ وتاج علوم الأدب ١/ ٢٠٩ والمقرّب ٣٦٠ وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ والارتشاف ٢/ ٩٠٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ١/ ٤٤٨ وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢١٣ والفاخر ١/ ١٢٦ وعلل النحو ٤٦٧ والإقليد ٢/ ٧٦٣ وشرح اللمع للواسطيّ الضّرير ١٩٧١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٦ وابن النّاظم ٤٦٥ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٧ والملخص ٦٣٧ وشرح الرضي ١/ ١٦٧ والتخمير ٢/ ١٠٩.

وابن جلا: واضح مكشوف، والثّنايا جمع ثنيّة وهي الطريق في الجبل، والشّاهد في البيت حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه وذلك في قوله: (وطلاّع الثّنايا) والتّقدير: وأنا طلاّع الثّنايا.

(١) قوله: (والله أعلم) ليس في الأصل، وكذا في ق ول.

(٢) وضع النحاة لعطف البيان حدوداً عدة، منها حدّ ابن الحاجب وهو قوله: «تابع غيرُ صفة يوضّح متبوعه»، وحدّه الزمخشري بقوله: «هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينـزل من المتبوع منـزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بـها»، وحدّه ابن عصفور بقوله: «عطف البيان جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة أو مثله»، وذهب ابن مالك إلى أنه «التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنـزلته» ويعرّفه الفاكهي بأنه «تابع موضّح أو مخصّص جامد غير مؤوّل» انظر الكافية ١٤٠ والمفصل ١٥٩ والمقرّب ٣٢٧ والتسهيل ١٧١ وشرح الحدود النحوية ١٧٩ - ١٨٠.

كَأَنَّكَ انْعَطَفْتَ عَلَى الاسْمِ الأَوّلِ فَبَيَّنْتَهُ بِغَيْرِ حَرْفِ عَطْفٍ).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

والفَرْقُ بَيْنَهُ وبَيْنَ البَدَلِ لَفْظٌ في نَحْوِ قَوْلِكَ: (يا غُلامُ بِشْرٌ)[1]، إِنْ جَعَلْتَ (بِشْرًا) بَدَلاً لَمْ يَجُزْ إِلاّ ضَمُّهُ؛ لأَنَّ البَدَلَ في حُكْمِ تَكْرِيرِ العَامِلِ، وإِنْ جَعَلْتَهُ عَطْفَ بَيَانٍ جَازَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، أَيْ: في النِّدَاءِ.

قَوْلُهُ: (ومِثْلُهُ: «مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ هذا» إِذا انْعَطَفْتَ عَلَيْهِ بالإِشَـارَةِ).

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هذا) بَدَلاً، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً؛ لأَنَّهُ [٦٧ظ] أَخَصُّ مِن (الرَّجُلِ).

واعْلَمْ أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ في عَطْفِ البَيَانِ أَنْ يَكُونَ أَوْضَحَ مِنْ مَتْبُوعِهِ، خِلافًا لِبَعْضِهِمْ[2].

---

(١) قال أبو حيّان في الارتشاف ٤/ ١٩٤٤: «وما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً، ولا ينعكس، إذ البدل ليس مشروطًا فيه التّعريف ولا التّنكير ولا المطابقة في إفراد وتثنية وجمع».

ويتفق باب عطف البيان مع باب البدل، ويرى الرضي أنّه لا فرق بينهما، قال: «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل».

ويضع ابن يعيش فروقاً أربعة بين البدل وعطف البيان، وأهمها أنّ عطف البيان في التقدير جملة واحدة، والبدل في التقدير من جملة أخرى، فهو لا يُنوى فيه إحلال الثاني محل الأول كالبدل، وهذا ما ذكره أغلب النحاة في الفرق بينهما، فالبدل عندهم هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان، فإنه بيان، فيكون المقصود هو الأول. انظر شرح الرضي ٢/ ٣٧٩ وابن يعيش ٣/ ٧٢ والفصول الخمسون ٢٣٦ وشرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ٤٢١.

(٢) اشترط الجرجاني والزمخشري أن يكـون المعطوف عطـف بيان أعـرف من المعطوف عليه، وتابعهما في هذا ابن عصفور، وقد ظهر هذا في حدّ عطف البيان عندهم، قال الجرجاني في الجمل: «هو الاسم الذي يكون به الشيء أعرف، فيبين به غيره»، وعرّفه الزمخشري في =

والأَكْثَرُ عَلَى اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ مَعْرَفَةً. وقِيْلَ: لا يَجِبُ(١).

قَوْلُهُ:

(فَصْلٌ)

(وأَمّا البَدَلُ فَهوَ إِعْلامُ السّامعِ بِمَجْمُوعَي الاسْمِ عَلَى طَرِيْقِ البَيَانِ).

صَوَابُهُ: إِعْلامُ السَّامعِ بِمَجْمُوعِ الاسْمَيْنِ(٢). واللهُ أَعْلَمُ.

= الأنموذج بأنه إتباع المذكور بأشهر اسميه»، ولم يشترط باقي النحاة هذا الشرط، فهو عندهم غير لازم، وهذا ما أخذ به الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر حيث قال: «وليس بلازم، بل حقه أن يكون موضّحاً للأول، ولا يلزم أن يكون هو أوضح منه، لأنّه لا يمنع أن يكون الإيضاح حاصلاً بمجموع الأول والثاني، وإن كان الأول أدخل في الإيضاح» انظر الجمل للجرجاني ١٠٠ والأنموذج في النحو ٨٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٤ والحاصر لوحة ١٧٢ وهمع الهوامع ٣/ ١٦٠.

(١) منع جمهور البصريين مجيء عطف البيان في النكرات، و خصّوه بالمعارف، و ذهب الكوفيون إلى جواز مجيئه في النكرات، وذلك لأنّ النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به نحو: (لبست ثوباً جبّةً) وتابع الكوفيين جملة من العلماء، منهم الفارسي وابن جني والزمخشري وابن مالك، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿من ماء صديد﴾ وقوله تعالى: ﴿أو كفارة طعام مساكين﴾، وقوله: ﴿من شجرة مباركة زيتونة﴾.

واحتج المانعون بأنّ الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع و إيضاحه، والنكرة لا يصحّ أن يبيّن بـها غيرها؛ لأنـها مجهولة، ولا يبيّن مجهول مجهولاً.

وأجاز الزمخشري تخالف التابع والمتبوع، وخالف بذلك إجماع البصريين والكوفيين، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿فيه آيات بيّنات مقام إبراهيم﴾ فـ(مقام إبراهيم) عطف بيان لقوله: (آيات بيّنات) انظر الخلاف في المساعد ٢/ ٤٢٤ والارتشاف ٤/ ١٩٤٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٧-٣٢٨ وتفسير البحر المحيط ٦/ ٤٢٠ والكشاف ١/ ٤١٦، ٤٥١ وهمع الهوامع ٣/ ١٦٠ وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٨.

(٢) اختلف النحاة في تعريف البدل، فذهب ابن بابشاذ إلى حدّه بأنه إعلام السامع بمجموعي الاسم على طريق البيان، و ذهب ابن الحاجب إلى القول بأنه تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونـه، وحدّه ابن مالك بقوله: «هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً» واختار =

قَوْلُهُ: (منْ غَيْرِ أَنْ يُنْوَى بالأَوَّلِ مِنْهُما الطَّرْحُ عِنْدَ سِيبَوَيهِ دُونَ غَيْرِه).

يَعْنِي المُبَرِّدَ؛ لأَنَّهُ عِنْدَهُ في نِيَّةِ الطَّرْحِ، والصَّحِيْحُ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ[1].

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: أَلا تَرَاكَ تَقُولُ: (زَيْدٌ رَأَيْتُ غُلامَهُ رَجُلاً صَالِحًا)، فَلَوْ ذَهَبْتَ تُهْدِرُ الأَوَّلَ لَمْ يَسُدَّ كَلامُكَ[2]، وهو مَعْنى كَلامِ المُصَنِّفِ.

= الفاكهي في شرح الحدود النحو ية حدّ ابن مالك في الألفيّة وهو: «التابع المقصود بالحكم بلا واسطة».

وصوّب ابن عصفور حدّ ابن بابشاذ، فقال: «البدل إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبيين الأول» وهذا هو حدّ ابن بابشاذ وإن اختلفا في اللفظ، فابن بابشاذ يرى أنّ البدل والمبدل منه مجموعان، والصحيح أنـهما اسمان كما ذكر ابن عصفور. وأخذ ابن هطيل بهذا التّصويب لحدّ ابن بابشاذ. انظر شرح المقدمة المحسبة ٤٢٣ والكافية ١٣٧ والتسهيل ١٧٢ وشرح الحدود النحوية ١٨٥ والمقرّب ٣٢١.

(١) من مسائل الخلاف في هذا الباب مسألة طرح المبدل منه، فذهب سيبويه إلى أنّ المبدل منه لا يُنوى به الطرح، وتابعه جمهور النحاة، وذهب المازني إلى أنه في نية الطرح، قال في المقتضب: «وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلتُ من شيء فقد اطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً»، وذهب ابن عصفور إلى أنّ المبدل منه في نية الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ.

ونسب النحاة للمبرد نية الطرح في المبدل منه، وهذا غير صحيح، فقد صرّح المبرّد بموافقته لرأي سيبويه في هذه المسألة، قال بعد أن ذكر رأي المازني: «والقياس عندي قول سيبويه، لأنّ الكلام إنما يُراد لمعناه» ويقصد النحاة بقولهم (في نية الطرح) أنّه يقدّر له عامل من جنس الأول يعمل فيه، فالأول مطروح.

انظر المسألة في شرح الرضي ٣٩٢/٢ والبسيط٣٨٧ وابن يعيش ٦٦/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/١ والارتشاف ١٩٦١/٤ وكشف المشكل ١٦/٢-١٧ وشرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٤١- ١٤٤ والتهذيب ١٥٣ وانظر الكتاب ٣٨٦/٢ والمقتضب ٣٩٩/٤-٤٠٠.

(٢) قال في المفصل ١٥٧: «ألا تراك تقول: (زيد رأيت غلامه رجلاً صالحًا) فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك، والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل».

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ الأَبْدَالِ أَرْبَعَةٌ: بَدَلُ كُلٍّ منْ كُلٍّ، وبَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، وبَدَلُ اشْتِمَالٍ، وبَدَلُ الغَلَطِ).

وذلِكَ لأَنَّهُ إمّا أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُهُ مَدْلُولَ الأَوّلِ، أَوْ جُزْأَهُ، أَوْ مُلابِسًا لَهُ بِغَيْرِهِما، أَوْ مَقْصُودًا إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلط بِغَيْرِهِ[1].

فالأَوَّلُ بَدَلُ الكُلِّ، نَحْوُ: (أَعْجَبَني زَيْدٌ أَخُوكَ).

والثّانِي بَدَلُ البَعْضِ، نَحْوُ: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ رَأْسُهُ).

والثّالِثُ بَدَلُ الاشْتِمَالِ، نَحْوُ: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ).

---

(١) هذه الأنواع المتّفق عليها عند النّحاة، وهناك غيرها نحو: بدل كل من بعض، وبدل إضراب أو بدل البداء، وبدل مباين، وجعل الفاكهي بدل الإضراب والغلط والنسيان من أقسام البدل المباين، وعرّف البدل المباين بأنّه ما لا ملابسة بينه و بين الأول بوجه ما، وذكر المبرد أنّ هذا النوع من البدل لا يكون في القرآن ولا في الشعر أو كلام مستقيم، وإنّما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط، وأما بدل الكل من البعض فقد أثبته بعضهم والجمهور على نفيه، وممن أخذ به السيوطي، واستدل على ذلك بوروده في القرآن الكريم وشعر العرب، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يدخلون الجنة ولا يُظلَمون شيئا جناتِ عدنٍ﴾.

وذهب الخوارزمي إلى جعل أقسام البدل ثلاثة، وزعم أنّ بدل الاشتمال وبدل البعض واحد، وذهب السهيلي إلى أنّ بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال يرجعان في المعنى إلى بدل الشيء من الشيء، ويرى أنّ العرب تتكلم بالعموم وتريد الخصوص، وهذا شائع في اللغة لا ينكره أحد، فإذا كان كذلك وقلت: رأيت القومَ أكثرهَم أو نصفَهم، فإنما تريد: (رأيت بعضَ القومِ)، وجعلت (أكثرهم) أو (نصفهم) تبييناً لذلك البعض، وأضفته إلى ضمير القوم، كما كان الاسم المبدل مضافاً أيضاً إلى القوم، فقد آل الكلام إلى أنك أبدلت شيئاً من شيء وهما لعين واحدة، وكذلك بدل الاشتمال.

انظر المسألة في المقتضب ٤/ ٢٩٧ وشرح الحدود النحوية ١٨٩ والبسيط ٣٩٣ ونتائج الفكر ٣٠٧ والارتشاف ٤/ ١٩٦٤-١٩٧٠ وهمع الهوامع ٣/ ١٧٩.

والرّابِعُ بَدَلُ الغَلَطِ[1]، نَحْوُ: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حِمَارٌ)، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ[2]: (أَعْجَبَنِي حِمَارٌ)، فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إلى (زَيْدٍ)، ثُمَّ تَدَارَكْتَهُ، فَقُلْتَ: (حِمَارٌ)، وهذا لا يَكَادُ يَجِيءُ إلّا في بِدَايَةِ الكَلامِ، ويَنْبَغِي أَنْ يُصَرَّحَ مَعَهُ بـ(بَلْ).

قَوْلُهُ: (فالأَوَّلُ يُبْدَلُ فِيهِ المَعْرِفَةُ مِن المَعْرِفَةِ، مِثْلُ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝٧﴾ **[الفاتحة]، والنَّكِرَةُ مِن النَّكِرَةِ، مِثْلُ:** ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ۝٣٢﴾ **[النبأ]، ونَكِرَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ، مِثْلُ:** ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦﴾ **[العلق]، ومَعْرِفَةٌ مِنْ نَكِرَةٍ، مِثْلُ:** ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ۝٥٣﴾ **[الشورى]).**

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

إلَّا أَنَّهُ لا يَحْسُنُ إِبْدَالُ النَّكِرَةِ مِن المَعْرِفَةِ إلّا مَوْصُوفَةً كـ«نَاصِيَةٍ»؛ وذلِكَ لأَنَّ البَدَلَ هُوَ المَقْصُودُ، والأَوَّلُ في حُكْمِ التَّوْطِئَةِ لِذِكْرِه، فلا يَكُونُ المَقْصُودُ أَنْقَصَ مِنْ غَيْرِ المَقْصُودِ، مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ فَلِذلِكَ حَسُنَ الوَصْفُ[3].

---

(١) ذكر المبرد أنّ هذا النوع من البدل لا يكون في القرآن ولا في الشعر أو كلام مستقيم، وإنّما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط، قال في المقتضب ٤/٢٩٧: «ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن، ولا شعر، ولا كلام مستقيم، وإنما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط، وذلك قولك: (رأيت زيداً داره)، و(كلمت زيداً عمرًا)، و(مررت برجل حمار) أراد أن يقول مررت بحمار فنسي»، ونسب الإمام يحيى بن حمزة إلى الكوفيين أنهم لا يعدّون بدل الغلط في أقسام البدل. انظر المنهاج لوحة ١٧.

(٢) قوله: (أن تقول) من ل، وليس في الأصل وق.

(٣) أجاز البصريون بَدل النكرة غير الموصوفة من المعرفة، ومنعه الكوفيون وتبعهم ابن فلاح والسّهيلي وابن أبي الرّبيع، واحتج البصريون بأنه يُستفاد من مجموعهما زيادة فائدة كقولك: (مررتُ بإخوتِك مسلمٍ وكافرٍ). أما الكوفيون فاحتجوا بأنّ المقصود من البدل البيان، ولا يحصل بالنكرة من غير وصف بيان. انظر شرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٤٣ والارتشاف ٤/١٩٦٢ وهمع الهوامع ٣/١٨١ ونتائج الفكر ٢٩٨.

قَوْلُهُ: (وبَدَلُ ظَاهِرٍ مِنْ ظَاهِرٍ، وهو كُلُّ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وبَدَلُ مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ، ولَيْسَ في القُرْآنِ، مِثْلُ: «رَأَيْتُهُ إِيّاه»، وبَدَلُ ظَاهِرٍ مِنْ مُضْمَرٍ، مِثْلُ: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ ﴿٦٣﴾﴾ [الكهف]، وبَدَلُ مُضْمَرٍ مِنْ ظَاهِرٍ، ولَيْسَ في القُرآنِ، مِثْلُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا إِيّاهُ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

إِلّآ أَنَّهُ لا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الكُلِّ إِلّآ مِن الغَائِبِ كَمَا مَثَّلَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، لا تَقُولُ: (أَعْجَبْتُكَ أَخُوكَ)، ولا (أَعْجَبْتَنِي أَخِي)؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى أَنْ يَكُونَ غَيْرُ المَقْصُودِ أَعْلَى حَالاً مِن المَقْصُودِ[1].

---

(١) اختلف النحاة في الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب، فقد ذهب سيبويه إلى منعه، قال: «فإذا قلت: (بي المسكينِ كان الأمرُ)، أو (بك المسكينِ مررت) فلا يحسُن فيه البدل؛ لأنك إذا عنيت المخاطب أونفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني، لأنك لست تحدّث عن غائب» وهذا هو رأي البصريين، وذهب كثير من النحاة إلى أنّ هذا المنع مقصور على بدل الكلّ من الكلّ، وأجازوه في بدل الاشتمال وبدل البعض حتى إنّ ابن يعيش ذكر إجماع النحاة على جوازه في بدل الاشتمال وبدل البعض، وذكر ابن فلاح علة المنع عند البصريين فقال: «وإنما لم يجز ذلك عند البصريين؛ لأنّ المقصود من البدل بيان المبدل منه، وضمير المتكلم في نهاية الإيضاح والبيان، فلا يحتاج إلى بيان بخلاف الغائب فإنه محتاج إلى البيان، ولذلك يحتاج إلى عوده على ظاهر ليوضحه».

وخالف الأخفشُ سيبويه فأجاز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيءٍ، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿كتب على نفسه الرحمةَ ليجمعنّكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم﴾ فقوله: (الذين خسروا) بدل من الضمير في: (ليجمعنكم)، وهذا هو مذهب الكوفيين.

وهناك رأي ثالث في هذه المسألة، وهو جواز إبدال ضمير المتكلم أو المخاطب بدل الكل من الكل إذا أفاد البدل معنى الإحاطة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿تكون لنا عيداً لأوّلنا وآخرنا﴾ ونحو قول الشاعر:

فما برحت أقدامُنا في مقامنا ... ثلاثتِنا حتى أُزيروا المنائيا

فأبدل (ثلاثتنا) من ضمير الحاضر في (مقامنا)، وإنما جاز ذلك لإفادته فائدة التوكيد من =

نَعَمْ، يَجُوزُ ذلِكَ في بَدَلِ البَعْضِ، والاشْتِمَالِ، والغَلَطِ؛ لِتَغَايُرِ المَدْلُوْلَيْنِ، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (فَهذِهِ ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ، كُلُّها تَكُونُ في بَدَلِ الكُلِّ مِن الكُلِّ، وكُلُّها تَجُوزُ في بَدَلِ البَعْضِ مِن الكُلِّ).

فَالأَوَّلُ نَحْوُ: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ رَأْسُهُ).

والثّانِي: (رَجُلٌ رَأْسٌ لَهُ).

والثّالِثُ: (زَيْدٌ رَأْسٌ لَهُ).

والرّابِعُ: (رَجُلٌ رَأْسُهُ).

والخَامِسُ مَا تَقَدَّمَ.

والسّادِسُ: (يَدُ زَيْدٍ قَطَعْتُهُ إِيَّاهَا)(١).

= الإحاطة والشمول.

وفي المسألة رأي رابع فقد ذهب قطرب إلى أنّ هذا الوجه من البدل لا يجوز إلا في الاستثناء نحو قولك: (ما ضربتكم إلا زيداً)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾ أي: على الذين ظلموا.

انظر المسألة في الكتاب ٢/ ٧٦ وائتلاف النصرة ٥٦ والارتشاف ٤/ ١٩٦٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٤ والمساعد ٢/ ٤٣٢ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٤ وشرح الرضي ٢/ ٣٩١ والبسيط ١/ ٣٩٦ وابن يعيش ٣/ ٧٠ وشرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٤٣.

(١) لا يجيز الكوفيون أن يبدل الضّمير من الضّمير بدل كلٍّ، وذهبوا إلى أنّ الضمير (إياك) في قولك: (رأيتك إياك) توكيد للضمير المتصل وليس بدلاً، وقد تابعهم في هذا الرأي جماعة من النحاة منهم ابن الحاجب، وابن مالك، وجاز عند البصريين إبدال المضمر من المضمر، وقد جعل الزمخشري من أمثلة ذلك قولك: (رأيتك إياك) و(مررت بك بك)، وقد جاء هذا عند سيبويه، قال: «فإن أردت أن تجعل مضمرا بدلا من مضمر قلت رأيتك إياك ورأيته». انظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٨٦ ومجالس ثعلب ٢/ ٥٥٧ والفضة المضيئة ٣٠٢ وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٢ والمساعد ٢/ ٤٣٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٣٠ والارتشاف ٤/ ١٩٦٠و =

والسّابِعُ: (زَيْدٌ قَطَعْتُهُ يَدُهُ).

والثّامِنُ: (يَدُ زَيْدٍ قَطَعْتُ زَيْدًا إِيّاها)[1].

قَوْلُهُ: (إلاّ بَدَلَ المُضْمَرِ مِن المُضْمَرِ، وبَدَلَ المُضْمَرِ مِن الظّاهِرِ).

قَالَ في شَرْحِهِ: لأَنَّ الإِضْمَارَ يَرْفَعُ لَفْظَ البَعْضِيَّةِ، وإِذا ارْتَفَعَ لَمْ يُتَصَوَّرْ فِيْهِ بَدَلُ البَعْضِ [٦٨ظ] مِن الكُلِّ، ويُتَصَوّرُ فِيْمَا سِوَاهُ[2].

قُلْنَا: هذا غَيْرُ صَحِيْحٍ؛ بِدَلِيْلِ تَصَوُّرِهِ في نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ[3].

= المفصل ١٥٨ وهمع الهوامع ٣/ ١٨٢.

(١) في بدل المضمر من المظهر بدل كلّ من كلّ خلاف، فقد أجاز سيبويه هذا الوجه من البدل، قال في الكتاب: «واعلم أنّ هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر» وأجازه كثير من النحاة، وهو نحو قولك: (رأيت زيداً إياه).

ويرى ابن مالك أنّ هذا توكيد وليس بدلاً، قال: «ولا يُبدل مضمر من مضمر، ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيداً» وتابعه ابن هشام قال: «ولا يبدل مضمر من ظاهر، ونحو: (رأيت زيداً إياه) من وضع النحويين وليس بمسموع»، وابن عقيل حيث يقول: «والصحيح عندي أنّ نحو: (رأيت زيداً إياه) لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيداً». انظر الخلاف في الارتشاف ٤/ ١٩٦٣ والتسهيل ١٧٢ وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٢ والهمع ٣/ ١٨٢ والمساعد ٢/ ٤٣٠ والبسيط ١/ ٣٩٥ وابن يعيش ٣/ ٧٠ وأوضح المسالك ٣/ ٤٠٥ وشرح الرضي ٢/ ٣٨٩ وانظر الكتاب ٢/ ٣٨٦.

(٢) قال في شرحه ٤٢٦: «وأمّا بدل البعض من الكل فإنّ هذه الأقسام الثّمانية تجوز فيه إلاّ بدل مضمر من مضمر، أو بدل مضمر من مظهر؛ لأنّ الإضمار يرفع لفظ البعضيّة، فإذا ارتفع لم يتصوّر فيه بدل البعض من الكلّ ويتصوّر فيما سواه».

(٣) في جواز بدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر في بدل البعض خلاف، فالمنع اختيار ابن بابشاذ وابن عصفور وأبي حيان، ومن النّحاة من أجاز ذلك، ومنهم الإمام يحيى بن حمزة وابن هطيل، وقد ردّ في الحاصر لوحة ١٧٦ كلام ابن بابشاذ، فقال: «وقد صرّح ابن بابشاذ في كتابه بالمنع من هذا، واعتلّ بأنّ الإضمار يرفع لفظ البعضيّة، وهذا خطأ، بل المضمر هو المظهر، فحيث ساغ دخول المظهر فالمضمر مثله، ومن العجب أنّه هجومٌ جسورٌ على منع ما لا سبيل إلى منعه» وانظر الخلاف في المساعد ٢/ ٤٣٠ =

قَوْلُهُ: (ومِثَالُهُ: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴿٧٥﴾﴾ [الأعراف]).

فـ(مَنْ)[1] بَدَلٌ مِن (الّذِينَ اسْتُضْعِفُوا)، وهُمْ بَعْضُهُم.

قَوْلُهُ: (وبَدَلُ الاشْتِمال كَذلِكَ).

فَالأَوَّلُ نَحْوُ: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ).

والثّانِي: (رَجُلٌ عِلْمٌ لَهُ).

والثّالِثُ: (زَيْدٌ عِلْمٌ لَهُ).

والرّابِعُ: (رَجُلٌ عِلْمُهُ).

والخَامِسُ مَا تَقَدَّمَ.

والسّادِسُ: (جَهْلُ زَيْدٍ كَرِهْتُهُ إِيَّاهُ).

والسّابِعُ: (زَيْدٌ كَرِهْتُهُ جَهْلُهُ).

والثّامِنُ: (جَهْلُ زَيْدٍ كَرِهْتُ زَيْدًا إِيّاهُ).

واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (والفَرْقُ بَيْنَ بَدَلِ البَعْضِ وبَدَلِ الاشْتِمَالِ أَنّ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ بَدَلُ الاشْتِمَالِ بِالمَصَادِرِ والمَعَانِي المُشْتَمِلَةِ عَلَى غَيْرِها، وبَدَلُ البَعْضِ يَكُونُ بالأَسْمَاءِ غَيْرِ المَصَادِرِ، مِثْلُ: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ»، و«أَعْجَبَنِي زَيْدٌ رَأْسُهُ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وقَدْ يَكُونُ بَدَلُ الاشْتِمَالِ اسْمَ عَيْنٍ، لا مَعْنى، نَحْوُ: (سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ).

= والارتشاف ٤/١٩٦٣ وشرح المقدمة المحسبة ٤٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٩ والنكت الحسان ١٢٦ والتاج المكلل لوحة ١٣٣.

(١) في ق: (فمن آمن).

وظَاهِرُ كَلامِهِ أَنَّ الثّانِي[1] يَشْتَمِلُ[2] عَلَى الأوّلِ، ومِنْهُم مَنْ يَعْكِسُ[3].

قَوْلُهُ: (وبَدَلُ الغَلَطِ لا يَكُونُ في القُرْآنِ، ولا في فَصِيْحِ الكَلامِ).

وذلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ.

ويَجِيءُ فيهِ جَمِيْعُ مَا ذُكِرَ في بَدَلِ البَعْضِ، والاشْتِمَالِ.

قَوْلُهُ:

(فَصْلٌ)

(وأمّا النّسَقُ فهو الجَمْعُ بَيْنَ الشَّيئَيْنِ، أَو الأشْيَاءِ بِوَاسِطَةٍ في اللّفْظِ والمَعْنى، أَوْ في اللّفْظِ دُونَ المَعْنى).

هذا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيْرًا لِنَفْسِ مَا يَفْعَلُهُ المُتَكَلِّمُ دُونَ الأَمْرِ المَقْصُودِ إِلى تَعْرِيْفِهِ، وكَذلِكَ تَفْسِيْرُهُ للنَّعْتِ، والتَّأْكِيْدِ، والبَدَلِ.

وإِذا كُنْتَ قَدْ فَهِمْتَ مَا أُلْقِيَ عَلَيْكَ لَمْ يَخْفَ عَلَيْكَ التَّفْسِيْرُ المُسْتَقِيْمُ[4].

---

(١) قوله: (الثّانِي) من ق، وليس في الأصل.

(٢) في ق ول: (مشتمل).

(٣) اختلف النحاة في ذلك، و فيه عدّة أقوال:

الأول: إنما كان اشتمالاً؛ لأنّ الأول اشتمل على الثاني.

الثاني: إنما كان اشتمالاً؛ لأنّ الثاني يشتمل على الأول.

الثالث: إنّما كان بدل اشتمال؛ لأن المعنى يشتمل عليه، وبيانه أنّك إذا قلت: (أعجبني زيد حسنه) فالكلام مشتمل على حسنه، والإعجاب إلى الحسن والمشتمل عليه في المعنى هو البدل.

الرّابع: ذَهَبَ الجُرجانِيُّ إلى أَنّه لا خُصُوصِيّةَ لاشْتِمالِ أَحَدِهما عَلى الآخَرِ.

انظر هذه المسألة في ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٨ وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٨، وشرح المقدمة الجزولية ٦٩٠ والبسيط ٣٩١ وشرح ألفية ابن معط ٨٠٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٢ واللباب ١/ ٤٣١ والمقتصد ٩٣٥.

(٤) قال ابن هطيل في التّاج المكلل لوحة ١٣٤: «العطف يطلق باعتبارين، أحدهما على عمل =

قَوْلُهُ: (فَواسِطَةُ اللّفْظِ والمَعْنى أَرْبَعَةٌ: الوَاوُ، والفاءُ، و«ثُمَّ»، و«حَتّى»).

أَمّا اللّفْظُ فَلأَنَّ [٦٩و] مَا بَعْدَهَا يَكُونُ بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَها لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، وأَمّا المَعْنى فَلأَنّها تُفِيْدُ الجَمْعَ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ في حُكْمٍ وَاحِدٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (ووَاسِطَةُ اللّفْظِ دُونَ المَعْنى سِتّةٌ: «أَوْ»، و«إِمّا»، و«أَمْ»، و«بَلْ»، و«لكنْ»، و«لا»).

أمّا اللّفْظُ فلأَنَّ مَا بَعْدَها يَكُونُ بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَها لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا[1]، وأَمّا المَعْنى فَلِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنّها تُفِيْدُ أَنَّ الحُكْمَ لأَحَدِ الأَمْرَيْنِ مِنْهُما، وذلِكَ مَع (أَوْ)، و(إِمّا)، و(أَمْ)، أَوْ مُعَيَّنًا وهو مَع البَوَاقِي.

قَوْلُهُ: (وَجَميعُ حُرُوفِ العَطْفِ تَشْتَرِكُ في العَطْفِ اللّفْظِيِّ، وهو المَرْفُوعُ عَلَى المَرْفُوعِ، والمَنْصُوبُ عَلَى المَنْصُوبِ، والمَجْرُورُ عَلَى المَجْرُورِ، والمَجْزُومُ عَلَى المَجْزُومِ، مِثْلُ: «قَامُ زَيْدٌ وعَمْروٌ»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمرًا»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْروٍ»، و«لَمْ يَقُمْ ويَقْعُدْ»).

= المتكلّم هذا العمل المخصوص، والآخر على نفس المعطوف» ويرى ها هنا أنّ الحدّ المستقيم أن يطلق بالاعتبار الثّاني وهو اعتبار المعطوف، وما فعله ابن بابشاذ هو حدّ باعتبار عمل المتكلّم، وقد أخذ ابن هطيل في التّاج المكلّل لوحة ١٣٤ بحدّ ابن الحاجب فقال: «حدّه تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، قاله ابن الحاجب» وانظر الكافية ١٣٢.

وتباينت حدود النّحاة للعطف، فمنهم من حدّه باعتبار المعطوف، ومنهم ابن مالك حيث قال في التسهيل ١٧٤: «المجعول تابعًا بأحد حروفه» والإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ١٧٥ حيث قال: «تابع مقصود بما نُسِب إلى الأوّل»، ومن النّحاة من حدّه باعتبار عمل المتكلّم، ومنهم ابن عصفور في المقرّب ٣٠٦ حيث قال في تعريفه: «حمل الاسم على الاسم أو الفعل على الفعل أو الجملة على الجملة، بشرط توسّط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك».

(١) قوله: (لفظاً أو محلاً) ليس في الأصل ول، وكذا في ق.

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وقَدْ تَكُونُ هذه الأُمُورُ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، نَحْوُ: (جَاءَنِي عِيْسى ومُوْسى)، و(رَأَيْتُ عِيْسى ومُوْسى)، و(مَرَرْتُ بعِيْسى ومُوْسى)، و(إِنْ قَامَ وقُمْتَ قُمْتُ).

قَوْلُهُ: **(وكُلُّها تَجْرِي هذا المَجْرى إلاّ أَنَّ «إمّا» تَخْتَصُّ بِالتَّكْرِيْرِ، و«لكنْ» تَخْتَصُّ بالنَّفيِ، و(لا) تَخْتَصُّ بالإِيْجابِ، و«حَتّى» تَخْتَصُّ بالجِنْسِ، وعَطْفِ قَلِيْلٍ عَلى كَثِيْرٍ[1])**.

هذا كُلُّهُ قَدْ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: **(وكُلُّها تَشْتَرِكُ في عَطْفِ الظّاهِرِ عَلَى الظّاهِرِ، والمُضْمَرِ عَلَى المُضْمَرِ، والمُضْمَرِ عَلَى الظّاهِرِ، والظّاهِرِ عَلَى المُضْمَرِ)**.

فَالأَوّلُ نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو).

والثّاني نَحْوُ: (ضَرَبْتُكَ وإِيّاهُ).

والثّالِثُ نَحْوُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وإِيّاكَ).

والرّابِعُ نَحْوُ: (ضَرَبْتُكَ وَزَيْدًا).

قَوْلُهُ: **(إلاّ أَنّهُ إذا عُطِفَ عَلَى المُضْمَرِ المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ احْتِيْجَ إِلى تَأْكِيْدِه بِضَمِيْرٍ مُنْفَصِلٍ)**.

وذلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ كَالجُزْءِ مِن الفِعْلِ، فَكَرِهُوا لِذلِكَ أَنْ يُجْرُوا عَلَيْهِ المُسْتَقِلَّ حَتّى يَأْتُوا قَبْلَهُ بِمُسْتَقِلٍّ.

قَوْلُهُ: **(وإذا عُطِفَ عَلَى المُضْمَرِ المَجْرُورِ احْتيجَ [٦٩ظ] إلى إعادَةِ العامِلِ)**.

---

(١) بعده في المقدّمة: (و«أمْ» يَخْتَصُّ بالاسْتِفْهامِ).

وذلِكَ لِمِثْلِ مَا ذُكِرَ في المَرْفُوعِ المُتَّصِل.

قَوْلُهُ: (مِثَالُ الأوّلِ: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ۝٣٥﴾ [البقرة]).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

ولَوْ قِيْلَ: (قُمْ وَزَيْدٌ) لَمْ يَجُزْ إلاّ عِنْدَ الكُوفِيّيْنَ[1]، وأَنْشَدُوا:

[١٤٤] قُلْتُ إِذا أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[2]

---

(١) اختلفوا في العطف على ضمير الرّفع دون تأكيد أو فاصل، فأجاز سيبويه العطف على ضمير الرفع دون فاصل أو تأكيد في الشعر فقط، و هو قبيح، وتابعه جمهور البصريين فهم لا يُجيزون العطف دون فاصل أو تأكيد إلا في ضرورة الشعر، واحتجوا بأنّك إذا عطفت على الضمير المستتر نحو: (قام وزيدٌ) فكأنّك عطفت الاسم على الفعل؛ لأنّه لا يوجد معطوف عليه في اللفظ، وإذا كان الضمير متصلاً فإنّه بمنـزلة الجزء من الفعل، فلو جاز العطف عليه لكان أيضاً بمنـزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز.

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز العطف، ولم يشترطوا وجود فاصل أو تأكيد، واستدلوا على ذلك بما ورد في كلام العرب، فقد جاء العطف من غير تاكيد أو فاصل في النثر والشعر.

انظر المسألة في الإنصاف ٤٧٤ وائتلاف النصرة ٦٣ والصّفوة الصّفية ١/ ٧٦٧ وابن يعيش ٣/ ٧٦ وشرح الرضي ٢/ ٣٣٤ وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٣ والارتشاف ٤/ ٢٠١٣ والمساعد ٢/ ٤٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤١ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٨١ والفضة المضيئة ٣١٥ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ٧٩٤ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٥ وشرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٣٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/ ٢٩٨ وشرح المكودي ٢/ ٥٧٥ وابن النّاظم ٣٨٥ وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٢٤ والفاخر ٢/ ٨٣٣ وانظر الكتاب ١/ ٢٧٨.

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة المخزومي في ديوانه ٤٩٠ والمفصل ١٦١ وديوان المتنبي بشرح العكبري ١/ ٣٨٠ واللمع ٩٦ والدرر اللّوامع ٢/ ١٩١ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٨٥ وتحصيل عين الذهب٣٨١ وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٤ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٨١ والتخمير ٢/ ١٢٨، ١٢٩ والإقليد ٢/ ٧٨١، ٧٨٣ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٢/ ١٠١ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٥ والصّفوة الصّفية ١/ ٧٦٧ والملخص ٥٩٠ وابن يعيش ٣/ ٧٦ =

وهي ضَرُورَةٌ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ.

قَوْلُهُ: (وطُولُ الكَلامِ يَسُدُّ مَسَدَّ التّأكِيْدِ، مِثْلُ: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام] و﴿أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاؤُكُم﴾ [يونس: ٧١][1] عَلَى قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ[2]).

= والفوائد والقواعد ٣٩٠ والبيان في شرح اللمع ٣١٤ وشرح اللمع للأصفهاني ٢/٥٩٣ والنّكت للأعلم ١/٦٦٧ وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٥٨.

وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٢/٣٧٩ والإنصاف ٢/٤٧٥ وائتلاف النّصرة ٦٣ وتفسير القرطبي ١/٣٠٠ والخصائص ٢/٣٨٦ وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٨ واللباب ١/٤٣١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤١ وشرح المقدّمة المحسبة ٤٣٠ وتاج علوم الأدب ٢/٩٣٩ والنّجم الثاقب ١/٥٦٩ ومصباح الرّاغب ١/٣٢٦ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/٧٩٤ وتوضيح المقاصد ٢/١٠٢٤ والفاخر ٢/٨٣٣ والتّعليقة على المقرّب ٣٥٢ وشرح اللمع للواسطيّ الضّرير ١٢٩ وشرح المكودي ٢/٥٧٥ وابن النّاظم ٣٨٥ وإرشاد السّالك ٢/٦٣٦ ولباب الإعراب ٤٠٨ وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس ١/٢٩٨ والحجّة للفارسي ٦/١٨٠ والإفصاح للفارقي ٣٤٦ والبديع في علم العربية ١/٣٧٦ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٣١٦.

ويروى: (كنعاج الفلا) و(زهر: فتيات مشرقات، تـهادى: تمشي على مهل، نعاج الملا: بقر الوحش، تعسفن: مشين على غير هدى) والشّاهد في البيت العطف على الضّمير المرفوع من غير تأكيده بمنفصل.

(١) نسبت القراءة لجماعة من القراء، منهم أبو عبد الرحمن والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى وسلام ويعقوب وأبو عمرو، وقال في الكشاف ٢/٣٤٢: «وقرأ الحسن (وشركاؤكم) بالرفع عطفًا على الضمير المتصل وجاز من غير تأكيد بالمنفصل لقيام الفاصل مقامه لطول الكلام» وانظر التفسير الكبير ١٧/١١١ والمحرر الوجيز ٣/ ١٣٢ وتفسير الطبري ١١/ ١٤٢ وتفسير البحر المحيط ٥/١٧٨.

(٢) هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي قارىء أهل البصرة في عصره، وهو أحد القرّاء العشرة، قرأ القرآن على أبي المنذر سلام بن سليم وعلى أبي الأشهب العطاردي، وسمع من حمزة الزيات وشعبة وهارون بن موسى النحوي وسليم ابن حيان وبرع في الإقراء، قرأ عليه روح بن عبد المؤمن ومحمد بن المتوكل، توفّي سنة٢٠٥هـ انظر ترجمته في الجرح والتعديل ٩/٢٠٣ ومعرفة القراء الكبار١/١٥٧.

ففي الآيَةِ الأولى قَدْ طَالَ الكَلامُ بـ(لا)، وفي الثّانِيَةِ بِالمَفْعُولِ، وهو (أَمْرَكُم)، وعَلَى الكَثْرَةِ[1] هو مَفْعُولٌ مَعَه، وقِيْلَ: مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: (وأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُم)[2].

قَوْلُهُ: (**ومِثَالُ الثّانِي قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ:** ﴿يَـٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ وَأُمَمٞ سَنُمَتِّعُهُمۡ ﴿٤٨﴾﴾ [هود]).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

ولَوْ قِيْلَ: (مَرَرْتُ بِكَ وزَيْدٍ) لَمْ يَجُزْ إلاّ عِنْدَ الكُوفِيِّيْنَ[3]، وأَنْشَدُوا:

---

(1) في الأصل وق: (الكثرى) وكذا في ل.

(2) قال العكبري في التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٨١: «وأما شركاءكم فالجمهور على النصب وفيه أوجه:
أحدها: هو معطوف على أمركم تقديره وأمر شركائكم فأقام المضاف إليه مقام المضاف.
والثاني: هو مفعول معه تقديره مع شركائكم.
والثالث: هو منصوب بفعل محذوف أي وأجمعوا شركاءكم، وقيل التقدير وادعوا شركاءكم» وانظر إعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٢٦٢ وتفسير البحر المحيط ٥/ ١٧٧ والفريد ٢/ ٥٧٨.

(3) ذهب البصريون إلى منع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر، فلا يجوز أن تقول: (مررت به وزيدٍ)، وقد ذكروا من نصوص الكتاب الكريم ما يؤيّد قولهم، وقد صرّح سيبويه بجواز العطف في الشعر، فما ورد من ذلك في الشعر فهو ضرورة، أمّا ما جاء في كتاب الله تعالى فأوّلوه تأويلات مختلفة.
أما الكوفيون فأجازوا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وذهب إليه يونس، والأخفش وقطرب، وهو اختيار الشلوبين وابن مالك وأبي حيان واحتجّ لهم ابن فلاح اليمني بقياسه على ضمير المنصوب، واستدلوا على ذلك أيضاً بالسماع، فهناك عدة شواهد من القرآن الكريم وحديث الرسول ﷺ ونثر العرب وشعرهم.
انظر المسألة في الإنصاف ٤٦٣ وائتلاف النصرة ٦٣ وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥ والمساعد ٢/ ٤٧٠ والارتشاف ٤/ ٢٠١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٣ وشرح الرضي ٢/ ٣٣٦ والصّفوة الصّفية ١/ ٧٧٠ وابن يعيش ٣/ ٧٧ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٣٣ وتوضيح =

[١٤٥]الآنَ قَـرَّبْـتَ تَهْجُـونـا وتَشْتُمُنـا فاذْهَبْ فَما بِكَ والأَيّامِ مِن عَجَبِ[١]

وهي أَيْضًا ضَرُورَةٌ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ.

= المقاصد ٢/١٠٢٦ والفاخر ٢/٨٣٥ وشرح المكودي ٢/٥٧٧ وابن النّاظم ٣٨٧ وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٠ وتاج علوم الأدب ٢/٩٤٠ والنّجم الثاقب ١/٥٧٠ والفضة المضيئة ٣١٥ وشرح الكافية لابن فلاح لوحة ١٣٧ وشرح كافية ابن الحاجب ١/٢٩٩ ومصباح الرّاغب ١/٣٢٧ والحاصر لوحة ١٧٨ وانظر الكتاب ١/٢٤٨.

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب في ملحقات ديوانه ١٩٧.

وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٢/٣٨٣ والكامل ٢/٩٣١ والمقاصد النحويّة ٣/١٨٦ وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ٢/٢٠٧ والنّكت للأعلم ١/٦٦٩ وخزانة الأدب ٥/١٢١ والأصول في النحو ٢/١١٩ والتفسير الكبير ٩/١٣٣ والكشاف ١/٤٩٢ والمحرر الوجيز ٢/٤ وتفسير القرطبي ٥/٣، ١٠/١٤ وتفسير البحر المحيط ٢/١٥٧، ٣/١٦٦ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/٤٣١ والإنصاف ٢/٤٦٤، ٢/٤٧٢ وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٠ وهمع الهوامع ١/٤٣٩،٣/٢٢١ واللمع ٩٧ وشرح التسهيل ٣/٣٧٦ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧ وشواهد التوضيح ٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٤ والفضة المضيئة ٣١٦ وشرح المقدّمة المحسبة ٤٣٠ والمقرّب ٣١١ وتاج علوم الأدب ٢/٩٤٠ والنّجم الثاقب ١/٥٧٠ ومصباح الرّاغب ١/٣٢٧ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/٧٩٧ وتوضيح المقاصد ٢/١٠٢٦ والفاخر ٢/٨٣٥ والإقليد ٢/٧٨٤ والتّعليقة على المقرّب ٣٤٩ وشرح اللمع للواسطيّ الضّرير ١٣٠ وشرح ألفيّة ابن مالك للشّارح الأندلسي٣/٢٩٤ وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/٨١٩ وشرح المكودي ٢/٥٧٧ وابن النّاظم ٣٨٧ وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٠ والصّفوة الصّفية ١/٧٧٠ وإرشاد السّالك ٢/٦٣٩ وائتلاف النّصرة ٦٣ والملخص ٥٨٩ وشرح الرضي ٢/٣٣٦ وشرح كافية ابن الحاجب ١/٢٩٩ وابن يعيش ٣/٧٨-٧٩ والفوائد والقواعد ٣٩١ والبيان في شرح اللمع ٣١٦، ٣١٧ والإفصاح للفارقي ١٢٦ وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٦٢.

وجاء البيت برواية: (فاليوم قرّبت)، والشّاهد فيه العطف على الضّمير المجرور بحرف الجرّ دون إعادة الجارّ وذلك في قوله: (فما بك والأيّامِ) وهذا إنّما يكون على رأي الكوفيّين.

قَوْلُهُ: (وأَمّا قِراءَةُ حَمْزَةَ[1]: ﴿واتَّقُوا اللهَ الّذي تَسَاءَلُونَ بِهِ[2] والأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١][3] فإنّها مَحْمُولَةٌ عَلَى القَسَمِ، وجَوابُهُ: ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُم رَقِيْبا﴾؛ لأَنّ العَرَبَ كَانَتْ تَحْلِفُ بِهَا).

هذا قَوْلُ بَعْضِهِم، ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: إنَّ الباءَ مُقَدَّرَةٌ[4]، مِثْلُها في قَوْلِ رُؤْبَةَ: (خَيْرٍ) لِمَنْ قَالَ لَهُ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟)[5]، وها هنا أَوْلى لِتَقَدُّمِها، واللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

---

(١) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات رحمه الله من رجال صحيح مسلم، وهو إمام أهل الكوفة بعد عاصم قرأ عليه جماعة من أهل أئمة الكوفة وأثنوا عليه في زهده وورعه، توفّي سنة ١٥٦هـ. انظر ترجمته في إبراز المعاني من حرز الأماني١/ ٧ والجرح والتعديل ٣/ ٢٠٩ والكنى والأسماء ٢/ ٧٥٥ ومعرفة القراء الكبار ١/ ١١٢.

(٢) قوله: (واتَّقُوا الله الّذي تَسَاءَلُونَ بِهِ) من ق، وليس في الأصل ول.

(٣) قرأ حمزة من السّبعة بكسر الميم، وهي أيضاً قراءه النخعي وقتادة والاعمش، وقرأ جمهور السبعة بنصب الميم، وعبدالله بن يزيد بضمها. انظر المحتسب ١/ ١٧٩ وحجة القراءات ١٨٨ والحجّة للقرّاء السّبعة للفارسي ٣/ ١٢١ وتفسير البحر المحيط ٣/ ١٦٥.

(٤) قال النّحّاس في إعراب القرآن ١/ ٤٣١: «وقرأ إبراهيم وقتادة وحمزة (والأرحام) بالخفض، وقد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ولم يذكروا علة قبحه فيما علمته» وقال في المحرر الوجيز ٢/ ٥: «وقالت طائفة إنما خفض والأرحام على جهة القسم من الله على ما اختص به لا إله إلا هو من القسم بمخلوقاته ويكون المقسم عليه فيما بعد من قوله: (إن الله كان عليكم رقيبا) وهذا كلام يأباه نظم الكلام وسرده وإن كان المعنى يخرجه» وانظر معاني القرآن للنّحّاس ٢/ ٨ وإعراب القراءات السّبع وعللها ١/ ١٢٧وتفسير البحر المحيط ٣/ ١٦٧ وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٤٣١ والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٢٧ وشرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ٤٣٢.

(٥) ونسب هذا القول للعجّاج أيضًا. انظر هذا القول في إعراب القراءات السّبع وعللها ١/ ١٢٧ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٩٤ واللباب ١/ ٢٤٢ وهمع الهوامع ٢/ ٤٧١ وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٩.

قَوْلُهُ:

(الفَصْلُ العَاشِرُ
فَصْلُ الخَطِّ)

الخَطُّ في اللُّغَةِ مَصْدَرُ (خَطَّ في الشَّيءِ)، (يَخُطُّ)، أَيْ: شَقَّ، أَوْ رَسَمَ، وقَدْ يَكُونُ بِمَعْنى المَخْطُوطِ[١] [٧٠و]، ومَوْضِعٍ بِاليَمَامَةِ تُنْسَبُ إِلَيْهِ الرِّمَاحُ، فَيُقَالُ: (خَطِّيٌّ)[٢]، ومِنْهُ:

[١٤٦]لَهُنَّ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَها إذا عُرِّضَ الخَطِّيُّ فَوْقَ الكَوَاثِبِ[٣]

---

(١) الكلام من قوله: (مصدر خطّ) ليس في ق، والعبارة في ق: (الخَطُّ في اللغة مَا يُخَطُّ بِالإِصْبَعِ وَنَحْوِها، وكذلك ما يُرسَمُ بِالقَلَمِ).

(٢) قال في لسان العرب (خطط) ٧/ ٢٩٠: «الخط أرض ينسب إليها الرماح الخطية فإذا جعلت النسبة اسمًا لازمًا، قلت: خطية، ولم تذكر الرماح، وهو خط عمان، قال أبو منصور: وذلك السيف كله يسمى الخطّ، ومن قرى الخط القطيف والعقير وقطر، قال ابن سيده: والخط سيف البحرين وعمان، وقيل: بل كل سيف خط، وقيل: الخط مرفأ السفن بالبحرين تنسب إليه الرماح، يقال رمح خطّيّ، ورماح خطيّة، وخطية على القياس، وعلى غير القياس، وليست الخط بمنبت للرماح ولكنها مرفأ السفن التي تحمل القنا من الهند كما قالوا: مسك دارين وليس هنالك مسك ولكنها مرفأ السفن التي تحمل المسك من الهند، وقال أبو حنيفة: الخطي الرماح، وهو نسبة قد جرى مجرى الاسم العلم، ونسبته إلى الخط خط البحرين، وإليه ترفأ السفن إذا جاءت من أرض الهند، وليس الخطي الذي هو الرماح من نبات أرض العرب».

(٣) البيت للنّابغة الذّبياني في ديوانه ٤٣ من قصيدة مطلعها:

كِليني لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصِبِ وليلٍ أُقاسِيْه بطيءِ الكواكِبِ

وانظر الحماسة المغربية ١/ ١٢٥ خزانة الأدب ٤/ ٢٦٨ ولسان العرب (كثب) ١/ ٧٠٣ وأساس البلاغة ٥٣٦ وتاج العروس (كثب) ٤/ ١١٠ وجمهرة اللغة ١/ ٢٦١. =

وفي الاصْطِلاحِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الحَاجِبِ: تَصْوِيْرُ اللَّفْظِ بِحُرُوفِ هِجَائِهِ، إلّا أَسْمَاءَ الحُرُوفِ إذا قُصِدَ المُسَمّى[(١)].

وهذا هو الأَصْلُ، ثُمَّ قَدْ يُعْدَلُ عَنْهُ لِعَارِضٍ[(٢)]، عَلَى مَا سَيَتَّضِحُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

قَوْلُهُ: (وهو على ضَرْبَيْنِ: مُتّبَعٍ ومُخْتَرَعٍ).

هذا كَقَوْلِنا: سَمَاعٌ وقِيَاسٌ[(٣)].

قَوْلُهُ: (فالأوّلُ بَابُه المَصَاحِفُ).

وذلِكَ أَنَّها لا تُخَطُّ إلّا عَلَى وَفْقِ مَا في المُصْحَفِ العُثْمَانِي[(٤)].

= والخطّيّ: الرّماح المنسوبة إلى الخطّ، وهو موضع بالبحرين، والكوائب جمع كاثبة وهو ما ارتفَعَ من مِنْسَج الفرس، ومنسج الفرس أسفَل من حارِكه، والمعنى أن لهذه الطّير عادة على هؤلاء القوم قد علمنها، وهي الظّفر بأعدائهم، ثمّ تقع الطير على لحومهم. والشّاهد في البيت في معنى الخطّيّ وهي الرّماح المنسوبة إلى الخط.

(١) قال في الشافية في علم التصريف ١٣٨: «الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه إلا أسماء الحروف إذا قصد بها المُسَمّى نحو قولك: اكتب، جيم، عين، فا، را، فإنك تكتب هذه الصورة (جعفر)؛ لأنه مُسَمّاها خطًّا و لفظًا؛ ولذلك قال الخليل لَمّا سألهم: كيف تنطقون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، فقال إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب جَهْ؛ لأنه المُسَمّى، فإن سُمّي بها مُسَمًّى آخر كتبت كغيرها».

(٢) قال في الشافية في علم التصريف ١٣٩: «والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها» وانظر شرح الرضي على الشافية ٣/٣١٥ وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدّين ٢/٩٩٧ والمناهج الكافية ٥٧٨.

(٣) العبارة في ق: (يَعْني بالمتبع خلاف المخترع)، وفي حاشية ق: (هذا كَقَوْلِنا: سَمَاعٌ وقِيَاسٌ)، وفي ل: (سماع وقياس).

(٤) قال الإمام يحيى بن حمزة في الحاصر لوحة ١٨٠: «فالنّوع الأوّل هو التّغييرات المتعلّقة بالمصاحف، وهذا كحذفهم الهمزة من اسم الله تعالى، والألف من اسم الجلالة، والألف من الرّحمن، ونحو كتبهم ألف (الصّلوة) و(الزّكوة) و(الحيوة) بالواو للتّفخيم، ونحو حذفهم=

قَوْلُهُ: (والثّانِي مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ الكُتّابُ، وقَاسَهُ النّحويّونَ، ورَسَمَهُ العَرُوضيُّونَ).

فالأَوّلُ نَحْوُ كِتَابَةِ بَعْضِ حُرُوفِ المُعْجَمِ مُتَّصِلاً بِمَا قَبْلَهُ، ومَا بَعْدَهُ، نَحْوُ: (قَبْرٍ)، و(نَجْمٍ)، وبَعْضِها مُتَّصِلاً بِمَا قَبْلَهُ دُونَ مَا بَعْدَهُ، نَحْوُ: (قَدرٍ)، و(قِرْمٍ).

والثّاني نَحْوُ كِتَابَةِ الهَمْزَةِ وَاوًا تَارَةً، وأَلِفًا تَارَةً، ويَاءً أُخْرى عَلَى مَا سَيَأْتِي.

والثَّالِثُ نَحْوُ كِتَابَةِ قَوْلِ امْرِىءِ القَيْسِ:

[١٤٧]قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبِيْبٍ ومَنْزِلِ ....[1]

هكذا: قِفَانَبْ كِمِنْذِكْرى حَبِيْبِنْ ومَنْزِلِي.

قَوْلُهُ: (وجُمْلَةُ الأَمْرِ أَنَّ مَدَارَه عَلَى مَعْرِفَةِ ثَمَانِيَةِ أَشْيَاءَ، وهي: المَمْدودُ، والمَقْصُورُ، والمَهْمُوزُ، والوَصْلُ، والقَطْع، والحَذْف، والزّيَادَةُ، والبَدَلُ).

هذا كَمَا ذَكَرْهُ.

ويُمْكِنُ رَدُّ بَعْضِ هذه إِلى بَعْضٍ.

= الياء الأصليّة في نحو (الكبير المتعال) و(يوم التّناد)، ونحو حذف الياء الّتي للإضافة في مثل: (نكير) و(نذير) و(حقّ وعيد)، وهكذا حذف الياء الّتي للمفعول في مثل: (ربّي أكرمن) و(أهانن)، فإنّ مثل هذا وأشباهه يجب اتّباعه، ويكتب على ما هو مكتوب من غير تغيير ولا تحريف، سواء كان موافقًا للأقيسة النحويّة أو مخالفًا لها؛ لأنّ هذا أمرٌ قد صار مُجْمعًا عليه، فلا يجوز العدول عنه بحال». وانظر شرح المقدّمة المحسبة ٤٣٤.

(١) هذا مطلع معلّقة امرىء القيس المشهورة، وتمامه:

.... بِسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو في ديوانه ١١ وانظركتاب سيبويه ٤/ ٢٠٥ وتفسير القرطبي ٨/ ٢٤٩ ودلائل الإعجاز ٣٠٩ والأغاني ٣/ ١٤٠ ٩/ ٨٥ وجمهرة أشعار العرب ٧٩ وخزانة الأدب ٣/ ٢١٢ ومعاهد التنصيص ١/ ٨ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١ ومعجم ما استعجم ٢/ ٥٤٨ وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٧٨.

قَوْلُهُ:

(فَصْلٌ)

(فَأَمّا المَمْدُودُ فَهْوَ كُلُّ مَا كَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ).

قَوْلُهُ: (كُلُّ مَا كَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً) يَعُمُّ.

قَوْلُهُ: (بَعْدَ أَلِفٍ) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ: (رَشَأ)[1]، و(خَبْءٍ).

وقَوْلُهُ: (زَائِدَةٍ) احْتِرَازٌ مِنْ: (شَاءٍ)، و(مَاءٍ)[2].

وهو عَلَى ضَرْبَيْن: قِيَاسِيٍّ، وسَمَاعِيٍّ.

فَالأَوّلُ طَرِيْقُ مَعْرِفَتِهِ أَنْ تَنْظُرَ إِلى نَظِيْرِهِ مِن الصَّحِيْح، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفًا فَهْوَ مَمْدُودٌ[3]، نَحْوُ: (الإِعْطَاءِ)، و(الاشْتِرَاءِ)، و(السِّلْقَاءِ)[4]؛ لأَنَّ نَظَائِرَهُنَّ: (الإِخْرَاجُ)، و(الاشْتِرَاكُ)، و(الدِّحْرَاجُ) ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

والثّانِي نَحْوُ: (الخَفَاءِ)، و(الإِبَاءِ) وغَيْرِهما مِمّا لَيْسَ فِيْهِ إِلى القِيَاسِ سَبِيْلٌ.

قَوْلُهُ: (مِثْل: «حِنّاءٍ»، و«كِسَاءٍ» و«حِرْباءَ»، و«حَمْراءَ»).

إِنَّمَا كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ أَنَّهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:

مَا هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ. [٧٠ظ]

ومَا هَمْزَتُهُ مُبْدَلَةٌ مِنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ.

ومَا همْزَتُهُ للإِلْحَاقِ.

---

(١) الرَشَأُ: وَلَدُ الظبية الذي قد تحرّك ومشى. انظر الصّحاح (رشأ).

(٢) الكلام من قوله: (قوله كل ما كان آخره همزة يعم) من ق، وليس في الأصل ول.

(٣) بعده في ق: (و إلاّ فهو مقصور).

(٤) في تاج العروس (سلق) ٢٥/ ٤٦٢: «سَلْقَيْتُه سِلْقاءً بالكسرِ يَزِيدُونَ فيها الياءَ إذا أَلْقَيْته على ظَهْرِه».

ومَا هَمْزَتُهُ مُبْدَلَةٌ مِنْ أَلِفِ التَّأْنِيْثِ.

قَوْلُهُ: (**كُلُّهُ يُكْتَبُ بِأَلِفٍ وَاحِدَةٍ في حَالِ[1] الرَّفْعِ والجَرِّ**).

وذلِكَ نَحْوُ: (هذا كِسَاءٌ)، و(مَرَرْتُ بِكِسَاءٍ) كَأَنَّهُم كَرِهُوا الجَمْعَ بَيْنَ أَلِفَيْنِ.

قَوْلُهُ: (**وفي حَالِ النّصْبِ بأَلِفَيْنِ**).

وذلِكَ نَحْوُ: (رَأَيْتُ كِساءًا)؛ لأَنَّ الثَّانِيَةَ هي المُبْدَلَةُ مِن التَّنْوِيْنِ[2]؛ ولِذلِكَ إِذا عُرِّفَ لَمْ يُكْتَبْ إلاّ بِأَلِفٍ[3].

قَوْلُهُ: (**سِوى مَا لا يَنْصَرِفُ مِنْه فَإِنَّ نَصْبَهُ كَجَرِّه**).

وذلِكَ نَحْوُ: (رَأَيْتُ حَمْرَاءَ) لِعَدَمِ التَّنْوِيْنِ[4].

قَوْلُهُ: (**فإِنْ ثُنِّيَ المَمْدُودُ كُتِبَ كُلُّهُ بِأَلِفَيْنِ في حَالِ الرّفْعِ**).

وذلِكَ نَحْوُ: (حِنّاءان)، و(حَمْرَاوَانِ)؛ لأَنَّ الثَّانِيَةَ أَلِفُ التَّثْنِيَةِ.

وإِنَّما قَالَ: (**في حَالِ الرَّفْعِ**) لأَنَّهُ يَكُونُ[5] في حَالِ النَّصْبِ والجَرِّ بِأَلِفٍ وَاحِدَةٍ، نَحْوُ: (حِنّاءَيْنِ)، و(حَمْرَاوَيْنِ).

---

(١) في ق ول: (حالة).

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٤٤٠: «وإنّما كتبت هذا كلّه في حال النّصب بألفين سوى ما لا ينصرف لأنّ الأصل ثلاث ألفات: الألف الّتي قبل الهمزة، وهي ألف المدّ، وألف الهمزة نفسها، والألف المبدلة من التّنوين في حال النّصب، فلمّا كان الأصل ثلاث ألفات حذفت واحدة من الثّلاث تخفيفًا، فبقيت ألفان، وكتبت بألفين».

(٣) كذا في ل، وفي الأصل: (بالألف)، والعبارة في ق: (ولذلكَ إذا دخله الألف واللامُ أو الإضَافَة لم يكتب إلاّ بألفٍ واحدة).

(٤) العبارة في ق: (وذلك لعدم التنوين فيه نحو حمراء).

(٥) قوله: (يكون) من ق، وليس في الأصل ول.

قَوْلُهُ: (فإنْ اتّصَلَ بهذا المَمْدُودِ ضَمِيْرُ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ كُتِبَ بالوَاوِ في حَالِ الرّفْعِ، وبالياءِ في حَالِ الجرِّ، وبالألِفِ في حَالِ النّصْبِ عَلَى حَدِّ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ، مِثَالُ ذلكَ: «هذا كِسَاؤُكَ»، و«رَأَيْتُ كِساأَكَ» و«مَرَرْتُ بِكِسَائِكَ»).

وذلِكَ مُرَاعَاةٌ لِحَالِ الهَمْزَةِ عِنْدَ التَّخْفِيْفِ، ومِنْهُم مَنْ يَحْذِفُها إذا انْفَتَحَتْ، نَحْوُ: (رَأيْتُ كِسَاءَكَ)، ومِنْهُم مَنْ يَحْذِفُها في جَمِيْعِ الأَحْوَالِ.

وإِنَّمَا قَالَ: (مُخَاطَبٍ أَو غَائِبٍ) احْتَرَزَ مِن المُتَكلِّمِ، فَإِنَّهُ مَعَهُ بِاليَاءِ، نَحْوُ: (كِسَائي)، إلاّ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ حَذَفَ. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ:

(فَصْلٌ)

(وأَمّا المَقْصُورُ فَهوَ كُلُّ مَا كَانَ آخِرُه أَلِفًا مُفْرَدَةً).

وهو عَلَى ضَرْبَيْنِ: قِيَاسِيٍّ، وسَمَاعِيٍّ.

فَالأَوّلُ طَرِيْقُ مَعْرِفَتِهِ أَنْ يُنْظَرَ إلى نَظِيْرِهِ من الصَّحِيْحِ، فَإِن انْفَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ[1] فَهْوَ مَقْصُورٌ[2]، نَحْوُ: (مُعْطَى)، و(مُشْتَرَى)، و(مُسَلْقَى)[3]؛ لأَنَّ نَظَائِرَهُنَّ: (مُخْرَجٌ)، و(مُشْتَرَكٌ)، و(مُدَحْرَجٌ)، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ.

والثّانِي نَحْوُ: (عَصَا)، و(فَتَى)، وغَيْرِهِما مِمّا لَيْسَ فِيْهِ إلى القِيَاسِ سَبِيْلٌ. [٧١و]

قَوْلُهُ: (فَمَتَى كَانَت الأَلِفُ رَابِعَةً فَمَا زَادَ، مِثْلُ: «المَوْلى»، و«المُجْتَبى»، و«المُسْتَدْعى» ونَحْوِهِ، فَإِنَّه يُكْتَبُ أَبَدًا بالياءِ).

وذلِكَ لِغَرَضِ التَّنْبِيْهِ عَلَى أَنَّها تُقْلَبُ يَاءً عِنْدَ التَّثْنِيَةِ، أَوْ عَلَى أَنَّها مِمّا يُمَالُ؛

---

(١) بعده في ق: (ولم يكن ثمّ ألف).

(٢) بعده في ق: (وإلاّ فهو ممدودٌ).

(٣) مُسَلْقى: هو اسم المفعول من سلقيته، وهو الملقى على ظهره.

ولِذلِكَ[1] لَمْ تُكْتَبْ، نَحْوُ: (أَمَا)، و(هُنَا) إلاّ بِالأَلِفِ.

قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يكُن [قَبْلَ][2] آخِرِه ياءٌ فَإِنَّه يُكْتَبُ بالأَلِفِ، مِثْلُ: «الدُّنْيا»، و«العُلْيا»، و«العَطَايا»، و«الرّزَايا»).

وذلِكَ لأَنَّهم كَرِهُوا اجْتِمَاعَ اليَاءَيْنِ.

قَوْلُهُ: (إلاّ كَلِمَتَيْنِ شَذَّتا، وهُما «يَحْيى»، و«رَيَّى» العَلَمانِ، فَإِنّهُما كُتِبا بالياءِ).

وذلِكَ لِغَرَضِ الفَرْقِ بَيْنَ العَلَم وغَيْرِه، وهو الفِعْلُ في نَحْوِ: (يَحْيا)، ضِدُّ (يَمُوتُ)، والصّفَةُ نَحْوُ: (رَيّا)، ضِدُّ (عَطْشى).

قَوْلُهُ: (ومَتى كَانَتْ الأَلِفُ ثَالِثَةً نُظِرَ أَصْلُها، فَإِنْ كَانَ وَاوًا كُتِبَتْ بِالأَلِفِ نَحْوُ: «العَصا»، و«العُلا»، و«الرِّضا»).

وذلِكَ عَلَى الأَصْلِ؛ لأَنَّ أَصْلَ الخَطِّ أَنْ يُطَابِقَ اللَّفْظَ.

قَوْلُهُ: (وإِنْ كَانَ أَصْلُها يَاءً كُتِبَتْ بالياءِ، مِثْلُ: «الفَتى»، و«الغِنى» ضِدُّ «الفَقْرِ» و«القِرى»).

وذلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ في الزّائِدَةِ عَلَى الثّلاثَةِ، واحْتَرَزَ بِقَوْلِه: (ضِدُّ الفَقْرِ) مِن (الغِنَاءِ) اللّهَوِيِّ، فَإِنَّهُ مَمْدُودٌ، وكُلُّ مَمْدُودٍ فلا يَجُوزُ أَنْ يُكْتَبَ إلاّ بِالأَلِفِ.

قَوْلُهُ: (فَإِن اتّصَلَ بِجَمِيْعِ المَقْصُورِ ضَمِيْرٌ كُتِبَ بالأَلِفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مِثْلُ: «فَتاهُ»، و«رَحَاهُ»، و«غَزاهُ»، و«رَمَاهُ»).

وذلِكَ لأَنَّها لِمّا اتَّصَلَتْ بِالمُضْمَرِ تَوَسَّطَتْ، وبَعُدَتْ عَنْ مَحَلِّ التَّغْيِيْرِ، فَحُمِلَتْ عَلَى لَفْظِها[3]، كَما في أَلِفِ (بَابٍ)، و(نَابٍ).

---

(١) في ق: و(ذلك).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من المقدّمة.

(٣) كذا في ق ول، وفي الأصل: (لفظهما).

قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ: ومِنْهُم مَنْ يَكْتُبُ البَابَ كُلَّهُ بِالألِفِ[1]؛ لأَنَّهُ قِيَاسُهُ مَع كَونِهِ أَنْفَى للغَلَطِ عَلَى الكَاتِبِ.

قَوْلُهُ: (والّذي يُعْرَفُ بِهِ مَا أَصْلُه الوَاوُ مِمّا أَصْلُه الياءُ ثَمَانِيَةُ أَشْياءَ:

يُعْرَفُ بالتّثْنِيَةِ، مِثْلُ قَوْلِكَ: «الفَتَيانِ»، و«العَصَوانِ».

وبالجَمْعِ، مِثْلُ: «القَنَوَاتُ»، و«الحَصَياتُ».

وبِوَزْنِ (فَعْلَةٌ) في المَصَادِرِ، مِثْلُ: «الغَزْوَةُ»، و«الرّمْيَةُ».

وبِرَدِّ الفِعْلِ إِلى النّفْسِ، مِثْلُ: «غَزَوتُ»، [٧١ظ] و«رَمَيْتُ».

وبالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ، مِثْلُ: «يَغْزو»، و«يَرْمي».

وكُلُّ ما أَوَّلُهُ واوٌ مِثْلُ: «وَعَى»، و«وَقَى»، فَإِنَّ أَلِفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ في الغَالِبِ.

وكُلُّ ما كَانَتْ عَيْنُه واوًا مِثْلُ: «عَوى»، و«رَوَى»، و«شَوَى»، و«غَوَى»، و«دَوَى» فَإِنَّ أَلِفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عنْ يَاءٍ في الغَالِبِ).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وقَوْلُهُ أَوّلاً: (**في الغَالِبِ**) احْتِرَازٌ مِمّا إذا بُنِيَ نَحْوُ: (ضَرَبَ) مِنْ لَفْظَةِ (وَاوٍ)، فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيْهِ: (وَيَا)، أَوْ (أَوَا) عَلَى القَوْلَيْنِ، وهذه الألِفُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ بِلا خِلافٍ.

قَالُوا: ولَيْسَ في العَرَبِيَّةِ كَلِمَةٌ فَاؤُها وَاوٌ، ولامُها وَاوٌ إِلّا الوَاوُ. واللهُ أَعْلَمُ.

وقَوْلُهُ ثَانِيًا: (**في الغَالِبِ**) احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ: (القُوَى)، جَمْعُ (قُوّةٍ)، و(الصُّوَى)،

---

(١) انظر الشّافية في علم التصريف ١٤٦.

جَمْعُ (صُوَّةٍ)[١]، فَإِنَّ أَلِفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، ولكنَّهُ قَلِيْلٌ.

قَوْلُهُ: (**ولا اعْتِبَارَ بِالفِعْلِ الَّذي عَلَى وَزْنِ: «فَعِلْتُ»، مِثْلُ: «رَضِيتُ»، و«شَقِيْتُ»؛ لأَنَّ هذا يُرَدُّ فِيْهِ بَنَاتُ الوَاوِ إِلى بَنَاتِ اليَاءِ، وإِنّما الاعْتِبَارُ بِوَزْنِ «فَعَلْتُ»، مِثْلُ: «رَمَيْتُ»، و«دَنَوْتُ»**).

هذا كَمَا ذَكَرَه.

ولَوْ أَتى بِهِ بَعْدَ الرَّابِعِ لَكَانَ أَوْلى، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (**وبالإِمَالَةِ مِثْلُ: «بلى»، و«متى»**).

وذلِكَ لِقُوَّةِ إِمَالَتِهِما.

واسْتِقْلالِ الإِمَالَةِ في الدّلالَةِ عَلَى الياءِ غَالِبًا احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ: (العَشَا)[٢]، و(المَكَا)[٣]، و(الكِبَا)[٤]، فَإِنَّها قَدْ أُمِيلَتْ، وهي وَاوِيَّةٌ، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (**وحُرُوفِ الجَرِّ، مِثْلُ: «عَلَى» و«إِلى»، تُكْتَبُ بالياءِ؛ لأَنَّها تَرْجِعُ إِلى اليَاءِ مَعَ المُضْمَرِ، مِثْلُ: «إِلَيْكَ»، و«عَلَيْكَ»**).

هذا كَمَا ذَكَرَه.

ونَحْوُهُما: (لَدَى)، وأَمَّا (حَتّى) مَحْمُولَةٌ عَلَى (إِلى).

ويُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ رَدُّ[٥] أَلِفِ (عَلَى)، و(إِلى) مَعَ المُضْمَرِ إِلى اليَاءِ لِغَرَضِ الفَرْقِ بَيْنَ (عَلى) الحَرْفِيَّةِ، و(عَلا) الفِعْلِيَّةِ، وبَيْنَ (إِلى) الحَرْفِيَّةِ، و(إِلا) الاسْمِيَّةِ، وأَمَّا

---

(١) في تهذيب اللغة ١٢/ ١٨٤: «الصُّوَى أعلامٌ من حِجارة منصوبةٌ في الفَيافي المجهولة يُستدَلّ بها على طُرُقها واحدتُها صُوّة».

(٢) العشا: سوء البصر بالليل والنّهار.

(٣) الكَبا: الكُناسة.

(٤) المَكا: حجر الثّعلب والأرنب.

(٥) كذا في ل، وفي الأصل: (وعَلّة ردّ).

(لَدَى) فَمُلْحَقَةٌ بِهِما لِكَوْنِها غَيْرَ مُتَمَكِّنَةٍ، يَلْزَمُ الجَرُّ فِيمَا بَعْدَها، ثُلاثِيَّةً آخِرُها أَلِفٌ، واللهُ أَعْلَمُ(١١). [٧٢و].

قَوْلُهُ: (و«كِلى»، و«كِلْتى» يُكْتَبانِ بِاليَاءِ؛ لأَنّهُما قَدْ أُمِيلا).

ولأَنَّها رَابعَةٌ في (كِلْتى).

قَوْلُهُ: (فَقَدْ صَارَ اعْتِبَارُ بَنَاتِ الوَاوِ مِنْ بَنَاتِ اليَاءِ بِثَمَانِيَةِ أَشْياءَ، فَإِذا جُهِلَ أَمْرُ الأَلِفِ كُتِبَ بالأَلِفِ، مِثْلُ أَلِفِ «مَا»، و«ذا»، و«تا» ونَحْوِه).

وهي إِنَّما تَكُونُ مَجْهُولَةً في الحُرُوفِ والأَسْمَاءِ غَيْرِ المُتَمَكِّنَةِ، كَمَا مَثَّلَ، وقَدْ يَجِيءُ غَيْرُها قَلِيْلاً[١]، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ:

(فَصْلٌ)

(وأَمّا المَهْموزُ فَإِنَّه يُنْظَرُ: فَإِنْ كَانَتْ الهَمْزَةُ أَوّلاً صُوِّرَتْ أَلِفًا بِأَيِّ حَرَكَةٍ تحَرّكَتْ، مِثْلُ: «أُمٍّ»، و«أَخٍ»، و«إِبِلٍ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وهو الأَصْلُ فِيْها، وإِنَّما يُعْدَلُ عَنْهُ لِغَرَضٍ[٢].

قَوْلُهُ: (فَإِنْ دَخَلَتْ عَلى الهَمْزَةِ أَلِفُ الاسْتِفْهامِ، كُتِبَتْ بِأَلِفَيْنِ، مِثْلُ: «أَأَخُوكَ خَيْرٌ أَمْ أَبُوكَ؟»).

وذلِكَ لئلاّ يَلْتَبِسَ بِالخَبَرِ.

قَوْلُهُ: (إلاّ أَنْ تَكُونَ الثّانِيَةُ هَمْزَةَ وَصْلٍ، فَإِنّها تَسْقُطُ، وتُكْتَبُ بِأَلِفٍ واحِدَةٍ، مِثْلُ: «أَبْنُكَ خَيْرٌ أَمْ غُلامُكَ؟»، ومِثالُهُ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ١٥٣﴾[الصافات]).

---

(١) قوله: (وقد يجيء غيرها قليلا) من ق وليس في الأصل ول.

(٢) في ق: (لعارض).

وذلِكَ لأَنَّهُم اغْتَنَوا عَنْها بِالأولى، وهي هَمْزَةُ الاسْتِفْهام، ولَوْ أَدّى سُقُوطُها إِلى اللّبْس لَمْ يَجُزْ لا في اللّفْظِ، ولا في الخَطِّ، نَحْوُ: (الرّجُلُ خَيْرٌ مِن المَرْأَةِ؟)، وقَدْ يَجُوزُ في الخَطِّ عَلَى ضَعْفٍ، واللهُ أَعْلَمُ[١].

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ الهَمْزَةُ وَسَطًا نَظَرْتَ: فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً دَبَّرَها حَرَكَةُ مَا قَبْلَها، مِثْلُ: «رَأْسٍ»، و«بِئرٍ»، و«سُؤْرٍ» عَلَى حَدِّ تَخْفِيفِ الهَمْزَةِ).

هذا كَما ذَكَرَه.

والتَّخْفِيْفُ هُنا بِالبَدَلِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرّكَةً نُظِرَ إِلى مَا قَبْلَها: فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا لَمْ يَكُنْ لَها صُورَةُ حَرْفٍ، مِثْلُ: «أَرْءُسٍ»، و«اسْتَلْـءَـمَ الرّجُلُ»، و«اسْتَلْـءِـمْ يا رَجُلُ»، و«اسْـءَـلْ»).

وذلِكَ اعْتِبارًا لِحَالِ التَّخْفِيفِ، وهو هُنا بِنَقْلِ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ إِلى مَا قَبْلَها، وحَذْفِها.

قَوْلُهُ: (هذا هُو الوَجْهُ المُخْتَارُ الصّحِيْحُ).

إِشَارَةٌ إِلى أَنَّ مِنْهُم مَنْ يَكْتُبُها بِحَرْفِ حَرَكَتِها[٢]، قَالُوا: لأَنَّ[٣] بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ إِلى مَا قَبْلَها تَبْقى سَاكِنَةً، فَتَكُونُ كَنَحْوِ: (رَأْسٍ).

قَوْلُهُ: (وإِنْ كَانَ مَا قَبْلَها مُتَحَرِّكًا رُجِعَ إِلَيْها في نَفْسِها، ونُظِرَتْ حَرَكَتُها: فَإِنْ كَانَتْ فَتْحَةً دَبّرَها حَرَكَةُ[٧٢ظ] مَا قَبْلَها، مِثْلُ: «جُؤَنٍ»، و«مِئَرٍ»، و«سَأَلَ»؛ لأَنَّ الفَتْحَ أَخُو السُّكونِ).

---

(١) الكلام من قوله: (ولو أدّى) من ق، وليس في الأصل ول.

(٢) قال ابن بابشاذ في شرحه ٤٥١: «ومن الناس من يصوّر المفتوحة في هذا ألفًا، مثل: (استلأم) و(اسأل)، والمكسورة ياء مثل: (استلئم) والمضمومة واوًا مثل: (أرؤس)، وحجّة هذا أنّه ألقى حركتها على ما قبلها، فسكنت، ثمّ قلبها على حركة ما قبلها فصوّرها بصورتها».

(٣) في ق: (قالوا لأنه أبين ولأن).

وذلكَ مُرَاعَاةٌ لِحَالِ التَّخْفِيفِ، وهو في الأَوَّلَيْنِ بِالبَدَلِ[1]، وفي الثّالِثِ بِجَعْلِها بَيْنَ بَيْنَ[2].

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَتُها غَيْرَ فَتْحَةٍ مِنْ ضَمٍّ أَوْ كَسْرٍ دبّرَها حَرَكَةُ نَفْسِها، وكُتِبَتْ وَاوًا إِذا انْضَمّتْ، وياءً إِذا انْكَسَرَتْ، وذلكَ قَوْلُكَ: «قَدْ لَؤُمَ الرّجُلُ»، و«قَدْ سَئِمَ»).

وذلكَ أَيْضًا مُرَاعَاةٌ لِحَالِ التَّخْفِيفِ، وهو فِيْهِما بَيْنَ بَيْنَ[3].

---

(١) هذا هو تخفيف الهمزة، وذلك بقلبها، أو بالبدل منها كما هو تعبير ابن هطيل، وهو يسمّى (بين بين غير المشهور) وهو أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة ما قبلها نحو قولك في (سُئل): (سُول)، وهو رأي الأخفش، أمّا الخليل وسيبويه فلا يخفّفونها هذا التّخفيف. انظر الخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة في الكتاب ٣/ ٥٤٢ والحجّة للفارسي ١/ ٣٥٦ والمفصل ٣٥٠ وابن يعيش ٩/ ١١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١١٢ والتخمير ٤/ ٢٧٠ والمساعد ٤/ ١١٤ والإقليد ٤/ ١٩٥٩ وشرح الشافية للرّصي ٣/ ٤٦ وعنقود الزّواهر ٤٩٣.

ومن مواضِعُ همزة بين بين غير المشهور:

أَنْ تكون الهمزةُ مفتوحةً مضمومًا ما قبلها، نحو: (جُوَرٌ)، بضمّ الجيمِ وفتح الواو في: (جُؤَرٌ).

أو أَنْ تكون مفتوحةً مكسورًا ما قبلها، نحوُ: (مِيَرٌ) في: (مِئَرٌ).

أو أَنْ تكون مضمومةً مكسورًا ما قبلها، نحو: (سُولَ) في: (سُئل) وهذا هو المختلفُ فيه بين الأخفش والجمهور.

انظر هذه المواضع في دقائق التصريف ٥٢٦ وعنقود الزّواهر ٤٩٣ والمطلوب شرح المقصود ١٠٤ والمفراح ٢٧٤.

(٢) قال في المفراح ٢٧٧: «اعْلَمْ أنَّ الهَمْزَةَ تُخَفّفُ بِجَعْلِها بينَ بينَ إذا كانتْ مُتَحَرّكَةً وما قَبْلَها مُتَحَرّكًا، والمُرادُ منْ بينَ بينَ هُنا المَشْهورُ لا غَيْرُ، نَحْو: (سَأَلَ) و(لَؤُمَ) و(سُئِلَ)، وتَثْبُتُ الهَمْزَةُ حينَئذٍ لِقُوّةِ طَبيعتِها؛ لأَنّها مُتَحَرّكةٌ».

(٣) وهو بين بين المشهور، وهو جعل الهمزة بينها وبين الحرف الّذي منه حركتها، وذلك نحو: (سَأَلَ) تجعل بين الهمزة والألف، و(سئِمَ) تُجعلُ بين الهمزة والياء، و(لؤُمَ) تُجعلُ بين الهمزة والواو. انظر شرح الشافية للرضي ٣/ ٣١ والمناهج الكافية ٤٣١ والمفراح ٢٧٤.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ الهَمْزَةُ مُتَطَرِّفَةً كُتِبَتْ أَبَدًا عَلَى حدِّ حرَكَةِ ما قَبْلَها، سَوَاءٌ تَحرّكَتْ، أَوْ سَكَنَتْ، نَحْوُ: «قَدْ قَرَأَ»، و«هو يَقْرَأُ»، و«لَنْ يَقْرَأَ»، و«قَدْ دَفُؤَ يَوْمُنا»، فـ«هو يَدْفُؤُ»).

أمّا إِذا كَانَتْ سَاكِنَةً فَظَاهِرٌ، وأمّا إِذا كَانَت مُتَحَرِّكَةً فَلأَنَّها تَسْكُنُ عِنْدَ الوَقْفِ، فَتَصِيْرُ كهَمْزَةِ نَحوِ: (رَأْسٍ).

قَوْلُهُ: (فَإِنْ اتّصلَ[١] بِهذه المُتَطَرّفَةِ ضَميْرٌ خَرَجَتْ عَنْ حُكْم الطَّرَفِ، وصَارَ حُكْمُها حُكْمَ المُتَوَسّطَةِ في جَمِيعِ مَا ذَكَرْناهُ مِنْ نَحْوِ: «هو يَقْرَؤُهُ»، و«لَنْ يَقْرَأَهُ»، و«لَمْ يَقْرَأْه»، و«هو يَكْلَؤُه»، و«هو يُقْرِئُهُ السّلامَ»).

وذلِكَ لأَنَّ الضّميْرَ كَالجُزْءِ مِن مَا اتَّصَلَ بِهِ؛ فَلِذلِكَ صَارَتْ في حُكْمِ الوَسَطِ، وخَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ الطَّرَفِ.

وفي نَحْوِ: (يُقْرِئهُ)[٢] عِنْدَ التَّخْفِيْفِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ:

جَعْلُها بَيْنَ الهَمْزَةِ والوَاوِ، فَتُكْتَبُ عَلَى هذا بِالوَاوِ.

وجَعْلُها بَيْنَ الهَمْزَةِ والياءِ، فَتُكْتَبُ عَلَى هذا بِاليَاءِ.

وقَلْبُها يَاءً مَحْضَةً، فَتُكْتَبُ عَلَى هذا باليَاءِ.

لكنّ الأَوّلَ هُو الأَقْيَسُ[٣]، واللهُ أَعْلَمُ[٤].

---

(١) كذا في ق ول، وفي الأصل: (اتصلت).

(٢) كذا جاءت الكلمة في النّسخ جميعها، وذكر ابن هطيل أنّ الوجه والقياس جعلها بين الهمزة والواو، فتكتب على هذا واوًا (يُقروه).

(٣) وذلك لأنّها أصبحت في حكم المتوسّطة ويجري عليها ما ذكره ابن بابشاذ في قوله: (فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَتُها غَيْرَ فَتْحَةٍ مِنْ ضَمٍّ أَوْ كَسْرٍ دَبّرَها حَرَكَةُ نَفْسِها، وكُتِبَتْ وَاوًا إِذا انْضَمّتْ، وياءً إِذا انْكَسَرَتْ).

(٤) كذا النّصُّ في ق، وهو في الأصل ول: (وفي نَحْوِ: (يَقْرَؤُهُ) عِنْدَ التَّخْفِيفِ وَجْهانِ: أَحَدُهُما: جَعْلُها بَيْنَ الهَمْزَةِ والوَاوِ، فَتُكْتَبُ عَلَى هذا بالواوِ. والثّاني: قَلْبُها يَاءً كَـ(مِئرٍ)، فَتُكْتَبُ عَلَى هذا باليَاءِ. واللهُ أَعْلَمُ).

قَوْلُهُ:

(فَصْلٌ)

(وأَمّا الوَصْلُ فَأَكْثَرُ مَا يكونُ مَعْ «ما»، و«لا»، و«ها»).

وقَدْ يَجِيءُ مَع غَيْرِها، نَحْوُ: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم ﴿١٠١﴾﴾ [التوبة].

قَوْلُهُ: (فَـ«مَا» تُوصَلُ أَبَدًا بِحُرُوفِ المَعَانِي إذا كَانَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، اسْمًا كَانَتْ أَوْ حَرْفًا، مِثْلُ قَوْلِهِ سُبْحانَهُ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴿١٥٥﴾﴾ [النساء]، و﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴿١٥١﴾﴾ [البقرة]).

وذلِكَ [٧٣و] لأَنَّ الحَرْفَ الوَاحِدَ لا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ حُرُوفُ المَعَانِي عَلَى أَكْثَرَ مِنْ حَرْفٍ، مِثْلُ: «إِنّ»، و«لَيْتَ»، و«لَعَلّ»، و«إِلى»، و«حَتّى» ونَحْوِهِنَّ كُتِبَتْ «ما» مَفْصُولَةً إذا كَانَتْ اسْمًا بِمَعْنى «الّذي»، مِثْلُ: ﴿إِنّ ما عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴿٩٥﴾﴾ [النحل]).

وذلكَ لاسْتِقْلالِها في المَعْنى.

قَوْلُهُ: (وتُكْتَبُ مُتّصِلَةً إذا كَانَتْ حَرْفًا مِثْلُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴿١٧١﴾﴾ [النساء]).

وذلِكَ لأَنَّها كالتَّتِمَّةِ لِمَا قَبْلَها.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ «مَا» اسْتِفْهامِيّةً كُتِبَتْ مُتّصِلَةً، وإِنْ كَانَتْ اسْمًا؛ لأَجْلِ الحَذْفِ الّذي يَلْحَقُها، مِثْلُ: «إِلامَ تَنْظُرُ؟»، و«حَتّامَ تَغِيبُ؟»، و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾﴾ [النازعات]، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾﴾ [النبأ]).

وذلِكَ لأَنَّها بَقِيَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَوَجَبَ الانْفِصَالُ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَحِقَها هَاءُ السَّكْتِ كُتِبَتْ مُنْفَصِلَةً[1]، مِثْلُ: «إِلى مَه؟»، و«حَتّى مَه؟»؛ لأَنّها قَدْ صَارَتْ عَلَى أَكْثَر منْ حَرْفٍ واحِدٍ).

---

(١) في ق: (متصلة).

هذا كَما ذَكَرَهُ.

ومَتَى وَصَلْتَها كُتِبَتْ (إلى)، و(حَتّى)، و(عَلَى)، بِالألِفِ لِتَوَسُّطِها، ومَتَى فَصَلْتَها كَتَبْتَهُنَّ بِالياءِ لِمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (فَصَارَ جُمْلَةُ الأَمْرِ أَنّ «مَا» إذا كَانَتْ اسْمًا غَيْرَ اسْتِفْهامٍ كُتِبَتْ مُنْفَصِلَةً مَع مَا هو أَكْثَرُ منْ حَرْفٍ، وإذا كَانَتْ حَرْفًا أَوْ اسْتِفْهامًا كُتِبَتْ مُتَّصِلَةً).

هذا فِيهِ نَظَرٌ، ولكنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ في التَّفْصِيْلِ، واللهُ أَعْلَمُ[1].

قَوْلُهُ: (فَعَلَى هذا تَقُولُ: «أَيْنَ مَا وَعَدْتَنا؟» فَتَفْصِلُها).

وذلِكَ لأَنَّها بِمَعْنى (الّذي).

قَوْلُهُ: (و«أَيْنَما تَعِدُنا؟» فَتَصِلُها).

وذلِكَ لأَنَّها حَرْفٌ زَائِدٌ.

قَوْلُهُ: (وقَدْ تُكْتَبُ وهيَ بِمَعْنى «الّذي» مُتَّصِلَةً، وذلكَ مَع «مِنْ»، و«عَنْ» لأَجْلِ الإدْغامِ، والأَجْوَدُ فَصْلُها، تَقُولُ: [٧٣ظ] «صَفَحْتُ عمّا صَفَحْتَ»، و«عَنْ مَا صَفَحْتَ»، و«هَرَبْتُ مِمّا هَرَبْتَ»، و«مِنْ ما هَرَبْتَ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ[2].

وإنَّما كَانَ الأَجْوَدُ فَصْلَها لِمَا تَقَدَّمَ، أَيْ: مِن الاسْتِقْلالِ في المَعْنى.

قَوْلُهُ: (و«كُلَّما» إِذا كَانَتْ ظَرْفًا كُتِبَتْ «مَا» مَعَها مُتّصِلَةً، مِثْلُ: «كُلّما قُمْتَ قُمْتُ»).

وذلِكَ لأَنَّ (مَا) فِيْها مَصْدَرِيَّةٌ، وهي حَرْفٌ[3].

---

(١) قوله: (والله أعلم) من ق، وليس في الأصل ول.

(٢) قوله: (هذا كما ذكره) من ق وليس في الأصل ول.

(٣) العبارة في ق: (وذلك لأن مَا فيها كَافّةٌ أو شَرْطِيّةٌ، وقِيْلَ: مَصْدَرِيّةٌ، واللهُ أعْلَمُ).

قَوْلُهُ: (وإِنْ كَانَتْ اسْمًا كُتِبَتْ مُنْفَصِلَةً، مِثْلُ: «كُلُّ مَا عِنْدي لَكَ»، و«كُلُّ مَا في الدُّنْيا فَانٍ»).

وذلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وأَمّا «لا» فَإِنّها تُكْتَبُ مُتَّصِلَةً مَعْ «أَنْ» إِذا كَانَتْ «أَنْ» نَاصِبَةً للفِعْلِ).

وذلِكَ لِكَثْرَتِها في الكَلامِ مَع أَنَّه اللَّفْظُ.

قَوْلُهُ: (ومُنْفَصِلَةً إِذا لَمْ تَكُنْ ناصِبَةً، بَلْ مُخَفَّفَةً مِن الشَّدِيْدَةِ، مِثْلُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴿٧١﴾﴾ [المائدة]، مَنْ نَصَبَ «تكُونُ» وَصَلَها، ومَنْ رَفَعَ «تكُونُ» فَصَلَها؛ لأَنَّ التَّقْديرَ مَعْ الرَّفْعِ: وحَسِبُوا أَنّه لا تكُونُ فِتْنَةٌ، فَكَأَنَّ الهاءَ المُقَدَّرةُ فَصَلَتْ).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ[١].

ولَكَ أَنْ تَقُولَ: لِقِلَّتِها، أَوْ لأَنَّ أَصْلَها التَّشْدِيْدُ، فَكَرِهُوا أَنْ يَزِيْدُوها إِخْلالاً بِالحَذْفِ.

قَوْلُهُ: (وتُكْتَبُ «لا» مع «إِنْ» في الشَّرْطِ مُتّصِلَةً، مِثْلُ: «إِلّا تَدَعْ شَتْمي أُعاقِبْكَ»، و«إِلّا تَذْهَبْ أَذْهَبْ»).

وذلِكَ لِمِثْلِ مَا ذَكَرَهُ في (أَنْ) المَصْدرِيَّةِ، واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وكَذلِكَ مَعْ «هلْ» إِذا خَرَجَتْ إِلى مَعْنى الإِنْكارِ والتَّوْبِيْخِ، مِثْلُ: «هَلّا خَرَجْتَ»).

وذلِكَ لأَنَّ التَّرْكِيْبَ أَخْرَجَهُما مَخْرَجَ الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ، فَوَجَبَ الاتّصالُ.

قَوْلُهُ: (وأَمّا «ها» الّتي للتّنْبيهِ فَتُكْتَبُ مع «ذا» مُتّصِلَةً بِغَيْرِ أَلِفٍ، إِذا لَمْ يَكُنْ مَعَها كَافُ خِطَابٍ، مِثْلُ: «هذا»، و«هذه»، و«هذانِ»، و«هؤلاءِ»).

---

(١) قوله: (هذا كما ذكره) من ق وليس في الأصل ول.

وذلِكَ لِكَثْرَتِها بِخِلافِ نَحْوِ: (هَاتَا)[٧٤و]، و(هَاتِي).

قَوْلُهُ: (**فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْها كَافُ الخِطابِ كُتِبَتْ مُنْفَصِلَةً بِالأَلِفِ، مِثْلُ: «هاذاكَ»، و«هاتاكَ»، و«هاذانِكَ»، و«هاتانِكَ»، و«هاؤلائك»**[١]**؛ لأَنّ كَافَ الخِطابِ تَقُومُ مَقامَ التَّنْبيه**).

وذلِكَ لأَنَّهُم كَرِهُوا أَنْ يَمْزِجُوا ثَلاثَ كَلِمَاتٍ مَع اسْتِقْلالِ الكَلِمَةِ الأُولى.

قَوْلُهُ:

(فَصْلٌ)

(**وأَمّا الحَذْفُ فَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ مَع حُرُوفِ المَدِّ واللّيْنِ، والحُرُوفِ المُضَاعَفَةِ إِذا كَانَتْ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، مثْلُ: «كُرٌّ»، و«بُرٌّ»، و«شُدَّ»، و«مُدَّ»**)[٢].

وذلِكَ للتَّخْفِيْفِ والاسْتِغْنَاءِ بِشَيءٍ عَنْ شَيءٍ.

وإِنَّمَا قَالَ: (**أَكْثَرُ**) لأَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ مَع غَيْرِ هذه، نَحْوُ: (مِمَّ)، و(عَمَّ).

قَوْلُهُ: (**فَإِنْ كَانَ التَّضْعِيْفُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَمْ يُحْذَفْ مِنْه شَيءٌ، مِثْلُ: «اللّحْمِ»، و«اللّيْلِ»، و«اللّبَنِ»**).

وذلكَ لأَنَّ الأَلِفَ واللاّمَ وإِنْ تنَزَّلا مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِن الكَلِمَةِ إِلاّ أَنَّهُما في حُكْمِ كَلِمَةٍ أُخْرى.

قَوْلُهُ: (**إِلاّ «الّذي»، و«الّتي»، و«الّذينَ» في الجَمْعِ فَإِنّه يُكْتَبُ بِلامٍ وَاحِدَةٍ؛ لأَنَّ الصِّلَةَ والمَوْصُولَ قَدْ صَارا كالشّيءِ الوَاحِدِ، وقَدْ طَالَ الكَلامُ، وأُمِنَ اللَّبْسُ**).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

---

(١) بعده في ق: (هذا فيه نظرٌ لأنّهُ أَدْخَلَ معها هاتاك وهاتانك).

(٢) بعده في المقدّمة: (تُكْتَبُ بِحَرْفٍ واحِدٍ إذا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ واحِدَةٍ).

ومِن الفَرْقِ بَيْنَهُ وبَيْنَ الأَوّلِ أَنَّ الأَلِفَ واللاّمَ لا يُفَارِقَانِه بِحَالٍ[1].

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ «الّذي» و«الّتي» عَلَى صُورَةِ المُثَنّى كُتِبَ بِلامَيْنِ فَرْقًا بَيْنَ التّثْنِيَةِ والجَمْعِ، تَقُولُ: «رَأَيْتُ اللّذَينِ قَاما»، و«اللّتَيْنِ خَرَجَتا»).

هذا مُسْتَقِيْمٌ في (اللّذَيْنِ)، وأَمّا (اللّتَيْنِ) فَمُلْحَقٌ بـ(اللّذَيْنِ)[2].

قَوْلُهُ: (وحُرُوفُ المَدِّ واللّينِ مِثْلُ الأَلِفِ المَحْذُوفَةِ مِنْ: «آدَمُ»، و«آخَرُ»، و«آزَرُ»)[3].

وذلِكَ كَرَاهِيَةَ الجَمْعِ بَيْنَ أَلِفَيْنِ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الأَلِفَ في (هذا)، و(هذه)، و(هذانِ)، و(هؤلاء) تُحْذَفُ.

ومِمّا يُحْذَفُ فِيْهِ أَيْضًا: (ذلِكَ)،[٧٤ظ] و(أولئكَ)، و(اللهُ)، و(الرَّحْمنُ)، و(إِبْرَاهِيْمُ)، و(اسْمعِيلُ)، و(اسْحقُ)، و(هَرُونُ)، و(سُلَيْمنُ)، ونَحْوُها مِمّا يَكْثُرُ، ولا يُخَافُ فِيْهِ لَبْسٌ.

قَوْلُهُ: (ومِثْلُ الوَاوِ المَحْذُوفَةِ مِنْ: «داوُدُ»، و«طاوُسُ» و«يَقْرَءُونَ» تُكْتَبُ بِواوٍ واحِدَةٍ كَراهِيَةَ الجَمْعِ بَيْنِ واوَيْنِ، الأُولى مِنْهُما مَضْمُومَةٌ).

وذلِكَ لأَنَّ الضَّمَّةَ بِمَنْزِلَةِ الوَاوِ، فَكَأَنَّهُ اجْتَمَعَ ثَلاثُ وَاوَاتٍ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ الأُولى مَفْتُوحَةً كُتِبَتْ بِوَاوَيْنِ، مِثْلُ: «اسْتَوَوا»، و«غَوَوا»، و«شَوَوا»).

وذلِكَ عَلَى الأَصْلِ.

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَخْرُجْ عن القِسْمِ الأَوّلِ إِلاّ قَوْلُهم: «القَوْمُ ذَوُو مَالٍ»، فَإِنَّهُم كَتَبُوهُ بِوَاوَيْنِ، الأُولى مِنْهُما مَضْمُومَةٌ؛ لئلاّ يَلْتَبِسَ بالوَاحِدِ).

---

(١) العبارة في ق: (لأنّ الألِفَ واللاّمَ ها هنا لازمة بخلافِ الأوّلِ).

(٢) بعده في ق: (وكذلك اللّذان واللّتان والله أعلم).

(٣) بعده في المقدّمة: (تُكْتَبُ بِأَلِفٍ واحِدَةٍ كَراهِيَةَ الجَمْعِ بينَ أَلِفَيْنِ).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

والوَاحِدُ قَوْلُكَ: (ذُو مَالٍ).

قَوْلُهُ: (وتُحْذَفُ الياءُ مِنْ مِثْلِ: «المُسْتَهْزِءِينَ»، و«المُسْتَقْرِءِينَ»، ويُكْتَبُ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ إذا كَانَ جَمْعًا).

وذلِكَ كَرَاهِيَةَ الجَمْعِ بَيْنَ يَاءَيْنِ، الأُولى مِنْهُما مَكْسُورَةٌ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ مُثَنًّى كُتِبَ بِيَاءَيْنِ).

وذلِكَ عَلَى الأَصْلِ، نَحْوُ: (مُسْتَهْزِئَيْنِ)، و(مُسْتَقْرِئَيْنِ).

قَوْلُهُ: (و«قَاضٍ»، و«دَاعٍ»، و«غَازٍ»، وغَيْرُهُ مِن المَنْقُوصِ يُكْتَبُ كُلُّه بِغَيْرِ ياءٍ إذا كَانَ مُنَوَّنًا في حَالِ الرَّفْعِ والجَرِّ، حَمْلاً على اللّفْظِ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُنَوّنٍ، أَوْ مُنَوّنًا مَنْصُوبًا كُتِبَ بالياءِ، وتَثْبُتُ خَطًّا في المَكَانِ الّذي تَثْبُتُ فِيْهِ في اللّفْظِ، وتَنْحَذِفُ خَطًّا في المَكَانِ الّذي تَنْحَذِفُ فيه منْ اللّفْظِ).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وقَدْ عَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ: (حَمْلاً على اللّفْظِ)، فالأَوّلُ نَحْوُ: (هذا قَاضٍ)، و(مَرَرْتُ بِقَاضٍ)، والثّانِي نَحْوُ: (هذا القَاضِي)، و(رَأَيْتُ قَاضِيًا).

قَوْلُهُ: (ومِنْ الحَذْفِ حَذْفُ هَمْزَةِ لام التّعْرِيْفِ إذا دَخَلَ عَلَيْها لامُ الابْتِدَاءِ أَوْ لامُ الجَرِّ، مِثْلُ قَولِكَ: «للرّجُلُ خَيْرٌ منْ المَرْأَةِ»، و«للرّجُلِ عِنْدي حَقٌّ»).

وذلِكَ لأَنّهُ كَانَ يَلْتَبِسُ بِالنَّفْيِ لَوْ كُتِبَتْ هكذا: لا لِرَجُلٍ.

قَوْلُهُ: (ومِنْ الحَذْفِ حَذْفُ[٧٥و] أَلِفِ الوَصْلِ مِنْ «ابنٍ» إذا وَقَعَ مُفْرَدًا، صِفَةً، بينَ عَلَمَيْنِ، أَوْ لَقَبَيْنِ، أَوْ كُنْيَتَيْنِ، سَواءٌ اتّفَقَ ذلكَ أَوْ اخْتَلَفَ).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وعِلَّتُهُ قَصْدُ التَّخْفِيفِ فِيما كَثُرَ اسْتِعْمَالُه.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ قَوْلِكَ: «هذا زَيْدُ بنُ عَمْرٍو»، و«هذا أَبو القاسِمِ بنُ أَبِي مُحَمَّدٍ»، و«هذا القَائِدُ بنُ الأَمِيْرِ»، و«هذا زَيْدُ بنُ الأَمِيْرِ»، و«هذا زَيْدُ بنُ أَبِي القاسِمِ»).

إِنَّمَا كَثَّرَ الأَمْثِلَةَ لِيُرِيَكَ مِثَالَ العَلَمَيْنِ، وهو الأَوّلُ، والكُنْيَتَيْنِ، وهو الثّانِي، واللّقَبَيْنِ، وهو الثّالِثُ، والعلَمَ واللّقَبَ، وهو الرّابِعُ، والعَلَمَ والكُنْيَةَ، وهو الخَامِسُ.

قَوْلُهُ: (ولَوْ قُلْتَ: «هذا زَيْدٌ ابنُ أَخِيْنا»، و«إِنَّ مُحَمّدًا ابنُ عَمْرٍو»، و«هذا زَيْدٌ وعَمْرٌو ابْنا خَالِدٍ»، لأُثْبِتَ الأَلِفُ في هذا كُلِّه).

أَمّا في الأَوّلِ فَلأَنَّ (أَخَانَا) لَيْسَ بِعَلَمٍ، ولا لَقَبٍ، ولا كُنْيَةٍ، وأَمّا في الثّانِي فَلأَنَّ (ابْنًا) وَقَعَ خَبَرًا لـ(إِنَّ) لا صِفَةً، وأَمّا في الثّالِثِ فَلأَنَّهُ وَقَعَ مُثَنّى.

قَوْلُهُ[1]: (وإِنّما تُحْذَفُ مَعْ مَا شَرَطْناه).

وذلِكَ لأَنَّهُ هو[2] الَّذي كَثُرَ دُونَ غَيْرِهِ.

وممّا يُحْذَفُ مِنْهُ الهَمْزَةُ قَوْلُكَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفاتحة]، وذلِكَ للكَثْرَةِ، بِخِلافِ: (باسْمِ اللهِ) مُقْتَصِرًا، و(بِاسْمِ رَبِّكَ). واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ:

(فَصْلٌ)

(وأَمّا الزِّيَادَةُ فَأَكْثَرُها شَاذٌّ، وإِنّما يُقْدَمُ عَلَيْها لإِرادَةِ الفَرْقِ بيْنَ مُلْتَبِسَيْنِ).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

وإِنَّما كَانَ أَكْثَرُها شَاذًّا لأَنَّها عَلَى خِلافِ الأَصْلِ.

---

(١) قوله: (قوله) من ق ول، وليس في الأصل.

(٢) قوله: (هو) من ق ول، وليس في الأصل.

قَوْلُهُ: **(فَمِنْ ذلِكَ زِيَادَةُ الألِفِ بَعْدَ وَاوِ الجَمْعِ إذا لَمْ تَكُنْ مُتَّصِلَةً بِمُضْمَرٍ[1] مِنْ نَحْوِ: «أَكَلُوا»، و«شَرِبُوا»، و«دَعَوْا»، فَرْقًا بَيْنَها وبَيْنَ وَاوِ «يَدْعُو»، و«يَغْزُو» الّتي مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ).**

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

فَإنْ اتَّصَلَتْ بِمُضْمَرٍ مِنْ نَحْوِ: (أَكَلُوهُ)، و(شَرِبُوهُ) لَمْ تُزَدْ هذه الألِفُ، وذلِكَ لأنَّهُ يُؤَدِّي إلى مُحَالٍ، وهو الفَصْلُ بَيْنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ، ومَا اتَّصَلَ بِهِ[2].

قَوْلُهُ: **(والمُحَقّقونَ مِنْ أَصْحَابِنا لا يُثْبِتُونَ أَلِفًا في جَمِيْعِ ذلكَ).**

قَالَ في شَرْحِهِ: لأنَّهُ لَيْسَ في اللّفْظِ مَا يَقْتَضِي ثَبَاتَ[3] الألِفِ، ولا يَكَادُ مِثْلُ هذا يَلْتَبِسُ[4].

قَوْلُهُ: **(ومِنْها كَتْبُهُم «مَائَةٌ» بالألِفِ فَرْقًا بَيْنَها وبَيْنَ «مِنْهُ»، وصارَتْ مَع زِيادَتِها كالعِوَضِ مِنْ لامِ الكَلِمَةِ المَحْذُوفَةِ).**

وذلِكَ لأنَّ أَصْلَهَا (مِئْيَةٌ) فَحُذِفَتْ اللاّمُ.

قَوْلُهُ: **(ولِذلِكَ تَنْحَذِفُ في الجَمْعِ).**

أَيْ: ولأَجْلِ أَنَّ الغَرَضَ الفَرْقُ لَمْ تَثْبُتْ في (مِئاتٍ)[٧٥ظ] ولا في (مِئِيْنَ)، وأَمّا المُثَنّى فَإنَّما تَثْبُتُ فِيْهِ إلْحَاقًا بِالمُفْرَدِ.

قَوْلُهُ: **(ويَزِيْدُونَ الوَاوَ في «عَمرٍو» في حَالِ الرّفْعِ والجَرِّ فَرْقًا بَيْنَهُ وبَيْنَ «عُمَرُ»، فَإذا صِرْتَ إلى النَّصْبِ لَمْ تَثْبُت الوَاوُ؛ لأَنّ الألِفَ المُبْدَلَةَ مِن التَّنْوِينِ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الوَاوِ في الفَرْقِ).**

---

(١) في ق: (بضمير).

(٢) العبارة في ق: (وذلك لأنَّ مَا فيها كَافّةٌ أَو شَرْطِيَّةٌ، وقِيْلَ: مَصْدَرِيَّةٌ، واللهُ أَعْلَمُ).

(٣) في ول: (إثبات).

(٤) انظر شرح المقدّمة المحسبة ٤٦٤.

وذلِكَ لأَنَّ (عُمَرَ) لا يُنَوَّنُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ[1].

قَوْلُهُ: (وزَادُوا الواوَ في «أولئكَ» فَرْقًا بَيْنَه وبَيْنَ «إِلَيْكَ»).

قَالَ في شَرْحِهِ: وخَصُّوا الزِّيَادَةَ بِـ(أولئكَ)[2] لِكَوْنِهِ اسْمًا، فهو أَحْمَلُ للزِّيَادَةِ[3]، وأَمّا (أولي) فَمُلْحَقٌ بِهِ.

قَوْلُهُ: (وتُزَادُ هَاءُ السَّكْتِ في: «عِه»، و«شِه»، و«قِه»، إِذا لَمْ تَصِلِ الكَلامَ، فَإِنْ وَصَلْتَ الكَلامَ حَذَفْتَها، وقُلْتَ: «عِ الكَلامَ»، و«شِ الثَّوْبَ»، و«قِ زَيْدًا»).

هذا التَّفْصِيْلُ الَّذي ذَكَرَهُ يَخْتَصُّ بِاللَّفْظِ، وأَمّا الخَطُّ فلا بُدَّ مِن الهَاءِ وَصَلْتَ أَوْ لَمْ تَصِلْ، وذلِكَ لأَنَّ الأَصْلَ في كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ بِصُورَةِ لَفْظِها، بِتَقْدِيْرِ الابْتِدَاءِ بِها، والوُقُوفِ عَلَيْها. واللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ:

(فَصْلٌ)

(وأَمّا البَدَلُ فَمِثْلُ إِبْدَالِ التَّنْوِينِ في حَالِ النّصْبِ أَلِفًا مِن نَحْوِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وبَكْرًا» فَرْقًا بَيْنَهُ وبَيْنَ النّونِ الأَصْلِيّةِ في مِثْلِ: «حَسَنٍ»، و«قَطَنٍ»).

هذا كَمَا ذَكَرَهُ.

والأَوْلى أَنْ يُقَالَ: لأَنَّهُ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالأَلِفِ.

قَوْلُهُ: (ومِثْلُ إِبْدَالِ تَاءِ التَّأْنِيْثِ هَاءً في الوَقْفِ في الأَسْمَاءِ مِنْ نَحْوِ: «قَائِمه»، و«قَاعِدَه» فَرْقًا بَيْنَها وبَيْنَ التّاءِ المُتَصِلَةِ بالأَفْعَالِ، نَحْوُ: «قَامَتْ»، و«قَعَدَتْ»).

هذا كَمَا ذَكَرَه.

---

(١) بعده في ق: (وإنّما خَصُّوا عمراً بالزّيادة لأنه أخف)، وقوله: (غير منصرف) ليس في ق.

(٢) في ق: (أولئك بالزّيادة).

(٣) انظر شرح المقدّمة المحسبة ٤٦٥.

والأَوْلى أَنْ يُقَالَ: لأَنَّهُ يُوقفُ عَلَيْها بِالهَاءِ في الغَالِبِ، احْتَرَزْتُ مِنْ نَحْوِ:

[١٤٨] بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ(١)

قَوْلُهُ: (ولَمْ تَأْتِ التّاءُ في الحُرُوفِ إلّا في ثَلاثَةٍ، قَالوا: «لا»، و«لاتَ»، و«ثُمَّ»، و«ثُمّتْ»، و«ربَّ»، و«رُبّتْ»، فكُتِبَتْ بالتّاءِ تَشْبيهًا بالأَفْعَالِ؛ لأَنّها تكُونُ عَامِلَةً كما أَنَّ الأَفْعالَ عَامِلَةٌ).

الأَوْلى أَنْ يُقَالَ: لأَنَّها كَذلِكَ في الوَقْفِ، عَلَى أَنَّ (ثُمَّ) لا تَعْمَلُ.

قَوْلُهُ: (ومِن البَدَلِ عَلَى طَرِيْقِ الشُّذُوذِ: «الصّلوةُ»، و«الزّكوةُ»، و«الحَيوةُ»، يَكْتُبونَهُ بالوَاوِ أَبَدًا مَا دَامَ [٧٦و]مُفْرَدًا).

قَالَ في شَرْحِهِ: وإِنّما خَصُّوا ذلِكَ بِالوَاوِ مِنْ قبلِ أَنَّ القَصْدَ بِهِ الإِبَانَةُ عَنْ تَفْخِيْمِ

---

(١) نُسب هذا البيت من الرّجز لراجز يقال له: سُؤْرُ الذِّئْبِ في شواهد شرح الشافية ١٩٨/٤ وتاج العروس (جحف) ١١٩/٢٣ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٨٦.

ونسب إلى أبي النّجم العجلي في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي٢/ ٥٧٤، قال ابن برّي في شرح شواهد الإيضاح ٣٨٦: «وهو غلط».

ونسب لبعض الطّائيّين. انظر شرح شواهد الإيضاح ٣٨٦.

وهو بلا نسبة في التّكملة ٣٣٩، ٣٥٣ والمحرر الوجيز ١/ ٢٨٢ والخصائص ١/ ٣٠٤ والمفصل ٤٧٩ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٥٩، ٢/ ٥٦٣، ٢/ ٦٣٧ والإنصاف ١/ ٣٧٩ ولسان العرب (بلى) ١٤/ ٨٨ والكفاية في النحو ٢٠٣ وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس ٢/ ١٢٣٩ والإقليد ٢/ ٨٥٢ والتّخمير ٤/ ٢٣٥، ٢٣٧ وابن يعيش ٤/ ٦٧، ٥/ ٨٩، ٨/ ١٠٥، ٩/ ٨١، ١٠/ ٤٥ والفوائد والقواعد ٦١٢ والمحتسب ٢/ ٩٢ وشرح أبيات المفصل والمتوسّط ٦٤٦ وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٧٧.

الجوز: الوسط، والتيهاء: البادية والصّحراء، والجَحَفَة: التّرس من جلد، والشّاهد في البيت أنّ بعض العرب لا يبدل تاء التّأنيث هاء في الوقف.

مُسْتَعْمَلٍ(١) في هذه الأَسْمَاءِ(٢).

قَوْلُهُ: (فَإذا كَانَ مُضَافًا أَوْ مُثَنّىً كُتِبَتْ بالألِفِ عَلَى القِيَاسِ).

وذلِكَ لِبُعْدِ الألِفِ عَنْ مَحَلِّ التَّغْيِيْرِ، وهو يُرِيْدُ الإِضَافَةَ إِلى المُضْمَرِ، ومِثَالُ المُضَافِ: (صَلاتُهُ)، و(صَلاتُك)، ومِثَالُ المُثَنّى: (صَلاتَانِ).

قَوْلُهُ: (ومِن البَدَلِ قَوْلُهُم: «يَوْمَئِذٍ»، و«حِيْنَئِذٍ»(٣)، تُبْدَلُ الهَمْزَةُ ياءً، وتُكْتَبُ مُتّصِلَةً بِما قَبْلَها على مَذْهَبِ مَنْ بنى).

أَيْ: عَلَى مَذْهَبِ مَنْ بَنى (يَوْمًا)، و(حِيْنًا) لإِضَافَتِهِ إِلى غَيْرِ المُتَمَكِّنِ، وذلِكَ لأَنَّهما عِنْدَ البِنَاءِ يَصِيْرَانِ كالاسْمِ الوَاحِدِ.

قَوْلُهُ: (وأَمّا مَنْ أَعْرَبَ كَتَبَها بالهَمْزَةِ مُنْفَصِلَةً).

وذلِكَ عَلَى الأَصْلِ.

ومِنْهُم مَنْ يَصِلُها أَيْضًا. واللهُ أَعْلَم.

واعْلَمْ أَنَّ المَمْدُودَ يَرْجِعُ إِلى المَهْمُوزِ، وأَكْثَرُ المَقْصُورِ والمَهْمُوزِ يَرْجِعانِ إلى البَدَلِ(٤).

قَوْلُهُ: (فَهذا القَدْرُ كَافٍ في مَعْرِفَةِ الخَطِّ مِنْ هذه المُقَدّمةِ المُخْتَصَرَةِ، لِمَنْ أَرادَ الاقْتِصارَ، ومَعْرِفَةَ ما لا يَسَعُ جَهْلَه(٥)، واللهُ يَهْدي مَنْ يَشاءُ إلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ).

---

(١) النّصّ في شرحه ٤٦٧: «وإنّما خصّوا الواحد بذلك لأنّه الأصل، وقد قيل: إنّ القصد به الإبانة عن تفخيم مستعمل في هذه الأسماء».

(٢) في ل: (الأشياء).

(٣) بعده في ل: (وساعتئذٍ).

(٤) كذا في ق، وفي الأصل: (باب البدل).

(٥) بعده في ق: (وبالله التوفيق) وينتهي الكلام في النّسخة ق عند هذا.

هذا آخِرُ الكِتَابِ[1]، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ، والصّلاةُ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وآلِهِ الأَكْرَمِيْنَ، ولا حَوْلَ ولا قُوّةَ إلاّ باللهِ العَلِيِّ العَظِيْم.

وافَقَ الفَرَاغُ مِنْ زَبْرِ هذا التَّعْلِيْقِ المُبَارَكِ يَوْمَ الأَرْبِعاءِ مِنْ شَهْرِ جمادى الأَوّل سَنَةَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وثَمَانِمَائةَ وباللهِ التَّوْفِيْقُ.

وذلِكَ بِصَنْعَاءَ حَرَسَهَا اللهُ بِإِيْمَانٍ بِخَطِّ مَالِكِها أَفْقَرِ عَبِيْدِ اللهِ وأَحْوَجِهِم إِلَيْهِ عَبْدِاللهِ بِن مُحَمّدِ بن أَحْمَدَ بن حَبِيْبٍ، رَزَقَهُ اللهُ حِفْظَ مَعَانِيْهِ، وخَتَمَ لَهُ ولِوَالِدَيْهِ ولِجَمِيْعِ المُسْلِمِيْنَ، ولِمَنْ دَعَا لَهُ بِالرَّحْمَةِ بِالجَنَّةِ إِنَّهُ هو الغَفُورُ الرَّحِيْمُ.

يا كَرِيْمُ، يا لَطِيْفُ، يا حَيُّ، يا قَيُّومُ

بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيْثُ

---

(١) الكلام من قوله: (والله يهدي) ليس في ق.

الفهارس العامّة

فهرس الآيات القرآنية

٥- سورة المائدة

٦- سورة الأنعام

٧- سورة الأعراف

٨- سورة الأنفال

٩- سورة التوبة

١٠- سورة يونس

١١- سورة هود

٨٨- سورة الغاشية

٨٩- سورة الفجر

٩٣- سورة الضحى

٩٦- سورة العلق

٩٩- سورة الزلزلة

١٠٣- سورة العصر

١١٠- سورة النصر

١١٢- سورة الإخلاص

فهرس الحديث النّبوي وأثر الصّحابة

الحديث	رقم الصفحة
«أَمَا واللهِ لَقَدْ تَقَمّصَها فُلانٌ» (عليّ رضي الله عنه)	٢٥٤
لا سَيْفَ إلاّ ذُو الفقَارِ، ولا فَتىً إلاّ عَلِيٌّ (حديث موضوع)	٣٠٢
(لَعَن اللهُ ناقَةً حَمَلَتْني إليك): (إنَّ ورَاكِبَها) (ابن الزّبير رضي الله عنه)	٢٦٨
لَوْلا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ (عمر رضي الله عنه)	٢٥٥، ٣١٤
«لَيْسَ في الخُضْرَواتِ صَدَقَةٌ»	٥٤
«لَيْسَ مِنْ امْ بِرِّ امْ صِيَامُ في امْ سَفَرِ»	١٧٩
«مَا مِنْ أَيّامٍ أَحَبَّ إِلى اللهِ فِيْها الصّومُ مِنْهُ في عَشْرِ ذِي الحِجّةِ»	٤٥٠
«نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ»	٢٧٦

فهرس الأشعار والأرجاز

التّاء

٥٨- وذا النُّصُبِ المَنْصُوبِ لا تَنْسُكَنَّهُ ولا تَعْبُـدِ الشَّيْطَـانَ واللهَ فـاعْبُـدا
الطّويل الأعشى ١٨٤
٢٢- دَعَـانِـيَ مِـنْ نَجْـدٍ فَـإِنَّ سِنِيْنَـه لَعِبْـنَ بِنَـا شِيْبًـا وَشَيَّبْنَنَـا مُـرْدا
الطّويل الصمة بن الطّفيل القشيري ٨٠
١١٦- كَأَنَّهُ خارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّـودُ شَـرْبٍ نَسُـوهُ عِنْـدَ مُفْتَـأَدِ
البسيط النابغة الذبياني ٣٥٢
٥٩- وحَـرْفٍ كَـأَلْـوَاحِ الأَرَانِ نَسَـأْتُهَـا عَلَـى لاحِـبٍ كَـأَنَّـهُ ظَهْـرُ بُـرْجُـدِ
الطّويل طرفة ١٨٩
٢٠١- قَالَتْ أَلا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لَنا إِلــى حَمَـامَتِنـا أَوْ نِصْفَـهُ فَقَـدِ
البسيط النّابغة ٢٠١
٨١- مَتَى تأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ تَجِـدْ خَيْـرَ نـارٍ عنـدَهـا خَيْـرُ مُـوقِـدِ
الطّويل الحطيئة ٢٤٥
٩٤- تَـاللهِ رَبِّـكَ إِنْ قَتَلْـتَ لَمُسْلِمَـا وَجَبَـتْ عَلَيْـكَ عُقُـوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ
الكامل عاتكة بنت زيد بن عمرو ٢٥٩
٩٠- وَلَـوْلاَ الشِّعْـرُ بـالعُلَمَـاءِ يُـزْرِي لَكُنْـتُ اليَـوْمَ أَشْعَـرَ مِـنْ لَبِيـدِ
الوافر الشّافعي ٢٥٥
٧٨- فـلا واللهِ لا يلْقَـى أنَـاسٌ فَتـىً حتّـاك يـا ابْـنَ أَبِـي يَـزِيْـدِ
الوافر مجهول ٢٣٩

الرّاء

٤- شَئِـزٌ جَنْبِـي كَـأَنّـي مَهْـدَأٌ جَعَـلَ القَيْـنُ عَلَـى الـدَّفِّ إِبَـرْ
الخفيف عديّ بن زيد.............. ٢٧
١٠٠- يـا لَبَكْـرٍ أَنْشِـرُوا لِـي كُلَيْبًـا يَـا لَبَكْـرٍ أَيْـنَ أَيْـنَ الفِـرارُ
المديد مهلهل.................. ٢٩٠
٩٥- وقُلْـنَ علـى الفِـرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْـرَبٍ أَجَـل جَيْـرِ إِنْ كَـانَـتْ أُبِيحَـتْ دَعَـاثِـرُهُ
الطّويل طفيل الغنوي أو غيره ٢٦٧

السّين

الضّاد

الطّاء

العين

الكاف

اللام

١٢٦- أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهُ الوَجْهُ والعَمَلُ
البسيط مجهول ٤٠٦

٦٥- لَئِنْ عَادَ لي عَبْدُ العَزِيْزِ بِمِثْلِها وأَمْكَنَنِي مِنْها إِذَنْ لا أُقِيْلُها
الطّويل كثيّر عزّة ٢١٢

٥٧- مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا
الوافر الأعشى أو غيره ١٨٠

٧٠- ورُبَّ رُبَّتْ رَبَّتْ رُبُّ رُبْ رُبَ مَع تَخْفِيْفِ الأَرْبَعِ تَقْلِيْلٌ بِهَا حَصَلا
الرّجز ابن مالك، وقيل: أبو حيّان ٢٢٨

١٤٤- قُلْتُ إِذا أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا
الخفيف عمر بن أبي ربيعة ٤١٦

٥٤- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ ولا ذَاكِرَ اللهَ إلاّ قَلِيْلا
المتقارب أبو الأسود الدّؤلي ١٥٣

٧٩- أَلاَ نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِ لِتَحْزُنَني فَلا بِكِ ما أُبَالي
الوافر غويّة بن سُلْمِيّ بن ربيعة ٢٣٩

١٤٠- ويَأْوِي إِلى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وشُعْثًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالي
المتقارب أمية بن أبي عائد الهذلي ٤٧٨

٣٤- رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِن الأَمْرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ
الخفيف أميّة بن أبي الصّلت أو غيره ١٢٥

٢٥- لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ
البسيط أبو قيس بن الأسلت أو غيره ٨٧

٦٩- رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلِكَ اليَوْ مَ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ
الخفيف الأعشى ٢٢٦

٨٣- وإِذَا تُصِبْكَ مِنَ الحَوَادِثِ نَكْبَةٌ فَاصْبِرْ فَكُلُّ غَيَابَةٍ فَسَتَنْجَلي
الكامل أعشى همدان ٢٤٦

الميم

النّون

الواو

الياء

فهرس الأمثال والأقوال

فهرس الأعلام

فهرس التراكيب

فهرس اللغة

قائمة المصادر والمراجع

أوّلاً: المخطوطات:

١- التّاج المكلّل بجواهر الآداب على كتاب المفصّل في صنعة الإعراب، لابن هطيل عليّ بن محمّد بن سليمان، صنعاء، الجامع الكبير، مكتبة الأوقاف، نحو ١٧٦٨.

٢- التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل لأبي حيّان الأندلسيّ، نسخة مصوّرة عن مكتبة الأسكوريال برقم ٥٣.

٣- الجامع الوجيز في وفيات العلماء أولي التّبريز، لأحمد بن عبدالله الجنداري، صنعاء، الجامع الكبير، المكتبة التّابعة للهيئة العامّة للآثار، تاريخ وتراجم ٢٥٢٤.

٤- الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب، للإمام المؤيّد يحيى بن حمزة، صنعاء، الجامع الكبير، مكتبة الأوقاف، نحو ١٧٠٠.

٥- شرح كافية ابن الحاجب لابن فلاح اليمني، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف من محمد الطيب الإبراهيم، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ١٩٨٨/ والمخطوط لـهذه الرسالة المحفوظ في جامعة الإمام محمد بن سعود.

٦- طبقات الزّيديّة، لإبراهيم بن قاسم بن محمّد، صنعاء، الجامع الكبير، المكتبة التّابعة للهيئة العامّة للآثار، تاريخ وتراجم ٢٦٧٤.

٧- مجمع البحور ومطلع البدور، لأحمد بن صالح بن محمّد بن أبي الرّجال، صنعاء، الجامع الكبير، مكتبة الأوقاف، تاريخ ٢١٥١.

٨- المحيط المجموع في الأصول والفروع، لابن يعيش الصّنعاني، صنعاء، الجامع الكبير، مكتبة الأوقاف نحو ١٨٣١، ١٨٤٢.

٩- المستطاب في تاريخ علماء الزّيديّة الأطياب، ليحيى بن الحسين بن القاسم، صنعاء، الجامع الكبير، المكتبة التّابعة للهيئة العامّة للآثار، تاريخ وتراجم ١٧٧.

١٠- معونة الطّالب على الكافية في نحو ابن الحاجب، لابن هطيل عليّ بن محمّد بن سليمان، صنعاء، الجامع الكبير، مكتبة الأوقاف نحو ١٧٩٤.

١١- المغني لابن فلاح اليمني، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف من الطالب عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، جامعة أم القرى ١٩٨٤.

١٢- المقدّمة المحسبة في النّحو، لابن بابشاذ، نسخة مصوّرة محفوظة في برلين.

١٣- المكلّل بفرائد معاني المفصّل للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى، رسالة دكتوراة مقدّمة من عبده مريش، كلّية اللّغة العربيّة/ الأزهر.

١٤- منحة الملك الوهّاب بشرح ملحة الإعراب لابن دِعسَيْن، نسخة مصوّرة عن نسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء التّابعة للهيئة العامّة للآثار، رقم نحو ٩٠.

١٥- المنظومات النّحويّة، رسالة ماجستير مقدّمة من بلال فتحي سليم، جامعة اليرموك، كليّة الآداب ١٩٩٤م.

١٦- منهاج الطالب في كشف أسرار مقدمة ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرصاص مخطوط محفوظ في صنعاء - الجامع الكبير - مكتبة الأوقاف برقم ١٨٤٨ نحو.

١٧- الموشح على كافية ابن الحاجب للخبيصي، صورة من مخطوط بحوزة الأخ محمد صالح الحسني.

١٨- ابن هطيل اليمني وجهوده النّحويّة، رسالة ماجستير مقدّمة من الطّالب شريف عبد الكريم النّجّار، جامعة صنعاء ١٩٩٧م.

١٩- الوافية في شرح الكافية، لركن الدّين الاسترابادي، رسالة ماجستير مقدمة من الطّالبة نينيت خضّور، جامعة دمشق، كليّة الآداب، قسم اللغة العربيّة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

المطبوعات:

٢٠- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٧م.

٢١- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر.

٢٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن

محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، ط١، دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٣- اتفاق المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين الدقيقي النحوي، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، ط١، دار عمار - الأردن - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٤- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق: د. سيد الجميلي، ط١، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ.

٢٥- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، ط١، دار الحديث - القاهرة - ١٤٠٤هـ.

٢٦- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، مكتبة السعادة - مصر - ١٩٦٣م.

٢٧- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمّد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٢م.

٢٨- إرشاد السّالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك، برهان الدّين إبراهيم بن محمّد بن قيّم الجوزيّة، تحقيق د. محمّد بن عوض السّهلي، ط١، مكتبة أضواء السّلف ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٩- الأزهية في علم الحروف، لعليّ بن محمّد الهرويّ، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق ١٩٨٢م.

٣٠- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار الجيل - بيروت - ١٤١٢هـ.

٣٢- أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٣- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، نور

الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة / مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.

٣٤- إسفار الفصيح، لأبي سهل محمّد بن عليّ الهرويّ، تحقيق: د. أحمد بن سعيد قشّاش، ط١، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة ١٤٢٠هـ.

٣٥- إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويّين، عبدالباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط١، مركز الملك فيصل، الرّياض ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٦- الأشباه والنّظائر في النّحو، جلال الدّين السّيوطي، ج١ تحقيق عبدالإله النّبهان، وج٢ تحقيق غازي طليمات، وج٣ تحقيق إبراهيم محمّد عبدالله ١٩٧٦، وج٤ تحقيق أحمد مختارالشّريف ١٩٨٧، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة - دمشق.

٣٧- اشتقاق أسماء الله تعالى، لأبي القاسم الزّجّاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، النّجف ١٩٧٤م.

٣٨- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢.

٣٩- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر / وعبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف - القاهرة.

٤٠- الأصمعيّات للأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، ط٣، ١٩٦٧م.

٤١- الأصول في النّحو لابن السّرّاج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ١٩٨٥م.

٤٢- الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧.

٤٣- إعراب الحديث النّبوي لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق د.حسن موسى الشّاعر، وزارة الثّقافة والشّباب، ط١، عمّان ١٩٨٠م.

٤٤- إِعراب القراءات السّبع وعللها، ابن خالويه، حقّقه وقدّم له د.عبد الرحمن

العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٢م-١٤١٣هـ.
٤٥- إِعْراب القراءات الشّواذّ، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد السيّد عزّوز، ط١، عالم الكتب، بيروت ١٤١٧- ١٩٩٦م.
٤٦- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٤٧- الأعلام، لخير الدّين الزّركلي، بيروت ١٩٧٤م.
٤٨- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر- لبنان.
٤٩- الإغفال، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتّراث ٢٠٠٣م.
٥٠- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثّانية، جامعة بنغازي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٥١- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١، القاهرة ١٩٨١م.
٥٢- الإقليد في شرح المفصّل، تاج الدين الجندي، تحقيق د. محمود الدّراويش، منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٥٣- أمالي السهيلي لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: محمد ابراهيم البنا، ط١، مطبعة السعادة ١٩٧٠م.
٥٤- أمالي ابن الشّجري، ابن الشّجري علي بن محمّد بن حمزة العلوي، تحقيق د. محمود الطّناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٥٥- إنباه الرّواة في أنباه النّحاة، القفطي، علي بن يوسف، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصريّة، القاهرة ١٩٥٠م.
٥٦- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عدلان الموصلي النحوي، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٥٧- الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط١، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٨م.

٥٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت ١٩٨٧م.

٥٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط٥، دار الجيل - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٠- الإيضاح العضدي لأبي علي الفَارِسِيّ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطّباعة والنّشر، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦١- إيضاح الشّعر، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق١٩٨٨م.

٦٢- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو عليّ القيسيّ، تحقيق د. محمّد بن حمود الدّعجاني، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٦٣- الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمّد عبدالله، ط١، دار سعدالدّين، دمشق١٤٢٥هـ٢٠٠٥م.

٦٤- الإيضاح في علل النّحو، لأبي القاسم الزّجّاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النّفائس، ط٤، بيروت١٩٨٢م.

٦٥- البخلاء، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: أحمد العوامري بك - علي الجارم بك، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٦٦- بدائع الفوائد، تأليف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد الج، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٦٧- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف - بيروت.

٦٨- البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، لمحمّد بن عليّ الشّوكاني، دار

المعرفة للطّباعة والنّشر، بيروت.

٦٩- البديع في علم العربيّة، ابن الأثير الجزري، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد ود. صالح العايد، منشورات مركز إحياء التّراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.

٧٠- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، ط٤، دار الوفاء - المنصورة - مصر - ١٤١٨هـ.

٧١- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦م.

٧٢- بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيس البابي الحلبي، مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٧٣- البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة، الفيروز أبادي، تحقيق محمّد المصري، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق ١٩٧٩م.

٧٤- البيان في شرح اللّمع، الشّريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق د.علاء الدّين حمويّة، ط١، دار عمّار للنشر والتّوزيع ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٧٥- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب - بيروت.

٧٦- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق د.نوري ياسين الهيتي، إصدارات وزارة الثّقافة والسّياحة، صنعاء ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٧٧- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٧٨- تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت١٩٩٠م.

٧٩- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: أ. د. عبدالحليم النّجّار

وآخرين، الهيئة العامّة المصريّة للكتاب١٩٩٣م.

٨٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨١- تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية- بيروت.

٨٢- تاريخ ثغر عدن لأبي محمّد عبدالله الطّيّب بن عبدالله بن أحمد بن أبي مخرمة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩١م.

٨٣- تاريخ الخلفاء، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة - مصر - ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٨٤- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبي القاسم علي بن الحسن إبن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥م.

٨٥- التّبصرة والتّذكرة للصّيمريّ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، منشورات مركز البحث العلمي، مكّة المكرّمة، ط١، ١٩٨٢م.

٨٦- التّتمّة في التّصريف، ابن القبيصي، تحقيق د. محسن العميري، مطبوعات نادي مكّة الثّقافي الأدبي، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٨٧- التّبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمّد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٦م.

٨٨- التبيان في تفسير غريب القرآن، شهاب الدين أحمد بن محمد الهائم المصري، تحقيق: فتحي أنور الدابلوي، ط١، دار الصحابة للتراث بطنطا - مصر - ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٨٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٦م.

٩٠- تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشّنتمري، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة، ط٢، ١٩٩٤م.

٩١- تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.عبّاس مصطفى الصّالحي، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

٩٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

٩٣- تذكرة النّحاة لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق: د.عفيف عبدالرّحمن، مؤسّسة الرّسالة، ط١، ١٩٨٦م.

٩٤- ترشيح العلل في شرح الجمل، الخوارزمي، تحقيق عادل محسن العميري، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.

٩٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، ١٩٦٧م.

٩٦- التّصريح بمضمون التّوضيح، الأزهري، خالد بن عبد الله، دراسة وتحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٩٩٧م.

٩٧- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط١، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥هـ.

٩٨- التّعريف بضروري قواعد علم التّصريف، محمّد بن مرتضى الزّبيدي، تحقيق د.غنيم غانم الينبعاوي، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدّماميني، بدر الدين، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدّى، ط١، ١٩٨٣، بدون.

١٠٠- التّعليقة على كتاب سيبويه لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: د.عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ط١، القاهرة ١٩٩٠م.

١٠١- التّعليقة على المقرّب، بهاء الدّين بن النّحّاس، تحقيق: د.جميل عبدالله

عويضة، وزارة الثّقافة، عمّان١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٠٢- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

١٠٣- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٠٤- تفسير المسائل المشكلة في أوّل المقتضب، للفارقي أبي القاسم سعيد بن سعيد ـ تحقيق د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربيّة، القاهرة ١٩٩٣م.

١٠٥- التّكملة، أبو عليّ الفارسي، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٠٦- التكملة لكتاب الصلة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - لبنان - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٠٧- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، للشنتريني أبي بكر محمّد بن عبدالملك، دراسة وتحقيق د. معيض بن مساعد العوفي، ط١، دار المدني ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١٠٨- تلقين المتعلّم في النّحو، لابن قتيبة، تحقيق: عبدالله النّاصر، ط١، المكتب الإسلامي١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٠٩- تهذيب الأسماء واللغات، محي الدين بن شرف النووي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، ط١، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٦م.

١١٠- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ط١، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١١١- التهذيب في النحو لابن يعيش الصنعاني، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، ط١، بيروت ١٩٩٤م.

١١٢- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ٢٠٠١م.

١١٣- توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب، للرّمّاني، تحقيق سعيد الأفغاني، الجامعة السّوريّة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

١١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك للمرادي، د. عبدالرحمن سليمان، ط١، دار الفكر العربي ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١١٥- التّوطئة لأبي عليّ الشّلوبين، تحقيق يوسف المطوع، دار التّراث العربي، القاهرة.

١١٦- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط١، دار الفكر- ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١١٧- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ.

١١٨- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١١٩- الجامع الصّغير في النّحو لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠م.

١٢٠- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب - القاهرة.

١٢١- الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، ط١، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.

١٢٢- الجمل في النّحو لأبي القاسم الزّجّاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة ودار الأمل، ط١، ١٩٨٤م.

١٢٣- الجمل في النحو للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: يسرى عبد الغني عطية، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ١٩٨٥.

١٢٤- الجمل في النّحو المنسوب للخليل، (لابن شقير)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، مؤسّسة الرّسالة، ط١، بيروت ١٩٨٥م.

١٢٥- جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم - بيروت.

١٢٦- جمهرة الأمثال، الشيخ الأديب أبو هلال العسكري، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٢٧- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٧م.

١٢٨- الجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت١٩٨٣م.

١٢٩- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، الشّيخ محمّد الخضري، دار الفكر، بيروت ١٩٧٨م.

١٣٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني لمحمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٣١- حجّة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمّد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٣٢- الحجّة للقرّاء السّبعة، أبو عليّ الفارسي، حقّقه بدر الدّين قهوجي وبشير حويجاتي، ط١، دار المأمون للتّراث، دمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٣٣- حديث شعبة، أبو القاسم البغويّ، تحقيق: صالح عثمان اللّحّام، ط١، الدّار العثمانية، عمان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٣٤- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السّيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطّليعة للطباعة والنشر، بيروت.

١٣٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط٤، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥هـ.

١٣٦- حماسة البحتري، لأبي عبادة البحتري، ضبطه وعلّق عليه كمال مصطفى، ١٩٢٩م، وطبعة أخرى بتحقيق لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب العربي بيروت

١٩٦٧م.
١٣٧- الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٣٨- (الحماسة المغربية) مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي، تحقيق: محمد رضوان الداية، ط١، دار الفكر المعاصر-بيروت- ١٩٩١م.
١٣٩- حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول، عبدالله محمّد الحبشي، منشورات وزارة الإعلام والثّقافة، صنعء، ط٢، ١٩٨٠م.
١٤٠- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت.
١٤١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، دار صادر - بيروت.
١٤٢- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، د. هدى جنهويتشي، مكتبة دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، عمّان ١٩٩٣م.
١٤٣- دراسات في التّراث اليمني، عبدالله الحبشي، دار العودة، بيروت، ١٩٧٧م.
١٤٤- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمّد الخرّاط، ط١، دار القلم، دمشق ١٩٨٦م.
١٤٥- الدّرر في شرح الإيجاز، قطب الدّين محمّد بن الحسين البيهقي النيسابوري، تحقيق د. محسن بن سالم العميري، ط١، مطبوعات نادي مكّة الثّقافي، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٤٦- الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة، للشنقيطي، ط٢، ١٩٧٣م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
١٤٧- دقائق التّصريف، المؤدّب، القاسم بن محمّد، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي وزملائه، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٤٨- دلائل الإعجاز، تأليف: الإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. التنجي،

ط١، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٤٩- ديوان ابن أحمر، تحقيق د. حسين عطوان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة.

١٥٠- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٤م.

١٥١- ديوان الأعشى، الصّبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس، تحقيق: رودلف جابر، فينا ١٩٢٧م.

١٥٢- ديوان الإمام الشّافعي لأبي عبدالله محمّد بن إدريس الشّافعي، جمعه محمّد عفيف الزّعبي، دار الجيل، ط٣، بيروت١٩٧٤م.

١٥٣- ديوان تأبّط شرّا، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت ١٩٨٤م.

١٥٤- ديوان جران العود، (رواية أبي سعيد السّكّري)، ط١، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م.

١٥٥- ديوان جرير، دار صادر، بيروت.

١٥٦- ديوان حاتم الطّائيّ، تحقيق وشرح: كرم البستاني، ط٢،دار المسيرة، بيروت ١٩٨٢م.

١٥٧- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق د.وليد عرفات، سلسلة جب التذكاريّة، ١٩٧١م.

١٥٨- ديوان الحطيئة، تحقيق نعمان محمّد أمين، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة ١٩٨٧م.

١٥٩- ديوان الحماسة بشرح التبريزي، دار القلم - بيروت.

١٦٠- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفّان، برواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق: يسري عبد الغني، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٩٩٠م.

١٦١- ديوان رؤبة بن العجّاج، مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم الورد، ط١،

منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩م.
١٦٢- ديوان ذي الرّمّة، حقّقه د. عبدالقدّوس أبو صالح، مؤسّسة الرّسالة، ط٣، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٦٣- ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب، دار الكتب المصريّة ١٩٤٤م.
١٦٤- ديوان زيد الخيل، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، النجف ١٩٦٨م.
١٦٥- ديوان الشّمّاخ، شرح وتقديم قدري مايو، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت ١٩٩٤م.
١٦٦- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق د. علي الجندي، القاهرة ١٣٧٨هـ.
١٦٧- ديوان الطّرمّاح، تحقيق: كرنكو، ليدن ١٩٢٧م.
١٦٨- ديوان طفيل بن عوف الغنوي، تحقيق محمّد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٨م.
١٦٩- ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: د. يحيى الجبوري مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩١م.
١٧٠- ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات، تحقيق محمّد يوسف نجم، بيروت ١٣٧٨هـ.
١٧١- ديوان العجّاج، تحقيق د. عزّة حسن، مكتبة الشّرق، بيروت ١٩٧١م.
١٧٢- ديوان عديّ بن زيد العبادي، تحقيق محمّد جبّار المعيبد، بغداد.
١٧٣- ديوان عمر بن أبي ربيعة، بعناية محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، مصر ١٩٦٠م.
١٧٤- ديوان الفرزدق، قدّم له وشرحه: مجيد طراد، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٤م. وطبعة أخرى: دار صادر، بيروت.
١٧٥- ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السّامرائي وأحمد مطلوب، بيروت ١٩٦٠م.
١٧٦- ديوان كثير عزة، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر و توزيع دار الثقافة، بيروت

١٩٧١م.

١٧٧- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق سامي العاني، بغداد ١٩٦٦م.

١٧٨- ديوان النّابغة الذّبياني، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف.

١٧٩- ديوان الهذليين، ، ط٣، القاهرة، دار الكتب والوثائق القوميّة ٢٠٠٣م.

١٨٠- ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري، تحقيق داود سلّوم، مطبعة الإيمان، بغداد، ١٩٦٨م.

١٨١- رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ ـ حققها وقدم لها: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط١، الزرقاء، الأردن ١٩٨٨م.

١٨٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبدالنّور المالقي، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، دار العلم، ط٢، دمشق ١٩٨٥م.

١٨٣- روائع الحكم في أشعار الإمام عليّ بن أبي طالب، تقديم وضبط وشرح عبود أحمد الخزرجي، نشر وتوزيع المكتبة العالميّة، بغداد.

١٨٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٨٥- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، محمد بن حبان البستي أبو حاتم، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٨٦- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٨٧- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف - مصر - ١٤٠٠هـ.

١٨٨- سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق ١٩٨٥م.

١٨٩- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٩٠- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت.

١٩١- السّلوك لمعرفة دول الملوك، لتقيّ الدّين أحمد بن عليّ المقريزيّ، قام بنشره محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والتّرجمة، القاهرة ١٩٧١م.

١٩٢- سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، ط١، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧هـ.

١٩٣- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط٩، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣م.

١٩٤- الشّافية في علم التّصريف، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكّيّة، مكّة المكرّمة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٩٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير- دمشق - ١٤٠٦هـ.

١٩٦- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق: محمد على سلطاني، دار المأمون للتراث ١٩٧٩م.

١٩٧- شرح أبيات المفصّل والمتوسّط، للشريف الجرجاني، تحقيق د. عبدالحميد جاسم الكبيسي، ط١، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٩٨- شرح أبيات مغني اللّبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقّاق، ط١، منشورات دار المأمون للتّراث ١٩٧٣م.

١٩٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، بأعلى حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢٠٠- شرح ألفيّة ابن مالك للشّارح الأندلسيّ، لأبي عبدالله عليّ بن جابر الهوّاري، تحقيق د. عبدالحميد السّيّد، المكتبة الأزهريّة للتّراث ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٠١- شرح ألفية ابن معط، للقواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض ١٩٨٥م.

٢٠٢- شرح ألفيّة ابن مالك المسمّى إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، لمحمّد بن أحمد المكناسي، تحقيق حسين عبدالمنعم بركات، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٠٣- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود. مُحَمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠.

٢٠٤- شرح التّصريف، عمر بن ثابت الثّمانيني، تحقيق د.إبراهيم البعيمي، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٠٥- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد ١٩٨٢م.

٢٠٦- شرح جُمل الزّجّاجي، علي بن محمّد بن خروف الإشْبيليّ، تحقيق د. سلوى محمد عرب، ط١، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة، مكّة المكرّمة ١٤١٩هـ.

٢٠٧- شرح الحدود النحوية، للفاكهى، جمال الدين عبد الله بن احمد، تحقيق: د. محمد الطيب الابراهيم، ط١، دار النفائس، بيروت ١٩٩٦م.

٢٠٨- شرح حماسة أبي تمّام للأعلم الشّنتمري، تحقيق د. علي المفضّل حمّودان، منشورات مركز جمعة الماجد، ط٢، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر-دمشق١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٠٩- شرح ديوان امرىء القيس، لأبي جعفر النّحّاس، علّق عليه د.عمر الفجّاوي، عمان، وزارة الثّقافة ٢٠٠٢م.

٢١٠- شرح ديوان كعب بن زهير، صنعة / السّكري، ط٣، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة ٢٠٠٢م.

٢١١- شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا/ إبراهيم

الأبياري/ عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت.
٢١٢- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، حقّقه وقدّم له د. إحسان عبّاس، سلسة الثراث العربي، طبعة ثانية مصوّرة، مطبعة حكومة الكويت ١٩٨٤م.
٢١٣- شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، بدون.
٢١٤- شرح شافية ابن الحاجب، الرّضي الاستراباذي، تحقيق محمّد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢١٥- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدّين الاستراباذي، تحقيق د. عبدالمقصود محمّد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٢١٦- شرح الشّافية، الجاربردي، ضمن مجموعة الشّافية من علمي الصّرف والخط، ط٣، عالم الكتب، بيروت١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
٢١٧- شرح الشّافية، نقرة كار، ضمن مجموعة الشّافية من علمي الصّرف والخط، ط٣، عالم الكتب، بيروت١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
٢١٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢١٩- شرح شذور الذّهب للجوجري محمّد بن عبد المنعم، تحقيق د. نواف الحارثي، ط١، منشورات عمادة البحث العلميّ، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة ١٤٢٤هـ.
٢٢٠- شرح شواهد الإيضاح لابن برّي، تحقيق د. عيد مصطفى درويش، مجمع اللّغة العربيّة/ القاهرة ١٤٠٥ هـ١٩٨٥م.
٢٢١- شرح شواهد شرح التّحفة الورديّة، عبد القادر البغدادي، تحقيق د. عبدالله بن علي الشّلال، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض،١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢٢٢- شرح شواهد شرح الشّافية للرّضي، عبد القادر البغدادي، تحقيق محمّنور الحسن وزميليه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان ١٩٨٢م.

٢٢٣- شرح شواهد المغني، للسّيوطي، تصحيح وتعليق الشّيخ محمّد محمود الشّنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

٢٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - سوريا - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٢٥- شرح عمده الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان الدّوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢٢٦- شرح العوامل المائة النحوية في أصول العربية، شرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف، مصر.

٢٢٧- شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن عليّ بن فضّال المجاشعي، د. عبدالفتّاح سليم، مكتبة الآداب، ط٢، القاهرة١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٢٨- شرح الفصيح لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، تحقيق: إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التّراث، مكّة المكرّمة ١٤١٧هـ.

٢٢٩- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف، مصر.

٢٣٠- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة - ١٣٨٣هـ.

٢٣١- شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي عبدالعزيز بن جمعة، تحقيق د. علي الشّوملي، ط١، دار الكندي، ودار الأمل، إربد ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٣٢- شرح كافية ابن الحاجب، لبدر الدّين بن جماعة، تحقيق: د. محمّد محمّد داوود، دار المنار للنشر والتّوزيع، القاهرة ٢٠٠٠م.

٢٣٣- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.

٢٣٤- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة

المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
٢٣٥- شرح اللّمحة البدريّة في علم العربيّة، لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق د. صلاح رواي، ط٢، مطبعة حسّان، القاهرة.
٢٣٦- شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط١ الكويت ١٩٨٤م.
٢٣٧- شرح اللّمع في النّحو، القاسم بن محمّد الواسطيّ الضّرير، د. رجب عثمان، ط١ مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٢٣٨- شرح اللّمع، الباقولي الأصفهانيّ، تحقيق د. إبراهيم أبوعباة، ط١، منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٢٣٩- شرح مختصر التّصريف العزّي في فنّ الصّرف، مسعود بن عمر التّفتازاني، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط١، منشورات دار السّلاسل، الكويت ١٩٨٣م.
٢٤٠- شرح المراح، شمس الدّين أحمد المعروف بديكقوز، ضمن كتاب (شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٩م.
٢٤١- شرح المراح في التّصريف، بدر الدّين محمود بن أحمد العيني، حقّقه وعلّق عليه: د. عبد السّتّار جواد، مطبعة الرّشيد، بغداد ١٩٩٠م.
٢٤٢- شرح المفصّل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
٢٤٣- شرح المفصّل الموسوم بالتخمير، الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢١هـ.
٢٤٤- شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك، أبو زيد عبدالرّحمن المكودي، حقّقه د. فاطمة راشد الرّاجحي، جامعة الكويت ١٩٩٣م.
٢٤٥- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين عمر بن محمد الأزدي دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نـزال العتيبي، مؤسسة الرسالة ط٢، بيروت ١٩٩٤م.
٢٤٦- شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق جمال

عبد العاطي مخيمر، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرّمة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٤٧- شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، الكويت ١٩٨٤م.

٢٤٨- شرح الملوكي في التّصريف، ابن يعيش، تحقيق د.فخر الدّين قباوة، ط١، المكتبة العربيّة، حلب ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢٤٩- شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك، ابن النّاظم، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٥٠- شرح هاشميّات الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق د. داوود سلوم ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، بيروت ١٩٨٤م.

٢٥١- شعر إبراهيم بن هرمة القرشيّ، تحقيق محمّد نفّاع، وحسين عطوان، دمشق، مجمع اللغة العربيّة ١٩٦٩م.

٢٥٢- شعر أميّة بن أبي الصّلت، جمع وتحقيق د.بهجة عبد الغفور الحديثي، مطبوعات وزارة الثّقافة والإعلام، بغداد١٩٧١م.

٢٥٣- شعر عمرو بن معدي كرب الزّبيدي، جمعه ونسّقه: مطاع الطرابيشي، ط٣، مكتبة المؤيّد، الرّياض ١٩٩٤م.

٢٥٤- شعر النّمر بن تولب، صنعة د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد.

٢٥٥- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٦- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٥٧- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٢٥٨- الصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة، النّيليّ إبراهيم بن الحسين، تحقيق محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلميّة، جامعة أمّ القرى١٤٢٠هـ.

٢٥٩- الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت- ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٦٠- ضرائر الشّعر، أو كتاب ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، القزّاز القيرواني، تحقيق د. محمّد زغلول سلاّم ود. محمّد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندريّة.

٢٦١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

٢٦٢- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د.عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٣هـ.

٢٦٣- طبقات صلحاء اليمن لعبد الوهاب بن عبد الرّحمن السّكسكي، تحقيق: عبدالله الحبشي، مركز الدّراسات والبحوث اليمنيّة، صنعاء، دار الآداب، بيروت.

٢٦٤- طبقات فحول الشّعراء، محمّد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدني، جدّة.

٢٦٥- طبقات النّحويّين واللّغويّين، أبو بكر الزّبيدي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف.

٢٦٦- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، دار صادر- بيروت.

٢٦٧- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة للإمام يحيى بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣م.

٢٦٨- العبر في خبر من غبر، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، ط٢، مطبعة حكومة الكويت - الكويت - ١٩٨٤م.

٢٦٩- العقود اللّؤلؤيّة في تاريخ الدّولة الرّسوليّة، للشّيخ عليّ بن الحسن الخزرجي، عنى بتصحيحه محمّد بسيوني، مطبعة الهلال بالفجّالة، مصر١٩١١م.

٢٧٠- علل النّحو لأبي الحسن الورّاق، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض ١٩٩٩م.

٢٧١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٧٢- عنقود الزّواهر في الصّرف، علاء الدّين القوشجي، دراسة وتحقيق د.أحمد عفيفي، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٧٣- عيار الشعر، أبو الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٢٧٤- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٧٥- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي الخزرجي، تحقيق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت.

٢٧٦- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، ليحيى بن الحسين بن القاسم، تحقيق: د.سعيد عبد الفتّاح عاشور، دار الكتاب العربيّ للطّباعة والنّشر، القاهرة ١٩٦٨م.

٢٧٧- غريب الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٢هـ.

٢٧٨- الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة - لبنان.

٢٧٩- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، البعلي محمد بن أبي الفتح، تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، ط١، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ٢٠٠٢م.

٢٨٠- فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميّة الأفعال، جمال الدّين محمّد بن عمر المعروف ببَحْرق، تحقيق د. مصطفى النّحّاس، الكويت١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٨١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر - بيروت.

٢٨٢- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيق د. عبد المجيد عابدين ود. إحسان عباس، ط١، ١٩٥٨م.

٢٨٣- الفصـول الخمسون لابن المعطي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، القاهرة.

٢٨٤- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، ط١، دار البشير - عمان - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٨٥- الفضّة المضيئة في شرح الشّذرة الذّهبيّة في علم العربيّة للعلامة أحمد بن زيد، تحقيق: د. عبد المنعم فائز، ط١، مطبعة المعارف، القدس ١٩٨٩م.

٢٨٦- الفلاح شرح المراح، ابن كمال باشا، ضمن كتاب (شرحان على مراح الأرواح في علم الصّرف)، ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٩م.

٢٨٧- فهرس مكتبة الجامع الكبير، صنعاء، إعداد: أحمد عبدالرّزّاق الرّقيحي وآخرين، وزارة الأوقاف والإرشاد، الجمهوريّة اليمنيّة.

٢٨٨- فهرست مخطوطات المكتبة الغربيّة بالجامع الكبير/ صنعاء، إعداد محمّد سعيد المليح وأحمد عيسوي، الهيئة العامّة للآثار ودور الكتب، الجمهوريّة اليمنيّة.

٢٨٩- فهرس النّحو، المصوّرات الميكروفيلميّة الموجودة بمكتبة الميكروفيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلاميّ، إعداد قسم الفهرسة بالمركز، جامعة أمّ القرى.

٢٩٠- الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج بن النديم، دار المعرفة- بيروت- ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢٩١- الفوائد، تمام بن محمد الرازي أبو القاسم، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط١، مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١٢هـ.

٢٩٢- الفوائد الضّيائيّة شرح كافية ابن الحاجب، الجامي، عبد الرحمن، دراسة وتحقيق أسامة طه الرّفاعي، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد ١٩٨٣م.

٢٩٣- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ط٣، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٧هـ.

٢٩٤- الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، العلامة الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، ط٣، دار الوراق - الرياض - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٩٥- الفوائد والقواعد، الثّمانيني، عمر بن ثابت، تحقيق د.عبدالوهاب الكحلة، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٢٩٦- الفواكه الجنيّة على متمّمة الآجرّوميّة، للفاكهي جمال الدّين عبدالله بن أحمد، تحقيق: محمود نصّار، ط١، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٩٧- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، محمّد بن الطيّب الفاسي، تحقيق وشرح د.محمود فجّال، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي، ١٣٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٩٨- قرّة العيون بأخبار اليمن الميمون، لعبد الرّحمن بن عليّ الزّبيديّ، تحقيق: محمّد بن عليّ الأكوع، ط٢، ١٩٨٨م.

٢٩٩- القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي أبو العباس، تحقيق: د. عبد الكريم محمد الحسن بكار، ط١، دار القلم - دمشق - ١٤٠٦هـ.

٣٠٠- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الرّبيع، تحقيق فيصل الحفيان، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض ٢٠٠١م.

٣٠١- كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام

محمد هارون، ط١، دار الجيل - بيروت.
٣٠٢- الكافية في النّحو، ابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبدالله، ط١، دار الوفاء للنشر والتّوزيع، جدّة ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٣٠٣- الكامل في اللّغة والأدب، المبرّد، تحقيق محمّد أحمد الدّالي، مؤسّسة الرّسالة ١٩٨٣م.
٣٠٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٠٥- كشف المشكل في النحو للحيدرة، علي بن سليمان، تحقيق: هادي عطية، مطبعة الإرشاد، ط١، بغداد ١٩٨٤م، ودار عمار للنشر والتوزيع، الأردن طبعة مزيدة ومنقحة.
٣٠٦- كَشف المشكلات وإيضاح المعضلات، الباقولي علي بن الحسين، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ودار عمار، الأردن بتحقيق د. عبد القادر السعدي.
٣٠٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي(حاجي خليفة)، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣٠٨- كشف النّقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب للفاكهي، تحقيق د. عبد المقصود محمّد عبد المقصود، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
٣٠٩- الكفاية في النّحو، محمّد بن عبدالله بن محمود، تحقيق ودراسة إسحاق الجعبري، ط١، دار ابن حزم، بيروت١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.
٣١٠- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣١١- الكواكب الدّرّيّة على متمّمة الآجرّوميّة للشّيخ محمّد بن أحمد الأهدل، دار

الكتب العلميّة، بيروت.

٣١٢- لباب الإعراب، تاج الدّين الإسفراييني، دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب، ط١، دار الرّفاعي، الرّياض ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣١٣- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر - دمشق - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

٣١٤- اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار صادر - بيروت - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣١٥- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان وغازي طليمات، ط١، دار الفكر - دمشق - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣١٦- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط١، دار صادر - بيروت.

٣١٧- اللّمحة في شرح المُلحة، محمّد بن الحسن الصّايغ، دراسة وتحقيق إبراهيم الصّاعدي، ط١، منشورات الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة ١٤٢٤هـ.

٣١٨- اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٣١٩- المؤتلف والمختلف للآمدي، تحقيق عبدالسّتّار أحمد فرّاج، القاهرة، دار إحياء الكتب العربيّة ١٩٦١م.

٣٢٠- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٧١م.

٣٢١- ما يحتمل الشعر من الضرورة، السيرافي، تحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة دار المعارف، ط٣، ١٩٩٣م.

٣٢٢- المبدع في التّصريف، أبوحيّان الأندلسي، تحقيق د.عبد الحميد طلب، ط١، مكتبة دار العروبة للنّشر والتّوزيع، الكويت١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٢٣- المتّبع في شرح اللّمع، أبو البقاء العكبري، دراسة وتحقيق عبدالحميد حمد الزَوِيّ، ط١، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٤م.
٣٢٤- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمّر بن المثنّى، تحقيق محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.
٣٢٥- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون،٢، دار المعارف، مصر.
٣٢٦- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد دار المعرفة - بيروت.
٣٢٧- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي - القاهرة، بيروت - ١٤٠٧هـ.
٣٢٨- المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاقسي، تحقيق موسى مُحَمَّد زنين، ط١، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ١٩٩٢م.
٣٢٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، و د. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٩٩٤م.
٣٣٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٣٣١- المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٠٠هـ.
٣٣٢- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م.
٣٣٣- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه،عنى بنشره برجستراسر، دار الهجرة.

٣٣٤- المدارس الإسلاميّة في اليمن، إسماعيل بن عليّ الأكوع، دار الفكر، دمشق١٩٨٠م.

٣٣٥- المذكّر والمؤنّث، أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ، تحقيق د. طارق الجنابي، ط٢، دار الرّائد العربي، بيروت١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٣٦- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٣٧- المرتجل، لابن الخشّاب، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٣٣٨- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد القاري، تحقيق: جمال عيتاني، ط١، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٣٩- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق محمّد جاد المولى وعلي البجّاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، صورة طبق الأصل عن طبعة دار إحياء الكتب، دار الفكر، بيروت.

٣٤٠- المسائل البصريّات، الفارسيّ أبو عليّ، تحقيق ودراسة د. محمّد الشّاطر، ط١، مطبعة المدني ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٤١- المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ودار المنارة، ط١، بيروت ١٩٨٧م.

٣٤٢- المسائل الشّيرازيّات، أبو عليّ الفارسي، حقّقه د. حسن هنداوي، ط١، كنوز إشبيليا، الرّياض، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣٤٣- المسائل العضديات لأبي على الفارسي، تحقيق: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٦م.

٣٤٤- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد.

٣٤٥- المسائل المنثورة، الفارسي، أبو عليّ، تحقيق شريف عبد الكريم النجّار، ط١، دار عمّار للنشر والتّوزيع، عمّان ٢٠٠٣م.

٣٤٦- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق، د.محمّد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، دار المدني للطباعة والنّشر والتّوزيع ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣٤٧- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن يحيى العمري، تحقيق: أحمد زكي، القاهرة، دار الكتب المصريّة ١٩٢٤م.

٣٤٨- المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري، ط٢، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٧م.

٣٤٩- المستوفي في النّحو، لكمال الدّين علي بن مسعو الفرخان، تحقيق: د.محمّد بدوي المختون، دار الثّقافة العربيّ، القاهرة١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٥٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة - مصر.

٣٥١- مسند البزّاز، أبو بكر أحمد بن عمرو البراز، تحقيق: محفوظ عبدالرّحمن، ط١، مؤسّسة علوم القرآن، بيروت١٤٠٩هـ.

٣٥٢- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ.

٣٥٣- مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين الموزعي، تحقيق: جمال طلبة، دار زاهد القدسي، القاهرة ١٩٩٥م.

٣٥٤- مصباح الرّاغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السّيّد، للعلاّمة محمّد بن عزّ الدّين المفتي، تحقيق عبدالله شمام، ط١، مكتبة التّراث الإسلامي، صعدة، اليمن ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٥٥- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبدالله محمّد الحبشي، مركز الدّراسات اليمنيّة، صنعاء.

٣٥٦- المصنف، تأليف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣هـ.

٣٥٧- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩هـ.

٣٥٨- المطلوب شرح المقصود في التّصريف، تأليف الإمام الأعظم أبي حنيفة النّعمان بن ثابت، الطبعة الأخيرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٠م.

٣٥٩- مَعانِي القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق د. هدى قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٠م.

٣٦٠- مَعانِي القرآن، يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق أحمد نَجاتي ومحمد علي النّجّار، دار السّرور.

٣٦١- معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى - مكة المرمة - ١٤٠٩هـ.

٣٦٢- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣م.

٣٦٣- معانِي القراءات، أبو منصور الأزهري، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، منشورات محمد علي بيضون، ط١، دار الكتب العلمية ١٩٩٩م.

٣٦٤- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت - ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م.

٣٦٥- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة - ١٤١٥هـ.

٣٦٦- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

٣٦٧- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار الفكر - بيروت.

٣٦٨- معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع أبو الحسين، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، ط١، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - ١٤١٨م.

٣٦٩- معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنّى ودار إحياء التّراث العربي، بيروت.

٣٧٠- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد، تحقيق: مصطفى السقا، ط٣، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣هـ.

٣٧١- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٤هـ.

٣٧٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر - دمشق - ١٩٨٥م.

٣٧٣- مفتاح العلوم، السّكّاكي محمّد بن عليّ، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، ط٢، بيروت، لبنان١٩٨٧.

٣٧٤- المفراح في شرح مراح الأرواح، حسن باشا بن علاء الدّين الأسود، تحقيق ودراسة د. شريف عبد الكريم النّجّار، دار عمّار، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٧٥- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال - بيروت - ١٩٩٣م.

٣٧٦- المفضّل في شرح المفصّل، علم الدّين السّخاوي، تحقيق د. يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، عمّان ٢٠٠٢م.

٣٧٧- المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون - بيروت.

٣٧٨- المفيد في النّحو لابن بابشاذ، ضمن (كتابان في النّحو) تحقيق د. محسن العميري، المكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

٣٧٩- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط١، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٣٨٠- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، (شرح الشّواهد الكبرى)، للعيني بدر الدّين محمود بن أحمد، تحقيق: محمّد باسل السّود، منشورات محمّد علي بيضون، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٣٨١- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٨٢- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

٣٨٣- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت.

٣٨٤- المقتطف من تاريخ اليمن للقاضي عبدالله بن عبد الكريم الجرافي، منشورات العصر الحديث، ط٢، بيروت ١٩٨٧م.

٣٨٥- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٨م.

٣٨٦- مقدّمة في النّحو، لخلف الأحمر، تحقيق عزّالدّين التّنوخي، مطبوعات مديريّة إحياء التّراث القديم، دمشق ١٩٦١م.

٣٨٧- المقرّب، ومعه مثل المقرّب لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، منشورات محمّد علي بيضون، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٨٨- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٩٨٥م.

٣٨٩- الممتع في التّصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٩٠- منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان.

٣٩١- المناهج الكافية في شرح الشّافية، زكريا بن محمّد الأنصاري، دراسة وتحقيق د. رزان يحيى خدّام، سلسلة إصدارات دار الحكمة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٩٢- المناهل الصّافية إلى كشف معاني الشّافية، لطف الله محمّد بن الغياث، تحقيق د. عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشّباب، القاهرة.

٣٩٣- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب، بدون.

٣٩٤- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٣م.

٣٩٥- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي لكتاب التّصريف للإمامِ أبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٤م.

٣٩٦- موسوعة التّاريخ الإسلامي والحضارة الإسلاميّة، د. أحمد شلبي، مكتبة النّهضة المصريّة، ط٢، القاهرة ١٩٨٢م.

٣٩٧- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط١، مكتبة الرسالة - بيروت - ١٤١٥هـ-١٩٩٦م.

٣٩٨- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، الدلائي محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط، تحقيق مصطفى الصادق العربي، بدون دار نشر وسنة نشر.

٣٩٩- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤م.

٤٠٠- النّجم الثّاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمّد بن أبي القاسم، تحقيق د.محمّد جمعة، ط١، مؤسّسة الإمام زيد بن علي الثّقافيّة، صنعاء ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٠١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر.

٤٠٢- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق د.إبراهيم السّامرّائي، ط٣، مكتبة المنار، الزّرقاء ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٠٣- نشأة الدّراسات النّحويّة واللّغويّة في اليمن وتطوّرها، د.هادي عطيّة مطر، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤م.

٤٠٤- نظم الفرائد وحصر الشّرائد، للإمام مهذّب الدّين المهلّبي، تحقيق: د.عبدالرّحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، الرّياض١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٠٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت ١٩٨٨م.

٤٠٦- النّكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشّنتمريّ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، منشورات المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة، الكويت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٠٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٠٨- هدية العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، لإسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبة المثنّى، بغداد.

٤٠٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

٤١٠- الواضح، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، منشورات الجامعة الأردنية.

٤١١- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث- بيروت- ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٤١٢- وفيات الأعيان، ابن خلّكان، تحقيق د.إحسان عبّاس، دار الثّقافة، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

صدر حديثاً

نزهة الأحداق في علم الاشتقاق

القاضي محمد بن علي الشوكاني

١١٧٣هـ - ١٢٥٠هـ

تحقيق وتعليق

الدكتور شريف عبد الكريم النجار



دار عمار للنشر والتوزيع

صدر حديثاً

المسائل المنثورة

لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

تحقيق وتعليق

الدكتور شريف عبد الكريم النجار



دار عمار للنشر والتوزيع

صدر حديثاً



تأليف

حسن باشا بن علاء الدين الأسود

(ت ٨٢٧ هـ)

تحقيق ودراسة

الدكتور شريف عبد الكريم النجار

